

الكتاب: شرح شافية ابن الحاجب

شرح شافية ابن الحاجب

تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي 686 هـ
مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام
1093 من الهجرة

حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الاساتذة:

محمد نور الحسن - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية

محمد الزفزاف - المدرس في كلية اللغة العربية

محمد محيي الدين عبد الحميد - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية

دار الكتب العلمية بيروت - لبنان

(1/1)

(جميع الحقوق محفوظة للشرح)

1395 - 1975 م بيروت - لبنان

(2/1)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله

وصحبه

ومن والاه.

أما بعد، فهذا شرح أفضل المحققين، وأبرع المدققين، العالم الذي لا يشق غُبَّاره، ولا
يُدْرِك مداه، نجم الملة والدين، محمد رضي الدين بن الحسن الأستراباذي، على مقدمة
العلامة النحوي الفقيه الاصولي أبي بكر المعروف بابن الحاجب التي جمع فيها زبدة فن
التصرف في أوراق قليلة، غَيْرَ تارك مما يجب علمه ولا يجمل بالمتأدب جهله شيئاً، مشيراً
فيها إلى اختلاف العلماء أحياناً، وإلى لغات العرب ولهجاتهم أحياناً أخرى.

وقد ظلَّ شرح رضي الدين رحمه الله - رغم كثرة طبعاته وتعددتها - سرّاً محبوباً، وكُنْزاً

مدفوناً، لا يقرب منه أحداً إلا أَخَذَهُ الْبَهِرُ، وأعجزه الوقوف على غوامضه وأسراره، ذلك لأنه كتاب مملأه صاحبه تحقيقاً، وأفعمه تدقيقاً، وجمع فيه أوابد الفن وشوارده، وأتى بين ثناياه على غرر ابن جني وتدقيقه، وأسرار ابن الانباري واستدلالة وتعليله، وإضافة المازني وترتيبه، وأمثلة سيبويه وتنظيره، ولم يترك في كل ما بحثه لقائل مقالاً، ولا أبقى لباحثٍ منهجاً، حتى كان كتابه حرياً بأن ينتجعه طالب الفائدة، ويقبل على مدارسته واستذكاره كل من أراد التفوق على أقرانه في تحصيل مسائل العلم ونوادره، وكان الذين قاموا على طبعه في الآستانة ومصر لم يعطوه من العناية ما يستحقه، حتى جاء في منظر أقل ما يقال فيه إنه يبعد عنه، ولا يقرب منه، وبقي قراء العربية إلى يوم الناس هذا يعتقدون أن الكتاب وَعُرُّ المسلك، صعبُ المُرْتَقَى، لا تصل إليه الأفهام، ولا تدرك حقائقه الأوهام، فلم يكونوا

(3/1)

ليقبلوا عليه، ولا ليتعرضوا له، والكتاب - علم الله - من أمتنع الكتب وأوفاهها، وأحلفها بالنافع المفيد، وأدناها إلى من ألقى له بالاً، ولم يثنه عن اقتطاف ثماره ما أحاط بها من قَتَاد.

وكم كنا نود أن الله تعالى قَيَّضَ لنا من تنبعت همته إلى نشره على وَجْهِ يرضى به الانصاف وعرفانُ الجميل، حتى أتيت لنا هذه الفرصة المباركة، ووُكِّلَ إلينا أمر مراجعته وإيضاح ما يحتاج إلى الإيضاح منه، فعكفنا على مراجعة أصوله، وضبط مبهماتهِ، وشرح مفرداته، والتعليق على مسائله وما يختاره المؤلف من الآراء تعليقاً لا يُيْلَ قارئه ولا يحوجه إلى مراجعة غيره.

ثم عرض لنا أن نذيله بشرح شواهدهِ الذي صنَّفه العالم المطلع الخقق عبد القادر البغدادي صاحب (خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب) التي شرح فيها شواهد شرح رضي الدين على مقدمة ابن الحاجب في النحو، فلما استقر عندنا هذا الرأي لم نشأ أن نطيل في شرح الشواهد أثناء تعليقاتنا، وأرجأنا ذلك إلى هذا الشرح الوسيط، واجتزأنا نحن بالإشارة المفهمة التي لا بدَّ منها لبيان لغة الشاهد وموطن الاستشهاد. وليس لأحدنا عمل مستقل في هذا الكتاب، فكل ما فيه من مجهود قد اشتركنا ثلاثتنا فيه إشتراكاً بأوسع ما تدل عليه العبارة، فلم يَخْطُ أحدنا حرفاً أو حركة إلا بعد أن يقر الآخرون ما أراد، فإن يكن هذا العمل قد جاء وافياً بما قصدنا إليه، مؤدياً الغرض الذي

رجونا أن يؤديه، كان ذلك غاية أملنا ومنتهى سؤلنا، وإن تكن الأخرى فهذا جهد المقل، وحسبك من غنى شيع وري.

والله تعالى المستول أن يتقبل منا، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه، مقر بامنه، امين كتبه

محمد نور الحسن محمد الزفزاف محمد محيي الدين عبد الحميد

(4/1)

بسم الله الرحمن الرحيم [وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم] أما

بعد حمد الله توالي نعمه، والصلاة على رسوله محمد وعترته المعصومين، فقد عزمت على

أن أشرح مقدمة ابن الحاجب في التصريف والخط، وأبسط الكلام في شرحها كما في

شرح أختها بعض البسط، فإن الشرح قد اقتصروا على شرح مقدمة الإعراب، وهذا -

مع قرب التصريف من الإعراب في مساس الحاجة إليه، ومع كونهما من جنس واحد -

بعيد من الصواب، وعلى

الله المعول في أن يوفقني لإتمامه، بمنه وكرمه، وبالتوسل بمن أنا في مقدس حرمة، عليه من

الله أزكى السلام، وعلى أولاده الغر الكرام.

قال المصنف: (الحمد لله رب العالمين، والصلاة على سيدنا محمد وآله الطاهرين.

وبعد فقد التمس مني من لا تسعني مخالفته أن ألق بمقدمتي في الإعراب مقدمة في

التصريف على نحوها، ومقدمة في الخط، فأجبت سائلاً متضرعاً أن ينفع بيما، كما نفع

بأختها والله الموفق.

التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليس بإعراب.

أقول: قوله (بأصول) يعني بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات،

(1/1)

كقولهم مثلاً (كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً) والحق أن هذه

الأصول هي التصريف، لا العلم بها (1) قوله (أبنية الكلم) المراد من بناء الكلمة ووزنها

وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها

المعينة وسكوئها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه، فرجل مثلاً على

هيئة وصفة يشاركه فيه عضد (2) ، وهي كونه على ثلاثة أولها مفتوح وثانيها مضموم،

وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء، فَرَجُلٌ وَرَجُلًا وَرَجُلٌ عَلَى بِنَاء واحد، وكذا جَمَلٌ عَلَى بِنَاء ضَرَبَ، لأن الحرف الأخير لحركة الإعراب وسكونه وحركة البناء وسكونه، وإنما قلنا (يمكن أن يشاركها) لأنه قد لا يشاركها في الوجود كالحَبْلِكُ - بكسر الحاء وضم الباء - فإنه لم يأت له نظير (3) ، وإنما قلنا (حروفها المرتبة) لأنه إذا تغير النظم والترتيب تغير الوزن،

(1) تريد الاعتراض على ابن الحاجب حيث قال (التصريف علم بأصول) ولم يقل التصريف أصول، وذلك أن عبارة ابن الحاجب تشعر بأن التصريف غير الاصول المذكورة، والحق أن عبارة ابن الحاجب مستقيمة، ولا وجه للاعتراض المذكور عليها، وذلك أنه قد تقرر عند العلماء أن لفظ العلم يطلق إطلاقاً حقيقياً على الاصول والقواعد، وهي القضايا الكلية التي يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها، وعلى التصديق بهذه الاصول والقواعد، وعلى ملكة استحضارها الحاصلة من تكرير التصديق بها، فقول ابن الحاجب (التصريف علم بأصول) يجوز أن يراد من العلم فيه القواعد، فتكون الباء في قوله (بأصول) للتصوير، وأن يراد منه التصديق فتكون الباء للتعدية، وأن يراد منه ملكة الاستحضار فتكون الباء للسببية إلا أن القواعد سبب بعيد للملكة، والسبب القريب التصديق بها (2) العضد - كرجل وفلس وعنق وقفل وكنف - من الانسان وغيره الساعد وهو ما بين المرفق إلى الكتف (3) الحبيكة - كسفينة - الطريق في الرمل ونحوه، واسم الجمع حبيك، والجمع (*)

(2/1)

كما تقول: بئس على وزن فَعِلَ وَأَيْسَ على وزن عَفِلَ، وإنما قلنا (مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية) لأنه يقال: على وزن فَعْلَلٌ أو أَفْعَلٌ أو فَاعِلٌ مع توافق الجميع في الحركات المعينة والسكون، وقولنا " كل في موضع " لأن نحو دِرْهَمٍ ليس على وزن قِمَطَرٍ (1) لتخالف مواضع الصفحتين والسكونين، وكذا نحو بَيْطَرٍ (2) مخالف لشَرِيفٍ (3) في الوزن لتخالف موضعي الياءين، وقد يُخَالَفُ ذلك (4) في أوزان التصغير فيقال: أوزان التصغير ثلاثة: فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وفُعَيْعِلٌ فيدخُلُ في فُعَيْعِلٌ أَكْبَلٌ وَحُمَيْرٌ ومُسَيِّجٌ ونحوها، وفي فُعَيْعِلٌ مُفَيْتِيحٌ وَمُتَيْثِلٌ ونحو ذلك، [وذلك] (5) لما سيجي

حبائك وحبك، كسفين وسفائن وسفن، وقد قرى في الشواذ: (والسما ذَاتِ الحَبْكِ) بكسر الحاء وضم الباء، وهذه هي التي عنها الشارح الحق بأفها لا نظير لها (1) القمطر: الحمل القوي السريع، وقيل: الحمل الضخم القوي، ورجل قمطر: قصير، وامرأة قمطرة: قصيرة عريضة، والقمطر والقمطرة: ما تصان فيه الكتب (2) بيطر: عالج الدواب، فهو بيطار. واطر كفرح واطر كجعفر واطر كهزبر وميطر، وأصله بطر الشئ يبطره شقه، وبابه نصر (3) شريف الزرع: قطع شريافه، وهو ورقة إذا كثر وطال وخشى فساده، ويقال: شرنفه، أي قطع شرنافه، وهو بمعنى الاول (4) اسم الإشارة في قوله " ذلك " يعود إلى اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كُـلٌّ في موضعه في الوزن، فأكيلب وزنه التصريفي أفعل والتصغيري فاعيل، وحمير وزنه التصريفي فاعيل والتصغيري فاعيل، ومسيجد وزنه التصريفي مفعيل والتصغيري فاعيل، ومفيتيح وزنه التصريفي مفعيل والتصغيري فاعيل وتمثيل وزنه التصريفي تفعيل والتصغيري فاعيل، وسيأتي للشارح توجيه هذه المخالفة عند قول المصنف " ويعبر عنها بالفاء والعين واللام " (5) هذه الزيادة عن النسخة الخطية (*)

(3/1)

قوله " أحوال أبنية الكلم " يُخْرِجُ من الحد معظم أبواب التصريف، أعني الأصول التي تعرف بها أبنية الماضي والمضارع والأمر والصفة وأفعال التفضيل والآلة والموضع والمصغر والمصدر، وقد قال المصنف بعد مُدْخَلًا لهذه الأشياء في أحوال الأبنية: " وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع " إلخ وفيه نظر (1) ، لأن العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي والرباعي

(1) هذا النظر في قول المصنف بعد مُدْخَلًا لهذه الأشياء في حد التصريف " وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع والأمر واسمى الفاعل والمفعول وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ وَأَفْعَالُ التَّفْضِيلِ وَالْمَصْدَرِ وَاسْمِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالآلَةِ وَالْمُصَغَّرِ وَالْمَنْسُوبِ وَالْجَمْعِ وَالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَالْإِبْتِدَاءِ وَالْوَقْفِ، وَقَدْ تَكُونُ لِلتَّوَسُّعِ كَالْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَذِي الزِّيَادَةِ، وَقَدْ تَكُونُ لِلْمُجَانَسَةِ كَالْإِمَالَةِ، وَقَدْ تَكُونُ لِلِاسْتِثْقَالِ كتخفيف الهمزة والاعلال والابدال والادغام والحذف " والحاصل أن قول المصنف "

تعرف بها أحوال الأبنية " إن جعلت الإضافة فيه بيانية دخل فيه الأصول التي تعرف بها أبنية الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل اسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل وأسماء الزمان والمكان والالة والمصغر والمنسوب والجمع، وخرج منه الأصول التي تعرف بها أحوال الأبنية كالأصول التي يعرف بها الابتداء والإمالة وتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال، والحذف وبعض الإدغام، وهو إدغام بعض حروف الكلمة في بعض نحو مد وامتد وشد واشتد، وبعض التقاء الساكنين وهو ما إذا كان الساكنان في كلمة نحو قل وبع، وخرج منه الأصول التي يعرف بها الإدغام في كلمتين نحو " منهم من ينظر " و " منهم من يقول " و " منهم من يستمع " " فما له من وال " " قل لزيد " والتي يعرف بها التقاء الساكنين في كلمتين نحو " ادخل السوق " " واشتر الكتاب " وإن جعل الإضافة على معنى اللام خرج من الحد النوع الأول والثالث، ثم ذكر الشارح المحقق أن قول المصنف " وأحوال الأبنية قد تكون الخ " مشكل على كل حال، وذلك أن الماضي وما ذكر معه إلى الجمع ليس أبنية ولا أحوال أبنية كما أن الإدغام من كلمتين والتقاء الساكنين من كلمتين كذلك، فلا يستقيم قوله " وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع الخ " سواء أ جعلت الإضافة بيانية أم على معنى اللام (*)

(4/1)

والزيد فيه وأبنية المضارع منها وأبنية الأمر وأبنية الفاعل والمفعول تصريفٌ بلا خلاف، مع أنه علم بأصول تُعرف به أبنية الكلم، لا أحوال أبنيتها، فإن أراد أن الماضي والمضارع (مثلاً) حالان طارئان على بناء المصادر ففيه بُعد، لأتّهما بناءان مستأنفان بُنيّا بعد هدم بناء المصدر، ولو سلمنا ذلك فلم عدّ المصادر في أحوال الأبنية؟ فإن القانون الذي تُعرف به أبنيتها تصريفٌ، وليس يعرف به حال بناء، والماضي والمضارع والأمر وغير ذلك مما مر كما أنها ليس بأحوال الأبنية ليست بأبنية أيضاً على الحقيقة، بل هي أشياء ذوات أبنية، على ما ذكرنا من تفسير البناء، بلى قد يقال لضرب مثلاً: هذا بناء حاله كذا، مجازاً، ولا يقال أبداً: إن ضرب حال بناء، وإنما يدخل في أحوال الأبنية الابتداء، والإمالة، وتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والحذف، وبعض الإدغام، وهو إدغام بعض حروف الكلمة في بعض، وأما نحو " قل له " فالإدغام فيه ليس من أحوال البناء، لأن البناء على ما فسرناه لم يتغير به، وكذا بعض التقاء الساكنين، وهو إذا كان الساكنان من كلمة كما في قل وأصله قُول، وأما التناوؤهما في

نحو " اضْرِبِ الرجل " فليس حالاً لبناء الكلمة، إذ البناء - كما ذكرنا - يعتبر بالحرركات والسكنات التي قبل الحرف الأخير، فهذه المذكورات أحوال الأبنية، وباقي ما ذكر هو الأبنية، إلا الوقف والتقاء الساكنين في كلمتين والإدغام فيهما، فإن هذه الثلاثة لا أبنية ولا أحوال أبنية.

قوله " التي ليست بإعراب " لم يكن محتاجاً إليه، لأن بناء الكلمة - كما ذكرنا - لا يعتبر فيه حالات آخر الكلمة، والإعراب طارٍ على آخر حروف الكلمة، فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتى يجتزئ عنه، وإن دخل (1) فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء، فهلاً احترز عنه أيضاً؟ !

(1) قول الشارح المحقق " وإن دخل فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء فهلاً " (*)

(5/1)

واعلم أن التصريف (1) جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة، والتصريف - على ما حكى سيبويه عنهم - هو أن تبني (2) من الكلمة بناء لم

احترز عنه أيضاً " نقول: قد يقال: إن المراد من الأعراب ما يشمل البناء، وإطلاق الأعراب على ما يشمل البناء كثير في كلامهم، من ذلك قول المصنف " أن ألحق بمقدمتي في الأعراب مقدمة في التصريف على نحوها " فهو إما حقيقة عرفية أو مجاز مشهور، وكلاهما لا يضر أخذه في التصريف.

(1) قول الشارح المحقق " واعلم التصريف جزء من أجزاء النحو ب خلاف من أهل الصناعة " نقول: هذا على طريقة المتقدمين من النحاة، فانهم يطلقون النحو على ما يشمل التصريف، ويعرف على هذه الطريقة بأنه علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً، أو بأنه العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائلف منها، والمتأخرون على أن التصريف قسيم النحو لا قسم منه، فيعرف كل منهما بتعريف يميزه عن قسيمه وعن كل ما عداه فيعرف النحو بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء، وأما التصريف فيستعمل في الاصطلاح مصدراً واسماً علماً، فيستعمل مصدراً في تغيير الكلمة عن أصل وضعها، ويتناول هذا المعنى نوعين من التغييرات: الأول: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب

من المعاني لا تحصل الا بذلك التحويل، وذلك كتحويل المصدر الى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان والمكان والالة، وكالتحويل الى التثنية والجمع والتصغير والنسب، والثاني: تغيير الكلمة عن أصل وضها لقصد الالحاق أو التخلص من التقاء الساكنين أو التخفيف، وذلك التغيير كالزيادة والحذف والاعلال والابدال وتخفيف الهمزة والادغام، ويستعمل التصريف اسما علما في القواعد التي يعرف بها أبنية الكلمة وما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وحذف وإبدال وإدغام وابتداء وإمالة، وما يعرض لآخرها مما ليس بأعراب ولا بناء كالوقف والادغام والتقاء الساكنين، وهذان التعريفان غير التعريف الذي حكاه الشارح عن إمام أهل الصنعة سيبويه.

(2) قول الشارح " أن تبنى من الكلمة بناء لم تبناه العرب الخ " نقول: يريد (*)

(6/1)

تَبْنِيهِ الْعَرَبُ عَلَى وَزْنِ مَا بَنَتْهُ ثُمَّ تَعْمَلُ فِي الْبِنَاءِ الَّذِي بَنَيْتَهُ مَا تَقْتَضِيهِ قِيَاسُ كَلَامِهِمْ، كَمَا يَتَّبِعِينَ فِي مَسَائِلِ التَّمْرِينِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْمُتَأَخِّرُونَ عَلَى أَنَّ التَّصْرِيفَ عِلْمٌ بِأَبْنِيَةِ الْكَلِمَةِ، وَمَا يَكُونُ لِحُرُوفِهَا مِنْ أَصَالَةٍ وَزِيَادَةٍ وَحَذْفٍ وَصِحَّةٍ وَإِعْلَالٍ وَإِدْغَامٍ وَإِمَالَةٍ، وَمَا يَعْرُضُ لِآخِرِهَا مِمَّا لَيْسَ بِأَعْرَابٍ وَلَا بِنَاءٍ مِنَ الْوَقْفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

أنواع الأبنية قال: " وَأَبْنِيَةُ الْأَسْمِ الْأَصُولُ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ وَخُمَاسِيَّةٌ وَأَبْنِيَةُ الْفِعْلِ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ (1)

أن تأخذ من الكلمة لفظاً لم تستعمله العرب على وزن ما استعملته ثم تعمل في هذا اللفظ الذي أخذته ما يقتضيه قياس كلامهم من إعلال وإبدال وإدغام، فإذا بنيت من وأيت مثل قفل قلت وؤى، فإذا خففت الهمزة بابدالها من جنس حركة ما قبلها صار وويا، فعلى أن قلب الواو الاولى همزة في مثل هذا واجب يقال: أوى، وعلى أنه جائز يقال: " أوى "، أو " ووى "، وإذا بنيت من وأيت مثل كوكب قلت: وَؤَأَيَّ، تعل الياء قبلها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم تحذف الالف لالتقاء الساكنين، فإذا خففت الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها ثم حذفها، فعلى القول بوجوب القلب في مثله يقال: أوى، كفتى، وعلى القول بعدم وجوبه يقال: أوى، أو ووى.

(1) قول المصنف " وأبنية الاسم الاصول ثلاثية ورباعية الخ " مقتضاه أن الابنية الاصول للاسم والفعل لا تكون أقل من ثلاثة، وهو كذلك بالنظر إلى أصل الوضع وأما بالنظر إلى الاستعمال فقد تكون على حرفين وعلى حرف واحد، مثال ما كان على حرفين من الاسم وهو محذوف اللام أب وأخ ويد وثبة وأمة، ومثاله محذوف الفاء عدة وزنة ودية وشية، ومثاله محذوف العين وهو قليل لم يسمع إلا في ثلاث كلمات: سه اتفاقا، وأصله سته بدليل جمعه على أستاها، ومذ على رأى من يقول: إن أصلها منذ، استدلالا بأنك لو سميت بمذ صغرته على منيد وجمعه على أمناذ، قال الشارح في شرح الكافية: ومنه منه صاحب المغنى في الموضوعين وقال: قولهم منيد وأمناذ غير منقول عن العرب، وأما تحريك ذال مذ في نحو " مذ اليوم " بالضم للساكنين (*)

(7/1)

أقول: لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف لندور تصرفها، وكذا الأسماء (1) العريقة البناء كَمَنْ وَمَا

أكثر من الكسر فلا يدل أيضا على أن أصله منذ، لجواز أن يكون للاتباع، وضم ذال مذ - سواء كان بعده ساكن أو لا - لغة غنوية، فعلى يجوز أن يكون أصله الضم فخفض فلما احتيج الى التحريك للساكنين رد إلى أصله كما ف ي " لهم اليوم " والكلمة الثالثة ذا الاشارية، على رأى من يقول: إن المحذوف منها العين، وإن أصلها ذوى، لكثرة باب طويت، وورود الامالة في ألفها ولا سب لها هنا الا انقلابا عن ياء، وهذا ما اختاره الشارح في باب التصغير والاعلال، ولكن اختار في شرح الكافية أن أصله ذي، وأن المحذوف منه اللام، لان حذف اللام اعتباطا أكثر من حذف العين، والحمل على الاكثر عند خفاء الاصل أولى، ومثال ما كان على حرف واحد في الاسم م الله " على رأى من يقول: إن أصله " أيمن الله " وأما على رأى من يقول: إنه موضوع للقسم هكذا ابتداء وليس مختصرا من أيمن، فهو حرف قسم كالباء والواو، وأما الفعل فقد يكون على حرفين، والمحذوف منه العين كقل وبع وسل، وقد يكون كذلك والمحذوف منه الفاء كضع ودع وذر، وقد يكون على حرف واحد والمحذوف منه الفاء واللام المعتلان نحو " ع كلامي " و " ق نفسك " (1) قول الشارح " وكذا الاسماء العريقة البناء " يريد المتأصلة في البناء،

وهو مستعار من قولهم: أعرق الرجل، إذا صار عريقا، أي: أصيلا، وهو الذى له عروق في الكرم أو اللؤم، هذا، ولم يتعرض الشارح للسري في أن أقل الابنية ثلاثة، ولا للسري في أن الاسم لا يكون سداسيا، ونحن نذكر لك ما قيل في ذلك: قال أبو حيان: إنما كان أقل الاصول ثلاثة لانه لا بد من حرف يبتدأ به، وحرف يسكت عليه، وحرف يحشى به الكلمة لان بعض الكلم يحتاج إليه في بعض الاحكام، ألا ترى أن التصغير لا يتصور في اسم على حرفين لان ياءه إنما تقع ثلاثة وحرف الاعراب بعدها، وفيه أن هذا إنما يتم في الاسم لا الفعل، وقال الجار بردي: " الاصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف: حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه، إذ (*)

(8/1)

واعلم انه لم يُبَيَّن من الفعل خماسي، لأنه إذن يصير ثقيلاً بما يلحقه مُطَوِّدٌ من حروف المضارعة وعلامة اسم الفاعل واسم المفعول (1) والضمائر المرفوعة التي هي كجزء الكلمة، وإنما قال " الاصول " لانه يزاد على ثلاثي الفعل واحداً كأخرج، واثنان كانقطع، وثلاثة كاستخرج، وعلى رباعية واحد كمتدحرج، واثنان كاحرنجم (2) ويزاد على ثلاثي الاسم واحد نحو ضارب، واثنان كمضروب، وثلاثة كمستخرج، وأربعة كاستخراج، وعلى رباعية واحد كمتدحرج، واثنان كمتدحرج، وثلاثة كاحرنجم (2) ، ولم يُزَدَ في خُماسِيَّه غير حرف مد قبل الآخر نحو سلسبيل (3) وعضر فوط (4) أو بعده مُجَرِّداً عن التاء كقبعثرى (5)

يجب أن يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا، فلما تنافيا صفة كرهوا مقارنتهما، ففصلوا بينهما بحرف لا تجب فيه الحركة ولا السكون، فكان مناسباً لهما " وهو منقوض بما كان على حرفين من الحروف والاسماء المشبهة لها، قال: " وإنما جوزوا في الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع، ولم يجوزوا سداسيا لئلا يوهم أنه كلمتان، إذ الاصل في الكلمة أن تكون على ثلاثة أحرف " هذا، وأكثر أنواع الابنية وقوعا في الكلام الثلاثي، ويليه الرباعي، ويليه الخماسي (1) قول الشارح " وعلامة اسم الفاعل والمفعول " ظاهره أن علامة اسم الفاعل والمفعول تلحق الفعل وليس كذلك، والصواب حذفه والتعليل تام بدونه (2) الاحرنجام: الاجتماع، يقال: اخر نجم القوم، إذا اجتمع بعضهم

إلى بعض، وحرّجت الابل: إذا رددت بعضها إلى بعض، فاحرّجت: أي ارتد بعضها
إلى بعض واجتمعت (3) يقال: شراب سلسل وسلسال وسلسيل، إذا كان سهل
المدخل في الحلق، واختلف علماء اللغة في قوله تعالى: (عينها تسمى سلسيلا)
ف قيل: إنه اسم عين في الجنة، وصرف وحقه المنع للعلمية والتأنيث، للتناسب، وقيل: إنه
وصف للعين، وعليه فلا إشكال في صرفه (4) العصفوط: دويبة بيضاء ناعمة، وقيل:
ذكر العطاء (5) القبعثرى: العظيم الشديد، والانثى قبعثرة، قال المبرد: ألفه ليست (*)

(9/1)

أو معها كَقَبَعَثَرَا، وندر قَرَعْبَلَانَة (1) وإِصْطَفَلِينَة (2)
الميزان الصرفي قال: " وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ، وَمَا زَادَ بِلَامٍ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً، وَيُعَبَّرُ
عَنِ الزَّائِدِ بِلَفْظِهِ، إِلَّا الْمُبْدَلُ مِنْ تَاءِ الْاِفْتِعَالِ فَإِنَّهُ بِالتَّاءِ، وَإِلَّا الْمُكْرَّرَ لِلْإِخْلَاقِ أَوْ
لِغَيْرِهِ فَإِنَّهُ بِمَا تَقْدَمُهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ إِلَّا بَثْبَتٍ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ حِلْتِيَّتْ (3)
فَعَلِيلاً، وسحنون (4)

للتأنيث ولا لللاحق، وإنما هي مجرد تكثير البنية

(1) القرعبلانة: دوية عريضة عظيمة البطن، قال ابن سيده: وهو مما فات الكتاب من
الابنية، قال الجوهري: أصل القرعبلانة قرعل، فزيدت فيه ثلاثة أحرف، لان الاسم لا
يكون على أكثر من خمسة أحرف، وقيل: إن هذه اللفظة لم تسمع إلا في كتاب العين،
وهو غير موثوق به (2) في القاموس: " الا صطفيلين - كجر دحليين بزيادة الياء ولنون
-: الجزر الذي يؤكل، الواحدة إصطفيلينة، وفي كتاب معاوية إلى قيصر: " لانتزعنك من
الملك انتزع الاصطفيلينة، ولاردنك إريسا من الاراسة ترعى الدوبل " اه والاريس:
الأكار: أي الحراث، والدوبل: الخنزير أو الذكر من الخنازير خاصة أو ولده، قال ابن
الاثير: ليست اللفظة - بمعنى الاصطفيلينة - بعربية محصنة لان الصاد والطاء لا يكادان
يجتمعان إلا قليلا، وقول الشارح " وندر قرعلانة وإصطفيلينة " نقول: ذكر بعضهم أنه
زيد في الخماسي حرفا مد قبل الآخر، نحو مغناطيس، قال: فان صح ذلك وكان عربيا
جعل نادرا، وقد حكاه - أعنى مغناطيس - ابن القطاع، ونقول: " في اللسان المغناطيس
حجر يجذب الحديد، وهو معرب " وفي القاموس " المغناطيس والمغناطيس والمغناطيس:
حجر يجذب الحديد، معرب " اه (3) قال في اللسان: قال أبو حنيفة: " الحلتيت عربي

أو معرب ولم يبلغني أنه ينبت ببلاد العرب ولكن ينبت بين بست وبين بلاد القيقان، وهو نبات يسلمط ثم يخز من وسطه قصبة تسمو وترفع، والحلتيت أيضا: صمغ يخرج في أصول ورق تلك القصبة، وأهل تلك البلاد يطبخون بقله الحلتيت ويأكلونها وليست مما يبقى على الشتاء " اه (4) لم نجد هذه الكلمة في القاموس وشرحه ولا في اللسان، وفي شرح الجاريدري أنه أول الريح والمطر (*)

(10/1)

وَعُثْنُونُ (1) فُعْلُولًا لَا فُعْلُونًا لِذَلِكَ وَلِعَدَمِهِ، وَسَخْنُونُ إِنْ صَحَّ الْفَتْحُ فَفَعْلُونُ لَا فَعْلُولُ كَحَمْدُونٍ، وَهُوَ مُحْتَصٌّ بِالْعَلَمِ، لِنُدُورِ (2) فَعْلُولٍ وَهُوَ صَعْفُوقُ (3) ، وَخَرْنُوبٌ ضَعِيفٌ، وَسَمْنَانُ (4) فَعْلَانٌ، وَخَرْعَالُ (5) نَادِرٌ وَبُطْنَانُ (6) فَعْلَانٌ، وَقَرْطَاسُ (7) ضَعِيفٌ مَعَ أَنَّهُ نَقِیْضُ طَهْرَانٍ "

(1) قال في القاموس: " العثنون اللحية، أو ما فضل منها بعد العارضين، أو ما نبت على الذقن وتحتة سفلا، أو هو طولها، وشعيرات طوال تحت حنك البعير ومن الريح والمطر أولهما، أو عام المطر، أو المطر ما دام بين السماء والارض " (2) مرجع الضمير في قوله: " وهو مختص بالعلم " فعلون (بفتح أوله وبالنون) وقوله " لنودور فعلول " تعليل لحمله على فعلون ونفى كونه فعلولا (3) قوله " وهو صعفوق " يريد الذي ندر من فعلول بفتح أوله، قال في اللسان: " وقال الازهرى كل ما جاء على فعلول فهو مضموم الاول مثل زنبور وبهلول وعمروس وما أشبه ذلك، الا حرفا جاء نادرا وهو بنو صعفوق لخول باليمامة.

وبعضهم يقول صعفوق بالضم، قال ابن بري: رأيت بخط أبي سهل الهروي على حاشية كتاب: جاء على فعلول (بالفتح) صعفوق وصعفول لضرب من الكمأة وبعكوكة الوادي لجانبه، قال ابن بري: أما بعكوكة الوادي وبعكوكة الشر فذكرها السيراني وغيره بالضم لا غير، أعني بضم الباء، وأما الصعفول لضرب من الكمأة فليس بمعروف ولو كان معروفا لذكره أبو حنيفة في كتاب النبات وأظنه نبطيا أو أعجميا " اه وقد ذكر المجذ في القاموس الصندوق بضم أوله وفتحه فهو مزيد على ما حكاه ابن بري عن الهروي (4) سمنان كما قال الشارح: اسم موضع، قيل: هو من أرض نجد، وقيل: هو مدينة بين الرى ونيسابور (5) سيأتي في كلام الشارح تفسير الخزعان بأنه ظلع يصيب

الناقة (6) بطنان: اسم لباطن ريش الطائر، وظهران: اسم لظاهره، وسيأتي لهذا القول تكملة (7) القرطاس - بضم أوله، وقد يفتح، والاشهر فيه الكسر - وهو الكاغد: أي ما يكتب فيه (*)

(11/1)

أقول: يعني إذا أردت وزن الكلمة عبرت عن الحروف الأصول بالفاء والعين واللام: أي جعلت في الوزن مكان الحروف الأصلية هذه الحروف الثلاثة كما تقول: ضَرَبَ على وزن فَعَلَ اعلم أنه صيغ لبيان الوزن المشترك فيه كما ذكرنا لفظً متصف بالصفة التي يقال لها الوزن، واستعمل ذلك اللفظ في معرفة أوزان جميع الكلمات، فقبيل: ضَرَبَ على وزن فَعَلَ، وكذا نَصَرَ وَخَرَجَ، أي: هو على صفة يتصف بها فَعَلَ، وليس قولك فَعَلَ هي الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات، لأننا نعرف ضرورةً أن نفس الفاء والعين واللام غير موجودة في شيء من الكلمات المذكورة، فكيف تكون الكلمات مُشْتَرِكَةً في فَعَلَ؟ بل هذا اللفظ مصوغ ليكون محلاً للهيئة المُشْتَرَكَةِ فقط، بخلاف تلك الكلمات، فإنها لم تُصَغْ لتلك الهيئة بل صيغت لمعانيها المعلومة، فلما كان المراد من صَوَغ فَعَلَ الموزون به مجرَّد الوزن سُمِّيَ وزنًا وَزْنَةً، لا أنه في الحقيقة وزن وزنة، وإنما اختير لفظ فَعَلَ لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ لأن الغرض الأهم من وزن الكلمة معرفة (1) حروفها

(1) المراد أن يعرف المتعلم باختصار الفرق بين الأصلي والزائد ومحل الأصلي، فإذا قيل له إن وزن منطلق منفعل، كان أخصر من أن يقال الميم والنون زائدتان، وكذا إذا قيل له أن ناء فلع كان أخصر من أن يقال له إن اللام مقدمة على العين، وهكذا، وبما ذكرنا اندفع ما يقال: كيف تعرف الاصالة والزيادة من المقابلة بالفاء والعين واللام مع أن المقابلة فرع معرفة الاصالة والزيادة، وذلك أن المتعلم إذا عرف الاصالة والزيادة من أدلتها وأراد أن يعرف المتعلم باختصار الاصالة والزيادة قابل له حروف الكلمة التي يريد أن يعرفه حالها بحروف الميزان، ثم إن ما ذكر من أن المقابلة بالفاء والعين واللام تدل على الاصالة إنما هو في غير المكرر أما هو سواء كان تكراره للحاق أم لغيره فانما تعرف الاصالة والزيادة فيه من أمر آخر وهو أن كل تضعيف في كلمة زائدة على ثلاثة أحرف فأحد الضعفين فيها زائد كقطع وجلبب وركع (جمع راكم) ، وقردد، إذا لم يفصل بين المثليين (*)

الاصول وما يزيد فيها من الحروف وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون، والمطرَّد في هذا المعنى الفعل والأسماء المتصلة بالأفعال كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والآلة والموضع، إذ لا تجد فعلاً ولا اسماً متصلاً به إلا وهو في الأصل مَصْدَرٌ قد غُيِّرَ غالباً إما بالحركات كضَرَبَ وَضَرِبَ أو بالحروف كيضرب وضارب ومضروب، وأما الاسم الصريح الذي لا اتصال له بالفعل فكثير منه خَالٍ من هذا المعنى كرجُلٌ وَفَرَسٌ وَجَعْفَرٌ وَسَفَرُجُلٌ، لا تغيير في شئ منها عن أصل ومعنى تركيب " ف غ ل " مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها، إذ الضَّرَبَ فعل، وكذا القَتْلُ والنُّومُ، فجعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتصلة بها في هيئته اللفظية مما تشترك أيضاً في معناه، ثم جعلوا الفاء والعين واللام في مقابلة الحروف الأصلية، إذ الفاء والعين واللام أصول، فإن زادت الأصول على الثلاثة كَثُرَتْ اللام دون الفاء والعين، لأنه لما لم يكن بد في الوزن من زيادة حرف بعد اللام لأن الفاء والعين واللام تكفي في التعبير بها عن أول الاصول وثانيها وثالثها كانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللام أولى، ولما كانت اللام أقرب كَثُرَتْ هي دون البعيد فإن كان في الكلمة المقصودة وَزُئْماً حرفٌ زائد فهو على ضربين: إن كانت الزيادة بتكرير حرف أصلي كتكرير عين قَطَعَ أو لام جَلَبَبَ كَثُرَتْ العين في زن الاول نو فَعَلَ واللام في وزن الثاني نحو فَعَلَلْ، ولا يُورَدُ ذلك المزيد بعينه، فلا يقال: فَعَطَّلَ وَلَا فَعَلَّبَ، تنبيهاً في الوزن على أن الزائد حصل من تكرير حرف أصلي، سواء كان التكرير لللاحق كقردد (1) أو

حرف أصلي، وإن لم تزد على الثلاثة فالمتلان فيها أصليان كمد وعد وبر وجب (1) قردد: اسم جبل، وما ارتفع من الارض، ومن الظهر أعلاه، ومن الشتاء شدته وحدته، ويقال: جاء بالحديث على قرده: أي وجهه (*)

لغيره كقطع، وإن لم تكن الزيادة بتكرير حرف أصلي أُورِدَ في الوزن تلك الزيادة بعينها، كما يقال في ضارب: فاعل، وفي مصروب: مفعول الوزن التصغيري وقد ينكسر هذا

الأصل الممهد في أوزان التصغير، إذ قصدوا حَصَرَ جميعها في أقرب لفظ وهو قولهم: أوزان التصغير ثلاثة فعيل، وفعيل، وفعيل، ويدخل في فَعِيل دُرَيْهَم مع أن وزنه الحقيقي فَعِيلٌ، وأَسْوَدٌ وهو أَفْعَل، ومُطْلِقٌ وهو مُفْعِل، وَجُوبٌ وهو فُؤَيْعِل، وَحُمَيْرٌ وهو فُعَيْل، ويدخل في فَعِيلِ عَصِيفٌ وهو فُعَيْلٌ، ومُفَيْتِحٌ وهو مُفْعِل، ونحو ذلك، وإنما كان كذلك لأنهم قصدوا الاختصار بحصر جميع أوزان التصغير فيما يُشْتَرَكُ فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها، فإن دُرَيْهَمًا مثلاً وأَحْمَرٌ وَجْدِيلاً ومُطْلِقاً تشترك في ضم أول الحروف وفتح ثانيها ومجئ ياء ثالثة وكسر ما بعدها، وإن كانت أوزانه في الحقيقة مختلفة باعتبار أصالة الحروف وزيادتها، فقالوا لما قصدوا جمعها في لفظ للاختصار: إن وزن الجميع فعيل، فوزنها بوزن يكون في الثلاثي دون الرباعي، لكونه أكثر منه، وأقدم بالطبع، ثم قصدوا ألا يأتوا في هذا الوزن الجامع بزيادة إلا من نفس الفاء والعين واللام، إذ لا بد للثلاثي - إذا كان على هذا الوزن - من زيادة، واختيار بعض حروف " اليوم تنساه " للزيادة دون بعض تحكّم، إذ لو قالوا مثلاً أفعِل باعتبار نحو أحيمر أو مُفْعِل باعتبار نحو مُحْيِلِس أو فُعَيْل باعتبار نحو حُمَيْر أو غير ذلك كان تحكماً، فلم يكن بُدٌّ من تكرير أحد الأصول، وفي الثلاثي لا تكون زيادة التضعيف في الفاء فلم يقولوا فُعَيْعِل، بل لا تكون إلا في العين كزرق (1) أو في اللام كمهدد (2) وقردد،

(1) الزرق بوزان سكر طائر صياد وبياض في ناصية الفرس والجمع زرايق (2) مهدد: اسم امرأة، قال ابن سيده: وإنما قضيت على ميم مهدد أنها أصل (*)

(14/1)

فلو قالوا فعيل لالتبس بوزن جعيفر، أعني وزن الرباعي المجرد عن الزيادة، وهم قصدوا وزن الثلاثي كما ذكرنا، فكررنا العين ليكون الوزن الجامع وزن الثلاثي خاصة، وإن لم يقصدوا الحصر المذكور ورنوا كل مصغر بما يليق به، فقالوا: دُرَيْهَمٌ فعيل، وحُمَيْرٌ فُعَيْل، ومُفَيْتِلٌ مُفْعِل، ونحو ذلك. هذا، وقد يجوز في بعض الكلمات أن تُحْمَلَ الزيادة على التكرير، وأن لا تحمل عليه، إذا كان الحرف من حوف " اليوم تنساه " وذلك كما في حلتيت، يحتمل أن تكون اللام مكررة كما في شَمْلِيل فيكون وزنه فعليلاً فيكون ملحقاً بقنديل، وأن يكون لم يقصد

تكرير لامة وإن اتفق ذلك، بل كان القصد الى زيادة الباء والتاء كما في عفريت (1) فيكون فعليتنا، وكذا سمنان: إما أن يكون مكرر اللام للإلحاق بزلزال، أو يكون زيد فيه الألف والنون لا للتكرير بل كما زيد في سَلْمَان، ولا دليل في قول الحماسي: - 1 - نَحْوُ الْأُمِيلِحِ من سمنان مبتكرا * * بفتية فيهم المزار والحكم (2) - بمنه صرف سَمْنَان - على كونه فَعْلَان، لجواز كونه فَعْلَالاً وامتناع صرفه لتأويله بالأرض والبقعة لأنه اسم موضع، قال المصنف: لا يجوز أن يكون مكرر اللام للإلحاق لأن فَعْلَالاً نادر كخَزَعَال، ولا يلحق بالوزن النادر، ولقائل أن يقول: إن فَعْلَالاً إذا كان فاءً ولامه الأولى من جنس واحد نحو زلزال (3)

لانها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة وكانت مدغمة كمسد ومرد، وهو (مههد) فعلل اه وقال سيبويه: الميم من نفس الكلمة، ولو كانت زائدة لادغم الحرف مثل مفر ومرد، فثبت أن الدال ملحقة، والمخلق لا يدغم اه (1) العفريت: النافذ في الامر المبالغ فيه مع دهاء (2) الاميلح: ماء لبني ربيعة، وسمنان تقدم ذكره، ومبتكرا: ذاهبا في بكرة الهار، وهى أوله، والمزار والحكم أخو الشاعر، وهو زياد بن منقذ (3) الزلزال: التحريك الشديد، والخلخال: حلى يلبس في الساق، وخلخال: بلد ويقال: ثوب خلخال، أي رقيق (*)

(15/1)

وخلخال غير نادر اتفاقا، فهلا يجوز أن يكون سمنان ملحقا به، وليس نحو زَلْزَالِ بِفَعْلَالِ على ما هو مذهب الفراء كما يذكره المصنف في باب ذي الزيادة، ولا يجوز أن يكون التاء ان أصليتين في حلتيت وكذا النونا ن في سمنان لما سيجي من أن التضعيف في الرباعي والحماسي لا يكون إلا زائداً إلا أن يُفَصَّلَ أحد الحرفين عن الآخر بحرف أصلي كزَلْزَالِ على ما فيه من الخلاف كما سيجي، ولا يجوز أن يكون كرر اللام فيهما لغير الإلحاق كما في سُودِدِ (1) عند سيبويه لأن معنى الإلحاق حاصل فيهما، وإنما امتنع ذلك في نحو سودد عند سيبويه (1) لعدم نحو جُخْدَبِ عنده وأما نحو سُحْنُونِ وَعُثْنُونِ فهما مكررا اللام للإلحاق بَعْصَفُور، ولا يجوز أن يكون زيد الواو والنون كما في حَمْدُونِ لعدم فُعْلُونِ في أبنيتهما، وأما سَحْنُون - بفتح الفاء - فليس بمكرر اللام للإلحاق بَصَغْفُوقٍ، لأنه نادر، ولا يلحق بالنادر، وليس التكرير لغير الإلحاق كما في سُودِدِ (1)

لعدم فعول مكرّر اللام

فهو إذن فَعْلُون لثبوت فعلون في الأعلام خاصة، وسَخُنُون علم وأما بَطْنَان فليس بمكرر اللام، لأنه جمع بطن (2) ، وليس فعال من

(1) هذا الكلام الذي ذكره الشارح هاهنا في كلمة سَوْدَد مخالف لما سيأتي له، فقد قال في مبحث اللاحق: وَلَا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها إلا بأن يجيء في الملحقة ذلك الزائد بعينه في مثل مكانه، ولهذا ضعف قول سيبويه في نحو سَوْدَد إنه ملحق بِجُنْدَبِ المزيد نونه، وقوي قول الأخفش إنه ثبت نحو جُحْدَب وإن نحو سَوْدَد ملحق به. وقال في باب الاعلال عند التعليل لتصحيح كلمة عُليْب: وَهو عند الأخفش ملحق بِجُحْدَب وعند سيبويه للإلحاق أيضاً كسَوْدَد وإن لم يأت عنده فُعْلَل اه فهاتان العبارتان صريحتان في أنه يرى أن مذهب سيبويه أن كلمة سَوْدَد ملحقة بنحو جندب (2) الذي قاله المصنف هنا هو الذي ذكره الجحد في القاموس والجوهري في (*)

(16/1)

أبنية الجموع، وفُعْلَانُ منها كَقَفْرَانِ (1) ولو كان بطنان واحداً لجاز أن يكون فُعْلَالاً مكرر اللام للإلحاق بِقُسْطَاسٍ (2) كما في قُرْطَاطٍ (3) وَفُسْطَاطٍ (4) ، أو يقال في الثلاثة إنها مكررة اللام لا للإلحاق كما في سَوْدَدٍ عند سيبويه (5) وقال المصنف: لا يجوز أن يكون بَطْنَان ملحق بِقُرْطَاسٍ لأنه ضعيف، والفصيح قِرْطَاسٌ - بكسر الفاء - والقائل أن يكون بَطْنَان ملحقاً بِقُرْطَاسٍ لانه ضعيف، وقد قرئ في الكتاب العزيز بالكسر والضم، وما قيل " إنها لغة رومية " لم يثبت والظاهر أن المصنف بنى على أن بَطْنَاناً وظَهْرَاناً مفردان (5) فحمل بَطْنَاناً في كونه فُعْلَان على ظَهْرَان الذي هو فُعْلَان بيقين، ولو جعلهما جَمْعَيْن لم يحتج إلى ما ذكر، لأن فُعْلَالاً ليس من أبنية الجموع، والحق أنهما جمعا بطن وظهر كما ذكر أهل اللغة رجعنا إلى تفسير كلامه، قوله " يعبر عنها " أي عن الأصول: أي،

* الصحاح وابن منظور في اللسان عن ابن سيده، لكن قال الجاربردي في شرحه على الشافية إن ظهرانا اسم لظاهر الريش وبطنانا اسم لباطنه فهما على ذلك مفردان كما يقتضيه كلام المصنف (1) القفران: جمع قفيز، وهو مكيال يسع ثمانية مكايك

(والمكايك: جمع مكوك - بزنة تنور - وهو مكيال يسع صاعا ونصف صاع) .
والقفيز من الارض يساوي مائة وأربعا وأربعين ذراعا (2) القسطاس - بالضم والكسر
- الميزان (3) القرطاط - بالضم والكسر - ما يوضع تحت رحل البعير، وهو الداهية
أيضا.

(4) الفسطاط - بضم أوله أو كسره - المدينة التي فيها مجتمع الناس، وكل مدينة
فسطاط، ومنه قيل لمدينة مصر التي بناها عمرو بن العاص فسطاط، وقال الزمخشري:
الفسطاط: ضرب من الابنية في السفر دون السراشق، وبه سميت المدينة، ويقال لمصر
والبصرة الفسطاط اه عن اللسان (5) أنظر (ص 16 هـ امن هذا الجزء) (*)

(17/1)

يُجعل في الوزن مكانَ أول الأصول الفاء، ومكان ثانيها العين، ومكان ثالثها اللام.
قوله " وما زاد " أي: وما زاد عن ثلاثة من الأصول يُعَبَّرُ عنه بلام ثانية إن كان الاسم
رباعياً، كما تقول: وزن جَعْفَرٍ فَعَلَّلَ قوله " وثالثة " أي: إذا كان الاسم خماسياً كما
تقول: وَزْنُ سَفَرَجَلٍ فَعَلَّلَ قوله " ويعبر عن الزائد بلفظه " : أي يورد في الوزن الحرفُ
الزائد بعينه في مثل مكانه، كما تقول: مَضْرُوبٌ على وزن مَفْعُولُ زنة المبدل من تاء
الافتعال قوله " إلا المبدل من تاء الافتعال " يعني تقول في مثل اضْطَرَبَ وَازْدَرَعَ (1)
افْتَعَلَ، ولا تقول افْطَعَلَ ولا افْدَعَلَ، وهذا مما لا يُسَلَّم، بل تقول: اضْطَرَبَ على وزن
افْطَعَلَ، وَفَحَصَطَ (2) وزنه فَعَلَطُ، وهَرَّاق (3) وزنه هَفْعَلُ، وَفُقَيْمَجٌ وزنه (4) فُعَيْلَجُ،
فيعبر عن كل الزائد المبدل (منه) بالمبدل، لا بالمبدل منه
وقال عبد القاهر في المبدل عن الحرف الأصلي: " يجوز أن يعبر عنه بالمبدل، فيقال في
قال: إنه على وزن فال " اه، قال في الشرح (5) : إنما لم يُوزَنَ المبدل من تاء

(1) أصل ازدرع ازترع، فأبدلوا التاء دالا لوقوعها بعد الزاي، وهي بمعنى زرع أي طرح
البذر (2) فحصط: هو فحصت بتاء المتكلم، فأبدلت طاء تشبيها لها بالتاء في نحو
اصطبر والابدال في فحصت شاذ، إذ التاء فيه من الاسماء العريقة في البناء (3) هراق:
أصله أولا أريق ثم أعل بالنقل والقلب فصار أراق ثم، أبدلت همزته هاء شذوذا (4)
فقيمج (بالتصغير والجيم مشددة) أصله فقيمي، وهو المنسوب إلى فقيم، وفقيم: بطن

من كنانة، أبدلت فيه الياء المشددة جيما كما قالوا: علجا وعشجا في على وعشى (5)
المراد بالشرح في هذه العبارة شرح ابن الحاجب على شافيته (*)

(18/1)

الافتعال بلفظه إما للاستثقال أو للتنبيه على الاصل، قلنا: هذا حاصلان في فَحَصْتُ
وفي فُرُذُ (1) ولا يوزنان إلا بلفظ البدل، ولو قال: ويعبر عن الزائد بلفظه، إلا المدغم
في أصلي فإنه بما بعده، والمكرر فإنه بما قبله، ليدخل فيه نحو قولك: اَرَيِّنْ وَاَدَّارَكَ (2)
على وزن اَفْعَلْ وَاَفَاعَلْ، وقولك فَرَدَدَ وَقَطَعَ واطْلَبَ على وزن فَعْلَلْ وَفَعَّلْ وَافْعَلْ،
لكان أولى وأعم قوله " أو لغيره " أي: لا يقال في نحو قَطَعَ فَعَطَّلَ، بل فعل، قال: (3)
زنة المكرر " إنما وُزِنَ المكرر للإلحاق بأحد حروف فعل لأنه في مقابلة الحرف الأصلي،
وهذا ينتقض عليه بقولهم في وزن حَوَقَلَ وَبَيَّطَرَ: فَوَعَلَ وَفَعَّلَ، بل العلة في التعبير عن
المكرر للإلحاق (كان) أو لغيره عيناً كان أو لا ما ذكرته قبل
قوله " فإنه بما تقدمه " أي: فَإِنَّ المكرر يعبر عنه في الوزن بالحرف الذي تقدمه، عَيْنًا
كان ذلك الحرف أو لا ما قوله " وإن كان من حروف الزيادة " أي: وإن كان أيضاً
ذلك الحرف المكرر من حروف " اليوم تنساه " لا يعبر عنه بلفظه، بل بما تقدمه، فالنون
من عُنُونٍ من حروف " اليوم تنساه " ولا يعبر عنه في الوزن بالنون، بل باللام الذي
تقدمه.

(1) فزد: أصلها فزت، فعل ماض من الفوز مسند إلى ضمير المتكلم، فأبدلت التاء
دالا تشبيها لها بالتاء في نحو ازدجر وازدرع (2) ازين: أصله تزين، فأبدلت التاء زايًا ثم
أدغم ثم أتى بهمزة الوصل توصلًا إلى النطق بالساكن، وادارك: أصله تدارك أبدلت التاء
دالا ثم فعل به ما فعل بسابقه، واطلب: أصله اطلب أبدلت تاء الافتعال طاء لوقوعها
بعد حرف الاطباق ثم أدغمت الطاء في الطاء (3) القائل هو المصنف في الشرح
المنسوب إليه (*)

(19/1)

قوله " إلا بثبت " أي: إلا أن يكون هناك حجة تدل على أن المراد من الإتيان بحروف " اليوم تنساه " ليس تكريراً كما قلنا في سَحْنُون - بالفتح - إنه فَعْلُون لا فَعْلُول. قوله " ومن ثم " أي: من جهة التعبير عن المكرر بما تقدمه وإن كان من حروف " اليوم تنساه "، ونحن قد ذكرنا أنه لا مانع أن يقال: إنه فعليت قوله " لذلك " أي: لوجوب التعبير عن المكرر بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة.

قوله " ولعدمه " أي: لعدم فَعْلُون.

قوله " وسحنون إن صح الفتح " إنما قال ذلك لأنه روى الفتح فيه، والمشهور الضم، وحمدون وسحنون: علمان.

قوله " وهو صَعْفُوق " أي: الفَعْلُولُ النادر صَعْفُوق، وهو اسم رجل، وبنو صَعْفُوق: خَوْلٌ باليمامة (1) قوله " وَخَزْنُوبٌ ضعيف " المشهور ضم الخاء، وقد منع الجوهري الفتح، ولو ثبت أيضاً لم يدل على ثبوت فَعْلُول، لأن النون زائدة لقولهم الخُرُوب - بالتضعيف - بمعناه، وهو نبت.

قوله " وخزعال نادر " قال الفراء: لم يأت من غير المضاعف على فَعْلَالٍ إلا قولهم: ناقة بما خَزْعَال: أي ظلع، وزاد ثعلب فَهَقَّاراً، وأنكره الناس، وقالوا:

(1) الخول - بفتحتين - الخدم والرعاة إذا حسن قيامهم على المال والغنم، الواحد خولى كعرب وعربي.

قال ابن الاثير: الخولى عند أهل الشام القيم بأمر الابل واصلاحها، من التخول التعهد وحسن الرعاية (*)

(20/1)

فَهَقَّرَ (1) وزاد أبو مالك قَسْطَلاً بمعنى قَسْطَلٍ، وهو الغبار، وأما في المضاعف كَحَلْخَالٍ وَبَلْبَالٍ (2) وَزَلْزَالٍ فكثير.

قال: " ثُمَّ إِنَّ كَانَ قَلْبٌ فِي الْمَوْزُونِ قُلِبَتْ الزَّيْنَةُ مِنْهُ كَقَوْلِهِمْ فِي أَدْرِ أَعْقُلُ، وَيُعْرَفُ الْقَلْبُ بِأَصْلِهِ كَنَاءٌ يَنَاءٌ مَعَ النَّأْيِ، وَبِأَمْتِلَةٍ اشْتِقَاقِهِ كَالْجَاهِ وَالْحَادِي وَالْقِسِيِّ، وَبِصِحَّتِهِ كَأَيْسَ، وَبِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ كَأَرَامٍ وَأَدْرِ، وَبِأَدَاءِ تَرْكِهِ إِلَى هَمْزَيْنٍ عِنْدَ الْحَلِيلِ نَحْوُ جَاءٍ، أَوْ إِلَى مَنَعِ الصَّرْفِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ عَلَى الْأَصَحِّ نَحْوُ أَشْيَاءَ، فَإِنَّمَا لَفْعَاءُ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: أَفْعَالٌ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: أَفْعَاءُ وَأَصْلُهَا أَفْعِلَاءُ، وَكَذَلِكَ الْحَذْفُ كَقَوْلِكَ فِي قَاضٍ فَاعٍ، إِلَّا أَنْ يُبَيَّنَّ

فيهما " أقول: يعنى بالقلب تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، وأكثر ما يتفق القلب في المعتل والمهموز، وقد جاء في غيرهما قليلاً، نحو امْضَحَلَّ وأَكْرَهَفَّ في اضمَحَلَّ وأَكْفَهَرَّ، (3) وأكثر ما يكون بتقديم الآخر على متلَوِّهِ كَنَاءَ يَنَاءَ في نأى ينأى، وراء في رأى، ولَا عٍ وهاعٍ وَشَوَاعٍ في لائعٍ وهائعٍ (4)

(1) قال في اللسان: القهقر، والقهقر بتشديد الراء الحجر الاملس الاسود الصلب، وكان أحمد بن يحيى يقول وحده القهقار اه وأحمد هو ثعلب (2) اللبالب: شدة الهم، والوسواس في الصدر (3) اضمحل الشيء: ذهب، وامضحل في لغة الكلابيين بمعناها، واكفهر الرجل: عبس وقطب وجهه، واكرهف بمعناها (4) تقول: رجل هائع لائع: أي جبان ضعيف جزوع، وهو اسم فاعل من الاجوف قلبت عينه ألفا ثم همزة كما في باع وقائل، وقد قال أكثر العرب هاع لاع (معرباً بحركات ظاهره على آخر الكلمة وهو العين) فاختلف العلماء في تخريجه فمنهم من ذهب إلى أنه على زنة فعل بكسر العين قلبت عينه ألفاً لتحركها إثر فتحة وقال آخرون: أصله هائع لائع، فحذفت العين ووزنه فال، وقال بعض العرب هاع لاع (معرباً إعراب قاض) فقال العلماء: أصله هايغ لايغ قدمت اللام على العين فصار هاعيا ولاعوا ثم أعلا إعلال قاض وغاز، فالاعراب على هذا الوجه بفتحة ظاهرة وبضمة وكسرة مقدرتين، هذا، واعلم أنه قد تتوارد هذه الواجه (*)

(21/1)

وشوائع (1) والملهاة وأصلها المَاهَةُ (2) ، وَأَمْهَيْتُ الحديد (3) في أَمْهَيْتُهُ، ونحو جَاءَ عند الخليل، وقد يُقَدَّمُ متلَوُّ الآخر على العين نحو طَأْمَنَ وأصله طَمَّانَ (4) لأنه من الطُّمَّانِيَّةِ، ومنه اطمَنَّ يطمئن اطمئننا، وقد تُقَدَّمُ العين على الفاء كما في أَيْسَ وَجَاهٍ وأَيْئَقِ والآراء والآبار والآدِرِ (5) ، وتقدم اللا على الفاء كما في أشياء على الأصح، وقد تؤخر الفاء عن اللام كما في الحادي وأصله الواحد

الثلاثة فيما ورد مجرورا بالكسرة، فأما المرفوع والمنصوب بالفتحة على الحرف الصحيح فلا يجيء الا أحد

الوجهين، وإن كان على غير ذلك فهو على ما ذكر آخرا ليس غير (1) شوائع: جمع

شائعة، تقول: أخبار شائعة وشوائع إذا كانت منتشرة، وكذا تقول شاعية وشواع بالقلب، وتقول: جاءت الخيل شوائع وشواعي: أي متفرقة (2) الماهة: واحدة الماء، وهو الماء، قاله في اللسان، والماهة - بفتح الميم - الحجارة البيض التي تبرق، وهي البلورة التي تبص لشدة بياضها، وهي الدرة أيضا، والماهة - بضم الميم - ماء الفحل، وإذا استقرأت أمثلة القلب المكاني علمت أنه لا بد بين معنى اللفظ المقلوب والمقلوب عنه من المناسبة لكن لا يلزم أن يكون هو نفسه، بل يجوز أن يكون مما شبه بمعنى المقلوب عنه أو من بعض أفرادها، قال ابن منظور: "المهو من السيوف: الرقيق، وقيل: هو الكثير الفرند، وزنه فلع، مقلوب من لفظ ماه، قال ابن جني: وذلك لأنه أدق حتى صار كالماء" اهـ (3) تقول: أمهيت الحديد إذا سقيتها الماء وأحدتها ورققتها وتقول: اماه الرجل السكين وغيرها إذا سقاها الماء وذلك حين حين تسنها به، ومثل ذلك قولهم في حفر البئر أمهي وأماه إذا انتهى إلى الماء (4) طأمن الرجل الرجل: إذا سكنه، والطمأنينة: السكون، والذي ذهب إليه المؤلف من أن طأمن مقلوب عن طمأن هو ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء وسيبويه ذهب إلى أن طمأن مقلوب عن طأمن، انظر اللسان فان فيه حجة الامامين وتفصيل المذهبين (5) الجاه: المنزلة والقدر عند السطان: وأصله وجه قدمت العين فيه على الفاء ثم حركت الواو، لان الكلمة لما لحقها القلب ضعفت فغبروها بتحريك ما كان ساكنا (*)

(22/1)

قوله " بأصله " أي: بما اشتق منه الكلمة التي فيها القلب، فان مصدر ناء بناء الناز لا النى قوله " وبأمثلة اشتقاقه " أي: بالكلمات المشتقة مما اشتق منه المقلوب، فان توجه ووجه والوجه مشتقة من الوجه، كما أن الجاه مشتق منه، وكذلك الواحد وتَوَخَد مشتقان من الوَحْدَة كاشتقاق الحادي منها، والأقواس وتَقَوَّس مشتقان من الْقَوَّس اشتقاق الْقِسِي منه، وهذا منه عجيب، لم جعله قسما آخر وهو من الأول: أي مما يعرف بأصله؟ ! بل الكلمات المشتقة من ذلك الاصل تؤكد كون الكلمات المذكورة مقلوبة قوله " وبصحته كأيس " حق العلامة أن تكون مطردة، وليس صحة الكلمة نصا في كونها مقلوبة، إذ قد تكون لاشياء أخر كما في حول وعور

ثم قلبت الواو وألغا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وليس يلزم في القلب اتحاد وزن المقلوب

والمقلوب عنه، قاله في اللسان عن ابن جني، وذهب بعض الشراح إلى أن الواو لما أخرت عن الجيم أخرت وهي مفتوحة، وحركت الجيم ضرورة أنها صارت مبتدأ بها، وكانت حركتها الفتحة للخفة أو لأنها أصل حركة الفاء في هذه الكلمة، وبعضهم يذهب إلى أن الواو انقلبت ألفا لانفتاح ما قبلها وإن كانت هي ساكنة كما في طائي وياجل. والذي ذكره المؤلف من أن أينقا مقلوب هو أحد مذهبين لسيبويه قال في اللسان: قال ابن جني ذهب سيبويه في قولهم أينق مذهبين أحدهما أن تكون عين أينق قلبت إلى ما قبل الفاء فصارت في التقدير أوتق ثم أبدلت الواو ياء لأنها كما أعلت بالقلب كذلك أعلت بالاببدال أيضا، والآخر أن تكون العين حذفت ثم عوضت الياء منها قبل الفاء فمثالها على هذا القول أيقل وعلى القول الأول أعفل. وأصل آراء وآبار آراء وآبار بدليل مفردهما فقدمت العين فالتقى همزتان في أول الكلمة وثانيتهما ساكنة فقلب الثانية وجوبا مدة من جنس حركة ما قبلها، وأصل آدر أدور جمع دار، أبدلت الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا، ثم قدمت العين على الفاء فقلبت ثانية الهمزتين ألفا (*)

(23/1)

وَأَجْتَوَرُوا وَالحَيْدَى، وكذا قلة استعمال إحدى الكلمتين وكثرة استعمال الأخرى المناسبة لها لفظاً ومعنى لا تدل على كون القليلة الاستعمال مقلوبة، فإن رجلةً في جمع رجل أقل استعمالاً من رجال وليست بمقلوبة منه، ولعل مراده أنها إذا كانت الكلمتان بمعنى واحد ولا فرق بينهما إلا بقلب في حروفهما، فإن كانت إحداها صحيحة مع ثبوت العلة فيها دون الأخرى كأيس مع يئس فالصحيحة مقلوبة من الأخرى، وكذا إن كانت إحداها أقل استعمالاً مع الفرض المذكور من الأخرى، فالأقل مقلوبة من الكبرى، كآرام وآدر مع أرام وأدور، مع أن هذا ينتقض بجذب وجبد، فإن جذب أشهر مع أنهما أصلان (1) على ما قالوا ويصح أن يقال: إن جميع ما ذكر من المقلوبات يُعرف بأصله، فالجاء والحادي والقسي عرف قلبها بأصولها وهي الوجه والوحدة والقوس، وكذا أيس يأيس باليأس، وآرام وآدر برئم ودَار، فإن ثبت لغتان بمعنى يُتَوَهَّمُ فيهما القلب، ولكل واحدة منهما أصل كجذب جذباً وجبد جذباً، لم يحكم بكون إحداها مقلوبة من الأخرى، ولا يلزم كون المقلوب قليل الاستعمال، بل قد يكون كثيراً كالحادي والجاه، وقد يكون مرفوض الأصل كالقسي، فإن أصله - أعني القووس - غير مستع؟ وليس

شيء من القلب قياسياً إلا ما ادعى الخليل فيما أدى تك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين كجاءٍ وسواءٍ (2) ، فإنه عنده قياسي

(1) هذا الذي ذكره من أن جذب وجذب أصلان هو ما ذهب إليه جمهوره المحققين من النحاة وذهب أبو عبيد وابن سيده في المحكم على ما قاله اللسان (في مادة جذب) إلى أن جذب مقلوبة عن جذب ونقل في اللسان عن ابن سيده (في مادة جذب) مثل قول الجمهور (2) جمع سائبة، وهي مؤنث ساء، وهو اسم فاعل من قولهم ساءه سوءا وسواء وسواءة وسواية وسوائية ومساءة ومسائية على القلب، فعل به ما يكره (*)

(24/1)

قوله " وبأداء تركه إلى همزتين عند الخليل كجاءٍ " أي: أن الخليل يعرف القلب بهذا ويحكم به، وهو أن يؤدي تركه إلى اجتماع همزتين، وسيبويه لا يحكم به وإن أدى تركه إلى هذا، وذلك في اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام نحو ساءٍ وجاءٍ، وفي جمعه على فواعل نحو جَوَاءٍ وَسَوَاءٍ جَمْعِيَّ جَائِيَّةٍ وَسَائِيَّةٍ وفي الجمع الأقصى لمفردٍ لامة همزة قبلها حرف مد كخطايا في جمع خطيئة، وليس ما ذهب إليه الخليل بمتين، وذلك لانه إنما يحتزر عن مكروه إذا خيف ثباته ويقاؤه، أما إذا أدى الأمر إلى مكروه وهناك سبب لزواله فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه، كما أن نقل حركة واو نحو مَقُولٍ إلى ما قبلها وإن كان مؤدياً إلى اجتماع الساكنين لم يجتنب لَمَّا كان هناك سبب مُزِيلٌ له، وهو حذف أولهما، وكذا في مسئلتنا قياسٌ موجب لزوال اجتماع الهمزتين، وهو قلب ثانيتهما في مثله حرف لين كما هو مذهب سيبويه، وإنما دعا الخليل إلى ارتكاب وجوب القلب في مثله أداء ترك القلب إلى إعلالين كما هو مذهب سيبويه، وكثرة القلب في الأجوف الصحيح اللام، نحو شاكٍ وشواعٍ في شائكٍ وشوائعٍ، لنلا يهمز ما ليس أصله الهمز والهمز مستثقل عندهم كما يجيء في باب تخفيف الهمزة، ويحذفه بعضهم فيما ذكرت حذراً من ذلك، فيقول: رجلٌ هاعٌ لاغٌ بضم العين، فلما رأى فرارهم من الأداء إلى همزة في بعض المواضع أوجب الفرار مما يؤدي إلى همزتين، وأما سيبويه فإنه يقلب الأولى همزة كما هو قياس الأجوف الصحيح اللام نحو قائلٍ وبائعٍ، ثم يقلب الهمزة الثانية ياءً لا اجتماع همزتين ثانيتهما لام كما سيجي تحقيقه في باب تخفيف الهمزة، فيتخلص مما يجتنبه الخليل مع عدم ارتكاب القلب الذي هو خلاف الأصل، وقد نقل سيبويه عن الخليل

مثل ذلك أيضاً، وذلك أنه حكى عنه إذا
اجتمعت همزتان في كلمة واحدة اختير تخفيف الأخيرة نحو جاءٍ وآدم، فقد حكم على
ما ترى بانقلاب ياء الجائي عن الهمزة، وهو عين مذهب سيبويه

(25/1)

فإن قيل: لو كانت الثانية منقبلة عن الهمزة لم تُعَلَّ بحذف حركتها كما في داري (1)
ومستهزئون فالجواب أن حُكِمَ حروف اللين المنقلبة عن الهمزة انقلاباً لازماً حُكِمَ
حروف اللين الأصلية التي ليست بمنقلبة عن الهمزة، وإن كان الانقلاب غير لازم كما
في داري (2) ومستهزين، ويُروى عن حمزة مُستهزئون، وعليه قوله (3) : 2 - جرى
مَتَى يُظْلَمُ يُعَاقَبُ بِظُلْمِهِ * سَرِيعاً وَإِلَّا يُبَدَّ بِالظُّلْمِ يَظْلَمُ (4) فحذف الألف للجزم،
وكذا قالوا مَحْيًى في مَحَبٍّ مخفف مَحَبٍّ بالهمزة كما يجي في باب الإعلال، وبعضهم يقول
في تخفيف رُؤْيَةٍ ورُؤْيَا: رُؤْيَةً ورُؤْيَا بالإدغام كما يجي في باب الاعلال

(1) مذهب سيبويه في جاء أن أصله جايئ فقلبت الياء ألفاً ثم قلبت الألف همزة فصار
جائتا ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لكونها ثانية همزتين في الطرف أولهما مكسورة على ما
سيأتي في تخفيف الهمزة ثم أعطيت الكلمة حكم قاض ونحوه من حذف الياء إذا كان
منونا غير منصوب وبقائها فيما عدا ذلك، فالشارح يعترض على الاعلال بالحذف بأنه
لو صح أن الياء منقلبة عن الهمزة الثانية وليست هي العين أخرت إلى موضع اللام
لكان يجب لها البقاء كما بقيت الياء المنقلبة عن الهمزة في دارى وأصله دارى وفي
مستهزين وأصله مستهزئون خففت الهمزة فيهما بقلبها عن جنس حركة ما قبلها.
(2) دارى: اسم فاعل من قولك درأه إذا دفعه وتقول: ناقة دارى مغدة، ومستهزئ منه
وبه أي سخر.

(3) هو زهير ابن أبي سلمى المزني، والبيت ن معلقته يمدح به حصين ابن ضمضم (4)
يريد أنه شجاع متى ظلمه أحد عاقب الظالم بظلمه سريعاً وأنه مع ذلك عزيز النفس إن
لم يبدأه أحد بالظلم بدأ هو بالظلم (*)

(26/1)

فان قيل: فإذا كان قلب ثانية همزتي نحو أئمة واجبا فهلا قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها قلت: إذا تحركت الواو والياء فاين وانفتح ما قبلهما لم تقلبا ألفا وإن كانت أصليتين كما في أودُ (1) وأَيْلُ، بل إنما تقلبان عينين أو لامين، كما يجيى في باب الإعلال إن شاء الله تعالى، وقال المصنف: إنما لم تُقلب ياء أئمة ألفاً لعروض الحركة عليها كما في " اخْشَى الله " " وَلَوْ أَهْمُ " ولقائل أن يقول: الحركة العارضة في أئمة لازمة بخلاف الكسرة في " اخْشَى الله "، ولو لم يُعْتَدَ بتلك العارضة لم تنقلب الهمزة الثانية ياء، فإنها إنما قلبت ياء للكسرة، لا لشيء آخر، هذا، وإنما قدم الإدغام في أئمة وإوْزة على إعلال الهمزة بقلبها ألفاً وإعلال الواو بقلبها ياء للكسرة التي قبلها لأن المثليين في آخر الكلمة وآخرها أثقل طرفيها إذ الكلمة يتدرج ثقلها بتزايد حروفاً، واللاتقُ بالحكمة الابتداء بتخفيف الأثقل، ألا ترى إلى قلب لام نَوَى أولاً دون عينه، فلما أدغم أحد المثليين في الآخر في أئمة وإوْزة - ومن شرط إدغام الحرف الساكن ما قبله نُقِلَ حركته إليه - تحركت الهمزة والواو الساكنتان فزالَت علة قلب الهمزة ألفاً والواو ياء، وإنما حكم في أوْزة بأنها إفعلة لا إفعلة لوجود الوزن الاول كاصبع دون الثاني،

(1) أود إن كانت واوه مفتوحة فهو إما مضارع وددته وإما أفعل تفضيل منه، وإن كانت الواو مضمومة فهو جمع قلة لود (مثلث الواو) على وزن أفعل وأصله أودد فنقلت حركة أول المثليين إلى الساكن قبله ثم أدغم، وأنل؟ - بفتح الهمزة والياء - يحتمل أن يكون مضارع يثلث إذا قصرت أسناني أو انعطفت إلى داخل الفم، وبابه فرح، ويحتمل أيضاً أن يكون صفة مشبهة من ذلك، والاثني يلاء (*)

(27/1)

ولا يجوز أن يكون فعلة كهجف (1) لقولهم وَزَّ (2) ، وأما ترك قلب عين نحو نَوَى بعد قلب اللام فلما يجيى في باب الإعلال (3) فإن قيل: إذا كان المد الجائز انقلابه عن الهمزة حكمه حكم الهمزة فلم وجب الإدغام في بَرِيَّةً وَمَقْرُوءَةً (4) بعد القلب؟ وهلاً كان مثل ريبا (5) غير مدغم، مع أن تخفيف الهمزة في الموضعين غير لازم؟ قلت: الفرق بينهما أن قلب الهمزة في بَرِيَّةً ومقروءة لفصد الإدغام فقط حتى تخفف الكلمة بالإدغام، ولا مقتضى له غير قصد الإدغام، فلو قلبت بلا إدغام لكان نقضاً للغرض، وليس قلب همزة رثياً كذلك، لأن مقتضيه كسر ما قبلها كما في بئر، إلا أنه اتفق هناك

كون ياء بعدها قوله " أو إلى منع الصرف بغير علة على الأصح " أي: يعرف القلب على الأصح بأداء تركه إلى منع صرف الاسم من غير علة، ودعوى القلب بسبب أداء تركه

-
- (1) الهجف - بكسر ففتح فسكون - الظلم (الذكر من النعام) المسن، أو الجافي الثقيل ومن الادميين، وهو أيضا الجائع (2) الاوزة: البطة، واحدة الاوز، وقد قالوا فيها: وزه، وقالوا في اسم الجنس أيضا: وز، فكان سقوط الهمزة في بعض صور الكلمة دليلا على أن هذه الهمزة حرف زائد (3) الذى يجئ في باب الاعلال هو أن شرط إعلال العين بقلبها ألفا ألا تكون اللام حرف علة، سواء أعلت اللام كما في نوى أم لم تعل (4) برية: أصلها بريئة، فعيلة بمعنى مفعولة، من قولهم: برأ الله الخلق: أي أنشأه وأوجده، خففت الهمزة بإبدالها ياء ثم أدغمت الياء في الياء.
- ومقروءة: أصله مقروءة اسم مفعول من قرأ ففعل به ما فعل بسابقه (5) ريبا: أصله ريبا، خففت الهمزة بإبدالها من جنس حركة ما قبلها، والرئى: المنظر الحسن (*)

(28/1)

إلى هذا مذهبُ سيبويه، فأما الكسائي فإنه لا يعرف القلب بهذا الأداء، بل يقول: أشياء أفعال، وليس بمقلوب، وإن أدى إلى منع الصرف من غير علة، ويقول: امتناعه من الصرف شاذ، ولم يكن ينبغي للمصنف هذا الإطلاق، فإن القلب عند سيبويه عرف في أشياء بأداء الأمر لولا القلب إلى منع الصرف بلا علة، كما هو مذهب الكسائي، أو إلى حذف الهمزة حذفاً غير قياسي، كما هو مذهب الأخفش والفراء، فهو معلوم بأداء الأمر إلى أحد المخدورين لا على التعيين، لا بالأداء إلى منع الصرف مُعَيَّنًا ثم نقول: أشياء عند الخليل وسيبويه اسم جمع لا جمع، كالقصباء والغضباء والطَّرَفَاء، في القَصْبَةِ وَالْعَصَا وَالطَّرْفَةِ (1) وأصلها شيئا، قُدِّمَت اللام على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين - أي الألف - مع كثرة استعمال هذه اللفظة، فصار لَفْعَاء، وقال الكسائي: هو جمع شئ، كَبَيْتٍ وَأَبْيَاتٍ، مُنِعَ صرفه تَوَهُمًا أنه كحمراء، مع أنه كأبناء وأسماء، كما تَوَهُمَ في مَسِيلٍ (2) - وميمه زائدة - أنها أصلية فجمع على مُسَلَّانٍ كما جمع قَفِيرٌ على قُفْرَانٍ وحقه مَسَائِلٍ وكما تَوَهُمَ في مُصِيبَةٍ وَمَعِيشَةٍ أن ياءهما زائدة كياء قبيلة فهمزت في الجمع فقليل: مصائب اتفاقاً، ومعائش عن بعضهم، والقياس مصاوب

ومعاش، وكما توهم في مَنْدِيلٍ وَمَسْكِينٍ وَمَدْرَعَةٍ (3) ، وهو من تركيب نَدَلٍ (4) وَدَرَعٍ
وَسَكَنٍ، أصالةٌ ميمها فقيـل: تَمْنَدَلُ وَتَمْسُكُنْ وَتَمْدَرَعُ اهـ.

-
- (1) القصباء: القصب وهو معروف، والغضباء: منبت الغضا، وواحدة غضا أيضا،
والغضا: الشجر الذى ينبت في هذا المكان واحده غضاة، والطرفاء: اسم جنر للطرفة
(2) المسيل: أصله اسم مكان من سال يسيل، ومسيل الماء: مجراه (3) المدرعة -
كمكنسة - الثوب من الصوف (4) ندل الشئ: نقله، وندل الخبز: أخذه بيده،
والمنديل: الخرقـة التى يمسح بها (*)

(29/1)

وما ذهب إليه بعيد، لأن منع الصرف بلا سبب غير موجود، والحمل على التوهم - ما
وُجِدَ مَحْمَلٌ صحيح - بعيدٌ من الحكمة.

- (1) وقال الاخفش والفراء: أصله أشيئا جمع شئ وأصله شئ نحوين وأبناء، وهو
ضعيف من وجوه: أحدها: أن حذف الهمزة في أشيئا إذن على غير قياس، والثاني.
أن شَيْئًا لو كان في الأصل شَيْئًا لكان الأصل أكثر استعمالاً من المخفف، قياساً على
أخواته، فإن بَيْئًا وَسَيْدًا وَمَيْتًا أكثر من بَيْنٍ وَسَيْدٍ وَمَيْتٍ، ولم يسمع شئ، فضلاً عن أن
يكون أكثر استعمالاً من شئ.

والثالث: أنك تصغر أشيئا على أشيئا، ولو كان أَفْعَاء (وهو) جَمْعُ كثرة وجب رده في
التصغير إلى الواحد.

وجمعه على أشيئاواتٍ مما يُقَوَّى مذهب سيبويه، لأن فعلاء الاسمية تجمع على فعلاوات
مطرذاً نحو صَحراء على صَحراوات، وجمع الجمع بالألف والتاء كَرَجالات وبُيُوتات غير
قياس.

قال في اللسان: قيل هو من الندل الذى هو الوسخ، وقيل: إنما اشتقاقه من الندل
الذى هو التناول، وقوله (ودرع) الذى عثرنا عليه أن الدرع ثوب من ثياب النساء
والدرع الحديد، وتقول: درعته بالتضعيف أي ألبسته الدرع، ودرعت المرأة بالتضعيف
كذلك: أي ألبستها قميصها، فتدرع وادرع أي لبسها، ولم نعثر على فعل ثلاثي مجرد
من هذا المعنى (1) قال في القاموس: وأما الكسائر فيرى أنها (يريد أشياء) أفعال كفرخ

وأفراخ، ترك صرفها لكثرة الاستعمال، شبهت بفعلاء في كونها جمعت على أشياوات
فصارت كخضراء وخضرراوات، وحينئذ لا يلزمه ألا يصرف ابناء وأسماء كما زعم
الجوهري لأنهم لم يجمعوا أسماء وأبناء بالالف والتاء (*)

(30/1)

ويضعف قول الأخفش والكسائي قولهم: أشايا، وأشاوى، في جمع أشياء، كَصَحَارَى في
جمع صحراء، فإن أفعلاء وأفعالا لا يُجمَعان على فعّالٍ، والأصل هو الأشياء (1)
وقلبت الياء في الأشاوى واواً على غير قياس، كما قيل: جبيته جِبَايَةً وجبَاوَةً.
وقال سيبويه: أشاوى جمع إشَاوَةٍ في التقدير، فيكون إذن مثل إِدَاوَةٍ (2) وأدَاوَى كَأَنَّهُ
بنى من شئ شَيْئَاءً ثم قدمت اللام إلى موضع الفاء وأخرت العين إلى موضع اللام فصار
إشاية، ثم قلبت الياء واواً على غير قياس كما في جِبَاوَةٍ، ثم جمع على أَشَاوَى كِإِدَاوَةٍ
وَأَدَاوَى.

وأقرب طريقاً من هذا أن نقول: جَمَعَ أشياء على أشايا، ثم قَلَبْتُ الياء واواً على غير
القياس قوله " وكذلك الحذف " عطف على قوله " إن كان في الموزون قلب قلبت الزنة
مثلة " يعني وإن كان في الموزون حذف حذف في الزنة مثله، فيقال: قاض على وزن
فَاعٍ، بحذف اللام.
قوله " إلا أن يُبينَ فيهما " أي: يبين الأصل في المقلوب والمحذوف، يعني

(1) أصل أشايا الذى هو جمع أشياء أشاي.

، فقلبت الياء همزة (على رأى سيبويه وجمهور البصريين) فصار أشائي بهمزتين، فقلبت
الثانية ياء، ثم قلب كسرة

أولى الهمزتين فتحة، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها حينئذ، فاجتمع شبه
ثلاث ألفات فكان لابد من قلب الهمزة، فقلبت ياء لامين: الاول: أن الياء أخف من
الواو، الثاني: أنها أقرب مخرجاً منها إلى الهمزة، فلا جرم أن الياء قد غلبت الواو في هذا
الباب كثيراً، وإذا عرفت هذا كان من السهل أن تدرك أن قلب الياء ولوا بعد ذلك غير
القياس (2) الاداوة - بكسر الهمزة - المطهرة، وهى إناء من جلد يتخذ للماء (*)

(31/1)

(أنك) إن أردت بيان الأصل في المقلوب والمحذوف لم تقلب في الوزن ولم تحذف فيه، وهو وَهْمٌ، لأنك لا تقول: إن أشياء مثلاً عند سبويه فعلاء إذا قصدت بيان أصله، بل الذي تزن بفعلاء ما ليس فيه قلب وهو أصل هذا المقلوب، تقول: أصل أشياء على وزن فعلاء، وكذا لا تقول إذا قصدت بيان أصل قاض: إن قاض فاعل، بل تقول: أصل قاض فاعل، فلا يكون أبداً وزن نفس المقلوب والمحذوف الا مقلوباً أو محذوفاً، فلا معنى للاستثناء بقول " إلا أن يبين فيهما " قال: " وَتَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَمُعْتَلٍّ، فَالْمُعْتَلُّ مَا فِيهِ حَرْفٌ عِلَّةٌ، وَالصَّحِيحُ بِخِلَافِهِ، فَالْمُعْتَلُّ بِالْفَاءِ مِثَالٌ، وَبِالْعَيْنِ أَجْوَفٌ وَذُو الثَّلَاثَةِ، وَبِالْلامِ مَنْقُوصٌ وَذُو الْأَرْبَعَةِ، وَبِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ أَوْ بِالْعَيْنِ وَالْلامِ لَفِيفٌ مَقْرُونٌ، وَبِالْفَاءِ وَالْلامِ لَفِيفٌ مَفْرُوقٌ " .

أقول: قوله " تنقس " أي: تنقسم الأبنية أصولاً كانت أو غير أصول، ولا يكون رباعي الاسم والفعل معتلاً ولا مضاعفاً ولا مهموز الفاء (1) ، ولا يكون

(1) أما أن أحدهما لا يكون معتلاً فلانه إما أن يكون اعتلال أحدهما بالواو أو بالياء أو بالالف، وإما أن يكون أحد هذه الاحرف في الاول أو بعده، فأما الواو والياء فلا يكونان مع ثلاثة أصول إلا زائدين كما يجئ في باب ذي الزيادة، وأما الالف فلا تقع أولاً ولا تكون بعد الاول مع ثلاثة أصول إلا وهى زائدة،

وأما أن أحدهما لا يكون مضاعفاً فإن عني بذلك أنه لا يكون مكرراً فغير مسلم لورود نحو زلزل ووسوس، وسمسم ويؤيؤ، وإن عني أن لاهم الاولى والثانية مثلاً لا تكونان من جنس واحد مع كونهما أصلي فمسلم، فنحو هجف وخبب اللام الثانية مزيدة لللاحق بجزبر، وأما أن أحدهما لا يكون مهموز الفاء فوجهه أن الهمزة في الأول مع ثلاثة أصول فقط لا تكون إلا زائدة نحو أحمد، وأما مهموز العين فقد يكون رباعياً نحو زئبر (وهو ما يعلو الثوب الجديد) ونحو ضئبل وننطل (وهما اسمان من أسماء الدهية) (*)

(32/1)

الخماسي مضاعفاً، وقد يكون معتل الفاء فقط، ومهموزده - حوورنتل (1) وإصطبل بل يكون الرباعي مضاعفاً بشرط فصل حرف أصلي بين المثليين كزُلزَل، وستعرف هذه الجملة حق المعرفة في باب ذي الزيادة إن شاء الله تعالى.

قوله " ما فيه حرف علة " أي: في جوهره، أعني في موضع الفاء أو العين أو اللام، حتى

لا ينتقص بنحو حوّل وَبَيَّطَرُ وَيَضْرِبُ (2) ، ويعني بحرف العلة الواو والياء والألف ، وإنما سميت حرف علة لأنها لا تسلم ولا تصح: أي لا تبقى على حالها في كثير من المواضع، بل تتغير بالقلب والإسكان والحذف، والهمزة وإن شاركتها في هذا المعنى لكن لم يجر الاصطلاح بتسميتها حرف علة. وتنقسم الأبنية قسمَةً أخرى إلى مهموز وغير مهموز، فالمهموز قد يكون صحيحاً كامراً وسأل وقرأ، وقد يكون معتلاً نحو آل ووأل (3) ورأى: وكذا غير المهموز نحو ضَرَبَ ووَعَدَ.

وتنقسم قسمَةً أخرى إلى مضاعف وغير مضاعف، والمضاعف إما صحيح كمدّ، أو معتل كودّ وحيّ وقوّة، وكذا غير المضاعف كضرب ووعد، وكذا المضاعف إما مهموز كأزّ (4) ، أو غيره كمدّ، فالمهموز ما أحد حروفه الأصلية همزة

(1) الورتل: الشر والامر العظيم، وظاهر كلام الشارح هنا يقتضى أنه خماسى الاصول مثل ما بعده، مع أن الواقع أن النون زائدة مثل نون جحنفل، أما واوه فأصلية لأنها لا تزداد أولاً البتة.

انظر اللسان (2) حوّل الرجل: ضعف عن الجماع مثل حقل، وحوّل أيضاً: أسرع في المشى، وكبر، ومشى فأعيا، والواو فيها زائدة، أما حوّل بمعنى قال لا حول ولا قوة إلا بالله فالواو فيها أصلية (3) آل يؤول أولاً ومآلاً: رجع، ووأل يئل وألاً ووؤلاً ووئبلاً: لجأ، ومنه الموئل (4) أزت القدر تؤز وتنز أزا وأزينا: إذا اشتد غلباتها، وقيل: هو غليان ليس بالشديد (*)

(33/1)

كامراً وسأل وقرأ، والمضاعف ما عينه ولامه متمثلان وهو الكثير، أو ما فاؤه وعينه متمثلان كدَدَن (1) وهو في غاية القلة (2) ، أو ما كُرِّر فيه حرفان أصليان بعد حرفين أصليين نحو زلزل، اما ما فاؤه ولامه متمثلان كَقَلَقٍ فلا يسمى مضاعفاً. قوله " فالمعتل بالفاء مثل " لأنه يماثل الصحيح في خلو ماضيه من الإعلال نحو وَعَدَ وَيَسَرَ، بخلاف الأجوف والناقص، وإنما سمي بصيغة الماضي لأن المضارع فَرَعَ عليه في اللفظ، إذ هو ماض زيد عليه حرف المضارعة وغيّر حركاته، فالماضي أصل أمثلة الأفعال في اللفظ.

قوله " وبالعين أجوف " أي: المعتل بالعين أجوف، سمي أجوف تشبيهاً بالشئ الذي أخذ ما في داخله فبقي أجوف، وذلك لأنه يذهب عينه كثيراً نحو قُلْتُ وَبَعْتُ ولم يَقُلْ ولم يَبِعْ (وقُلْ وبِع) وإنما سمي ذا الثلاثة اعتباراً بأول ألفاظ الماضي، لأن الغالب عند الصرفيين إذا صرّفوا الماضي أو المضارع أن يبتدئوا بحكاية النفس نحو ضَرَبْتُ وَبَعْتُ لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه، والحكاية عن النفس من الأجوف على ثلاثة أحرف نحو قُلْتُ وَبَعْتُ. وسمي المعتل اللام منقوصاً وناقصاً لا باعتبار ما سمي له في باب الإعراب منقوصاً، فإنه إنما سمي به هناك لنقصان إعرابه، وسمي ههنا بهما لنقصان حرفه الأخير في الجزم والوقف نحو اغْزُ وارْمِ واخْشَ ولا تَغْزُ ولا تَرْمِ ولا تَخْشَ، وسمي ذا الأربعة لأنه – وإن كان فيه حرف العلة – لا يصير في أول ألفاظ الماضي على

(1) الددن: اللعب واللهو، وقد يستعمل منقوصاً أي محذوف اللام كيد فيقال الدد، ومقصوراً كالعصا فيقال الددا (2) وإنما كان في غاية القلة لان اجتماع المثلين مستقل، فإذا كان في أول الكلمة حين يبدأ المتكلم كان أشد ثقلاً لضرورة النطق بالحرف مرتين، بسبب تعذر الادغام حينئذ (*)

(34/1)

ثلاثة كما صار في الأجوف عليها، فقسميتهما ذا الثلاثة وذا الأربعة باعتبار الفعل لا باعتبار الاسم.

وقوله " وبالفاء والعين " نحو يَوْمٌ وَيَوْحٌ (1) وبالعين واللام نحو نَوَى وَحَيَّى وَالْقُوَّةُ، يسمى مضاعفاً باعتبار، ولفيفاً مقروناً باعتبار.

قوله: " وبالفاء واللام " نحو ولى ووقى.

قال: " وللاسْمِ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ عَشْرَةُ أَبْنِيَةٍ، وَالْقِسْمَةُ تَقْتَضِي اثْنَيْ عَشَرَ، سَقَطَ مِنْهَا فُعِلٌ وَفَعِلٌ اسْتِثْقَالاً وَجُعِلَ الدُّبْلُ مَنْقُولاً، وَالْحَبْكُ إِنْ ثَبَتَ فَعَلَى تَدَاخُلِ اللَّغَتَيْنِ فِي حَرْفِي الْكَلِمَةِ، وَهِيَ فَلَسٌ فَرَسٌ كَتِفٌ عَضُدٌ حَبْرٌ عَنَبٌ إِبِلٌ قُفْلٌ صُرْدٌ عُنُقٌ " (2).

أقول: إنما كانت القسمة تقتضي اثني عشر لأن اللام للإعراب أو للبناء، فلا يتعلق به الوزن كما قدمناه، ولفاء ثلاثة أحوال: فتح، وضم، وكسر، ولا يمكن إسكانه لتعذر الابتداء بالسكان، وللعين أربعة أحوال: الحركات الثلاث،

والسكون، والثلاثة في الأربعة اثْنَا عَشَرَ، سقط المثالان لاستثقال الخروج من

(1) لم يجي هذا النوع في الأفعال المأخوذة من المصادر، وقد جاء في بعض أفعال مأخوذة من أسماء جامدة ليست مصادر كما قالوا: ياومته وكما قالوا: تويل، إذا قال ويلى، ومنه قول الشاعر: تويل أن مددت يدي وكانت * * * يميني لا تعلل بالقليل وقد جاء هذا النوع في أسماء قليلة مثل ويح وويل وويس وويب ويوح ويوم. والويح: كلمة رحمة، والويل: دعاء بالعذاب، والويس: كلمة رحمة واستملاح للصبي، والويب: بمعنى الويل، واليوح: اسم من أسماء الشمس (2) الفلس - بفتح فسكون - ما يتعامل به مما ليس فضة ولا ذهباً، والخبر بكسر فسكون - المداد الذي يكتب به والعالم، والصرد - بضم ففتح - طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير، وبياض في ظهر الفرس من أثر الدبر (*)

(35/1)

ثقل إلى ثقلٍ يخالفه، فأما في (نحو) عنق وإبل فيمائل الثقيلين (1) خَفَفَ شيئاً، والخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس لأنه خروج من ثقل إلى أثقل منه، فلذلك لم يأتِ فِعْلٌ لا في الأسماء ولا في الأفعال إلا في الحَبْلِ إن ثبت، ويجوز ذلك إذا كان إحدى الحركتين غير لازمة نحو يَضْرِبُ وَلَيَقْتُلُ، وأما فُعْلٌ فلما كان ثقله أهونَ قليلاً جاء في الفعل المبني للمفعول، وجُوزَ ذلك لعروضه لكونه فَرَعَ المبني للفاعل، وجاء في الأسماء الدُّبُلُ عَلَماً وَجِنْساً (2)، أما إذا كان علماً فيجوز أن يكون منقولاً من الفعل كَشَمَّرَ وَيَزِيدَ، والدُّأُلُ (3) : الحَتْلُ، ودخول اللام فيه قليل، كما في قوله: - 3 - رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارَكاً * * * شديداً بأعباء الخلافة كاهله (4)

(1) كلام الشارح هاهنا يعارض ما سيأتي له أن يذكره في باب النسب عند التعليل لفتح عين الثلاثي المكسورة نحو إبل وغمر ودئل دون المضمومة كعضد وعنق فقد قال: إن الطبع لا ينفر من توالي المختلفات وإن كانت كلها مكروهة كما ينفر توالي المتماثلات، اللهم إلا أن يقال إن كلامه هاهنا في توالي ثقلين متماثلين وما سيأتي في توالي الأمثال الثقلاء (2) أما العلم الدئل بن بكر بن كنانة، ومن بنيه أبو الاسود الدؤلي ظالم بن عمرو، وجمهرة العلماء يقولون: الثل بضم الدل، وكسر الهمزة في هذا العلم،

ومنهم من يقوله بكسر الدال وقلب الهمزة ياء.

وأما الجنس فهو دويبة كالثعلب، وفي الصحاح دويبة شبيهة بابن عرس (3) الخل:
الخدیعة (4) الاعباء: جمع عبء، والمراد بأعباء الخلافة مشاقها ومتاعبها، ويروى في
مكانه بأحناء الخلافة، والاحناء: جمع حنو والمرد بها أطرفها ونواحيها ومتشابهاتها.
والكاهل: مقدم أعلى الظهر.

والبيت لابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان (*)

(36/1)

فعلى هذا لا استبعاد فيه، لأن أصله الفعل المبني للمفعول، وأما إذا كان جنساً على ما
قيل " إنه اسم دويبة شبيهة بابن عرس " قال: - 4 - جاؤا بجيش لو قيس معرسه *
ما كانَ إِلَّا كَمُعْرَسِ الدُّنْـلِ (1) ففيه أدنى إشكال، لأن نقل الفعل إلى اسم الجنس قليل،
لكنه مع قلته قد جاء منه قَدْرُ صالح، كقوله صلى الله عليه وسلم " إِنَّ اللَّهَ نَهَأَكُمْ عَنْ
قِيلٍ وَقَالَ " ويروى " عن قيل (2) وقال " - على إبقاء صورة الفعل - وكذا قولهم:
أُعْيِيْتَنِي من شب إلى دب، ومن شُبَّ إلى دُبَّ (3) أي: من لدن شَبَّتُ إلى أن دَبَّتُ
على العصا، فلما نقل إلى معنى الاسم غير لفظه أيضاً من صيغة المبني للفاعل إلى صيغة
المبني للمفعول، لتكون الصيغة المختصة بالفعل دليلاً

(1) معرس - بضم فسكون ففتح - اسم مكان من أعرس، لكن الأشهر عرس تعريسا
والمكان منه معرس بتشديد الراء مفتوحة ومعناه مكان النزول آخر الليل للاستراحة.
والبيت لكعب بن مالك الانصاري يصف جيش أبي سفيان في غزوة السويق بالقلة
والحقارة (2) قال ابن الأثير: معنى الحديث أنه (صلى الله عليه وسلم) نهى عن فضول
ما يتحدث به المتجالسون من قولهم قيل كذا وقال كذا اه (3) قال في اللسان: وفي
المثل أُعْيِيْتَنِي من شُبَّ إلى دُبَّ ومن شب إلى دب (الاول على صيغة الفعل المبني
للمجهول والثاني اسم معرب منون على زنة قفل) أي من لدن شَبَّتُ إلى أن دببت
على العصا (وضبطه بالقلم بضم التاء على أنها ضمير المتكلم وفي مادة درر ضبطه بفتح
التاء) يجعل ذلك بمنزلة الاسم بأدخال من عليه، وإن كان في الاصل فعلا، يقال ذلك
للرجل والمرأة كما قيل نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال، وما زال على خلق

واحد من شب إلى دب، قال: - قالت لها أخت لها نصحت * * ردى فواد الهائم
الصب قالت: ولم؟ قالت: أذاك وقد * * علقنكم شبا إلى دب؟ (*)

(37/1)

على أن أصله كان فِعْلاً، وكذا الدُّئِلُ جنساً وأصله دَأَلٌ من الدَّالِّ الْآنَ وهو مَشْيٌ تَقَارَبُ فيه الخطأ، ويجوز أن يكون الدئل العلم منقولاً من هذا الجنس على ما قال الأخفش، وقال الفراء: إن "الآن" منقول من الفعل (1)، ومن هذا الباب التَّنَوُّطُ (2) لطائر، وجاء على فُعِلِ اسمان آخران، قال الليث: الوُعِلُ لغة في الوَعِل (3)، وحكي الرُّئِم بمعنى الاست، قوله "والحَبْلُكُ إنْ ثَبَتَ" قرئ في الشواذ (4) (ذَاتِ الْحَبْلِكِ) بكسر

(1) هذا أحد وجهين حكاهما في اللسان عن الفراء، والآخر أن أصل آن أوان كرمال فحذفت الالف التي بعد الواو فصار أون كزمن ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها (2) تقول: ناط الشيء ينوطه نوطاً: أي عقله، ونوط بالتشديد للمبالغة، وتنوط أصله فعل مضارع مبدوء بتاء المضارعة فهو بضم التاء وفتح النون وتشديد الواو المكسورة، سمي هذا الطائر بهذا الفعل لانه يدلى خيوطاً من شجرة ثم يفرخ فيها، قاله الاصمعي (3) الوعل - بفتح فكسر وفتح فسكون وبضم فبكسر، والاخيرة نادرة - هو تيس الجبل، وقال الازهرى: أما الوعل - بضم فكسر - فما سمعته لغير الليث اه فان صحت رواية الليث فوجهها أن أصله الفعل المبني للمجهول، تقول: وعل بمحمد إذا أشرف به (أي ارتفع به) فحذف حرف الجر ثم أوصل الفعل إلى الضمير أو يضمن وعل معنى علا فيتعدى تعديته (4) قال ابن جماعة: هذه القراءة منسوبة إلى الحسن البصري وأبي مالك الغفاري وذكر الصبان أنها منسوبة إلى أبي السمال (كشاد) وهذا الوجه الذي ذكره المؤلف أحد تخريجين لهذه القراءة، والتخريج الآخر ما استحسنته أبو حيان وهو أن أصلها الحبك بضمين، فكسر الحاء إتباعاً لكسرة تاء ذات ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز (*)

(38/1)

الحاء وضم الباء، فقال المصنف: إن صح النقل قلنا فيه بناء على ما قال ابن جني (وهو أن الحَبَّ بكسرتين والحُبُّ بضميتين بمعنى): إن الحَبَّ مركب من اللغتين، يعني أن المتكلم به أراد أن يقول الحَبَّ بكسرتين، ثم لما تلفظ بالحاء المكسورة ذَهَلَ عنها وذهب إلى اللغة المشهورة وهي الحُبُّ بضميتين، فلم يرجع إلى ضم الحاء، بل خلاها مكسورة وضم الباء، فتداخلت اللغتان: الحَبُّ والحُبُّ في حرفي الكلمة الحاء والباء (1)، وفي تركيب حَبُّك من اللغتين - إن ثبت -

نَظَرُ لأن الحَبَّ جمع الحَبَّاء، وهو الطريقة في الرمل ونحوه، والحَبُّ بكسرتين إن ثبت فهو مفرد مع بُعْدِهِ، لأن فِعْلاً قليل، حتى إن سيبويه قال: لم يَجْئِ منه إلا إِبْل، ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع، قيل: وقرئ في الشاذ (يَمَحَقُ الله الرُّبُوا) بضم الباء، ولم يَغُرُّ هذا القارئ إلا كتابته بالواو.

قال: " وَقَدْ يُرَدُّ بَعْضٌ إِلَى بَعْضٍ، فَفَعِلٌ مِمَّا ثَانِيهِ حَرْفٌ خَلَقَ كَفَخَذٍ يَجُوزُ فِيهِ فَخَذٌ وَفَخَذٌ وَفَخَذٌ، وَكَذَا الْفِعْلُ كَشَهَدَ، وَنَحْوُ كَتَفٍ يَجُوزُ فِيهِ كَتَفٌ وَكَتَفٌ، وَنَحْوُ عَضِدٍ يَجُوزُ فِيهِ عَضِدٌ، وَنَحْوُ عُنُقٍ يَجُوزُ فِيهِ عُنُقٌ، وَنَحْوُ إِبِلٍ وَبِلَرٍ يَجُوزُ فِيهِمَا إِبِلٌ وَبِلَرٌ وَلَا ثَالِثَ هُمَا، وَنَحْوُ قُفْلٍ يَجُوزُ فِيهِ قُفْلٌ عَلَى رَأْيِ لُجِّي عَسِرٍ وَبَسِرٍ "

غير حصين، قال ابن مالك في شرح الكافية عن التوجيه الاول الذي ذكره المؤلف: وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لا مكان عروض ذلك له، وقيل: إن كسر الحاء مع ضم الباء شاذ لا وجه له (1) إنما قيد التداخل بحرفي الكلمة تبعا للمصنف لان التداخل أكثر ما يكون في كلمتين، كما قالوا قنط يقنط، مثل ضرب يضرب، وقنط يقنط، مثل علم يعلم، فإذا قالوا قنط يقنط - بكسر عين الماضي والمضارع أو بفتحهما جميعا - علمنا أن ذلك من تداخل اللغتين، وحاصله أخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى، ومثل ذلك كثير (*)

(39/1)

أقول: يعني برد بعضه إلى بعض أنه قد يقال في بعض الكلم التي لها وزن أو أكثر من الأوزان المذكورة قبل: إن أصل بعض أوزانها البعض الآخر، كما يقال في فَخَذٍ - بسكون الحاء - إنه فرع فخذ بكسرهما وجميع هذه التفريعات في كلام بني تميم، وأما

أهل الحجاز فلا يغيرون البناء

ولا يفرعون فَعِلَ الحَلْقِي (العين) فِعْلاً كَانَ كَشْهَدَ أو اسماً كَفَخَذَ وَرَجُلٌ مَحَكٌ (1) يطرد فيه ثلاث تفريعات اطراداً لا ينكسر، واثنان من هذه الفروع يشاركه فيهما ما ليس عينه حلقياً، فالذي يختص بالحق العين إتباع فإنه لعينه في الكسر، ويشاركه في هذا الفرع فَعِلٌ الحَلْقِي العين كشهيد وسعيد ونحيف ورغيف، وإنما جعلوا ما قبل الحَلْقِي تابِعاً له في الحركة، مع أن حق الحَلْقِي أن يفتح نفسه أو ما قبله - كما في يدعم ويدمع، لثقل الحَلْقِي خفة الفتحة ومناسبتها له، لما يجي في تعليل فتح مضارع فَعَل الحَلْقِي عَيْنُهُ أو لامه، وذلك لأنه حُمِلَ فَعِلٌ الاسمي على فعل الفعل في التفرع لأن الأصل في التغيير الفعل لكثرة تصرفاته، وسيجي في باب المضارع علة امتناع فتح عين فَعِل الحَلْقِي العين، وأما فَعِيل فلم يفتح عينه لئلا يؤدي إلى مثال مرفوض في كلامهم، وقد يجي كسر فتح ما بعد الحَلْقِي إتباعاً لكسر الحَلْقِي، كما قيل في خبق (2) على على وزن هَجَفٍ للطويل: خَبَقَ، هذا وحرفُ الحلق في المثالين فَعِلَ وَفَعِيلٌ ثاني الكلمة، بخلافه إذا كان عين يَفْعَل أو لامه، فلم يستثقل الكسر عليه،

(1) رجل محك بوزن فرح ومماحك ومحكان كغضبان لجوج عسر الاخلاق (2) الخبق بجاء معجمة مكسورة وياء مفتوحة وقد تكسر وآخره قاف مشددة هو الطويل من الرجال مثل المهجف، فقوله للطويل تفسير للكلمتين معا، ويقال: فرس خبق (بالضبطين السابقين) إذا كان سريعاً (*)

(40/1)

مع أن الكسر قريب من الفتح، لقرب مخرج الياء من مخرج الألف (1) فلما لزم كسر العين في المثالين - وقد جرت لحرف الحلق عادة تغيير نفسها أو ما قبلها إلى الفتح، ولم يمكن ههنا تغيير نفسها لما ذكرنا ولا تغيير ما قبلها إلى الفتح لأنه مفتوح، وقد عدها عيداً الغرام - غَيَّرَتْ حركة ما قبلها إلى مثل حركتها، لأن الكسر قريب من الفتح كما ذكرنا، فكأنها غيرت ما قبلها إلى

إلى الفتح، ولم يأت في الأسماء فَعِلٌ ولا فُعِيلٌ - مضمومي الفاء - حتى تُتَبَعَ الفاءُ العينَ بناءً على هذه القاعدة، وأما فُعِلَ في الفعل نحو شَهِدَ فلم يتبع لئلا يلتبس بالمبني للفاعل المتبوع فاؤه عينه، وإنما لم يتبع في نحو الْمُحِينِ وَالْمُعِينِ (2) لعروض الكسرة، وأما الْمُغِيرَةُ

في المُغْيِرَةِ فشاذ شذوذ مِنتن في المنتن وأنبؤك وأجؤك في أنبؤك وأجؤك فلم يقولوا
قياساً عليه أبوعك وأقرؤك في أبيعك وأقرؤك، وإنما لم يتبع في نحو رؤف ورؤوف لأن
كسر ما قبل الحلقي في نحو رَحِمَ ورَحِيم إنما كان لمقاربة الكسرة للفتح كما ذكرنا،
والضم بعيد من الفتح وأما أهل الحجاز فنظروا إلى أن حق حروف الحلق إما فتحها أو
فتح ما قبلها، هب أنه تعدّر فتحها لما ذكرنا من العلة فَلِمَ غَيَّرَ ما قبلها عن الفتح وهو
حقها إلى الكسر؟ وهل هذا إلا عكس ما ينبغي؟؟ واللغتان اللتان يشترك فيهما الحلقي
وغيره: أولاهما: فَعَلَ بفتح الفاء وسكون العين، نحو شَهِدَ في الفِعْلِ وفَخَذَ في الاسم،
وفي غير الحلقي علم في الفعل وكبد

(1) مخرج الياء بين وسط اللسان ووسط الحنك الاعلى، ومخرج الالف أقصى الحلق
فوق الهمزة (2) الحين: اسم فاعل من أحانه الله: أي أهلكه، وأصله محين - بضم الميم
وكسر الياء - فنقلت كسرة الياء إلى الحاء الساكنة وجوبا، ومعين: اسم فاعل من أعان،
فعل به ما فعل بسابقه (*)

(41/1)

في الاسم، وإنما سكنوا العين كراهة الانتقال من الأخف أي الفتح إلى الأثقل منه أي
الكسر في البناء المبني على الخفة أي بناء الثلاثي المجرد، فسكنوه لأن السكون أخف
من الفتح، فيكون الانتقال من الفتح إلى أخف منه، ومثل هذا قالوا في كرم الرجل:
كَرَمَ، وفي عَصُد: عَصُدَ، بالإسكان، وقولهم ليسَ
مثل عِلْمَ في علم، وكان قياسه لام كهاب، لكنهم خالفوا به أخواته لمفارقته لها في عدم
التصرف، فلم يتصرفوا فيه بقلب الياء ألفاً أيضاً ولم يقولوا لِسْتُ كِهَيْتُ، ولا يجوز أن
يكون أصل ليسَ فتح الياء لأن المفتوح العين لا يخفف، ولا ضم الياء لأن الأجوف
اليائي لا يجرى من باب فَعَلَ (1) ، والثانية: فَعَلَ - بكسر الفاء وسكون العين - نحو
شَهِدَ وفَخَذَ في الحلقي، وكَبَدَ وكَتَفَ في غيره، ولم يسمع في غير الحلقي من الفعل نحو
عِلَمَ في عِلْمَ في المبني للفاعل، وحكى قطرب في المبني للمفعول نحو " ضرب زيد "
بكسر الضاد وسكون الراء - كما قيل قِيلَ وبِعَ وَرِدَ، وهو شاذ.
فالذي من الحقل يجرى أن يكون فرع فِعْلِ المكسور الفاء والعين كما تقول في إِبِلٍ: إِبِلٌ،
ويجوز أن يكون نقل حركة العين إلى ما قبلها كراهة الانتقال من الأخف إلى الأثقل،

وكره حذف أقوى الحركتين، أي: الكسرة، فنقلت إلى الفاء، والذي من غير الحلقي لا يكون إلا على الوجه الثاني، لأنه لا يجوز فيه فِعْلٌ بالاتباع قوله " ونحو عَصُدَ يجوز فيه عَصَد " قد ذكرنا أن مثله يجوز عند تميم في الفعل أيضاً، نحو كرم الرجل، ولم يقولوا فيه عَصَد بنقل الضمة إلى ما قبلها كما نقلوا في نحو كَتَفٍ، لثقل الضمة، وربما نقلها بعضهم فقالوا: عَصَد، وقد

(1) لم يبيح من الاجوف اليائي مضموم العين إلا قولهم " هَيُو " أي حسنت حاله وصار ذاهية (*)

(42/1)

ذكرنا (1) في فِعْلٍ التعجب أن فَعْلٌ الذي فيه معنى التعجب يقال فيه فُعْلٌ، قال: 5 - * وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ * (2) ولعل ذلك دلالة على نقله إلى معنى التعجب، وأما قولهم في الفعل المبني للمفعول فَعْلٌ كما في المثل " لَمْ يُحْرَمَ مَنْ فُصِدَ لَهُ " (3) قال أبو النجم وهو تميمي: - 6 - * لَوْ عَصَرَ مِنْهُ الْمَسْكُ وَالْبَانُ انْعَصَرَ (4) *

(1) ذكره في شرح الكفاية في آخر أفعال المدح والذم، قال بعد ذكر الشواهد: والتغيير في اللفظ دلالة على التغيير في المعنى إلى المدح أو إلى التعجب اه (2) هذا عجز بيت للاختلاف النصراي التغليبي وصدرة: * فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها * وتقتل: تشعشع بالماء وتمزج فيكسر الماء حدثها (3) قال في اللسان: الفصد شق العرق، وفصد الناقة شق عرقها ليستخرج دمه فيشربه، ومن أمثالهم في الذي يقضى له بعض حاجته دون تمامها " لم يحرم من فصد له " بأسكان الصاد مأخوذ من الفصيد الذي كان في الجاهلية ويؤكل، يقول: كما يتبلغ المضطر بالفصيد فافزع أنت بما ارتفع من قضاء حاجتك وإن لم تقض كلها اه ملخصا (4) قيل هذا قوله وصف جارية: بيضاء لا يشبع منها من نظر * * * * * خود يغطي الفرع منها المؤثرز وقول الشارح إن أبا النجم تميمي لا أصل له، فانه من بكر بن وائل فان اسمه الفضل بن قدامة بن عبيد الله بن عبيد الله بن الحارث أحد بنى عجل بن لجيم بن صعب ابن علي بن بكر بن وائل، وهذه التفريعات كما تطرد عند بنى تميم عند غيرهم وبكر وتغلب ابنا وائل، قال الاعلم: وهي لغة فاشية في تغلب

بن وائل اه ولعل الذى حمل الشارح على نسبة أبى النجم إلى تميم ما ذكره أولاً من أن هذه التفريعات إنما تطرد عند بنى تميم (*)

(43/1)

وكذا قولهم غُزِيَ بالياء دون الواو غُزِيَ لعروض سكون الزاي، فليس التخفيف قى مثله لكرهه الانتقال من الأخف إلى الأثقل كما كان في كِتِفٍ وَعَصْدٍ، كيف والكسرة أخفُّ من الضمة والفتحة أخف من الكسرة؟ بل إنما سكن كراهة توالى الثقيلين في الثلاثي المبني على الخفة، فسكن الثاني لامتناع تسكين الأول، ولأن الثقل من الثاني حصل، لانه لاجل التوالى، ولتوالى الثقيلين أيضاً خَفَّفُوا نحو عُتُق وإبل بتسكين الحرف الثاني فيهما، وهذا التخفيف في نحو عُتُق أكثر منه في إبل، لأن الضمتين أثقل من الكسرتين حتى جاء في الكتاب العزيز وهو حجازي رُسُلْنَا وَرُسُلَهُمْ، وهو في الجمع أولى منه في المفرد لثقل الجمع معنًى، وجميع هذه التفريعات في لغة تميم كما مر، وإذا توالى الفتحان لم تحذف الثانية تخفيفاً لخفة الفتحة، وأما قوله: - 7 - وَمَا كُلُّ مُبْتَنِعٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ * * بِرَاجِعٍ مَا قَدْ فَاتَهُ بَرْدَادٍ (1) فشاذ ضرورة قد شُبه بِفَعَلٍ المفتوح الفاء المكسور العين نحو قولهم وَلَيَضْرِبَ وَلَيَضْرِبَ - أعني واو العطف وفاء مع لام الأمر وحرف المضارعة - وذلك لكثرة الاستعمال، فالواو والفاء كفاء الكلمة لكونهما على حرف فهما كالجاء مما بعدهما، ولام الأمر كعين الكلمة، وحرف المضارعة كلامها، فسكن لام الامر، وقرئ

(1) البيت للاختلاف التغليبي، ويروى صدره * وما كل مغبون ولو سلف صفقه * والمغبون الذى يخدع وينقص منه في الثمن أو غيره، وسلف يسكون اللام أصله سلف بفتحها فسكنها حين اضطره الوزن إلى ذلك، ومعناه مضى ووجب، وصفقه مصدر مضاف إلى ضمير المبتاع أو المغبون، والصفق إيجاب البيع، وأصله أن البائع والمشتري كان أحدهما يضرب على يد الآخر، والباء في يراجع زائدة، ويروى يراجع (فعلاً مضارعاً) فاعله ضمير المبتاع أو المغبون، والرداد بكسر الراء وفتحها فسخ البيع (*)

(44/1)

به في الكتاب العزيز، وشبه به نحو " ثُمَّ لِيَفْعَلْ "، وهو أقل، لأنَّ ثُمَّ على ثلاثة أحرف، وليس كالواو والفاء، مع أنَّ ثم الداخلة على لام الأمر أقل استعمالاً من الواو والفاء، وكذا شبه بفعل وفعل قولهم فَهَوَّ وَفَهَيَّ وَهَوَّ وَهَيَّ وَلَهُوَ وَلَهَيَّ لما قلنا في وَلِيَفْعَلْ، وكذا أَهَوَّ وَأَهَيَّ، لكن التخفيف مع الهمزة أقل منه مع الواو والفاء واللام، لكون الهمزة مع هَوَّ وَهَيَّ أقل استعمالاً من الواو والفاء واللام معهما، ونحو (انْ يُمِلَّ هُوَ) على ما قرئ في الشواذ أبعد، لأنَّ يُمِلَّ كلمة مستقلة، جعل هُوَ كَعَضُدٍ، وهذا كما قلَّ نحو قولهم: أراك مُنْتَفِخاً، وقوله: 8 - * فَبَاتَ مُنْتَضِباً وَمَا تَكَرَّدَسَا (1) * وقولهم: انْطَلَقْ، في انْطَلَقْ، وقوله: 9 - * وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ (2) * وإنما قل التخفيف في هذه لأنها ليس ثلاثية مجردة مبنية على الخفة فلم يستنكر فيها أدنى ثقل، ويحيى شرحها في أماكنها (3) إن شاء الله تعالى قوله " في إِبِلٍ وَبِلَرٍ (أي: ضخمة) ولا ثالث لهما " قال سيبويه: ما يعرف

(1) هذا بيت من الرجز للعجاج بن رؤبة يصف ثورا وحشيا، وبعده: * إذا أحس نبأة توجسا * ومنتصبا أي قائما واقفا، ويروى منتصبا بتشديد الصاد أي مرتفعاً، وتكردس انقبض واجتمع بعضه إلى بعض، والنبأ الصوت الخفى أو صوت الكلاب، وتوجس تسمع إلى الصوت الخفى (2) هذا عجز بيت لرجل من أزد السراة وصدره * عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ * (3) أما كهنا في باب الابتداء، والعجب من الشارح المحقق فإنه أحال هنا على ما هناك وأحال هناك على ما هنا (*)

(45/1)

إلا الابل، وزاد الاخفش، وقال السيرافي: الحبرُ صُفْرَةُ الأسنان، وجاء الإِطْلُ (1) وَالْإِيطُ، وقيل: الإِيطُ (2) لغة في الأَيطُ، وأتان إبْدُ: أي وَلُود قوله " ونحو قُفْل يجوز فيه قُفْل على رأي " يحكى عن الأخفش أن كلَّ فُعْلٍ في الكلام فتثقيله جائز، إلا ما كان صفةً أو معتلاً العين كحُمُرٍ وَسُوقٍ فإِثْمَا لا يثقلان إلا في ضرورة الشعر، وكذا قال عيسى بن عمر: إن كلَّ فُعْلٍ كان فمن العرب من يخففه ومنهم من يثقله نحو عُسْرٍ وَيُسْرٍ، ولقائل أن يقول: بل الساكنُ العين في مثله فرع لمضمومها كما هو كذلك في عُنْقٍ اتِّفَاقاً، فإن قيل: جميع التفاريع المذكورة كانت أقل استعمالاً من أصولها، فإنَّ فَخْذاً وَعُنْقاً ساكني العين أقلُّ منهما متحرّكَيْها، وبهذا عرف الفرعية، وَعُسْرٌ وَيُسْرٌ

بالسكون أشهر منهما مضمومى العين، فيكون الضم فيهما فرع السكون كما أشار إليه المصنف، فالجوان أن ثقل الضمتين أكثر من الثقل الحاصل في سائر الأصول المذكورة، فلا يمتنع أن يَحْمِلَ تضاعفُ الثقل في بعض الكلمات على قلة استعمالها مع كونها أصلاً، وإذا كان الاستثقال في الأصل يؤدي إلى ترك استعماله أصلاً كما في نحو يَقُولُ وَيَبِيعُ وغير ذلك مما لا يحصى فما المنكر من أدائه إلى قلة استعماله؟

(1) إطل - بكسرتين، وبكسر فسكون - والايطل: الخاصرة، قال امرؤ القيس له أبطلا ظلي وساقا نعامه * * وإرخاء سرحان وتقريب تنفل وقال آخر: لم تؤذ خيلهم بالثغر واصدة * * ثجل الخواصر لم يلحق لها إطل (2) الاقط - بكسرتين، وبفتح فكسر - طعام يتخذ من اللبن المخيض، قال امرؤ القيس فتملا بيتنا أقطا وسمنا * * وحسبك من غنى شيع وري (*)

(46/1)

هذا، وإن كان عين فَعَلَ المفتوح الفاء حلقياً ساكناً جاز تحريكه بالفتح نحو الشَّعْرِ وَالشَّعْرَ وَالْبَحْرَ وَالْبَحْرَ، ومثلهما لغتان عند البصريين في بعض الكلمات، وليس إحداها فرعاً للأخرى، وأما الكوفيون فجعلوا المفتوح العين فرعاً لساكنها، ورأوا هذا قياساً في كل فَعَلَ شأنه ما ذكرنا، وذلك لمناسبة حرف الحلق للفتح كما يجى في باب المضارع قال: " وَلِلرُّبَاعِيِّ خَمْسَةٌ: جَعْفَرٌ، زَبْرَجٌ، بَرْتَنٌ، دِرْهَمٌ، قِمَطَرٌ، وَزَادَ الْأَخْفَشُ نَحْوَ جُحْدَبٍ، وَأَمَّا جَنْدَلٌ وَعُغْلَبٌ فَتَوَالِي الْحَرَكَاتِ جَمْلُهُمَا عَلَى بَابِ جَنْادِلَ وَعُغْلَابِطٍ، وَلِلْخُمَاسِيِّ أَرْبَعَةٌ: سَفَرَجَلٌ، قِرْطَعَبٌ، جَحْمَرِشٌ، قُدْعَمِلٌ، وَلِلْمَمِيدِ فِيهِ أُنْبِيَّةٌ كَثِيرَةٌ، وَلَمْ يَجِ فِي الْخُمَاسِيِّ إِلَّا عَضْرَفُوطٌ خُزْعَبِيلٌ قِرْطَبُوسٌ قَبْعَثَرِيٌّ حَنْدَرِيسٌ عَلَى الْأَكْثَرِ " أقول: اعلم أن مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن الرباعي والخماسي صنفان غير الثلاثي، وقال الفراء والكسائي: بل أصلهما الثلاثي، قال الفراء: الزائد في الرباعي حرفه الأخير وفي الخماسي الحرفان الأخيران، وقال الكسائي: الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره، ولا دليل على ما قالوا، وقد ناقضا قولهما باتفاقهما على أن وزن جعفر فعّل ووزن سفرجل فعّل، مع اتفاق الجميع على أن الزائد إذا لم يكن تكريراً يوزن بلفظه، وكان ينبغي أن يكون للرباعي خمسة وأربعون بناءً، وذلك بأن تضرب ثلاث حالات الفاء في أربع حالات العين فيصير اثني عشر تضربها في أربع حالات اللام

الأولى يكون ثمانيةً وأربعين، يسقط منها ثلاثة لامتناع اجتماع الساكنين، وكان حقُّ أبنية الخماسي أن تكون مائةً وأحدًا وسبعين، وذلك بأن تضرب أربع حالات اللام الثانية في الثمانية والأربعين المذكورة فيكون مائة واثنين وتسعين يسقط منها أحد وعشرون، وذلك لأنه يسقط بامتناع سكون العين واللام الأولى فقط تسع حالات الفاء واللام

(47/1)

الثانية، وتسقط بامتناع سكون اللام الأولى والثانية فقط تسع حالات الفاء والعين، وتسقط بامتناع سكون العين واللامين معاً ثلاث حالات الفاء، يبقى مائة وأحد وسبعون بناءً، اقتُصِرَ من أبنية الرباعي على خمسة مُتَّفِقٍ عليها، وزاد الأخفش فُغْلًا بفتح اللام كجخدب، وأجيب بأنه فرع جُخَادِبٍ، بحذف الألف وتسكين الحاء وفتح الدال، وهو تكلف، ومع تسليمه فما يصنع بما حكى الفراء من طُحَلَبٍ وُثِرَقَع (1) وإن كان المشهور الضم لكن النقل لا يُرَدُّ مع ثقة الناقل وإن كان المنقول غير مشهور، فالأولى القول بثبوت هذه الوزن مع قلته، فنقول: إن قُعْدَدًا (2) ودُخْلًا (3) مفتوحى الدال واللام - على ما روي - وسُودَدًا (4) وعُوطَطًا (5) ملحقات بجُخْدَب، ولولا ذلك لوجب الإدغام كما يجيئ في موضعه.

ويكون بُهْمَى (6) ملحقاتاً، لقولهم بُهْمَاة على ما حكى ابن الأعرابي، ولا تكون

-
- (1) الطحلب: خضرة تعلوا الماء إذا طال مكثه، والبرقع: نقاب المرأة وما يستر به وجه الدابة، وكلاهما بضم فسكون ففتح، وقد يكسر أول الثاني، والاصل فيهما ضم الثالث
 - (2) القعدد: الرجل الجبان القاعد عن الحرب والمكاره، قال الشاعر: دعاني أخى والحيل بيني وبينه * * فلما دعاني لم يجدني بقعدد (3) دخل الرجل ودخله بضم ثالثة أو فتحه ودخيلته: نيتة ومذهبه لأن ذلك يداخله (4) السؤدد: مصدر قولك ساد الرجل قومه كالسيادة، والدال الأولى مفتوحة أو مضمومة وقد تخفف الهمزة بقلبها واوا (5) العوطط: جمع عائط، وهو اسم فاعل من قولك: عائط الناقة تعوط، إذا لم تحمل في أول سنة يطرقها الفحل (6) قال في اللسان: وقال الليث: البهمي نبت تجد به الغنم وجدا شديدا ما دام أخضر، فإذا ييس هر شوكة وامتنع، ويقولون للواحد بهمي والجمع بهمي، قال سيبويه: البهمي تكون واحدا وجمعا وألفها للتأنيث.
- وقال قوم ألفها لللاحق والواحدة بهمة، وقال المبرد: هذا لا يعرف، لا تكون ألف

فعلى بالضم لغير التأنيث ... قال ابن سيده: هذا قول أهل اللغة، وعندي أن من قال
بهماة فالالف ملحقة له بجحدب (*)

(48/1)

الألف للتأنيث كما ذهب إليه سيبويه قوله " وأما جَنْدِلٌ وَعُلَيْطٌ " يعني أن هذين ليسا
بنائين للرباعي، بل هما في الأصل من المزيد فيه، بدليل أنه لا يتوالى في كلامهم أربع
متحركات في كلمة، ألا ترى إلى تسكين لام نحو ضَرَبْتُ لما كان التاء كجزء الكلمة، قال
سيبويه: الدليل على أن هُذَيْدًا (1) وَعُلَيْطًا مقصوراً هُذَايِدٍ وَعُلَايِطٍ أنك لا تجد فُعَلَاءً
إلا ويروى فيه فعلل كعلايط وهُذَايِدٍ ودُوَادِمٍ (2) في دُودِمٍ، وكما أن المذكورين ليسا
بنائين للرباعي، بل فرعان للمزيد فيه، فكذا عَرْتَن - بفتحتين بعد هماضمة - وَعَرْتُنْ
- بثلاث فتحات - ليسا بلغتين أصليتين، بل الأول مخفف عَرْتُنْ بحذف النون، والثاني
مخفف عَرْنَتَيْنِ، كما أن عَرْتُنَّا - بفتح العين وإسكان الراء وضم التاء - فرع عَرْنَتَيْنِ
بحذف النون وإسكان الراء، وعَرْتُنْ: نبت، وفيه ست لغات عَرْنَتُنْ وَعَرْتُنْ فرعه.
وعَرْتُنْ فرع الفرع، وَعَرْنَتُنْ، وَعَرْتُنْ فرعه، وَعَرْتُنْ فرع الفرع وزاد محمد بن السري في
الخماسي خامساً وهو الهَنْدَلُغُ لبقلة، والحق الحكم بزيادة النون، لأنه إذا تردد الحرف بين
الأصالة والزيادة والوزنان باعتبارهما نادراً فالأولى الحكم بالزيادة لكثرة ذي الزيادة كما
يجيء، ولو جاز أن يكون هندلع فعلاً لجاز أن يكون كَنْهَبِلٌ (3) فَعَلَاءً، وذلك خَرَقٌ لا
يُرْقَع فتكثر الاصلاح

فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه، وجعل الالف للتأنيث فيما بعد،
فيجعلها للحاق مع تاء التأنيث، ويجعلها للتأنيث إذا فقد الهاء اه (1) قال في اللسان:
الهديد والهذابد اللبّن الخائر (الحامض) حدا.

وقيل: ضعف البصر (2) الدودم والدوادم: شئ شبه الدم يخرج من شجر السمر
(3) الكنهبل - بفتح الباء وضمها - شجر عظام وهو من العضاه، قال سيبويه: أما
كنهبل فالنون فيه زائدة لأنه ليس في الكلام على مثال سفرجل (بضم الجيم) (*)

(49/1)

قوله " وللمزيد فيه أبنية كثيرة " ترتقي في قول سيبويه إلى ثلثمائة وثمانية أبنية، وزيد عليها بعد سيبويه نيف على الثمانين، منه صحيح وسقيم، شرح جميع ذلك يطول، فالأولى الاقتصار على قانون يعرف به الزائد من الأصل كما يجيء في باب ذي الزيادة إن شاء الله تعالى ولما كان المزيد فيه من الخماسي قليلاً عده المصنف، وإنما قال " على الأكثر " لأنه قيل: إن خندريسا فنعليل، فيكون رباعياً مزيداً فيه، والأولى الحكم بأصالة النون، إذ جاء بَرَقْعِيد في بلد، وَدَرْدَبَيْس للداهية، وَسَلْسَبِيل وَجَعْفَلِيْق وَعَلْطَيْس (1) فإن قيل: أليس إذا تردّد حرفٌ بين الزيادة والأصالة وبالتقديرين يندر الوزن فجعله زائداً أولى؟ قلت: لا نسلم أولاً فعليلاً نادر، وكيف ذلك وجاء عليه الكلمات المذكورة؟ ولو سلمنا شذوذه قلنا: إنما يكون الحكم بزيادته أولى لكون أبنية المزيد فيه أكثر من أبنية الأصول بكثير، وذلك في الثلاثي والرباعي، وأما في الخماسي فأبنية المزيد فيه منه مقارنة لأبنية أصوله، ولو تجاوزنا عن هذا المقام أيضاً قلنا: إن الحكم بزيادة مثل ذلك الحرف (يكون) أولى إذا كانت الكلمة بتقدير أصالة الحرف من الأبنية الأصول، أما إذا كانت بالتقديرين من ذوات الزوائد كمثالنا - أعني خندريساً - فإن ياءه زائد بلا خلاف فلا تَفَاوُتَ بين تقديره أصلاً وزائداً، ولو قال المصنف بدل خَنْدَرِيْس بَرَقْعِيد لاستراح من قوله " على الأكثر " لأنه فَعْلَلِيْلٌ بلا خلاف، إذ ليس فيه من حروف " اليوم تنساه "

(1) السلسيل: اللين الذي لا خشونة فيه، وربما وصف به الماء، واسم عين في الجنة، قال الله تعالى: (عينا فيها تسمى سلسيلا) .
والجعفلق: العظيمة من النساء.
والعلطيس: الاملس البراق (*)

شئ غير الياء، ويمكن أن يكون إنما لم يذكره لما قيل: إنه أعجمي، ولو ذكر عَلْطَيْسَا (1) وجعفلقا لم يرد شئ، لأن حرف الزيادة غير غالب زيادته في موضعه فيهما قوله " جَعْفَر " هو النهر الصغير، وَ " الزَّبْرَج " الزينة من وَشْي أو جوهر، وقيل: الذهب، وقيل: السخاب الرقيق، وَ " الْبُرْثَن " للسبع والطير كالأصابع للإنسان، وَالْمَحْلَبُ: ظفر البرثن، وَ " الْقِمَطَر " ما يصاب فيه الكتب ب " والجخدب " الجراد الأخضر

الطويل الرجلين، وكذا الجُنَادِب، " وَالجُنْدُلُ " موضع فيه الحجارة، والجُنَادِل: جمع الجُنْدَل: أي الصخر، كأنه جعل المكان لكثرة الحجارة فيه كأنه حجارة، كما يقال: مررتُ بِقَاعٍ عَرَفَج (2) كُله، وَ " العُلْبُطُ " الغليظ من اللبن وغيره، يقال: ما في السماء قِرْطَعُ: أي سحابة، وقال ثعلب: هو دابة، وَ " الجحمرش " العجوز المسنة، يقال: ما أعطاني قُدْعَمَلًا: أي شيئاً، وَالْقُدْعَمَلَة: الناقة الشديدة، وَ " العَضْرُفُوط " دويبة، وَ " الحَزْعِيل " الباطل من كلام وَمُزَاح، وَ " الْقُرْطُبُوس " بكسر القاف - الداهية والناقة العظيمة الشديدة، وفيه لغة أخرى بفتح القاف،

(1) العلطميس: الضخم الشديد، والجارية الحسنة القوام، والكثير الاكل الشديد البلع، والهامة الضخمة الصلعاء، قال الراجز: - لما رأت شيب قذالى عيسا * * وهامتي كالطست علطميسا لا يجد القمل بما تعريسا (2) العرفج - بزنة جعفر وزبرج - نبت، قيل: هو من شجر الصيف لين أغبر له ثمرة خشنة كالحسك، وقيل: طيب الريح أغبر إلى الخضرة وله زهرة صفراء وليس له حب ولا شوك.

وقال المؤلف في شرح الكافية (ج 1 ص 283 طبعة الاستانة): " ومن النعت بغير المشتق قولهم مررت بقاع عرفج كله: أي كائن من عرفج، وقولهم مررت بقوم عرب أجمعون: أي كائنين عربا أجمعون " اه (*)

(51/1)

والأول هو المراد هنا لئلا يتكرر بناء عَضْرُفُوط، وَ " الْقَبْعَثَرَى " الجمل الضخم الشديد الوبر، وليست الألف فيه للإلحاق، إذ ليس فوق الحماسي بناء أصلى يلحق به (1) ، وليست أيضاً للتأنيث لأنه يُنَوَّن ويلحقه التاء نحو قَبْعَثَرَا، بل الألف لزيادة البناء كألف حمار ونحوه، وَ " الحُنْدَرِيس " اسم من أسماء الخمر. واعلم أن الزيادة قد تكون للإلحاق بأصل، وقد لا تكون ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات، كُلُّ وَاحِدٍ في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها: من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعياً، ومن

التصغير والتكسير إن كان المخلق به اسماً رباعياً لا خماسياً وفائدة الألفاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شِعْرٍ أو سجع ولا نحتّم بعدم تغير المعنى بزيادة الألفاق على ما يتوهم، كيف وإن معنى حَوْقَلْ مخالف لمعنى حَقَلْ (2) ، وَشَمَلْ مخالف لشمَل معنى (3) وكذا كوثر

(1) كان من حقه، مراعاة لما سيأتي له ذكره قريباً، أن يقول هنا: إذ ليس فوقو الخماسي لفظ على هذه الزنة يلحق به، من غير تقييده بأصلى (2) حقل يحقل - من باب ضرب يضرب - زرع، وحقلت الابل تحقل - من باب تعب يتعب - أصيبت بالحقلة، وهي من أدواء الابل. وأما حوقل فمعناه ضعف وقد تقدم (3) شملت الريح - من باب قعد - شمالاً وشمولاً: تحولت شمالاً، وشمل الخمر - من باب نصر - عرضها للشمال، وشمل الشاة - من باب نصر وضرب - علق عليها (*)

(52/1)

ليس بمعنى (1) كثر، بل يكفي أن لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى، كما أن زيادة الهمزة في أكبر وأفضل للتفضيل، وزيادة ميم مَفْعَل للمصدر أو الزمان أو المكان، وفي مَفْعَل لِلآلة، فمن ثَمَّة لا نقول إن هذه الزيادات للإلفاق وإن صارت الكلم بها كالرباعي في الحركات والسكنات المعينة ومثلة في التصغير والجمع، وذلك لظهور زيادة (هذه) الحروف للمعاني المذكورة، فلا نحيلها على الغرض اللفظي مع إيمان إحالتها على الغرض المعنوي، وليس لأحد أن يرتكب كون الحرف المزيد لإفادة معنى للإلفاق أيضاً، لأنه لو كان كذلك لم يدغم نحو أَشَدَّ وَمَرَدَّ، لنلا ينكسر وزن جعفر، ولا نحو مِسْلَّة ولا مَحْدَّة لنلا ينكسر وزن دِرْهَم، كما لم يدغم مهدد وقردد محافظةً على وزن جَعْفَر، وذلك أن ترك الإدغام في نحو قردد ليس لكون أحد الدالين زائداً وإلا لم يدغم نحو قمد (2) لزيادة أحد دالية، ولم يظهر نحو أَلندد ويلندد (3)

الشمال (وهو كيس يجعل على ضرعها) وشملهم أمر - من باب فرح ونصر - وشمولاً أيضاً: عمهم.

وشمل الرجل والشمل وشملل: أسرع وشمر، وبهذا تعلم أن المخالفة بين شمل وشمل في غير

المعنى الاخير (1) الكوثر: الكثير من كل شئ، قال الشاعر: - وأنت كثير يابن مروان طيب * * وكان أبوك ابن العقائل كوثرًا
والكوثر أيضا: النهر، ونهر في الجنة يتشعب منه جميع أنهارها، فالمخالفة إذن في غير
المعنى الاول (2) القمد - بضم أوله وثانيه كعتل - القوى الشديد، قال الشاعر: -
فضحتهم قريشا بالفرار وأنتم * * قمدون سودان عظام المناكب (3) الالندد واليلندد:
مثل الالدد، وهو الشديد الخصومة.
قال ابن جني: همزة ألندد وياء يلندد كلتاهام للالحاق.
فان قلت: إذا كان الزائد إذا وقع أولا لم يكن للالحاق فكيف ألحقوا الهمزة والياء في
ألندد ويلندد، والدليل على صحة الالحاق (*)

(53/1)

لأصالة الدالين، بل هو للمحافظة على وزن الملحق به، فكان ينبغي أيضاً أن لا يدغم
نحو أشدَّ ومردَّ ومسلةً لو كانت ملحقة هذا، وربما لا يكون لاصل الملحق معنى في
كلامهم، ككوكب (1) وزينب فإنه لا معنى لتركيب ككب وزنب قولنا " أن تزيد حرفاً "
نحو كوثر وقعدد، وقولنا " أو حرفين " كألندد ويلندد وحَبْنَطَى (2) فإن الزائدتين في
كل واحد منهما للإلحاق وأما أفعنسس واحربي (3) فقالوا: ليس الهمزة والنون فيهما
للإلحاق، بل إحدى سيني افعنس وألف احربي للإلحاق فقط، وذلك لأن الهمزة والنون
فيهما في مقابلة الهمزة والنون الزائدتين في الملحق به أيضاً ولا يكون الإلحاق إلا بزيادة
حرف في موضع الفاء أو العين أو اللام،

ظهور التضعيف؟ قيل: إنهم لا يخلقون بالزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه زائد
آخر، فلذلك جاز الإلحاق بالهمزة والياء في الندد ويلندد لما انضم الى الهمزة والياء من
النون اه، ولعل هذه القضية المسلمة مأخوذة من استقراء كلام العرب وعليه فلا ترد
مناقشة الشارح الانية (1) التمثيل بكوكب مبنى على أن الواو في هذه الكلمة كالواو في
جوهر (زائدة للإلحاق) وهو أحد رأيين، والاخر أن الواو أصلية واحدى الكافين زائدة.
قال

في اللسان: قال التهذيب: ذكر الليث الكوكب في باب الرباعي ذهب أن الواو أصلية
قال: وهو عند حذاق النحويين من هذا الباب (يقصد: وك ب) صدر بكاف زائدة

والاصل وكب، أو كوب اه (2) تقول: رجل حنطى - بالتثنية - أي غليظ قصير بطين (3) اقعنسس فهو مقعنسس.

والمقعنسس: الشديد، والمتأخر أيضا، وقال ابن دريد: رجل مقعنسس، إذا امتنع أن يضام.

واحرنبى الرجل: تهيأ للغضب والشر، واحرنبى أيضا: استلقى على ظهره ورفع رجله نحو السماء (*)

(54/1)

هذا ما قالوا، وأنا لا أرى منعاً من أن يزداد للإلحاق لا في مقابلة الحرف الاصلى إذا كان الملحق به ذا زيادة، فنقول: زوائد اقعنسس ألها للإلحاق باحرنبم.

وقد تلحق الكلمة بكلمة ثم يزداد على الملحق ما يزداد على الملحق بها، كما ألحق شَيْطَنَ وَسَلَقَى (1) بدحرج، ثم ألحقا بالزيادة فقل: تَشَيْطَنَ واسْلَقَى كما قيل: تَدَحْرَجَ واحرنجم، فيسمى مثله ذا زيادة الملحق، وليس اقْعَنْسَسَ كذلك، إذ لم يستعمل قعسس ولا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها إلا بأن يجرى في الملحقات ذلك الزائد بعينه في مثل مكانه، فلا يقال: إن اغشوشبَ واجلُودَ (2) ملحقان باحرنبم لأن الواو فيهما في موضع نونه، ولهذا ضعف قول سيبويه في نحو سوود: إنه ملحق بجندب (3) المزيد نونه، وقوي قول الأخفش: إنه ثبت نحو جُحْدَب، وإن نحو سُودِدٍ ملحق به.

وقولنا " والمصدر " يخرج نحو أَفْعَلَ وَفَعَّلَ وَفَاعَلَ، فإنها ليس ملحقة بدَحْرَجَ لأن مصادرها إِفْعَالٌ وَتَفْعِيلٌ وَمُفَاعَلَةٌ، مع أن زيادتها مطردة لمعان سنذكرها، ولا تكفي مساواة إفعال وفيعال وفعال كأخراج إخراجاً وقاتل قيتالاً وكذَّبَ كَذَاباً لِإِفْعَالٍ مصدر فَعَّلَ، لأن المخالفة في شئ من التصاريف تكفي في الدلالة على عدم الإلحاق، لا سيما وأشهر مصدرَي فَعَّلَ فعلة

(1) شيطان الرجل وتشيطان: صار كالشيطان وفعل فعله.

وسلقاه: ألقاه على ظهره، واسلنقى: مطاوعه.

(2) اعشوشبت الارض: كثر عشبها.

واجلود الليل: ذهب.

واجلوز بهم السير: دام مع السرعة، ومنه اجلوز المطر (3) الجندب: الذكر من الجراد،
وقيل: الصغير منه (*)

(55/1)

وقولنا " في التصغير والتكبير " يخرج عنه حمار، وإن كان بوزن قِمَطَر، لأن جمعه قَمَاطِر
ولا يجمع حمار على حمائر بل حُمُر وأَحْمَرَة، وأما نحو شَمَائِل (1) في جمع شَمَال فلا يرد
اعتراضاً، لأن فعائل غير مطرد في جمع فِعَال.
وقولنا " لا خماسياً " لأن الملحق به لا يحذف آخره في التصغير والتكسير كما يحذف في
الخماسي، بل يحذف الزائد منه أين كان، لأنه لما احتيج إلى حذف حرف فالزائد أولى،
وأما إذا كان المزيد للإلحاق حرف لين رابعاً في الخماسي فإنه ينقلب ياء نحو كناهير في
جمع كنهور (2) قيل: لا يكون حرف الإلحاق في الأولى، فليس أبلم (3) ملحقةً بِرُثْنٍ
ولا إنمد بزُج (4) ، ولا أرى منه مانعاً، فإنها تقع أولاً للإلحاق مع مساعد اتفاقاً، كما
في أَلَنَدَدٍ وَيَلَنَدَدٍ وَإِذْرُونٍ (5) فما المانع أن يقع بلا مساعد؟

(1) الشمال - بزنة كتاب - الطبع والسجية.

قال عبد يغوث بن وقاص الحارثي أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفْعُهَا قَلِيلٌ، وَمَا لَوْمِي أَخِي مِنْ
شَمَالِيَا

والشمال أيضاً: ضد اليمين، قال الله تعالى (ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال) .
والشمال أيضاً: الشؤم، قال الشاعر: - ولم أجعل شؤونك بالشمال أي: لم أضعها
موضع شؤم (2) الكنهور - بزنة سفرجل - العظيم المترابك من السحاب، وقيل:
قطع من السحاب أمثال الجبال، والنون والواو زائدتان للإلحاق بسفرجل (3) الأبلم -
بضمين بينهما سكون، أو كسرتين بينهما سكون - هو الخلاص، واحدته أبلمة، وفي
الحديث " الامر بيننا وبينكم كقذ الأبلمة " أي: أنه على نصفين متساويين كما تشق
الخصوة نصفين (4) الأثمد - بكسرتين بينهما سكون - حجر يتخذ منه الكحل (5)
الادرون - بزنة جردحل - المكان الذي يوضع فيه علف الفرس.
وهو (*)

(56/1)

قيل: ويقع الف للإلحاق في الاسم حَشَوًا، لأنه يلزمها في الحشو الحركة في بعض المواضع، ولا يجوز تحريك ألف في موضع حرف أصلي، وإنما وجب تحريكها لأن الثاني يتحرك في التصغير، وكذا الثالث والرابع الوسط يتحرك أيضاً في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس، وأما الآخر فقد لا يتحرك كسَلَمَى وَيُشْرَى والاعتراض عليه أنه ما الحذور من تحريك ألف في مقابلة الحرف الأصلي؟ ومع التسليم فإنه لا يلزم تحريكها في نحو غَلَابَط لا في التصغير ولا في التكسير، بل تحذف، فلا بأس بأن نقول: هو ملحق بِقُدْعَمِلٍ، وقولهم "الرابع الوسط يتحرك في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس" ليس بمستقيم، لأن الألف تقلب إذن ياءً ساكنة كسر يديح وسرايح في سرداح (1)، ومع التسليم يلزمهم أن يزداد الألف في الآخر نحو أَرطَى (2) وَمِعْزَى لأنه يتحرك بالحركة الإعرابية بعد قلبه ياء في التصغير والتكسير

واحترز بعضهم من هذا فقال: الألف لا تكون للإلحاق أصلاً، وأصلها في نحو أَرطَى وَمِعْزَى ياء، ولا دليل على ما قال، وإنما قلبت في رأيت أَرِطِيًّا وأَرِطِي لكسرة ما قبلها ولما لم يؤد الأمر إلى تحريك الألف وَسَطًا في الفعل حكم الزمخشري وتقبله المصنف بكون ألف نحو تَغَافَلَ للإلحاق بِنَدْحَرَجٍ، وهو وهم، لأن الألف في مثله غالبية في إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً، ولو كان للإلحاق لم يدغم نحو تَمَادَّ وَتَرَادَّ، كما لم يدغم نحو مَهْدَدٍ كما بينا، ولو كان الألف في تغافل

الأصل أيضاً، ويقال: رجع فلان إلى إدرونه، ويقال: فلان إدرون شر، إذا كان نهاية في الشر، قال ابن جني: هو ملحق بجردحل، وذلك أن الواو التي فيها ليست مدا لان ما قبلها مفتوح فشابهت الأصول بذلك فألحقت بما اه (1) السرداح - بوزن قرطاس، بكسر القاف - الناقة الطويلة والضخم من كل شئ والاسد القوى الشديد (2) الارطى - بفتح فسكون - شجر ينبت في الرمل، واحدته أرطاة (*)

(57/1)

للإلحاق لكان في مصدره واسمي فاعله ومفعوله أيضاً، فلم يصح إطلاق قولهم: "إن الألف لا تكون للإلحاق في الاسم وسطاً" وكذا نحو تَكَلَّمَ ليس التضعيف فيه للإلحاق بِنَدْحَرَجٍ كما ادّعى، لوضوح كون التضعيف لمعنى، وما غرهما إلا موافقة البنائين لتدحرج في تصاريفه، وإنما جوز حذف الألف للساكين في نحو أَرطَى وَمِعْزَى مع أن الوزن

ينكسر به كما ينكسر بإدغام نحو مَهْدَدٍ وَقَرَدَدٍ، لأن هذا الانكسار ليس لازماً، إذ التوين في معرض الزوال وترجع الألف مع اللام والإضافة نحو الأَرْطَى وَأَرْطَى هذا الموضع

ولبقاء الوزن تقديراً مع سقوط اللام للتوين حكم سيبويه بكون جوارٍ وأَعْيَلٍ (1) غير منصرفين هذا، ولما لم يَقم دليل على امتناع كون الألف في الوسط للإلحاق جاز أن يحكم في نحو سَاسَم (2) وَخَاتَمٍ وَعَالَمٍ بكونها للإلحاق بِجَعْفَرٍ، وبكونها في نحو عَلاَبط للإلحاق بقَدْعَمَل

(1) أَعِيل - بضم الهمزة وفتح العين - تصغير أعلى الذى هو أفعل تفضيل من العلو والاصل الاول في المصغر أَعِيلُو، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسره، ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتوين فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين، ثم حذف التوين لان الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل، ثم خيف من رجوع الياء لزوال الساكنين فجئى بالتوين عوضاً عن هذه الياء. هذا مذهب سيبويه والخليل على ما ارتضاه المحققون في تقرير مذهبهما، وهو مبنى على أن الاعلال مقدم على منع الصرف لقوة سببه وهو الاستقلال الظاهر المحسوس في الكلمة، وأما منع الصرف فسببه ضعيف إذ هو مشابهة الاسم للفعل وهى غير ظاهرة. وفي المسألة مذاهب أخرى لا نرى الاطالة بذكرها (2) الساسم: شجر أسود، قيل: هو الابنوس، وقيل: شجر يتخذ منه القسي والامشاط والقصاع والجفان (*)

(58/1)

ثم نقول: الاسم الملحق بالرباعي كثير: فَوَعَلَ ككَوثر، وَفَعَلَ كزَيْنب، وَفَعُول كجَدُول، وَفَعَلَل مضعف اللام كَمَهْدَد، وَفَعَلَّى كَأَرْطَى، وَفَعَلَّن كَرَعَشَن (1)، وَفَعَلَنَة كعَرَضَنَة (2)، وَفَعَلِن كفَرَسِن (3)، وَفَعَلَنَة كسَنَبَنَة (4) وَفَعَل كغسل (5)، وَفَعَل كخَدَب (6)، وَفَعُل كخُنْفُس (7) وعند الأخفش فَعُلَّ مضَعَف اللام ملحق بِجَحْدَب كسُوْدَد، ولا يمتنع على ما ذكرنا أن يكون أَفْعَل وإفعل كأبلم وإجرد (8) للإلحاق، وأما إفعل كإصبع فلا، لإدغام نحو إَوَزَّ، وكذا يَفْعَل يكون للإلحاق كَيَلَمَع (9) وكذا فاعل كعالم

(1) الرعشن - بفتححتين بينهما ساكن - المرتعش (2) العرضنة - بكسر ففتح فسكون - الاعتراض في السير من النشاط، يقال: تعدو الفرس العرضنة: أي معترضة مرة من وجه ومرة من آخر، ونظرت إلى فلان عرضنه: أي بموخر عيني.

(3) الفرسن: طرف خف البعير (4) السنبتة: الحقة وهي المدة من الزمن، تقول: عشنا في الرخاء سنبتة.

والتاء الاولى فيه زائدة للالحاق على قول سيبويه، يدل على زيادتها أنك تقول سنبة، أما التاء الثانية فهي تاء التأنيث وهي موجودة في الحالين (5) العنسل: الناقة السريعة، وهي مأخوذة من العسلان، وهو عدو الذئب، والزائد فيه النون عند سيبويه، واللام عند غيره (6) الخذب - بكسر ففتح فباء مشددة - الضخم والشيخ والعظيم الجافي (7) الخنفس والخنفساء - بضم الخاء وسكون النون وفتح الفاء، وضمها لغة فيهما - دوية سوداء أصغر من الجعل منتنة الريح (8) الاجرد - بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه وتشديد آخره - نبت يدل على الكمأة واحده إجردة، قال النضر: ومنهم من يقول إجرد بتخفيف الدال مثل إثمّد، وهذا الذي عناه الشارح (9) اليلمع: السراب، وما لمع من السلاح، واسم برق خلب (*)

(59/1)

وكذا الملحق بالخماسي من الثلاثي والرابعي كثير، فمن الثلاثي الملحق بسفرجل نحو صَمَحَمَح (1) وَعَقَنَجَج (2) وكروس (3) وَعَمَلَس (4) وَعَثَوُثَل (5) وَهَبَيَّخ (6) وَعَقَنَقَل (7) وَخَفَيَدَد وَخَفَيَفَد (8) وَأَلَنَدَد وَيَلَنَدَد وَحَبَنَطَى، ومن الرابعي جحنفل (9) وجبوكر (10)، ومن الملحق بِقِرْطَعَب من الثلاثي

(1) الصمحمح - كسفرجل - الشديد القوى، والانثى صمحمحة (2) العفننجج - كسفرجل - الضخم الاحمق (3) الكروس - كسفرجل - الشديد (4) العملس - كسفرجل - القوى الشديد على السفر.

والذئب والكلب الخبيثان، قال عدى بن الرقاع يمدح عمر بن عبد العزيز: - عملس أسفار إذا استقبلت له * * سموم كحر النار لم يتلثم وقال الطرماح يصف كلاب الصيد: - يوزع بالامراس كل عملس * * من المطاعم الصيد غير الشواحن (5) العثوثل: الكثير اللحم الرخو (6) الهبيخ - كسفرجل - الرجل الذي لا خير فيه، والاحمق

المسترخى.

والهبيخ في لغة حمير: الغلام الممتلى، والهبيخة: الجارية التارة الممتلئة بلغتهم أيضا (7)
العقنقل - كسفرجل - الكثيب العظيم من الرمل إذا ارتكم بعضه على بعض (8)
الخفيدد والخفيفد - كسفرجل - الظليم (ذكر النعام) الخفيف، وقيل: الطويل الساقين.
قيل للظليم خفيدد لسرعته، وتقول: خفد - كفرح - خفدا، وخفد - كضرب -
خفدا، إذا أسرع في مشيته وفي بعض النسخ مكان خفيفد " خفندد " ومعناه صاحب
المال الحسن القيام عليه (9) الجحنفل: الغليظ (10) الحبوكر: الداهية، ورمل يضل فيه
السالك (*)

(60/1)

إِرْدَبَّ وَفِرْدَوْسٌ وَإِذْرُونٌ وَإِنْقَحْلٌ (1) ومن الرباعي قِرْشَبَ (2) وَعِلْكَدٌ (3) وقولهم
هَمْرَشٌ (4) عند سيبويه ملحق بِجَحْمَرِشٍ بالتضعيف، وعند الأخفش ليس فيه زائد
وأصله هَمْرَشٌ، ويجوز على ما ذهبنا إليه أن يكون سِرْدَاحٌ ملحقا بجردحل، وعلا بط
ملحقاً بِقُدْعَمِلٍ، وَكُنَائِلٍ (5) بِقُدْعَمِلٍ، وإن
خالفتهما في التصغير والتكسير، لانا ذكرنا أن ذلك لا يعتبر إلا في الرباعي واعلم أنه لا
يكون في الرباعي والحماسي الأصليين تضعيف، لثقلهما وثقل التضعيف: أما إذا كان
أحد حروفهما تضعيفاً زائداً فإنه يُحْتَمَلُ لعروض الزيادة وإن صار العارض لازماً، فعلى
هذا أحد المثليين في كلمة مع ثلاثة أصول

(1) الفردوس: البستان، وفي تمثيل المؤلف به لما ذكر نظر، فانهم نصوا على أنه لا زائد
فيه إلا الواو، فيكون رباعيا ملحقا بالخماسي، والا نقحل كجردحل: الرجل الذى يبس
جلده على عظمه من البؤس والكبر والهرم (2) القرشب - كجردحل: الضخم الطويل
من الرجال.

وقيل: هو السئ الحال (3) العلكد - بكسر العين وتشديد اللام مفتوحة وسكون
الكاف - الغليظ الشديد العنق والظهر من الابل وغيرها، وقيل: هو الشديد مطلقا،
الذكر والانثى فيه سواء (4) همرش - كجحمرش - العجوز المضطربة الخلق (بفتح
الخاء).

قال ابن سيده: جعلها سيبويه مرة فنعلا (وهو غير ما حكاه المؤلف عن الاخفش)

ومرة فعللاً، ورد أبو علي أن يكون فعللاً، وقال: لو كان كذلك لظهرت النون لان إدغام النون في الميم من كلمة لا يجوز، ألا ترى أنهم لم يدغموا في شاة زهاء (وهي التي لها حمة متدلّية تحت حنكها) كراهية أن يلتبس بالمضاعف.

وهي عند كراع فعلل (بفتح الفاء وتشديد العين مفتوحة وكسر اللام الأولى) قال: ولا نظير لها البتة اه من اللسان (5) كنبيل - بضم الكاف وفتح النون بعدها ألف - اسم موضع، قال الطرماح ابن حكيم، وقيل: قائله ابن مقبل دعنا بكهف من كنبيل دعوة * * على عجل دهماء والركب رائح ويقال فيه كنا بين.

ويروى في عجز البيت " والليل رائح " (*)

(61/1)

وأربعة زائد إذا لم يكن بين المثليين حرف أصلي، كَقَنَّب (1) وَزُهْلُول (2) فإن كان بينهما حرف أصلي فليس بزائد كَحَدْرَد (3) وَدَرْدَيْس (4) وَسَلْسَبِيل، وقال بعضهم: هو زائد أيضاً، فحدرد وسلسبيل عنده فَعْلَع وفَعْلِيل، والأولى الحكم بالأصالة، لعدم قيام دليل زيادة كما قام مع عدم الفصل بالأصلي كما سيحيى، وكذا إذا كان حرفان متباينان بعد مثليهما فالاولان أو الأخيران زائدان، بشرط أن يبقى دونهما ثلاثة أصول أو أكثر، فَمَرْمَرِيس فَعْفَعِيل، وَصَمَحَمَح فَعْلَعْل، وأما نحو زَلَزَل وَصَرَصَر (5) فليس فيه زائد، إذ لا يبقى بعد الحرفين ثلاثة، ومن قال " سَلْسَبِيل فَعْفَعِيل " قال: زلزل فعمل وقال الكوفيون في نحو زَلَزَل وَصَرَصَر - أي: فيما يبقى بعد سقوط الثالث مناسب للمعنى الذي كان قبل سقوطه مناسبة قريبة - : إن الثالث زائد، لشهادة الاشتقاق: فَرَزَزَل من زَلَّ، وَصَرَصَر من صَرَّ، وَدَمَدَمَ (6) من دَمَّ، وأما ما لم يكن كذلك، كالْبَلْبَلِ والْحَلْخَالِ، فلا يرتكون ذلك فيه وقال السري الرِّقَاء في كتاب الحب والمحبوب: زلزل منزل كَجَلَبَب من جَلَب، وكذا نحوه، يعني أنه كرر اللام للإلحاق فصار زَلَل، فالتبس بباب

(1) القنب - بكسر القاف وضمها مع تشديد النون مفتوحة فيهما -: ضرب من الكتان (2) الزهلول - كعصفور - الاملس من كل شئ (3) حدرد - كجعفر -: اسم رجل، ولم يحن على فعلع بتكرير العين غيره (4) الدرديس: الداهية، وخرزة سوداء تتحبب بها المرأة إلى زوجها، والعجوز والشيخ الكبير الفاني (5) صرصر: تحتمل هذه

الكلمة أن تكون فعلا ومعناه صوت وصاح أشد الصياح، وأن تكون اسما وهو دويبة تحت الارض تصر أيام الربيع (6) دمدّم: يقال: دمدّم الرجل الرجل ودمه: أي عذبه عذابا تاما.

(*)

(62/1)

ذل يذل تذليلا، فأبدل اللام الثانية فاء، وهو قريب، لكنه يرد عليه أن فيه إبدال بعض ما ليس من حروف الإبدال كالكاف في كَرَكْر بمعنى كَرَّ وقال الفراء في مَرْمَرِيسٍ وَصَمَحَمَحٍ: إنه فَعْلَلِيلٌ وفَعْلَلٌ، قال: لو كان فَعْفَعِيلًا وفَعْلَعَلًا لكان صَرَصَرَ وَزَلَزَلَ فَعْفَعَ، وليس ما قال بشئ، لانا لا نحكم بزيادة التضعيف إلا بعد كمال ثلاثة أصول فإذا تقرر جميع ذلك قلنا: إن التضعيف زائد في نحو قَنَبٍ وَعَلَكُدٍ وَقِرْشَبٍ وَمَهْدَدٍ وَصَمَحَمَحٍ وَمَرْمَرِيسٍ وَبَرْهَرَهة (1) - أي: كل كلمة تبقى فيها بعد زيادة التضعيف ثلاثة أصول أو أربعة - إذ لم يفصل بين المثلين أصلي، وإنما حكمنا بذلك لقيام الدلالة على زيادة كثير من ذلك بالاشتقاق، فطردنا الحكم في الكل، وذلك نحو قَطَعَ وَقَطَّاعَ وَجَبَّارَ وَسُبُوحَ، وكذا في ذُرْخَرَح (2)، لقولهم ذُرُوحٌ بمعناه، وفي حِلْبَلَاب (3) لقولهم حُلَّبَ بمعناه، ومَرْمَرِيسٍ للداهية (من (4)) الممارسة للأمور، وألحق ما جُهِلَ اشتقاقه بمثل هذا المعلوم، ودليل آخر على زيادة تضعيف نحو صَمَحَمَحٍ وَبَرْهَرَهة جمعك له على صَمَامَحٍ وبراره، ولو كان كَسَفَرَجَل قلت صَمَامَحٍ

(1) يقال: امرأة برهرة، إذا كانت بضة، وقيل: هي البيضاء، وقيل: التي لها بريق من صفائها (2) الذرح - بضم أوله وفتح ثانيه بعدهما حاء مهملة ساكنة فراء مفتوحة - : هو دويبة أعظم قليلا من الذباب، والذروح كسبوح بمعناه (3) حبلاب - بكسرتين بعدهما سكون - نبت ينبسط على الارض وتدوم خضرته في القيظ وله ورق أعرض من الكف، والحلب بوزن سكر بمعناه (4) زيادة يقتضيها المقام، فإنه يريد أن التضعيف زائد في كلمة مرمريس
لأنها مأخوذة من المراس، وهو شدة العلاج، ويقال: رجل مرمريس إذا كان داهيا عاقلا
معالجا للأمور (*)

(63/1)

فإن قيل: هَلَّا حذفت الميم الثانية أو الحاء الثانية؟ فالجواب أنه لو حذفت الميم الثانية لالتقى مثلاً نحو صَمَاحٍ، ولو حذفت الحاء الثانية وقلت صمَاحم لظن أنه كسفرجل: أي أن جميع الحروف أصلية، وأيضاً ليس في كلامهم فَعَالُ وفي الكلام فَعَاعِل كثير كَسَلَامٍ في سَلَمٍ وَقَنَانٍ في قُنَنٍ، وكذا تقول في مرميس: مَرَاريس، لكثرة فَعَاعِل كدنانير وقراريط، فجمعاً على فَعَاعِل وفَعَاعِل ليكون أدل على كونهما من ذوات الثلاثة واعلم أن كل كلمة زائدة على ثلاثة في آخرها مثلاً متحركان مُطَهَّرَان فهي ملحقة، سواء كانا أصليين كما في أَلْنَدَدَ، أو أحدهما زائداً كما في مَهْدَدَ، لأن الكلمة إذن ثقيلة وفك التضعيف ثقيل، فلولا قَصْدُ مماثلها للرباعي والخماسي لأدغم الحرف طلباً للتخفيف، فلهذا قيل: إن مههداملحق بجعفر دون مَعَدَ، ولهذا قال سيبويه: نحو سُوْدَدَ ملحق بِجُنْدَبَ، مع كون النون في جندب زائداً وعدم ثبوت فُعْلَل بفتح اللام عنده (1)

(1) نذكر هاهنا تكملة في بيان القياسي والسماعي من اللاحق نرى أنه لا بد منها إذ كان المؤلف لم يتعرض لبيانها، فنقول: قال أبو عثمان المازني: " وهذا اللاحق بالواو والياء والالف لا يقدم عليه إلا أن يسمع، فإذا سمع قيل: ألحق ذا بكذا بالواو والياء، وليس بمطرد، فأما المطرد الذي لا ينكسر فإن يكون موضع اللام من الثلاثة مكرراً لللاحق مثل مهدد وفردد وعندد وسردد، والافعال نحو جلبب يجلبب جلببية، فإذا سئلت كيف تبنى منضرب مثل جعفر قلت: ضربب، ومن علم قلت: علمم، ومن ظرف قلت: ظرفف، وإن كان فعلاً فكذلك وتجريه مجرى دحرج في جميع أحواله " اه وقال أبو الفتح عثمان بن جني: " ومعنى قوله إن باب مهدد وجلبب مطرد وباب جهور وكوثر غير مطرد أنك لو احتجت في شعر أو سجع أن تشتق من ضرب اسماً أو فعلاً أو غير ذلك لجاز، وكنت تقول: ضربب زيد عمراً، وأنت تريد ضربب، وكذا كنت تقول: هذا ضربب أقبل، إذا جعلته اسماً، وكذلك ما أشبهه، ولم يجوز لك أن تقول: ضروب زيد عمراً، ولا هذا (*)

قال: " وَأَحْوَالُ الْأَيْنِيَةِ قَدْ تَكُونُ لِلْحَاجَةِ كَالْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ وَالْأَمْرِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ
وَاسْمِ الْمَفْعُولِ وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ وَأَفْعَلِ التَّفْصِيلِ وَالْمَصْدَرِ وَاسْمِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالآلَةِ
وَالْمَصْغَرِ وَالْمَنْسُوبِ وَالْجَمْعِ وَالتِّقَاءِ السَّائِكَيْنِ وَالْإِبْتِدَاءِ وَالْوَقْفِ، وَقَدْ تَكُونُ لِلتَّوَسُّعِ
كَالْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَذِي الزِّيَادَةِ، وَقَدْ

رجل ضورب، لان هذا اللاحق لم يطرد فلا تقيسه.

وسألت أبا علي (يريد أستاذه الفارسي) عن هذا الموضع في وقت القراءة بالشام
والعراق جميعا وأنا أثبت ما تحصل من قوله فيه، قال: لو اضطر شاعر الان لجاز أن يبنى
من ضرب اسما وصفة وفاعلا وما شاء من ذلك، فيقول: ضرب زيد عمرا، ومررت برجل
ضرب، وضرب أفضل من خرج، لانه إحاق مطرد، وكذلك كل مطرد من اللاحق
نحو هذا رجل ضربني، لان هذا اللاحق مطرد، وليس لك أن تقول: هذا رجل ضرب،
ولا ضورب، لان هذا لم يطرد في اللاحق.
فقلت له: أترجل اللغة ارتجالا؟ فقال: نعم، لان هذا اللاحق لما اطرده صار كاطراد رفع
الفاعل، ألا ترى أنك تقول: طاب الخشكنان، فترفع وإن لم تكن العرب لفظت بهذه
الكلمة لانه أعجمية.

قال: وإدخالهم الاعجمي في كلامهم كبنائك ما تبنيه من ضرب وغيره من القياس، وهذا
من طريق ما علقته من أبي علي، وهذا لفظه أو معنى لفظه " اه وحاصل هذا أن
اللاحق عندهما على ضربين: قياسي، وسماعي، فأما القياسي
فقد ذكرنا له موضعين: الاول: ما كان بتكرير اللام مع الثلاثي، والثاني: ما كان بريادة
النون في وسط الكلمة، وأما السماعي فما كان بالواو كجمهور ورودن، أو بالياء
كشريف وبيطر وزينب ومريم، أو بالالف كجعي وسلقي ودينا ومعزى ولكنك إذا
رجعت إلى كلام أبي الفتح ابن حنّ في عدة مواضع من شرحه على تصريف المازني ومن
كتابه الخصائص تبين لك أنهم لا يعدون من اللاحق قياسيا إلا ما كان بتكرير اللام
سواء أكان ثلاثي الاصول وأريد إحقاقه بالرباعي أم كان رباعي الاصول وأريد إحقاقه
بالخماسي، فليس لك أن تزيد لللاحق أي حرف ما لم يكن من جنس اللام، إلا أن تريد
التمرين كأن تقول: ابن من خرج على مثال كوثر أو جهور أو بيطر أو جعي أو غسل
أو نحو ذلك (*)

تَكُونُ لِلْمُجَانَسَةِ كَالِإِمَالَةِ، وَقَدْ تَكُونُ لِلِاسْتِثْقَالِ كَتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ وَالْإِعْلَالِ
وَالْإِبْدَالِ وَالْإِدْغَامِ وَالْحَذْفِ " أقول: قد مضى الكلام على جعله لهذه الأشياء:
أحوال الكلمة فلا نكره (1) قوله " قد تكون للحاجة " أي: يحتاج إلى هذه الأشياء:
إما لتغير المعنى باعتبارها كما في الماضي والمضارع، إلى قوله " والجمع " وإما للاضطراب
إلى بعضها بعد الإعلال كالتقاء الساكنين في نحو " لَمْ يَقُلْ " أو بعد وصل بعض الكلم
ببعض كالتقاءهما في نحو " اذْهَبْ اذْهَبْ " أو عند الشروع في الكلام كالابتداء، وإما
لوجه استحساني لا ضروري كوجوه الوقف على ما يأتي وفي جعله للمقصود والممدود
وذي الزيادة من باب التوسع مطلقاً نظر، لأن القصر والمد إنما صير إليهما في بعض
المواضع بإعلال اقتضاه الاستثقال كاسم المفعول المعتل اللام من غير الثلاثي المجرد،
واسمي الزمان والمكان، والمصدر مما

قياسه مفعول ومفعول، وسائر ما ذكره في المقصور، وكالمصادر المعتلة اللام من أفعل
وَفَاعِلْ وَاِفْتَعَلَ كالإعطاء والرماء والاشتراء، وسائر ما ذكره في الممدود، وربما صير
إليهما للحاجة كمؤنث أفعل التفضيل، ومؤنث أفعل الصفة، وكذا ذو الزيادة: قد
تكون زيادته للحاجة كما في زيادات اسم الفاعل واسم المفعول ومصادر ذي الزيادة
ونحو ذلك، وكزيادات الإلحاق، وقد يكون بعضها للتوسع في الكلام كما في سَعِيد
وَحِمَارٌ وَعُصْفُورٌ وَكُنَابِيلٌ ونحو ذلك، ويجوز أن يقال في زيادة الإلحاق: إنها للتوسع في
اللغة، حتى لو احتيج إلى مثل ذلك البنا في

(1) صواب العبارة أن يقول " على جعله لهذه الأشياء أحوال الابنية " وانظر (ص 4)
من هذا الجزء (*)

(66/1)

الوزن والسجع كان موجوداً، وذهب أحمد بن يحيى إلى أنه لابد لكل زائد من معنى، ولا
دليل على ما ادعى قوله " والإعلال " يدخل فيه إبدال حروف العلة، ونقل حركتها إلى
ما قبلها، وحذفها، وحذف حركتها لا للجزم ولا للوقف، ويدخل في الإبدال إبدال
حرف العلة والهمزة وغيرهما، وكذا الحذف يشمل حذف حرف العلة والهمزة وغيرهما،
فقوله " الإبدال والحذف " يدخل فيها بعض وجوه الإعلال، وبعض وجوه تخفيف
الهمزة قال: " الماضي: للثنوي المجرد ثلاثة أبنية: فعل، وفعل، وفعل، نحو ضربه وقتله

جاس وَقَعَدَ وَشَرِبَهُ وَوَمَقَهُ وَفَرِحَ وَوَثِقَ وَكَرَّمَ " أقول: ذكر لَفْعَلْ أربعة أمثلة: مثالين للمتعدي: أحدهما من باب فَعَلَ يَفْعِلُ، والثاني من باب فَعَلَ يَفْعُلُ، ولم يذكر من باب فَعَلَ يَفْعَلُ - بفتحهما - لأنه فرعهما على ما يأتي في المضارع، ومثالين للأزم منهما، وذكر أيضاً لَفْعَلْ أربعة

أمثلة: مثالين للمتعدي: أحدهما من باب فعل يفعل كشرِب، والثاني من باب فَعَلَ يَفْعُلُ كومق، ومثالين للأزم منهما، وذكر لَفْعَلْ مثلاً واحداً، لأنه ليس مضارعه إلا مضموم العين، وليس إلا لازماً قال: " وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ: ملحق بدرج نَحْوُ شَمَلَّ وَحَوَّلَ وَبَيَّطَرَ وَجَهَّوَرَ وَقَلَّنَسَ وَقَلَّسَى، وَمُلْحَقٌ بِتَدَخَّرَ نَحْوُ تَجَلَّبَبَ وَتَجَوَّرَبَ وَتَشَيَّطَنَ وَتَرَهَّوَكَ وَتَمَسَّكَ وَتَغَافَلَ وَتَكَلَّمَ، وَمُلْحَقٌ بِاِخْرَجَ نَحْوُ اِقْعَنَسَسَ وَاسْلَنَقَى، وَغَيْرُ مُلْحَقٍ نَحْوُ اُخْرَجَ وَجَرَّبَ وَقَاتَلَ وَانْطَلَقَ وَاقْتَدَرَ وَاسْتَخْرَجَ وَاشْهَبَ وَاشْهَبَ وَاعْدُوْدَنَ وَاعْلَوُطَ، وَاسْتَكَانَ قِيلَ: افْتَعَلَ مِنَ السُّكُونِ فَالْمَدُّ شَاذٌ، وَقِيلَ: اسْتَفْعَلَ مِنْ كَانَ فَالْمَدُّ قِيَاسِيٌّ " أقول: شمل: أي أسرع، وأيضاً بمعنى أخذ من النخل بعد لقاطه ما يبقى

(67/1)

من ثمره، وَحَوَّلَ: كبر وعجز عن الجماع، وَجَهَّوَرَ: رفع صوته، قَلَّنَسَتْهُ وَقَلَّسَتْهُ: ألبسته الْقَلْنَسُوَّةَ، تَجَلَّبَبَ: لبى الجلباب، تَجَوَّرَبَ: لبس الجَوَّرَبَ، تَشَيَّطَنَ الرجل: صار كالشيطان في تمرده، تَرَهَّوَكَ الرجل في المشي: أي كان كأنه يَمْوُجُ فيه، تمسكن: تشبه بالمسكين، اخرجهم القوم: ازدحموا، اِقْعَنَسَسَ: رجع وتأخر، اسْلَنَقَى: مطاوع سَلَقَى: أي صَرَغَ، اِعْدُوْدَنَ النبت: طال، اِعْلَوُطُ البعير: تعلقت بعنقه وعلوته، استكان: ذل ومن الملحقات بفعلل شَرِيف: أي قطع شَرِيفَ الزرع، وهو ورقه إذا طال وكثر حتى يُخَافُ فساد الزرع قد تقدم أن نحو تَكَلَّمَ وتغافل ليس ملحقاً، وإن كان في جميع تصاريفه كتدحرج، وفي عد النجاة تمدرع وتمندل وتمكن من الملحق نظراً أيضاً، وإن وافقت ترحرج في جميع التصاريف، وذلك لأن زيادة الميم فيها ليست لقصد الإحاق، بل هي من قبيل التوهم والغلط، ظَنُّوا أن ميم منديل ومسكين وَمَدْرَعَةٌ فاء الكلمة كفاف قِنْدِيل ودال دِرْهَمٌ، والقياس تَدَرَّعَ وتمندل وتسكن كما يجي في باب ذي الزيادة، وهذا كما تُؤْهِم في ميم مسيل الأصالة فجمعوه على مُسْلَانٍ وَأُمْسِلَةٍ، كقفران وأقفرة في جمع قفيز، فتمدرع وتمندل وتمسكن - وإن كانت على تمفعّل في الحقيقة - لكن في توهمهم على تَفَعَّلَلْ وقد جاء من الملحقات بدحرج فَعَّالٌ نحو: بَرَّأَلْ

الديك، إذا نَفَشَ بُرائله (1)

(1) البرائل كعلايط والبرائلي بوزنه مقصورا: ما استدار من ريش الطائر حول عنقه، أو خاص بعرف الخبارى، فإذا نفشه للقتال قيل برأل كدحرج وتبرأل كتدحرج، وبرأل كاشمأز، اه من القاموس، وفي اللسان: وقيل: هو الريش السبط الطويل لا عرض له على عنق الديك ... قال: وهو البرائل لديك خاصة (*)

(68/1)

وَفَعَلَ نحو: دَنَقَ الرجل: اي افتقر وَلَزِقَ بالدَّقْعَاءِ، وهي الأرض، وكذا فعلن وفعل (وفعل) وَفَعَلَمَ وَغَيْرُ ذلك، لكنها لم تُعَدَّ لغرابتها وكونها من الشواذ، وكذا جاء تَهَفَّلَ وَافْعَنَمَل ونحو ذلك من النوادر (1) قوله " واستكان "، قيل: أصله اسْتَكَنَ فَأُشْبِعَ الفتح، كما في قوله: -

(1) ذكر المؤلف رحمه الله هذه الاوزان ولم يذكر لها أمثلة، ونحن نذكر لك أمثلة لها: أما فعلن فمن أمثلتها قولهم: فرص الشيء، إذا قطعه، وأصله الفرص وهو القطع وزنا ومعنى، ومنه قولهم: قحزن الرجل، إذا ضربه فصرعه، وأصله قحز الرجل إذا أهلكه، وأما فمعل فمن أمثلتها قولهم: حمظل الرجل، إذا حنى الحمظل، وهو الحنظل. وأما فعمل فمن أمثلتها قولهم: قصمل الشيء، إذا قطعه، وأصله القصل وهو القطع وزنا ومعنى، وقولهم: جلط الرجل شعره، إذا حلقه، وأصله جلط. وأما فعلهم فمن أمثلتها قولهم: فرصم الشيء، إذا قطعه وأصله الفرص. وأما تَهَفَّلَ فمن أمثلتها قولهم: تهلقم مطاوع هلقم الشيء، إذا ابتلعه، وأصله لقم اللقمة إذا أخذها بفيه.

وأما أفضل؟ فمن أمثالها قولهم: اهرنم الرجل، إذا أسرع في مشيته وكذلك إذا كان سريع البكاء والدموع.

وقالوا: اهرنم في منطقه إذا انهمك وأكثر، النون فيه زائدة بلا خلاف، وأما الميم فقال ابن سيده: إنها زائدة، وقال ابن برى: هي أصلية فوزننا افعلل، وعلى كل فانه يتعين إبدال النون ميما وإدغامها في الميم بعدها هذا، وقد أشار المؤلف بقوله: وغير ذلك،

وقوله فيما بعد: ونحو ذلك، إلى أوزان أخرى لم يتعرض لذكرها، فمنها يفعل (كدحرج) نحو: يرنا الرجل، إذا صيغ بالبراء (بضم ففتح فنون مشددة وبعد الالف همزة) وهى الحناء.

ومنها تفعل (كدحرج) نحو ترمس بمعنى رمسه: أي غيبة في الرمس وهو القبر، ومنه قولهم: ترفل ترفلة بمعنى رفل (كنصر) ، إذا جرديله وتبختر. ومنها نفعل كقولهم: نرجس الدواء، إذا وضع فيه النرجس. ومنها فنعل نحو سنبل الزرع إذا ظهر سنبله. ومنها هفعل نحو هلقم، إذا أكبر اللقم. ومنها سفعل نحو سنبس بمعنى نبس: أي نطق، إلى غير ذلك ما تجده في كتب اللغة. هذا، في أكثر هذه الأوزان مقال (*)

(69/1)

10 - ينباع من ذفرى غصوب جَسْرَة * * زَيَافَة مِثْلُ الْفَنِيْقِ الْمُكْدَمِ إِلَّا أَنْ الْإِشْبَاعِ فِي اسْتِغَانٍ لَزِمَ عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ، بِخِلَافِ يَنْبَاعُ، وَقِيلَ: اسْتَفْعَلَ مِنَ الْكُونِ، وَقِيلَ: مِنَ الْكَيْنِ، وَالسَّيْنِ لِلانْتِقَالِ، كَمَا فِي اسْتَحْجَرَ: أَيِ انْتَقَلَ إِلَى كَوْنٍ آخَرَ: أَيِ حَالَةٍ أُخْرَى: أَيِ مِنَ الْعِزَّةِ إِلَى الذَّلَّةِ، أَوْ صَارَ كَالْكَيْنِ، وَهُوَ لَحْمٌ دَاخِلُ الْفَرْجِ: أَيِ فِي اللَّيْنِ وَالذَّلَّةِ قَالَ: " ففعل لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ، وَبَابُ الْمُغَالَبَةِ يُبْنَى عَلَى فَعْلَتُهُ أَفْعَلُهُ - بِالضَّم - نَحْوُ كَارَمَنِي فَكَرْمَتُهُ أَكْرَمُهُ، إِلَّا بَابُ وَعَدْتُ وَبِعْتُ وَرَمَيْتُ، فَإِنَّهُ أَفْعَلُهُ - بِالْكَسْرِ - وَعَنِ الْكِسَائِيِّ فِي نَحْوِ شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ - بِالْفَتْحِ "

أقول: اعلم أن باب فَعَلَ لُحْفَتُهُ لَمْ يَخْتَصْ بِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي، بَلِ اسْتَعْمَلَ فِي جَمِيعِهَا، لِأَنَّ الْلفظَ إِذَا خَفَ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ وَاتَّسَعَ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَمِمَّا يَخْتَصُّ بِهَذَا الْبَابِ بَضَمُ مُضَارَعَةِ الْمُغَالَبَةِ، وَنَعْنَى بِهَا أَنْ يَغْلِبَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ الْآخَرَ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ، فَلَا يَكُونُ إِذَنْ إِلَّا مَعْتَدِيَا.

نحو: كارمني فَكَرْمَتُهُ أَكْرَمُهُ: أي غلبته بالكرم، وخاصمني فَخَصَمْتُهُ أَخْصَمُهُ، وغالبنِي فَغَلَبْتُهُ أَغْلَبُهُ، وقد يكون الفعل من غير هذا الباب كغَلَبَ وَخَصَمَ وَكَرَّمَ، فإذا قصدت هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب، إلا أن يكون المثال الواو كوعد، والاجوف

(1) هذا البيت من معلقة عنتر بن شداد العبسي.

وينباع: أصله ينبع (كيفتح) فاشبعت فتحة الباء فصارت ألفا.
والذفرى - بكسر فسكون مقصورا - الموضع الذى يعرق من الابل خلف الاذن.
والغضوب: الناقة الصعبة الشديدة.
والجسرة: الضخمة القوية.
والزبافة: المتبخثرة في مشيها.
والفنيق: الفحل المكرم من الابل والمكدم: المعضوض، وروى المقرم، وهو الذى لا يذلل ولا يحمل عليه لكرمه وعتقه (*)

(70/1)

والناقص اليائين كَبَاعَ وَرَمَى، فإنك لا تنقلها عن فَعَلَ يَفْعُلْ، بل تنقلها إليه إن كانت من غيره، لأن هذه الأنواع مضارعها يَفْعُلْ - بالكسر - إذا كان الماضي مفتوح العين قياساً لا ينكسر، كما يجئ وحكي عن الكسائي أنه استثنى أيضاً ما عينه أولامه أحد الحروف الحلقية، وقال: يلزمه الفتح، نحو: شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ، والحق ما ذهب إليه غيره، لأن ما فيه حرف الحقل لا يلزم طريقة واحدة كالمثال الواوي والأجوف والناقص اليائين، بل كثير منه يأتي على الأصل نحو بَرَأَ يَبْرُؤُ وَهَنَأَ يَهْنِئُ، كما يأتي بيانه في موضعه، وقد حكى أبو زيد شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ - بالضم - وكذا فاخرته أَفْخَرُهُ - بالضم - وهذا نص في عدم لزوم الفتح في مثله واعلم (1) أنه ليس باب المغالبة قياساً بحيث يجوز لك نقل كل لغة أردت إلى هذا الباب لهذا المعنى، قال سيبويه: وليس في كل شئ يكون هذا، ألا ترى أنك تقول نَارَعَنِي فَتَرَعْتُهُ أَنْزَعُهُ، اسْتُغْنِي عنه بَغْلَتُهُ، وكذا غيره، بل نقول: هذا الباب مسموع كثير قال: " وَفَعَلَ تَكْثُرُ فِيهِ الْعِلَلُ وَالْأَحْزَانُ وَأَضْدَادُهَا نَحْوُ سَقَمٍ وَمَرَضٍ وَحُزْنٍ وَفَرَحٍ، وَيَجِيءُ الْأَلْوَانُ وَالْعُيُوبُ وَاحْتَلَى كُلُّهَا عَلَيْهِ، وَقَدْ جَاءَ أَدَمَ وَسَمُورٌ وَعَجِيفٌ وَحَمِيقٌ وَخَرَقٌ وَعَجِمٌ وَرَعِنٌ (2) بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ "

(1) قال في التسهيل: وهذا البناء (يقصد باب المغالبة) مطرد في كل ثلاثي متصرف تام خال من ملزم الكسر.
اه ويقصد بملزم الكسر ما ذكره المؤلف هاهنا وهو كونه مثالا واويا أو أجوف أو ناقصا يائين.

ولا ينافيه قول سيويه الذى ذكره المؤلف لانه يمكن حمل كلامه على أنه أراد به أنهم مع كثرة استعمالهم باب المغالبة تركوا استعماله في هذا الموضع استغناء عنه بغلبته وشبهه، وما قال ابن مالك هو الظاهر كما يدل عليه قولهم: باب المغالبة يبنى على كذا، دون أن يقولوا: جاء على كذا (2) آدم (كعلم وكرم) فهو آدم، إذا كان لونه مشربا سوادا وبياضا، (*)

(71/1)

أقول: اعلم أن فعلَ لازمه أكثر من متعديه، والغالب في وضعه أن يكون للإعراض من ألوجع وما يجري مجراه، كخزنَ وزديَ وشعثَ وسهكَ ونكدَ وعسرَ وشكسَ ولحزَ ولحجَ وخزيَ، ومن أهيجَ كبطرَ وفرحَ (1) وخمطَ خمطًا، وهو الرائحة الطيبة، وقم قنمةً، وهي الرائحة المكروهة، وغضب وغار يغار وخمش وقلق وخار خيرةً وبرقَ (2) . ومن الهيج ما يدل على الجوع والعطش وضديهما من الشبع والرِّي، وقريب منه نصف القدح أي امتلأ نصفه وقرب إذا قارب الامتلاء، ويكثر في هذا الباب الألوان والحلى، فالألوان نحو كدرَ وشهبَ وصديئَ وقهَبَ وكهَبَ وأدمَ (3)

واللون الادمية.

وسمر (ككرم وفرح) فهو أسمر، واسمار أيضا، إذا كان لونه السمرة، وهى منزلة بين السواد والبياض.

وعجف (كفرح وكرم) فهو أعجف، إذا ذهب سمنه، وهو العجف (بفتحتين) .

وحقم (ككرم وغنم) حمقا - بالضم وبضمتين - وحمافة فهو أحقم، إذا كان قليل العقل.

وخرق بالامر (ككرم وفرح) إذا لم يرفق به، وعجم - بضم الجيم - عجمة فهو أعجم وهى عجماء، إذا كان به عجمة وهى لكنة وعدم فصاحة، وظاهر كلام المؤلف أنه ورد كفرح أيضا، لكننا لم نجد بعد مراجعة ما بأيدينا من أمهات كتب اللغة إلا ما قدمناه، وقال في اللسان عن الكسائي: كل شئ من باب أفعال وفعلاء سوى الألوان فانه يقال فيه فعل يفعل مثل عرج يعرج وما أشبهه الا ستة أحرف فانه جاءت على فعل (ككرم) الاخرة والاحمق والارعن والاعجف والايمن اه ولم يذكر السادس، ولعله الاعجم.

(1) ردى: هلك، وسقط في الهوة، وشعث: تلبد شعره واغبر، وسهك: خبث رائحة

عرقه، ونكد: صعب عيشه، وعسر: وقع في ضيق وشدة، أو عمل بيده اليسرى،
وشكس: ساء خلقه، ولخز: بخل وشحت نفسه، ولعجت عينه: أصيبت ببثور، وخزى
الرجل: وقع في بلية وشر، وبطر: لم يحتمل النعمة وكفرها (2) حمش: غضب، أو صار
دقيق الساق، وبرق بصره: تحير، أو دهش فلم يبصر (3) كدر: إذا كان لونه بين
السواد والغبرة، وشهب: إذا غلب بياضه على (*)

(72/1)

والأغلب في الألوان أفعَلْ وأفعَالٌ نحو ازرقَّ وأخضرَّ وأبيضَّ وأحمرَّ واصفر، ولا يجيئ
من هذه الألوان فَعْلٌ وَلَا فَعْلٌ، ونعني بالخلَّى العلامات الظاهرة للعيون في أعضاء
الحيوان، كَشَتَرَ وَصَلَعَ وَرَسَحَ وَهَضَمَ (1)
وقد يشاركه فَعْلٌ مضموم العين في الألوان والعيوب والخلَّى، كالكلمات التي عدها
المصنف، وفي الأمراض والأوجاع كَسَقِمَ وَعَسُِرَ، بشرط أن لا يكون لامه ياء، فإن
فَعْلٌ لا يجيئ فيه ذلك، إلا لغة واحدة، نحو بَهْوُ الرجل (2) وَهَيَّ أي: صار بَهْيًا وفَعْلٌ في
هذه المعاني المذكورة كلها لازم، لأنها لا تتعلق بغير من قامت به، وأما قولهم: فَرَقْتُهُ
وَفَرَعْتُهُ فقال سيبويه: هو على حذف الجار، والأصل فرقت منه وفرعت منه، قال: وأما
خشيتنه فأنا خاشٍ، والقياسُ خَشٍ، فالأصل أيضاً خشيت منه، فحمل على رَحْمَتِهِ، حمل
الضد على الضد، ولهذا جاء اسم الفاعل منه على خاشٍ والقياس خَشٍ، لأن قياس
صفة اللازم من هذا الباب فعل، وكذا كانقياس مصدره خشى فقليل خشية حملاً على
رَحْمَةٍ، وكذا حُمِلَ ساخط على راض مع أنه لازم، يقال: سخط منه أو عليه

سواده، وصدى: إذا كان أسود مشرباً حمرة، وقهب إذا كان ذا غبرة مائلة إلى الحمرة،
وكهب: إذا كان ذا غبرة مشربة سواداً، وأدم تقدم قريباً ص (71) (1) شتر: انشقت
شفته السفلى، وشترت عينه: انقلب جفنها وتشنج، وصلع (بمهملة كفرج) فهو أصلع،
إذا انحسر شعر مقدم رأسه لنقصان مادة الشعر في تلك البقعة في بعض النسخ " ضلع
" وتقول.

ضلع السيف (بالمعجمة كفرج) : اعوج، ورسح: أي خف لحم عجيزته وفخذه،
وهضم: انضم كشحاه (أي جانباه) وضمرت بطنه (2) بهو الرجل وهى وبها (ككرم
وفرح ودعا وسعى) ، إذا صار بها (*)

قوله " رعن " أي: حمق، والرعونة: الحمق قال: " وَفَعَلَ لِأَفْعَالِ الطَّبَائِعِ وَنَحْوِهَا كَحَسَنَ وَقُبِحَ وَكَبُرَ وَصَغُرَ فَمِنْ ثَمَّةٍ كَانَ لَازِمًا، وَشَدَّ رَحْبَتَكَ الدَّارِ: أي رحبت بك. وأما بَابُ سُدَّتْهُ فَالصَّحِيحُ أَنَّ الضَّمَّ لِبَيَانِ بَنَاتِ الْوَاوِ لَا لِلنَّقْلِ، وَكَذَا بَابُ بَعُتْهُ. وَرَاعَوْا فِي بَابِ خَفْتُ بَيَانَ الْبُيْنَةِ " أقول: اعلم أن فعل في الأغلب للغرائز، أي: الأوصاف المخلوقة كالحسن والقبح والوسامة والقسامة (1) والكبر والصغر والطول والقصر والغلظ والغلظ والسهولة والصعوبة والسرعة والبطء والثقل والحلم والرفق، ونحو ذلك وقد يُجرى غير الغريزة مجراها، إذا كان له بُت (2) ومُكث نحو حَلُمَ وَبَرَعَ (3) وَكُرُمَ وَفَحَشَ قوله " ومن ثمة كان لازماً " لأن الغريزة لازمة لصاحبها، ولا تتعدى إلى غيره هكذا قيل.

وأقول: أَيْشِ الْمَانِعِ (4) من كون الفعل المتعدى طبيعة أو كالطبيعة

(1) الوسامة: أثر الحسن، وهي الحسن الوضعي الثابت أيضا، والوسيم: الثابت الحسن، كأنه قد وسم، والقسامة: الحسن، يقال: رجل مقسم الوجه، أي جميل كله كأن كل موضع منه أخذ قسما من الجمال (2) اللبث - بفتح اللام وضمها مع إسكان الباء فيهما - : المكث أو الإبطاء والتأخر.

قال الجوهري: مصدر لبث لبث (بفتح فسكون) على غير قياس، لأن المصدر من فعل (بالكسر) قياسه إذا لم يتعد، وقد جاء في الشعر على القياس، قال جرير: وَقَدْ أَكُونُ عَلَى الْحَاجَاتِ ذَا لَبْثٍ * * وَأُخَوِّدِيًّا إِذَا انْضَمَّ الدَّعَالِيْبُ (3) برع (بضم الراء) : تم في كل فضيلة وجمال، وفاق أصحابه في العلم وغيره (4) أيش: أصلها أي شئ، فخففت بحذف الياء الثانية من أي الاستفهامية، وحذف (*)

قوله " رَحْبَتَكَ الدَّارُ "، قال الأزهري: هو من كلام نصر بن سيار وليس بحجة (1) . واولى أن يقال: إنما عَدَّاه لتضمنه معنى وَسِعَ، أي:

همزة بشئ بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها، ثم أعل إعلال قاض، والمؤلف رحمه الله

يستعمل هذا اللفظ كثيراً، وقد وقع مثله لكثير من أفاضل العلماء، قال الشهاب الخفاجي في شفاء الغليل: أيش بمعنى أي شيء، خفف منه، نص عليه ابن السيد في شرح أدب الكاتب، وصرحوا بأنه سمع من العرب، وقال بعض الأئمة: جنبونا أيش، فذهب إلى أنها مولدة، وقول الشريف في حواشي الرضى: "إنها كلمة مستعمل بمعنى أي شيء وليست مخففة منها" ليس بشيء، ووقع في شعر قديم أنشده في السير: - من آل قحطان وآل أيش قال السهيلي في شرحه: الأيش: يحتمل أنه قبيلة من الجن ينسبون إلى أيش، ومعناه مدح، يقولون: فلان أيش وابن أيش، ومعناه شيء عظيم، وأيش في معنى أي شيء كما يقال: ويلمه، في معنى ويل لأمه على الحذف لكثرة الاستعمال اه (1) قال اللسان: "كلمة شاذة تحكى عن نصر بن سيار: أرحبكم الدخول في طاعة ابن الكرماني؟ أي: أوسعكم؟ فعدى فعل (بالضم) وليست متعدية عند النحويين، إلا أن أبا على الفارسي حكى أن هذيلاً تعديها إذا كانت قابلة للتعدى بمعناها، كقوله: - ولم تبصر العين فيها كلاباً قال الأزهرى: لا يجوز رحبكم عند النحويين، ونصر ليس بحجة" اه ملخصاً ونصر: هو نصر بن سيار بن رافع بن حرى (كغنى) بن ربيعة بن عامر بن هلال بن عوف، كان أمير خراسان في الدولة الأموية، وكان أول من ولاه هشام ابن عبد الملك، وكانت إقامته بمرو، فهو عربي الأصل، وحياته كانت في العصر الذى يستشهد بكلام أهله فلا وجه لقولهم: ليس بحجة (*)

(75/1)

وَسِعْتُكُمْ الدار.

وقول المصنف "أي رحبت بك" فيه تعسف لا معنى له (1). ولا يجيى من هذا الباب أجوف يائي، ولا ناقص يائي، لأن مضارع فَعَلَ يَقْعُلُ بالضم لا غير، فلو أتيا منه لاحتجت إلى قلب الياء ألفاً في الماضي، وفي المضارع واواً، نحو يَبُوعُ يرمو، من البيع والرَّمي، فكنت تنتقل من الأخف إلى الأثقل. وإنما جاء من فَعَلَ المكسور العين أجوف وناقص: واويان كخاف خوفاً وَرَضِيَ وَغَبِيَ وَشَقِيَ رِضُوناً وَغَبَاوَةً وَشَقَاوَةً، لأنك تنتقل فيه من الأثقل إلى الأخف بقلب الواو في يخاف ألفاً وفي رضي ياء، بلى قد جاء في هذا الباب من الأجوف اليائي حرف واحد وهو هَيُّو الرُّجُلُ: أي صار ذاهية، ولم تقلب الياء في الماضي ألفاً إذ لو قلبت لوجب إعلال المضارع بنقل حركتها إلى ما قبلها واواً، لأن المضارع يتبع الماضي في الإعلال،

فكنت تقول: هَاءَ يَهُوءُ، فيحصل الانتقال من الأخف إلى الأثقل، وجاء من الناقص اليائي حرف واحد متصرف (2) وهو بَوُّ الرجل يَبْهُو، بمعنى بَهِيَ يَبْهَى: أي صار بَهِيًّا، وإنما لم تقلب الضمة كسرة لأجل الياء كما في التَّرامِي بل قلبت الياء واواً لأجل الضمة لأن الأبنية في الأفعال مراعاة لا يُخْلَطُ بعضها ببعض أبداً، لأن الفعلية إنما حصلت بسبب البنية والوزن، إذ أصل الفعل المصدر الذي هو اسم، فطراً الوزن عليه فصار فعلاً، وقد يجيء على قلة في باب التعجب فَعَلَ من الناقص اليائي ولا يتصرف كِنِعْمَ ويُس فلا يكون له مضارع كَقَضُو الرجل (3) وَرَمُوتِ اليَدُ (يده) ، ولم

إنما كان تخريج المصنف تعسفا عنده لأن حاصله حذف الجار وإيصال العامل اللازم إلى ما كان مجروراً بنفسه، وباب الحذف والإيصال شاذ عند النحاة، وأما تخريج الشارح فحاصله أنه ضمن كلمة معنى كلمة، والتضمنين باب قياسي عند كثير من النحاة (2) نقول: قد جاء فعل آخر من هذا النوع، وهو قولهم: نَهَو الرجل: أي صار ذا نهية، والنهية (بضم فسكون) العقل (3) قَضُو الرجل: أي ما أقضاه، يقال ذلك إذا جاد قضاؤه.

ورموت اليد: أي ما أرمأها (*)

(76/1)

يجيء المضاعف من هذا الباب إلا قليلاً لثقل الضمة والتضعيف.
وحكى يونس لبيت تلب، ولبت تَلَبُّ أكثر، وأما حَبِيتَ فمقول إلى هذا الباب للتعجب كقصور وَرَمُو، ومنه قوله -:
- * وَحُبُّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ (1) * فهو كقوله: - 11 - قصعد لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ صَارِحٍ * * وَبَيْنَ الْعَذِيبِ بَعْدَ مَا مُتَأَمَّلِي (2) على أحد التأويلين في بَعَدَ (3) والأصل حَبِيتَ بالكسر (4) أي: صرت حبيباً، ولم يقولوا في القليل قللت كما قالوا في الكثير كَثُرَتْ، بل قالوا: قل

(1) سبق شرح هذا الشاهد (ص 43) والاستشهاد به هاهنا على أن أصل حب (بضم الحاء) حِب (بكسر الباء) ، ثم نقل إلى فعل (بضم العين) للمدح والتعجب، ثم نقلت الضمة إلى الفاء وادغمت العين في اللام (2) هذا البيت من طويلة امرئ القيس،

والضمير في له يعود إلى البرق الذي ذكره في قوله: - أصاح ترى برقاً أريك وميضه * *
كلمع اليدين في حبي مكلل وضارج والعذيب: مكانان، وما: زائدة، ومتأملي: اسم
مفعول من تأمل: أي بعد السحاب المنظور إليه، وهو فاعل بعد، ويجوز أن تجعل ما
تميزاً، ويكون قوله متأملي هو المخصوص بالمدح (3) والتأويل الثاني أن يكون سكون
العين أصلياً، وتكون بعد ظرفاً لا فعل تعجب، وما: زائدة، ومتأملي مصدر ميمي بمعنى
التأمل والنظر.

وهذا التوجيهان يجريان في رواية بعد (يفتح الباء) ، وأما في رواية ضم الباء فلا تحتل
إلا وجهها واحداً، وهو أن يكون بعد فعلاً ماضياً للتعجب (4) لا وجه لتقييده بالكسر،
فأنه قد جاء قبل نقله إلى باب التعجب من باب
ضرب ومن باب تعب، فكل منهما يجوز أن يكون أصلاً للمضموم (*)

(77/1)

يَقُلْ كَرَاهَةً لِلثَّقَلِ، ولم يأت شَرُّتَ بالضم (1) بل شَرَّتَ بالفتح والكسر أي صرت
شَرِّيراً، وقال بعضهم: عَزَّتِ الناقة - أي: ضاقت إحليلها - تُعْزُّ بالضم وَشَرَّ وَدَمَّ: أي
صار دميماً، وثلاثتها فَعُلَ بالضم.

ولم يثبت ما قاله سيبويه " لا يكاد يكون فيه - يعني في المضاعف - فَعُلَ " وقال
الجوهري: إن لُبِّتَ لا نظير له في المضاعف، وإنما غَرَّهم الدَّمِيمُ وَالشَّرِيرُ والدَّمَامَةُ
وَالشَّرَارَةُ! ! والمستعمل دَمَمْتُ بالفتح تَدُمُّ لا غير، ولم يستعمل من شديد فعل ثلاثي
(2) استغناءً بِاشْتَدَّ، كما اسْتُغْنِيَ بِافْتَقَرَ عن فقر، وبارتفعن رَفَعُ، فقالوا: افتقر فهو
فقير، وارتفع فهو رفيع واشتد فهو شديد، وأما قول علي رضي الله عنه " لَشَدَّ ما
تشطرا ضرعيها " (3) فمَنَوَقُولُ إلى فَعُلَ كما قلنا في حَبَّذَا وَحَبَّبْتَ، فلا يستعمل حَبَّ
وَشَدَّ بمعنى صار حبيباً وشديداً إلا في التعجب كما في حَبَّذَا وَشَدَّما قوله " وأما باب
سُدَّتْهُ " جواب عن اعتراض وارد على قوله " كان لازماً " أجاب بأن سدته ليس من
باب فَعُلَ بالضم في الأصل، ولا هو منقول إليه كما هو ظاهر قول سيبويه وجمهور
النحاة، وذلك لأنهم قالوا: نقل قَوْلْتُ إلى قولت

(1) قال في اللسان (مادة حبب) : وحبيت إليه (بالضم) صرت حبيباً، ولا نظير له إلا
شررت (بالضم) من الشر ولبيت من اللب، وتقول: ما كنت حبيباً ولقد حبيت

بالكسر: أي صرت حبيبا اه (2) إن كان المؤلف رحمه الله يقصد أنه لم يستعمل لشديد فعل ثلاثي على فعل (بضم العين) فمسلم، وإن كان يريد أنه لم يستعمل له ثلاثي مطلقا فغير مسلم، لانه قد حكاه صاحب اللسان قال: رحل شديد: قوى، وقد شد يشد بالكسر (كخف يخف فهو خفيف) اه (3) يقوله رضى الله عنه في شأن الشيخين أبي بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما فضمير التنبيه عائد إليهما، والضمير المؤنث يعود إلى الخلافة عن رسول الله يريد أنهما تقاسماها وأن كل واحد منهما قد أخذها شطرا من الزمن (*)

(78/1)

وبيعث إلى بَيْعَتْ لينقلوا بعد ذلك ضمة الواو وكسرة الياء إلى ما قبلها فيبقى بعد حذف الواو والياء ما يدل عليهما، وهو الضمة والكسرة، واعترض المصنف على قولهم بأن الغرض المذكور يحصل بدون النقل من باب إلى باب، وَبَابُ فَعَلٍ المضموم العين وَفَعَلَ المكسور العين في الأغلب يختص كل منهما بمعنى مخالف لمعنى فَعَلَ المفتوح العين، ولا ضرورة ملجئة إلى هذا النقل، لا لفظية ولا معنوية، أما المعنى فلا أنه لا يدعي أحد أن قُلْتُ وَبِعْتُ تَغْيِيرًا عما كانا عليه من المعنى، وأما اللفظ فلا أن الغرض قيام دلالة على أن أحدهما واوي والآخر يائي، ويحصل هذا بضم الفاء قال وكسر فاء باع من أول الأمر بعد إلحاق الضمير المرفوع المتحرك بهما وسقوط ألفهما للساكين من غير أن يُرْتَكَب صَمُّ العين وكسرها ثم نقل الحركة من العين إلى الفاء. وَأَيْشِ الْمَحْذُورُ في ذلك (1) ؟ وكيف نخالف أصلاً لنا مقررًا؟ وهو أن كل واو أو ياء في الفعل هي عين تحركت بأي حركة كانت من الضم والفتح والكسر وانفتح ما قبلها فإنها تقلب ألفاً، فَقَوْلْتُ بالفتح يجب قلب واوه ألفاً، وكذا لو حولت الفتحة ضمة، وكذا بَيْعْتُ بالكسر والفتح، وأَيُّ دَاعٍ لنا إلى إلحاق الضمائر المرفوعة بقَوْلٍ وَبَيْعٍ اللذين هما أصلاً قال وباع؟ وهل هي في الفاعلية إلا كالظواهر في نحو " قال زيد "، و " باع عمرو "؟ فالوجه إلحاق هذه الضمائر بقال وباع مقلوبي الواو والياء ألفاً، فنقول: تحركت الواو في قَوْلٍ وَطَوَّلَ وَخَوَّفَ والياء في بَيْعَ وَهَبَ وانفتح ما قبلهما ألفاً، وإنما لم تقلب الياء في هَيَّوْ لما تقدم، فصار الجميع قال وطال وخاف وباع وهاب، فلم يمكن مع بقاء الألف التنبيه على بنية هذه الأبواب وأن أصلها فَعَلَ أو فَعُلَ أو فَعِلَ لأن الألف يجب انفتاح ما قبلها.

فلما اتصلت الضمائر المرفوعة المتحركة بها وجب تسكين اللام لما هو معلوم، فسقطت
الالف في جميعها للسكانين، فزال ما كان مانعاً من التنبيه

(1) انظر (هـ 4 ص 74)

(79/1)

على الوزن - أي الألف - فقصدوا بعد حذفها إلى التنبيه على بنية كل واحد منها لما
ذكرنا من أن بنية الفعل يُبْقَى عليها وتراعى بقدر ما يمكن، وذلك يحصل بتحريك الفاء
بمثل الحركة التي كانت في الأصل على العين، لأن اختلاف أوزان الفعل الثلاثي بحركات
العين فقط، ولم يمكن هذا التنبيه في فَعَلَ المفتوح العين نحو قَوْلَ وَيَبْعَ، لأن حركتي الفاء
والعين فيه متماثلتان، فتركوا هذا التنبيه فيه وَنَبَّهُوا على البنية في فَعَلَ وفَعَّلَ فقط،
فقالوا في فعل نحو خاف وهاب: خَفْتُ وَهَبْتُ، وَسَوَّوْا بين الواوي واليائي لما ذكرنا أن
المهم هو التنبيه على البنية، وقالوا في فعل نحو طال فهو طويل: طلت، والضممة لبيان
البنية لا لبيان الواو، لما ذكرنا، ولم يجرى في هذا الباب أجوف يائي حتى يسووا بينه وبين
الواوي في الضم كما سووا بينهما في فعل خفت وهبت، إلا هيئاً، كما ذكرنا، ولا تقلب
ياؤه ألفاً لما مر، فلما فرغوا من التنبيه على البنية في بابي فعل وفعل.

ولم يكن مثل ذلك في فعل ممكنا، كما ذكرنا، قصدوا فيه التنبيه على الواوي واليائي
والفرق بينهما، كما قيل: إن لم يكن خَلَّ فَخَمَّرُ (1)، فاجتلبوا ضمة في قال بعد
حذف الألف للسكانين، وجعلوها مكان الفتحة، وكذا الكسرة في باع، لتدل الأولى
على الواو والثانية على الباء، وأما إذا تحركت الواو والياء عينين وما قبلهما ساكن
متحرك الأصل في الأفعال والأسماء المتصلة بها فإنه ينقل حرك العين إليه وإن كانت
فتحة رعاية لبنية الفعل والمتصل به، وذلك لأنه يمكن في مثله المحافظة على
البنية في المفتوح العين، كما أمكن في مضمومها ومكسورها، بخلاف المفتوحة المفتوح ما
قبلها نحو قَالَ وبَاعَ، كما ذكرنا، لأن الفاء ههنا ساكنة، فإذا تحركت

(1) لم نجد هذا المثل في أمثال الميداني ولا في كتب اللغة، والذي في اللسان: " والخل
والخمر: الخير والشر، وفي المثل ما فلان بخل ولا خمر: أي لا خير فيه ولا شر عنده " اهـ

(*)

بالفتح وسكن العين علم أن ذلك حركة العين، ولا يراعى هنا الفرق بين الواوى واليائي أصلاً، لأنه إنما يراعى ذلك إذا حصل العجز عن مراعاة البنية كما مر، بلى يراعى ذل ك في اسم المفعول من الثلاثي، نحو مَقُول ومبِيع، كما يجى، فمن الواوي قولهم يَخَاف وَيَقَالُ وَأَقِيمَ وَنُقِيمَ وَيَقُولُ وَيَطِيحُ، عند الخليل، وأصله (1) يَطْوُحُ كما يجى، ويقوم والمقام والمقيم والمعون، فقد رأيت كيف قصدوا في النوعين بيان البنية بنقل الضمة والكسرة والفتحة إلى ما قبلها لَمَّا لزمهم إعلال العين بسبب حمل الكلمات المذكورة على أصولها، أعني الماضي الثلاثي كما يجى في باب الإعلال، ولم يبالوا بالتباس الواوي واليائي ثم الحركة المنقولة: إن كانت فتحة قلبت الواو والياء ألفاً، كما في يَخَافُ وَيَهَابُ، لأن سكونهما عارض، فكأنهما متحركتان، وما قبلهما كان مفتوح الأصل، وقد تحركت بفتحة العين، فكأن الواو والياء تحركتا وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً، ولا سيما أن تطبيق الفرع بالأصل أولى ما أمكن.

وإن كانت ضمة - ولم يجى في الفعل والاسم المتصل به إلا على الواو، نحو يَقُولُ - نقلت إلى ما قبلها وسلمت الواو، بلى قد جاءت على الياء أيضاً في اسم

(1) من العرب من قال طوح يطوح (بتضعيف العين فيهما) ، ومهم من قال: طيح يطيح (بالتضعيف أيضاً) ، وقد حكوا طاح يطوح، فهو من باب نصر عند جميع من حكاه، وحكوا طاح يطيح، فأما على لغة من قال طيح يطيح (بالتضعيف) فهو يأتي من باب ضرب من غير تردد، وأما على لغة من قال طوح يطوح فقد اختلف العلماء في تخريج طاح يطيح، فذهب الخليل إلى أنه من باب حسب يحسب (بكسر العين في الماضي والمضارع) ، وذلك أن فعل المفتوح العين لا يكون من باب ضرب إذا كان أجوف واوياً، كما لا يكون من باب نصر إذا كان أجوف يائياً، وقيل: هو شاذ، وسيأتى لذلك بحث طويل في كلام المصنف والشارح في " باب المضارع "، وسنعيد الكلام هناك بايضاح أكثر من هذا.

(*)

لمفعول، لكنه روعى فيه الفرق بين الواوي والبيائي كما يجي، وقد جاء أيضاً في هَيُؤْ يَهْيُؤْ، وقد مر حكمه (1) وإن كانت كسرة: فإن كانت على الياء سلمت بعد النقل نحو يَبِيعُ، وإن كانت على الواو - نحو يُقِيمُ، وَيَطِيحُ عند الخليل - قلبت ياء، لتعسر النطق بها ساكنة بعد الكسرة، ولا تقول: إن الضم والكسر في نحو يَقُولُ وَيَبِيعُ نقلاً إلى ما قبلهما للاستثقال، إذ لو كان له لم تنقل الفتحة في نحو يَخَافُ وَيَهَابُ، وهي أخف الحركات، فلا يستثقل وخاصةً بعد السكون، ولا سيما في الوسط، وأيضاً فالضمة والكسرة لا تُسْتَثْقَلَانِ على الواو والياء إذا سكن ما قبلهما كما في ظَنِيٍّ وَذُلُوٍّ فإن قيل: ذلك لأن الاسم أخف من الفعل، والأصل في الإعلال الفعل كما يجي في باب الإعلال قلت: نعم، ولكن الواو والياء المذكورين في طرف الاسم، وهما في الفعل في الوسط، والطرف أثقل من الوسط فإن قيل: لم تستثقل في الاسم لكون الحركة الإعرابية عارضةً قلت: نوع الحركة الإعرابية لازم، وإن كانت كل واحدة منهما عارضة، ولو لم يعتد بالحركة الإعرابية في باب الإعلال لم يُعَلَّ نحو قاضٍ وَعَصَاً، فإذا تبين أن النقل ليس للاستثقال قلنا: إنه وجب إسكان العين تبعاً لأصل الكلمة، وهو الماضي من الثلاثي، إذ الأصل في الإعلال الفعل كما يبين في بابه، وأصل الفعل الماضي، فلما أسكنت نُقِلَتِ الحركة إلى ما قبلها لتدل على البنية كما شرحنا وإنما فَرَّقَ في اسم المفعول من الثلاثي بين الواوي والبيائي نحو مَقُولٌ وَمَبِيعٌ، لأن الأصل في هذا الإعلال - أعني إسكان الواو والياء الساكن ما قبلهما -

(1) انظر (ص 76 من هذا الجزء)

(82/1)

هو الفعل كما ذكرنا، ألا ترى أن نحو ذُلُوٍّ وَظَنِيٍّ لم يسكن الواو والياء فيهما مع تطرفهما، ثم حملت الأسماء المتصلة بالأفعال في هذا الإعلال على الفعل إذا وافقته لفظاً بالحركات والسكنات، كما في مَقَامٌ وَمَعِيشَةٌ وَمُصِيبَةٌ، واسمُ المفعول من الثلاثي وإن شابه الفعل معنى واتصل به لفظاً، لاشتقاقهما من أصل واحد، لكن ليس مثله في الحركات والسكنات فأَجْرِيٌّ مُجْرَى؟ ؟ من وجه، وجعل مخالفاً له من آخر: فالأول بإسكان عينه، والثاني بالفرق بين واويه وبائيه، مع إمكان التنبيه على البنية، فالأولى على هذا أن نقول: حُذِفَتِ ضمة العين في مَقُولٌ وَمَبِيعٌ إتباعاً للفعل في إسكان العين،

وضمت الفاء في الواوي وكسرت في اليائي كما قلنا في قلت وبعد دلالة على الواوي واليائي قال: " وأفعل للتعددية غلبا، نحو أحلسته، وللتعريض نَحْوُ أَبَعَثْتُهُ، وَلَصِّرْزُورَتِهِ ذَا كَذَا نَحْوُ أَغَدَّ الْبَعِيرُ، وَمِنْهُ أَحْصَدَ الزَّرْعُ، وَلِوُجُودِهِ عَلَى صِفَةِ نَحْوِ أَحْمَدْتُهُ وَأَخْلَلْتُهُ، وَلِلْسَلْبِ نَحْوُ أَشْكَيْتُهُ، وَمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ قَلْنُهُ وَأَقْلَنْتُهُ " أقول: اعلم أن المزيد فيه لغير اللاحق لا بد لزيادته من معنى، لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلاحق ولا لمعنى كانت عبثا، فذا قيل مثلاً:

إن أقال بمعنى قال، فذلك منهم تسامح في العبارة، ذلك عل نحو ما يقال: إن الباء في (كفى بالله) و " من " في (مامن إله) زائدتان لَمَّا لم تفيدا فائدة زائدة في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده، فكذا لا بد في الهمزة في " أقالي " من التأكيد والمبالغة والأغلب في هذه الأبواب أن لا تنحصر الزيادة في معنى، بل تجيء لمعان على البذل، كالهمزة في أفعل تفيد النقل، والتعريض، وصيرورة الشيء ذا كذا، وكذا فَعَلَ وغيره

(83/1)

وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً، فليس لك أن تقول مثلاً في ظَرْفٍ: أَظَرْفَ، وفي نصر: أَنْصَرَ، ولهذا رُدُّ على الأخفش في قياس أَظَنَّ وَأَخْسَبَ وَأَخَالَ على أَعْلَمَ وَأَرَى، وكذا لا تقول: نَصَّرَ ولا دَخَّلَ، وكذا في غير ذلك من الأبواب، بل يحتاج في كل باب إلى استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين (1)، فكما أن لفظ أذهب وأدخل يحتاج في إلى

(1) قال سيبويه رحمه الله (ج 2 ص 233): " هذا باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى، تقول: دخل وخرج وجلس، فإذا أخبرت أن غيره وصيره إلى شيء من هذا قلت: أخرجته وأدخلته وأجلسه، وتقول: فزع وأفرعته، وخاف وأخففته، وجال وأجلته، وجاء وأجأته، فأكثر ما يكون على فعل (بتثليث العين) إذا أردت ن غيره أدخله في ذلك يبنى الفعل منه على أفعلت، ومن ذلك أيضا مكث (بضم العين) وأمكثته، وقد يجيء الشيء على فعلت (بتشديد العين) فيشرك أفعلت، كما أنهما قد يشتركان في غير هذا، وذلك قولك: فرح وفرحته، وإن شئت قلت: أفرحته، وغرم وغرمته، وأغرمته إن شئت، كما تقول: فزعته وأفرعته، وتقول: ملح (بضم العين)، وسمعنا من العرب من يقول:

أملحته، كما تقول: أفرعته، وقالوا: ظرف وظرفته، ونبل ونبلته (بضم عين الثلاثي فيهما)، ولا يستنكر أفعلت فيهما، ولكن هذا أكثر واستغنى به " اه وقال ابن هشام في المغنى (في مبحث ما يتعدى به القاصر): " الحق أن دخولها (يريد همزة التعدية) قياسي في اللازم دون المتعدى، وقيل: قياسي فيه وفي المتعدى إلى واحد، وقيل: النقل بالهمزة كله سماعي " اه ملخصا وقال في المغنى أيضا (في المبحث نفسه): " النقل بالتضعيف سماعي في اللازم وفي المتعدى لواحد، ولم يسمع في المتعدى لاثنين، وقيل: قياسي في الاولين " اه ملخصا فأنت ترى من عبارة سيويه أنه يسوغ لك أن تبنى على أفعلته للتعدية من الفعل القاصر من غير أن ينكر عليك ذلك، وإن لم تكن سمعت تعديته بالهمزة عن العرب، وذلك أصرح في عبارة ابن هشام. وقال سيويه أيضا (في ص 237 ج 2، في مباحث فعلت بالتضعيف): " هذا باب دخول فعلت (بتضعيف العين) على فعلت لا يشركه في ذلك " أفعلت "، تقول: كسرتها وقطعتها، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كسرتها وقطعتها ومزقتها، ومما يدل على ذلك قولهم: علطت البعير وإبل معلطة (*)

(84/1)

السماع فكذا معناه الذي هو النقل مثلاً، فليس لك أن تستعمل أذهب بمعنى أزال الذهاب أو عَرَضَ للذهاب أو نحو ذلك والاعلم أن تجئ هذه الأبواب مما جاء منه فعل ثلاثي، وقد تجئ مما لم يأت منه ذلك، كأَجَمَ وَأَسَحَمَ وَجَلَدَ وَقَرَدَ وَاسْتَحَجَرَ المكان واستنوق (1) الجمل، ونحو ذلك، وهو قليل بالنسبة إلى الاول

وبعير معلوط، وجرحته وجرحته (بتضعيف العين) أكثرت الجراحات في جسده " اه، فهذه العبارة تفيد أن استعمال فعل (بتضعيف العين) في معنى التكثير بين يديك متى أردت استعمالها منأى فعل ساغ لك ذلك. ومثل ذلك كثير في عباراته وعبارات

غيره من العلماء والذي نراه أنه إذا كثرت ورود أمثلة لصيغة من هذه الصيغ في معنى من هذه المعاني كان ذلك دليلاً على أنه يسوغ لك أن تبنى على مثال هذه الصيغة لافادة هذا المعنى الذي كثرت فيه وإن لم تسمع اللفظ بعينه (1) أجم - بالجيم - تقول: أجم الرجل فرسه، إذا وضع في فمه اللجام، ولم يأت منه ثلاثي، ووقع في جميع النسخ

المطبوعة "ألم" بالحاء المهملة، وهو تصحيف، فإن هذه المادة قد جاء منها الثلاثي والمزيد فيه، تقول: ألم الرجل يلحم - من باب كرم، وفيه لغة من باب فرح عن اللحيان - إذاكثر لحم بدنه، وإذا أكل اللحم كثيراً، وتقول: ألم الرجل، إذاكثر عنده اللحم، وتقول: ألم الرجل القوم، إذا أطعمهم اللحم. وأسحم - بالسين المهملة - تقول: أسحمت السماء، إذا صبت ماءها، ولم يذكر صاحباً القاموس واللسان فعلاً ثلاثياً من هذه المادة، ولكن ذكر المصدر كفرح وكسعال وكحمرة، ووقع في جميع النسخ المطبوعة "أشحم" بالشين المعجمة - وهو تحريف، فإنه قد استعمل من هذه المادة الثلاثي والمزيد فيه، تقول: شحم الرجل القوم - من باب فتح - وأشحمهم، إذا أطعمهم الشحم. وجلد - بتضعيف اللام - تقول: جلد الجزور، إذا نزع جلده، ولا يقال: سلخ، إلا في الشاة، وقد ورد من هذه المادة فعل ثلاثي بغير هذا المعنى، تقول: جلده، إذا أصبت جلده، كما تقول: رأسه وبطنه وعانه ويده، إذا أصاب رأسه وبطنه وعينه ويده، وقد - بتضعيف الراء تقول: قرد الرجل بعيده، إذا أزال قراده (وهو كغراب: دويبة تعض الابل) (*)

(85/1)

فإذا فهم هذا فاعلم أن المعنى الغالب في أفعل تعدية ما كان ثلاثياً، وهي أن يجعل ما كان فاعلاً لل لازم مفعولاً لمعنى الجعل فاعلاً لأصل الحدث على ما كان، فمعنى "أذهب زيدا" جعل زيدا ذاهباً، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان في ذَهَبَ زيد، فإن كان الفعل الثلاثي غيراً متعدياً إلى واحد فو مفعول لمعنى الهمزة - أي: الجعل والتصيير - كأذهبته، ومنه أعظمت: أي جعلته عظيماً باعتقادي، بمعنى استعظمته، وإن كان متعدياً إلى واحد صار بالهمزة متعدياً إلى اثنين أولهما مفعول الجعل والثاني لأصل الفعل، نحو: أحفرت زيدا النهر: أي جعلته حافراً له، فالأول مجعول، والثاني محفور، ومرتبة المجعول مقدمة على مرتبة مفعول أصل الفعل، لأن فيه معنى الفاعلية. وإن كان الثلاثي متعدياً إلى اثنين صار بالهمزة

وقد ورد من هذه المادة الفعل الثلاثي، تقول: قرد الرجل والبعير - كفرح - إذا ذل

وخضع، وقيل: قرد الرجل: أي سكت عن عي.

واستحجر المكان: كثرت الحجارة فيه، واستنوق الجمل: صار كالناقة في ذلها، لا يستعمل إلا مزيدا، قال ثعلب: " ولا يقال استنوق الجمل (يقص أنه لا تنقل حركة الواو إلى الساكن قبلها، ثم تقل ألفا) وذلك لأن هذه الأفعال المزيدة أعنى " افتعل واستفعل " إنما تعتل باعتلال أفعالها الثلاثية البسيطة التي لا زيادة فيها، فلما كان استنوق واستنيس ونحوهما دون فعل بسيط لا زيادة فيه صحت الياء والواو، لسكون ما قبلهما " اهـ.

وقولهم " استنوق الجمل " مثل يضرب للرجل يكون في حديث أو صفة شيء ثم يخلطه بغيره وينتقل إليه، وأصله أن طرفة بن العبد كان عند بعض الملوك والمسيب (كمعظم) بن علس (كجبل) ينشده شعرا في وصف جمل ثم حوله إلى نعت ناقة، فقال طرفة: قد استنوق الجمل، فغضب المسيب، وقال: " ليقتلنه لسانه "، فكان كما تفرس فيه. قال ابن بري: البيت الذي أنشده المسيب بن علس هو قوله: - وإني لامضى لهم عند احتضاره * * بناج عليه الصيعرية مكدم (*)

(86/1)

متعدياً إلى ثلاثة أولها للجعل والثاني والثالث لأصل الفعل، وهو فعلاَن فقط: أَعْلَمَ، وَأَرَى وقد يجيئ الثلاثي متعدياً ولازماً في معنى واحد، نحو فَتَنَ الرجلُ: أي صار مُفْتِنِياً، وَفَتَنَتْهُ: أي أدخلت فيه الفتنة، وحزن وحزنته: أي أدخلت فيه الحزن، ثم تقول: أفتنته وأحزنته، فيهما، لنقل فَتَنَ وَحَزَنَ اللّازمين لا المتعدين، فأصل معنى أحزنته جعلته حزينا، كأذهبت وأخرجته، وأصل معنى حَزَنَتْهُ جعلت في الحزن وأدخلته فيه، ككَحَلَتْهُ وَدَهَنَتْهُ: أي جعلت فيه كحلاً ودهناً، والمغزى من أحزنته وَحَزَنَتْهُ شيء واحد، لأن مَنْ أدخلت فيه الحزن فقد جعلته حزينا، إلا أن الأول يفيد هذا المعنى على سبيل النقل والتصيير لمعنى فعل آخر - وهو حَزَنَ - دون الثاني وقولهم أَسْرَعَ وَأَبْطَأَ في سُرْعَ وَبَطْؤَ، ليس الهمزة فيهما للنقل، بل الثلاثي والمزيد فيه معاً غير متعدين، لكن الفرق بينهما أن سُرْعَ وَبَطْؤَ أبلغ، لأنهما كأتهما غريزة كَصَغَرَ وَكَبُرَ ولو قال المصنف مكان قوله " الغالب في أفعَل أن يكون للتعدية ": " الغالب أن يجعل الشيء ذا أصله " لكان أعم، لأنه يدخل فيه ما كان أصله جامداً، نحو أَفْحَى قِدْرُهُ: أي جعلها ذات (1) فحا وهو الإبرار، وأجدها: أي جعله ذا جَدَى (2)، وأَذْهَبَهُ: أي جعله ذا ذَهَبٍ وقد يجيئ أفعَل لجعل

الشيء نَفْسَ أَصْلِهِ إِنْ كَانَ الْأَصْلُ جَامِداً، نحو أهديت الشيء: أي جعلته هَدِيَّةً أو هَدِيًّا (3)

-
- (1) الفحا - بفتح أوله وكسره مقصوراً: البزر، أو يابسه.
- والابزار: التوابل كالفلفل ونحوه، واحدها بزر - بالفتح والكسر - وواحد التوابل تابل
- كخاتم (2) الجدى - بفتح أوله مقصوراً - والجدوى: العطية
- (3) الهدية: اسم ما تحفت به، والهدى: ما أهدى إلى مكة من النعم (أي: الابل) (*)

(87/1)

قوله " وللتعريض " أي: تفيد الهمزة أنك جعلت ما كان مفعولاً للثلاثي مَعْرَضاً لأن يكون مفعولاً لاصل الحدث، سواء صار مفعولاً له أو لا، نحو أَقْتَلْتُهُ: أي عرضته لأن يكون مقتولاً قُتِلَ أولاً، وَأَبَعْتُ الفرس: أي عرضته للبيع، وكذا أَسْقَيْتُهُ: أي جعلت له ماء وسَقِيًّا شَرِبَ أو لم يشرب، وَسَقَيْتُهُ: أي جعلته يشرب، وأَقْبَرْتُهُ: أي جعلت له قبراً قبر أو لا قوله " ولصيرورته ذا كذا " أي: لصيرورة ما هو فاعل أَفْعَلَ صاحب شيء، وهو على ضربين: إما أن يصير صاحب ما اشتق منه، نحو الحَمَ زيد: أي صار ذا لحم، وأَطْفَلْتُ: أي صارت طفل، وأَعَسَ وأيسر وأقل: أي صار ذا عُسْرٍ وَيُسْرٍ وقلة، وأَعَدَّ البعير: أي صار (1) ذا عُذَّة، وَأَرَابَ: أي صار ذا ريبة، وإما أن يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه، نحو أَجْرَبَ الرجل: أي صار ذا إبل ذات جرب، وأَقْطَفَ: أي صار صاحب خيل تقطف (2) وأخْبَثَ: أي صار ذا أصحاب خبثاء، وأَلَامَ: أي صار صاحب قوم يلومونه، فإذا صار له لوام قيل: هو ملهم، ويجوز أن يكون من الأول: أي صار صاحب لوم، وذلك بأن يلام، كأحصد الزرع: أي صار صاحب الحصاد، وذلك بأن يحصد، فيكون أَفْعَلَ بمعنى صار ذا أصله الذي هو مصدر الثلاثي، بمعنى أنه فاعله، نحو أَجْرَبَ: أي صار ذا جَرَب، أو بمعنى أنه مفعوله، نحو أَحْصَدَ الزرع، ومنه أَكَبَّ: أي صار يُكَبُّ وقولهم " أَكَبَّ مطاوع كَبَّه " تدريس (3) ، لأن القياس كون أَفْعَلَ لتعدية فَعَلَ لا لمطاوعته

-
- (1) الغدة - بضم أوله وتشديد الدال مفتوحة - : كل عقدة يطيف بها شحم في جسد الانسان، وهي أيضا طاعون الابل

(2) تقول: قطفت الدابة - من باب ضرب ونصر - قطفا وقطوفا (كنصر وخروج)
أساءت السير وأبطأت، والوصف منه قطوف - بفتح القاف - (3) قال في اللسان: " كبه لوجهه فانكب: أي صرعه، وأكب هو على (*)

(88/1)

قوله " ومنه أحصد الزرع " إنما قال " ومنه " لأن أهل التصريف جعلوا مثله قسما آخر، وذلك أنهم قالوا: يجيئ أفعال بمعنى حانَ وقتٌ يستحق فيه فاعلُ أفعال أن يُوقَّع عليه أصل الفعل، كأحصد: أي حان أن يُحصَد، فقال المصنف: هو في الحقيقة بمعنى صار ذا كذا، أي: صار الزرع ذا حصاد، وذلك

وجهه، وهذا من النوادر أن يقال: أفعلت أنا، وفعلت غيري، يقال: كب الله عدو المسلمين، ولا يقال: أكب " اه.

وظاهر قول المؤلف: إن القول بأن أكب مطاوع كب تدريس (أي: تدريب وتمرين) أنه غير موافق على قصة المطاوعة بدليل أنه جعله من أمثلة الصيرورة، وقد سبقه بذلك الزمخشري رحمه الله، قال في تفسير سورة الملك من الكشاف: " يجعل أكب مطاوع كبه، يقال: كبته فأكب، من الغرائب والشواذ، ونحو قشعت الريح السحاب فأقشع، وما هو كذلك، ولا شئ من بناء أفعال مطاوع، ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيبويه، وإنما أكب من باب أنفض وألام، ومعناه: دخل في الكب وصار ذا كب، كذلك أقشع السحاب دخل في القشع، ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع " اه كلامه بحروفه، وقد لخص الشهاب الخفاجي هذين القولين تلخيصا حسنا في شرحه على تفسير البيضاوي فقال في بيان مذهب من قال بالمطاوعة: " وهو على عكس المعروف في اللغة من تعدى الافعال ولزوم ثلاثيه، ككرم وأكرمت، وله نظائر في أحرف يسيرة: كأنسل ريش الطائر ونسلته، وأنزفت البئر ونزفتها، وأمرت الناقة (درت) ومرتها، وأشف البعير (رفع رأسه) وشففته، وأقشع الغيم وقشعته الريح: أي

أزالته وكشفته، وقد حكى ابن الاعرابي كبه الله وأكبه بالتعدية فيهما، على القياس " اه وقال في بيان رأى من قال بالصيرورة: " وليست الهمزة فيه للمطاوعة كما ذهب إليه ابن سيده في المحكم، تبعا لبعض أهل اللغة، كالجواهري، وتبعه ابن الحاجب وأكثر شراح المفصل، قال بعض المدققين: معنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن

تعلق فعل آخر متعدد به، كقولك باعدته فتباعد، فالتباعد معنى حصل من المباحدة، كما يفهم من كلام شراح المفصل والشافية، ومباينة المطاوعة للصيرورة غير مسلمة، وفي شرح الكشاف للشريف: الائتمار: معى صيرورته مأمورا، وهو مطاوع الامر، فسوى بين المطاوعة والصيرورة " اه (*)

(89/1)

يحينونة حصادة، ونحوه أجد النهل وأقطع (1) ويجوز أن يكون ألام مثله: أي حان أن يلام ومن هذا النوع - أي: صيرورته ذا كذا - دخول الفاعل في الوقت المشتق منه أفعل، نحو أصبح وأمسى وأفجر وأشهر: أي دخل في الصباح والمساء والفجر والشهر، وكذا منه دخول الفاعل في وقت ما اشتق منه أفعل، نحو أشمّلنا وأجنبنا وأصيّبنا وأدبرنا: أي دخلنا في أوقات هذه الرياح (2) قال سيبويه: ومنه أدنف، ومنه الدخول في المكان الذي هو أصله، والوصول إليه، كأكدى: أي وصل إلى الكدية (4) وأنجد وأجبل: أي وصل إلى نجد وإلى الجبل، ومنه الوصول إلى العدد الذي هو أصله، كأعشر وأتسع وآلف: أي وصل إلى العشرة والتسعة والالف، فجميع هذا بمعنى صار ذا كذا: أي صار ذا الصبح، وذا المساء، وذا الشمال، وذا الجنوب، وذا الكُدْية، وذا الجبل، وذا العشرة قوله " ولوجوده عليها " أي: لوجودك مفعول أفعل على صفة، وهى كونه

(1) أجد النخل: حان له أن يجد: أي يقطع قمرة.

وأقطع النخل أيضا:

حان قطاعه (2) أشمّلنا: دخلنا في وقت ربح الشمال (وهى التى تهب من ناحية القطب) وأجنبنا: دخلنا في وقت ربح الجنوب (وهى التى تقابل ربح الشمال) ، وأصيبنا: دخلنا في وقت ربح الصبا (وهى ربح مهبها مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار) وأدبرنا: دخلنا في وقت ربح الدبور (وهى ربح تهب من ناحية المغرب تقابل الصبا) (3) الدنف - بفتحيتين -: المرض الملازم، وقيل: المرض مطلقا (4) الكدية - بضم فسكون -: الارض الصلبة، وهى أيضا الصخرة تعترض حافر البئر، فإذا وصل إليها قيل: أكدى (*)

(90/1)

فاعلا لاصل الفعل، نحو أكرمن فاربط: أي وجدت فرساً كريماً، وأُمننت: أي وجدت سميناً، وأُجَلِّتُهُ: أي وجدته بخيلاً، أو كونه مفعولاً لأصل الفعل، نحو أحمَدته: أي وجدته محموداً، وأما قولهم " أَفَحَمْتُكَ: أي وجدتكَ مفحماً " فكأنَّ أَفعل فيه منقول من نفس أَفعل، كقولك في التعجب: مَا أَعْطَاكَ للدنانير، ويقال: أَفحمت الرجل: أي أسكتته، قال عمرو بن معدي كرب لمُجَاشِع بن مسعود السلمي - وقد سأله فأعطاه - : لله دركم يا بني سليم، سألناكم فما أُجَلِّناكم، وقتلناكم فما أُجَبِّناكم، وهاجَبناكم فما أَفحمناكم: أي ما وجدناكم بُخلاء وَجَبْنَاءَ وَمُفَحِّمِينَ (1) قوله " وللسلب " أي: لسلبك عن مفعول أَفعل ما اشتق منه، نحو أشكيتَه: أي أزلت شكواه قوله " وبمعنى فَعَلَ " نحو قَلْتُ البيع وأقلته.

وقد ذكرنا أنه لا بد للزيادة من معنى، وإن لم يكن إولا التأكيد
وقد جاء أَفعل بمعنى الدعاء، نحو أَسْقَيْتُهُ: أي دعوت له بالسُّقْيَا، قال ذو الرمة: - 12
- وَقَفْتُ عَلَى رُبْعٍ مَلِيَّةٍ نَاقَتِي * * فما زلت أبكى عنده وأخاطبه

(1) قال ابن برى: " يقال هاجيته فأفحمتَه بمعنى أسكتَه، قال: ويحيى أفحمتَه بمعنى صادفته مفحماً تقول: هجوته فأفحمتَه: أي صادفته مفحماً، قال: ولا يجوز في هذا هاجيته، لأن المهاجاة تكون من اثنين، وإذا صادفته مفحماً لم يكن منه هجاء فإذا قلت: فما أفحمناكم بمعنى ما أسكتناكم جاز، كقول عمرو بن معد يكرب: " وهاجيناكم فما أفحمناكم ": أي فما أسكتناكم عن الجواب " اه كلام ابن برى وبهذا يعلم ما في كلام الشارح المحقق، فإن الشاهد الذي ذكره ليس بمعنى وجده ذا كذا بل معناه ذا كذا (*)

(91/1)

وَأُسْقِيَهُ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْنَتْهُ * * تَكَلَّمَنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ (1) والأكثر في باب الدعاء فَعَلَ، نحو جَدَّعَهُ وَعَقَّرَهُ: أي قال: جدعه الله، وعقره (2)، وَأَفْعَلَ داخل عليه في هذا المعنى، والأغلب من هذه المعاني المذكورة النقل، كما ذكرنا وقد يحيى أَفْعَلَ لغير هذه المعاني، وليس له ضابطة كضوابط المعاني المذكورة كأبصره: أي رآه، وأوعزت إليه، وقد يحيى مطاوع فَعَلَ، كَفَطَّرْتَهُ فَأَفْطَرُ وَبَشَّرْتَهُ فَأَبْشُرُ، وهو قليل قال: " وَفَعَلَ لِلتَّكْثِيرِ غَالِباً، نحو غَلَّقْتُ وَقَطَعْتُ وَجَوَّلْتُ وَطَوَّفْتُ وَمَوَّتَ الْمَالُ، وَلِلتَّعْدِيدِ نَحْوُ فَرَحْتُهُ، وَمِنْهُ فَسَّقْتُهُ،

وَلِلْسَلْبِ نَحْوُ جَلْدَتُهُ وَقَرْدَتُهُ، وَمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ زَلَّتْهُ وَزَيَّلَتْهُ " أقول: الأغلب في فَعَلَ أن يكون لتكثير فاعله أصل الفعل، كما أن الأكثر في أفعال النقل، تقول: ذَبَحْتُ الشاة، ولا تقول ذَبَحْتُها، وأغلقت الباب مرة، ولا تقول: غَلَقْتُ، لعدم تصور معنى التكثير في مثله، بل تقول: ذَبَحْتُ الغنم، وغَلَقْتُ الأبواب، وقولك: جَرَحْتُه: أي أكثرته جراحاته، وأما جَرَحْتُه - بالتخفيف - فيحتمل التكثير وغيره، قال الفرزدق: -

(1) هذان البيتان مطلع قصيدة لدى الرمة واسمه غيلان بن عقبة.
وتقول: وقفت الدابة وقفا ووقوفا: أي منعتها عن السير.
والربيع: الدار حيث كانت، وأما المربع (كملعب) فالمنزل في الربيع خاصة.
ومية: اسم امرأة.
وأسقيه: معناه أدعوا له بقولي: سقالك الله، أو بقولي: سقيا لك، وأبثه - بفتح الهمزة أو ضمها - أخبره بما تنطوى عليه نفسي وتسره، والملاعب: جمع ملعب، وهو المكان الذي يلعب فيه الصبيان (2) الجدع: القطع، وقيل: القطع البائن في الأنف والاذن والشفة واليد ونحوها، وتقول: عقر الفرس والبعر بالسيف، إذا قطع قوائمه، ثم اتسع في العقر حتى استعمل في القتل والهلاك (*)

(92/1)

13 - ما زلت أفتح أبوابا وأغلقها * * حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عَمَّارٍ (1) أي: أُنْفِثْتُهَا وَأُغْلِقْتُهَا، وَمَوْتَ المال: أي أقع المَوْتَان في الإبل فكثر فيها (2) الموت، وَجَوَلْتُ وَطَوَّفْتُ: أي أكثرت الجَوْلان والطواف، قيل: ولذلك سمي الكتاب العزيز تَنْزِيلًا، لأنه لم يُنَزَّلْ جملة واحدة، بل سورة سورة وآية آية، وليس نصافيه، ألا ترى إلى قوله تعالى: (لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً) وقوله: (إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً) ثم إن التكثير يكون في المتعدي كما في غَلَقَ وَقَطَعَ، وقد يكون في اللازم كما في جَوَلَ وَطَوَّفَ وَمَوْتَ قوله " وللتعديّة نحو فَرَحْتُهُ " معنى التعديّة في هذا الباب كما في باب أفعال على ما شرحنا، والأولى أيضاً ههنا أن يقال في مقام التعديّة: (هو) بمعنى جعل الشيء ذا أصله، ليعم نَحْوُ فَحَى الْقِدْرَ: أي جعلها ذات فَحًا، وشسع النعل (3)، وهذا لا

يتعدى إلى ثلاثة كأفعل إلا محمولاً على أفعل كَحَدَّثَ وَخَبَّرَ، كما مرَّ في أفعال القلوب

-
- (1) المراد بأبي عمرو في البيت هو أبو عمرو بن العلاء، قال أبو عبيد البكري في شرح أمالي القائل: " إن أبا عمرو بن العلاء كان هارباً من الحجاج مستتراً، فجاء الفرزدق يزوره في تلك الحالة، فكان كلما يفتح له باب يغلق بعد دخوله، إلى أن وصل إليه، فأنشده أبياتا منها هذا البيت "، والشاهد فيه كما قال الاعلم الشنتمري دخول أفعلت على فعلت - بتشديد العين - في إفادة التكرير، ولكن الذى يؤخذ من كلام المؤلف أن الشاهد في البيت دخول فعلت - بالتخفيف - وأفعلت، على فعلت - بالتشديد -
- (2) عبارة المؤلف يفهم منها أن الموتان غير الموت، وبالرجوع إلى كتب اللغة كاللسان والقاموس والمصباح وغيرها يعلم أنهما بمعنى واحد (3) شسع نعله - بتضعيف العين - جعل لها شسعا - ومثله شسعها - بالتخفيف من باب منع - وكذا أشسعها، والشسع - بكسر فسكون وبكسرتين - قبال النعل، وهو أحد سيورها، وهو الذى يدخل بين الاصبع الوسطى والتى تليها (*)

(93/1)

قوله " ومنه فَسَّقْتَهُ " إنما قال ذلك لأن أهل التصريف جعلوا هذا النوع قسماً برأسه، فقالوا: يجيى فَعَلْ لنسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به، نحو فَسَّقْتَهُ: أي نسبته إلى الفسق وسميته فاسقاً، وكذا كَفَّرْتَهُ، فقال المصنف: يرجع معناه إلى التعدية، أي: جعلته فاسقاً بأن نسبته إلى الفسق ويجيى للدعاء على المفعول بأصل الفعل، نحو جَدَّعْتَهُ وَعَقَّرْتَهُ: أي قلت له جَدَّعاً لك، وعَقَّراً لك، أو الدعاء له، نحو سَقَّيْتَهُ: أي قلت له سَقِيّاً لك

قوله " وللسلب " قد مر معناه، نحو قَرَّدْتُ البعير: أي أزلت قُرَّاده، وجَلَّدْتَهُ: أي أزلت جِلْدَهُ بِالسَّلْخِ قوله " وبمعنى فَعَل " نحو زَيَّلْتَهُ: أي زِلْتُهُ أزيله زَيْلاً: أي فَرَّقْتُهُ، وهو أجوف (1) يائي، وليس من الزوال، فهما مثل قلته وأقلته

-
- (1) يريد تقرير أنه فعل - بالتشديد - وليس فيعل، وهو كما قال، والدليل على ذلك أنهم قالوا في مصدره الزيل، ولو كان فيعل لقالوا في مصدره زيلة - بفتح الزاى وتشديد الياء مفتوحة، كالبيطرة - قال في اللسان: " ابن سيده وغيره: زال الشئ يزيله زَيْلاً،

وأزاله وإزالا، وزيله فتزيل، كل ذلك فرقه فتفرق، وفي التنزيل العزيز (فزيلنا بينهم) وهو فعلت - بالتضعيف - لانك تقول في مصدره تزييلا، ولو كان فيعلت لقلت: زيلة " اه
وقول المؤلف " أجوف يائي " هو هكذا عند عامة أهل اللغة إلا القتيبي، فإنه زعم أنه
أجوف واوى، وقد أنكروه عليه.
قال في اللسان: " وقال القتيبي في تفسير قوله تعالى " فزيلنا بينهم ": أي فرقنا، وهو
من زال يزول، وأزلته أنا، قال أبو منصور: وهذا غلط من القتيبي، لم يميز بين زال يزول،
وزال يزيل، كما فعل الفراء، وكان القتيبي ذابيان عذب، وقد نحس حظه من النحو
ومعرفة مقاييسه " اه (*)

(94/1)

ويجئ أيضاً بمعنى صار ذا أصله، كَوَرَّقَ: أي أورق: أي صار ذا ورق، وقيح الجرح: أي
صار ذا قَيْح (1) وقد يجئ بمعنى صَيْرُورَة فاعلة أَصْلُهُ المشتق منه، كَرَوْضَ المكان: أي
صار رَوْضاً، وَعَجَزَت المرأة، وَثَبَّتْ، وَعَوَّتْ: أي صارت عَجُوزاً وَثَبّاً وَعَوَاناً (2) ويجئ
بمعنى تصيير مفعوله على ما هو عليه، نحو قوله " سبحان الذي ضَوَّأَ
الْأَضْوَاءَ، وَكَوَّفَ الكُوفَةَ، وَبَصَّرَ الْبَصْرَةَ " أي: جعلها أضواء وكوفة وبصرة ويجئ بمعنى
عمل شئ في الوقت المشتق هو منه، كَهَجَّرَ: أي سار في الهاجرة (3) ، وَصَبَّحَ: أي أتى
صباحاً، وَمَسَّى وَغَلَسَ (4) : أي فعل في الوقتين شيئاً

(1) القيح: المدة الخالصة التي لا يخالطها دم، وقيل: هو الصيد الذي كأنه الماء وفيه
شكلة دم (2) العوان - بزنة سحاب - من البقر وغيرها: النصف في سنه، وهي التي
بين المسنة والصغيرة، وقيل العوان من البقر ولخيل: لتي نتجت بعد بطنها البكر، ويشهد
للاول قوله تعالى: (لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) .

وفي المثل " لا تعلم العوان الخمرة " قال ابن برى: أي الجرب عارف بأمره كما أن المرأة
التي تزوجت تحسن القناع بالخمار.

ويقال: حرب عوان: أي قوتل فيها مرة، كأنهم جعلوا الاولى بكرا (3) الهاجرة: نصف
النهار عند زوال الشمس مع الظهر، أو من عند زوالها إلى العصر، لان الناس يستكنون
في بيوتهم كأنهم قد تهاجروا، وهي أيضا شدة الحر.

وتقول: هجرنا تهجيرا، وأهجرنا، وتهجرنا: أي سرنا في الهاجرة (4) الغلس - بفتحيتين -
: ظلام آخر الليل إذا اختلط بضوء الصباح (*)

(95/1)

ويجئ بمعنى المشي إلى الموضع المشتق هو منه، نحو كَوَفَ: أي مشى إلى الكوفة، وَفَوَزَ
وَعَوَّرَ: أي مشى إلى المفازة والعَوَّرَ (1) وقد يجئ لمعان غير ما ذكر غير مضبوطة بمثل
الصواب المذكورة، نحو جرب وكلم
قال " وفَاعَلَ لِنِسْبَةِ أَصْلِهِ إِلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا فيجئ
الْعَكْسُ ضِمْنَا، نَحْوُ ضَارَبْتُهُ وَشَارَكْتُهُ، وَمِنْ ثَمَّ جَاءَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي مُتَعَدِّيًا (نَحْوُ كَارَمْتُهُ
وَشَاعَرْتُهُ) وَالْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ مُغَايِرٍ لِلْمُفَاعَلِ مُتَعَدِّيًا إِلَى اثْنَيْنِ نَحْوُ جَادَبْتُهُ الثُّوبَ،
بِخِلَافِ شَأَمْتُهُ، وَمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ ضَاعَفْتُهُ، وبمعنى فَعَلَ نَحْوُ سَافَرْتُ " أقول " لنسبة أصله
" أي: لنسبة المشتق منه فَاعَلَ إِلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ: أي الشينين، وذلك أنك أسندت في "
ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا " أصل ضارب - أي الضَّرَبَ - إلى زيد، وهو أحد الأمرين، أعني
زيداً وعمراً، وهم يستعملون الأمر بمعنى الشيء فيقع على الأشخاص والمعاني قوله "
متعلقاً بالآخر " الذي يقتضيه المعنى أنه حال من الضمير المستتر في قوله " لنسبة "
وذلك أن ضارب في مثالنا متعلقٌ بالأمر الآخر، وهو عمرو، وَتَعَلَّقَهُ بِهِ لِأَجْلِ الْمَشَارَكَةِ
التي تضمنها، فانتصب الثاني لأنه مشارك - بفتح الراء - في الضرب لا لأنه مضروب،
والمشارك مفعول، كما انتصب في " أَذْهَبْتُ عَمْرًا " لأنه مجعول

(1) المفازة: الصحراء، وأصلها اسم مكان من الفوز، وإنما سميت بذلك مع أنها مضلة
ومهلكة، تفاؤلاً لسالكها بالنجاة، كما قالوا للديغ: سليم.
والغور - بفتح فسكون - : بعد كل شيء وعمقه، ومنه قولهم: فلان بعيد الغور، إذا كان
لا تدرك حقيقته.

وسموا ما بين ذات عرق إلى البحر الأحمر غورا، وسموا كل ما انحدر مغرباً عن تهامة غورا.
والغور أيضاً: موضع منخفض بين القدس وحوران، وموضع بديار بنى سليم (*)

(96/1)

وَيَسْمُجُ جعله حالاً من قوله " أصله " أو من قوله " أحد الأمرين " لأن الظاهر من كلامه أن قوله " لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر للمشاركة صريحاً " مقدمة يريد أن يبني عليها صيرورة الفعل اللازم في فاعل متعدياً إلى واحد، والمتعدي إلى واحد غير مشارك متعدياً إلى اثنين، مشيراً إلى قوله في الكافية " المتعدي ما يتوقف فهُمُّهُ على متعلق " فعلى هذا الذي يتوقف فهمه على هذا الأمر الآخر الذي هو المشارك - بفتح الراء - ويتعلق به هو معنى فاعل، لكونه متضمناً معنى المشاركة، لا أصله، فإن قولك " كارمت زيداً " ليس فهم الكرم فيه متوقفاً على زيد، إذ هو لازم، وكذا " جاذبت زيداً الثوب " ليس الجذب متعلقاً بزيد، إذ هو ليس بمجذوب، بلى في قولك " ضارب زيد عمراً " الضرب متعلق بعمرو، لأنه مفعول له، لكن انتصابه ليس لكونه مضروباً، بل لكونه مشاركاً، كما في قولك " كارمت زيداً " و " جاذبت زيداً الثوب " وكذا ليس أحد الأمرين متعلقاً بالآخر في " ضاربت زيداً " تعلقاً يقصده المصنف، إذ هو في بيان كون فال متعدياً بالنقل، وإنما يكون متعدياً إذا كان معنى الفعل متعلقاً بغيره، على ما ذكر في الكافية، ومن ثم قال في الشرح " ومن ثم جاء غير المتعدي متعدياً لتضمنه المعنى المتعلق " يعني المشاركة، وفي جعله حالاً من المضاف إليه - أعني الضمير المجرور في قوله " أصله " - ما فيه، كما مر في باب (1) الحال، والظاهر أنه قصد جعله حالاً من أحد الأمرين مع سماجته، ولو قال " لتعلق مشاركة أحد الأمرين الآخر في أصل الفعل بذلك الآخر صريحاً

(1) يريد أنه لا يصح اعتبار قول المصنف " متعلقاً " حالاً من الضمير المضاف إليه في قوله " أصله "، لأن المضاف ليس عاملاً في المضاف إليه، ولا هو جزء المضاف إليه، ولا هو مثل جرئه في صحة الاستغناء به عنه وإحلاله محله، على ما هو شرط مجئ الحال من المضاف إليه (*)

(97/1)

فيحى العكس ضمناً " لكان أصرح فيما قصد من بناء قوله " ومن ثم كان غير المتعدي " إلخ عليه.

قوله " صريحاً " أي: أن أحد الأمرين صريحاً مشارك والآخر مشارك، فيكون الأولى فاعلاً صريحاً والثاني مفعولاً صريحاً، " ويجئ العكس ضمناً " أي: يكون المنصوب

مشاركاً - بكسر الراء - والمرفوع مشاركاً ضمناً، لأن من شاركته فقد شاركك، فيكون الثاني فاعلاً والأول مفعولاً من حيث الضمّن والمعنى قوله " ومن ثم " أي: من جهة تضمن فاعل معنى المشاركة المتعلقة بعد أحد الأمرين بالآخر.

قوله " والمتعدى إلى واحد مغاير للمفاعل " بفتح العين: أي إلى واحد هو غير المشارك في هذا الباب - بفتح الراء - أي: إن كان المشارك ههنا - بفتح الراء - مفعول أصل الفعل كان المتعدي إلى واحد في الثلاثي متعدياً إلى واحد ههنا أيضاً، نحو " ضَارَبْتُ زَيْدًا " فإن المشارك في الضرب هو المضروب فمفعول أصل الفعل ومفعول المشاركة شئ واحد، فلم يزد مفعولاً آخر بالنقل، وإن كان المشارك ههنا غير مفعول أصل الفعل، نحو " نازعت زيدا الحديث " فإن مفعول أصل الفعل هو الحديث إذ هو المنزوع، والمشارك زيد، صار الفعل إذن متعدياً إلى مفعولين، وكذا " نازعت زيدا عمراً " فاعلم أن المشارك - بفتح الراء - في باب فاعل قد يكون هو الذي أُوقِعَ أصل الفعل عليه كـ " ضاربت زيدا " في المتعدي ر و " كرامته " في اللازم، وقد يكون غير ذلك نحو " نازعت زيدا الحديث " في المتعدي، و " سايرته في البرية " في اللازم، وقد يكون ما زاد من المفعول في باب المفاعلة هو المعامل - بفتح الميم - بأصل الفعل، لا على وجه المشاركة كما في قول علي رضي الله عنه " كاشَفْتُكَ الْغِطَاءَاتِ " وقولك: عاودته، وراجعته.

(98/1)

قوله " بمعنى فعل " يكون للتكثير كَفَعَلَ، نحو " صَاعَقْتُ الشَّيْءَ " أي: كثرت أضعافه كَضَعَفْتُهُ، و " نَاعِمَهُ اللَّهُ " كَنَعَمَهُ.

أي كثر نَعَمَتُهُ (1) بفتح النون.

قوله " بمعنى فَعَلَ " كسافرت بمعنى (2) سَفَرْتُ: أي خرجت إلى السفر ولا بدّ في " سافرت " من المبالغة كما ذكرنا، وكذا " ناولته الشئ " أي: نُلِّتُهُ إياه - بضم النون - أي أعطيته، وقرئ (إن الله يَدْفَعُ) و (يُدَافِعُ) وقد نجى بمعنى جعل الشئ ذا أصله كأَفْعَلَ وَفَعَلَ، نحو " رَاعِنَا سَمْعَكَ " أي: اجعله ذا رعاية لنا كأرْعِنَا، و " صَاعَرَ خَدَّهُ " أي: جعله ذا صَعَرٍ (3) و " عافاك الله " أي جعلك ذا عافية، و " عاقبت فلاناً " أي: جعلته ذا عقوبة وأكثر ما تجي هذه الابواب الثلاثة متعددة.

قال: " وَتَفَاعَلَ لِمُشَارَكَةِ أَمْرَيْنِ فَصَاعِدًا فِي أَصْلِهِ صَرِيحًا نَحْوَ تَشَارَكَا، ومن ثم نقص مفعولاً عن فاعل، وليدل على أن الفاعل أظهر أَنَّ أَصْلَهُ حَاصِلٌ لَهُ وَهُوَ مُنْتَفٍ عَنْهُ نَحْوُ

تَجَاهَلْتُ وتغافلت، وَمِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ تَوَانَيْتُ، وَمُطَاوَعَ فَاعَلَ نَحْوُ بَاعَدْتَهُ فتباعد ".

النعمة: المسرة والفرح والترفة (2) ظاهر هذه العبارة أن الثلاثي ن هذه المادة مستعمل،
ويؤيده ما في الصحاح واللسان، قال ابن منظور: " يقال: سافرت أسفر (من باب طلب
وضرب) سفورا: خرجت إلى السفر، فأنا سافر، وقوم سفر، مثل صاحب وصحب " اهـ.
لكن قال المجد في القاموس: " ورجل سفر وقوم سفر وسافرة وأسفار وسفار: ذوو سفر،
لضد الحضرم، والسافر: المسافر، لا فعل له " اهـ (3) الصعر - بفتحيتين -: ميل -
بفتحيتين - في الوجه، وقيل: في الخد خاصة، وربما كان خلقة في الانسان، يقال: صعر
خده وصاعره، إذا أماله من الكبر، قال الله تعالى: (ولا تصعر خدك للناس ولا تمش في
الارض مرحا) (*)

(99/1)

أقول: لا شك أن في قول المصنف قبل " لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر
للمشاركة صريحا " وقوله ههنا " لمشاركة أمرين فصاعدا في أصله صريحا " تخليطاً
وَمَجْمَعَةً (1) وذلك أن التعلق المذكور في الباب الأول والمشاركة المذكورة ههنا أمران
معنويان، لا لفظيان، ومعنى " ضَارَبَ زيد عمراً " و " تضارب زيد وعمرو " شئ واحد،
كما يجي، فمعنى التعلق والمشاركة في كلا البابين ثابت، فكما أن للمضاربة تعلقا بعمر
وصريحا في قولك " ضارب زيد عمراً " فكذا للتضارب في " تضارب زيد وعمرو " تعلق
صريح به، وكما أن زيدا وعمراً متشاركان صريحا في " تضارب زيد وعمرو " في الضرب
الذي هو الأصل فكذاهما متشاركان فيه صريحا في " ضارب زيد عمرا " فلو كان مطلق
تعلق الفعل بشئ صريحا يقتضي كون المتعلق به مفعولاً به لفظاً وجب انتصاب عمرو في
" تَضَارَبَ زيد وعمرو " ولو كان مطلق تشارك أمرين فصاعداً صريحا في أصل الفعل
يقتضي ارتفاعهما لارتفاع زيد وعمرو في " ضارب زيد عمراً " فظهر أنه لا يصح بناء
قوله في الباب الأول " ومن ثم جاء غير المتعدي متعدياً "، ولا بناء قوله في هذا الباب "
ومن ثم نقص مفعولاً عن فاعل " على المشاركة، وكان أيضاً من حق اللفظ أن يقول:
تفاعل لاشتراك أمرين، لأن المشاركة تضاف إما إلى الفاعل أو إلى المفعول تقول:
أعجبني مشاركة القولا عَمَرًا، أو مشاركة عمرو القوم، وأما إذا قصدت بيان كون
المضاف إليه فاعلاً ومفعولاً معاً فالحق أن تجي باب التفاعل أو الافتعال، نحو أعجبني

نشاركنا، واشترانا، هذا، والأولى ما قال المالكي (2) وهو أن فاعل

(1) الممجة: تغيير الكتاب وإفساده، ومجمع الرجل في خبره: لم يبينه (2) هكذا في كافة أصول الكتاب، ولم يتبين لنا مقصود المؤلف من المالكي، ويخطر على البال أنه أراد الامام أبا القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الخثعمي الاندلسي (المالقي) وهو شارح الجمل للزجاجي، وتلميذ ابن الطراوة النحوي وأبي بكر بن العربي المالكي، وكانت وفاته في سنة 581 هـ (أي قبل وفاة الرضي بنحو قرن) (*)

(100/1)

لاقسام الفاعلية والمفعولية لفظاً، والاشتراك فيهما معنى، وتفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظاً، وفيها وفي المفعولية معنى واعلم أن الأصل المُشْتَرَكُ فيه في بابي المفاعلة والتفاعل يكون معنى، وهو الأكثر، نحو: ضاربته، وتضاربنا، وقد يكون عيناً نحو (1) سَاهَمْتُهُ: أي قارعته وسَافَيْتُهُ، وساجلته، وتقارعنا، وتسابقنا، وَتَسَاجَلْنَا (2) ثم اعلم أنه لا فرق من حيث المعنى بين فَاعَلَ وَتَفَاعَلَ في إفادة كون الشيء بين اثنين فصاعداً، وليس كما يتوهم من أن المرفوع في باب فَاعَلَ هو السابق بالشروع في أصل الفعل على المنصوب بخلاف باب تَفَاعَلَ، ألا ترى إلى قول الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما لبعض من خاصمه: سَفِيَّةٌ لم يجد مُسَافِهَاً، فإنه رضي الله عنه سَمِيَ المُقَابِلَ له في السفاهة مُسَافِهَاً وإن كانت سفاهته لو وجدت بَعْدَ سفاهة الأول، وتقول: إن شمتني فما أشاتمك، ونحو ذلك، فلا فرق من حيث المغزى والمقصد الحقيقي بين البابين، بل الفرق بينهما من حيث التعبير عن ذلك المقصود، وذلك

(1) قال في اللسان: " السهم: القدح الذي يقارع به، واستهم الرجلان: تقارعا، وساهم القوم فسهمهم سهما قارعهم فقرعهم، وفي التنزيل: " فساهم فكان من المدحضين) يقول: قارع أهل السفينة فقرع (بصيغة المبني للمجهول) " اه (2) قال ابن بري: " أصل المساجلة أن يستقي ساقيان فيخرج كل واحد منهما في سجله (دلوه) مثل ما يخرج الآخر، فأيهما نكل فقد غلب، فضربته العرب مثلاً للمفاخرة، فإذا قيل: فلان يساجل فلانا، فمعناه أنه يخرج من الشرف مثل ما يخرج الآخر، فأيهما نكل فقد غلب ".

وقالوا: الحرب سجال: أي سجل منها

على هؤلاء وسجل على هؤلاء.

وبالتأمل في عبارة ابن بري يتبين أن الاشتراك في المساجلة بين المتساجلين: بالنظر إلى أصل الاستعمال في عين، وبالنظر إلى المثل في معنى لا عين، فتمثيل المؤلف بساجلته للاشتراك في العين إنما هو بالنظر إلى أصل استعمال اللفظ (*)

(101/1)

أنه قد يعبر عن معنى واحد بعبارتين تخالف مفردات إحداهما مفردات الأخرى معنى من حيث الوضع، وكذا إعراباتها، كما تقول: جاء في القوم إلا زيداً، وجاءني القوم ولم ينج من بينهم زيد، أو جاءوني وتخلف زيد، أو لم يوافقهم زيد، ونحو ذلك، والمقصود من الكل واحد، فكذا "ضارب زيد عمرو": أي شاركه في الضرب، و "تضارب زيد وعمرو" أي: تشاركاه فيه، والمقصود من شاركه وتشاركاه شيء واحد مع تعدي الأول ولزوم الثاني قوله "ومن ثم نقص" أي: ومن جهة كون تفاعل في الصريح وظاهر اللفظ مسنداً إلى الأمرين المشتركين في أصل الفعل بخلاف فاعل فإنه لإسناده في اللفظ إلى أحد الأمرين فقط ونصب الآخر لفظ شارك لمفعوله، فإن كان فاعل متعدياً إلى اثنين نحو "نازعتك الحديث" كان تفاعل متعدياً إلى ثانيهما فقط، ويرتفع الأول داخلاً في الفاعلية، نحو "تنازعنا الحديث" و "تنازع زيد وعمرو الحديث" وإن كان فاعل متعدياً إلى واحد نحو "ضاربك" لم يتعد تفاعل إلى شيء لدخول الأول في جملة الفاعل، نحو "تضاربنا" و "تضارب زيد وعمرو" قوله "نقص مفعولاً" انتصاب "مفعولاً" على المصدر، وهو بيان النوعي كقولك: ازدادت درجة، ونقصت مرتبة، ودنوت إصبعاً، أي: نقص هذا القدر من النقصان، ويجوز أن يكون تمييزاً، إذ هو بمعنى الفاعل: أي نقص مفعول واحد منه

قوله "وليدل على أن الفاعل أظهر إلخ" معنى "تغافلت" أظهرت من نفسي الغفلة التي هي أصل تغافلت، فتغافل على هذا لإبهامك الأمر على من تخالطه وتري من نفسك ما ليس فيه منه شيء أصلاً، وأما تفعل في معنى التكلف نحو: تحلّم وتمراً (1) فعلى غير هذا لأن صاحبه يتكلف أصل ذلك الفعل

(1) تحلم: تكلف الحلم، وهو العقل والاناة.

وتمرأ: تكلف المروءة، وهي (*)

(102/1)

ويريد حصوله فيه حقيقة، ولا يقصد إظهار ذلك إيهاماً على غيره أن ذلك فيه وفي تَفَاعَلَ لا يريد ذلك الأصل حقيقة، ولا يقصد حصوله له، بل يوهم الناس أن ذلك فيه لغرض له قوله " وبمعنى فعل " لا بد فيه من المبالغة كما تقدم قوله " مطاوع فَاعَلَ " ليس معنى المطاوع هو اللازم كما ظنَّ، بل المطاوعة في اصطلاحهم التأثير وقبول أثر الفعل، - سواء كان التأثير متعدياً، نحو: عَلَّمْتُهُ الفقه فتعلَّمه: أي قبل التعليم، فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر، وهو متعدٍ كما ترى، أو كان لازماً، نحو: كَسَرْتُهُ فانكسر: أي تأثر بالكسر، فلا يقال في " تنازع زيد وعمرو الحديث "، إنه مطاوع " نازع زيد عمر الحديث " ولا في " تضارب زيد وعمرو " إنه مطاوع " ضارب زيد عمراً " لأنهما بمعنى واحد، كما ذكرنا، وليس أحدهما تأثيراً والآخر تأثراً، وإنما يكون تَفَاعَلَ مطاوع فَاعَلَ إذا كان فاعل لجعل الشيء ذا أصله، نحو: باعدته: أي بَعَدْتُهُ، فتباعد: أي بَعَدَ، وإنما قيل لمثله مطاوع لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاعه ولم يمتنع عليه، فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً، نحو " بَاعَدْتُ زَيْدًا فتباعد " المطاوع هو زيد، لكنهم سَمَوْا فعله المسند إلى مطاوعاً مجازاً وقد يجئ تَفَاعَلَ للاتفاق في أصل الفعل لكن لا على معاملة بعضهم بعضاً

كمال الرجولية، وقال الاحنف: المروءة العفة والحرفة، وسئل بعضهم عن المروءة

فقال: المروءة ألا تفعل في السر أمراً وأنت تستحي أن تفعله جهراً.

ويقال: تمرأ أيضاً، إذا صار ذا مروءة، ويقال: تمرأ بنا، إذا طلب كرامتنا اسم المروءة، قال سيبويه (ج 2 ص 240): " وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله فانك تقول تفعل، وذلك: تشجع وتبصر وتحلم وتجلد وتمرأ: أي صار ذا مروءة، وقال حاتم الطائي: - تحلم عن الدين واستبق ودهم * * ولن تستطيع الحلم حتى تحلما وليس هذا بمنزلة تجاهل، لان هذا يطلب أن يصير حليماً " اه (*)

(103/1)

بذلك، كقول علي رضي الله تعالى عنه " تَعَايَا أَهْلُهُ بِصِفَةِ ذَاتِهِ " (1) وقولهم: " بمعنى أَفْعَلْ نَحْوَ تَخَاطَأَ بِمَعْنَى أَخْطَأَ " مما لا جدوى له، لأنه إنما يقال هذا الباب بمعنى ذلك الباب إذا كان الباب المحال عليه مختصاً بمعنى عام مضبوط بضابط فيتطفل الباب الآخر عليه في ذلك المعنى، أما إذا لم يكن كذا فلا فائدة فيه، وكذا في سائر الأبواب، كقولهم: تعاهد بمعنى تَعَهَّدَ، وغير ذلك كقولهم تَعَهَّدَ بمعنى تعاهد (2) قال: " وَتَفَعَّلَ لِمُطَاوَعَةٍ فَعَلَّ نَحْوَ كَسْرَتِهِ فَتَكَسَّرَ، وَلِلتَّكَلُّفِ نَحْوُ تَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ، وَلِلاتِّخَاذِ نَحْوُ تَوَسَّدَ، وَلِلتَّجَنُّبِ نَحْوُ تَأْتَمَّ وَتَحَرَّجَ، وَلِلْعَمَلِ الْمُتَكَرِّرِ فِي مُهْلَةٍ، نَحْوُ تَجَرَّعَتْهُ، وَمِنْهُ تَفَهَّمُ، وَبِمَعْنَى اسْتَفْعَلَ، نَحْوُ تَكَبَّرَ (وَتَعَظَّمَ) " أقول: قوله " لمطاوعة فَعَلَّ " يريد سواء كان فَعَلَّ للتكثير نحو قَطَعَتْهُ فَتَقَطَّعَ، أو للنسبة نحو قيسته ونزرتة وَتَمَمَّتْهُ: أي نسبته إلى قَيْسٍ وَنَزَارٍ وَتَمِيمٍ فَتَقَيَّسَ وَتَنَزَّرَ وَتَمَمَّ، أو للتعديّة نحو عَلَّمَتْهُ فَتَعَلَّمَ والأغلب في مطاوعة فَعَلَّ الذي للتكثير (3) هو الثلاثي الذي أصل فَعَلَّ، نحو عَلَّمَتْهُ فَعَلِمَ، وَفَرَّخَتْهُ فَفَرَحَ، فقوله: " وللتكليف " هو من القسم الأول: أي مطاوع فَعَلَّ الذي هو

(1) المراد من هذه العبارة أن أهل الله تعالى قد اتفقوا في العى والعجز عن إدراك كنه ذاته وصفاته.

قال في اللسان: " عى بالامر (بوزن مد) عيا - بكسر العين - وعى وتعايا واستعيا، هذه عن الزجاجي، وهو عى (مثل حى) وعى (كزكى) وعيان (كريان) عجز عنه ولم يطق إحكامه " اه (2) قال في اللسان: " وتعهد الشئ وتعاهده واعتده: تفقده وأحدث العهد به ... ثم قال: وتعهدت ضيعتي وكل شئ، وهو أفصح من قولك تعاهدته، لان التعاهد إنما يكون بين اثنين، وفي التهذيب: ولا يقال تعاهدته، قال: وأجازهما الفراء " اه (3) الاولى أن يقول: " والأغلب في مطاوعة فَعَلَّ الذي للتعديّة " بدليل التمثيل الذى مثل به (*)

(104/1)

للنسبة تقديراً، وإن لم يثبت (1) استعماله لها، كأنه قيل: شَجَّعَتْهُ وَحَلَّمَتْهُ: أي نسبته إلى الشجاعة والحلم، فَتَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ: أي انتسب إليهما وتكلفهما وَتَفَعَّلَ الذي للاتخاذ مطاوع فَعَلَّ الذي هو لجعل الشئ ذا أصله، إذا كان أصله اسماً لا مصدرًا، " فَرَدَّى الثوبَ " مطاوعُ " رَدَّيْتُهُ الثوبَ ": أي جعلته ذا رداء، وكذا " تَوَسَّدَ الحَجَرُ ": أي صار

ذا وسادة هي الحجر مطاوعٌ " وسَدَّتْه الحجر " فهو مطاوع فَعَلَ المذكور المتعدي إلى مفعولين ثانيهما بيان لأصل الفعل، لأن الثوب بيان الرداء والحجر بيان الوسادة، فلا جرم يتعدى هذا المطاوع إلى مفعول واحد.

وَتَفَعَّلَ الذي للتجنب مطاوعٌ فَعَلَ الذي للسلب تقديرًا، وإن لم يثبت استعماله (1) كأنه قيل: أئتمته وحرجهته بمعنى جَنَّبْتُهُ عن الحرج والإثم وأزلتهما عنه كَقَرَّدْتُهُ، فتأثم وتَحَرَّجَ: أي تجنب الإثم والحرج وَتَفَعَّلَ الذي للعمل المتكرر في مُهْلَةٍ مطاوعٌ فَعَلَ الذي للتكثير، نحو

جَرَّعْتُكَ المَاءَ فَتَجَرَّعْتُهُ: أي كَثُرْتُ لك جَرَعَ المَاءِ (2) فتَقَبَّلْتُ ذلك التكثير وَفَوَّقْتُهُ اللَّبَنَ فَتَفَوَّقَهُ وَحَسَيْتُهُ الْمَرْقَ فَتَحَسَّاهُ: أي كَثُرْتُ له فيقه وهو

(1) انظر هذا مع قول الشارح فيما سبق: " وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله في المعنى المعين الخ " فانك تجد بين الكلامين تضارباً، وقد بينا لك فيما سبق اختيارنا في المسألة (انظر ص 84 هـ 1) (2) تجرع الماء: تابع جرعه مرة بعد أخرى كالمبتكاره، قال تعالى: (يتجرعه ولا يكاد يسيغه) قال ابن الاثير: " التجرع: شرب في عجلة، وقيل: " هو الشرب قليلاً قليلاً " اهـ، فكأنه من الاضداد، والحديث ههنا عن المعنى الثاني (*)

(105/1)

جنس الفَيْقَةِ (1) : أي قدر اللبن المجتمع بين الحلبتين، وكثرت له حَسَاءه (2) قوله " ومنه تَفَهَّم " إنما قال " ومنه " لأن معنى الفعل المتكرر في مُهْلَةٍ ليس بظاهر فيه، لأن الفهم ليس بمحسوس كما في التجرع والتحسى، فَبَيَّنَ أنه منه، وهو من الأفعال الباطنة المتكررة في مهلة، هذا، والظاهر أن تَفَهَّمَ للتكلف في الْفَهْمِ كَالْتَسَمُّعِ والتبصر قوله " وبمعنى استفعل " تفعل يكون بمعنى استفعل في معنيين مختصين باستفعل: احدهما الطلب، نحو تَنَجَّزْتُهُ: أي استنجزته: أي طلبت نجازته: أي حضوره والوفاء به، والآخر الاعتقاد في الشئ أنه على صفة أصله، نحو اسْتَغْظَمْتُهُ وتعظمتته: أي اعتقدت فيه أنه عظيم، واستكبر وَتَكَبَّرَ: أي اعتقد في نفسه أنها كبيرة

(1) الفيقة والفيق: اسم اللبن الذي يجتمع بين الحلبتين في الضرع، وذلك بأن تحلب

الناقة ثم تترك ساعة حتى تدر ثم تحلب، والباء فيهما منقلبة عن الواو، لسكونها إثر كسرة، يقال: فافت الناقة تفوق فواقا (كغراب) وفيقة (كديمة) ، والفيقة: واحدة الفيق كما ذكر المؤلف، وجمع الفيق أفواق كشبر وأشبار، وأفويق جمع الجمع.

قال ابن برى: " وقد يجوز أن تجمع فيقة على فيق ثم تجمع فيق على أفواق، فيكون مثل شيعه وشيع وأشيعه " .

والفواق (كسحاب وغراب) : ما بين الحلبتين من الوقت.

قال في اللسان: " وفوقت الفصيل: أي سقيته اللبن فواقا فواقا، وتفوق الفصيل إذا شرب اللبن كذلك " اهـ.

وبين هذا وبين كلام المؤلف بعد فتأمله، فان عبارة أهل اللغة تدل على أن معنى فوقته سقيته اللبن وقتا بعد وقت فأين معنى التكثر الذي ذكره المؤلف؟ (2) قال في القاموس: " حسا الطائر الماء حسوا، ولا تقل شرب، وحسا زيد المرق: شربه شيئا بعد شئ، كتحساه واحتساه، وأحسيته أنا وحسيته، واسم ما يحتسى الحسية (كالغنية) والحسا (كالعصا) ويمد، والحسو كدلو، والحسو كعدو، والحسوة (بالضم) : الشئ القليل منه " اهـ.

ومثله في اللسان.

وأنت ترى أن مدلول حسيته سقيته الحساء شيئا بعد شئ، وتحساه شربه شيئا بعد شئ، فمن أين جاء تكثر الحساء الذي ذكره المؤلف؟ (*)

(106/1)

والأغلب في تَفَعَّلَ معنى صيرورة الشئ ذا أصله كتأهل وتألم وتأكل وتأسف وتأصل وتَفَكَّك وتألَّب: أي صار ذا أهل، وألم، وأكل: أي صار مأكولاً، وذا أسف، وذا أصل، وذا فَكَّك (1) وذا ألَّب (2) فيكون مطاوع فَعَّلَ الذي هو لجعل الشئ ذا أصله، إما حقيقة كما في ألَّبْتُهُ فَتَأَلَّبَ وأصلُّنُهُ فتأصل، وإما تقديرًا كما في تأهل، إذ لم يستعمل أهل بمعنى جعل ذا أهل وقد يجي تَفَعَّلَ مطاوع فَعَّلَ الذي معناه جعل الشئ نفس أصله، إما حقيقة أو تقديرًا، نحو تَزَيَّبَ العنب، وتأجل الوحش (3) وتَكَلَّلَ: أي صار إكليلاً (4) : أي محيطا

(1) الفكك - بفتح الفاء والكاف - انفساخ القدم وانكسار الفك وانفراج المنكب استرخاء وضعفاً، وهو أفك المنكب.

(2) الالب: مصدر ألب القوم إليه - كضرب ونصر - إذا أتوه من كل جانب.
والالب أيضاً الجمع الكثير من الناس، وأصله المصدر فسمى به، قال حسان بن ثابت للنبي صلى الله عليه وسلم: - الناس ألب علينا فيك ليس لنا * * إلا السيوف وأطراف القناوزر (3) الاجل - بكسر الهمزة وسكون الجيم - : القطيع من بقر الوحش والظبا، وتأجلت البهائم: صارت آجالاً، قال لبيد بن ربيعة العامري: - والعين ساكنة على أطلاتها * * عوداً تأجل بالفضاء بهامها (4) الاكليل - بكسر الهمزة وسكون الكاف - شبه عصابة مزينة بالجواهر، وهو التاج أيضاً، ولما كان التاج والعصابة يحيط كل منهما بالرأس صح أن يسمى كل ما أحاط بشئ إكليلاً على سبيل التشبيه، وأن يشتق له من ذلك فعل أو وصف، من ذلك تسميتهم اللحم المحيط بالظفر إكليلاً، ومن ذلك قولهم روضة مكلفة: أي مخفوفة بالنور، وعمام مكمل: أي مخفوف بقطع من السحاب، فتقول: تكلل النور والسحاب: أي صار كل منهما إكليلاً، أي محيطاً.
ولم نعثر على الفعل المطاوع (بفتح الواو) لهذا إلا في شعر لا يحتج به، فالظاهر أن المؤلف مثل بتأجل الوحش وتكلل للمطاوع (بكسر الواو) تقديراً (*)

(107/1)

قال: " وَأَنْفَعَلْ لَازِمٌ مُطَاوَعٌ فَعَلَّ نَحْوُ كَسَرْتُهُ فَاَنْكَسَرَ، وَقَدْ جَاءَ (مُطَاوَعٌ أَفْعَلُ نَحْوُ) أَسْفَقْتُهُ فَأَسْفَقَ وَأَزْعَجْتُهُ فَاَنْزَعَجَ، قَلِيلاً، وَجَحْتَصُ بِالْعِلَاجِ وَالتَّائِيْرِ، وَمِنْ تَمَّ قِيلَ انْعَدَمَ خَطَأً " أقول: باب انفعال لا يكون إلا لازماً، وهو في الأغلب مطاوع فَعَلَّ، بشرط أن يكون فَعَلَّ علاجاً: في من الأفعال الظاهرة، لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة، وهي قبول الأثر، وذلك فيما يظهر للعيون كالكسر والقطع والجذب أولى وأوفق، فلا يقال عَلِمْتُهُ فَاَنْعَلِمَ، وَلَا فَهِمْتُهُ فَاَنْفَهَمَ، وَأَمَّا تَفَعَّلَ فَإِنَّهُ وَإِنْ وَضِعَ لِمُطَاوَعَةٍ فَعَلَّ كَمَا ذَكَرْنَا، لَكِنَّهُ إِنَّمَا جَازَ نَحْوُ فَهَمْتُهُ فَتَفَهَّمْ وَعَلَمْتُهُ فَتَعَلَّمْ، لِأَنَّ التَّكْرِيرَ الَّذِي فِيهِ كَأَنَّهُ أَظْهَرُهُ وَأَبْرَزُهُ حَتَّى صَارَ كَالْحَسُوسِ، وَلَيْسَ مُطَاوَعَةً انْفَعَلَ لِفَعْلٍ مُطْرَدَةً فِي كُلِّ مَا هُوَ عِلَاجٌ، فَلَا يُقَالُ: طَرَدْتُهُ فَاَنْطَرَدَ، بَلْ طَرَدْتُهُ فَذَهَبَ وَقَدْ يَجِيءُ مُطَاوَعاً لِأَفْعَلٍ نَحْوُ أَزْعَجْتُهُ فَاَنْزَعَجَ، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَأَمَّا انْسَفَقَ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُطَاوَعٌ سَفَقْتُ الْبَابَ: أَيِ أَوْرَدْتُهُ لِأَنَّ سَفَقْتُ وَأَسْفَقْتُ بِمَعْنَى قَالَ: " وَافْتَعَلَ لِلْمُطَاوَعَةِ غَالِباً نَحْوُ عَمَمْتُهُ فَاَعْتَمَّ، وَلِلِاتِّخَاذِ نَحْوُ

اَشْتَوَى وَلِلتَّفَاعِلِ نَحْوُ اجْتَوَرُوا، وَلِلتَّصَرُّفِ نَحْوُ اكْتَسَبَ ".
أقول: قال سيبويه: الباب في المطاوعة اَنْفَعَلَ، وَافْتَعَلَ قَلِيلٌ، نَحْوُ جَمَعْتُهُ فَاجْتَمَعَ،
وَمَزَجْتُهُ فَامْتَزَجَ قلت: فلما لم يكن موضوعاً للمطاوعة كانفعل جاز مجيئه لها في غير
العلاج، نحو غَمَمْتُه فَاغْتَمَّ وَلَا تقول فَاَنْعَمَ (1) ويكثر إغناء اَفْتَعَلَ عن اَنْفَعَلَ في
مطاوعة ما فاؤه لام أو راء أو واو أو نون

(1) في اللسان عن سيبويه أنك تقول: اغتم وانغم.

قال سيبويه " وهي عربية " (*)

(108/1)

أو ميم، نحو لَأَمْتُ الجرح، أي: أصلحته، فالتأم، ولا تقول انلام، وكذا رميت به
فارتقى، ولا تقول اَنْرَمَى، ووصلته فأتصل، لا انوصل، ونفيتته فانتفى أنفى، وجاء امتحى
وامحى (1)، وذلك لأن هذه الحروف مما تدغم النون الساكنة فيها، ونون انفعل علامة
المطاوعة فكره طمسها، وأما تاء افتعل في نحو اذكروا طلب فلما لم يختص بمعنى من
المعاني كنون انفعل صارت كأنها ليست
بعلامة، إذ حق العلامة الاختصاص قوله " وللاتخاذ " أي: لاتخاذك الشيء أصله، وينبغي
أن لا يكون ذلك الأصل مصدراً، نحو اَشْتَوَيْتُ اللحم: أي اتخذته شواء، وَاطْبَخَ الشيء:
أي جعله طبيخاً، واختبز (2) الخبز: أي جعله خُبْزاً، والظاهر أنه لاتخاذك الشيء أصله
لنفسك، فاشتوى اللَّحْمَ: أي عمله شواه لنفسه، وامتطاه: أي جعله لنفسه مطية، وكذا
اغْتَذَى وَارْتَشَى (3) واعتاد قوله " وللتفاعل " نحو اَعْتَوَرُوا: أي تناوبوا، واجتوروا: أي
تجاوزوا، ولهذا لم يُعَلَّ، لكونه بمعنى ما لا يعمل

(1) الذى في جميع النسخ " ائمحي " بالنون الظاهرة والذى في القاموس واللسان " امحي
" بابدال النون ميماً وإدغامها في الميم، قال في اللسان: " والاصل فيه ائمحي، وامتحي
لغة رديئة " اه (2) كان الاولى أن يقول: اختبز الدقيق: أي عاجله حتى جعله خبزاً،
ولعله أطلق الخبز على الدقيق باعتبار ما يؤول إليه الامر (3) في اللسان: " غذاه وغذوا
وغذاه بالتضعيف فاغتذى وتغذى " اه وهو ظاهر في أن اغتذى مطاوع غذا وليس
للاتخاذ كما ذهب إليه المؤلف، ولم نعر على نحو قولك اغتذى الشيء، حتى يصير معناه

اتخذَه غذاء، وفي اللسان أيضا: " رشاه يرشوه رشوا: أعطاه الرشوة (مثلثة الراء) ،
وارتشى منه رشوة، إذا أخذها " اه وهو ظاهر أيضا في المطاوعة لا اتخاذ.
وأما اعتاد فقد ورد بمعنى اتخاذ نحو اعتاد الشيء جعله عادة له، وورد مطاوعا أيضا نحو
عودته (بالتضعيف) فاعتاد (*)

(109/1)

قوله " وللتصرف " أي: الاجتهاد والاضطراب في تحصيل أصل الفعل، فمعنى كَسَبَ
اصاب، ومعنى اكتسب اجتهد في تحصيل الإصابة بأن زاول أسبابها، فلهذا قال الله
تعالى: (لَهَا مَا كَسَبَتْ) أي: اجتهدت في الخير أو لا فإنه
لا يضيع (وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ) أي: لا تؤاخذ إلا بما اجتهدت في تحصيله وبالغت فيه
من المعاصي، وغير سبويه لم يفرق بين كسب واكتسب وقد يجئ افْتَعَلَ لغير ما ذكرنا مما
لا يضبط، نحو ارْتَجَلَ الخطبة، ونحوه قال " وَاسْتَفْعَلَ لِلسُّؤَالِ غَالِبًا: إِمَّا صَرِيحًا نَحْوُ
اسْتَكْنَبْتُهُ، أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ اسْتَخْرَجْتُهُ، وَلِلتَّحَوُّلِ نَحْوُ اسْتَحْجَرَ الطِّينَ، وَ * إِنَّ الْبَغَاثَ
بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ * وقد يجئ بِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ قَرَّ وَاسْتَقَرَّ " أقول: قوله " أو تقديرًا نحو
استخرجته " تقول: استخرجت الولد، ولا يمكن ههنا طلب في الحقيقة، كما يمكن في "
استخرجت زيدا " إلا أنه بمزاولة إخراجِه والاجتهاد في تحريكه كأنه طلب منه أن يخرج،
فقولك أخرجته لا دليل فيه على أنك أخرجته مرة واحدة أو مع اجتهد، بخلاف
استخرج، وكذلك " استعجلت زيدا " أي: عجلته، فإذا كان بمعنى عَجَلْتُ (1) فكأنه
طلب العجلة من نفسه، ومن مجاز الطلب قولهم: اسْتَرْفَعَ الخوان، واسترم البناء،
واسنرقع الثوب (2)

(1) تقول: عجلت عجلا - كفرح فرحا - وعجلة، ومنه قوله تعالى (وعجلت إليك
رب لترضى) وتقول أيضا: عجل - بالتضعيف - وتعجل بمعناه: أي أسرع.
ويأتى عجل - بالتضعيف - وتعجل متعددين أيضا: بمعنى طلب العجلة، والذي في
كلام المؤلف يجوز أن يكون مخففا مكسور العين، وأن يكون مضعفا لازما.
(2) الخوان - ككتاب وغراب -: ما يوضع عليه الطعام، وضع أو لم يوضع، (*)

(110/1)

ويكون للتحويل إلى الشئ حقيقة، نحو اسْتَحْجَرَ الطين: أي طار حجرا حقيقية، أو مجازا: أي صار كالحجر في الصلابة، وَإِنَّ الْبَغَاثَ بِأَرْضَا يَسْتَنْسِرُ (1) أي: يصير كالنسر في القوة، والبغاث - مثلث الفاء - ضعافُ الطير قوله " بمعنى فَعَلَ " نحو قر واستقر، ولا بد في استقر من مبالغة

ويجي أيضا كثيرا للاعتقاد في الشئ أنه على صفة أصله، نحو اسْتَكْرَمْتُهُ: أي اعتقدت فيه الكرم، وَاسْتَسَمَنْتُهُ: أي عددته ذا سَمْنٍ، واستعظمته: أي عددته ذا عَظْمَةٍ ويكون أيضا للاتخاذ كما ذكرنا في افتعل، نحو استلام (2)

والمائدة: ما يكون عليه الطعام، وقيل: الخوان والمائدة واحد.

قال الليث: هو معرب، وقولهم: استرفع الخوان (بالرفع) معناه حان له أن يرفع.

واسترم البناء: حان له أين يرم، إذا بعد عهده بالتطين والاصلاح.

واسترفع الثوب: حان له أن يرفع، وقد رأى المؤلف ن هذه الحينونة تشبه أن تكون طلبا، لان هذه الاشياء لما أصبحت في حالة تستوجب حصول أصل الفعل (وهو ههنا الرفع والرم والرقع) صارت كأنها طلبت ذلك (1) هذا مثل يضرب للضعيف يصير قويا، وللذليل يعز بعد الذل، وفي اللسان " يضرب مثلا للنيم يرتفع أمره، وقيل: معناه من جاوزنا عز بنا ".

والبغاث: اسم جنس واحده بغاثة وهو ضرب من الطير أبيض بطي الطيران صغير دوين الرخمة، ويستنسِر: يصير كالنسر في القوة عند الصيد، يصير ولا يصاد.

وجمع البغاث بغثان (كرغفان) (2) اللائمة - بفتح اللام وسكون الهمزة وربما خففت - أداة من أدوات الحرب، قيل: هي الدرع، وقيل: جميع أدوات الحرب من سيف ودرع ورمح ونبل وبيضنة ومغفر يسمى لامة، ويقال: استلام الرجل، إذا لبس اللائمة، (*)

(111/1)

وقد يجي لمعان آخر غير مضبوطة وأما افْعَلٌ فالأغلب كونه للَوْن أو العيب الحسي اللازم (1) وافْعَالٌ في اللون والعيب الحسي العارض، وقد يكون الاول فيما اشتق منه، نحو اغشَوْشِبَتِ الأرض: أي صارت ذات عُشْب (2)

كثير، وكذا اغْدُوْدَنَ (3) النبت، وقد يكون متعديا، نحو اغْرُوْرِيْتُ الفرسَ (4) وافْعَوْلَ بناءً مرتجل ليس منقولاً من فعل (5) ثلاثي، وقد يكون متعديا كاعْلَوَطَ: أي علا، ولازماً

كاجْلُوذَ واخْرُوَطَ: أي أسرع (6) وكذا افعلنى مرتجل، نحو

وحكى أبو عبيدة أنه يقال: تلام - بتضعيف الهمزة - أيضا (1) المراد باللازم في هذا الموضع ما لا يزول والمراد بالعارض ما يزول (2) العشب: هو الكلاء مادام رطبا، واحدته عشبة (كغرفة) وقال أبو حنيفة الدينورى: العشب: كل ما أباده الشتاء وكان بناته ثمانية من أرومة وبذر.

(3) يقال: اغدودن النبت، إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة ربه قال أبو عبيد: المغدودن: الشعر الطويل، وقال أبو زيد: شعر مغدودن: شديد السواد ناعم. (4) اعرورى الفرس: صار عريا، واعرورى الرجل الفرس: ركبه عريا، فهو لازم متعدد، ولا يستعمل إلا مزيدا، وقد استعاره تأبط شرا لركوب المهلكة فقال: - يظل بمومة ويمسى بغيرها * * جحيشا، ويعرورى ظهور المهالك (5) مراده بهذا أنه ليس واحد مما ذكر من الامثلة منقولاً عن فعل ثلاثى مشترك معه في أصل معناه، فأما المادة نفسها بمعنى آخر فلا شأن لنا بها، وأكثر ما ذكر من الامثلة قد ورد لها أفعال ثلاثية ولكن بمعان أخر.

(6) قول الشارح " أي اسرع " تفسير لا جلود واخروط جميعا (*)

(112/1)

اغرندى (1) ، وقد يجى افعول كذلك، نحو إذ لولى: أي استتر (2) ، وكذا افْعَلْ وافْعَالٌ يميّنان مرتجلين، نحو اقطر واقطار: أي أخذ في الجفاف وجميع الأبواب المذكورة يجى متعدياً ولازماً، إلا انْفَعَلَ وافْعَلَ وافعال واعلم أن المعاني المذكورة للأبواب المتقدمة هي الغالبة فيها، وما يمكن ضبطه،

وقد يجى كل واحد منها لمعان أخر كثيرة لا تضبط كما تكررت الإشارة إليه قال: " وللرباعي المجرد بناء واحد نَحْوُ دَخَرَجْتُهُ وَدَرَبَخَ، وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ ثَلَاثَةٌ: تَدَخَّرَجَ، وَاخْرَجَمَ، وَأَفْشَعَرَ، وَهِيَ لَازِمَةٌ " أقول: دَرَبَخَ: أي خضع، وفعلل يجى لازماً ومتعدياً، وَتَفَعَّلَ مطاوع فعلل المتعدي كَتَفَعَّلَ لفعل، نحو دحرحته فتدحرج، واحر نجم في الرباعي كَانْفَعَلَ في الثلاثي، وَأَفْشَعَرَ واطْمَأَنَّ من الْقَشْعَرِيَّةِ وَالطُّمَأْنِينَةِ، كاحمَّر في الثلاثي، وَأَفْعَلَّلَ المخلوق باحر نجم كاقعنس غير متعدد مثل المخلوق به، وكذا تَجَوَّرَبَ وَتَشَيَّطَنَ الملحقان بتدحرج، وكذا احر نبي المخلوق باحر نجم، وقد جاء متعدياً في قوله: - 13 - إني أرى النَّعَّاسَ

(1) تقول اغرنده واغرندي عليه، إذا علاه بالشتم والضرب والقهر، وإذا غلبه، وقد وقع في بعض نسخ الاصل بالعين المهملة ولم نجد له أصلاً في كتب اللغة (2) هذا الذي ذكره المؤلف في اذلولي أحد وجهين، وهو الذي ذكره سيبويه رحمه الله، فمادتها الاصلية على هذا (ذل ي) زيد فيه همزة الوصل أولاً وضعفت العين وزيدت الواو فارقة بين العينين، والوجه الثاني أن أصوله (ذل ل) ، وأن الاصل فيه ذل يذل ذلاً، ثم ضعفت العين فصار ذلل يذلل تذليلاً، ثم استثقل ثلاثة الامثال فقلبو الثالث ياء، كما قبلوا في نحو تظني وتقضي وربي، وأصلها تظنن وتقضض وربب، ثم زيدت فيه الواو وهمزة الوصل فوزنه افوعول أيضاً، ولكن على غير الوجه الاول.

(3) هذا بيت من الرجز استشهد به كثير من النحاة منهم أبو الفتح بن (*)

(113/1)

وكانه محذوف الجار: أي يغرندي علي، ويسرندي علي: أي يغلب ويتسلط واعلم أن المعاني المذكورة للابنية المذكورة ليس مختصة بمواضيعها، لكنه إنما ذكرها في باب الماضي لأنه أصل الافعال قال: " المضارع بزيادة حرف المضارعة عَلَى الماضي، فَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا عَلَى فَعَلٍ كُسِرَتْ عَيْنُهُ أَوْ ضُمَّتْ أَوْ فُتِحَتْ إِنْ كَانَ الْعَيْنُ أَوْ اللَّامُ حَرْفَ حَلْقٍ غَيْرَ وَافٍ، وَشَدَّ أَبَى يَأْبَى، وَأَمَّا قَلَى يَقْلَى فَعَامِرِيَّةٌ (1) وركن

جنى والسخاوى وابن هشام، ولم ينسبه واحد منهم، ويروى: - قد جعل النعاس يغرنديني * * أدفعه عني ويسرنديني ويغرنديني كلاهما بمعنى يغلبني، وقد اختلف العلماء في تخريجه، فجعله جماعة كالمؤلف من باب الحذف والايصال، وجعله ابن هشام شاذاً، وجعله ابن جنى صحيحاً لا شذوذ فيه، وقسم افعلني إلى متعد ولازم، قال: " افعلليت على ضربين متعد وغير متعد، فالمتعدى نحو قول الراجز (وذكر البيت) ، وغير المتعدى نحو قولهم: احر بنى الديك " اه ومثله للسخاوي في شرح المفصل، والجوهري في الصحاح.

(1) الذى في اللسان: " قلاه يقلبه (كرماه يرميه) ، وقليه يقلاه (كرضيه يرضاه) . وحكى سيبويه قلاه يقلاه (كنهاه ينهاه) قال: وهو نادر، وله نظائر حكاه، شبهوا

الالف بالهمزة، وحكى ابن الاعرابي لغة رابعة وهى قلوته أقلوه (كدعوته أدعوه) ،
وأنكرها ابن السكيت فقال: يقال قلوته البر والبسر وبعضهم يقول قليت، ولا يكون
في البغض إلا قليت " اه كلامه ملخصا.
وقوله " وله نظائر " منها أبى بأبى، وغشى يغشى، وشجب يشجب، وجبى يجبى، كل هذه
قد جاءت في بعض اللغات بفتح عين الماضي والمضارع.
وقوله: " شبهوا الالف بالهمزة " هذا وجه آخر غير الذى ذكره المؤلف، وحاصله أن
فتح العين في الماضي ليس للاعلال ولكن لاقتضاء ما أشبه حرف الحلق إياها، وسيأتى
بيان
ما ذكره المؤلف (*)

(114/1)

يَرْكُنُ مِنَ التَّدَاخُلِ (1) ، وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الْأَجَوِفِ بِالْوَاوِ الْمُنْقُوصِ بِهَا، وَالْكَسْرَ فِيهِمَا
بِالْيَاءِ، وَمَنْ قَالَ طَوَّحْتُ وَأَطَوَّحْتُ وَتَوَهَّتُ وَأَتَوَّهْتُ فَطَاحَ يَطِيحُ وَتَاهَ يَتِيهُ شَاذٌ عِنْدَهُ أَوْ مِنَ
التَّدَاخُلِ (2) ، وَلَمْ يَضُمُّوا فِي الْمِثَالِ، وَوَجَدَ

(1) قد ورد هذا الفعل من باب علم، ومن باب نصر، والمصدر فيهما ركنا وركونا
(كفهم ودخول) ، وحكى بعضهم لغة ثالثة وهى ركن يركن (كفتح يفتح) وحكى كراع
فيه لغة رابعة وهى ركن يركن (بالكسر في الماضي والضم في المضارع) ، واختلف في
تجريح اللغتين الثالثة والرابعة: فقليل: هما شاذتان، والرابعة أشد من الثالثة، ونظيرها فضل
يفضل، وحضر يحضر، ونعم ينعم، وقيل في اللغتين الثالثة والرابعة: هما من التداخل بين
اللغتين الاولى والثانية اه ملخصا من اللسان مع زيادة (2) قد مضى قولنا في هذه
الكلمة (هـ 1 ص 81) ونزيدك ههنا أن من العرب من يقول: طوحه وطح به، وتوهه
(بالتضعيف في الكل) ، ومنهم من قال: طيحه وتيهه (بالتضعيف أيضا) ، فعلى الاول:
الكلمتان من الاجوف الواوى، وعلى الثاني هما من الاجوف اليائى، ومنهم من قال:
طاح يطوح، وتاه يتوه، وذلك بناء على أنهما من الاجوف الواوى، وأنهما من باب نصر
ينصر، وهو ظاهر، ومنهم من قال: طاح يصيح، وتاه يتيه، فان اعترقهما من الاجوف
اليائى فأمرهما ظاهر وهما من باب ضرب يضرب، وإن اعترقهما من الاجوف الواوى
فهما محل خلاف في التخريج بين العلماء: فقال سيبويه: هما من باب فعل يفعل

(بالكسر فيهما) ولم يجز عنده أن يكونا من باب ضرب يضرب، لانه لا يكون في بنات الواو، كراهية الالتباس ببنات الياء، كما لا يكون باب نصر ينصر في بنات الياء، كراهية الالتباس ببنات الواو، فأصل طاح وتاه وتوه (كفرح) تحركت الواو فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، وأصل يطيح ويتيه يطوح ويتوه (كيضر) نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها أثر كسرة، وقال غير سيبويه: الكلمتان من باب ضرب فهما بهذا الاعتبار شاذتان، ووجه الشذوذ فيه أن الاجوف الواوى من باب فعل المفتوح العين (*)

(115/1)

يَجِدُ ضَعِيفٌ، وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الْمُضَاعَفِ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ يَشُدُّهُ وَيَمْدُّهُ (1) وجاء في الكسْرُ فِي يَشُدُّهُ وَيَعْلُهُ (2) وَيَنِمُّهُ وَيَبْتُهُ، وَلَزِمُوهُ فِي حَبَّةٍ يَحْبُهُ وَهُوَ قَلِيلٌ (3) "

لا يكون مضارعه الا مضمونا، وقول المؤلف " أو من التداخل " سيأتي ما فيه في كلام الشارح (وانظر ص 127) (1) اعلم أن المد يجرى متعديا بمعنى الجذب، نحو مددت الحبل أمدّه، والبسط نحو قوله تعالى: (والارض مددناها) وطموح البصر إلى الشيء، لانه قوله تعالى: (ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم) ، وبمعنى الامهال، ومنه قوله تعالى: (ويمدهم في طغيانهم يعمهون) ، ويجى لازما بمعنى السيل أو ارتفاع النهار أو كثرة الماء، تقول: مد النهر، إذا سال، وتقول: مد النهار، إذا ارتفع، وتقول: إذا ارتفع أيضا، وظاهر كتب اللغة أنه في كل هذه المعاني من باب نصر، فأما المتعدى فقد جاء على القياس فيه، وأما اللازم فهو حينئذ شاذ (2) العلل (بفتحتين) والعل بالادغام: الشرب بعد الشرب، ويسمى الشرب الاول نهلا، وقد ورد فعل هذا متعديا لازما، وورد كل من المتعدى واللازم من باب نصر وضرب: أما مجى المتعدى كنصر، ومجى اللازم كضرب فهو القياسي، وأما العكس فيهما فشاذ، وقد جاء هذا الفعل من العلة بمعنى مرض لازما، ولم يسمع فيه الا كسر المضارع على القياس (3) الكثير في الاستعمال أجبته أحبه فأنا محب إياه على مثال أكرمته أكرمه فأنا مكرمّه، والكثير في اسم المفعول محبوب، وقد جاء المحب قليلا في الشعر نحو قول عنزة: - ولقد نزلت، فلا تظنى غيره، * * منى بمنزلة المحب المكرم وقد جاء حبه

يحبّه (ثلاثيا) ، وقد استعمل اللغتين جميعا غيلان بن شجاع النهشلي في قوله: - أحب
أبا مروان من أجل تمره * * وأعلم أن الجار بالجار أرفق (*)

(116/1)

أقول: اعلم أن أهل التصريف قالوا: إن فعلَ يفعل - بفتح العين فيهما - فرع على
فَعَلَ يفعل أو يفعل - بضمها أو كسرهما في المضارع -، وذلك لأنهم لما رأوا هذا الفتح
لا يجيء إلا مع حرف الحلق، ووجدوا في حرف الحلق معنى مقتضياً لفتح عين مضارع
الماضي المفتوح عينه، كما يجيء، غلب على ظنهم أنها علة له، ولما لم يثبت هذا الفتح إلا
مع حرف الحلق غلب على ظنهم أنه لا مقتضى له غيرها، إذ لو كان لثبت الفتح بدون
حرف الحلق، فغلب على ظنهم أن الفتح ليس شيئاً مطلقاً غير معلل بشئ، كالكسر
والضم، إذ لو كان كذلك لجاء مطلقاً بلا حرف حلق أيضاً كما يجيء الضم والكسر،
وقوى هذا الظن نحو قولهم وَهَبَ يَهَبُ وَوَضَعَ يَضَعُ وَوَقَعَ يَقَعُ، لأنه قدّم لهم أن الواو لا
تخذف إلا في المضارع المكسور العين، فحكموا أن كل فتح في عين مضارع فعل المفتوح
العين لأجل حرف الحلق، ولولاها لكانت إما مكسورة أو مضمومة فقالوا: قياس مضارع
فَعَلَ المفتوح عينه إما الضم أو الكسر، وتعدّى بعض النحاة - وهو أبو زيد - هذا،
وقال: كلاهما قياس، وليس أحدهما أولى به من الآخر، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في
عادة ألفاظ الناس حتى يُطرح الآخر

فأقسم لولا تمره ماحبته * * وكان عياض منه أدنى ومشرق قال الجوهري: " وحبّه يحبه
بالكسر فهو محبوب شاذ، لأنه لا يأتي في

المضاعف يفعل بالكسر إلا ويشركه يفعل بالضم ما خلا هذا الحرف " اه لكن ذكر أبو
حيان أنه سمع فيه الضم أيضا، فيكون فيه وجهان، وعلى هذا لا يتم قول المؤلف ولزموه
في حبه يحبه، ولا تعليل الجوهري شذوذه بعدم مجئ الضم فيه، ولو أنه علل الشذوذ بما
هو علته على الحقيقة - وذلك أن القياس المضعف المتعدى (*)

(117/1)

ويقبح استعماله، فإن عَرِفَ الاستعمال فذاك، وإلا اسْتُعْمِلَا معاً، وليس على المستعمل شيء، وقال بعضهم: بل القياس الكسر، لأنه أكثر، وأيضاً هو أخف من الضم وبعد، فاعلم أنهم استعملوا اللغتين في ألفاظ كثيرة كعَرَشَ يَعْرِشُ، ونَفَرَ يَنْفِرُ، وَشَتَمَ يَشْتُمُ، وَنَسَلَ يَنْسِلُ، وَعَلَفَ يَعْلِفُ، وَفَسَقَ يَفْسُقُ، وَحَسَدَ يَحْسُدُ، وَيَلْمُ يَلْمُ، وَيَعْتَلِي، وَيَطْمِثُ، وَيَقْتَرُ، وغير ذلك مما يطول ذكره وفي الأفعال ما يلزم مضارعه في الاستعمال إما الضم وإما الكسر، وذلك إما سماعي أو قياسي، فالسماعي الضم في قَتَلَ يَقْتُلُ، وَنَصَرَ يَنْصُرُ، وَخَرَجَ يَخْرُجُ، مما يكثر، والكسر في ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَبَعَثَ (1)، وغير ذلك مما لا يحصى، والقياسي كلزوم الضم في الأجوف والناقص الواويين، والكسر فيهما يائيين وفي المثال اليائي (2) كما يجيء، ومن القاسي الضم في باب الغلبة، كما مر.

ثم نقول: إنما ناسب حرف الحلق - عينا كان أولاً ما - أن يكون عين المضارع معها مفتوحاً لأن الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد الحرف المتحرك بلا فصل، فمعنى فتح الحرف الاتيان ببعض الالف عقيبتها، وضمها الاتيان ببعض الواو عقيبتها، وكسرها الإتيان ببعض الياء بعدها، ومن شدة تعقّب أبعاض هذه الحروف الحرف

ظاهر عبارة المؤلف أن هذا الفعل لم يرد إلا من باب ضرب، وقد نص في المصباح على أنك تقول: "عتب عليه عتبا من بابي ضرب وقتل، ومعتبا أيضاً إذا لامه في تسخطه" ومثله في القاموس واللسان (2) لا وجه لتخصيص المؤلف المثال باليائي لأنه سيأتي له أن يبين علة اختصاص المثال مطلقاً باب ضرب، على أن أمثلة المثال الواوي التي وردت من باب ضرب أضعاف أمثلة المثال اليائي منه (*)

(118/1)

المتحرك التنبس الأمر على بعض الناس فظنوا أن الحركة على الحرف، وبعضهم تجاوز ذلك وقال: هي قبل الحرف، وكلاهما وهم، وإذا تأملت أحسست بكونها بعده، ألا ترى أنك لا تجد فرقاً في المسموع بين قولك الْغَزْوُ - بإسكان الزاي والواو - وبين قولك الْغَزْ - بحذف الواو وضم الزاي - وكذا قولك الرَّمْيُ - بإسكان الميم والياء - والرَّم - بحذف الياء وكسر الميم - وذلك لأنك إذا أسكنت حرف العلة بلا مد ولا اعتماد عليه صار بعض ذلك الحرف فيكون عين الحركة إذ هي أيضاً بعض الحرف، كما قلنا، ثم إن

حروف الحلق سافلة في الحلق يتعسر النطق بها، فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لاماً الفتحة التي هي جزء الألف التي هي أخف الحروف، فتعدل خفها ثقلها، وأيضاً فالألف من حروف الحلق أيضاً فيكون قبلها جزء من حرف من حيزها، وكذا أرادوا أن يكون بعد حرف الحلق بلا فصل إن كانت عينان الفتحة الجامعد للوصفين، فجعلوا الفتحة قبل الحلقي إن كان لاماً، وبعده إن كان عيناً، ليسهل النطق بحروف الحلق الصعبة، ولم يفعلوا ذلك إذا كان الفاء حلقياً: إما لأن الفاء في المضارع ساكنة فهي ضعيفة بالسكون (ميتة) ، وإما لأن فتحة العين إذن تبعد من الفاء، لأن الفتحة تكون بعد العين التي بعد الفاء، وليس تغيير حرف الحلق من الضم أو الكسر إلى الفتح بِضَرَبَةٍ لِأَرْبٍ، بل هو أمر استحساني، فلذلك جاء بَرَأَ يَبْرُؤُ (1) ، وَهَنَّا يَهْنِئُ، وغير ذلك، وهي لا تؤثر في فتح ما يلزمه وزن واحد

(1) الذي جاء من باب نصر هو برأ المريض، وقد جاء فيه لغات أخرى إحداها من باب نفع، والثانية من باب كرم، والثالثة من باب فرح، وأما برأ الله الخلق (أي خلقهم) فلم يأت إلا من باب جعل.

قال الازهرى: " ولم نجد فيما لامه همزة فعلت أفعال (من باب نصر ينصر) .

وقد استقصى العلماء باللغة هذا فلم يجدوه إلا في هذا الحرف (يريد برأ المريض يبرؤ) ، ثم ذكر قرأت أقرؤ، (*)

(119/1)

مطرد، فلذلك لا تفتح عين مضارع فعل يفعل - بضم العين - نحو وضؤ (1) يوضؤ، ولا في ذوات الزوائد مبنية للفاعل أو للمفعول، نحو أَبْرَأُ يَبْرِئُ (2) ، واستبرأ يستبرئ (3) وَأُبْرِئُ وَأُسْتَبْرِئُ، وذلك لكراهتهم خَرَمَ قاعدة مُمَهَّدَةٍ، وإنما جاز في مضارع فعل لانه لم يلزم هذا المضارع ضم أو كسر، بل كان يجيئ تارة مضموم العين، وتارة مكسورها، فلم يستنكر أيضاً أن يجيئ شئ منه يخالفهما، وهو الفتح، ولما جاء في مضارع فَعِلَ - بالكسر - مع يفعل - بالكسر - يفعل - بالفتح - وهو الاكثر، كما يجيئ، جَوَّزُوا تغيير بعض المكسور إلى الفتح لأجل حرف الحلق، وذلك في حرفين وَسِعَ يَسِعُ (4) وَوُطِئَ يَطِئُ، دون ورع يرع يلهُ وَوَهَلَ يَهْلُ وَوَعَرَ يَعْرِ وَوَجَرَ يَجُرُ (5) ، وإيما

وهنأت الابل أهنوها، إذا طليتها بالهناء - وهو ضرب من القطران -، وقد جاء فيه يهنئها ويهنؤها (من بابي ضرب ونفع) ، وجاء هنأنز الطعام يهنئي ويهنؤني (من بابي ضرب ونفع أيضا) ، إذا أتاك بغير تعب ولا مشقة.

(1) تقول وضؤ يوضؤ وضاءة، إذا صار وضينا، والوضاءة: الحسن والنظافة (2) تقول: أبرأته من كذا، وبرأته أيضا (بالتضعيف) ، إذا خلصته (3) الاستبراء: الاستنقاء (أي طلب النقاء والبراءة) ، والاستبراء أيضا: ألا يطأ اجرية؟ ؟ حتى تحيض عنده حيضة (4) السعة: نقيض الضيق، وقد وسعه يسعه ويسعه (بفتح السين وكسرها) : وكسر السين في المضارع قليل في الاستعمال مع أنه الاصل، فأصل الفعل بكسر العين في الماضي والمضارع، وإنما فتحتها في المضارع حرف الحلق، والدليل على أن أصلها الكسر حذف الواو، ولو كانت مفتوحة العين في الاصل لثبتت الواو وصحت أو قلبت ألفا على لغة من يقول ياجل.

وتقول: وطئ الشيء يطؤه وطئا، إذا داسه، قال سيبويه: " أما وطئ يطأ فمثل ورم يرم ولكنهم فتحوا يفعل وأصله الكسر كما قالوا قرأ يقرأ " اه (5) الورع: التحرج والتقي، وقد ورع يروع ويورع (كضرب ويفتح) ورعا (*)

(120/1)

لم يغير ماضي فَعَلْ يَفْعَلْ، نحو وَضُؤٌ يَوْضُؤُ، لأنه لو فتح لم يعرف بضم المضارع أن ماضيه كان في الأصل مضموم العين، لأن ماضي مضموم العين يكون مضموم العين ومفتوحها، وكلاهما أصل، بخلاف مضارع فَعَلْ، فإن الفتح في عين الماضي يرشد إلى أن عين المضارع إما مكسورة أو مضمومة، كما تَقَرَّرَ قبل، فيعلم بفتح عين الماضي فرعية فتح عين المضارع، واما فتحة عين يَسَعُ وَيَطَأُ فلا يلتبس بالأصلية في نحو يَحْمَدُ وَيَرْهَبُ، وإن كان فتح عين مضارع فَعِلَ - بكسرها - أكثر من الكسر، لأن سقوط الواو فيهما يرشد إلى كونهما فرعا للكسرة، وإنما لم تغير لحرف الحلق عين فَعِلَ المكسور العين إلى الفتح نحو سَمَ، لأن يَفْعَلُ في مضارع فعل المفتوح العين فرع كما ذكرنا، وفَعِلَ المضموم العين لا يجئ مضارعه مفتوحها، فماضي يَفْعَلُ المفتوح العين إذن يكون مكسورها مطرداً، وقد ذكرنا أن كل ما اطرده فيه غير الفتح لا يُغَيَّرُ ذلك كراهةً لحرم القاعدة كما في أُبرئ وَيَسْتَبْرئُ، وأيضاً كان يلتبس بفَعِلَ المفتوح الماضي المغير مضارعه حرف الحلق

ورعة (بكسر الراء) وورعا (بسكون الراء) وفيه لغة أخرى من باب كرم وروعا ووراعة.

والوله: ذهاب العقل من الحزن ومن السرور، وفعله وله يله ويوله (بالكسر والفتح في المضارع) وفيه لغة أخرى كوعد يعد.

والوهل: الضعف والفرع، والذي يؤخذ من القاموس واللسان أن وهل قد جاء من باب علم يعلم ومن باب ضرب يضرب، وليس فيهما لغة في هذا الفعل كوثق يثق، وهى التى حكاه المؤلف.

والوغر: الحقد والغيط، والذي في القاموس واللسان أن فعله قد جاء من باب علم يعلم كوجل يوجل، ومن باب ضرب كوعد يعد، وليس فيهما اللغة التى حكاه المؤلف. والوحر: بمعنى الوغر، وفعله وحر يحر ويوحر (بكسر العين في الماضي وفتحها وكسرها في المضارع)، فالتى ذكرها المؤلف إحدى اللغتين في هذه الكلمة (*)

(121/1)

ثم إن الحروف التى من مخرج الواو، كالباء والميم، من ضَرَبَ يَضْرِبُ وصَبَرَ يَصْبِرُ ونَسَمَ (1) يَنْسِمُ وحَمَلَ يَحْمِلُ، لا تُغَيَّرُ كسر العين إلى الضم الذى هو من مخرج الواو، وكذا الحروف التى من مخرج الياء، كالجيم والشين، فى شَجَبَ يَشْجُبُ وَجَنَ يَمْجُنُ وَمَشَقَ (2) يَمْشُقُ، لا تُحَوَّلُ ضم العين إلى الكسر الذى هو من مخرج الياء، كما فعل حرف الحلق بالضممة والكسرة، على ما تقدم، لأن موضعي الواو والياء بمنزلة حيز واحد، لتقارب ما بينهما واجتماعهما فى الارتفاع عن الحلق، فكأن الحروف المرتفعة كلها من حيز واحد، بخلاف المُسْتَفْلَةِ - أي: الحلقية - وأيضاً فتحنا هناك لتعديل ثقل الحلقية بخفة الفتحة

(1) نسمت الريح تنسم - من باب ضرب - نسما ونسيما ونسمانا هبت ضعيفة، ونسم البعير بخفة: ضرب، ونسم الشئ - كضرب وعلم -: تغير (2) الواو والباء والميم مخرجها من الشفتين، والياء والجيم والشين مخرجها من بين وسط اللسان ووسط الحنك الاعلى، وحديث المخارج الذى ذكره المؤلف ههنا يقصد به دفع اعتراض يرد على قوله فيما سبق: " وأيضاً فالألف من حروف الحلق أيضاً، فيكون قبلها جزء من حرف من حيزها " وحاصله أنه إذا كان فتح العين فيما إذا

كانت هي واللام حرفا من حروف الحلق سببه أن الفتحة جزء من الالف التي هي من حروف الحلق قصدا إلى التجانس بين حرف الحلق والحركة التي قبله أو بعده بلا فصل ة فان اطراد العلة يقتضى ضم العين في المضارع الذى تكون عينه أو لامه من مخرج الواو كالباء والميم كما يقتضى كسر عين المضارع الذى تكون عينه أو لامه من مخرج الياء كالجيم والشين، فأجاب المؤلف بهذا الذي ذكره.

وتقول: مجن يمجن - كنصر - مجونا ومجانه ومجنا (بالضم) ، إذا كان لا يبالى قولاً أو فعلاً وتقول: شجب يشجب - كقعد - شجوبا، وشجب يشجب - كفرح - شجبا (بفتحتين) إذا حزن أو هلك، وتقول: شجبه الله يشجبه - كنصره - أي: أهلكه والمشتق: السرعة في الطعن والضرب، والاكل، وفي الكتابة مد حروفها، وفعله من باب نصر (*)

(122/1)

قوله " غير ألف " أي: أن فعل يفعل المفتوح عيهما لا يحمى بكون العين ألفاً، نحو: قال يَقَال، مثلاً، أو يكون اللام ألفاً، نحو: رَمَى يَرْمَى، لأن الألف لا يكون في موضع عين يَفْعَل ولا لامه إلا بعد كون العين مفتوحة، كما في يَهَاب وَيَرْضَى، فإذا كانت الفتحة ثابتة قبل الألف وهي سبب حصول الألف فكيف يكون الألف سبب حصول الفتحة؟! ! " وشذ أبي يأي " قال بعضهم: إنما ذلك لأن الألف حلقية، وليس بشئ لما ذكرنا أن الفتحة سبب الألف فكيف يكون الألف سببها؟ قال سيبويه: " ولا نعلم إلا هذا (1) الحرف "، وذكر أبو عبيدة جَبَوْتُ الخراج (2) أجي،

(1) لعلك تقول: كيف يذكر عن سيبويه أنه لا يعلم كلمة قد جاءت على فعل يفعل - كنفع يفنع - ولامها ألف وليست عينها حرفاً من حروف الحلق إلا أبي يأي، ثم يذكر عنه بعد ذلك أفعالا أخرى، من هذه البابة، فنقول لك: إنه لا تنافي، لأن سيبويه رحمه الله قد ذكر كل هذه الافعال التي نقلها عنه المؤلف، إلا أنه احتج لابي يأي وخرجه، ولم يحتج لسائر الافعال، لان الاول روى كذلك عن العرب كافة، وأما غيره فلم يثبت عنده إلا من وجيه ضعيف، فلهذا أمسك عن الاحتجاج له. انظر الكتاب (ج 2 ص 254) .

قال أبو سعيد السيرافي: " يدل كلام سيبويه على أنه ذهب في أبي يأي إلى أنهم فتحوا

من أجل تشبيه ما الهمزة فيه أولى بما الهمزة فيه أخيرة " اه .
 قال ابن سيده: " إن قوما ما قالوا في الماضي أبي - بكسر العين - فيأبي بفتحها على
 لغتهم جار على القياس، كنسى ينسى " اه .
 قال ابن جني: وقد قالوا أبي يأي - كضرب يضرب - وأنشد أبو زيد يا إبلَى ماذا
 فتأبيه * * ماء رواء ونصى حوله انتهى كلام ابن جني .
 وأنت خبير أنه على ما حكاه ابن سيده من مجيئ أبي من باب علم، وما حكاه ابن جني
 من مجيئه من باب ضرب يجوز أن يكون قولهم: أبي يأي - بالفتح فيهما - من باب
 تداخل اللغتين (2) الذي في القاموس أن " جي " قد جاء واويا ويائيا، وأنه في الحالين
 (*)

(123/1)

وَأَجْبُو هو المشهور، وحكى سيبويه أيضاً قَلَى يَقْلَى، والمشهورُ يَقْلِي بالكسر، وحكى
 هو وأبو عبيدة عضضت تعض، والمشهور عضضت بالكسر، وحكى غيرُ سيبويه رَكَنَ
 يَرْكُنُ وَرَكَنَ يَرْكُنُ، من الرُّكْن (1) ، وَرَكَنَ بالكسر أشهرُ، وحكى أيضاً غَسَا اللَّيْلُ -
 أي: أظلم - يَغْسَى، وَشَجَا يَشْجَى، وَعَثَا (2) يَعْثَى، وَسَلَا يَسْلَا، وَقَنَطَ يَقْنَطُ، ويجوز
 أن يكون غَسَا وَشَجَا وَعَثَا وَسَلَا طائفةً كما في قوله: -
 * ... بُنْتُ عَلَى الْكَرِيمِ (3) *

من باب سعى ورمى، ولم يذكر " يجبو " في الواوي، فإذا صح نقله فيهما كان مجيئ
 الواوي من باب رمى شاذاً كما أن مجيئه فيهما من باب سعى شاذ، وقال في اللسان: "
 جبا الخراج يجباه ويجبيه: جمعه، وجباه يجباه مما جاء نادراً مثل أبي يأي، وذلك أنهم شبهوا
 الالف في آخره بالهمزة في قرأ يقرأ وهدأ يهدأ " اه فليس فيه يجبوه أيضاً، فيجبوه غير
 معروف في كتب اللغة التي أيدينا وإن كان هو القياس، ثم اطلعنا بعد ذلك على قول
 ابن سيده في لمخصص (ج 14 ص 211): " وقد حكى أبو زيد في كتاب المصادر
 جبوت الخراج أجباه وأجبوه " اه (1) الزكن - بفتححتين - العلم أو الظن أو التفرس،
 ولم يحك في القاموس فعله إلا من باب فرح (2) عثى: أفسد، وقد جاء على ثلاث
 لغات كرمي ودعا وأي، والاخيرة نادرة، وهي محل الكلام، وقد حكيت هذه اللغات
 الثلاث في غسى الليل أيضاً.

وأما سلى فقد حكى فيه ثلاث لغات كدعا ورضى ورمى، ولم يذكره كسعى، وهو الذى ذكره المؤلف.

وأما شجا، فقد حكوه متعديا كدعا ولازما كفرح ولم يذكره كسعى: فأن صح ما ذكره المؤلف جاز أن يكون من باب التداخل وأن يكون على لغة طى (3) هذه قطعة من بيت من بحر المنسرح وهو بتمامه: (*)

(124/1)

لأنه جاء عَثِيَّ يَغْثِيَّ وَغَسِيَّ يَغْثِيَّ وَشَجِيَّ يَشْجِيَّ وَسَلِيَّ يَسْلَى وأما قلى فلغة ضعيفة عامرية، والمشهور كسر مضارعه، وحكى بعضهم قَلِيَّ يَقْلَى - كتعب يتعب - فيمكن أن يكون متداخلا، وأن يكون طائياً، لأنهم يجوزون قلب الياء ألفاً في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحةً غير إعرابية مكسوراً ما قبلها،

نحو بَقَى في بَقِيٍّ، وَدُعَى في دُعِيٍّ، وَنَاصَا في نَاصِيَّةٍ (1) وأما رَكَنٌ يَرْكُنُ بالزاي إن ثبت فشاذ، وكذا ما قرأ الحسن: (وَيَهْلِكُ الْحَرْثُ) بفتح اللام، وَرَكَنٌ يَرْكُنُ كما حكاه أبو عمرو من التداخل، وذلك لأن رَكَنٌ يَرْكُنُ - بالفتح في الماضي والضم في المضارع - لغة مشهورة، وقد حكى أبو زيد عن قوم رَكَنَ بالكسر يَرْكُنُ بالفتح، فركب من اللغتين رَكَنٌ يَرْكُنُ بفتحهما، وكذا قال الاخفش في قَنَطَ يَقْنَطُ لأن قَنَطَ يَقْنَطُ كيقعد ويجلس مشهوران، وحكى قَنَطَ يَقْنَطُ كتعب يتعب قوله " ولزموا الضم في الأجوف بالواو والمنقوص بها "، إنما لزموا الضم فيما ذكر حرصاً على بيان كون الفعل واوياً، لا يائياً، إذ لو قالوا في قال وغزا: يَقُولُ وَيَغْزُو، لوجب قلب واو المضارعين ياء لما مر من أن بيان البنية عندهم أهم من الفرق بين الواوي واليائي، فكان يلتبس إذن الواوي باليائي في الماضي والمضارع ولهذا بعينه التزموا الكسر في الأجوف والناقص اليائين، إذ لو قالوا في بَاغَ ورمى:

نستوقد النبل بالحضيض ونصطاد نفوساً بنت على الكرم وهو بيت لرجل من بنى القين بن جسر، والنبل: السهام، ومعنى " نستوقد النبل " نرمى بها رمياً شديداً فتخرج النار لشدة رمينا وقوة سواعدنا، والحضيض: الجبل أو قراره وأسفله، وأراد بقوله " نفوسنا بنت على الكرم " أنه إنما يقتل الرؤساء والسادة.

(1) الناصية: شعر مقدم الرأس (*)

يبيع ويرمى لوجب قلب الياء واواً لبيان البنية، فكان يلتبس بالواويّ اليائيّ في الماضي والمضارع فإن قلت: أليس الضمة في قُلْتُ والواو في غَزَوْتُ وغَزَوْا والكسرة في بَعَثُ والياء في رَمَيْتُ وَرَمَيْتَا تَفَرَّقَانِ في الماضي بين الواوي واليائي؟ قلت: ذلك في حال التركيب، ونحن نريد الفرق بينهما حال الأفراد فإن قلت: أليس يَلْتَبِسَانِ في الماضي والمضارع في خَافَ يَخَافُ من الخوف وهَابَ يَهَابُ من الهَيْبَةِ وشَقِيَ يَشْقَى من الشقاوة وَرَوَى يَرَوَى؟ قلت: بلى، ولكنهم لم يضموا في واويّ هذا الباب ولم يكسروا في يائيّه، لأن فِعَلَ المسكور العين اطرَد في الأغلب فتح عين مضارعه، ولم ينكسر إلا في لغات قليلة كما يجي، فلم يقلبه حرفُ العلة عن حاله، بخلاف فَعَلَ بالفتح فإن مضارعه يجي مضموم العين ومكسورها، فأثر فيه حرف العلة بالزام عينه حركة يناسبها ذلك الحرف، وهذا كما تقدم من أن حرف الحلق لم يغير كسرة يُنْبئ ويستنبئ لما اطرَد فيهما الكسر فأما إن كان لام الأجوف اليائي أو عين الناقص اليائي - حلقياً، نحو شاء يشاء وشاخ يَشِيخُ وَسَعَى يسعى وَبَغَى يَبْغَى فلم يلزم كسر عين المضارع فيه كما لزم في الصحيح كما رأيت، وكذا إن كان عينُ الناقص الواويّ حلقياً نحو شَأَى يَشَأَى - أي: سبق - ورَغَا يَرْغُو (1) لم يلزم ضمُّ عين مضارعه كما لزم في الصحيح على ما رأيت، وذلك لأن مراعاة التناسب في نفس الكلمة بفتح العين للحلقي، كما ذكرنا، مساويةً للاحتراز من التباس الواوي باليائي، وما عَرَفْتُ أجوفَ واوياً حلقياً اللام من (باب) فَعَلَ يَفْعَلُ بفتحهما، بل الضمُّ في عين المضارع لازم، نحو نَاءٌ يَنْوَأُ ونَاحٌ يَنْوُحُ

(1) رغا البعير والناقة يرغوا رغاء: صوت (*)

ولنا أن نعلل لزوم الضم في عين مضارع نحو قَالَ وَغَزَا، ولزوم الكسر في عين مضارع نحو باع وَرَمَى، بأنه لما ثبت الفرق بين الواوي واليائي في مواضي هذه الأفعال أتبعوا المضارعات إياها في ذلك، وذلك أن ضم قلت وكسر فاء بَعَثُ للتنبيه على الواو والياء، ونحو دَعَوْتُ ودَعَا يدل على كون اللام واواً، ونحو رَمَيْتُ وَرَمَيْتَا يدل على كونها ياء، وأما نحو خِفْتُ تَخَافُ وَهَبْتُ تَهَابُ وشَقِيَ يَشْقَى وَرَوَى

وطاح يَطِيح عند الخليل (1) فإن أصله عنده طَوَحَ يَطُوحُ كَحَسِبَ يَحْسِبُ فلما لم يثبت في مواضع هذه الأفعال فرق بين الواوي واليائي في موضع من المواضع لم يفرق في مضارعتهما قوله " ومن قال طَوَّحَ وأَطَوَّحَ وتَوَّهت وأَتَوَّه " اعلم أنهم قالوا: طوحت - أي: أذهب وحيرت - وطَيَّحْتُ بمعناه، وكذا تَوَّهت وتَيَّهت بمعناهما، وهو أطوح منك وأطيح، وأتوه وأتيه، فمن قال طَيَّحَ وتَيَّه فطاح يطيح وتاه يتيه عنده قياس كباع يبيع، ومن قال طَوَّحَ وأَطَوَّحَ منك وتَوَّه وأَتَوَّه منك فالصحيح كما حكى سيبويه عن الخليل أنهما من باب حَسِبَ يَحْسِبُ فلا يكونان أيضاً شاذين ومثله آ ن يَتَيْنُ من الأوان: أي حان يحين (2) ، ولو كان طاح فَعَلَ واوياً كقال

(1) انظر (ص 81، ص 115) (2) قال سيبويه رحمه الله تعالى (ج 2 ص 361) : " وأما طاح يطيح وتاه يتيه فزعم الخليل أنهما فعل يفعل بمنزلة حسب يحسب وهى من الواو، يدل ذلك على ذلك طوحت وتوهت (بالتضعيف) وهو أطوح منه وأتوه منه، فانما هي فعل يفعل من الواو كما كانت منه فعل يفعل (بفتح عين المضارع) ومن فعل يفعل اعتلنا، ومن قال: طيحت وتيهت، فقد جاء بها على باع يبيع مستقيمة، وإنما دعاهم إلى هذا الاعتلال ما ذكرت لك منكثرة هذين الحرفين، فلو لم يفعلوا ذلك وجاء على الأصل أدخلت الضمة على الياء والواو، والكسرة عليهما في فعلت (بالضم) وفعلت (بالكسر) ويفعل (بالضم) ويفعل (بالكسر) ففروا من أن يكثر هذا

(127/1)

لوجب أن يقال: طُحْتُ - بضم الطاء - وَيَطُوحُ، ولم يسمعا، وكذا لم يسمع تُحْتُ وَيَتَوَّه، وقال المصنف " من قال طَوَّحَ وتَوَّه فطاح يطيح وتاه يتيه شاذان " بناء على أن الماضي فعل بفتح العين، ووجه الشذوذ فيه أن الأجوف الواوي من باب فعل المفتوح العين لا يكون مضارعه إلا مضمومها وفي بعض نسخ هذا الكتاب " أو من التداخل " وكأنه ملحق وليس من المصنف، وإنما وهم من ألحقه نظراً إلى ما في الصحاح أنه يقال: طَاحَ يَطُوحُ، فيكون اخْذُهُ من طَاحَ يَطُوحُ الواوي الماضي، ومن طاح يطيح اليائي المضارع فصار طاح يطيح، والذى ذكره الجوهري من يَطُوحُ ليس بمسموع (1) ، ولو ثبت طاح يطوح لم يكن طاح يطيح مركباً (2) ، بل كان يطوح كقال يقول وطاح يطيح كباع يبيع، وليس ما قال المصنف من الشذوذ بشئ، إذ لو كان

في كلامهم مع كثرة الياء والواو، فكان الحذف والاسكان أخف عليهم، ومن العرب من يقول: ما أتيهه وتيهت وطیحت، وقال: آن يئن، فهو فعل يفعل (كحسب يحسب) من الاوان وهو الحين " اه (انظر: ص 81، وص 115 من هذا الجزء) (1) لقد تبع الجوهري في ذلك كثير من أئمة اللغة كالجمد وابن منظور والرازي على أن الجوهري وحده كاف في إثبات يطوح لانه نقل ما صح عنده من لغة العرب، وهو يقول: " قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة " ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (2) إن كان غرض المؤلف من هذا الكلام أن التركيب حينئذ لا محوج له، لان الاولى حمل الواوى على باب نصر واليائى على باب ضرب كما هو القياس المطرد في اللغة فهذا كلام مسلم لا شية فيه، وإن كان غرضه أن التركيب حينئذ غير ممكن فلا نسلم له ذلك، لان من الممكن أن نأخذ الماضي من الواوى على لغة من قال طوح ونأخذ المضارع من اليائى (*)

(128/1)

طاح كقال لقليل طُحْتُ كقلت بضم الفاء، ولم يُسَمَّع، والأولى أن لا تحمل الكلمة على الشذوذ ما أمكن قوله " ولم يَضُمُوا في المثال " يعني معتل الفاء الواوي واليائي، فلم يقولوا وَعَدَ يُوْعَدُ وَيَسَّرَ يَيْسَرُ، لأن قياس عين مضارع فَعَلَ المفتوح العين على ما تقدم إما الكسر أو الضم، فتركوا الضم استتقلاً لياء يليها أو واو بعدها ضمة، إذ فيه اجتماع الثقلاء، ألا ترى إلى تخفيف بعضهم واو يُوَجِّلُ وياء يَيَّاسُ بقلبيهما ألفاً نحو يَاجِلُ وَيَآسُ، وإن كان بعدهما فتحة وهي أخف الحركات، فكيف إذا كانت بعدهما ضمة؟ فإن قلت: أو ليس ما فَرَّوْا إليه أيضاً ثقيلاً، بدليل حذف الواو (نحو) يَعِدُ وجوباً وحذف ياء (نحو) يَيْسَرُ عند بعضهم، كما يجئ في الإعلال؟ قلت: بلى، ولكن وُيِّلَ أَهْوُنُ من ويلين فإن قلت: فإذا كان منتهى أمرهم إلى الحذف للاستخفاف، فهلا بَنَوْا بعضه على يَفْعُلُ أيضاً بالضم وحذفوا حرف العلة حتى تخف الكلمة كما فعلوا ذلك بالمكسور العين؟ قلت: الحكمة تقتضي إذا لم يكن بد من الثقيل أو أثقل منه أن تختار الثقيل على الأثقل، ثم تخفف الثقيل، لا أن تأخذ الأثقل أولاً وتخففه فإن قلت: أو ليس قد قالوا: يَسَّرَ يَيْسَرُ (1) من اليُسَّرُ وَوَسَمَ يَوْسَمُ؟ قلت: إنما بَنَوْهما على هذا الأثقل إذ لم يكن لفعل المضموم مضارع

(1) قد قالوا: يسر ييسر فهو يسير، إذا قل، وإذا سهل، وبابه كرم، وقالوا أيضا: يسر ييسرا من باب فرح، بالمعنى السابق، وقالوا: يسر الرجل ييسر من باب ضرب فهو ياسر، إذا لعب الميسر، ومنهم من قال: يسر يسر بحذف الياء التي هي فاء الكلمة في هذا المعنى الاخير (*)

(129/1)

إلا مضموم العين، فكروها مخالفة المعتل الفاء لغيره بكسر عني مضارعة، بخلاف فعل مفتوح العين، فإن قياس مضارعه إما كسر العين أو ضمها على ما تكرر الإشارة إليه، فأثر فيه حرف العلة بالزام عين مضارعه الكسر. فإن قلت: فلما أجنوا في فَعَلَ المضموم العين إلى هذا الاء ثقل فهو خففوه بحذف الفاء؟ قلت: تطبيا للفظه بالمعنى، وذلك أن معنى فَعَلَ الغريزة الثابتة والطبيعة اللازمة، فلم يغيروا اللفظ أيضاً عن حاله لما كان مستحقاً للتغيير بالحذف فاء الكلمة وهي بعيدة عن موضع التغيير، إذ حق التغيير في آخر الكلمة أو فميا يجاور الآخر، فلذلك غُيِّرَ في طَالَ يَطُولُ وَسَرُوْ يَسْرُوْ (1)، وإن كانا من باب فعل أيضاً، وأما وَهَبَ يَهَبُ وَوَضَعَ يَضَعُ وَوَقَعَ يَقَعُ وَوَلَعَ يَلَعُ فالأصل (2) فيها كسر عين المضارع، وكذا وَسَعَ يَسَعُ وَوُطِئَ يَاطُ، فحذف الواو، ثم فتح العين لحرف الحلق، وكذا وَدَعَ - أي ترك - يدع والماضي لا يستعمل إلا ضرورة (3)، قال: -

(1) تقول سر ويسرو - ككرم يكرم - وسرا يسرو - كدعا يدعو - وسرى يسرى - كرضى يرضى - إذا كان شريفا ذا مروءة (2) المراد بالأصل هنا الحالة الاولى السابقة على الحذف، وليس المراد به الغالب والكثير (3) قول المؤلف " والماضي لا يستعمل إلا ضرورة " يخالفه قوله في باب الاعلال: " ويدع مثل يسع، لكنه أميت ماضيه " فان مقتضاه أنه لم يستعمل في نثر ولا نظم ومقتضى قوله هنا: " لا يستعمل إلا ضرورة " أنه يستعمل في الشعر، هذا، وقد زاد غير المؤلف أنه لم يستعمل مصدر هذا الفعل ولا اسم فاعله ولا اسم مفعوله وكل ذلك غير صحيح، فقد قرأ عروة بن الزبير، ومجاهد، ومقاتل، وابن أبي عبلة، ويزيد النحوي (وما ودعك ربك وما قلى) بالتخفيف، وجاء في الحديث: (*)

15 - ليت شعري عن خليلي من اللّذي * غَالَهُ في الحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ (1) وحمل يَدْرُ على يَدْعُ لكونه بمعناه (2) ، ولم يستعمل ماضيه لا في السعة ولا في الضرورة

" لينتهين أقوام عن ودْعِهِمُ الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم " قال ابن الأثير في النهاية: " أي عن تركهم إياها والتخلف عنها، يقال: ودع الشيء يدعه ودعا، إذا تركه، والنحاة يقولون: إن العرب أماتوا ماضي يدع ومصدره واستغنوا عنه بترك، والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح، وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله، فهو شاذ في الاستعمال فصيح في القياس " اه كلام ابن الاثير.

ومن مجئ اسم الفاعل ما أنشده ابن برى من قول معن بن أوس: عليه شريب لين وادع العصا * يساجلها حماته وتساجله وما أنشده الفارسي في البصريات: فأيهما ما أتبعن فاني * حزين على ترك الذي أنا وادعه وقد استشهد الجوهري على مجئ اسم المفعول من هذا الفعل بقول خفاف ابن ندبة: إذا ما استحمت أرضه من سمائه * جرى وهو مودوع وواعد مصدقي (1) هذا البيت من كلام أبي الاسود الدؤلي، قاله ابن برى، وقال الازهري: إنه لانس بن زنيم الليثي، وأنشد معه بيتا آخر، وهو قوله: لا يكن برقك برقاً خلبا * إن خير البرق ما الغيث معه والشاهد فيه مجئ ودع ماضيا مخففاً، ومثله قول سويد بن أبي كاهل البشكري: سل أميرى ما الذي غيره * عن وصالي اليوم حتى ودعه وقول الآخر: فسعى مسعاته في قومه * ثم لم يدرك ولا عجزا ودع (2) اعلم أنهم استعملوا الفعل المضارع من هذه المادة فقالوا: يذر، ومنه قوله (*)

فإن قيل: فهلا حذف الواو من يوعه أوعدَ مع أن الضمة أثقل قلت: بل الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها للمجانسة التي بينهما وإنما لم تحذف الياء من نحو يئس إذ هو أخف من الواو، على أن بعض العرب يُجْري الياء مجرى الواو في الحذف، وهو قليل، فيقول: يَسَرَ يَسْرُ وَيَيْسَ يئس بحذف الياء قوله " وَوَجَدَ يَجْدُ ضعيف " هي لغة بني عامر، قال لُبَيْدُ بن ربيعة العامري: - 16 - لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الْفَوَادُ بِشْرِيَّةً * تدع الصوادي لا يجدن غليلا (1)

تعالى (ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب) واستعملوا منه الأمر فقالوا: ذر، ومنه قوله تعالى (ذري ومن خلقت وحيدا) وقوله (ذري) والمكذبين) ولم يستعملوا منه اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا مصدرا ولا فعلا ماضيا، وهذا المضارع المسموع قد ورد بالفتح، إلا ما حكى عن بعضهم من قوله: "لم أذر ورائي شيئا"، ومقتضى القواعد المقررة أن يكون ماضى هذا الفعل المقرر مكسور العين، فيكون فتح عين مضارعه هو الأصل والقياس، وحينئذ فيسأل عن علة حذف الواو، إذ كان المعروف أنها لا تحذف إلا بين الياء والكسرة حقيقة أو تقديرا، وجواب هذا هو الذى عناه المؤلف بقوله: حمل على يدع، يريد أنه حمل عليه في حذف الواو لكونه بمعناه، إذ ليس فيه نفسه ما يقتضى حذفها، ويمكن أن يقدر أن الماضي مفتوح العين، فيكون قياس المضارع كسر العين، لأن المثال الواوي المفتوح العين في الماضي لا يكون إلا من باب ضرب، فيكون حذف الواو جاريا على القياس، لأنها وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية، ويسأل حينئذ عن سر فتح العين في المضارع مع أنه ليس فيه ما يقتضى الفتح فيجواب بأنه حمل على يدع في فتح العين لكونه بمعناه، وفي يدع موجب الفتح وهو حرف الحلق، وهذا يماثل ما قال بعضهم في أبي يأي: إنه فتحت عينه حملا له على منع يمنع لانه بمعناه (1) تبع المؤلف الجوهري في نسبة هذا البيت للبيد.

قال ابن برى في حواشيه (*)

(132/1)

يجوز أن يكون أيضاً في الأصل عندهم مكسور العين كأخواته، ثم ضم بعد

على الصحاح: "الشعر لجرير وليس للبيد كما زعم"، وكذا نسبه الصاغاني في العباب لجرير، وقد رجعنا إلى ديوان جرير فألفيناه فيه، وقبله وهو أول قصيدة يهجو فيها الفرزدق: لم أر قبلك يا أمام خليلا * أنأى بحاجتنا وأحسن قيلا واستشهد المؤلف بالبيت على أن الضم في مضارع وجد لغة ضعيفة خاصة ببني عامر، ووجه ضعفها أنها جارجة عن القياس والاستعمال، إذ القياس ألا تحذف فاء المثال إذا كانت واوا إلا من المضارع المكسور العين، والاستعمال الغالب في هذه الكلمة الكسر، قال الله تعالى

(فان لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم) (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام)
 فيكون الضم شاذا قاسا؟ ؟ ؟ واستعمالا، ثم إن ابن مالك ذهب في التسهيل إلى أن لغة
 بنى عامر ليس مقصورة على يجد، بل هي عامة في كل ما فاؤه واو من المثال: أي أنهم
 يحذفون الفاء ويضمون العين في كل مثال واوي على فعل (بفتح العين) فيقولون في
 وكل: يكل، وفي ولد: يلد، وفي وعد: يعد، وهكذا، وهذا القول الذي قاله ابن مالك
 مخالف لما ذهب إليه فحول النحويين، قال السيرافي: " إن بني عامر يقولون ذلك في يجد
 من الموجددة والوجدان، وهم في غير
 يجد كغيرهم " وكذا قال صاحب الصحاح، وقال ابن جني في سر الصناعة: " ضم الجيم
 من يجد لغة شاذة غير معتد بها لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها ما عليه الكافة فيما هو
 بخلاف وضعها " اه وقال الرازي في المختار: " ويجد بالضم لغة عامرية لا نظير لها في
 باب المثال " اه وقال ابن عصفور: " وشذ من فعل الذي فاؤه واو لفظة واحدة
 فجاءت بالضم وهي: وجد يجد، قال: وأصله يوجد (بالكسر) فحذفت الواو لكون
 الضمة هنا شاذة والاصل الكسر " اه، وقال ابن جني في شرح تصريف المازني: " فأما
 قول الشاعر: لو شئت قد نفع الفؤاد بشربة * تدع الحوائم لا يجدن غليلا فشاذ،
 والضمة عارضة، ولذلك حذفت الفاء، كما حذفت في يقع ويدع، وإن كانت الفتحة
 هناك، لان الكسر هو الاصل، وإنما الفتح عارض " اه (*)

(133/1)

حذف الواو، ويجوز أن يكون ضمُّه أصلياً حذف منه الواو لكون الكلمة بالضمة بعد
 الواو أثقل منها بالكسرة بعدها قوله " ولزموا الضم في المضاعف المتعدي " نحو مَدَّ يَمُدُّ،
 وَرَدَّ يَرُدُّ، إلّا أحرفا جاءت على يَفْعَلُ أيضاً، حكى المبرد عَلَّهُ يَعْلَهُ وَهَرَّهُ يَهْرُهُ: أي
 كرهه، وروى غيره تَمَّ الحديث يَتِمُّهُ، وَبَتَّتْهُ يَبِتُّهُ، وَشَدَّتْهُ يَشُدُّهُ: وجاء في بعض اللغات:
 حَبَّتْهُ يَحْبُّهُ، ولم يجئ في مضارعه الضم وما كان لازماً فإنه يأتي على يَفْعَلُ بالكسر، نحو
 عَفَّ يَعْفُ، وَكَلَّ يَكِلُ - إلّا ما شَدَّ من عَضَضْتُ تَعْضُ على ما ذكرنا، وحكى يونس
 أنهم قالوا: كَعَعْتُ - أي: جبت - تَكَعُّ بالفتح فيهما (1) وتَكَعُّ بالكسر أشهر، فمن
 فتح فلاجل حرف الحلق، قال سيبويه: لما كان العين في الأغلب ساكناً بالإدغام لم يؤثر
 فيه حرف الحلق كما أثر في صَنَعَ يَصْنَعُ.
 ومن فَتَحَ فلائها قد تتحرك في

لغة أهل الحجاز، نحو: لَمْ يَكْعَعْ وفي يَكْعَعْنَ اتفاقاً كَيْصَنْعُ ويصنعن قال: " وَأَنْ كَانَ عَلَى
فِعْلٍ فُتِحَتْ عَيْنُهُ أَوْ كُسِرَتْ إِنْ كَانَ مِثَالاً، وَطَبِئَ تَقُولُ فِي بَابِ بَقَى يَبْقَى، وَأَمَّا فَضِلَ
يَفْضُلُ وَنَعِمَ يَنْعَمُ فَمِنْ التَّدَاخُلِ "

وظاهر كلام ابن جني وابن عصفور أن الشذوذ في يجد من جهة ضم العين لا من جهد
حذف الفاء لان العين على كلامهما مكسورة في الاصل فيتحقق مقتضى الحذف،
فيكون قياسيا، ويجوز كما قال المؤلف أن تكون الضمة أصلية لا عارضة، فيكون
الشذوذ في حذف الفاء، ورواية الكسر التي حكاها السيرافي في هذا البيت لا ترد هذا
الاحتمال كما زعم البغدادي في شرح الشواهد (1) هذه لغة حكاها يونس، وحكى
غيره في هذا اللفظ ثلاث لغات أخرى: إحداها كنصر، والثانية كضرب، والثالثة كعلم،
وقد أشار المؤلف إلى الثانية (*)

(134/1)

أقول: اعلم أن القياس في مضارع فَعَلَ المكسور العين (1) فَتَحُهَا، وجاءت أربعة أفعال
من غير المثال الواوي، يجوز فيها الفتح والكسر، والفتح أقبس، وهي حَسِبَ يَحْسِبُ،
وَنَعِمَ يَنْعَمُ، وَيَسَّ يَسِّيْ سِ، وَيَسَّ يَسِّيْ سِ، وقد جاءت أفعال من المثال الواوي لم يرد
في مضارعها الفتح، وهي وَرَثَ يَرِثُ، وَوَثِقَ يَتَّقُ، وَوَمَقَّ يَمَقُّ، وَوَفَّقَ يَفْقُ، وَوَرِمَ يَرِمُ، وَوَلَّى
يَلِي، وجاء كلمتان رُوي في مضارعهما الفتح، وهما: وَرَى الرَّدَّ يَرِي، وَوَبَقَ يَبْقُ، وإنما
بَنَوْا هذه الأفعال على الكسر ليحصل فيها علة حذف الواو فتسقط، فتخفَّ الكلمة،
وجاء وَحَرَ صدره من الغضب، ووَغَرَ بمعناه، يَحَرَّ وَيَغَرُّ، وَيُوَحِّرُ

(1) توضيح المقام وتفصيله أن القياس في مضارع فَعَلَ بالكسر يفعل (بالفتح) ، لأنهم
أرادوا أن يخالف الماضي لفظا كما خالفه معنى، ولا تنحصر الالفاظ التي جاءت
على القياس من هذا الباب في عدد معين، بل تستطيعان تجزم بأن كل فعل
ثلاثي ماضيه بكسر العين لابد أن يكون مضارعه بفتح العين إلا أفعالا محصورة ستسمع
حديثها قريبا، وما جاء بالكسر من هذا الباب فهو شاذ مخالف للقياس، وما جاء بالضم
منه فهو متداخل، والذي جاء بالكسر ضربان: ضرب جاء فيه - مع الكسر الذي هو
شاذ - الفتح الذي هو القياس، وضرب لم يجئ فيه إلا الكسر الذي هو شاذ، فأما

الضرب الاول فأربعة عشر فعلا، خمسة منها من غير المثال الواوى: ذكر المؤلف منها أربعة، والخامس ينس (بالموحدة) بينس وبيأس، وتسعة من المثال الواوى: ذكر المؤلف منها ثمانية والتاسع وهل يهل ويوهل، وأما الضرب الثاني فتسعة عشر فعلا، ستة عشر منها من المثال الواوي، ذكر المؤلف منها عشرة والباقي هو: وروى المخ يرى: أي سمن، ووجد يجد وجدا: أي أحب، ووعق عليه يعق: أي عجل، وورك يرك وروكا: أي اضطجع، ووكم يكم وكما: أي اعنتم، ووقه له يقه: أي سمع له وأطاع، والثلاثة الباقية من الاجوف الواوي، وهي من هذا الضرب على ما ذهب إليه الخليل، وقد ذكرها المؤلف كلها (وهي طاح وتاه وآن) وأما الضرب الثالث - وهو المضموم في المضارع - فقد ذكر المؤلف منه جملة صالحة (وهي فضل ونعم وحضر ودمت وامت ونكل ومجد) وقد سبق له ذكر ركن (*)

(135/1)

وَيَوْغَرُ أَكْثَرُ، وَجَاءَ وَرِعٍ بِالكسر على الأكثر، وَجَاءَ يَوْرَعُ، وَجَاءَ وَسَعٍ يَسَعُ وَوُطِئَ يَظَأُ، والأصل الكسر بدليل حذف الواو لكنهم ألزموها بعد حذف الواو فتح عين المضارع، وقالوا: جاء وَهَمْتُ أَهْمُ، والظاهر أن أهم مضارع وَهَمْتُ - بفتح العين - ومضارع وهمت بالكسر أو هم بالفتح، ويجوز أن يكون وَهَمْتُ أَهْمُ - بكسرهما - من التداخل، وجاء آن يئين من الأوان، وطاح يطيح، وتاه يتيه، كما ذكرنا، وجاء وَلَهُ يَلَهُ، وَيَوْلَهُ أَكْثَرُ، قالوا: وجاء وَعَمَ يَعِمُ، بمعنى نعم يَنَعِمُ، ومنه عَمَ صَبَاحًا، وقيل: هو من انْعَمَ بحذف النون تشبيهاً

بالواو، فقله "أو كسرت إن كان مثلاً" أي: مثلاً واوياً، وليس الكسر بمطرد في كل مثال واوي أيضاً، فما كان ينبغي له هذا الإطلاق، بل ذلك محصور فيما ذكرناه. قوله "وطئ تقول في باب بَقِيَ يَبْقَى" مضى شرحه قوله "وأما فضل يفضل ونعم ينعم فمن التداخل" المشهور فَضَّلَ يَفْضُلُ، كدخل يدخل، وحكى ابن السكيت فَضِلَ يَفْضُلُ، كَحَذَرَ يَحْذَرُ، فَفَضِلَ يَفْضُلُ يكون مركبا منها، وكذا نَعِمَ يَنْعَمُ مركب من نَعِمَ يَنْعَمُ كَحَذَرَ يَحْذَرُ وهو المشهور، وَنَعِمَ يَنْعَمُ كظرف يظرف، وحكى أبو زيد حَضَرَ يَحْضُرُ، والمشهور حَضَرَ بالفتح وجاء حرفان (1) من المعتل: دِمْتُ تَدُومُ ومِتَّ تَمُوتُ - بكسر الدال والميم في الماضي - والمشهور ضمهما كَقُلْتُ تقول، وهما مركبان، إذ جاء دِمْتُ تَدَامُ ومِتَّ تَمَاتُ، كخفت تخاف، قال: -

(1) زاد ابن القطاع على هذين الحرفين حرفين آخرين، وهما: كِدَتْ تَكُود وَجِدَتْ تَجُودُ - بكسر أول الماضي فيهما - والاصل فيهما كاد يكدود وجاد يجود - مثل قال يقول - وكان يكاد وجاد يجاد - مثل خاف يخاف - فأخذ المضارع من الاولى مع الماضي من الثانية (*)

(136/1)

17 - بنيتي سيدة البنات * عيشي ولا نأمنُ أن تَمَاتي (1) وحكى أبو عبيدة نَكَل يَنْكُل، وأنكره الأصمعي، والمشهور (2) نكل يَنْكُل، كقتل يقتل، وحكى نَجَد يَنْجُد (3) : أي عرق، ونَجَد يَنْجُد كحذر يحذر هو المشهور قال: " وأن كان على فعل ضمت "

(1) لم يتيسر لنا الوقوف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين، وقد أنشده الجوهري في الصحاح، وابن جني في الخصائص (ح 1 ص 386) ولكنه رواه هكذا بنى يا سيدة البَنَات * عِيشِي وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ تَمَاتِي وبنيتي في رواية المؤلف تصغير بنت أضيف الى ياء المتكلم، وهو منادى بحرف نداء محذوف، و " سيدة البنات " جعله بعضهم نعتا للمنادى، وأجاز فيه الرفع والنصب، ويجوز أن يكون بدلا أو عطف بيان أو منادى بحرف نداء محذوف و " عيشي " فعل دعاء، و " تَمَاتِي " لغة في تموتين، فقد جاء هذا الفعل من باب نصر، كقال يقول، قال الله تعالى (قل موتوا بغيظكم) ومن باب علم، كخاف يخاف، وقد قرئ في قوله تعالى (يا ليتني مت قبل هذا) وفي قوله تعالى (ولئن متم أو قتلتم لآلى الله تحشرون) بضم الميم على أنه من اللغة الاولى، ويكسرها على أنه من اللغة الثانية، قال الصاغاني في العباب: " قد مات يموت، ويمات أيضا، وأكثر من يتكلم بمطأى، وقد تكلم بها سائر العرب " اه وحكى يونس في هذه الكلمة لغة أخرى كباع يبيع (2) في اللسان والقاموس أن هذا الفعل قد جاء كضرب، ونصر، وعلم، فالتركيب من ماضى الثالثة ومضارع الثانية، ولم يذكر التركيب الذى حكاه أبو عبيدة واحد منهما. (3) النجد - بفتحتين -: العرق من علم أو كرب أو غيرهما، قال النابغة الذبياني: يظل من خوفه الملاح معتصما * بالخيزرانة بعد الاين والنجد والفعل نجد ينجد - كعلم يعلم - ومقتضى التركيب أن يكون فيه لغة أصلية ثانية (*)

أقول: اعلم أن ضم عين مضارع فَعَلَ المضموم العين قياس لا ينكسر، إلا في كلمة واحدة، وهي كُذِّت بالضم تَكَاد، وهو شاذ، والمشهور كدت تكاد خفت تَخَافُ، فإن كَانَ كُذِّت بالضم كَقُلْتُ فهو شاذ (1) أيضاً، لأن فعل يفعل بفتحهما لا بد أن يكون حلقي العين أو اللام قال: " وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ كُسِرَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ، مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُ مَاضِيهِ تَاءً زَائِدَةً نَحْوُ تَعَلَّمَ وَتَجَاهَلَ فَلَا يُغَيَّرُ، أَوْ لَمْ تَكُنْ اللَّامُ مَكْرُورَةً،

من باب نصر أو كرم بهذا المعنى، لكن الذى في اللسان والقاموس وكتاب الافعال لابن القوطية أنه قد أتى هذا الفعل بهذا المعنى من باب علم، كما تقدم، ومن باب عنى مبنيا للمجهول، ونص في اللسان على أن المضارع قد جاء كينصر، كما ذكر المؤلف ولم يذكر ما يصح أن يكون ماضيا له، وعلى هذا يكون هذا الفعل شاذاً، ليس من باب التداخل.

نعم قد جاء هذا الفعل من باب كرم بمعنى صار ذا نجدة، وجاء متعديا من باب نصر بمعنى أنجده وأعانه، ولكن واحدا من هذين البابين لا يتحقق به التداخل ما دام من شرطه اتحاد المعنى في البابين اللذين تتركب منهما اللغة الثالثة (1) اعلم أن هذا الفعل قد جاء واويا ويائيا: أما الواوى فقد جاء من باب علم ومن باب نصر، مثل خفت تخاف، وقلت تقول، فتقول في الماضي المسند للضمير: كدت - بكسر الكاف - على الاول - وضمها - على الثاني، وأما اليائى فجاء من باب علم ليس غير، وجاء من باب باع بمعنى آخر، تقول: كاد الرجل الرجل يكيده كيذا: أي دبر له، ومنه قوله تعالى (إنهم يكيدون كيذا وأكيده كيذا)، وتقول: كادت المرأة تكيد كيذا، إذا حاضت، فأذا علمت هذا تبين لك أن قول العرب: كدت - بضم الكاف - تكاد من باب التداخل، وأن الماضي أخذ من باب نصر والمضارع أخذ من باب علم، كما أن قولهم: كدت - بكسر الكاف - تكود متداخل أيضا، ماضيه من باب علم ومضارعه من باب نصر، فاعتبار المؤلف تبعا لسيبويه كدت - بالضم - تكاد شاذ، سواء كان من العرب كرم أو نصر، ليس بوجيه، بل هو من التداخل، لانه لا يعدل إلى القول بالشذوذ ما أمكن الحمل على وجه صحيح كما كرر المؤلف نفسه مرارا (*)

نحو احمر واحمار فيدعم، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ أَصْلُ مَضَارِعِ أَفْعَلَ يُؤْفَعِلُ إِلَّا أَنَّهُ رُفِضَ لِمَا يَلْزَمُ
مِنْ تَوَالِي الْهَمْزَتَيْنِ فِي الْمُتَكَلِّمِ فَحَقِّفَ فِي الْجَمِيعِ، وَقَوْلُهُ: 18 - * قوله أهل لان يؤ
كرما * شاذٌّ، وَالْأَمْرُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ وَأَفْعَلُ التفضيل تقدمت "

(1) هذا بيت من الرجز المشطور أورده الجوهري في الصحاح، ونقله اللسان، ولم نقف
على نسبته إلى قائل معين، ولا وقفنا له على سابق أو لاحق، والاستشهاد به في قوله يؤ
كرم حيث أبقي الهمزة، فلم يحذفها كما هو القياس في استعمال أمثاله، ولم يخففها بقلبه
واوا، وإن لم يكن ذلك القلب واجبا، لعدم الهمزتين.
قال سيبويه (ح 2 ص 330) : " وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يفعل
ويفعل (ويقصد المضارع المبني للمعلوم والمبني للمجهول) وأخواتهما، كما ثبتت التاء في
تفعلت وتفاعلت في كل حال، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع
فاطرد الحذف فيه لان الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك، وكثر هذا في كلامهم
فحذفوه.

واجتمعوا على حذفه كما اجتمعوا على حذف كل وترى، وكان هذا أجدر أن يحذف
حيث حذف ذلك الذي من نفس الحرف لانه زيادة لحقته زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه
يستثقل وأن له عوضا إذا ذهب، وقد جاء في الشعر حيث اضطرب الشاعر، قال الراجز،
وهو خطام المجاشعي: * وصاليات ككما يؤثفين * وإنما هو من أثفيت، وقالت ليلى
الاخيلية: - * كراة غلام من كساء مؤرنب * انتهى كلامه بحروفه.
وخطام بزنة كتاب، وما أنشده ليلى الاخيلية هو عجز بيت تصف فيه قطاة تدلت
على فراخها وفراخها خص الرأس (أي: لا ريش عليها)
وصدره: - * تدلت على حص الرأس كأنها * (*)

أقول: يعني وإن كان الماضي غير الثلاثي المجرد كسر ما قبل الآخر، في غير ما أوله التاء،
لأنه يتغير أوله فيه، سواء كان رباعياً، أو ثلاثياً مزيداً فيه، أو رباعياً كذلك، نحو دحرج
يدحرج، وانكسر ينكسر، واحرنجم يحرنجم، وإنما كسر ما قبل الآخر في غير ما في أوله

التاء لأنه يتغير أوله في المضارع عما كان عليه في الماضي: إما بسقوط همزة الوصل فيما كانت فيه، وإما بضم الأول، وذلك في الرباعي نحو يُدْخِرُج (وَيُدْخِل) ويُقَاتِل ويُقَطِّع، والتغيير مُجَرَّئٍ على التغيير، وأما ما فيه تاء فلم يتغير أوله إلا بزيادة علامة المضارعة التي لا بد منها قوله " أو لم تكن اللام مكررة " كان أولى أن يقول: أو تكن اللام مدغمة، لأن نحو يَسْحَنُكُ مكر اللام ولم يدغم (1) قوله " ومن ثم " إشارة إلى قوله قبل: " المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي " وقد مرّ في شرح الكافية (2) في باب المضارع ما يتعلق بهذا الموضع

(1) اسخكك الليل: أي اشتدت ظلمته، واسخكك الشعر فهو مسحنكك: أي اشتد سواده، وقول المؤلف: " كان أولى أن يقول أو تكن اللام مدغمة " ليس بأولى مما ذكره صاحب الاصل، بل العبارتان مشتملتان على قصور، فكما أن عبارة الاصل لا تشمل نحو اسحنكك بسحنكك وجلبب يجلبب واقعنسس يقعنسس، كذلك عبارته التي اختارها لا تشمل نحو عازه يعازه وماده الحبل يماده وشاقه في الامر يشاقه، فأن هذه الكلمات على زنة فاعل، وليس مكررة اللام واللام فيها مدغمة بل هي مدغم فيها، إلا أن يقال: إن عبارته من باب الحذف والايصال، وأصلها " أو تكن اللام مدغما فيها " فحذف حرف الجر وأوصل العامل الى الضمير فاستتر وهو بعيد، على أن استثناء مكرر اللام أو مدغمها ليس بوجيه، لان حركة ما قبل الاخر قبل الادغام هي الكسر، فالامر فيه جار على الاصل قبل الاستثناء، وتكون القاعدة أن المبدوء بالتاء الزائدة لا يكسر ما قبل آخره، وغيره يكسر ما قبل آخره تحقيقا كيستغفر أو تقديرا كيحمر إلا أن يكون نظرهم إلى ظاهر الامر من غير التفات إلى الاصل (2) قال المؤلف في شرح الكافية: " إنه قد يطرد في الاكثر الحكم الذي (*)

(140/1)

واعلم أن جميع العرب، إلا أهل الحجاز، يُجَوِّزُونَ كسر حرف المضارعة سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل، إذا كان الماضي على فعل بكسر العين، فيقولون: أنا عِلَمٌ ونحن نَعْلَمُ وأنت تَعْلَمُ، وكذا في المثال والأجوف والناقص والمضاعف، نحو إيجل وإدخال وإشقى وإعص، والكسرة في همزة إخال وحده أكثر وأفصح من الفتح، وإنما كسرت حروف المضارعة تنبيهاً على كسر عين الماضي، ولم يكسر الفاء لهذا المعنى، لأن أصله

في المضارع السكون، ولم يكسر العين لئلا يلتبس يفعل المفتوح بفعل المسكور، فلم يبق إلا كسر حروف المضارعة، ولم يكسر والياء استثناءً، إلا إذا كان الفاء واواً، نحو ييجل، لاستثناهم الواو والتي بعد الياء المفتوحة وكرهوا قلب الواو ياء من غير كسرة قبلها، فأجازوا الكسر مع الواو في الياء أيضاً لتخف الكلمة بانقلاب الواو ياء، فأما إذا لم يكسر والياء فبعض العرب يقلب الواو ياء، نحو ييجل، وبعضهم يقلبه ألفاً لأنه إذا كان القلب بلا علة ظاهرة في ألف التي هي الأخف أولى، فكسر الياء لينقلب الواو ياء، لغة جميع العرب إلا الحجازيين، وقلبها ياء بلا كسر الياء وقلبها ألفاً لغة بعضهم في كل مثال واوي، وهي قليلة.

وجميع العرب إلا أهل الحجاز اتفقوا على جواز كسر حرف المضارعة في أبي، ياء كان أو غيره، لأن كسر أوله شاذ، إذ هو حق ما عين ماضيه مكسور، وأبي مفتوح العين، فجر أهم الشذوذ على شذوذ آخر وهو كسر الياء (1)، وأيضاً فإن

ثبتت علته في الأقل، كحذفهم الواو في تعدو أعد ونعد، لحذفهم لها في يعد، وكذا حذفوا الهمزة في يكرم ونكرم، لحذفهم لها في أكرم " (1) " أبي " مفتوح العين، فلم يكن يستحق أن يكسر حرف المضارعة في مضارعه. إلا أنهم شذوا فيه فكسروا حرف المضارعة الذي يجوز كسره في غيره وهو الالف والنون والتاء، ثم استمروا طعم الشذوذ فوق ذلك بكسر الياء من حروف المضارعة أيضاً (*)

(141/1)

الهمزة الثقيلة يجوز انقلابها مع كسر ما قبلها ياء فيصير يبي كيبجل (1) وإنما ارتكبوا الشذوذ في جواز كسر أول تأتي وتأتي وآبي لأن حق ماضيه الكسر لما كان المضارع مفتوح العين، فكأن عين ماضيه مكسور، ولا يمتنع أن يقال: إن أصل ماضيه كان كسر العين لكنه اتفق فيه جميع العرب على لغة طيبي في فتحه، ثم جَوَزَ كسر حروف المضارعة دلالة على أصل أبي وكذا كسروا حروف المضارعة مع الياء في حب فقالوا: إحبُّ نحبُّ يحبُّ تحبُّ، وذلك لأن حبَّ يحبُّ كعزَّ يعزُّ شاذ قليل الاستعمال، والمشهور أحبُّ يُحبُّ، وهو أيضاً شاذ من حيث إن فَعَلَ إذا كان مضاعفاً متعدياً فمضارعه مضموم العين، ويحبُّ مكسور العين، ففيه شذوذان، والشذوذ يجري على الشذوذ، فكسروا أوائل مضارعه ياء كان أو غيره وإن لم يكن ماضيه فعل، وقال غير سيبويه: إن إحب ونحب

وَيَحِبُّ وَيَحِبُّ بكسر حروف المضارعة مضارعاتُ أَحَبَّ، وشذوذه لكسر المضموم، كما قالوا في الْمُغِيرَةِ الْمُغِيرَةِ، وكذا الْمُصْحَف (2) وَالْمُطَرَف (3) في الْمُصْحَفِ وَالْمُطَرَفِ

(4) حاصل هذا أنهم إنما كسروا ياء المضارعة في يَأْي، ليتسنى لهم تخفيف الهمزة بقلبها ياء، لسكونها إثر كسرة فيصير ييى، وهو أخف من يئى، لان حرف العلة أخف من غيره، ونقول: لو أن ذلك الذي ذكره المؤلف من غرضهم لكان بقاء الياء مفتوحة أولى من كسرها، وذلك لأنهم لو أبقوها مفتوحة لتمكنهم أن يقلبو الهمزة ألفاً، لسكونها إثر فتحة، فيصير يأي، والالف أخف حروف العلة (2) قال في اللسان: " المصحف بضم فسكون ففتح - والمصحف - كمنبر: الجامع للمصحف المكتوبة بين الدفتين، كأنه أصح: أي جعل جامعا للمصحف المكتوبة بين الدفتين، والفتح فيه لغة، قال أبو عبيد: تميم تكسرها وقيس تضمنها، ولم يذكر من يفتحها ولا أنها تفتح، إنما ذلك عن اللحياني عن الكسائي ... استثقلت العرب الضمة في حروف فكسرت الميم وأصلها الضم فمن ضم جاء به على أصله ومن كسر فلاستثقاله الضمة اه (3) قال في اللسان: " المطروف والمطرف - بكسر الميم وضمها مع سكون (*)

(142/1)

وكسر (وا) أيضاً غير الياء من حروف المضارعة فيما أوله همزة الوصل مكسورة، نحو أنت تَسْتَعْفِرُ وَتَحْرُجُ، تنبيهاً على كون الماضي مكسور الأول، وهو همزة ثم شبهوا ما في أوله تاء زائدة من ذوات الزوائد، نحو تَكَلَّمَ وَتَغَاوَا وَتَدَخَّرَ بباب انْفَعَلَ، لكون ذي التاء مطاوعاً في الأغلب كما أن انفعال كذلك، فَتَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ مطاوع فَعَلَ وَفَاعَلَ وَفَعَّلَ، فكسروا غير الياء من حروف مضارعاتها، فكل ما أول ماضيه همزة وصل مكسورة أو تاء زائدة يجوز فيه ذلك.

وإنما لم يضموا حرف المضارعة فيما ماضيه فَعَلَ مضموم العين مَبْهَيْنَ به على ضمة عين الماضي لاستثقال الضمتين لو قالوا مثلاً: تُطَرَفُ قوله " من توالى همزتين " إنما حذفت ثانية همزتي نحو أو كرم مع أن قياسها أن تُقْلَبَ واواً كما في أُويْدِمَ على ما يجيى في باب تخفيف الهمزة لكثرة استعمال مضارع باب الإِفْعَالِ فاعتمدوا التخفيف البليغ، وإن كان على خلاف القياس

قال: " الصفة المشبهة من نحو فَرِحَ عَلَى فَرِحَ غَالِباً، وَقَدْ جَاءَ مَعَهُ الضَّمُّ فِي بَعْضِهَا، نَحْوُ

نَدُسٌ وَحَذَرٌ وَعَجَلٌ، وَجَاءَتْ عَلَى سَلِيمٍ وَشَكْسٌ وَخُرٌّ وَصِفَرٌ وَغَيُورٌ، وَمِنْ الْأَلْوَانِ
وَالْعُيُوبِ وَالْحَلَى عَلَى أَفْعَلٍ " أقول: اعلم (1) أن قياس نعتما ماضيه على فَعِلٍ -
بالكسر - من الادواء الباطنة كالْوَجَعِ وَاللَّوَى (2) وما يناسب الأدواء من العيوب
الباطنة كالتَّكْدِ

الطاء وفتح الراء فيهما - واحد المطارف، وهي أردية من خز مربعة لها أعلام، وقيل:
ثوب من خز مربع له أعلام: قال الفراء: المطرف من الثياب: ما جعل في طرفيه علمان،
والاصل مطرف بالضم فكسر والميم، ليكون أخف كما قالوا مغزل - كمنبر - وأصله
مغزل - بالضم - من أغزل.

أي أدير ... وفي الحديث أريت على أبي هريرة رضى الله عنه مطرف خز، هو بكسر
الميم وفتحها وضمها: الثوب الذي في طرفيه علمان: والميم زائدة " اه (1) شرحنا بعض
أمثلة هذا الفصل فيما مضى (من ص 71 - ص 73) وستكلم على ما لم يذكر هناك
(2) اللوى: وجع في المعدة (*)

(143/1)

والعسر والحز، ونحو ذلك من الهيجانات والحفّة غير حرارة الباطن والامتلاء كالْأَرَجِ
وَالْبَطَرِ وَالْأَشَرِ وَالْجَذَلِ وَالْفَرَحِ وَالْقَلَقِ (1) والسَّلَسُ أن يكون على فَعِلٍ وقياس ما
كان من الامتلاء كالسُّكْرِ وَالرِّيِّ وَالْعَرَثِ (2) والشَّعْبُ، ومن حرارة الباطن كالْعَطَشِ
وَالْجُوعِ وَالْغَضَبِ وَاللَّهْفِ وَالتَّكَلِّ (3) - أن يكون على فَعْلَانٍ وما كان من العيوب
الظاهرة كالْعَوَرِ وَالْعَمَى، ومن الحلى كالسواد والبياض والزيب والرَّسَحِ والجَرْدِ وَالْهَضَمِ
(4) وَالصَّلَعِ - أن يكون على أَفْعَلٍ، ومؤنثه فعلاء،
وجمعهما فعل

(1) الارج: توهيج ريح الطيب.

والاشر: المرح والبطر، وقد جاء الوصف منه بفتح الهمزة وكسر الشين أو ضمها أو
سكونها أو فتحها، وجاء أشران أيضا، والجذل: الفرح، وقد جاء الوصف كغضبان
أيضا، وقد جاء في الشعر جاذل والقلق: الانزعاج، ويقال: رجل قلق ومقوق وامرأة
قلقة ومقلقة.

والسلس ومثله السلاسة والسلوس كخروج: اللين والسهولة والانقياد (2) الغرث -
بالغين المعجمة والراء المهملة - أيسر الجوع، وقيل: أشده، وقيل: الجوع مطلقا، والرجل
غرث وغرثان والانثى غرثى وغرثانة (3) اللهف: الاسى والحزن والغىظ، ويقال: هو
الاسف على شئ يفوتك بعد أن تشرف عليه، والوصف لهف ولهيف ولهفان.
والشكل - بفتحتين: فقدان الحبيب، ويقال: هو فقدان الرجل والمرأة ولدهما.
ويقال: هو فقدان المرأة زوجها، ويقال هو فقدان المرأة ولدها، والرجل ثاكل وثكلان
والمرأة ثكلى وثكول وثاكل (4) الزب: كثرة شعر الذراعين والحاجبين والعينين، وقيل:
هو كثرة الشعر وطوله، والوصف منه أزب وزباء، والجرد: قصر الشعر، وهو عيب في
الدواب، وهو ورم في مؤخر عرقوب الفرس يعظم حتى يمنع المشي، والذكر (*)

(144/1)

فمن ثم قيل في عَمَى القلب عَمٍ لكونه باطنا، وفي عَمَى العين أَعْمَى، وقيل: الأقطع
والاجذم، بناء على قط وَجَذِمَ (1) وإن لم يستعملا، بل المستعمل قَطَعَ وَجَذِمَ - على
ما لم يسم فاعله - والقياس مقطوع ومجدوم وقد يدخل أَفْعَلُ على فَعِلَ قالوا في وَجَرَ -
أي خاف - وهو من العيوب الباطنة، فالقياس فَعِلَ: وَجَرَ وأَوْجَرَ، ومثله حَمَقَ وَأَحْمَقَ،
وكذا يدخل فَعِلَ على أَفْعَلِ في العيوب الظاهرة وَالْحَلَى، نحو شَعِثَ
وَأَشَعَثَ، وَحَدِبَ وأَحْدَبَ (2) وَكَدِرَ وأَكْدَرَ، وَقَعَسَ وأَقْعَسَ (3) وكذا

أَجْرَدَ، والانثى جرداء، وقالوا: مكان جرد - كسبط - وأَجْرَدَ، وجرد - كفرح، وأَرْضَ
جرداء وجردة - كفرحة، إذا كانت لا نبات بها، والهضم: خمس البطن ولطف الكشح،
وهو أهضم، وهي هضماء وهضم، ويقال: بطن هضم وهضموم وأهضم (1) حكى
صاحب القاموس واللسان: قطعت يده قطعا - كفرح فرحا - وقطعة بفتح فسكون،
إذا انقطعت بداء عرض لها، وحكى أيضا: قطع - كفرح وكرم - قطاعة - كجزالة -
إذا لم يقدر على الكلام أو ذهبت سلاطة لسانه، ومثل ذلك كله في كتاب الافعال لابن
القوطية، فإن كان الاقطع وصفا بأحد هذه المعاني فلا محل لانكار المؤلف مجئ المبنى
للفاعل من هذا الفعل، وإن كان الاقطع وصفا بمعنى الذي قطعت يده بفعل فاعل، لا
بمرض عرض لها، فكلامه مستقيم.
وحكى من ذكرنا أيضا: جذمت يده - كفرح - إذا قطعت، وجذمتها - كضرب -

فهو أجذم، فإن كان الاجذم في كلام المؤلف وصفا بهذا المعنى فلا محل لانكاره، وإن كان مراده بالاجذم المصاب بالجذام فمسلم، لأنه لم يستعمل منه إلا جذم مبنيا للمجهول (2) في اللسان: الحذب: خروج الظهر ودخول البطن والصدر، تقول: رجل أحذب وحذب، والاخيرة عن سيبويه (3) القعس: دخول الظهر وخروج البطن والصدر. ويقال: الرجل أقعس (*)

(145/1)

يدخل أيضاً فَعَلَ على فَعْلَانٍ في الامتلاء وحرارة الباطن، كَصَدِ (1) وَصَدْيَانِ وَعَطِشٍ وعطشان ويدخل أيضاً أَفْعَلَ على فَعْلَانٍ في المعنى المذكور، كأهَى وَهَيْمَانِ، وَأَشْيَمَ (2) وَشَيْمَانٍ وقد ينوب (3) فعْلَانٍ على فعل، كغضبان، والقياس غضب، إذا الغضب هيجان:

وقعس، كقولهم: أجرب وجرب، وأنكد ونكد، قال في اللسان: وهذا الضرب يعتقب عليه هذان المثالان كثيرا (1) الصدى: شدة العطش، وقيل: هو العطش ما كان، تقول: صدى يصدى - مثل رضى يرضى - فهو صد وصاد وصدى - كطل وصدیان، والانثى صديا (2) تقول: هيم البعير يهيم - كعلم يعلم - هيما - بضم الهاء وكسرهما - إذا أصابه داء كالحمى يسخن عليه جلده فيشتد عطشه، وهو هيمان ومهيوم وأهيم، والانثى هيمى ومهيومة وهيماء، وأما الهيام بمعنى شدة العشق والافتتان بالنساء ففعله هام يهيم - كباع يبيع - ويقال في المصدر: هياما وهيوما وهيما - بالكسر - وهميانا - بفتحات - والرجل هائم وهيمار وهيوم، والانثى هائمة وهيمى. وتقول: شيم الفرس يشيم شما - كفرح يفرح فرحا - فهو أشيم، إذا الفت لونه بقعة من لون غيره، وقد راجعنا اللسان والقاموس والمختص والافعال لابن لقطوية وكتاب سيبويه والمصباح ومختار الصحاح فلم نجد واحدا من هؤلاء ذكر أنه يقال فيه شمان أيضا (3) ظاهره أنه لم يجئ الوصف من غضب إلا غضبان، إذ جعله من باب النيابة لا من باب الدخول، وليس كذلك، بل حكى له صاحب القاموس وغيره ثمانية أوصاف: غضب - كفرح - وغضوب - كصبور - وغضب - كعتل - وغضبة - بزيادة التاء

- وغضبة - بفتح الغين والضاد مضمومة أو مفتوحة والباء مضددة وغضبان -
وغضب - كعضد - (*)

(146/1)

وإنما كان كذلك، لأن الغضب يلزمه في الاغلب حرارة البطن، وقالوا: عَجَلْ
وعَجَلان، فَعَجَلْ باعتبار الطيش والخفة وعَجَلان باعتبار حرارة الباطن والمقصود أن
الثلاثة المذكورة إذا تقاربت فقد تشترك وقد تناوب وقالوا: قَدَحَ (1) قَرَبان إذا قارب
الامتلاء، وَنَصَفان إذا امتلأ إلى النصف، وإن لم يستعمل قَرَب وَنَصَف، بل قارب
وَنَاصَفَ، حملاً على المعنى: أي امتلأ.

ويجئ فعيل فيما حقه فَعِلٌ، كَسَقِيمٌ وَمَرِيضٌ، وحمل سَلِيمٌ على مريض.
والقياس سالم ومجئ فعيل في المضاعف والمنقوص اليائي أكثر كالطبي وَاللَّيْبِ وَالْحُسَيْسِ
وَالثَّقِي وَالشَّقِي، وقد جاء فاعل في معنى الصفة المشبهة - أي: مطلق الاتصاف (2)
بالمشتق

(1) أخذ المؤلف هذه العبارة عن سيبويه قال: " وقالوا: قدح نصفان وجمجمة نصفي،
وقدح قربان وجمجمة قربي، إذا قارب الامتلاء، جعلوا بمنزلة الملان، لان ذلك معناه
معنى الامتلاء، لان النصف قد امتلا، والقربان ممتلى أيضا إلى حيث بلغ، ولم نسمعهم
قالوا: قرب ولا نصف، اكتفوا بقارب وناصف، ولكنهم جاءوا به كأثم يقولون قرب
ونصف، كما قالوا: مذاكير، ولم يقولوا: مذكير ولا مذكارة " اهـ، والجمجمة: القدح أيضا
(2) هذا رأى للمؤلف خالف به المتقدمين من فطاحل العلماء، فان مذهبهم أن الصفة
المشبهة موضوعة للدلالة على استمرار الحدث لصاحبه في جميع الازمنة، وقد أوضح
هذه المخالفة في شرح الكافية فقال: (ج 2 ص 191): " والذي أرى أن الصفة
المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست أيضا موضوعة للاستمرار في
جميع الازمنة، لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهما، فليس
معنى حسن في الوضع الا ذو حسن، سواء كان في بعض الازمنة (*)

(147/1)

منه من غير معنى الحدوث - في هذا الباب وفي غيره، وإن كان أصل فاعل الحدوث، وذلك كخاشنٍ وساخِطٍ وجائعٍ ويعني بالحلى الخلق الظاهرة كالزَّب والْعَمَم (1) فيعم الألوان والعيوب قال: " وَمِنْ نَحْوِ كَرَمٍ عَلَى كَرِيمٍ غَالِبًا، وَجَاءَتْ عَلَى خَشْنٍ وَحَسَنِ وَصَعْبٍ وَصُلْبٍ وَجَبَانٍ وَشَجَاعٍ وَوَقُورٍ وَجُنُبٍ " أقول: الغالب في باب فعل فعيل، ويجيء فُعَال - بضم الفاء وتخفيف العين - مبالغة فعيل في هذا الباب كثيراً، لكنه غير مطرد، نحو طويل وطوال، وشجيع وشجاع، ويقال في غير هذا الباب كعَجِب وعجاب، فان شددت العين كما أبلغ كطوال، ويجيء على فَعَل كخَشْن، وعلى أَفْعَل كَأَخْشَن وخشناء وعلى فاعل كعَاقِرٍ قال: " وَهِيَ مِنْ فَعَلٍ قَلِيلَةٌ وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ حَرِيصٍ وَأَشْيَبَ وَضِيقٍ وَتَجَّى مِنَ الْجَمِيعِ بِمَعْنَى الْجُوعِ وَالْعَطَشِ وَضِدَّهُمَا عَلَى فَعْلَانٍ نَحْوُ جَوْعَانَ وَشَبَعَانَ وَعَطَشَانَ وَرَيَّانَ " أقول: إنما يكثر الصفة المشبهة في فَعَل لأنه غلب في الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة والحلى، والثلاثة لازمة في الأغلب لصاحبها، والصفة المشبهة كما مر في شرح

أو جميع الازمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدتين، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما، وهو الاتصاف بالحسن، لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة أولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة، لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان، كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها، كما تقول: كان هذا حسناً فقبح أو سيصير حسناً، أو هو الآن حسن فقط فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً " اه (1) الغمم: أن يكثر الشعر في الوجه والقفا حتى يضيقا، يقال: رجل أغم وجهه غمماً، قال هدية بن الحشرم: فلا تنكحي إن فرق الدهر بيننا * أغم القفا والوجه ليس بأنزعا

(148/1)

الكافية لازمة، وظاهرها الاستمرار، وكذا فَعَل للغرائز، وهي غير متعدية ومستمرة، وأما فَعَل فليس الأغلب فيه الفعل اللازم، وما جاء منه لازماً أيضاً ليس بمستمر، كالدخول والخروج، والقيام والقعود، وأشْيَب نادر، وكذا أُمِيل من مال يميل، وحكى غير سيبويه (1) مِيلٌ يَمِيلُ كَجَيْدٍ يَجِيدُ فهو أجيد (2)، وفَيْعِل لا يكون إلا في الأجوف، كالسَيْدِ وَالْمَيْتِ وَالْجَيْدِ وَالْبَيْنِ، وفَيْعِل - بفتح العين - لا يكون إلا في الصحيح العين، اسماً

كان أو صفة، كَالشَّيْلَمِ وَالْقَيْلَمِ وَالنَّيْرَبِ وَالصَّيْرَفِ (3) وقد جاء حرف واحد في المعتل بالفتح، قال:

(1) حكى ابن القطاع ميل ميلا - كفرح فرحا - إذا اعوج خلقة، أو إذا لم يستقر على ظهر الدابة، أو إذا لم يكن معه سيف، وحكى مال عن الطريق والحق يميل ميلا، إذا عدل، وحكى مال يمال مالا، إذا كثر ماله، ورجل مال وامرأة مالة، وصف بالمصدر، أو هو صفة مشبهة كفرح، أو مخفف مائل، أو مقلوبة على نحو ما سبق بيانه (ص 21 هـ 4) وحكى أبو زيد أنه يقال: ميل الحائط يميل - كعلم يعلم - ومال يميل - كباع يبيع - فالحائط ميلاء، والجدار أميل (2) الجيد - بفتحتين - طول العنق وحسنه، وقيل: دقته مع طول، والفعل جيد يجيد - كعلم يعلم - ويقال: عنق أجيد وامرأة جيداء، ولا يتعت به الرجل (3) الشيلم، ومثله الشولم والشالم، هو حب صغار مستطيل أحمد كأنه في خلقة سوس الحنطة، وهو مر شديد الحرارة، والغيلم: الجارية المغتلمة، ومنع الماء في الآبار، والضفدع، والسلحفاة الذكر، والشاب العريض المفرق الكثير الشعر، والنيرب: الشر والنميمة، قال الشاعر (عدى بن خزاعي) : -
ولست بذئ نيرب في الكلام * ومناع قومي وسباها والصيرف: النقاد، وهو الذي يبيع الفضة بالذهب، وهو المحتال المجرب، فالكلمة الاولى اسم ليس غير وكذا الثالثة، والثانية اسم أو وصف، والرابعة وصف (*)

(149/1)

19 - * ما بال عيني كالشعيب العين (1) *

(1) هذا بيت من الرجز المشطور، ليس هو أول أرجوزة لرؤبة بن العجاج كما قال البغدادي في شرح الشواهد، بل هو البيت الخامس عشر، وبعده: وبعض أعراض الشجون الشجن * دار كرقم الكاتب المرقن بين نقا الملقى وبين الاجؤن * يا دار عفراء ودار البخدن بك المهى من مطفل ومشدن والشعيب - بفتح أوله - المزادة الصغيرة. والعين: التي فيها عيون وثقوب فهي تسيل، وهم يشبهون خروج الدمع مع العين بخروج الماء من خرز المزادة، والشجون: جمع شجن، وهو الحزن. والشجن: جمع شاجن مثل راكم وركع والشاجن: اسم فاعل من شجنه يشجنه، إذا

حزنه، وبابه نصر.

ورقم الكاتب: مرقومه، والمرقن: صفة للكاتب، وهو الذي ينقط الكتاب.

وقوله: دار خبر قوله وبعض أعراض.

والنقا: الكتيب من الرمل، والملقى والاجون: مكانان.

والبخدن: المرأة الرخصة الناعمة التارة، هذا أصله، وقد سموا به امرأة، وهو كزبرج وجعفر.

والمطفل: ذات الطفل.

والمشذن: ذات الشاذن وهو ولد الطيبة، والشاهد في البيت كما قال الاعلم مجئ عين على فيعل بالفتح، وهو شاذ في المعتل، لم يسمع إلا في هذه الكلمة، وكان قياسها أن تكسر العين مثل سيد وهين ولين وقيل ونحو هذا، وهذا بناء يختص به المعتل ولا يكون في الصحيح.

ونقول: وقد جاء هذا اللفظ على القياس بكسر العين كما حكاه في اللسان، وفي شرح أدب الكاتب،

وهذا الذي ذكروه من أن سيدا ونحوه على زنة فيعل بكسر العين هو مذهب سيبويه، وهو أحد ثلاثة مذاهب، وثانيها وهو مذهب جماعة أن أصله فيعل بفتح العين فكسرت العين شذوذا كما كسروا الباء من البصري، وثالثها وهو مذهب الفراء أن أصله على زنة فعيبل مثل طويل، فقدمت الياء إلى موضع العين، وبقيت كل واحدة على حالها من الحركة والسكون، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، وهذا عنده قياس مطرد في كل ما جاء على فيعل صفة مشبهة من الاجوف، وسيأتي تفصيل هذه المذاهب في باب الاعلال (*)

(150/1)

وهو ما فيه عيب وخرق من الأسقية، وقد يُخَفَّف نحو سَيِّدٌ بِحَذَف (1) الثاني وذلك مطرد الجواز، كما يجئ في باب الإعلال قوله " وتَجِي من الجميع " أي: من فَعَل، وإنما قال هذا ليدخل فيه نحو جَاعَ يَجُوعُ وَنَاعَ يَنُوعُ (2) ، وما يجئ من غير باب فَعَل - بكسر العين - بمعنى الجوع والعطش قليل، وهو محمول على باب فَعَل، كما حُمِلَ مَلَأَنَ وَقُرْبَانَ عَلَيْهِ، على ما مر قال: " الْمَصْدَرُ: أُنْبِيَةُ الثَّلَاثِي الْمَجَرَّدِ مِنْهُ كَثِيرَةٌ، نَحْوُ قَتَلَ وَفَسَقَ وَشَغَلَ وَرَحِمَهُ وَنَشَدَهُ وَكُدِرَهُ وَدَعَوَى وَذَكَرَى وَبُشِّرَى وَلَيَّانَ وَحَرَمَانَ وَغُفِرَانَ

وَنَزَوَانٍ وَطَلَبٍ وَخَنَقٍ وَصِغَرٍ وَهُدًى وَغَلَبَةٍ وَسَرِقَةٍ وَذَهَابٍ وَصِرَافٍ وَسُؤَالٍ وَزَهَادَةٍ
وَدِرَايَةٍ وَبُعَايَةٍ وَدُخُولٍ وَوَجِيفٍ وَقَبُولٍ وَصُهُوبَةٍ وَمَدْحَلٍ وَمَرْجَعٍ وَمَسْعَاةٍ وَمَحْمَدَةٍ وَكَرَاهِيَةٍ
إِلَّا أَنَّ الْغَالِبَ فِي فَعَلٍ اللَّازِمِ نَحْوُ رَكَعَ، عَلَى رُكُوعٍ، وَفِي الْمُنْتَعِدِ، عَلَى ضَرْبٍ، وَفِي
الصَّنَائِعِ وَنَحْوِهَا نَحْوُ كَتَبَ عَلَى كِتَابَةٍ، وَفِي الْأَضْطِرَابِ نَحْوُ خَفَقَ، عَلَى خَفَقَانٍ، وَفِي
الْأَصْوَاتِ نَحْوُ صَرَخَ، عَلَى صُرَاخٍ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: إِذَا جَاءَكَ فَعْلٌ مِمَّا لَمْ يَسْمَعْ مَصْدَرَهُ

(1) من ذلك تخفيفهم قِيلاً، بدليل جمعه على أقيال، ومن ذلك قول الشاعر في تخفيف
هين ولين: - * هينون لينون أيسار ذوو كرم * (2) ناع: هو إتياع لجاع يجوع، تقول:
رماك الله بالجوع والنوع، ويقال: هو العطش.
قال في اللسان: " وهو أشبه، لقولهم في الدعاء على الإنسان: جوعاً ونوعاً، ولو كان
الجوع نوعاً لم يحسن تكريره، وقيل: إذا اختلف اللفظان جاز التكرير، قال ابن بري:
والصحيح أن هذا ليس إتياعاً، لأن الإتياع لا يكون بحرف العطف " اه ملخصاً (*)

(151/1)

فاجعله فعلاً للحجاز وفعولاً لِنَجْدٍ، وَنَحْوُ هُدًى وَقَرَى مُخْتَصُّ بِالْمُنْقُوصِ، وَنَحْوُ طَلَبٍ
مُخْتَصٌّ يَنْفَعِلُ، إِلَّا جَلَبَ الْجُرْحُ وَالْغَلَبُ " أقول قوله " وَرَحْمَةً وَنَشْدَةً " ليس الأول للمرة
ولا الثاني للهيئة وإن وافقتا في الوزن ما يصاغ لهما والتي ذكرها المصنف من أوزان
مصادر الثلاثي هي الكثيرة الغالبة، وقد جاء غير ذلك أيضاً كالفعل نحو السُّودَدُ،
وَالْفَعْلُوتُ نَحْوَ الْجَبْرُوتِ (1) وَالْتَفَعَلَ نَحْوَ التُّدْرَأِ (2) وَالْفَيْعْلُولَةُ كَالْكَيْنُونَةِ، وَأصلها (3)
كَيْنُونَةٌ، وَالْفَعْلُولَةُ كَالشَيْخُوخَةِ

(1) الجبروت: الكبر والقهر، وقد جاء هذا اللفظ على أوزان كثيرة (2) التدرأ - بضم
التاء وسكون الدال بعدها راء مهملة مفتوحة - هو الدر والدفع، قال العباس بن
مرداس السلمي: - وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُدْرَأٍ * فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً وَلَمْ أَمْنَعْ قَالَ ابْنُ
الاثير: " ذوتدرأ: أي ذو هجوم، لا يتوقى ولا يهاب، ففيه قوة على دفع أعدائه " اه
(3) الكينونة: مصدر كان يكون كونا وكينونة، قال الفراء: العرب تقول في ذوات؟؟؟
مما يشبه زغت وسرت طرت طيرورة وحدت حيدودة فيما لا يحصى من هذا الضرب،
فأما ذوات الواو مثل قلت ورضت فانهم لا يقولون ذلك، وقد أتى عنهم في أربعة

أحرف منها: الكينونة من كنت، والديمومة من دمت، والهيوعية من الهواع، والسيدودة من سدت، وكان ينبغي أن يكون كونونة، ولكنها لما قلت من مصادر الواو وكثرت في مصادر الياء أحقوها بالذى هو أكثر مجيئاً منها إذ كانت الواو والياء متقاربي المخرج، قال: وكان الخليل يقول: كينونة فيعولة هي في الاصل كيونونة التقت منها ياء وواو والاولى منهما ساكنة، فصيرتا ياء مشددة مثل ما قالوا الهين من هنت، ثم خففوها، فقالوا: كينونة كما قالوا هين لين، قال الفراء: وقد ذهب مذهبا، إلا أن القول عندي هو الاول، وسيأتي لنا في هذا الموضوع مزيد بحث في باب الاعلال إن شاء الله (*)

(152/1)

والصيرورة والفعلية (1) كَالْبَلْهَنِيَّةِ، وَالْفَعِيلَةِ كَالشَّيْبَةِ والفضيحة، والفاعولة كالصَّارورة بمعنى الضرر، والتَّفْعِلَةِ كَالْتَهْلُكَةِ، وَالْمَفَاعِلَةِ كَالْمَسَائِيَةِ، وأصلها (2) مَسَاوِنَةٌ فقلب، وَالْفُعْلَةُ وَالْفُعْلَى كَالْغُلْبَةِ وَالْغُلْبَى (3) وغير ذلك قوله " الغالب في فَعَلَ اللّازم على فُعُول " ليس على إطلاقه، بل إذا لم يكن للمعاني التي نذكرها بعد من الأصوات والأدواء والاضطراب، فالأولى بنا أولاً أن لا نعين الأبواب من فعل وفعل، ولا المعتدى واللازم، بل نقول: الغالب في الحَرْف وشبهها من أي باب كانت الفِعَالَةُ بالكسر، كالصِّيَاغَةِ، وَالْحَيَاكَةِ، وَالْحِيَاطَةِ، وَالتَّجَارَةِ، وَالْإِمَارَةِ وفتحوا الأول جوازاً في بعض ذلك، كالوَكَاةِ وَالدَّلَالَةِ وَالْوَلَايَةِ وَالْغَالِبِ فِي الشِّرَادِ وَأَهْيَاجٍ وشبهه الْفِعَالُ كَالْفِرَارِ (4) وَالشَّمَّاسِ وَالنَّكَاحِ،

(1) الرخاء وسعة العيش (2) المسائية: أحد مصادر ساءه يسوءه، إذا فعل به ما يكره. قال في اللسان: " قال سيبويه: سألت الخليل عن سوائية فقال: هي فعالية بمنزلة علانية، والذين قالوا: سواية، حذفوا همزة هار ولاث كما اجتمع أكثرهم على حذف همزة ملك وأصله ملاك، وسألته عن مسائية فقال: هي مقلوبة، وإنما حدها مساوئه، فكروها الواو مع الهمزة لأنهما حرفان مستقلان، والذين قالوا: مساية حذفوا الهمزة تخفيفاً " اه ومنه تعلم أن وزن المؤلف مسائية فاعلة ؟ ؟ ؟ إنما هو بالنظر إلى الاصل قبل القلب، وأما وزنها الان فمفاعلة، وإنما قلبت الواو ياء لتطرفها حكماً بعد كسرة (3) الغلبة والغلبى - بضم الغين واللام فيهما - مصدران من مصادر غلب، وقد ورد من الاول قول الشاعر، وهو المرار: أخذت بنجد ما أخذت غلبة * وبالغور لى عز أشم

طويل ولم نقف للثاني على شاهد، ولكنه حكان في اللسان.
(4) الفرار: الروغان والهرب، ومنه قوله تعالى: (لوليت منهم فرارا وملئت منهم رعبا)
(*)

(153/1)

والضَّرَب (1) ، والوِدَاق (2) ، والطَّمَّاح، والحِرَانُ شبه الشَّماس (3) والشَّرَاد والجَمَاح والجامع امتناعه مما يراد منه ويحيى فِعَالٌ بالكسر في الأصوات أيضاً لكن أقل من مجئ فُعَال بالضم وفَعِيل فيها، وذلك كالزِّمار والعَرَار (4) والفَعَال قياس من غير المصادر في وقت حَيْنُونَة الحدث، كالقِطَاف والصِّرام والجداد والحِصاد (5) والرِّفاع، ويشاركه فَعَالٌ بالفتح
والفِعَال بالكسر غالب في السِّمَات أيضاً كالعِلَاط والعِرَاض (6) لوسم على العنق، والجَنَاب على الجنب، والكِشَاح على الكَشْح والغالب في مصدر الأدواء من غير باب فَعَل المكسور العين الفَعَال، كالسعال

(1) الضرب: مصدر ضرب الفحل الناقة، إذا نزا عليها (2) الوداق: مصدر ودقت الدابة (إذا كانت من ذوات الحافر) : أي اشتهدت الفحل، وحكى ابن القوطية والجد الوداق - بفتح الواو - وحكى ابن القوطية الفعل كوعد وكوثق، وحكى الجحد تثليث عينه.

والطمّاح: مصدر طمحت المرأة تطمح من باب فتح - إذا نشزت وجمحت.
والحِران: مصدر حرنت الدابة، إذا وقفت عند استدرار جريها (3) التماس: مصدر شمس الدابة والفرس - كسمع وكنصر، وفيه لغة ثالثة كفضل يفضل، من باب التداخل - إذا شردت وجمحت ومنعت ظهرها.
(4) الزمار: صوت النعام، وفعله كضرب.
والعرار: مصدر عن الظليم يعر - من باب ضرب - إذا صاح، ويقال أيضاً: عار معارة وعاراً (5) القِطَاف - ككتاب وكسحاب - وقت قطف العنب ونحوه.
والصِرام - كسحاب وككتاب - أو ان إدراك النخل.
والجداد - ككتاب وكسحاب - أو ان قطع ثمر النخل.
والحِصاد - كسحاب وككتاب - أو ان حصد الزرع.

والرفاع كسحاب وككتاب - أوان حمل الزرع بعد الحصاد إلى البيدر (6) العلاط: سمة في عرض عنق البعير، وربما كان خطأ أو خطين أو خطوطاً في كل جانب. والعراض: سمة في عرض فخذ البعير، ومنه تعرف ما في تفسير المؤلف من التساهل (*)

(154/1)

والدوار، والعطاس، والصداع، ويشاركه في لفظ لسواف فَعَال بالفتح (1)، لاستثقال الضم قبل الواو.

والغالب في الأصوات أيضاً الفُعال بالضم، كالصُّراخ والبُغَام والعُواء (2) ويشاركه في الغُوات فَعَال (3) بالفتح، ويأتي فيها كثيراً فَعِيلٌ أيضاً، كالضجيج والنئيم والتهيب (4) وقد يشتركان، كالتهيق والتهاق، والتبيح (5) والنباح، ويجيء فَعَال من غير المصادر بمعنى المفعول، كالذِّقَاق، والحُطَام، والفُتَات، والرُّفَات (6) والفعالة للشئ القليل المفصول من الشئ الكثير، كالقُلامَة، والقُرَاضَة، والنُّقَاوَة، والنُّفَايَة (7)

(1) قال في القاموس: والسواف بالضم مرض الابل ويفتح، وساف المال يسوف ويساف هلك أو وقع فيه السواف (2) البغام ومثله البغوم - بضم الباء فيهما - مصدر بغمتم الطيبة - من باب منع ونصر وضرب، فهي بغوم، إذا صاحت إلى ولدها بأرخم ما يكون من صوتها، وتقول: بغمتم الناقة، إذا قطعت الحنين ولم تمد، وتقول: بغم الثيتل والاييل والوعل إذا صوت.

والعواء: مصدر عوى الكلب والذئب يعوى، إذا لوى خطمه ثم صوت أو إذا مد صوته (3) قال في القاموس: الغوات - بالضم، وفتحها شاذ، وهو صوت المستغيث، إذا صاح " واغوثاه " (4) النئيم: الانين، أو هو صوت خفي، والنئيم أيضاً: صوت الاسد والقوس والطبي، والفعل كضرب ومنع.

والنهيث ومثله النهاات: الزئير والزحير، والنهاات: الاسد، ومثله المنهت - بضم الميم وفتح النون وتشديد الهاء مكسورة - والفعل كضرب (5) النهيق والنهاق: صوت الحمار، والفعل كضرب وكسمع وكنصر، والنبيح والنباح ومثلهما النبح والنباح: صوت الكلب والطبي والتيس والحية، والفعل كمنع وكضرب (6) الذقاق كغراب: فتات كل شئ.

والحطام: ما تكسر من اليبيس.

والفتات:

ما تفتت.

والرفات: الحطام، وكصرد: التبن.

(7) القلامه: ما سقط من الظفر.

والقراضه: ما سقط بالقرض، ومنه (*)

(155/1)

والقياس المطرد في مصدر التنقف والتقلب الفعلان، كالتزوان، والتقران، والعسلان والرتكان (1) ، وربما جاء فيه الفعل، كالتزاء والقماص (2) ، والشنان شاذ، لأنه ليس باضطراب.

والأغلب في الألوان الفعله، كالشبهة والكدره (3) ، وفي الأدواء من باب فعل المكسور العين الفعل، كالورم، والمرض والوجع. وبعض الأوزان المذكورة ليس بمصدر.

ثم نقول: الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدي على فعل من أي باب كان، نحو قتل قتلاً، وضرب ضرباً، وحمد حمداً، وفعل اللازم فُعول، نحو دخل دُخولاً وأما فعل اللازم ففعل بالفتح، كترب (4) ترباً، وفعل - وهو لازم لا غير - فعالة في الأغلب، نحو كرم كرامة، كما يجي

قراضه الذهب.

والنقاوة: الذي في القاموس أن النقاوة والنقاية - بضم أولهما، خيار الشئ، والنقاية والنقا - بضم أولهما وفتح - ردئ الشئ وما ألقى منه، وليس فيه النقاوة بالمعنى الأخير.

والنفاية - بضم أوله وفتح - ومثله النفاة كالحصاة والنفاة - بفتح فسكون والنفاء والنفاوة - بالضم - وهو رديئه وبقيته (1) النزوان: الوثبان، ولا يقال إلا للشاء والدواب والبقر في معنى السفاد، والنقزان، ومثله النقز: هو الوثبان صعدا في مكان واحد، قد غلب على الطائر المعتاد الوثب كالغراب والعصفور. والعسلان: أن يسرع الذئب والتعلب ويضطرب في عدوه ويهز رأسه. والرتكان: مقارنة البعير خطوة في زملائه، ولا يقال إلا للبعير (2) القماص: مصدر

قمص الفرس وغيره من باب ضرب ونصر، وهو بضم القاف وكسرهما، أو إذا صار عادة له فبالضم، وهو أن يرفع يديه ويطرحهما معا ويعجن برجليه اه من القاموس (3) انظر (ص 72 هـ 3) (4) ترب الرجل - كفرح: لصق بالتراب من الفقر (*)

(156/1)

قوله " قال الفراء: إذا جاءك فَعَلٌ مما لم يسمع مصدره " يعني قياس أهل نجد أن يقولوا في مصدر ما لم يسمع مصدره من فَعَلٍ المفتوح العين: فُعُول، متعدياً كان أو لازماً، وقياس الحجازيين فيه فَعْلٌ، متعدياً كان أولاً، هذا قوله، والمشهور ما قدمنا، وهو أن مصدر المتعدي فَعْلٌ مطلقاً، إذا لم يسمع، وأما مصدر اللازم فَفُعُولٌ من فَعَلٍ المفتوح العين وفَعْلٌ من فَعِلٍ المكسور وَفَعَالَةٌ من فَعْلٍ، لأنه الأغلب في السماع فَيُرَدُّ غير المسموع إلى الغالب قوله " ونحو هُدًى وقرى " قالوا: ليس في المصادر ما هو على فَعْلٍ إلا اهُدًى والسُرى، ولندرتة في المصدر يؤنثنها بنو أسد على توهم أنهما جمع هُدْية وسُرية، وإن لم تسمعا، لكثرة فَعْلٍ في جمع فُعْلَةٍ، وأما تُقَى فقال الزجاج: هو فَعْلٌ والتاء بدل من الواو كما في تَقْوَى، وقال المبرد: وزنة تُعَلٌ والفاء محذوف كما يحذف في الفعل، فيقال في اتَّقَى يَتَّقَى: تَقَى يَتَّقَى (1) على ما يجيء في آخر

(1) اعلم أنهم قالوا: اتقى يتقى كثيرا، ومنه قوله تعالى: (يا أيها النبي تق الله، ومن يتق الله يجعل له مخرجاً) وهو افتعل من الوقاية، وأصله أو تقى قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة فصار ايتقى، ثم قلبت الياء تاء وأدغمت في التاء، ومنهم من يقلب الواو تاء من أول الامر، وقالوا: تقى يتقى بسكون التاء تخفيفاً، تق، فأما الماضي فنحو قول أوس بن حجر يصف رجلاً: تقاك بكف واحد وتلذه * يداك إذا ما هز بالكف يعسل وأما المضارع فنحو قول الاسدي:

ولا أتقى الغيور إذا رأني * ومثلي لز بالحمس الرئيس أما الامر فنحو قول عبد الله بن همام السلولي: زيادتنا نعمان لا تنسينها * تق الله فينا والكتاب الذي تتلو وربما قالوا في المضارع يتقى - يفتح التاء - ومنه قول خاف بن ندبة: (*)

(157/1)

الكتاب، ولم يَجِ فِعْلٌ في مصدر فَعَلَ المفتوح عيه إلا في المنقوص، نحو الشَّرَى، وَالْقَرَى، وَالْقَلَى، وهو أيضاً قليل.

قوله " ونحو طَلَبٍ مختص بِيَفْعُل " يعني لم يَجِ في باب فَعَلَ المفتوح مصدر على فَعَلِ المفتوح العين إلا ومضارعه يَفْعُل بالضم سوى حرفين: جَلَبَ الْجُرْحُ جَلَبًا: أي أخذ في الالتئام، والمضارع من جَلَبَ الجرح يَجْلِبُ ويَجْلِبُ معاً، وليس مختصاً بِيَفْعُل بالضم، وأما الْغَلَبُ فهو من باب غَلَبَ يَغْلِبُ، قال الله تعالى: (وَهُمْ مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ) قال الفراء: يجوز أن يكون في الأصل من بعد غلبتهم بالناء، فحذف التاء، كما في قوله: - 20 - إن الخيط أجَدُّوا البَيِّنَ فَأَنْجَرْدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا (1) أي: عدة الامر

جلالها الصيقلون فأخلصوها خفافا كلها يتقى بأثر وكأنه لما كثر استعمالهم اتقى يتقى بالزيادة توهموا أن التاء في أصل بناء الكلمة فخففوه بحذف همزة الوصل والتاء الاولى الساكنة، ثم لما رأوا المضارع مفتوح ما بعد حرف المضارعة ولا نظير له في أبنيتهم سكنوا ما بعد حرف المضارعة ليصير على مثال قضى يقضى، ثم بنوا المشتقات على ذلك فقالوا تقى تقيّة ورجل تقى ورجال أتقياء وتقواء وتقاة (1) البيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي هب عبد العزى بن عبد المطلب أحد شعراء الدولة الاموية.

والخليط: المخالط والمعاشر كالنديم والجليس بمعنى المنادم والمجالس، والبين: البعد والفراق، وأجدوه: صيروه جديداً، وانجردوا: بعدوا وأصله من قولهم: جرد بنا السير: أي امتد، والشاهد فيه قوله " عد الامر " حيث حذف التاء في الاضافة كما حذف في قوله تعالى: (وهم من بعد غلبهم سيغلبون) وقوله: (وإقام الصلاة) (*)

(158/1)

وأما فَعْلان فنادر، نحو لَوَى لَيَّاناً (1) ، قال بعضهم: أصله الكسر ففتح للاستتقال، وقد ذكره أبو زيد بكسر اللام، وجاء أيضاً شَنَّ بالسكون، وقرئ في التنزيل بهما. ولم يأت الفُعُول - بفتح الفاء - مصدراً إلا خمسة أحرف (2) : توضأت وضوءاً

(1) نقول: لواه دينه ولواه بدينه ليا وليانا - بفتح اللام وكسرها - في المصدرين، إذا

مطله، قال ذو الرمة: تطيلين لياني وأنت مليئة * وأحسن يا ذات الوشاح التقاضيا وأصل اللي والليان لوى ولويان، فقلبت الواو ياء، لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت الياء في الياء، قال في اللسان: قال أبو الهيثم لم يجئ من المصادر على فعلان - بفتح فسكون - إلا ليان، وحكى ابن برى عن أبي زيدليان - بالكسر - وهى لغية (2) اعتبر المؤلف هذه الكلمات مصادر تبعا لسيبويه وجماعة، وللعلماء في ذلك كلام، قال سيبويه (ج 2 ص 228) " هذا باب ما جاء من المصادر على فاعول (بفتح الفاء) وذلك قولك: توضأت وضوءا حسنا، وتطهرت طهورا حسنا، وأولعت به ولوعا، وسمعنا من العرب من يقول: وقدت النار وقودا، غالبا، وقبله قبولا، والوقود (بالضم) أكثر، والوقود (بفتح الواو) الخطب، وتقول: إن على فلان لقبولا: فهذا مفتوح " اهـ.

وقال في اللسان: " الوضوء بالفتح الماء الذي يتوضأ به كالفطور والسحور لما يفطر به ويتسحر به، والوضوء أيضا المصدر من توضأت للصلاة مثل الولوع والقبول، وقيل: الوضوء بالضم المصدر، وحكى عن أبي عمرو بن العلاء القبول بالفتح مصدر لم أسمع غيره، وذكر الاخفش أن الوقود بالفتح الخطب والوقود بالضم الاتقاد وهو الفعل، قال: ومثل ذلك الوضوء وهو الماء والوضوء بالضم وهو الفعل، وزعموا أنهما لغتان بمعنى واحد، يقال: الوقود (بالفتح) والوقود (بالضم) يجوز أن يعنى بهما الخطب ويجوز أن يعنى بهما الفعل، وقال غيره: القبول والولوع مفتوحان وهما مصدران شاذان وما سواها من المصادر فمبنى على الضم.

التهذيب: الوضوء الماء والطهور مثله، ولا يقال فيهما بضم الواو والطاء، لا يقال الوضوء ولا الطهور، قال الاصمعي: قلت (*)

(159/1)

وتطهرت طهوراً، وولعت ولوعاً، ووقدت النار وقوداً، وقيل قبولا، كما حكى سيبويه قال: " وَفَعَلَ اللَّازِمُ نَحْوُ فَرِحَ عَلَى فَرَحٍ، وَالْمُتَعَدِّي نَحْوُ جَهِلَ عَلَى جَهْلٍ، وَفِي الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ نَحْوُ سَمِرَ وَأَدِمَ عَلَى سُمْرَةٍ وَأُذِمَّةٍ، وَفَعَلَ نَحْوُ كَرَّمَ عَلَى كَرَامَةٍ غَالِباً، وَعِظَمَ وَكَرَّمَ كَثِيراً " أقول: قوله " وفي الألوان والعيوب " هذا الذي ذكره هو الغالب في الألوان، وإن كانت من فَعَلَ بضم العين أيضاً، وقد جاء شئ منها على فَعَلَ كَالصَّدَأِ وَالْعَيْسِ (1) ، وأما الْعَيْسَة - بكسر العين - فأصلها الضم، كسرت

لاي عمرو: ما الوضوء؟ فقال: الماء الذي يتوضأ به، قلت: فما الوضوء بالضم؟ قال: لا أعرفه " اه ونقل نصوصاً أخرى لا تخرج عن هذا المعنى، واعلم أن من العلماء من يجعل المصدر هو الدال على الفعل الذي هو الحدث، وأكثر المتقدمين على هذا، فليس عندهم مصدر واسم مصدر، بل كل ما دل على الحدث فهو مصدر، وتكاد تلمس هذا في عبارة سيبويه وفي ما ذكره اللسان عن جلة العلماء، والمتأخرون على على الفرق بين المصدر واسم المصدر، وأحسن ما يفرق به بينهما ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث عرف اسم المصدر بقوله: " هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه يخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله " اه ومدار الفرق بينهما على أن الاسم الدال على الحدث إن اشتمل على جميع حروف الفعل لفظاً أو تقديراً أو بالتعويض فهو مصدر، سواء أزدت حروفه عن حروف الفعل أم ساوت حروفه حروفه، وإلا فهو اسم مصدر، فمثال المصدر التوضؤ والقتال بالنسبة لقاتل والعدة بالنسبة لوعده والاعلام بالنسبة لاعلم، ومثال اسم المصدر الغسل بالنسبة إلى اغتسل والعطاء بالنسبة لاعطى والكلام بالنسبة لكلم، وعلى هذا فالوضوء والطهور والولوع إن كان فعله أولع كما ذكره سيبويه أسماء مصادر إن أريد بها الحدث سواء أكان أولها مضموماً أم مفتوحاً، وأما الوقود والقبول والولوع إن كان فعله ولع كما ذكر المؤلف فمصادر سماعية وإن أردت بهذه اللفاظ معنى غير معنى الحدث فليست مصادر ولا أسماء مصادر.

(1) العيس: يبيض يخالطه شئ من شقرة، وقيل: هو لون أبيض مشرب (*)

(160/1)

للبياء، وقد جاءت الصُّهُوبَةُ (1) والكُدُورَةُ، قال سيبويه: قالوا: البَيَاض والسَّوَاد تشبيهاً بالصَّبَاح والمَسَاءَ لأنهما لونان مثلهما وأما مجئ العيوب على فُعْلَةٍ - بالضم - فقليل، كالأُدْرَةِ والتُّفْحَةِ (2) ، وقد جاء الفُعْلَةُ والفُعْلَةُ لموضع الفعل في الأعضاء كثيراً، كالقِطْعَةِ والقِطْعَةِ (3) لموضع القطع، وكذا الجُذْمَةُ والجُذْمَةُ، والصُّلْعَةُ والصُّلْعَةُ، والتَّرْعَةُ والتَّرْعَةُ (4) ويكون الفُعْلَةُ - بضم الفاء وسكون العين - للفضلة أيضاً، كالقِلْفَةِ، والغِرْلَةِ (5)

صفاء في ظلمة خفية.

والعيسة بكسر العين فعلة بضم الفاء على مثال الصهبة والكمته
والحمرة والصفرة، لانه ليس في الالوان فعلة بالكسر، وإنما كسر أولها لتصح الياء كما
كسرت الباء في بيض لتصح الياء (1) الصهوبة والصهبة والصهب: حمرة في الشعر،
وقيل: أن تكون أطراف الشعر حمراء وأصولها سوداء (2) الادرة - بالضم - والادر:
بفتحتين - انتفاخ في الخصية، وقيل: انفتاق في إحدى الخصيتين، والنفخة - بالضم -
داء يصيب الفرس ترم منه خصياه، وهي أيضا انتفاخ البطن من طعام ونحوه (3) اللقطة
- بالضم، وبفتحتين - موضع القطع من اليد، وقيل: بقية اليد المقطوعة، وفي الحديث
إن سارقا سرق فقع فكان يسرق بقطعه (بفتحتين) والظاهر أن المراد بقية يده المقطوعة
(4) الذي في القاموس واللسان الخدمة - بفتح فسكون، وبفتحتين - وفي القاموس
ذكر الصلعة - بفتحتين - وذكرها في اللسان بالضم وبفتحتين، وفي القاموس واللسان
جميعا النزعة بفتحتين، لكن ذكر سيبويه (ح 2 ص 223) هذه الالفاظ ما عدا النزعة،
وضبطت كما في الاصل الذي معنا.
والجذمة: موضع الجذم، وهو القطع.

والصلعة: موضع الصلع، وهو ذهاب الشعر من مقدم الرأس إلى مؤخره.
والنزعة: موضع النزع وهو انحسار الشعر من جانبي الجبهة (5) القلفة - بالضم،
وبفتحتين - جلة الذكر التي تغطي الحشفة، وقلفها الخاتن، إذا قطعها، والغزلة - بالضم
- هي القلفة (*)

(161/1)

ويجى الفعل للمفعول، كالذبح والسفر (1) والزبر ويجى الفعل - بفتح الفاء والعين -
له أيضا، كالحبَط للمخبوط، والنَّفَض للمنفوض (2) ،
وجاء فُعْلَة: بسكون العين كثيرا بمعنى المفعول كالسُّبَّة والضُّحْكة واللَّعْنَة، وفتح العين
للفاعل، وكتاتهما للمبالغة ويجى المَفْعَلَة لسبب الفعل، كقوله عليه الصلاة والسلام "
الْوَلَدُ مَبْخَلَةٌ مَجْنُونَةٌ مُحْزَنَةٌ " .

ويجى الفعول لما يفعل به الشئ كالْوَجُور لما يوجر (به) ، وكذا النَّقُوع وَالْقَبُوء (3)

الذبح - بالكسر - ما يذبح، قال الله تعالى (وفديناه بذبح عظيم) والسفر - بالكسر

- واحد الاسفار، وهي الكتب الكبار، سمي بذلك لانه مسفور، أي مكتوب، والسافر الكاتب، وجمعه سفرة، وبه فسر قوله تعالى (بأيدي سفرة كرام بررة) .

والزبر - بالكسر - ومثله الزبور كرسول: الكتاب أيضا، سمي بذلك لانه يزبر: أي يكتب، تقول: زبر الكتاب يزبره - كضربه يضربه ونصره ينصره - إذا كتبه، وجمع الزبر زبور - كقندر وقدور - وجمع الزبور زبر كرسول ورسل (2) الخطب - بفتحيتين - ورق ينفض بالمخاطب ويجفف ويطحن ويخلط بدقيق أو غيره، ويمزج بالماء فتوجهه الابل، والخطب أيضا: ما خبطته الدواب وكسرتة، والمخاطب: جمع مخبط كمنبر وهو العصا. والنفض بالتحريك: ما تساقط من الورق والثمر، وما وقع من الشيء إذا نفضته: أي زعزعته وحركته.

(3) الذي في القاموس واللسان والمزهر عن أبي عبيدة أن الوجور - بفتح الواو - الدواء يوجر في الفم، سمي بذلك لانه يدخل فيه، والوجر: إدخال الماء أو الدواء في الحلق، وآلة الوجر: ميجر وميجرة، فليس المراد بما يفعل به الشيء آلة الشيء كما قد يتبادر من العبارة، بل المراد ما يتحقق به الشيء، والمراد بالشيء في عبارته الحدث. وفي القاموس واللسان النقع كصبور: ما ينقع في الماء ليلا ليشرب (*)

(162/1)

قوله " وفَعَلَ نحو كرم على كرامة غالباً " فَعَالَةٌ في مصدر فَعَلَ أغلب من غيره، وقيل: الاغلب فيه ثلاثة: فعل كَجَمَالَ، وفَعَالَةٌ كَكِرَامَةٍ، وفَعَلَ كَحُسْنٍ، والباقي يحفظ حفظاً. قال: " وَالْمَزِيدُ فِيهِ والرُّبَاعِيُّ قِيَاسٌ، فَتَنَحَّوْا أَكْرَمَ عَلَى إِكْرَامٍ، وَتَنَحَّوْا كَرَّمَ عَلَى تَكْرِيمٍ وَتَكْرِمَةٍ، وَجَاءَ كِذَابٌ وَكِذَابٌ، وَالتَّرَمُّوا الحَذْفَ وَالتَّغْوِيضَ فِي نَحْوِ تَغْرِيزٍ وَإِجَارَةٍ وَاسْتِجَارَةٍ، وَتَنَحَّوْا ضَارَبَ عَلَى مُضَارَبَةٍ وَضِرَابٍ، وَمِرَاءٌ شَادٌّ، وَجَاءَ قَيْتَالٌ، وَتَنَحَّوْا تَكْرَمَ عَلَى تَكْرُمٍ، وَجَاءَ تِمْلَاقٌ، وَالباقِي وَاصِحٌ " أقول: يعني بقياس المصادر المنشعبة ما مر في شرح الكافية، من كسر أول الماضي وزيادة ألف قبل الآخر، فيكون للجميع قياس واحد.

وذكر المصنف منها ههنا ما جاء غير قياسي، أو جرى فيه تغيير، وترك الباقي وذكر أفْعَلَ أولاً، وإن كان مصدره قياسياً، تنبيهاً به على كيفية القياس، وخصه بالذكر إذ هو أول الابواب المنشعبة، على ما يذكر في كتاب المصادر، وأيضاً إنما ذكره في مصدره تغيير في الأجوف، نحو إقَامَةٌ، والظاهر أنه أراد بالقياس القياس المختص بكل باب، فإن

لكل باب قياساً خاصاً لا يشاركه فيه غيره، كما مر في شرح الكافية (1)

نهاراً وبالعكس، والنقع: نبذ الشيء في الماء، وبابه فتح.

والقيوء بالفتح: الدواء الذي يشرب للقيء.

والقيوء أيضاً صيغة مبالغة بمعنى كثير القيء (1) قال في الكافية وشرحها (ح 2 ص

178): " وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس، تقول أخرج إخراجاً واستخرج

استخراجاً: ترتقى أبنية مصادر الثلاثي الى اثنين وثلاثين في الاغلب كما يجيء في

التصريف، وأما في غير الثلاثي فيأتي قياساً كما تقول مثلاً: كل ما ماضيه على أفعل

فمصدره على إفعال، وكل ما ماضيه على فعل (*)

(163/1)

قوله " تكريم وتكرمة " تفعيل في غير الناقص مطرد قياسي، وتفعلة كثيرة، لكنها

مسموعة، وكذا في المهموز اللام، نحو تخطينا وتخطينة، وتهنئنا وتهنئة، هذا عن أبي زيد

وسائر النحاة، وظاهر كلام سيبويه أن تفعلة لازم في المهموز اللام كما في الناقص، فلا

يقال تخطينا وتهنئنا، وهذا كما ألحق رأييت بأقمت (1) ، وأما إذا كان لام الكلمة حرف

علة فإنه على تفعلة لا غير، وذلك

فمصدره على تفعيل، وكل ما ماضيه على فعلل فمصدره على فعللة، ويجوز أيضاً أن

يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه، وهو أن يقال: تنظر إلى الماضي وتزيد

قبل آخره ألفاً، فإن كان قبل الآخر في الماضي متحركاً كسرت أولهما فقط كما تقول

في أفعل إفعال، وفي فعلل فلال، وفي فعلى فعلاء، وفي فاعل فيعال، وفي فعل فعال،

وإن كان ثلاث متحركات كسرت الأولين كأنفعال وافتعال واستفعال وافتعال وافتعال

إذا أصل ماضيهما افعلل وافتعال، وتفعال - بكسر التاء والفاء وتشديد العين - وليس

هذا بناء على أن المصدر مشتق من الفعل، بل ذلك لبيان كيفية مجي المصدر قياساً لمن

اتفق له سبق علم بالفعل، والاشهر في مصدر فعل وفعلل وفاعل وتفعال خلاف القياس

المذكور، وهو تفعيل وفعللة ومفاعلة وتفعال، وأما فعال في مصدر فاعل كقتال فهو

مخفف القياسي، إذ أصله قيتال، ولم يأت في تفعلل وتفاعل وما ألحق بتفعلل من تفو

على وتفعيل ونحوهما إلا خلاف القياس كالتفعلل والتفاعل " اه (1) المقصود إلحاق

أرأيت بأقمت في حذف الوسط وهو عين الكلمة وإن كان سبب الحذف في أقمت
موجودا وهو التخلص من التقاء الساكنين، وليس موجودا في أرأيت، إلا أنهم لما
استثقلوا الهمزة في أرأيت مع كثرة استعمال هذه الكلمة نقلوا فتحتها إلى الساكن قبلها،
ثم خففوها بقلبها ألفا، ثم حذفوها تخلصا
من التقاء الساكنين، قال سيبويه (ح 2 ص 244) : " ولا يجوز الحذف أيضا في تجزئة
وتهنئة وتقديرهما تجزعة وتهنعة لأنهم ألحقوها بأختيهما من بنات الياء والواو كما ألحقوا
أرأيت بأقمت حين قالوا أرأيت " اه (*)

(164/1)

يحذف الياء الأولى، وإبدال الهاء منها، لاستثقال الياء المشددة، وقد جاء التشديد في
الضرورة كما في قوله: - 21 - فَهِيَ تُنْزِي دَلْوَهَا تُنْزِي * كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًّا (1)
وإنما قلنا " إن المحذوف ياء التفعيل " قياساً على تكرمة، لأنه لم يحذف فيها شيء من
الأصول، ولأنها مدة لا تتحرك، فلما رأينا الياء في نحو تعزية متحركة عرفنا أن المحذوف
هو المدة، فلو حذف الثانية لزم تحريك المدة لأجل تاء التأنيث وأما إجازة واستجازة
فأصلهما إجواز واستجواز أصل المصدر باعلام الفعل كما يحى في باب الإعلال، فقلبت
العين ألفاً، فاجتمع ألفان، فحذفت الثانية عند الخليل وسيبويه، قياساً على حذف مدة
نحو تعزية، ولكونها زائدة، وحذفت الأولى عند الأخفش والفراء، لأن الأول يحذف
للساكنين إذا كان مداً، كما في قل وبع، ويحى احتجاجهم في باب الإعلال في نحو مَقُول
ومَبِيع، وأجاز سيبويه عدم الإبدال أيضاً، نحو أقام وإقام واستجاز استجازاً، استدلالاً
بقوله تعالى (وَإِقَامَ الصَّلَاةِ) وخص الفراء ذلك بحال الإضافة، ليكون المضاف إليه قائماً
مقام الهاء، وهو أولى، لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة، ولم يجوز سيبويه حذف التاء
من نحو التَّعْزِيَةِ على حال، كما جوز في (إقام الصلاة) إذ لم يسمع.
قوله " وجاء كذاب " هذا وإن لم يكن مطرداً كالتَّفْعِيل لكنه هو القياس كما مر في شرح
الكافية، قال سيبويه: أصل تفعيل فعال، جعلوا التاء

(1) لم نقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

وتنزي: تحرك، وتنزيا مصدره والشهلة: المرأة العجوز أو النصف.

يقول: إن هذه المرأة تحرك دلوها لتملاها كما تحرك المرأة العجوز صبيها في ترقيصها

إياه، والاستشهاد به على محي مصدر فعل من الناقص على التفعيل شذوذا من حيث الاستعمال (*)

(165/1)

في أوله عَوْضاً من الحرف الزائد، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيروا آخره كما غيروا أوله، فإن التغير مُجَرَّى على التغير.

ولم يحى فعال في غير المصدر إلا مبدلاً من أول مُضَعَّفِهِ ياء نحو قيراط ودينار وديوان.

وأما المصدر فإنه لم يبدل فيه ليكون كالفعل وَفَعَّال في مصدر فَعَّل، وَفِيعَال وَفِيعَال في فَاعَل، وَتَفَعَّال في فعل، وإن كانت قياساً لكنها صارت مسموعة لا يقاس على ما جاء (1) منها، ولا يحى فِيعَال فيما فاؤه ياء الاستثقال، فلا يقال يَسَار في يَاسَرَ، وَفِيعَال في فَاعَل مقصور فِيعَال، والياء في مكان ألف فاعل وأما كِذَاب - بالتخفيف - في مصدر كَذَب فلم أسمع به، والأولى أن يقال في قوله تعالى: (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا) في قراءة التخفيف: إنه مصدر كاذب أقيم مقام مصدر كَذَب، كما في قوله تعالى (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا).

قوله " ومراء شاذ " يعني بالتشديد، والقياس مراء بالتخفيف (2) ، وإنما

(1) أن المستعمل من مصدر فعل - بالتضعيف - التفعيل كالتكليم والتسليم والتكبير، وإن كان أصل القياس فيه على ما ذكر هو من الأصل الفعال - بكسر الفاء وتشديد العين - وأن المستعمل باطراد من مصدر فاعل المفاعلة كالمقاتلة والمضاربة والمماراة والمدارة والمياسرة وإن كان القياس هو الفيعال - بكسر الفاء - ومخففه الفعال - بكسر الفاء وتخفيف العين - وأن المستعمل من مصدر تفعل هو التفعّل كالتقدم والتلكؤ والتأخر، وإن كان القياس هو التفعال، ولا يخفى أن كون المذكورات هي القياس إنما يجرى على أن للجميع قياساً واحداً، والعجب منه، فإنه قدم هنا قريباً أن الأولى أن يكون لكل باب قياس خاص فكيف عدل عن هذا الأولى (2) المراء - بالتخفيف - والمراء بالتشديد، مصدر قولك ماريت الرجل أماريه إذا جادلته، والمراء أيضاً: الامتراء والشك

(166/1)

زادوا في المصادر على الأفعال شيئاً لأن الأسماء أخف من الأفعال، وأحمل للأفعال. قال: " وَنَحْوُ التَّرْدَادِ وَالتَّجْوَالِ وَالْحَيْثِيَّ وَالرَّمِيَّ لِلتَّكْثِيرِ " أقول: يعني أنك إذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثي بنيته على التفعّل، وهذا قول سيبويه، كالتّهذار في الهذر الكثير، والتلّعب والتّرداد، وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد، وقال الكوفيون: إن التّفعّل أصله التّفعيل الذي يفيد التّكثير، قلبت ياؤه ألفاً فأصل التكرار التّكرير، ويُرجّح قول سيبويه بأنهم قالوا التلّعب، ولم يجرّ التلعب، ولهم أن يقولوا: إن ذلك مما رفض أصله، قال سيبويه: وأما التّبيان فليس ببناء مبالغة، وإلا انفتح تأؤه، بل هو اسم أقيم مقام مصدر بين، كما أقيم غارّة وهي اسم مقام إغارة في قولهم: أَعْرَتْ غَارَةً، وَنَبَاتٌ مَوْضِعُ إِنْبَاتٍ، وعطاءٌ مَوْضِعُ إعطاء، في قولهم: أنبت نباتاً، وأعطى عطاءً قالوا: ولم يجرّ تفعّل - بكسر التاء - إلا ستة عشر اسماً: اثنان بمعنى المصدر، وهما التّبيان والتّلقاء، ويقال: مَرَّ جُهوَاءٌ من الليل: أي قطعة، وتَبَرَّك وتَعَشَّر وتَرَبَّاع: مواضع، وتَمَسَّح معروف، والرجل الكَذَّاب أيضاً، وتَلَفَّاق: ثوبان يُلَفَّقَان، وتَلَفَّقَ: سريع اللقم، وتَمَثَّلَ وتَجَفَّفَ معروفان، وتَمَرَّدَ: بيت الحمام، وأنت الناقة على (1) تَضْرَبُهَا، وتَلْعَابُ: كثير

(1) الذي في سيبويه (ح 2 ص 247): " وقد يجرّ الفعل يراد به الحين، فإذا كان من فعل يفعل - بفتح العين في الماضي وكسرهما في المضارع - بنيته على مفعّل - بكسر العين - تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان، وذلك قولك أنت الناقة على مضربها، وأنت على منتجها، إنما تريد الحين الذي فيه النتاج والضرب " اهـ. وقال في اللسان: " وناقة ضارب ضربها الفحل على النسب، وناقة تضرب (*)

(167/1)

اللعب، وتقصار: للمحنة (1)، وتنبّال: للقصر وأما الفِعْلِيّ فليس أيضاً قياسياً، فالحيثي والرميا والحجزي مبالغة التّحاث والتّرامي والتّحاجز: أي لا يكون من واحد، وقد يجرّ منه ما يكون مبالغة لمصدر الثلاثي كالدّلِيلِيّ والتّيمِيّ والهَجِيرِيّ والحِلْفِيّ: أي كثرة الدلالة، والنميمة، والهَجْر: أي الهذر، والخلافة، وأجاز بعضهم المد في جميع ذلك، والأولى المنع، وقد حكى الكسائي خصيصاً بالمد، وأنكره الفراء قال: " وَيَجِيئُ الْمَصْدَرُ مِنَ الثَّلَاثِيّ الْمَجْرَدِ أَيْضاً عَلَى مَفْعَلٍ قِيَاساً مُطَرِّداً كَمَقْتَلٍ وَمَضْرَبٍ، وَأَمَّا مَكْرَمٌ وَمَعُونٌ،

وَلَا غَيْرُهُمَا، فَتَادِرَانِ حَتَّى جَعَلَهُمَا الْفَرَاءُ جَمْعاً لِمَكْرُمَةٍ وَمَعُونَةٍ، وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى زِنَةِ
الْمَفْعُولِ كَمُخْرِجٍ وَمُسْتَخْرِجٍ، وَكَذَا الْبَاقِي، وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى مَفْعُولٍ كَالْمَيْسُورِ
وَالْمَعْسُورِ وَالْمَجْلُودِ وَالْمَفْتُونِ فَقَلِيلٌ، وَفَاعِلَةٌ كَالْعَاقِبَةِ وَالْبَاقِيَةِ وَالْكَاذِبَةِ أَقَلٌّ "
أقول: قال سيبويه: لم يَجِئْ في كلام العرب مَفْعَلٌ، يعني لا مفرداً ولا جمعاً، قال السيرافي:
فَقَوْلُهُ: - 22 - بُثِّنُ، الزَّمِي " لا " إن " لا " إن لزمته * على كثرة الواشين أي معون
(2)

بفتح التاء - كضارب.

وقال اللحياني: هي التي ضربت فلم يدر الاقح هي أم غير لاقح " ولم نجد في كتب
اللغة تضراباً - بالكسر - ولا المثال على الوجه الذي ذكره المؤلف (1) المخنقة:
القلادة.

سميت بذلك لأنها تلبس عند المخنق (كمعظم) .
وفي اللسان: " والتقصار والتقصار - بكسر التاء - القلادة للزومها قصرة العنق
(والقصرة بفتحات أصل العنق) " (2) البيت من قصيدة لجميل بن عبد الله بن معمر
العذري.
وبشين مرخم بثينة (*)

(168/1)

أصله مَعُونَةٌ، فحذفت التاء للضرورة، وكذا قوله: - 23 - * لَيُؤْمِ رَوْعٌ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٌ
(1) * وذهب الفراء إلى أنهما جمعان، على ما هو مذهبه (2) في نحو تَمَرٌ وَتَفَّاحٌ، فيجوز
مَكْرُمًا وَمَعُونًا في غير الضرورة، فعند الفراء يجيئ مَفْعَلٌ جمعاً، وقد جاء مَهْلُكٌ بمعنى
الْمُهْلُكِ، وَمَأْلُكٌ، وله أن يدعي فيهما أنهما جمعا مَهْلُكَةٌ وَمَأْلُكَةٌ،

اسم حبيته.

يقول: إذا سألك الواشون عني أو عن شيء يرتبط بي فلا تذكرني شيئاً سول كلمة لا،
فان هذه الكلمة إن لزمتهما أكبر عون لك على رد كيدهم، والشاهد فيه قوله معون
بضم العين وأصله معون بسكونها وضم الواو - فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها،
وهذا شاذ، والقياس المعان، وأصله معون فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ثم قبلت

ألفا (1) هذا بيت من الرجز المشطور من كلمة لاي الاخرز الحماني يمدح فيها مروان بن الحكم بن العاص، وقد روى قبله: نعم أخو الهيجاء في اليوم اليمي ويروى البيت الذي قبله:

مروان مروان لليوم اليمي ويروى: مروان مروان أخو اليوم اليمي وقوله: اليمي: أصله اليوم - بفتح الياء وكسر الواو - كقولهم يوم أيوم وليلة ليلاء.

ثم قدمت الميم على الواو، فتطرفت الواو إثر كسرة فقلبت ياء، وعلى الرواية الثالثة يجوز أن يكون أصله أخو اليوم اليوم، على المبتدأ والخبر، فقدم الميم بحركتها على الواو فقلبت ضمة الميم كسرة ثم قلبت الواو ياء لتطرفها حينئذ إثر كسرة. والروع: الفزع والخوف.

والفعال - بفتح الفاء - الوصف حسناً أو قبيحاً.

والمكرم: الكرم، وهو محل الشاهد في البيت.

(2) مذهب الفراء في هذا هو مذهب الكوفيين، وسيأتي إيضاحه في جمع التكسير (*)

(169/1)

وجاء في بعض القراءات (1) (فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرِهِ) قوله " قياساً مطرداً " ليس على إطلاقه، لأن المثال الواوي منه بكسر العين كالمَوْعِدِ والمَوْجِلِ، مصدراً كان أو زماناً أو مكاناً، على ما ذكر سيبويه، بلى إن كان المثال معتل اللام كان بفتح العين كالمولِ، مصدراً كان أو غيره، قال سيبويه عن يونس: إن ناساً من العرب يقولون من يَوْجِل ونحوه مَوْجِل ومَوْجَل بالفتح مصدراً كان أو غيره، قال سيبويه: إنما قال الأكثرون مَوْجِل بالكسر لأنهم ربما غيروه في توجل ويَوْجَل، فقالوا: ييجَل، ويَاَجَل، فلما أعلوه بالقلب شبهوه بواو يَوْعِد المعلن بالحذف، فكما قالوا هناك مَوْعِد قالوا ههنا مَوْجِل، ومن قال المَوْجِل بالفتح فكأنهم الذين يقولون: يَوْجَل، فيسلمونه، والأسماء المتصلة بالأفعال تابعة لها في الإعرال، وإنما قالوا مَوْدَّة بالفتح اتفاقاً لسلامة الواو في الفعل اتفاقاً وقد يجي في الناقص المفعِل مصدراً بشرط التاء كالمُعَصِيَةِ والمحمية (2)

(1) قال ابن جني: " هذه القراءة قراءة مجاهد قال هو من باب معون ومكرم (بضم العين) وقيل: هو على حذف الهاء " اه وقال الجوهري: " وقرأ بعضهم فنظرة إلى ميسرة بالاضافة، قال الاخفش: وهو غير جائز، لانه ليس في الكلام مفعل - بضم العين -

بغير الهاء: أما مكرم ومعون فهما جمع مكركة ومعونة " اه والميسر: اليسر والسعة والغنى (2) تقول: عصى الرجل أميره يعصيه عصيا وعصيانا ومعصية، إذا لم يطعه، وتقول حمى الشئ حميا وحمى وحماية ومحمية، إذا منعه ودفع عنه. قال سيبويه: " لا يجئ هذا الضرب على مفعل (بكسر العين) إلا وفيه الهاء، لانه إن جاء على مفعل بغير هاء اعتل، فعدلوا إلى الاخف " اه كلامه. وقوله اعتل يقصد أنه كان حينئذ يجرى عليه إعلال قاض فتحذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين إن كان مرفوعا أو مخفوضا منونا. (*)

(170/1)

وجاء في الأجوف المَعِيشَة، قال سيبويه في (حتى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) بالكسر: أي طلوعه (1) ، ويجوز أن يقال: إنه اسم زمان: أي وقت طلوعه

(1) قال في اللسان: " وأما قوله عز وجل (هي حتى مطلع الفجر) فان الكسائي قرأها بكسر اللام وكذلك روى عبيد عن أبي عمرو بكسر اللام، وعبيد أحد الرواة عن أبي عمرو، وقال ابن كثير ونافع وابن عامر واليزيدي عن أبي عمرو، وعاصم وحزمة: هي حتى مطلع الفجر - بفتح اللام - قال الفراء: وأكثر القراء على مطلع (بالفتح) . قال: وهو أقوى في قياس العربية، لان المطلع بالفتح هو الطلوع، والمطلع - بالكسر - هو الموضع الذي تطلع منه، إلا أن العرب تقول: طلعت الشمس مطالعا فيكسرون وهو يريدون المصدر.

وقال: إذا كان الحرف من باب فعل يفعل، مثل دخل يدخل وخرج يخرج وما أشبهها آثرت

العرب في الاسم منه والمصدر فتح العين، إلا أحرفا من الاسماء ألزموها كسر العين في مفعل: من ذلك (وذكر بعض ما ذكر المصنف من الاسماء) فجعلوا الكسر علامة للاسم، والفتح علامة للمصدر.

قال الازهري: والعرب تضع الاسماء مواضع المصادر، ولذلك قرأ من قرأ (هي حتى مطلع الفجر) ، لانه ذهب بالمطلع وإن كان اسما إلى الطلوع مثل المطلع (بالفتح) وهذا قول الكسائي والفراء، وقال بعض البصريين: من قرأ مطلع الفجر - بكسر اللام -

فهو اسم لوقت الطلوع.

قال ذلك الزجاج.

قال الازهري: وأحسبه قول سيبويه " اه كلامه.

قال سيبويه - ج 2 ص 247) وأما ما كان يفعل لانه ليس في الكلام مفعول (بالضم) فلما لم يكن إلى ذلك سبيل، وكان مصيره إلى إحدى الحركتين (الكسرة أو الفتحة) ألزموه أخفهما، وذلك قولهم قتل يقتل وهذا المقتل (بالفتح) ... وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يفعل (بفتح العين) ، قالوا: أتيتك عند مطلع الشمس، وهذه لغة بني تميم، وأما أهل الحجاز فيفتحون، وقد كسروا الاماكن في هذا أيضا، كأثم أدخلوا الكسر أيضا كما أدخلوا الفتح " اه كلامه.

وقال أبو سعيد السيرافي: ومن ذلك (يريد بناء المصدر على المفعول بالكسر) فيما ذكره سيبويه المطلع في معنى الطلوع، وقد قرأ الكسائي (حتى مطلع الفجر) ومعناه حتى طلوع الفجر، وقال (*)

(171/1)

وقد جاء بالفتح والكسر مَحْمَدَة ومذمة ومَفْعَزَة ومَظَلَمَة ومَعْتَبَرَة ومَحْسَبَة وعَلَقَ مَضِنَّة (1) وبالضم والكسر المَعْدُرَة (2) ، وبالفتح والضم الميسرة (3)

بعض الناس المطلع (بالكسر) الموضع الذي يطلع فيه الفجر، والمطلع (بالفتح) المصدر.

والقول ما قال سيبويه، لانه لا يجوز إبطال قراءة من قرأ بالكسر ولا يحتمل إلا الطلوع، لان حتى إنما يقع بعدها في التوقيت ما يحدث، والطلوع هو الذي يحدث، والمطلع ليس بحادث في آخر الليل، لانه الموضع " اه كلامه

(1) تقول: حمده يحمده - كعلم يعلم - حمدا كنصر، ومحمد ومحمدة - بالفتح فيهما - ومحمدا ومحمدة - بالكسر فيهما - وهما نادران.

وتقول: ذمه يذمه ذما كمد مدا ومذمة - بفتح الذال - أي: عابه، ولم نجد في كتب اللغة من هذا المعنى مصدرا على مذمة بالكسر، لكن في القاموس واللسان أنه يقال: رجل ذو مذمة - بالفتح والكسر -، إذا كان كلا وعيها على الناس.

وتقول: عجز عن الامر - من باي سمع وضرب - عجزا ومعجزا بكسر الجيم وفتحها

في الاخيرين.

قال سيبويه: " الكسر على النادر والفتح على القياس لانه مصدر "

وتقول: ظلمه يظلمه - من باب ضرب - ظلما بالفتح والضم، ومظلمة - بكسر اللام -، إذا جار عليه ووضع أمره على غير موضعه.

ولم يذكر صاحبنا اللسان والقاموس فتح اللام فيهما.

وتقول عتب على يعتب - كيجلس ويخرج - عتبا وعتابا ومعتبا - بالفتح - ومعتبة - بالفتح والكسر -، إذا لامه وسخط عليه، وتقول: حسب الشيء يحسبه - بكسر عين المضارع وفتحها والكسر أجودهما - حسبنا - بكسر أوله - ومحسبة - بكسر السين أو فتحها - إذا ظنه، والكسر نادر عند من قال في المضارع يحسب بالفتح وأما عند من كسر عين المضارع فهو القياس.

وتقول: هذا الشيء علق مضنة: أي هو شيء نفيس يتنافس فيه أي يضن به، ويقال أيضا: هو عرق مضنة، وذلك كما يقال: فلان علق علم وتبع علم وطلب علم، الكل بكسر أوله وسكون ثانيه، والمعنى أنه يعلق العلم ويتبع أهله ويطلبه.

والضاد مكسورة أو مفتوحة (2) العذر (بضم العين) والعذرة (بالكسر) والعذري (بالضم) والمعذرة (بضم الذال وكسرها) الحجة التي يعتذر بها (3) اليسر، واليسار، والميسرة (بفتح السين وضمها) : السهولة والغنى.
قال (*)

(172/1)

وجاء في التثليث مَهْلِكٌ وَمَهْلِكَةٌ وَمَقْدَرَةٌ وَمَقْدَرَةٌ (1) وجاء بالكسر وحده المكبر والميسر والمحيض والمقييل والمرجع والمجئ والمبيت والمشييب والمعيب والمزيد والمصير والمير والمعرفة والمغفرة والمعدرة والمأوية والمعصية والمعيشة (2)

سيبويه: ليست الميسرة على الفعل، ولكنها كالمسربة والمشرية في أحدهما ليستا على الفعل " (1) تقول: هلك يهلك - كضرب يضرب - هلاكا وهلوكا ومهلكا ومهلكة (بتثليث اللام فيهما) وتهلكة بضم اللام ليس غير: أي مات.

وتقول: قدر على الشيء يقدر - كجلس وخرج وفرح - قدرة ومقدرة (بتثليث الدال)

وقد رانا (بكسر أوله) وقد ارا وقد ارة (بفتح أولهما، وقد يكسر أول الاول) وقدورا وقدورة (بضم أولهما) : قوى عليه وتمكن منه.

وتمثيل المؤلف بالمأدبة في هذا الموضع غير صحيح لعدة وجوه: الوجه الاول أن المأدبة اسم لطعام يصنع لدعوة أو عرس وليس مصدرا.

والوجه الثاني أنه ليس مثلث الدال، حتى يسوغ له ذكره مع المثلثات.

والوجه الثالث أنه غير مذهب كبار النحويين، فان سيبويه قد نص في كتابه (ح 2 ص 248) على أن المأدبة ليست مصدرا ولا مكانا، وأنها كالمشربة التي هي اسم للغرفة، والمسربة التي هي اسم لشعر الصدر.

وقد كان خطر لنا أن هذه الكلمة محرفة عن المأربة بالراء المهملة فانها مثلثة الراء ويقال: أرب الرجل احتاج، فان كانت المأربة المثلثة أحد مصادر هذا الفعل صح هذا الذي خطر لنا، وإن كانت اسما كالارب بمعنى الحاجة لم يتم، وليس في عبارد اللغويين نص على أحد الطريقتين (2) تقول: كبر الرجل - كفرح - كبرا - كعنب - ومكبرا - كمنزل -، إذا طعن في السن.

وتقول: يسر الرجل ييسر - كضر يضرب - أي لعب بالقдах، والميسر: اللعب بالقдах، أو هو الجزور التي كانوا يتقامرون عليها، وعلى الثاني لا يصلح مثالا.

وتقول: حاضت المرأة تحيض حيضا ومحیضا ومحاضا، إذا سال دمها، فقول المؤلف: إنه بالكسر وحده غير صحيح، وتقول: قال القوم يقلون قيلولة وقیلا وقائلة ومقیلا ومقالا، إذا ناموا نصف النهار، والمقبل مصدر عن سيبويه، ومما ذكرنا تعلم أن تمثيل المؤلف به لما جاء بالكسر وحده غير مستقيم.

(*)

(173/1)

فدو التاء المفتوح العين شاذ من جهة، وكذا المكسور العين أو المضمومها بلا تاء، وأما المكسورها أو المضمومها مع التاء فشاذ من وجهين قوله " ومن غيره " أي: من غير الثلاثي الجرد فيصلح للمصدر والمفعول والزمان والمكان كالمُدَخَّرِج والمقاتل والحر نجم كما يحى الميسور: اليسر، العسر، والمجلود: الجلد: أي الصبر، المفتون: الفتنة، قال الله تعالى: (بأيكم المفتون) أي: الفتنة، على قول، وخالف (1)

قال في القاموس: " رجع يرجع رجوها، ومرجعا - كمنزل - ومرجعدا شاذان، لان المصادر من فعل يفعل (كضرب يضرب) إنما تكون بالفتح، ورجعى ورجعانا بضمهما، انصرف.

ورجع الشيء عن الشيء وإليه رجعا - ومرجعاً كمقعد ومنزل - صرفه ورده " اهـ. وتقول: جاء يجي جيئاً ومجيئاً، إذا أتى.

قال في اللسان: " والجيئ شاذ، لان المصدر من فعل يفعل (كضرب يضرب) مفعول بفتح العين، وقد شذت منه حروف فجاءت على مفعول كالجيئ والحيض والمكيل والمصير " اهـ. والعيب والعب والمعاب والمعابة والمعيب: أن تصم الرجل، وفعله عاب يعيب، وهو لازم ومتعد، ومن هذا تعلم أن اقتصار المؤلف على الكسر فيه غير مستقيم، هذا، وقد مثل المؤلف نفسه بالمعذرة لما جاء فيه الضم والكسر، فكيف مثل به ههنا لما جاء بالكسر وحده، وتقول: أوى له يأوى - أوية وأية ومأوية ومأواة، إذا رق له ورئى، قال زهير: بان الخليط ولم يأووا لمن تركوا ومنه تعلم تقصير المؤلف في التمثيل به لما جاء بالكسر وحده (1) قد ذكر المؤلف كما ذكر غيره في هذه الآية وجهين، والحقيقة أن فيها ثلاثة أوجه: الاول: أن الباء زائدة، وأى مبتدأ، والمفتون اسم مفعول بمعنى المجنون خبر

المبتدأ، والثاني: أن الباء أصلية بمعنى في، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم والمفتون اسم مفعول أيضاً بمعنى المجنون مبتدأ مؤخر.

والثالث: أن الباء للملابسة والجار والمجرور خبر مقدم والمفتون مصدر بمعنى المجنون مبتدأ مؤخر، والمعنى الفتنة ملابسة لاي الفريقين من المسلمين والكفار (*)

(174/1)

سيبويه غيره في مجيئ المصدر على وزن المفعول، وجعل الميسور والمعسور صفة للزمان: أي الزمان الذي يوسر فيه ويُعسر فيه، على حذف الجار، كقولهم: الحصول: أي الحصول عليه، وكذا قال في المرفوع والموضوع، وهما نوعان من السير، قال: هو السير الذي ترفعه الفرس وتضمه: أي تقويه وتضعفه، وكذا جعل المعقول بمعنى الخبوس المشدود: أي العقل المشدود المقوى، وجعل الباء في (بأيكم المفتون) زيادة، وقيل: بأيكم الجني، وهو المفتون، والجلود: الصبر الذي يُجَلَد فيه: أي يستعمل الجَلادة، وأما المكروهة فالظاهر أنها ليست مصدرًا، بل هو الشيء المكروه، والهاء دليل الاسمية، وكذا

المصدوقة: يقال: بَيَّنَّ لِي مَصْدُوقَةً حاله: أي حقيقتها، من قولهم: صَدَقَنِي (1) سَنَّ بَكْرِهِ: أي بَيَّنَّ حاله التي صَدَقَنِيهَا.

قوله: " وفاعلة كالعافية " تقول: عافاني الله مُعَافَاةً وَعَافِيَةً، وأما العاقبة فالظاهر أنه اسم فاعل لأنه بمعنى الآخر، يقال: عَقَّبَ الشَّيْءُ (الشَّيْءُ) أَي: خَلَفَهُ، والهاء دليل الاسمية، أو يقال: إنها صفة النهاية في (2) الاصل، وأما

(1) هذا مثل من أمثال العرب.

قال في اللسان: " وفي المثل صدقني سن بكره وأصله أن رجلا أراد بيه بكر له فقال للمشتري: إنه جمل، فقال المشتري: بل هو بكر فبينما هما كذلك إذ ند البكر فصاح به صاحبه هددع (بكسر أوله وفتح ثانيه وآخره مبنى على السكون) . وهذه كلمة يسكن بها صغار الابل إذا نفرت، وقيل: يسكن بها البكارة خاصة، فقال المشتري: صدقني سن بكره " اه (2) كلام المؤلف في هذه الكلمة مضطرب، ولو كان نظم كلامه هكذا " وأما العاقبة فالظاهر أنه اسم فاعل، لأنه بمعنى الآخر.

يقال: عقب الشيء الشيء: أي خلفه.

والهاء للتأنيث.

أو يقال: إنها صفة النهاية في الأصل ثم صارت إسما لها.

والهاء دليل الاسمية " لكان كلا ما مستقيما، فانه لا معنى لجعلها اسم فاعل مع كون الهاء دليل الاسمية، إذ الهاء التي في اسم الفاعل للفرق بين صفتي المذكر والمؤنث، والهاء التي هي دليل الاسمية إنما يؤتى بها في الوصف بعد نقله من معناه الاصلى إلى (*)

(175/1)

الباقية في قوله تعالى (فَهَلْ تَرَى لَهُم مِّن بَاقِيَةٍ) فقليل: بمعنى بقاء، ويجوز أن يكون بمعنى نفس باقية، أو شيء باق، والهاء للاسمية، وكذا الفاضلة بمعنى الشيء الفاضل، والهاء للاسمية، أو العطية الفاضلة، والكاذبة في قوله تعالى (ليس لوقعتها كاذبة) قيل: بمعنى الكذب، ويجوز أن يكون بمعنى نفس كاذبة: أي تكون النفوس في ذلك الوقت مؤمنة صادقة، والدالة: الدلال والغنج، هذا كله مع التاء، قيل: وقد يوضع اسم الفاعل مقام المصدر، نحو قُم قائماً: أي قياماً، كما يوضع المصدر مقام اسم الفاعل، نحو رَجُلٌ عَدُلَ

وَصَوْمٌ، ويجوز أن يكون قائماً حالاً مؤكدة، وكذا في قوله: - 24 - * كَفَىٰ بِالنَّايِ مِنْ
أَسْمَاءَ كَافٍ (1) * أي: كافياً، كقوله: -

الاسم، كقولهم: مقدمة وحقيقة.

وبعد فاعلم أن كلمة العاقبة قد جاءت لثلاث معان: الأول المصدر.

تقول: عقب الولد أباه يعقبه كنصره ينصره عقبا وعاقبة، إذا خلفه.

والثاني: اس مفاعل من هذا الفعل، ومنه إطلاق العاقب على النبي صلى الله عليه
وسلم، لأنه خلف جميع الرسل، ومن أجل هذا كان الاخفش يقول: إن الهاء في العاقبة
للتأنيث.

والثالث: أنها اسم لآخر الشيء مثل العقب - كنمر - والعقب - كفلس والعقبة

والعقبى - بضم أولهما - والتا حينئذ للنقل من الوصفية إلى الاسمية.

ويدل على صحة ما ذهبنا إليه من اضطراب كلام المؤلف في هذه الكلمة أن عبارته
مستقيمة على الأوجه التي ذكرناها في الكلمات التي بعد هذه الكلمة، فقوله في كلمة "
الباقية " " فقليل بمعنى بقاء " إشارة إلى أنها مصدر، وقوله " ويجوز أن يكون بمعنى نفس
باقية " إشارة إلى أنها وصف والهاء للتأنيث، ولهذا قدر الموصوف مؤنثاً، وقوله " أو شيء
باق والهاء للاسمية " إشارة إلى أنها اسم.

(1) هذا صدر بيت لبشر بن أبي خازم أحد شعراء الجاهلية.

وعجزه: - وليس لنأيها إذ طال شافي واستشهد به على أن قوله " اسم فاعل من كفاه
يكفيه، وهو منصوب على (*)

(176/1)

25 - * فَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِإِلِيمَامَةٍ دَارُهُ (1) * فكما أن اسم المفعول في قوله تعالى: "

والنجوم مُسَخَّرَاتٍ " بنصبهما حالاً مؤكدة، لا بمعنى المصدر، فكذا اسم الفاعل فيما
نحن فيه.

وقوله: - 26 - أَلَمْ تَرِنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي * لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمٍ وَمَقَامٍ عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتَمُ

الدهر مسلماً * وَلَا خَارِجاً مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ (2) قال سيبويه: معناه لا اشتتم شما ولا

يخرج خروجاً، وقال عيسى بن عمر: هو حال معطوف على الحال الذي هو " لا أشتم
" أي غير شاتم ولا خارج، كقوله تعالى: " صافات ويقبضن " ولم يذكر ما عاهد الله عليه

لدلالة الكلام، لأنه كجواب القسم يحذف مع القرينة، وعند سيبويه " لا أشتم " جواب " عاهدت " قال: " وَنَحْوُ دَخَرَجَ عَلَى دَخْرَجَةٍ وَدَخَرَجَ بِالْكَسْرِ، وَنَحْوُ زَلَزَلَ عَلَى زَلَزَالٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ "

الحال من النأى الذي هو فاعل كفى، وقد عامل الشاعر المنقوص في حالة النصب كما يعامله في حالة الرفع والجر فحذف الياء (1) هذا صدر بيت لجنون بن عامر المعروف بـجنون ليل.

وعجز قوله: * وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا * واستشهد به على أن العرب قد تعامل المنقوص في حالة النصب كما تعامله في حالة الرفع والجر، فتحذف ياءه، وذلك أن قوله " واش " اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها إجراء المنصوب مجرى المرفوع.

(2) هذان البيتان للفرزدق: همام بن غالب، والشاهد فيه في قوله " خارجا " فانه عند سيبويه مصدرٌ حذف عامله، وتقديره: لا أشتم مسلما الدهر ولا يخرج خروجاً من فمى زور كلام، وكان عيسى بن عر يجعل خارجاً اسم فاعل، ويقول: إنما قوله " لا أشتم " حال، فأراد عاهدت ربي في هذه الحال وأنا غير شاتم ولا خارج من فمى زور كلام. وأيد ابن هشام ما ذهب إليه سيبويه. (*)

(177/1)

أقول: قال سيبويه: الهاء في دخرجة عوض من الألف الذي هو قياس مصادر غير الثلاثي المجرد قبل الآخر، وَالْفَعْلَلَةُ هو المطرد دون الْفِعْلَالِ، لا يقال: بَرَقَشَ (1) برقاشاً، وكذا الْفِعْلَالُ مسموع في المخلق بدحرج غير مطرد، نحو حَيْقَالٍ، وكذا في المضاعف، ولا يجوز في غير المضاعف فتح أول فِعْلَالٍ، وإنما جاز ذلك في المضاعف - كَالْقُلُقَالِ (2) وَالزَّلْزَالِ وَالْخَلْخَالِ - قصداً للتخفيف، لثقل التضعيف ومصادر ما زيد فيه من الرباعي نحو تدحرج واحرج وأخرنجام وأقشعرار، وأما أَفْشَعَرٌ قُشْعِرِيَّةٌ واطمأن طمأنينة فالمنصور بان فيهما اسمان واقعان مقام المصدر، كما في أَنْبَتَ نَبَاتًا وأعطى عطاء.

قال: " وَالْمَرَّةُ مِنَ الثَّلَاثِيَّ الْمُجَرَّدِ الَّذِي لَا تَاءَ فِيهِ عَلَى فَعْلَةٍ، نَحْوُ صَرَبَةٍ وَقَتْلَةٍ،

وَبَكْسِرِ الْفَاءِ لِلنُّوعِ، نَحْوُ صِرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ، وَمَا عَدَاهُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ، نَحْوُ إِنَاخَةٍ،
فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَاءً زِدْهَا، وَنَحْوُ أَتَيْتُهُ إِيَّانَهُ وَلَقِيتُهُ لِقَاءَهُ شَاذٌ " أقول: اعلم أن بناء المرة إما
أن يكون من الثلاثي المجرد أو غيره، والثلاثي المجرد إما مجرد عن التاء أولاً

ورد هذا الفعل لازماً، ومتعدياً.

تقول: برقش الرجل برقشة، إذا ولى هارباً.

وتقول: برقش الرجل الشيء، إذا نقشه بألوان شتى.

(2) تقول: قلقلت الشيء قلقلة، وقلقالا (بكسر أوله وفتححه، وضمه نادر) ، إذا

حركته، وقال في اللسان: " فإذا كسرتة فهو مصدر، وإذا فتحته فهو اسم مثل الزلزال
والزلزال ".

والذي في القاموس: قلقل الشيء قلقلة وقلقالا (بالكسر ويفتح) حركة، أو بالفتح الاسم،
وتقول: خلخل العظم، إذا أخذ ما عليه من اللحم.

(*)

(178/1)

فالمجرد عنها تجعلها على فَعْلَةٍ بفتح الفاء وحذف الزوائد إن كانت فيه، نحو خرجت
خرجت ودخلت دخلة وذو التاء تبقيه على حاله، نحو دريت دِرَايَةً ونشدت (1) نشدة
ولا تقول دَرِيَّةً وَنَشْدَةً، كذا قال المصنف، ولم أعثر في مصنف على ما قاله، بل أطلق
المصنفون أن المرة من الثلاثي لمجرد على فَعْلَةٍ، قال سيبويه: إذا أردت الوحدة من الفعل
جئت بما أبدا على فَعْلَةٍ على الأصل، لأن أصل المصادر فَعْلٌ، هذا قوله، والذي أرى
أنك ترد ذا التاء أيضاً من الثلاثي إلى فَعْلَةٍ، فتقول: نشدت نَشْدَةً بفتح النون وغير
الثلاثي المجرد تُخْلِيهِ على حاله، سواء كان رباعياً كَدَخْرَجَةٍ أو ذا
زيادة كَانْطِلَاقٍ وَإِخْرَاجٍ وَتَدَخْرُجٍ، فإن لم تكن فيه الاء زدتها، نحو أكرمته إكرامة، وإن
كان فيه تاء خليتها، نحو عَزَيْتُهُ تعزية: أي واحدة، والأكثر الوصف في مثله بالواحدة
رفع اللبس، نحو عَزَيْتُهُ تعزيةً واحدة، ولو قلنا بحذف تلك التاء والمجئ بتاء الوحدة فلا
بأس واستدل سيبويه على أن أصل مصادر جميع الثلاثي متعدياً كان أو لازماً فعل ببناء
الوحدة، قال: لا شك أن الجنس من نحو تَمَرَةٍ وَتَفَاحَةٍ بحذف التاء، فكان القياس أن
يكون الجنس في نحو خَرَجَةٍ ودَخْلَةٍ كذلك أيضاً، ونعني بالجنس المصدر المطلق، نحو

خَرَجَ وَدَخَلَ، إلا أنهم تصرفوا في مصادر الثلاثي بزيادة الحروف وتغيير التركيب لحفته، دون الرباعي وذي الزيادة ثم اعلم أنه إن جاء للرباعي وذي الزيادة مصدران أحدهما أشهر فالوحدة على

(1) تقول: نشد الضالة نشدا ونشدة ونشدانا (بكسر الاخيرين) : اطلبها، وإذا عرفها (*)

(179/1)

ذلك الأشهر دون الغريب، تقول: دحرج دخرجة واحدة، ولا تقول دخرجة، وكذا لا تقول قاتلت قتالة، ولا كذب كذابة وقد شذ في الثلاثي حرفان لم تحذف منهما الروائد ولم يردّا إلى بناء فعلة، بل ألحق بهما التاء كما هما، وهما إتيانة ولقاءة، ويجوز أتيّة ولقيّة على القياس، قال أبو الطيب: 27 - لَقِيتُ بِدَرْبِ الْقَلَّةِ الْفَجَرَ لَقِيَّةً * شف كمدي وَاللَّيْلُ فِيهِ قَتِيلٌ (1) قوله " وما عداه " أي: ما عدا الثلاثي المجرد الخالي من التاء، وهو ثلاثة: الرباعي، وذو الزيادة، والثلاثي ذو التاء، على ما ذهب إليه المصنف قوله " فإن لم تكن تاء " أي: فيما عداه وقوله " وبكسر الفاء للنوع نحو ضربة " أي: ضرباً موصوفاً بصفة، وتلك

الصفة إما أن تذكر نحو " حَسَنُ الرِّكْبَةِ " و " سَيِّئُ الْمَيْتَةِ " و " جلست جلسة حسنة " أو تكون معلومة بقرينة الحال، كقوله: - 28 - هَا إِنَّ تَاعِذْرَةَ إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعَتْ * فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ (2)

(1) البى من قصيدة طويلة لابي الطيب المتنبي يمدح فيها سيف الدولة الحمداني: وأولها: لَيَالِيَّ بَعْدَ الظَّاعِنِينَ شُكُولُ * طَوَالُ، وليل العاشقى طويل والظاعنين: أي الراحلين. وشكول: أي متشاكلة متشابهة. ودرب القلة.

موضع وراء الفرات، وأصل الدرب المضيق في الجبال، واستعمل في كل مدخل الى بلاد الروم وفي كل باب طريق واسع. وأصل القلة أعلى الجبل، وذكر المؤلف لهذا البيت كذكره لامثالهم شعر المتنبي وأبي تمام

والبحثري وأي العلاء ليس على سبيل الاستشهاد ولكنه للتمثيل (2) هذا البيت من قصيدة طويلة للنابغة الذبياني، ويروى عجزه هكذا: * فإن صاحبها محالف النكد * (*)

(180/1)

أي عذر بليغ: وقد لا تكون الفعلة مرة والفعلة نوعاً كالرحمة والنشدة قال " أسماء الزمان والمكان مماً مضارعه مفتوح العين أو مضمومها ومن المنقوص على مفعّل، نحو مشرب ومقتل ومزّمي، ومن مكسورها والمثال على مفعّل، نحو مضرب وموعد، وجاء المنسك والمعجز والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمنسقط والمنسكن والمرفق والمسجد والمنخر، وأما منخر ففرع كمنن ولا غيرهما، ونحو المظنة والمقبرة فتحاً وصمماً ليس بقياس، وما عداه فعلى لفظ المفعول " أقول: اعلم أنهم (كأنهم) (كانوا) بنوا الزمان والمكان على المضارع، فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين، وفتحوها فيما مضارعه مفتوحها، وإنما لم يضموها فيما مضارعه مضمومها نحو يقتل وينصّر لأنه لم يأت في الكلام في غير هذا

الباب مفعّل إلا نادراً كمكثرم ومعون على ما ذكرنا، فلم يحملوا ما أدى إليه قياس كلامهم على بناء نادر في غير هذا الباب، وعدل إلى أحد اللفظين مفعّل ومفعّل، وكان الفتح أخفّ فحمل عليه وقد جاء من يفعل المضموم العين كلمات على مفعّل بالكسر لا غير، وهي: المشرق، والمغرب، والمرفق وهو مؤصل الذراع والعضد، وهو أيضاً كل ما ينتفع به، والارتفاع: الانتفاع، والاتكاء على المرفق، ويقال فيهما المرفق على وزن المثقّب أيضاً، لأنهما آلتا الرفق الذي هو ضد الخرق، إذ المتكئ على مرفقه ساكن مطمئن، وكذا ذو المال المنتفع به على الأغلب، ومعنى الموضع فيهما أبعد وذلك بتأويل أنهما مظنّتا الرفق ومحلاه، ومنها المنبت، والمخر، والمجزر، والمنسقط، والمظنة وقد جاء من يفعل المضموم العين أيضاً كلمات سمع في عينها الفتح والكسر، وهي

(181/1)

المفروق، والمخشّر، والمسجّد، والمنسك (1)، وأما المحل بمعنى المنزل فلكون مضارعه على الوجهين قرئ قوله تعالى (فيحل عليكم غضبي) على الوجهين وجاء فيما مضارعه يفعل بالكسر لغات بالفتح والكسر، وهي المدب، (3)

(1) النسك - بالضم وبضميتين - كل ما يتقرب به الى الله تعالى، وقد نسكت أنسك - مثل نصر ينصر - بفتح أوله وكسره وسكون ثانية - قال في اللسان: " والمنسك والمنسك (بفتح السين وكسرها) شرعة النسك. وقيل: المنسك (بالفتح) النسك نفسه، والمنسك (بكسر السين) الموضع الذي تذبح فيه النسكة. وقال الفراء: المنسك في كلام العرب (بكسر السين) الموضع المعتاد الذي تعتاده. ويقال: إن لفلان منسكا يعتاده في خير كان أو غيره ... قال ابن الاثير: قد تكرر ذكر المناسك والنسك والنسيكة في الحديث، فالمناسك جمع منسك بفتح السين وكسرها وهو المتعبد (مكان التعبد) ويقع على المصدر والزمان والمكان " اه ملخصا. وهذه أقوال لا يتلاقى بعضها مع بعض.

(2) اعتبار المدب - بفتح الدال وكسرها - اسم مكان أحد تخريجين للعلماء في هذه الكلمة، ومنهم من جعل المفتوح مصدرا والمكسور اسم مكان، فيكون موافقا للقياس. قال في اللسان: " ومدب السيل ومدبه (بفتح الدال وكسرها) موضع جريه. يقال: تنح عن مدب السيل ومدبه، ومدب النمل ومدبه، فالاسم مكسور والمصدر مفتوح، وكذلك المفعول من كا ماكان على فعل يفعل (كضرب يضرب) قال في التهذيب: والمدب (بكسر الدال) موضع دبيب النمل وغيره " اه ملخصا. وأنت ترى أنه لا يظهر وجه التفريع في قول صاحب اللسان " فالاسم مكسور والمصدر مفتوح " والمأوى: المنزل.

قال الازهري: سمعت الفصيح من بنى كلاب يقول لمأوى الابل " مأواة " بالهاء. وقال الجوهري: مأوى الابل - بكسر الواو - لغة في مأوى الابل خاصة، وهو شاذ. وقال الفراء: ذكر لي أن العرب يسمي مأوى الابل مأوى بكسر الواو. قال: وهو نادر، لم يجي في ذوات الباء والواو مفعول بكسر (*)

(182/1)

وَمَأْوَى الْإِبِلِ، وَالْمَزَلَّةُ، وَمَضْرِبَةُ السِّيفِ، وَجَاءَ مَقْبَرُهُ وَمَشْرِقُهُ وَمَقْبَأُهُ وَمَقْبُوءُهُ وَمَقْنَأُهُ (1) فتحا وضما، وكذا الْمَشْرِقَةُ في الغرفة، لأنهم كانوا يشربون في الْغُرَفِ، وَالْمَشْرِقَةُ وَالْمَقْبِئَةُ من ذوات الزوائد، إذ هما موضعان للتشريق والتَّقْبِئُ فَيَشِدَّانِ من هذا

الوجه أيضاً، ولهذا لم تعل المَفْيَاة، أو لأنه لم يُذهب بها مَذْهَب الفعل، كما يجي،
والمَسْرُوبَة لشعر الصدر مضمومة العين لا غير، قال سيوييه: لم تذهب بالمسجد مَذْهَب
الفعل، ولكنك جعلته اسماً لبیت، يعني أنك أخرجته عما يكون اسم الموضع، وذلك
لأنك تقول: المَقْتَل

في كل موضع يقع فيه القتل، ولا تقصد به مكاناً دون مكان، ولا كذلك المسجد

العين، إلا حرفين: مَأْقَى العين، ومَأْوَى الابل، وهما نادران، واللغة العالية فيهما " مأوى
وموق وماق " اه.

واعتباره مَأْقَى العين على مفعّل كلام غير مبنى على تحقيق ولا نظر، لان قولهم " موق
وماق " بثلاثة أحرف يدل على أن الميم من أصل الكلمة، فإذا قالوا مَأْقَى مع ذلك
تبين أن الياء هي الزائدة، كما كان الاطل دليلاً على أن الياء زائدة في الايطل، فوزن
المَأْقَى على هذا فعلى - بكسر اللام أو فتحة - (1) زل يزل زلا - كضرب يضرب -
: زلق، والمزلة - بفتح الزاى وكسرها -: الموضع الذي تزلق عليه الاقدام ولا تثبت،
وقال في اللسان: " وضريبة السيف، ومضربة ومضربة ومضربته ومضربته - بفتح الراء
وكسرها فيهما -: حده، حكى الاخيرتين سيوييه، وقال: جعلوا اسماً كالحديدة، يعني
أنهما ليستا على الفعل، وقيل: هو دون الطبّة، وقيل: هو نحو من شبر في طرفه " اه
والمشرقة: موضع القعود للشمس، وحكى ابن سيده فيه ثلاث لغات: فتح الراء،
وضمها، وكسرها، وقال: هي الموضع الذي تشرق على الشمس، وخص بعضهم ذلك
بالشّاء.

والمفِيؤة: موضع الفئ، وهو ظل العشي، وحكى الفارسي عن ثعلب فيها المفِيئة، مثل
المعيشة، وحكى المجد في القاموس اللغتين اللتين حكاهما المؤلف.

والمفْنَاة - بفتح النون وضمها - الموضع الذي لا تصيبه الشمس في الشتاء، وحكى
فيها الضم والفتح، من غير همز (*)

(183/1)

فإنك جعلته اسماً لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون بيتاً على هيئة مخصوصة، فلم
يكن مبنياً على الفعل المضارع كما في سائر أسماء المواضع، وذلك أن مطلق الفعل لا
اختصاص فيه بموضع دون موضع، قيل: ولو أردت موضع السجود وموقع الجبهة من

الأرض سواء كان في المسجد أو غيره فتحت العين، لكونه إذن مبنياً على الفعل لكونه مطلقاً كالفعل، وكذا يجوز أن يقال في المنسك،

إذ هو مكان نسك مخصوص، وكذا المَفْرَق، لأنه مفرق الطريق، أو الرأس، وكذا مَضْرِبَة السيف مخصوصة برأس السيف قدر شبر، وليس بمعنى موضع الضرب مطلقاً، فلذا جاء فيه الفتح أيضاً: أي لكونه غير مبني على الفعل، ولذا دخلته التاء التي لا تدخل الفعل، وكذا المَقْبُرَة، إذ ليست اسماً لكل ما يقبر فيه: أي يدفن، إذ لا يقال لمدفن شخص واحد مقبرة فموضع الفعل إذن مَقْبَرٌ كما هو القياس، وكذا المَشْرِقَة اسم لموضع خاص لا لكل موضع يُتَشَرَّق فيه من الأرض من جانب الغرب أو الشرق (1) وكذا المَقْنَأَة والمفياة، وكذا المَنْخَر صار اسماً لثَقْب الأنف، ولا يقصد فيه معنى النخر، وكذا المشربة ليس اسماً لكل موضع يشرب فيه الماء ويجري، قال سيويه: وكذا المِطْبَخ والمِرْبَد بكسر الميم فيهما اسمان لموضعين خاصين لا لموضع الطبخ مطلقاً، ولا لكل موضع الربود: أي الإقامة، بل المِطْبَخ بيت يطبخ فيه الأشياء معمول له، والمِرْبَد مَحْبَس الإبل، أو موضع يجعل فيه التمر، ويجوز أن يقال في المِرْفَق بكسر الميم في المعنيين: إن أصله الموضع، فلما اختص غَيْرُ بكسر الميم عن وضع الفعل كما قال سيويه في المِطْبَخ والمِرْبَد، فكل ما جاء على مَفْعَل بكسر العين مما مضارعه يَفْعَل بالضم فهو شاذ من

(1) لم يبين المؤلف هذا الموضع الخاص أي شئ هو، كما بين المشربة مثلاً أنها صارت اسماً للغرفة، ولم نعر على ما يرشد إلى هذا المعنى الخاص في كتب اللغة التي بين أيدينا (*)

(184/1)

وجه، وكذا مَفْعَلَة بالتاء مع فتح العين، (1) ، وكذا مَفْعَلٌ بكسر الميم وفتح العين، ومَفْعَلَة كَالْمَظَنَة أَشَد، ومَفْعَلَة بضم العين كَالْمَقْبُرَة أَشَد، إذ قياس الموضع إما فتح العين أو كسرها، وكذا كل ما جاء من يَفْعَل المكسور العين على مَفْعَل بالفتح شاذ من وجه، وكذا مفعلة بالتاء معكسر العين، ومَفْعَلَة بفتحها أَشَد، لكن كل ما ثبت اختصاصه ببعض الأشياء دون بعض وخروجه عن طريقة الفعل فهو العذر في خروجه (2) عن القياس كما ذكرنا قوله " ومن المنقوص " يعني نحو المَثْوَى وإن كان من يَفْعَل بكسر العين وإن كان أيضاً مثلاً واوياً كَالْمَوْلى لموضع

منها أربعة معان قال: " الآلة عَلَى مَفْعَلٍ وَمَفْعَالٍ وَمَفْعَلَةٍ، كَالْمَحْلَبِ وَالْمِفْتَاحِ وَالْمِكْسَحَةِ، وَنَحْوِ الْمُسْعَطِ وَالْمُنْخَلِ وَالْمُدَقِّ وَالْمُدْهَنِ وَالْمُكْحَلَةِ وَالْمُخْرَضَةِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ "

أقول: اعلم أن الْمَحْلَبَ ليس موضع الحلب، لأن موضعه هو المكان الي يقعد فيه الحالب لِلْحَلْبِ، بل هو آلة يحصل بها الحلب، وكذا المسرجة - بكسر الميم - كما قال سيبويه قوله " ونحو المسعط والمنخل " هذا لفظ جار الله، وهو موهم أنه جاء من هذا النوع غير الألفاظ المذكورة أيضاً، وقال سيبويه: جاء خمسة أحرف بضم

(186/1)

الميم: الْمُكْحَلَةُ، وَالْمُسْعَطُ، وَالْمُنْخَلُ، وَالْمُدَقُّ، والمدهن، هذر كلامه، وجاء الْمُنْصَلُّ (1) أيضاً، لكنه ليس بآلة النصل، بل هو بمعنى النصل، وأما الْمُخْرَضَةُ فذكرها الزمخشري، وفي الصحاح الْمُخْرَضَةُ بكسر الميم وفتح الراء، وكذا قال ابن يعيش: لا أعرف الضم (2) فيها، قال سيبويه في الأحرف الخمسة: هي مثل الْمُغْفُورِ وَالْمُغْتَوَّرِ، وهما ضرب من الصمغ، وَالْمُغْرُودُ: ضرب من الكماء، والمُغْلُوقُ: المغلاق، أربعة أحرف جاءت على مُفْعُولٍ، لا نظير لها في كلام العرب، وقال سيبويه في المكحلة وأخواتها: لم يذهبوا بها مذهب الفعل، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية، يعني أن المكحلة ليست لكل ما يكون فيه الكحل، ولكنها اختصت بالآلة المخصوصة، وكذا أخواتها، فلم تكن مثل الْمِكْسَحَةِ وَالْمِصْفَاةِ، فجاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة كما قلنا في المسجد وأخواته، وَالْمُسْعَطُ: ما يسعط به الصبي أو غيره، أي يجعل به السعوط في أنفه، وَالْمُدَقُّ: ما يدق به الشيء كفهْرِ العطار، والمدهن: ما يجعل فيه الدهن من زجاج ونحوه، ولو قيل إن الْمُكْحَلَةَ وَالْمُدْهَنَ موضعان

(1) المنصل - بضم الميم، وصاده مضمومة أو مفتوحة - السيف.

قال ابن سيده: لا نعلم اسماً اشترك فيه هذان الوزنان إلا المنصل والمنخل " اه بمعناه. والنصل: حديدة السيف والرمح والسهم والسكين ما لم يكن لها مقبض، فان كان معها مقبض فهي سيف أو رمح أو سهم أو سكين (2) الذي ذكر صاحب القاموس وصاحب اللسان الْمُخْرَضَةَ - بكسر الميم وفتح الراء - كما نقل المؤلف عن الصحاح، وقالوا: هي وعاء الخرض.

والحرص كقفل وكعق - : الاثنان وهو شجر يؤخذ ورقه رطباً ثم يحرق ويرش الماء على رماده فينعد، ثم تغسل به الايدي والثياب، ولا يزال مستعملاً في جزيرة العرب إلى يوم الناس هذا.

وقرئ في قوله تعالى (حتى تكون حرصاً أو تكون من الهالكين) بفتحيتين وبضميتين وبضم فسكون (*)

(187/1)

للكحل والدهن، ولم يبيناً على مفعّل كما هو بناء المواضع لانهما ليس موضعين لما يفعل فيه الشيء كالمقتل حتى يبيناً على الفعل، بل هما موضعان لاسم جامد، لم يبعد، فإذا جعلنا آلتين فهما بمعنى آلة الحل والدهن - بفتح الكاف والدال - كالمثقب لآلة الثقب، والمخرصة: وعاء الخرض: أي الاثنان، والظاهر أن مخرصة السيف آلة الضرب، لا موضعه، غيّرت عما هو قياس بناء الآلة لكونها غير مذهب بها مذهب الفعل وجاء الفعل أيضاً للالة، كالحياط والنظام واعلم أن الشيء إذا كثر بالمكان وكان اسمه جامداً فالباب فيه مفعلة بفتح العين، كالمأسدة والمسبعة والمذابة: أي الموضع الكثير الأسد والسباع والذئب، وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد، فلا يقال مضبعة ومقردة، ولم يأتوا بمثل هذا في الرباعي فما فوقه، نحو الضفدع والثعلب، بل استغنوا بقوله: كثير الثعالب، أو تقول: مكان مئعلب ومئعرب ومضفدع ومطخلب بكسر اللام الأولى على أنها اسم فاعل، قال (لبيد) : - 29 - يَمْنَعُ أَعْدَاداً يَلْبَنِي أَوْ أَجَا * مُضْفِدَعَاتٍ كُلُّهَا مُطْخَلِبُهُ (1)

(1) البيت للبيد بن ربيعة العامري، كما ثبت في بعض نسخ الاصل.

وقد أنشد الجوهري والصاغاني في العباب هذا البيت لما ذكره المؤلف.

ويمنع: قصدن والاعداد - بفتح الهمزة - : جمع عد بكسر العين مثل حمل وأحمال وقدح وأقداح ووتر وأوتار، والعد: الماء الذي له مادة لا تنقطع كماء العين وماء البئر، ولبنى - بضم فسكون - : اسم جبل، وأجا بوزن عصا في هذا البيت، والاكثرون يهمزونه مثل خطأ، وهو أحد جبلى طى، ومضفدعات: كثيرة الضفادع، وهي صفة لاعداد، ومطخلبة: كثيرة الطحلب.

وتقول: ضفدع الماء وطحلب، إذا كثرت ضفادعه وطحالبه، مثل قولك: زجست

الدواء، وفلقلت الطعام وعبهرته، وزعفرت الثوب، وعندمت الفتاة أناملها، ونحو ذلك من كل فعل تأخذه على مثال دحرج من اسم جنس رباعي الاصول أو منزل منزله (*)

(188/1)

ولو كانوا يقولون من الرباعي على قياس الثلاثي لقالوا مُثْعَلَبَةٌ وَمُعَقَّرَةٌ على وزن المفعول، لأن نظير المَفْعَلِ فيما جاوز الثلاثة على وزن مفعوله، نحو مُدَخَّرَجٌ وَمُقَاتَلٌ وَمُزَّرَقٌ، كما ذكرنا في المكان والزمان والمصدر، ولم يسمع مُثْعَلَبَةٌ وَمُعَقَّرَةٌ بفتح اللام، فلا تظن أن معنى قول سيبويه " فقالوا على ذلك أرض مُثْعَلَبَةٌ وَمُعَقَّرَةٌ " أن ذلك مما سمع، بل معنى كلامه أنهم لو استعملوا من الرباعي لقالوا كذا، قال: ومن قال ثعالة قال مُثْعَلَةٌ، لأن ثعالة من الثلاثي، قال الجوهري: وجاء مُعَقَّرَةٌ بحذف الباء: أي كثيرة العقارب، وهو شاذ (1) قال: " الْمُصَغَّرُ الْمَزِيدُ فِيهِ لِيَدُلَّ عَلَى تَقْلِيلٍ، فَالْمُتَمَكِّنُ يُضَمُّ أَوَّلُهُ وَيُفْتَحُ ثَانِيهِ وَبَعْدَهُمَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ، وَيُكْسَرُ مَا بَعْدَهَا فِي الْأَرْبَعَةِ إِلَّا فِي تَاءِ التَّائِيثِ وَالْأَلْفِ وَالْأَلِفِ وَالتَّوْنِ الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِهَا وَأَلْفِ أفعال جمعا "

(1) لم يذكر المؤلف ولا صاحب الاصل تعريف اسم الالة، وسكتنا عن بيان الفعل الذي يؤخذ منه، وعبارة سيبويه في تعريفه اسم الالة: أنه ما يعالج به، وعبارة المفصل وشرحه: اسم ما يعالج به وينقل، واما أنه يؤخذ من أي الافعال فانا رأينا العرب قد استعمل أسماء آلات من أفعال ثلاثية متعدية مثل المكسحة والمكنسة والمفتاح كالميضنة والمطهرة والمصفاة، ووجدنا بعض أسماء الالات مأخوذا على هذا القياس وليس له أفعال ثلاثية مجردة من معناها، من ذلك المصباح فانا لم نجد له فعلا ثلاثيا من معناه، بل المستعمل منه استصبح أي أشعل السراج، ومن ذلك المسرحجة فان فعلها أسرج، ووجدناهم قد أخذوا بعض أسماء الالات من أسماء الاجناس، ومن ذل لمخدة، فانهم أخذوها من الحد، والملحفة، فانهم أخذوها من اللحاف، ووجدنا كل ذلك في كلام العرب ولكننا نرى الا يؤخذ اسم الالة من اسم جنس حتى يكون قد استعمل منه فعل، فأما من الافعال فيؤخذ من الثلاثي اللازم والمتعدي على إحدى هذه الصيغ التي ذكرها المؤلف والله أعلم (*)

(189/1)

أقول: يعني المصغر ما زيد فيه شيء حتى يدل على تقليل، فيشمل المهمات كذِيَاكَ والذَّيَا وغيرهما، والتقليل يشمل تقليل العدد كقولك: "عندي ذُرِّيَّهَاتٌ" أي أعدادها قليلة، وتقليل ذات المصغر بالتحقير حتى لا يتوهم عظيماً نحو كُتَيْبٌ وَرُجَيْلٌ، ومن مجاز تقليل الذات التصغير المفيد للشفقة والتلطف كقولك يا بُنَيَّ وَيَا أُخَيَّ، وأنت صُدَيْقِي، وذلك لأن الصِّغَارَ يشفق عليهم ويتلطف بهم، فكني بالتصغير عن عزة المصغر على من أُضيف إليه، ومن ذلك التصغير المفيد للملاحة كقولك هو لطيف مليح ومه قوله: - 3 يا ما أميلح غزلاً ناشدن لَنَا * (1) (مِنْ هُوَ لَيَّا نَكَنَّ الصَّالِ وَالسَّمْرِ) وذلك لأن الصغار في الأغلب لطاف ملاح، فإذا كبرت غَلُظَتْ وَجْهَمَتْ، ومن تقليل ذات المصغر تصغير قبل وبعد في نحو قولك خروجي قُبَيْلَ قِيَامِكَ، أو بُعَيْدَهُ، لأن القبل هو الزمان المتقدم على الشيء، والبعد هو الزمان المتأخر عنه، فمعنى قبيل قِيَامِكَ أي في زمان متقدم على قِيَامِكَ صغير المقدار، والمراد أن الزمان الذي أوله مقترن بأخذي في الخروج وآخره متصل بأخذك في القيام صغير المقدار، ومنه تصغير الجهات الست كقولك: دَوَيْنَ النهر، وفَوَيْقَ الأرض، على ما ذكرنا من التأويل في قبيل وبعيد، والغرض من تصغير مثل هذا الزمان والمكان

(1) هذا البيت قد اختلف في نسبته إلى قائله فنسبه قوم إلى العرجي ونسبه جماعة إلى بدوى سموه كاملاً الثقفي ونسبه قوم إلى الحسين بن عبد الرحمن العريني وأميلح: تصغير أَمْلَح، وهو فعل تعجب من الملاحاة وهي البهجة وحسن المنظر، والفعل ككرم، والغزلان جمع غزال.

وشدن بتشديد النون: فعل ماضٍ مسند إلى نون النسوة وتقول: شدن الغزال يشدن شدونا مثل خرج يخرج خروجاً، إذا قوي وطلع قَرْنَاهُ واستغنى عن أمه. وهؤلاء: تصغير هؤلاء.

والضال: جمع ضالة وهو السدر البري (والسدر شجر النبق). والسمّر - بفتح فضم - جمع سَمْرَةٍ، وهي شجرة الطلح وسقط من الاصل الشطر الثاني من البيت (*)

قرب ظروفيهما مما أضيفا إليه من ذلك الجانب الذي أفاده الظرفان، فمعي خروجي
قُبِيل قيامك قرب الخروج من القيام من جانب القبلية، وكذا ما يماثله وقيل: يحى
التصغير للتعظيم، فيكون من باب الكناية، يكى بالصغر عن بلوغ الغاية في العظم، لان
الشئ إذا جاوز حده جانس ضده، وقريب منه قول الشاعر: - 31 - دَاهِيَةٌ قَدْ
صُعِرَتْ مِنَ الْكِبَرِ * صِلُ صَفَاً مَا تَنْطَوِي مِنَ الْقَصَرِ (1) واستدل لحي التصغير للإشارة
إلى معنى التعظيم بقوله: - 32 - وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ * دَوِيهِيَّةٌ تَصْفِرُ مِنْهَا
الْأَنَامِلُ (2) ورُدُّ بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها، إذ المراد بها
الموت: أي يجيئهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه تصفر منه الأنامل، واستدل أيضا
بقوله:

(1) لم نعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولم يشرحه البغدادي.
والداهية: المصيبة من مصائب الدهر، وأصل اشتقاقها من الدهى - بفتح فسكون.
وهو النكر، وذلك لان كل أحد ينكرها.
والصل: الحية التي تقتل إذا غشيت من ساعتها، والصفاء: الصخرة الملساء، ويقال
للحية: إنها لصل صفا، وإنها لصل صفى (كدلى)، إذا كانت منكرة، وهو يريد بهذا أنها
ضخمة (2) هذا البيت لبي بن ربيعة العامري.
وقوله دويهيّة هو تصغير داهية، ويروى في مكانه خويخية وهو مصغر خوخة - بفتح
فسكون - وهى الباب الصغير
أي أنه سينفتح عليهم باب يدخل إليهم منه الشر، والمراد بالانامل الاظفار وصفرتها
تكون بعد الموت.
والشاهد في هذا البيت قوله دويهيّة فقد حقق المؤلف أن تصغيرها للتحقير وحكى أنه
قيل إن تصغيرها للإشارة إلى التعظيم (*)

(191/1)

33 - فويق جبيل شاقق الرأس لم تكن * لبتلغه حتى تكلل وتَعَمَلَا (1) ورد بتجوير
كون المراد دقة الجبل وإن كان طويلاً، وإذا كان كذا فهو أشد لصعوده واعلم أنه
قصدوا بالتصغير والنسبة الاختصار كما في التثنية والجمع وغير ذلك، إذ قولهم رُجِيل
أخف من رجل صغير، وكوفي أخصر من منسوب إلى الكوفة، وفيهما معنى الصفة كما

ترى، لكن المنسوب يعلم رفعاً بخلاف المصغر، لما مر في شرح (2) الكافية، ولما كان استعمال الجمع في كلامهم أكثر من استعمال

(1) هذا البيت من قصيدة لأوس بن حَجَر في وصف قوس: نصف امتناع منبتها وتجشمه الاهوال إليها، والقواسون يطلبون العيدان العتاق من منابتها حيث كانت في السهول والحزون ويستدلون عليها من الرِّعاء وقناص الوعول ويجعلون فيها الجعائل وربما أبصر والشجرة منها بحيث لا يستطيعها راق فيتدلون عليها بالحبائل في المهاوي والمهالك.

وفويق: تصغير فوق.

وجبيل: تصغير جبل.

وتكل تتعب وتعي، وبابه ضرب.

وتعمل: أراد تجتهد في العمل (2) قال المؤلف في شرح الكفاية (ج 2 ص 169): " والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وأبنية المبالغة، إلا ما يستثنى، والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون، إلا أن المصغر مخالف لسائر الصفات من حيث لا يجري على الموصوف جريها، وإنما لم يجر لأن جرى الصفات عليه إنما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والصري، فانما لا تدل على موصوف معين، وأما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا، إذ معنى رجيل رجل صغير، فوزانه وزان نحو رجل ورجلين في دلالتها على العدد والمعدود معا، فلم يحتاجا إلى ذكر عدد قبلهما كما تقدم، وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة، ويفارقها أيضا من حيث إنه لا يعمل في الفاعل عملها، لأن الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصفها معنى، والوصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله، فلما لم يعلم (*)

(192/1)

المصغر، وهم إليه أحوج، كثرو أبنية الجمع ووَسَّعوها ليكون لهم في كل موضع لفظ من الجمع يناسب ذلك الموضع، إذ ربما يحتاج في الشعر أو السجع إلى وزن دون وزن فَقَصَرُهم الجموع على أوزان قليقد كالتصغير مَدَّعَاة إلى الحرج، بخلاف المصغر، ثم لما كان أبنية المصغر قليلة واستعمالها في الكلام أيضاً قليلاً، صاغوها على وزن ثقليل، إذ

الثق مع القلة محتمل، فجلبوا لأولها أثقل الحركات، ولثالثها أوسط حروف المد ثقلاً، وهو الباء، لئلا يكون ثقيلاً بمرة، وجاءوا بين الثقيلين بأخف الحركات، وهو الفتحة، لتقاوم شيئاً من ثقلهما، والأولى أن يقال: إن الضم والفتح في عنيق وجميل وصُرَيْد غيرهما في عُنُق وَجَمَل وَصُرَد، كما قيل في فُلْكَ وَهَجَان قوله " فالمتمكن يضم أوله " إنما خص المتمكن لأن المبهمات تصغر على غير هذا النمط، كما يجيء في آخر الباب قوله " في الأربعة " احتراز من الثلاثي، لأن ما بعد الياء فيه حرف الإعراب فلا يجوز أن يلزم الكسر، وكان ينبغي أن يقول " في غير الثلاثي " ليعم نحو عَصِيفِير (1) وَسُقَيْرْج، وإذا حصل بعد ياء التصغير مثلاًن أدغم أحدهما في الآخر فيزول الكسر بالإدغام، نحو أصيم ومديق، ويعد هذا من باب التقاء السكانيين على حده، كما يجيء في بابه، وهو أن يكون الساكن الأول حرف مدأى ألفاً أو واوا أو ياء ما قبلها من الحركة من جنسها، إذ ما قبل ياء التصغير وإن لم يكن من جنسها لكن لما لزمها السكون أجريت مجرى المدمع أنفي مثل هذا الياء والواو أي الساكن المفتوح ما قبله شيئاً من المد، وإن لم يكن تاماً، ألا ترى أن الشاعر إذا

في الفاعل وهو أصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك " اه وسيأتي لهذا الموضوع مزيد بحث في أول باب النسب (1) عصيفير: تصغير عصفور وفي بعض النسخ عصيفر - بمهملتين - فتكون تصغير عصفور وهو نبات يصبغ به (*)

(193/1)

قال قصيدة قبل رويها ياء أو واو ساكنة مفتوح ما قبلها فهي مردفة ولزمه أن يأتي بها في جميع القصيدة كما في قوله: - 34 - وَمَهْمَهَيْنَ قَدَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ * ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ (2) قوله " إلا في تاء التأنيث " لأنها كلمة مركبة مع الأولى وإن صارت كبعض حروف الأولى من حيث دوران الإعراب عليها، وآخر أولى الكلمتين المركبتين مفتوح، فصار حكم التاء في فتح ما قبلها في المصغر والمكبر سواء قوله " وألفي التأنيث " أي المقصورة والممدودة، نحو حُبَيْلَى وَحُمَيْرَاء، وإنما لم يكسر ما قبلهما إبقاء عليهما من أن ينقلبا ياء، وهما علامتا التأنيث، والعلامة لا تغير ما أمكن، أما لزوم انقلاب علامة التأنيث ياء في المقصورة فظاهر، وأما في الممدودة فالعلامة وإن كانت هي الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث، والألف التي قبلها للمد كما في حمار، لكن لما كان قلب ألف التأنيث

همزة لا واواً ولا ياء للألف التي قبلها، كما ذكرنا في باب التأنيث، استلزم قلب الأولى ياء قلب الثانية ياء أيضاً كما في قوله: - 35 - * لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشْقَرِ يَغْتَالِ الصَّحَارِيا (1) *

(1) هذا بيتان من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة لخطام بن نصر بن عياض بن يربوع الجاشعي الدارمي.
ومهمهين: تثنية مهمه وهو القفر المخوف.
وقذفين: تثنية قذف - بفتحين كبطل - وهو البعيد من الأرض.
ومرتين: تثنية مرت - بفتح فسكون - وهو الأرض التي لا ماء بها لا نبات.
وَالظَّهْرُ: ما ارتفع من الأرض، شبهه بظهر الترس في ارتفاعه وتعريه من النبات (2) هذا البيت للوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، وأراد بالاشقر الفرس الذي لونه الشقرة، وهي حمرة صفة بخلاف الشقرة في الانسان، فأثما فيه حمرة يعلوها بياض.
ويغتيال: يُهْلِك، واستعاره لقطع المسافة بسرعة شديدة.
والصحارى (*)

(194/1)

وقد تغير علامة التأنيث إذا اضطروا إليه، وذلك إذا وقعت قبل ألف التثنية نحو حبلان، أو ألف الجمع نحو حبلات، وإنما جاز تغييرها بلا ضرورة في نحو حمداوان وخمراوات إجراء لألفي التأنيث الممدودة والمقورة مجرى واحدا في قبلهما قبل ألفي التثنية والجمع.
وقد يجي أسماء في آخرها ألف للعرب فيها مذهبان: منهم من يجعل تلك الألف للتأنيث فلا يقلبها في التصغير ياء، ومنهم من يجعلها لغير التأنيث فيكسر ما قبلها ويقلبها ياء، وذلك نحو علقى وذفرى وتترى، فمن نونها قال عُلَيْقٍ وَذَفَيْرٍ وَتُتَيْرٍ، ومن لم ينونها قال عُلَيْقَى وَذَفَيْرَى وَتُتَيْرَى (1) وكذا يجي في الممدودة ما لهم فيه مذهبان كَغَوْغَاءَ (2) من نونته وجعله فعلا لا كززال قال في التصغير

- بتشديد الياء - جمع صحراء وهي البرية وتشديد الياء في صحارى هو الاصل في جمع ما مفردة مثل صحراء كعداره ولكنهم كثيرا ما يخففون بحذف الياء الأولى لاستثقال

الياء المشددة في آخر الجمع الاقصى مع بقاء كسر ما قبلها، وقد يخففون بعد ذلك بفتح هذه الكسرة وقلب الياء ألفا كما قالوا عذارى وصحارى ومدارى. وسيأتى

لذلك مزيد بحث في باب جمع التكسير (1) علقى: شجر تدوم خضرته في القيط وله أفنان طوال دقاق وورق لطاف اختلف في ألفها فبعضهم يجعلها للتأنيث فلا ينونها. وبعضهم يجعلها لللاحاق بجعفر وينونها والذفرى: العظم الشاخص خلف الاذن، واختلف في ألفها أيضا على النحو السابق.

وتترى: أصلها وترى من المواترة وهى المتابعة، فالتاء بدل من الواو بدلا غير قياسي واختلف في ألفها أيضا فمنهم من جعلها لللاحاق بمنزلة أرطى ومعزى، ومنهم من يجعلها للتأنيث بمنزلة سكرى وغضبى.

(2) غوغاء: الاصل في الغوغاء الجراد حين يخف للطيران، ثم استعير للسفلة من الماس والمتسرعين إلى الشر، ويجوز أن يكون من الغوغاء الذى هو الصوت والجلبة لكثرة لعطهم وصياحهم (*)

(195/1)

غويفى، ومن لم ينونه وجعله كحمراء قال غويغاء، وكذا في قُوباء (1) من فتح الواو فالألف للتأنيث لا غير، وتصغيره قُويَّاء، ومن سكنها وجعله ملحقاً بقُرطاس فتصغيره قُويَّي.

وإنما لم تقلب الألف التي قبل النون الزائدة ياء تشبيهاً لها بألف حمراء، وليس كل ألف ونون زائدتين في آخر الاسم تشبهان بألف التأنيث الممدودة فيمتنع قلب ألفه في التصغير ياء، فإذا أرادت تمييز ما يقلب ألفه ياء مما لا تقلب فاعلم أنهما إذا كانا في علم مرتجل نحو عُثْمان وعِمْران وسَعْدان وعُطْفان وسَلْمَان ومَرْوَان شابهتاها، لأن تاء التأنيث لا تلحقهما لا قبل العلمية ولا معها، أما قبلها فلغرضنا ارتجالها، وأما معها فلأن العلمية مانعة كما مر فيما لا ينصرف (2)، فعلى هذا تقول عثمان

(1) قوباء - بضم القاف والواو مفتوحة أو ساكنة - : الذى يظهر في الجسد

ويخرج عليه وهو داء معروف يتقشر ويتسع يعالج ويداوى بالريق.

قال الفراء: " القوباء تؤنث وتذكر، وتحرك وتسكن، فيقال هذه قوباء - بالتحريك -

فلا تصرف في معرفة ولا نكرة، ويلحق بباب فقهاء، وهو نادر، وتقول في التخفيف هذه قوباء، فلا تصرف في المعرفة وتصرف في النكرة " اه ومراده بالتخفيف سكون الواو، وإنما كانت محتملة للصرف وعدمه حينئذ لكون الالف للالحاق، ولو كانت للتأنيث لم تنصرف معرفة ولا نكرة، لان ألف التأنيث تستقل وحدها بالمله من الصرف (2) قال في شرح الكافية (ج 1 ص 43) : " وأما الزيادة في الاعلام فنقول: إن كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كألف التأنيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التأنيث في نحو غرفة وألف الالحاق في نحو معزى لم يجز زيادته، لان مثل ذلك لا يكون إلا حال الوضع، وكلامنا فيما يزداد على العلم بعد وضعه إذا استعمل على وضعه العلمي، وكذا الحكم إن لم تزد الزيادة، إلا ما أفاد العلم كناء الوحدة ولا التعريف، من غير اشتراك العلم، وإن أفادت الزيادة معنى آخر فإن لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له أولاً لم يجز، لزوال الوضع العلمي، فلا تزيد (*)

(196/1)

عميران وسُعَيْدَانِ وَغُطَيْفَانِ وَسُلَيْمَانِ وَمُرْيَانِ، وأما عُثْمَانُ في فرخ الحُبَارَى على ما قيل وسَعْدَانُ في نبت فتصغيرهما عُثْمَيْنِ وَسُعَيْدَيْنِ، وليساً أصليين لسَعْدَانِ وعُثْمَانِ علمين، بل اتفق العلم المرتجل والجنس، كما اتفق الأعجمي والعربي في يعقوب وآزر، وسَعْدَانِ اسم مرتجل من السعادة كسَعَادٍ منها، وعُثْمَانِ مرتجل من العثم (1) ، وكذا إن كانتا في صفة ممتنعة من التاء كجَوْعَانِ وسكران تشابههما بانتفاء التاء، فتقول: سُكْرَانِ وَجُوعَانِ، وإن كانتا في صفة لا تمتنع من التاء كالعُرْيَانِ وَالتَّدْمَانِ وَالصَّمَيَانِ للشجاع وَالْقَطْوَانِ للبطى شبهتا بالالف والنون في

باب سكران، لكونها صفات مثله وإن لحقتها التاء، فقل: عُرْيَانِ وَتَدْمِيَانِ وَصَمِيَانِ وَقُطْيَانِ، وإن كانتا في الاسم الصريح غير العلم فإنهما لا تشبهان بالالف والنون في باب سكران مطلقاً، إذ لا يجمعهما الوصف كما جمع عرياناً وسكران، بل ينظر هل الألف رابعة أو فوقها، فإن كانت رابعة نظر، فإن كان الاسم الذي هما في آخره مساوياً لاسم آخره لان قبلها ألف زائدة في عدد الحروف والحركات والسكنات وإن لم يساوه وزناً حقيقياً قُلبَ في التصغير ياء تشبيهاً لها بذلك الألف الذي قبل اللام، وذلك في ثلاثة أوزان فقط: فَعْلَانِ، وَفَعْلَانِ، وَفَعْلَانِ، كحومان وسلطان وسرحان، فإن نون حومان موقعها موقع اللام في جَبَّارٍ وَزَلْزَالٍ، وموقع نون

عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث، وإن بقى لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا إن لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمي وطليحة، وإن خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كما في الزيدان والزيدون على ما يجيء في باب الاعلام " اه (1) العثم - بفتح فسكون -: جبر العظم المكسور على غير استقامته، وتقول عثمت المرأة المزادة - من باب نصر - إذا خرزتها خرزا غير محكم، وفي المثل " إلا أكن صنعا فأني أعثمت " أي: إن لم أكن حاذقا فأني أعمل على قدر معرفتي، والصنع بفتحتين - الماهر الحاذق (*)

(197/1)

سلطان كلام قرطاس وَزَنَّار (1) وطومار، وموقع نون سِرْحان كلام سِرْبَال (1) ومفتاح وإصباح، فتقول: حُومَيْنِ وَسُلَيْطَيْنِ وَسُرْجَيْنِ، كزليزيل وقريطيس ومفيتيح، وإن لم يكن الاسم المذكور مساويا لما ذكرنا فيما ذكرنا كالظَّرْبَانِ وَالسَّبْعَانِ (3) وفُعْلَانِ وفُعْلَانِ إن جاءت في كلامهم لم يشبه ألفها بالألف التي قبل اللام، إذ لا يقع موقع الألف والنون فيها ألف زائدة بعدها لام، بل تُشَبَّه الألف والنون فيها بالألف والنون في باب سكران، فلا نقلب الألف ياء، نحو ظُرْبَانِ وَسُبَّعَانِ في تصغير ظُرْبَانِ وَسُبَّعَانِ، وإنما جاز تشبيههما بها ههنا في التصغير ولم يجز ذلك في الجمع فلم يَقُلْ ظرابان بل ظرابين لتمام بنية التصغير قبل الألف والنون، وهي فُعَيْلٌ، بخلاف بنية الجمع الاقصى، وإذا جاز لهم لإقامة بنية الجمع الأقصى قلب ألف التأنيث وهي أصل الألف والنون كما في الدَعَاوى والفتاوى والحبالي في المقصورة والصَحَارَى في الممدودة كما يجيء في باب الجمع فكيف بالألف والنون

(1) الزنار - كرمان - ومثله الزنارة: ما يلبسه الذمي يشده على وسطه. والطومار ومثله الطامور كاخابور: الصحيفة، قال ابن سيده: " قيل هو دخيل وأراه عربيا محضا؟ ؟ لان سيبويه قد اعتد به في الابنية فقال: هو ملحق بفسطاط وإن كانت الواو بعد الضمة، فانما كان ذلك لان موضع المد إنما هو قبيل الطرف مجاورا له كألف عماد وياء عميد وواو عمود، فأما واو طومار فليست للمد، لأنها لم تجاور

الطرف، فلما تقدمت الواو فيه ولم تجاور طرفه قال إنه ملحق " اه (2) السربال:
القميمص، والدرع، وقيل: كل ما لبس فهو سربال (3) الطربان - بفتح فكسر -
والطرباء كذلك ممدودا: دابة تشبه القرد على قدر الهر، وقيل: تشبه الكلب طويلة
الخرطوم سوداء الظهر بيضاء البطن كثيرة الضو متينة الرائحة تفسو في جحر الضب
فيخرج ن خبث رائحتها فتأكله، وترعم الاعراب أنه تفسو في ثوب أحدهم إذا صاها
فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب.
والسبعان - بفتح السين وضم الباء -: موضع معروف في ديار قيس، قال ابن مقبل:

(198/1)

وكان قياس نحو وَرْشَان وَكَرَوَان (1) أن يكون كظربان، إذ لا يقع موقع نونه لام، كما لم
يقع موقع نون ظَرْبَان وَسُبْعَان، لكنه لما جاءت على هذا
الوزن الصفات أيضاً كَالصَّمِيَّانِ وَالْقَطَوَانِ (2) وشبهت ألفها بألف سكران فلم تقلب
كما مر، قصدوا الفرق بينهما، فقلبت في الاسم فقليل: وَرْشَيْن وَكَرْبَيْن (3)، لأن
تشبيه الصفة بالصفة أنسب وأولى من تشبيه الاسم بها وإن كانت الألف فوق الرابعة:
فإن كانت خامسة كَزَعْفَرَانٍ وَعُقْرِيَّانٍ وَأَفْعَوَانٍ (4) لم يجز تشبيهها بالألف التي قبل اللام
وقلبها ياء، إذ لا تقلب تلك الألف ياء في التصغير إلا رابعة كمفتاح ومصباح، فلم يبق
إلا تشبيهها بألف التأنيث

ألا يا ديار الحي بالسبعان * أمل عليها باللبلا الملوان قال في اللسان: " ولا يعرف في
كلامهم اسم على فعلاَن (بفتح الفاء وضم العين) غيره " اه (1) الورشان - بفتحات
- طائر شبه الحمامة، والانثى ورشانة، يجمع على ورشان - بالكسر - وورشين،
والورشان أيضا: الجزء الذي يغطيه الجفن الأعلى من بياض المقلة.
والكروان بالتحريك - طائر، ويدعى الحجل والقبع (الاول كبطل والثاني كفلس) وجمعه
كروان (بكسر فسكون) وكراوين (2) الصميان - بفتحات - من الرجال: الشديد
الختك السن، والجرى الشجاع، والصميان أيضا: التلفت والوثب: يقال رجل صميان،
إذا كان ذا توثب على الناس والقطوان - بفتحات -: مقارب الخطو في مشيه.
يقال: قطا في مشيته يقطو واقطواطى فهو قطوان وقطوطى (3) كذا في جميع النسخ
بتصحیح الواو، والذي يقتضيه القياس كما يأتي في كلام المؤلف قريبا أن يقال: كربين

بقلب الواو التي هي لام ياء وجوبا.
اللهم إلا أن يكون أراد الاتيان بها حسب الاصل (4) العقربان - بضم أوله وثالثه
وسكون ثانيه مع تخفيف الباء وتشديدها - : الذكر من العقارب.
والافعوان - بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه كذل - الذكر من الافاعي (*)

(199/1)

فقليل: زعيفران وعقربان وأفيعيان وفي صِلَيَّان (1) صُلَيْيَّان، وكان القياس أن يقال في
أسطوانة أُسَيْطِيَّانَة، لكنه حذف الواو فيها شاذاً، فصارت الألف رابعة فقليل: أُسَيْطِيَّانَة،
كثعيمين، وكذا قيل في الجمع أساطين، كذا قياس إنسان أن يُصَغَّرَ على أنيسين كسريحين
لكنه لما زيد ياء قبل الألف شاذاً في الأصح كما يجيء في ذي الريادة صارت الألف
خامسة كما في أفعوان وعقربان وإن كانت الألف فوق الخامسة: فإن كان في جملة
الأحرف المتقدمة عليها ما يلزمه حذف بحيث تصير الألف بعد حذفه خامسة بقيت
بجائها لأنها تصير إذن كما في عقربان، وذلك كما تقول في عَبْثُورَان (2) عَبْثُورَان، لأن
الواو زائدة، وإن لم يكن كذلك حَذَفَتِ الألف والنون كما تقول في قَرَعْبَلَانَة (3) قُرَيْعَة
لأنك تحذف الأصلي قبلهما فكيف تخليهما؟

(1) الصليان نبت له سنمة عظيمة كأنها رأس القصبه إذا خرجت أذناها تجذبها الابل
والعرب تسميه خبزة الابل، واختلف علماء اللغة في وزنه فمنهم من قال إنه على وزن
فعلان بكسر الفاء والعين المشددة -، وقال بعضهم: هو فعليان - بكسر الفاء واللام
وسكون العين - (2) قال في اللسان: " العبوثران والعيثران: نبات كالقيصوم في الغبرة،
إلا أنه طيب للاكل، له قضبان دقاق طيب الريح، وتفتح الثاء فيهما وتضم أربع لغات
" اه (3) القرعبلانة: دويبة عريضة محببنة عظيمة البطن.
قال ابن سيده: وهو مما فات الكتاب من الابنية، إلا أن ابن جنى قد قال: كأنه قرعبل
ولا اعتداد بالالف والنون بعدها، على أن هذه اللفة لم تسمع إلا في كتاب العين.
قال الجوهري: أصل القرعبلانة قرعبل فزيدت فيه ثلاثة حروف لان الاسم لا يكون على
أكثر من خمسة أحرف وتصغيره قرية.
قال الازهرى: ما زاد على قرعبل فهو فضل ليس من حروفهم الأصلية.
قال: ولم يأت اسم في كلام العرب زائدا على خمسة أحرف إلا

بزيادات ليس من أصلها أو وصل بحكاية كقولهم فتفتحها طورا وطورا تحيفه * فتسمع في
الحالين منه جلن بلى (*)

(200/1)

وأما العلم المنقول عن الشيء فحكمه حكم المنقول عنه، تقول في سِرْحَان (1) وَوَرَشَان
وَسُلْطَان أعلاماً: سريحين ووريشين وسليطين، تكون قبل التصغير غير منصرفة للعلمية
والألف والنون، وتنصرف بعد التصغير لزوال الألف بانقلابها ياء، وهذا كما لا ينصرف
مُعْزَى علماً لمشابهة ألفها لألف التأنيث فإذا صغرته صرفته لانقلابها ياءً نحو مُعْزِي،
وتقول في ظربان وعقربان وسكران وندمان أعلاماً: ظربان وعقربان وسكيران ونديمان
كما كانت قبل النقل إلى العلمية، وهذا كما تقول في أجمال علماً: أُجَيْمَال، بالألف
على ما ذكره سيبويه هذا، ثم إنَّ النحاة قالوا في تعريف الألف والنون المشبهتين بألف
التأنيث: كل ما قلب ألفه في الجمع ياء فاقبلها في التصغير أيضاً ياء، وما لم تقلب في
التكسير فلا تقلب في التصغير، وهذا رد إلى الجهالة، ولا يطرد ذلك في نحو ظربان
لقولهم ظربان وطرابين، وما لم يعرف هل قلب ألفه في التكسير أو لا اختلفوا فيه: فقال
السيرافي وأبو علي: لا تقلب ألفه حملاً على باب سكران، لأنه هو الأكثر، وقال
الأندلسي: يحتمل أن يقال: الأصل عدم التغيير، وأن يقال: الأصل الحمل على الأكثر
فتغير والله أعلم، وإنما تغير ألف أفعال إبقاء على علامة ما هو مستغرب في التصغير،
أعني الجمع، وذلك لأنهم - كما يجيئ - لم يصغروا من (2) صيغ الجمع المكسر إلا
الأربعة الأوزان التي للقلة، وهي: أَفْعُلْ وأفعال وأفعلة وفعلة،

حكى صوت باب ضخم في حالتي فتحه وإسفاقه وهما حكايتان متاينتان جلن على
حده وبلق على حدة، إلا أنهما التزقا في اللفظ فظن غير المميز أنهما كلمة واحدة " اه
(1) السرحان: الذئب، وقيل: الاسد بلغة هذيل.

قال سيبويه: النون زائدة وهو فعالان، والجمع سراحين وسراحن وسراحي (2) إنما لم
يصغروا جموع الكثرة لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد
فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء لفظ جمع الكثرة لكون ذلك يشبه
أن يكون تناقضا (*)

(201/1)

فكان تصغير الجمع مستنكراً في الظاهر، فلو لم يُبْقُوا علامته لم يحمل السامع المصغر على أنه مصغر الجمع لتباين بينهما في الظاهر، وأما ألف نحو إخراج وإدخال فهي وإن كانت علامة المصدر إلا أنها تقلب في التصغير ياء، إذ لا يستغرب تصغير المصدر استغراب تصغير الجمع، وإذا سميت بأجمال قلت أيضاً أجيال كما ذكرنا.

قال: " وَلَا يُزَادُ عَلَى أَرْبَعَةٍ، وَلِلذَلِكَ لَمْ يَجِئْ فِي غَيْرِهَا إِلَّا فُعِيلٌ وَفُعَيْعِلٌ وَفُعَيْعِيلٌ، وَإِذَا صَغُرَ الْخُمَاسِيُّ عَلَى ضَعْفِهِ فَالْأَوَّلَى حَذْفُ الْخَامِسِ، وَقِيلَ: مَا أَشَبَّهُ الزَّائِدَ، وَسَمِعَ الْإِخْفَشَ سَفِيرَ جَل " أقول: قوله " ولا يزداد على أربعة " عبارة ركيكة، مراده منها أنه لا يصغر الخماسي، أي: لا يرتقي إلى أكثر من أربعة أحرف أصول في التصغير، لأن للأسماء ثلاث درجات: ثلاثي، ورباعي، وخماسي، فيصغر الثلاثي، ويزاد عليه أن يُرْتَقَى منه إلى الرباعي أيضاً، فيصغر، ولا يزداد على الرباعي: أي لا يزداد الارتقاء عليه، بل يقتصر عليه، فإن صغرته على ضعفه فالحكم ما ذكر من حذف الخامس قوله " ولذلك " أي لأنه لا يرتقي من الرباعي لا تتجاوز أمثلة التصغير عن ثلاثة، وذلك أنه إن كان ثلاثياً على أي وزن كان من الأوزان العشرة فتصغيره على فُعِيل، وإن كان رباعياً فإما أن يكون مع الأربعة مدة رابعة أولاً، فتصغير الأول فُعَيْعِل، وتصغير الثاني فُعَيْعِل، وحكى الأصمعي في عَنكَبُوتٍ عُنَيْكَبِيتٍ وَعَنَّاكَبِيتٍ، وهو شاذ قوله " لم يَجِئْ فِي غَيْرِهَا " أي: في غير ذي تاء التأنيث، وذي ألف التأنيث، وذو الالف والنون المشبهتين، وذي ألف أفعال، وأما فيها فيجئ غير الأمثلة الثلاثة

ويجئ الأمثلة الثلاثة قبل تاء التأنيث، كقديرة وسليهة وزنييرة (1)

(1) القدر - بكسر فسكون - : معروف وهي مؤنثة بغير تاء.

قال في اللسان: (*)

(202/1)

في زُبُورَةٍ، وكذا قبل ألف التأنيث الممدودة، نحو حُمَيْرَاءَ وَخُنَيْفَسَاءَ وَمُعَيْرَاءَ (1) في مَعْيُورَاءَ، وكذا قبل الألف والنون نحو سُلَيْمَانَ وَجُعَيْفِرَانَ وَعُبَيْثِرَانَ بإبدال الياء من الواو المحذوفة، ولا يجي قبل ألف الجمع إلا فُعِيلٌ كَأَجِيمَالٍ، وكذا قبل ألف التأنيث المقصورة لا يجي فُعَيْعِلٌ وَفُعَيْعِيلٌ، لأنها تحذف خامسة في التصغير كما يجي.

وكان على المصنف أن يذكر ياء النسبة أيضاً نحو بُرَيْدِي في بريدى (1) وَمَشْهَدِي في مَشْهَدِي ومطليقي في منطقي، بإبدال الياء من النون، فيقول: لم يحى في غيرها وغير المنسوب بالياء إلا كذا

"وتصغيرها قدير بلا هاء على غير قياس.

قال الازهرى: القدر مؤنثة عند جميع العرب بلا هاء فإذا صغرت قلت لها قديرة وقدير، بالهاء وغير الهاء، والسليهة تصغير السلهبة والسلهبة بفتح السين والهاء بينهما لام ساكنة الجسيمة من النساء، يقال فرس سلهب وسلهبة للذكر إذا عظم وطال وطالت عظامه.

وزنييرة تصغير زنبورة كما قال المؤلف والزنبورة والزنبور والزنبار (كقراطس) ضرب من الذباب لساع.

قال الجوهرى: الزنبور الدبر (النحل) وهى تؤنث، والزنبار لغة فيه حكاه ابن السكيت، ويجمع الزنايير، وأرض مزيرة كثيرة الزنايير كأنهم ردوه إلى ثلاثة أحرف وحذفوا الزيادات ثم بنوا عليه كما قالوا أرض معقرة ومثعلة أن ذات عقارب وتعالب (1) المعبوراء: اسم لجمع العير، قال الازهرى: المعبوراء: الحمير، مقصور، وقد يقال المعبوراء ممدودة مثل المعلوجا والمشيوخا والمأتوناه يمد ذلك كله ويقصر (2) البردى - بضم الباء وسكون الراء - : ضرب من تمر الحجاز جيد معروف

عند أهل الحجاز، وفي الحدث أنه أمر أن يؤخذ البردى في الصدقة.

والبردى - بفتح الباء - نبت معروف، واحدته بردية، وهذه الياء التى فى بردى على اختلاف ضبطه ليست ياء النسب، وإنما هي ياء زبدت لا للدلالة على معنى كياء الكرسي وقد صرح بذلك المؤلف فى أول باب النسب من هذا الكتاب، فتسميته لها هنا ياء النسبة فيه تسامح، والمراد أنها على صورة ياء النسبة (*)

(203/1)

فإن قال فُعَيْلِيّ هو فعيل، والياء زائدة قلنا: لا شك فى زيادتها إلا أنها صارت كجزء الكلمة، مثل تاء التأنيث، بدليل دوران إعراب الكلمة عليها كما على التاء ونصح المعارضة بنحو حُمَيْرَة وَحُبَيْلَى وَحُمَيْرَاءَ، فإنها فُعَيْل، والتاء والألفان زوائد. وهلا ذكر المثنى والمجموع نحو العميران والعميرون، فقال: ويكسر ما بعدها إلا فى تاء

التأنيث وألفيه وياء النسبة وألف المثنى وياه وواو الجمع وألف جمع المؤنث وألف أفعال والألف والنون المضارعين وكذا في المركب نحو بعلبك قوله " فالأولى حذف الخامس " لأن الكلمة ثقيلة بالخمسة الأصول، فإذا زدت عليها ياء التصغير زادت ثقلاً، وسبب زيادة الثقل وإن كانت زيادة الياء لكنه لا يمكن حذفها إذ هي علامة التصغير، فحذف ما صارت به الكلمة مؤدية إلى الثقل بزيادة حرف آخر عليها، وذلك هو الخامس، ألا ترى أن الرباعي لا يستثقل بزيادة الياء عليه، فحذف الحرف الخامس مع أصالته فإن قيل: أليس في كلام العرب ما هو زائد على الخماسي نحو قَبْعَثَرَى وسَلْسِيل (1) وغير ذلك؟ قلت: بلى، لكن تلك الزيادات ليست بقياسية فلا يكثر المزيد فيه بسببها إذ كل واحد كالشاذ في زنته، وأما زيادة ياء التصغير فقياس، فلو سنوا قاعدة زيادتها على الخماسي الأصلي حروفه لصارت قياساً، فيؤدي إلى الكثرة، إذ يصير لهم قانون يقاس عليه فإن قيل: أليس مثل مستخرج قياساً؟

(1) انظر كلمة قبعثرى (ص 9 هـ 5) من هذا الجزء و (ص 52 س 1) أيضاً وكلمة سلسيل (ص 50) (*)

(204/1)

قلت: بلى، لكنه مبني على الفعل وجار مجراه، وجاز ذلك في العمل كثيراً غالباً قريباً من القياس، نحو اسْتَخْرَجَ واحرنجم، لكونه أقل أصولاً من الاسم إذ لا يجي منه الخماسي الأصلي حروفه، والثقل بالحروف الأصول لرسوخها وتمكنها أشد وأقوى.

قوله " وقيل ما أشبه الزائد " اعلم أن من العرب من يحذف في الخماسي الحرف الذي يكون من حروف " اليوم تنساه " وإن كان أصلياً لكونه شبيه الزائد، فإذا كان لابد من حذف فحذف شبه الزائد أولى، كما أنه إذا كان في كلمة على خمسة زائدٌ حذف الزائد كان نحو دُخِرَج في مدحرج، لكن الفرق بين الزائد حقيقية وبين الأصلي المشبه له بكونه من حروف " اليوم تنساه " أن مثل ذلك الأصلي لا يحذف إلا إذا كان قريب الطرف بكونه رابعاً، بخلاف الزائد الصرف، فإنه يحذف أين كان، فلا يقال في جَحْمَرَش جَحْمَرَش لبعده الميم من الطرف، كما يقال في مَدْحَرَج دحرج، وقال الزمخشري: إن بعض العرب يحذف شبه الزائد أين كان، وهو وهم على ما نص عليه السيرافي والأندلسي، فإن لم يكن مجاور الطرف شيئاً من حروف " اليوم تنساه " لكن يشابه واحداً منها في

المخرج حذف أيضاً، فيقال في فرزدق: فَرَزِقَ، لأن الدال من مخرج التاء قوله " وسمع الأخفش سفيرجل " يعني بإثبات الحروف الخمسة كراهة لحذف حرف أصلي، وبإبقاء فتحة الجيم كما كانت، وحكى سيبويه عن بعض النحاة في التصغير والتكسير سُفَيْرَجْلٌ وَسَفَارِجَلٌ - بفتح الجيم فيهما - فقال الخليل لو كنت محقراً للخماسي بلا حذف شيء منه لسكنت الحرف الذي قبل الأخير فقلت سُفَيْرَجْلٌ قياساً على ما ثبت في كلامهم، وهو نحو دُنَيْبِرٍ، لأن الياء ساكنة قال " وَيُرَدُّ نَحْوُ بَابٍ وَنَابٍ وَمِيزَانٍ وَمَوْقِظٍ إِلَى أَصْلِهِ لِدَهَابِ الْمُقْتَضِيِّ، بِخِلَافِ قَائِمٍ وَتَرَاثٍ وَأُدَدٍ، وَقَالُوا غَيْبٌ لِقَوْلِهِمْ أَغْيَادٌ "

(205/1)

أقول: اعلم أن الاسم إما أن يكون فيه قبل التصغير سبب قلب أو حذف أولاً: فإن كان فيما أن يزيل التصغير ذلك السبب، أولاً، فما يزيل التصغير سبب القلب الي كان فيه نحو باب وناب، ونحو ميزان وموقف، ونحو طَيٍّ وَلِيٍّ، ونحو عطاء وكساء، ونحو ذَوَائِبٍ وماءٍ وشاء عند المبرد، وفم، ونحو قائم وبائع، ونحو أررر والتَّوَر، ونحو مُتَلَجٍ ومُتَعَد (1) ، وما يزيل التصغير سبب الحذف الذي

(1) المعروف أن أول المصغر مضموم وثانيه مفتوح دائماً وباب وناب المكبران ألفهما مقلوبة عن الواو والياء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، إذا صغرا زال فتح ما قبل الواو والياء الذي هو شطر سبب القلب، وميزان أصله موزان قلبت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فإذا صغر ضم أوله فزال سبب القلب. وموقف أصله ميقظ أبدلت ياؤه واو لسكونها إثر ضمة فإذا صغر ضم أوله وفتح ثانيه فزال سبب قلب الياء واوا.

وطى ولى أصلهما طوى ولوى أبدلت واوهما ياء لاجتماعها مع الياء وسبقها بالسكون فإذا صغرا ضم أولهما وفتح ثانيهما فيزول سبب قلب الواو ياء. وعطاء وكساء أصلهما عطاو وكساو أبدلت واوهما ألفا ثم همزة أو همزة من أول الامر على اختلاف العلماء في ذلك لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة فإذا صغر أبدلت ألفهما ياء لوقوعها بعد ياء التصغير فيزول سبب قلب الواو ألفا أو همزة. وذوائب أصلها ذائب فكروهاوا اكتناف همزتين للالف التي هي في حكم العدم فأبدلوا

الهمزة الاولى واوا أبدالا شاذا فإذا صغر ذوائب اسم رجل حذف الالف، فتقع ياء التصغير فاصلة بين الهمزتين فيزول سبب إبدال الهمزة الاولى واوا. وماء وشاء أصلهما موه وشوه قلبت عينهما الفا ثم لا مهما همزة لان الهاء عندهم من الحروف الخفية وكذلك الالف فكروها وقوع حرف خفي بعد مثله فأبدلوا الهاء همزة لقربها منها في المخرج، فإذا صغرا ضم أولهما فيزول سبب قلب عينهما ألفا وسبب قلب لا مهما همزة. وفم أصله فوه حذفت لامه اعتباطا ثم أبدلت واوه ميمًا لان الاسم المعرب لا يكون على حرفين ثانيهما لين، فإذا صغر ردت لامه لتتم بها بنية التصغير فيزول سبب قلب الواو ميمًا. وقائم وبائع أصلهما قاوم وباع قلبت عينهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها إذ الالف لزيادتها في حكم العدم، فإذا صغرا زال سبب قلب عينهما ألفا، (*)

(206/1)

كان فيه نحو عصًا وفَتَى وَعَمَّ (1) والسبب هو اجتماع الساكنين، وقريب منه ما لم يُزَلِّ التصغير سبب الحذف لكنه عرض في التصغير ما يمنع من اعتبار ذلك السبب، كالثلاثي المحذوف منه حرفٌ إما لقصد التخفيف على غير قياس نحو سَهٍ وَغَدٍ، ونحو ابن واسم وبنت وأخت وَحَمٍ، فإن قصد التخفيف بالحذف لا يمكن اعتباره في التصغير، إذ لا يتم الوزن بدون المحذوف، وإما لإعلال قياسي كعِدَّة وزنة، وما لا يزيل التصغير سبب القلب الذي كان في مكبره نحو تُراث وأَدَد (2) وما لا يزيل التصغير سبب الحذف الذي كان في مكبره كميت

لوقوعها بعد ياء التصغير وهي ساكنة.

وأدور جمع دار وأصله أدور قلبت الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا، فإذا صغر وقعت العين بعد ياء التصغير في اسم زائد على الثلاثة فوجب أن تكون مكسورة فزال سبب قلب العين همزة.

والنؤور بزنة صبور: النبيلج ودخان الشحم، وحصة كالائمة تدق فتسفيها اللثة: والنؤور أيضا المرأة النفور من الريبة، وأصل النؤر النور، قلبت الواو همزة جوازا لكونها مضمومة ضمًا لازما، فإذا صغر زال سبب قلبها همزة لانها تقع ثانيا في المصغر، وهو

مفتوح على ما قدمنا.

وأصل متلج ومتعد موتلج وموتعد (بوزان مفتعل) من الولوج والوعد فقلب الواو فيهما تاء لوقوعها قبل تاء الافتعال ثم أدغمت في التاء، فأذا صغرا حذفت تاء الافتعال لأنها تخل بصيغة التصغير فيزول بحذفها سبب قلب الواو تاء (1) أصل عصا وفقى عصو وفقى قلبت لامهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حذفت الالف تخلصا من التقاء الساكنين، وكذا التنوين، فإذا صغرا زال سبب قلب لامهما ألفا لوقوعها بعد ياء التصغير التي هي ساكنة، ومتى زال سبب القلب ألفا زال سبب الحذف. وأصل عم عمى استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء، فإذا صغر وقعت الياء بعد ياء التصغير الساكنة فلا تستثقل الحركة عليها كما لم تستثقل على نحو ظبي، فيزول سبب الحذف (2) التراث كغراب: المال الموروث، أصله وراث استثقلوا الواو المضمومة في أول الكلمة فأبدلوها تاء إبدالا غير قياسي: وأدد: علم شخصي، وأصله ودد فقلبت (*)

(207/1)

وهارٍ وناسٍ ويرى وأرى ونرى وترى ويضع وتضع وخيرٍ وشر (1) وإن لم يكن فيه قبل التصغير سبب قلب ولا حذف فإما أن يعرض في التصغير ذلك كعروض سبب قلب ألف نحو ضارب وجمار، وواو جَدُول وأَسْوَدَ وعُرْوَة ومَزُودٍ وعصفور وعروض (2) ، وكعروض سبب حذف خامس نحو سفرجل، وثالثة يا آت نحو أخوى (3) ومعاوية وعطاء، وألف نحو مساجد، وما يحذف من نحو مستخرج واستخراج ومنطلق وانطلاق، وإما أن لا يعرض فيه ذلك كما في تصغير نحو رجل وجعفر

الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا، فإذا صغر واحد من هذين اللفظين لم يزل التصغير سبب القلب فيه لبقاء الضمة.

(1) المحذوف من ميت ياء، والمحذوف من هار ياء أيضا كقاض، والمحذوف من ناس همزة، وأصله أناس، والمحذوف من يرى وأخواته همزة وأصلهن يرى وأرأى ونرأى وترأى، والمحذوف من يضع وتضع واو وهي فاء الكلمة وأصله يوضع وتوضع، والمحذوف من خير وشر همزة أفعل وأصلهما أخير وأشرر، وسبب الحذف في جميع هذه الكلمات هو قصد التخفيف، وهذا السبب لا يزول عند التصغير، بل تشتد الداعية

إليه (2) العروة من الدلوو الكوز: المقبض، ومن الثوب آخت زره.

والمزود - كمنبر - : وعاء الزاد.

والعروض: اسم مكة والمدينة وما حولهما، والناقاة الصعبة التي لم ترض، وميزان الشعر، واسم الجزء الاخير من النصف الاول من البيت، والطريق في عرض الجبل في مضيق (3) الاحوى: وصف من الحوة - بضم الحاء وتشديد الواو - وهو سواد إلى الخضرة، أو حمرة إلى السواد، وفعله حوى كرضى.

ومعاوية: أصله اسم فاعل من عاوى، وتقول: تعاوت الكلاب وعاوى الكلب الكلب، إذا تصايحا ونبح أحدهما الآخر وأطلقوا معاوية على الكلبة التي تصيح عند السفاد، وأطلقوه أيضا على جرو الثعلب، وقالوا أبو معاوية للفهد، ومن أسمائهم معاوية (*)

(208/1)

فالقس الذي أزال التصغير سبب القلب الذي كان فيه اختلف في بعضه: هل ينتفي المسبب لزوال السبب أو لا؟ واتفق في بعضه على أنه ينتفي ذلك بانتفاء سببه، فمما اتفقوا فيه على رجوع الأصل الألف المنقلبة عن الواو والياء ثانية لتحركها وانفتاح ما قبلها، تقول في باب وناب: بُؤِبَ وبنيب، لزوال فتحة ما قبلهما، وبعض العرب يجعل المنقلبة عن الياء في مثله واواً أيضاً حملاً على الأكثر، فإن أكثر الألفا في الأجوف منقلبة عن الواو، وهذا مع مناسبة الضمة للواو بعدها، وبعض العرب يكسر أول المصغر في ذوات الياء نحو

نَيْبٌ وشَيْخٌ، خوفاً على الياء من انقلابها واواً لضمة ما قبلها، وتَفَصِيّاً من استئصال ياء بعد ضمة لو بقيتا كذلك، وهذا كما قيل في الجمع بُيُوت وشُيُوخ - بكسر الفاء - وقرئ به في الكتاب العزيز، وإذا كان الألف في نحو باب مجهول الأصل وجب قلبها في التصغير واواً عند سيويوه، لأن الواو على ما مر أقرب، فتقول في تصغير صَابٍ وآءٍ (1) - وهما شجران - : صُؤِبَ وأُؤِيَاة، والأخفش يحملها على الياء لحفتها فيقول: صُئِبَ وأُؤِيَاة، وتقول في " رجلٌ خائفٌ " أي خائف، و " كبشٌ صافٌ " برفع لاميها: خُؤِفٌ وصُؤِفٌ، بالواو لا غير، لأنه يجوز أن يكون أصله خائفاً وصائفاً فحذفت العين، فتكون

(1) الصاب: شجر مر، واحدته صابة، قيل: هو عصارة الصبر، وقيل: هو شجر إذا

اعتصر خرج منه كهينة اللبن وربما نزلت منه نزية أي قطرة فتقع في العين كأنها شهاب ونار، وربما أضعف البصر.

قال أبو ذؤيب الهذلي: - إني أرقفت فبت الليل مشتجراً * كأن عيني فيها الصاب مذبوح والاء - بوزن عاع - شجر واحدته آءة، قال الليث: الاء شجر له ثمر يأكله النعام.
قال: وتسمى الشجرة سرحة وثمرها الاء، ومن كلامه الأخير قال الجدي في القاموس: " الاء ثمر شجر، لا شجر، ووهم الجوهرى " (*)

(209/1)

الألف زائدة، فوجب قلبها واواً كما في ضؤيرب، وأن يكون خوفاً وصوفاً كقولك: رجل مأل، من مال يمال كفزع يفرع، فترد الألف إلى أصلها كما في بُؤيب، وكذا تقول: إن الألف في فتى ترد إلى أصلها لزوال فتحة ما قبلها، وكذا في العصا ترد إلى الواو، لكنها تقلب ياء لعروض علة قلبها في التصغير ياء ومن المتفق عليه رد الياء المنقلبة عن الواو لسكونها وانكسار ما قبلها إلى أصلها نحو مِيقَاتٍ وريح، تقول في تصغيرهما: مُؤَيَّقِيْتُ ورُؤَيْجَة، لزوال الكسر والسكون، وهذا كما تقول في الجمع مَوَاقِيْتُ، وحكى بعض الكوفيين أن من العرب من لا يردّها في الجمع إلى الواو، قال: - 36 - حِمَى لَا يَحُلُّ الدَّهْرَ إِلَّا بِأَمْرِنَا * وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَقْدَ الْمِيَاثِقِ (1)

(1) ورد هذا البيت في نوادر أبي زيد الانصاري الثقة عند سيبويه (ص 64) منسوباً إلى عياض بن درة، وهو شاعر جاهلي طائي، وذكر قبله بيتا آخر، وهو: وَكُنَّا إِذَا الدِّينُ الْغُلْبَى بَرَى لَنَا * إِذَا مَا حَلَلْنَاهُ مُصَابَ الْبَوَارِقِ وقال في شرحه " الدين: الطاعة، والغلبى: المغالبة، وبرى لنا: عرض لنا، يَبْرِي بَرِيّاً، وانبرى ينبري انبراء " اه، ومثل هذا بنصه في شواهد العيني، وتبعه البغدادي في شرح الشافية إلا أنه ضبط مصاباً بفتح الميم، وقال: هو اسم مكان من صابه المطر، إذا مطر، والصوب: نزول المطر، والبوارق: جمع بارقة وهي سحابة ذات برق.
والغلبى: ليس مصدرراً للمفاعلة إنما هو أحد مصادر غلبة يغلبه غَلْباً بسكون اللام وَغَلْباً بتحريكها وَغَلْبَةً بالحق الهاء وغلابية كعلانية وغلبة كحذقة وغلبى ومغلبة بفتح اللام

كذا في العباب، والاستشهاد بالبيت عند المؤلف على أن من العرب من لا يرد الواو المنقلبة ياء في الجمع (*)

(210/1)

وإنما قالوا عُيِّد في تصغير عيد ليفرقوا بينه وبين تصغير عود، وكذلك فرقوا جميعهما فقالوا أعياد في جمع عيد وأعواد في جميع عود (1) وكذا اتفقوا على ردّ الأصل في قريريط وذننير لزوال الكسر الموجب لقلب أول المضعف ياء، كما قيل قرَّاريط ودنانير. وكذا اتفقوا على رد أصل الياء التي كانت أبدلت من الواو لاجتماعها مع الياء وسكون أولاهما، كما تقول في تصغير طَيَّ وَلَيَّ، لتحرك الأولى في التصغير، وكذا تقول: طُوَيَّانَ ورُوَيَّانَ في تصغير طَيَّانَ (2) ورَيَّانَ، كما تقول في الجمع: طَوَاءَ ورَوَاءَ، وكذا إذا حقرت قيا (3) وأصله قوى كجبر من الأرض القواء: أي القفر.

وكذا اتفقوا على رد أصل الهمزة المبدلة من الواو والياء لتطرفها بعد الألف الزائدة، نحو عطاء وقضاء، فتقول: عُطِّيَّ، تردّها إلى الواو، ثم تقلبها ياء لانكسار ما قبلها، ثم تحذفها نسيا لاجتماع ثلاث يا آت كما يجيئ، وكذا تقلب همزة الإلحاق في حُرَباء ياء، فتقول: حُرَيْي، لأن أصلها ياء كما يجيئ في باب الاعلال

(1) هذا الذي ذكره المؤلف وجه غير الوجه الذي يتبادر من عبارة ابن الحاجب، فحاصل ما ذكره ابن الحاجب أنهم لم يردوا الياء التي في عيد إلى أصلها وهو الواو عند التصغير حملا للتصغير على الجمع، أما ما ذكره المؤلف فحاصله أنهم لم يردوها للفرق بين تصغير عيد وعود كما فرقوا بين جميعهما (2) طيان: صفة مشبهة من طوى يطوى - كرضى يرضى - ومصدره الطوى - كالجوى وكالرضا - والطيان هو الذى لم يأكل شيئا (3) القى - بكسر أوله - والقواء - بفتح القاف ممدودا ومقصورا - الأرض القفر الخالية من الأهل.

وفي حديث سلمان " من صلى بأرض فأذن وأقام الصلاة صلى خلفه من الملائكة ما لا يرى قطره " (*)

(211/1)

وإن كانت الهمزة أصلية خليتها كألثية في تصغير ألاء (1) ، وإن لم تعرف هل الهمزة صل أو بدل من الواو والياء خليت الهمز في التصغير بحاله ولم تقلبه، إلى أن يقوم دليل على وجوب انقلابه، لأن الهمزة موجودة، ولا دليل على أنها كانت في الأصل شيئاً آخر، وكذلك ترد أصل الياء الثانية في برية (2) وهو الهمزة عند من قال: إنها من برأ أي خلق، لأنها إنما قلب ياء لكون الياء قبلها ساكنة حتى تدغم فيها، ومن جعلها من البرى - وهو التراب - لم يهمزها في التصغير، وكذا النبي أصله عند سيبويه الهمز، لقولهم تنبأ مسيلم (3)

فخففت بالإدغام كما في برية، فكان قياس التصغير نُبِيّ، قال سيبويه: لكنك إذا صغرت أو جمعته على أفعلاء كأنباء تركت الهمزة لغلبة تخفيف الهمزة في النبي فتقول في التصغير نُبِيّ بياءين على حذف الثالث كما في أُحَيّ، وقد جاء النبأ

(1) قال في القاموس: " الألاء - كسحاب - ويقصر: شجر مر دائم الخضرة واحده ألاء وألاء أيضا " (2) قال في اللسان: " في التهذيب البرية أيضا الخلق بلا همز. قال الفراء: هي من برأ الله الخلق أي خلقهم، وأصلها الهمز، وقد تركت العرب همزها ونظيره النبي والذرية. وأهل مكة يخالفون غيرهم من العرب يهمزون البرية والنبي والذرية من ذرأ الله الخلق وذلك قليل.

قال الفراء: وإذا أخذت البرية من البرى وهو التراب فأصلها غير الهمزة. وقال اللحياني: أجمعت العرب على ترك همز هذه الثلاثة ولم يستثن أهل مكة " (3) قال سيبويه (ج 2 ص 126) : فأما النبي فان العرب قد اختلفت فيه، فمن قال النبأ قال كان مسيلم نبي سوء (مصغرا) وتقديرها نبيع، وقال العباس بن مرداس: يا خاتم النبأ إنك مرسل * بالحق كل هدى السبيل هداكا ذا القياس، لانه مما لا يلزم، ومن قال أنبياء قال نبي سوء (مصغرا) كما قال في عيد حين قالوا أعياد عبيد " وبما نقلناه من عبارة سيبويه يتبين لك ما في عبارة المؤلف من قصور عن أداء المعنى الذي يؤخذ من عبارة سيبويه (*)

وكذا اتفقوا على رد الألف في آدم إلى أصلها، وهو الهمزة، في التصغير والجمع، لكنه يعرض للهمزة فيهما ما يوجب قلبها واوًا، وذلك اجتماع همزتين متحركتين لا في الآخر غير مكسورة إحداهما، كما يجيء في باب تخفيف الهمزة وكذا اتفقوا على أنك إذا صغرت ذَوَائِب اسم رجل قلت: ذُوَيْبَ بهمزتين مكتنفتين للياء، لأن أصل ذَوَائِب ذَائِبَ بهمزتين، إذ هي جمع ذُوَابَة (1) فكره

اكتناف همزتين للألف التي هي لخفتها كلا فصل، فأبدلوا الأولى شاذًا لزومًا واوًا، وإنما لم يقلبوا الثانية لتعود الأولى إلى القلب في المفرد: أي في ذُوَابَة، وإنما أبدلت واوًا لأنها أبدلت في مفرده ذلك، وليكون كأوادم وجوامع، هذا، وقال سيبويه في تصغير شاء: شَوِيٍّ، قال: أصل شاء إما شَوِيٍّ أو شَوَوْ قُلبت العين ألفًا واللام همزة وكلاهما (2) شاذ، وفيه جمع بين إعلايين، والقياس قلب اللام

(1) الذُوَابَة - بضم أوله -: الناصية أو منبتها من الرأس، وشعر في أعلى ناصية الفرس، وأعلى كل شئ (2) أما شذوذ قلب العين ألفًا مع تحركها وانفتاح ما قبلها فلان من شرط هذا القلب ألا تكون اللام حرف علة، وأما شذوذ قلب اللام همزة فلاها وقعت بعد ألف ليس زائدة. والاعلالان هما قلب العين ألفًا واللام همزة. وقد نقل المؤلف عبارة سيبويه بالمعنى والاستنتاج وزاد فيها، وها نحن أولاء نسوقها إليك بنصها.

قال (ج 2 ص 126): "وأما الشاء فان العرب تقول فيه شوى، وفي شاة شويهة، والقول فيه أن شاء من بنات الياءات أو الواوات التي تكون لامات، وشاة من بنات الواوات التي تكون عينات ولامها هاء، كما كانت سواسية ليس من لفظ سى، كما كانت شاء من بنات الياءات التي هي لامات، وشاة من بنات الواوات التي هي عينات، والدليل على ذلك هذا شوى، وإنما ذا كامرأة ونسوة، والنسوة ليست من لفظ امرأة، ومثله رجل ونفر " اه، وقول سيبويه " وإنما ذا كامرأة ونسوة " يريد به أن شاء اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو شاة كما أن نسوة اسم جمع له واحد من معناه.

دون لفظه وهو امرأة (*)

فقط ألفاً، قال: ليس لفظ شاء من شاة لأن أصلها شَوَهةً بدليل شَوِيهة، بل هو بالنسبة إلى شاة كنسوة إلى امرأة، واستدل على كون لامه حرف علة بقولهم في الجمع شَوِيَّ ككليب، وقال المبرد: شَوِيٌّ من غير لفظ (1) شاء، وأصل شاء شَوَهةً فهو من شاة كتمر من قمر، قلبت العين ألفاً على القياس، كما في باب، ثم قلبت الهاء همزة لخفائها بعد الألف الخافي أيضاً، وهذا كما أن أصل ماء مَوَه، قال: فتقول في تصغير شاء: شويه، كما تقول في ماء: مويه، لزوال الألف الخافي في التصغير، فترد اللام إلى أصلها، كما تقول في الجمع: شياه، ومياه وكذا اتفقوا على رد ميم " فم " إلى أصله، وهو الواو، لأنه إنما جعلت مما لثلاث تحذف باجتماع الساكنين، فيبقى الاسم على حرف وما اختلف في هذا القسم في رجوع الحرف المقلوب فيه إلى أصله باب قائم ونائم، وباب أدور والنور، بالهمزة، وباب مُتَّعِد، قال سيبويه في الجميع: لا ترد إلى أصولها في التصغير، بل تقول: قويتهم، وأديثر، وأديثر، بالهمزة بعد الياء فيهما وكذا نُؤَيِّر، بالهمزة قبل الياء، وَمُتَّيِّعِد وَمُتَّيِّزِن، ولعل ذلك لأن قلب العين همزة في باب قائل، وقلب الواو في متعد - وإن كانا مطردين - إلا أن العلة فيهما ليست بقوة، إذ قلب العين ألفاً في قائم ليس لحصول العلة في جوهره، ألا ترى أن ما قبل العين أي الألف ساكن عريق في السكون، بخلاف سكون

(1) المبرد يخالف سيبويه من وجوه: أحدها أنه جعل شويا اسم جمع له واحد من معناه وهو شاء، الثاني: أنه جعل شاء اسم جنس جمعياً له واحد من لفظه يفرق بينهما بالتاء وهو شاة، الثالث: أنه قلب العين ألفاً قياساً لتحركها وانفتاح ما قبلها مع عدم اعتلال اللام، وقلب اللام التي هي هاء همزة قلباً غير قياسي، الرابع: أنه صغر شاء على شويه في حين أن سيبويه صغره على شوى، وهذا الوجه نتيجة حتمية للوجوه السابقة (*)

(214/1)

قاف أقوَمَ، ومع هذا لم يكن حرف العلة في الطرف الذي هو محل التغيير كما كانت في رداء، فلا جرم ضعف علة القلب فيه ضعفاً تاماً حتى صارت كالعدم، لكنه حمل في الإعلال على الفعل نحو قال، فلما كانت علة القلب ضعيفة لم يُبَالَ بزوال شرطها في التصغير بزوال الألف، وإنما كان الألف شرط علة القلب لأنها قبل العين المتحركة كالفتحة، أو نقول: هي لضعفها كالعدم فكأن واو قَاوِم متحرك مفتوح ما

قبلها، وكذا نقول: إن علة قلب الواو في أو تعد تاء ضعيفة، وذلك لأن الحامل عليه كراهة مخالفة الماضي للمضارع لو لم تقلب الواو تاء، لكون الماضي بالياء والمضارع بالواو، مع كون التاء في كثير من المواضع بدلاً من الواو نحو تُرَاث وتُكَلَّة وتَقْوَى (1)، ونحو ذلك، ومخالفة الماضي للمضارع غير عزيزة كما في قال يقول وباع يبيع، فظهر أن قلب الواو تاء وإن كان مطرداً إلا أنه لضرب من الاستحسان، ولقد تخفيف الكلمة بالإدغام ما أمكن، ولضعف العلة لم يقلبه بعض الحجازيين تاء، بل قالوا يتعد يا تعد، كما يجيئ في باب الإعلال، فلما ضعفت علتنا قلب عين نحو قائم وفاء نحو مُتَّعِد صار الحرفان كأنهما أبدلاً لا لِعِلَّة، فلم يُبَالَ بزوال علتين في التصغير، فقليل: قويَّم بالهمزة، ومتيَّع بالتاء وحذف الافتعال، كما في تصغير نحو مرتفع.

وخالف الجرمي في الأول، فقال: قُوَيْلَ وبُوَيْعَ بترك الهمزة لذهاب شرط العلة، وهو وقوع العين بعد الألف، وقد اشترط سيبويه أيضاً في كتاب في قلب العين في اسم الفاعل ألفاً ثم همزة وقوعها بعد الألف، واتفق عليه النحاة، فلا

(1) يقال: رجل وكل - بالتحريك - ووكلة - كهمزة - وتكلة على البدل، ومواكل، كل ذلك معناه عاجز كثير الاتكال على غيره.

والنقية والنقوى والاتقاء كله واحد، وأصل تقوى وقيا، لانه من وقيت، أبدلت واوه تاء وياؤه واوا (*)

(215/1)

وجه لقول المصنف في الشر إن علة قلب العين ألفاً فيه حاصلة، وهي كونه اسم فاعل من فعل مُعَل، فإن هذه العلة إنما تؤثر بشرط وقوع العين بعد الألف

باتفاق مهم وحالف الزجاج في نحو متعد فقال في تصغيره: مُوَيْعِد، لذهاب العلة وهي وقوع الواو قبل التاء، ذلك لأن التاء تحذف في التصغير كما في مُرْتَدِعَ ومُجْتَمِعَ كما يجيئ.

وأما نحو أدور ونور فإن سيبويه لم يبال بزوال علة قلب الواو همزة في التصغير وهي كونها واواً مضمومة، لأنها وإن كانت مطردة في جواز قلب كل واو مضمومة ضمة لازمة همزة، كما يجيئ، لكنها استحسانية غير لازمة، نحو وجوه ونحوه، فهي علة كلا علة، وخالفه المبرد فقال: إنما همزت الواو لانضمامها، وقد زالت في التصغير فتقول في أدور ونور المهموزين: أُدِيرَ بالياء المشددة ونُوِيرَ بالواو الصريحة، ولا كلام في نحو تُحْمَةُ وتُرَاث

وَتُحْمَةُ (1) ، لأن قلب الواو تاء لأجل انضمامها في أول الكلمة، فكرهوا الابتداء بحرف ثقیل متحرك بأثقل الحركات، والضمّة حاصلة في التصغير، وهذا القلب غير مطرد، بخلافه في نحو اتَّعد قوله " وأُدَد " (2) هو أبو قبيلة من اليمن، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن

(1) التخمّة - بضم ففتح: الثقل الذي يصيبك من الطعام، تأوّه مبدلة من الواو والنهمّة - بوزن تخمة -: ظن السوء، وأصلها وهمّة من الوهم أبدلت واوها تاء (2) قال في اللسان في مادة ودد: " الود بفتح الواو: صنم كان لقوم نوح ثم صار لكلب، وكان بدونة الجندل، وكان لقريش صنم يدعونه ودا (بضم الواو) ومنهم من يهمز فيقول أد، ومنه سمى عبدود، ومنه سمى أد بن طابخة، وأدد جد معد بن عدنان " اهـ. وقال في مادة أد " وأدد: أبو قبيلة من اليمن، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير، والعرب تقول أددًا، جعلوه بمنزلة ثقب ولم (*)

(216/1)

سبأ بن حمير، وأدّ أبو قبيلة، وهو أد بن طابخة بن الياس بن مضر، يعني أنه في الأصل وُدَد بالواو المضمومة، واستثقل الابتداء بها فقلبت همزة كما في أجوه وأُفَّتت، وإبدال الواو المضمومة ضمة لازمة همزة في الأول كانت أو في الوسط قياسٌ مطرد لكن على سبيل الجواز لا الوجوب، ولا أدري أي شيء دعاهم إلى دعوى انقلاب همزة أدد عن الواو، وما المانع من كونه من تركيب " أدد " وقد جاء منه الإدُّ بمعنى الأمر العظيم، وغير ذلك قال: " فَإِنْ كَانَتْ مَدَّةٌ ثَانِيَةً فَالْوَاوُ لَازِمَةٌ، نَحْوُ ضُوَيْرٍ فِي ضَارِبٍ وَضُوَيْرٍ فِي ضِيرَابٍ، وَالْأَسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ يُرَدُّ مُحْدُوْفُهُ، تَقُولُ فِي عِدَةٍ وَكُلِّ اسْمًا وَعَيْدَةٍ وَأَكَيْلٍ، وَفِي سِهٍ وَمَذَا سِمَا سَتِيهَةٍ وَمَنِيذٍ، وَفِي دَمٍ وَحَرٍّ دُمَيٍّ وَحَرِيْحٍ، وَكَذَلِكَ بَابُ ابْنٍ وَاسْمٍ وَأُخْتٍ وَبِنْتٍ وَهَنْتٍ، بِخِلَافِ بَابِ مَيْتٍ وَهَارٍ وَنَاسٍ " أقول: قد مر أن نحو ضويرب مما عرض فيه في التصغير علة القلب اعلم أن كل مدة زائدة ثانية غير الواو تقلب في التصغير واواً لانضمامها قبلها، فتقول في ضارب وضيراب وطومار: ضُوَيْرٍ وَضُوَيْرٍ وَطُوَيْرٍ (1) ، وأما إن لم تكن زائدة نحو القير (2) والتَّاب فلا، بل تقول: قُيِّرَ وَنُيِّبَ قوله " والاسم على حرفين يرد محذوفه " هذا من باب ما عرض فيه في التصغير مانع منه من اعتبار سبب الحذف الذي كان في المكبر كما ذكرنا اعلم أن كل اسم ثلاثي حذف فاؤه

أو عينه أو لامه وجب في التصغير ردها،

يجعلوه بمنزلة عمر " اه وهذا الصنيع منه يشعر بوجود خلاف في همزة أدد، هل هي أصلية أو منقلبة عن الواو، وأنه لم يترجح عنده أحد المذهبين (1) الطومار: الصحيفة، والمؤلف أراد أن يمثل به لما كانت المدة الثانية فيه واوا، وحكمها أن تبقى في التصغير ولا تقلب (2) القير - بالكسر - والقار: شئ أسود يطلى به السفن والابل، أو هما الزفت (*)

(217/1)

لأن أقل أوزان التصغير فُعَيْل، ولا يتم إلا بثلاثة أحرف، فإذا كنت محتاجاً إلى حرف ثالث فَرُدُّ الأَصْلِي المَحذُوف من الكلمة أولى من اجتلاب الأجنبي، وأما إن كانت الكلمة موضوعة على حرفين أو كُنْتَ لا تعرف أن الداهب منها أي شئ هو، زدت في آخرها في التصغير ياء، قياساً على الأكثر، لأن ما يحذف من الثلاثي اللام دون الفاء والعين، كدمٍ ويدٍ وفمٍ وجرٍ، وأكثر ما يحذف من اللام حرف العلة، وهي إما واو، أو ياء، ولو زدت واواً وجب قلبها ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها، فجئت من أول الأمر بالياء، فقلت في تصغير مَنْ وَمِنْ وأن الناصبة للمضارع وإن الشرطية أعلاماً: مُنِّي وَأُنِّي، وأما إذا نسبت إلى مثل هذه فيجبي حكمها في باب النسب، وتقول في تصغير عدة: وعيدة وهذا التاء وإن كانت كالعوض من الفاء ولذلك لا يتجمعان نحو وَصْلة وَوَعْدَة، لكنه لم يتم بنية تصغير الثلاثي - أي فُعَيْل - بها، لأن أصلها أن تكون كلمة مضمومة إلى كلمة، فلهذا فتح ما قبلها كما فتح في نحو بَعْلَبَك، فالتاء مثل كرب ما قبلها، وأما إذا قامت التاء مقام اللام وصارت عوضاً منه كما في أُختٍ وبنْتٍ فإنها تخرج عما هو حدّها من فتح ما قبلها، بل تسكن ويوقف عليها تاء، ولا يعتد بمثل هذه أيضاً في البنية، بل يقال أَخْيَه برد اللام حفظاً لأصل التاء، وهو الانفصال، وكوْنُها كلمة غير الكلمة الأولى، فإذا لم يعتد بها في البنية في نحو بِنْتٍ مع كوْنُها عوضاً من اللام قائمة مقامها لما فيها من رائحة التأنيث فكيف يعتد بها فيها في نحو عِدَة مع عدم قيامها مقام المعوض منه بدلالة فتح ما قبلها كما هو حقها في الأصل وكذا الوقف عليها هاء، وتقول في كل اسماً: أُكَيْل، ترد الهمزة التي هي فاء الكلمة، ولا ترد همزة الوصل، لأنه إنما احتيج إليها لسكون الفاء، وفي المصغر يتحرك ذلك

قوله " وفي مذ " هذا بناء على أن أصله منذ، وقد ذكرنا في شرح (1) الكافية أنه لم يقم دليل عليه قوله " سه " أصله سته وفيه ثلاث لغات إحداها هذه، وهي محذوفة العين، والثانية ستٌ بحذف اللام مع فتح السين، والثالثة است بحذف اللام وإسكان السين والحجى بهمزة الوصل فأما إذا سميت بقمٌ وبع فإنك تقول في المكبر: قومٌ وبيع، كما مر في باب الأعلام (2) فلا يكون من هذا الباب قوله " وفي دمٌ وحجرٍ " لام دم ياء، ولام حجرٍ حاء، حذفت لاستئصال الحاءين بينهما حرف ساكن، وحذفت العين في ستهٍ ومذ واللام من حر ودم ليس قياساً بل القياس في نحو عمٍ وفَتَى، وحذف الفاء في كُلٌ شاذ، وفي عِدَّة قياس كما يجي في موضعه قوله " وكذا باب ابن واسم وبنّت وهنّت " يعني إذا حذفت اللام وأبدلت منها همزة الوصل في أول الكلمة أو التاء في موضعه فإنه لا يتم بالبدلين بنية تصغير الثلاثي، بل لابد من رد اللام، وإنما لم يتم بهمزة الوصل لأنها غير لازمة، بل لا تكون إلا في الابتداء، فلو اعتد بها لم تبقى البنية في حال الدرج إن سقطت

(1) قد سبق أن تكلمنا على هذه الكلمة فيما مضى من الكتاب (ص 7) (2) قال المؤلف في شرح الكافية (ح 2 ص 134): " ولهذا يرد اللام أو العين إذا سمى بفعل محذوف اللام أو العين جزماً أو وقفاً كيغز ويرم ويخش واغز وارم واخش ويخف ويقل وبيع وخف وقل وبع، فتقول: جاءني يغز ويرم والتنوين للعوض كما في قاض اسم امرأة، ويخشى كيحيى واغزو وارمي واخشى ويخاف ويقول ويبيع وقول وبيع وخاف، كما مر في غير المنصرف " اه (*)

الهمزة وإن لم تسقط خرجت همزة الوصل عن حقيقتها، لأنها هي التي تسقط في الدرج، وإنما لم يعتد بالتاء في البنية لما فيها من رائحة التأنيث لاختصاص الإبدال بال مؤنث دون المذكور، وإنما قلنا إن الهمزة والتاء بدلان من اللام لأنهما لا تجامعانه، ولم يجي من الكلمات ما أبدل من لاه تاء فيكون ما قبلها ساكناً ويوقف عليها تاء إلا سبع كلمات: أخت، وبنّت، وهنّت، وكَيْت، وذَيْت، وثنتان (1)

(1) أخت: أصلها أخو، حذفت لامها اعتباطا وعوض عنها التاء مع قصد الدلالة على المؤنث وغيرت الصيغة من فعل (كجبل) إلى فعل (بضم فسكون) دلالة على أن التاء ليس متمحضة للتأنيث.

وبنت: أصلها بنو، فعل بها ما فعل بأخت إلا أنهم كسروا فاء الكلمة منها. والهن والهنّت: كناية عن الشيء يستفحش ذكره.

قال في اللسان: ويقال للمرأة ياهنة أقبلي فإذا وقفت قلت: يا هنه وقالوا: هنت بالتاء ساكنة النون فجعلوه بمنزلة بنت وأخت، وهنتان وهنات، تصغيرها هنية وهنيهة، فهنية على القياس وهنيهة على إبدال الهاء من الياء في هنية للقرب الذي بين الهاء وحروف اللين، والياء في هنية بدل من الواو في هنيوة، والجمع هنات على اللفظ وهنوات على الاصل.

قال ابن جني: أما هنت فيدل على أن التاء فيها بدل من الواو قولهم هنوات قال: أرى ابن نزار قد جفاني وملنى * على هنوات شأنها متتابع أما كيت فقد قال في اللسان: " وكان من الامر كيت وكيت، يكنى بذلك عن قولهم كذا وكذا، وكان الاصل فيه كية وكية (بتشديد الياء) فأبدلت الياء الاخيرة تاء وأجروها مجرى الاصل لانه ملحق بفلس والملحق كالاصلي.

قال ابن سيده: قال ابن جني: أبدلوا التاء من الياء لاما وذلك في قولهم كيت وكيت وأصلها كية وكية ثم إنهم حذفوا الهاء وأبدلوا من الياء التي هي لام تاء كما فعلوا ذلك في قولهم ثنتان فقالوا كيت فكما أن الهاء في كية علم تأنيث كذلك الصيغة في كيت علم تأنيث، وفي كيت ثلاث لغات، منهم من يبينها على الفتح (طلبا للخفة) ومنهم من يبينها على الضم (تشبيها لها بقبل وبعد) ومنهم من يبينها على الكسر (على أصل التخلص من التقاء الساكنين). (*)

(220/1)

وكلتا عند سيويوه (1) ، وقولهم مَنَّتْ (2) بسكون النون مثلها، لكنها

قال: وأصل التاء فيها هاء وإنما صارت تاء في الوصل " اه بتصرف. وأما ذيت.

فالقول فيها كالقول في كيت تماما.

وأما ثنتان فقد قال في اللسان: " والاثنتان ضعف الواحد، والمؤنث الثنتان، تأؤه مبدلة من ياء، ويدل على أنه من الياء أنه من ثنيث لان الاثنتين قد ثنى أحدهما إلى صاحبه، وأصله ثنى (كجبل) يدل على ذلك جمعهم إياه على أثناء بمنزلة أبناء وآخاء، فنقلوه من فعل (بفتح الفاء والعين) إلى فعل (بكسر الفاء وسكون العين) كما فعلوا ذلك في بنت، وليس في الكلام تاء مبدلة من الياء في غير افتعل إلا ما حكاه سيبويه من قولهم: أسنتوا، وما حكاه أبو علي من قولهم: ثنتان اه، وقوله أسنتوا قال عنه ابن يعيش (10: 40): " قولهم أسنتوا أي أجذبوا، وهو من لفظ السنة على قول من يرى أن لامها واو، لقولهم سند سنواء واستأجرته مساناة، ومنهم من يقول التاء بدل من الواو، ومنهم من يقول إنها بدل من الياء، وذلك أن الواو إذا وقعت رابعة تنقلب ياء على حد أوعيت وأغزيت ثم أبدل من الياء التاء، وهو أقيس " أه (1) قال ابن يعيش في شرح المفصل (ح 1 ص 55): " وقد اختلف العلماء في هذه التاء (يريد تاء كلتا) فذهب سيبويه إلى أن الالف للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة كما أبدلت منها في بنت وأخت ووزنهما فعلى كذكري وحفري - وهو بنت - وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن التاء للتأنيث والالف لام الكلمة كما كانت في كلا، والوجه الاول، وذلك لامرين: أحدهما: ندرة البناء وأنه ليس في الاسماء فعتل

(بكسر الفاء وسكون العين وفتح التاء)، والثاني: أن تاء التأنيث لا تكون في الاسماء المفردة إلا وقبلها مفتوح نحو حمزة وطلحة وقائمة وقاعدة، وكلتا اسم مفرد عندنا، وما قبل التاء فيه ساكن فلم تكن تأؤه للتأنيث مع أن تاء التأنيث لا تكون حشوا في كلمة، فلو سميت رجلا بلكتا لم تصرفه في معرفة ولا نكرة كما لو سميت بذكرى وسكرى لان الالف للتأنيث، وقياس مذهب أبي عمر الجرمي ألا تصرفه في المعرفة وتصرفه في النكرة، لانه كقائمة وقاعدة إذا سمى بهما فاعرفه " اه.

ويؤخذ مما ذكره المؤلف في باب النسب أن من العلماء من ذهب إلى أن التاء بدل من الواو التي هي لام الكلمة وليس فيها معنى التأنيث كالتاء في ست، وأصله سدس، وكالتاء في تكلة وتوات وأصلها وكلة ووراث (2) منت: أصله من زيدت فيه التاء عند الحكاية وقفا للدلالة على تأنيث المحكى (*)

ليست بدلاً من اللام، إذ لا لام لمن وضعها، وتقول في تصغيرها: أُخْيَّة، وبنية، وبنية، وهُنْيَهَة، لأن لامها ذات وجهين كسنة، وتصغير سنة أيضاً على سُنْيَةٍ وَسُنْيَهَة، وتقول في منت: مُنْيَة كما تصغر مَنْ على ما ذكرنا، وتقول في كَيْتٍ وَذَيْتٍ: كُيَّةٌ وَذُيَّةٌ، لقولهم في المكبر ذِيَّةٌ وَكَيَّْةٌ أيضاً، ومن قال أصلهما كُؤْيَة وَذُؤْيَة لكون باب طَوَى أكثر من باب حَيَّى قال: كُؤْيَة وَذُؤْيَة، وإنما فتحت ما قبلها في التصغير ووقفت عليها هاء لانك إذا رددت اللام لم يكن التاء بدلاً منها، وإذا سميت بضَرْبٍ قلت: ضَرْبَة كما مر في العلم وتصغيرها على ضُرْبِيَّة، وتقول في تصغير فُل (1) فُلَيْنِ، لأن لامه نون من قولهم

والافصح فيه أن يقال: منه، بتحريك نونه وإبدال تائه هاء (1) هذا الذي ذهب إليه المؤلف في هذا الكلمة هو مذهب الكوفيين في " فل " التي تختص بالنداء في نحو قولهم يافل ويافلة وهو مذهب جميع النحاة في فل التي تستعمل في غير النداء من مواقع الكلام نحو قول الشاعر * في لجة أمسك فلانا عن فل * ومذهب البصريين في المختص بالنداء أن لامه ياء وأنه يقال في تصغيره فلي. قال أبو الحسن الأشموني: " لا يستعمل فل في غير النداء ويقال للمؤنثة: يافلة، واختلف فيهما، فمذهب سيبويه أنهما كنايةتان عن نكرتين ففل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة، ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان وفلانة فرخما، ورده الناظم، لأنه لو كان مرخما قيل فيه فلا، ولما قيل في التأنيث فلة وذهب الشلوين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة، وعلى ذلك مشى الناظم وولده. قال الناظم في شرح التسهيل وغيره: إن يافل بمهى يا فلان ويافلة بمعنى يا فلانة. قال: وهما الاصل، فلا يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في غير نداء إلا في ضرورة فقد وافق الكوفيين في أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة وخالفهم في الترخيم ورده بالوجهين السابقين " اهـ. وقال بعد ذلك: " وجر في الشعر فل، قال الراجز: في لجة ... ، (*)

(222/1)

فلان، وتقول في تصغير قَطٍ وَرُبٍ وَبَخٍ مخففات: قُطَيْطٌ وَرُبَيْبٌ وَبُخَيْخ (1) وتقول في تصغير ذِه مسكن الهاء ذُيِّي لأن الهاء بدل من الياء، والأصل ذي كما مر في أسماء

والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الالف والنون للضرورة كقوله: * درس
الما بمتالع فأبان * أي درس المنازل وليس هو فل المختص بالنداء، إذ معنا هما مختلف
على الصحيح كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس، وفلان كناية عن علم
ومادتهما مختلفتان، فالمختص مادته من ف ل ي فلو صغرتة قلت فلي وهذا مادته ف ل
ن فلو صغرتة قلت

فلي " اهـ.

وقال ابن منظور في اللسان: " قال ابن بزرج: يقول بعض بني أسد: يافل أقبل ويافل
أقبلا ويافل أقبلا وقالوا للمرأة فيمن قال يافل أقبل يا فلان أقبلي وبعض بني تميم يقول
يا فلانة أقبلي، وبعضهم يقل يافلاة أقبلي، وقال غيرهم: يقال للرجل: يافل أقبل
وللأنين يا فلان ويافلون للجميع أقبلا وللمرأة يافل (بفتح اللام) أقبلي ويافلتان
ويافلاة أقبلي نصب في الواحد لانه أراد يافلة فنصبوا الهاء.

ثم قال قال الخليل: فلان تقديره فعال (بضم الفاء) وتصغيره فلي (بتشديد الياء) قال:
وبعض يقول: هو في الاصل فلان (بضم الفاء وسكون العين) حذفت منه واو.
قال: وتصغيره على هذا القول فليان، وروى عن الخليل أنه قال: فلان نقصانه ياء أو
واو من آخره والنون زائدة لانك تقول في تصغيره فليان فيرجع إليه ما نقص وسقط منه
ولو كان فلان مثل دخان لكان تصغيره فلي مثل دخيت (بتشديد الياء فيهما) ولكنهم
زادوا ألفا ونونا على فل (بفتح اللام) " اهـ ملخصا (1) قال ابن هشام: قط على ثلاثة
أوجه - أحدها - أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وهذه بفتح القاف وتشديد
الطاء مضمومة في أفصح اللغات ... وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع
قافه طاءه في الضم وقد تخفف طاءه مع ضمها أو إسكانها - والثاني: أن تكون بمعنى
حسب، وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء، ويقال فيها: قطي وقطك ... - والثالث:
أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى فيقال قطني بنون الوقاية " اهـ ومثل هذا في شرح الكافية
للمؤلف (ح 2) (*)

قوله " بخلاف مَيِّت وهَائِر (1) وأناس، حذفها لا لعلة موجبة، بل للتخفيف، وهذه العلة غير زائلة في حال التصغير، ولا حاجة ضرورية إلى رد المحذوف، كما كانت في القسم المتقدم، إذ يتم بية التصغير بدونها، وكذا لا ترد المحذوف في تصغير يَرَى وترى وأرى ونرى، ويضع وتضع، وخير وشر، بل تقول: يُرَى وَتُرَى وَأَرَى وَنُرَى وَيُضَيِّع وَتُضَيِّع وَخَيْرٌ وَشَرٌّ، وحكى يونس أن أبا عمرو كان يقول في مُرٍ: مُرَى كمرِيع، يهمز ويكسر كمعيط في مُعْطٍ: فألزمه سيبويه أن يقول في مَيِّتٍ وَنَاسٍ مُيِّتٍ وأنيس، وكان المازني يرد نحو يَضَع وَهَارٍ إلى أصله، نحو يوبضع وهو يثر

ص 117) وزاد أنه يقال في قط الظرفية قط بضم القاف مع تخفيف الطاء مضمومة ومراد المؤلف هنا قط الظرفية المخففة على أي وجه من وجوها. وقال صاحب المغنى: " وفي رب ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والالوجه الاربعة مع تاء التانيث ساكنة أو محركة ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة والضم والفتح مع إسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف ". وبخ: كلمة تقال عند تعظيم الشئ، أو استحسنانه وهي بسكون الحاء وبكسرها منونة أو بغير تنوين وبتشديدها مكسورة مع التنوين وبضما مخففة مع التنوين، فان كررتها سكنتهما أو نونتتهما مع الكسر أو نونت الاولى وسكنت الثانية (1) قال في اللسان: " هار البناء هورا هدمه.

وهار البناء والجرف يهور هورا وهؤورا فهو هائر وهار على القلب " اه، فالفعل لازم ومتعد، وقوله وهار على القلب يريد أن أصله هاور ثم قدمت الراء على الواو فصار هاروا ثم قلبت الواو ياء لتطرفها اثر كسرة فصار هاريا ثم أعل إعلال قاض. وقال في اللسان أيضا: " الناس قد يكون من الانس ومن الجن، وأصله أناس فخفف، ولم يجعلوا الالف واللام فيه عوضا من الهمزة المحذوفة، لانه لو كان كذلك لما اجتمع مع المعوض منه في قول الشاعر: (*)

(224/1)

قال السيرافي: فيلزمهم أن يقولوا: أُخَيَّرَ وَأُشِيرَ، وقد حكى يونس عن جماعة هُوَيَّرَ، فقال سيبويه: هذا تصغير هائر لا تصغير هار (1)، كما قالوا في تصغير بُنُون

أُبَيِّنُونَ، وهو تصغير أَبَى مقدراً كأضحى، وإن لم يستعمل كما مر في شرح الكافية (2) في الجمع، ولو كان تصغير بَنُون على لفظه قلت بُنْيُون

(1) يريد أنك إذا صغرت هائراً الذي بقى على أصله من غير قلب مكاني قلت هويئر كما تقول سويل ونويل وصويثم في تصغير سائل ونائل وصائم، وإذا أردت تصغير هار الذي قدمت لانه على عينه قلت هوير كما تقول قويض وغويز في تصغير قاض وغاز (2) قال المؤلف في شرح الكافية (ح 2 ص 170، 171): "الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها أبينون،، قال: زعمت تماضر أنني إما أمت * يسدد أبينوها الاصاغر خلتي وهو عند البصريين جمع أبين وهو تصغير أبى مقدراً على وزن أفعل كأضحى فشذوذه عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت مكبره. وقال الكوفيون: هو جمع أبين، وهو تصغير أبن مقدراً وهو جمع أبن كادل في جمع دلو، فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ومجئ أفعل في فعل وهو شاذ كأجل وأزمن، وقال الجوهري: شذوذه لكونه جمع أبين تصغير ابن يجعل همزة الوصل قطعاً، وقال أبو عبيد: هو تعغير بنين على غير قياس " اهـ. قال البغدادي (ح 3 ص 401): " وقال ابن جني في إعراب الحماسة: ذهب سيبويه إلى أن الواحد المكبر من هذا الجمع أبى على وزن أفعل مفتوح العين بوزن أعمى ثم حقر أيضاً فصار أبين كأعيم ثم جمع بالواو والنون فصار أبينون ثم حذفت النون للاضافة فصار أبينوها، وذهب الفراء إلى أنه كسر ابنا على أفعل مضمون العين ككلب وأكلب، ويذهب البغداديون في هذه المخذوفات إلى أنها كلها سواكن العين فأبين عنده كأديل كما أن ابن ذلك المقدر عندهم كأدل وكان سيبويه إنما عدل إلى أن جعل الواحد من ذلك أفعل اسماً واحداً مفرداً غير مكسر لامين أحدهما أن مذهبه في ابن أنه فعل (بفتح العين) بدلالة تكسيرهم إياها هلى أفعال، (*)

(225/1)

قال " وَإِذَا وَلَّى بَاءَ التَّصْغِيرِ وَآوُ أَوْ أَلْفَ مُنْقَبِلَةً أَوْ زَائِدَةً قُلِبَتْ بَاءٌ، وَكَذَلِكَ الْهُمَزَةُ الْمُنْقَلِبَةُ بَعْدَهَا نَحْوُ عُرْيَةٍ وَعُصْبَةٍ وَرُسَيْلَةٍ، وَتَصَحُّحُهَا فِي بَابِ أَسِيدٍ وَجَدِيدٍ قَلِيلٌ، فَإِنْ اتَّفَقَ اجْتِمَاعُ ثَلَاثٍ يَا آتِ حُذِفَتِ الْأَخِيرَةُ نَسْبًا عَلَى الْأَفْصَحِ، كَقَوْلِكَ فِي عَطَاءٍ وَإِذَاوَةٍ وَعَاوِيَةٍ وَمُعَاوِيَةٍ: عَطِيٌّ وَأُدِيَّةٌ وَعُؤِيَّةٌ وَمُعِيَّةٌ، وَقِيَاسُ أَخْوَى أَحْيٍ غَيْرُ مُنْصَرَفٍ، وَعَيْسَى

يَصْرِفُهُ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: أَحْيَى، وَعَلَى قِيَاسِ أُسَيُودٍ أَحْيَوِ " أقول: قوله " وذا ولي ياء التصغير " إلى قوله " وجدليل قليل " من باب ما يعرض فيه للتصغير سبب القلب (1)

وليس من باب فعل (كقفل) أو فعل (كجذع) - والاخر - أنه لو كان أفعل لكان لمثال القلة ولو كان له لقب جمع بالواو والنون وذلك أن هذا الجمع موضوع للقلة فلا يجمع بينه وبين مثال القلة، لئلا يكون ذلك كاجتماع شيئين لمعنى واحد وذلك موفوض في كلامهم " اه (1) شملت هذه العبارة أربعة أنواع عرض فيها سبب القلب عند التصغير - الاول - الواو التالية لياء التصغير سواء أكانت أصلية وهى لام كعروة ودلو وحقو أم كانت زائدة كعجوز ورسول وجزور.

وهذا النوع تقلب واوه ياء بسبب عرض وهو اجتماع الواو والياء في كلمة وسبق إحداهما بالسكون - الثاني - الالف المقلبة عن واو أو ياء ولا تكون إلا لاما كفتى وعصا ورحى.

وهذا النوع ترد فيه الالف إلى أصلها إذ قد زال بسبب التصغير سبب قلب الواو والياء ألفا وهو تحرك كل منهما مع انفتاح ما قبله، وعرض سبب آخر موجب للقلب في الواو وهو اجتماعها مع الياء وسبق إحداهما

التي هي ياء التصغير بالسكون وللاذغام في الياء وهو اجتماع المثليين في كلمة وأولهما ساكن، والظاهر أن المؤلف رحمه الله لم يراع رد الالف إلى أصلها بل قلبها من أول الامر ياء - الثالث - الالف الزائدة لياء التصغير كآلف رسالة وقلادة وقضاعة وقحافة وسحابة وشهامة.

وهذا النوع تقلب فيه الالف ياء لما قد تقرر من أنه يجب كسر الحرف التالى لياء التصغير فيما زاد على الثلاثة والالف حرف (*)

(226/1)

قوله " فإن اتفق اجتماع - إلى آخر ما ذكر " من باب ما يزول فيه في التصغير سبب القلب الذي كان في المكبر ويعرض في التصغير سبب الحذف قوله " قلبت ياء " ليس على إطلاقه، بل بشرط أن لا يكون بعد الواو أو الألف حرفان يقعان في التصغير موقع العين واللام من فاعيل، فإنه إن كان بعدهما حرفان كذا وجب حذفهما، وكذا كل ياء في مثل موقعهما، تقول في تصغير مقاتل: مُقَاتِل، بحذف الألف، إذ مُقَاتِل - بتشديد الياء

- ليس من أبنية التصغير، وكذا تُقَيِّل في تصغير تُقَوِّل علماً بحذف الواو، وكذا حُجِّر في تصغير احمرار بحذف الياء مع همزة الوصل، كما يحى، وإنما تقلب الألف والواو ياء إذا وقعا إما مَوْقَع اللام من فُعِّل، نحو أَدَيَّ في تصغير إذا علماً، وعُرِّيَّة في تصغير عُرْوَة، أو موقع العين من فُعِّل، كُرْسِيَّة في رسالة، وعُجِّز في عَجُوز، وإنما قلبتا ياءين لأنهما إذن لا بد من تحريكهما، فإذا تحركت الواو وقبلها ياء ساكنة وجب قلبها ياء، وإذا قصدت تحريك الألف فجعلها ياء أولى، لأنها إن جعلتها واواً وجب قلبها ياء لما ذكرنا، وجعلها همزة بعيد، لأن اعتبار التقارب في الصفة في حروف العلة أكثر من اعتبار التقارب في المخرج، فلذلك لا تقلب الألف همزة إلا في موضع لو قلبت

لا يقبل الحركة ولم يجز قلبها إلى حرف آخر من غير حروف العلة لأن حروف العلة بعضها أنسب ببعض، ولم يجز قلبها واواً لأنها لو قلبت واواً لاجتمعت مع الياء الساكنة السابقة عليها، فكان ينبغي قلبها ياء فأثرنا الاختصار بقلبها ياء من أول الامر - الرابع - الهمزة المنقلبة عن واو أو ياء التالية لالف زائدة مثل كساء وبناء وقضاء وسماء وعواء وزها.

وهذا النوع تقلب فيه الالف الزائدة ياء لما تقدم في النوع الثالث، فيزول سبب قلب الواو أو الياء همزة، فتعود كل منهما، ثم تقلب الواو ياء لتطرفها إثر كسرة، وكأن المصنف والشارح لا يريان رجوع الهمزة إلى أصلها بل يقلبانها ياء من أول الامر، ولهذا لم يفرقا بين الواوى واليائي.

واعلم أن النوع الرابع كما عرض فيه سبب القلب قد عرض فيه سبب الحذف (*)

(227/1)

فيه واواً أو ياءً لانقلبت ألفاً أيضاً، كألف التأنيث في حمراء (1) والألف في نحو الصَّالِّين ودابة (2)، وأما العالم والباز فنادران (3)

(1) أصل حمراء حمرى كسكرب ثم قصد مد الصوت فزيدت ألف قبل ألف التأنيث فاجتمع ألفان فلزم قلب الثانية همزة لأنه لو قلبت الاولى لفات الغرض المأتى بها لاجله، ولو قلبت الثانية واواً أو ياء رعاية للتقارب في الصفة بين حروف العلة لصارت حينئذ حمراى أو حمراو فتقع كل من الواو والياء متحركة مفتوحاً ما قبلها إذ لا اعتداد

بالالف لزيادتها فيجب انقلابهما ألفا فتعود الكلمة سيرتها الاولى.
(2) يحكى عن أيوب السخيتاني في الشواذ (والا الضالين) بهمزة مفتوحة - فرارا من
التقاء الساكنين، وحكى أبو زيد عنه دأبة وشأبة - بهمزة مفتوحة أيضا - للعلة
المتقدمة.

وإنما قلب الالف همزة ولم يقلبها ياء ولا واوا لانه لو قلبها إلى إحداها لصارت كل
واحدة منهما متحركة مفتوحا ما قبلها فيلزم قلبها ألفا.

قال أبو البقاء العكبري في كتابه وجوه القراءات (ج 1 ص 5) : " وقرأ أيوب
السخيتاني بهمزة مفتوحة:، وهى لغة فاشية في العرب في كل ألف وقع بعدها حرف
مشدد نحو ضال ودابة وجان

والعلة في ذلك أنه قلب الالف همزة لتصح حركتها لتلا يجمع بين ساكنين " اه وقال أبو
عبد الله القرطبي في تفسيره (ج 1 ص 131) الاصل في الضالين الضالين، حذف
حركة اللام الاولى ثم أدغمت اللام فاجتمع ساكنان مدة الالف واللام المدغمة.
وقرأ أيوب السخيتاني ولا الضالين - بهمزة غير ممدودة - كأنه فر من التقاء الساكنين
وهى لغة، حكى أبو زيد قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ (فيومئذ لا يسأل عن ذنبه
إنس ولا جان) فظننته أنه قد لحن حتى سمعت من العرب دأبة وشأبة.

قال أبو الفتح: وعلى هذه اللغة قول كثير: * إذا ما الغواني بالعبيط احمأرت * اه كلامه
(3) إنما كان ذلك نادر لان الالف لو قلبت واوا أو ياء لم يلزم قلبهما ألفا لعدم
تحركهما.

وقد قال المؤلف في باب الابدال: وعن العجاج أنه كان يهمز (*)

(228/1)

ثم إن الواو الواقعة بعد ياء التصغير - أعني التي لا تحذف - لا يخلوا إما أن تكون لاماً
أو غير لام فاللام تقلب ياء لا غير، تقول: غُزِيَّ وغُزِيَّة في غَزَوْ وغُزُوء، وكذا غُزَيَّان
وغُزَيَّاء وغُزَيَّة بياءين مشددتين، في تصغير غزوان وعشوا (1) وغُزُوءة منسوبة إلى
الغزو وأما غير اللام فإن كانت ساكنة في المكبر فلا بد من قلبها ياء، نحو عُجَّيز

العالم والخاتم، وليس ذلك فراراً من التقاء الساكنين ولكن لتقارب مخرجي الألف والهمزة
" اه كلامه، نقول: ومن شواهد قلب الالف همزة في العالم قول العجاج.

يا دار سلمى يا اسلمى ثم اسلمى * فخذف هامة هذا العالم ومن شواهد قلبها همزة في
البأز قول الشاعر

كأنه بأزدجن فوق مرقبة * جلى القطا وسط قاع سملق سلق الجمع فقالوا: أبؤز وبئزان
كما استمر قلب الواو ياء في عيد لسكونها إثر كسرة عند جمعه فقالوا أعياد (1) قال
عن اللسان؟؟؟: " والغزو السير إلى قتال العدو وانتهى به.
غزاهم غزوا وغزوانا، عن سيبويه، صحت الواو فيه كراهية الاخلال.
وغزاة، اه وقوله.

صحت الواو فيه كراهية الاخلال، يريد به أن حق الواو في غزوان أن تقلب ألفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكنها لم تقلب لأنها لو قلبت لاجتمع ألفان فكان يجب
حذف إحداهما دفعا لالتقاء الساكنين فيصير غزان فيلتبس فعلان (بفتح العين) بفعال.
والعشواء أنثى الاعشى، قال في اللسان: " العشاء مقصور سوء البصر بالليل والنهار
يكون في الناس والدواب والابل والطير، وقيل: هو ذهاب البصر وقيل: هو ألا يبصر
بالليل، وقد عشى يعيش عشى (كعمي يعمى عمى) وهو عش وأعش والانثى عشواء،
اه ملخصا (*)

(229/1)

وَجَزِيرٍ فِي عَجُوزٍ (1) وَجَزُورٍ، وَإِنْ كَانَتْ فِيهِ مَتَحَرِّكَةٌ أَصْلِيَّةٌ كَانَتْ كَأَسْوَدَ وَمِزْوَدَ، أَوْ
زَائِدَةً كَجَدُولَ فَالْأَكْثَرُ الْقَلْبُ، وَيَجُوزُ تَرْكُهُ كَأَسْيُودَ وَجُدَيُولَ (2)، لِقُوَّةِ الْوَائِ الْمُنْتَحَرِكَةِ،
وَعَدَمُ كَوْنِهَا فِي الْآخِرِ هُوَ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ، وَكَوْنُ يَاءِ التَّصْغِيرِ عَارِضَةٌ غَيْرُ لَازِمَةٍ، وَقَالَ
بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ حَمَلًا عَلَى التَّكْسِيرِ، نَحْوَ جَدَاوِلَ وَأَسَاوِدَ، وَلَوْ كَانَ حَمَلًا عَلَيْهِ
لَجَازَ فِي مَقَامٍ وَمَقَالٍ مُقَيَّوْمٍ وَمُقَيَّوْلٍ كَمَا فِي مَقَاوِلَ وَمَقَاوِمَ قَوْلُهُ " وَكَذَلِكَ الْهَمْزَةُ الْمُنْقَلِبَةُ
بَعْدَهَا " أَيِ: الْهَمْزَةُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْأَلْفِ الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ وَائٍ أَوْ يَاءٍ بَعْدَ الْأَلْفِ الزَّائِدَةِ الَّتِي
تَلِي يَاءَ التَّصْغِيرِ يَعْرُضُ فِيهِ سَبَبُ قَلْبِ الْأَلْفِ يَاءَ كَمَا مَرَّ، وَيَزُولُ سَبَبُ قَلْبِ اللَّامِ
أَلْفًا، إِذْ مِنْ جَمَلَتِهِ الْأَلْفُ الزَّائِدَةُ وَالْفَتْحَةُ الَّتِي

(1) أجمعوا على أنه يقال للمرأة المسنة: عجوز - بلا تاء - واختلفوا في أنه هل يقال
لها عجوزة - بالتاء - وفي أنه هل يقال للرجل عجوز أيضا، وقد حكى صاحب اللسان
عن بعض أئمة اللغة أنه يقال للرجل عجوز، كما حكى أنه يقال للمرأة عجوزة بالتاء مع

القلة.

والجزور: الجزور من الابل، يقع على الذكر والانثى وهو مؤنث بلا تاء تقول: هذه جزور
بنى فلان وجزور بنى فلان ذبحتها وإن عنيت بذلك المذكر (2) المزود: وعاء يجعل فيه
الزاد.

والاسود: أصله صفة من السواد، وقد سمي به نوع الحيات وهو العظيم الذى فيه سواد
وقد قالوا في مؤنثه أسودة وقالوا في مؤنث الصفة سوداء ولم يفرق المؤلف رحمه الله بين
الصفة والاسم في جواز الوجهين - وهما التصحيح وقلب الواو ياء في التصغير -،
والذي حكاه أبو الحسن الأشموني في شرحه الى الالفية في باب الابدال أنه إن جمعت
الكلمة على صيغة منتهى الجموع جاز فيها الوجهان في التصغير، وذلك كأسود الاسم
وجداول فقد قيل في جمعهما أساود وجداول، وأما إن كانت الكلمة لم تجمع على هذه
الزنة فليس فيها إلا الاعلال وذلك كأسود وأعور وأحول وأحور إذ جاء جمعها على
فعل - بضم فسكون - وإنما أجاز الوجهين: أما الاعلال فلانه الاصل، وأما التصحيح
فحملاً للتصغير على التكمير، وإنما لم يفرق المؤلف هذا الفرق لانه جعل علة جواز
التصحيح قوة الواو بالحركة (*)

(230/1)

قبلها، ويعرض سبب آخر لقلب اللام، إن كان واواً، ثم سبب آخر لحذف ذلك اللام،
وذلك أنه إذا اجتمع ثلاث يا آت والأخيرة متطرفة لفظاً كما في أَحْيٍ أو تقديرًا كما في
معينة وثانيتها مكسورة مدغم فيها، ولم يكن ذلك في الفعل كما في أَحْيٍ وَجُحْيٍ ولا في
الجاري عليه نحو الْمُحْيَى، وجب حذف الثالثة نسباً، كما يجيئ في باب الإعلال تحقيقه
فإذا حقر نحو عطاء قلب ألفه ياء كما في حمار، فيرجع لام الكلمة إلى أصلها من الواو
لروال الألف قبلها، ثم تنقلب ياء مكسوراً ما قبلها، فتجتمع ثلاث يا آت: الأولى
للتصغير، والثانية عوض من الألف الزائدة، والثالثة عوض عن لام الكلمة، فتحذف
الثالثة نَسْباً، فيبقى عُطْيٍ، ويدور الإعراب على الثانية وكذا إداوة، لا فرق بينهما، إلا
أن لام إداوة لم تنقلب ألفاً ثم همزة، لأنها لم تنطرف كما تنطرف لام عطاء وأما غاوية
فإنك تنقلب ألفها واو كما في ضارب، فتجتمع ياء التصغير والواو التي هي عين
الكلمة، فتقلب ياء لسكون الأولى، فيجتمع ثلاث يا آت: ياء التصغير، وبعدها العين،
ثم اللام وأما معاوية فإنك تحذف ألفها كما في مُقاتل، فتزید ياء التصغير، وتنقلب العين

ياء لما ذكرنا، قال 37 - وَقَاءٌ مَا مُعِيَّةٌ مِنْ أَبِيهِ * لمن أوفى بعقد أو بعهد (1)

(1) هذا البيت من كلام الصمة الاصغر - وهو معاوية بن الحارث، وهو والد دريد ابن الصمة الشاعر المعروف - وكان الصمة أسيراً هو وابنه معيد، فقتل الصمة، فقال هذا البيت وهو يجود بنفسه، يريد أن في ابنه الباقي بعده أحسن الخلف والعوض منه والوفاء - بكسر الواو وفتحها بعدها قاف -: ما حميت به شيئاً أو حفظته و " ما " زائدة وقوله معية مبتدأ مؤخر خبره وقاء، و " من أبيه " متعلق بوقاء أو بمحذوف حال من ضمير المبتدأ و " أو في " مثل وفي مخففة، والعقد: إحكام العهد " والعهد " الامان وقد (*)

(231/1)

وكذا يجتمع في أَحْوَى (1) ثلاثُ يا آت بسبب قلب العين ياء، فبعد حذف

أنشد المؤلف هذا البيت دليلاً على أنه يقال في تصغير معاوية - بحذف الالف وقلب الواو ياء وإدغامها مع ياء التصغير وحذف الياء التالية لها لكونها ثالثة. قال في القاموس وشرحه: " تصغير معاوية معيوة على قول من يقول أسبود، ومعوية وهذا قول أهل البصرة لان كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أولاهن ياء التصغير حذفت واحدة منهن لم تكن أولاهن ياء التصغير لم يحذف منه شيئاً، تقول في تصغير مية مبية، وأما أهل الكوفة فلا يحذفون منه شيئاً يقولون في تصغير معاوية معيبة (يريد أنهم لم يحذفوا من الياءات شيئاً ولا شك أنهم حذفوا الالف) على قول من يقول أسيد. ومنهم من يقول معيوية " اه ومثله أيضاً في صحح الجوهري (1) الاحوى: وصف من الحوة بضم الحاء وتشديد الواو - وهى سواد إلى الخضرة أو حمرة تضرب الى السواد. قال الجوهري: " تصغير أحوى أحيو في لغة من قال أسبود. واختلفوا في لغة من أدغم.

قال عيسى بن عمر: أحيى فصرف.

قال سيبويه قد أخطأ هو، ولو جاز هذا لصرف أصم لانه أخف من أحوى ولقالوا أصيم فصرفوا.

وقال أبو عمرو بن العلاء أحيى كما قالوا أحيو: قال سيبويه: ولو جاز هذا لقلت في

عطاء عطى.

وقال يونس أحى قال سيبويه: هذا هو القياس والصواب " اه كلام الجوهري.
واليك ما ذكر سيبويه في هذا الموضوع بحرفه (ح 2 ص 132) قال: " واعلم أنه إذا
كان بعد ياء التصغير ياء ان حذفت التي هي آخر الحروف وبصير الحرف على مثال
فعل، ويجري على وجوه العربية (يريد أنه يعرب بالحركات الظاهرة) وذلك قولك في
عطاء عطى وقضاء قضى وسقاية سقية وإداوة أدية وفي شاوية شوية وفي غاو غوى إلا
أن تقول شويوية وغويو في قول من قال أسود وذلك لان هذه اللام إذا كانت بعد
كسرة اعتلت واستثقلت إذا كانت بعد كسرة في غير المعتل فلماذا كانت كسرة في ياء
قبل تلك الياء ياء التحقير ازدادوا لها استنقا لا فحذفوا وكذلك أحوى، إلا في قول من
قال أسود، ولا تصرفه لان الزيادة ثابتة في أوله، ولا يلتفت إلى قلته كما لا يلتفت إلى
قلة يضع، وأما عيسى فكان يقول: أحى ويصرف وهذا خطأ، لو جاز ذا لصرفت أصم
(*)

(232/1)

الياء الثالثة كان سيبويه يمنه صرفه، لأنه وإن زال وَزُنَ الفعل لفظاً وتقديراً أيضاً بسبب
حذف اللام نَسِياً، لكن الهمزة في الأول ترشد إليه وتنبيه عليه، كما منع صرف نحو يعد
ويروى اتفاقاً، وإن نقص عن وزن الفعل بحذف الفاء والعين وجوباً، وكان عيسى بن
عمر يصرفه، نظراً إلى نقصان الكلمة عن وزن الفعل نقصاناً لازماً، بخلاف نحو أَرَسَ في
تخفيف أَرَأْسَ، فإن النقص فيه غير لازم (1) وليس بشئ، لأن الواجب والجائز كما
ذكرنا في مثله سواء مع قيام حرف المشابهة وكان أبو عمرو بن العلاء لا يحذف الثالثة
نَسِياً، بل إنما يحذفها مع التنوين حَذَفَ ياء قاض ومع اللام والإضافة يردها كالأَحْيَى،
قال الفارسي: إنما فعل ذلك لمشابهته في اللفظ الفعل، فكأنه اسم جار عليه مثل المحيى
وكذا يلزمه أن يقول في يصغير يُحْيِي يُحْيِي، ورد سيبويه على ابن العلاء بقولهم في عطاء:
عطى، بحذف الثالثة

لأنه أخف من أحمر وصرفت رأس إذا سميت به ولم تهمز فقلت أرس.
وأما أبو عمرو فكان يقول: أحى (أي بالادغام وحذف الثالثة معتدا بها فيعربه كقاض)
ولو جاز ذا لقلت في عطاء عطى (كقاض) لأنها ياء كهذه الياء وهى بعد ياء مكسورة،

ولقلت في سقاية سقيية وشا وشوى.

وأما يونس فقوله: هذا أحى (بمنع الصرف) كما ترى وهو القياس والصواب " اهـ. قال السيرافي: " ورأيت أبا العباس المبرد يبطل رد سيبويه بأصم قال: لان أصم لم يذهب منه شئ لان حركة الميم الاولى في أصم قد أقيت على الصاد، وليس هذا بشئ، لان سيبويه إنما أراد الخفة مع ثبوت الزائد، والمانع من الصرف لا يوجب صرف، وأصم أخف من أصم الذي هو الاصل ولم يجب صرفه وكذلك لو سميت رجلا بيضع ويعد لم تصرفه وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل " اهـ (1) الا رأس العظيم الرأس. والانشى رأسي، وقد خفف الا رأس بالقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها ثم حذفها فيصير الارس - بفتح الهمزة والراء - وهو قبل التخفيف وبعده غير منصرف للوصفية ووزن الفعل إجماعاً (*)

(233/1)

إجماعاً، ولا يلزمه ذلك على ما اعتذر له أبو علي وقد مر جميع هذا في باب غير المنصرف (1) ومن قال أسود قال في معاوية وعاوية: مُعَيَّوِيَّةٌ، وَغُؤَيَّوِيَّةٌ، وفي أحوي أَحْيَوِ، إذ لم يجتمع ثلاث يا آت حتى تحذف الثالثة نسباً. والكلام في صرف أَحْيٍ عند أبي عمرو ومنع صرفه، وكذا في صرف أَحْيَوِ ومنعه، والبحث في أن التوين فيهما للصرف أو للعوض كما مر في جوار في باب مالا ينصرف سواء (2)

(1) قال المؤلف في شرح الكافية (ح 1 ص 52) ما نصه: " واعلم أنك إذا صغرت نحو أحوى قلت أحى بحذف الياء الأخيرة نسباً لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل أو جار مجراه كأحى والمحبي وقياس مثلها الحذف نسباً كما يجي في التصريف إن شاء الله تعالى، فسيبويه بعد حذف الياء نسباً يمنه الصرف لانه بقي في أوله زيادة دالة على وزن الفعل، وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن بحذف الياء نسباً، بخلاف نحو جوار فأن الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا، فلم يسقط عن وزن أقصى الجموع والاولى قول سيبويه " ألا ترى أنك لا تصرف نحو يعد ويضع علماً وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل، وأبو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو أحى نسباً بل يعله إعلال أعيل وذلك لان في أول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي

الهمزة بخلاف عطى تصغير عطاء فجعله كالجاري مجرى الفعل أعنى المحيى في الاعلال فأحى عنده كأعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا، وبعضهم يقول أحيو في تصغير أحوى كأسيو في تصغير أسود كما يجيى في التصريف، ويكون في الصرف وتركه كأعيل على الخلاف المذكور " اه (2) قد سبق لنا القول في نحو جوار وبيان أنه محل ممنوع من الصرف وبيان مذهب سيبويه في مثله (ص 58 من هذا الكتاب) . وقال المؤلف في شرح الكافية (ح 1 ص 51) ما ملخصه: " اختلفوا في كون جوار رفعا وجرا منصرفا أو غير منصرف، فقال الزجاج: إن تنوينه للصرف وإن الاعلال مقدم على منع (*)

(234/1)

وقول المصنف " حذفت الأخيرة نسباً على الأفصح " يومى إلى أنه لا تحذف على غير الأفصح، وليس كذلك، بل الواجب في الياء المقيدة بالقيود المذكورة الحذف اتفاقاً، إلا في نحو أحيى مما في أوله شبه حرف المضارعة، فإن أبا عمرو لا يحذفها نسباً كما مر، قال السيرافي: تقول في عطاء: عَطِي، وفي قضاء قُضِيَ، وفي سقاية سَقِيَة، وفي إداوة أَدِيَّة، ثم قال: فهذا لا يجوز فيه غيره، وقال ابن خروف في مثله: إن القياس إعلاله إعلال قاض، لكن المسموع حذف الثالثة نسباً، بل قال الأندلسي والجوهرى: إن ترك الحذف مذهب الكوفيين، وأنا أرى ما نسباً إليهم وهماً منهما وكذا تحذف الياء المشددة المتطرفة الواقعة بعد ياء مشددة، إذا لم يكن الثانية للنسبة كما إذا صغرت مَرْوِيَة اسم مفعول من رَوَى قلت: مَرْيَة، والأصل مَرْيِيَّة، وكذا تصغر أَرْوِيَة فيمن قال إنها أَفْعُولَة، وأما من قال فُعْلِيَّةً والياء

الصرف لقوة سبب الاعلال وسر ما ذهب إليه أن الاسم بعد الاعلال لم يبق على صيغة أقصى الجوع، ويمنع بأن الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسر الراء، وكل ما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي.

وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء، ومنع الصرف مقدم على الاعلال، وقال سيبويه والخليل: إن التنوين عوض من الياء واختلف في تفسير هذا القول ففسره بعضهم بأن منع الصرف مقدم الى الاعلال وفسره السيرافي

بأن الاعلال مقدم على منع الصرف فالتنوين عوض من الياء، بخلاف نحو أحوى وأشقى، فانه قدم الاعلال في مثلهما أيضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال
حاصلة: لان ألف أحوى المنون ثابت تقديرا، فهو على وزن أفعل، فحذف تنوين
الصرف، لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام، كما فعل في
جواز، لان أحوى بالالف أخف منه بالتنوين، وأما جوار فهو بالتنوين أخف منه بالياء،
والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن، تنبيهها بذلك على ثقله المعنوي
بكونه متصفا بالفرعين " اه (*)

(235/1)

للنسبة فإنه يقول في تصغيرها (1) أريية بيائين مشددتين، كما إذا صغر غَزَوِيَّ المنسوب
إلى الغزو قيل: غزبي، وكذا يصغر عَلَوِيَّ وَعَدَوِيَّ على عَلَيَّيَّ وَعُدَيَّيَّ بيائين مشددتين
وإنما لم تحذف شيئا إذا طرأ التصغير على المنسوب كما في الأمثلة المذكورة وحذفت ياء
التصغير إذا طرأ النسب على المصغر في نحو أُمُوِيَّ وَقُصُوِيَّ المنسوبين إلى أُمِيَّةً وَقُصَيَّ
لأن المنسوب في مصغر المنسوب هو العمدة إذ هو الموصوف، ألا ترى أن معنى عَلَيَّيَّ
عَلَوِيَّ مصغر فلم يجز إهدار علامته، وكذا لا يهدر علامة المصغر

(1) قال في اللسان: " والاروية بضم الهمزة وعن اللحياني كسرهما: الانثى من الوعول،
وثلاث أراوى - على أفاعيل - إلى العشر، فإذا كثرت فهي الاروى - على أفعل -
على غير قياس، قال ابن سيده: وذهب أبو العباس إلى انها فعلى، والصحيح أنها أفعل،
لكون أروية أفعولة.

قال: والذي حكته من أن أراوى لادني العدد وأروى للكثير قول أهل اللغة، قال:
والصحيح عندي أن أراوى تكسير أروية، كأرجوحة وأراجيح، والاروى اسم للجمع "
اه.

ثم قال: " قال ابن بري: أروى تنون ولا تنون، فمن نونها احتمل أفعلا مثل أرنب
وأن يكون فعلى مثل أرنطى ملحق بجعفر، فعلى هذا القول يكون أروية أفعولة، وعلى
القول الثاني فعلية، وتصغير أروى إذا جعلت وزنها أفعلا أريو (منقوصا مثل قاض) على
من قال أسود وأحيو، وأرى (منقوصا أيضا) على من قال أسيد وأحي، وأما أروى
فيمن لم ينون فوزنه فعلى (أي: والالف للتأنيث) وتصغيرها أريا (مثل ثريا) ، وأما أروية

إذا جعلتها أفعولة فأرئوية عند من قال أسود، ووزنها أفعيلة، وأرية عند من قال أسيد، ووزنها أفعية، وأصلها أريبية: فالأولى ياء التصغير، والثانية عين الفعل، والثالثة واو أفعولة، والرابعة لام الكلمة، فحذفت منها اثنتين، ومن جعل أروية فعلية فتصغرها أرية ووزنها فعلية، وحذفت الياء المشددة.

قال: وكون أروى أفعال أقيس، لكثرة زياة الهمزة أولاً، وهو مذهب سيويه لانه جعل أروية أفعولة " اه (*)

(236/1)

إذ هو الطارئ، والطارئ إذا لم يطل حكم المطرود عليه فلا أقل من أن لا يطل حكمه بالمطرو عليه، وأما المنسوب إلى المصغر فليس المصغر فيه عمدة، إذ ليس موصوفاً، بل هو من دُنَابَاتِ المنسوب، إذ معنى قُصَوِيٍّ منسوب إلى قصي فجاز إهدار علامته إجابة لداعي الاستثقال، وأما النسبة فطارئة فلا تهدر علامتها فعلى هذه القاعدة ينسب إلى جُهِينَةٍ جُهِينٍ بحذف الياء، ثم إذا صغرت جُهِينًا زدت الياء فقلت جُهِينِي قال: " وَيَزَادُ فِي الْمُؤَنَّثِ الثَّلَاثِيَّ بَغَيْرِ تَاءٍ كَعُيْنَةٍ وَأَذِينَةٍ، وَعُرَيْبٍ وَعُرَيْسٍ شَاذٌ، بِخِلَافِ الرَّبَاعِيِّ كَعَقِيرٍ، وقد يدعى وورينة شاذ، وتحذف أَلِفُ التَّائِنِثِ الْمُقْصُورَةِ غَيْرُ الرَّابِعَةِ كَجَحِيحٍ وَخُوَيْلِيٍّ فِي جَحَجِيٍّ وَخَوْلَايَا وَتَثْبُتُ الْمَمْدُودَةُ مُطْلَقًا ثُبُوتَ الثَّانِي فِي بَعْلَبَكَّ " أقول: اعلم أن التصغير يورد في الجامد معنى الصفة، ألا ترى أن معنى رَجِيل رجل

صغير، فالاسم المصغر بمنزلة الموصوف مع صفته، فكما أنك تقول: قد صغيرة بإلحاق التاء في آخر الوصف، قلت: قُدَيْمَةٌ، بإلحاق التاء في آخر هذا الاسم الذي هو كآخر الوصف، والدليل على عروض معنى الوصف فيه أنك لا تقول رَجُلُونَ لعدم معنى الوصف وتقول في تصغير رجال: رجيلون، وإن ما لم يرفع المصغر (1) لا ضميراً ولا ظاهراً مع تضمنه معنى الوصف كما ترفع سائر الاوصاف من اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب لأنها إنما ترفع من الضمير والظاهر أصحابها المخصوصة التي لا تدل ألفاظ الوصف عليها إذ الصفات لم توضع لموصوفات معينة، بل صالحة لكل موصوف، فإن حسناً في قولك " رجل حسن " لا يدل على رجل فرفع ضميره، وكذا لا يدل على وجهه في قولك " رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ " فرفعه، والموصوف

(1) سبق القول في هذا الموضوع بما لا نحتاج معه إلى زيادة (*)

(237/1)

المخصوص في رُجُل مدلول عليه بتركيب هذا اللفظ مع الوصف، فلا يحتاج إلى رفع ما هو موصوفه حقيقية، ولما رأى بعض النحاة أن التصغير يورد في الاسم معنى الوصف ورأوا أن العلم لا معنى للوصف فيه قالوا: تصغير الأعلام ليس بوجه، وليس ما توهّموا بشئ، لأنك لا تجعل بالتصغير عين المكبر نعتاً حتى يرد ما قالوا، بل تصف بالتصغير المكبر، إلا أنك تجعل اللفظ الواحد - وهو المصغر - كالموصوف والصفة، ووصف الأعلام غير مستنكر، بل شائع كثير، وإنما لم يخلقوا التاء بآخر ما زاد على ثلاثة من الأسماء في التصغير لأنهم لما قصدوا فيه ذكر الموصوف مع صفته بلفظ واحد تَوَخَّوْا من الاختصار ما يمكن، ألا ترى إلى حذفهم فيه كل ما زاد على أربعة من الزائد والأصلي، وهذا هو العلة في تخفيفات الملحق به ياء النسب، لأن المنسوب أيضاً كالصفة مع الموصوف مع ثقل الياء المشددة في آخر الاسم الذي هو موضع الخفة، لكنك لم تحذف في النسب الزائد على الأربعة

لكون علامة النسبة كالمنفصل من المنسوب، بخلاف علامة التصغير، فالمقصود أنهم اجترؤوا في الثلاثي الذي هو أخف الأبنية - لما طرأ فيه معنى الوصف - على زيادة التاء التي تلحق آخر أوصاف المؤنث، فلما وصلوا إلى الرباعي وما فوقه والتاء وإن كانت كلمة برأسها إلا أنها كحرف الكلمة المتصلة هي بها لم يروا زيادة حرف على عدد حروف لو زاد عليها أصلي طرحوه في التصغير، فقدروا الحرف الأخير كالتاء، إذ هي محتاج إليها لكون الاسم وصفاً، فقالوا: عُقَيْبٌ وَعُقَيْرٌ (1)

(1) العقاب بزنة غراب - طائر من العتاق مؤنثة، وقيل: العقاب يقع على الذكر والانثى، وتمييزه باسم الإشارة والضمير.

والعقرب واحدة العقارب، وهي دويبة من الهوام تكون للذكر والانثى بلفظ واحد، والغالب عليه التأنيث، وقد يقال للانثى عقربة وعقرباء ممدود غير مصروف، ويصغر على عقيرب كما تصغر زينب على زينب، والذكر عقربان - بضم العين والراء - وهو دابة له أرجل طوال، وليس ذنبه كذنب العقارب (*)

وإذا كان الاسم المؤنث على أكثر من ثلاثة لكنه يعرض فيه في حال التصغير ما يرجع به إلى الثلاثة وجب زيادة التاء فيه، نحو سُمَيَّة في سَمَاء، لأنه يجتمع فيه ثلاث يا آت فتحذف الأخيرة نَسِيًّا كما ذكرنا وكذا إذا صغرت الثلاثي المزيد فيه نحو عَنَاق وَعُقَاب وَزَيْنَب تصغير الترقيم قلت: عُنَيْقَة، وَعُقَيْبَة، وَزُنَيْبَة وإن كان الثلاثي جنساً مذكراً في الأصل وصف به المؤنث - نحو امرأة عدل أو صوم أو رَضَى - فإنك تعتبر الأصل في التصغير، وهو التذكير، ولا تزيد فيه التاء نحو: امرأة رَضِي وَعُدِيل وَصُومٌ، كما أن نحو حائض وطالق لفظ مذكر جعل صفة لمؤنث، وإن كان معناه لا يمكن إلا في المؤنث، فإذا سمي

بمثله مذكر صرف، لكونه الآن علم مذكر ليس فيه تاء ظاهرة ولا حرف قائم مقامها: الوضع، كما كان في عقرب إذ وضع نحو لفظ حائض - كما مر في غير المنصرف على التذكير كضارب وقاتل (1)، فإذا صغرت نحوه تصغير الترقيم لم تزد

(1) قال سيبويه (ح 2 ص 20): "واعلم أنك إذا سميت المذكر بصفة المؤنث صرفته، وذلك أن تسمى رجلاً بحائض أو طامث أو متمم فزعم أنه إنما يصرف هذه الصفات لأنها مذكورة وصف بها المؤنث كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون إلا للمذكر، وذلك نحو قولهم: رجل نكحة، ورجل ربعة، ورجل خجاة، فكأن هذا المؤنث وصف لسلعة أو لعين أو لنفس وما أشبه هذا، وكأن المذكر وصف لشيء، فكأنك قلت هذا شيء حائض، ثم وصف به المؤنث، كما تقول هذا بكر ضامر ثم تقول ناقه ضامر " اهـ. وقال المؤلف في شرح الكافية (ح 1 ص 45): "وههنا شروط آخر لمنع صرف المؤنث إذا سمي به مذكر تركها المصنف - أحدها - ألا يكون ذاك المؤنث منقولاً عن مذكر، فإرباباً اسم امرأة، لكن إذا سميت به مذكراً انصرف، لأن الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكراً بمعنى الغيم، وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق (*)

التاء، لكونه مذكراً في الأصل، فتقول: حَبِيضٌ وطليقٌ وإذا سمي مؤنثاً بثلاثي مذكر نحو شَجَرٍ وَحَجَرٍ وَزَيْدٍ ثم صغرته زدت التاء وكذا إذا سميت مؤنثاً بمؤنث ثلاثي لم يكن تدخل

التاء في تصغيره قبل العلمية كَحَرَفٍ وَتَابٍ وَدَرُوعٍ فَإِنْ قُلْتَ: فكيف راعيت الأصل في نحو امرأة عدل وصوم، ولم تقل عُدَيْلَةً وَصُومَةً ولم ترع ذلك في العلم؟ قلت: لأن الوصف غير مُخْرَجٍ عن أصله بالكلية، إذ معنى " امرأة عدل " كأنها من كثرة العدل تجسمت عدلاً، ومعنى " امرأة حائض " إنسان

حائض، فقد قصدت فيهما المعنى الأصلي الذي وضع اللفظ باعتباره، وأما في العلم فلم تقصد ذلك، لأنه منقول ووضع ثان غير الواضح الأول وغرضه الأهم الإبانة عن المسمى، لا معناه الأصلي، فإذا سميت بالحجر فهو كما لو سميت بَعَطْفَانٍ وغيره من المرتجلات، وقليلاً ما يراعى في العلم معنى المنقول منه وكذا إذا سميت مذكراً بمؤنث مجرد عن التاء كأذُنٍ وَعَيْنٍ لم تلحق به التاء في التصغير، لأنه - كما ذكرنا - وضع مستأنف، ويونس يدخل التاء فيه، فيقول: أُذَيْنَةٌ وَعَيْنِيَّةٌ، استدلالاً بأُذَيْنَةٍ وَعَيْنِيَّةٍ علمي رجلين، وهذان عند النحاة إنما سمي المذكران بهما بعد التصغير، فلا حجة فيه وإذا سميت مذكراً بنحو أُخْتٍ وَبِنْتٍ وصغرته حذف التاء، فتقول: أُخَيٌّ، برد

مذكراً انصرف، لأنه في الأصل لفظ مذكر وصف به المؤنث، إذ معناه في الأصل شخص حائض، لأن الأصل المطرد في الصفات أن يكون الجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعاً للمؤنث، فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعاً للمذكر استعملت للمؤنث " اه (*)

(240/1)

اللام المحذوفة المبدلة منها التاء، إذ لا يتم بنية التصغير بالتاء كما ذكرنا، ولا تأتي بعدها بالتاء لأنه مذكر إذن واعلم أنه قد شذت من الثلاثي أسماء لم تلحقها التاء في التصغير: ذكر سيبويه منها ثلاثة، وهي الناب بمعنى المسنة من الإبل، وإنما قالوا فيها نُيَيْبٌ لأن الناب من الأسنان مذكر (1) ، والمسنة من الإبل قيل لها ناب لطول نابها كما يقال لعظيم البطن بُطَيْنٌ بتصغير بطن، فروعي أصل ناب في التذكير، وكذا قال في الفرس فُرَيْسٌ لوقوعه على المذكر والمؤنث فُعْلَبَ (2) وكذا قال في الحرب - وهي (3) مؤنثة :-

(1) الناب من الاسنان: هي السن التي خلف الرباعية.

قال في اللسان: " والنايب

والنيوب الناقة المسنة، سموها بذلك حين طال نابها وعظم، مؤنثة، وهو مما سمي فيه الكل باسم الجزء " اه، والذي قاله المؤلف من أن الناب من الاسنان مذكر هو ص (11) : " الناب المسنة من النوق مؤنثة، وجمعها نيب، وتصغيرها نيبب بغير هاء.. وأما الناب من الاسنان فمذكر، وكذلك ناب القوم سيدهم، يقال: فلان ناب بني فلان: أي سيدهم " (2) قال صاحب الصحاح: " الفرس يقع على الذكر والانثى، ولا يقال للانثى فرسة، وتصغير الفرس فريس، وإن أردت الانثى خاصة لم تقل إلا قريسة بالهاء، عن أبز بكر بن السراج " اه وأنت ترى أن ما ذكره الجوهري عن ابن السراج يخالف ما ذكره المؤلف (3) الذي ذكره المؤلف من أن الحرب مؤنثة المعروف عن أهل اللغة، قال ابن سيده في المخصص (ح 17 ص 9) : " الحرب أنثى، يقال في تصغيرها حريب بغير هاء فأما قوهم.

فلان حرب لى: أي معاد، فمذكر " اه.

وحكى صاحب اللسان عن ابن الاعرابي فيها التذكير، ثم قال: وعندي أنه إنما حملة على معنى القتل أو الهرج (*)

(241/1)

حُرَيْب، لكونها في الأصل مصدرًا، تقول: نحن حَرْب، وأنتم حَرْب، وذكر الجرمي من الشواذ دِرْعَ الحديد (1)، والغُرْسَ وهي مؤنثة (2)، قال: - 38 - إِنَّا وَجَدْنَا غُرْسَ الْحِطَّاطِ * لَيْمَةً مَذْمُومَةً الْحَوَاطِ (3) (1) هذا الذي ذكره المؤلف في الدرع أنها مؤنثة - أحد رأيين لأهل اللغة، والثاني أنها تذكر وتؤنث قال ابن سيده (ح 17 ص 20) : " درع الحديد تذكر وتؤنث، والتأنيث الغالب المعروف والتذكير أقلهما، أولا ترى أن أسماءها وصفاتها الجارية مجرى الاسماء مؤنثة؟ كقوهم: لامة، وفاضة، ومفاضة، وجدلاء، وحداباء، وسابغة، فأما ذائل فقد تكون على التذكير وقد تكون على النسب، وأما دلاص فبمنزلة كناز وضناك - بزنة كتاب - وإن كان قد يجوز أن يكون نعتا غير مؤنث على تذكير الدرع " اه وقوله بمنزلة كناز وضناك يريد به أنه لفظ يقع الى الذكر والانثى من غير تاء، والكناز والضناك كلاهما بمعنى الضخمة الشديدة اللحم، ويوصف بهما النساء والنوق.

وقول المؤلف درع الحديد احتراز من درع المرأة: أي قميصها، فانه مذكر ليس غير عند

بعض اللغويين ومنهم اللحياني وعند الآخرين أنه يذكر ويؤنث (2) الذي ذهب إليه المؤلف من أن العرس مؤنثة أحد رأيين، وذهب ابن سيده كالجوهري إلى أنه يذكر ويؤنث، قال (ح 17 ص 19) : " العرس يذكر ويؤنث ويصغرونها عريس وعريسة، وجمعها في القبيلين عرسات، وحقيقة العرس طعام الزفاف " اه (3) هذا الرجز لـالدين الراجز، وبعده: ندعى مع النساج والخياط * وكل عالج شخم الاباط والعرس - كعنق وكقفل - مضى شرحه، والحناط - بائع الحنطة، والصيغة للنسب، والحواط: جمع حائط وهو اسم فاعل من حاط يحوط إذا التف حول الشئ، والمراد هنا الذين يقومون بخدمة الناس في الدعوات، لأنه يحيطون بهم، وذكر صاحب اللسان أن الحواط مفرد ومعناه الحظيرة التي يكون الطعام فيها.

(*)

(242/1)

والقوس (1) ، وذكر غيرهما العرب والدُّود والضُّحَى (2) وقد شدَّ في الرباعي قدام ووراء (3) فألحق بمصغرها الهاء والقياس تركها، وحكى أبو حاتم أُمَيَّة في أمام، وقال: ليس بتبت، قال السيرافي: إنما لحقتهما الهاء لأنهما ظرفان: لا يخبر عنهما، (ولا يوصفان) ولا يوصف بهما، حتى يتبين تأنيهما بشئ من ذلك، كما تقول: لَسَعَت العقرب، وعقرب لاسعة، وهذه العقرب، فأثنا

والعالج - بكسر فسكون - : الرجل من كفار العجم وهو أيضا الشديد الغليظ. وقيل كل ذى لحية، وَالشَّخِم - بفتح الشين وكسر الخاء - : المتن (1) الذي ذكره المؤلف في القوس أحد رأيين فيها: قال ابن سيده: " القوس التي يرمى عنها أنثى، وتصغيرها قويس بغير هاء، شذت عن القياس، ولها نظائر قد حكاها سيبويه " والرأى الثاني أنها تذكر وتؤنث، قال الجوهري: " القوس يذكر ويؤنث فمن أنث قال في تصغيرها قويسة، ومن ذكره قال قويس " اه (2) العرب - بفتحتين وكقفل - : خلاف العجم، مؤنثة، ولم يخلق تصغيرها الهاء، وقد قالوا: العرب العاربة، وقال عبد المؤمن بن عبد القدوس في تصغير العرب: ومكن الضباب طعام العريب * ولا تشتبه نفوس العجم ولو جعلت وجه التذكير في تصغير عرب أن أصله مصدر عرب كفرح كما قاله المؤلف في كلمة الحرب لم تعد الصوب.

والذود: ما بين الثلاث إلى العشر من إناث الابل، قال ابن سيده (ح 17 ص 9) : " الذود أنثى، وتصغيرها ذويد بغير هاء " وقال في اللسان عنه: " الذود مؤنث، وتصغيره بغير هاء على غير قياس توهموا به المصدر " .

وأما الضحى فقد قال في اللسان: " الضحو والضحوه والضحية: ارتفاع النهار، والضحى فوق ذلك أنثى، وتصغيرها بغير هاء، لنلا يلتبس بتصغير ضحوه " اه (8) أما قدام ووراء فقد قال اللسان: " قدام نقيض وراء، وهما يؤنثان، ويصغران بالهاء، قديمة وقديمة ووريثة، وهما شاذان لان الهاء لا تلحق الرباعي في التصغير، قال الكسائي: قدام مؤنثة، وإن ذكرت جاز، وقد قيل في تصغيره قديم، وهذا يؤيد ما حكاه الكسائي من تذكيرها " اه (*)

(243/1)

تتينا لتأنيهما، وفي وراء قولان: أحدهما (3) أن لامة همزة، قالوا: يقال: ورأت بكذا: أي ساترت به، ومنه الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان إذا أراد سفراً ورأاً بغيره " وأصحاب الحديث لم يضبطوا الهمزة فرووا " ورأى بغيره " ، وقال بعضهم: بل لامة واو أو ياء، مثل كساء ورداء، من ورئت بكذا، وهو الأشهر، فتصغيره على هذا وريد لا غير، بحذف الياء الثالثة كما في سُمَيَّة تصغير سماء ومذهب أبي عمرو أنه إذا حذف ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعداً كما يجئ أبدل منها تاء، وحو حُبَيْرَة في حَبَارَى وَلُغَيْغِرَة في لُغَيْزَى (2) ، ولم ير ذلك غيره من النحاة، إلا ابن الأنباري فإنه يحذف الممدودة أيضاً خامسة فصاعداً، ويبدل منها التاء كالمقصورة، ولم يوافقته أحد في حذف الممدودة قوله " ويُحذف ألف التأنيث المقصورة غير الرابعة " إنما تحذف خامسة

(1) قال في اللسان: " ووريت الخبر أوربة توربة إذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان، لانه إذا قال وريته فكأنه يجعله وراءه حيث لا يظهر " اه، فقد أشار إلى أن التورية من مادة وراء وإن لم يصرح بذلك، فتكون الهمزة في وراء منقلبة عن ياء لتطرفها إثر ألف زائدة، ومثل الذي ذكره صاحب اللسان قول ابن الاثير في النهاية: " كان إذا أراد سفراً ورى بغيره: أي ستره وكفى عنه وأوهم أنه يريد غيره، وأصله من الوراء: أي ألقى البيان وراء ظهره " اه (2) الحبارى - بضم أوله وتخفيف ثانيه - : طائر

يقع الى الذكر والانثى، والواحد والجمع، وهو على شكل الاوزة قال الجوهري: وألفه ليست للتأنيث ولا للحاق، وإنما بنى الاسم عليها فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تنصرف في معرفة ولا نكرة: أي لا تنون " اه وهذا كلام ينقض آخره أوله لان الالف التي ليست للتأنيث ينصرف الاسم معها سواء أكانت للحاق أم لم تكن، وعدم الصرف في المعرفة والنكرة دليل على أن الالف للتأنيث، وقوله وإنما بنى الاسم عليها الخ كلام لا معنى له.

واللغزي بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا - : مثل اللغز - كقفل (*)

(244/1)

فصاعداً لأنها لازمة للكلمة، وصائرة كالحروف التي زيدت لبنية الكلمة، مثل ألف حمار، مع أنها لا تفيد معنى التأنيث كما تفيده الرابعة نحو سكرى حتى تراعى لكونه علامة، وإذا كانت الحروف الأصلية تحذف خامسة فكيف بالزائدة كالأصلية، فإذا صغرت العَرْضَى (1) قلت عُرَيْضٌ، والنون للإلحاق، فهو بمنزلة أصلي رابع، وكذا إذا صغرت العَبْدَى (2) قلت عُبَيْدٌ، بحذف الألف، لأن إحدى الدالين وإن كانت زائدة إلا أنها تضعيف الحرف الأصلي، فتحصنت من الحذف بذلك، وبكونها ليست من حروف " اليوم تنساه " وبكونها ليست في الطرف، بخلاف ألف التأنيث فإنها عارية من الثلاثة، وكذا تقول في لُغَيْرَى لغيز بحذف الألف، دون إحدى الغينين، كما أنك لا تحذف في تصغير عَفَنْجَج (3) غير النون، لأن إحدى الجيمين تضعيف لحرف أصلي، وليست من حروف " اليوم تنساه "، ولا تحذف ياء لُغَيْرَى في التصغير، لأنها لا تخل ببنيته، بل تصير مدأ قبل الآخر كما في عُصْفِير، كما أنك لا تحذف من

وكرطب وكجبل - وهو ما عمى من الكلام وأخفى المراد منه، وياء اللغزي ليست للتصغير، فإن ياء التصغير لا تكون رابعة، وإنما ياءه بمنزلة الياء في خليطى والالف الاولى في شقارى وخبازى وخضارى (1) يقال: عدت الفرس العرضنى والعرضند والعرضاة - بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه في الثلاثة - : إذا كانت تمشى معترضة مرة من وجه ومرة من آخر بسبب نشاطها، وهو ضرب من خيلاء الخيل (2) العبدى بكسر العين والباء وتشديد الدال مفتوحة بعدها ألف - ومثله العبداء بضبطه ممدوا

والمعبوداء والمعبدة كمشيوخاء ومشيوخة: أسماء جمع العبد، وخص بعضهم العبدى
بالعبيد الذين يولدون في الملك (3) العفنجج: الضخم الاحق (*)

(245/1)

حَوْلَايا - وهو اسم رجل - غير ألف التانيث، ولا تحذف الألف التي بعد اللام لأنها
مدة رابعة لا تحذف في التصغير، بل قد تجلب لتكون عوضا من زائد محذوف في موضع
آخر، نحو مُطِيلِيْق في منطلق، فالإِخْلَال بالبنية في حَوْلَايا وَلُغَيْرَى من ألف التانيث، لا
من الألف والياء المتوسطتين، إذ لو حذفتهما وقلت لُغَيْرَى وَحَوْلَايا لوقعت ألف
التانيث خامسةً موقع اللام في سَفِيرَجَل، فاحتجت إلى حذفها أيضاً، وأما في نحو حُبَارَى
فكل واحدة من ألف التانيث والألف المتوسطة متساويتان في الإِخْلَال ببنية التصغير،
وأيتهما حذفت تحصل البنية، إذ لو حذفت المتوسطة لم تكن ألف التانيث خامسة، بل
تقل: حُبَيْرَى كحبيلى، ولو حذفت ألف التانيث قلت: حُبَيْرَى كَحْمَيْرَى، فالألفان إذن
مستاويتان كالالف والنون في حنطى، تقول: حُبْنِطٌ وَحُبَيْطٌ، فإن ترجحت الثانية -
بكونها في الأصل علامة التانيث فلا تحذف - ترجحت الأولى بالتوسط، فمن مم
حازفيه حُبَيْرَى وَحُبَيْرَى، وإذا صغرت بَرْدَرَايا (1) حذفت الألفين والياء بينهما، وقلت
بُرَيْدِرٌ، لإِخْلَال الجميع بالبنية هذ كله في ألف التانيث المقصورة، وأما الممدودة في نحو
خُنْفُسَاءَ، والألف والنون في نحو زَعْفَرَان وَطَرَبَان، وياء النسب في نحو سَلْهَى (2)،
والنون للمثنى، والواو والنون في جمع المذكر، والألف والتاء في جمع المؤنث، نحو ضاربان
وضاربون وضاربات، فجميعها - لكونه على حرفين - وكذا تاء التانيث لكونها

(1) بردرايا - بفتح أوله وسكون ثانيه بعده دال مهملة مفتوحة فراء مهملة كذلك
فألف - : موضع.

قال ياقوت في المعجم: أظنه بالنهروان من أعمال بغداد (2) سلهى: كلمة منسوبة إلى
سلهب، وهو الطويل من كل شئ، وقيل: من الرجال، وقيل: من الخيل والناس (*)

(246/1)

متحركة صارت كأنها اسم ضم إلى اسم، كما في نحو بَعْلَبَكَّ، تمت بنية التصغير دون هذه الزوائد، ولم تخل بها، بخلاف الألف المقصورة فإنها حرف واحد ساكنة خفية مبنية، لا يصح أن تقدر ككلمة مستقلة، بل هي كبعض الحروف الزائدة في البنية نحو مَدَّاتِ عِمَادٍ وسعيد وعجوز، فَحَبَيْلَى كسفيرج، كما أن حَبَائِي كسفارج، لولا المحافظة في الموضعين على علامة التأنيث لكسر ما قبلها، فلا تقول: إن بنية التصغير تمت قبل الألف في حبيلي وإنه كطليحة، كما لا نقول: إن بنية الجمع تمت قبلها في حَبَائِي فعلى هذا إذا صغرت (نحو) ظريفان وظريفون وظريفات أجناساً قلت: ظُرَيْفَان وظُرَيْفُونَ وظُرَيْفَات، بالياء المشددة قولاً واحداً، وكذا عند المبرد إذا جعلتها أعلاماً، لأن هذه الزيادات وإن لم تكن حال العلمية مفيدة لمعان غير معاني الكلمات المتصلة هي بها حتى تُعَدَّ كالكلم المستأنفة بل صارت المَدَّات بسبب العلمية كمَدَّاتِ عَمُودٍ وَحِمَارٍ وَكَرِيمٍ، لكنها كانت قبل العلمية كالكلم المستقلة، مثل تاء التأنيث، فروعياً الأصل ولم تُغَيَّرْ، وأما عند سيبويه فحالها أعلاماً خلاف حالها أجناساً: هي في حال العلمية بالنظر إلى أصلها (منفصلة) كالتاء، وبالنظر إلى العلمية كأنها من تمام بنية الكلمة، فلا جرم أنه أبقى هذه الزيادات بحالها في حال العلمية إبقاء ثانياً كلمتي بُعَيْلَبَكَّ وَتُنَيْتَا عَشْرَةَ، وَحَذَفَ المَدَّاتِ إن كانت قبلها نحو ياء ظريفان وظريفون وظريفات، وألف نحو جداران ودجاجات، وواو نحو عجوزات، إذا كانت هذه الأسماء أعلاماً، لجعل الزيادات اللاحقة كبعض حروف بنية الكلمة، فتستقل معها، ومن ثم قال يونس في ثلاثون جنساً ثَلَاثُونَ بِحَذَفِ الألف، لأن الواو والنون كجزء الكلمة، إذ ليس بجمع ثلاث، وإلا كان أقل عدد يقع عليه تسعة كما مر في أول شرح الكافية، وكذا قال سيبويه في بَرُوكَاءَ وَبَرَكَاءَ

(247/1)

وَقَرِيْنَاءَ (1) إنه بحذف الواو والألف والياء، لجعل الألف الممدودة كاجزاء من وجه وغير الجزء من آخر، على ما بينا.

قال: بُرَيْكَاءَ وَقَرِيْنَاءَ مخففين، والمبرد يشدد نحوهما، لأنه لا يحذف شيئاً، قال سيبويه: لو جاء في الكلام فعولاً بفتح الواو لا تحذفها حذف واو جَلُولَاءَ (2)، لأنها تكون إذن للإلحاق بِحَرَمَلَاءَ (3) فتكون كالأصلية، وأما واو بَرُوكَاءَ وَجَلُولَاءَ فمدة ضعيفة فلا مبالاة بحذفها لاقتضاء القياس المذكور ذلك، وإذا صغرت مَعْبُورَاءَ وَمَعْلُوجَاءَ (4) لم يحذف الواو، لأن لمثل هذه المدة حالاً في الثبات ليست لغيرها، كما قلنا في ألف حَوْلَايَا

التي قبل الواو، وأما مع تاء التأنيث فلا خلاف أن المدة الثالثة لا تحذف، نحو دجاجة ودجاجة،

-
- (1) قال في اللسان: البروكاء (بفتح فضم) والبراكاء (بضم أولها) والبراكاء (بفتح أولها): الثبات في الحرب والجد وأصله من البروك، قال بشر بن أبي خازم ولا ينبغي من الغمرات إلا * براكاء القتال أو الفرار والبراكاء (بفتح أولها) أيضا: ساحة القتال " اه بتصرف.
- والقريثاء (بفتح فكسر): ضرب من التمر أسود ومثله الكريثاء ولا نظير لهما في البناء، وكان الكاف في الثاني بدل من القاف في الاول (2) جلولاء - بفتح أوله وضم ثانيه آخره ألف ممدودة -: ناحية من نواحي سواد العراق في طريق خراسان بينها وبين خانقين سبعة فراسخ، وهو نهر عظيم في العراق.
- وبها كانت الوقعة المشهورة في الفرس للمسلمين سنة 16 من الهجرة وجلولاء أيضا: مدينة مشهورة بأفريقيا بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلا وكان فتحها على يد عبد الملك بن مروان (3) حرملاء (بفتح فسكون ففتح): اسم موضع كما في اللسان والقاموس ولم يذكره ياقوت
- (4) معيوراء: اسم جمع عير، وهو الحمار وحشيا كان أو أهليا وقد غلب على الوحشى. ومعلوجاء: اسم جمع لعلج وقد تقدم (ص 243 هـ 3) (*)

(248/1)

علما كانت أولا، لان أصل تاء التأنيث على الانفصال، تقول: دُجِجَةً وَدُجِجَتَان، قولاً واحداً كَبَعِيلِك.

وإذا صغرت نحو حبلوى ومهوى وهو كَسَهْلَيَّ كَسَرَتْ ما قبل الواو، لأن ما بعد ياء التصغير في الرباعي مكسور لا غير، فتتقلب الواو ياء مكسورة، ولا يجوز فتح ما قبلها كما فتحته في المنسوب إلى ملهز وَحُبْلَى، لما ذكرنا، فلم يبق إلا حذف الياء المنقلبة من الواو، كما حذف (في) غازي وقاضي المنسوين إلى غازٍ وقاضٍ، ولم يمكن حذف ياء النسب لكونها علامة ولتقويها بالتشديد.

وإنما كسر ما قبل واو حُبْلَوِي في التصغير وإن كان بدلاً من حرف لا يكون ما قبلها في التصغير إلا مفتوحاً - أعني ألف التأنيث - نحو حُبَيْلَى، لتغير صورة الألف، فلم يبق

لها الحرمة الأصلية لزوال عين الألف، هذا، وجَحَجِي: قبيلة من الأنصار، وَحَوْلَايَا: اسم رجل.

قال: " المدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياءً إن لم تكنها، نحو مفيتيح وكريديس، وذو الزيادتين غيرها من الثلاثي يُحذف أقلُّهُمَا فائدةً كمُطَلِّقٍ ومُعَلِّمٍ ومُضَيَّرٍ ومُقَيَّدٍ في مُنْطَلِقٍ ومُعْتَلِمٍ ومُضَارِبٍ ومُقَدِّمٍ، فإن تساويا فمُخَيَّرٌ كَقَلْبَيْسِيَّةٍ وكَقَلْبَيْسِيَّةٍ وَحَبِيبُطٍ وَحَبِيبُطٍ، وذو الثلاث غيرها تُبقي الفضلى منها كمقيعس، ويُحذف زيادات الرباعي كُلُّهَا مُطْلَقًا غَيْرَ الْمَدَّةِ كَقَشِيرٍ في مُقَشِّرٍ وحريجيم في اخرنجام وَيَجُوزُ التَّعْوِيزُ مِنْ حَذْفِ الزِّيَادَةِ بِمَدَّةٍ بَعْدَ الْكُسْرَةِ فِيمَا لَيْسَتْ فِيهِ كَمُعَلِّمٍ فِي مُعْتَلِمٍ "

أقول: يعني بكسرة التصغير الكسرة التي تحدث في التصغير بعد يائه، والمدة إما واو كما في عصفور وكُرْدُوس - وهو جماعة الخيل - أو ألف كما في مفتاح

(249/1)

ومصباح ولا حاجة إلى التقييد بالمدة، بل كل حرف لين رابعة فإنها في التصغير تصير ياء ساكنة مكسوراً ما قبلها إن لم تكن كذلك، إلا ألف أفعال وفَعْلَان، وألفي التأنيث، وعلامات المثنى والجمعين، فيدخل فيه نحو جُلَيْلِيٍّ وَفُلَيْلِيٍّ في تصغير جُلُوزٍ (2) وَفُلَيْلِيٍّ وإن لم تكن الواو والياء مداً، وكذا الواو والياء المتحركتان كما في مُسَرَّوْلٍ ومُشَرِّفٍ، تقول: مسريل ومُشَرِّفٍ (3)، وكذا تقول في تَرْقُوتَةٍ: تَرْقُوتَةٍ (4)، ويجب سكون كل ياء بعد كسر التصغير، إذا لم تكن حرف إعراب كما في رأيت أُرَيْطِيًّا إلا إذا كان

(1) المدة في عرفهم هي حرف اللين الساكن الذي قبله حركة من جنسه، واللين حرف العلة الساكن تقدمته حركة مجانسة أم لم تتقدمه: فاللين أعم من المد وحرف العلة يطلق على الالف والواو والياء سواء أكانت متحركة أم ساكنة وسواء أكانت مسبوقة بحركة أم لا، وسواء أكانت الحركة السابقة مجانسة أم لا، فهو أعم من المد والين جميعاً، وعلى ذلك يكون واو عصفور وألف قرطاس وياء قنديل حروف علة ومد ولين، ويكون واو يوم وياء بين وبيع حروف علة ولين وليس حروف مد، ويكون ياء بيان وواو وعد ونزوان حروف علة وليست مدا ولا لبنا.

هذا أمر ثابت مقرر عندهم، وإذا عرفت هذا علمت أن تعبير ابن الحاجب بالمدة فيه قصور لانه لا يشمل واو فرعون وجلوز وياء غرنيق وفليق، كما أن تعبير الرضى بحرف

اللين كذلك لانه لا يشمل واو مسرول ولا ياء مشريف اسمى مفعول، والصواب التعبير بحرف العلة الرابع (2) الجوز (بكسر الجيم وتشديد اللام مفتوحة) البندق الذي يؤكل ليه.

والفليق (بضم الفاء وتشديد اللام مفتوحة) أيضا: ضرب من خوخ يتفلق عن نواه (3) يقال: فرس مسرول، إذا جاوز بياض تحجيلة العضدين والفخذين، وذرع مشريف، إذا قطع شريانه، أي ورقه وذلك إذا طال حتى يخشى فساده (4) الترقوة (بفتح فسكون فضم): مقدم الحلق في أعلى الصدر (*)

(250/1)

بعدها تاء التانيث كثرثقية، أو الألف الممدودة كسِيمِيَاء في سيمياء (1)، أو الألف والنون المضارعتان لألفي التانيث كَعْنِفِيَّان في عُنْفَوَان (2) قوله "إن لم تكنها" أي: إن لم تكن ياء، لأن الياء لا تقلب ياء قوله "وذو الزيادتين غيرها" أي: غير المدة الرابعة، والأولى أن يقال غير حرف اللين الرابعة، ليكون أعم اعلم أن الثلاثي إذا كان ذا زيادة واحدة لم تحذفها: في الأول كانت كَمَقَتَل وَأَسُود، أو في الوسط كَكَوَثَر وَجَدُول وخاتم وعجوز وكبير وَحِمَار أو في الآخر كَحُبْلَى وَزَيْدَل وإن كان ذا زيادتين غير المدة المذكورة لم يمكن بقاؤهما، إذ الحماسي يحذف حرفه الأصلي، فكيف بذى الزيادة؟ فإذا لم يكن بد من الحذف اقتصر على

(1) السيمياء والسيماء: العلامة يعرف بها الخير والشر، ويقصران، قال أبو بكر: "قولهم عليه سيما حسنة معناه علامة، وهي مأخوذة من وسمت أسم، قال: والاصل في سيما وسمي، فحولت الواو من موضع الفاء فوضعت في موضع العين، كما قالوا ما أطيبه وأيطبه، فصار سومي، وجعلت الواو ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها" اه وعلى هذا يكون وزن سيما عفلا وسيماء عفلاء وسيمياء عفلياء (بكسر العين وسكون الفاء في الجميع)، ولكن مجئ سومة (بضم أوله) وسيمة (بكسره) بمعنى العلامة كالسيماء والسيماء واشتقاق أفعال من هذه المادة على هذا الترتيب نحو سوم، وصفات كما في قوله تعالى "والخيل المسومة" وقوله تعالى "من الملائكة مسومين" كل ذلك يدل على أن وزن سيماء وسيمياء فعلاء وفعلياء، ويؤكد صنيع القاموس واللسان والصحاح حيث أطبقوا على ذكرها في مادة (س وم) (2) عنفوان الشيء

وعنفوه (بضم العين والفاء وسكون النون بينهما وتشديد الواو في الثانية) : أوله أو أول بهجته (*)

(251/1)

حذف إحداهما، إذ هو قدر الضرورة، وتصير الكلمة بذلك على بنية التصغير، فلا يرتكب حذفهما معاً فالزيادتان إما أن تكونا متساويتين، أو تكون إحداهما الفضلى، فإن فضلت إحداهما الأخرى حذفت المفصولة والفضل يكون بأنواع: منها أن تكون الزيادة في الأول كميم مُنْطَلَقٌ وَمُقْتَدِرٌ وَمُقَدَّمٌ وَمُحْمَرٌ وكهمزة الَّنَدَد (1) وَأَرْنَدَجٌ وكياء يَلْنَدَدٌ وَيَرْنَدَجٌ، فالأولى بالإبقاء أولى لأن الأواخر محل التغير لتثاقل الكلمة إذا وصلت إليها، ثم بعد ذلك الأوساط أولى، وأما الأوائل فهي أقوى وأمكن منهما، وهي مصنونة عن الحذف إلا في القليل النادر، إذ الكلمة لا تثقل بأول حروفها ولميم نحو منطلق ومقتدر فضيلتان أخريان: كونها ألزم من الزائد المتأخر، إذ هي مطردة في جميع اسمي الفاعل والمفعول من الثلاثي المزيد فيه ومن الرباعي، وكونها طارئة على الزائد المتأخر، والحكم للطارئ.

ومن أنواع الفضل أن يكون أحد الزائدين مكرراً الحرف الأصلي دون الآخر، فالمكرر بالإبقاء أولى، لكونه كالحرف الأصلي، فجيم عَفْنَجَجٌ ودال غَدَوْدَن (2) أولى بالإبقاء من الباقيين، وكذا المضعف في خَفِيدِدٍ وَحَمَارَّةٍ وَصَبَارَّةٍ (3) أفضل

(1) الالندد واليلندد: الشدید الخصومة مثل الاللد.

والارندج واليرندج: السواد يسود به الخف (2) العفننجج: تقدم ذكره في (ص 245 هـ 3).

أما الغدودن فانه يقال: شاب غدودن: أي ناعم، وشعر غدودن: أي كثير ملتف طويل (3) الخفيدد: السريع، والظليم الخفيف.

والحمارة (بفتح الحاء والميم مخففة وتشديد الراء) : شدة الحر.

والصبارة: شدة البرد، وهي بزنة الحمارة (*)

(252/1)

من الباقي، هذا مع أن النون والواو والياء والألف أبعد من الطرف، إلا أنها ضعفت بالسكون، وأما قَطُوطَى - وهو البطى المشي - فعند سيبويه فَعَوَّلَ كَعَدَّوَدَنْ، فتقول: قُطِيطٌ، أو قُطِيطٌ بإبدال الياء من الواو المحذوفة، وقال المبرد: بل هو فعلعل، وأصله قَطُوطو كَصَمَحَمَح، وقال: فَعَلَّلَ أكثر من فَعَوَّلَ، فأحد المضعفين - أعني الطاء والواو الأولين أو الثانيين - زائد كما في صَمَحَمَح وَبَرَهْرَهَة (1)، قال سيبويه: جاء منه أَقْطُوطَى إذا أبطأ في مشيه، وهو افعوعل كاغْدُودَنْ، وافْعَلَّلَ لم يأت في كلامهم، ولو كان أيضاً فَعَلَّلًا كما قال المبرد كان القياس حذف الواو الأولى، على ما ذكرنا في شرح معنى الإلحاق أن صمحمحاً وَبَرَهْرَهَة يُجْمَعَان على صماحح وَبَرَارِه وإذا صغرت عَطُوداً (2) فعند سيبويه تحذف الواو الأولى، لأنهما وإن كانتا زائدتين لكن الثانية أفضل وأقوى لتحركها وسكون الأولى، فتقول: عُطِيطٌ، وبالإبدال عُطِيطٌ، وقال المبرد: لا يجوز حذف إحدى الواوين، لأن عَطُوداً كَمُسْرُولٍ، والواو الرابعة ساكنة كانت أو متحركة لا تحذف كما ذكرنا، فكما قلت هناك مُسِيرٌ تقول هنا: عُطِيطٌ، بالمد لا غير وإذا حقر (3) عَثُولٌ - وهو ملحق بجَزْدُخْل - بزيادة الواو وإحدى اللامين - فمذهب سيبويه، وحكاه عن الخليل، وقال: هو قول العرب، أنك

(1) الصمحمح (كسفرجل): الشديد القوى.

والبرهرة: المرأة البيضاء الشابة أو التي ترعد نعومة (2) العطود (كسفرجل): الشديد الشاق من كل شيء، وهو أيضا السريع من المشي، قال الراجز * إليك أشكو عنقا عطودا * (3) العثول (بكسر فسكون ففتح فلام مشددة): الكثير اللحم الرخو، وهو أيضا الكثير شعر الجسد والرأس (*)

(253/1)

تحذف آخر اللامين دون الواو، وإن كان تضعيف الحرف الأصلي، لكونه طرفاً مع تحرك الواو، بخلاف ياء خَفِيطِد، وأيضاً للقياس على الخماسي الملحق هو به، وقال المبرد، وحكاه عن المازني: إنك تقول عَثِيلٌ نظراً إلى كون اللام مضعف الحرف الأصلي دون الواو، وإذا كان السماع عن العرب على ما ذكر سيبويه مع أنه يعضده قياس ما فلا وجه لما قال المبرد لجرد القياس وإذا صغرت أَلْنَدَدَا فإنك تحذف النون قولاً واحداً، لأن الدالين أصليان، إذ هو من اللَّدَد، والهمزة لتصدرها تحصَّنت من الحذف فإذا حذفها

قال سيبويه أُلِيدَ بالإدغام كأَصِيمٍ، وقال المبرد: بل أُلِيدَ بفك الإدغام لموافقة أصله، وقول سيبويه أولى، لانه كان ملحقا بالخماسي لا بالرباعي، فلما سقطت النون لم يبق ملحقا بالخماسي، ولم يقصد في الأصل إلحاقه بالرباعي حتى يقال أُلِيدَ كقريدد، فتقول على هذا في عَفْنَجَجْ عَفْنَجْ (1) بالإدغام أيضاً كأَصِيمٍ وإذا صغرت أَلْبُأَ وَحَيَوَة (2) وفكُ الإدغام فيهما شاذ، قلت: أَلِيبَ وَحَيَيَّةَ بالإدغام فيهما، لأن هذا الشذوذ مسموع في المكبر لا في المصغر، فلا تقيسهما في الشذوذ على مكبريهما، بل يرجعان إلى أصل الازدغام وإن كانت الزيادتان في الثلاثي متساويتين من غير فضل لإحداهما على الأخرى فأنْتَ مخير في حذف أَيْتَهُمَا شَنْتَ، كالنون والواو في الْقَلَنْسُوَة، ولو قيل إن حذف الواو لتطرفها أولى لم يبعد

(1) وقع في الاصل سفنجج ولم نجد له معنى في كتب اللغة التي بين أيدينا فأصلحناه إلى عفنجج وهو كما تقدم الضخم الاحمق (2) قال في اللسان: " بنات ألب: عروق في القلب يكون منها الرقة، وقيل لاعرابية تعاتب ابنها: مالك لا تدعين عليه؟ قالت: تأتي له ذلك بنات ألبى، قال الاصمعي: كان أعراي عنده امرأة فبرم بها فألقاها في بئر فمر بها نفر فسمعوا

(254/1)

قيل: وكذلك الخيار في حذف النون أو الألف في (1) حَبَنطى، إذ هما للإلحاق وليس أحدهما أفضل، ولو قيل في الموضعين حذف الأخير لتطرفه أولى مع جواز حذف الأول، لكان قولاً وكذا قيل بالتخيير بين ألف عَفَرَنَّى (2) ونونه، إذ هما للإلحاق، بدليل عَفَرَنَاءَ.

هممتهما من البئر فاستخرجوها وقالوا: من فعل هذا بك؟ فقالت: زوجي، فقالوا: ادعى الله عليه، فقالت: لا تطاوعني بنات ألبى، فأن جمعت ألبيا قلت: ألبب، والتصغير ألييب، وهو أول من قول من أعلاها " اه ملخصا، وهو يريد من الاعلال هنا الازدغام فهو مخالف لما ذكر المؤلف كما ترى.

وحياة (بفتح فسكون): اسم رجل قلبت الياء واوا فيه لضرب من التوسع وكراهة لتضعيف الياء، قال في اللسان: " وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى

دعاهم ذلك إلى التغيير في حاحيت وهاهيت كان إبدال اللام في حيوة ليختلف الحرفان
أخرى وانضاف إلى ذلك أنه علم والاعلام قد يعرض فيها مالا يوجد في غيرها نحو
مورق وموهب وموظب، قال الجوهرى: حيوة اسم رجل، وإنما لم يدغم كما أدغم هين
وميت لانه اسم موضوع لا على وجه الفعل " اه (1) الحينطى: الممتلى غيظا أو بطنة،
ويقال فيه: حينطا وحينطأة، قال في
اللسان: " فأن حقرت فأنت بالخيار، إن شئت حذفت النون وأبدلت من الالف ياء
وقلت حبيط بكسر الطاء منونا، لان الالف ليست للتأنيث فيفتح ما قبلها كما تفتح
في تصغير حبلى وبشرى، وإن بقيت النون وحذفت الالف قلت: حينيط، وإن شئت
أيضا عوضت ن المحذوف في الموضعين، وإن شئت لم تعوض، فان عوضت في الاول
قلت حبيطى (بياء مشددة آخره) وفي الثاني تقول: حينيط " اه بتصرف وإصلاح في
التصغير مع التعويض على الوجه الاول (2) العفرى (بفتحيتين بعدهما سكون) :
الشديد، وتقول: رجل عفر (كتبر) (*)

(255/1)

وأما العَرَضَى فالألف فيه للتأنيث، فحذفها واجب، لكونها خامسة في الطرف، دون
النون، كما مر وحذف الألف الأولى في مَهَارَى (1) علماً أرجح من جهة مشابهة
الأخيرة للأصلي، بانقلابها، وحذف الثانية أرجح من جهة كونها أخيرة فتساوتا وأنت
مخير في حِنْطَاو (2) بين حذف الواو والنون، والواو أولى، وأما الهمزة فبعيد زيادتها في
الوسط، كما يجيى في باب ذي الزيادة، قال سيبويه: أنت مخير في حذف واو كَوَأَل (3)
أو إحدى اللامين، وأما الهمزة فأصلية لبعده زيادتها في الوسط، فإن رجحنا حذف اللام
بكونها في الطرف ووقوعها كشين جحمرش ترحج حذف الواو بسبب كون اللام
مضعف الحرف الأصلي

وعفريه (بكسرتين بينهما سكون) وعفريت وعفر (كطمر) وعفرى (بزيادة الياء المشددة
عليه) وعفريه (كفدعملة) وعفارية (بضم أوله) ، إذا كان خبيثا منكرا، وتقول: أسد
عفر وعفري، وتقول: لبؤة عفرانة (كسفرجلة) ، فدل لحوق التاء على أن الالف في
عفري ليست للتأنيث (1) المهارى - بزنة الصحارى - جمع مهريه، وهي إبل منسوبة
إلى مهرة (بفتح

الميم وسكون الهاء وصوب ياقوت فتحها) وهو ابن حيدان أبو قبيلة، ويقال في الجمع أيضا: مهاري ككراسي ومهار كجوار، وقد روى ياقوت عن العمراني أن مهرة بلاد تنسب إليها الابل، ثم قال: " هذا خطأ إنما مهرة قبيلة، وهي مهرة بن حيدان بن عمرو بن الحاف بن قضاة تنسب إليهم الابل المهرية، وباليمن لهم مخلاف يقال باسقاط المضاف إليه " اه وبعد ذلك لا تحل لتخطئة العمراني مادام مخلاف هذه القبيلة يسمى مهرة، وهذا معنى قوله باسقاط المضاف إليه (2) الحنظأ و (كجردحل) وهو بالطاء المهملة وبالطاء المشالة أيضا كما في القاموس وإن لم يذكره في اللسان ولا في الصحاح إلا بالمهملة، وهو القصير.

والحنظأ و (بالمهملة) : العظيم البطن أيضا (3) الكوألل (كسفرجل) : القصير مع غلظ وشدة (*)

(256/1)

وكذا كان ينبغي أن يكون مذهبه التخيير في زيادتي عَثُولَ (1) ومما أنت مخير فيه نحو جَمَادَى وَسُمَانَى وَحُبَارَى (2) كما مر وقال سيبويه: وليس مهاري وصحاري علمين كحُبَارَى، فإن الألف الأخيرة في حبارى للتأنيث، قصار لها وإن كانت في الآخر ثبات قدم، بخلاف الألف الأخيرة في مَهَارَى وَصَحَارَى، فإنها ليست للتأنيث، بل هي بدل من الياء التي هي بدل من ألف التأنيث كما يجيء في الجمع، فهي بالحذف أولى وفي ثَمَانِيَّةٍ وَعَلَانِيَّةٍ وَعُقَارِيَّةٍ (3) رجع سيبويه حذف الألف لضعفها وقوة الياء، ولكون الياء في مقام الحرف الأصلي في نحو ملائكة وعُدَاة (4) فهي للإحاق دون الألف، قال: وبعض العرب يقول: ثُمَيْنَّةٌ وَعُقَيْرَةٌ، بحذف الأخير، لكونه في الطرف الذي هو محل التغيير

(1) لعل السر في أن سيبويه خير في تصغير كوالل بين حذف الواو وإحدى اللامين وأوجب في تصغير عثول حذف آخر اللامين أنه قدر في عثول زيادة الواو أولا للإحاق بالرباعي ثم زيادة اللام للإحاق بمجردحل، فلما أريد التصغير حذف منه ما ألحق بالخماسي وهو اللام الأخيرة، كما أن الخماسي يحذف منه حرفه الأخير، وأما كوالل فالحرفان زيدا معا للإحاق بسفرجل، فلما أريد تصغيره وكان لكل من اللام والواو مزية بدون رجحان لاحدهما خير في حذف أي واحد منهما (2) جمادى (كحبارى) : من

أسماء الشهور، معرفة مؤنثة، ويقال: ظلت العين جمادى (بالتوين) : أي جامدة لا تدمع.
والسماني (كجباري أيضا) : طائر، يطلق على الواحد والجمع.
وقد تقدم ذكر الجباري قريبا (3) علق الامر (كخرج وجلس وفرح وكرم) علنا (مثل
الفرح) وعلانية (مثل طوعية) واعتلن أيضا: أي ظهر.
والعفارية: الجري الشديد، وقد تقدم مع العفري (4) لعذافر (كعلايط) : الاسد العظيم
الشديد من الابل، والانثى عذافرة (*)

(257/1)

وأما نحو قبائل وَعَجَائِر علماء فسيبويه والخليل اختارا حذف الألف لضعفها.
ويونس اختار حذف الهمزة لقربا من الطرف، فإذا صغرت على هذا مطايا قلت: مُطَيٌّ،
بياء مشددة على القولين: أما الخليل فإنه يحذف الالف التي بعد الطاء فيصير مطيا
فتدخل يا التصغير قبل هذه الياء وتكسر هذه الياء فتقلب الألف لكسرة ما قبلها ياء،
فيجتمع ثلاث يا آت كما في تصغير عطاء، فتحذف الثالثة نسيًا، وأما يونس فيحذف
الياء التي هي بدل من الهمزة فيبقى ألفان بعد الطاء فتدخل ياء التصغير قبل الأولى،
فتقلب الأولى ياء مكسورة كما في حمار، فتقلب الثانية أيضاً ياء لكسرة ما قبلها،
فيصير مثل تصغير عطاء، فيحذف ثلثة الياءات، ولا يقال ههنا مطي بالهمزة كما قال
الخليل في رسائل رُسَيْل، لأن هذه الهمزة لم تثبت قط في الجمع ثبوت همزة رسائل، بل
تجعل الياء الزائدة همزة وتقلب الهمزة
بلا فصل ياءً مفتوحة كما يجي في موضعه ولو صغرت خطايا قلت: خطي بالهمزة أخيراً،
لأنك إن حذفت الألف التي بعد الطاء على قول الخليل وسيبويه، فعند سيبويه يرجع
ياء خطايا إلى أصلها من الهمزة لأنها إنما أبدلت ياءً لكونها في باب مساجد بعد الألف،
وترجع في الحال الهمزة إلى أصلها من الياء الزائدة التي كانت بعد الطاء في خطيئة،
فترجع الهمزة التي هي لام إلى أصلها (1) ، لأنها إنما انقلبت ياء لاجتماع همزتين
مكسورة أولاهما، وعند الخليل

(1) إن قلت: فلماذا قالوا في تصغير رسائل وقبائل وعجائر أعلاما: رسيلا وعجيئرا
وقبيئلا، مع أنه بعد حذف الالف الثالثة قد زال سبب قلب حرف المد الذي في الواحد
ألفا ثم همزة ولم يقولوا في قضايا ومطايا وزوايا ونحوهن أعلاما بالهمزة أيضا مع أنه إذا

حذف الالف الثالثة زال سبب انقلاب هذه الهمزة ياء فالجواب أن نقول: إن سبب قلب اللين همزة في نحو رسائل ضعيف، لأنهم إنما قلبوه لتحركه وانفتاح ما قبله، إذ لم يعتدوا بالالف حازرا، أو لأنهم شبهوا (*)

(258/1)

إنما قلبت الهمزة إلى موضع الياء خوفاً من اجتماع همزتين، فإذا لم تنقلب الأولى همزةً بسبب زوال ألف الجمع لم تنقلب الهمزة إلى موضع الياء، بل تبقى في موضعها وإن حذفت ياء خَطَايَا على قول يونس رجعت الهمزة أيضاً إلى أصلها، لعدم اجتماع همزتين، فتقول أيضاً: خطي، كَحَمِيرٍ.

قوله " وذو الثلاث غيرها " أي: الثلاثي ذو الزوائد الثلاث غير المدة المذكورة تبقى الفضلى من زوائده الثلاث، على ما قلنا في ذي الزيادتين، وتُحذف الثنتان في نحو مقعنسس، قال سيبويه: تحذف النون وإحدى السينين، لكون الميم أفضل منهما، وقال المبرد: بل تحذف الميم كما تحذف في نحو محرنجم، لأن السين للإلحاق بحرف أصلي، وقول سيبويه أولى، لأن السين وإن كانت للإلحاق بالحرف الأصلي وتضعيف الحرف الأصلي، لكنها طرف إن كانت الزائدة هي الثانية، أو قريبة من الطرف إن كانت هي (1) الأولى، والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة في

الالف بالفتحة، فلما كان سبب ذلك ضعيفا لم يبالوا بفقدانه، فإن وجود الضعيف كلا وجود، ولذلك يقولون في تصغير قائم وبائع: قويثم وبويثم بالهمزة. أما علة قلب الهمزة ياء في مطايا ونحوها فقوية: لأنها إما أن تكون الهرب من اجتماع همزتين ومن اجتماع شبه ثلاث ألفات، فلما كان السبب قويا اعتبروا زوال سببه زوالا له (1) اعلم أنهم اختلفوا في الحرف المكرر لحرف أصلي سواء أكان الزائد للإلحاق كما في جلبب ومهدد واقعنسس ومقعنسس، أم كان لغير الإلحاق، نحو قطع واسبطر ومكفهر ومحمر، وما أشبه ذلك، هل الزائد أول الحرفين المتجانسين أو ثانيهما؟ فقال الخليل: الزائد هو الاول، وقال غيره: الزائد هو الثاني واختاره ابن الحاجب، وقال سيبويه: إن شئت اعتبر الزائد هو الاول هو الزائد، وإن شئت اعتبر الثاني هو الزائد، وسيأتي مزيد بحث لهذه المسألة بذكر آراء العلماء ودليل كل واحد منهم في باب ذي الزيادة، وإنما قصدنا ههنا إلى أن نبين لك أن ترديد المؤلف إشارة إلى هذا الاختلاف (*)

معنى، كما ذكرنا قبل، وإن حذفت في مُغْدُوْدِنِ الدال الأولى فلا بد من حذف الواو أيضاً فيبقى مُعَيْدِن، وإن حذف الثانية وقعت الواو رابعة فلا يحتاج إلى حذفها لأنها تصير مدة نحو مُعَيْدَيْن، وإن كانت إحدى الزوائد حرف اللين المذكورة - أعني الرابعة - لم تحذفها قطعاً، وتكون المعاملة مع الزائدين الباقيتين، وكأن ذلك اللين ليس فيه، تقول في تِمْلَاق (1) تَمْلِيق، بالمد، وإنما حذفت إحدى اللامين وإن كانت من تضعيف الأصلي لأن التاء أفضل منهما بالتصدر، ومجيئها في مصادر كثيرة بلا تضعيف، كالتفعّل والتفاعل والتفعيل والتفوعّل، ويسقط جميع همزات الوصل، في الرباعي كانت أو في الثلاثي، تقول في افتقار وانطلاق: فُتَيْقِر ونُطِيلِيق، وفي احرْجَام: حُرْجِيم لأنك تضم أول حروف الكلمة في التصغير، فلو لم تحذف الهمزة ضممتها، فكانت تسقط في الدرج فتتكسر بنية التصغير، وتقول في الثلاثي ذي أربعة الزوائد مع المد نحو استخراج: تُخْرِيج، وإنما كان سقوط السين أولى من سقوط التاء إذ لا تزداد السين في أول الكلمة إلا مشفوعة بالتاء، فلو قلنا سُخْرِيج لكان سفيحاً وليس له نظير، وأما تُفَيْعِل فهو كالتَّجْنِيف (2) والتاء تزداد في الأول بلا سين، وتقول

(1) التملاق - بكسر التاء والميم وتشديد اللام -: مصدر قولك تملق وتملق له كالتملق، ومعناه تودد إليه وتلطّف له، وقال الشاعر: ثلاثة أحباب فحب علاقة *
وحب تملاق وحب هو القتل (2) التجفيف: تصغير التجفاف - بكسر تائه أو فتحها - وهو آلة للحرب يلبسها الإنسان والفرس لينقي بها، والتاء مزيدة فيه للالحاق بقرطاس أو زلزال، والالف زائدة أيضاً.

قال في اللسان: " ذهبوا فيه إلى معنى الصلابة والجفوف، قال ابن سيده: ولولا ذلك لوجب القضاء على تائها بأنها أصل، لانه بازاء قاف قرطاس، قال ابن جني: سألت أبا على عن تجفاف: أتاؤه للالحاق بباب قرطاس؟ فقال: نعم، واحتج في ذلك مما انضاف إليها من زيادة الالف معها " اه، والتجفاف يفتح التاء - مصدر جرف الثوب ونحوه كالتجفيف والتاء زائدة للمصدر لا للالحاق (*)

في اشْهِيَابٍ وَاغْدِيدَانِ وَاقْعَنَسَاسٍ: شَهِيْبٌ وَغْدِيْدِيْنٌ وَقَعْنَسِيْسٌ، وحذف الهمزة لأبد منه لما ذكرنا، ثم حذف الياء والنون أولى من حذف مضعف الأصلي، وتقول في اَعْلُوْاطٍ عُلِّيْط (1) ، بحذف الهمزة وإحدى الواوين، وأصله عُلْيُوْيط، وتقول في اضْطِرَابٍ: صُتْرِيْب، برد الطاء إلى أصلها من التاء، لأن جعلها طاء إنما كان لسكون الضاد، فيكون التجاوز إذن بين المطبقين،

أما إذا تحركت الضاد والحركة بعد الحرف، كما ذكرنا، فهي فاصلة بينهما، ألا ترى أنك تقول حَبِطَ بالتاء (2) بعد الطاء لا غير، فإذا أسكنت الطاء مع تاء المتكلم جاز عند بعض العرب أن تقلب التاء طاء فيقال: حَبِطٌ كما يحى في باب الإدغام قوله " وتحذف زيادات الرباعي كلها مطلقاً غير المدة " إنما وجب حذفها إلا المدة لئتم بنية التصغير، وإذا لم يكن من الحذف بد فالزائد (إن وُجد) كان أولى بالحذف من الأصلي، تقول في مدحرج وفيه زائد واحد: دُحْرَج، وفي محرّج وفيه اثنان: حُرْجِم، وفي احرنجام وفيه ثلاثة: حُرْجِيْم، بحذف الجميع، إلا المدة، وتقول في قَمَحْدُوْةٍ وَسَلْحَفَاةٍ: قُمَحْدَاةٍ وَسَلْحِفَاةٍ (3) وفي مَنَجْنِيْقٍ: مجنيق،

(1) اعلواط: مصدر اعلواط البعير إذا تعلق بعنقه وعلاه أو ركبه بلا خظام أو عريا، واعلوط فلانا: أخذه وحبسه ولزمه (2) حبط: جاء هذا الفعل من بابي سمع وضرب بمعنى بطل أو أعرض، تقول: حبط عمله يحبط حبطا وحبوطا، ومنه قوله تعالى " لن أشركت ليحبطن عملك " وتقول: حبط فلان عن فلان: أي أعرض: وجاء من باب فرح ليس غير بمعنى انتفخ، تقول: حبط البعير، إذا أكل كلاء فأكثر منه فانتفخ بطنه، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم " وإن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا أو يلم " (3) القمحدوة - بفتححتين فسكون فضم - العظم الناتئ فوق القفا خلف الرأس والسلحفاة - بضم أو كسر ففتح فسكون - ويقال سلحفية وسلحفاء ويقصر (*)

(261/1)

بناء على زيادة النون الأولى بدليل (1) مجانيق، وفي عَنَتْرِيْس - وهو الشديد - عُنَتْرِيْس بحذف النون، لأنه من (2) الْعَتْرَسَة، وهي الأخذ بشدة، وفي حَنْشَلِيْل: (3) حُنْشَلِيْل، لزيادة إحدى اللامين وعدم قيام دليل على زيادة النون، وفي مَنَجْنِيْن: (4) مُنْجِنِيْن، لان إحدى النونين الأخيرتين زائدة

وتسكن لامة: دابة من دواب الماء وتعيش في البر يحيط بها من أعلى غطاء صدفى سميك لها أرجل قصار تسير بها على الارض زحفا (1) المنجنيق - بفتح الميم أو كسرهما وسكون النون بعدها جيم مفتوحة ونون مكسورة -: أداة من أدوات الحرب ترمى بها الحجارة (2) العترسة الاخذ بالشدة وبالجفاء والعنف والغلظة، والعتريس (كقنديل) الجبار الغضبان والغول الذكر والدهاية، والعترس (كجعفر) : العظيم الحسيم، والعتريس: الداهية أيضا، والناقاة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم، وقد يوصف به الفرس، قال في اللسان " قال سيبويه: هو من العترسة التي هي الشدة، لم يحك ذلك غيره " اه (3) الخنشليل - بفتححتين بينهما سكون ثم لام مكسورة -: السريع الماضي الجيد الضرب بالسيف، والمسن من الناس والابل، ويقال: ناقاة خنشليل: أي طويلة، قال صاحب اللسان: " جعل سيبويه الخنشليل مرة ثلاثيا وأخرى رباعيا فان كان ثلاثيا فخنشل مثله، وإن كان رباعيا فهو كذلك " اه، يريد أنك إن جعلته ثلاثيا فأصوله الخاء والشين واللام وتكون النون والياء وإحدى اللامين زوائد ويكون الخنشل من الثلاثي زيدت فيه النون للحاق بجعفر (كعنبس وعنسل) ، وإن جعلته رباعيا فأصوله الخاء والنون والشين واللام، والياء وإحدى اللامين زائدتان ويكون الخنشل كجعفر لا ملحقا به، ويؤيد هذا أن صاحب القاموس ذكر الخنشليل مرتين: الاولى في مادة خ ش ل على أنه من مزيد الثلاثي، والثانية عقد له ترجمة خاصة خ ن ش ل على أنه من مزيد الرباعي (4) المنجنين ومثله المنجنون - بفتح فسكون ففتح -: السانية أي الدولاب (*)

(262/1)

لتكررها، فحذفت الاولى دون الثانية، لأنك لو حذفت الثانية أحوجت إلى حذف الياء أيضا، وأيضا المسموع في جمعه مناجين، وكذلك تحذف الاولى ن طمأنينة وقشعريرة، فتقول: طمأنينة وقشعريرة، وتقول في عنكبوت: عنكبوت، وسمع الأصمعي عنكبوت، وهو شاذ، وفي عيصموز وجحنفل (1) وعجنس: عضيميز، وجحنفل، وعجنس قال سيبويه في تصغير إسماعيل وإبراهيم: سميعيل وبريهيم، بحذف الهمزة، ورد عليه المبرد بأن بعد الهمزة أربعة أصول، فلا تكون الهمزة زائدة كما في إصطبل على ما يجي في باب ذى الزيادة، فإذن هما خماسيان، فتحذف الحرف الأخير، فتقول: أبيريه وأسيميع كشميربخ (2) ، والقياس يقتضي ما قاله المبرد، إلا أن المسموع من العرب ما

قاله سيبويه، كما روى أبو زيد وغيره عن العرب، وحكى سيبويه عن العرب في تصغيرهما
تصغير الترخيم بُرْيَه وسميع،

التي يستقى بها، قال ابن برى: " هو رباعى الاصول، ميمه أصلية وكذا النون التي تليها،
وهى مؤنثة وجمعها مناجين " اه، وعلى هذا فوزن منجنون فعللول (كعضر فوط) والنون
الاخيرة للتكرير، ووزن منجنين فعلليل (كجفليق) والنون الاخيرة للتكرير أيضا (1)
العضموز - بفتح فسكون ففتح -: العجوز والناقاة الضخمة والصخرة الطويلة
العظيمة، وقد وقع في بعض النسخ " عضموز " بزنة عصفور وهو بضاد معجمة أو
صاد مهملة، وهو الدولاب أو دلو، ولكن لا محل لذكره في هذا الموضع لان ليس مما
اجتمع فيه زيادتان، بل ولا هو مما فيه زيادة واحدة تحذف.
وانما زيادته تقلب ياء لكونها مدة قبل الآخر.
والجحفل - كسفرجل - الغليظ الشفة.
والعجنس كسفرجل أيضا -: الجمل الضخم الصلب الشديد مع ثقل وبطء (2)
شميرخ: تصغير شمرخ كقراطس أو شمروخ كعصفور، وهو الغصن الذي عليه البسر.
وهو في النخل بمنزلة العنقود من الكرم (*)

(263/1)

وهو دليل على زيادة الميم في إبراهيم واللام في إسماعيل، فتكون الهمزة في الأول وبعدها
ثلاثة أصلال كما مر، ولولا السماع في تصغير الترخيم لم نحكم بزيادة الميم واللام، لأنهما
ليستا مما يغلب زيادته في الآخر وأما استَبْرَق (1) فأصله أيضاً أعجمي فعر، وهو
بالفارسية استبر (ه) ، فلما عرب حمل على ما يناسبه في الأبنية العربية، ولا يناسب من
أبنية الاسم شيئاً، بل يناسب نحو استَخْرَج، أو تقول: يناسب نحو استَخْرَاج من أبنية
الأسماء باجتماع الألف والسين والناء في الأول، فحكمنا بزيادة الأحرف الثلاثة حملاً له
على نظيره، ولا بد من حذف اثنتين من الحروف الزائدة، فبقينا الهمزة لفضلها
بالتصدر، وليس بهمزة وصل كما كانت في استخراج حتى تحذف، فحذفنا السين والناء،
وكذا تحذف الزيادة في الخماسي مع الخامس الأصلي، تقول في قَرْعَلَانَة وَقَرْطُوس
(2) : قُرَيْعَة وَقُرَيْطُ قولة " ويجوز التعويض عن حذف الزائد " قال سيبويه: التعويض
قول يونس، فكل ما حذفت في التصغير، سواء كان أصلياً كما في سفرجل أو زائداً كما

في مُقَدِّم، يجوز لك التعويض منه بياء ساكنة قبل الا خبر، إن لم يكن في المكبر حرف
علة في ذلك الموضع، وإن كان كما في احرناجم فلا تقدر على التعويض، لاشتغال المحل
بمثله

(1) الاستبرق: ما غلظ من الحرير.

قال ابن الاثير: " وقد ذكرها الجوهري في برق على أن الهمزة والسين والتاء زوائد.
وذكرها الازهرى في خماسى القاف على أن همزتها وحدها زائدة.
وقال أصلها بالفارسية استفره، وقال أيضا إنها وأمثالها من الالفاظ حروف عربية وقع
فيها وفاق بين العجمية والعربية، وقال: هذا عندي هو الصواب " اه قال الزجاج: هو
اسم أعجمى أصله بالفارسية استفره ونقل من العجمية
إلى العربية، وفي القاموس أنه معرب استروه (2) القرطوبس - بفتح القاف أو كسرهما ثم
راء ساكنة فطاء مهملة مفتوحة -: الداهية والناقة العظيمة الشديدة.
والقر عبلانة: دويبة (انظر ص 10 هـ 1) (*)

(264/1)

قال " وَيُرَدُّ جَمْعُ الْكَثْرَةِ لَا اسْمُ الْجَمْعِ إِلَى جَمْعِ قَلْتِهِ، فَيُصَغَّرُ نَحْوُ عَلِيْمَةٍ فِي غِلْمَانٍ، أَوْ
إِلَى وَاحِدِهِ، فَيُصَغَّرُ ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعُ السَّلَامَةِ، نَحْوُ عَلِيْمُونَ وَدُوَيْرَاتٍ " أقول: قوله " لا
اسم الجمع " قد عرفت في شرح الكافية معنى اسم الجمع (1) فإذا كان لفظ يفيد
الجمعية: فإن كان لفظه مفرداً، كاسم الجمع واسم الجنس، فإنه يصغر على لفظه، سواء
جاء من تركيبه واحد كَرَائِبٍ وَرَكَبٍ وَمُسَافِرٍ وَسَفَرٍ وَرَاجِلٍ (2) ورجل، يقول: رَكِيبٌ،
وَرَجُلٌ، وَسَفِيرٌ، أَوْ لَمْ يَجِئْ، نَحْوُ قَوْمٍ وَنَفِيرٍ، فِي تَصْغِيرِ قَوْمٍ وَنَفَرٍ.
وكذا في الجنس تقول: تَمِيرٌ وَتَفْيِيحٌ.

1 0) سيأتي ذكر الفروق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس في آخر باب جمع
التكسير فلا محل لذكرها هنا (2) يقال: رجل سفر وقوم سفر - بفتح السين وسكون
الفاء - وسافرة وأسفار وسفار - بضم السين وتشديد الفاء - وسافرة وأسفار وسفار
- بضم السين وتشديد الفاء -: ذوو سفر، والسافر والمسافر واحد سفر من قولهم قوم
سفر.

ويقال: رجل الرجل رجلاً (كفرح فرحا) فهو راجل ورجل (كعضد) ورجل (ككتف) ورجيل (كشيهد) ورجل (كضخم) ورجلان (كغضبان) ، إذا لم يكن له ظهر يركبه في سفره، وكما جاء الرجل (بسكون الجيم) وصفا للواحد جاء للكثير أيضاً، واختلف العلماء فيه حينئذ: فذهب سيبويه إلى أنه جمع راجل، ورجح الفارسي قول سيبويه، وقال: لو كان جمعا ثم صغر لرد إلى واحده ثم جمع، ونحن نجده مصغرا على لفظه، وأنشد: بنيت به عصبة من مالبا * أخشى ركبيا ورجيلا عاديا (*)

(265/1)

ومذهب الأخفش - وهو أن ركباً جمع راكب، وسفراً جمع مسافر - يقتضي رد مثلهما إلى الواحد، نحو رُوَيْكِبُون ومُسَيِّفِرُون، وكذا يفعل.

وإن كان لفظه جمعاً: فيما أن يكون جمع سلامة، فهو يصغر على لفظه، سواء كان للمذكر، نحو ضُوَيْرِيون، أو للمؤنث، نحو ضُوَيْرِبات، إما أن يكون جمع تكسير، وهو إما للقلّة، وهو أربعة: أَفْعُل، وأَفْعَال، وَأَفْعَلَة، وَفَعْلَة، فتصغر على لفظها، نحو أَكْيَلِب وَأَجِيْمَال وَأَقِيْفِرَة وَغُلِيْمَة، وإما للكثرة، وهو ما عدا الأربعة، ولا يخلو إما أن يكون له من لفظه جمع قلة ككِلَاب وأَكْلَب وفُلُوس وأفْلُس، أولا كدارهم ودنانير ورجال، فالثاني يرد إلى واحده ويصغر ذلك الواحد، ثم ينظر، فإن كان ذلك الواحد عاقلاً مذكر اللفظ والمعنى جمعته بالواو والنون لحصول العقل فيه أولا وعروض الوصف بالتصغير، كزُجَيْلون في تصغير رجال، وإن لم يكن عاقلاً جمعته بالالف والتاء مذكراً كان ككُتَيْبَات في كُتُب، أو مؤنثاً كقُدَيْرَات في قُدُور، وكذا إن اتفق أن يكون عاقلاً مؤنث اللفظ مذكر المعنى، أو عاقلاً مذكر اللفظ مؤنث المعنى، فتقل في جَرَحَى وَحَمَقَى وَحُمَر وَعِطَاش في المذكر: جُرَيْحُونَ وَأَحِيْمَقُونَ وَأَحِيْمَرُونَ وعطيشانون، وفي المؤنث: جُرَيْحَات وَحُمِقَاوَات وَحُمَيْرَاوَات وَعُطَيْشِيَّات، بجمع المصغرات جمع السلامة، وإن لم يجز ذلك في المكبرات، وكذا تقول في حوائض جمع حائض: حُوَيْصَات، وإن لم تجمع حائضاً جمع السلامة.

وأما في القسم الأول - أي الذي له جمع قلة مع جمع الكثرة - فلك التخيير بين رد جمع كثرته إلى جميع قلته وتصغيره، كتصغيرك كلاباً وفلوساً على أكيلب وأفيلس، وبين رد جمع كثرته إلى الواحد وتصغير ذلك الواحد ثم جمعه إما بالواو والنون أو بالالف والتاء، كما في ذلك القسم سواء.

(266/1)

وإنما لم يصغر جمع الكثر على لفظه لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد، فمعنى عندي غُلَيْمَةٌ أي عدد منهم قليل، وليس المقصود تقليل ذواتهم، فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء لفظ جمع الكثرة، لكونه تناقضاً، وأما أسماء المجموع فمشتركة بين القلة والكثرة، وكذا جمع السلامة على الصحيح كما مضى (1) في شرح الكافية، فيصغر جميعها نظراً إلى القلة، فلا يلزم التناقض، ولم يصغر شيء من جموع الكثرة على لفظه إلا أَصْلَانِ جمع أصيل (2)

(1) الذي قاله في شرح الكافية (ج 2 ص 177) هو " قالوا: مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلاثة إلى العشرة، والحدان داخلان، وبالكثير ما فوق العشرة، قالوا: وجمع القلة من المكسر أربعة: أفعال، وأفعال، وأفعلة، وفعلة، وزاد الفراء فعلة (بفتح الفاء والعين) كقولهم: هم أكلة رأس: أي قليلون يكفيهم ويشبعهم رأى واحد، وليس بشيء، إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد لا من إطلاق فعلة، ونقل التبريزي أن منها أفعلاء كأصدقاء، وجمعا السلامة عندهم منها أيضاً، استدلالاً بمشابهتهما للتننية في سلامة الواحد، وليس بشيء، إذ مشابحة شيء لشيء لفظاً لا تقتضي مشابحته له معنى أيضاً، ولو ثبت ما نقل أن النابغة قال لحسان لما أنشده قوله: لنا الجففات الغر يلمعن بالضحي * وأسيافنا يقطن من نجدة دما قللت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على أن المجموع بالالف والتاء جمع قلة، وقال ابن خروف: جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة فيلحان لهما " اه كلامه.

وقد ذهب

بعضهم إلى أن الاسم إن كان له جمع تكسير وجمع سلامة كالجفان والجففات فجمع السلامة للقلة وجمع التكسير للكثرة، وإن لم يكن له إلا جمع سلامة فجمع السلامة مشترك بين القلة والكثرة (2) الاصيل: العشى، وهو ما بعد الزوال إلى الغروب، وقيل: من زوال الشمس إلى الصباح.

يجمع على أصل كرسل، وأصلان كبعير وبعران، وأصال وأصائل.

(*)

تشبيهاً بِعُثْمَانَ، فيقال: أَصِيْلَان، وقد يعوض من نونه اللام فيقال أَصِيْلَال، وهو شاذ على شاذ.

وأجاز الكسائي والفراء تصغير نحو شُقْرَان وسُوْدَان جمع أَشَقْر وأَسود على لفظه، نحو شُقَيْرَان وسُوَيْرَان.

وإن اتفق جمع كثرة ولم يستعمل واحده كعباديد وعبايد، بمعنى متفرقات، حقرتة على واحدة القياسي المقدر ثم جمعته جمع السلامة، نحو عُبيدِيدُون، وعُبيدِيدُون، لأن فعاليل جمع فُعْلُول أو فِعْلِيل أو فعلال (1)

قال السيرافي: إن كان أصيْلَان تصغير أصْلَان جمع أصيل فتصغيره نادر، لأنه إنما يصغر من الجمع ما كان على بناء أدنى العدد، وأبنية أدنى العدد أربعة أفعال وأفعال وأفعلة وفعله وليست أصْلَان واحدة منها، فوجب أن يحكم عليه بالشذوذ، وإن كان أَصْلَانْ واحدًا كَرُمَان وقربان فتصغيره على بابه (1) اختلفت كلمة سيويوه في تصغيرها هذا الجمع (وهو جمع الكثرة الى لم يستعمل واحده) ، والنسب إليه، فذهب في النسب إلى أنه ينسب إليه على لفظه مخافة أن يحدث في لغة العرب شيئا لم يقولوه وذلك بأن يجيء بالواحد المقدر، وذهب في التصغير إلى أنه يجاء بالواحد المقدر ثم يصغر ويجمع جمع السلامة، والفرق بين البابين مشكل مادام الذي منعه من الرد إلى الواحد هو أن لا يقول على العرب ما لم يقولوه قال في باب النسب (ج 2 ص 89) : " وإن أضفت إلى عباديد قلت عباديدي، لأنه

ليس له واحد، وواحد يكون على فعلول أو فعليل أو فعلال، فإذا لم يكن له واحد لم تجاوزه حتى تعلم، فهذا أقوى من أن أحدث شيئا لم تكلم به العرب " اهـ.

وقال في باب التصغير (ج 2 ص 142) : " وإذا جاء الجمع ليس له واحد مستعمل في الكلام من لفظه يكون تكسيره عليه قياسا ولا غير ذلك فتحقيقه على واحد هو بناؤه إذا جمع في القياس، وذلك نحو عباديد، فإذا حققتها قلت: عبيدِيدُون، لان عباديد إنما هو جمع فعلول أو فعليل أو فعلال، فإذا قلت: عبيدِيدَات فأيا ما كان واحدها فهذا (*)

(268/1)

وإن جاء بعض المجموع على واحد مهمل وله واحد مستعمل غير قياسي رد في التصغير إلى المستعمل، لا إلى المهمل القياسي، يقال في محاسن ومشابهة: حُسَيْنَات وشُبَيْهَات،

وفي العاقل المذكور: حُسَيْنُونَ وَشُبَيْهُونَ، وكان أبو زيد يرده إلى المهمل (1) القياسي، نحو مُحْسِنُونَ وَمُشْيِهُونَ وَمُحْسِنَاتٍ وَمُشْيِهَاتٍ، قال يونس: إن من العرب من يقول في تصغير سَراويل: سُرِّيَّلات (2) اعتقاداً منه أنها

تحقيقه " اهـ.

ولعل الفرق بين البابين أنك في باب النسب تحافظ على لفظ الواحد الذي قدرته مفرداً لهذا الجمع فكنت تقول عبادى أو عبديدى أو عبدودى، فأما في التصغير فانك لا تحافظ على هذا المفرد.

بل تنطق بجمع التصحيح مصغراً بصورة واحدة فتقول عبيديدون وعبيديدات مهما فرضت المفرد، ألا ترى أن تصغير عباداد أو عبدود أو عبديد هو عبيديد على كل حال، هذا، والعباديد والعباييد كما في القاموس الفرق من الناس والخيل الداهبون في كل وجه، والاكام، والطرق البعيدة.

وفي اللسان " قال الاصمعي: يقال: صاروا عباديد وعباييد: أي متفرقين، وذهبوا عباديد كذلك إذا ذهبوا متفرقين، ولا يقال: أقبلوا عباديد " اهـ، وعلى هذا يكون عبيديدون للفرق من الناس وعبيديدات للفرق من الخيل أو للطرق أو الاكام. (1) أبو زيد ينسب إلى الجمع الذى له واحد من لفظه غير قياسي على لفظه فيقول في محاسن محاسني، وفي ملامح ومشابه ومذاكير وأباطيل وأحاديث: ملاحمي ومشابهي ومذاكيري وأباطيلي وأحاديثي، فأى فرق بين التصغير والنسب، وهلا صغر على لفظه ههنا كما نسب إلى لفظه إذا كان يريد ألا يحدث في كلام العرب ما لم يقوله (2) لا خلاف بين العلماء في أن ساويل كلمة أعجمية عربت، وإنما الخلاف بينهم في أنها مفرد أو جمع، فذهب سيبويه إلى أنها مفرد، وذهب قوم إلى أنها جمع من قبل أن هذه الصيغة خاصة بالجمع في العربية فمثلها مثل سراويل فالواحد سروال أو سروالة كما كان واحد السراويل سربالا، والذي يظهر من كلام المؤلف أنه فهم من كلام يونس أنه يذهب إلى أن ساويل جمع في اللفظ وإن كان مسماه واحداً (*)

(269/1)

جمع سِرْوَالَة، لأن هذه الصيغة مختصة بالجمع، فجعل كل قطعة منها سِرْوَالَة، قال: 39 - عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ (1) ومن جعلها مفرداً - وهو الأولى - قال: سُرِّيْل أو

سُرْيُول، وقد شذَّ عن القياس بعض الجموع، وذلك كما في قوله: - 40 - قَدْ رَوَيْتُ
إِلَّا الدُّهَيْدِيْنَ * قُلَيْصَاتٍ وَأَبْيَكِرِيْنَ (2) والدَّهْدَاه صغار الإبل، وجمعه دهاده،
والأبيكر مصغر الا بكر جمع البكر فكان القياس دُهَيْدِهَات وأبيكرات

(1) هذا صدر بيت من المتقارب لا يعلم قائله حتى ذهب جماعة من العلماء إلى أنه
مصنوع، وعجزه: - * فليس يرق لمستعطف * واللؤم: الشح ودناءة الالباء، ويرق:
مضارع من الرقة، وهى انعطاف القلب.

وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلا على أن السراويل جمع واحدة مستعمل وهو
سروالة (2) هذا بيت من الرجز لم يعرف قائله، وقد أنشده أبو عبيد في الغريب
المصنف وقبله.

يَا وَهْبُ فَأَبْدَأْ بِنِي أَبِيْنَا * ثُمَّتْ ثَنِّ بِنِي أَخِيْنَا
وَجِرَّةَ الْبَيْتِ الْمَجَاوِرِيْنَا * قَدْ رَوَيْتُ ... إلخ ثلاثين وأربعينا * قليصات ... إلخ ومنه
تعلم أن الشاهد الذي ذكره المؤلف ليس مرتبا على ما ذكر.
وقد أنشد البيت شاهدا على أن قوله الدهيديين وقوله أبيكرين شاذان من قبل أن
الاول تصغير دهادية، وهو جمع ما لا يعقل، فكان قياسه دهيدات على ما قال، وأن
الثاني تصغير أبكر وهو جمع بكر فكان حقه أبيكرات على ما قال، وقوله " فكان
القياس دهيدات " ليس بصواب، والقياس دهيدات لان الدهادية جمع دهاده، وهو
على خمسة أحرف (*)

(270/1)

وإذا حقرت السنين والأرضين قلت: سُنِّيَّاتٍ وَأَرْضَاتٍ، لأن الواو والنون فيهما عوض
من اللام الذاهبة في السنة والتاء المقدرة في أرض، فترجعنا في التصغير فلا يبدل منهما،
بل يرجع جمعهما إلى القياس، وهو الجمع بالألف والتاء، وإذا جعلت نون سنين معتقب
الإعراب من غير علمية صغرته على سُنَيْنٍ، إذ هو كالواحد في اللفظ، وكان الزجاج يرده
إلى الأصل فيقول سُنِّيَّاتٍ أيضاً، نظراً إلى المعنى، إذ هو مع كون النون معتقب الإعراب
جمع من حيث المعنى، ولا يجوز جعل نون أرضين من دون العلمية معتقب الإعراب،
لأنهما إنما تجعل كذلك في الشائع، إما في الذهاب اللام، أو في العلم، كما تبين في شرح
الكافية في باب الجمع (1) وإذا سميت رجلاً أو امرأة بأرضين فإن جعلت النون معتقب

رابعها مد، فالقياس في مثله أن تقلب المدة ياء ولا تحذف، وقوله " وأبيكرات " ليس بصواب أيضاً، لأن الأكبر جمع القلة لبكر كنهه وأنهر، والقياس في مثله أن يصغر على لفظه ولا تلحق به علامة جمع التصحيح، فيقال: أبيكر، كما يقال أنيهر وأفيلس، ولهذا الذي لاحظناه على عبارته تجده قد ذكر في شرح الكافية عن البصريين غير ما ذكره ههنا، قال (ج 2 ص 171) : " وأبيكرون جمع أبيكر تصغير أبكر مقدماً كأضحى عند البصريين، فهو شاذ من وجهين: أحدهما: كونه بالواو والنون من غير العقلاء، والثاني: كونه جمع مصغر لمكبر مقدر، وهو عند الكوفيين جمع تصغير أبكر جمع بكر، فضدوده من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيديين " اه فالذي ذكره هنا هو مذهب الكوفيين وقد عرفت ملاحظتنا عليه (1) هذا الذي ذكره المؤلف من الاختصار في لزوم الياء وجعل الأعراب بحركات على النون على جمع محذوف اللام كسنيين وبنين وثبين وعلى ما صار علماً من الجموع كفلسطين وما ألحق بها كأربعين هو مذهب جمهور النحاة وهو الذي قرره المؤلف في شرح الكافية (ج 2 ص 172) وقد ذهب الفراء إلى أن جعل الأعراب بحركات على (*)

(271/1)

كتصغير حمصيصَة (1) .

تقول: أريضين، منصرفاً في المذكر غير منصرف في المؤنث، وإن لم تجعله معتقب الإعراب لم ترده أيضاً في التحقير إلى الواحد، إذ ليس جمعا وإن أعراب بإعرابه، كما أنك إذا صغرت مساجد علماً قلت: مسيجد، ولا ترده إلى الواحد ثم تجمعها، فلا تقول: مُسَيِّجَدَات، فتقول: أُرْيُضُونَ رفعاً، وأريضين نصباً وجراً. وأما إن سميت بسنين رجلاً أو امرأة ولم تجعل النون معتقب الإعراب رددته إلى واحدة، لأن علامة الجمع إذن باقية متصلة باسم ثنائي، ولا يتم بها بنية التصغير كما تمت في أريضون، فترد اللام المحذوفة، ولا تحذف الواو والنون لأتهما وإن كانتا عوضاً من اللام المحذوفة في الأصل إلا أهما صارتا بالوضع العلمي جزءاً من العلم، فتقول: سُنِّيُونَ رفعاً، وسنيين نصباً وجراً وإن جعلنا مع العلمية معتقب الإعراب قلت سُنِّيَّين منصرفاً في المذكر غير منصرف في المؤنث، ولا يخالف الزجاج ههنا كما خالف حين جعلت النون

متعقب الإعراب بلا علمية، لأن اللفظ والمعنى في حال العلمية كالمفرد مع جعل النون معتقب

الإعراب فكيف يرد إلى الواحد! ؟

النون مع لزوم الياء مطرد في جمع المذكر السالم وما حمل عليه وعلى هذا جاء قول الشاعر: رب حي عرندس ذى طلال * لا يزالون ضاربين القباب وعلى هذا يص أن تجعل النون معتقب الاعراب في أرضين كما كان ذلك جائزا في سنين.

(1) الحمصيص (بفتح أوله وثانيه وكسر ثالثه) : بقلة رميلة حامضة وقد تشدد ميمها وهي واحدة الحمصيص (*)

(272/1)

قوله " إلى جمع قلته "، يعني إن كان له جمع قلة فأنت مخير بين الرد إليه والرد إلى واحده، وإن لم يكن له ذلك تعين الرد إلى واحده قوله " غَلِيمُونَ " أي في العاقل، " ودُؤِيرَات " أي في غيره، وغليمون تصغير غلمان، ودويرات تصغير دور، وكلاهما مما جاء له جمع قلة وهو غلمة وأدور.

والمركب يصغر صدره، مضافا كان أولا، نحو أبي بكر، وأميمة عمرو، ومُعَيْدِيكَرْب، وخميسة عشر، وذهب الفراء في المضاف إذا كان كنية إلى تصغير المضاف إليه، احتاجا بنحو أم حُبَيْن وأبي الحُصَيْن (1)، وقوله: - 41 - أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا * أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلَسِ (2) قال: " وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ كَأَنِّيَسِيَانٍ وَعَشِيشِيَةِ وَأَغِيلِمَةِ وَأَصِيبِيَةِ شَاذ "

(1) أم حبين: دويبة على خلقة الحرباء عريضة الصدر عظيمة البطن، وقيل: هي أنثى الحرباء، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه رأى بلالا وقد عظم بطنه فقال له مازجا: " أم حبين " يريد تشبيهه بها في عظم بطنه.

وأبو الحصين:

كنية الثعلب، ويقال له أيضا: أبو الحصن، كما قالوا: أم عوف وأم عوف لدويبة (2) هذا البيت نسبه في اللسان للمرار الاسدي، ويقال هو للمرار الفقعسي.

والعلاقة: الحب.

وأم الوليد (بضم الواو وفتح اللام وتشديد الياء) تصغير أم الوليد وهو محل الشاهد حيث صغر العجز، ولو صغر الصدر لقال: أميمد الوليد. والافنان: جمع فن وأصله الغصن من الشجرة، وأراد به ههنا خصل شعر الرأس. والثغام (بزنة سحاب) قال أبو عبيد: هو بنت أبيض الثمر والزهر يشبه بياض الشيب به، قال حسان بن ثابت: إما ترى رأسي تغير لونه * شمطا فصيح كالثغام المحمل والمخلص: اسم فاعل من أخلص النبات، إذا كان بعضه أخضر وبعضه أبيض وكذلك يقال: أخلص رأسه، إذا خالط سواده بياضه (*)

(273/1)

قياسُ إنسانٍ أنيسين كسرَين في سرحان، فزادوا الياء في التصغير شاذاً فصار كعقربان كما ذكرنا في أول الباب، ومن قال إن إنساناً إفعان من نسي - كما يجيء في باب ذي الزيادة - فأنيسيان قياس عنده (1)

(1) قال في اللسان: "الانسان أصله إنسيان (بكسر الهمزة) ، لان العرب قاطبة قالوا في تصغيره: أنيسيان، فدلّت الياء الاخيرة على الياء في تكبيره، إلا أنهم حذفوها لما كثر الناس في كلامهم، وفي حديث ابن صياد قال النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم: انطلقوا بنا إلى أنيسيان قد رابنا شأنه، وهو تصغير إنسان جاء شاذاً على غير قياس، وقياسه أنيسان.

قال: وإذا قالوا: أناسين فهو جمع بين مثل بستان وبساتين، وإذا قالوا أناسي كثيرا فخففوا الياء أسقطوا الياء التي تكون فيما بين عين الفعل ولامه، مثل قراقر، وقرقر، ويبين جواز أناسي بالتخفيف قول العرب أناسية كثيرة، والواحد إنسي، وأناسي إن شئت، وروى عن ابن عباس

رضي الله عنهما أنه قال: إنما سمي الانسان إنسانا لانه عهد إليه فنسي، قال أبو منصور: إذا كان الانسان في الاصل إنسيانا فهو إفعلان من النسيان، وقول ابن عباس حجة قوية له، وهو مثل ليل إضحيان من ضحي يضحى (كرضى يرضى) وقد حذفت الياء فقبل إنسان ... قال الازهري: وإنسان في الاصل إنسيان وهو فعليان من الانس والالف فيه فاء الفعل وعلى مثاله حرصيان: وهو الجلد الذي يلي الجلد الاعلى من الحيوان، سمي حرصيانا لانه يحرص: أي يقشر، ومنه أخذت الحارصة من الشجاج،

يقال: رجل حذريان إذا كان حذرا.

قال الجوهري: وتقدير إنسان فعلا، وإنما زيد في تصغيره ياء كما زيد في تصغير رجل فقليل رويجل.

وقال قوم.

أصله إنسيان على إفعال فحذفت الياء استخفافا لكثرة ما يجري على ألسنتهم، فإذا صغروه ردوها لان التصغير لا يكثر " اهـ.

قال ابن سيده في المخصص (ج 1 ص 16): " إنسان عندي مشتق من أنس، وذلك أن أنس الأرض وتجملها وبهاءها إنما هو بهذا النوع الشريف اللطيف المعتمر لها والمعنى بها، فوزنه على هذا فعلا (بكسر فسكون) .

وقد ذهب بعضهم إلى أنه إفعال من نسي، لقوله تعالى (*)

(274/1)

وعُشَيْشِيَّة تصغير عَشِيَّة، والقياس عُشِيَّة، بحذف الثالثة الياء كما في مُعِيَّة، وكأن مكبر عُشَيْشِيَّة عَشَاة، تجعل أولى ياء عشيّة؟ ؟ فتدغم الشين في الشين وتنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكذا قالوا في تصغير عَشِيَّة: عُشَيْشِيَّان، وكأنه تصغير عُشِيَّان، وقد صغروا عَشِيَّةً أيضاً على عُشِيَّانَات، كأن كل جزء منها عشي، فُعُشِيَّانَات جمع عُشَيْشِيَّان على غير القياس، كما أن عشيَّشياناً تصغير عشي على غير القياس (1)

(ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسى) ولو كان كذلك لكان إنسيانا ولم تحذف الياء منه لانه ليس هناك ما يسقطها، فأما قولهم: أناسى فجمع إنسان، شابهت النون الالف لما فيها من الخفاء، فخرج جمع إنسان على شكل جمع حرباء، وأصلها أناسين وليس أناسى جمع إنسى كما ذهب إليه بعضهم لدلالة ما ورد عنهم من قول رويشد. أنشده أبو الفتح عثمان بن جنى: - أهلا بأهل وبيتا مثل بيتكم * بالاناسين أبدال الاناسين قال: ياء أناسى الثانية بدل من هذه النون، ولا تكون نون أناسين هذه بدلا من ياء أناسى كما كانت نون أثنان بدلا من ياء أثاني جمع أثناء التى هي جمع الاثن بمعنى الاثنان لان معنى الاثنان ولفظها من باب ثنيت والياء هنا لام البتة فهى ثم ثابتة وليس أناسين مما لاه حرف علة، وإنما الواحد إنسان فهو إذن كضبعان وضباعين وسرحان وسراحين " اهـ (1) العشى والعشية: ما بين زوال الشمس إلى وقت غروبها،

وقيل من زوال الشمس إلى الصباح، وقيل آخر النهار، وقال الليث: العشى بغير هاء، آخر النهار، فإذا قلت عشية فهو ليوم واحد، يقال: لقيته عشيده يوم كذا وكذا، ولقيته عشية من العشيات وقيل العشى والعشية من صلاة المغرب إلى العتمة. قال في اللسان: " وتصغير العشى عشيشيان على غير القياس، وذلك عند شفى وهو آخر ساعة من النهار، وقيل تصغير العشى عشيان على غير قياس مكبره كأنهم صغروا عشيانا (بفتح فسكون) والجمع عشيات، ولقيته عشيشية، وعشيشيات، وعشيشيات، وعشيات، كل ذلك (*)

(275/1)

وكذا قالوا في تصغير مَغْرَب: مُغَيَّرَبان، ثم جمعوا فقالوا: مُغَيَّرَبَات، وهذا جمع قياسي لتصغير غير قياسي، وكأنهم جعلوا كل جزء منه مَغْرَباً، كقولهم: بغير أَصْهَبِ العثانين (1)

نادر، ولقيته مغربان الشمس ومغربانات الشمس، وفي حديث جندب الجهني فأتينا بطن الكديد فنزلنا عشيشية. قال: هي تصغير عشيده على غير قياس أبدل من الياء الوسطى شين كأن أصله عشيشية (بثلاث ياءات) وحكى عن ثعلب أتيته عشيشة وعشيشيانا وعشيانا قال: ويجوز في تصغير عشية عشية وعشيشية، قال الأزهرى: كلام العرب في تصغير عشية عشيشية جاء نادراً على غير قياس، ولم أسمع عشية في تصغير عشية، وذلك أن عشية تصغير العشوة وهو أول ظلمة الليل فأرادوا أن يفرقوا بين تصغير العشية وبين تصغير العشوة " اه، وقول المؤلف: " وكأن مكبر عشيشية عشاة " بفتح العين وتشديد الشين - وهذا الذي ذكره هو قول النحاة، قال ابن يعيش: " وأما عشيشية فكأنه تصغير عشاة، فلما صغر وقعت ياء التصغير بين الشينين ثم قلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها، فصار عشيشية " اه وقد سمعت في كلام صاحب اللسان ما يخالف هذا، وفي كل من الوجهين شذوذ، فما ذكره المؤلف فيه تقدير مكبر غير مسموع في اللغة، وما ذكره صاحب اللسان فيه إبدال الياء شينا وهو إبدال شاذ في اللغة.

ومثل هذا تماماً ما ذكره المؤلف في تصغير عشى على عشيشيان. وقول المؤلف " وقد صغروا عشيا أيضاً على عشيات " غير مستقيم وذلك لانه يفيد

أن عشبانات تصغير العشى الواحد بتقدير أن أل جزء منه عشى، وقد سمعت عن اللسان أن عشبانات جمع عشبان الذى هو مصغر عشى، وهو كلام واضح، ومنه تعلم أيضا أن قول المؤلف " فعشبانات جمع عشيشيان على غير القياس " كلام غير مستقيم أيضا، بل العشبانات جمع العشبان الذى هو تصغير عشى، فالتصغير شاذ والجمع مطابق للقياس فافهم (1) العثانين جمع عثنون (كعصفور) : وهو شعيرات طول تحت حنك البعير وجعلوا كل واحدة منها عثنونا فجمعوها على عثانين. وصهبتها أن يحمر ظاهرها وباطنها أسود (*)

(276/1)

وأَصِيلَان شاذ أيضاً، لكونه تصغير جمع الكثرة على لفظه، كما ذكرنا، كأنهم جعلوا كل جزء منه أصيلاً، وأَصِيلَال شاذ على شاذ، والقياس أَصِيلَات وقالوا في بَنُون: أَبْنُونُ، والقياس بنيون كم امر في شرح الكافية في باب الجمع (1) وقالوا في تصغير ليلة لَيْلِيَّة بزيادة الياء كما في أنسيان، وكأنه تصغير لَيْلَاة، قال: 42 - * في كُلِّ يَوْمٍ ما وكل ليلة (2) * وعليه بنى الليالى

(1) قال المؤلف في شرح الكافية (ح 2 ص 170) : " الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير، منها أبينون، قال: زعمت تماضر أنى إما أمت * يسدد أبينوها الاصاغر خلتي وهو عند البصريين جمع أبين وهو تصغير أبني مقدرا على وزن أفعل فأضحى فشذوذة عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت مكبره، وقال الكوفيون: هو جمع أبين، وهو تصغير أبن مقدرا، وهو جمع ابن، كأدل في جمع دلو، فهو عندهم شاذ من وجهين: كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره، ومجئ أفعل في فعل، وهو شاذ كأجبل وأزمن. وقال الجوهري: شذوذته لكونه جمع أبين تصغير ابن يجعل همزة الوصل قطعاً. وقال أبو عبيد: هو تصغير بنين على غير قياس " اه (2) هذا بيت من مشطور الرجز لم نعثر على قائله، وبعده: حتى يقول كل را إذ رآه * يا ويحه من جمل ما أشقاه والظاهر أن المعنى أنه يعمل جملة في جميع أوقات الليل والنهار من كل يوم وكل ليلة حتى يرثى له كل من رآه ويترحم عليه قائلًا ويحه ما أشقاه، و " ما " في قوله " في كل يوم ما " زائدة، وقد أنشد المؤلف البيت شاهداً على وجود ليلة التي بمعنى ليلة، وهى التى صغرت

على ليليلة بقلب ألفها ياء لوقوعها بعد الكسرة، فلما أرادوا تصغير ليلد استغنوا عنه
بتصغير ليلاة لكونهما بمعنى واحد كما أنهم حينما أرادوا (*)

(277/1)

وقالوا في تصغير رَجُل: رُؤَيْجِل، قيل: إن رجلاً جاء بمعنى راجل، قال: - 43 - أما
أَقَاتِلَ عَنْ دِينِي عَلَى فَرَسِي * وَهَكَذَا رَجُلًا إِلَّا بِأَصْحَاب (1) أي: راجلاً، فرويجل في
الأصل تصغير راجل الذي جاء بمعناه راجل، فكأنه تصغير رجل بمعنى راجل، ثم استعمل
في تصغير رجل مطلقاً، راجلاً كان أولاً فإن سميت بشئ من مكبرات هذه الشواذ ثم
صغرت جري على القياس المحض، فتقول في إنسان وليلة ورجل أعلاما: أنيسين ورجيل
ولئييلة، إذ العلم وَضْعُ ثَانٍ وَأُعْيِلْمَةٌ وَأُصَيِّبِيَّةٌ في تصغير (2) غِلْمَةٌ وَصَبِيَّةٌ شاذَّانِ أيضاً،
والقياس غُلَيْمَةٌ وَصَبِيَّةٌ، ومن العرب من يجئ بهما على القياس

تكسير ليلة استغنوا بتكسير ليلاة فقالوا: ليال، كما في قوله تعالى (والفجر وليال عشر)
وهذا كقولهم أهال في تكسير أهل، وإنما هو تكسير أهلات (1) هذا بيت من البسيط
قائله جبي بن وائل، وكان قد أدركه قطري بن الفجاءة الخارجي أَحَدَ بني مازن، وقد رواه
أبو زيد في نوادره (ص 5) وذكر بعده بيتا آخر، وهو قوله: لقد لقيت إذا شر وأدركني
* ما كنت أزعم في خَصْمِي مِنَ العَاب وقد وقع في النوادر رواية عجز بيت الشاهد *
ولا كذا رجلاً إلا بأصحابي * وروى عن أبي الحسن رواية صدر البيت: * أما أقاتلهم إلا
على فرس * وأما بتخفيف الميم وفتح الالف.

ورجلاً معناه راجلاً، كما يقول العرب: جاءنا فلان حافياً رجلاً: أي راجلاً، كأنه قال:
أما أقاتل فارساً ولا كما أنا راجلاً إلا ومعي أصحابي، فلقد لقيت إذن شراً: أي إنني
أقاتل وحدي، يريد أنه يقاتل عن دينه وعن حسبه وليس تحته فرس ولا معه أصحاب.
والعاب: العيب (2) في جميع النسخ التي رأيناها المخطوطة منها والمطبوعة قوله (في
جمع غلمة

وصبية) وهو تحريف ظاهر، والصواب ما أثبتناه (*)

(278/1)

قال: " وَقَوْلُهُمْ أَصْغَرُ مِنْكَ وَدُوْنِ هَذَا وَقَوْلُهُ لَتَقْلِيلٍ مَا بَيْنَهُمَا " أقول: قوله " أصغر منك " اعلم أن المقصود من تحقير النعوت ليس تحقير الذات المنعوت غالباً، بل تحقير ما قام بها من الوصف الذي يدل عليه لفظ النعت، فمعنى ضويرب ذو ضرب حقير، وقولهم أَسْوَدُ وَأَحْمَرُ وَأَصْيَفَرُ أي ليست هذه الألوان فيه تامة، وكذا بُزَيْرِزٍ وَعُطَيْطِيرٍ (1) أي الصنعتان فيهما ليستا كاملتين، وربما كانا كاملين في أشياء أخرى، وقولك " هو مُثِيلُ عمرو " أي المماثلة بينهما قليلة، فعلى هذا معنى " أصغر منك " أي زيادته في الصغر عليك قليلة، وكذا " أُعْيِلِمَ مِنْكَ " و " أفضِلَ مِنْكَ " ونحوه، لأن أفعال التفضيل ما وضع لموصوف بزيادة على غيره في المعنى المشتق هو منه، وقد تحيى لتحقير الذات كما في قول علي " يَا عُدَيَّ نَفْسِهِ " وأما تحقير العلم نحو زيد وعمرو فلمطلق التحقير، وكذا في الجنس الذي ليس بوصف كرجل وفرس، ولا دليل فيه على أن التحقير إلى أي شيء يرجع إلى الذات أو الصفة أو إليهما قوله " وَدُوْنِ هَذَا، وَقَوْلُهُ "، قد ذكرنا حقيقة مثله في أول باب التحقير قال: " وَنَحْوُ مَا أَحْيَسْنَهُ شَاذٌ، وَالْمُرَادُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ " أقول: عند الكوفيين أفعال التعجب اسم، فتصغيره قياس، وعند البصريين هو فعل كما تقدم في بابه في شرح للكافية، وإنما جَرَّاهُمْ عليه تجرده عن معنى الحدث والزمان اللذين هما من خواص الأفعال، ومشابحته معنى لأفعال التفضيل، ومن ثم يُبْنَيَانِ من أصل واحد، فصار أفعال التعجب كأنه اسم فيه معنى الصفة

(1) بزيريز: تصغير بزاز وهو صيغة نسب لمن يبيع البز وهي الثياب، وقيل

ضرب منها.

وعطيطير: تصغير عطار وهو صيغة نسب أيضا يبيع العطر (*)

(279/1)

كَأَسْوَدَ وَأَحْمَرَ، والصفة - كما ذكرنا - إذا صغرت فلتصغير راجع إلى ذلك الوصف المضمون، لا إلى الموصوف، فالتصغير في " مَا أَحْيَسْنَهُ " راجع إلى الحسن، وهو تصغير التلطف كما ذكرنا في نحو بُيٍّ وَأُخَيٍّ، كأنك قلت هو حُسَيْنٌ، وقوله 30 - يَامَا أَمِيلَحَ غَزْلَانَاً (1) أي: هن مُلَيِّحَاتٍ، ولما كان أفعال التعجب فعلاً على الصحيح لم يمنعه تصغيره عن العمل، كما يمنع في نحو ضويرب على ما يجي.

قوله " والمراد المتعجب منه " أي: مفعول أَحْيَسْنِ، فإذا قلت " ما أحيسن زيدا " فالمراد

تصغير زيد، لكن لو صغرت لم يعلم أن تصغيره من أي وجه هو، أمن جهة الحسن، أم من جهة غيره؟ فصغرت أحسن تصغير الشفقة والتلطف، لبيان أن تصغير زيد راجع إلى حسنه، لا إلى سائر صفاته.

قال: " وَخَوُّ جُمَيْلٍ وَكُعَيْتٍ لِطَائِرَيْنِ وَكُمَيْتٍ لِلْفَرَسِ مَوْضُوعٌ عَلَى التَّصْغِيرِ ".
أقول: جميل طائر صغير شبيه بالعصفور (2) ، وأما كُعَيْتٌ فقليل هو البلبل، وقال المبرد: هو شبيه بالبلبل وليس به.

وإنما نطقوا بهذه الأشياء مصغرة لأنها مستصغرة عندهم، والصغر من لوازمها فوضعوا الألفاظ على التصغير، ولم تستعمل مكبراتها، وقولهم في جمع جميل

(1) سبق في أول هذا الباب القول في شرح هذا البيت (أنظر ص 190 هـ 1) (2) في اللسان: " قال سيبويه: الجميل البلبل، لا يتكلم به إلا مصغرا فإذا جمعه قالوا: جملان " (*)

(280/1)

وَكُعَيْتٍ جَمْلَانِ وَكُعْتَانِ كَصِرْدَانِ (1) وَنَعْرَانِ (2) تكسير لمكبريهما المقدرين وهما الجملُ والكُعتُ، وإنما قدرا على هذا الوزن لأنه أقرب وزن مكبر من صيغة المصغر، فلما لم يسمع مكبرهما قدرا على أقرب الأوزان من وزن المصغر، وإنما قلنا إن جَمْلَانًا وَكُعْتَانًا جمعان للمكبر المقدر لا المصغر لأنه جرت عادتهم أن لا يجمعوا المصغر إلا جمع السلامة إما بالواو والنون وبالألف والتاء، قيل: وذلك لمضارعة التصغير للجمع الأقصى بزيادة حرف لين ثالثة، ولا يجمع الجمع الأقصى إلا جمع السلامة كالصَّرَادِينِ والصَّوَّاحِبَاتِ، ولا منع أن نقول: إن كُعَيْتًا وَجُمَيْلًا لما وضعنا على التصغير نظراً إلى استصغارهما في الأصل ثم استعمالاً بعد ذلك من غير نظر إلى معنى التصغير فيهما لأن الكعيت كالبلبل معنى، ولا يقصد في البلبل معنى التصغير، وإن كان في نفسه صغيراً - انمحي عنهما معنى التصغير في الاستعمال، وإن كانا موضوعين عليه، وصارا كلفظين موضوعين على التكبير، فجمعاً كما يجمع المكبر، وأقرب المكبرات إلى هذه الصيغة فُعل كُنْغَرٌ وَصُرْدٌ فجمعاً جمعهما، فعلى هذا كِعْتَانِ وَجَمْلَانِ جمعان للفظي كُعَيْتٍ وَجُمَيْلٍ، لا لمكبريهما المقدرين وأما كُمَيْتٍ فهو تصغيراً كمت وكُمْتَاءُ تصغير الترخيم (3) ، وقد ذكرنا

(1) الصردان (بكسر فسكون) جمع صرد - بضم ففتح - وهو طائر فوق العصفور، وقيل هو طائر أبقع ضخم الرأس يكون في الشجر نصفه أبيض ونصفه أسود ضخم المنقار.

قال الازهري: يصيد العصافير، وفي الحديث الشريف: نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل أربعة: النملة، والنحلة، والصرد، والهدهد (2) النمران: جمع نمر - كصرد - وهو طير كالعصافير حمر المناقير، ومؤنثه نغرة (كهزمة) ، وأهل المدينة يسمونه البلبل، ويتصغيره جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال لمن كان لا يي طلحة الانصاري وكان له نمر يلعب به فمات " فما فعل النمر يا أبا عمير " (3) قال في اللسان: " قال ابن سيده: الكمة لون بين السواد والحمرة يكون (*)

(281/1)

أن المراد بتصغير الصفة تصغير المعنى المضمون، لا تصغير ما قام به ذلك المعنى، والكمة، لون يلزمه الصغر، إذ هي لون ينقص عن سواد الأدهم ويزيد على حمرة الأشقر، فهي بين الحمرة والسواد، فوضعوا كُـمَيْتاً على صيغة التصغير لصغر معناه المضمون، وهو يقع على المذكر والمؤنث، وجمعه كُـمْتُ، وهو جمع مكبره المقدر، وهذا يقوي إن جَمَلَاناً وَكَعْتَاناً جمعان للمكبر أيضاً وَكُـمَيْتٌ بالتخفيف مصغر سَكَيْتٌ - بالتشديد - تصغير الترخيم (1)

في الخيل والابل وغيرهما، وقد كمت ككرم، كمتا وكمته وكماتة واكمات (كاحمار) والكميت من الخيل يستوى فيه المذكر والمؤنث.

قال سيبويه: سألت الخليل عن كميت فقال هو بمنزلة جميل يعني الذي هو البلبل.

وقال: إنما هي حمرة يخالطها سواد ولم تخلص، وإنما حقروها لأنها بين السواد والحمرة ولم تخلص لواحد منهما فيقال له أسود أو أحمد فأرادوا بالتصغير أنه منهما قريب، وإنما هذا كقولك هو دوين ذاك، والجمع كمت، كسروه على مكبره المتوهم، وإن لم يلفظ به، لان قياس الاوصاف من الالوان هو أفعل كأحمر وأشقر وأسود وقياس جمعها على فعل كحمر وخضر وسود.

وقد جاء جمع الكميت على كمت في قول طفيل: وكمتا مدماة كأن متونها * جرى فوقها واستشعرت لون مذهب والكميت أيضا: الخمر التي فيها سواد وحمرة " اه ملخصا من اللسان (1) قال في اللسان: " والسكيت والسكيت بالتشديد والتخفيف: الذي يجيء في آخر الحلبة آخر الخيل، قال الليث السكيت مثل الكميت خفيف: العاشر الذي يجيء في آخر الخيل إذا أجريت بقى مسكتا، وفي الصحاح آخر ما يجيء من الخيل في الحلبة من العشر المعدودات، وقد يشدد فيقال السكيت وهو القاسور والفسل

أيضا، وما جاء بعده لا يعتد به.

قال سيبويه: سكيت بالتخفيف ترخيم سكيت (بالتشديد) يعني أن تصغير سكيت إنما هو سكيكيت، فإذا رخم حذفت زائداته " اه (*)

(282/1)

وإذا صغرت مبيطرا وميسطرا كان التصغير بلفظ المكبر، لأنك تحذف الياء كما تحذف النون في منطلق، وتجيء بياء التصغير في مكانه، ولو صغرتهما تصغير الترخيم لقلت: بطير، وسطير قال: " وَتَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ أَنْ تَحْذِفَ كُلَّ الزَّوَائِدِ ثُمَّ تُصَغِّرَ كَحَمِيدٍ فِي أَحْمَدٍ " أقول: اعلم أن مذهب الفراء أنه لا يصغر تصغير الترخيم إلا العلم، لأن ما أبقى منه دليل على ما ألقى لشهرته، وأجاز البصرية في غير العلم أيضا، وقد ورد في المثل " عَرَفَ حُمَيْقُ جَمَلَهُ " (1) تصغير أحرق وإذا صغرت مخرجاً تصغير الترخيم قلت: دُحِج، وما قال بعض العرب في تصغير إبراهيم وإسماعيل - أعني بُرَيْهَ وَسُمَيْعَ - فإما أن يكون جعل الميم واللام زائدين، وإن لم يكونا من الغوالب في الزيادة في الكلم العربية في مثل مواضعهما، كما يجيء في باب ذي الزيادة، لكنهم جعلوا حكم العجمية غير حكم العربية، أو يكون حذف الحرف الأصلي شاذاً، لأن تصغير الترخيم شاذ، والأعجمي غريب شاذ في كلامهم، فشبهوا الميم واللام لاصليتين، لكونهما من حروف " اليوم تنساه " بحروف الزيادة، وحذفوهما حذفاً شاذاً، لإتباع الشذوذ للشذوذ، فعلى هذا يكون الهمزة أصلاً كما في إصطبل، فيكون تصغيرهما على بُرَيْهَ وَسُمَيْعَ، بحذف الهمزة وهما المشهوران، شاذاً أيضاً، والقياس

(1) قال العلامة الميداني في مجمع الامثال (ج 1 ص 401 طبع بولاق) " عرف حميق

جملة: أي عرف هذا القدر وإن كان أحق، ويروى عرف حميقا جملة: أي أن جملة عرفه فاجترأ عليه.

يضرب في الافراط في مؤانسة الناس.

ويقال: معناه عرف قدره.

ويقال: يضرب لمن يستضعف إنسانا ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه " (*)

(283/1)

ما قال المبرد: أي أبيريه وأسيميع، وقد مر، وتصغير الترخيم شاذ قليل قال: " وَخُولَفَ بِاسْمِ الإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولِ فَأُلْحِقَ قَبْلَ آخِرِهَا يَاءً، وَزِيدَتْ بَعْدَ آخِرِهَا أَلِفٌ، فَقِيلَ: ذَيَّا وَتِيَا وَأُولِيَا وَاللِّدْيَا وَاللَّتِيَا وَاللَّذِيَانِ وَاللَّتِيَانِ وَاللَّذِيُونِ وَاللَّتِيَانِ " أقول: كان حق اسم الإشارة أن لا يصغر، لغلبة شبه الحرف عليه، ولأن أصله وهو " ذا " على حرفين، لكنه لما تصرف تصرف الأسماء المتمكنة فوُصِفَ (وُوصِفَ) به وثني وجمع وأُنْثِ أُجْرِي مُجْرَاهَا فِي التَّصْغِيرِ، وَكَذَا كَانَ حَقُّ الْمَوْصُولَاتِ أَنْ لَا تَصْغُرَ، لَغْلَبَةِ شَبهِ الْحَرْفِ عَلَيْهَا، لَكِنْ لَمَّا جَاءَ بَعْضُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ كَالَّذِي وَالَّتِي وَتُصْرَفُ فِيهِ تَصْرَفُ الْمَتَمَكِّنَةُ فَوُصِفَ بِهِ وَأُنْثِ وَثْنِي وَجَمَعَ وَأُنْثِ أُجْرِي مُجْرَاهَا فِي التَّصْغِيرِ، وَكَذَا كَانَ حَقُّ الْمَوْصُولَاتِ أَنْ لَا تَصْغُرَ، لَغْلَبَةِ شَبهِ الْحَرْفِ عَلَيْهَا، لَكِنْ لَمَّا جَاءَ بَعْضُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ كَالَّذِي وَالَّتِي وَتُصْرَفُ فِيهِ تَصْرَفُ الْمَتَمَكِّنَةُ فَوُصِفَ بِهِ وَأُنْثِ وَثْنِي وَجَمَعَ جاز تصغيره وتصغير ما تصرف منه، دون غيرهما من الموصولات، كمن وما قيل: لما كان تصغيرهما على خلاف الأصل خولف بتصغيرهما تصغير الأسماء المتمكنة، فلم تُضم أوأنلها، بل زيد في الآخر ألف بدل الضمة بعد أن كملوا لفظ " ذا " ثلاثة أحرف بزيادة الياء على آخره، كما تقدم أنه يقال في تصغير مَنْ: مُنِّي، فصار ذايًا، فأدخلوا ياء التصغير ثالثة بعد الألف ما هو حقها، فوجب فتح ما قبلها كما في سائر الأسماء المتمكنة، فقلبت الألف ياء، لا واوًا، ليخالف بها الألفات التي لا أصل لها في المتمكنة، فإنها تقلب في مثل هذا الموضع واوًا، لوقوعها بعد ضمة التصغير كما في ضُوَيْرِب، فصار ذَيِّيَا أو تقول: كان أصل " ذا " ذَيِّي أو ذَوِي، قلبت اللام ألفًا، وحذفت العين

شاذًا كما في سَه، ورُدَّتْ فِي التَّصْغِيرِ كَمَا هُوَ الْوَاجِبُ، وَزِيدَ يَاءُ التَّصْغِيرِ بَعْدَ الْعَيْنِ، فَرَجَعَتِ الْأَلْفُ إِلَى أَصْلِهَا مِنَ الْيَاءِ كَمَا فِي الْفَتَى إِذَا صَغُرَ، فَصَارَ ذَيِّيًّا، أَوْ ذَوِيًّا، وَكُونُ

(284/1)

عينه واواً في الأصل أولى (1) ، لكون باب طوى أكثر من باب حيى، وأما

(1) قال المؤلف في شرح الكافية (ج 2 ص 28) : " قال الاخفش: هو - يريد ذا اسم الإشارة - من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة، وليس في كلامهم تركيب نحو حيوت فلامه أيضا ياء، وأصله ذي بلا تنوين لبنائه، محرك العين، بدليل قلبها ألفا، وإنما حذفت اللام اعتباطاً أولاً كما في يد ودم ثم قلبت العين ألفا، لان المحذوف اعتباطاً كالعدم، ولو لم يكن كذا لم تقلب العين، ألا ترى إلى نحو مرتو. فان قيل: فلعله ساكن العين وهى المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحركة، قلت: قيل ذلك، لكن الاولى حذف اللام لكونها في موضع التغير، ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطاً كسه، وكثر المحذوف اللام كدم، ويد، وغد، ونحوها. وقيل: أصله ذوى، لان باب طويت أكثر من باب حييت، ثم إما أن نقول: حذفت اللام فقلبت العين ألفا، والامالة تمنعه، وإما أن نقول: حذفت العين وحذفها قليل كما مر فلا جرم كان جعله من باب حييت أولى. وقال الكوفيون.

الاسم الذال وحدها والالف زائدة، لان تثنيته ذان بمحذفها، والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لا من الثنائية غلبة أحكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه، والوصف به، وتثنيته، وجمعه، وتحقيره، ويضعف بذلك قول الكوفيين، والجواب عن حذف الالف في التثنية أنه لا اجتماع الالفين، ولم يرد إلى أصله فرقاً بين المتمكن وغيره، نحو فتيان وغيره، كما حذف الياء في اللذان. قال ابن يعيش: لا بأن بأن نقول هو ثنائي كما، وذلك أنك إذا سميت به قلت: ذاء، فتزيد ألفاً أخرى ثم تقلبها همزة، كما تقول: لاء، إذا سميت ب " لا " وهذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها وضعاً إذا كان ثانيها حرف لين وسمى بها، ولو كان أصله ثلاثة قلت:

ذائ، رداله إلى أصله " اه كلام المؤلف في شرح الكافية. وأنت إذا تدبرته وجدته يرجح فيه غير ما رجحه هنا، فهو هنا يرجح أن أصل " ذا " ذوى ويدفع ما اعترض به على ذلك من حكاية سيبويه فيها الامالة الدالية على كون العين ياء بأن المحذوف هو العين وهذه الالف بدل من اللام التي هي ياء، مع أنه يرجح فيما نقلناه أن المحذوف هو اللام، لان حذف اللام اعتباطاً أكثر من حذف العين كذلك، (*)

إمالة ذا فلكون الالف لا ما في ذوي والعين محذوفة، ثم حذفوا العين شاذاً لكون تصغير المبهلمات على خلاف الأصل كما مر، فجرأهم الشذوذ على الشذوذ، ألا ترى أنهم لم يحذفوا شيئاً من الياءات في حَيٍّ وطُويّ تصغيري حيّ وطَيّ، ولا يجوز أن يكون المحذوفة ياء التصغير لكونها علامة، ولا لام الكلمة للزوم تحرك ياء التصغير بحذفها، فصار ذَيّاً. ولم يصغر في المؤنث إلا تا وتي، دون ذي، لئلا يلتبس بالملذكر، وأما ذِه، فأصله ذي كما يجيء في باب الوقف (1)

وهذه الالف بدل من الياء التي هي عين (ثم انظر ج 3 ص 126 من شرح ابن يعيش للمفصل) (1) ذكر في باب الوقف أن بني تميم يقلبون ياء هذى في الوقف هاء، فيقولون هذه بسكون الهاء، وإنما أبدلت هاء لخفاء الياء بعد الكسرة في الوقف، والهاء بعدها أظهرتها، وإنما أبدلت هاء لقرب الهاء من الألف التي هي أخت الياء في المد، فإذا وصل هؤلاء ردها ياء، فقالوا: هذى هند، لأن ما بعد الياء يبينها، وقيس وأهل الحجاز يجعلون الوقف والوصل سواء بالهاء الح، وقال ابن يعيش: (ج 3 ص 131): " وأما ذه فهي ذى والهاء فيها بدل من الياء وليس للتأنيث أيضاً، فان قيل: فلم قلتم إن الهاء بدل من الياء في ذى، وهلا كان الأمر فيهما بالعكس؟ قيل: إنما قلنا إن الياء هي الأصل لقولهم في تصغير ذا ذيا، وذى إنما هو تأنيث ذا فكما أن الهاء ليس لها أصل في الملذكر فكذلك هي في المؤنث لأنها من لفظه، فان قيل: فهلا كانت الهاء للتأنيث على حدها في قائمة وقاعدة؟ فالجواب أنه لو كانت للتأنيث على حدها في قائمة وقاعدة لكانت زائدة وكان يؤدي إلى أن يكون الاسم على حرف واحد، وقد بينا ضعف مذهب الكوفيين في ذلك، وأمر آخر أنك لا تجد الهاء علامة للتأنيث في موضع من المواضع، والياء قد تكون علامة للتأنيث في قولك اضربي، فاما قائمة وقاعدة فأنما التأنيث بالتاء، والهاء من تغيير الوقف، ألا تراك تجدها تاء في الوصل نحو طلحتان، وهذه طلحة يا فتى، وقائمة يا رجل، فإذا وقفت كانت هاء، والهاء (*)

وحذفوا في المثنى الألف المزيد عوضاً من الضمة، اكتفاء بياء التصغير، وذلك لاجتماع ألفي المثنى والعوض، والقياس في اجتماع الساكنين حذف الأول، إذا كان مدأً، كما يحى في بابه وقالوا في " أولى " المقصور وهو مثل هُدَى: أُولَيَّا، والضمة في أُولَيَّا هي التي كانت في أُولَى وليست للتصغير، فلذا زيد الألف بدلاً من الضمة، وأما " أولاء " بالمد فتصغيره أولياء، قال المبرد: زيد أَلَفَ العوض قبل الآخر، إذ لو زيدت في الآخر كما في أخواته لالتبس تصغير أولاء الممدود بتصغير أولى المقصور.

وذلك أن أولاء كَقَضَاءَ لما صرفته وجعلته كالأسماء المتمكنة قَدَّرَتْ همزته التي بعد الألف منقلبة عن الواو أو الياء كما في رداء وكساء، فكما تقول في تصغير رداء: ردى، بحذف ثلاثة الياءات، فكذا كنت تقول أُولَيَّ ثم تزيد الألف على آخره فيصير أُولَيَّا فيلتبس بتصغير المقصور، فلذا زدت أَلَفَ العوض قبل الهمزة بعد الألف، فانقلبت أَلَفَ " أولاء " ياء كالف حمار إذا قلت حُمَيْرَ، لكنه لم يكسر الياء كما كسرت في نحو حُمَيْرَ لتسلم أَلَفَ العوض، فصار أُولَيَّاء وأما الزجاج فإنه يزيد أَلَفَ العوض في آخر أولاء كما في أخواته، لكنه

يقدر همزة " أولاء " في الأصل أَلَفًا، ولا دليل عليه، قال: فإذا دخلت ياء التصغير اجتمع بعدها ثلاث أَلَفَات: الأولى الذي كان بعد لام أولاء، والثاني أصل الهمزة على ما ادعى، والثالث أَلَفَ العوض، فينقلب الأول ياء كما في حمار

في " ذه " ثابتة وصلا ووقفًا، والكلام إنما هو في حقيقته وما يندرج عليه، ألا ترى أننا نبذل من التنوين أَلَفًا في النصب وهو في الحقيقة تنوين على ما يندرج عليه الكلام. ويؤيد ذلك أن قوماً من العرب وهم طيئ يقفون على هذا بالتاء فيقولون شجرت، وجحفت، فثبت بما ذكرناه أن الهاء في " ذه " ليست كالهاء في قائمة فلا تفيد فائدتها من التأنيث " اه (*)

(287/1)

ويبقى الأخيران، فيجعل الأخير همزة كما في حمراء وصفراء، فتكسر كما كانت في المكسر وتقول في الذى والتي: اللَّذِيَّ وَالَّتِيَّ بزيادة ياء التصغير ثلاثة وفتح ما قبلها، وفتح الياء التي بعد ياء التصغير، لتسلم أَلَفَ العوض، وقد حكى اللَّذِيَّ وَالَّتِيَّ بضم الأول جمعاً بين العوض والمعوض منه وتقول في المثنى: اللَّذِيَّانِ وَالَّتِيَّانِ، وَاللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ، بحذف

ألف العوض قبل علامتي المثني، لاجتماع الساكنين، فسيبويه يحذفها نسياً فيقول في المجموع: اللَّذْيُونُ وَاللَّذَيَّيْنِ، بضم الياء وكسرها، يحذف ألف العوض في المثني والمجموع نسياً، كما حذف ياء الذي في المثني، والأخفش لا يحذفها نسياً، لا في المثني ولا في المجموع، فيقول في الجمع: اللَّذْيُونُ وَاللَّذَيَّيْنِ (بفتح الياء) كالمصطفون والمصطفين فيكون الفرق عنده بين المثني والمجموع في النصب والجر بفتح النون وكسرها، والمسموع في الجمع ضم الياء وكسرها كما هو مذهب سيبويه ونما اطرء في المصغر اللَّذْيُونُ رفعاً وَاللَّذَيَّيْنِ نصباً وحراوشت في المكبر اللَّذُونُ رفعاً لأنه لما صغر شابه المتمكن فجرى جمعه في الإعراب مجرى جمعه وعند سيبويه استغنوا باللتيات جمع سلامة اللتياً بحذف ألف العوض للساكنين عن تصغير اللاتي واللائي، وقد صغرها الأخفش على لفظهما، قياساً لا سماعاً، وكان لا يباي بالقياس في غير المسموع فقال في تصغير اللاتي: اللَوَيْتَا، بقلب الألف واواً كما في الجمع: أي اللواتي، وحذف ياء اللاتي لئلا يجتمع مع ألف العوض خمسة أحرف سوى الياء، وقال في تصغير اللائي: اللَوَيْتَا، بفتح اللام فيهما، وقال المازني: إذا كان لابد من الحذف فحذف الزائد أولاً، يعني الألف التي بعد اللام فتصغير اللاتي كتصغير التي سواء، قال بعض البصريين: اللَوَيْتَا (*)

(288/1)

وَاللَوَيْتَا، من غير حذف شيء، وكل لك هَوَسٌ وتجاوز عن المسموع بمجرد القياس، ولا يجوز، هذا ما قيل وأنا أرى أنه لما كان تصغير المبهمات على خلاف الأصل، كما ذكرنا، جعل عوض الضمة ياء، وأدغم فيها ياء التصغير، لئلا يستثقل الياءان، ولم يدغم في ياء التصغير لئلا يتحرك ياء التصغير التي لم تجر عادتاً بالتحرك، فحصل في تصغير جميع المبهمات ياء مشددة: أولاهما ياء التصغير، والثانية عوض من الضمة، فاضطر إلى تحريك ياء العوض، فألزم تحريكها بالفتح، قصداً للخفة، فإن كان الحرف الثاني في الاسم ساكناً كما في " ذا " و " تا " و " دان " و " تان " جعلت هذه الياء المشددة بعد الحرف الأول، لأنها إن جعلت بعد الثاني - كما هو حق ياء التصغير - لزم التقاء الساكنين، فألف ذياوتياً، على هذا، هي التي كانت في المكبر، وإن كان ثاني الكلمة حرفاً متحركاً كأولى وأولاء جعلت ياء التصغير في موضعها بعد الثاني، فعلى هذا كان حق الذي والتي اللَّذْيُ وَاللَّتْيُ بياء ساكنة في الآخر بعد ياء مفتوحة مشددة، لكنه

خفف ذلك بقلب الثالثة ألفاً كراهة لاجتماع الياءات،

ويلحق بذياً وتياً ومثبيهما وجمعيهما من هاء التنبيه وكاف الخطاف ما لحقها قبل التصغير، نحو هذيا وذيا لك، قال 30 - * من هؤلاءكن الضال والسمر * (1) قَالَ: " وَرَفَضُوا تَصْغِيرَ الضَّمَائِرِ، وَنَحَوُ مَتَى وَأَيْنَ وَمِنْ وَمَا وَحَيْتَ وَمُنْذُ وَمَعَ وَغَيْرِ وَحَسْبُكَ، وَالْأَسْمَ عَامِلًا عَمَلِ الْفِعْلِ، فَمِنْ ثُمَّ جَارَ ضُوَيْرِبُ زَيْدٍ وَامْتَنَعَ ضُوَيْرِبُ زَيْدًا " أقول: إنما امتنع تصغير الضمائير لغلبة شبه الحرف عليها مع قلة تصرفها، إذ

(1) انظر (ص 190 هـ 1) (*)

(289/1)

لا تقع لا صفة ولا موصوفة كما تقع أسماء الإشارة، ومثل هذه العلة لم تصغر أسماء الاسفتهام والشرط، فانه تشابه الحرف ولا تتصرف بكونها صفات وموصوفات وأما مَنْ وَمَا الموصولتان فأوغل في شبه الحرف من " الذي " لكونهما على حرفين ولعدم وقوعهما صفة كالذي وحيث وإذا وإذا وَمُنْذُ مثل الضمائير في مشابهة الحرف، وأقلُّ تصرفاً منها، لأنها مع كونه لا تقع صفات ولا صفات ولا موصوفات تلزم في الأغلب نوعاً من الإعراب وأما مع فإنه وإن كان معرباً لكنه غير متصرف في الاعراب، ولا يقع صفة ولا موصوفاً، مع كونه على حرفين وكذا عند لا يتصرف (1) وإن كان معرباً على ثلاثة، وكذا لم يصغر لَدُنْ لعدم تصرفه وإنما لم يصغر غير كما صغر مثل وإن كانت المغايرة قابلةً للقلّة والكثرة كالمثالثة، لقصوره في التمكن، لأنه لا يدخله اللام ولا يثنى ولا يجمع بخلاف مثل ولا يصغر سوى (2) وسواء بمعنى غير أيضاً، ولا يصغر حَسْبُكَ لتضمنه معنى

(1) قال سيبويه (ح 2 ص 136): " ولا تحقر عندكما تحقر قبل وبعد ونحوهما لانك إذا قلت عند فقد قللت ما بينهما وليس يراد من التقليل أقل من ذا، فصار ذا كقولك قبيل ذاك إذا أردت أن تقلل ما بينهما " اهـ.

وهذا وجه من التعليل لعدم تصغير عند حاصله أنه لما كان مصغراً بمعناه الاصلى لم يحتج إلى التصغير لان المصغر لا يصغر، وهو وجه حسن (2) هذا الذي ذكره المؤلف في هذه الكلمة هو ما ذكره سيبويه في الكتاب (ح 2 ص 135) حيث قال: " ولا يحقر غير

لأنها ليست بمنزلة مثل، وليس كل شيء يكون غير الحقير عندك يكون محقرا مثله، كما لا يكون كل شيء مثل الحقير حقيرا، وإنما معنى مررت برل غيرك معنى مررت برجل سواك، وسواك لا يحقر، لأنه ليس اسما متمكنا، وإنما هو كقولك مررت برجل ليس بك، فكما قبح تحقير (*)

(290/1)

الفعل، لأنه بمعنى اكتف، وكذا ما هو بمعناه من شرعك (1) وكفيك ولا يصغر شيء من أسماء الأفعال، وكذا لا يصغر الاسم (2) العامل عمل الفعل، سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة، لأن الاسم إذا صغر صار

ليس قبح تحقير سوى، وغير أيضا ليس باسم متمكن، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة، ولا تجمع ولا تدخلها الالف واللام " اهـ.

والذي نريد أن ننبهك إليه هو أن عدم التمكن في سوى الذي علل به سيبويه عدم تصغير ما ليس معناه عدم التصرف أي ملازمة هذه الكلمة للنصب على الظرفية كما هو المعروف من مذهب سيبويه، بل معناه أنها ليس كسائر الأسماء المتمكنة كما أشار إليه، مع أن القائلين بخروجها عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى سائر مواقع الاعراب قد ذهبوا أيضا إلى أنها لا تصغر، ومنهم من علل عدم تصغيرها بأنها غير متمكنة، فوجب أن يكون التمكن في هذا الموضع بمعنى آخر، ويشير إلى ذلك المعنى تعليل بعضهم عدم

جواز التصغير بشدة شبه هذه الكلمة بالحرف ودلالاتها على معناه وهو إلا الاستثنائية (1) تقول: هذا رجل شرعك من رجل فتصف به النكرة ولا تشبيه ولا تجمعه ولا تؤنثه، ومعناه كافيك من رجل، وقد ورد في المثل شرعك ما بلغك المحل أي حسبك من الزاد ما بلغك مقصدك (انظر مجمع الامثال ح 1 ص 319 طبع بولاق) قال في اللسان: " قال أبو زيد: هذا رجل كافيك من رجل، وناهيك، وجازيك من رجل، وشرعك من رجل، كله بمعنى واحد " اهـ وفي القاموس: " وكافيك من رجل، وكفيك من رجل مثلثة الكاف: حسبك " اهـ زاد في اللسان أنك تقول: هذا رجل كفأك به، وكفأك به، بكسر الكاف أو ضمها مع القصر، لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث (2) قد أطلق الشارح القول هنا كما أطلقه المصنف، وفي المسألة تفصيل خلاصته أنك لو قلت: هذا ضارب زيدا،

فأعملت اسم الفاعل فيما بعده النصب لم يجز تصغيره بحال، وإذا قلت هذا ضارب زيد، فأضفت اسم الفاعل إلى ما بعده فإن أردت به الحال أو الاستقبال لم يجز أن تصغره: لانه حينئذ كالعامل، وإن أردت به المضى جاز تصغيره.
قال سيبويه (ح 2 ص 136): "واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان (*)"

(291/1)

موصوفاً بالصغر، كما تكررت الإشارة إليه، فيكون معنى "ضَوِيرَب" مثلاً ضارب صغير، والأسماء العاملة عمل الفعل إذا وصفت انعزلت عن العمل، فلا تقول: "زَيْدٌ ضاربٌ عظيمٌ عمراً ولا أَضاربٌ عظيمُ الزَّيْدَانِ، وذلك لبعدها إِذَنْ عن مشابجة الفعل، إذ وضعه على أن يسند ولا يسند إليه، والموصوف يسند إليه الصفة، هذا في الصفات، أعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، أما المصدر فلا يعزله عن العمل كونه مسنداً إليه، لقوة معنى الفعل فيه، إذ لا يعمل الفعل الذي هو الأصل في الفاعل ولا في المفعول إلا لتضمنه معنى المصدر، كما ذكرنا في شرح الكافية في باب المصدر، فيجوز على هذا أن تقول أعجبتني ضَرْبُكَ الشديدُ زَيْدًا، وَضَرْبُكَ زَيْدًا (1) وقيل: إنما لم يصغر الاسم العامل عمل الفعل لغلبة شبه الفعل عليه إذن، فكما لا يصغر الفعل لا يصغر مشبهة، ويلزم منه عدم جواز تصغير المصدر العامل عمل الفعل

بمنزلة الفعل ألا ترى أنه قبيح هو ضويرب زيدا وهو ضويرب زيد إذا أردت بضارب زيد التنوين، وإن كان ضارب زيد لما مضى فتصغيره جيد " اه (1) هذا الذي ذكره المؤلف ههنا من أن المصدر يعمل مصغرا ويعمل موصوفا في المفعول به أيضا غير المعروف عن النحاة، أما المصغر فقد قال ابن هشام في شرح القطر: "ويشترط (أي في إعمال المصدر عمل الفعل) ألا يكون مصغرا، فلا يجوز أعجبتني ضربيك زيدا، ولا يختلف النحويون في ذلك " اه.

بل الذي ذكره المؤلف نفسه في شرح الكافية يناقض ما قاله هنا ويوافق ما قاله ابن هشام فيما سمعت.

قال في شرح الكافية (ح 2 ص 183) "والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الأفعال، ومن

ثم يمتنع الوصف ثلاثتها عن العمل " اه وأما ما ذكره في المصدر المنعوت فهو رأى ضعيف من ثلاثة آراء وحاصله جواز إعمال المصدر المنعوت مطلقاً: أي سواء (*)

(292/1)

ويصغر الزمان الحدود من الجانبين، كالشهر واليوم والليلة والسنة، وإنما تصغر باعتبار اشتغالها على أشياء يستقصر الزمان لأجلها من المسار (1) وأما غير الحدود كالوقت والزمان والحين فقد يصغر لذلك، وقد يصغر لتقليله في نفسه وأما أمس وغد فإنهما لم يصغرا وإن كانا محدودين كيوم وليلة لأن الغرض الأهم منهما كون أحد اليومين قبك يومك بلا فصل والآخر بعد يومك، وهما من هذه الجهة لا يقبلان التحقير، كما يقبله قبل وبعد، كما ذكرنا في أول باب التصغير، ولم يصغرا (أيضاً) باعتبار مطروفيهما وإن أمكن ذلك كما لم يصغرا باعتبار تقليلهما في أنفسهما لما كان الغرض الأهم منهما ما لا يقبل التحقير ومثل أمس وغد عند سبويه كل زمان يعتبر كونه أولاً وثانياً وثالثاً ونحو ذلك، فلا تصغر عنده أيام الأسابيع كالسبت والأحد والاثنين إلى الجمعة، وكذا أسماء الشهور كالحرم وصفر إلى ذي الحجة، إذ معناها الشهر الأول والثاني ونحو ذلك، وجوز الجرمي والمازني تصغير أيام الأسبوع وأسماء الشهور، وقال بعض

أكان نعته سابقاً على المعمول أم متأخراً عنه، والرأى الثاني المنع مطلقاً، والثالث إن تقدم المعمول عن النعت جاز وإلا فلا وهذا اختيار ابن هشام.

قال في شرح القطر: " ويشترط ألا يكون موصوفاً قبل العمل، فلا يقال: أعجني ضربك الشديد زيدا، فإن أخرت الشديد جاز، قال الشاعر: إن وجدى بك الشديد أراني * عاذراً فيك من عهدت عدولا فأخر الشديد عن الجار والمجرور المتعلق بوجدني " (1) المسار: جمع مسرة، ووقع في النسخ التي بين أيدينا كافة " من المساد " بـدال مهملة، وهو تحريف (*)

(293/1)

النحاة: إنك إذا قلت اليوم الجمعة أو السبت بنصب اليوم فلا تصغر الجمعة والسبت إذ هما مصدران بمعنى الاجتماع والراحة، وليس الغرض تصغيرهما، وقال: ولا يجوز تحقير اليوم المنتصب أيضاً لقيامه مقام وقع أو يقع، والفعل لا يصغر، وإذا رفعت اليوم فالجمعة والسبت بمعنى اليوم فيجوز تصغيرهما، وحكى عن بعضهم عكس هذا القول، وهو جواز تصغير الجمعة والسبت مع نصب اليوم وعدم جوازه مع رفعه زيدا، فإن أخرت الشديد جاز، قال الشاعر: إن وجدت بك الشديد أراني * عاذرا فيك من عهدت عدولا فأخر الشديد عن الجار والجور المتعلق بوجودي " (1) المسار: جمع مسرة، ووقع في النسخ التي بين أيدينا كافة " من المساد " بدال مهملة، وهو تحريف (*)

(294/1)

النحاة: إنك إذا قلت اليوم الجمعة أو السبت بنصب اليوم فلا تصغر الجمعة والسبت إذ هما مصدران بمعنى الاجتماع والراحة، وليس الغرض تصغيرهما، وقال: ولا يجوز تحقير اليوم المنتصب أيضاً لقيامه مقام وقع أو يقع، والفعل لا يصغر، وإذا رفعت اليوم فالجمعة والسبت بمعنى اليوم فيجوز تصغيرهما، وحكى عن بعضهم عكس هذا القول، وهو جواز تصغير الجمعة والسبت مع نصب اليوم وعدم جوازه مع رفعه واعلم أنك إذا حقرت كلمة فيها قلب لم ترد الحروف إلى أماكنها نقول في لاث وأصله لاث وشاك وأصله شائك وفي قسي علماً وأيق وأصلهما قووس وأنوق: لُويث وشُويك - بكسر الثاء والكاف - وقُسيّ بحذف تالفة الياءات نسياً، وأُيُيَّق، وذلك لأن الحامل على القلب سعة الكلام ولم يزلها التصغير حتى ترد الحروف إلى أماكنها.

والحمد لله، وصلى الله على رسوله وآله بحمد الله تعالى وحسن توفيقه قد انتهينا من مراجعة الجزء الاول من شرح شافية ابن الحاجب الذي ألفه العلامة المحقق رضى الدين الاسترأبادي، في أثناء سبعة أشهر آخرها يوم الاثنين المبارك الثالث عشر من شهر ذي الحجة أحد شهور عام 1356 ست وخمسين وثلثمائة وألف من الهجرة. ويليه الجزء الثاني مفتتحاً بباب " النسب " نسأل الله الذي جلت قدرته أن يعين على إكماله.

(294/1)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المتقين، قائد الغر المحجلين، سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين

(3/2)

المنسوب قال: " الْمُنْسُوبُ الْمُلْحَقُ بِآخِرِهِ يَاءٌ مُشَدَّدةٌ لِيُذَلَّ عَلَى نِسْبَتِهِ إِلَى الْمُجَرَّدِ عَنْهَا، وَقِيَاسُهُ حَذْفُ تَاءِ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا، وَزِيَادَةُ التَّثْنِيَةِ وَالْجُمْعِ إِلَّا عِلْمًا قَدْ أُعْرِبَ بِالْحُرُكَاتِ، فَلِذَلِكَ جَاءَ قَنْسَرَى وَقَنْسَرِينِي " أقول: قوله: " على نسبته إلى المجرد عنها " يخرج ما لحقت آخره ياء مشددة للوحدة كرومي وزوم، وزنجي وزنج، وما لحقت آخره للمبالغة كأحمري ودواري (1) ، وما لحقته لا لمعنى كبردي (2) وكرسی، فلا يقال لهذه الأسماء: إنها منسوبة، ولا ليائها: إنها ياء النسبة (3) ، كما يقال لتمرّة والتاء فيه للوحدة،

(1) قال في اللسان: " والدهر دوار بالانسان ودواري: أي دائر به على إضافة الشيء إلى نفسه.

قال ابن سيده: هذا قول اللغوين.

قال الفارسي: هو على لفظ النسب وليس بنسب، ونظيره بختي وكرسی " وقد قال العجاج: والدهر بالانسان دوارى * أفنى القرون وهو قعسرى أي: أنه يدور ويتقلب بالانسان حالا بعد حال وأنه يفنى قرونا كثيرة وهو باق على شدته وقوته، وأصل القعسرى الجمل الضخم الشديد، فشبه الدهر به في قوته وشدته (2) البردي: إما أن يكون بضم فسكون، وإما أن يكون بفتح فسكون، وهو على الاول نوع من قمر الحجاز جيد، وعلى الثاني نبت معروف واحدته بردية.

(انظر ج 1 ص 203) من هذا الكتاب (3) قد اختلفت عبارات المؤلف في هذه الياء، فهو أحيانا يذكر أنها ياء النسبة كما في قوله (ح 1 ص 203): " وكان على المصنف أن يذكر ياء النسبة أيضا نحو بريد في بردى " وأحيانا يذكر أنها ليست للنسبة كما هنا، وقد حل هو (*)

(4/2)

ولعلامة وهي فيه للمبالغة، ولغرفة ولا معنى لتائها: إنها أسماء مؤنثة وتاءها تاء التأنيث، وذلك لجريها مجرى التأنيث الحقيقي في أشياء، كتأنيث ما أسند إليها، وكصيورتها غير منصرفة في نحو طلحة، وانقلاب تائها في الوقف هاء قوله " حذف تاء التأنيث مطلقاً " أي: سواء كان ذو التاء علماً كمكة والكوفة، أو غير علم كالغرفة والصفرة، بخلاف زيادتي التنثية والجمع، فإنهما قد لا يجذفان في العلم كما يجي، وسواء كانت التاء في مؤنث حقيقي أولاً كعزة وحمزة، وسواء كانت بعد الألف في جمع المؤنث نحو مسلمات، أولاً، وأما نحو أخت وبنت فإن التاء تحذف فيه، وإن لم تكن للتأنيث، بدليل صرف أخت وبنت إذا سمي بهما (1) ، وذلك لما في مثل هذه التاء من رائحة

هذا الاشكال بقوله في هذا الباب في شان ياء الوحدة كرومي: " ولقائل أن يقول: ياء الوحدة أيضاً في الأصل للنسبة، لأن معنى زنجي شخص منسوب إلى هذه الجماعة بكونه واحداً منهم فهو غير خارج عن حقيقة النسبة، إلا أنه طراً عليه معنى الوحدة " وملخص هذا أنه ينظر أحيانا إلى الأصل فيعتبرها باء نسبة، وينظر أحيانا أخرى إلى ما طراً من معنى الوحدة فينفي عنها ذلك، وما قاله في ياء الوحدة يجري مثله تماماً في ياء المبالغة، لكن ياء نحو الكرسي والبردى، وهي الزيادة لا لغرض، لا يجري فيها مثل ذلك، ولا عذر له في تسميتها ياء نسبة إلا أن صورتها صورة ياء النسبة (1) قال سيبويه في الكتاب (ح 2 ص 13): " وإن سميت رجلاً ببنت أو أخذ صرفته، لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقتها ببناء الثلاثة كما ألحقوا سنبتة بالاربعة، ولو كانت كالهاء لما سكنوا الحرف الذي قبلها، فأما هذه التاء فيها كتاء عفريت، ولو كانت كالف التأنيث لم ينصرف في النكرة، وليست كالهاء لما ذكرت لك، وإنما هذه زيادة في الاسم بنى عليها وانصرف في المعرفة، ولو أن الهاء التي في دجاجة كهذه التاء انصرف في المعرفة " اه وكتب أبو سعيد السيرافي في شرح كلامه هذا فقال: " التاء في بنت وأخت منزلتها عند سيبويه منزلة التاء في (*)

(5/2)

التأنيث (1) وإنما حذفت تاء التأنيث حذراً من اجتماع التاءين: إحداهما قبل الياء، والأخرى بعدها، لو لم تحذف، إذ كان المنسوب إلى ذي التاء مؤنثاً بالتاء (2) إذ كنت

تقول: امرأة كوفية، ثم طُرِدَ حذفها في المنسوب المذكور، نحو رَجُل كوفي قيل: إنما حذفت لأن الياء قد تكون مثل التاء على ما ذكرنا، في إفادة الوحدة والمبالغة، وفي كونها لا معنى، فلو لم تحذف لكان كأنه اجتمع ياءان أو تآان، ويلزمهم على هذا التعليل أن لا يقولوا نحو كوفية وبصرية، إذ هذا أيضا جمع بينهما.

سنته وعفريت، فهي فيهما زائدة لللاحق بجذع وقفل، فإذا سمينا بواحدة منهما رجلا صرفناه لأنه بمنزلة مؤنث على ثلاثة أحرف ليس فيها علامة تأنيث كرجل سميناه بفهر وعين، والتاء الزائدة التي للتأنيث هي التي يلزم ما قبلها الفتحة ويوقف عليها بالهاء كقولنا دجاجة وما أشبه ذلك " اه ملخصا.

والمراد في كلام سيويه والسيرافي من التاء المزيدة لللاحق في سنبنة التاء الاولى لا الثانية كما هو ظاهر (1) قول المؤلف في شرح الكافيد (ح 1 ص 43): " ونريد بتاء التأنيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب هاء في الوصف، فنحو أخت و بنت ليس مؤنثا بالتاء، بل التاء بدل من اللام، لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكور لمناسبت التاء للتأنيث، فعلى هذا لو سميت ببنت وأخت وهنت مذكرا لصرفتها " اه.

وقوله " لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث الخ " هو مراده بقوله هنا " لما في مثل هذه التاء من رائحة التأنيث "، يدل ذلك على أن هذا مراده قوله في هذا الباب كما يأتي قريبا: " فان أبدل من اللام في الثلاثي التاء وذلك في الاسماء المعدودة المذكورة في باب التصغير نحو أخت و بنت وهنت وثنتان وكيت وذيت فعند سيويه تحذف التاء وترد اللام، وذلك لان التاء وإن كانت بدلا من اللام الا أن فيها رائحة من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث في هذه الاسماء " اه (2) قيد المؤنث المنسوب إلى ذى التاء بكونه بالتاء في جميع النسخ، والصواب (*)

(6/2)

ويحذف الألف والتاء في نحو مسلمات (1) لإفادتهما معاً للتأنيث كإفادتهما للجمع، فيلزم من إبقائهما اجتماع التاءين في نحو عَرَفاًتية، ولا ينفصل إحدى الحرفين من الأخرى ثبوتاً وزوالاً، لكونهما كعلامة واحدة، تقول في أذرعات وعانات: أذَرَعِي (2)

حذف هذا القيد، لان اجتماع التاءين لازم في المنسوب إلى ذى التاء ولو كان المنسوب مؤنثا بغير تاء كزئب فانك كنت تقول في نسبها الى البصرة: بصرية (1) ظاهرة عبارة ابن الحاجب والرضى هنا أن جمعى التصحيح الباقيين على الجمعية إذا أريد النسبة إليهما حذفتهما علامة الجمع: أي الالف والتاء في جمع المؤنث والواو والنون في جمع المذكر، مع أن الذى يقتضيه كلام الرضى عند شرح قول ابن الحاجب: " والجمع يرد إلى الواحد " ويقتضيه تعليلي النحويين رد الجمع إلى الواحد عند النسبة إليه: أن يرد جمعا التصحيح عند النسبة إليهما الى الواحد لا أن تحذف منهما علامة الجمع، وفرق بين الرد إلى الواحد وحذف علامة الجمع فإن أرضين مثلا إذا نسبت إليه وهو باق على جمعيته قلت: أرضى بسكون الراء - وإذا نسبت إليه مسمى به حاكيا إعرابه الذى كان قبل التسمية به قلت: أرضى بفتح الراء وحذف علامة الجمع، وكذلك قمرات في جمع قمر: إذا نسبت إليه جمعا قلت قمرى - باسكان الميم - أي: برده إلى واحده، وإذا نسبت إليه مسمى به قلت: قمرى - بفتح الميم وحذف علامة الجمع: أي الالف والتاء -.

وتحقيق المقام أنك إذا نسبت إلى المثنى والجمع مطلقا: أي سواء أكان جمع تصحيح أم جمع تكسير،

فان كانت غير مسمى بها ردت إلى واحدتها، وإن كانت مسمى بها ففى المثنى وجمع المذكر السالم التفصيل الذى ذكره الرضى هنا، أما جمع المؤنث السالم فليس فيه إلا حذف علامة الجمع أي الالف والتاء للعلة التي ذكرها المحقق الرضى (2) أذرعات - بفتح فسكون فراء مكسورة - وقال ياقوت: " كأنه جمع أذرعة جمع ذراع جمع قلة، وهو بلد في أطراف الشام يجاور أرض البلقاء وعمان ينسب إليه الخمر، وقال الحافظ أبو القاسم: أذرعات مدينة بالبلقاء، وقال النحويون: بالثنائية والجمع تزول الخصوصية عن الاعلام فتتكرر وتجري مجرى النكرة من أسماء الاجناس فإذا أردت تعريفه عرفته بما تعرف به الاجناس، وأما نحو أبانين وأذرعات وعرفات فتسميته ابتداء ثنائية وجمع، كما لو سميت رجلا بخليلان أو مساجد، وإنما عرف مثل ذلك بغير حرف تعريف وجعلت أعلاما لأنها (*)

لا تفترق فنزلت منزلة شئ واحد فلم يقع إلياس، واللغة الفصيحة في عرفات الصرف، ومنع الصرف لغة، تقول: هذه عرفات وأذرعات (بالرفع منونا) ورأيت عرفات وأذرعات (بالكسر منونا) ومررت بعرفات وأذرعات (بالجر منونا) لأن فيه سببا واحدا، وهذه التاء التي فيه للجمع لا للتأنيث، لأنه اسم لمواضع مجتمعة فجعلت تلك المواضع اسما واحدا وكأن اسم كل واحد منهما عرفة وأذرة، وقيل: بل الاسم جمع والمسمى مفرد، فلذلك لم يتنكر، وقيل: إن التاء فيه لم تتمخض للتأنيث ولا للجمع، فأشبهت التاء في بنات وثبات، وأما من منعها الصرف فانه يقول: إن التنوين فيها للمقابلة أي يقابل النون التي في جمع المذكر السالم، فعلى هذا غير منصرفة ... وينسب إلى أذرعات أذرعي " اه وفي اللسان: " وقال سيبويه: أذرعات بالصرف وغير الصرف، شبهوا التاء بهاء التأنيث ولم يحفلوا بالحاجز لأنه ساكن والساكن ليس بحاجز حصين، إن سأل سائل فقال: ما تقول في من قال هذه أذرعات ومسلمات وشبه تاء الجماعة بهاء الواحدة فلم ينون للتعريف والتأنيث فكيف يقول إذا نكر أينون أم لا، فالجواب أن التنوين مع التنكير واجب هنا لا محالة لزوال التعريف فأقصى أحوال أذرعات إذا نكرتها في من لم يصرف أن تكون كحمزة إذا نكرتها، وكما تقول: هذا حمزة وحمزة آخر (بالتنوين) فنصرف النكرة لا غير فكذلك تقول: عندي مسلمات ونظرت إلى مسلمات أخرى (بالتنوين) فنون مسلمات لا محالة، وقال يعقوب أذرعات ويذرعات موضع بالشأم حكاه في المبدل " اه وفي القاموس: " وأذرعات بكسر الراء وتفتح: بلد بالشأم والنسبة أذرعي بالفتح " اه ومثل قوله: " والنسبة أذرعي بالفتح " في اللسان عن ابن سيده، نقول: أما النسبة بفتح الراء إلى أذرعات (بفتح الراء) فواضحة، فانها لا تعدو حذف تاء التأنيث ثم تحذف الالف لكونها خامسة كألف خوزلى مثلا، وأما النسبة بفتح الراء إلى أذرعات بكسر الراء فانها بعد حذف علامة الجمع، وهى الالف والتاء صار الاسم على أربعة أحرف ثالثها مكسور فلو بقى على حاله لاجتمع كسرتان بعدهما ياءان فخففوا ذلك بفتح الراء كما قالوا في تغلب تغلبى بفتح اللام وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد يطرد ذلك ويقيسه، وغيره يقصره على السماع (1) عانات: جمع عانة، وعانة بلد مشهور بين الرقة وهيت يعد في أعمال (*)

ويحذف أيضاً كل ياء مشددة مزيدة في الآخر (1) ، سواء كانت للنسب أو للوحدة أو للمبالغة أو لا لمعنى (2) ، فتقول في المنسوب إلى بصرى ورومى وأحمري وكركسي: بَصْرِيٌّ وَرُومِيٌّ وَأَحْمَرِيٌّ وَكَرْكِسِيٌّ، كراهة لاجتماعهما قوله: " وزيادة التشنية والجمع " أي: جمع السلامة، زيادة التشنية الألف والنون أو الياء والنون، في نحو مسلمان ومسلمتان ومسلمين ومسلمتين، وزيادة الجمع الواو والنون أو الياء والنون، في نحو مسلمون ومسلمين، والألف والتاء في نحو مسلمات.

الجزيرة، وربما قالوا في الشعر: عانات، كأنهم جمعوها بما حولها. قال الشاعر (نسبه ابن برى إلى الاعشى) تخيرها أخو عانات شهراً * ورجى خيرها عاما فعاما وعانه أيضا: بلد بالاردن (1) احترز المؤلف بالياء المشددة المزيدة عن ياء القاضي فان فيها خلافا سيأتي تفصيله، وحاصله أن منهم من يرى حذفها ومنهم من يرى جواز حذفها وقلبها واوا، وعن الياء المشددة المكونة من ياءين إحداهما أصل والآخرى زائدة كما في اسم المفعول من الثلاثي الناقص اليائي نحو مكى ومرمى ومبغى عليه، فان هذه الياء المشددة لا يتحتم حذفها، بل يجوز حذفها وهو الراجح ويجوز حذف الزائدة من الياءين وقلب الأصلية واوا، فيقال: مكى أو مكنوى، ومرمى أو مرموى ومبغى أو مبغوى، وسيأتي إتمام بحث ذلك (2) ياء الوحدة تدخل على اسم الجنس الجمعي لتكون دالة على الواحد منه نحو روم ورومي، وعرب وعربي وفرس وفرسى، وعجم وعجمي، وترك وتركى، ونبط ونبطى، وياء المبالغة ياء تلحق الآخر للدلالة على نسبة الشئ إلى نفسه، فيكون المنسوب والمنسوب إليه شيئا واحدا كأحمر وأحمري، ودوار ودواري، ووجه المبالغة أنهم لما رأوا المنسوب كاملا في معناه ولم يجدوا شيئا ينسبونه إلى أكمل منه في معناه نسبوه إلى نفسه.

وأما الياء الزائدة لا معنى فهي ياء بنى عليها الاسم وليس له معنى بدونها نحو كركسي (*)

(9/2)

أما حذف النون فواضح، لدالتها على تمام الكلمة، وياء النسبة كجزء من أجزائها، وأما حذف الألف والواو والياء المذكورة فلكونها إعراباً ولا يكون في الوسط إعراب، وأيضاً لو لم تحذف لاجتماع العلامتان المتساويتان في نحو مسلمانيان ومسلمونيون،

وعلامتا التثنية والجمع في نحو مسلمونيان ومسلمانيون، فيكون للكلمة إعرابان، فإن جعلت المثني والمجموع بالواو والنون علمين فلا يخلو من أن تُبقي الإعراب في حال العلمية كما كان، أولاً (1)، فإن أبقيته وجب الحذف أيضاً في النسبة، إذ الحذور باق، ولهذا إذا سميت شخصاً بعشرين أو مسلمين لم يجوز أن تقول عشرون وعشرون ومسلمونان ومسلمونون، وإن أعربتَهما بالحركات وجعلت النون بعد الألف في المثني والنون بعد الياء في الجمع مُعْتَقَبَ الإعراب كما عرفت في شرح الكافية لم يكن الألف والياء للإعراب، ولم يفد النون تمام الكلمة، بل كانت الكلمة كسكران وغسلين (2) فيجب أن

(1) للعلماء في إعراب المثني وجمع المذكر السالم بعد التسمية بهما أقوال: أما المثني فمنهم من يعربه بالحروف كما كان قبل التسمية، ومنهم من يلزمه الألف والنون ويعربه إعراب ما لا ينصرف كحمدان، ومنهم من يلزمه الألف والنون ويصرفه كسرحان. وأما جمع المذكر السالم فمنهم من يعربه بالحروف كما كان قبل العلمية، ومنهم من يجريه مجرى غسيلين: أي يلزمه الياء ويعربه بالحركات على النون ويصرفه، ومنهم من يجريه مجرى هرون: أي يلزمه الواو والنون ويمنعه من الصرف للعلمية وشبه العجمة، ومنهم من يجريه مجرى عربون - بضم العين وسكون الراء أو بفتحهما - أي: يلزمه الواو والنون ويصرفه، ومنهم من يلزمه الواو مع فتح النون ويعربه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعه التي هي أشرف حالاته (2) الغسيلين: ما يخرج من الثوب بالغسل، ومثله الغسالة، والغسلين في القرآن العزيز: ما يسيل من جلود أهل النار من قيح وغيره، وقال الليث: الغسيلين: شديد الحر (يريد أنه وصف) . وقيل: شجر في النار (*)

(10/2)

ينسب إليهما بلا حذف شيء، نحو بَحْرَائِيٍّ وقنسريني (1) وأما إذا نسبت

(1) قال المؤلف في ضرح الكافية (ح 2 ص 131): " إذا أردت التسمية بشئ من الالفاظ: فان كان ذلك اللفظ مثني أو مجموعا على حده كضاربان وضاربون، أو جاريا

مجرهما كائنان وعشرون، أعرب في الأكثر إعرابه قبل التسمية، ويجوز أن تجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط ألا يتجاوز حروف الكلمة سبعة، لأن حروف قرعبلانة غاية عدد حروف الكلمة، فلا تجعل النون في مستعتبان ومستعتبون معتقب الاعراب، فإذا أعربت النون ألزم المثنى الالف دون الياء، لأنها أخف منها، ولأنه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة، قال (ابن أحمر وقيل ابن مقبل) * ألا يا ديار الحى بالسبعان * وألزم الجمع الياء دون الواو لكونها أخف منها وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس، يقال: هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين (بفتحها) .

قال الازهري: ومنهم من يقول البحرين على القياس، لكن النسبة إلى البحرين الذى هو القياس أكثر، فبحراني أكثر من بحرني وإن كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الاعراب أكثر من استعمال البحرين كذلك، وجاء في الجمع الواو قليلا مع الياء، قالوا: قنسرين وقنسرون، ونصيبين ونصيبون، ويبرين ويبرون، لأن مثل زيتون في كلامهم موجود، وقال الزجاج نقلا عن المبرد: يجوز الواو قبل النون المجعول معتقب الاعراب قياسا، قال: ولا أعلم أحدا سبقنا إلى هذا قال أبو علي: لا شاهد له وهو بعيد عن القياس " اه

قال ياقوت: " البحرين: هكذا يتلفظ بها في حال الرفع والنصب والجر، ولم يسمع على لفظ المرفوع من أحد منهم إلا أن الزمخشري قد حكى أنه بلفظ التثنية، فيقولون: هذه البحرين وانتهينا إلى البحرين، ولم يبلغني من جهة أخرى ... وهو اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان.

قيل: هي قصبة هجر، وقيل: هجر قصبة البحرين، وقد عدها قوم من اليمن، وجعلها آخرون قصبة يرأسها " اه، وقنسرين بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده - وقد كسره قوم - ثم (*)

(11/2)

إلى نحو سنين وكرين غير علمين (1) فإنه يجب رده إلى الواحد كما سيجي

سين مهملة: مدينة من مدن الشام تقع على خط تسع وثلاثين درجة طولاً وخمس وثلاثين درجدا عرضا قرب حمص، افتتحها أبو عبيدة بن الجراح سنة سبع عشرة من

الهجرة.

ونصيبين - بالفتح ثم الكسر ثم ياء علامة الجمع الصحيح: مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام، وفيها وفي قراها بساتين كثيرة، بينها وبين الموصل ستة أيام، وعليها سور كانت الروم بنته، ويبرين - بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياء ثم نون، ويقال فيه أبرين: اسم قرية كثيرة النخل والعيون العذبة بجذاء الاحساء من بنى سعد بالبحرين، وقال الخارزنجي رمل أبرين ويبرين بلد قيل هي في بلاد العماليق (اليمامة) .

ويبرين أيضا: قرية من قرى حلب ثم من نواحي عزاز.

قال أبو زياد الكلبي أراك إلى كئيبان يبرين صبة * وهذا لعمري لو قنعت كئيب وإن الكئيب الفرد من أيمن الحمى * إلى وإن لم آت له حبيب وقال جرير: لما تذكرت بالديرين أرقني * صوت الدجاج وضرب بالنواقيس فقلت للركب إذ جد الرحيل بنا * يا بعد يبرين من بابا الفراديس (1) سنين: جمع سنة، وكرين: جمع كرة، وهما ملحقان بجمع المذكر السالم في الاعراب بالواو والنون أو الياء والنون لكونهما غير علمين ولا وصفين لمذكر

عاقل ولكون بناء واحدهما لم يسلم في الجمع، أذ قد حذفت لانه وأكثر هذا النوع يغير بعض حركات واحده، ومراد المؤلف من " نحو سنين وكرين " كل ثلاثي (*)

(12/2)

من وجوب رد الجموع في النسب إلى أحادها، سواء جعلت النون معتقبة الإعراب، أولاً قوله " جاء قَتْسَرِي " يعني في المنسوب إلى ما لم يجعل نونه مُعْتَقَبَ الإعراب " وقنسريني " (يعني) في المنسوب إلى المجمعول نونه معتقب الإعراب. واعلم أن علامة النسبة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إلى المجرد عنها فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة وهي النسبة إلى المجرد عنها فيكون كسائر الصفات: من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، فإن كلاً منها ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، فيحتاج إلى موصوف يخصص تلك الذات، إما هو أو متعلقه نحو: مررت برجل قيمي، وبرجل مصري حماره، فيرفع في الأول ضمير الموصوف وفي الثاني متعلقه، مثل سائر الصفات المذكورة، ولا يعمل في المفعول به، إذ هو بمعنى اللازم: أي مُنْتَسِبٌ أو منسوب، ولعدم مشابهته للفعل لفظاً لا يعمل إلا في مخصص

تلك الذات المهمة المدلول عليها إما ظاهراً كما في " برجل مصري حمارُهُ " أو مضمراً كما في " برجل تميمي " ولا يعمل في غيره إلا في الظرف الذي يكفيه رائحة الفعل، نحو " أنا قرشي أبداً " أو في الحال (1) المشبه له، كما

حذفت لامه وعوض عنها في المفرد تاء التأنيث ولم يسمع له جمع تكسير على أحد أبنية جموع التكسير المعروفة، وهذا النوع كما يعرب إعراب جمع المذكر السالم يعرب بالحركات الظاهرة على النون، وقد ورد من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم دعاء على أهل مكة " اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف " وغرض المؤلف مما ذكر دفع ما يتوهم من أن نحو سنين كالجمع والمثنى المسمى إذا أعربا بالحركات فيبين أن هذا النوع يرد إلى واحده في كل حال (1) نريد أن نبين لك أولاً: أن قول المؤلف المشبه له ليس للاحتراز وإن ما هو صفة كاشفة الغرض منها التعليل لعمل المنسوب في الحال كعمله في الظرف الذي يكفيه رائحة الفعل، وثانياً: أن وجه الشبه بين الحال والظرف من ناحية أن معناهما (*)

(13/2)

مضى في بابه، قال عمران بن حطان: 44 - يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لَأَقَيْتُ ذَا يَمَنِ * وَإِنْ لَقَيْتُ
معديا فعدناي (1)

واحد، ألا ترى أن قولك جاء زيد راكبا وقت ركوبه، ولهذا صح أن كل شيء دل على معنى الفعل يعمل فيهما فاسم الفاعل واسم المفعول وسائر الصفات وأسماء الأفعال والحروف المشبهة للفعل، كل ذلك يعمل في الظرف والحال جميعاً، وثالثاً: أنهما وإن تشابها فيما ذكرنا فإن بينهما فرقا، ألا ترى أن الحال لا يجوز أن تتقدم على عاملها المعنوي إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً على الصحيح والظرف يتقدم عليهما، ومثال عمل المنسوب في الحال أنت قرشي خطيباً وهو تميمي متفاخراً (1) هذا البيت لعمران بن حطان السدوسي الخارجي وهو أحد المعدودين من رجالات الخوارج علماً ومعرفة وحفظاً وكان عبد الملك بن مروان قد أهدر دمه فطلبه عماله على الجهات فكان دائم النقلة وكان إذا نزل على قوم انتسب لهم نسباً قريباً من نسبهم، والبيت من كلمة له يقولها لروح بن زنباع الجذامي وكان عمران قد نزل عليه ضيفاً وستر عنه نفسه وانتسب

له أزديا، فلما انكشفت حاله ترك له رقعة مكتوبا فيها: يا روح كم من أخى مثوى نزلت به * قد ظن ظنك من لحم وغسان حتى إذا خفته فارقت منزله * من بعد ما قيل عمران بن حطان

قد كنت جارك حولا ما تروعي * فيه روائع من إنس ومن جان حتى أردت بي العظمى فأدركني * ما أدرك الناس من خوف ابن مروان (*)

(14/2)

أما سائر الصفات المذكورة فلمشابهتها للفعل لفضا أيضا نتعدى في العمل إلى غير محصّص تلك الذات المدلول عليها من الحال والظرف وغيرهما. فإن قيل: فاسم الزمان والمكان أيضا نحو المَضْرِبِ والمَقْتُلِ واسم الآلة يدلان على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، إذ معنى المَضْرِبِ مكان أو زمان يضرب فيه، ومعنى المَضْرِبِ آلة يضرب بها، فهالاً رفعا ما يخصص تينك الذاتين أو ضميره. فيقال: صمت يوما مَعْطِشاً: أي معطشاً هو، وصمت يوما مَعْطِشاً نَصْفُهُ، وسرت فرسخاً مَعْصِفاً: (1) أي مَعْصِفاً هو، وسرت فرسخاً مَعْصِفاً نَصْفُهُ. فالجواب أن اقتضاء الصفة والمنسوب لمتبوع يخصص الذات المبهمة التي يدلان عليها وضعي بخلاف الآلة واسمي الزمان والمكان فإنها وضعت على أن تدل على ذات مبهمة متصفة بوصف معين غير مخصصة بمتبوع ولا غيره، فلما لم يكن لها مخصص لم تجر عليه، ولم ترفعه، ولم تنصب أيضاً شيئاً، لأن النصب

فاعذر أخاك ابن زبناح فإن له * في النائبات خطوبا ذات ألوان يوماً يَمَانٍ إِذَا لَاقَيْتُ ذَا يَمَنِ * وَإِنْ لَقَيْتُ مَعَدِّيَّ فَعَدْنَانِي لو كنت مستغفرا يوما لطاغية * كنت المقدم في سرى وإعلاني لكن أبت لي آيات مطهرة * عند الولاية في طه وعمران ولم يشرح البغدادي هذا البيت في شرح شواهد الشافية وقد ذكر قصة عمران وأبياته في شرح شواهد الكافية (ش 397) انظر خزانة الادب (2: 435 - 441) وكامل المبرد ح 2 ص 108 وما بعدها)

(1) المعسف: اسم مكان من العسف، وهو الاخذ في غير الجادة، وأصله السير على غير الطريق، وبابه ضرب (*)

(15/2)

في الفعل الذي هو الأصل في العمل بعد الرفع فكيف في فروعه، فمن ثم أولوا قوله:
45 - كأن مجر الرامسات ذيولها * عليه قضيم ثمقته الصوانع (1)

(1) هذا البيت للنابغة الذبياني من قصيدة طويلة أولها عفا ذو حسا من فرتنى فالفوارع * فجنبنا أريك فالتلاع الدوافع وقبل البيت المستشهد به قوله: توهمت آيات لها فعرفتها * لستة أعوام وذا العام سابغ رماد ككحل العين ما إن تبينه * ونؤى كذم الحوض أثلم خاشع وذو حسا، وفرتنى، وأريك: مواضع. ويروى * عفا حسم من فرتني * وهو موضع أيضا. وتوهمن: تفرست، والآيات: العلامات، واللام في قوله " لستة أعوام " بمعنى بعد، وما في قوله " ما إن تبينه " نافية، وإن بعدها زائدة، وتبينه: تظهره، والنؤى - بضم فسكون - : حفيرة تحفر حول الحباء لئلا يدخله المطر، والجذم - بكسر فسكون -: الأصل، والخاشع: اللاصق بالأرض، والضمير في عليه راجع إلى النؤى، والرامسات: الرياح الشديدة الهبوب وهي مأخوذة من الرمس وهو الدفن، ومنه سمى القبر رمسا، لأنها إذا هبت أثارت الغبار فيدفن ما يقع عليه، والمراد من ذيولها أواخرها التي تكون ضعيفة، والقضيم - بفتح فكسر -: الجلد الأبيض، ويقال: هو حصير خيوطه من سيور. وثمقته: حسنته.

والصوانع: جمع صانعة وهي اسم فاعل من الصنع. والاستشهاد بالبيت على أن مجر الرامسات مصدر ميمي بمعنى الجر، وإضافته إلى الرامسات من إضافة المصدر لفاعله، وذيولها مفعوله والكلام على تقدير مضاف، وكأنه قد قال: كأن أثر جر الرامسات ذيولها، فأما أن مجر (*)

(16/2)

بقولهم: كان أثر مجر أو موضع، على حذف المضاف، وعلى أن مجر بمعنى جر مصدر. وأما المصغر فموضوع لذات مخصوصة بصفة مخصوصة، إذ معنى رجيل رجل صغير، فليس هناك مخصص غير لفظ المصغر حتى يرفعه، هذا، واعلم أن المنسوب إليه يلزمه بسبب ياء النسب تغييرات: بعضها عام في جميع الأسماء، وبعضها مختص ببعضها، فالعام كسر ما قبلها ليناسب الياء، والمختص: إما حذف الحرف، كحذف تاء التأنيث

وعلامي التنبيه والجمعين وباء فعلية وفعلية وفعل وفعل المعتلى اللام وواو فعولة، وإما قلب الحرف كما في رحوى وعَصَوِي وعَمَوِي في عَم، وإما رد الحرف المحذوف كما في دَمَوِي، وإما إبدال بعض الحركات ببعض كما في تَمَرِي وشَقَرِي (1)، وإما زيادة الحرف كما في كَمَيِّ ولائِي، وإما زيادة الحركة كما في طَوَوِي وحَيَوِي، وإما نقل بنية إلى أخرى كما تقول في المساجد مسجدي، وإما حذف كلمة كمَرِي في امرئ القيس، هذا هو القياسي من التغييرات، وأما الشاذ منها فسيجي في أماكنه.

قال: " وَيُفْتَحُ الثَّانِي مِنْ نَحْوِ تَمَرٍ وَالذُّبْلِ بِخِلَافِ تَغْلِي عَلَى الْإِفْصَح "

مصدر فلما ذكره المؤلف من أن اسم المكان والزمان لا ينصبان المفعول، لأنهما لا يرفعان وعمل النصب فرع عمل الرفع، وأما تقدير المضاف فليصح المعنى، لأنك لو لم تقدره لكنت قد شبهت الحدث وهو الجر بالذات وهو القضم، وإنما يشبه الحدث بالحدث أو الذات بالذات، وهذا واضح بحمد الله إن شاء الله

(1) شقري - بفتح الشين والقاف جميعا - : منسوب إلى شقرة - بفتح فكسر - وهي شقائق النعمان، وشقائق النعمان: نبات له نور أحمر، يقال: أضيفت إلى النعمان بن المنذر لأنه حماها، وقيل: إنها أضيفت إلى النعمان بمعنى الدم لأنها تشبهه في اللون، وهو الاظهر عندنا (*)

(17/2)

أقول: اعلم أن المنسوب إليه إذا كان على ثلاثة أحرف أو سطها مكسور وجب فتحه في النسب، وذلك ثلاثة أمثلة: تَمَر، ودُئِل، وإِبِل، تقول: تَمَرِي ودُؤُلِي وإِبِلِي، وذلك لأنك لو لم تفتح له صار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة: أي الثلاثية المجردة من الزوائد، أو أكثرها، على غاية من الثقل، بتتابع الأمثال: من الياء والكسرة، إذ في نحو إِبِلِي لم يخلص منها حرف، وفي نحو تَمَرِي ودُئِلِي وَخَرِي (1) لم يخلص منها إلا أول الحروف، وأما نحو عَصُدِي وعُنْقِي فإنه وإن استولت الثقلاء أيضاً على البنية المطلوبة منها الخفة إلا أن تغاير الثقلاء هون الأمر، لأن الطبع لا ينفر من توالي المختلفات وإن كانت كلها مكروهة كما ينفر من توالي المتماثلات المكروهة، إذ مجرد التوالي مكروه حتى في غير المكروهات أيضاً، وكل كثير عدو للطبيعة.

وأما إذا لم يكن وضع الكلمة على أخف الأبنية بأن تكون زائدة على الثلاثة فلا

يستنكر تنالي الثقلاء الأمثال فيها، إذ لم تكن في أصل الوضع مبنية على الخفة، فمن ثمَّ تقول تَغْلِي وَمَغْرِي وَجَنْدِلِي (2) وغلبطي (3) ومستخرجي ومدحرجي وجحمرشي.

(1) خربي: منسوب إلى خربة - كنبقة - وهي موضع الخراب الذي هو ضد العمران، أو هو منسوب إلى خرب بزنة كتف - وهو جبل قرب تعار (جبل ببلاد قيس) ، وأرض بين هيت (بلد بالعراق) والشام، وموضع بين فيد (قلعة بطريق مكة) والمدينة (2) جندلي: منسوب إلى جندل وهو المكان الغليظ الذي فيه الحجارة، قال ابن سيده: " وحكاه كراع بضم الجيم. قال: ولا أحقه " اه (3) العلبط والعلابط: القطيع من الغنم، ويقال: رجل علبط، وعلابط، إذا كان ضخماً عظيماً، وصدر علبط، إذا كان غليظاً عريضاً، ولبن علبط، إذا كان رائباً خائراً جداً، وكل ذلك محذوف من فعال وليس بأصل، لأنه لا تتوالى أربع حركات (*)

(18/2)

هذا عند الخليل، فتغلي بالفتح عند شاذ لا يقاس عليه، واستثنى المبرد من جملة الزائد على الثلاثة ما كان على أربعة ساكن الثاني نحو تغلي ويثري فأجاز الفتح فيما حرفه الأخير مع الكسر، قياساً مطرداً، وذلك لأن الثاني ساكن والساكن كالميت المعلوم، فلحق بالثلاثي.

والقول ما قاله الخليل، إذ لم يسمع الفتح إلا في تغلي (1) . ومن كسر الفاء إتباعاً للعين الحلقي المكسور في نحو الصّعق قال في المنسوب صِعقي - بكسر الصاد وفتح العين - قال سيبويه: سمعناهم (2) يقولون صِعقي - بكسر الصاد والعين - وهو شاذ، ولعل ذلك ليبقى سبب كسر الصاد بحاله أعني كسر العين.

(1) دعوى المؤلف أنه لم يسمع الفتح إلا في تغلي غير صحيحة فقد قال صاحب اللسان: " النسب إلى يثرب يثري ويثري، وأثري وأثري (بفتح الراء وكسرهما فيها) . فتحو الراء استثقالاً لتوالي الكسرات "، اه وفي حواشي ابن جماعة على الجار بردي: أنهم نسبوا إلى المشرق والمغرب بالفتح والكسر، (2) الصعق - بفتح الصاد وكسر العين - وبعضهم يقوله بكسرتين، فيتبع الفاء للعين، وهو صفة مشبهة، ومعناه المغشي

عليه، والفعل صعق كسمع صعقا -

بفتح فسكون أو بفتحين - وقد لقب بالصعق خويلد بن نفيل.

قال في القاموس: " ويقال فيه الصعق كابل والنسبة صعقي محركة، وصعقي كعبي على غير قياس، لقب به لأن تميما أصابوا رأسه فكان إذا سمع صوتا صعق، أو لأنه اتخذ طعاما فكفأت الريح قدوره فلعنها فأرسل الله عليه صاعقة " اه وقال سيبويه (2: 73) " وقد سمعنا بعضهم يقول في الصعق: صعقي (بكسر الصاد والعين) يدعه على حاله وكسر الصاد لأنه يقول صعق (بكسرتين) والوجه الجيد فيه صعقي (بفتحتين) وصعقي (بكسر ففتح) جيد " اه وملخص هذا أن من يقول صعقا كابل ينسب إليه على لفظه وقياسه فتح العين مع بقاء كسر الصاد، وأن خيرا من ذلك أن يقال في المنسوب إليه صعق - بفتح وكسر - وينسب إليه صعقي - بفتحتين - (*)

(19/2)

قال: " وتحذف والوا والياء من فعولة وفعللة بشرط صحة العين ونفي التضعيف كحَنَفِيٍّ وَشَنِيٍّ، وَمِنْ فَعْلَةٍ غَيْرِ مُضَاعَفٍ كَجَهَنِيٍّ بِخِلَافِ طَوِيلِيٍّ وَشَدِيدِيٍّ، وَسَلِيْقِيٍّ وَسَلِيمِيٍّ فِي الْأَزْدِ، وَعَمِيرِيٍّ فِي كَلْبٍ، شَاذٌ، وَعَبْدِيٍّ وَجَدْمِيٍّ فِي بَنِي عَبِيدَةَ وَجَذِيمَةَ أَشَدَّ، وَخُرَيْبِيٍّ شَاذٌ، وَثَقْفِيٍّ وَفَرَشِيٍّ وَفُقَيْمِيٍّ فِي كِنَانَةَ، وَمُلَحِيٍّ فِي خَزَاعَةَ، شَاذٌ وَتُحَذَفُ الْيَاءُ مِنَ الْمُعْتَلِّ اللَّامِ مِنَ الْمَذْكُورِ وَالْمُنَوَّنِّ، وَتُقَلَّبُ الْيَاءُ الْأَخِيرَةُ وَأَوَّلُ الْغَنَوِيِّ وَقَصَوِيِّ وَأُمَوِيِّ، وَجَاءَ أُمِيٍّ بِخِلَافِ غَنَوِيٍّ، وَأُمَوِيٍّ شَاذٌ، وَأَجْرِيٍّ يَحْوِي فِي تَحِيَّةٍ تُجْرَى غَنَوِيٍّ، وَأَمَّا فِي نَحْوِ عَدُوٍّ فَعَدُوِّيٌّ اتِّفَاقًا، وَفِي نَحْوِ عَدُوَّةٍ قَالَ الْمُبَرِّدُ مِثْلُهُ وَقَالَ سِيبَوَيْهِ عَدَوِيٌّ "

أقول: اعلم أن سبب هذا التغير قريب من اسبب الأول، وذلك أن فعلاً وفعللاً قريبان من البناء الثلاثي، ويستولي الكسر مع الياء على أكثر حروفها لو قلت فعيلي وفُعيلي، وهو في الثاني أقل، وأما إذا زادت الكلمة على هذه البنية مع الاستيلاء المذكور نحو إزميلي (1) وسكيتي وسكيتي (2) بتشديد الكاف فيهما

(1) إزميلي منسوب إلى إزميل - بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه - وهو شفرة الحذاء، والحديدة في طرف الرمح لصيد البقر، والمطرقة، والازميل من الرجال الشديد والضعيف، فهو من الاضداد (2) سكيتي بكسر أوله وتشديد ثانيه وآخره ياء مشددة - منسوب إلى سكيت، وهو كثير الكسوت، وسكيتي - بضم أوله وتشديد ثانيه

وآخره ياء مشددة - : منسوب إلى سكيت، وهو الذي يجي في آخر الحلبة آخر الخيل
(*)

(20/2)

فلا يحذف منها حرف المد، سواء كانت مع التاء أولاً، إذ وضعها إذن على الثقل فلا يستنكر الثقل العارض في الوضع الثاني، أعني وضع النسبة، لكن مع قرب بناء فَعِيل وفُعِيل من البناء الثلاثي ليسا مثله، إذ ذاك موضوع في الأصل على غاية الخفة، دون هذين، فلا جَرَمَ لم يفرق في الثلاثي بين فَعِل وفَعْلَة نحو نَمِرٍ وَنَمْرَةٍ، وفتح العين في النسب إليهما، وأما ههنا فلكون البناءين موضوعين على نوع من الثقل بزيادتهما على الثلاثي لم يستنكر الثقل العارض في النسب غاية الاستنكار حتى يُسَوَّى بين المذكر والمؤنث، بل نظر، فلما لم يحذف في المذكر حرف لم يحذف حرف المد أيضاً، ولما حذف في المؤنث التاء كما هو مطرد في جميع باب النسب صار باب الحذف مفتوحاً، فحذف حرف اللين أيضاً، إذ الحذف يذكر الحذف، فحصل به مع التخفيف الفرق بين المذكر والمؤنث، وكذا ينبغي أن يكون: أي يحذف للفرق بين المذكر والمؤنث، لأن المذكر أول، وإنما حصل الالتباس بينهما

لما وصلوا إلى المؤنث، ففصلوا بينهما بتخفيف الثقل الذي كانوا اغتفروه في المذكر وتناسوه هناك، وإنما ذكروه ههنا بما حصل من حذف التاء مع قصد الفرق، فكان على ما قيل: * ذَكَّرْتَنِي الطَّعْنَ وَكُنْتُ نَاسِيَا * (1)

(1) قال الميداني في مجمع الامثال (1: 45 طبع بولاق) : " قيل إن أصله أن رجلاً حمل على رجل ليقتله وكان في يد المحمول عليه رمح فأنساه الدهش والجزع ما في يده، فقال له الحامل: أَلْقِ الرمح، فقال الآخر: إن معي رمحاً لا أشعر به؟ ! ذكرتني الطعن - المثل، وحمل على صاحبه فطعنه حتى قتله أو هزمه. يضرب في تذكر الشيء بغيره، يقال: إن الحامل صخر بن معاوية السلمي والمحمول عليه يزيد بن الصعق، وقال المفضل: أول من قاله رهم بن حزن الهلالي - رهم ككमित، وحزن كفلس - وكان انتقل بأهله وماهل من بلده يريد بلد آخر فاعترضه قوم من بني تغلب فعرفوه، وهو لا يعرفهم، فقالوا له: خَلِّ ما معك (*)

(21/2)

ويذكرون التخفيف أيضاً بسبب آخر غير حذف التاء، وهو كون لام الفعل في فَعِيل وفُعِيل ياءً نحو عَلِيٍّ وقُصَيٍّ، خففوا لأجل حصول الثقل المفرط لو قيل عَلِيٍّ وقُصَيٍّ في البناء القريب من الثلاثي، ولم يفرقوا في هذا السبب.

لقوته بين ذي التاء وغيره، فالنسبة إلى علي وعليّة عَلَوِيٍّ، وكذا قصي وأمّية، كما استوى في ثَمَرٍ وثَمَرَةٍ، خففوا هذا بحذف الياء الساكنة لأن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا متحركاً بالكسر كما مر، والأولى مد فلا يتحرك، وتقلب الياء الباقية واواً لئلا يتوالى الأمثال، فإن الواو وإن كانت أثقل من الياء

وانج، قال لهم: دونكم المال ولا تتعرضوا لِلْحَرَمِ، فقال له بعضهم: إن أردت أن نفعل ذلك فألقِ رمحك، فقال: وإن معي لَرُمْحاً؟ ! فشد عليهم فجعل يقتلهم واحداً بعد واحد وهو يرتجز ويقول: رُدُّوا عَلَيَّ أَقْرَبَهَا الْأَقَاصِيَا * إِنَّ لَهَا بِالْمَشْرِفِيِّ حَدِيَا ذَكَرْتَنِي الطعن وكنت ناسيا " اه والضمير في " أقربها " يعود إلى الابل المفهومة من الحال وإن لم يجر لها ذكر في الكلام، والاقاصي: جمع أقصى أفعل تفضيل من قصي كدعا ورضى: أي بعد والمشرقي - بفتح الميم والراء: منسوب إلى مشارف، وهي قرى قرب حوران منها بصرى من الشام ثم من أعمال دمشق، إليها تنسب السيوف المشرفية.

قال أبو منصور الأزهرى: قال الاصمعي: السيوف المشرفية منسوبة إلى مشارف، وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف، وحكى الواحدى: هي قرى باليمن، وقال أبو عبيدة: سيف البحر شطه، وما كان عليه من المذن يقال لها المشارف تنسب إليها السيوف المشرفية، قال ابن إسحاق: مشارف قرية من قرى البلقاء.

نقول: فمن قال إن مشسارف قرى فهو جمع لفظاً ومعنى، فالنسبة إليه برده إلى واحده، فيقال: مشرفى، وهو قياس، ومن قال: إن مشارف قرية فهو جمع لفظاً مفرد فى المعنى، فالنسبة إليه تكون على لفظه، فيقال: مشارفى، فقولهم مشرفى على هذا الوجه شاذ (*)

(22/2)

لو انفردت لكنهم استراحوا إليها من ثقل تنالي الأمثال كما ذكرنا، ولا تكاد تجد ما قبل ياء النسبة ياء إلا مع سكون ما قبلها نحو ظبي لأن ذلك السكون يقلل شيئاً من الثقل المذكور، ألا ترى أن حركة الياء تستثقل فى قاض إذا كانت ضمة أو كسرة، بخلاف

ظبي، وليس الثقل في نحو أَمِيٍّ لانفتاح ما قبل أولى الياءين المشددتين كالثقل في نحو عَلِيٍّ، لأن ههنا مع الياءين المشددتين كسرتين، فلهذا كان استعمال نحو أَمِيٍّ بياءين مشددتين أكثر من استعمال

نحو عديبي كذلك، وقد جاء نحو أَمِيٍّ وعديبي بياءين مشددتين فيهما في كلامهم كما حكى يونس، وإن كان التخفيف فيهما بحذف أولى الياءين وقلب الثانية واواً أكثر. وأما فَعُول وفَعُولَة فسيبويه (1) يجريهما مجرى فَعِيل وفَعِيلَة في حذف حرف اللين في المؤنث دون المذكر قياساً مطرداً، تشبيهاً لواو المد بيائه لتساويهما في المد وفي المحل أعني كونهما بعد العين، ولهذا يكونان ردفاً في قصيدة واحدة كما تقول مثلاً في قافية غفور وفي الأخرى كبير، وقال المبرد شنئى في شنؤة شاذ لا يجوز القياس عليه، وقال: بين الواو والياء والضم والكسر في هذا الباب فرق، ألا ترى أنهم قالوا نَمَرِي بالفتح في نمر ولم يقولوا في سمر سمرى اتفاقاً،

(1) قال العلامة الشيخ خالد الأزهرى: " وما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء فيهما وقلب الكسرة فتحة في الأولى فلا نعلم فيه خلافاً، وأما فعولة فذهب سيبويه والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضممة تبعاً واجتلاب فتحة مكان الضمة، وذهب الاخفش والجزمي والمبرد إلى وجوب بقائهما معاً، وذهب ابن الطراوة إلى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها " اه ومنه تعلم أن المذهب المنسوب إلى أبي العباس محمد بن يزيد المبرد أصله للاخفش والجزمي، فأنتهما سابقان عليه، وتعلم أيضاً أن في الكسالة رأياً ثالثاً وهو مذهب ابن الطراوة (*)

(23/2)

وكذا قالوا في المعتل اللام في نحو عَدِيٍّ عَدَوِيٍّ وفي عدو عَدَوِيٍّ اتفاقاً، فكيف وافق فَعُولَة فَعِيلَة ولم يوافق فَعُل فَعِيلاً ولا فَعُول المعتل اللام فَعِيلاً، وكذا فَعُولَة المعتل اللام بالواو أيضاً، عند المبرد فَعُولِيٍّ، وعند سيبويه فَعَلَى كما كان في الصحيح. فالمبرد يقول في حَلُوبٍ، وحَلُوبَة حَلُوبِيٍّ، وكذا في عَدَوٍ وعَدَوَة عَدَوِيٍّ، ولا يفرق بين المذكر والمؤنث لا في الصحيح اللام ولا في المعتلة، ولا يحذف الواو من أحدهما، وسيبويه يفرق فيهما بين المذكر والمؤنث، فيقول في حلوب وعَدَوٍ: حلوبي وعدوي، وفي حلوبة وعدوة: حَلَبِيٍّ وعدوي، قياساً على فَعِيل وفَعِيلَة، والذي غره

شنوءة فإنهم قالوا فيها شَنِّي، ولولا قياسها على نحو حَنِيفَة لم يكن لفتح العين المضمومة بعد حذف الواو وجه، لأن فَعْلِيًّا كَعَضْدِي وَعَجْزِي موجود في كلامهم، فسيبويه يشبه فَعُولَة مطلقاً قياساً بفعيلة في شئين: حذف اللين، وفتح العين، والمبرد يقصر ذلك على شنوءة فقط، وقد خلط المصنف (1) ههنا في الشرح فاحذر تخليطه، وقول المبرد ههنا متين كما ترى (2) .

(1) قال ابن جماعة في حواشي الجاربردى: " زعم الشاح تبعا للشريف والبدر ابن مالك أن كلام المصنف في الشرح المنسوب إليه يقتضى أن يكون الحاذف المبرد وغير الحاذف سيبويه، وإنه خطأ وقع منه، وساق كلامه على حسب ما وقع في نسخته، والذي رأيته في الشرح المذكور عكس ذلك الواقع موافقا لما في المتن، ولعل النسخ مختلفة، فلتحرر " اه ومنه تعلم أن التخليط الذى نسبته المؤلف إلى ابن الحاجب ليس صحيح النسبة إليه، وإنما هو من تحريف النساخ، والشريف الذى يشير إليه هو الشريف الهادي وهو أحد شراح الشافعية، وليس هو الشريف الجرجاني (2) قد قوى مذهب أبي العباس المبرد بعض العلماء من ناحية القياس والتعليل والاخذ بالنظائر والاشباه فقد قال العلامة ابن يعيش (5: 147) : " وقول أبي العباس متين من جهة القياس، وقول سيبويه أشد من جهة السماع، وهو قولهم (*)

(24/2)

قوله: " بشرط صحة العين ونفي التضعيف " يعني إن كان فَعُولَة معتلة العين نحو قووله وَيُوعَة في مبالغة قائل وبائع، أو كانت مضاعفة نحو كدودة، وكذا إن كانت فعيلة معتلة العين كحَوِيزَة وَيَبِيعَة من البيع، أو مضاعفة كشديدة، لم تحذف حرف المد في شئ منها، إذ لو حذفته لقلت قَوْلِي وَيَبِيعِي وَكَدَدِي وَحَوِزِي (1) وَيَبِيعِي وَشَدَدِي، فلو لم تدغم ولم تتقلب الواو ولا الياء ألفا

شئى وهذا نص في محل النزاع " اه، لكن ابن جماعة قال بعد حكاية الاقوال في هذا المسألة: " والاول مذهب سيبويه وهو الصحيح، للسمع، فان العرب حين نشبت إلى شنوءة قالوا: فان قيل: شئى شاذ، أجيب بأنه لو ورد نحوه مخالفا له صح ذلك، ولكن لم يسمع في فعولة غيره، ولم يسمع إلا كذلك، فهو جميع المسموع منها، فصار أصلا

يقاس عليه " اه، والذي ذكره ابن جماعة في مذهب سيويه وجيه كما لا يخفى (1) الذي في القاموس: الحويزة كدويرة: قصبة بخوزستان، وكجهينة ممن قال الحسين، وبدر بن حويزة محدث " اه والذي في اللسان: " وبنو حويزة قبيلة قال ابن سيده: أظن ذلك ظنا " اه وليس فيهما حويزة - بفتح فكسر - كما يؤخذ من كلام المؤلف، ولكن الذي في ابن يعيش يقتضى صحة كلام المؤلف، فانه قال في (5: 146): " وكذلك لو نسبت إلى بنى طويلة وبنى حويزة وهم في التيم قلت: طويل وحويزى، والتصريف يوجب أن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا كقولهم: دار، ومال، وحذف الياء إنما هو لضرب من التخفيف، فلما آل الحال إلى ما هو أبغ منه في الثقل أو إلى اعلال الحرف احتمل ثقله وأقر على حاله " اه وفي كلام سيويه ما يؤيد صحة ما يؤخذ من كلام ابن يعيش، فقد قال في (2: 71): " وسألته عن شديدة، فقال: لا أحذف لا ستثاقهم الضعيف، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف، قلت: فكيف تقول في بنى طويلة، فقال: لا أحذف لكرهيتهم تحريك هذه الواو في فعل (بفتحتين) ألا ترى أن فعل من هذا الباب العين فيه ساكنة والالف مبدلة فيكره هذا كما يكره التضعيف، وذلك قولهم في بنى حويزة حويزى " (*)

(25/2)

لكن كالتساعي إلى مَثَعِبٍ مُوَائِلًا من سَبَل (1) الراعد، إذ المد في مثله ليس في غاية الثقل كما ذكرنا، ولذلك لم يحذف في المجرد عن التاء الصحيح اللام، بل حذفه لأدنى ثقل فيه، حملاً على الثلاثي كما مر، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث، واجتماع المثلين المتحركين في كلمة (2) وتحرك الواو والياء عيين مع انفتاح

(1) أخذ هذه العبارة من بيت لسعيد بن حسان بن ثابت وهو مع بيت قبله: فَرَزْتُ مِنْ مَعْنٍ وَإِفْلَاسِهِ * إِلَى الْيَزِيدِيِّ أَبِي وَقَدْ وَكُنْتُ كَالسَّاعِي إِلَى مَثَعِبٍ * مُوَائِلًا مِنْ سَبَلِ الرَّاعِدِ ومعن المذكور هنا هو معن بن زائدة الشيباني الذي يضرب به المثل في الجود، وإنما أضاف الافلاس إليه لان الافلاس لازم للكرام غالباً، والمراد باليزيدي أحد أولاد يزيد بن عبد الملك، والمثعب - بفتح اليم وسكون التاء وفتح العين المهملة - : مسبل الماء.

وموائل: اسم فاعل من واءل إلى المكان مواءلة ووثالا: أي بادر.

والسبل - بفتحيتين -: المطر.

والراعد: السحاب ذو الرعد (2) هذا الذي ذكره المؤلف في تعليل عدم حذف المد من فعولة وفعيلة المضاعفين مسلم في فعولة وليس بمسلم في فعيلة، لانه بعد حذف حرف المد من نحو شديدة تفتح العين فيصير شديدا كلب ومثل هذا الوزن يمتنع الادغام فيه لخفته ولئلا يلتبس بفعل ساكن العين.

قال المؤلف في باب الادغام: " وإن كان (يريد اجتماع المثلين) في الاسم، فأما أن يكون في ثلاثي مجرد من الزيادة أو في ثلاثي مزيد فيه، ولا يدغم في القسمين إلا إذا شاع الفعل، لما ذكرنا في باب الاعلال من ثقل الفعل فالتخفيف به أليق، فالثلاثي المجرد إنما يدغم إذا وازن الفعل نحو رجل صب.

قال الخليل: هو فعل - بكسر العين - لان صببت صباية فأنا صب كقنعت قناعة فأنا قنع، وكذا طب طب، وشذ رجل ضفف، والوجه ضف، ولو بنيت مثل نجس (بضم العين) من رد قلت: رد بالادغام، وكان

القياس أن يدغم ما هو على فعل كشرر وقصص وعدد لموازنته الفعل، لكنه لما كان الادغام لمشابهة الفعل الثقيل وكان مثل هذا الاسم في غاية الخفة لكونه مفتوح (*)

(26/2)

ما قبلهما قليلا متروكان عندهم، ولو أدغمت وقبلت لبعدت الكلمة جداً عما هو أصلها لا لموجب قوي.

فإن قلت: لم تقلب الواو والياء ألفاً في قوول ويووع ويبيع مع تحركهما وانفتاح ما قبلها، فما المحذور لو لم تقلبا أيضاً مع حذف المد؟ فالجواب أنهما لم تقلبا مع المد لعدم موازنة الفعل معه التي هي شرط في القلب كما يجي في باب الإعلال، ومع حذف المد تحصل الموازنة.

قوله: " ومن فعيلة غير مضاعف "، إنما شرط ذلك لأنه لو حذف من مد يدي في مُدَيِّدة (1) لجاء المحذور المذكور في شديدة، ولم يشترط ههنا صحة العين لأن (نحو) قُومَة (2) إذا حذف ياءه لم تكن الواو متحركة منفحةً ما قبلها كما كان يكون في طَويلة وقووله لو حذف المد.

الفاء والعين - ألا ترى إلى تخفيفهم نحو كِيدٍ وعَضُدٍ دون نحو جَمَلٍ - تركوا الإدغام فيه،

وأيضاً لو أدغم فعل (بفتح الفاء والعين) مع خفته لالتبس بفعل ساكن العين فيكثر الالتباس، بخلاف فَعِلْ وفَعُلْ بكسر العين وضمهما فإنهما قليلان في المضعف، فلم يكثر بالالتباس القليل، وإنما اطرَد قلب العين في فعل (بفتحيتين) نحو دار وباب ونار وناب ولم يجر فيه الإدغام مع أن الخفة حاصلة قبل القلب كما هي حاصلة قبل الإدغام، لأن القلب لا يوجب التباس فعل (بفتحيتين) بفعل (بفتح فسكون)، إذ بالألف يعرف أنه كان متحرك العين لساكنها بخلاف الإدغام " اه (1) مديدة: تصغير " مدة " ويجوز أن يكون المكبر بضم أوله ومعناه الزمان وما أخذت من المداد على القلم. وبالفتح ومعناه واحدة المد الذي هو الزيادة في أي شيء.

وبالكسر ومعناه ما يجتمع في الجرح من القيح (2) قوِمة: تصغير قامة أو قومة أو قيمة، فأما القامة فمصدر بمعنى القيام، أو هي جمع قائم كقادة في جمع قائد، أو حسن طول الانسان، أو اسم بمعنى جماعة الناس. وأما القومة فمصدر بمعنى القيام أيضاً، أو المرة الواحدة منه. وأما القيمة فنمن الشيء بالتقويم وأصلها قومة قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة (*)

(27/2)

قوله " وسيلقى شاذ " السليقة: الطبيعة، والسليقي: الرجل يكون من أهل السليقة، وهو الذي يتكلم بأصل طبيعته (ولغته) ويقرأ القرآن كذلك، بلا تتبع للقراء فيما نقلوه من القراءات، قال: وَلَسْتُ بِنَحْوِي يَلُوكُ لِسَانَهُ * وَلَكِنْ سَلِيقِي أَقُول فَأَعْرَبُ (1) قول " وسليمي في الأزدي وعميري في الكلب "، يعني إن كان في العرب سَلِيمَة في غير الأزدي وعميرة في غير كَلْب، أو سميت الآن بسَلِيمَة أو عَمِيرَة شخصاً أو قبيلة أو غير ذلك قلت: سَلَمِي وعمري في القياس، والذي شذ هو المنسوب إلى سَلِيمَة قبيلة من الأزدي، وإلى عَمِيرَة قبيلة من كَلْب، كأنهم قصدوا الفرق بين هاتين القبيلتين وبين سَلِيمَة وعميرة من قوم آخرين.

قوله " وعُبْدِي وَجُدَمِي " قال سيويوه: تقول في حي من بني عدي يقال: لهم بنو عُبَيْدَة: عُبْدِي، وقال: وحدثنا من نثق به أن بعضهم يقول: في بني جَذِيمَة جُدَمِي فيضم الجيم ويجريه مجرى عُبْدِي، فرقاً بين هاتين القبيلتين وبين مسمى آخر بعَبِيدَة وجَذِيمَة، وحذف المضاف: أعني " بنو " في الموضوعين، لما يجيء بعد من كيفية النسبة إلى المضاف والمضاف

إليه، ولو سميت بعبدة وجذيمة شيئاً آخر جرى النسبة إليه على القياس، كما قلنا في عميرة وسليمة.

وإنما كان هذا أشد من الأول لأن في الأول ترك حذف الياء كما في فعيل، وغايته إبقاء الكلمة على أصلها، وليس فيه تغيير الكلمة عن أصلها،

(1) لم نعثر على نسبة هذا البيت إلى قائل معين، وهو من شواهد كثير من النحاة، والمراد أنه يفتخر بكونه لا يتعمل الكلام ولا يتتبع قواعد النحاة ولكنه يتكلم على سجيته ويرسل الكلام إرسالاً فيأتي بالفصيح العجيب. و"يلوك لسانه": يديره في فمه والمراد يتشدد في كلامه ويتكلفه (*)

(28/2)

وأما ههنا ففيه ضم الفاء المفتوحة، وهو إخراج الكلمة عن أصلها.

قوله "وخريبي شاذ" كل ما ذكر كان شاذاً في فعيلة - بفتح الفاء وكسر العين - وخريبي شاذ في فعيلة - بضم الفاء وفتح العين - وخريبة قبيلة، والقصد الفرق كما ذكرنا، إذ جاء خريبة اسم مكان أيضاً، وكذلك شد رماح ردينية، وزدينة زوجة سمهر المنسوب إلى الرماح.

قوله "وثقفي" هذا شاذ في فعيل والقياس إبقاء الياء قوله "وقرشي وفقمي وملحي" هي شاذة في فعيل بضم الفاء، والقياس إبقاء الياء أيضاً، وإنما قال "في كنانة" لأن النسب إلى فقيم بن جرير بن دارم من بني تميم فقيم على القياس، وقال "ملحي في خزاعة" لأن النسب إلى مليح بن الهون بن خزيمة مليحي على القياس، وكذا إلى مليح بن عمرو بن ربيعة في السكون، والقصد الفرق في الجميع كما ذكرنا قال السيرافي (1): أما ما ذكره سيبويه من أن النسبة إلى هذلي فهذا الباب عندي لكثرتة كالخارج عن الشذوذ، وذلك خاصة في العرب الذين بتهمة وما يقرب منها، لأنهم قالوا قرشي وملحي وهذلي وفقمي، وكذا قالوا في

(1) اعلم أن في هذه المسألة ثلاثة أقوال: الأول، وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن قياس النسب إلى فعيل كأمر، وفعيل كهذيل، بقاء الياء فيهما، فإن جاء شيء مخالفاً لذلك كتقفي في الأول وهذلي في الثاني فهو شاذ، الثاني، وهو مذهب

أبي العباس المبرد، أنك مخير في النسب إليهما بين حذف الياء وبقيائها قياساً مطرداً، فيجوز أن تقول في النسب إلى شريف وجعيل: شريفي وجعيلي، وأن تقول: شرفي وجعلي، وما جاء على أحد هذين الوجهين فهو مطابق للقياس، الثالث، مذهب أبي سعيد السيرافي الذي أوماً اليه المؤلف، وهو أنك مخير في فعل - بضم الفاء - بين إثبات الياء وحذفها، فأما في فعل - بفتح الفاء - (*)

(29/2)

سُلَيْمٌ وَخُثَيْمٌ وَقُرَيْمٌ وَحُرَيْثٌ وَهُمْ مِنْ هَذِيلٍ: سُلَيْمِي وَخُثَيْمِي وَقُرَيْمِي وَحُرَيْثِي، وهؤلاء كلهم متجاورون بتهماة وما يدانيها، والعلة اجتماع ثلاث يا آت مع كسرة في الوسط قوله " وتحذف الياء من المعتل اللام "، لا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث بالتاء، بخلاف الصحيح فإنه لا يحذف المد فيه إلا من ذي التاء كما ذكرنا قوله " وتقلب الياء الأخيرة واوا " لنلا يجتمع الياءات مع تحرك ما قبلها لما ذكرنا قوله " وجاء أُمِّي "، يعني جاء في فُعَيْل من المعتل اللام إبقاء الياء الأولى لقلة الثقل بسبب الفتحة قبلها، ولم يأت نحو غَنِيٍّ، هذا قوله، وقد ذكرنا قبل أنه قد يقال غَنِيٍّ، على ما حكى يونس، وقال السيرافي: إن بعضهم يقول عَدِيٍّ إلا أنه أثقل من أُمِّي، لزيادة الكسرة فيه، وقال سيبويه: بعض العرب يقول في النسب إلى أُمِيَّة أُمُوِيٍّ بفتح الهمزة، قال: كأنه رده إلى مكبره طلباً للخفة (1)

فليس لك إلا اثبات الياء، وإنما فرق بينهم لكثرة ما ورد من الأول بالحذف في حين أنه لم يرد من الثاني بالحذف إلا ثقفي هذا كله في صحيح اللام منهما، فأما معتل اللام نحو على وغنى ففيه ما ذكره المؤلف من كلام يونس والمصنف (1) اعلم أن أُمِيَّة تصغير أمة، وهي الجارية، والتاء في أمة عوض عن اللام المحذوفة، وأصلها الواو، والدليل على أن أصلها الواو جمعهم لها على أموات، فلما أرادوا تصغيرها ردوا اللام كما هو القياس في تصغير الثلاثي الذي بقي على حرفين ثم قلبوا الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق أحدهما بالسكون، وأدغمت ياء التصغير فيها، وزادوا تاء التانيث على ما هو قياس الاسم الثلاثي المؤنث بغير التاء فأما تاء العوض فقد حذفت حين ردت اللام، لأنه لا يجمع بين العوض و (*)

(30/2)

قوله " وأَجْرِي تَحْوِي فِي تَحِيَّةٍ مَجْرَى غَنَوِي " إنما ذكر ذلك لأن كلامه كان في فَعِيلَةٍ، وتَحِيَّةٍ في الاصل تَفْعَلَةٌ إلا أنه لما صار بالإدغام كفعيلة في الحركات والسكنات، فشارك بذلك نحو عَدِي وَغَنِي في علة حذف الياء في النسب وقلب الياء واواً (1) فحذفت ياؤه الأولى وقلبت الثانية واواً لمشاركتها له في العلة، وإن خالفه في الوزن وفي كون الياء الساكنة في تحية غَنِيًّا وفي أمية (2) للتصغير واعلم أنك إذا نسبت إلى قِصِيٍّ وَعِصِيٍّ علمين (3) قلت: قسوى وعصوى

والمعوض عنه، والنسب إلى أمة المكبر أموى برد اللام وجوبا كما هو قياس النسب إلى الثلاثي المحذوف اللام، إذ كانت قد ردت في جمع التصحيح (1) وقع في أصول الكتاب أها " فشارك بذلك نحو عَدِي وَغَنِي في علة حذف الياء في التصغير وقلب الياء واواً " والذي يتجه عندنا أن كلمة " التصغير " وقعت سهواً وأن الصواب " في علة حذف الياء في النسب " لأن حذف الياء الأولى مع قلب الثانية واواً لا يكون إلا في النسب وعلى هذا تكون إضافة " علة " إلى " حذف " على معنى اللام، وعلة الحذف هي استئصال الياءات مع الكسرتين. نعم أن تحية وغنيا يشتركان في باب التصغير في حذف إحدى الياءات لوجود ياءين بعد ياء التصغير، لكنهما عند المؤلف تحذف ياؤهما الأخيرة نسباً، وعند ابن مالك تحذف الياء التي تلي ياء التصغير كما نص عليه في التسهيل، وليس من اللائق حمل كلام المؤلف على غير مذهبه، على أنه لو أمكن تصحيح بقاء كلمة " التصغير " على حالها بالنسبة إلى حذف الياء لم يمكن بقاؤها بالنسبة إلى قلب الياء واواً، لأن محله النسب لا التصغير، فلا جرم وجب ما ذكرناه (2) قوله " وفي أمية للتصغير " هذه كلمة مستدركة، لأنه لا يشبه تحية بأمية وإنما يشبهها بنحو غنية، ألا ترى أن وجه الشبه أهما سواء في الحركات والسكنات والاصل في ذلك أن يكون سواء في نوع الحركة لا في جنسها فكان الاوفق أن يقول وفي " غنية " زائدة (3) إنما قال " علمين " للاحتراز عن النسب إليهما جميعين فأن النسب إليهما حينئذ يرد كل واحد منهما إلى مفرده، فتقول عصوى وقوسى (*)

فضممت الفاء لأن أصله الضم، وإنما كنت كسرتة إتباعاً لكسرة العين، فلما انفتح العين في النسبة رجع الفاء إلى أصلها قال: " وَتُحَذَفُ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ فِي نَحْوِ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ وَمُهَيِّمٍ مِنْ هَيِّمٍ، وَطَائِيٍّ شَاذٌ، فَإِنْ كَانَ نَحْوُ مُهَيِّمٍ تَصْغِيرَ مُهَيِّمٍ قِيلَ مُهَيِّمِيٌّ بِالتَّعْوِضِ " أقول: اعلم أنه إذا كان قبل الحرف الأخير الصحيح ياء مشددة مكسورة فألحقت ياء النسب به وجب حذف ثانيتهما المكسورة على أي بنية كان الاسم: على فُعِلَ كَمَيِّتٍ، أو على مَفْعَلٍ كَمُبَيِّنٍ، أو على أَفْعِلَ كَأَسِيدٍ، أو على فُعِلَ كَحُمَيْرٍ أو على غير ذلك، لكراهتهم في آخر الكلمة الذي اللاتق به التخفيف اكتناف ياءين مشددتين بحرف واحد مع كسرة الياء الأولى وكسرة الحرف الفاصل، وكان الحرف في الآخر أولى، إلا أنه لم يجز حذف إحدى ياءي النسب لكونهما معاً علامة، ولا ترك كسرة ما قبلهما لالتزامهم كسره مطرداً، ولا حذف الياء الساكنة لئلا يبقى ياء مكسورة بعدها ياء مشددة، فإن النطق بذلك أصعب من النطق بالمشددتين بكثير، وذلك ظاهر في الحس، فلم يبق إلا حذف المكسورة، فإن كان الأخير حرف علة كما في المُحَيِّي فسيجئ حكمه، فإن كانت الياء التي قبل الحرف الأخير مفتوحة كمُبَيِّنٍ وَمُهَيِّمٍ اسمي مفعول لم يحذف في النسبة شيء لعدم الثقل قوله " وَطَائِيٍّ شَاذٌ " أصله طَائِيٍّ كَمَيِّتِي فحذف الياء المكسورة كما هو القياس، فصار طَائِيٍّ يَبَاءً ساكنة، ثم قلبوا الياء الساكنة ألفاً على غير القياس قصداً للتخفيف لكثرة استعمالهم إياه، والقياس قلبها ألفاً إذا كانت عيناً أو طرفاً وتحركت وانفتح ما قبلها كم يجئ، ويجوز أن يكون الشذوذ فيه من جهة حذف

(32/2)

الياء الساكنة فتتقلب الياء التي هي عين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها على ما هو القياس قوله: " ومهيم من هيم " هو اسم فاعل من هَيَّمَهُ الحب: أي صيره هائماً متحيراً.

قوله " فَإِنْ كَانَ نَحْوُ مُهَيِّمٍ تَصْغِيرَ مُهَيِّمٍ " أي نام نوماً خفيفاً، فإذا صغرت حذفت إحدى الواوين، كما تحذف في تصغير مقدّم إحدى الدالين، وتجي يباء التصغير، فإن أدغمته فيها صار مهيماً، وإن لم تدغمه كما تقول في تصغير أسود: أُسْوِد (1) قلت: مُهَيِّمٌ، ثم إن أبدلت من المحذوف

قلت: مهيم ومُهَيِّوِيْمٌ، كما تقول: مُقَيِّدِيْمٌ، قال جار الله وتبعه المصنف: إنك إذا نسبت

إلى هذا المصغر المدغم فالواجب إبدال الياء من الواو المحذوفة، فتقول: مُهَيِّمِيْ لَأَنكَ لو جوزت النسب إلى ما ليس فيه ياء البدل وهو على صورة اسم فاعل من هَيِّمَ فَإِنْ لم تحذف منه شيئاً حصل الثقل المذكور، وإن حذفت التبس المنسوب إلى هذا المضمر بالمنسوب إلى اسم الفاعل من هَيِّمَ، فألزمت ياء البدل ليكون الفاصل بين الياءين المشددتين حرفين: الياء الساكنة والميم، فتتباعداً أكثر من تباعدهما حين كان الفاصل حرفاً، فلا يستثقل اجتماع الياءين المشددتين في كلمة حتى يحصل الثقل بترك حذف شئٍ منهما أو الالتباس بحذفه، وكذا ينبغي أن ينسب على مذهبهما إلى مصغر مهيم اسم فاعل من هَيِّمَ، أعني بياء العوض، وهذا الذي ذكرنا في تصغير مهيم ومهوم أعني حذف أحد المثلين مذهب سيبويه في تصغير عَطَوْد (2) على ما ذكرنا في التصغير، أما المبرد فلا يحذف منه شيئاً، لأن الثاني وإن كان متحركاً يصير مدة رابعة فلا يختل به بنية

(1) انظر (1: 230) من هذا الكتاب (2) انظر (1: 253) من هذا الكتاب (*)

(33/2)

التصغير كما قال سيبويه في تصغير مُسَرَّوْل (1) مُسَرَّيْل، فعلى مذهبه ينبغي أن لا يجوز في تصغير مهوم ومهيم إلا مهيم بياء ساكنة بعد المشددة كما تقول في تصغير عَطَوْد: عطبيد لا غير، فعلى مذهبه لا يجيئ أنه إذا نسب إلى مصغر مهوم أو مهيم يجب الإبدال من المحذوف لأنه لا يحذف شيئاً حتى يبدل، فلا ينسب هو أيضاً إلى المصغر إلا مُهَيِّمِيْ، لكن الياء ليس بعوض كما ذكرنا، ومذهب سيبويه وإن كان على ما ذكرنا من حذف إحدى الواوين في نحو عطود، إلا أنه لم يقل ههنا إنك لا تنسب إلى المصغر إلا مع الإبدال كما ذكر

جار الله، بل قال: إنك إذا نسبت إلى مهيم الذي فيه ياء ساكنة بعد المشددة لم تحذف منه شيئاً، قال: لأننا إن حذفنا الياء التي قبل الميم بقي مهيم والنسبة إلى مهيم توجب حذف إحدى الياءين فيبقى مهيمي، كما يقال في حمير: حميئري، فيصير ذلك إخلالاً به، يعني يختل الكلمة بحذف الياءين منها، فاختاروا ما لا يوجب حذف شيئين، يعني إبقاء الياء التي هي مدة، ليتباعد بها وبالميم الياءان المشددتان أكثر فيقل استثقال تجاورهما، هذا قوله، ويجوز أن يكون سيبويه ذهب ههنا مذهب المبرد من أن النسبة إلى مثله لا تكون إلا بالمد، إذ لا يحذف من الكلمة شئ، فلا يكون الياء في مُهَيِّمِيْ

للتعويض ويجوز أن يكون ذهب ههنا أيضاً إلى ما ذهب إليه في عَطَوْد، أعني حذف أحد المثلين وجواز التعويض منه وتركه إلا أنه قصد إلى أنك إن نسبت إلى ما فيه ياء العوض لم تحذف منه شيئاً خَوْفَ إجحاف الكلمة بحذف الياءين، وإن نسبت إلى المصغر الذي ليس فيه ياء العوض حذفت الياء المكسورة وقلت: مُهَيِّمِي، كما تقول في المنسوب إلى اسم الفاعل من هَيِّم وفي المنسوب إلى حُمَيْرٍ إذ لا إجحاف

(1) انظر (1: 250) من هذا الكتاب (*)

(34/2)

فيه إذن، ولا يبالي باللبس، وثاني الاحتمالين في قول سيبويه أرجح، لئلا يخالف قوله في عَطَوْد، وعلى كل حال فهو مخالف لما ذكر جار الله والمصنف قال: " وَتُقَلَّبُ الْأَلْفُ الْأَخِيرَةُ الثَّلَاثَةُ وَالرَّابِعَةُ الْمُتَقَلِّبَةُ وَأَوَّاءَ كَعَصَوِيٍّ وَرَحَوِيٍّ وَمَلْهَوِيٍّ وَمَرْمَوِيٍّ، وَيُحَذَفُ غَيْرُهُمَا كَحُبْلِيٍّ وَجَمَزِيٍّ وَمُرَامِيٍّ وَقَبْعَتَرِيٍّ، وَقَدْ جَاءَ فِي نَحْوِ حُبْلِيٍّ وَحُبْلَوِيٍّ وَحُبْلَاوِيٍّ، بِخِلَافِ نَحْوِ جَمَزِيٍّ " أقول: أعلم أن آخر الاسم المنسوب إليه إما أن يكون أَلَفاً أو وَاواً أو ياءً أو همزة قبلها أَلَفٌ أو همزة ليس قبلها ذلك، أو حرفاً غير هذه المذكورة، فالقسمان الأخيران لا يُغَيَّرُ حرفُهُما الأخير لأجل ياء النسبة، ونذكر الآن ما آخره أَلَفٌ فنقول: الذي آخره أَلَفٌ إن كانت أَلْفَةٌ ثانية: فإما أن تكون لامه محذوفة كما إذا سمي بفازيد وذامال وشاة (1) ، ولا رابع لها أولاً لام له وضعاً، كما إذا سمي

(1) أصل فازيد قبل الإضافة فوه - بفتح أوله وسكون ثانيه - بدليل جمعه على أفواه وتصغيره على فوية، ثم حذفت لامه اعتباطاً فكره بقاء الاسم المعرب على حرفين ثانيهما لين فأبدل الثاني ميماً فصار فم، فأذا أضيف زال المقتضى لابتدائه ميماً، لان المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فنزلوا المضاف إليه منزلة لام الكلمة فرجع حرف العلة، فجعلوه قائماً مقام حركة الاعراب في الرفع ثم جعلوا الواو أَلَفاً في النصب وياء في الجر لتكون الالف والياء مثل الفتحة والكسرة وضموا ما قبل الواو في الرفع وفتحوا ما قبل الالف في النصب وكسروا ما قبل الياء في الجر طلباً للتجانس والخفة، وأما ما مال فأصله قبل الإضافة ذوى - بفتح أوله وثانيه - على الراجح، فحذفت لامه اعتباطاً ثم جعلت عينه التي هي الواو قائمة مقام حركة الاعراب في الرفع، وجعلت

الالف والياء قائمتين مقام الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجر، ثم حركت الفاء بحركة مناسبة للعين طلباً للتجانس والخفة (*)

(35/2)

بذا (1) وما ولا، وإن كانت ثالثة: فإما أن تكون منقلبة عن اللام كالعَصَى والفَتَى وهو الأكثر، أو تكون أصلية كما في متى وإذا، وإن كانت رابعة: فإما أن تكون منقلبة عن اللام كالأعلى والأعمى، أو للإلحاق كالأرطى (2) والذفرى (3)، أو للتأنيث كجبلَى وبشرى، أو أصلية نحو كلاً وَحَتَّى، والخامسة قد تكون منقلبة، وللإلحاق، وللتأنيث، كالمصطفى والحَبْنُطَى (4) والْحَبَّازَى (5)، والسادسة قد تكون منقلبة كالمُسْتَسْقَى، وللإلحاق كالمُسْلَنْقَى (6) واسْلَنْقَى علماً، وقد تكون للتأنيث كحَوْلَايَا (7)، وقد تكون لتكثير البناء فقط كَقَبَعَثْرَى (8).

وأما شاة فأصلها شوهة - بفتح أوله وسكون ثانيه - بدليل قولهم في التصغير شويهة فحذفت لام الكلمة اعتباطاً، ثم حركت العين بالفتح لاتصال تاء التأنيث بها، ثم أعلت العين بقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهذه الحركة وإن كانت عارضة إلا أنها لازمة، فجعلت كالأصلية فاعتد بها في الاعلال بخلاف حركة نحو شى في شى وضو في ضوء ونحو اشتروا الضلالة، ولا تنسوا الفضل بينكم (1) مراده، " ذا " ذا الاشارية، وقد تبع في جعلها ثنائية الوضع ابن يعيش في شرح المفصل.

انظر (1: 285) من هذا الكتاب (2) انظر (1: 57) (3) انظر (1: 70) - و (1: 195) من هذا الكتاب (4) انظر (1: 54) - و (1: 255) من هذا الكتاب (5) انظر (1: 244) - و (1: 257) من هذا الكتاب (6) مسلنقى: اسم مفعول من اسلنقى، وهو مطاوع سلقاه، إذا صرعه وألقاه على ظهره (7) حولايا: اسم قرية من عمل النهروان على ما في القاموس، وقد ذكر المؤلف في باب التصغير أنه اسم رجل: انظر (1: 246) من هذا الكتاب (8) انظر (1: 9) من هذا الكتاب (*)

(36/2)

فالثانية التي لامها محذوفة إن وقع موقعها قبل النسب حرفٌ صحيح على وجه الإبدال
قُلِبَ الألف في النسبة إليه، فيقال في النسب إلى فازِيد علما:

فَمَيِّ، بحذف المضاف إليه كما يجي، أما قلبها في النسب ميماً فلأن ياء النسب كأَنَّها
الاسم المنسوب، والمجرد عنها هو المنسوب إليه، فلا جرم لا يلحق هذه الياء اسماً إلا
ويمكنه أن يستقل بنفسه من دون الياء ويعرب، وكذا ينسب إلى فوزيد وفي زَيْد علمين،
وإن لم يقع موقعها حرفٌ صحيح على وجه الإبدال رد اللام كما تقول في المسمّى بذا
مال وفي شاة: ذَوَوِيَّ وَشَاهِيَّ، (1) وكذا تقول في المسمى بذومال وذوي مال، والثانية
التي لا لام لها وضعا يزداد عليها مثلها.

كما يجي، لأن الملحق به ياء النسب كما قلنا يجب أن يمكن كونه اسماً معرباً من دون
الياء، فإذا زدت عليها ألفاً اجتمع ألفان، فتجعل ثانيتهما همزة، لأن الهمزة من مخرج
الألف ومخرج الفتحة التي قبلها، ولم تقلب الألف واواً وإن كان إبدال حروف العلة
بَعْضُهَا من بعض أكثر من إبدالها بغيرها، كما تقول في الرحى: رحوى على ما يجي، لأن
وقوع الهمزة طرفاً بعد الألف أكثر من وقوع الواو بعدها، فتقول ذَائِيَّ في ذا للإشارة،
وَلَائِيَّ وَمَائِيَّ، فقولهم: مَائِيَّةُ الشئ منسوب إلى ما المستفهم بها عن حقيقة الشئ كما مر
في الموصلات ومن قال ماهِيَّة فقد قلب

(1) دووى على أن أصل ذا مال " ذوو " واضح، وأما على أن أصلها ذوى فوجهه أن
الياء قلبت واواً دفعا لاستثقال الياءات والكسرة كما في عم وشج وشاهي في النسبة
إلى شاة مبنى على مذهب سيبويه من أن ساكن العين إذا تحرك بعد حذف لامة يبقى
على حركته عند رد اللام في النسب، لأن ياء النسبة عارضة ولا اعتداد بالعارض، أما
على مذهب الاخفش من أن العين إذا تحركت بعد حذف اللام ترجع إلى سكوتها بعد
رد اللام فيقال شوهى لا شاهى، لأن المقتضى لتحريك العين هو حذف اللام فإذا
ردت اللام زال المقتضى لتحريك العين فترجع إلى سكوتها (*)

(37/2)

الهمزة هاء لتقاربهما، وحال الواو والياء ثابتين لا ثالث لهما كحال الألف سواءً، فتقول
في المنسوب إلى لَو: لَوِيَّ وفي المنسوب إلى في: فَيَوِيَّ، وأصله فَيِيَّ فعمل به ما عمل
بالمنسوب إلى حى كما يجي وإن كانت الألف الثالثة قلبت واواً مطلقاً، وإنما لم تحذف

الألف للساكين كما تحذف في نحو الفتى الظريف لأنها لو حذفت وجب بقاء ما قبل الألف على فتحته دلالة على الألف المحذوفة، لأن ما حذف لعلته لانسيا تبقى حركة ما قبل المحذوف فيه على حالها كما في قاض وعصا فكنت فكنت تقول في النسبة إلى عصاً وفَتَى: عَصِيٌّ وَفَتَى بالفتح، إذ لو كسر ما قبل الياء لا التبس بالمحذوف لأمه نسيا كِيدِيٍّ وَدَمِيٍّ فكان إذن ينخرم أصلهم الممهد، وهو أن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا مكسوراً في اللفظ ليناسبها، بخلاف ما قبل ياء الإضافة فإنه قد لا يكون مكسوراً كمُسْلِمَايَ وَفَتَايَ ومسلمي، وذلك لكون يا الإضافة اسماً برأيه، بخلاف ياء النسبة، فإنها أَوْعَلٌ منها في الجزئية وإن لم تكن جزءاً حقيقياً كما مر، وإنما لم تبدل الألف همزة لأن حروف العلة بعضها أنسب إلى بعض وأما إبدالهم الألف همزة في نحو صفراء وكساء ورداء دون الواو والياء فلما يجي من أنها لو قلبت إلى أحدهما لوجب قلبها ألفاً، فكان يبطل السعي، وإنما لم تقلب ياء كراهة لاجتماع الياءات، وإنما لم يقلب واو نحو جوى ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها لعروض حركتها (1) لأن ياء النسب كما مر ليس له اتصال تام بحيث يكون كجزء مما قبله بل هو كالاسم المنسوب، وأيضاً لئلا يُصار إلى ما فر منه

(1) الأولى أن يقصر في عدم قلب واو نحو رحوى ألفاً على تعليل الثاني، إذ لا يظهر لدعوى عروض حركة الواو وجه، اللهم إلا أن يقال إن الواو لما كانت منقلبة عن الألف الساكنة لاجل ياء النسبة العارضة كان أصل الواو والسكون وتحريكها إنما جاء لياء النسبة (*)

(38/2)

وأما الألف الرابعة فإن كان منقلبة، أو للإلحاق، أو أصلية، فالأشهر الأجود قلبها واواً دون الحذف، لكونها أصلاً أو عوضاً من الأصل أو ملحقةً بالأصل، وإن كانت للتأنيث فالأشهر حذفها لأنه إذا اضطر إلى إزالة عين العلامة فالأولى بها الحذف، فرقاً بين الزائدة الصرفة والأصلية أو كالأصلية، ويتحتم حذفها إذا تحرك ثاني الكلمة كَجَمَزَى (1)، لزيادة الاستثقال بسبب الحركة، فصارت الحركة - لكونها بع حروف المد كما ذكرنا غير مرة - كحرف، فإذا كان الأولى يَألف التأنيث من دون هذا الاستثقال الحذف كما ذكرنا صار معه واجب الحذف وكما يتحتم حذف الألف خامسة كما يجي يتحتم حذفها رابعة مع تحرك ثاني الكلمة، والحركة قد تقوم مقام الحرف فيما فيه نوع

استثقال كما مر فيما لا ينصرف ألا ترى أن قدماً يتحتم منع صرفه علماً كعقربٍ دون
هند ودعد، (2) وإن

(1) يقال: جمز الانسان والبعر والدابة يجمز، كيضرب، جمزا وجمزى، إذا عدا عددا
دون الجرى الشديد، ويقال: حمار جمزى إذا كان وثابا سريعا (2) قال المؤلف في شرح
الكافية (1: 44): " فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان أولا إذا زاد على الثلاثة
وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا أو مؤنثا حقيقيا أولا هذا ولا ذاك،
وذلك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسده، فهو بمنزلة حمزة، وإن كان ثلاثيا فما أن
يكون متحرك الاوسط أولا، والاوّل إن سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امرأة أو
غير حقيقي كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه.
للتاء المقدرة ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء، والدليل على قيام
حركة الوسط مقام الحرف الرابع أنك تقول في حبلى: حبلى وحبلوى، ولا تقول في
جمزى إلا جمزى، كما لا تقول
في جمادى إلا جمادى، وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا
إلى ضعف الساد مسد التاء، وإن سميت به مذكرا حقيقيا أو غير حقيقي فلا خلاف
عندهم في وجوب صرفه، لعدم تقدير تاء التأنيث، وذلك كرجل سميته يسقر وكتاب
سميته بقدم " اه (*)

(39/2)

كان ثاني الكلمة ساكناً جاز تشبيه ألف التأنيث بالألف المنقلبة، والأصلية والتي
للإحاق، فتقول: حبلوى، وبألف التأنيث الممدودة، فتزيد قبلها ألفاً آخر، وتقلب ألف
التأنيث واواً فتقول: حُبْلَاوِيٍّ وَدُنْيَاوِيٍّ كَصَخْرَاوِيٍّ، وكما جاز تشبيه ألف التأنيث
بالمنقلبة والأصلية والتي للإحاق جاز تشبيه المنقلبة والأصلية والتي للإحاق بألف
التأنيث المقصورة في الحذف، فتقول: مَلْهِيٍّ وَحَيٍّ وَأَرْطِيٍّ، وبألف التأنيث الممدودة،
تقول: مَلْهَاوِيٍّ وَحَتَاوِيٍّ وَأَرْطَاوِيٍّ، وقد شبهوا - في الجمع أيضاً - المنقلبة بألف
التأنيث لكن قليلاً، فقالوا: مَدَارَى في جمع مدرى (1)، كَحَبَالَى في جمع حبلَى كما يجي
في بابه (2) وأما الخامسة فما فوقها فإنها تحذف في النسب مطلقاً، منقلبة كانت أو
غيرها، بلا خلاف بينهم، للاستثقال، إلا أن تكون خامسة منقلبة وقبلها حرف مشدد،

(1) قال في اللسان: " والمدرى والمدرة (بكسر أولهما وسكون ثانيهما) والمدرية (بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه): القرن، والجمع مدار، ومدارى الالف بدل من الياء، ودري رأسه بالمدرى: مشطه.

قال ابن الاثير: المدرى والمدرة: شئ يعمل من حديد أو خشب على شكل سن من أسنان المشط وأطول منه يسرح به الشعر المتلبد، ويستعمله من لم يكن له مشط، ومنه حديث أبي: أن جارية له كانت تدرى رأسها بمدارها: أي تسرحه، يقال: أدريت المرأة تدرى ادراء، إذا سرحت شعرها به، وأصلها تدرى: تفتعل من استعمال المدرى، فأدغمت التاء في الدال " اه

(2) قال المؤلف في باب الجمع من هذا الكتاب: " وقد جاء في بعض ما آخره ألف منقلبة ما جاء في ألف التأنيث من قلب الياء ألفا تشبها له به، وذلك نحو مَدْرَى، وَمَدَارٍ، وَمَدَارَى - بالألف - وذلك ليس بمطرد.

وقال السيرافي: هو مطرد، سواء كان الألف في المفرد منقلبة أو لللاحق وإن كان الاصل إبقاء الياء، فتقول على هذا في ملهى: ملاه وملاهي، وفي أرطي: أراط وأراطى، وقال: إنه لا يقع فيه إشكال، والاولى الوقوف على ما سمع " اه (*)

(40/2)

فإن يونس جعلها كالرابعة في جواز الإبقاء والحذف، فمغلى عنده كأغلى وألزمه سيبويه أن يجوز في الخامسة للتأنيث القلب أيضاً نحو عِدْدَى (1) كما أجاز في الرابعة للتأنيث كحبلَى، ولا يجيزه يونس ولا غيره، ولا يلزم ذلك يونس، لأن أصل الرابعة التي للتأنيث الحذف كما تقدم فلزم فيما هو كالرابعة، بخلاف المنقلبة فإن أصل الرابعة المنقلبة القلب (2)، وألزمه سيبويه أيضاً أنه لو

(1) انظر (1: 245 هـ 2) من هذا الكتاب (2) حاصل هذا الكلام أن العلماء أجمعوا في الالف الرابعة على جواز القلب والحذف إذا كان ثاني الكلمة ساكناً بلا فرق بين الالف المنقلبة عن أصل كملهى والتي للتأنيث كحبلَى، تقول: ملهى وملهوى وحبلَى وحبلوى، اتفاقاً، ومع اتفاقهم على جواز الوجهين اتفقوا على أن القلب في المنقلبة أرجح من الحذف وعلى أن الحذف في ألف التأنيث أرجح من القلب، فأما إذا كانت

الالف خامسة ليس فيما قبلها حرف مشدد فقد أجمعوا أيضا على وجوب حذفها في النسب مطلقا تقول في حبارى ومصطفى: حبارى ومصطفى، فان كانت الالف خامسة وفيما قبلها حرف مشدد فان كانت للتأنيث فقد أجمعوا على وجوب الحذف، تقول في عبدى وكفرى وزمكى: عبدى وكفرى وزمكى، وإن كانت الالف في هذا الحال لغير التأنيث مثل معدى ومصلى ومعلى (بضم ففتح فتشديد الثالث فيهم) فيونس يجوز فيها القلب والحذف حملا لها على الرابعة لان الحرف المشدد بمنزلة الحرف الواحد، وسيبويه يوجب فيها حينئذ الحذف اعتدادا بالحرف المشدد كحرفين، وقد قال سيبويه: إنه يجب إذا اعتبرنا الحرف المشدد حرفا واحدا أن يجوز في ألف التأنيث في هذه الحال الوجهان لوجود العلة التي اقتضت الجواز فيها كوجودها في المنقلبة، مع أنهم أجمعوا في التي للتأنيث على وجوب الحذف، وقد ذكر المؤلف رحمه الله أن ذلك لا يلزم يونس، لان بين ألف التأنيث الرابعة والالف التي لغير التأنيث فرقا، لان الاصل في ألف التأنيث الحذف والاصل في التي لغير التأنيث القلب، فلما حملت الخامسة التي قبلها حرف مشدد على الرابعة أعطى كل نوع ما هو الاصل فيه فجعل حكم التي للتأنيث الحذف وحكم غيرها جواز القلب، ونقول: كان مقتضى هذا (*)

(41/2)

جاء مؤنث على مثل مَعَدٍّ وَخَدَبٍ (1) ونحو ذلك فسمي به مذكر يصرف، لأنه يكون إذن كَقَدَمٍ إذا سمي به مذكر (2) ولا قائل به قوله: " كَحُبْلِيٍّ وَجَمْرِيٍّ " الألف فيهما رابعة للتأنيث، إلا أن جَمْرِيٍّ متحرك الثاني بخلاف حُبْلِيٍّ، وألف مُرَامِيٍّ خامسة منقلبة، وفي قبعثرى سادسد لتكثير البنية فقط قال: " وَتُقَلَّبُ الْبَاءُ الْأَخِيرَةُ الثَّلَاثَةُ الْمَكْسُورَةُ مَا قَبْلَهَا وَآوًا وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَهَا كَعَمَوِيٍّ وَشَجَوِيٍّ، وَتُحَذَفُ الرَّابِعَةُ عَلَى الْأَفْصَحِ كَقَاضِيٍّ، وَتُحَذَفُ مَا سَوَاهُمَا، كَمُشْتَرِيٍّ، وَبَابُ مُحَيٍّ جَاءَ عَلَى مُحَوِيٍّ وَنَحْوِيٍّ كَأُمِّيٍّ " أقول: اعلم أن الياء الأخيرة في المنسوب إليه لا تخلو من أن تكون ثانية محذوفة اللام كما إذا سمي بفي زيد وذو مال، أو ثانية لالام لها ضعا كفي وكَيٍّ، وقد ذكرنا حكم القسمين، أو ثانية فاؤها كشية (3) ، ويحيى حكمها،

الذي ذكره من الفرق أن يجب في المنقلبة القلب لانه أصل في الذي حمل عليه وهو الرابعة المنقلبة، كما وجب الحذف في التي للتأنيث لانه أصل في المحمول عليه وهو

الرابعة التي للتأنيث (1) أنظر (1: 59 هـ 6) من هذا الكتاب (2) حاصل هذا الوجه الذي ألزم به سيوييه يونس أن علم المؤنث إذا سمي به مذكر يشترط في منع صرفه الزيادة على ثلاثة أحرف، فلو جعلنا أحرف المشدد بمنزلة حرف واحد كما يقتضيه جعل يونس نحو معلى بمنزلة أعلى في جواز الحذف والابقاء لزمنا أن نصرف علم المؤنث الذي سمينا به مذكرا وكان على أربعة أحرف وفيه حرف مشدد، والاجماع على وجوب منع صرف مثل هذا (3) الشبه - بكسر الشين وفتح الياء مثل عدة - مصدر وشي الثوب يشبه وشيارشية، مثل وعد يعد وعدا وعدة، إذا حسنه وثقه وجعله ألوانا (*)

(42/2)

أو تكون ثالثة، وهي إما متحرك ما قبلها ولا تكون الحركة إلا كسرة كالعَمى والشجى، أو ساكن ما قبلها، وهو إما حرف صحيح كَطَيٍّ ورُقِيَّةٍ (1) وقِنِيَّةٍ (2) أو ألف كرايٍّ وراية، أو ياء مدغم فيها كَطَيٍّ وحيٍّ، أو تكون رابعة، وهي إما أن ينكسر ما قبلها كالقاضي والغازي، أو يسكن، والساكن إما ألف كسِقَاية أو ياء مدغم فيها كعَلِيٍّ وقُصَيٍّ، أو غير ذلك كقُرَائي (3)، وكذا الخامسة: إما أن ينكسر ما قبلها كالمُرَامِي، أو يسكن، والساكن إما ألف كدِرْحَاية (4) وخَوْلَايَا، أو ياء مدغم فيها ككرسي ومَرَمِيٍّ، أو غير ذلك كإِنْقَضِيٍّ عَلَى وزنٍ إِنْقَحِلٍ (5) من قضي. والواو الأخيرة إما أن تكون ثانية محذوفة اللام كهُوَ زَيْدٌ ودُو مَالٍ، أو ثانية لا لام لها وضعاً كَلَوْ وَأَوْ، وقد ذكرنا حكم هذين القسمين أيضاً، أو تكون ثالثة ساكنة ما قبلها كغَزَوْ وغَزَوَةٍ ورَشَوَةٍ وغُرَوَةٍ، أو متحركة ما قبلها بالضم نحو سُرُوَةٍ من سُرُوٍ على مثال سُمرة من غير طَرَيان التاء، وكذا الرابعة يكون

(1) الرقية: العوذة التي يرقى بها صاحب الافة كالحمي والصرع وغير ذلك من الافات، قال عروة بن حزام.

فما تركا من عوذة يعرفانها * ولا رقية إلا بها رقياني (2) القنية (بكسر فسكون، وبضم فسكون ويقال قنوة وقنوة) ما يتخذها الانسان من الغنم وغيرها لنفسه لا للتجارة (3) يريد ما أخذته من قرأ على وزان قمطر، وأصله بهمزتين أولاهما ساكنة فأبدلت ثانيتهما، لان ثانية الهمزتين الواقعتين طرفا تبدل ياء (4) الدرحية - بكسر فسكون - الرجل الكثير اللحم القصير الضخم البطن اللثيم الخلقة، ووزنه فعلاية، وهو ملحق بفعلاية

كجعطارة، والجعطارة: القصير الرجلين الغليظ الجسم (5) الانقح - بكسر الهمزة وسكون النون وفتح القاف وسكون الحاء (*)

(43/2)

ما قبلها ساكناً كَشَقَاوَة، أو مضموماً كَعَرْقُوة وقرنوة (1) ، وكذا الخامسة ما قبلها إما ساكن كَحِنْطَاو (2) ومغزٍ، أو مضموم كَقَلَنْسُوة. ولو انفتح ما قبل الياء والواو طرفين لانقلبنا ألفاً، ولو انكسر ما قبل الواو الأخيرة لانقلت ياء، ولو انضم ما قبل الياء طرفاً في الاسم لانقلت الضمة كسرة كما يجيء في ناب الإعلال.

فكل ما ذكرنا أو نذكر من أحكام الياءات والواوات المذكورة في باب النسب فهو على ما ذكر، وما لم نذكر حكمه منها لا يغير في النسب عن حاله. فنقول: إن الياء الثالثة المكسور ما قبلها تقلب واواً لاستثقال الياءات مع حركة ما قبل أولها، وتجعل الكسرة فتحة، وإذا فتحوا العين المكسورة في الصحيح اللام فهو في معتلها أولى، لئلا تتوالى الثقلاء. وإذا كانت المكسورة ما قبلها رابعة، فإن كان المنسوب إليه متحرك الثاني كيتقي مخفف يتقى (3) فلا بد من حذف الياء، وكذا إن كان الثاني ساكناً عند سيبويه والخليل كقاضي ويرمي لأن الألف المنقلبة والاصلية رابعة جاز

المهملة - الذي ييس جلده على عظمه من الكبر (أنظر ج 1 ص 61 هـ 1) (1) القرنوة - بفتح القاف وسكون الراء وضم النون، ولا نظير لها سوى عرقوة وعنصود وترقوة وثندوة - وهي نوع من العشب وقال في اللسان: " القرنوة نبات عريض الورق ينبب في ألوية الرمل ودكا دكه.

ورقها أغبر يشبه ورق الخندقوق " اه، وفيه عن أبي حنيفة " قال أبو زياد: من العشب القرنوة، وهي خضراء غبراء على ساق يضرب ورقها إلى الحمرة ولها ثمرة كالسنبله، وهي مرة يدبغ بها الاسنافي، والواو فيها زائدة للتكثير، لا للمعنى ولا للحاق، ألا ترى أنه ليس في الكلام مثل فرزدقة " اه (2) الحنطأو - بكسر الحاء المهملة وسكون النون وبعدها طاء مهملة أو ظاء شالة - وهو القصير (أنظر 1 ص 256 هـ 2) (3) أنظر (ج 1 ص 157 هـ 1) (*)

حذفها مع خفتها، كما ذكرنا، فحق الياء مع ثقلها بنفسها وبالكسرة قبلها وجوبُ الحذف إذا اتصل بها ياء النسبة فإن قلت: افعل به ما فعلت بالثلاثي نحو العَمِي مِنْ قَلْبِ الكسرة فتحة والياء واو، (1) وقد استرحت من الثقل، لأنه يصير كالأعلى، قلت: ثقل الرباعي في نفسه إلى غاية التخفيف: أي الحذف، أدعى منه إلى ما دون ذلك (2)، وهو ما ذكر السائل من القلب، بخلاف الثلاثي، فإن خفته في نفسه لا تدعو إلى مثل ذلك، ومن أجرى في الصحيح نَحْوُ تَغْلِيٍّ مُجْرَى تَمْرِيٍّ - وهو المبرد - لكون الساكن كالميت المعلوم، يرى أيضاً في المنقوص نحو قاضٍ مُجْرَى عَمٍ، فيقول: قَاضٍ وَيَرْمَوِيٍّ، وأما الياء المكسورة ما قبلها إذا كانت خامسة فصاعداً فلا كلام في حذفها، وهو مستقي ومستسقى، إذ الألف مع خفتها تحذف وجوباً في هذا المقام كما مر قوله "وباب مُحِيٍّ" الياء الأخيرة في مُحِيٍّ خامسة يجب حذفها، كما في مُسْتَقٍ، فيبقى مُحِيٍّ بعد حذفها كَقُصَيٍّ، وإن خالف الياء الياء، فيعامل معاملته، كما قلنا في تحية، وليس مُحِيٍّ مثل مهيم لوجوب حذف الياء الخامسة، فتلتقي الياءان المشددتان، بخلاف نحو مهيم، قال أبو عمرو: مُحَوِيٍّ أَجود، وقال المبرد: بل مُحِيٍّ بالتشديد أَجود (3)، وإذا وقع الواو ثالثة أو فوقها مضموماً

(1) الذي في الاصول "والوا ياء" وهو خطأ صوابه ما أثبتناه (2) معنى هذه العبارة أن الاسم الرباعي الذي هو بطبعه ثقل محتاج إلى التخفيف أكثر من الثلاثي فلم يكتف فيه بما دون منتهى التخفيف وهو الحذف بخلاف الثلاثي الذي لم يبلغ مبلغه في الثقل، فإنه اكتفى فيه بأول مراتب التخفيف وهو قلب الياء واوا، فقوله "إلى غاية التخفيف" متعلق بأدعى، وكذلك قوله "منه" وقوله "إلى ما دون ذلك" متعلق كذلك بأدعى، و "أدعى" هو خبر المبتدأ (3) قال ابن جماعة: "قال مبرمان: سألت أبا العباس (يعني المبرد) هل (*)

ما قبلها كَسْرُوةً وَقَرْنُوةً فالواجب في النسب قلب الواو ياءً والضممة كسرة حتى يصير كَعَمٍ وَقَاضٍ، ثم ينسب إليه الثلاثي: بفتح العين وقلب الياء واواً،

وذلك لانك تحذف التاء للنسبة، وقد ذكرنا أن ياء النسبة كالاسم المستقل من جهة أن المنسوب إليه قبلها ينبغي أن يكون بحيث يصح أن يستقل ويعرب فبعد حذف التاء يتطرف الواو والمضموم ما قبلها في الاسم المتمكن، فتقلب ياء كما في الأذلي، وتقول فيما واوه رابعة أو فوقها نحو عَرْقَوَة وَمَحْدَوَة (1) : عَرْقِي وَمَحْدِي كما تقول قاضي ومُشَرِّي وبعض العرب يجعل الياء قائماً مقام التاء حافظاً للواو من التطرف لأن في الياء جزئية ما بدليل انتقال الإعراب إليها كما في تاء التأنيث فيقول: قَرْنِي وَمَحْدِي، ويقول أيضاً: سَرْوِي في سَرْوَة، وبعض العرب يقول في الرابعة: عَرْقَوِي بفتح القاف كَقَاضَوِي، فأما في الخامسة وما فوقها: فليس إلا الحذف كَمَحْدِي، كما في مشري ومستسقى قال: " ونحو ظبية وقنية ورقية وغزوة وعروة ورشوة

يجوز أن يحذف من الحي ياء لاجتماع الياءات؟ فقال: لا، لان محيا (الذي هو اسم فاعل حي بالتضعيف) جاء على فعله، واللام تعتل كما تعتل في الفعل، قال: والاختيار عندي محي (أي بأربع ياءات) لاني لا أجمع حذفاً بعد حذف " اه كلامه، وقوله " واللام تعتل كما تعتل في الفعل " يريد أن الياء في محي الذي هو اسم فاعل تعل بحذفها لانها تعل في الفعل بالاسكان في المضارع والقلب ألفا في الماضي، فالاعلال في الفعل سبب الاعلال في المشتق وإن اختلف نوع الاعلال، وقوله " لاني لا أجمع حذفاً بعد حذف " معناه إن الياء الخامسة قد حذفت، فلو حذف الثالثة وقلب الرابعة واوا كما في نحو على فقالوا محوى لكانوا قد جمعوا على الكلمة؟؟؟؟ جحاف بها، فأما قول أبي عمرو " محوى أجود " فوجهه الخفة إذ لا يلزم عليه اجتماع الاملث الثقلاء وهي الياءات (1) القمحدوة: العظم الناتئ فوق القفا خلف الرأس (أنظر ج 1 ص 261 هـ (3) (*)

(46/2)

على القياس عِنْدَ سَيَّوِيهِ، وَزَنَوِيٍّ وَقَرْوِيٍّ شَاذُّ عِنْدَهُ، وَقَالَ يُؤُسُّ ظَبَوِيٍّ وَغَزَوِيٍّ، وَاتَّفَقَا فِي بَابِ غَزَوٍ وَظَبِيٍّ، وَبَدَوِيٍّ شَاذُّ " أقول: الذي ذكر قبل هذا حكم الواو والياء لامين إذا تحرك ما قبلهما، وهذا حكمهما ساكناً ما قبلهما، فنقول: إذا كان قبل الواو ساكن صحيحاً كان أولاً لم يُغَيَّرِ الواو في النسب اتفاقاً: ثالثة كانت كغَزَوِيٍّ وَدَوِيٍّ (1) وساوي (2) في سَاوَة وقصيدة واوية، أو رابعة كَشَقَاوِيٍّ، أو خامسة كَحِنَطَاوِيٍّ وَمَغَزَوِيٍّ، إذ

الواو لا تستثقل قبل الياء إذا سكن (3) ما قبلها، إذ تغاير حرفي العلة وسكون ما قبل أولاهما يخففان أمر الثقل، وإذا كان يلتجأ إلى الواو مع تحرك ما قبلها في نحو عَمَوِيٍّ وقَاصَوِيٍّ عند بعضهم فما ظَنُّكَ بتركها على حالها مع سكون ما قبلها؟ فعلى هذا لا بحث في ذي الواو الساكن ما قبلها إلا في نحو عُزْوَة فَإِنْ في فتح عينه وإسكانها خلافاً كما يحى، وإنما البحث في ذي الياء الساكن ما قبلها

(1) دوى: منسوب إلى الدو (بفتح الدال المهملة وتشديد الواو) وهو الفلاة الواسعة، وقيل: الأرض المستوية، وقال: قد لفها الليل بعصلي * أروع خراج من الدوى * مهاجر ليس بأعرابي * وقال العجاج: دوية لهولها دوى * للريح في أقرابها هوي وفي القاموس أنه أيضاً اسم بلد، وفي المعجم أنه اسم أرض بعينها (2) ساوى: منسوب لساوة، وهي مدينة بين الرى وهمذان بينها وبين كل منهما ثلاثون فرسخاً (3) ليس لقوله " إذا سكن ما قبلها " مفهوم، لأن الواو لا تستثقل قبل ياء النسب سكن ما قبلها أو تحرك، فهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز (*)

(47/2)

فنقول: إن كانت الياء ثالثة والساكن قبلها حرف صحيح فلا يخلو من أن يكون مع التاء كظبية أو كظبي، فالجرد لا تغيير فيه اتفاقاً لحصول الخفة بسكون العين وصحتها، ولعدم ما يجرى على التغيير من حذف التاء، وأما الذى مع التاء فسيبويه والخليل ينسبان إليه أيضاً بلا تغيير سوى حذف التاء، فيقولان: ظبي وَقْنِيَّ وَرُقِيَّ، وكذا في الواويَّ غَزَوِيَّ وَغَزَوِيَّ وَرَشَوِيَّ، لسكون عين جميعها، إذ التخفيف حاصل والأصل عدم التغيير، وكان يونس يحرك عين جميع ذلك واوياً كان أو يائياً بالفتح، أما في اليائي فلتخف الكلمة بقلب الياء واواً، وخص ذلك بالثلاثي ذي التاء، أما الثلاثي فلأن مبناه على الخفة فطلبت بقدر الممكن، فلا تقول في إنْقَضِيَّة (1) إِلَّا إنْقَضِيَّ، وأما ذو التاء فلأن التغيير بحذف التاء جَرّاً على التغيير بالفتح، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث كما ذكرنا في فَعِيل وفَعِيلَة، وأما الفتح في الواوي فحماً على اليائي، والذي حمل يونس على ارتكاب هذا في اليائي والواوي مع بعده من القياس قولهم في الْقَرْيَةِ قَرَوِيٍّ وفي بني زَيْنَةَ وبني الْبَطِيَّة - وهما قبيلتان (2) - زَنَوِيَّ وَبَطَوِيَّ، وكان الخليل يعذر يونس في ذوات الياء دون ذوات الواو، لأن ذوات الياء بتحريك عينها تنقلب ياؤها واواً،

فتخف شيئاً، وإن كان يحصل بالحركة أدنى ثقل، لكن ما يحصل بها من الخفة أكثر مما يحصل من الثقل، وأما ذوات الواو فيحصل بتحريك عينها ثقل من دون خفة، ولم يرد به أيضاً سماع كما ورد في اليائي قَرَوِي وزَنَوِي وبَطَوِي، ومع ذلك فاختيار الخليل ما ذكرنا أولاً

(1) يريد ما تينيه من قضى على مثال إنقحلة، وهي مؤنث إنقحل، وقد مضى قريباً (انظر ص 43) (2) ذكر في القاموس واللسان أن بنى زينة حى، وذكر عن ابن سيده أن

البطية لا يدرى موضوعها، وأن سيبويه قد حكاها، وخرجها ابن سيده على أن تكون من أبطيت لغة في أبطأت، ولم يذكر واحد منهما أن بنى البطية قبيلة (*)

(48/2)

قوله " وَبَدَوِي شاذٌ " لأنه منسوب إلى البدو، وهو مجرد عن التاء فهو عند الجميع شاذ قال: " وَبَابُ طَيٍّ وَحَيٍّ تُرْدُ الْأُولَى إِلَى أَصْلِهَا وَتُفْتَحُ نَحْوُ طَوَوِي وَحَيَوِي بِخِلَافِ دَوَوِي وَكُؤَوِي وَمَا آخِرُهُ يَأْمُشَدَّدَةٌ بَعْدَ ثَلَاثَةٍ إِنْ كَانَ نَحْوُ مَرْمَوِيٍّ قِيلَ مَرْمَوِيٍّ وَمَرْمَوِيٍّ وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً حُذِفَتْ كَكُرْسِيٍّ وَبَحَائِيٍّ فِي بَحَائِيٍّ اسْمَ رَجُلٍ " أقول قوله " دَوَوِي وَكُؤَوِي " (1) إنما ذكر مثالين لبيان أن حكم ذى التاء والمجرد عنها سواء، بخلاف نحو غَزَوٍ وَغَزَوَةٍ كما تقدم في الفصل المتقدم، والذي يتقدم حكم الياء الثالثة إذا كان قبلها ساكن صحيح، فإن لم يكن ما قبلها حرفاً صحيحاً فيما أن يكون ياء أو ألفاً، ولو كان واواً صار ياء كما في طَيٍّ لما يَجِيءُ فِي بَابِ الْإِعْلَالِ مِنْ أَنَّ الْوَائِ وَالْيَاءَ إِذَا اجْتَمَعَا وَسَكَنَ سَابِقُهُمَا قَلْبَتِ الْوَائِ يَاءً فَنَقُولُ: إِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً وَمَا قَبْلُهَا يَاءً سَاكِنَةً، وَلَا يَدُ أَنْ تَكُونَ مَدْغَمَةً (2) فِيهَا فَإِذَا نَسَبَ إِلَى مِثْلِهِ وَجِبَ فِكَ الْإِدْغَامِ، لِئَلَّا يَجْتَمِعَ أَرْبَعُ يَاءَاتٍ فِي الْبِنَاءِ الْمَوْضُوعِ عَلَى الْخَفَةِ فَيَحْرُكُ الْعَيْنَ بِالْفَتْحِ الَّذِي هُوَ أَخْفُ الْحَرَكَاتِ، فَيَرْجِعُ الْعَيْنَ

(1) الكوى: المنسوب إلى الكوة، وهي بفتح الكاف أو ضمها مع تشديد الواو فيهما، ويقال كوى أيضاً بغير تاء - وهي الثقب غير النافذ في البيت أو الحائط (2) محل ما ذكره من وجوب الإدغام إذا كانت الياء الساكنة أصلاً أو منقلبة عن واو، فالاول نحو حى وعى، والثاني نحو طى ولى، فإن كانت الياء الساكنة

منقلبة عن همزة لم يكن الادغام واجبا، وذلك لان حكم الياء المنقلبة عن همزة انقلابا غير لازم كحكم الهمزة مثل رئي مخفف رئي (وانظر ج 1 ص 28 *)

(49/2)

إن كانت واواً إلى أصلها لزوال سبب انقلابها ياء - وهو اجتماعهما مع سكون الأول - فتقول في طي: طوى، ويبقى الياء بحالها نحو حَيَوِيٍّ لأنه من حَيِيٍّ وانتقلب الياء الثانية في الصورتين واواً: إما بأن تنقلب أولاً ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تنقلب واواً كما في عَصَوِيٍّ وَرَحَوِيٍّ، أو تنقلب الياء من أول الأمر واواً لاستئصال ياء متحرك ما قبلها قبل ياء النسب، ولا ينقلب ألفاً لعروض حركتها وحركة (1) ما قبلها، لأنهما لأجل ياء النسبة التي هي كالاسم المفصل على ما مر، ولم يقلب العين ألفاً: إما لعروض حركتها، وإما لأن العين لا تنقلب إذا كانت اللام حرف علة، سواء قلبت اللام كما في هوى أو لم تنقلب كما في طَوِيٍّ على ما يجيء في باب الإعلال قال سيبويه ومن قال أُمِّيٌّ قال حَيِّيٌّ وَطَيِّيٌّ لأن الاستئصال فيهما واحد، والذي يظهر أن أمييا أوفى من حَيِّيٍّ لأن بناء الثلاثي على الخفة في الأصل يقتضي أن يُجَنَّبَ ما يؤدي إلى الاستئصال أكثر من تجنب الزائد على الثلاثة، ألا ترى إلى قولهم نَمَرَى بالفتح دون جَنَدَلِيٍّ

(1) أما أن حركة ما قبل اللام في نحو طوى وحيوى عارضة فمسلم إذ أصلها قبل فك الادغام السكون، وأما أن حركة اللام نفسها عارضة فغير مسلم لأنها محل الحركة الاعرابية حال الادغام، على أن عروض حركة العين لا يمنع من قلب اللام إذا كانت واواً أو ياء ألفاً، فإن أحداً من العلماء لم يشترط لقلب كل من الياء والواو ألفاً أصالة تحرك ما قبلهما، بل القلب حاصل مع عروض الحركة، وانظر إلى باب أقام وأجاب واستقام واستضاف ومقام ومجاب ومستقام ومستضاف فانك تجد كلا من الواو والياء قد انقلب ألفاً مع طرو حركة ما قبلهما، ثم هم يقولون: تحركت الواو أو الياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الان فانقلبت ألفاً - وهذا واضح إن شاء الله.

نعم التعليل الصحيح لعدم قلب الواو ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها هو ما ذكره سابقاً من أنك لو قلبتها ألفاً المزمك أن تنقلبها واواً ثانية المزموم تحرك ما قبل ياء النسب

والالف لا تقبل الحركة فيبطل سعيك.

(*)

(50/2)

واليا الثالثة إذا كان قبلها ألف، ولا تكون تلك الألف زائدة، بل تكون منقلبة عن العين نحو آية وآى وغاية وغاي وراية وراي، (1) فالأقيس ترك الياء بحالها، كما في ظَبْيٍ، ومن فتح هناك في ظَبْيَةٍ وقال ظَبَوِي لم يفتح العين ههنا، لأنه لا يمكنه إلا بقلبها همزة أو واوا أو ياء فيزيد الثقل، وإنما لم يقلب الياء في آيٍ ورايٍ ألفاً ثم همزة كما في رداءٍ لأن الألف قبلها ليست بزائدة، وهو شرطه كما يجيى في باب الإعلال. ويجوز ههنا في النسبة قلب الياء همزة لأن الياء لم تستثقل قبل المجئ بياء النسب، فلما اتصلت حصل الثقل فقلبت همزة قياساً على سائر الياءات المتطرفة المستثقلة بعد الألف، وإن كان بين الالفين فرق، فإنها تقلب ألفاً ثم همزة فقلبت هذه أيضاً همزة، فقليل: رائى، في رأى وراية.

(1) هذا الذى ذكره المؤلف من أن الالف أصلية لا زائدة في هذه الكلمات مبنى على رأى غير الكسائي رحمه الله من العلماء، فأما على رأيه فهى زائدة، وحاصل الكلام في هذا الكلمات أن العلماء اختلفوا في أصلهن ووزنهن، فقال الجمهور أصل آية آية (بوزن شجرة) قلبت العين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكان القياس يقتضى بقاء العين وقلب اللام فيقل أياه، لان اللام طرف وهى أولى بالاعلال والتغيير، وقال قوم: أصل آية آية كشجرة أيضاً، ثم قلبت اللام ألفاً على ما يقتضيه القياس فصار آية مثل حياة، ثم قدمت اللام على العين فصار آية، فوزنها على الاول فعلة وعلى الثاني فلعة (بفتحات فيهما) وقال قوم: أصلها أويه بوزن سمرة ثم أعلت العين ألفاً على خلاف القياس أيضاً، ووزنها فعلة (بفتح فضم) وقيل: أصلها أوية أو أوية (كتمرة في الاول وكشجرة في الثاني) ثم أعلت العين على خلاف القياس، وقال الفراء أصلها آية كحية ثم قلبت العين ألفاً لانفتاح ما قبلها كقلبهم إياها في طائى وياجل، وقال الكسائي: أصلها آية على مثال ضاربة، فكرهوا اجتماع الباءين مع انكسار أولاهما فحذفت الاولى فزنتها فالة، ومثل ذلك يجرى في غير آية من هذه الكلمات (*)

(51/2)

ويجوز قلبها واواً أيضاً لأن الياء الثالثة المتطرفة المستثقلة لأجل ياء النسب بعدها تقلب واواً كما في عَمَوِيٍّ وشَجَوِيٍّ.

هذا كله إذا كانت الياء الساكن ما قبلها ثالثة، فإن كانت رابعة نظرنا: فإن كانت بعد ألف منقلبة.

ولا تكون إلا عن الهمزة، نحو قِرَاي في تخفيف قِرْأِي، لأن العين لا تتقلب ألفاً مع كون اللام حرف علة كما في هَوَى وَطَوَى، فلا تغير الياء في النسب عن حالها، لأن قلب الهمزة ألفاً إذن غير واجب، فالألف في حكم الهمزة، وإن كانت الألف زائدة - وهو الكثير الغالب كما في سَقَايَةَ (1) ونُقَايَةَ (2) - قلب الياء همزة في النسب لأن القياس كان قلبها ألفاً ثم همزة لولا التاء المانعة من التطرف، فلما سقطت التاء للنسبة وياء النسبة في حكم المنفصل كما تقدم صارت الياء كالمُتطرفة، ومع ذلك هي محتاجة إلى التخفيف بمجامعتها لياء النسب، فقلبت ألفاً ثم همزة كما في رداء، ولم تقلب لمجرد كونها كالمُتطرفة كما في رِداء وسِقَاء (3) لأن لياء النسب نوع اتصال، بل قلبت لهذا ولاستثقال اجتماع الياءات فمن ثم لم يقلب واو شَقَاوَةٍ في شَقَاوِيٍّ إذ لا استثقال كما

-
- (1) السقاية - بكسر السين - الاناء الذي يشرب به، ومنه قوله تعالى: (فلما جهزهم جعل السقاية في رحل أخيه) وهي أيضاً البيت الذي يتخذ مجمعا للماء ويسقى منه الناس، وهي أيضاً مصدر بمعنى السقى، ومنه قوله تعالى: "أجعلتم سقاية الحاج" الآية.
- (2) نقاية الشيء (بضم النون) خياره، ونقاية الطعام (بفتح النون وتضم أيضاً) ردينة (3) السقاء - بكسر السين - جلد السخلة إذا أجذع، يقال: لا يكون إلا للماء، ويقال: إنه يكون للماء وللبن، والوطب للبن خاصة، والنحى للسمن خاصة، قال: يجبن بنا عرض الفلاة وما لنا * عليهن إلا وخذهن سقاء (*)

(52/2)

كان مع الياءات، وبعضهم يقلب يا سَقَايَةَ في النسب واواً لأن الياء المستثقلة قبل ياء النسب تقلب واواً كما في عَمَوِيٍّ وشَجَوِيٍّ إذا لم تحذف كما في قاضيٍّ.

وكذا يجوز لك في الياء الخامسة التي قبلها ألف زائدة نحو دِرْحَايَةَ (1) قلب الياء همزة وهو الأصل أو واواً كما في الرابعة.

وإن كان الساكن المتقدم على الياء الرابعة ياء نحو عَلِيٍّ وَقُصَيٍّ فقد تقدم حكمه بقي علينا حكم الياء الخامسة إذا كان الساكن قبلها ياء، فنقول: ذلك على ضربين، لأنه إما أن يكون الياءان زائدتين كما في كَرَسِيٍّ وَبَرْدِيٍّ وَكُوفِيٍّ فيجب حذفهما في النسب فيكون المنسوب والمنسوب إليه بلفظ واحد، وإما أن يكون ثانيهما أصلياً، فإن سكن ثاني الكلمة نحو مَرْمِيٍّ وكذا يَرْمِيٍّ في النسب إلى يَرْمِيٍّ على وزن يَعْضِيدٍ (2) من رمى، فالأولى حذفهما أيضاً للاستثقال ويجوز حذف الأول فقط وقلب الثاني واواً احتراماً للحرف الأصلي فتقول: مَرْمُويٍّ وَيَرْمُويٍّ، وإنما فتحت ما قبل الواو استثقلاً للكسرتين مع اجتماع ثلاثة أحرف معتلة، فيكون كَقَاضُويٍّ عند المبرد، وإن تحرك ثاني الكلمة فلا بد من حذفهما مع أصالة الثاني، كما تقول في النسب إلى قَضُويَّةٍ (3) على وزن حَمَصِيصَةٍ من قضى:

(1) تقدم قريباً شرح هذه الكلمة (انظر: ص 43 من هذا الجزء) (2) البعصيد - بفتح الياء وسكون العين المهملة - قال ابن سيده: البعصيد بقلة زهرها أشد صفرة من الورس (الزعفران) وقيل: هي من الشجر، وقال أبو حنيفة: " البعصيد بقلة من الاحرار مرة لها زهرة صفراء تشتهيها الابل والغنم والخليل أيضا تعجب وتخصب عليها قال النابغة ووصف خيلاً: يتحلب البعصيد من أشداقها * صفرا مناخرها من الجرجار (3) أصل قضوية قضبية بثلاث ياءات أولاهن مكسورة لانه من قضيت، فقلبوا أولى الياءات واوا حين كرهوا اجتماعهن كما فعلوا ذلك في فتوى (*)

(53/2)

قضوى، لاغير، وهذا بناء على أن أول المكرر هو الزائد كما هو مذهب الخليل على ما يجئ في باب ذي الزيادة.

وإن كانت الياء المشددة خامسة وجب حذفها بلا تفصيل، سواء كان الثاني أصلاً كما في الأحاجي (1) والأواري (2) ، أو كانا زائدين كما في بخاتي اسم رجل فهو غير منصرف لكونه في الأصل أَقْصَى الجموع، والمنسوب إليه يكون منصرفاً لأن ياء النسبة لكونها كالمفصل لا تعد في بنية أَقْصَى الجموع كما تقدم في باب ما لا ينصرف، ألا ترى إلى صرف جمالي وكمالي.

قال: " وَمَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ بَعْدَ أَلِفٍ إِنْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ قُلِبَتْ

وَإِذَا، وَصَنَعَانِيَّ وَهَمْرَانِيَّ وَرُوحَانِيَّ وَجُلُوبِيَّ وَخُرُورِيَّ شَادُّ، وَإِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً ثَبَتَتْ عَلَى
الْأَكْثَرِ كَقُرَّائِيَّ، وَإِلَّا فَالْوُجْهَانِ كَكِسَائِيَّ وَعِلْبَاوِيَّ ".
أَقُول: اعلم أن الهمزة المتطرفة بعد الألف: إما أن تكون بعد ألف زائدة، أولاً، فالتى بعد
ألف زائدة على أربعة أقسام، لأنها إما أن تكون أصلية

(1) الاحاجي: جمع أحجية (بضم الهمزة وسكون الحاء المهملة وكسر الجيم بعدها ياء
مشددة) ويقال أحجوة (بتشديد الواو وقبلها ضمة) ، وهى الكلمة التى يخالف معناها
لفظها (2) الاوارى: جمع الارى، وهو الحبل تشد به الدابة فى محبسها، وهو أيضا عود
يدفن طرفاه ويبرز وسطه كالحلقة تشد إليه الدابة، قال النابغة إلا الاوارى لا يا ما أبينها
* والنؤى كالحوض بالظلمة الجلد (*)

(54/2)

كَقُرَّاء (1) وُضَاء (2) ، والأكثر بقاؤها قبل ياء النسب بحالها، وإما أن تكون زائدة
مَحْضَةٌ وهى للتأنيث، ويجب قلبها فى النسب واوًا، لأنهم قصدوا الفرق بين الأصلي
المحض والزائد المحض، فكان الزائد بالتغيير أولى، ولولا قصد الفرق لم تقلب، لأن الهمزة
لا تستثقل قبل الياء استثقال الياء قبلها، لكنهم لما قصدوا الفرق والواو أنسب إلى
الياء من بين الحروف وأكثر ما يقلب إليه الحرف المستثقل قبل ياء النسب قُلبت إليه
الهمزة، وقد تشبه قليلاً حتى يكاد يلحق بالشذوذ الهمزة الأصلية بالتى للتأنيث فتقلب
واوًا نحو قُرَّاءِيَّ وُضَّاءِيَّ، وإما أن لا تكون الهمزة زائدة صرفه ولا أصلية صرفه، وهى
على ضربين: إما منقلبة عن حرف أصلي ككسَاء ورداء، وإما مُلْحَقَةٌ بحرف أصلي
كعِلْبَاء (3) ، وحرْبَاء (4) ، ويجوز فيهما وجهان: قلبها واوًا، وإبقاؤها بحالها، لأن لها
نسبة إلى

الأصلي من حيث كون إحداها منقلبة عن أصلي والأخرى مُلْحَقَةٌ بحرف أصلي،

(1) القراء (بضم القاف وتشديد الراء مفتوحة) الناسك المتعبد، والقراء (بفتح القاف
وتشديد الراء) الحسن القراءة أو الكثيرها، والهمزة فى كليهما أصلية (2) الوضاء (بضم
الواو وتشديد الضاد مفتوحة) الوضئ الحسن الوجه، قال أبو صدقة الدبيري والمرء
يلحقه بفتيان الندى * خلق الكريم وليس بالوضاء (3) العلباء - بكسر فسكون -

عصب عنق البعير، ويقال: الغليظ منه خاصة.

وقال اللحياني: العلباء مذكر لا غير، وهما علباوان يميناً وشمالاً بينهما منبت العنق، والجمع العلايي (4) الحرباء - بكسر فسكون - ذكر أم حيين، ويقال: هو دويبة نحو العظاءة أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت، ويقال: إنه يفعل ذلك ليقى جسده برأسه ويتلون ألوانا بحر الشمس، والجمع الحرايي، والانشى الحرباء، والحرباء أيضاً: مسمار الدرع، ويقال: هو المسمار في حلقة الدرع.

(*)

(55/2)

ولها نسبة إلى الزائد الصرف من حيث إن عين الهمزة فيهما ليست لام الكلمة كما كانت في قُرَاءٍ وُضَاءٍ، لكن الإبقاء في المنقلبة لشدة قربها من الأصلي أولى منه في الملحقه، فنقول: كل ماهي لغير التأنيث يجوز فيه الوجهان، لكن القلب في الملحقه أولى منه في المنقلبة، والقلب في المنقلبة أولى منه في الأصلية، والقلب في الملحقه أولى من الإبقاء، وفي المنقلبة بالعكس، وهو في الأصلية شاذ.

وأما الهمزة التي بعد ألف غير زائدة كماء وشاء فإن الألف فيهما منقلبة عن الواو وهمزتهما بدل من الهاء فحقها أن لا تغير (1)، فالنسب إلى ماء مائي بلا

(1) أنت تعرف أنهم جوزوا في همزة كساء ورداء ونحوهما قلبها واوا وبقاءها فأجازوا أن تقول كساوي أو كسائي ورداوي أو ردائي، وأوجبوا في همزة شاء وماء بقاء الهمزة فلم يجيزوا إلا أن تقول شائي ومائي، قياساً، مع اشتراك هذين النوعين في أن الهمزة في كل منهما منقلبة عن أصل، ولعل السر في تباين الحكمين أن انقلاب حرف العلة إلى الهمزة في رداء وكساء قياس لعله اقتضته، فجعلوا قيام سبب القلب مذكراً بالأصل وهو الألف التي انقلبت عن الواو أو الياء فرجعوا إليه في النسب، فأما في ماء وشاء ونحوهما فالهمزة فيهما منقلبة انقلاباً شاذاً لغير علة تقتضيه، فانصرف الذهن عن أصل الهمزة - وهو الهاء - لعدم قيام سبب الأبدال، فاعتبرت الهمزة كالأصلية في نحو قراء ووضاء.

ولم يرجعوا إلى الأصل الذي هو الهاء فيقولوا ماهي وشاهي، ولأن الهمزة أخف من الهاء لكون الهمزة أخت حروف العلة، على أنهم ربما قالوا شاوي تشبيهاً للهمزة المنقلبة عن

الهاء بالهمزة المنقلبة عن حرف العلة، قال الشاعر: ولست بشاوى عليه دمامة * إذا
ماغدا يغدو بقوس وأسهم وأنشد الجوهري لمبشر بن هذيل الشمخي: ورب خرق نازح
فلاته * لا ينفع الشاوى فيها شاته ولا حمراه ولا علاته * إذا علاها اقتربت وفاته هذا
بيان ما ذكره المؤلف، وهو موافق لما ذكره سيبويه حيث قال (ج 2 ص *)

(56/2)

تغيير، وكذا كان القياس أن ينسب إلى شاء، لكن العرب قالوا فيه شاوى على غير
القياس، فإن سُمي بشاء فالأجود شائي على القياس لأنه وُضع ثانٍ، ويجوز شَاوي كما
كان قبل العلمية.

84) : " وأما الاضافة إلى شاء فشاوى، كذلك يتكلمون به، قال الشاعر: فلست
بشاوى عليه دمامة (البيت) وإن سميت به رجلا أجريته على القياس، تقول:
شائي، وإن شئت قلت شاوى كما قلت عطاوى، كما تقول في زينة وثقيف إذا سميت
رجلا بالقياس " اه، وحاصل هذا الكلام أن القياس في نحو شاء - من كل همزة أبدلت
من غير حرف من حروف العلة وقبلها ألف غير زائدة - بقاء الهمزة عند النسب،
لكنهم خالفوا القياس في كلمة شاء فقالوا شاوى، وأنت إذا سميت بشاء يجوز لك أن
تقول شائي على ما يقتضيه القياس وأن تقول شاوى كما كانوا يقولون قبل التسمية.
والذى في شرح الاشموني وحواشي الصبان نقلا عن ابن هشام يخالف هذا ويخالف بعضه
بعضا، قال الاشموني: " إذا نسبت إلى ماء وشاء فالمسموع قلب الهمزة واوا نحو ماوى
وشاوى، ومه قوله * لا ينفع الشاوى فيها شاته * (البيت) فلو سمي بماء أو شاء جرى
في النسب إليه على القياس فقليل مائى وماوى وشائي وشاوى " اه، وهذا يخالف ما
ذكره المؤلف من وجهين: الاول أنه ذكر أن العرب قد قالت ماوى بالواو في النسب إلى
ماء، ولم يحكه المؤلف، الثاني أنه يؤخذ منه أن القياس في هذا النوع جواز القلب واوا
والابقاء على نحو ما يجوز في عطاء وكساء ورداء.

وقال الصبان في حاشيته: " قال ابن هشام: إذا نسب إلى ماء نسب إليه كما ينسب إلى
كساء فتقول مائى وماوى، لأن الهمزة بدل، غاية ما فيه أن المبدل منه مختلف فيهما،
فهو في كساء واو، وفي ماء هاء، لأن أصله موه اه يس: أي فأطلق ابن هشام جواز
الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل التسمية فيتعين القلب وقوفا على ما سمع، وما

بعدها فيجوز الوجهان " اه.

وهذا يخالف ما ذكره المؤلف ههنا كما يخالف ما ذكره الاشموني، أما مخالفته ما ذكره مؤلف هذا الكتاب فلانه جعل القياس في النسب إلى ماء وشاء جواز القلب والابدال، سواء أكنت قد سميت به أم لم تكن. وأما مخالفته لما ذكره الاشموني فقد ذكرها الصبان في عبارته التي نقلناها لك. (*)

(57/2)

صنعاء: بلد في اليمن، وبهراء: قبيلة من قُضاعة، ورَوْحَاء: موضع قرب المدينة، وجلولاء: موضع بالعراق، وكذا حُرُورَاء، وقالوا في دَسْتَوَاء: دَسْتَوَائِي (1)، ووجه قلب الهمزة نوناً وإن كان شاذاً مشابهاً ألفي التأنيث الألف والنون، وهل قلبت الهمزة نوناً أو واواً ثم قلبت الواو نوناً؟ مضى الخلاف فيه في باب ما لا ينصرف (2)، وحذف في جلولاء وحرورا لطول الاسم، شبهوا

(1) كذا في جميع النسخ، وكلام المؤلف صريح في أن الكلمة ممدودة، والذي في القاموس والمعجم لياقوت أن الكلمة مقصورة، قال في القاموس: " ودستوا بالقصر قرية بالاهواز، والنسبة دستواني ودستواني " اه، وقال ياقوت: " دستوا بفتح أوله وسكون ثانيه وتاء مثناة من فوق: بلدة بفارس، وقال حمزة: المنسوب إلى دسقى دستقائي، ويعرب على الدتسوائي، وقال السمعاني: بلدة بالاهواز، وقد نسب إليها قوم من العلماء، وإليها تنسب الثياب الدستوائية " وقد ضبطت التاء المثناة في مادة (د س ت) من القاموس بالضم بخط القلم، وفي مادة (د س ا) منه بالفتح بضبط القلم أيضا. (2) قال المؤلف في شرح الكافية (ج 1 ص 52): " اعلم أن الالف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما، وبفوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التأثير، وتشابهاتها أيضا بوجوه آخر لا يضر فواتها، نحو تساوى الصدرين وزنا، فسكر من سكران كحمر من حمراء، وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالذكر كما أن الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث، وكون المؤنث في نحو سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكر، كما أن المذكر في نحو حمراء كذلك، وهذه الاوجه الثلاثة موجودة في فعالان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان ونحوها،

وتشابهاتها أيضا بوجهين آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء، وهما زيادة الالف والنون

معا كزيادة زائدي حمراء معا، وكون الزائد الاول في الموضعين ألفا، فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما، فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث، وقال المبرد: جهة الشبه أن النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها إليه (*)

(58/2)

ألف التأنيث بتائه فحذفوها (1) الحُرُورِيَّة: هلا الخوارج، سماهم بهذا الاسم أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه لما نزلوا بحروراء حين قارقوه.
قال: " وبَابُ سِقَايَةِ سِقَائِي بِالْهَمْزَةِ، وَبَابُ شَقَاوَةِ شَقَاوِيٍّ بِالْوَاوِ، وَبَابُ رَايَ وَرَايَةٍ رَايَ وَرَائِي وَرَاوِيٌّ " .

أقول: يعني بباب سِقَايَةِ وَشَقَاوَةِ ما في آخره واو أو ياء بعد ألف زائدة، لم تقلب ياءه وواوه ألفاً ثم همزة لعدم تطرفهما بسبب التاء غير الطارئة، ويعني بباب

في صنعاني وبهراني في النسب إلى صنعاء وبهراء، وليس بوجه، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال إن النون أبدل منها، وأما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوى وبهراوى كحمراوى، فأبدلوا النون من الواو شاذاً، وذلك للمناسبة التي بينهما، ألا ترى إلى إدغام النون في الواو، وجراهم على هذا الا بدل قولهم في النسب إلى اللحية والرقبة: لحيانى ورقباني، بزيادة النون من غير أن تبدل من حرف، فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها أولى " اه، وقال ابن يعيش في شرح المفصل (ج 10 ص 36) : " القياس في صنعاء وبهراء أن يقال في النسب إليهما صنعاوى وبهراوى، كما تقول في صحراء صحراوى، وفي خنفساء خنفساوى، تبدل من الهمزة واوا فرقا بينها وبين الهمزة الاصلية، على ما تقدم بيانه في النسب، وقد قالوا صنعاني وبهراني عى غير قياس، واختلف الاصحاب في ذلك، فمنهم من قال: النون بدل من الهمزة في صنعاء وبهراء، ومنهم

من قال: النون بدل من الواو، كأنهم قالوا صنعاوى كصحراوى ثم أبدلوا من الواو نونا، وهو رأى صاحب هذا الكتاب (الزمخشري) وهو المختار، لانه لا مقارنة بين الهمزة والنون، لان النون من الفم والهمزة من أقصى الحلق، وإنما النون تقارب الواو فتبدل

منها " اه (1) بقي أن يقال: هل حذفت ألف التانيث - التي هي الهمزة في اللفظ -
أولاً ثم حذفت الالف التي قبلها لأنها خامسة وقياس الالف الخامسة أن تحذف في
النسب؟ أم حذفت الهمزة والالف التي قبلها معا لكونهما معا كعلامة وكون زيادتهما في
الكلمة معا على ما تقدم بيانه في الهامشة السابقة، والظاهر الاول، وإن كان الثاني له
وجه.
(*)

(59/2)

رأي وراية ما في آخره ياء ثالثة بعد ألف غير زائدة، وقد مضى شرح جميع ذلك قال: "
وَمَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ إِنْ كَانَ مُتَحَرِّكَ الْأَوْسَطِ أَصْلًا وَالْمَحذُوفُ هُوَ اللَّامُ وَلَمْ يُعَوِّضْ
هَمْزَةُ الْوَصْلِ أَوْ كَانَ الْمَحذُوفُ فَاءً وَهُوَ مُعْتَلٌّ اللَّامُ وَجَبَ رَدُّهُ كَأَبَوِيٍّ وَأَخَوِيٍّ، وَسَتَهَيَّ
فِي سَتٍ وَوَشَوِيٍّ فِي شِيَةٍ، وَقَالَ الْإِخْفَشُ وَشِي عَلَى الْأَصْلِ، وَإِنْ كَانَتْ لَامُهُ صَحِيحَةً
وَالْمَحذُوفُ غَيْرُهَا لَمْ يَرُدَّ كَعِدِيٍّ وَزَيْيٍّ وَسَهَيٍّ فِي سَهٍ وَجَاءَ عِدَوِيٍّ وَلَيْسَ بِرَدٍّ، وَمَا سِوَاهُمَا
يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ نَحْوُ غَدِيٍّ وَغَدَوِيٍّ وَابْنِيٍّ وَبَنَوِيٍّ وَحَرِيٍّ وَحَرَحِيٍّ، وَأَبُو الْحَسَنِ يُسَكِّنُ مَا
أَصْلُهُ السُّكُونُ فَيَقُولُ غَدَوِيٍّ وَحَرَحِيٍّ، وَأُخْتُ وَبْنْتُ كَأَخِ ابْنِ عِنْدَ سَيِّئِهِ وَعَلَيْهِ كَلَوِيٍّ،
وَقَالَ يُونُسُ أُخْتِيَّ وَبْنَتِيَّ وَعَلَيْهِ كِلْتَاوِيٍّ وَكِلْتَاوِيٍّ " أقول: اعلم أن الاسم الذي
على حرفين على ضربين: ما لم يكن له ثالث

أصلاً، وما كان له ذلك فحذف، فالقسم الاول لابد أن يكون في أصل الوضع مبنياً،
لأن المعرب لا يكون على أقل من ثلاثة في أصل الوضع، فإذا نسبت إليه فيما أن
تنسب إليه بعد جعله علماً للفظه، أو تنسب إليه بعد جعله علماً لغير لفظه، كما
تسمي شخصاً بمن أوكم ففي الاول لابد من تضعيف ثانيه، سواء كان الثاني حرفاً
صحيحاً أولاً، كما تبين في باب الأعلام، فتقول في الصحيح: الكميّة واللّميّة بتشديد
الميمين، وفي غيره: المائية، وهو منسوب إلى ما، ولَوِيٍّ ولَوْنِيٍّ، (1) فيمن يكثر لفظه لو،

(1) في بعض النسخ سقطت كلمة " ولَوْنِيٍّ " والصواب بثبوته، وأراد الشارح (*)

(60/2)

وكذا تقول في لا: لائي، لأنك إذا ضعفت الألف واحتجت إلى تحريك الثاني فجعله همزة أولى، كما في صحراء وكساء، وكذا تقول في اللات (1): لائي، لان التاء للتأنيث، لأن بعض العرب يقف عليها بالهاء نحو اللاه، وتقول في كي وفي: كيوي وفوي، لأنك تجعلهما كيأ وفياً كحي، ثم تنسب إليهما كما تنسب إلى حي وطي، ومبني ذلك كله أن ياء النسبة في حكم الكلمة المنفصلة وفي الثاني: أي المجهول علماً لغير لفظه، لا تضعف ثاني حرفيه الصحيح (2)، نحو جاءني مني وكبي، بتخفيف الميم والنون، كما تبين في باب الأعلام، وإذا كان الثاني حرف علة ضعفته عند جعله علماً قبل النسبة كما مر في باب الأعلام والقسم الثاني الذي كان له ثالث فحذف إن قصدت تكميله ثلاثة ثم نسبت إلى رد إليه ذلك الثالث في النسبة، لأن ما كان من أصل الكلمة أولى بالرد من المجيء بالأجنبي فنقول: لا يخلو المحذوف من أن يكون فاء، أو عينا، أو لا ما

بذلك الإشارة إلى ما حكى عن بعض العرب من أنه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة همزة على الإطلاق، فيقول: لائي، وكبي، ولوئي، وما أشبه ذلك (1) اللات.

اسم صنم، واختلف في تائه، فقليل: أصلية مشددة، سمى الصنم برجل كان يلت السوق عنده للحاج، فلما مات هذا الرجل عبد الصنم وسمى بوصفه، وقيل: هذه التاء زائدة للتأنيث، وهي مخففة، قال في اللسان: " وكان الكسائي يقف عليها بالهاء، قال أبو إسحاق: هذا قياس، والاجود اتباع المصحف والوقوف عليها بالتاء " اه بتصرف (2) وجه الفرق بين ما جعل علماً للفظه وما جعل علماً لغير لفظه أن الأولى لم يبعد عن أصله، لانه إنما نقل من المعنى إلى اللفظ، فلا بأس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على أقل أوزان المعربات، وأما الثاني - وهو ما جعل علماً لغير لفظه - فقد انتقل من المعنى إلى معنى آخر أجنبي منه فلو غير لفظه بالتضعيف لكان تغييراً في اللفظ والمعنى جميعاً فيبعد جداً (*)

(61/2)

فإن كان فاء، والمطرود منه المصدر الذي كان فاؤه واواً ومضارعه محذوف الفاء، نحو عِدَّةٍ ومِقَّةٍ ودَعَّةٍ وسَعَّةٍ وزنة، فإن كان لامه صحيحاً لم ترد في النسب فاؤه نحو عِدِيّ وسَعِيّ،

لأن الحذف قياسي لعله، وهي إتباع المصدر للفعل، فلا يرد المحذوف من غير ضرورة مع قيام العلة الحذفة، وأيضاً فالفاء ليس موضع التغيير كاللام حتى يتصرف فيه برد المحذوف بلا ضرورة، كما كانت في التصغير، وإن كان لأمه معتلاً كما في شية وجب رد الفاء، لأن ياء النسب كالمفصل كما تكرر ذكره، واتصاله أوهن من اتصال المضاف إليه، ألا ترى أنك تقول: ذو مال، وفوزيد، فلا ترد اللام من ذو، ولا تبدل عين فوميمًا، فإذا نسبت قلت: ذَوَوِي وفَمِي، وأوهن اتصالاً من التاء أيضاً، لأنك تقول: عَرْقُوةً وَقَلْنَسُوةً وَعَرْقِيَّ وَقَلْنَسِي وسَقَايةً بالياء لا غير وسَقَايِي بالهمزة عند بعضهم، ولولا أن الواو قبل ياء النسب أولى من الهمزة وأكثر لناسب أن يقال في شقاوة شَقَايِي أيضاً بالهمزة، فنقول: جاز حذف الفاء في شية وإن لم يكن في الكلمات المعربة الثنائية ما ثانيه حرف علة لأن التاء صارت كالام الكلمة فلم يتطرف الياء بسببها وكذا في الشاة والذات واللات، فلما سقطت التاء في شية وخلفتها الياء وهو أوهن اتصالاً منه كما مر بقيت الكلمة المعربة على حرفين ثانيهما حرف لين كالمتطرف، إذ الياء كالعدم، ولا يجوز في المعرب تطرف حرف اللين ثانياً، إذ يسقط بالتقاء الساكنين إما لأجل التنوين أو غيره، فيبقى الاسم المعرب على حرف، فلما لم يجز ذلك رددنا الفاء المحذوفة أعني الواو حتى تصير الكلمة على ثلاثة آخرها لين كعَصَا وَعَمٍ، فلما رد الفاء لم تزل كسرة العين عند سيبويه، ولم تجعل ساكنة كما كانت في الأصل، لأن الفاء وإن كانت أصلاً إلا أن ردها ههنا لضرورة كما ذكرنا، وهذه الضرورة عارضة في النسب غير لازمة فلم يعتد بها فلم تحذف كسرة العين اللازمة لها عند

(62/2)

حذف الفاء، فصار وَشِيَّ كَابِلِي، ففتح العين كما في إِبْلِي ونَمْرِي، فانقلبت الياء ألفاء ثم واواً أو انقلبت من أول الأمر واواً كما ذكرنا في حيوي، وأما الأخفش فإنه رد العين إلى أصلها من السكون لما رد الفاء فقال وشى كظي ولا تستثقل الياء مع سكون ما قبلها، والقراء يجعل الفاء المحذوفة في هذا الباب من الصحيح اللام كان أو من المعتلة، بعد اللام، حتى يصير في موضع التغيير: أي الآخر، فيصح ردها، فيقول: عِدَوِي وَزَنَوِي وَشِيَوِي، في عدة وزنة وشية، وحمله على ذلك ما رُوِيَ عن ناس من العرب عِدَوِي في عدة فقاس عليه غيره وإن كان المحذوف عيناً، وهو في السمين فقط (1) : سه اتفاقاً، ومذ عند قوم، لم ترده في النسب، إذ ليس العين موضع التغيير كاللام، والاسم المعرب

يستقل بدون ذلك المحذوف

وإن كان المحذوف لاماً فإن كان الحذف للساكين كما في عَصًا وَعِمٍ فلا كلام في رده في النسبة، لزوال التنوين قبل ياء النسب فيزول التقاء الساكنين، وإن كان نَسِيًّا لا لعل مطردة نظر: إن كان العين حرف علة لم يبدل منها قبل النسب حرف صحيح وجب رد اللام كما في شاةٍ وذُو مال، تقول: شاهي، وذووي، وإن أبدل منها ذلك لم يرد اللام نحو فمي في " فوزيد "، كما مر قبل، وإن لم يكن العين حرف علة قال النحاة: نظر، فإن كان اللام ثبت رده من غير ياء النسبة في موضع من المواضع - وذلك إما في المثني، أو في المجموع بالألف والتاء، أو في حال الإضافة وذلك في الأسماء الستة - رد في النسبة وجوباً، لأن النسبة يزداد لها في موضع اللام ما لم يكن في الأصل كما قلنا في كمية ولائي، فكيف

(1) أورد على هذا الحصر رب المخففة، بناء على أن المحذوف عينها كما هو رأى جماعة من العلماء، وليس ذلك بوارد على المؤلف لأنه يرى أن المحذوف من رب هو اللام على ما سيأتي له (*)

(63/2)

بلام كان في الأصل وثبت عوده في الاستعمال بعد الحذف؟ وقد ذكرنا في باب المثني ضابط ما يرد لاه في التثنية من هذا النوع، وهو أَبٌ وَأَخٌ وَحَمٌ وَهَنٌ، وأما الجمع بالألف والتاء فلم يذكر لما يرد لاه فيه من هذا النوع ضابط، بلى قد ذكرنا في باب الجمع أن مضموم الفاء نحو طُبة لا يرد لاهه نحو طُبات، ويرد من المكسورة الفاء قليل نحو عَصَوَات، والمفتوح الفاء يرد كثير منه (1) نحو سَنَوَات وَهَنَوَات وَضَعَوَات، وبعضه لا يجمع بالألف والتاء استغناء عنه بالمكسر، نحو شفة وأمة، قالوا: فإن لم يثبت رد اللام في موضع فأنت في النسب مخير بين الرد وتركه نحو غَدِي وَغَدَوِي وَحَرِي وَحَرِي وابني وَبَنَوِي وَدَمِي وَدَمَوِي، ولا اعتبار بقوله:

48 - * جَرَى الدَّمِيَان بالخبر اليقين (2) *

(1) انظر تعليل ذلك وضوابطه في شرح الكافية للمؤلف (ج 2 ص 163) و (ج 2 ص 175) (2) هذا عجز بيت لعل بن بدال السلمى، وقد نسبته قوم إلى الفرزدق،

وآخرون إلى المثقب العبدى، ونسبه جماعة إلى الاخطل، وليس ذلك بشئ. وصدر البيت قوله: * فلو أنا على جحر ذبحنا * والجحر: الشق في الأرض، وقوله " جرى الدميان إلخ " قال ابن الأعرابي: معناه لم يختلط دمي ودمه من بغضني له وبغضه لي بل يجري دمي يَمَنَّةً ودمه يسرة، اه وكلام الشاعر إشارة إلى ما اشتهر عند العرب من أن دم المتباغضين لا يمتزج، وقد ذكر المؤلف هذا البيت على أن رد اللام في تشنية الدم شاذ، والقياس دمان، ومن العلماء من يخرج ذلك البيت ونحوه على أنه ثناء على لغة من قال " دما " مثل الفتى، فقال دميان كما يقال فتیان (*)

(64/2)

وبقوله: 49 - * يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ (1) * لشدوذهما، قالوا: فمن قال هُنْكَ وهَنَان وهَنَات جوز هَنِيًّا وهَنَوِيًّا، ومن قال هَنُوك وهَنَوَان وهَنَوَات أوجب هَنَوِيًّا، وقال المصنف: إن الرد إلى المثني والمجموع إحالة على جهالة، فأراد أن يضبط بغير ذلك، فقال: إن لم يكن العين حرف علة نظر فإن كان في الأصل متحرك الأوسط ولم يعوض من اللام المحذوفة همزة وصل وجب ردها لئلا يلزم في النسب الإجحاف بحذف اللام وحذف حركة العين، مع أن الحذف في الآخر الذي هو محل التغيير أولى، فمن ثم لم يجز إلا أبوي وأخوي، وإن كان في الأصل ساكن العين جاز الرد وتركه، نحو غَدِي وغَدَوِي وحَرِي وحرْحِي، إذ لا يلزم الإجحاف، وكذا إن عوض الهمزة من اللام جاز رد اللام وحذف الهمزة وجاز الاقتصار على المعوض نحو ابني وبنوي واستي وستهي. قلت: الذي التجأ إليه خوفاً من الرد إلى جهالة ليس في الإحالة عليها بدون ما قال النحاة، لأن كثيراً من الأسماء الذاهبة اللام مختلف فيها بين النحاة هل

(1) هذا صدر بيت، وعجزه قوله: * قد تمنعانك أن تذلل وتقهرها * ولم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ومحلم: اسم رجل يقال: إنه من ملوك اليمن، ويروى في مكانه " محرق " و " عند " في قوله " عند محلم " بمعنى اللام، فكأنه قد قال ידיان بيضاوان لمحلم.

وقد ذكر المؤلف هذا البيت على أن رد لام يد في التشنية شاذ، وكان القياس أن يقول يدان، ومن العلماء من يقول: إنه ثناء على لغة من قال " يدى " مثل الفتى مقصوراً، فكما تقول في تشنية الفتى فتیان تقول في تشنية اليدى يدينا، فاعرف ذلك (*)

هو فَعَلَ بالسكون أو فَعَلَ كَيْدٍ وَدَمٍ، وأكثر ما على نحو طَبَّة ومائة وسَنَّة (1) مجهول الحال هل هو ساكن العين أو متحركها.

واعلم أن بعض هذه الاسماء المحذوفة اللام لامها ذو وجهين كسنة لقولهم سَأَهَتْ وسنوات، وكذا عَصَّة لقولهم عُصِيَّتْهُ وَعِصَوَاتٌ، قال السيرافي: من قال سَأَهَتْ قال سَنَهِيٌّ وَسَيٌّ لأن الهاء لا ترجع في الجمع لا يقال سَنَهَات (2) ومن قال سَنَوَات يجب أن يقول سَنَوِي، وكذا من قَالَ عَصِيَّتْهُ وَعِصِيَّتْهُ إِذ لم يَأْت عَصَهَات، ومن قال عِصَوَات قال عِصَوِي لا غير، قال سيبويه: النسبة

إلى فم فمي وفموي لقولهم في المثنى فَمَان، قال: ومن قال فموان كقوله: 50 - * هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهَما (3) * قال: فَمَوِيٌّ لا غير، قال المبرد: إن لم تقل فَمِيٍّ فالحق أن ترده إلى أصله وتقول فَوُهِيٍّ.

وعلى أي ضابط كان فاعلم أن ما تُرَدُّ لامه وأصل عينه السكون نحو دَمَوِي وَيَدَوِي وغَدَوِي وجرَحِي يفتح عينه عند سيبويه، إلا أن يكون مضاعفاً،

(1) المراد بنحو طَبَّة ومائة وسنة كل ثلاثي حذفت لامه وعوض منها تاء التأنيث سواء أكان مضموم الاول أم مكسوره أم مفتوحة، وأما المختلف فيه فهو الثلاثي المحذوف اللام الذي لم يعوض منها شيئاً (2) قد حكى صاحب القاموس أنه يجمع على سنهات وسنوات، وحكاها في اللسان عن ابن سيده (3) هذا صدر بيت للفرزدق، وعجزه قوله: * على النابح العاوي أشد رجاء * ونفثا: ألقيا على لساني، وضمير التثنية يرجع إلى إبليس وابنه، وأراد بالنابح من تعرض لهجوه من الشعراء وأصله الكلب، وكذلك العاوي، والرجاء: المراماة بالحجارة، وقد ذكر المؤلف هذا الشاهد على أنه قد قيل في نثنية فم فموان (*)

لمثل ما ذكرنا في تحريك عين شِيَّة، وذلك أن العين كانت لازمة للحركة الإعرابية، فلما رددت الحرف الذاهب قصدت أن لا تجردها من بعض الحركات تنبها على لزومها للحركات قبل، والفتحة أخفها، وأبو الحسن يسكن ما أصله السكون رداً إلى الأصل،

كما ذكرنا في شبه، فيقول: يَدْيِي وَدَمْيِي وَغَدْوِي وَجَرْحِي بِإِسْكَانِ عَيْنَاهَا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَضَاعِفًا كَمَا إِذَا نَسَبْتَ إِلَى

رُبِّ الْمَخْفَفَةِ فَإِنَّكَ تَقُولُ: رُبِّي بِإِسْكَانِ الْعَيْنِ لِلإِدْغَامِ اتِّفَاقًا، تَفَادِيًا مِنْ ثَقُلِ فَكِ الإِدْغَامِ، وَقَدْ نَسَبُوا إِلَى قُرَّةَ وَهُمْ قَوْمٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ وَالْأَصْلُ قُرَّةٌ فَخَفَفَ فَقَالُوا قُرِّيَّ مُشَدَّدَةُ الرَّاءِ وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ ثَلَاثِي مَحذُوفٍ اللَّامُ فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ تَعَاقِبُ اللَّامَ فَهِيَ كَالْعَوَضِ مِنْهَا، فَإِنْ رَدَدْتَ اللَّامَ حَذَفْتَ الْهَمْزَةَ، وَإِنْ أَثَبْتَ الْهَمْزَةَ حَذَفْتَ اللَّامَ، نَحْوُ ابْنِي وَبَنَوِي، وَاسْمِي وَسَمَوِي بِكَسْرِ السَّيْنِ أَوْ ضَمِّهِ لِقَوْلِهِمْ سِمٌّ وَسَمٌّ وَجَاءَ سَمَوِي بِفَتْحِ السَّيْنِ أَيْضًا، وَأَمَّا امْرُؤُ فَلَامُهُ مَوْجُودَةٌ، فَلَا يَكُونُ الْهَمْزَةُ عَوَضًا مِنَ اللَّامِ فَلِذَا قَالَ سَيَبُوه لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا امْرُئِي قَالَ وَأَمَّا مَرَّتِي فِي " امْرِئِ الْقَيْسِ " فَشَاذٌ، قَالَ السَّيْرَانِيُّ: هَذَا قِيَاسٌ مِنْهُ، وَإِلَّا فَالْمَسْمُوعُ مَرَّتِي فِي امْرِئِ الْقَيْسِ، لَا امْرُئِي، وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّاءَ فِي مَرَّتِي الْمُنْسُوبِ إِلَى امْرِئٍ مَفْتُوحٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّكَ لَمَّا حَذَفْتَ هَمْزَةَ الْوَصْلِ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ بَقِيَ حَرَكَةُ الرَّاءِ بِحَالِهَا، وَهِيَ تَابِعَةٌ لِحَرَكَةِ الْهَمْزَةِ الَّتِي هِيَ اللَّامُ، وَالْهَمْزَةُ لَزِمَهَا الْكُسْرُ لِأَجْلِ بَاءِ النِّسْبِ، فَكُسِرَتِ الرَّاءُ أَيْضًا، فَصَارَ مَرَّتِي كَمَرَّتِي، ثُمَّ فَتَحَتْ كَمَا فِي نَمْرِي، وَحَكَى الْفَرَاءُ فِي امْرِئٍ فَتَحَ الرَّاءَ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَضَمِّهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَمَّا أَيْنِمَ فَكَأَنَّ الْهَمْزَةَ مَعَ الْمِيمِ عَوَضَانِ مِنَ اللَّامِ، فَإِذَا رَدَدْتَ اللَّامَ حَذَفْتَهُمَا، قَالَ الْخَلِيلُ: وَلَكِ أَنْ تَقُولَ ابْنِمِي، قَالَ سَيَبُوه: ابْنِمِي قِيَاسٌ مِنَ الْخَلِيلِ لَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ الْعَرَبُ فَإِنْ أَبْدَلَ مِنَ اللَّامِ فِي الثَّلَاثِي التَّاءَ، وَذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَعْدُودَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي

(67/2)

بَابُ التَّصْغِيرِ نَحْوُ أُخْتِ (1) وَبَنَتْ وَهَنْتَ وَثَنَّتَانِ وَكَيْتَ وَذَيْتَ، فَعِنْدَ سَيَبُوه تَحْذُفُ التَّاءُ وَتَرُدُّ اللَّامَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّاءَ وَإِنْ كَانَتْ بَدَلًا مِنَ اللَّامِ إِلَّا أَنْ فِيهَا رَائِحَةٌ مِنَ التَّائِيثِ لِاخْتِصَاصِهَا بِالْمَوْثُوثِ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، وَالْدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا لَا تَقُومُ مَقَامَ اللَّامِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ حَذْفُهُمْ إِيَّاهَا فِي التَّصْغِيرِ نَحْوُ بَنِيَّةٍ وَأَخِيَّةٍ، وَكَذَا وَكَذَا فِي الْجَمْعِ نَحْوُ بَنَاتٍ وَأَخَوَاتٍ وَهَنَاتٍ، فَإِذَا حَذَفْتَ التَّاءَ رَجَعَ إِلَى صِغَةِ الْمَذْكُورِ، لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ كَانَ مَذْكُورًا فِي الْأَصْلِ، فَلَمَّا أَبْدَلْتَ التَّاءَ مِنَ اللَّامِ غَيَّرْتَ الصِّغَةَ بِضَمِّ الْفَاءِ مِنْ أُخْتٍ وَكُسْرِهَا مِنْ بَنَتْ وَثَنَّتَانِ، وَإِسْكَانِ الْعَيْنِ فِي الْجَمِيعِ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ هَذَا التَّائِيثَ لَيْسَ بِقِيَاسِيٍّ كَمَا كَانَ فِي ضَارِبٍ وَضَارِبَةٍ وَأَنَّ التَّاءَ لَيْسَتْ لِحُضِّ التَّائِيثِ بَلْ فِيهَا مِنْهُ رَائِحَةٌ، وَلِذَا يَنْصَرِفُ أُخْتٌ عَلَمًا، فَتَقُولُ فِي أُخْتٍ: أُخْوِي كَمَا قُلْتَ فِي أَخٍ، وَفِي بَنَتْ وَثَنَّتَانِ

بَنَوِي وَتَنَوِي، والدليل على أن مذكر بنت فعَلَّ في الأصل بفتح الفاء والعين قولهم بَنُونٌ في جمعه السالم وأبناء في التكسير (2) وكذا قالوا في جمع الاثنين أثناء، قال سيبويه (3) : إن قيل إن بنات لم يرد اللام

(1) انظر الجزء الاول من هذا الكتاب (ص 220) (2) الدليل على أن الفاء في ابن مفتوحة قولهم في جمع السلامة بنون، والدليل على أن العين مفتوحة أيضا محيى تكسيه على أبناء، إذ لو كانت عينه ساكنة لجمع على أفعل مثل فلس وأفلس (3) بين عبارة سيبويه وما نقله المؤلف عنه اختلاف، ونحن نذكر لك عبارة سيبويه، قال (ج 2 ص 82) : " فان قلت بنى جائز كما قلت بنات، فانه ينبغي له أن يقول بنى في ابن كما قلت في بنوز، فانما ألزموا هذه الرد في الاضافة لقوتها على الرد ولانها قد ترد ولا حذف، فالتاء يعوض منها كما يعوض من غيرها " اه، وقال أبو سعيد السيرافي في شرحه: " فان قال قائل فهلا أجزتم في النسبة إلى بنت بنى من حيث قالوا بنات كما قلتهم أخوى من حيث قالوا أخوات فان الجواب عن ذلك أنهم قالوا في المذكر بنون ولم يقولوا فيه بنى، إنما قالوا بنوى أو ابني، فلم (*)

(68/2)

فيه فكان القياس أن يجوز في النسب بَنِي وَبَنَوِي لما أصلتم من أن النظر في الرد في النسبة إلى المنى والمجموع بالألف والتاء. فالجواب أنهم وإن لم يردوا في بنات ردوا في بنون، والغرض رجوع اللام في غير النسب في بعض تصاريف الكلمة، وكان يونس يميز في بنت وأخت مع بَنَوِي وَأَخَوِي بَنِي وَأُخْتِي أيضاً، نظراً إلى أن التاء ليس للتأنيث، وهي بدل من اللام، فألزمه الخليل أن يقول مَنِي (1) وَهَنِي أيضاً، ولا يقوله أحد وتقول في كَيْتَ وَذَيْتَ: كَيْوِي وَذَيْوِي، لأنك إذا رددت اللام صارت كَيَّْةً وَذَيَّْةً كحِيَّة، فتقول: كِيوي كحوي

يحملوه على الحذف، إذ كانت الاضافة قوية " اه، وقول سيبويه " فان قلت بنى جائز كما قلت بنات " معناه أنه كان ينبغي جواز حذف اللام في النسب إلى بنت كما يجوز ذكرها لأن هذه اللام لم ترد في الجمع، وكل ما لم يرد في الجمع ولا في التثنية فانه يجوز في

النسب رده وعدم رده، وقوله بعد ذلك " فانه ينبغي له أن يقول بنى في ابن كما قلت في بنون " معناه أنه لو كان مدار الامر على الرد في الجمع أو التثنية لكان يجوز في النسب إلى ان الرد وعدمه لان جمعه لم يرد فيه اللام وكذا تثنيته، فلما لم نجدهم أجازوا الرد وعدمه، بل الزموا الرد أو التعويض فقالوا بنوى أو ابني، علمنا أن هناك شيئا وراء الرد في الجمع والتثنية، وهو ما ذكره سيبويه بقوله " فانما ألزموا هذه الرد في الاضافة لقوتها - الخ " (1) أصل منى " من " ثم زيدت فيه التاء عند الحكاية وقفا في غير اللغة الفصحى، واللغة الفصحى إبدال تائه هاء وتحريك نونه، وبهذا يتبين أن إلزام الخليل ليونس يتم في هنت لانه ثلاثى الوضع، لا في منت الثنائى الوضع، إذ كلام يونس فيما حذفت لامه وعوض عنها التاء، فالظاهر أن منتا يجرى عليه حكم الثنائى الوضع الصحيح الثانى الذى قدمه المؤلف، على أن ليونس أن يجيب عن هنت بأن كلامه فيما لزمته التاء وقفا ووصلا، وهنت تلزمه التاء في الوصل لا في الوقف (*)

(69/2)

والتاء في " كلتا " (1) عند سيبويه مثلها في أخت، لما لم تكن لصريح التأنيث بل كانت بدلا من اللام ولذا سكن ما قبلها وجاز الإتيان بألف التأنيث بعدها وتوسيط التاء ولم يكن ذلك جمعا بين علامتي التأنيث لأن التاء كما ذكرنا ليست لحض التأنيث بل فيها رائحة منه، فلكتنا عنده كحُبَلَى الألف للتأنيث فهي لا تنصرف لا معرفة ولانكرة، فإذا نسبت إليه رددت اللام، ورددت الكلمة إلى صيغة المذكر، كما في أخت وبنت، فيصير كَلَوَى بفتح العين فيجب حذف أَلَف التأنيث كما مر في جَمَزَى، وفتح عين مذكوره ظاهر، قال السيرافي: من ذهب إلى أن التاء ليس فيه معنى التأنيث بل هو بدل من الواو كما في سِتِّ وأصله سِدْسٌ وكما في ثُكَلَة وَثَرَاث قال كَلْتِي، فيجئ على ما قال السيرافي كِلْتَوِي وَكِلْتَاوِي أيضاً كحبلوي وحبلأوي، وعند الجرمي أن أَلَف كلتا لام الكلمة، وليس التاء بدلا من اللام ولا فيه معنى التأنيث، فيقول: كِلْتَوِي كَأَعْلَوِي وقوله مردود لعدم فَعْتَل في كلامهم، وليس ليونس في كلتا قول، ولم يقل إنه ينسب إليه مع وجود التاء كما نسب إلى أخت وبنت، وليس ماجوز من النسب مع وجود التاء فيهما مطردا عنده في كل ما أبدل من لامه تاء حتى يقال إنه يلزمه كلتي وكلتوي وكلتاوي كحبلَي وَحُبْلَوِي وحبلأوي،، ولو كان ذلك عنده مطردا لقال مَنَتِي وهَنَتِي أيضاً ولم يلزمه الخليل ما ألزمه، فقول المصنف " وعليه كلتوي وكلتي وكلتاوي " فيه نظر، إلا

أن يريد أنك لو نسبت إليه تقديراً على قياس ما نسب يونس إلى أخت و بنت لجاز
الأوجه الثلاثة قوله " متحرك الأوسط أصلاً " أي في أصل الوضع قوله " والمخدوف هو
اللام ولم يعوض همزة الوصل " شرط لوجوب الرد

(1) انظر الجزء الاول من هذا الكتاب (ص 221) (*)

(70/2)

ثلاثة شروط: تحرك الأوسط، إذ لو سكن لجاز الرد وتركه نحو غَدِي وَغَدَوِي،
وكون اللام هو المخدوف، إذ لو كان المخدوف هو العين نحو سه لم يحز رده، وعدم تعويض
همزة الوصل، إذ لو عوضت جاز الرد وتركه نحو ابني وَبَنَوِي قوله " أو كان المخدوف فاء
" هذا موضع آخر يجب فيه رد المخدوف مشروط بشرطين: كون المخدوف فاء، إذ لو
كان لاماً مع كونه معتل اللام لم يلزم رده كما في غدي، وكونه معتل اللام، إذ لو كان
صحيحاً لم يجب رده كما في عِدِيّ قوله " أبوي وأخوي وَسَتَهِيّ " ثلاثة أمثلة للصورة
الأولى، وإنما قال في سَتٍ لثلاثا يلتبس بالمنسوب إلى سه بخذف العين فإنه لا يجوز فيه رد
المخدوف، وفي است لغتان أخريان: سَتٌ بخذف اللام من غير همزة الوصل، وسَهٌ بخذف
العين.

قوله " وَوَشَوِيّ في شية " مثال للصورة الثانية قوله " وإن كانت لامه " أي: لان الاسم
الذي على حرفين قوله " غيرها " أي: غير اللام، وهو إما عين كما في سه ر أو فاء
كعدة وزنة قوله " وليس برد " إذ لو كان رداً لكان موضعه، بل هذا قلب قوله " وما
سواهما " أي: ما سوى الواجب الرد، وهو الصورتان الأوليان، والممتنع الرد، وهو
الصورة الثالثة، يجوز فيه الأمران: أي الرد، وتركه قال: " وَالْمُرْكَبُ يُنْسَبُ إِلَى صَدْرِهِ
كَبَعْلِيٍّ وَتَابَّطِيٍّ وَخَمْسِيٍّ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ عِلْماً، وَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ عَدَدًا، وَالْمُضَافُ إِنْ كَانَ
الثَّانِي مَقْصُودًا أَصْلًا كَابْنِ الزَّيْرِ وَبِي عَمْرٍ وَقِيلَ: زَيْرِي وَعَمْرِي، وَإِنْ كَانَ كَعَبْدٍ مَنَافٍ
وَأَمْرِي الْقَيْسِ قِيلَ: عَبْدِي وَمَرِّي " أقول: اعلم أن جميع أقسام المركبات ينسب إلى
صدرها، سواء كانت جملة محكية كتأبط شرأ، أو غير جملة، وسواء كان الثاني في غير
الجملة متضمناً

(71/2)

للحرف كخُمْسَةَ عشر وَبَيَّتَ بَيَّتَ (1) ، أولاً كعبلبك، وكذا ينسب إلى صدر المركب من المضاف والمضاف إليه على تفصيل يأتي فيه خاصة، وإنما حذف من جميع المركبات أحد الجزئين في النسب كراهة استئثار زيادة حرف النسب مع ثقله على ما هو ثقيل بسبب التركيب فإن قلت: فقد ينسب إلى قَرْعَبْلَانَةَ (2) واشهيباب وعيضموز (3) مع ثقلها قلت: لا مَفْصِل في الكلمة الواحدة يحسن فكه، بخلاف المركب فإن له مفصلاً حديث الالتحام متعرضاً للانفكاك متى حَزَبَ حازب وإنما حذف الثاني دون الأول لأن الثقل منه نشأ، وموضع التغير الآخر، والمتصدر محترم وأجاز الجرمي النسبة إلى الأول أو إلى الثاني أيهما شئت في الجملة أو في غيرها، فتقول في بعلمك: بَعْلِي أو بَكِّي، وفي تَابَطُ شراً: تَابَطِي أو شري وقد جاء النسب إلى كل واحد من الجزئين، قال: 51 - تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَةً هُرْمُزِيَّةً * بِفَضْلِ الَّذِي أَعْطَى الْأَمِيرَ مِنَ الرِّزْقِ (4)

(1) تقول العرب: هو جاري بيت بيت، فيبدونه على فتح الجزين، ويقولون: هو جاري بيتا لبيت - بنصب الاول - ويقولون: هو جاري بيت لبيت - برفع الاول -، وعلى أي حال هو في موضع الحال، فعلى الوجه الاول والثاني هو حال مفرد، وعلى الثالث هو جملة (2) انظر كلمة " قرعبلانة " (ح 1 ص 10 و 200 و 264) (3) انظر كلمة " عيضموز " (ح 2 ص 263) (4) هذا البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق، والاستشهاد به على أن الشاعر نسب إلى المركب (*)

(72/2)

نسبها إلى " رَامُهُرْمُز " وقد ينسب إلى المركب من غير حذف إذا خَفَّ اللفظ، نحو بَعْلَبَكِّي وإذا نسبت إلى " اثني عشر " حذف عشر كما هو القياس ثم ينسب إلى اثنان اثْنِيَّ أو ثَنَوِيَّ، كما ينسب إلى اسم اسمي أو سَمَوِيَّ، ولا يجوز النسب إلى العدد المركب غير علم، لأن النسب إلى المركب بلا حذف شيء منه مؤدٍ إلى الاستئثار كما مر، ولا يجوز حذف أحد جزأي المركب المقصود منه العدد، إذ هما في المعنى معطوف ومعطوف عليه، إذ معنى خمسة عشر خمسة وعشر، ولا يقوم واحد من المعطوف والمعطوف عليه مقام الآخر، وإنما جاز النسب إلى كل واحد من المضاف والمضاف إليه كما يجيء وإن كان في الاصل لكل واحد منهما معنى لأنه لا ينسب إلى المركب الإضافي إلا مع

العلمية كابين الزبير وامرئ القيس، والعلم المركب لا معنى لأجزائه أي تركيب كان، ولو لم ينمح أيضاً معناه بالعلمية لجاز النسب إليهما لأنك إن نسبت إلى المضاف فقلت في غلام زيد غلامي فقد نسبت إلى ما هو المنسوب إليه في الحقيقة لأن المضاف إليه في الحقيقة كالوصف للمضاف، إذ معنى غلام زيد غلام لزيد، وإن نسبت إلى المضاف إليه فإنه وإن لم يكن هو المنسوب إليه في الحقيق لكنه يقوم مقام المضاف في غير باب النسب كثيراً، حتى مع الالتباس أيضاً، كقوله: 52 - * طَيِّبٌ بما أعيا النطاسي حديماً *

(1)

المزجي بالحق ياء النسب بكل جزء من جزأيه - قال أبو حيان في الارتشاف: " وتركيب المَزَج تحذف الجز الثاني منه فتقول في بعلبك بَعْلِيَّ، وأجاز الجرمي النسب إلى الجزء الثاني مقتصرًا عليه. فتقول: بَكِّيَّ، وغير الجرمي كأبي حاتم لا يجوز ذلك إلا منسوباً إليهما (أي إلى الصدر والعجز معا) قياساً على " رامية هرمزية " أو يقتصر على الاول (1) هذا عجز بيت لاوس بن حجر، وصدوره:

* فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَيَّ فَإِنِّي * (*)

(73/2)

أي ابن حديم، فكيف لا يجوز في النسب وأنت لا تنسب إلى المضاف إليه إلا لدفع الالتباس، كما يجي بإقامة المضاف إليه مقام المضاف، وأما إذا نسبت إلى خمسة عشر عاما بحذف أحدهما فلا يلزم منه فساد، إذ لا دلالة لأحد الجزأين مع العلمية على معنى، وقد أحاز أبو حاتم السجستاني في العدد المركب غير علم إلحاق ياء النسب بكل واحد من جزأيه نحو ثوب أَحَدِي عَشْرِي نحو قوله " رامية هرمزية " وفي المؤنث إِحْدَى - أَوْ إِحْدَوِيَّ - عَشْرِيَّ - بسكون شين عشرة - أي ثوب طوله أحد عشر ذراعاً، وعلى لغة من يكسر شين عشرة في المركب إِحْدِي عَشْرِيَّ - بفتح الشين كَنَمَرِي - وكذا تقول في اثني عشر: اثني عشرِي، أو ثَنَوِيَّ عَشْرِي، إلى آخر المركبات وإذا نسبت إلى المركب الاضافي فلا بد من حذف أحد الجزأين للاستئصال ولأنك إن أبقيتهما فإن ألحقت ياء النسبة بالمضاف إليه فإن انتقف إعراب الإسم المنسوب إليه إلى ياء النسب، كما في نحو كوفي وبصري وغير ذلك من المنسوبات، لزم تأثر الياء بالعوامل الداخلة

على المضاف وعدم تأثره بها للحاقه بآخر المضاف إليه اللازم جره، وإن لم ينتقل التباس باسم غير منسوب مضاف إلى اسم منسوب نحو غلامٌ بصريٌّ، وإن ألحقته بالمضاف نحو عبديّ القيس تُؤهم أن المنسوب مضاف إلى ذلك المجرور، مع أن قصدك نسبة شيء إلى الاسم المركب من المضاف والمضاف إليه، فإذا ثبت أن حذف أحدهما واجب فالأولى حذف الثاني لما ذكرنا

وكان بنو الحرث بن سدوس بن شيبان اقتسموا معزاه، وقوله: فهل لكم فيها، هو على تقدير مضاف، والاصل فهل لكم في ردها، وأعيا: أعجز، والنطاسي - بكسر النون - هو العالم الشديد النظر في الامور، وحذيمًا: يراد به ابن حذيم، وهو محل الاستشهاد بالبیت، والمعنى: هل لكم ميل إلى رد معزاي إلى فاني حاذق خبير بالداء الذي يعجز الاطباء عن مداواته (*)

(74/2)

فتقول في عبد القيس: عبدي، وفي امرئ القيس: مرئي، وأيضاً فإنك لو نسبت إلى المركب الإضافي قبل العلمية فالمنسوب إليه في الحقيقة هو المضاف كما ذكرنا فالأولى بعد العلمية أن ينسب إليه دون المضاف إليه فان كثرت الالتباس بالنسب إلى المضاف وذلك بأن يجيء أسماء مطردة والمضاف في جميعها واحد والمضاف إليه مختلف كقولهم في الكنى: أبو زيد، وأبو علي، وأبو الحسن، وأم زيد، وأم علي، وأم الحسن، وكذا ابن الزبير، وابن عباس، فالواجب النسبة إلى المضاف إليه نحو زبيري في ابن زبير، وبكري في أبي بكر، إذا الكنى مطرد تصديرها بأب وأم، وكذا تصدير الأعلام بابن كالمطرد، فلو قلت في الجميع: أبوي، وأمى، وابنى، لاطرد اللبس، وإن لم يطرد ذلك بل كثر كعبد الدار وعبد مناف وعبد القيس فالقياس بالنسب إلى المضاف كما ذكرنا نحو عبدي في عبد القيس، وقد ينسب للالتباس إلى المضاف إليه في هذا أيضاً نحو منافي في عبد مناف وهذا الذي ذكرنا تقرير كلام سيويه، وهو الحق، وقال المبرد: بل الوجه أن يقال: إن كان المضاف يعرف بالمضاف إليه والمضاف إليه معروف بنفسه كابن الزبير وابن عباس فالقياس حذف الأول والنسبة إلى الثاني، وإن كان المضاف إليه غير معروف فالقياس النسبة إلى الأول كعبد القيس وامرئ القيس، لأن القيس ليس شيئاً معروفاً يتعرف به عبد وامرؤ، وللخصم أن يمنع ويقول: بم علمت أن القيس ليس شيئاً معروفاً مع جواز

أن يكون شيئاً معروفاً أما قبيلة أو رجلاً أو غير ذلك أضيف إليه امرؤ وعبد في الأصل
للتخصيص والتعريف كما في عبد المطلب وعبد شمس وعبد العزى وعبد اللات
قال السيرافي: ويلزم المبرد أن ينسب إلى الأول في الكنى لانه يَكُونُ الصبيان بنحو أبي
مسلم وأبي جعفر مثلاً قبل أن يوجد لهم ولد اسمه مسلم أو جعفر وقبل أن يمكن ذلك
منهم فليس المضاف إليه إذن في مثله معروفاً إذ هو اسم على

(75/2)

معدوم مع أنه ينسب إليه، فكأن المصنف أجاب السيرافي نيابة عن المبرد، وقال: الثاني
في أمثال هذه الكنى في الأصل مقصود، وذلك أن هذه الكنى على سبيل التفاضل فكأنه
عاش إلى أن ولد له مولود اسمه ذلك، فالثاني وإن لم يكن مقصوداً الآن ولا معرفاً للأول
إلا أنه مقصود في الأصل: أي الأصل أن لا يقال أبو زيد مثلاً إلا لمن له ولد اسمه زيد،
وللسيرافي أن يقول: إن الأصل أن لا يقال عبد القيس إلا في شخص هو عبد لمن اسمه
قيس، فقول المصنف " وإن لم يكن الثاني مقصوداً في الأصل كما في عبد القيس وامرئ
القيس فالنسبة إلى الأول " مردود بما مر من الاعتراض على قول المبرد هذا، وقد جاء
شاذاً مسموعاً في " عَبدٍ " مضافاً إلى اسم آخر أن يركب من حروف المضاف والمضاف
إليه اسم على فَعْلَلٍ بأن يؤخذ من ل واحد منهما الفاء والعين، نحو عَبْشَمِي في عبد
شمس، وإن كان عين الثاني معتلاً كمل البناء بلامه نحو عَبْقَسِي وَعَبْدَرِي في عبد القيس
وعبد الدار، وجاء مَرْقَسِي في امرئ القيس (1) من كِنْدَة وكل من اسمه امرؤ القيس من
العرب غيره يقال فيه مَرْتِي، والعذر في هذا التركيب مع شذوذ أنهم إن نسبوا إلى
المضاف بدون المضاف إليه التيس، وإن نسبوا إلى المضاف إليه نسبوا إلى ما لا يقوم
مقام المضاف ولا يطلق اسمه عليه مجازاً، بخلاف ابن الزبير فإن إطلاق اسم أحد الأبوين
على الأولاد كثير، نحو قريش وهاشم وخندف (2) وكذا إطلاق اسم الإبن على الأب
غير مبتدع

(1) لم يعين شخص امرئ القيس الكندي الذي قالوا في النسب إليه: مرقسى، وقد
عينه صاحب القاموس بأنه امرؤ القيس بن حجر الشاعر، وقد ذكر الشارح المرتضى:
أن الصواب أن امرأ القيس الذي ينسب إليه مرقسى هو امرؤ القيس بن الحرث بن
معاوية، وهو أخو معاوية الأكرمين الجد الثالث لامرئ القيس بن حجر (2) خندف:

لقب امرأة إلياس بن مضر، واسمها ليلي، وهي بنت عمران بن الحاف ابن قضاة، وإنما
لقبت كذلك لأن إبل إلياس انتشرت ليلاً فخرج مدركه في طلبها (*)

(76/2)

قال سيبويه: وسمنا من العرب من يقول في النسب إلى كنت كويتي، وذلك لأنه أضاف
إلى المُصَدَّر، فحذف الفاعل وهو التاء، فانكسر اللام لأجل ياء النسب فرجع العين
الساقطة للساكين، وهذا الكسرة وإن كانت لأجل الياء التي هي كالكلمة المنفصلة إلا
أنه إنما رد العين لأن أصل اللام الحركة وسكونها عارض، وكان الوجه أن يقال كاي، لأننا
قد بينا قبل في شرح قوله " وأما باب سُذْته فالصحيح أن الضم كذا " أن الضمائر في
نحو قُلْتُ وقُلْنَا تتصل بِقَالَ فتحذف الألف للساكين، لكنه أبقى الفاء في كُويّ
على أصل ضمه قبل النسبة، تنبيهاً على المنسوب إليه، قال الجُزْمِيُّ: يقال رجلٌ كُنِّيّ
لكون الضمير المرفوع كجزء الفعل فكأنهما كلمة واحدة وربما قالوا كُنْتُني بنون الوقاية
ليسلم لفظ كُنْتُ بضم تائه، قال: 53 - وَمَا أَنَا كُنِّي وَمَا أَنَا عَاجِن * وَشَرُّ الرِّجَالِ
الْكُنْتُني وَعَاجِنُ (1) الكُنِّي: الشيخ الذي يقول كنت في شبابي كذا وكذا، والعاجن:
الذي لا يقدر على النهوض من الكبر إلا بعد أن يعتمد على يديه اعتماداً تاماً كأنه
يعجن قال: " وَالْجَمْعُ يُرَدُّ إِلَى الْوَاحِدِ، يُقَالُ فِي كُتُبٍ وَصُحُفٍ وَمَسَاجِدٍ وَفَرَائِضَ: كِتَابِيَّ
وَصَحْفِيَّ وَمَسْجِدِيَّ وَفَرَضِيَّ، وَأَمَّا بَابُ مَسَاجِدَ عِلْمًا فَمَسَاجِدِي كِكِلَايِي وَأَنْصَارِي "

فردها فسمى مدركه، وخندفت الام في أثره: أي أسرع، فلقبت خندف
(1) لم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ويروى صدره: * فأصبحت كنتيا
وأصبحت عاجنا * وقد فسر المؤلف مفرداته، والاستشهاد فيه في قوله فأصبحت كنتيا،
وفي قوله الكمنتي حيث نسب إلى المركب الاسنادي على لفظه وجاء من غير نون
الوقاية في الاول ومعها في الثاني (*)

(77/2)

أقول: اعلم أنك إذا نسبت إلى ما يدل على الجمع فإن كان اللفظ جنساً كتمر وضرب
أو اسم جمع كنفّر ورهط (1) وإبل نسبت إلى لفظه نحو تمرٍ وإبلي، سواء كان اسم

الجمع مما جاء من لفظه ما يطلق على واحده كواكب (2) في ركب أو لم يحن كغنم وإبل، وكذا إن كان الاسم جمعاً في اللفظ والمعنى لكنه لم يستعمل واحده لا قياسياً ولا غير قياسي كعباديد (3)، تقول: عباد يدي، قال سيبويه: كون النسب إليه على لفظه أقوى من أن أحدث شيئاً لم يتكلم به العرب وإن كان قياسياً نحو عبودي أو عبدي أو عبداً، وكذا قولهم أعرابي لأن أعراباً جمع لا واحد له من لفظه، وأما العرب فليس بواحدة الان، لأن الأعراب ساكنة البدو، والعرب يقع على أهل البدو والحضر، بل الظاهر أن الأعراب في أصل اللغة كان جمعاً العرب ثم اختص وإن كان الاسم جمعاً له واحد لكنه غير قياسي، قال أبو زيد: ينسب إلى لفظه كمحاسني ومشاهي ومذاكري وبعضهم إلى واحده الذي هو غير قياسي نحو حسني وشهبي وذكرني وإن كان جمعاً له واحد قياسي نسبت إلى ذلك الواحد، ككتابي في كُتِبَ وأما قولهم ربي ورباني في رباب، وهم خمس قبائل تحالفوا فصاروا يداً واحدة: ضبة وثور وعُكل وتيم وعدي، واحدهم ربة كقبة وقباب، والربة

(1) النفر ما دون العشرة من الرجال ومثله النفر، وقد يطلق على الناس كلهم، والرهط - باسكان ثانيه أو فتحه - قوم الرجل وقبيلته، ويطلق على الجماعة من ثلاثة إلى عشرة أو من سبعة إلى عشرة بشرط أن يكونوا كلهم رجالاً (2) الركب: الجماعة الراكبون الابل من العشرة فصاعداً، وله واحد من لفظه وهو راكب وسيأتي الخلاف في ركب أهو جمع أو اسم جمع في باب الجمع (3) عباديد: انظر (ح 1 ص 268) (*)

(78/2)

الفرقة من الناس، فإنما جاز النسب إلى لفظ الجمع أعني رباباً لكونه بوزن الواحد لفظاً، ولغلبته من بين ما يصح وقوعه عليه لغة على جماعة معينين فصار كالعلم نحو مدائي (1) وأما أبناوي في النسب إلى أبناء، وهم بنو سعد بن زيد مناة، وأنصاري في النسبة إلى الأنصار، فللغلبة المذكورة ولمشابهة لفظ أفعال للمفرد حتى قال سيبويه إن لفظه مفرد، ولقوة شبهه بالمفرد كثر وصف المفرد به نحو بُرمة أعشار (2)، وثوب أسمال (3) ونطفة أمشاج (4) ورجع ضمير المفرد المذكور إليه في نحو قوله تعالى: (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بطونه) ولا منع أن يقال: إن الياء في أنصاري وأبناوي وربابي للوحدة لا للنسبة كما في رومي وزنجي وزنج فلذا جاز إلحاقها بالجمع، فلو قلت بعدد

مثلاً: ثوب أنصاري وشئ رباط أو أبناوي كان منسوباً إلى هذه المفردات بحذف ياء الوحدة كما ينسب إلى كرسي بحذف الياء فيكون لفظ المنسوب والمنسوب إليه واحداً ولقائل أن يقول: ياء الوحدة أيضاً في الأصل للنسبة لأن معنى زنجي شخص منسوب إلى هذه الجماعة بكونه واحداً منهم، فهو غير خارج عن حقيقة النسبة، إلا أنه طراً عليه معنى الوحدة، فعلى هذا يكون العذر في لحاق الياء بهذه الأسماء ما تقدم أولاً، وقالوا في النسبة إلى أبناء فارس، وهم الذين استصحبهم سيف بن

-
- (1) مدائي: منسوب إلى المدائن وهي مدينة كسرى قرب بغداد، سميت بذلك لكبرها
(2) البرمة: قدر من حجارة، ويقال: برمة أعشار وقدر أعشار وقدر أعشار، ذا كانت عظيمة لا يحملها إلا عشرة، وقيل: إذا كانت مكسرة على عشر قطع (3) يقال: ثوب أسمال، ويقال: ثوب أخلاق، إذا كان قد صار مزقاً.
قال الراجز * جاء الشتاء وقميصي أخلاق * (4) النطفة - بالضم - الماء الصافي قل أو كثر، وأمشاج: مختلطة بماء المرأة ودمها (*)

(79/2)

ذي يزن إلى اليمن: بنوي، على القياس، مع أنهم جماعة مخصوصة كني سعد بن زيد مناة، وقالوا في النسبة إلى العَبَلَات: عَبْلِي، بسكون الباء وهم من بني عبد شمس: أُمِيَّة الأصغر، وعبد أُمِيَّة، ونوفل، لأن كل واحد منهم سُمِّي باسم أمه، ثم جمع، وهي عَبَلَةٌ بنت عَبِيد، من بني تميم، وإنما قالوا في المهالبة والمَسَامعة مُهَلَّبِي ومُسَمَّعِي، لأنك رددتهما إلى واحدتهما وحذفت ياء النسبة التي كانت في الواحد ثم نسبت إليه، ويجوز أن يقال سُمِّي كل واحد منهم مُهَلَّباً ومُسَمَّعاً أي باسم الاب ثم مع كما سُمِّي كل واحد في العَبَلَات باسم الأم ثم جمع، فيكون مهلب منسوباً إلى الواحد الذي هو مهلب، لا إلى مهلبين وإن كان اللفظ جمعاً واحده اسم جمع نسبت أيضاً إلى ذلك الواحد، كما تقول في النسبة إلى نساء: نِسْوِي، لأن واحده نِسْوَةٌ، وهو اسم جمع، وكذا تقول في أنفار وأنباط: نَفَرِي ونَبَاطِي وإن كان جمعاً واحده جمع له واحد نسبت إلى واحد واحده، كما تقول في النسبة إلى أكالب: كَلْبِي
وإنما يرد الجمع في النسبة إلى الواحد لأن أصل المنسوب إليه والأغلب فيه أن يكون واحداً، وهو الوالد أو المولد أو الصنعة، فحمل على الأغلب، وقيل: إنما رد إلى الواحد

ليعلم أن لفظ الجمع ليس علماً لشيء، إذ لفظ الجمع المُسمّى به ينسب إليه، نحو مدائني وكلاي، كما يجيى ولو سيمت بالجمع فإن كان جمع التكسير نسبت إلى ذلك اللفظ نحو مدائني وأنماري وكلاي وضبابي، وأنمار: اسم رجل، وكذا ضباب وكلاب وإن كان جمع السلامة فقد ذكرنا أن جمع المؤنث بالالف والتاء يحذف منه الألف والتاء، تقول في رجل اسمه ضربات: ضربي، بفتح العين لأنك لم ترده إلى واحده، بل حذفت منه الألف والتاء فقط، بخلاف عبلي في المنسوب إلى

(80/2)

العَلَات، فإنه يسكون الباء لأنه يسب إلى الواحد كما ذكرنا، وكذا يحذف من المجموع بالواو والنون علماً بالحرفان، إن لم يجعل النون مُعْتَقَبَ الإعراب، ولا يرد إلى الواحد، فلهذا قيل في المسمى بأَرْضَيْن: أَرْضِيَّ، بفتح الراء، وإن جعل النون معتقب الإعراب لم يحذف منه شيء، كما مر في أول الباب (1) قال: " وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ فَشَاذٌ " أقول: أعلم أنه قد جاءت ألفاظ كثيرة على غير ما هو قياس النسب، بعضها مضى نحو جُدَمِي وقُرْشِي وحُرُورِي، ولنذكر الباقي، قالوا في العالية - وهو موضع بقرب المدينة - غُلُويّ، كأنه منسوب إلى الغلو، وهو المكان العالي ضد السفلى، لأن العالية المذكورة مكان مرتفع، والقيسا عَالِيّ أو عَالُويّ، فهو منسوب إليها على المعنى، وقالوا في البَصْرَة: بِصْرِيّ، بكسر الباء، لأن البصرة في اللغة حجارة بيض وبها سميت البَصْرَة، والبَصْر بكسر الباء من غير تاء بمعنى البَصْرَة، فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع حذف التاء ومع النسبة يحذف التاء كسرت الباء في النسب، وقيل: كُسِرَ الباء في النسب إتياعاً لكسر الراء،

(1) هذا الذي ذهب إليه الرضى وابن الحاجب من رد الجمع إلى الواحد هو الذى عليه جمهور علماء العربية، وقد ذهب قوم إلى جواز النسب إلى لفظ الجمع، قال السيوطي في همع الهوامع (2: 197): " وأما الجمع الباقي على جمعيته وله واحد مستعمل فانه ينسب إلى الواحد منه فيقال في الفرائض: فرضي، وفي الحمس: أحمسي، وفي الفرع: أفرعي، قال أبو حيان: بشرط ألا يكون رده إلى الواحد يغير المعنى، فان كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعرابي، إذ لو قيل فيه عربي ردا إلى المفرد لالتبس الاعم بالاخص، لاختصاص الاعراب بالبوادي وعموم العرب، وأجاز قوم أن ينسب إلى الجمع

على لفظه مطلقا وخرج عليه قول الناس فرائضي وكتبي وقالنسى، وذهب هؤلاء إلى أن القمرى والدبسى منسوب إلى الجمع، من قولهم: طيور قمر ودبس، وعند الاولين هو منسوب إلى القمر، وهى البياض، والدبسة، أو مثل كرسى مما بنى على الياء التى تشبه ياء النسب " اه والدبسة: لون بين السواد والحمرة (*)

(81/2)

ويجوز بصري بفتح الباء على القياس، وقالوا: بدوي، والقياس إسكان العين لكونه منسوباً إلى البدو، وإنما فتح ليكون كالحضري لأنه قرينه، وقالوا: ذهري بضم الدال للرجل المسن فرقاً بينه وبين الدهري الذي هو من أهل الإلحاد، وقالوا في النسب إلى السهل وهو ضد الحزن: سهلي، بضم السين فرقاً بينه وبين المنسوب إلى سهل اسم رجل، وقيل في بني الحُبَلَى حي من الأنصار: حُبَلِي، بفتح الباء فرقاً بينه وبين المنسوب إلى المرأة الحبلى، وإنما قيل لأبيهم حُبَلِي لعظم بطنه، وقالوا في الشتاء: شتوى، بسكون التاء، قال المبرد: شتاء جمع شتوة كصحاف جمع صحف فعلى هذا شتوي قياس، لأن الجمع في النسب يرد إلى واحده، وإطلاق الشتاء على ما يطلق عليه الشتوة يضعف (1) قوله، وقالوا في الخريف: خَرَفِي بفتح العين كما قالوا في تثقيف: ثَقَفِي، وقالوا: خَرَفِي أيضاً بسكون العين

بالنسبة إلى المصدر، والخَرْفُ: قطع الشئ، وقالوا: بحراني، في النسبة إلى البحرين المجمعول نونه معتقب الإعراب، والقياس بحرَيْي ووجهه أن نون البحرين بالياء تجعل معتقب الإعراب، وقياس المُنْتَى المجمعول نونه معتقب الإعراب أن يكون في الأحوال بالألف كم مر في باب العلم، فالزام البحرين الياء شاذ إذن

(1) هذه مسألة ثار فيها خلاف طويل بين العلماء، قال في اللسان: " الشتاء معروف: أحد أرباع السنة، وهى الشتوة، وقيل: الشتاء جمع شتوة.

قال ابن برى: الشتاء اسم مفرد لا جمع بمنزلة الصيف، لانه أحد الفصول الأربعة، ويدلك على ذلك قول أهل اللغة: أشتينا دخلنا في الشتاء وأصفنا دخلنا في الصيف، وأما الشتوة فانما هي مصدر شتا بالمكان شتوا للمرة الواحدة، كما تقول: صاف بالمكان صيفا وصيفة واحدة، والنسبة إلى الشتاء شتوى على غير قياس، وفي الصحاح النسبة

إليها شتوى (بفتح فسكون) وشتوى (بفتح الشين والتاء جميعاً) مثل خرفى وخرفى قال ابن سيده: وقد يجوز أن يكونوا نسبوا إلى الشتوة ورفضوا النسب إلى الشتاء " اه (*)

(82/2)

وإذا جعل نون المثنى معتقب الإعراب لم يحذف في النسب لاهو ولا الألف فليل:
بحراني، على أنه منسوب إلى البحرين المجمعول نونه معتقب الإعراب لكونه هو القياس في
المثنى المجمعول نونه كذلك، وإن قل استعماله كما مر في باب العلم، وقيل: أَفَقِيَّ
بفتحتين، في النسبة إلى الأفق، لأنهم قالوا فيه أَفَقٌ بضم الهمزة وسكون الفاء وهو مخفف
الأفُق كَعُنُقٍ وَعُنُقٍ، ثم جوزوا فيه الأفَقِيَّ لاشتراك الفعل والفعل في كثير من الأسماء
كالعُجْم والعَجَم والعَرَب والسُّقْم والسَّقْم، وقالوا: خُرَاسِي، تشبيهاً للألف والنون بألف
التأنيث التي قد تشبه بناء التأنيث فتحذف وإن كان شاذاً كما في جلوليَّ وخُروري، ومن
قال خُرَسي

بحذف الألف وسكون الراء فقد خفف، وقالوا: صلاحية، بضم الطاء، للإبل التي ترعى
الطَّلح، وإنما بنى على فُعَالٍ لأنه بناء المبالغة في النسب كأننا في للعظيم الأنف كما يجي
ويروي طِلَاحِيَّة بكسر الطاء بالنسب إلى الجمع كما قالوا عِصَاهِي منسوب إلى عِصَاه
جمع عِصَاه، وقيل: هو منسوب إلى عِصَاهَة بمعنى عِصَاه وهو قليل الاستعمال، أعنى
عِصَاهَة، والجنس كفتادة وقتاد، وقيل: إِبِل حَمْصِيَّة بفتح الميم، قال المبرد يقال حَمْض
وحَمْضٌ، فعلى هذا ليس بشاذ، وقالوا: يَمَانٍ وشَامٍ وَهَامٍ، ولا رابع لها، والأصل يَمِي
وشَامِي وَهَمِي، والتَّهْمُ هَامَة، فحذف في الثلاثة إحدى ياءى النسب وأبدل منها
الألف، وجاء يَمِيَّ وشَامِي على الأصل وجاء تَهَمِيَّ بكسر التاء وتشديد الياء منسوباً إلى
تهامة، وجاء يَمَانِي وشَامِي وكأتهما منسوبان إلى يَمَانٍ وشَامٍ المنسوبين بحذف ياء النسبة
دون أَلْفَهَا إذ لا استتقال فيه كما استتقل النسبة إلى ذي الياء المشددة لو لم تحذف،
والمراد بيمان وشام في هذا موضعٌ منسوب إلى الشَّام واليمن فينسب الشيء إلى هذا
المكان المنسوب، ويجوز أن يكون يَمَانِي وشَامِي جمعاً بين العوض والمعوّض منه، وأن

(83/2)

يكون الالف في يمانى للإشباع كما في قوله: * يَنْبَاعُ مِنْ ذُفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ * (1) وشامي محمول عليه، وقيل في طَهْيَةٍ: طُهْوِي، بسكون الهاء على الشذوذ، وطُهْوِيٌّ على القياس، وقيل: طهوى، بفتح الطاء وسكون الهاء وهو أشد، وقالوا في زينة قبيلة من باهلة: زباني، والقياس زَبْنِي كحنفي في حنيفة، وقالوا في مَرُو: مَرُوزِي وفي الرِّي رازي واعلم أنك إذا نسبت إلى الأسماء المذكورة بعد أن تجعلها أعلاماً إن لم تكن كدَّهر وطَلَح أو جعلتها أعلاماً لغير ما كانت له في الأول كما إذا سميت بزَيينة ابناً لك، فإنك تجري جميعها على القياس نحو دَهْرِي وطَلَحِي وزَبْنِي، لأن هذه الأسماء شذت في المواضع المذكورة، وجعلها أعلاماً لما يقصد وضع لها ثان، فيرجع في هذا الوضع إلى القياس وقد يلحق ياء النسب أسماء أعض الجسد لدلالة على عظمها: إما مبنية على فعَّال كأنافي للعظيم الأنف، أو مزيداً في آخرها ألف ونون كَلِحْيَانِي وَرَقْبَانِي وَجُمَّانِي للطويل الجُمَّة، وليس البناءان بالقياس، بل هما مسموعان، وإذا سميت بهذه الأسماء ثم نسبت إليه رجعت إلى القياس، إذ لا تقصد المبالغة إذن، فتقول جُمِّي وَلِحْيِي على قول الخليل وَلَحْوِي على قول يونس قال: " وكثر مجيئُ فَعَّالٍ فِي الْحَرْفِ كَبَتَاتٍ وَعَوَاجٍ وَثَوَابٍ وَجَمَّالٍ، وَجَاءَ فَاعِلٌ أَيْضاً بِمَعْنَى ذِي كَذَا كَتَامِرٍ وَلَابِنٍ وَدَارِعٍ وَنَابِلٍ، وَمِنْهُ عَيْشَةُ رَاضِيَةٍ وَطَاعِمٌ كَاسٍ ". أقول: اعلم أنه يجيئ بعض ما هو على فَعَّالٍ وفال بمعنى ذى كذا، من

(1) قد مضى قولنا على هذا الشاهد، فارجع إليه في الجزء الاول (ص 70) (*)

(84/2)

غير أن يكون اسم فاعل أو مبالغة فيه، كما كان اسم الفاعل نحو غافر، وبناء المبالغة فيه نحو غَفَّار، بمعنى ذى كذا، إلا أن فَعَّالاً لما كان في الأصل لمبالغة الفاعل فَفَعَّالٍ الذي بمعنى ذى كذا لا يجيئ إلا في صاحب شئ يزاول ذلك الشئ ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه، إما من جهة البيع كالْبَقَّال (1)، أو من جهة القيام بحاله كالجمال والبغال، أو باستعماله كالسَّيَّاف، أغبر ذلك، وفاعل يكون لصاحب الشئ من غير مبالغة، وكلاهما محمولان على اسم الفاعل وبناء مبالغته، يقال لابن لصاحب اللبن، وَلَبَّانٍ لمن يزاوله في البيع أو غيره، وقد يستعمل في الشئ الواحد اللفظان جميعاً كالسياف وسائِف، وقد يستعمل

أحدهما دون صاحبه كَقَوَّاس (2) وَتَرَّاس (3) وَفَعَّال في المعنى المذكور أكثر استعمالاً من فاعل، وهما مع ذلك مسموعان ليسا بمطردين، فلا يقال لصاحب البر: بَرَّار، ولا لصاحب الفاكهة: فكاه، قال النحاة: إنهما في المعنى المذكور بمعنى النسبة، لأن ذا الشيء منسوب إلى ذلك الشيء، وَأَيْضاً جاء فَعَّال والمنسوب بالياء بمعنى واحد كبتى وَبَنَات لبائع البت، وهو الكساء، ويعرف أنه ليس باسم فاعل ولا للمبالغة فيه: إما بَأْن لا يكون له فعل ولا مصدر كَنَابِل وَبَغَّال، ومكان آهل: أَيْ ذو أهل، أو بَأْن يكون له فعل ومصدر لكنه إما بمعنى المفعول: كما دافق وعيشة راضية، وإما مؤنث مجرد عن التاء: كحائض

(1) لم نقف على كلمة بقال بمعنى بائع البقل في اللسان ولا في الصحاح، وقد نص المجد في القاموس (ب د ل، ب ق ل) على أن البقال بمعنى بائع المأكولات عامية، وصوابها بدال (2) القواس: الذي يرى القوس، وقد قالوا فيه " قياس " أيضاً، شذوذا (3) التراس: صاحب الترس، وهى ما يتقى بها وقع السلاح، وقد جاء عنهم في هذا المعنى تارس، فتمثيل المؤلف به لما جاء على وجه واحد غير مستقيم إذن.
(*)

(85/2)

وطالِق، وقالوا في نحو مُرَضِع (1) ومُطْفِل (2) والسَمَاء منفطر (3) به: إنه على

(1) المِرضِع: التى لها ولد فى سن الرضاع، والمِرضِعة - بالتاء - التى ترضع وإن كان الرضيع ليس ولدها.
قال تعلب: " إذا أردت لفعل أدخلت الهاء وجعلته نعتاً، وإذا أردت الاسم لم تدخل الهاء " اه، ومراده بالفعل اسم الفاعل، إذ هو دال على الحدث.
ومراده بالاسم المنسوب، وفي اللسان: " وفي التنزيل العزيز: (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) اختلف النحويون في دخول الهاء في المرضعة، فقال الفراء: المرضعة والمرضع التى معها صبي ترضعه، قال: ولو قيل فى الام مرضع لان الرضاع لا يكون إلا من الاناث كما قالوا: امرأة حائض وطامث، كان زوجها، قال: ولو قيل فى التى معها صبي مرضعة كان صواباً، وقال الاخفش: أدخل الهاء فى المرضعة لانه أرادو

الله أعلم الفعل، ولو أراد الصفة لقال: مرضع، وقال أبو زيد: المرضعة التي ترضع
 وئديها في فم ولدها، وعليه قوله تعالى: (تذهل كال مرضعة) .
 قال: وكل مرضعة أم، قال: والمرضع التي دنا لها أن ترضع ولم ترضع بعد، والمرضع التي
 معها الصبي الرضيع، وقال الخليل: امرأة مرضع ذات رضيع كما يقال: امرأة مطلق
 ذات طفل بلا هاء، لأنك تصفها بفعل منها واقع أو لازم، فإذا وصفتها بفعل هي تفعله
 قلت مفعلة كقوله تعالى: (تذهل كل مرضعة عما أرضعت) وصفها بالفعل فأدخل الهاء
 في نعتها، ولو وصفها بأن معها رضيعاً قال: كل مرضع، قال ابن برى: أما مرضع فهو
 على النسب، أي: ذات رضيع، كما تقول: طيبة مشدن: أي ذات شاذن، وعليه قول
 امرئ القيس: فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعا * فألهيته عن ذى توائم مغيل فهذا على
 النسب، وليس جارياً على الفعل، كما تقول: رجل دارع وتارس.
 معه درع وترس، ولا يقال منه درع ولا ترس، فلذلك يقدر في مرضع أنه ليس بجار على
 الفعل وإن كان قد استعمل منه الفعل، وقد يجيء مرضع على معنى ذات إرضاع أي لها لين
 وإن لم يكن لها رضيع " اهـ.

- (2) المطلق: ذات الطفل من الانسان والوحش: أي معها طفلها، وهي قريبة عهد
 بالنتاج، ويقال: ليلة مطلق، إذا كانت تقتل الاطفال ببردها.
 (3) حكى عن الفراء أن السماء تذكر وتؤنث، فان كان ذلك صحيحاً فقله (*)

(86/2)

معنى النسبة لهذا أيضاً، وهذا يقدر في قولهم: إن ما هو بمعنى النسبة من المجرد
 عن الباء إما على فَعَّالٍ أو فَاعِلٍ فقط، وإما جار (1) على ما تضمنه على وجه المبالغة
 نحو: عَزَّ عَزِيزٌ، وَدُلَّ ذَلِيلٌ، وشعر شاعرٌ، وموت مائت، وهم ناصب، فإن جميع ذلك
 معنى أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغة، إذ العزيز والذليل والشاعر والمائت
 والهام (2) صاحب العز والذل والشعر والموت والنصب، كما يطلق على صاحب المعنى
 اسم ذلك المعنى مبالغة نحو رجل صَوْمٌ وَعَدْلٌ وماء غَوْرٌ: جعل الشعر كأنه صاحب شعر
 آخر، كما قال المتنبي: وَمَا أَنَا وَحْدِي قُلْتُ ذَا الشَّعْرِ كُلِّهِ * ولكن لشعري فيك من
 نفسه شعر (3)

تعالى: (منفطر به) اسم فاعل جار على موصوفه ولا تأويل فيه، وأكثر العلماء على أن

السماء مؤنث ولهذا احتاجوا إلى التأويل في هذه الجملة، فمنهم من أول في السماء فذكر أنها بمعنى اسقف أو الشئ المرتفع، فلهذا جاء الخبر عنها مذكراً، ومنهم من أول في منفطر فذكر أنه نسب وليس اسم فاعل كالمؤلف، وليس بجيد.

(1) هذا معطوف على قوله: " إما بمعنى المفعول الخ " .

(2) الذى تقدم التمثيل به " ناصب " فكان الواجب أن يقول ههنا: " والناصب " على أن نفس التمثيل بقوله " هم ناصب " ليس متفقاً مع ما قبله من الامثلة ولا مع ما ذكره من الاصل الذى مثل له، إلا أن يتمحل له بأن الهم بمعنى النصب فكأنه قال: " ونصب ناصب " أو قال " وهم هام " فيكون متفقاً، ثم إن صاحب اللسان نقل عن العلماء أنهم جعلوا قولهم: " هم ناصب " من قبيل " ماء دافق " و " عيشة راضية " فكأن الهم ينصب فيه: أي فهو اسم فاعل بمعنى اسم المفعول (3) هذا البيت من قصيدة لابي لا طيب المتنبي يمدح بها علي بن أحمد بن عامر الانطاكي أولها قوله: أطاعن خيلاً من فوارسها الدهر * وحيداً، وما قولى كذا ومعنى الصبر ومعنى هذا البيت - كما قال العكبرى - أنا ما انفردت بعمل هذا الشعر، ولكن (*)

(87/2)

والموت كأنه يستصحب موتاً آخر، والنصب كأنه يستلزم نصباً آخر: أي ليس هو شعراً واحداً، ولا الموت موتاً واحداً، ولا الهم همّاً واحداً، بل كل منها مضاعف مكرر، وقد يستعمل الفعل أيضاً بهذا المعنى نحو قولهم: جدّ جدّه، وتمّ تمامه، وأما قولهم: شغل شاغل، فليس من هذا، بل هو اسم فاعل على الحقيقة: أي شغل يشغل المشتغل به عن كل شغل آخر لعظمه فلا يتفرغ صاحبه لشئ آخر وكما استعملوا فعلاً لما كان في الأصل للمبالغة في اسم الفاعل في معنى ذي الشئ الملازم له استعملوا فعلاً أيضاً، وهو بناء مبالغة اسم الفاعل، نحو عمل للكثير العمل، وطعن وليس ولّس في معنى النسبة، فاستعملوه في الجوامد نحو رجل هَرَّ لصاحب العمل بالنهار، ورجل حَرَّ وسَّته بمعنى حَرَّيَّ واسَّيَّ: أي الملازم لذلك الشغل، فعلى هذا ليس معنى النسب مقصوراً على فاعل وفعال، بل يجئ عليه اسم الفاعل من الثلاثي وغيره نحو مرضع ومنفطر، ويجئ من أبنية مبالغة اسم الفاعل فعَّال وفَعِّل، قال الخليل: وقالوا طاعم كاسٍ على ذا: أي على النسبة: أي هو ذو كسوة وذو طعام، وهو مما يذم به، أي ليس له فضل غير أن يأكل ويلبس، قال: دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُعَيْتِهَا * وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي (1)

شعري عاني على مدحك، لأنه أراد مدحك كما أردته، وهو مأخوذ من قول أبي تمام:
تغاير الشعر فيه إذ أرقّت له * حتى ظننت قوافيه ستقتل (1) هذا البيت من قصيدة
للحطيئة هجا فيه الزبرقان بن بدر، وأولها: علام كلفتني مجد ابن عمكم * والعبيس تخرج
من أعلام أوطاس وقال السكري في شرح بيت الشاهد: يقول: حسبك أن تأكل
وتشرب.

وقد استشهد بالبيت على أنهم قالوا: إن الطاعم الكاسي من باب النسبة، ثم رد (*)

(88/2)

ولا ضرورة لنا إلى جعل طاعم بمعنى النسبة، بل الأولى أن تقول: هو اسم فاعل من طعم
يطعم مَسْلُوباً منه معنى الحدوث، وأما كاسٍ فيجوز أن يقال فيه ذلك، لأنه بمعنى
مفعول: كماء دافق، ويجوز أن يقال: المراد الكاسي نفسه، والأظهر هو الأول، لأن
اسم الفاعل المتعدي إذا أطلق فالأغلب أن فعله واقع على غيره * قال: " الجُمُعُ،
الثَّلَاثِيّ: الْغَالِبُ فِي نَحْوِ فَلْسٍ عَلَى أَفْلُسٍ وَفُلُوسٍ، وَبَابُ ثَوْبٍ عَلَى أَثْوَابٍ، وَجَاءَ زِنَادٌ
فِي غَيْرِ بَابِ سَيْلٍ، وَرِثْلَانٌ وَبُطْنَانٌ وَغَرْدَةٌ وَسُقْفٌ وَأَجْدَةٌ شاذ ".
أقول " اعلم أن جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع، وقد يغلب بعضها في بعض
أوزان المفرد، فالمصنف يذكر أولاً ما هو الغالب، ويذكر بعد ذلك غير الغالب الذي هو
كالشاذ.

قوله: " الجمع " لا إعراب له، ولا لقوله: " الثلاثي "، لأنهما اسمان غير مركبين.

كما تقول: باب، فصل، ويجوز أن يرتفعا على أن كل واحد منهما خبر

المؤلف ذلك في الطاعم وسلمه في الكاسي على ما تراه.

وتقول: لا وجه لانكار أن يكون الطاعم من باب النسبة ويكون من باب " عيشة
راضية " و " ماء دافق " كما قاله في الكاسي.

وأنه رأى الفراء قد ذكر هذا في الكاسي وسكت عنه في الطاعم فظن أن له حكماً
آخر، قال الفراء: " الكاسي بمعنى المكسو، كما أن العاصم في قوله تعالى (لا عاصم
اليوم من أمر الله) بمعنى المعصوم، ولا تنكرن أن يخرج المفعول على فاعل.
ألا ترى أن قوله تعالى (من ماء دافق) بمعنى مدفوق، و (عيشة راضية) بمعنى مرضية،

يستدل على ذلك بأنك تقول: رضيت هذه العيشة، ودفق الماء، وكسى العريان، بالبناء للمفعول.

ولا تقول ذلك

بالبناء للفاعل " اه (*)

(89/2)

المبتدأ.

أي: هذا باب الجمع، وهذا باب الثلاثي كيف يجمع، ثم ابتداءً وقال: " الغالب في نحو فلس أن يجمع على أفلس " اعلم أن الغالب أن يجمع فَعْل المفتوح الفاء الساكن العين في القلة على أَفْعَل، إلا أن يكون أجوف واوياً أو يائياً، فإن الغالب في قلته أفعال: كَتُوبٌ وأَتُوبٌ وسُوطٌ وأسْوَاطٌ وَبَيْتٌ وأَبْيَاتٌ وشَيْخٌ وأَشْيَاخٌ، وذلك لأنه لو قالوا فيه أيضاً أَفْعَلٌ نحو أسْوَاطٌ وأَبْيَاتٌ لثقلت الضمة على حرف العلة وإن كان قبلها ساكن، لأن الجمع ثقيل لفظاً ومعنى فيستقل فيه أدنى ثقل، وقد جاء فيه أَفْعَلٌ قليلاً نحو أَقْوُسٌ وأَتُوبٌ وآثِرٌ وأَعِينٌ، وقد يجيء غير الأجوف في القلة على أفعال أيضاً قليلاً كَفَرَّخٌ وأفْرَاخٌ وفَرْدٌ وأفْرَادٌ، لكن الأغلب في الأجوف وفيما سواه ما ذكرناه أولاً، والغالب في كثرة فَعْلٌ أن يكون على فُعُولٍ وفِعَالٍ كَكُعُوبٍ (1) وَكَعَابٍ وقد ينفرد أحدهما عن صاحبه كَبَطْنٌ وَبَطُونٌ وَبَغْلٌ وَبَغَالٌ، وكذا المضاعف نحو صَكَ وَصُكُوكٌ (2) وَصِكَكَ، والناقص: كَدَلُو وَدُلِّي وَدَلَاءٌ، وَثُدِي وَثُدِي (3) وَطَبِي وَطَبَاءٌ، وأما الأجوف فإن كان واوياً ففُعُولٌ فيه قليل، والأكثر الفِعَالُ لاستتقال الضم على الواو في الجمع وبعده الواو، ولا يستقل ذلك في المصدر

(1) الكعوب: جمع كعب، وهو العظم الناشز فوق القدم، وكل مفصل للعظام كعب.

(2) الصك: الكتاب، وذكر في القاموس أنه جمع في القلة على أصك (بفتح الهمزة

وضم الصاد، وأصله أصكك مثل أفلس، ثم نقلت صمة أول المثليين إلى الساكن قبله

وأدغم المثالان) وعلى صكوك وصكاك كما قال المؤلف.

(3) الثدى: بفتح فسكون، أو بزنة العصا - خاص بالمرأة، وقيل: عام،

ويجمع على أئد، مثل أدل، وعلى فَعُولٍ فيقال ثدي - بكسر الدال، وثاؤه مضمومة أو

(90/2)

كالغُور (1) والسُّور (2) ، وقد يجئ في الجمع كالفُؤُوج في جمع الفُؤُج، فأما إذا جمعته على فِعَال فإن الكلمة تخف بانقلاب الواو ياء، ولما استبد الواوي بأحد الجمعين المذكورين استبد اليائي بالآخر، أعني فُعولاً، فلم يجئ فيه فِعَال، وأيضاً لو قيل فيه بِيَات كحِيَاض لالتبس الواوي باليائي (وَشَدَّ ضِيَاْفٌ في جمع ضَيَّفٍ) وقد يزداد التاء على فُعُول وفِعَال لتأكيد معنى الجمعية كعُمُومة وخُؤولة وخُيُوطَة وعُيُورة وفحالة.

فالوجه على ما قررنا أن يقال: الغالب في قلة فَعْل أَفْعَل في غير باب بيت وثوب، فإنهما على أثواب وأبيات، وفي كثرته فُعُول، في غير باب ثُوب، فإنه على ثِيَاب، وفِعَالٌ، في غير باب سَيْل، فإنه على سَيْول قال سيبويه: القياس في فعل ما ذكرناه، وما سوى ذلك يعلم بالسمع، فلو اضطر شاعر أو ساجع في جمع فعل إلى شيء مما ذكرنا أنه قياسه فلا عليه أن يجمعه عليه، وإن لم يسمع فالمسموع في قلة فَعْل في غير الأجوف أَفْعَال كَأَنفٍ وآنَافٍ، وفي كثرته فِعْلَان كجحشان ورثلان (3) وفِعْلَان كظَهْرَان وَبُطْنَان (4) .

قال سيبويه: وفِعْلَان - بالكسر - أقلهما، وفَعْلَة كعَرْدَة في عَرْد، وهو الكمأة، وكذا جبأة وفقعة في جبء وفَقْع للكمأة أيضاً، وفُعْلٌ بضمين كسُقْفٍ ودُهْنٍ (5)

(1) الغُور: مصدر غار يغور، ومثله الغور، ومعناه الدخول في الشيء، وذهاب الماء في الأرض، وإتيان الغور، وغروب الشمس.

(2) السُّور: مصدر سار الشراب في رأس شاربه يسور، ومثله السور، والسُّور، إذا دار وارتفع (3) الرثلان (بكسر فسكون) جمع رَأْل (بفتح فسكون) وهو ولد النعام (4) انظر (1: 11 و 16) من هذا الكتاب (5) الدهن (بفتح فسكون) وقد تضم داله: هو قدر ما يبيل وجه الأرض (*)

(91/2)

ويجوز أن يخفف عند بني تميم كما في عنق، وهو في الجمع لثقله أولى، وأفعلة في جمع
فعل شاذ كأنجدة في نجد، وهو المكان المرتفع، قال الجوهري: هو جمع نُجُود جمع نجد،
جمع فُعوْل على أفعلة تشبيهاً له بفُعُول بفتح الفاء فإنه يجمع عليه كعُمُود وأعمدة، وأما
نحو الكليب والمعيز فهو عند سيبويه جمع، وعند غيره اسم الجمع، ففُعِيل في فعل أقل
من فَعلة.

وفعلة أقل من فعْلان، بالكسر، وهو أقل من فعْلان بالضم وربما اقتصر في فعل على
أفعل وأفعال في القلة والكثرة.

كالأكف والارآد (1) واعلم أن جمع القلة ليس بأصل في الجمع، لأنه لا يذكر إلا حيث
يراد بيان القلة، ولا يستعمل لجرد الجمعية والجنسية كما يستعمل له جمع الكثرة.
يقال فلان حسن الثياب، في معنى حسن الثوب، ولا يحسن حسن الأثواب، وكم عندك
من الثوب والثياب، ولا يحسن من الأثواب، وتقول: هو أنبل الفتيان، ولا تقل أنبل
الفتية، مع قصد بيان الجنس قال: " ونحو حمل (2) على أحمالٍ وحُمُول، وجاء على
قداح (3) وأرجل

من المطر، ويجمع على دهان مثل رجال، ولم نقف فيما بين أيدينا من كتب اللغة على
أنه يجمع على فعل كما قال المؤلف، ولعل ما ذكر المؤلف أنه جمع ليس كما توهمه بل
هو مفرد، وأصله دهن مثل قفل فأتبعت عينه لفائه فصار بضميتين
كعنق كما هو مذهب عيس بن عمر في نحو عسر ويسر.

(1) الارآد: جمع رآد، والرآد: الشابة الحسناء، وهو أيضا رونق الضحى، ويقال: هو
ارتفاعه، والرآد أيضا: أصل اللحي النائي تحت الاذن.

(2) الحمل - بكسر أوله - ما حملته على عاتقك أو نحوه، فإذا فتحت أوله فهو ما
حملته الانثى في بطنها.

(3) القداح: جمع قدح بكسر أوله وسكون ثانيه، وهو السهم قبل ن يراش ويتصل.

(*)

(92/2)

وصنَوَانٍ ودُؤْبَانٍ وقِرْدَةٍ " أقول: اعلم أن ما كان على فعل فإنه يجمع في القلة على
أفعال، في الصحيح كان أو في الأجوف أو في غيرهما، وربما كان أفعال لقلة وكثرة

كَأَحْمَاسٍ (1) وَأَشْبَارٍ، قال سيبويه: وفي الكثر على فُعُول وفِعَال، والفُعُول أكثر، وربما اقتصر على واحد منهما في القليل والكثير معاً، فإن كان أجوف يائياً لزمه الفُعُول كالْفَيْوَل والجَيْوَد، ولا يجوز الفِعَال كما مر في فَعَلَ، وإن كان واوياً لزمه الفِعَال ولا يجوز الفُعُول كريح ورياح، كما ذكرنا في فَعَلَ، هذا الذي ذكرناه في فِعَلَ هو الغالب، وقد يجيء على أَفْعَل كَأَرْجُل، وعلى فِعْلَان كَصِنَوَان (2) وقِنَوَان (3) وبعضهم يضم فاءهما، وعلى فُعْلَان كدُؤْبَان وصُرْمَان في صِرْم وهو القليل من الإبل، وعلى فعلة كقردة، وجاء فيه فعيل كضريس (4) قال: " ونحو قرة على أَقْرَاءٍ وقُرُوءٍ (5) ، وجاء على قِرْطَةٍ وَخِفَافٍ وفُلْكِ، وبَابُ عُوْدٍ على عيدان "

-
- (1) الاحماس: جمع خمس - بكسر فسكون - وهو من أظماء الابل، وذلك أن ترعى أربعة أيام ثم ترد الماء في الخامس.
- (2) صنوان: جمع صنو، وهو الاخ الشقيق، والابن، والعم، والشئ يخرج مع آخر من أصل واحد.
- (3) قنوان: جمع قنو، وهو من التمر بمنزلة العنقود من العنب.
- (4) الضريس: جمع ضرس، ويقال: هو اسم جمع له، مثل المعيز والكليب، والضرس من الاسنان.
- (5) القرء - بضم فسكون - الحيض والطهر، وهو من الاضداد، قال أبو عبيد: القرء يصلح للحيض والطهر، وأظنه من أقرأت النجوم إذا غابت، والجمع أقراء، وفي الحديث " دعى الصلاة أيام أقرائك " وقروء على فعول، وأقرؤ والاخيرة عن اللحياني، ولم يعرف سيبويه أقراء ولا أقرؤا، قال: استغنوا عنه بفعول (*)

(93/2)

أقول: اعلم أن فُعْلاً يكسر في القلة على أفعال، في الأجوف كان أو في غيره، وقد يجيء للقليل والكثير، نحو أركان وأجزاء، وقد شد في قلته أفعل كأُن؟ كُن، ويكسر في الكثرة على فِعَال وفُعُول، وفُعُول أكثر كبروج وبرود وجنود، وفِعَال في المضاعف كثير كخِفَافٍ (1) وخِفَافٍ وعَشَاشٍ (2) ، هذا هو الغالب في فُعَلَ.

وقد يجيء فيه فعلة كقِرْطَةٍ (3) وجِخْرَةٍ (4) وخِرْجَةٍ (5) ، وفُعْلٌ كفُلْكِ في فُلْكِ، قال تعالى في الواحد: (في الفلك المشحون) وفي الجمع: (حتى إذا كُنْتُمْ في الفلك وجرين

بهم) وذلك لأن فُعْلاً وفَعْلاً يشتركان في أنهما جُمعا على أفعال كصُلْب وأَصْلَاب وجَمَل وأَجْمال، وفَعْل يجمع في فعل كَأَسَد وأَسَد، ففُعْل جمع عليه أيضاً، وفُعْل وفَعْل يشتركان في كثير من المصادر، كَالسُّقْم والسَّقْم والبُخْل والبَخْل، وفُعْل وفُعْل بفتح الفاء وكسرهما وسكون عينهما كثيران في كلامهم

فتصرف في تكسيرهما أكثر من التصرف في باقي جموع الثلاثي، وفُعْل بالضم قريب منهما في الكثرة قوله "وباب عود على عيدان" يعني أن فُعْلاً إذا كان أجوف لا يجمع في الكثرة إلا على فِعْلَان كعيدان وحيتان، وأما في القلة فعلى أفعال كما هو قياس

(1) القفاف: جمع قف، وهو ما ارتفع من الأرض وصلبت حجارته ولم يبلغ أن يكون جبلا (2) العشاش: جمع عش، وهو وكر الطائر يجمعه من دقاق الحطب ويجعله في أفنان الشجر.

(3) القرطة: جمع قرط، وهو ضرب من حلى الاذن، وهو أيضا نبات، وهو أيضا شعلة النار، والضرع (4) الجحرة: جمع جحر، وهو ما تحتفره السباع أو الهوام لتسكنه (5) الخرجة: جمع خرج، وهو وعاء ذو جانبيين (*)

(94/2)

الباب كأَكْوَاظ وأَكْوَاب، ويشارك الأجوف في فِعْلَان غيره أيضاً كَحُشٍّ - وهو البستان - وَحِشَّان، ويجمع حُشَّان (1) بالضم على حَشَّاشِينَ كما جمع مُصْرَان وهو جمع مَصِير على مَصَارِينَ، ولا يمتنع أن يكون حِشَّان جمع حَشٍّ بالفتح، لأنه لغة في الحش بالضم كثور وثيران، والأول قول سيبويه.

قال: "وَنَحْوُ جَمَلٍ عَلَى أَجْمَالٍ، وَبَابُ تَاجٍ عَلَى تَيْجَانٍ، وَجَاءَ عَلَى ذُكُورٍ وَأَزْمَنٍ وَخِرْبَانٍ وَحُمَلَانٍ وَجِيرَةٍ وَحِجْلَى" أقول: أعلم أن ما كان على فَعْلٍ فإنك تقول في قلته أفعَال، في الأجوف أو في غيره، نحو أَجْمَالٍ (2) وَأَنْوَاجٍ وَأَقْوَاعٍ (3) وَأَنْيَابٍ، وجاء قلته على أَفْعُل نادراً كَأَزْمَنٍ وَأَجْبُلٍ وَأَعْصٍ في عَصاً، ويجوز أن يكون أزمَن جمع زَمَان كَأَمْكُن في مَكَان، وذلك لحمل فَعَال المذكور على فَعَال المؤنث، فإن

أَفْعُل فيه قياس، على ما يبيح، نحو عَنَاقٍ (4) وَأَعْنُقٍ، وجاء في الأجوف اليائي أُنْيَبٍ، وفي الواوي أَدُورٌ وَأَنْوَرٌ (وَأَسْوَقٌ)، قال يونس: إذا كان فَعْلٌ مؤنثاً بغير تاء فجمعه على أَفْعُل هو القياس (5) كما أن فِعْلاً وفِعْلاً إن كانت مؤنثة

(1) إلتصال هذا الكلام بما قبله غير واضح، والذي نعتقد أنه في الكلام سقطا، وأن أصل العبارة هكذا: " كحش وهو البستان وحشان بالكسر، وقد جمع على حشان بالضم، ويجمع حُشَّان بالضم على حَشَّاشين كما جمع مصران - الخ " (2) في نسخة " أجبال " بالباء الموحدة، وهي صحيحة أيضا (3) الاقواع: جمع قاع، وهو الارض السهلة المطمئنة التي انفرجت عنها الجبال (4) العناق: الافئدة أولاد المعز (5) سقطت هذه العبارة من جميع النسخ المطبوعة وهي في النسخ الخطية (*)

(95/2)

فقياسها أفعل كما يحى، قال سيبويه: بل أفعل فيه شاذ، وإن كان مؤنثاً، ولو كان قياساً لما قيل روي وأَرْحَاء وَقَدَمَ وَأَقْدَامَ وَعَنَمَ وَأَعْنَامَ، وتقول في كثرته فعلا وفُعُول في غير الأجوف، والفِعَال أكثر، وقد تزايد التاء كالحجارة والدُّكَّارَة والدُّكُّورَة لتأكيد الجمعية، وأما الأجوف فالقياس فيه الفِعْلَان كالتَّبِجَان والجِيرَان والقِيَعَان والسَّيِّجَان (1) وقد جاء في الصحيح أيضاً قليلاً كالتَّبِجَان (2) وقد جاء في الأجوف فُعْل أيضاً كالدُّور والسُّوق والتَّيْب، كأَنهم أرادوا أَنْ يُكْسِرُوا على فُعُول فاستثقلوا ضم حرف العلة في الجمع وبعدها الواو فَبَنَوْهُ على فُعْل، وجاء سُوق أيضاً على الأصل، لكنه همز الواو للاستثقال، وكل واو مضمومة ضمة غير إعرابية ولا للساكين جاز همزها. فألزمت ههنا

للاستثقال، وكذا جاء نُيُوب، وليس فُعُول فيه مستمراً، بل بابه فُعْل كما مر، وجاء في غير الأجوف فُعْل أيضاً كَأَسَدٌ وَوُثْنٌ، وقال بعضهم: لفظ الجمع لابد أن يكون أثقل من لفظ الواحد، فَأَسَدٌ أَصْلُهُ أُسُودَ ثُمَّ أُسْدٌ ثُمَّ أُسْدٌ فَخَفَفَ، والحق أن لا منه من كونه أخف من الواحد كاحمر وَحْمَرٌ، وَحِمَارٌ (وَحْمَرٌ) وغير ذلك، وأصل نيب فُعْل كالتُّوق قلبت الضمة كسرة لتصح الياء، وليس فعل من أبنية الجمع، ولم يأت في أجوف هذا الباب فِعَالٌ، كأنه جعل فِعْلَان عوض فِعَالٍ وفُعْل عوض فُعُول، هذا الذي ذكرت قياس هذا الباب، ثم جاء في غير الأجوف فُعْلَان أيضاً كَحُمْلَان (3) وسَلْقَان في سَلَق وهو المطمئن من الأرض

(1) السيجان: جمع ساح، وهو شجر، والساج أيضاً: الطيلسان الأخضر أو الاسود

(2) الشبثان: جمع شبث - بفتح الشين والباء - وهو دويبة ذات ست قوائم طوال، صفراء الظهر وظهور القوائم، سوداء الرأس، زرقاء العين (3) الحملان: جمع حمل، وهو الجذع من أولاد الظأن (*)

(96/2)

وفعلان كخربان (1) وبرقان (2) وشبثان، وفعلة كجيرة وقبعة وإخوة، وفعلَى كحجلى (3) وهو شاذٌّ لم يأتِ منه إلا هذا (4) ، وقال الأصمعي. بل هو لغة في الحجل، والصحيح أنه جمع، ولم يأتِ في قلة المضاعف ولا كثرتة إلا أفعال كأمداد (5) وأفنان (6) ، وألباب (7) ، كما لم يجاوزوا في بعض الصحيح ذلك كالأقلام والأرسان (8) والأغلاق (9) ، قال سيبويه: فإن بنى المضاعف على فعل أو فُعُول أو فِعْلَان (أو فُعْلَان) فهو القياس، ولم يذكر فيه شيئاً عن العرب، فلزوم فعل مفتوح العين لافعالى أكثر من

(1) الخربان: جمع خرب - بفتحتين - وهو ذكر الحبارى، ويطلق على الشعر يكون في الخاصرة ووسط المرفق (2) البرقان: جمع برق - بفتحتين - وهو الحمل وزنا ومعنى (3) الحجل - بفتح الحاء المهملة والجيم -: طائر على قدر الحمام كالقطا أحمر المنقار والرجلين ويسمى الكروان أيضا. (انظر ج 1 ص 199) (4) قول المؤلف " وهو شاذٌّ لم يأتِ منه إلا هذا " إن أراد به أن هذا الوزن من الجموع غريب نادر لم يرد على سوى هذه الكلمة فغير مسلم، لانه قد ورد عليها ظري في جمع ظربان، وهو دويبة منتنة الريح، وإن أراد أنه لم يأت من فعل - بفتح الفاء والعين - اسم جمع على فعلى سوى حجل وحجلي فهو كلام مستقيم لا غبار عليه.

ومن العلماء من ذهب إلى أن حجلى اسم للجمع (5) الامداد: جمع مدد، وهو العسكر تلحق بالغزاة (6) الافنان: جمع فنن، وهو الغصن (7) الالباب: جمع ليب، وهو موضع القلادة من الصدر وما يشد في صدر الدابة ليمنع تأخر الرحل (8) الارسان: جمع رسن، وهو الزمام إذا كان على الانف، ويطلق على الحبل (9) الاغلاق: جمع غلق، وهو مفتاح الباب (*)

(97/2)

لزوم فَعَلَ ساكن العين لأفْعَلَ، وذلك لخفة فَعَلَ وكثرته فتوسعوا فيه أكثر من توصعهم في فَعَلَ، ولذلك كان الشاذ في جمع فَعَلَ مفتوح العين أقلّ من الشاذ في جمع فَعَلَ ساكنه قال: " وَنَحْوُ فَخِذٍ عَلَى أَفْخَاذٍ فِيهِمَا، وَجَاءَ عَلَى ثُمُورٍ وَثْمَرٍ " أقول: يعني أَنْ فَعَلًا المكسور العين يكسر في الكثرة والقلّة على أَفْعَالٍ، وذلك لأنه أقلّ من باب فَعَلَ مفتوح العين بكثير، كما أَنْ فَعَلًا مفتوح العين أقلّ من فَعَلَ ساكنه، والبناء إذ أكثر تُوَسَّعَ في جموعه، فلهذا جاء لمضاعف فَعَلَ ساكن العين بناء قلّة وكثرة نحو صَكَ وَأَصَكَ وَصِكَاءَ وَصُكُوكَ، ولم يأت لمضاعف فَعَلَ مفتوح العين إلا أفعال في القلّة والكثرة كأَمْدَادٍ وَأَفْنَانٍ وفَعَلَ بكسر العين أقلّ من فَعَلَ بفتحها فنقص تصرفه عنه بأنّ لزوم في جمعه أفعال في قلّة الصحيح وغيره وكثرتهما، وجاء ثُمُور على التشبيه بباب الأسود، ونمر مخفف منه.

قال: " وَنَحْوُ عَلَى أَعْجَازٍ، وَجَاءَ سِبَاعٌ، وَلَيْسَ رَجُلَةً بِنَكْسِيرٍ " أقول: اعلم أَنْ فَعَلًا بضم العين أقلّ من فَعَلَ بكسرها، فهو أولى بأن يكون قلته وكثرته على لفظ واحد، وهو أفعال، وقد يجيء على فعال كسباع ورجال، وذلك لتشبيهه بفَعَلَ مفتوح العين.

قوله " رَجُلَةً " بفتح الراء وسكون الجيم " ليس بنكسیر " بل هو اسم جمع، لأن فَعَلَةً ليس من أوزان الجموع وقياسه أَرْجَالُ كَأَعْجَازٍ، رَجُلَةً للقليل، ورجال للكثير.

قال: " وَنَحْوُ عَنَبٍ عَلَى أَعْنَابٍ، وَجَاءَ أَضْلَعٌ وَضُلُوعٌ "

(98/2)

أقول: قال سيبويه: باب عنب أكثر من باب عجز، وباب كَبِدٍ أكثر من باب عِنَبٍ، وباب جبَلٍ أكثر من باب كبد، وباب بَحْرٍ أكثر من باب جبَلٍ، فباب عِنَبٍ على أَفْعَالٍ في القلّة والكثرة، وقد يجيء في القلّة على أَفْعَالٍ كَأَضْلَعٍ، قال سيبويه: شبه بالأزمن في جمع الزّمن، وقد يجيء في الكثرة الفعول كالضلوع والأروم (1)

قال: " وَنَحْوُ إِبِلٍ عَلَى آبَالٍ فِيهِمَا " أقول: أي في القليل والكثير، لِقَلَّةِ فِعْلٍ، وهو لغات معدودة كما ذكرنا.

قال: " وَنَحْوُ صُرْدٍ عَلَى صِرْدَانٍ فِيهِمَا، وَجَاءَ أَرْطَابٌ وَرَبَاعٌ فِيهِمَا " أقول: أي في القلّة والكثرة، لما اختص قعلبنوع من المسميات، وهو الحيوان كالثَّغْرِ والصُّرْدِ (2)، خَصُّوه بجمع، وأيضا كأنه منقوص من فُعَالٍ كغُرَابٍ وغُرْبَانٍ.

أو مشبه به، وشذ منه رُبْع (وأربع) (3) تشبيهاً بجمَل وأَجْمَال وجمَال، لأنه منه، وأَمَّا رُطَب وأرطاب ورطاب فليس رطب في الحقيقة من باب فعل الموضوع لواحد، لأنه جنس لرطبة، وأنه جمَّعها، ومثله مُصَع ومُصَعَة لجني العُوسج (4) قال: " وَخَوَّ عُنُقِي عَلَى أعناق فيهما "

(1) الاروم: جمع إرم - مثل ظلع وعنب - والارم: حجارة تنصب علماً في المفازة، وفي الحديث " ما يوجد في آرام الجاهلية وخرابها فيه الخمس " (2) أنظر (ج 1 ص 281 هـ 1 و 2) من هذا الكتاب (3) الربع: الفصيل ينتج في الربيع، هو أول النتاج (4) العوسج: شجر من شجر الشوك، وثمره أحمد مدور كأنه خرز العقيق (*)

(99/2)

أقول: قال سيبويه باب عُنق كباب عَصُد في القلة، وجمعه أفعال في القلة والكثرة قال: " وَاِمْتَنَعُوا مِنْ أَفْعَلٍ فِي الْمُعْتَلِ الْعَيْنِ، وَأَفُوسٌ وَأَثُوبٌ وَأَعْيُنٌ وَأَنْيَبٌ شَاذٌ، وَاِمْتَنَعُوا مِنْ فِعَالٍ فِي الْبَاءِ دُونَ الْوَاوِ، كَفَعُولٍ فِي الْوَاوِ دُونَ الْبَاءِ، وَفُؤُوجٌ وَشُؤُوقٌ شَاذٌ " أقول: يعني أَنَّ أَفْعَلَ لَا يَجِيءُ فِي الْأَجُوفِ مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ وَأَوَّيًّا كَانَ أَوْ يَأْتِيَا، وَفَعَالًا لَا يَجِيءُ فِي الْأَجُوفِ الْيَائِي مِنْ جَمِيعِ الْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْوَاوِي كَحَيَاضٍ وَثِيَابٍ، وَفُعُولًا يَجِيءُ فِي الْيَائِي دُونَ الْوَاوِي، كَفُيُوحٍ (1) وَسُيُولٍ، وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي شَرْحِ جَمْعِ فَعَلٍ لَمَّا فَرِغَ مِنْ جَمْعِ أَبْنِيَةِ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ إِذَا كَانَ اسْمًا مَذْكُورًا شَرَعَ فِي جَمْعِهَا إِذَا كَانَتْ مُؤَنَّثَةً بِالتَّاءِ، فَقَالَ: " الْمُؤَنَّثُ: نَحْوُ قَصْعَةٍ عَلَى قِصَاصٍ وَبُذُورٍ وَبَذَرٍ وَنُوبٍ، وَخَوَّ لِقْحَةً عَلَى لِقْحٍ غَالِبًا، وَجَاءَ عَلَى لِقَاحٍ وَأَنْعَمَ، وَخَوَّ بُرْقَةً عَلَى بُرْقٍ غَالِبًا، وَجَاءَ عَلَى حُجُوزٍ وَبَرَامٍ " أَقول: اعلم أَنَّ فَعْلَةً تَكْسُرُ فِي فِعَالٍ غَالِبًا فِي الصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ، كَقِصَاصٍ

(1) الفيوح: جمع فيح - بفتح الفاء وسكون اليا المشناة وآخره حاء مهملة - وهو خصب الربيع في سعة البلاد. وفي نسخة " فيوج " - بالجيم مكان الحاء - وهي صحيحة أيضاً، والفيوج: جمع فيج، وهو رسول السلطان الذي يسعى على رجله، أو هو المسرع في مشيه الذي يحمل

الاخبار من بلد إلى بلد، قيل: هو فارسي معرب.

(*)

(100/2)

وركاء (1) ودباب (2) ، وجاء على فعل وكأنه مقصور فعَالٍ نحو هَضْبَةٌ (3) وهَضَبٍ وحَلْقَةٌ (4) وحَلَقٍ، وقد جاء فيه فُعُولٌ أيضاً لأن فُعُولاً وفَعَالاً إخوان في جمع فَعَلٍ مذكر فَعْلَةٌ إلا أن فُعُولاً ههنا قليل كمأنة (5) ومُؤُونٌ وبَدْرَةٌ (6) وبُدُورٌ، وفي جمع فَعَلٍ كثير، لأن فَعَالاً أخف من فَعْلَةٍ وأكثر استعمالاً، فكان أكثر تصرفاً، وإنما غلب في فَعْلَةٍ فَعَالٌ دون فُعُولٍ لأنه أخف البناءين.

وإذا كان فَعْلَةٌ أجوف واوياً فقد يجمع على فَعَلٍ كدُؤْلٍ ونُؤْب (7)

(1) الركاء: جمع ركوة - مثلثة الراء - وهي إناء صغير من جلد يشرب فيه الماء، وتجمع على ركوات أيضاً (2) الدباب: جمع دبة بفتح الدال المهملة وتشديد الباء المحوطة - وهي الكتيب من الرمل (3) الهضبة: كل صخرة راسية صلبة ضخمة، وقيل: الجبل المنبسط على الأرض (4) الحلقة - بفتح الحاء وسكون اللام -: كل شئ مستدير كحلقة الحديد والفضة والذهب والناس، وقد روى في اللام الفتح، قال في اللسان: "وقد حكى سيبويه في الحلقة فتح اللام وأنكرها ابن السكيت وغيره، وقال اللحياني: حلقة الباب وحلقته بأسكان اللام وفتحها، وقال كراع: حلقة القوم وحلقتهم (بأسكان اللام وفتحها) وحكى الاموى: حلقة القوم بالكسر (يريد كسر الحاء) ، قال: وهي لغة بني الحرث بن كعب " اه بتصرف (5) المأنة: قيل: هي الخاصرة، وقيل: هي السرة وما حولها، وقيل: هي حمّة تحت السرة إلى العانة (6) البدرية: جلد السخلة إذا فطمت، وهي أيضاً كيس فيه ألف أو عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار (7) النوب: جمع نوبة - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهي المصيبة من مصائب الدهر، قال ابن جني: مجئ فَعْلَةٍ (بفتح فسكون) على فعل (بضم) (*)

(101/2)

وَجُوبٍ (1) وليس هذا قياسَ فَعْلَةٍ - بفتح الفاء - بل هو محمول في ذلك على فَعْلَةٍ - بضمها - نحو بُرْقَةٍ وَبُرْقٍ وَدُؤْلَةٍ وَدُؤْلٍ، وقد جاء في ناقصه فُعْلٌ أيضاً شاذاً كَقَرْيَةٍ وَقَرْىٍ، قال أبو علي: وَبَرْوَةٍ (2) وَبَرْىٍ، قال: وهو الذي يجعل في أنف البعير، والمعروف في هذا المعنى البرة، وفي كتاب سيبويه نَرْوَةٌ (3) وَنُزَى - بالنون والزاي - ولا شك أن أحدهما تصحيف الآخر

ففتح) يريك كأنها إنما جاءت عندهم من فعلة فكان نوبة نوبة (الاولى بفتح فسكون والثاني بضم فسكون) وإنما ذلك لان الواو مما سبيله أن يأتي تابعا للضمة، قال: وهذا يؤكد عندك ضعف حروف اللين الثلاثة " اه ملخصا من اللسان (1) الجوب: جمع جوبة - بفتح فسكون وهي الحفرة المستديرة الواسعة وكل فضاء أملس سهل بين أرضين (2) قال في اللسان: " والبرة الخلخال، حكاه ابن سيده فيما يكتب بالياء، والجمع براءة (كقضاة) وبرى وبرين، وبرين (بضم الباء وكسرهما) .

والبرة: الحلقة في أنف البعير وقال اللحياني: هي الحلقة من صفر أو غيره تجعل في لحم أنف البعير، وقال الاصمعي: تجعل في أحد جانبي المنخرين والجمع كالجمع (يريد أن جمعها بمعنى الحلقة كجمعها بمعنى الخلخال) على ما يطرد في هذا النحو، وحكى أبو علي الفارسي في الايضاح برود وبرى وفسرها بنحو ذلك، وهذا نادر، قال الجوهري: قال أبو علي: أصل البرة بروة، لأنها جمعت على برى مثل قرية وقرى. قال ابن برى رحمه الله: لم يحك بروة في بره غير سيبويه وجمعها برى ونظيرها قرية وقرى، ولم يقل أبو علي إن أصل بره بروة، لان أول بره مضموم وأول بروة مفتوح، وإنما استدل على أن لام بره واو بقولهم: بروة لغة في بره " اه بتصريف (3) النزوة: القصير، وجبل بعمان كما ذكره في القاموس، وقال ياقوت في معجم البلدان: " نزوة، بالفتح ثم السكون وفتح الواو - والنزو: الوثب، والمره الواحدة نزوة: جبل بعمان وليس بالساحل، عنده عدة قرى كبار يسمى مجموعها بهذا الاسم، فيها قوم من العرب كالمعتكفين عليها وهم خوارج أباضية، يعمل فيها صنف من الثياب منمقة بالحرير جيدة فائقة لا يعمل في شئ من بلاد (*)

وإذا كان أجوف يائياً لم يجز ضم فائه في الجمع، بل يكسر كَجِيم (1) وضيّع (2) كما قيل في

الصحيح هَضَب، وليس هذا بقياس، لا في الصحيح ولا في غيره، وأما فَعْلَة فإنه يكسر على فَعَل، في الصحيح كان أو في غيره، ككَسَر وَقَدَد (3) وَحَّى وَرَشَّى (4) وذكر غير سيبويه فَعْلًا بضم الفاء كُلْحَى وَحْلَى، والكسر فيهما أجود، قال سيبويه: الجمع بالألف والتاء قليل في فَعْلَة، في الصحيح كان أو في غيره، لأن إتياع العين للفاء فيما يجمع هذا الجمع هو القياس، وفعل كإبل بناء عزيز، بخلاف فُعَلَات كخَطُوات، إذ نحو عُنُقٍ وَطُنُب (5) كثير، فلهذا كان استعمال فَعَل في القلة أكثر وأحسن من استعمال فُعَل فيها، فثَلَاثُ كَسَر أقوى من ثَلَاثُ عُرْف، بل الأولى ثَلَاثُ عُرْفَات مع جواز ثَلَاثُ عُرْف أيضاً، قال سيبويه: ولا يكادون يجمعون بالألف والتاء في الناقص واوياً كان أو يائياً، يعني مع الاتباع، فلو قلت

العرب مثلها، وما زر من ذلك الصنف يبالغ في أثمانها رأيت منها واستحسنها " اه (1)
الخيم: جمع خيمة وهي كل بيت مستدير من بيوت الاعراب من شعر أو غيره، أو كل بيت يبني من عيدان الشجر (2) الضيع: جمع ضيعة - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهي العقار، وحرقة الرجل وصناعته (3) القدد: جمع قدة وهي القطعة من الشيء والفرقة من الناس إذا كان هوي كل واحد على حده، ومنه قوله تعالى: (وأنا منا الصالحون ومنا دون ذلك كنا طرائق قددا) أي كنا جماعات متفرقين مسلمين وغير مسلمين (4) رشى: جمع رشوة - مثلثة الراء وهي الجعل.

قال ابن الأثير: الرشوة والرشوة (بكسر الراء وضمها) الوصلة إلى الحاجة بالمصانعة، وأصله من الرشاء الذي يتوصل به إلى الماء، فالراشي من يعطي الذي يعينه على الباطل، والمرتشي الاخذ، والرائش الذي يسعى بينهما يستزيد لهذا ويستنقص لهذا، فاما ما يعطى توصلاً إلى أخذ حق أو دفع ظلم فغير داخل فيه " اه من اللسان بتصرف (5)
الطنب - بضمتين أو بضم فسكون - حبل الخباء والسرادق (*)

(103/2)

في رِشْوَة رِشَوَات لانقلبت الواو ياء فاجتزءوا بفعل في القلة والكثرة، وقد عرفت أن الكسر في الصحيح قليل، فكيف في المعتل، قال السيرافي: وأما نحو فَرِيَّة وَلَحِيَّة فيجوز

كسر العين في جمعهما بالألف والتاء، لأنه لا ينقلب حرف إلى حرف.
قلت: قال سيبويه أولى لاستثقال الكسرتين مع الياء، وأما المعتل العين فيجوز جمعه
بالألف والتاء، إذ يجب إسكان عينه ولا يجتمع كسرتان نحو قيمات وديمات (1) وقد
جاء في فعلة فعال كلقاح (2) وحقاق (3)، كذا ذكره سيبويه، لكنه في غاية القلة،
وذكر الجوهري أن لقاحاً جمع لقح ومي الحلوب كقلاص وقُلوص (4) واللحقة بمعنى
اللحوق، قال سيبويه: قد يجمع فعلة على أفعل كأنعم وأشد في نعمة وشدة، وذلك قليل
عزيز ليس بالأصل، وقيل: إن أشدَّ جمع شدَّ في التقدير ككَلْبٍ وأَكْلَبَ أو جمع شدَّ
كذب وأذُوب، ولم يستعمل شدَّ ولا شد فيكون كأبيل (5) جمعاً لم يستعمل واحده،
وقال المبرد: أنعم جمع نعم على القياس، يقال: يوم بُؤس ويوم نَعْم والجمع أَبُؤْسٌ وَأَنعَمُ

(1) الديميات: جمع ديمة، وهو المطر الدائم في سكون ليس فيه رعد ولا برق وأصلها
دومة، فقلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة (2) لقاح: جمع لقحة، وهي الناقة القريبة
العهد بالنتاج، ويقال: الغزيرة اللبن الحلوب، واللام مفتوحة أو مكسورة، والقاف ساكنة
على الوجهين (3) الحقاق: جمع حقة، وهي الناقة التي استوفت ثلاث سنين ودخلت في
الرابعة (4) القلوس: الناقة الشابة الفتية (5) الابايل: الجماعات، وقد اختلف العلماء
فيه، فذهب قوم إلى أنه جمع
لا واحد له من لفظه، وذهب جماعة آخرون إلى أن له واحداً، ثم قالوا: واحده أبول مثل
عجول وعجاجيل، ويقال: وحده إيبيل (*)

(104/2)

وأما فعلة - بضم الفاء - فعلى فُعَل غالباً، وقد يستعمل في القليل أيضاً نحو ثلاث
عُرف، وهو قليل كما ذكرنا، وربما كسر على فعال في غير الأجوف كبرام وبراق وجفار
(1) وهو كثير في المضاعف كخلال (2) وقلال (3) وجباب (4) وقباب (5)،
ويقتصر في الأجوف على فُعَل كسور ودُول، وأما الحُجُوز في جمع حُجزة (6)
السراويل: أي معقدها، فشاذ

(1) البرام: جمع برمة (2: 79) والبراق: جمع برقة، وهي أرض غليظة مختلطة بحجارة
ورمل، فإذا اتسعت فهي الابرق، والجفار: جمع جفرة، وهي بضم فسكون جوف

الصدر، وقيل: ما يجمع البطن والجنين، وقيل: منحى الضلوع، وجفره كل شئ: وسطه ومعظمه (2) الخلال: جمع خلة، بالضم، وهي الصداقة والمحبة، ويقال للصديق خلة أيضا، قال الحماسي: ألا أبلغا خلتي راشدا * وصنوى قديما إذا ما اتصل (3) القلال: جمع قلة، وهي الجرة العظيمة، وقيل: الجرة ما كانت، وقيل: الكوز الصغير (4) الجباب: جمع جبة، وهي ضرب من الثياب، وتطلق على الدرع وعلى ما دخل فيه الرمح من السنن (5) القباب: جمع قبة، وهي البناء من الادم، ويقال: بيت صغير مستدير وهو من بيوت العرب (6) في النسخة الخطية " الحجز " وفي المطبوعتين " الحجوز " بواو بين الجيم والزاي، والذي في كتب اللغة الحجوز في جمع حجرة، وهو الذي أثبتناه وفيها جمعه على حجز - كدول وغرف - وهو غير شاذ، قال في اللسان: " وفي حديث عائشة رضي الله عنها لما نزلت سورة النور عمدن إلى مناطقهن فشققنها فاتخذنها خمرًا، أرادت بالحجز المآزر، قال ابن الاثير: وجاء في سنن أبي داود حجوز أو حجور - بالشك، وقال الخطابي: الحجور بالراء لا معنى لها ههنا، وإنما هو بالزاي جمع حجز، فكأنه جمع الجمع، وأما الحجور بالراء فهو جمع حجر الانسان، وقال الرمحشري: واحد الحجوز حجز بكسر الحاء (*)

(105/2)

قال: " وَخَوُّ رَقَبَةٍ عَلَى رِقَابٍ، وَجَاءَ عَلَى أَيْتُقٍ وَتِيَرٍ وَبُذْنٍ، وَخَوُّ مِعْدَةٍ عَلَى مِعْدٍ، وَخَوُّ تُخْمَةٍ عَلَى تُخْمٍ " أقول: أعلم أن فعلة كرقبة قياسه فعال كرقاب ونياق وإماء، وجاء على أَفْعُل كَأَكْمٍ (1) في الصحيح وأَيْتُقٍ (2) في الأجوف وآمٍ (3) في الناقص

وهي الحجرة، ويجوز أن يكون واحدها حجرة " اه، فان قرئ ما في النسخة الخطية بضم الحاء المهملة وفتح الجيم كان صوابا في ذاته، ولكنه لا يتفق مع قول المؤلف إنه شاذ، وإن قرئ بضم الحاء والجيم جميعا كان موافقا لقوله إنه شاذ، ولكنه يعكر عليه أنا لم نجد هذا الجمع، فلعله ثابت فيما لم تقف عليه (1) الاكم: جمع أكمة - بفتحات - وهي التل من حجارة واحدة، وهي الموضع يكون أشد ارتفاعا من غيره، وأصل الجمع أأكم على أفعل كافلس فقلبت الهمزة الثانية ألفا لسكوتها إثر أخرى مفتوحة في أول الكلمة، وهذا إبدال واجب (2) أيتق: جمع ناقه، وانظر في تصريفها الجزء الاول (ص 22 و 23) (3) آم: جمع أمة، وهي المملوكة.

قال الشاعر

تركت الطير حاجلة عليه * كما تردى إلى العرشات آم هصع حفص صفق عض قضه
عصف وقال الكميت: تمشي بها ربد النعا * م تماشى الامي الزوافر وقال الاخر: محلة
سوء أهلك الدهر أهلها * فلم يبو فيها غير آم خوالف وقال السليك بن السلكة: يا
صاحبي ألا لاحى بالوادي * إلا عبيد وآم بين أذواد تردى: تحجل.
العرشات: جمع عرش - بضمتين - وهو جمع عريش والعريش: الخيمة، ويقال:
الصواب في البيت العرسات جمع عرس - بضم فسكون - وهو طعام الوليمة.
وربد: جمع ربداء وهي السوداء المنقطعة بحمرة (*)

(106/2)

وعلى فَعْل كَتَبَ (1) وَقِيم، وَكَأَنَّ أَصْلَهُ فَعَال لِقْلِبِهِم الْوَاوِ يَاءٌ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ قَبْلَ
الْأَلْفِ كَمَا يَجِيءُ فِي بَابِ الْإِعْلَالِ، وَجَاءَ عَلَى فُعْل كَبُذْنِ (2) وَخُشْبِ (3) وَتُوقِ وَلُوبِ
(4) وَسُوحِ (5)، وَلَيْسَ بِالكَثِيرِ، وَيَجُوزُ فِي الصَّحِيحِ ضَمُّ الْعَيْنِ: إِمَّا عَلَى أَنَّهُ فَرَعُ
الْإِسْكَانِ، أَوْ أَصْلُهُ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي أَوَّلِ هَذَا الْكِتَابِ وَفَعْلَةٌ مِنَ النَّاْقَصِ كَثِيرٌ كَقَنَاءِ (6)
وَحَصَاةٍ، وَأَكْثَرُ مَا يَسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ مِنْهُ مَحْذُوفُ التَّاءِ كَالْحَصَا وَالْحَصَا وَالْقَنَا
وَالْأَضَا (7)، أَوْ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، وَقَدْ يَجْمَعُ

وَالزَّوَاْفِرُ: جَمْعُ زَاْفِرَةٍ وَهِيَ اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ زَفَرَ - مِنْ بَابِ ضَرْبٍ - إِذَا رَدَّدَ نَفْسَهُ.
أَذْوَادٌ: جَمْعُ ذَوْدٍ، وَهُوَ جَمَاعَةُ الْإِبِلِ مِنْ ثَلَاثَةِ إِلَى عَشْرَةٍ.
وَأَصْلُ أَمَةٍ أُمُو.

انظر تصريفها في (ص 30 من هذا الجزء) (1) التير - بكسر التاء وفتح الياء -: جمع
تارة، وهي المرة، وجاء في جمعه تارات، قال الجوهري: " تير مقصور من تيار كما قالوا
قامات وقيم " ووقع في

بعض نسخ الاصل " ثير " بالمثلثة وهو تصحيف (2) البدن: جمع بدنة، وهي ما يهدى
إلى مكة من الابل والبقر، قال الجوهري: البدنة ناقة أو بقرة تنحر بمكة سميت بذلك
لأنهم كانوا يسمونها (3) الخشب: جمع خشبة وهي قطعة الشجر (4) اللوب: جمع
لابة، وهي أرض ذات حجارة سوداء، ومنه ما في الحديث " ما بين لابتيها أفقر مني "
(5) السوح: جمع ساحد، وهو فضاء يكون بين الدور (6) القناة: هي من الرماح ما

كان أجوف كالقصبه، وهي أيضا الابار التي تحفر في الارض متتابعة ليستخرج ماؤها
ويسيح على وجه الارض، والقناة أيضا: القامة (7) الاضا: ام جنس جمعى، واحده
أضاة، وهي الغدير أو الماء المستنقع من سيل أو غيره وتجمع على أضوات وإضاء
واضين (*)

(107/2)

على فعول كدوى (1) وصفى (2) في دواة وصفاة، وعلى فعال أيضا كإضاء وإماء،
وجاء الاموال كالاخوان (3) وأما الفَعْلَة - بفتح الفاء وكسر العين - كالمعدة، فيجمع
بكسر الفاء وفتح العين، كالمَعْد والنَقَم، قال السيرافي: ومثله قليل غير مستمر، لا يقال
في كلمة وخَلِفة (4) كَلَم وخَلَف، وإنما جمع مَعْدَة ونَقْمَة على فِعْل بكسر الفاء وفتح
العين لأنهم يقولون فيهما عند بني تميم وغيرهم مَعْدَة ونَقْمَة ككِسْرَة نحو كَتِفْ في كتف،
فجمعا على ذلك، فَمَعْد ونَقَم في الحقيقة جمع فَعْلَة لا جمع فَعْلَة، وأما غيرهما نحو كلمة
وخلفة فلا يجئ على وزن كِسْرَة إلا عند بني تميم وأما فَعْلَة نحو تخمة فعلى تُخْم، شبهوا
فَعْلَة بضم الفاء وفتح العين بفَعْلَة
بضم الفاء وسكون العين، فجمع على فُعْل، وليس ذلك مما يكون الفرق بين جمعه
وواحدته بالتاء كالرُّطْبَة والرُّطْب، لأن الرطب مذكر كالبر والتمر، ونحو

(1) دوى: جمع دواة، وهي ما يوضع فيها المداد للكتابة، وأصله دوى قلبت الواو ياء
لا اجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت الياء في الياء ثم كسرت الواو
الاولى لمناسبة الياء.

قال أبو ذؤيب عرفت الديار كرقم الدوى * يحجره الكاتب الحميري (2) الصفى: جمع
صفاة، وهي الصخرة الملساء، وأصل صفى صفوي فعل به ما تقدم في دوى (3) من
ذلك قول الفتل الكلابي أنا ابن أسماء أعمامي لها وأبي * إذا ترامى بنو الاموان بالعار
ويجمع على أموان بضم الهمزة أيضا (4) الخلفة: الحامل من النوق، وجمعها خلف -
بكسر اللام - وقيل: جمعها مخاض من غير لفظه كما قالوا لواحد النساء امرأة.
قال ابن برى: شاهده قول الراجز: * مالك ترغين ولا ترغو الخلف * وقيل: الخلفة بنى
التي اتسكملت سنة بعد النتاج ثم حمل عليها فلقحت (*)

(108/2)

التَّخَمُّ والتَّهَمُّ مؤنث كالغُرف، وتصغير رُطْب رُطْبٌ، وتصغير تُخَمُّ وتَهَمُّ لا يكون إلا على تُخَيْمَاتٍ وتَهَيْمَاتٍ، بالرد إلى الواحد، فليسا إِذْنُ كالرُطْب والمُصْع (1) إذ هما جنسان كالتمر والنفاح (2) * قال: " وَإِذَا صَحَّ بَابُ تَمْرَةٍ قِيلَ تَمَرَاتٌ بِالْفَتْحِ، وَالْإِسْكَانُ فِيهِ ضَرُورَةٌ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنُ سَاكِنٌ، وَهَذَيْلٌ تُسَوِّي، وَبَابُ كِسْرَةٍ عَلَى كِسْرَاتٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، وَالْعَتَلُ الْعَيْنُ وَالْمُعْتَلُّ اللَّامُ بِالْوَاوِ يُسَكَّنُ وَيُفْتَحُ، وَنَحْوُ حَجْرَةٍ عَلَى حُجْرَاتٍ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنُ وَالْمُعْتَلُّ اللَّامُ بِالْيَاءِ يُسَكَّنُ وَيُفْتَحُ وَقَدْ يُسَكَّنُ فِي تَمِيمٍ نَحْوُ حُجْرَاتٍ وَكِسْرَاتٍ، وَالْمُضَاعَفُ سَاكِنٌ فِي الْجَمِيعِ، وَأَمَّا الصِّفَاتُ فَبِالْإِسْكَانِ وَقَالُوا لِحَبَاتٍ وَرَبْعَاتٍ لِلْمَحِ اسْمِيَّةٌ أَصْلِيَّةٌ وَحُكْمُ أَرْضٍ وَأَهْلٍ وَعَرَسٍ (3)

(1) المصع: اسم جنس جمعي واحده مصعة - بوزان همزة وغرفة - وهي ثمرة العوسج (أي الشوك) وهي أيضا طائر أخضر (2) اعلم أنه إذا فرق بين الواحد وجماعته بالتاء فاما أن يكون اللفظ الدال على الجماعة على وزن من أوزان الجمع مثل غرفة وغرف ومدية ومدى وكسرة وكسرة وقربة وقرب وإما أن يكون اللفظ الدال على الجماعة على غير وزن من أوزان الجمع مثل كلمة وكلم وشجرة وشجر وبقرة وبقر وسمرة وسمر، فان كان اللفظ الدال على الجماعة من النوع الثاني فهو اسم جنس جمعي وإن كان من النوع الاول فاما أن يكون مذكرا مثل رطب ومصع وإما أن يكون مؤنثا كغرف وتخم وتهم وقرب (ويستبين ذلك بالضمير العائد عليها) فان كان مذكرا فهو اسم جنس جمعي، وإن كان مؤنثا فهو جمع، وسيأتي لذلك مزيد بحث للمؤلف في آخر هذا الباب (3) العرس - كقفل - طعام الوليمة، وربما قيل فيه عرس - كعنق - كما قال الراجز: إِنَّا وَجَدْنَا عُرْسَ الْحَنَاطِ * لئيمة مذمومة الحواط (*)

(109/2)

وعِزِّ (1) كَذَلِكَ، وَبَابُ سَنَةٍ جَاءَ فِيهِ سَنُونَ وَقُلُونَ وَثُبُونٌ وَجَاءَ قُلُونَ وَسَنَوَاتٌ وَعِضَوَاتٌ وَثُبَاتٌ وَهَنَاتٌ. وجاء آم كَأَكْم " أقول: قد مضى شرح جميع هذا في شرح الكافية *، فنقتصر على حل ألفاظه

وقد تقدم هذا الشاهد مشروحا (ج 1 ص 242

(1) العير - بكسر أوله -: القافلة، قال الله تعالى (ثم أذن مؤذن أيتها العير إنكم لسارقون) ، أو هي الابل تحمل الميرة، أو كل ما امتير عليه إبلا أو حميرا أو بغالا (*)
قال المؤلف في شرح الكافية (ج 2 ص 175) : " ولنذكر شيئا من أحكام المجموع بالالف والتاء وإن كان المصنف يذكره في قسم التصريف فنقول: كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بناء مقدرة أو ظاهرة كدعد وجفنة، فأن كان صفة كصعبة أو مضاعفا كمدة أو معتل العين كبيضة وجوزة وجب إسكان عينه في الجمع بالالف والتاء، وإن خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه فيه كتمررات ودعدات: والتزم في جمع لجة لجبات - بفتح العين - لان في لجة لغتين فتح العين، وإسكانها، والفتح أكثر، فحمل الجمع على المفرد المشهور، وقيل لما لزم التاء في لجة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها، يقال: شاة لجة، إذا قل لبنها، صار كالاسماء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة، وأجاز المبرد إسكان عين لجبات قياسا لا سماعا، وغلب الفتح في جمع ربة لتجويز بعضهم فتح عين الواحد، وقيل: إنها كانت في الاصل اسما ثم وصف به فلوحظ فيه الاصل كما يقال في جمع امرأة كلبة: نسوة كلبات - بفتح العين - ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمات وصعبات، خلافا لفطرب، ويجوز إسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة، قال ذوالرمة: أبت ذكر عودن أحشا قلبه * خفوقا، ورقصات الهوى في المفاصل (*)

(110/2)

وجاء في المعتل اللام نحو أخوات وجديات - بسكون عينهما وقد يقاس عليهما قصدا للتخفيف لاجل الثقل الحاصل م اعتلال اللام، ويجوز أيضا في القياس أن يقال: نسوة كلبات (بالسكون) اعتبارا للصفة العارضة كما تقول: صعبات بفتح العين إذا سميت بصعبة.
وأهل في الاصل اسم دخله معنى الوصف فقليل في جمعه: أهلون، وأدخلوه التاء فقالوا: أهلة.
قال: وأهلة ود قد تربت ودهم * وأبليتهم في الحمد جهدي ونائلي أي: وجماعة مستأهلة للود.

قال: فهم أهلات حول قيس بن عاصم * إذ أدجوا بالليل يدعون كوثرًا ويقال: أهلات أيضا - بسكون الهاء - اعتدادا بالوصف العارض. وتفتح هذيل العين المعتلة كجوزات وبيضات. وقال: * أخو بيضات رائح متأوب * وقرئ في الشواذ: (ثلاث عورات). وإنما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا، وكان الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابقتها للفعل، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف، وسكن المضاعف والمعتل العين استئقالا: أي فرارا من الثقل العارض بتحريك أول المثليين وتحريك الواو والياء. فأن قيل: فلتقلبا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما. قلت: إن الحركة عارضة في الجمع، ولذلك لم تقلبهما هذيل مع تحريكهما كما لم تقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الضمة. وأما فعلة - بضم الفاء وسكون العين - كغرفة، وكذا فعل المؤنث كجمل فأن كانت مضاعفة فالاسكان لازم مع الالف والتاء كغدات، وإن كانت معتلة العين - ولا تكون إلا بالواو - كسورة فلا يجوز الاتباع إجماعا، وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات وروضات، لأنهم عللوه بخفة الفتحة على حرف العلة وبكونها عارضة، لكن سيبويه قال: لا تتحرك الواو في دولات، والظاهر أنه أراد بالضم. وإن كانت صحيحة العين، فأن كانت صفة كحلوة فالاسكان (*)

(111/2)

قوله " والمعتل ساكن " كَجَوَزَات وْبَيْضَات (1) ، لاستئقال الحركة

لا غير، وإن كانت اسما: فأن لم تكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع، سواء كان اللام واوا كخطوات أولا كغرفات، والاتباع ههنا أكثر منه في فعلة وإن كان الكسر أخف، وذلك لان نحو عنق أكثر من نحو إبل، وإن كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا، للثقل، وأما الفتح فالمبرد نص على جوازه، وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه.

وأما أم فلفظ أمهات في الناس أكثر من أمات، وفي غيرهم بالعكس. والهاء زائدة بدليل الامومة.

وقيل: أصلية، بدليل تأمّعت، لكونه على وزن تفعلت.

قال: * أمهتي خندف والياس أبي * ووزنها فعلة (بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة)
فحذف اللام وأما فعلة (بكسر الفاء - وفعل مؤنثا كهند: فأنت كانت مضاعفة فلا يجمع
بالالف والتاء إلا بسكون العين، نحو قذات، وإن كانت معتلة العين ولا تكون إلا ياء
إما أصلية كبيعة أو منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع إجماعاً، ولا الفتح إلا على قياس
لغة هذيل، وعيرات (بكسر أوله وفتح ثانيه) في جمع غير شاذ عند غير هذيل، وإن
كانت صحيحة العين: فأنت كانت صفة فالاسكان كعلجات، وإن كانت اسماً: فأنت كانت
اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقاً للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص المبرد
كرشوات، ومنع الاندلسي الفتح، وإن كانت اللام ياء كلحية، جاز الفتح والاسكان،
وأما الاتباع فمنعه سيبويه لقلة باب فعل (بكسر أوله وثانيه) في الصحيح فكيف بالمعتل
اللام؟ وأجازه السيرافي، لعروض الكسر، وقياساً على خطوات، وإن صحت اللام نحو
كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان، والفراء يمنع ضم العين مطلقاً في المضمومة الفاء
وكسرها في المكسورة الفاء صحت العين أولاً إلا فيما سمع نحو خطوات وغرفات " اه
كلامه

(1) البيضات: جمع بيضة، وهي بيضة الطائر، وما يلبس على الرأس من الحديد في
الحروب للاحتماء به وغير ذلك، وقد جمع على بيضات - بالاسكان - (*)

(112/2)

على الواو والياء المفتوح ما قبلهما.

قوله " وهذيل تُسَوِّي " أي: تفتح في الأجوف كما تفتح في الصحيح، استخفافاً
للفتحة، ولا تقلب الواو والياء ألفاً، لعروض الحركة عليهما قوله " والمعتل العين والمعتل
اللام بالواو يسكن ويفتح " أما المعتل العين فنحو قِيمَات ورِيَمَات، ولا يكسر العين
استثقالاً للكسرة على الياء المكسورة ما قبلها، وأما الناقص الواوي فنحو رِشَوَات، ولا
يكسر العين لنلا ينقلب الواو ياء فيلتبس، ولو خليت واواً لاستثقلت.

قوله " والمعتل العين والمعتل اللام بالياء يكسن ويفتح " أما المعتل العين فنحو دُولَات
(1) ولا يضم العين للاستثقال، وأما الناقص البائي فلا يضم عينه، لاستثقال الياء
المضموم ما قبلها لاماً، وإن قلبت واوا اعتداداً بالحركة العارضة للتبس بالواوي.
قوله " وقد يسكن في تميم نحو حجرات وكسرات " بخلاف نحو مَمَرَات، استثقالاً

للضمتين والكسرتين اللتين هما أكثر وأظهر في هذين البابين.
قوله " والمضاعف ساكن في الجميع " نحو شَدَّاتٌ وغُدَّاتٌ (2) وردَّاتٌ.
وأما الصفات فنحو صعبات وخلوات وعلجات (3) تسكن للفرق، وتسكينها

كما هو القياس، وعلى بيضات - بالفتح - وهو شاذ، ومنه قول الشاعر: أخو
بيضات رائح متأوب * رفيق بمسح المنكبين سبوح (1) الدولات: جمع دولة - بضم
الดาล - وهي ما يتداوله الناس بينهم، من فئ المال ومنه قوله تعالى: (كى لا يكون
دولة بين الاغنياء منكم) .

انظر

(ص 105 من هذا الجزء) (2) الغدات: جمع غدة، وهي كل عقدة يحيط بها شحم في
الجسد، ومنه المثل: غدة كغدة البعير وموت في بيت سلوليه.
أنظر (ج 1 ص 88) (3) العلجات: جمع علجة - بكسر أوله وسكون ثانيه - وهي
مؤنت العالج، وهو (*)

(113/2)

أولى من تكسين الأسماء، لأن الصفات أثقل.
قوله " لَجَبَات " (1) وِرَبَّعَات (2) لِلْمَحِ اسْمِيَّةٍ أَصْلِيَّةٍ " لم أر في موضع أن لَجَبَةً في
الأصل اسم، بلى قيل ذل في ربعة.

الرجل من كفار العجم، وهو أيضا الشديد الغليظ.
أنظر شرح الشاهد الثامن والثلاثين (ح 1 ص 242) (1) اللجة: هي الشاة التي قل
لبنها.

قال في اللسان: " وشاة لجة (كتمرة) ولجة (كغرفة) ولجة (كفريّة) ولجة (كشجرة)
ولجة (كنبقة) ولجة (كعنبية) الاخيرتان عن ثعلب: مولية اللبن، وخص بعضهم به
المعزى، قال الاصمعي: إذا أتى على الشاء بعد نتاجها أربعة أشهر فجف لبنها وقل
فهى لجاب، ويقال منه: لجبت (ككرم) لجوبة، وشباه لجبات (بالتحريك) ويجوز لجبت
(بالتضعيف) .

قال ابن السكيت: اللجة النعجة التي قل لبنها، قال: ولا يقال للنعز لجة، وجمع لجة

(بالتحريك) لجبات على القياس، وجمع لجة (بالتسكين) لجبات بالتحريك وهو شاذ لان حقه التسكين إلا أنه كان الاصل عندهم أنه اسم وصف به، كما قالوا: امرأة كلبة، فجمع على الاصل، وقال بعضهم: لجة ولجبات نادر، لان القياس المضطرد في جمع فعلة إذا كانت صفة تسكين العين.

قال سيبويه: وقالوا: شياه لجبات فحركوا الاوسط لان من العرب من يقول: شاة لجة (بالتحريك) فانما جاءوا بالجمع على هذا "

اه بتصريف، والحاصل أن للعلماء في تخريج لجبات بالتحريك ثلاثة أوجه: أولها أنه جمع لجة بالتحريك، وقد ترك في هذه اللغة جمع لجة بالاسكان استغناء بالتحريك عن الساكن، ثانيها أن لجبات - بالتحريك - جمع لجة - بالاسكان - نظرا إلى أنها في الاصل اسم كتمرات وزفرات، ثالثها: أن لجبات - بالتحريك - شاذ، وهذا تحريك الذي لا يلاحظ اسميتها في الاصل ولا مجئ المفرد محركا (2) الربعة - باسكان الباء وفتحها -: يوصف به الرجل والمرأة، يقال: رجل ربعة، وامرأة ربعة، وهو الذي ليس بالطويل ولا بالقصير.

قال في اللسان: " وصف المذكر بهذا الاسم المؤنث كما وصف المذكر بخمسة ونحوها حين (*)

(114/2)

قوله " وحكم أرض " أي أن المؤنث بناء مقدرة كالمؤنث بناء ظاهرة، يجوز فيها الأوجه المذكورة.

قوله " وباب سنة " أي: إذا كان فعلة محذوف اللام يجمع بالواو والنون، جبراً لما حذف منها، وقد تغير أوائلها بكسر ما انضم منها أو انفتح.

قوله " وسنوات وعَصَوَات (1) " أي: قد يجمع بالألف والتاء مع رد اللام.

قوله " ثبات (2)

قالوا: رجال خمسة، والمؤنث ربعة وربعة كالمذكر، وأصله له، وجمعهما جميعا ربعات، حركوا الثاني وإن كان صفة لان أصل ربعة اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث فوصف به، وقد يقال ربعات بسكون الباء فيجمع على ما يجمع عليه هذا الضرب من الصفة، حكاه ثعلب عن ابن الاعرابي " اه (1) عضوات: جمع عضوة، وهي الفرقة والقطعة من الشيء، والكذب، وقد اختلفوا في المحذوف من هذه الكلمة، فقال جماعة: المحذوف واو

بدليل جمعهم إياها هاء بدليل قولهم في جمعه: عضاه، كما قالوا شفاه في جمع شفة،
وبدليل قولهم: عضهه يعضهه عضها ورجل عاضه.
إذا جاءه بالالفك والبهيتة، وقال الشاعر:
أعوذ بري من النافثا * ت في عضه العاضه المعضه (2) ثبات: جمع ثبة، وهي الجماعة،
قال الله تعالى (فانفروا ثبات أو انفروا جميعا " وهي مأخوذة من ثبتت بالتضعيف: أي
جمعت، أو من تاب يثوب: قال في اللسان: " قال ابن جني: الذاهب من ثبة واوا،
واستدل على ذلك بأن أكثر ما حذف لامه إنما هن من الواو نحو أب وأخ وسنة
وعضة فهذا أكثر مما حذف لامه ياء، وقد تكون ياء على ما ذكر.
قال ابن بري: والاختيار عند المحققين أن ثبة من الواو وأصلها ثبوة (كغرفة) حملا على
أخواتها لأن أكثر هذه الاسماء الثنائية أن تكون لامها واوا نحو عزة وعضة، ولقولهم:
ثبوت له خيرا خيرا أو شراء، إذا وجهته إليه.
قال الجوهري: والثبة وسط الحوض الذي يثوب إليه الماء، والهاء هاهنا عوض من الواو
الذاهبة من وسطه، لأن أصله ثوب كما (*)

(115/2)

وهنات (1) " أي: قد يجمع بالالف والتاء من غير رد اللام.
قوله " وجاء آم كإكم " هو أفعل، وأصله أأمؤ، قلبت الواو ياء والضممة كسرة كما في
أذل (2) وحذفت الياء كما في قاضٍ، وقلبت الهمزة الثانية ألفاً كما في آمن.
قال: " الصِّفَّةُ، نَحْوُ صَعْبٍ عَلَى صِعَابٍ غَالِبًا، وَبَابُ شَيْخٍ عَلَى أَشْيَاحٍ، وَجَاءَ ضَيْفَانٌ
وَوُعْدَانٌ وَكُهُولٌ وَرِطَلَةٌ وَشَيْخَةٌ وَوُرْدٌ وَسُحْلٌ وَشُمَحَاءٌ، وَنَحْوُ جِلْفٍ عَلَى أَجْلَافٍ كَثِيرًا،
وَأَجْلَفٌ نَادِرٌ، وَنَحْوُ خَرٍّ عَلَى أَحْرَارٍ " أقول: اعلم أن الأصل في الصفات أن لا تكسر،
لمشابهتها الأفعال وعملها عملها، فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل، وهو
الواو والنون، فيتبعه الألف والتاء، لأنه فرعه، وأيضاً تتصل الضمائر المستكنة بها،
والأصل أن يكون في لفظها ما يدل على تلك الضمائر، وليس في التكسير ذلك،
فالأولى أن تجمع: بالواو والنون
ليدل على استكنان ضمير العقلاء الذكور، وبالألف والتاء ليدل على جماعة غيرهم، ثم
إنهم مع هذا كله كسروا بعض الصفات لكونها أسماء كالجوامد وإن شابحت

قالوا أقام إقامة، وأصله إقواما، فعوضوا الهاء من الواو الذاهبة من عين الفعل " اه ومثل
ثبة في الوزن وحذف اللام قلة، ولم يذكرها الرضى وإن كان ابن الحاجب قد ذكرها.
والقلة - بضم ففتح -: عودان يلعب بهما الصبيان، وقد اختلفوا في لامها المحذوفة،
فقليل: واو، لان العرب قالت: قلوت القلة أقلوها قلوا، وقيل: ياء، لأنهم قالوا: قليت
أقلى قلياً (1) هنات: جمع هنة، وهى اسم يكنى بعن المرأة، فيقال: ياهنة أقبلي (2)
أصل أدل أدلو، فلما وقعت الواو متطرفة مضمومة ما قبلها ضمما أصليا وذلك مما لا
نظير له في العربية قلبوا الضمة كسرة والواو ياء ثم أعلت إعلال قاض (*)

(116/2)

الفعل، وتكسير الصفات المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل في الثلاثي، إذ شبهها
بالفعل أقل من شبهة، وتكسير اسم الفاعل في الثلاثي أكثر من تكسير اسم المفعول
منه واسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي، لأن الأخيرين أكثر مشابهة لمضارعهما لفظاً
من اسم الفاعل الثلاثي لمضارعه، وأما اسم المفعول من الثلاثي فأجري لأجل الميم في
أوله مجرى اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي في قلة التكسير.
ثم نقول: فَعْلٌ يُكْسَرُ في الغالب على فِعال، ولا يكسر على أَفْعَلٍ، لأن للوصف في
الأغلب موصوفاً يبين القلة والكثرة، والأصل في الجموع جمع الكثرة كما مر، والغالب
في الأجوف اليائي أفعال كأَشْيَاخ، وقد جاء فعْلَان بكسر الفاء في الأجوف وغيره
كَضَيْفَانٍ وَوَعْدَانٍ بكسر الواو، كما جاء في الاسم ثلاث، وقد جاء فعْلَان
كوغدان (1)، كما جاء في الاسم ظُهْرَان، ويجوز أن يكون نحو ضَيْفَانٍ وَشَيْخَانٍ في
الأصل فعْلَان مضموم الفاء فكسرت لتسلم الياء، وجاء فيه ضَيْوْفٍ وَشَيْوْخٍ، دخل هنا
فُعُول على فِعال كما دخل في الأسماء نحو كِعَابٍ وَكِعُوبٍ، إلا أن الاسم أقعد في
التكسير فكان التوسع فيه أكثر، ففُعُول فيه أكثر منه في الصفة، وقد جاء فيه فِعْلَةٌ
كَرِطْلَةٍ في رَطْلٍ، وهو الشاب الناعم، وجاء قَعْلَةٌ بسكون العين كشيخة، وجاء فعل نحو
كث (2) وثط (3)

(1) وعْدَان: جمع وعْد، وهو الاحمق الضعيف العقل، وهو أيضاً خادم القوم، وقيل:
الذى يخدم بطعام بطنه، والوعْد أيضاً: قدح من سهام الميسر لا نصيب له (2) كث -

بضم الكاف - : جمع كث - بفتح الكاف - وهو كثيف اللحية (3) ثط - بضم الثاء
- : جمع ثط - بفتح الثاء - وهو الذي لا شعر على عارضيه (*)

(117/2)

وَجُون (1) وَخِيل (2) وَوُرْد (3) ، وجاء فُعْل بضمين، والظاهر أن أحد البنائين فرع الآخر، نحو سُحْل وسُحْل (4) وصدُقُ اللقاء (5) ، وربما لا يستعمل إلا أحدهما، وقالوا سُمَحَاء تشبيهاً لفُعْل وهو الصفة المشبهة باسم الفاعل بفاعل، فسَمَحَ وسُمَحَاء كعالم وعُلماء، أو شُبَّهَ فُعْل بفعيل فكأنه جمع سميح ككريم وكرماء، وإذا استعمل بعضها استعمال الأسماء نحو عُبْد جمع على أفْعَل في القلة فقالوا أَعْبُدْ، فإن سمي بفَعْل أو بغيره من الصفات جمعت جمع الأسماء وأما فِعْل فإنه يكسر على أفْعَال نحو أَجْلَاف في جَلْف، وهو الشاة

المسلوخة بلا رأس ولا قوائم (6) ، وأنْقَاض (7) وأنْضَاء (8) ، وجاء أَجْلَف تشبيهاً بالأسماء كأذْؤَب، وهو نادر في الصفات وأما فُعْل فإنه أقل في الصفات من فِعْل، كما كان كذلك في الأسماء، ويجمع على ما جمع عليه فِعْل بالكسر كأَمْرَار وأَحْرَار، وفعل بالكسر أقل من فَعْل بالفتح كما في الأسماء

(1) جون: جون - جمع جون - بفتح الجيم - وهو الاسود المشرب حمرة، والاحمر الخالص، والابيض (2) خيل: جمع خيل - بفتح فسكون - وهو الكبر (3) ورد: جمع ورد - بفتح فسكون - وهو من الخيل بين الكميت والاشقر (4) سحل: جمع سحل - بفتح فسكون - وهو الثوب لا ييرم غزله، أو الابيض من القطن (5) صدق: جمع صدق - بفتح فسكون - وهو الثبت عند اللقاء، والصلب المستوى من الرماح والرجال، والكامل من كل شئ (6) ومن معاني الجلف الرجل الجافي في خلقه وخلقه (7) أنقاض: جمع نقض - بكسر فسكون - وهو البناء المنقوض (8) أنضاء: جمع نضو - بكسر فسكون - وهو المهزول من الابل وغيرها، وهو أيضا اسم لحديدة اللجام (*)

(118/2)

قال: " وَنَحْوُ بَطَلٍ عَلَى أَبْطَالٍ وَحَسَانٍ وَإِخْوَانٍ وَذُكْرَانٍ وَنُصُفٍ، وَنَحْوُ نَكْدٍ عَلَى أَنْكَادٍ وَوَجَاعٍ وَخُشْنٍ، وَجَاءَ وَجَاعَى وَحَبَاطَى وَحَذَارَى، وَنَحْوُ يَقْطِ عَلَى أَيْقَاطٍ، وَبَابُهُ التَّصْحِيحُ، وَنَحْوُ جُنْبٍ عَلَى أَجْنَابٍ " أقول: ظاهر كلام سيبويه أن الغالب في تكسير فعل في الصفات فِعَال، قال: وكسروا عليه كما يكسر فَعْل عليه، فقد اتفقا فيه كما اتفقا في

الأسماء نحو كَلْبٍ وَكِلَابٍ وَجَمَلٍ وَجِمَالٍ، قال: وربما كسروه على أفعال، لأنه مما يكسر عليه فَعْل فاستغنوا به عن فِعَال، وأما فِعْلَانٍ وَفُعْلَانٍ كإِخْوَانٍ وَذُكْرَانٍ فلاستعمال أَخٍ وذكر استعمال الأسماء فهما كخِرْبَانٍ (1) وخُمْلَانٍ (2)، وكذا نُصُفٌ (3) بضمينتين ونُصُفٌ بسكون العين لكونه كالأسماء، وعده سيبويه في الأسماء، فهو كَأَسَدٍ وَأُسْدٍ عنده، وما كان للمصنف أن يعد الثلاثة في الصفات، لأنها إنما كسرت عليها لاستعمالها كالأسماء من دون الموصوف، وفَعْلٌ بفتح العين أقل في الصفات من فَعْلٌ بسكونها وأما فَعْلٌ فإنه يكسر على أفعال كأَنْكَادٍ (4)، فهو كأَكْبَادٍ في الأسماء واعلم أن الأسماء أشد تمكناً في التكسير، والصفات محمولة عليها، فإذا اشتبه.

عليك تكسير شيء من الصفات، فإن كنت في الشعر فاحملها على الأسماء وكسرها تكسيروها، وإن كنت في غير الشعر فلا تجمع إلا جمع السلامة.

(1) الخربان: جمع خرب - كبطل - وهو ذكر الحبارى، وقد تقدم قريباً (ص 97)

وجمع على أخراب أيضاً (2) الحملان: جمع حمل - كبطل - وهو الجذع من ولد الضأن فما دونه، وجمع على أحمال أيضاً (3) امرأة نصف - بفتح الاول والثاني - إذا كانت بين الحدثة والمسنه، وقيل: هي الكهلة، ويقال: امرأة نصفة - بالتاء أيضاً - وقد جمع على أنصاف أيضاً (4) أنكاد: جمع نكد - ككتف - وهو اللثيم المشنوم (*)

(119/2)

وأما وَجَاعٍ (1) فلحمل فَعْل بالكسر على فَعْل بالفتح كحَسَانٍ، وَقَلَّ فيه فَعْل بضمينتين كخُشْنٍ، وهو محمول على الاسم كُنُمر.

قوله " وجاءَ وَجَاعَى " فَعَالِي كَثِيرٍ في جمع فُعْلَانٍ، وفي مؤنثه الذي هو فعلى نحو سَكَارَى في سَكَرَانَ وَسَكْرَى، وليس بغالب، بل الغالب فيه فِعَال كغِرَاثٍ (2) وجِيعٍ في غَرَاثَانٍ وَغَرَّتَى وَجَوْعَانَ وَجَوْعَى، لكن لما شابه الألف والنون ألف التأنيث الممدودة

نحو صحراء وقيامه في التكسير فعالى كما يجئ جمع جمعه فحمل فعل على فَعْلَان
المحمول على فَعْلَاءَ، وإنما حمل فَعِلَ على فَعْلَان لتشاركهما في باب فَعِلَ يَفْعَلُ في كثير
من المواضع، نحو عَجَل وَعَجَلَان وفَرِحَ وفَرَحَان وَعَطِشَ وَعَطِشَان، وَالْحَبِطُ: المنتفخ
البطن من كثرة أكل الربيع، وقالوا وَجَعَى أيضاً في جمع وَجِعَ، مع أن قياس فَعْلَى أن
يكون جمع فعليل بمعنى مفعول كَقَتَلَى وَجَرَحَى، لكنه حمل وجع وميت وهالك وأجرب
ومريض وأشباه ذلك عليه، لأن هذا أمر يُبْتَلَوْنَ به إذ دخلوا فيه وهم له كارهون،
وفعليل بمعنى مفعول غالب في هذا المعنى كما يجئ، فلما كان معنى هذه الأمثلة معنى
فعليل بمعنى مفعول كسرت تكسيره كما يجئ في موضعه، مثل وَجِعَ وَوَجَعَى وَهَرِمَ وَهَرَمَى
وضمن (3)

(1) وجاع: جمع وجع - ككتف - وهو المريض وقال في اللسان: " الوجع: اسم جامع
لكل مرض مؤلم، والجمع أوجاع، وقد وجع فلان يوجع (كعلم يعلم) ويبيجع وياجع فهو
وجع، من قوم وجعى، ووجعى، ووجع، وأوجاع (2) غراث: جمع غرثان
غرثان - كعطشان - وهو الجوعان، وتقول: غرث الرجل يغرث - كفرح يفرح - فهو
غرث وغرثان، وامرأة غرثى وغرثانة، والجمع غرثى - كجرحى، وغراثى - كسكارى،
وغراث - كعطاش.
(3) الضمن - ككتف - : العاشق، أو الزمن، أو المبتلى في جسده.
قال في (*)

(120/2)

وَضَمْنَى وَزَمْنَى وَزَمْنَى (1) .
قوله " ونحو يَقْطُ (2) على أيقاظ " ومثله نُجْد: أي شجاع، وأنجاد،
قيل: لم يجئ في هذا الباب مكسر إلا هاتان اللفظتان، والباقي منه مجموع جمع السلامة،
وإنما جمعا على أفعال حملا لفعل على فعل لا شراكهما كيقظ وندس (3)

اللسان: " رجل ضمن (كبتل) لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث: مريض، وكذلك ضمن
(ككتف) ، والجمع ضمنون، وضمين والجمع ضمنى، كسر على فعلى وإن كانت إنما
يكسر بها المفعول نحو قتلى وأسرى، لكنهم تجوزوه على لفظ فاعل أو فعيل على تصور

معنى مفعول.

قال سيبويه: كسر هذا النحو على فعلى لأنها من الأشياء التي أصيبوا بها وأدخلوا فيها وهم لها كارهون " اه (1) الزمن - ككتف -: ذو العاهة.

قال في اللسان: " زمن يزمن (من باب فرح) زمنا، وزمنة (كشبهة) وزمانه، فهو زمن والجمع زمنون ... وزمين والجمع زمى، لأنه جنس للبلايا التي يصابون بها ويدخلون فيها وهم لها كارهون، فطابق باب فعيل الذى بمعنى مفعول، وتكسيه على هذا البناء نحو جريح وجرحى، وكليم وكلمى " اه (2) اليقظ - ككتف، واليقظ - كرجل، واليقظان: ذو الفطنة والحذر قال في اللسان: " ورجل يقظ ويقظ كلاهما على النسب: أي متيقظ حذر، والجمع أيقاظ، وأما سيبويه فقال: لا يكسر يقظ لقلة فعل (كرجل) في الصفات وإذا قل بناء الشئ قل تصرفه في التكسير، وإنما أيقاظ عنده جمع يقظ، لان فعلا (ككتف) في الصفات أكثر من فعل.

قال ابن برى: جمع يقظ (ككتف) أيقاظ وجمع يقظان يقاظ (كرجال) وجمع يقظى صفة المرأة يقاظى (كعذارى) " اه (3) رجل ندس - كرجل وضخم وفرح -: إذا كان فهما سريع السمع، وهو أيضا العالم بالأمور والأخبار.

قال في اللسان: " قال سيبويه: الجمع ندسون (بضم الدال) ولا يكسر لقلة هذا البناء في الصفات، ولأنه لم يتمكن فيها للتكسير كفعل (بكسر العين) فلما كان كذلك وسهلت فيه الواو والنون تركوا التكسير وجمعوه بالواو والنون " اه (*)

(121/2)

وفطن (1) ، وقد جاء أفعال في جمع فَعْل اسماً أيضاً كَعَضْد وأعضاء وعَجَز وأعجاز، وحكى أبو عمرو الشيباني يقظ ويقاظ كما في الاسم نحو سَمِعَ وسَمِعَ، وهو في فَعْل الاسمي قليل كما ذكرنا فكيف بالصفة التي هي أقل تمكناً منه في التكسير؟ والحق أن يقاظاً جمع يَقْظَان لكون فِعَال غالباً في فعلان كعطاش وَجِياع في عطشان وَجُوعان. قوله " ونحو جُنُب على أجناب " فَعْل في الصفات في غاية القلة، فلا يكسر إلا على أفعال، وإنما اختاروه لخفته، وحكى جَنَاب وَجُنْبَان.

فأوزان الثلاثي من الصفات التي جاء لها تكسير سبعة، وأعم مجموعها أفعال، فانه يجئ لجميعها كما ذكرنا، نحو أَشْيَاخ وَأَجْلَاف وَأَحْرَار وَأَبْطَال وَأَيْقَاط وَأَنْكَاد وَأَجْنَاب، ثم فِعَالٌ لحيثه لثلاثة منها، نحو صِعَاب وحَسَن ووجاع، وبواقي مجموعها متساوية: أما

الأمثلة الثلاثة الباقية من الصفات فُعل كَحُطِمَ (2) وَخُتَعَ (3) وَفَعِل كَأَتَانِ إِيدٍ: أي ولود، وامرأة باز: أي ضخمة، ولا غيرهما (4)

-
- (1) رجل فطن - كعضد وكتف وفلس - وفطين وفطون وفطونه.
كفروقة -: أي غير غبي، وقد جمعه على فطن - بضم فسكون، (2) الحطم: الراعى الذي يعنف ويشتد في سوقه، وقال الراجز: قد لفها الليل بسواق حطم * ليس براعى إبل ولا غنم وفي المثل " شر الرعاء الحطمة " قال ابن الأثير: هو العنيف برعاية الأبل في السوق والإيراد والإصدار ويلقى بعضها على بعض ويعسفها.
ضربه مثلاً لوالى السوء (3) الختخ: الخاذق في الدلالة، وهو السريع المشي الدليل، ويقال: رجل ختخ وختعة (بضم ففتح فيهما) وختع (ككتف) وخوتع (ككوثر)
(4) قوله " ولا غيرهما " أراد لم يأت على فعل - بكسر أوله وثانيه - من الصفات إلا هاتان الكلمتان (*)

(122/2)

وفعل كِسَوَى (1) وَعَدَى، (2) ولا غيرهما، (3) فلم يسمع فيها تكسير، وقولهم أعداء جمع عَدُوٌّ كَأَفْلَاءَ جمع (4) فلو، لا جمع عدى.

-
- (1) سوى: هو وصف في نحو قولهم: مكان سوى، قال الله تعالى: (فاجعل بيننا وبينك موعداً لا نخلفه نحن ولا أنت مكاناً سوى) : أي مكاناً معلماً معروفاً، وقالوا: هذا رجل سوى والعدم، يريدون وجوده وعدمه سواء، والسين مكسورة أو مضمومة فيهما، وقالوا: مكان سوى - بكسر السين وضماً أيضاً - وسواء: أي نصف عدل ووسط
(2) عدى: هو وصف في نحو قولهم: قوم عدى.
قال شاعر الحماسة (يقال هو زرارة بين سبيع الاسدي، ويقال هو نضلة بن خالد الاسدي) : إذا كنت في قوم عدى لست منهم * فكل ما علقت من خبيث وطيب وقال الاخطل: ألا يا اسلمي يا هند هند بنى بدر * وإن كان حيانا عدى آخر الدهر وقد قال الاصمعي: " يقال هؤلاء قوم عدى مقصور يكون للأعداء وللغرباء ولا يقال قوم عدى (بضم أوله) إلا أن تدخل الهاء فتقول عادة في وزن قضاة " ويشهد للمعنى الاول بى الاخطل وللمعنى الثاني بيت الحماسي، وقد تكون اسم جمع قال في اللسان: "

وأما عدى وعدى فاسمان للجمع لان فعلا وفعلا ليسا بصيغتي جمع إلا لفعلة أو فعلة (بكسر أوله وضمه) وربما كانت لفعلة وذلك قليل كهضبة وهضب، وبدرة ويدر " اه (3) " قوله ولا غيرهما " ليس صحيحا، فقد حكى كثير من العلماء منهم ابن برى في حواشى الصحاح: ماء روى، وماء صرى، وملامة ثنى، وواد طوى، ولحم زيم، وسبي طيبة، وكل ذلك بكسر أوله وفتح ثانيه، وقد جاء في بعضه ضم أوله (4) الفلو - كعدو، وكسمو، وكقنو: الجحش والمهر إذا فطم.

قال (*)

(123/2)

قال: " ويجمع الجميع جمع السَّلَامَةِ لِلْعُقَلَاءِ الذُّكُورِ، وَأَمَّا مُؤَنَّثُهُ فَبِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ لَا غَيْرُ، نَحْوُ عِبَلَاتٍ وَخُلُواتٍ وَخَذِرَاتٍ، وَيَقْطَآتٍ، إِلَّا نَحْوُ عِبَلَةٍ وَكَمْشَةٍ فَإِنَّهُ جَاءَ عَلَى عِبَالٍ وَكِمَاشٍ، وَقَالُوا عَلَجٌ فِي جَمْعِ عَلَجَةٍ " أقول: قال سيبويه: يجمع فَعْلَةٌ نَحْوَ حَسَنَةٍ عَلَى حَسَانٍ، وَلَا يَجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ إِلَّا مَا جَمَعَ مَذْكَرُهُ عَلَيْهِ، كَمَا تَقُولُ فِي جَمْعِ حَسَنٍ وَحَسَنَةٍ: حَسَانٍ، وَلَمَّا لَمْ يُقَلَّ فِي جَمْعِ بَطَلٍ بِطَالٍ لَمْ يَقُلْ فِي جَمْعِ بَطْلَدٍ أَيْضًا، فَكُلُّ صِفَةٍ عَلَى فَعَلٍ جَمَعَتْ عَلَى فِعَالٍ يَجْمَعُ مُؤَنَّثُهَا أَيْضًا عَلَيْهِ، فَهَذَا الَّذِي قَالَهُ سَيْبَوِيهِ مُخَالَفٌ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ. قوله " إِلَّا نَحْوَ عِبَلَةٍ (1) " قال سيبويه: كل ما هو على فَعْلَةٍ مِنَ الْأَوْصَافِ يَكْسَرُ عَلَى فِعَالٍ نَحْوَ كَمْشَةٍ وَكِمَاشٍ، وَالْكَمَشُ: السَّرِيعُ الْمَاضِي، وَجَعْدَةٌ وَجَعَادٍ، (2) وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَجِئِ هَذَا الْبِنَاءِ، فَتَصَرَّفُوا فِي جَمْعِهِ، وَأَمَّا عَلَجٌ

الجوهري: لانه يفتلى: أي يفظم.

قال دكين كان لنا وهو فلو نريبه * مجعثن الخلق يطير زغبه ومعنى نريبه نريبه، وأصل نريبه نريبه بثلاث باءات فلما استثقلوا ثلاثة الامثال قلبوا ثالثها ياء، كما قالوا: تظنى وتقضى، في تظنن وتقضض، قال الراجز: * تقضى الباز هوى ثم كسر * ومعنى مجعثن الخلق غليظه، شبه بأصل الشجرة في غلظه، وأصل الشجرة يقال له جعثن بزنة زبرج (1) العبله: الضخمة من كل شئ، وتجمع على عبلات وعبال مثل ضخمة وضخمات وضخام (2) الجعد من الرجال: المجتمع بعضه إلى بعض، والسبط الذي ليس بمجتمع، وقيل: الجعد من الرجال الخفيف، والجعد من الشعر خلاف السبط، وقيل: هو القصير، والانثى جعدة، والجمع جعاد وجعدات (*)

في جمع عِلْجَة فلجريه مجرى الأسماء نحو كِسْرَة وكِسْر، والعِلْجُ: العظيم من حمر الوحش. قال: " وَمَا زِيَادَتُهُ مَدَّةٌ ثَالِثَةٌ فِي الْأَسْمِ نَحْوُ زَمَانٍ عَلَى أَرْزَمَةٍ غَالِبًا، وَجَاءَ قُدْلٌ وَغِرْلَانٌ وَعُنُوقٌ، وَنَحْوُ حِمَارٍ عَلَى أَحْمَرَةٍ وَحُمْرٍ غَالِبًا، وَجَاءَ صِيرَانٌ وَشَمَائِلٌ، وَنَحْوُ غُرَابٍ عَلَى أَغْرَبَةٍ، وَجَاءَ قَرْدٌ وَغَرَبَانٌ وَزَقَانٌ، وَغِلْمَةٌ قَلِيلٌ، وَذُبُّ نَادِرٍ، وَجَاءَ فِي مُؤَنِّثِ الثَّلَاثَةِ أَغْنَقُ وَأَذْرُعٌ وَأَعْقَبٌ، وَأَمَكْنُ شَاذٌ " أقول: اعلم أن أَفْعَلَة مطرد في قلة فَعَالٍ، كَأَرْزَمَةِ وَأَمَكْنَةِ وَأَقْدِنَةٍ (1) وَأَقْدَلَةٍ (2)، وقد يكون في بعض الأسماء للكثرة أيضاً، كَأَرْزَمَةِ وَأَمَكْنَةِ، والغالب في كثرته فُعْل كَقُدْلٍ وَقُدْنٍ، وإن شئت خففته في لغة تميم بإسكان العين، وما كان منقوصاً كسَمَاءٍ وَأَسْمِيَةٍ، وهو المطر، ودَوَاءٍ وَأَدْوِيَةٍ، اقتصر في قلته وكثرته على أَفْعَلَةٍ كراهة التغير الذي يتأدى الأمر إليه لو جمع على فُعْلٍ، إذ كانوا يقولون سُمٌ وَدُوٌّ، كَادِلٌ، فيكون الجمع الكثير على حرفين، فإن قيل: فهلا خففوا بإسكان العين كما في عنق، حتى لا يؤدي إلى ما ذكرت، قيل: التخفيف ليس في كلام جميع العرب، وليس بلام أيضاً في كلام من يخفف، وأيضاً فالمخفف

(1) أفدنة: جمع فدان - بفتح الفاء وتخفيف الدال، وقد تشدد - وهو الذي يجمع أداة الثورين في القران للحرث، وقيل: هو الثوران يقرنان فيحرث عليهما، ولا يقال للواحد: فدان، وقيل: يقال، وجمع الفدان مخففاً أفدنة، كأرغفة، وفدن، كسحب، وجمع المثلث فدادين (2) القذال - كسحاب - ما بين الاذنين من الرأس، وجمعه أقدله وقذل، وتقول: قذله قذلا - من باب نصر، إذا ضرب قذاله أو عابه أو تبعه (*)

في حكم المثلث، إلا ترى إلى قولهم قَضَوْا الرَّجُلَ، بالواو التي كانت بدلاً من الياء للضممة، كيف بقيت مع حذف الضمة. قوله: " وَغِرْلَانٌ " جاء فِعْلَانٌ في فَعَالٍ، وليس من بابه، لكنه لتشبيهه فَعَالٍ بِفُعَالٍ كَغَرَبَانٍ وَحِيرَانٍ، في غُرَابٍ وَحُورٍ (1). قوله " وَعُنُوقٌ " ليس هذا موضعه، لأن العُنَاقَ مؤنث، وهو الأنثى من ولد المعز، يقال في المثل: " العنوق بعد النوق (2) " في الي يفتقر بعد الغنى، وقد أورده سيبويه على

الصحة في جمع فَعَالِ المؤنث، قال: حق فعال في المؤنث أَفْعُلْ كَعَنَاقِ وَأَعْنَقِ، لكن فُعُولاً لما كان مؤاخياً لأَفْعُلْ في كثير من المواضع، إذ هو في الكثير كأَفْعُلْ في القليل، جمعه في الكثير على عنوق، وكذا قالوا في سماء بمعنى المطر: سُمَيَّ، لأنه يذكر ويؤنث، يقال: أَصَابَتْنَا سماء: أي مطر.

قوله " ونحو حِمَارٍ على أحمره " فِعَالٍ وفَعَالٍ يتساويان في القليل والكثير، إذ لا فرق بينهما إلا بالفتحة والكسرة المتقاربتين، فَأَحْمَرَةٌ للقلة، وَحُمُرٌ للكثرة وقد يخفف فُعُلٌ في تميم، وقد يستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة، نحو ثلاثة جُدُرٍ وأربعة كُتُبٍ، ولا يقال: أَجْدِرَةٌ، ولا أَكْتَبَةٌ، والمضاعف منه

(1) الحوار - كغراب وككتاب -: ولد الناقة ساعة يولد، وقيل: إلى أن يفصل عن أمه، وجمعه أحورة، وحيران، وهوران، وفي المثل: " حرك لها حوارها تحن " (2) قال في اللسان: " قال ابن سيده، وفي المثل " هذه العنوق بعد النوق "، يقول: مالك العنوق بعد النوق، يضرب للذي ينحط من علو إلى سفلى، والمعنى أنه صار يرمى العنوق بعد ما كان يرمى الابل، وراعى الشاء عند العرب مهين ذليل، وراعى الابل عزيز شريف " اه (*)

(126/2)

لا يجئ إلا على أَفْعَلَةٍ في القلة والكثرة، نحو خِلَالٍ (1) وَأَخِلَّةٌ، وَعِنَانٌ (2) وَأَعِنَّةٌ، لاستثقالهم التضعيف المفكوك، ولا يجوز الادغام لما يجئ في بابه، وكذا الناقص واوياً كان أو يائياً، لا يجئ إلا على أَفْعَلَةٍ كما ذكرنا في فَعَالٍ بفتح الفاء، قال سيبويه: وَفَعَالٍ بفتح الفاء في جميع الأشياء بمنزلة فعال بالكسر، والاجوف الواو منه مسكن العين: كَأَخُونَةٍ (3) وخون، وَأَبُونَةٍ (4) وبُون، استثقلت الضمة على الواو، وقد يضطر الشاعر فيردها إلى أصله من الضم قال: 56 - عَنْ مِرْقَاتٍ بِالْبَرِينِ وَتَبْ * - دُو بِالْأَكُفِّ اللَّامِعَاتِ سُورُ (5) وإن كان الأجوف يائياً بقيت الياء مضمومة، إذ الضمة عليها ليست في ثقل الضمة على الواو، فيقال في جمع عِيَانٍ، وهو حديدة الْفَدَانِ: " عُيُنٌ " كما قالوا في

(1) الخلال: ما تخلل به الاسنان، وهو أيضا عود يجعل في لسان الفصيل لئلا يرضع
(2) العنان: سير اللجام الذي تمسك به الدابة (3) الخوان - ككتاب وغراب -: ما

يوضع عليه الطعام، وضع بالفعل أو لم يوضع، والمائدة: ما يكون عليه الطعام بالفعل، وقيل: هما واحد، وانظر

(ج 1 ص 110) (4) البوان - ككتاب وغراب - : أحد أعمدة الخباء، (5) هذا البيت من قصيدة لعدي بن زيد العبادي أولها قوله: قَدْ حَانَ إِنَّ صَحَوْتَ أَنْ تُقْصِرَ * وَقَدْ أَتَى لَمَّا عَهَدْتَ عَصْرَ وَبَعْدَهُ بَيْتُ الشَّاهِدِ، ثم قوله: بِيضٌ عَلَيَّهِنَّ الدِّمَقْسُ وَفِي آلِ * أَغْنَاكِ مِنْ تَحْتِ الْأُكْفَةِ دُرُ حَانَ: قرب، صحوت: أفقت من السكر، تقصر: تقلع وتكف عما أنت عليه، وعصر - بضمتين - لغة في العصر - بفتح فسكون - وقوله: " عن مبرقات " متعلق بتقصر، ومبرقات: جمع مبرقة اسم فاعل من أبرقت المرأة إذا تحسنت، والبرين: جمع برة - بضم ففتح - وهي الخللخال، والسور: جمع سوار (*)

(127/2)

بَيُوضُ: بِيُضٌ (1) ومن خفف من بني تميم كسر الضم لتسلم الياء، فتقول: عينٌ، كما قالوا بِيضٌ في جميع أبيض، وجاء فيه فِعْلَانِ كَصِيرَانِ في صَوَارٍ، وهو القطيع من بقر الوحش، حملاً على فُعَالٍ، لأن فِعْلَانِ بابه فُعَالٍ بالضم، وما حمل عليه من فُعَلٍ كَصِرْدَانٍ وَنَغْرَانٍ (2) كما ذكرنا قوله " وَشَمَائِلُ " ليس هذا موضع ذكره كما قلنا في عُنُوقٍ، لأن شَمَالاً مؤنث بمعنى اليد، والقياس أَشْمَلُ كَأَذْرَعٍ، وفعائل في جمع فِعَالٍ جمع لم يحذف من مفردة شيء، فشمال وَشَمَائِلُ كَقِمَطَرٍ (3) وَقَمَاطِرٍ، وهو جمع ما لحقته التاء من هذا المثال كرسالة ورسائل، ولما كان شَمَالٌ في تقدير التاء جعل كأن التاء فيه ظاهرة فجمع جمعه قوله " وَنَحْوُ غُرَابٍ عَلَى أَغْرِبَةٍ " وهو يساوي في القلة أخويه (4) : أي

وهو ما تلبسه المرأة في ساعدها.

يقول: قد حان لك أن تكف عن الصبوة إلى

النساء اللاتي يتجملن بالخلاخيل والاسورة، والاستشهاد بالبيت على أن ضم الواو في " سور " لضرورة الشعر (1) تقول: دجاجة بيوض وبياضة، ودجاج بيض، إذا كانت تبيض كثيراً.

(2) الصرد: طائر ضخم الرأس.

أنظر (ج 1 ص 35، 281) والنغر: طائر أحمر المنقار كالعصفور، وأهل المدينة يسمونه البلبل..

أنظر (ج 1 ص 281) (3) القمطر: الجمل القوى السريع، وهو أيضا ما تصان فيه الكتب، أنظر (ج 1 ص 3، 5) (4) يريد أن فعلا - كغراب - يساوى في القلة أخويه، وهما فعال بالفتح - وفعال - بالكسر - وقد وقع في بعض النسخ " أخونة " وهو جمع خوان. وليس بشئ (*)

(128/2)

يجمع على أفعلة كأغربة وأخرجة (1) وأبعثة (2) وبابه في الكثير فعَلان كغلمان وخِرْجان وغِرْبان وذِبَّان (3) وجاء على فعَلان مضموم الفاء لغتان فقط وهما حوران وزُقَّان، في حوار وزقاق، والباقي مكسورها، وقد يقتصر في بعض ذلك على أفعلة للقلة والكثرة كأفئدة، وقد يحمل فعَال بالضم على فعال بالكسر لتناسب الحركتين، فيقال قُرْد في قُرَاد كجُدُر في جِدَار، وهو قليل نادر، ومثله ذُبُّ وأصله ذُبُّ، والإدغام بناء على مذهب بني تميم في تخفيف نحو عنق وإلا فحق فُعَل أن لا يدغم كما يجيى في باب الإدغام، وأما غِلْمة فنائب عن أغلِمة لتشابههما في كونهما للقلة في اللفظ، والدليل على نيابته عنه أنك إذا صغرت غِلْمة رجعت إلى القياس نحو أُغْيِلْمة، وجاء في فعال فواعل شاذًا، كدواخن وعواثن، في دُحَّان وعُثَّان، بمعناه، وليس لهما ثالث قوله " وجاء في مؤنث الثلاثة أَفْعَل " فرقوا بين مذكرها ومؤنثها، ولما كان تاء التأنيث فيها مقدراً كما في العدد القليل نحو ثلاث وأربع جمعوها جمع القلة غالباً، وأثبتوا التاء في جمع قلة المذكر فقالوا أَفْعلة، وحذفوها في جمع قلة المؤنث فقالوا أَفْعَل، كما في العدد، وإذا ظهر التاء في الأمثلة الثلاثة كجمالة (4)

(1) أخرجة: جمع خراج - كغراب - وهو ما يخرج في البدن من القروح (2) أبعثة: جمع بعاث، وهو ضرب من الطير أبيض بطى الطيران صغير دوين الرحمة: (أنظر ج 1 ص 111) (3) الذبن - بكسر الدال -: جمع ذباب بغير هاء، ولا يقال: ذبابة، وجمع أيضا على أذبة، مثل غراب وأغربة وغربان، قال النابغة: * ضرابة بالمشفر الاذبه * (4) الجمالة بتثليث أوله: الطائفة من الجمال، وقيل: هي القطعة من النوق لا جمل فيها،

وقال ابن السكيت: يقال للابل إذا كانت ذكورة ولم يكن فيها أنثى: هذه جمالة بنى
فلان (*)

(129/2)

وذؤابة (1) وصلاية (2) لم يكسر جَمَعَ (القلة) إذ لا يشابه العدد القليل في تقدير التاء،
بل يجمع: إما بالألف والتاء، أو يكسر على فعائل أفعل كما يجيء قوله " وأمكن شاذ "
ويجوز أن يكون أزمن مثله مع زَمَان لا جمع زمن، وإنما جاز جمعهما على أَفْعُل لحملهما
على فَعَال المؤنث مع تذكيرهما، كما حمل شمال المؤنث المجرد عن التاء على ذي التاء
نحو رسالة فقيّل شمائل كرسائل، وحمل أيضاً على فَعَال المذكر فقيّل شُمْل، قال: 57 - *
في أَفْؤُسٍ نَارَعَتْهَا أَيْمُنٌ شُمْلًا (3)
وكذا حُمِلَ فَعَال المؤنث كعقاب على المذكر نحو غُرَاب فقيّل: عِقْبَانٌ كَغِرْبَانٍ

(1) الذؤابة - بضم أوله - الناصية، أو منبتها من الرأس، وشعر في أعلى ناصية
الفرس، وأعلى كل شيء (أنظر: 1 - 213) (2) الصلابة: مدق الطيب، وكل حجر
عريض يدق عليه، وهي أيضا الجبهة، وجمعه وصلى - بضم أوله وكسره - ويقال:
صلاة، بقلب الياء همزة والقياس سلامتها لكون الكلمة قد بنيت عليها، وسيأتي
للرّضى في باب الاعلال أن يذكر أن ذلك القلب شائع مقيس في كل ما كان محتوما بتاء
الوحدة من أسماء الأعيان كعباية وعباءة وعظاية وعظاءة (3) هذا عجز بيت للارزق
العنبري وهو من شواهد سيبويه، وصدره قوله: - * طرن انقطاعد أوتار محظربة *
والبيت في وصف طير، شبه صوتها في سرعة طيرانها بصوت الاوتار وقد انقطع عن
القوس عند الجذب، وانقطاعه: مصدر مبين للنوع، وهو مفعول مطلق، والمحظربة:
الحكمة القتل، والاقواس جمع قوس، والايمن: جمع يمين، والشمل: جمع شمال مثل جدار
وجدر، والاستشهاد بالبيت في " شمل " حيث جمع شمالا عليه، والمستعمل أشمل في
القليل وشمائل في الكثير (*)

(130/2)

ومؤنث فَعِيل الجرد عن التاء كمؤنث الثلاثة المذكورة، نحو يَمِينُ وَيَمْنٌ، وقد كسر على
أَيْمَانٍ أيضاً، لاشتراك أَفْعَلٍ وَأَفْعَالٍ في كثير من أبواب الثلاثي كأفْرَحَ وأفْرَاحَ قال: " وَنَحْوُ
رَغِيْفٍ عَلَى أَرْغَفَةٍ وَرُغْفٍ وَرُغْفَانٍ غَالِباً، وَجَاءَ أَنْصَبَاءٌ وَفِصَالٌ (1) وَأَفَائِلٌ، وَظِلْمَانٌ
قَلِيلٌ، وَرُبَّمَا جَاءَ مُضَاعَفُهُ عَلَى سُرْرٍ، وَنَحْوُ عَمُودٍ
عَلَى أَعْمَدَةٍ وعمد، وَجَاءَ قِعْدَانٌ (2) وَأَفْلَاءٌ وَذَنَائِبٌ " أقول: اعلم أن فعياً مثل فَعَالٍ
في أن الزيادة فيه مدة ثلاثة، وفي عدد الحروف، فقلته كقلتها، نحو أجربة (3) وأقفزة
(4) وأرغفة، وأما صَبِيَّةٌ فنائب عن أَصْبِيَّةٍ كما قلنا في أَعْلَمَةٍ، ولهذا يصغر (صَبِيَّةٌ) على
أَصْبِيْدٍ ويكسر في الكثرة على فُعْلٍ كما يكسر فَعَالٍ بفتح الفاء وكسرها عليه، نحو
قُدْلٍ وَحُمْرٍ، وذلك نحو قُضْبٍ (5) وَعُسْبٍ (6) وَرُغْفٍ وَسُرْرٍ، ويكسر على فُعْلَانٍ
أَيْضاً

(1) الفصال: جمع فصيل، وهو ولد الناقة إذا فصل عن أمه (2) القعدان: جمع قعود
- كعمود - وهو من الابل البكر الذكر إذا أتى عليه سنتان (3) الاجربة: جمع جريب
وهو المزرعة، والوادي، ومكيال يسع أربعة أقفزة، ومقدار معلوم من الارض يساوي ما
يحصل من ضرب ستين ذراعاً في نفسها: أي ستمائة ذراع وثلاثة آلاف ذراع (4)
الاقفزة: جمع قفيز، وهو مكيال يسع ثمانية مكاييك، والمكوك: مكيال يسع صاعاً
ونصف صاع، والقفيز من الارض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً (5) القضب: جمع
قضيب، وهو السهم الدقيق، والناقة التي لم ترض، وهن الانسان وغيره من الحيوان (6)
العسب: جمع عسيب، وهو عظم الذنب، والجريدة من النخل (*)

(131/2)

وهو في الغلبة كَفُعْلٍ سواء، نحو رُغْفَانٍ وَكُثْبَانٍ (1) وَقُلْبَانٍ (2) وربما كسر على أَفْعِلَاءٍ
كَأَنْصِبَاءٍ (3) وَأَخْمَسَاءٍ، وعلى فَعَالٍ أَيْضاً كِإِفَالٍ (4) تشبيهاً بَفَعِيلٍ في الوصف نحو
ظِرَافٍ وَرَامٍ، وأما أَفَائِلٍ (5) ونظائره فلحمل فعيل المذكور على
فَعِيلَةٍ ذي التاء كما حمل عيلة على فعيل المذكور في نحو صُحُفٍ وَسُفْنٍ جمع صحيفة
وسفينة قوله " وَظِلْمَانٍ (6) قَلِيلٌ " حكى أحمد بن يحيى ظَلِيمٌ وَظِلْمَانٌ وَعَرِيضٌ - وهو
التيس - وَعَرِضَانٌ، وجاء صبي وَصَبِيَّانٍ، وقال بعضهم في ضَرِيرٍ (7) : ضِرَّانٌ، والضم
فيه أشهر قوله " وربما جاء مضاعفه " يعني أن الأصل أن يكسر على فعل - بضميتين،

ولكن حكى أبو زيد وأبو عبيدة ناسا فتحوا عين سرر فقالوا: سرر، والأشهر الضم
وجاء شاذاً في فاعيل المذكر أفعل حملاً على المؤنث، قال: 58 - * حَتَّى رَمَتْ مَجْهُولَهُ
بالأجْنِ (8) *

-
- (1) الكتبان: جمع كتيب، وهو ما اجتمع واحدودب من الرمل (2) القلبان: جمع
قليب، وهي البئر (3) الانصباء: جمع نصيب، وهو الحظ من كل شئ (4) الاخمساء:
جمع خميس، وهو أحد أيام الاسبوع، والجيش.
وقيل: الجرار منه، وقيل: الخشن منه (5) الافال والافاتل: جمع أفل - كـرغيف، وهو
ابن المخاض فما فوقه، والفصيل، وفي المثل: إن الفرم من الافيل: أي إن الكبير من
الصغير (6) الظلمان: جمع ظليم، وهو الذكر من النعام (7) الضرير: ذاهب البصر،
والمرريض المهزول، وكل شئ خالطه ضر فهو ضرير.
(8) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة لرؤية بن العجاج (*)

(132/2)

قوله " ونحو عَمُود " فَعُول يكسر في القلة على أَفْعَلَة كَفَعِيل سواء،
والغالب في كثرته فُعْل وفُعْلان في غير الناقص الواوي، كما في فَعِيل، وأما الناقص فبابه
أَفْعَال كأَفْلَاء وأَعْدَاء، وجاء فيه فُعُول قليلاً، نحو فُلَيْي بضم الفاء وكسرها، وإنما لم يقولوا
فيه فُعْل بضمضمين لما ذكرنا في باب سماء ورداء، ولم يجئ أيضاً فُعْلان كَفُلْوان للاستثقال،
وحق باب عَدُوَّ أَنْ يجمع بالواو والنون، لكنه لما استعمل الأسماء كسر تكسيرها،
والمؤنث منه فعائل كَدَنُوب (1) وَدَنَائِب، ويجمع على فُعْل، فصار فَعُول في المؤنث
مخالفاً لفعال وفعيل

يمدح فيها بلال بن أبي بردة، وقبل الشاهد قوله: واجتزن في ذى نسع ممحن * تفتن
طول البلد المفتن وبعده بيت الشاهد، ثم قوله: سرين أو عاجوا بلا ملهن * وخلطت
كل دلائل عليجن يصف قطعه المفاوز على ناقتة حتى وصل إلى الممدوح، وهو بلال بن
أبي بردة بن أبي موسى الاشعري والنسع: جمع نسعة، وهي السير بضفر على هيئة أعنة
النعال تشد به الرحال، والخن: الممدد، وتفتن: تشق، والمفتن: الذي على غير جهة
واحدة، والاجن جمع جنين، ويروى في مكانه " الاجبن " بالباء الموحدة من تحت، وهو

جمع جبين، والمهلن: مصدر ميمي بمعنى التلهين، وهو إعطاء اللهنة - كغرفة - وهي الزاد يتعلل به قبل الغداء، ويراد منه هنا الزاد مطلقا، فهو يعني أنه يعود بغير صلة. والدلائل - بكسر الدال - : اللينة الاعطاف، والعلحن: الناقة المكتنزة اللحم، وقد استشهد المؤلف بالبيت على أنه جمع جنينا على أجن شذوذا لان أفعل إنما يجمع عليه فعيل وشبهه إذا كان مؤنثا نحو ذراع وأذرع وعناق وأعناق ويمين وأيمن، وكذلك هو في الرواية التي أخبرناك خبرها، إذ الجين ليس مؤنثا حتى يجمع على أجن (1) الذنوب: الحظ والنصيب.

قال تعالى: (فإن للذين ظلموا ذنوبا مثل (*)

(133/2)

مؤنثات، وذلك لأنه ألحق بذي الناء، أعني فعولة، في الجمع لكونه أثقل من أخواته بسبب الواو، فكأن مؤنثه المجرد عن الناء ذو ناء نحو تَنُوفَة وتَنَائِف (1) ، بخلاف الأربعة المذكورة، وقيل في قدوم وهو مذكر: قَدَائِم (2) ، تشبيهاً بالمؤنث نحو ذُنُوب، والأصل الْقُدُم، كما جاء في نظير نَظَائِر، وهو شاذ، قال علي رضي الله تعالى عنه: حتى صرْتُ أَقْرَنُ إِلَى هَذِهِ النَظَائِر، وإن اتفقت الناء في الأمثلة المذكورة، نحو رِسَالَة وتَنُوفَة وجُفَالَة (3) وكتيبة (4) وكَفَالَة، فلا يكسر إلا على فعائل، ولم يذكره المصنف، وإذا سمى بشئ من هذه الأبنية ولم يعلم تكسيها كسرت على القياس، كما تقول مثلاً في بَهاء وَنداء علمين: أَهْمِيَة وَأَنْدِيَة، وقس عليه قال: " الصغد. نحو جَبَانٍ عَلَى جُبْنَاء وَصُنْعٍ وَجِيَادٍ، وَنَحْوُ كِنَازٍ عَلَى

ذنوب أصحابهم) وقال أبو ذؤيب: لعمرك والمنايا غالبات * لكل بنى أب منها ذنوب والذنوب أيضا الدلو فيها ماء، وقيل: هي التي يكون الماء دون مثلها، وقيل: هي الدلو الملاءى، وقيل: هي الدلو ما كانت (1) التنوفة: القفر من الارض، قال الشاعر وكان قد أتى صنما اسمه سعد يستقسم عنده فلم يحمد: وما سعد إلا صخرة بتنوفة * من الارض لا يدعوا لغى ولا رشد وقيل: التنوفة: التي لا ماء بها من الفلوات ولا أنيس وإن كانت معشبة على قوائم قياس مثل حلوبة وحلائب، وقلوس وقلائس، وفي القاموس ما يؤيد ذلك حيث قال: " القدوم آلة للنجر مؤنثة. الجمع قوائم وقدم " اه، فقول المؤلف إن جمعه على قوائم شاذ لكونه مذكرا غير مسلم

(3) الجفالة - بضم أوله - : الجماعة من الناس ذهبوا أو أتوا (4) الكتيبة: الجيش، أو القطعة العظيمة منه (*)

(134/2)

كنز وهجان، ونَحْوُ شُجَاعٍ عَلَى شُجَعَاءٍ وَشُجَعَانٍ وَشُجَعَةٍ، وَنَحْوُ كَرِيمٍ عَلَى رَمَاءٍ وَكَرَامٍ وَنُذْرٍ وَنُذْيَانٍ وَخَصِيَّانٍ وَأَشْرَافٍ وَأَصْدِقَاءٍ وَأَشْحَةٍ وَظُرُوفٍ، وَنَحْوُ صَبُورٍ عَلَى صَبْرٍ غَالِبًا، وَعَلَى وَدَدَاءٍ وَأَعْدَاءٍ " أقول: جعل سيبويه فُعْلًا هو الأصل في جمع فَعَالِ الصفة، قال: فَعَالٌ بِمَنْزِلَةِ فَعُولٍ، قالوا: جَمَادٍ وَجُمُودٍ كَصَبُورٍ وَصَبْرٍ، وجاء في بنات الواو فُعْلٌ بِسُكُونِ الْعَيْنِ نَحْوَ نَوَارٍ (1) وَنُورٍ وَعَوَانٍ (2) وَعُونٍ، سَكَنَ وَالْأَصْلُ الضَّمُّ، ثُمَّ قَالَ سِيبَوَيْهِ: رَجُلٌ جَبَانٌ وَقَوْمٌ جُبْنَاءٌ، شَبَّهَهُ بِفَعِيلٍ لِكَوْنِهِ مِثْلَهُ فِي الصِّفَةِ وَالزَّنَةِ وَالرِّيَادَةِ، وَأَيْضًا يَمْتَنِعُ مِثْلُهُ مِنَ التَّاءِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: امْرَأَةٌ جَبَانَةٌ، فَعَلَى هَذَا لَا يَمْتَنِعُ جَمْعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، فَجَبْنَاءُ كَظُرَفَاءٍ، وَجَاءَ عَلَى فِعَالٍ قَلِيلًا كَجَوَادٍ لِلْفَرَسِ وَحِيَادٍ قَوْلُهُ " وَنَحْوُ كِنَازٍ " هُوَ الْمَكْتَنَزُ اللَّحْمُ، يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمُنْثَى، نَحْوُ نَاقَةٍ كِنَازٍ وَجَمَلٍ كِنَازٍ، وَكَذَا رَجُلٌ لَكَآكَ: أَيُّ قَلِيلِ اللَّحْمِ، وَامْرَأَةٌ لِكَآكَ، وَجَمَلٌ دِلَآثٌ، وَهُوَ السَّرِيعُ السَّيْرِ، وَنَاقَةٌ دِلَانٌ، وَجَمْعُهُ كَجَمْعِ فَعَالٍ بِالْفَتْحِ عَلَى فُعْلٍ فِي الْغَالِبِ قَوْلُهُ " وَهَجَانٌ " هَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ، تَقُولُ: هَذَا هَجَانٌ: أَيُّ كَرِيمٍ خَالِصٍ، وَهَذَا هَجَانَانٌ، وَهَؤُلَاءِ هَجَانٌ، شَبَّهُوا هَجَانًا الْوَاحِدَ بِفَعِيلٍ، فَكَمَا يَجْمَعُ فَعِيلٌ عَلَى فِعَالٍ كَكَرِيمٍ عَلَى كِرَامٍ جَمَعُوا فِعَالًا عَلَى فِعَالٍ، فَفَعَالٌ فِي الْمَفْرَدِ كَكِتَابٍ وَفِي الْجَمْعِ كَرَجَالٍ، وَذَكَرَ الْجَرْمِيُّ هَذَا هَجَانٌ وَهَذَا هَجَانٌ

(1) النوار: المرأة النفور من الريبة، وقيل: هي النفور من الظباء والوحش وغيرها، وجمعها نور - بسكون الواو - وأصله نون - بضم الواو - كقذال وقذل، إلا أنهم كرهوا الضمة على الواو فحذفوها (2) العوان - كسحاب - : هي من البقر وغيرها النصف في سنّها: أي التي بين الصغيرة والمسنة.
انظر (ج 1 ص 95) (*)

(135/2)

وهؤلاء هجان، المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد، لجريه مجرى المصدر، وفي دِلاص ما في هجان من المذهبين، وكذا شمال في الأسماء بمعنى الطبع واحد وجمع، كما قال أبو الخطاب (1) ومنه قوله 59 - وما لومي أخي من شماليا (2) أي: من شمالي، ويجمع شمال على شمائل، كجمع هجان على هجائن، حملاً للمذكر على المؤنث، ويجوز أن يكونا جمعين لمفردين وللجمعين قوله " ونحو شجاع على شجعاء وشجعان " قال سيبويه: فُعال بمنزلة فَعِيل، لأخما أخوان في بعض المواضع، نحو طَوَال وطَوِيل وتُعاد وبَعِيد وخُفَاف وخَفِيف، ويدخل في مؤنثه التاء كما يدخل في مؤنث فَعِيل، نحو امرأة طَوِيلَة وطَوَالَة، فلما كان بمعناه وعديله جمع على فعلان وفعلاء كما يجمع فَعِيل على عليهما هذا قوله، والظاهر أن فُعالاً مبالغة فَعِيل في المعنى، فطول أبلغ من طَوِيل، وإذا أردت زيادة المبالغة شَدَدْتَ العين فقلت طوال

(1) أبو الخطاب: هو الاخفش الكبير شيخ سيبويه (2) هذه قطعة من بيت لعبد يغوث الحارثي، وهو مع بيت سابق عليه ألا لا تلوماني كفى اللوم مايبا * فمالكُما في اللوم خَيْرٌ وَلَا لِيَا أَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفْعُهَا * قَلِيلٌ وَمَا لُومِي أَخِي مِنْ شَمَالِيَا وَالْإِسْتِشْهَادُ بِالْبَيْتِ عَلَى أَنْ شَمَالاً بِمَعْنَى الطَّبَعِ يَكُونُ وَاحِداً وَجَمْعاً، والمراد هنا الجمع، قال سيبويه: " وزعم أبو الخطاب أن بعضهم يجعل الشمال جمعاً " اهـ.

وقال السيرافي هو في هذا البيت جمع، وتبعه ابن جني فقال في سر الصناعة: " وقالوا أيضاً في جمع شمال وهي الخليفة والطبع: شمال. قال عبد يغوث * وما لومي أخي من شماليا * أي: من شمالي " اهـ، وإنما قيدوا الشمال بمعنى الطبع للاحتراز عن الشمال بمعنى الريح فإنه لم يقل أحد إنها تكون جمعاً ومفرداً وفي شينها الفتح والكسر، بخلافها بمعنى الطبع، فان شينها مكسورة لا غير (*)

(136/2)

قوله " ونحو كريم على كُرماء وكرام " هذا غالبان فيه، والمضاعف من فَعِيل يكسر على أَفْعَاء بدلَ فُعْلَاء نحو شَدِيد وشَدَاد وأشَدَّاء وشَحِيح وشَحَّاح وأشَخَّاء استثقلاً لفك الإدغام لو قالوا شَحَّحاء، وأفْعَاء في الصحيح قليل كأصدقاء، وقد يكسر المضاعف على أَفْعَلَة أيضاً، إذ هو نظير أَفْعَلَاء، إلا أن بدلَ أَجْرَة وأَكْثَبَة، وكذا عدلوا في الناقص

الواوي واليائي من فُعلاء إلى أفعلاء كأغنياء وأشقياء وأقوياء، استثقالاً لفُعلاء في مثله، قالوا: وشذ تقي وثُقواء، ولما شذ غيروا الياء فيه إلى الواو، وحكى الفراء سريّ وسُرّواء وأسرياء (1) ، وما كان في هذا البناء من الأجوف، واوياً كان أو يائياً، فلا يبنى على فُعلاء وعلى أفعلاء، بل على فِعال كطَوّال وقَوّام، في طويل وقويم (2) وكسر فَعِيلٌ على فُعل تشبيهاً بفَعِيل الاسمي، وذلك نحو نُذِر وجدد (3) وسدس (4)

(1) قال في اللسان: " ورجل سري من قوم أسرياء وسرّواء كلاهما عن اللحياني، والسراة (بفتح السين) اسم للجمع وليس بجمع عند سيبويه. قال ودليل ذلك قولهم سرّوات " اه، يريد أنه لو كان سراة جمعا لما جمع على سرّوات فجمعه على ذلك يدل على أنه ليس بجمع لان جمع الجمع خلاف القياس، وجمع اسم الجمع قيس كأقوام وأنفار وأرهط. ثم ذكر مذهبا آخر في سراة فقال: " وقولهم قوم سراة جمع سري جاء على غير قياس أن يجمع فعيل على فعلة (بفتحات) قال: ولا يعرف غيره، والقياس سراة مثل قضاة ودعاة وعراة " (2) القويم: المستقيم، تقول: دين قويم ورمح قويم، وقالوا: رجل قويم - ككريم، وقوام - كشداد، إذا كان حسن القامة، والجمع لكل ذلك قوام كجبال (3) الجديد: ضد القديم، والرجل العظيم الحظ، ووجه الارض، والاتان السمينية، والجمع جدد - كسر جمع سرير (4) " السديس: يقال ناقفسديس؟؟؟، إذا أتت عليها السنة السادسة، ويقال: (*)

(137/2)

كما قيل في الاسم: كُثِبَ، وكذا قيل في المضاعف: لَذُذٌ وَلَذُذٌ (1) ، على حد رُسُل ورُسُل، ومثل ذلك في الناقص اليائي ثَنِيٌّ وَثْنٌ (2) والأصل ثُنِيٌّ كَسُدُس، وقد يخفف فيقال ثُنِيٌّ كَسُدُس وكسر على فُعْلان كثنيان وشُجْعان، تشبيها بالاسم كجريان (3) ورُغْفان وعلى فِعْلان كخصيان تشبيهاً بظلمان وجاء فيه أفعال كشرِيف وأشْراف وأبيل وآبال (4) تشبيهاً بشاهد وأشهاد وصاحب وأصحاب، لأن فِعِلاً وفاعلاً متساويين في العِدَّة والزيادة مع اختلاف موضعيهما في البنائين وأما ظُرُوف فقد قال الخليل: هو جمع ظَرْف بمعنى ظريف، وإن لم يستعمل ظرف بمعنى ظريف، إلا أن هذا قياسه، كما أن مَذاكير جمع مَذاكر بمعنى ذَكَر، وإن لم يستعمل، وقال الجرمي: ظُرُوف جمع ظريف، وإن

كان غير قياسي، قال: والدليل على أنه جمعه أنك إذا صغرته قلت: ظرفون.
أقول: ولا

ثوب سدس، إذا كان طوله ستة أذرع، والسدس أيضا: الجزء من ستة أجزاء وهو ضرب من المكايك، والجمع في الكل سدس - كسرر،
(1) اللزيد: اسم من أسماء الخمر، وتقول: هذا شئ لزيد، فيكون وصفا، وجمعه لذ - كسرر - فان سكنت لم يكن بد من الادغام، فتقول: لذ - كقوم لد، (2) الثني من البعران: ما طعن في السادسة، ومن الخيل ما دخل في الرابعة ومن الشاء والبقر ما دخل في الثالثة، والثني من الاضراس: الاربع التي في مقدم الفم: ثنتان من فوق وثنان من أسفل، (3) الجربان: جمع جريب.
انظر (ص 131 من هذا الجزء) (4) الابل: العصا، والحزين بالسريانية، ورئيس النصارى أو الراهب أو صاحب الناقوس، وجمعه آبال - كأجمال، وأبل - كحمر، (*)

(138/2)

دليل فيما قال، لما ذكرنا في باب التصغير أن مَشَابِه (1) يصغر على شَبِيهِ، وإن كان خالف فيه أبو زيد وقالوا في سَرَيٍّ: سَرَا، والظاهر أنه اسم جمع لا جمع، كما يأتي وقد جاء شئ من فعيل بمعنى فاعل مستوياً فيه المذكر والمؤنث، حملاً على نعل بمعنى مفعول، نحو جَدِيد، وسَدِيس، وريح خَرِيق (2)، ورحمة الله قريب، ويلزم ذلك في سَدِيس وخَرِيق.

قوله " ونحو صبور على صَبْر غالباً " سواء كان للمذكر أو للمؤنث، ويستوي في هذا البناء المذكر والمؤنث، والتاء في فَرُوقه (3) وملولة (4) للمبالغة، فمن يقال فروقة قال فَرُوقات، ومن قال فروق قال في جمعه فُرُق، كما ذكرنا في شرح الكافية في باب الجمع. وقد يجمع مؤنث فعول المجرد على فَعَائِل كعَجُوز وعَجَائِر وقلوص وقلائص ونجدود وجَدَائِد (5) وذلك لأن علامة التأنيث فيه مقدرة، فكأنه فعولة كما ذكرنا في فَعِيل الاسمي، وفَعَائِل أكثر فيه من فُعُل، ولا سيما فيما اختص بالمؤنث

(1) قد مضى هذا الكلام كما ذكر هنا، ومضى مذهب أبي زيد مع ردنا عليه في ح 1 ص 269 (2) تقول: ربح خريق، إذا كانت باردة شديدة هبابة، وإذا كانت لينة

سهلة، فهو ضد ومثله وريح خروق، والجمع فيهما خرائق وخرق - كسرر -، ويقع في بعض النسخ: ريح حريق - بالمهملة أوله، وهي التي تحرق النبات لشدها (3) تقول: رجل فروقة، وأمرأة فروقة، ورجل فاروقة، وامرأة فاروقة، ورجل فرق - ككتف وكعضد - إذا كان شديد الفزع (4) تقول: رجل ملول - كصبور، ورجل ملولة ومالولة، وماللة - كفهامة وامرأة ملول وملولة، إذا كان شديد السأم (5) الجدود: - بفتح الجيم - النعجة التي قل لبنها (*)

(139/2)

كقلوص وجدود، ولا يجمع فَعُول جمع السلامة كما ذكرنا في شرح الكافية وقالو: صَفِيٍّ، للناقة الغزيرة وصفًا، فيجوز أن يكون فَعُولًا جمع عَلَى فعائل كقلوص وقلائص، وأن يكون فعيلًا حمل على فعيل لكونه مؤنثًا وقالوا: وَدَدَاء، في جمع وَدُود، وهو شاذ من وجهين: أحدهما أن فَعُولًا لا يجمع على فَعَلَاء بل هو قياس فعيل، لكنه شبه به لموافقته له حركة وسكونًا، والثاني أن المضاعف لا يأتي فيه فَعَلَاء في فعيل أيضًا، بل أفعلاء نحو شديد وأشداء، لكنه لما شذ الشذوذ الأول احتملوا الثاني، فصاروا وَدَدَاء كَحَشَشَاء (1) في الاسم المفرد، وإنما أدخلوا التاء عَدُوَّة وإن كان يستوي المذكر والمؤنث في هذا البناء حملاً له على صديقة، وقالوا في الجمع عَدُوٌّ وصديق، قال تعالى: "فَاتَّهَمُ عَدُوٌّ لِي" وقال الشاعر: 60 - * ودعها فما النجوى من صديقتها (2) * وجمع عَدُوٌّ على أعداء، وإن لم يكن بابه، لاستعماله استعمال الأسماء كما مر قبل

(1) الحششاء - كالرحضاء -: العظم الناتئ خلف الاذن وهما خششاوان ويقال في الواحد: خشاء بالادغام (2) هذا بيت من الرجز المشطور لرؤية بن العجاج، وقبله قوله: تَنَحَّ لِلْعَجُوزِ عَنْ طَرِيقِهَا * قَدْ أَقْبَلْتُ رَائِحَةً من سوقها وكان رؤية يقعدُ بعد صلاة الجمعة في رَحْبة بني تميم فينشد ويجمع الناس إليه فازدحموا يوماً فضيَّقوا الطريق فأقبلت عجوز معها شئ تحمله فقال هذه الابيات، والاستشهاد به على أن صديقا في قوله من صديقها مما يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث، وهو في البيت للجمع من قبل أن " من " للتبعيض وليس يجوز أن يكون النحوي بعض صديق واحد فتعين أن يكون بعض أصدقاء وهذا هو المراد، ومما يدل على ذلك قول قعنب ابن أم صاحب ما بآل قَوْمِ صَدِيقٍ ثُمَّ لَيْسَ هُمْ دِينٌ وَلَيْسَ هُمْ عَهْدٌ إِذَا أَوْتَمْنَا (*)

قال: " وَفَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ بِأَبْنِهِ فَعَلَى كَجَرَحَى وَأَسْرَى وَقَتَلَى، وَجَاءَ أُسَارَى، وَشَدَّ قَتْلَاءَ وَأَسْرَاءَ، وَلَا يُجْمَعُ جَمْعُ الصَّحِيحِ، فَلَا يُقَالُ جَرِيحُونَ وَلَا جَرِيحَاتٌ لِيَتَمَيَّزَ عَنْ فَعِيَا الْأَصْلِ، وَنَحْوُ مَرَضَى مَحْمُولٌ عَلَى جَرَحَى، وَإِذَا حَمَلُوا عَلَيْهِ هَلَكَى وَمَوْتَى وَجَرَى فِهَذَا أَجْدَرُ كَمَا حَمَلُوا أَيَامَى وَيَتَامَى عَلَى وَجَاعَى وَحَبَاطَى " أقول: اعلم أن فَعِيلًا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُوثُ، إِلَّا إِذَا لَمْ تَجْرَ عَلَى صَاحِبِهَا، كَمَا مَضَى فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (1) ، وَلَيْسَ يَجْمَعُ كُلُّ

وقول جرير: دَعَوْنَ الْهَوَى ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا * بِأَعْيُنٍ أَعْدَاءٍ وَهْنٌ صَدِيقٍ وَقَوْلُ الْآخَرِ: فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرِّخَاءِ سَأَلْتَنِي * طَلَاكَ لَمْ أَبْجَلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ وَمِنْ هُنَا تَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ مَنْ قَالَ إِنَّ " صَدِيقًا " فِي الْبَيْتِ كَالْكَلْبِ وَالْعَبِيدِ مِنْ صَيْغِ الْجُمُوعِ غَيْرِ سَدِيدٍ، لِأَنَّهُ قَدْ أَخْبَرَ بِهِ عَنِ الْوَاحِدَةِ كَمَا فِي الْبَيْتِ الثَّالِثِ، وَلَوْ كَانَ كَالْعَبِيدِ وَالْكَلْبِ لَمْ يَسْتَعْمَلْ إِلَّا فِي الْجَمْعِ، وَيَجِبُ حَمْلُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا (1) الَّذِي ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ خَاصًّا بِهَذَا الْمَوْضُوعِ هُوَ قَوْلُهُ: " إِنْ أَصْلُ التَّاءِ فِي الْأَسْمَاءِ أَنْ تَكُونَ فِي الصِّفَاتِ فَرَقًا بَيْنَ مَذْكُورِهَا وَمَوْثُوثِهَا، وَإِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الصِّفَاتِ إِذَا دَخَلَتْ فِي أَفْعَالِهَا، فَالْصِّفَاتُ فِي لِحَاقِ التَّاءِ بِهَا فَرَعُ الْأَفْعَالِ: تَلَحُّقُهَا إِذَا لَحِقَتْ الْأَفْعَالُ نَحْوَ قَامَتْ فَهِيَ قَائِمَةٌ، وَضَرَبَتْ فَهِيَ ضَارِبَةٌ، فَإِذَا قَصَدُوا فِيهَا الْحُدُوثَ كَالْفِعْلِ قَالُوا: حَاضَتْ فَهِيَ حَائِضَةٌ، لِأَنَّ الصِّفَةَ حِينَئِذٍ كَالْفِعْلِ فِي مَعْنَى الْحُدُوثِ، وَإِذَا قَصَدَتْ الْإِطْلَاقَ لَا الْحُدُوثَ فَلَيْسَتْ بِمَعْنَى الْفِعْلِ، بَلْ هِيَ بِمَعْنَى النَّسَبِ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى صُورَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ كَلَابِنٍ وَتَامِرٍ، فَكَمَا أَنَّ مَعْنَاهُمَا ذُو لَبَنٍ وَذُو ثَمَرٍ مُطْلَقًا لَا بِمَعْنَى الْحُدُوثِ: أَيِ لَبْنٍ وَثَمَرٍ، كَذَلِكَ مَعْنَى طَالِقٍ وَحَائِضٍ ذَاتُ طَلَاقٍ وَذَاتُ حَيْضٍ " ثُمَّ قَالَ بَعْدَ كَلَامِهِ: " وَمَا يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُوثُ وَلَا يَلْحَقُهُ التَّاءُ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، إِلَّا أَنْ يُحْذَفَ مَوْصُوفُهُ نَحْوَ (*)

فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ عَلَى فَعَلَى، بَلْ إِنَّمَا يَجْمَعُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ مُتَضَمِّنًا لِلآفَاتِ وَالْمُكَارِهِ الَّتِي يُصَابُ بِهَا الْحَيُّ، كَالْقَتْلِ وَغَيْرِهِ، حَتَّى صَارَ هَذَا الْجَمْعُ يَأْتِي أَيْضًا لِغَيْرِ فَعِيلٍ الْمَذْكُورِ إِذَا شَارَكَهُ فِي الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ كَمَا يَتَبَيَّنُ، فَإِنْ أَتَى شَيْءٌ مِنْهُ بِغَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَجْمَعْ

هذا الجمع، نحو رجل حميد، ومنه سَعِيد في لغة من قال سَعِدَ - بضم السين على بناء ما لم يسم فاعله (1) فلا - يقال: حَمَدَى ولا سَعَدَى، وكذلك لا يقال فَعَلَى في جمع ما انتقل إلى الاسمية من هذا الباب وهو ما دخله التاء، كالذبيحة والأَكِيلَة والصَّحِيحة والنَّطِيحة، وإنما قلنا انتقلت إلى الاسمية لأن الذبيحة ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب الذي

هذه قتيلة فلان وجريحتة، ولشبهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضا نحو امرأة قتيلة، كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد، من جد يجد جدة عند البصرية، وقال الكوفية: هو بمعنى محدود من جده: أي قطعه، وقيل: إن قوله تعالى (إن رحمة الله قريب) منه، وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس، وقد يجيء بمعنى مفعول قليلا كالمذكر الحكيم أي المحكم على تأويل، وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والجليف " اه (1) قال في اللسان: " سعد يسعد سعادة فهو سعيد: نقيض شقى، مثل سلم فهو سليم، وسعد - بالضم - فهو مسعود، والجمع سعداء، والانثى بالهاء.

قال الازهرى: وجائز أن يكون سعيد بمعنى مسعود من سَعَدَهُ الله (بفتح العين) ، ويجوز أن يكون من سعد يسعد (كفرح يفرح) فهو سعيد " اه والحاصل أن سعيدا يجوز أن يكون فعिला بمعنى فاعل فيكون مأخوذا من الفعل اللازم الذى من باب فرح ويجوز أن يكون فعिला بمعنى مفعول فيكون مأخوذا من الفعل المتعدى الذى من باب فتح، فقول المؤلف.

" في لغة من قال سعد بضم السين " لا يريد أنه مأخوذ من المبني للمجهول لان المبني للمجهول ليس هو أصل المشتقات إجماعا، ولان من بنى الفعل للمجهول جاء باسم المفعول على مفعول فقال: مسعود، وإنما يريد بهذه العبارة الإشارة إلى الفعل المتعدى، لان المبني للمجهول لا يكون إلا من متعد (*)

(142/2)

يقع على كل من يقع عليه الضرب، بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويُعَدَّلَة من النعم، وكذا الأَكِيلَة ليس بمعنى المأكول، إذ لو كان كذا لكان يسمى الخبز والبقول أَكِيلَة إذا أكل، بل الأَكِيلَة مختص بالشاة، وكذا الضحية مختص بالنعم،

والرَّمِيَّةُ بالصَّيدِ، والنَّطِيحَةُ بالشَّاةِ المَيْتَةِ بالنَّطْحِ، وليس كل منطوح أو كل شاة منطوحة نطيحة، فهذه هي العلة في خروجها عن مذهب الأفعال إلى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها فيه، كما قلنا في الآلة نحو المُنْخَل والمُدْهَن والمُسْعَط، والموضع كالمَسْجِد، والدليل عليه أن نحو الذبيحة والأَكِيلَة ليس بمعنى اسم المفعول، لأن حقيقة اسم المفعول هو ما وقع عليه الفعل وأما ما لم يقع ويقع بعد عليه فالظاهر أن اسم المفعول فيه مجاز (1)، فالمضروب ظاهر فيمن وقع عليه الضرب لا فيمن سيضرب أو يصلح للضرب، والأَكِيلَة ما يعد للاكل وإن لم يؤكل، والضحية كالمنخل والمدهن والمسجد، ونحوه مما ذكرنا قبل، وأيضاً اسم المفعول في الحقيقة هو ما وقع عليه الفعل (1) والذبيحة

(1) ظاهر قوله " اسم المفعول في الحقيقة هو ما وقع عليه الفعل " أنه يرى أن الوصف إذا وقع مدلوله وانقضى فهو حقيقة، وهو أحد ثلاثة آراء في المسألة ونحن نذكر لك ذلك على التفصيل فنقول: قال العلامة العضد (1: 172) من شرحه على مختصر بن حاجب: " المشتق عند وجود معنى المشتق منه كالضارب لمباشر الضرب حقيقة اتفاقاً، وقبل وجوده كالضارب لمن لم يضرب وسيضرب مجاز اتفاقاً، وبعد وجوده منه وانقضائه كالضارب لمن قد ضرب قبل الان وهو الان لا يضرب قد اختلف فيه على ثلاثة أقوال: أولها مجاز مطلقاً، وثانيها: حقيقة مطلقاً، وثالثها: إن كان مما يمكن بقاؤه (كالقيام والقعود) فمجاز، وإلا (أي وإن لم يكن بقاؤه كالتكلم والخبار ونحوهما) فحقيقة " اه كلامه، فإن كان قول الرضى " هو ما وقع عليه الفعل " قد أراد به ما وقع وانقضى فهو من موضع الخلاف على ما قدمنا، وإن كان المراد ما وقع عليه الفعل وهو مستمر الوقوع (*)

(143/2)

والأكيلة والنطيحة ما سيدبح وسيؤكل، وكذا الضحية ما يصلح للتضحي وإن لم يضح به بعد، ومثله القُتُوبَة (1) والحلوبة لما يصلح للقَتَب والْحَلْب، فلما خرجت الكلمات المذكورة من حيز الصفات إلى حيز الأسماء لم تجمع على فعلى، وما لم يخرج منه من هذه الأسماء جاز جمعه على فعلى، كما حكى سيبويه شاة ذبيح وغنم ذبحى، فيما ذبح فإذا تقرر هذا قلنا: أصل فعلى أن يكون جمعاً لفعل في معنى مفعول بمعنى مصاب بمصيبة،

ثم حمل عليه ما وافقه في هذا المعنى، فأقرب ما يحمل عليه فَعِيل بمعنى الفاعل، نحو مَرِيضٌ وَمَرَضَى، لمشابهته له لفظاً ومعنى، ويحمل عليه فَعِلَ كَزَمِنَ وَزَمِنَى، وَفَعِلَ كَمِيتَ وَمَوْتَى، وَأَفْعَلُ كَحَمَقَى وَجَزَى، وفاعل كهلكى، وفلان كرجل سكران وقوم سَكْرَى ورجل رَوْبَان (2)، وهو الذي أثنى

فهو مما اتفق على أنه حقيقة، وهذا هو الذي يشعر به قوله في مقابل ما تقدم.

" لا فيمن سيضرب أو يصلح للضرب " إذ ذلك خاص بحالة ما قبل الوقوع (1) قال في اللسان: " القتوبة من الابل: الذي يقتب بالقتب إقتابا، قال اللحياني: هو ما أمكن أن يوضع عليه القتب، وإنما جاء بالهاء لأنها للشئ مما يقتب.

وفي الحديث " لا صدقة في الابل القتوب ".

القتوبة بالفتح التي توضع الاقتاب على ظهورها، فعولة بمعنى مفعولة كالركوبة والحلوبة، أراد ليس في الابل العوامل صدقة، قال الجوهري: وإن شئت حذفنا الهاء فقلت:

القتوب، ابن سيده وكذلك كل فعولة من هذا الضرب من الاسماء " اه (2) قال في اللسان: " راب الرجل روبا ورءوبا: تخير وفترت نفسه من شبع أو نعاس، وقيل: سكر من النوم، وقيل: إذا قام عن النوم خائر البدن والنفس.

ورجل رائب وأروب وروبان، والانشى رائبة، عن اللحياني، لم يزد على ذلك، من قوم روبي إذا كانوا كذلك، وقال سيبويه: هم الذين أثنىهم السفر والوجع (*)

(144/2)

السفر، وقوم رَوْبَى، ولا يبعد أن يكون سَكْرَى ورَوْبَى في مثل هذا الموضع مفرداً مؤنثاً لِفَعْلَان، وذلك لأن مؤنث فَعْلَان الصفة من باب فَعِلَ يَفْعَلُ قياسه فَعَلَى وصفة المفرد المؤنث تصلح للجمع المؤنث والقوم يؤنث كقوله تعالى: (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ) وأما قولهم كَيْسَى (1) فمحمول على الحمقى، بالضدية، وليس هذا الحمل مطرداً، فلا يقال بَحْلَى ولا سَقَمَى قوله " كما حملوا أيامى ويتامى على وجاعى وَحَبَاطَى " اعلم أن أصل فَعَالَى في جمع المذكر أن يكون جمع فَعْلَان فعلى كما يجيئ، نحو سكران وسكارى، وفَعْلَان كما مر في باب الصفة المشبهة بابه فَعِلَ يَفْعَلُ مما يدل على حرارة الباطن والامتلاء، وفَعِلَ من هذا الباب فيما يدل على الهيجانات والعيوب الباطنة، فلما تقارب معناهما واتحد مبناهما، أعني باب فَعِلَ يَفْعَلُ، تشاركاً في كثير من

فاستثقلوا نوماً، ويقال: شربوا من الرائب فسكروا، قال بشر: فأما تميم تميم بن مر *
فألفاهم القوم روي نياماً وهو في المجمع شبيهه بملكى وسكرى، واحدهم روبان، وقال
الاصمعي: واحدهم رائب مثل مائق وموقى وهالك وهلكى " اه (1) قال في اللسان: "
الكيس الخفة والتوقد، كاس كيسا، وهو كيس وكيس (بالتخفيف والتشديد) والمجمع
أكياس، قال الخطيئة: والله ما معشر لاموا امرأ جنباً * في آل لاي بن شماس بأكياس
وقوله، وأنشده ثعلب: فكن أكيس الكيسى إذا كنت فيهم * وإن كنت في الحقى فكن
أنت أحقاً إنما كسره هنا على كيسى لمكان الحمقى، أجرى الضد مجرى ضده " اه
واليبت الذى أنشده ثعلب هو لعقيل بن علفة المرى، وهو من شعر الحماسة
وانظره في باب الادب (ج 3 ص 86 من شرح التبريزي طبع بولاق) (*)

(145/2)

المواضع، نحو عَطِشَ وَعَطِشَانِ وَصَدَّ وَصَدَيَانِ وَعَجَلَ وَعَجَلَانِ، ثم حمل فَعَلَ في بعض
المواضع في المجمع على فعْلان، ففعل في جمع وَجَعَ وَحَبِطَ: وَجَاعَى وَحَبَاطَى، حملاً على
نحو سكران وسكاري وعثران وغراثى، ثم شارك أَيْمَ وَيَتِيمَ باب فَعَلَ من حيث المعنى لأن
الايمة واليتيم لا بد فيهما من الحزن والوجع، ويقربان أيضاً منه من حيث اللفظ، فجمع
على أَيَامَى وَيَتَامَى، فهما محمولان على فَعَلَ المحمول على فَعْلَانِ، وفي الكشف: أصل
أَيَامَى وَيَتَامَى يتائم وأَيَائِمَ فقلب (1) ، وليس بوجه، لأن إبدال الياء ألفاً في مثله نحو

(1) قال جار الله الزمخشري في أول تفسير سورة النساء من الكشف: " فأن قلت:
كيف جمع اليتيم وهو فعيل كمريض على يتامى؟ قلت: فيه وجهان: أن يجمع على
يتامى كأسرى، لأن اليتيم من وادى الافات والواجع، ثم يجمع فعلى على فعلى
كأسارى، ويجوز أن يجمع على فعائل لجرى اليتيم مجرى الاسماء نحو صاحب وفارس،
فيقال يتائم ثم يتامى على القلب " اه وقال في تفسير سورة النور: " الايامى والتيامى
أصلهما أيائم ويتائم فقلبا، والايم للرجل والمرأة، وقد آم وآمت وتأيما، إذا لم يتزوجا،
بكرين كانا أو ثيبين، قال: فإن تنكحي أنح وأن تتأيمي * وإن كنت أفتى منكم أتأيم وعن
رسول الله صلى الله عليه وسلم: اللهم إنا نعوذ بك من العيمة والغيمة والايمة والكزم
والقرم " اه وقد تبعه على ذلك في الموضوعين القاضي البيضاوى في تفسيره، وقال

العلامة الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي في تفسير سورة النساء: " وجمع على يتامى وإن لم يكن فعيل يجمع على فعلى، بل على فعال وفعلاء وفعل وفعلى، نحو كرام وكرماء ونذر ومرضى، فهو إما جمع يتمى جمع يتيم إلحاقاً له بباب الافات والواجاع، فأن فعلاً فيها يجمع على فعلى، ووجه الشبه ما فيه من الذل والانكسار المؤلم، وقيل: لما فيه من سوء الادب المشبه بالافات، كما جمع أسير على أسرى ثم على أسارى - بفتح الهمزة، أو هو مقلوب يتائم، فان فعلاً الاسمي يجمع على فعائل كأفيل وأفائل، وقل ذلك في الصفات (*)

(146/2)

معاًيا (1) جمع مُعَيٍّ شاذ كما يجيئ في هذا الباب، وأيضاً جَمْعُ فعيل المذكور

لكن يتيم جرى مجرى الاسماء كصاحب وفارس، ولذا قلما يجرى على موصوف، ثم قلب فقيلاً يتامى - بالسكّر - ثم خفف بقلب الكسرة فتحة، فقلبت الياء ألفاً، وقد جاء على الاصل في قوله: * أطلال حسن في البراق اليتائم * اه وقال في الحاشية المذكورة في تفسير سورة النور: " ذهب المصنف تبعاً للزمخشري ومن تابعه إلى أن أيامي مقلوب أيائم لان فعلاً وفعلاً لا يجمعان على فعلى، فأصل يتامى يتائم وأصل أيامي أيائم فقدمت الميم وفتحت للتخفيف فقلبت الياء ألفاً لتحركها. وانفتاح ما قبلها، ويتيم أيضاً جرى مجرى الاسماء الجامدة، لان فعلاً الوصفى يجمع على فعال ككريم وكرام لا على فعائل وقد مر في تفسير سورة النساء أنه لما يجرى مجرى الاسماء الجامدة كفارس وصاحب جمع على يتائم ثم قلب فقيلاً: يتامى، أو جمع على يتمى كأسرى، لانه من باب الافات، ثم جمع يتمى على يتامى. وذهب ابن مالك ومن تبعه إلى أنه شاذ لا قلب فيه، وهو ظاهر كلام سيبويه، وذهب ابن الحاجب إلى أنهم حملوا يتامى وأيامى على وجاعى وحباطى، لقرب اللفظ والمعنى " اه ويريد بقرب اللفظ أن منشأهما وهو الفعل بابه في الجميع واحد، وبقرب المعنى أن الجميع من

الافات على ما ذكره الرضى ونقول: إن نسبة القول بالقلب في يتامى وأيامى إلى الزمخشري لا تخلو عن مسامحة، فانه وإن كان قائلاً بذلك مسبوق بهذا القول، وأصله لابي علي الفارسي أحد علماء النصف الاول من القرن الرابع الهجرى، فقد قال في

اللسان: " وأما أيامى فقيل: هو من باب الوضع، وضع على هذه الصيغة، وقال
الفارسي: هو مقلوب موضع العين إلى اللام " اه (1) قال في اللسان: " أعيا السير
البعير ونحوه: أكله وطلحه، وإبل معايا: معيبة، قال سيويه: سألت الخليل عن معايا،
فقال: الوجه معاي.

وهو المطرد، وكذلك قال يونس، وإنما قالوا معايا كما قالوا مدارى وصحارى، (*)

(147/2)

صفة على فعائل شاذ (1) كنظائر قوله " وإذا حمل نحو هالك وميت وأجرب على نحو
قتيل " أي: إذا حملت عليه مع أن وزنها خلاف وزنه لمجرد المشاركة في المعنى فالأن يحمل
عليه مريض مع مشاركته له في اللفظ والمعنى أجدر قوله " ليتميز عن فعيل الأصل "
يعني أن الأصل فعيل بمعنى فاعل لكونه أكثر من فعيل بمعنى مفعول، ولأن الفاعل مقدم
على المفعول، والذي بمعنى الفاعل يجمع جمع السلامة نحو رحيمون ورحيمات وكريمون
وكريمات، فلم يجمع الذي بمعنى المفعول جمع السلامة فرقاَ بينهما (2) قوله: " شذ
قتلاء وأسراء " وجه ذلك مع شذوذهما أن فعِلاً بمعنى المفعول حمل على فعيل بمعنى
الفاعل، نحو كريم وكرماء

وكانت مع الياء أثقل إذ كانت تستثقل وحدها " اه وقوله " الوجه معاي " أصله معاي
بياءين أولاهما مكسورة، فحذفت الثانية بعد حذف حركتها، وقوله
" وإنما قالوا معايا " يريد فتحوا الياء الأولى فانقلبت الثانية ألفا لتحركها وانفتاح
قبلها، وذلك كما فتحوا الراء في مدارى وصحارى، لقصد التخفيف، وقوله " وكانت
مع الياء أثقل " يريد وكانت المكسرة معالياء في معاني أشد ثقلا منها وحدها في مدار
وصحار، لا سيما أن بعد الياء ياء أخرى (1) قد علمت مما نقلناه لك أنفا عن
الكشاف ومن تابعه أن الزمخشري ذهب إلى ما ذهب إليه لأنه اعتبر يتيما اسما.
وفعيل إذا كان اسما يجمع على فعائل مثل أفيل وأفائل، فلا محل لقول المؤلف " وأيضا
جمع فعيل المذكر اسما على فعائل شاذ " (2) ذكر ابن يعيش وجه آخر لعدم جمع فعيل
بمعنى مفعول جمع التصحيح قال في شرح المفصل (ح 5 ص 51): " ولا يجمع شئ
من ذلك إذا كان مذكرا بالواو والنون كمالم يجمع مؤنثه بالالف والتاء، فلا يقال: قتيلون

ولا جريجات، لانهم لم يفصلوا في الواحد بين المذكر والمؤنث بالعلامة فكروها أن يفصلوا
بينهما في الجمع فيأتوا في الجمع بما كرهوا في الواحد، فاعرفه " اه (*)

(148/2)

قوله " وجاء أسارى " اعلم أن أصل فعّال في المذكر كما ذكرنا أن يكون جمع فعّالان،
وقد يضم فاء فعّال الذي هو جمع فعّالان فعلى خاصة كما يجي، نحو سُكّارى وكُسّالى،
دون المحمول عليه، إلا أسارى، وذلك لأنه لما حمل أسير على حرّان وهفان لانه لا يخلو
من حرارة الجوف ضموا أوله كما يضم أول فعّال جمع فعّالان، والترموا الضم في هذا
المحمول واعلم أنه قد يجي الفعّال بمعنى الآلة كالوسيلة لما يتوسّل به: أي يُقَرَّب،
والدريئة لما يُتَدَرَّع به، والدريئة للبعير (1) وشبهه يُدَرى به الصيد: أي يختل قال: "
المؤنث، نَحْوُ صَبِيحَةٍ عَلَى صَبَاحٍ وَصَبَائِحَ، وَجَاءَ خُلَفَاءُ،
وجعلته جَمْعَ خَلِيفٍ أَوْلى، وَنَحْوُ عَجُوزٍ عَلَى عَجَائِزٍ " أقول: إذا لحقت التاء فعّالاً في
الوصف فإنه يجمع على فعّال، كما جمع قبل لحاقه، فيقال: صَبَاحٌ وَظُرَافٌ، في جمع
صبيح وصبيحة وظريف وظريفة،

(1) قال في اللسان: " والدريئة: الحلقة التي يتعلم الرامي الطعن والرمى عليها قال
عمرو ب معديكرب: ظللت كأني للرماح دريئة * أقاتل عن أبناء جرم وفرت قال
الاصمعي: هو مهموز.

وفي حديث دريد بن الصمة في غزوة حنين: " دريئة أمام الخليل " الدريئة: حلقة يتعلم
عليها الطعن.

وقال أبو زيد: الدريئة مهموز: البعير أو غيره الذي يستتر به الصائد من الوحش يختل
حتى إذا أمكن رميه رمى " اه، وتقول: دريت الصيد أدريه دريا مثل رميته أرميه رميا،
وادريته على افتعلت، وتدريته على تفعلت، إذا ختلته، قال الشاعر: فإن كنت لا أدري
الظباء فإنني * أدس لها تحت التراب الدواهيا وقال الاخطل: فإن كنت قد أقصدتني إذ
رميتني * بسهمك، فالرامي يصيد ولا يدرى (*)

(149/2)

ويختص ذو التاء - سواء كان بمعنى المفعول كالذبيحة أولاً كالكبيرة - بفعائل، دون المذكر المجرد، وقد شذَّ نطائرٌ في نظير، وكرائه في كربه، بمعنى مكروهه، وهو جمع من غير حذف شيء من واحده، فهو في الصفة نظير صحيفة وصحائف في الاسم، وقد يستغنى عن فعائل بفعال كصغار وكبار وسمان، في صغيرة وكبيرة وسمينة، ولم يقولوا نسوة كبائر وصغائر وسمائن، وجاء فيه حرفان فقط على فعلاء، نحو نسوة فقراء وسفهاء، قالوا: وإنما جاء خُلفاء في جمع خليفة، لأنه وإن كان فيه التاء إلا أنه للمذكر، فهو بمعنى المجرد ككريم وكرماء،

فكأنهم جمعوا خليفاً على خلفاء، وقد جاء خليفٌ، أيضاً، فيجوز أن يكون الخلفاء جمعه، إلا أنه اشتهر الجمع دون مفرده، قال: 61 - إن من القوم موجودا خليفته * وما خليف أبي وهب بموجود (1)

يرى ولا يختل ولا يستتر.

وقال سحيم بن وثيل الرياحي: وماذا يدري الشعراء مني * وقد جاوزت حد الأربعين وقال أيضاً: أثبتنا عامر من أرض رام * معلقة الكنائن تدرينا (1) هذا البيت لاوس بن حجر من كلمة له يرثي فيها عمرو بن مسعود بن عدى الاسدي، وكان النعمان بن المنذر اللخمي قد قتله.

والذي في جميع النسخ "أبي موسى" والموجود في شعر أوس وفي شرح الشواهد للبيгдаدي وفي اللسان (خ ل ف) وفي شرح المفصل لابن يعيش "وما خليف أبي وهب" كما أثبتنا وأبو وهب كنية عمرو بن مسعود.

والاستشهاد في البيت على أنه قد ورد عنهم خليف بغير تاء بمعنى خليفة بالتاء، والخليفة الذي يخلف غيره: أي يعقبه ويقوم مقامه ويعنى غناؤه وإن لم يستخلفه، وإذا صح خلائف جمع خليفة كظريفة وظرائف، قال في بعض شروح إيضاح الفارسي: "إن كان لم يثبت خليف بمعنى خليفة إلا في هذا البيت - وهو الاظهر - فلا حجة فيه، لأنه يحتمل أن يكون ممارخم في غير النداء ضرورة نحو قوله (*)

(150/2)

وقياس جمع فعالة كامرأة طوالة، أن يكون كجمع فعيلة، لمساواة مذكروه مذكروه كما ذكرنا.

قوله " ونحو عجوز " فَعُول لا يدخله التاء كما مر ، والذي هو بمعنى المُوْنث من هذا الوزن يجمع على فعائل، حملاً على فعيلة، نحو عجوز وعجائز (1) ، وَتُخَوِّصُ ونَخَاصُ (2) ، وإذا دخله التاء للمبالغة كَفَرُوْقة جمع بالألف والتاء واعلم أنه قد جاء في فِعَال المُوْنث من غير تاء فَعَائِل، وهو قليل، كَهَجَائِن في جمع نافذة هِجَان، حملاً على فِعَالَة، ولم يثبت جمع فَعَال المُوْنث المجرد كامرأة جَبَان على فَعَائِل، بل مذكوره ومؤنثه في الجمع سواء قال: " وَفَاعِلٌ الاسْمُ، نَحْوُ كَاهِلٍ عَلَى كَوَاهِلٍ، وَجَاءَ حُجْرَانٌ وَجِنَانٌ، وَالْمُؤَنَّثُ نَحْوُ كَاتِبَةٍ عَلَى كَوَاتِبٍ، وَقَدْ نَزَّلُوا فَاعِلَاءَ مَنْزِلَتِهِ فَقَالُوا قَوَاصِعُ وَنَوَافِقُ وَدَوَامٌ وَسَوَابٍ " أقول: قياس فَاعِلٍ - بفتح العين وكسرهما - في الاسم، فواعل، قياساً لا ينكسر، وقد جاء فَوَاعِيل بِإشباع الكسر كطوابيق (3) ودوانيق (4) وخواتيم،

* لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ * يريد مكرمة " اه (1) العجوز: " قال في القاموس: الشيخ والشيخة، ولا تقل عجوزة، أو هو لغية رديئة، الجمع عجائز وعجز " اه (2) النخوض: التي أضعفها الكبير، تقول: عجوز ناخص، وعجوز تخوص، إذا نخصها الكبير. أي أضعفها وأذهب لحمها (3) طوابيق: جمع طابق - بفتح الباء وكسرهما - وهو العضو من أعضاء الانسان كاليد والرجل ونحوها. ويجمع على طوابيق، وقد جاء فيه طوابيق بإشباع الكسرة (4) انق - بفتح النون وكسرهما - من الاوزان، وهو سدس الدرهم والدينار، وربما قالوا: داناق، فإذا صح كان الدوانيق قياساً، وكان جمعا لداناق، كما قال المؤلف في الخواتيم (*)

(151/2)

وليس بمطرد، وقيل: خواتيم جمع خاتام، قال: 62 - * أَخَذَتْ خَاتَامِي بَغَيْرِ حَقِّ (1) * فخواتم على هذا قياس، قال الفراء: قد جاء في كلام المولدين بَوَاطِيل في جمع باطل وقد جاء فُعْلَان كحُجْرَان (2) وَفُعْلَان كَجِنَان (3) ، والأول أكثر: أي مضموم الفاء، ويجوز أن يكون حِيطَان من الأول قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء وإذا انتقل فاعل من الصفة إلى الاسم، كراكب الذي هو مختص براكب البعير كما قلنا في أَكِيلَة ونطيحة وَقَتُوبَة وَخُلُوبَة، وفَارِس المختص براكب الفرس، وَرَاعٍ المختص برعي نوع مخصوص، ليست كما ترى على طريق الفعل من العموم، فإنه يجمع في الغالب على فُعْلَان كحُجْرَان في الاسم الصريح، وقد يكسر هذا الغالب على فِعَال أيضاً كِرْعَاء وَصِحَابٍ،

وذلك لأن فاعلاً

(1) هذا بيت من الرجز المشطور، وقبله * يامي ذات الجورب المنشق * ويقال: خاتم - بفتح التاء وكسرها - وخَيْتَم بوزن ديار - بتشديد الياء - وخاتام - كساباط - وهو نوع من الحلى، وهو أيضا ما يوضع على الطين ويختتم به الكتاب. ورواية ابن برى في البيت: خيتامى، قال في اللسان: " وشاهد الخاتام ما أنشده الفراء لبعض بنى عقيل: لئن كان ما حدثته اليوم صادقا * أصم في نهار القيظ للشمس باديا وأركب حمارا بين سرج وفروة * وأعر من الخاتام صغرى شماليا قال سيبويه: الذين قالوا خواتيم إنما جعلوه تكسير فاعال وإن لم يكن في كلامهم، وهذا دليل على أن سيبويه لم يعرف خاتاما " اه (2) حجران: جمع حاجر، وهو مكان مسدير يمسك الماء من شفة الوادي (3) جنان: جمع جان، وهو نوع من العالم، سموا بذلك لاجتنانهم عن الابصار فلا يرون (*)

(152/2)

شبه بفعيل حين جمع على فُعْلان كجريب وجربان، وفعيل يجمع على فِعَال كَأفِيل وإفال، فأجيز ذل في فاعل أيضا، قال سيبويه: ولا يجوز في هذا الوصف الغالب فَوَاعِل، كما كان في الاسم الصريح، لأن له مؤنثا يجمع على فوعِل، ففرقوا بين جمع المذكور وجمع المؤنث، قال: وقد شد فَوَارس، وقال غيره: جاء هَوَالِك أيضا، يقال: فلان هالك في الهوَالِك، قال السيرافي: وجاء في الشعر 63 - ومثلي في غَوَائِكُمْ قَلِيلُ (1) وذكر المبرد أن فَوَاعِل في فاعل الغالب أصل، وأنه في الشعر سائغ حسن قال: 64 - وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأْيَتَهُمْ * خضع الرقاب نواكس الابصار (2)

(1) هذا عجز بيت لعنتية بن الحرص، وصدره قوله: * أَحَامِي عَنْ ذِمَارِ بَنِي أَبِيكُمْ * وأحامي: مضارع من الحماية وهو الحرص. والذمار - ككتاب -: ما يجب على الرجل أن يحميه، وقالوا: فلان حامى الذمار، وحامى الحقيقة. والغوائب: جمع غائب. روى أن عنتية بن الحرث قال لجزء بن سعد هذا البيت فقال له جزء: نعم وفي شواهدنا.

والشواهد: جمع شاهد، وهو مثل الغوايب.
والاستشهاد بالبيت في قوله " غوائبكم " حيث جمع فاعلا على فواعل شذوذا، وسيأتي
في شرح الشاهد التالى مزيد بحث لذلك (2) البيت من كلمة رائية للفرزدق يمدح بها آل
المهلب بن أبى صفرة وبخاصة يزيد بن المهلب، وأولها: فلا مدحن بنى المهلب مدحة *
غراء ظاهرة على الاشعار وقد وقع في النسخ المطبوعة كلها * نواكس الاذقان * وقد
عرفت أن
القصيد رائية، فالذي في النسخ تحريف، وخضع: جمع أخضع مثل حمر في جمع أحمر،
والاخضع الذي في عنقه تطامن في أصل الخلقة، ويروى " خضع " (*)

(153/2)

قلت: لا دليل في جمع ما ذكروا، إذ يجوز أن يكون الهَوَالِك جمع هالكة: أي طائفة
هالكة، وكذا غيره كقولهم " الخوارج " أي الفرق الخوارج، كقوله تعالى: (والصفات
صفا) أي: طوائف الملائكة وإذا سمي بفاعل الوصف كضارب فقياسه فواعل كالاسم
الصريح، إذ لا مؤنث له يشبه جمعاهما، وقد كسر فاعل الاسم على أَفْعَلَة كواد وأودية،
كأنهم استنقلوا الواوين في أول الكلمة لو جمعه على فواعل، وانضمام الواو وانكسارها
لو جمع على فُـ عَلَان قوله " وَالْمُؤَنَّثُ نَحْوُ كَاتِبَةٍ عَلَى كَوَائِبِ (1) " لم يخافوا في الاسم
التباس جمع المذكر بجمع المؤنث مع كون كل منهما على فواعل، كما خافوا في الصفة
ذلك، فلم يجمعوهما معاً على فواعل، لأن لفظ المذكر والمؤنث في الصفة لا فرق بينهما
إلا التاء، فإذا حذفتهما وجمعت حصل الالتباس، وأما الاسم فلا يتلاقى مذكره ومؤنثه،
ألا ترى أنك لا تقول (للمذكر) كاتب وللمؤنث كاتبة، حتى يلتبسا في كوائب

بضمين، وهو جمع خضوع صيغة لخاضع نحو غفور وغفر، والنواكس: جمع ناكس، وهو
المطأطى رأسه، ويروى: نواكس الابصار: على أنه جمع مذكر سالم لجمع التكسير،
والاستشهاد بالبيت هنا في قوله: نواكس، حيث جمع ناكسا وهو وصف لمذكر عاقل
على فواعل وذلك شاذ لم يرد إلا في حروف قليلة منها: حارس وحوارس، وحاجب -
من الحجابة - وحواجب، وحواج بيت الله ودواجه، جمع حاج وداج، وهو المكاري
ورافد وروافد، وفارس وفوارس،
وهالك وهوالك، وخاشع وخواشع، وناكس ونواكس، وغائب وغوايب، وشاهد

وشواهد (1) الكاتبة: اسم لما بين كتفي الفرس قدام السرج، قال النابغة: لمن عليهم عادة قد عرفنها * إذا عرض الخطي فوق الكواثب وفي الحديث: يضعون رماحهم على كواثب خيلهم.

(*)

(154/2)

قوله " قد نزلوا فاعلاء منزلته " وذلك لإجرائهم ألف التأنيث مجرى تائه لكونها علامة التأنيث مثله كما يجيء بعد: النَّافِقَاءُ وَالْقَاصِعَاءُ وَالْدَّامَاءُ جحرة من جحر اليربوع (1) ، والسايباء: الجلدة التي تخرج مع الولد، وعلى ذلك قالوا في حُنْفُسَاء: حَنَافِس، كما قالوا في قُنْبُرَة: قُنَابِر (2) قال: " الصفة، نحو جَاهِلٍ عَلَى جُهْلٍ وَجُهَالٍ غَالِبًا، وَفَسَقَةٍ كَثِيرًا، وَعَلَى قَصَاةٍ فِي الْمُعْتَلِّ اللَّامِ، وَعَلَى بُزْلٍ وَشُعْرَاءَ وَصُحْبَانَ وَتَجَارٍ وَقُغُودٍ، وَأَمَّا فَوَارِس فَشَاذٌ، وَالْمُوْتُّ نَحْوُ نَائِمَةٍ عَلَى نَوَائِمٍ وَنُؤْمٍ، وَكَذَلِكَ حَوَائِصُ وَحَيْصٌ " أقول: اعلم أن الغالب في فاعِلِ الوصف فُعَلٌ، كَشَهَّدَ وَغَيَّبَ وَنَزَلَ وَصُومَ وَقُومَ، وَقِيلَ: صَمِيمٌ وَقِيمٌ، كما يجيء في باب الإعلال، وَقِيلَ: صِيمٌ وَقِيمٌ. وليس بخارج عن فُعَلٍ بضم الفاء، وكسرهما لأجل الباء، كَشُيْخٌ وَشَيْخٌ وتقول في الناقص: غز وغزى

(1) قال في اللسان: " قال بن الاعرابي: قصعة اليربوع - بضم ففتح - أن يحفر حفيرة ثم يسد بابها بترابها، ويسمى ذلك التراب الدماء، ثم يحفر حفرا آخر يقال له: النافقهاء والنفقة (بضم ففتح) والنفق (بفتحتين) ، فلا ينفذها، ولكنه يحفرها حتى ترق، فإذا أخذ عليه بقاصعائه عدا إلى النافقهاء فضربها برأسه ومرق منها، قال ابن بري: جحرة اليربوع سبعة: القاصعاء، والنافقهاء،

والدمااء، والراهطاء، والعانقاء، والحاثياء، واللغز (بضم ففتح) وهي اللغيزى أيضا " اه
بتصرف (2) القنبرة، ويقال: القبرة - بضم القاف وتشديد الباء مفتوحة - وهو أفصح: ضرب من الطير يكنى الذكر منه أبا صابر وأبا الهيثم، وتكنى أنثاه أم العلعل، قال طرفة: يالك من قبرة بمعمر * خلا لك الجو فبيضي واصفري ونفري ما شئت أن تنفري * قد ذهب الصياد عنك فابشري (*)

(155/2)

ويكسر أيضاً كثيراً على فُعَال، كزَوَّارَ وغُيَّاب، وهما أصل في جمع فاعل الوصف، أعني فُعَلًا وفعالا ويحيى على فعلة أيضا كثيرا، لكن لا كالأولين، نحو عَجَزَةٍ وَفَسَقَةٍ وَكَفَرَةٍ وَبَرَزَةٍ وَخَوْنَةٍ وَخَوَكَةٍ، ويقال: حَاكَةٌ وباعة أيضا، كما يحيى في الإعلال وإذا كسر على فَعَلَةٍ في المعتل اللام يَضُمُّ الفاء، لتعتدل الكلمة بالثقل في أولها والخفة بالقلب في الأخير، وقال الفراء: أصله فعل بشديد العين فاستثقل ذلك، فأبدل الهاء من أحد المثلين، وذهب المبرد إلى أنه اسم جمع كُفْرَهَةٍ (1) وَغَزِيٍّ (2) وليس بجمع، وذلك لعدم فُعَلَةٍ جمعا في غير هذا النوع

(1) قال في اللسان: " فره الشيء - بالضم - يفره فراهة وفراهية، وهو فاره بين الفراهة والفروهة، إذا كان حاذقا بالشيء، وإذا كان نشيطا قويا أيضا، قال الجوهري: فاره نادر مثل حامض، وقياسه فريه وحميض مثل صغر فهو صغير وملح فهو مليح، ويقال للبرذون والبغل والحمار: فاره بين الفروهة والفراهية والفراهة، والجمع فرهة مثل صاحب وصحبة، وفره أيضا مثل بازل وبزل وحائل وحول.

قال ابن سيده: وأما فرهة فاسم للجمع عند سيبويه وليس بجمع، لأن فاعلا ليس مما يكسر على فعلة.

قال: ولا يقال للفرس: فاره، إنما يقال في البغل والحمار والكلب وغير ذلك. وفي التهذيب: يقال: برذون فاره وحمار فاره، إذا كانا سيورين، ولا يقال للفرس إلا جواد، ويقال له: رائع، وفي حديث جريج دابة فارهة: أي نشيطة حادة قوية " اه بتصرف.

والجمع القياسي لفاره فره مثل ركع، وفرهة مثل سكرة، وقد ذكرهما صاحب القاموس (2) اختلفت كلمة العلماء في الغزى - بفتح فكسر - فقال ابن سيده: الغزى: اسم للجمع، قال الشاعر (وهو امرؤ القيس) سريت بهم تكل غزيبهم* وحتى الحيات ما يقدن بأرسان (*)

ويجمع كثيراً على فُعل بضمّتين، كَبُرْل (1) وشُرْف (2) ، تشبيهاً بفَعول لمناسبتها له في عدد الحروف ثم يخفف عند بني تميم بإسكان العين، وأما الأجوف نحو عُوطِ (3) وحُولِ (4) ، جمع عائط وحائل فيحب عند الجميع إسكان واوه للاستثقال، وأما عَيْطٌ بمعنى عُوطٍ فإنه من اليائي، كسر الفاء لتسلم الياء كما في بيض جمع أبيض ويكسر على فُعْلَاء كجهلاء وشُعْرَاء، تشبيهاً له بفَعِيل نحو كريم وكرما، ففُعْل وفُعْلَاء ليسا بمتمكنين في هذا الباب، بل هما للتشبيه باب آخر كما مر وأكثر ما يجيء فُعْلَاء في هذا الباب وغيره إذا دُلَّ على سجية مدح أو ذم

ويجمع غاز على غزاء - بالمد - مثل فاسق وفساق.
قال تأبط شرا: فيوما بغزاء ويوما بسرية* ويوما بخشخاش من الرجل هيضل وعلى غزاة، مثل قاض وقضاة، وعلى الغزى، مثل راعع ورعع، قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لأخوانهم إذا ضربوا في الأرض أو كانوا غزى الآية) وقال الازهرى: رجل غاز من قوم غزى مثل سابق وسبق، فجعل الغزى جمعا ونسب مثله لسيبويه " اه عن لسان العرب بتصرف (1) البزل - بضمّتين -: جمع بازل، والبازل أصله الجمل إذا طلع نابه، وذلك إذا كن في السنة التاسعة، وقالوا: رجل بازل، إذا كان كاملا، على التشبيه، (2) الشرف - بضمّتين -: جمع شارف، وهو من السهام العتيق، ومن النوق الهرمة المسنة، وجمع أيضا على شوارف، وعلى شرف - كركع، وعلى شروف كعدول.
(3) العوط: جمع عائط، وهى التى لم تحمل سنين من غير عقر، يقال: عاطت المرأة والناقة تعوط وتعيط، (4) الحول: جمع حائل، وهى التى حمل عليها فلم تلقح، أو التى لم تلقح سنتين أو سنوات، ويجمع أيضا على حيال.
(*)

(157/2)

كجهلاء وجبناء وشجعاء، ويجى أيضا فُعْلَاء كثيراً جمعا لفعل بمعنى مُفَاعَل كجُلَسَاء وخُلَفَاء وجاء فاعل على فُعْلَان أيضا كَشُبَّان ورُعْيَان، تشبيهاً بفاعل الاسم كحُجْرَان وجاء على فِعَال كجِيعَ ونِيَام ورِعَاء وصِحَاب، وعلى فُعُول كَشُهُود وَخُضُور ورُكُوع، وذلك فيما جاء مصدره على فُعُول أيضا قوله " وأما فوارس فشاذ " قد ذكرنا أن ذلك

لغلبته وإذا كان فاعل وصفاً لغير العقلاء جاز جمعه على فَوَاعِل قياساً، لإلحاقهم غير العقلاء بالمؤنث في الجمع، كما مر في شرح الكافية في باب التذكير والتأنيث، فيقال جَمَالٌ بَوَازِلٍ، وأيامٌ مَوَاضٍ وإذا كان في فاعل الوصف تاء ظاهرة كضاربة أو مقدرة كحائض فقياسه فَوَاعِل وفُعَلٌ بحذف التاء.

قال " المؤنثُ بِالْأَلِفِ رَابِعَةٌ: نَحْوُ أَنْثَى عَلَى إِنَاثٍ، وَنَحْوُ صَحْرَاءَ عَلَى صَحَارَى، وَالصِّفَةُ نَحْوُ عَطَشَى عَلَى عِطَاشٍ، وَنَحْوُ حَرَمَى عَلَى حَرَامَى، وَنَحْوُ بَطْحَاءَ عَلَى بَطَاحٍ، وَنَحْوُ عَشْرَاءَ عَلَى عِشَارٍ، وَفُعَلَى أَفْعَلُ كَالصُّغْرَى عَلَى الصُّغَرِ، وَبِالْأَلِفِ خَامِسَةٌ نَحْوُ حُبَارَى عَلَى حُبَارِيَّاتٍ " أقول: اعلم أن ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة إما أن تكون رابعة، أو فوقها، فما ألفه رابعة: إذا لم يكن فُعَلَى أَفْعَلُ، ولا فَعَلَاءَ أَفْعَلُ، يَطْرُدُ جمعه بالألف والتاء، ويجوز أيضاً جمعه مُكَسَّرًا، لكن غير مطرد، وتكسيره على ضربين: الأول أن يجمع الجمع الأقصى، وذلك إذا اعتد بالألف لكون وضعها على اللزوم، فيقال في المقصورة فَعَالٍ وفَعَالَى في الاسم كَدَعَاوٍ ودَعَاوَى، وفي الصفة فَعَالَى بالألف لا غير كحبالى وخنائى، والألف في فعالى مبدلة من الياء على ما يجىء،

(158/2)

ويقال في الممدودة فَعَالَى بالألف المبدلة وفَعَالٍ كجوارٍ في الأحوال الثلاث، ويجوز فَعَالِيٌّ قليلاً، وهو الأصل كما يجىء بيانه، والثاني: أن يجمع على فَعَالٍ كإناث وعِطَاشٍ، وبِطَاحٍ وعِشَارٍ، في أَنْثَى وَعَطَشَى وَبَطْحَاءَ وَعَشْرَاءَ (1) ، وإنما يجىء هذا الجمع فيما لا يجىء فيه الجمع الأقصى، فلما قالوا إناث لم يقولوا أناثى، ولما قالوا خنائى لم يقولوا خِثَاتٍ (2) ، وكان الأصل في هذا الباب الجمع الأقصى اعتداداً بألف التأنيث اللزومها، فتجعل كلام الكلمة، وأما حذفها في الجمع على فَعَالٍ فنظراً إلى كون الألف علامة للتأنيث فيكون كالتاء فيجمع الكلمة بعد إسقاطه

كما في التاء، فيجعل نحو عَطَشَى وبطحاء (3) وَأَنْثَى كَقَصْعَةٍ وَثُرْمَةٍ، فيكون عِطَاشٍ وَبِطَاحٍ وَإِنَاثٌ كَقَصَاعٍ وَبِرَامٍ، وإنما اختير هذا من بين سائر جموع فَعْلَةٍ وفُعْلَةٍ لكونه أشبه بفَعَالَى الذي هو الأصل كما تقرر، وحمل نحو نَفْسَاءَ وَعَشْرَاءَ عَلَى فُعَلَى فجمعاً على فَعَالٍ وإن لم يكسر فُعْلَةٌ بضم الفاء وفتح العين على فَعَالٍ، لما قلنا من مناسبتها لَفَعَالَى التي هي الأصل في مثله لما ذكرنا، ولم يجمع نحو نفساء الجمع الأقصى كما جمع الساكن العين لكون الألف كالحامسة بسبب حركة العين.

كما عرفت في النسب في نحو حبارى (4) وجمزى (5)

(1) العشاء من النوق: التى أتى على حملها عشرة أشهر، وقيل: ثمانية أشهر، وقيل: هي كالنفساء من النساء.

(2) حكي صاحب القاموس أنه قد قيل: أناثى أيضا في جمع الانثى كما حكى في اللسان أن خنثى جمع على خنث ككانث - وأنشد شاهدا لذلك قول الشاعر: لعمرك ما الخنث بنو قشير * بنسوان يلدن ولا رجال ولعل العذر للمؤنث في نفيه أن الجوهري لم يذكره في صحاحه (3) البطحاء والباطح: مسيل واسع فيه دفاق الحصى (4) انظر (ص 36 هـ 5 من هذا الجزء) (5) جمزى: ضرب من السير دون الجرى الشديد. انظر (ص 39 من هذا الجزء) (*)

(159/2)

ولم يسمع بجمع فُعَلَى كَأَرَى (1) وشُعْبَى (2) ولا فَعَلَى كالمَرْطَى (3) والدَّقَرَى (4) ولا فَعْلَاءَ كالثَّأْدَاءَ (5) ، لا على صيغة الأَقْصَى ولا على فِعَالٍ ، ولو كسرت فالقياس فِعَالٍ كما ذكرنا في نحو نُفَسَاءَ ، مع أن الأولى جمع الجميع بالألف والتاء، وإنما وجب في الوصف الذي ألفه مقصورة قلب الياء في الجمع ألفاً دون الاسم كما ذكرنا لأن الوصف أثقل من الاسم من حيث المعنى فالتخفيف به أنسب، والألف في الاسم أيضاً أكثر من الياء (6) ، والدليل على أن ألف فَعَالَى في الأصل ياء أنا لو سمينا بحَبَالَى وصغرناه لم نفعل به ما فعلنا بحَبَارَى، وذلك أنا جوزنا هناك حُبَيْرَى وحُبَيْرًا، كما بين في باب التصغير، بل يجب ههنا أن نقول: " حُبَيْلٌ " بحذف الألف المتوسطة كما نقول في تصغير جوار ومساجد علمين: جوير ومُسَيِّجِد، وإنما فروا في هذه الجموع من الياء إلى الألف بخلاف نحو جَوَاءٍ في جائية، تطبيقاً للجمع بالواحد في الموضعين، أعني حَبَالَى وَجَوَاءٍ، فرقاً بين ألف التأنيث وغيره: من الألف المنقلبة كما في مهلى، وألف اللاحق كما في

(1) الاربى - بضم الهمزة وفتح الراء -: اسم للداهية (2) شعبي - بضم ففتح وآخره ألف مقصورة -: اسم موضع بعينه في جبل طى، قال جرير يهجو العباس بن زيد الكندي أعبدنا حل في شعبي غربيا * ألوما لا أبالك واغترابا (3) المرطى - بفتحات -:

أصله ضرب من العدو فوق التقريب ودون الاهذاب، وقد يوصف به، فيقال: فرس مرطى، وناقّة مرطى، إذا كانت سريعة.

(4) الدقري: الروضة الحسناء العميمة النبات (5) التداء: المرأة الحمقاء، وقيل: الامة، قال الكميت: وما كنا بنى ثداء لما * شفينا بالاسنة كل وتر (6) يريد أن قبل الياء ألفا في الاسم أكثر من بقائها، مع جواز الوجهين.
(*)

(160/2)

أرطى (1) ، وهذا كما يجب في باب الإعلال من تطبيق الجمع بالمفرد، نحو شَائِيَّةٌ وَشَوَاءٌ وَإِدَاوَةٌ (2) وأدَاوَى، بخلاف بَرِيَّةٍ وَبَرَائِيَا، لما كان الألف في شَائِيَّةٍ وإداوة ثابتة كما في الجمع بخلاف بَرِيَّةٍ، هذا، وقد جاء في بعض ما آخره ألف منقلبة ما جاء في ألف التأنيث من قلب الياء ألفاً تشبيهاً له به، وذلك نحو مِدْرَى وَمَدَارٍ (3) وَمَدَارَى، بالألف، وذلك ليس بمطرد، وقال السيرافي: هو مطرد، سواء كان الألف في المفرد منقلبة أو للإلحاق، وإن كان الأصل إبقاء الياء، فتقول على هذا في مَلْهَى: مَلَاهٍ ومَلَاهَى، وفي أُرْطَى: أَرَاطٍ وَأَرَاطَى، وقال: إنه لا يقع فيه إشكال، والأولى الوقوف على ما سمع وأما ذو الممدودة الرابعة فإنه جاء فيه ثلاثة أوجه مع أن الأكثر فيه فَعَالَى بالألف، وذلك لأنك تقلب في الجمع الأقصى ألفه التي قبل الهمزة ياء لأجل كسرة ما قبلها كما في مَصَابِيحٍ فترجع الهمزة إلى أصلها من الألف، وذلك لأنها في الأصل ألف تأنيث عند سيبويه كما في حبلَى زيدت قبلها ألف إذ صارت باللزوم كلام الكلمة كما زيدت في كِتَابٍ وَحِمَارٍ فاجتمع ألفان فحركات الثانية دون الأولى، لأنها للمد كما في حمار، ولم تحذف الأولى للساكنتين خوفاً من نقض الغرض، ولم تقلب الثانية عند الاحتياج إلى تحريكها واواً ولا ياء مع أن انقلاب حروف العلة بعضها إلى بعض أكثر، لشدة تناسبها بالوصف مع تباينها في المخارج، وذلك لأن الواو والياء في مثل هذا الموضع تقلبان ألفاً كما في كِسَاءٍ وَرَدَاءٍ، فلم يبق بعد الواو والياء حرف أنسب إلى الألف من الهمزة لكونهما من الحلق، فلما انقلبت الألف قبلها ياء رجعت الهمزة إلى أصلها من الألف لزوال موجب انقلابها همزة،

(1) أرطى: انظر (ج 1 ص 57) (2) إداوة: انظر (ج 1 ص 31) (3) مدرى: انظر (ج 2 ص 40) (*)

(161/2)

أعني الألف، ثم انقلبت ياء لأن انقلاب حروف العلة بعضها إلى بعض أولى كما يجي في باب الاغلال ثم أدغمت الياء في الياء، فيجوز على قلة استعمال هذا الأصل، قال: * لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشَقَّ * رَ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّ * (1) والأكثر أن يحذف الياء الأولى لاستثقال الياء المشددة في آخر الجمع الأقصى، ولا سيما إذا لم تكن في الواحد حتى تحتل في الجمع للمطابقة كما في كراسي وكراسي، وأيضاً الحذف في مثله تَسْبُبُ إلى جعل الياء ألفا كما كان، وإذا كانوا يحذفون المد من نحو الكَرَابِيس (2) والقَرَاقِير (3) فيقولون: الكَرَابِيسُ والقَرَاقِيرُ فما ظنك به مع الياءين؟ ألا ترى إلى قولهم أَثَافٍ (4) وَعَوَارٍ وَكَرَاسٍ

(1) قد تقدم شرح هذا البيت في (ج 1 ص 194) (2) الكرابيس: جمع كراباس - بكسر الكاف - وهو ثوب من القطن أبيض معرب فارسيته بالفتح، غيروه لغزه فعال (3) القراقير: جمع قرقور - كعصفور - وهو السفينة مطلقاً، أو الطويلة خاصة أو العظيمة (4) الاثافي - بتخفيف الياء - جمع أثفية - بضم الهمزة وسكون الثاء بعدها فاء مكسورة فياء مشددة وقد تخفف - وهي حجر يوضع عليه القدر، وهي ثلاثة أحجار، وبعض العرب يقول: أثفيت القدر - مثل أكرمت، وبعضهم يقول: ثفيت - بتضعيف الوسط، وبعضهم يقول: أثفت - بتشديد الثاء، وبعضهم يقول: أثفت على أفع، كل ذلك يقولونه في معنى نصبت لها الحجارة لتضعها عليها، وتقول على الاول: قدر مثناة، وربما قالوا مؤثناة على الاصل كما قال خطام الجاشعي: * وصاليات ككما يؤثفين * (انظر ج 1 ص 139)

وتقول على الثاني: قدر مثناة - بتشديد عين الكلمة - وأصله مثفية - (*)

(162/2)

في أَثافيَّ وَعَوَارِيَّ وكراسيَّ، فيبقى إذن صحارٍ كجوارٍ سواء في جميع أحوالها، والأوّلَى بعد الانتقال إلى هذا الحال الانتقال إلى درجة ثالثة، وهي قلب الياء ألفاً لصيرورته كَدَعَاوٍ، بسقوط المد الذي كان قبل ألف التانيث، فتقول: صَحَارَى وَعَدَارَى وصلَافِي (1) ، ولا يجوز هذا في ألف الإلحاق، لا تقول في حرباء: حَرَابِي (2) ، بل يب في مثله حَرَابِيَّ، مشدداً أو مخففاً، وذلك لأن جعلها ألفاً إنما كان لتصير الياء ألفاً كما كان، وألف التانيث أولى بالمحافظة عليها لكونه علامة، من ألف الإلحاق، وأناسي جمع إنسيّ ككراسي جمع كرسي، وقيل: هو جمع إنسان، قلبت نونه يا كَطَرَايَ جمع ظربان وقد ألحق بباب صحارى وإن لم يكن في المفرد ألف التانيث لفظان، وهما

كمقتلة - قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتقول على الثالث: قدر مؤثفة - بتشديد الثاء، وتقول على الرابع: قدر مؤثفة - كمكرمة: فوزن " أثفية " في لغة من قال: ثفيت - أفعولة، وفي لغة الباقين: فعلية، وأصلها على كل حال أثفوية، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ثم كسر ما قبلها لمناسبتها (1) الصلافي: جمع صلفاء، وهي الأرض الغليظة الشديدة، وقد ذكر في القاموس أنه يقال في جمعه: صلافي - بكسر ما قبل آخره - (2) الحرباء: مسمار الدرع، وقيل: هو رأس المسمار في حلقة الدرع، قال لبيد: أحكم الجنثى من عوراتها * كل حرباء إذا أكره صل والحرباء أيضا: الظهر، والحرباء أيضا: الذكر من أم حبين، وقيل:

هو دويبة نحو العظاءة (أنظر ص 55 من هذا الجزء) (*)

(163/2)

بَحَاتِي (1) وَمَهَارَى (2) ، فجوز فيهما الأوجه الثلاثة، والتشديد أولى، ولا يقاس عليهما، فلا يقال في أَثَفِيَّةٍ وَعَارِيَّةٍ: أَثافيَّ وَعَوَارَى (3) بالألف، وألحق

(1) البخاتي: جمع بختي - ككرسي - قال في اللسان: " البخت والبختية دخيل في العربية أعجمى معرب، وهي الابل الخراسانية، تنتج من عربية وفالج، وبعضهم يقول: إن البخت عربي، وينشد لابن قيس الرقيات يمدح مصعب بن الزبير: ن يعيش معصب فإننا بخير * قد أتاننا من عيشنا ما نرجى يهب الالف والخيول ويسقى * لب البخت في قصاع

الخلنج الواحد بختى، جمل بختى وناقاة بختية، وفي الحديث " فأتى بسارق قد سرق بختية "،
البختية: الانثى من الجمال البخت، وهى جمال طوال الاعناق، ويجمع على بخت
وبخات، وقيل: الجمع بخاتى (بياء مشددة) غير مصروف، ولك أن تخفف الياء فتقول:
البخاتى (بكسر التاء) وقيل في جمعها: بخاتى (بفتح التاء) اه بتصرف (2) المهارى -
بزنة الصحارى، ويقال: مهارى بزنة الكراسي، ومهار - كجوار - جمع مهريه، وهى
الابل المنسوبة إلى مهرة - بفتح فسكون، وقد قيل: مهرة قبيلد أبوها مهرة بن حيدان،
وقيل: مهرة مخلاف في اليمن (أنظر ج 1 ص 256) (3) العواري - بشديد الياء، وقد
تخفف - جمع عارية - مشددة أو مخففة - وهى اسم للشئ تستعيره من غيرك، وكان
العارية - بالتشديد - منسوبة إلى العار لكونها مما يجلبه، قال في اللسان: " الازهري:
وأما العارية والاعارة

والاستعارة فان قول العرب فيها: هم يتعاورون العواري، ويتعورونها - بالواو المشددة -
كأنهم أرادوا تفرقة بين ما يتردد من ذات نفسه وبين ما يردد، قال: والعارية منسوبة إلى
العار، وهو اسم من الاعارة، تقول: أعدته الشئ أعيره إعارة وعارة، كما قالوا: أطعته
إطاعة وطاعة، وأجبتة إجابة وجابة، قال: وهذا كثير في ذوات الثلاث: منها العارة
والدارة والطاقة وما أشبهها، ويقال: استعرت (*)

(164/2)

بنحو فَتَاوٍ وَفَتَاوَى لفظ واحد من المنقوص، وهو قولهم: جمل معى وناقاة معيبة وجَمَلٌ
أو نوق مَعَايٍ (1) وَمَعَايَا وإنما أبقيت المقصورة الرابعة في التصغير بحالها نحو حُبَيْلَى
وقلبت في الجمع الأقصى ياء ثم ألفاً، لأن بنية التصغير تم قبل الألف بخلاف بنية الجمع
الأقصى، ولذلك قيل في التصغير: أُنِعَام، وفي التفسير: أُنَاعِيم، لأن بعض أبنية
التصغير تم قبل الألف وهو فُعَيْل، فجاز المحافظة على الألف التي هي علامة الجمع،
بخلاف بناء الجمع الأقصى فلم يكن بد من قلب الألف فيه وإن كانت ألف التأنيث
خامسة فالممدودة يجوز جمع ما هي فيه بالألف والتاء، ويجوز أن تحذف ويجمع الاسم
أقصى الجموع، كَقَوَاعٍ وَخَنَافَسٍ فِي قَاصِعَاءَ (2) وَخُنُفَسَاءَ، وكذا قرائث وبرائك
وجلائل في قريثاء (3) وبراكاء (4) وجلولاء (5) وأما المقصورة كَحَبَارَى فقال سيبويه:
لا يجمع ما هي فيه إلا بالألف والتاء، إذ لو قالوا حَبَائِرَ وَحَبَارَى كما قيل في التصغير
حُبَيْرٍ وَحُبَيْرَى، لالتبس حبائر بجمع فعالة ونحوها، وَحَبَارَى بجمع فُعْلَى وفُعْلَاءَ، وفي

التعليل نظر، لأن حُبَّراً في التصغير يلتبس بنحو حُمَيْر.
وقوَّاصع في الجمع يلتبس بجمع فاعله، ولم يُبال

منه عارية فأعارينها، قال الجوهري: العارية بالتشديد كأنها منسوبة إلى العار،
لأن طلبها عار وعيب " اه (1) معاً: جمع معى، وهو اسم فاعل من أعيا إذا كل
وتعب (أنظر ص 147 من هذا الجزء) (2) أنظر (ص 155 من هذا الجزء) (3) أنظر
(ح 1 ص 248) (4) أنظر (ح 1 ص 248) (5) أنظر (ح 1 ص 248) وانظر
(ص 58 من هذا الجزء) (*)

(165/2)

في الوضعين، فنقول: السماع كما ذهب إليه سيويه، لكن لا يمنع القياس - كما ذكر
المالكي - أن يقال في نحو حُبَّارى حَبَّائِرٍ وَحَبَّارَى، كما في التصغير، وكذا لا يمنع القياس
أن يقال في جمع عرضى (1) عَرَّاضِنَ، وإنما لم يجر في نحو قريناء وبراكاء وجلولاء حذف
المد المتوسط كما جاز مع المقصورة لأن المقصورة أشد اتصالاً بالكلمة لكونها ساكنة
على حرف واحد، والممدودة على حرفين ثانيهما متحرك، وذلك قيل عَرَّضِنَ في تصغير
عَرَّضْنَى بحذف الألف لكونها كاللام، وخيفساء لكون الألف كالکلمة المنفصلة كما في
نحو بَعْلَبَك، وإنما لم يجر حُنَّافِسَاءَ وَزَعَاْفِرَانَ كما جاز حُنَيْفِسَاءَ وَزُعَيْفِرَانَ للثقل المعنوي
في الجمع، فصار التخفيف اللفظي به أليق، فلا يكاد يجى بعد بنية أقصى الجموع إلا ما
هو ظاهر الانفكاك، كتاء التأنيث في نحو مَلَائِكَةٌ وَإِنْ كَانَتْ الألف فوق الخامسة كما في
حَوْلَايَا (2) فالحذف لا غير، نحو حَوَالٍ وَأَمَّا فُعْلَى أَفْعَلُ وَفَعْلَاءُ أَفْعَلُ فلم يجمعاً أقصى
الجموع، فرقا بينهما وبين نحو أنثى وصحراء.

ولما كانا أكثر من غيرهما طلب تخفيفهما فاقتصر في فَعْلَاءَ على فُعْلٍ إتباعاً لمذكره، نحو
أحمر وحمراء وحُمَر، وفي الفُعْلَى على الفُعْلٍ تشبيهاً لألفه بالتاء، فالكُبَرَى في الكُبَرَى
كالتُعْرَفِ في العُرْفَةِ، والفُعْلُ في الفُعْلَى غير فُعْلَى أَفْعَلُ شاذ، كالتُرْوَى في الرؤيا، خلافاً
للغراء وكان حق رُبَّى (3) أن يجمع على رَبَّابٍ - بكسر الراء - لكنه قيل: رباب

(1) أنظر (ح 1 ص 245) (2) أنظر (ح 1 ص 246، 249) (3) ربى - كحبلى

-: هي الشاة إذا ولدت، وإذا مات ولدها أيضا، والحديثة النتاج، والاحسان، والنعمة،
والحاجة، والعقدة المحكمة (*)

(166/2)

بالضم، وليس بجمع، بل هو اسم جمع كُرْخَال (1) وتُوَام (2) وأرى أن صَحْرَاء (في
الأصل فَعْلَاء أَفْعَل، كان أصله أرض صَحْرَاء: أي في أولها صُحْرَة، كما تقول: حمار
أصحر، وأتان صحراء) (3) فتوغل في باب الاسمية، فلم يجمع على فُعْل، بل على
فعال، وكذا البطحاء أصله باب حَمْرَاء، ألا ترى إلى قولهم: الأبطح، فغلبت الاسمية
عليهما حتى لا يعتبر الوصف الأصلي في أبطح، كما اعتبر في أسود وأزرقم (4)، بل
يُصْرَف، وحتى لم يجمع على البُطْح، بل جمع الأبطح على الأباطح والبطحاء على
البِطَاح، وكذا حَرَمَى في الأصل من باب عَطَشَى، أعني فَعْلَى فَعْلَان، من " حَرَمَت
النعجة " إذا اشتتت البضاع، فلو لم يمنع المعنى مجئ فَعْلَان منه لكنت تقول حَرَمَان
وحَرَمَى وإنما جمع فعلاَن كَسَكْرَان على فَعَالَى، تشبيهاً للألف والنون بالألف الممدودة،
فسكران وسكارى كصحراء وصحارى

(1) رخال - كغراب -: اسم جمع واحده رخل - بكسر فسكون - وهي
الانثى من ولد الضأن، وقد جمع على أرخل - كأرجل، ورخال - كقдах، (2) التوام
- كغراب -: اسم جمع واحده توءم، وهو الذى يولد مع غيره في بطن، من الاثنين
فأكثر، وجمع التوام توائم.

قال في اللسان: " قال الازهري: ومثل توام غنم رباب وإبل ظوار، وهو من الجمع
العزیز " اه (3) هذه العبارة في النسخ الخطية، والموجودة في المطبوعات " وأرى أن
صحراء من باب حمراء فتوغل الخ " (4) الاسود: العظيم من الحيات وفيه سواد، وأصله
وصف فسمى به، ويقال لانتاه: أسودة، نظرا لما طرأ من الاسمية، ويجمع الاسود على
أساود، نظرا لذلك، وربما قيل: أساويد، باشباع الكسرة، وتجمع الاسودة على أسودات
أيضا.

والارقم: أخبث الحيات وفيه سواد وبياض، وأصله وصف فسمى به أيضا (*)

(167/2)

قال: " وأَفْعَلُ: الاسمُ كَيْفَ تَصَرَّفَ نحو أَحْدَلْ وإصْبَحَ وأخْوصَ، عَلَى أَجَادِلَ وَأَصَابِعَ وَأَحَاوِصَ، وَقَوُّهُمْ حُوصٌ لِلْمَحِ الوُصْفِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَالصِّفَةُ نَحْوُ أَحْمَرَ عَلَى حُمْرَانٍ وَحُمْرٍ، وَلَا يُقَالُ أَحْمَرُونَ لِتُمَيِّزِهِ عَنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، وَلَا حَمْرَاوَاتٌ لِأَنَّهُ فَرْعُهُ، وَجَاءَ الْحَضْرَاوَاتُ لِعَلْبَتِهِ اسْمًا، وَنَحْوُ الْأَفْضَلِ عَلَى الْأَفْضَلِ وَالْأَفْضَلَيْنِ " أقول: قوله " كيف تصرف " أي: تصرف حركة همزته وعينه قوله " أحاوص (1) " جمع أخوص، وأحوص في الأصل من باب أحمر حمراء، فجمعه فُعِلٌ، ولكن لما جعل أفعل فعلاء اسماً جاز جمعه على أفاعِل كأفعل الاسمي، وجاز جمعه على فُعِلٍ نظراً إلى الأصل، وعلى أَفْعَلُونَ إذا كان علماً للعاقل، وعلى أَفْعَلَاتٍ إذا كان علماً للمؤنث

قوله " والصفة نحو أحمر على حُمْرَانٍ وَحُمْرٍ " الوصف إما أن يكون (على) أفعل فعلاء، وَأَفْعَلُ فُعْلَى، والأول أظهر في باب الوصف، لصحة تقديره بالفعل، نحو " مررت برجل أحمر " أي برجل أحر، وليس لأفعل التفضيل فعل منه بمعناه، كما مر في بابه، ولهذا لا يرفع الظاهر إلا بشروط، ولضعف معنى الوصفية في أفعل التفضيل لا خلاف في صرفه إذا نكر بعد التسمية، كما اختلف في نحو أَحْمَرٌ إذا نكر

(1) أصل الاحوص: الذي به الحوص - بفتح الحاء والواو - وهو ضيق في مؤخر العين، وبابه حول، وسمي بالاحوص جماعة: منهم الاحوص بن جعفر ابن كلاب، وجمعوا على الاحاوص، نظراً لما عرض من الاسم، وقد قيل: أحاوصة - بزيادة التاء عوضاً عن ياء النسب كالاشاعرة والمهالبة.

كأنه جعل كل واحد أحوصياً - وجمعوا أيضاً على الحوص، نظراً إلى الأصل، وقد جمع الاعشى بن الجهمين في قوله: أَتَانِي وَعَيْدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ * فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نُهِيتَ الْإِحَاوِصَا (*)

(168/2)

بعد العلمية (1) والمطرود في تكسير أفعل فعلاء وفي مؤنثه فُعْلٌ، ولا يضم عينه إلا

(1) جاء في الكافية وشرحها متعلقاً بهذا قول ابن الحاجب: (ح 1 ص 60) " وخالف سيبويه الاخفش في مثل أحمد علماً ثم ينكر اعتباراً للصفة بعد التنكير، ولا يلزمه باب حاتم، لما يلزم من إيهام اعتبار متضادين في حكم واحد " وقول الرضى في شرح هذا

الكلام: قوله " ولا يلزمه باب حاتم " هذا جواب عن إلزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها، وتقديره أن الوصف الاصلى لو جاز اعتباره بعد زواله لكان باب حاتم غير منصرف للعلمية الحالية والوصف الاصلى فأجاب المصنف عن سيبويه بأن هذا الالتزام لا يلزمه، لان في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائد، بخلاف أحمر المنكر، وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية، إذ الوصف يقتضى العموم والعلمية الخصوص، وبين العموم والخصوص تناف.

قوله " في حكم واحد " يعنى في الحكم بمنع الصرف، لانك تحتاج في هذا الحكم إلى اجتماع سببين فتكون قد جمعت المتضادين، في حالة واحدة، ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز، إذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة، كما إذا حكمنا بجمع أحمر على حمر لان أصله صفه وعلى أحمر لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين، فلم يجتمعا في حالة، فإذا نكر أحمر فانه يصح اعتبار الوصف، وليس معنى الاعتبار أنه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب أحمر رب شخص فيه معنى الحمرة، بل معنى رب أحمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان أسود أو أبيض أو أحمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلى بعد التنكير أنه كالثابت مع زواله، لكونه أصليا، وزوال ما يضاذه وهو العلمية، فصار اللفظ بحيث لو أراد مريد إثبات معنى الوصف الاصلى فيه لجاز بالنظر إلى اللفظ، لزوال المانع، هذا، والحق أن اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شئ خلاف الاصل إذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجودا، فالأولى أن يقال: إن اعتبر معنى الوصف الاصلى في حال التسمية كما لو سمي مثلا بأحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية أيضا، لكنه لم يعتبر فيها، لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة، ولذلك تراها في الاغلب مجردة (*)

(169/2)

لضرورة الشعر، ويجئ فُعْلَانْ أيضاً كثيراً كسُودَانْ وبيضان قوله: " ولا يقال أحمران لتميزه عن أفعل التفضيل " قد ذكرنا علة امتناعه من جمع التصحيح في شرح الكافية (1) ويجوز أفعُلُونْ وفُعْلَاوَاتْ لضرورة الشعر.
قال:

عن المعنى الاصلى كزيد وعمرو، وقليلًا ما يلحق ذلك، وإن كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلى بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي بأحمر أسود أو أشقر لم يعتبر بعد التنكير أيضا، وقال الاخفش في كتاب الاوسط: إن خلافه في نحو أحمر إنما هو في مقتضى القياس، وأما السماع فهو على منع الصرف، هذا كله في أفعال فعلاء، وكذا فعلان فعلى، وأما أفضل التفضيل نحو أعلم، فانك إذا سميت به ثم نكرته: فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف إجماعا، ولا يعتبر فيه سبويه الوصف الاصلى كما اعتبر في نحو أحمر، وإن كان مع من لم يصرف إجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في أحمر أما الاول فلضعف أفعال التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل أفعال فعلاء، فإذا تجرد من من التيسر بأفعال الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كأفكل وأيدع، ولا يظهر فيه معنى الوصف، وأما أفعال فعلاء، فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية وإشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفى في بيان كونه موضوعا صفة، فإذا اتصل أفعال بمن فقد تميز عن نحو أفكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف وأما الثاني: فانما رافق الاخفش سبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه إذن كما ذكرنا، ولكون من مع مجروره كالمضاف إليه، ومن تمام افعال التفضيل من حيث المعنى الوضعي، فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا، لان التنوين يشعر بالانفصال بسبب وجود علامته للوصف أعنى من، بخلاف باب أحمر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف " اه (1) قال في شرح الكافية (ج 2 ص 169) : " وأما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون فشيئان: العلمية، وقبول تاء التأنيث، أما العلمية فمختصة بالاسماء، وأما قبول التاء فمختص بالصفات، فلم يجمع هذا الجمع أفعال فعلاء (*)

(170/2)

64 - فما وجدت بنات بني نزار * خلائل أسودين وأحمرينا (1)

وفعلان فعلى وما يستوى مذكرو ومؤنثه كما ذكرنا في باب التنكير والتأنيث وإنما اعتبر في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتأديتها معنى الفعل، والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء، نحو الرجل قام والمرأة قامت، وكذا

في المضارع التاء وإن كان في الاول نحو تقوم، والغالب في الاسماء الجوامد أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير وأتان، وجمل وناقعة، وحصان وحجرا، ويستوى مذكرها ومؤنثها كبشر وفرس، هذا هو الغالب في الموضعين، وقد جاء العمس أيضا في كليهما نحو أحمر وحمراء والافضل والفضلي وسكران وسكرى في الصفات، وكامرئ وامرأة ورجل ورجلة في الاسماء، فكل صفة لا يلحقها التاء فكأنها من قبيل الاسماء، فلذا لم يجمع هذا الجمع أفعل فعلاء وفعلان فعلى، وأجاز ابن كيسان أحمرن وسكرانون، واستدل بقوله: فما وجدت بنات بنى نزار * حلائل أسودين وأحمرينا وهو عند غيره شاذ، وأجاز أيضا حمراوات وسكريات، بناء على تصحيح جمع المذكر، والاصل ممنوع فكذا الفرع " (1) هذا البيت من قصيدة لحكيم الاعور بن عياش أحد شعراء الشام يهجو بها مضر وخص من بينهم الكميت بن زيد الاسدي وامراته، و " بنات " فاعل وجدت، و " حلائل " جمع حليل - بالحاء المهملة - وهو الزوج، ويقال للزوجة: حليلة، وسميا بذلك لان كل واحد منهما يحل للآخر أو يحل منه محلا لا يحل فيه سواه، وهو مفعول " وجدت "، و " أسودين " جمع أسود، و " أحمرين " جمع أحمر، وهما صفتان لحلائل، والاستشهاد بالبيت في قوله " أسودين وأحمرين " حيث جمع أسود وأحمر جمع المذكر السالم بالواو والنون وهو عند ابن كيسان مما يسوغ القياس عليه، وعند عامة النحاة أن القياس على ذلك لا يجوز وأنه خاص بضرورة الشعر (*)

(171/2)

وأجاز ذلك ابن كيسان اختياراً قوله " وجاء الحَضْرَاوات لغلبته اسماً " غلب الحَضْرَاوات في النباتات التي تؤكل رطبة، فكما يجوز جمع فَعْلَاءَ بالألف والتاء مع العلمية لزوال الوصف جاز مع الغلبة لأن الغلبة تقلل معنى الوصفية أيضاً، ويجوز في نحو أَرْمَل (1) وأَرْمَلَةٌ أَرْمَلُونَ وَأَرْمَلَاتٌ، لأنه مثل ضاربون وضاربات قال: " وَنَحْنُ شَيْطَانٌ وَسُلْطَانٌ وَسِرْحَانٌ عَلَى شَيْطَانٍ وَسِرَاحِينَ، وَجَاءَ سِرَاحٌ، الصِّفَةُ نَحْنُ غَضْبَانٌ عَلَى غَضَابٍ وَسَكَارَى، وَقَدْ ضُمَّتْ أَرْبَعَةٌ كَسَالَى وَسُكَارَى وَعُجَالَى وَغِيَارَى ". أقول: كل اسم على فِإِلَآنٍ مثلث الفاء ساكن العين كان أو متحركة، كَوَرْشَانَ (2) والسَّبْعَانَ (3) والطَّرْبَانَ (4)، يجمع على فَعَالِينَ، إلا أن يكون علماً مرتجلاً، كسَلْمَانَ وَعُثْمَانَ وَعُقَّانَ وَحَمْدَانَ وَعُطْفَانَ، وذلك لان التكسير في المترجل مستغرب، بخلافه في

المنقول، إذ له عهد بالتكسير، ولا سيما إذا كان في المرتجل ما ينبغي أن يحافظ عليه من الألف والنون لشبهه بألف التأنيث.

كما مر في التصغير، وإنما تصرف في ألف نحو صحراء بالقلب حين قالوا " صَحَارٍ " مع كونها أصلاً للألف والنون للضرورة الملجئة إليه لما قصدوا بناء الجمع الأقصى لخلوه من الاستغراب المذكور، ألا ترى أنه قيل في التصغير " صحيراء " لما لم

(1) الارمل: الرجل العزب، والمحتاج المسكين، والانثى أرملة - بالتاء قيل: الارمل خاص بالنساء، وليس بشئ فقد قال جرير: هذى الارامل قد قضيت حاجتها * فمن حاجة هذا الارمل الذكر

(2) الورشان: طائر شبه الحمامة (انظر ج 1 ص 199) (3) السبعان: اسم مكان بعينه (انظر ج 1 ص 198) (4) الظربان: دويبة منتنة الريح (انظر ج 1 ص 198) وانظر أيضا (ص 97 من هذا الجزء) (*)

(172/2)

يكن مثل تلك الضرورة لتمام بناء فُعِلَ الألف، فلهذا قالوا " ظُرَيْبَان " في التصغير، و " ظرايين " في الجمع، وللمحافظة على الألف والنون في المرتجل قالوا في تصغير سلمان " سليمان " وفي تصغير سلطان " سليطين ".

واعلم أنهم قالوا في جمع ظربان " ظُرْبَى " أيضاً كَحَجَلَى في جمع حَجَل، ولم يأت في كلامهم مكسر على هذا الوزن غيرهما، وإنما جاء في سَرَحَانَ (1) وَضِبَعَانَ (2) سَرَحَ وَضِبَاعَ تشبيهاً بَغَرَّثَانَ وَغَرَّاثَ.

قوله " الصفة " اعلم أن الوصف إذا كان على فَعْلَانٍ بفتح الفاء سواء كان له فَعْلَى، كسكران وسكرى، أو لم يكن، كندمان وندمامة، جاز جمعه وجمع مؤنثه على فَعْلَى، وكذا فَعَالٍ، لمشابهة فَعْلَانٍ لَفَعْلَاءَ بالزيادتين والوصف، وليس شئ من الجمعيين مطرداً، لا في فَعْلَانٍ فَعْلَى ولا في فَعْلَانٍ فَعْلَانَةٍ، وقد يجمع في فعالان فعالنة بينهما كندامى وندام، ومع ألف التأنيث لم يجمع بينهما كما ذكرنا فَعْلَانٍ فَعْلَى بَطَاحٍ دُونَ بَطَاحَى، وَصَحَارَى دُونَ صَحَارٍ، بالكسر.

وإذا كان صفة على فعالان بالضم كعريان وَخُمْصَان (3)، لم تجمع على فَعْلَى، لأن فَعْلَاءَ بسكون العين لم يحى مؤنثاً حتى يشبه فَعْلَانٍ به، فقالوا في خُمْصَانٍ وَخُمْصَانَةٍ

خَمَاصٌ " تشبيهاً بَعَرَّثَانِ وَغَرَّاث (4) ، وقال بعض العرب

(1) السرحان: الذئب (انظر ح 1 ص 201) (2) الضبعان - بكسر فسكون -
الذكر من الضباع، والانثى ضبع - كعضد -
وضبعانة - كسرحانه - وضبعة، وقيل: لا يقال: ضبعة، وجمع الضبع أضيع وضباع،
وجمع الضبعان ضباعين وضبعانات (3) الخمصان - بضم فسكون -: الضامر البطن،
وهي خمصانة - بالتاء - قال الراجز: أعجب بشرا حور في عيني * وساعد أبيض
كاللجين ودونه مسرح طرف العين * خمصانة ترفل في حجلين (4) الغرثان: الجائع أيسر
الجوع، ويقال: هو الجائع أشد الجوع، (*)

(173/2)

" خُمَصَانُونَ وَخَمَصَانَات " نظراً إلى أنه لا يستوي مذكره ومؤنثه، وكذا قالوا " نَدْمَانُونَ
وَنَدْمَانَات " .
وأما فَعْلَانُ فَعَلَى فلا يجمع جمع السلامة إلا لضرورة الشعر، كما قلنا في أفعل فعلاء،
وقد مضى هذا كله في شرح الكافية (1) .
ولم يحمى في غُرَيَّانِ عِرَاء، اكتفاء بعرة جمع عَارٍ، لأن الغُرَيَّانِ والعَارِي بمعنى واحد، فاكتمى
أحدهما عن جمع الآخر.
وجاء الضم في جمع بعض فَعْلَانُ الذي مؤنثه على فَعَلَى خاصة، وهو في كُسَالَى
وسُكَارَى أرجح من الفتح، وإنما ضم في جمع فَعْلَانُ خاصةً لكون تكسيه على أقصى
الجموع خلاف الأصل، وذلك لأنه إنما كسر عليه لمشابهة الألف والنون فيه لألف
التأنيث، فغير أول الجمع غير القياسي عما كان ينبغي أن يكون عليه، لينبه من أول
الأمر على أنه مخالف للقياس، وأنبع جمع المؤنث جمع المذكر في ضم الأول وإن لم يكن
مخالفاً للقياس، وأوجب الضم في قَدَامَى الطير: أي قَوَادِم (2) ريشه، وفي أُسَارَى، جمع
قَادِمَةٍ وَأَسِيرٍ، وإلزام الضم فيهما دلالة على شدة مخالفتهما لما كان ينبغي أن يكسرا
عليه، ولا يجوز الضم في غير ما ذكرنا،

والفعل غرث - كفرح - والانثى غرثى - كسكرى، وغرثانة - كندمانه انظر ح 1
ص 144) وانظر (ص 120 من هذا الجزء) (1) قد نقلنا لك قريباً (ص 170) عبارته

التي تعلق بهذا عن شرح الكافية (2) ريش جناح الطائر أربعة أنواع: القوادم، وهي أوائل ريش الجناح مما يلي رأسه، ثم المناكب، وهي اللاتي تليها إلى أسفل الجناح، ثم الخوافي، وهي التي بعد المناكب: ثم الاباهر، وهي التي تلي الخوافي، والاشهر أن القوادم أربع ريشات في مقدم الجناح، ويقال: عشر ريشات، وواحدة القوادم قادمة، وقد يقال في الواحدة: قدامى - مثل حبارى - ويقال قدامى للجمع أيضا فيكون مثل سكارى (*)

(174/2)

وقال بعض النحاة - لما رأى مخالفته لأقصى المجموع بضم الأول -: إنه اسم جمع كَرْبَابٍ وَقَوْمٍ وَرَهْطٍ وَنَفَرٍ، وليس بجمع، وقال آخرون: إن نحو عُجَالِي ليس جمع فَعْلَى على توفية حروفه، وَعَجَالِي بالفتح جمعه على توفية حروفه، فالأول: كَقِلَاصٍ فِي قَلُوصٍ، والثاني كَقَلَائِصٍ، حذف الزائد في عَجَلَى فبقي عَجَل فجمع، وجعل ألف الجمع في الوسط وألف التأنيث في الأخير، وأما ألف عَجَالِي بالفتح فليست للتأنيث بل منقلبة عن ياء هي ياء منقلبة عن ألف التأنيث كما تقدم، فالألف في عَجَالِي بالضم مجلوبة للتأنيث كما في ضَمْنَى وَزَمْنَى (1) جمع ضَمِنَ وَزَمِنَ، قال السيرافي: هذا أقوى القولين، أقول: وأول الأقوال أرجح عندي قوله " وقد ضمت أربعة " لم أر أحداً حصر المضموم الأول في أربعة، بلى في المَقْصَلِ أن بعض الرب يقول: كُسَالَى، وَسُكَارَى، (وعُجَالَى) وَغِيَارَى، بالضم، ولا تصريح فيه أيضاً بالحصر، وقد ذكر في الكشف في قوله تعالى: (ذرية ضعاف) أنه قرئ ضعافي كسكارى وسكارى (2) قال: " وَفَيَعْلُ نَحْوُ مَيِّتٍ عَلَى أَمْوَاتٍ وَجِيَادٍ وَأَبْنَاءٍ، وَنَحْوُ شَرَّابُونَ وَحُسَّانُونَ وَفَسِيقُونَ وَمَضْرُوبُونَ وَمُكْرَمُونَ وَمُكْرَمُونَ، اسْتَعْنِي فِيهَا بِالصَّحِيحِ، وَجَاءَ عَوَاوِيرُ وَمَلَاعِينُ (وَمِيَامِينُ) وَمَشَائِيمُ وَمَيَاسِيرُ وَمَقَاطِيرُ وَمَنَاطِيرُ وَمَطَافِلُ وَمَشَادِنُ " أقول: اعلم أن فيعلا بكسر العين لا يجي إلا في المعتل العين كسَيِّدٍ، وبفتحها لا يجي إلا في الصحيح كَصَيْقَلٍ وَحَيْدَرٍ، إلا حرفاً واحداً، قال:

(1) انظ (ص 120، 121 من هذا الجزء) (2) في الكشف (ح 1 ص 162 طبع بولاق): " قرئ ضعفاء، وضعافي، وضعافي نحو سكارى وسكارى " اه، ولم نجد رواية هذه القراءات لغيره (*)

* ما بال عيني كالشيعيب العين * (1) وهذا مذهب سيوييه، قال: ويختص بعض الأوزان ببعض الانواع كاختصاص فعلة المضمون وفاؤه بجمع الناقص، كقُضَاة، وفَعَلَة بفتح الفاء في غيره ككُفَرَة وَبَرَرَة، ومذهب الفراء أن وزن مَيَّتٍ فعليل ككريم، والأصل مَوَيْت، أعلت عينه كما أعلت في الماضي والمضارع، فقدم وأخر، ثم قلبت الواو ياء لاجتماعهما وسكون الاولى، وطَوِيل عنده شاذ، قال: وأما ما ليس مبنياً على فِعْلٍ معل فإنه لا يُعَل بالقلب، نحو سَوِيْق (2) وَعَوِيْل (3) وَحَوِيْل (4) وسيجئ الكلام فيه في باب الإعلال، وكذا قال الفراء في قضاة: إنه في الأصل مضعف العين نحو كُفَر، وأصله قُضَي، فحذف التضعيف وعوض عنه التاء كما مر قل (5)، واستدل الفراء على كون ميت في الأصل فَعِيلاً بنحو أَهَوْنَاء وأَبْنَاء، في هين وبين، والمشهور في أفعلاء أن يكون جمع فعيل،

وقال سيوييه: إنما جُمعا على أفعلاء لمناسبة فيعل لفعيل في عدد الحروف، كما حمل في سادة وجياد على فاعل نحو بَرَرَة وصيام، وفي أموات وأكياس وأقوال جمع قَيْلٍ (6) مخفف قَيْلٍ على فعل كحوض وأحواض، إذ كثيرا ما

(1) قد سبق قولنا في شرح هذا الشاهد فانظره (ح 1 ص 150) (2) السويق: ما يتخذ من الخنطة والشعير، وهو الخمر أيضا، قال الشاعر: تكلفني سويق الكرم جرم * وما جرم؟ وما ذاك السويق؟ (3) العويل: البكاء مع رفع الصوت، وقد أعول الرجل وأعولت المرأة إعوالا، وعول - بالتضعيف - أيضا (4) الحويل: الشاهد، وهو الكفيل أيضا.

(5) انظر (ص 156 من هذا الجزء) (6) القيل: الملك، أو هو خاص بملوك حمير، وهو عندهم خاص بما دون (*)

يخفف فَيُعَل العين فيصير كَفَعْل في الحركة والسكون، وكذا نحو مَيَّتٍ وَسَيِّد وَلَيِّن وَهَيِّن، ومن قال في جمع قَيْلٍ أقبال فقد حملة على لفظه، والأول أكثر.

وأصل فَيُعَل أن يجمع جمع السلامة: في المذكر بالواو والنون، وفي المؤنث بالألف والتاء،

وكذا إذا خفف بحذف العين، نحو الميتون والميتات، ويجمع المذكر والمؤنث منه على أفعال كأموات في جمع مَيّت ومَيّته، كما قيل أحياء في جمع حَيّ وحَيّته، وهذا كما يقال: أنقاض في جمع نَقْض (1) ونَقْضَة، وأنضاء في جمع نضوة (2) ونَضْوَة. وجاء رِيض (3) للمذكر والمؤنث سواء، حملاً عَلَى فَعِيل بمعنى مفعول، لأنها في معنى مَرُوضَة.

الملى الاعلى، وأصله قيل - بتشديد الياء كسيد - فخفف بحذف إحدى الياءين، وأصل اشتقاقه من القول. سمي بذلك لأنه يقول ما يشاء فينفذ ما يقول، ويجمع على أقوال نظر إلى أصله، وعلى أقيال نظراً إلى لفظه، وعلى مقال ومقاوله وكأهم في هذين جمعوا مقولاً لكونه بمعناه. قال لبيد: لها غل من رازق وكرسف * بأيمان عجم ينصفون المقاولا وقال الاعشى: ثم دانت بعد الرباب وكانت * كعذاب عقوبة الاقوال (1) النقض: المنقوض من غزل أو بناء أو غيرهما، والمهزول بسبب السير ناقة أو جملاً (2) النضو: حديدة اللجام، وسهم فسد من كثرة ما رمى به، والثوب الخلق، والمهزول من الابل وغيرها (3) الريض - كسيد -: الناقة إذا كانت في أول عهدها بالرياضة، وهى صعبة بعد، وقال في اللسان: " الريض من الدواب: الذى لم يقبل الرياضة، ولم يمهر المشية، ولم يذل لراكبه. قال ابن سيده: والريض من الدواب والابل (*)

(177/2)

قوله " شَرَابُونَ وَحُسَانُونَ " (1) بضم الفاء وفتحها، وَفَسَيَّقُونَ، أبنية للمبالغة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث، فيجمع الجميع جمع الصحة: المذكر بالواو والنون. والمؤنث بالألف والتاء، وإنما دخلتها الهاء لمشايتها مُفْعَلًا: لفظاً بالتضعيف، ومعنى بالمبالغة، فهذه الأوزان الثلاثة لا تكسر، وإنما قالوا في عَوَّار (2) وهو الجبان: عَوَّابِر، لجره مجرى الأسماء، لأنهم لا يقولون للمرأة: عَوَّارة، لأن الشجاعة والجبن في الأغلب مما يوصف به الرجال الذين يحضرون في القتال، فشبهوا عوارا

ضد الذلول، الذكر والانثى في ذلك سواء، قال الراعى: فكأن ريضها إذا استقبلتها * كانت معاودة الركاب ذلولاً

قال: وهو عندي على وجه التفاؤل، لأنها إنما تسمى بذلك قبل أن تمهر الرياضة " اه
(1) حسانون: جمع حسان - بضم الحاء وتشديد السين - وهو بمعنى الحسن إلا أنه يدل على الزيادة في الحسن، وحسان - بتخفيف السين - أقل منه في معنى الحسن، والحسن أقل منهما جميعاً، وتقول للأنثى: حسانة - بتشديد السين - وهذا معنى قول المؤلف " لا يستوي فيها المذكر والمؤنث " .

وقال ذو الاصبع العدواني: كأنا يوم قرى إنما نقتل إيانا * قياما بينهم كل فتى أبيض
حسانا وقال الشماح: دار الفتاة التي كنا نقول لها * باظبية عطلا حسانة الجيد (2)
العوار: الضعيف الجبان، وجمعه عواوير، قال الأعشى: غير ميل ولا عواوير في الهي * -
جا ولا عزل ولا أكفال قال سيبويه: لم يكتف فيه بالواو والنون لأنهم قلما يصفون به
المؤنث، فصار كمفعول ومفعيل، ولم يصير كفعل (كشدد)، وقال الجوهري: العوار:
الجبان، وجمعه العواوير، وإن شئت قلت: العوار، في الشعر، قال لبيد يخاطب عمه
ويعاتبه: وفي كل يوم ذى حفاظ بلوتنى * فقامت مقاما لم تقمه العواور (*)

(178/2)

وعواوير بكَلَّاب (1) وكلايب، وكذا فُعَل كَزُمَل (2) وَجَبَأ (3) وفُعِيل كَزُمِيل وسُكَّيت
(4) ، مثلاً مبالغة تدخلهما التاء للمؤنث، ولا يجمعان إلا جمع التصحيح بالواو والنون
وبالألف والتاء، وأما بناء المبالغة الذي على مَفْعَال كِمَهْدَاء (5) ومَهْذَار (6) ، أو على
مِفْعِيل كِمَحْضِير (7) ومِعْطِير (8) ، أو على مِفْعَل كِمِدْعَس (9) ومِطْعَن، أو على
فَعَال كَصَنَاع (10) وَخَصَان (11) ، أو على

(1) الكلاب: المهماز، وهو الحديد التي على خف الرائنض، ويرادفه
كلوب - بفتح الكاف وتشديد اللام - (2) الزمل، والزميل: الجبان الضعيف الرذل،
قال أحيحة بن الجلاح: ولا وأبيك ما يغنى غنائي * من الفتيان زميل كسول (3) الجبأ،
ويمد: الجبان، قال الشاعر: ما عاب قط إلا لنيم فعل ذى كرم * ولا جفا قط إلا جبا
بطلا وقال مفروق بن عمرو الشيباني: فما أنا من ريب الزمان بجبأ * ولا أنا من سيب
الاله بيأس (4) السكيت - وتخفف الكاف - : العاشر من الخيل الذي يجي في آخر
الحلبة من العشر المعدودات (انظر ص 281 ج 1) (5) المهداء: المرأة الكثيرة الاهداء
(6) المهذار: الكثير الهذر، والهذر: الكلام الذي لا يعبا به (7) المحضير: الكثير الحضر

- بضم فسكون -، والحضر: ارتفاع الفرس في العدو (8) المعطير: الكثير التعطر (9)
المدعس - كمنبر -: الطعان: أي الكثير الطعن، والمدعس أيضا اسم للالة التي يدعس
بها: أي يطعن (10) الصناع - بفتح الصاد وتخفيف النون -: الصانع الحاذق.
يقال: رجل صناع وامرأة صناع، إذا كان كل منهما حاذقا ماهرا (انظر ج 1 ص 197)
(11) " الحصان ": تقول: امرأة حصان.
وحاصن وحصناء، إذا كان عفيفة (*)

(179/2)

فِعَال كِهَجَان (1) ، أو على فَعُول كَصُبُور، فيستوي في جميعها المذكر والمؤنث، ولا
يجمع شئ منها جمع السلامة، إلا في ضرورة الشعر، وقد ذكرنا تكسير
فِعَال وفَعَال وفَعُول صفات، وأما تكسير مَفْعَال ومَفْعِيل فعلى مفاعيل كمقاليت
ومأشير في مَقَالَات (2) ومُنْشِير (3) ، وجمع مفعول كمداعس في جمع مدعس، وأما
قولهم: مسكينون ومسكينات، فلقولهم: مسكين ومسكينة، تشبيهاً بفقر وفقيرة.
قوله " مضروبون ومكرمون ومكرمون " أي: كل ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل
والمفعول وأوله ميم فبابه التصحيح لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى، وجاء

وإذا كانت متزوجة أيضا.

قال حسان: حصان رزان ما تزن بريبة * وتصبح غرثي من لحوم الغوافل وقال الآخر:
وحاصن من حاصنات ملس * من الاذى ومن قراف الوقس ولا يقال: رجل حصان،
وإنما يقال: رجل محصن، كما يقال: امرأة محصنة (1) انظر (ص 135 من هذا الجزء)
(2) المقالات: القليلة الولد، ويقال: هي التي لا يعيش لها ولد، قال الشاعر: (ويقال:
هو كثير): بغاث الطير أكثرها فراخا * وأم الصقر مقلات نزور قال في اللسان: "
وامرأة مقلات، وهي التي ليس لها إلا ولد واحد، وأنشد: وجدى بها وجد مقلات
بواحد * وليس يقوى محب فوق ما أجد وأقلنت المرأة، إذا هلك ولدها " اه (3)
تقول: رجل مئشير وامرأة مئشير - بغير هاء - وتقول: ناقة مئشير وجواد مئشير،
يستوى فيه المذكر والمؤنث، وهو مبالغة من الاشر، وهو المرح وهو أيضا البطر أو أشده
(*)

(180/2)

في اسم المفعول من الثلاثي نحو ملعون ومشئوم وميمون مَلَاعِين ومشائيم (1) ومَيَامِين (2) ، تشبيهاً، بِمُغْرُود (3) ومُلْمُول (4) ، وكذا قالوا في مَكْسُور: مكاسير، وفي مَسْلُوخة: مسالخير، وقالوا أيضاً في مُفْعِل المذكر كُمُوسِر ومُقْطِر، وفي مُفْعَل كُمُنْكَر: مَيَاسِير (5) ومَقَاطِير ومناكير، وإنما أوجبوا الياء فيهما مع

(1) المشائيم: جمع مشئوم، وهو ضد الميمون، قال الشاعر: مشائيم ليسوا مصلحين
عشيرة * ولا ناعب إلا بين غرابها (2) الميامين: جمع ميمون، وهو صفة من اليمن وهو
البركة، تقول: رجل أيمَن وميمون ويامن ويمين، وقالوا: يمين الرجل - على بناء المجهول -
فهو ميمون، ويمن الرجل - بفتح الميم - قومه فهو يامن، إذا صار مباركا عليهم،
وجمعوا الايمن على أيامن، قال خزر - كعمر - بن لوزان - كعدنان -: ولقد غدوت
وكنت لا * أجدو على واق وحاتم فإذا الاشائم كالايا * من والايامن كالاشائم (3)
المغرود: ضرب من الكمأة (انظر ح 1 ص 187) (4) الملمول: المكحال، والحديدة
التي يكتب بها في ألواح الدفتر (5) جعل المؤلف المياسير جمع موسر الذي هو اسم
فاعل من أيسر، وأصل الموسر ميسر فقلبت الياء واوا لسكونها إثر ضمة فلما أريد
الجمع رجعت الياء إلى أصلها لزوال مقتضى قلبها واوا، وهذه الياء التي قبل الطرف
مزيدة للاشباع كما قالوا في طوايق وخواتيم - على رأى - (انظر ص 151، 152
من هذا الجزء) وكلمة مياسير نحتل غير ما ذكره وجهين: الاول أن تكون جمع ميسور
وهو اسم مفعول جاء على غير فعله إن كان من يسره بالتضعيف، وعلى فعله ان كان
من قولهم يسر فلان فرسه فهو ميسور، إذا سمته، الثاني: أن يكون جمع ميسور مصدرا
بمعنى اليسر عند غير سيبويه (انظر ح 1 ص 174) وجمع المصدر جائز إذا أريد به
الانواع وقد جاء في هذه الكلمة بعينها، قال الشاعر: استقدر الله خيرا وارضين به *
فبينما العسر إذ دارت مياسير (*)

(181/2)

ضعفها في نحو معالم جمع مُعَلَّم ليتبين أن تكسيرهما خلاف الأصل، والقياسُ التصحيح،
والأغلب في المُفْعِل المختص بالمؤنث التجرد عن التاء، فلا يصحح، بل يجمع على
مَفَاعِل كالمَطَافِل والمَشَادِن (1) والمَرَاضِع، لما مر في شرح الكافية في باب المذكر

والمؤنث، وقد يجيء هذا الباب بالتاء أيضاً، نحو ناقة مُنْثِلٌ ومُثْلِبَةٌ للتي يتلوها ولدها، وكلبة تُجْرٍ وتُجْرِيَةٌ للتي لها جُرٌّ، وإنما أثبتوا الهاء في الناقص خوف الإجحاف بحذف علم التأنيث ولام الكلمة في المنون، وجوزوا في جمع هذا المؤنث زيادة الياء أيضاً ليكون كالعوض من الهاء المقدرة فتقول: مطافيل، ومراضيع، ومشادين، ويجوز تركه، قال تعالى: (وَحَرِّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ) وقال: - 65 - * حى النحل في ألبان عوذ مطافل * (2) قال " وَالرُّبَاعِيُّ نَحْوُ جَعْفَرٍ وَغَيْرِهِ عَلَى جَعْفَرٍ قِيَاساً، وَنَحْوُ قِرَاطَسٍ عَلَى قِرَاطِسٍ، وَمَا كَانَ عَلَى زَيْنِهِ مُلْحَقاً أَوْ غَيْرَ مُلْحَقٍ بِغَيْرِ مَدَّةٍ أَوْ مَعَهَا يَجْرِي مَجْرَاهُ نَحْوُ كَوْكَبٍ وَجَدُولٍ وَعَثِيرٍ وتنضب ومدعس وقرواح

(1) المشادن: جمع مشدن وهو اسم فاعل من قولهم: أشدنت الطيبة، إذا قوى ولدها واستغنى عن أمه (انظر ح 1 ص 190) (2) هذا عجز بيت من قصيدة لابي ذؤيب الهذلي، وصدره قوله: * وَإِنْ حَدِيثاً مِنْكَ لَوْ تَبَدَّلْنَاهُ * الجنى: أصله الثمر المجتنى، واستعاره هنا للعسل.

والعوذ: جمع عائذ وهي الحديثة النتاج من الابل والظباء.
والمطافل: جمع مُطْفِل وهي التي معها طفلها ويقال فيه: مطافيل أيضاً كما قال المؤلف.
ومعنى البيت إن حلاوة حديثك لو تفضلت به هي حلاوة العسل مشوبا بألبان الابل الحديثة العهد بالنتاج والتي خلفها طفلها، والاستشهاد بالبيت على أنهم جوزوا في جمع مفعول إذا كان وصفاً لمؤنث حذف الياء كما في البيت وزيادتها كما في قول أبي ذؤيب أيضاً - وهو من قصيدة الشاهد السابق ويليه في ترتيبها - : مَطَافِيلُ أَبْكَارٍ حَدِيثٌ نَتَاجُهَا * تُشَابُ بِمَاءٍ مِثْلَ مَاءِ المفاصل (*)

(182/2)

وقرطاط ومصباح، ونحو جواربة وأشاعة في الأعجمي والمنسوب " أقول " قوله جعفر وغيره " أي: غير هذا الوزن من أوزان الرباعي كدبرهم وزبرج وبرثن وقمطر وبرقع (1) ، على قول الأخفش، جميعه على فعال، سواء كان للقلة أو للكثرة، إذ لا يُحذف من حروفه الاصلية شئ حتى يرد بسببه إلى جمع القلة، وأما ذو التاء من الرباعي فقليل: يكسر في الكثرة على ما كسر عليه المذكور، وفي القلة يجمع جمع السلامة بالألف والتاء،

نحو جَمَاجِمَ وَجُمُجُمَاتٍ فِي جُمُجُمَةٍ، وكذا ما هو على عدد حروفه من ذي زيادة الثلاثي غير المذكور قبل، كَمَكْرُمَةٍ وَمَكْرُمَاتٍ ومَكَارِمَ وَأُمَلَّةٌ وَأُمَلَاتٍ وَأَنَامِلَ قوله " ونحو قِرطاس على قراطيس " أي: كل رباعي قبل آخره حرف مد كَعَصْفُورٍ وَقِرطَاسٍ وقنديل، فإنك تجمعها على فعاليل قوله " وما كان على زنته " أي: زنة الرباعي، أعني عدد حروفه، سواء كان مثله في الحركات المعينة والسكنات كجدول وكوثر، أو لا كتنضب (2)، وهذا القول منه تجوز، لأنه يعتبر في الوزن الحركات المعينة والسكنات، فلا يقال: تنضب على زنة جعفر نظراً إلى مطلق الحركات إلا على مجاز بعيد، وكذا يعتبر في الزنة زيادة الحروف وأصالتها، كما مر في صدر الكتاب (3)، لكن يتجاوز تجوزاً قريباً في الملحق فيقال: إنه على زنة الملحق به، فيقال

(1) انظر في شرح هذه الالفاظ كلها (ح 1 ص 51) (2) التنضب: شجر له شوك قصار وليس من شجر الشواهد تألفه الحرابي، أنشد سيبويه للنايعة الجعدي: كأن الدخان الذي غادرا * ضحيا دواخن من تنضب (3) انظر (ح 1 ص 13 وما بعدها) (*)

(183/2)

جدول وكوثر على زنة جعفر، ولا يقال إن جَمَاجِمَ على زنة قمطر، لما لم يكن ملحقاً به قوله " ملحقاً " يعني نحو كوثر وجدول وعثر (1) قوله " أو غير ملحق " يعني نحو تنضب ومدعس قوله " بغير مدة " من تمام قوله: أو غير ملحق، لأن المدة عندهم لا تكون للإلحاق كما مر في موضعه: أي لا يكون ملحقاً بالرباعي، لكن يساويه في عدد الحروف، بشرط أن لا تكون المساواة بسبب زيادة المدة، احترازاً عن مثل فاعل وفعل وفعل وفعل، فإن هذه تساوي الرباعي بسبب زيادة المدة، وليست للإلحاق، وإنما احتراز عن مثل هذه الأمثلة لأن تسكيرها قد لا يكون كتكسير الرباعي، بل لها جموع معينة كما مرّ قوله " وقرواح (2) وقراط (3) ومصباح " يعني هذه الأمثلة تكسيرها كتكسير الرباعي الذي قبل آخره مدة، نحو قِرطَاسٍ، وإن لم تكن رباعية، وكذا غير ما ذكره المصنف من الثلاثي المزيد فيه حرفان أحدهما حرف لين رابعة مدة كانت نحو كلوب وكلاب (4) وإصباح وإجفيل (5) وأملود (6)،

- (1) العثير: الغبار، وقيل: هو كل ما قلبت من تراب أو مدر أو طين بأطراف أصابع رجلك، إذا مشيت لا يرى من القدم أثر غيره
- (2) القرواح - بكسر أوله وسكون ثانيه -: الناقة الطويلة القوائم، والجمل يعاف الشرب مع الكبار فإذا جاءت الصغار شرب معها، والنخلة الطويلة الملساء، والبارز الذي لا يستره من السماء شيء (3) القرطاط - بضم أوله وكسره مع سكون ثانيه فيهما -: الداهية، وما يوضع تحت رجل البعير (انظر ح 1 ص 17) (4) قد مضى قريباً شرح الكلوب والكلاب فانظره في (ص 179 من هذا الجزء) (5) الاجفيل - بكسر فسكون -: الظليم ينفر من كل شيء، وهو أيضا الجبان.
- والقوس البعيدة السهم، والمرأة المسنة (6) الاملود - بضم فسكون -: الناعم اللين من الناس ومن الغصون (*)

(184/2)

أو غير مدة كسَنُور (1) وَسُكَيْت، وعلى ما قاله سيبويه في تصغير مُسْرُول (2) مسيريل ينبغي أن يكسر إذا كسر على مَسَارِيل، وكذا في كَنَهْوَر كناهير (3) كما يقال في تصغيره: كُنَيْهَر، ولو قال " ونحو قِرَوَاح وقُرْطَاط ومصباح كَقِرْطَاس " لكان أوضح، لكنه أراد وما كان على زنة الرباعي بلا مدة رابعة كَجَعْفَر أو معها كَقِرْطَاس يجري مجراه، ثم مثل من قوله نحو كَوَكَب إلى قوله مَدْعَس بما يوازن الرباعي بلا مدة رابعة، ومن قوله قِرَوَاح إلى مَصْبَاح بما يوازن الرباعي مع مدة رابعة قوله " ونحو جواربة (4) وأشاعنة (5) في الأعجمي والمنسوب " اعلم أن كل جمع أقصى واحدُه مُعَرَّب كَجَوْرَب (4) أو منسوب كَأَشْعَثِي (5) فإنهم يلحقونه الهاء، أما الأول فعلى الأغلب، وأما الثاني فوجوباً، وذلك نحو مَوَازِجَة (6)

-
- (1) السنور: حيوان، وهو الهر (2) (انظر ح 1 ص 250 هـ 3)
- (3) الكنهور - كسفرجل -: الضخم من الرجال، والمتراكم من السحاب (4)
- الجورب: معرب.
- قال ابن إياز: معرب " كوربا " وترجمته الحرفيه قبر الرجل (القدم) ، وجمعه جوارب وجواربة (انظر شفاء الغليل ص 68 طبعة الوهبيية) (5) الاشاعنة: جمع أشعني، والاشعني المنسوب إلى أشعث، والاشاعنة قوم من الخوارج منسوبون إلى الاشعث بن

قيس الكندي، وابنته جعدة بنت الاشعث هي التي سمت الحسن بن علي رضي الله تعالى عنه، وكان زوجه فحرضها معاوية على ذلك.

(6) الموازنة: جمع موزج - ككوثر - وهو الخف، فارسي معرب، والجمع موازج، وموازجة ألحقوا الهاء للعجمة.

قال ابن سيده: وهكذا وجد أكثر هذا الضرب الاعجمي مكسرا بالهاء فيما زعم سيبويه، وأصل الموزج بالفارسية " موزه " (*)

(185/2)

وصوالجة (1) وطبالسد (2) وجواربة في المعرب، وقد جاء كيال (3) وجوارب تشبيهاً بالجمع العربي كالمساجد، ونحو أشاعنة ومهالبة (4) ومشاهدة (5) في المنسوب، واحدها أشعني ومهللي ومشهددي، وقد اجتمع العجمة والنسبة في بربرة جمع بربري، وسيابجة جمع سيبجي، على وزن ذيلمي، وهم قوم من الهند يذقون المراكب (6) في البحر، وقد يقال " سايح " بألف كخاتم،

(1) الصوالجة: جمع واحده صولج وصولجان وصولجانة، وهو العود المعوج، فارسي معرب، قال الازهرى في التهذيب: الصولجان: عصا يعطف طرفها يضرب بها الكرة على الدواب، فأما العصا التي اعوج طرفها حلقة في شجرتها فهي محجن، (2) الطبالسة: جمع طبلسان - بفتح اللام وضمها - وطبلس أيضا - كزنب - وهو ضرب من الاكيسة أسود، فارسي معرب، وجاء في جمعه طبالس أيضا (3) قال في اللسان: " قال ابن الاعرابي الكيلجة: ميكال، والجمع كيال وكيالجة أيضا، والهاء للعجمة " اه، وقال في الشفاء (ص 193 طبعة الوهبة): " كيلجة، وكيلقة، وكيلكة، وجمعه كيال وكيالجة " اه (4) المهالبة: جمع مهلبى - بتشديد اللام مفتوحة - وهو المنسوب إلى المهلب، والمهالبة فرقة نسبت إلى المهلب ابن أبي صفرة (5) المشاهدة: جمع مشهدي، وهو المنسوب إلى المشهد، وهو مفعول من الشهود: أي الحضور، فمعناه محضر الناس.

ومشاهد مكة: المواطن التي يحضرها الناس (6) يذرقون المراكب: أي يخفرونها، وصنيع الشارح يقتضى أن السياجة بياء مثناة تحتية، وهو الموجود في شفاء الغليل (ص 120 الطبعة الوهبة) وفي سيبويه (ج 2 ص 101) وصنيع الصحاح يقتضى أنها سياجة -

ببء موحدة - قال في (س ب ج) : " والسباجة قوم من السند كانوا بالبصرة جلاوزة وحراس السجن، والهاء للعجمة والنسب، قال يزيد بن مفرغ الحميري: وطماطيم من سبابيح خزر * يلبسوني مع الصباح القيودا " اه (*)

(186/2)

والتاء عند سيبويه في جمع المنسوب عوض من ياء النسبة المحذوفة في الجمع حذفاً لازماً، وإنما حذفت فيه لكون أقصى الجموع ثقیلاً لفظاً ومعنى فلا يركب إذا

وتبعه في اللسان قال: " والسباجة قوم ذوو جلد من السند والهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية يبذرقونها، واحدهم سبيجي (ببء النسب) ، ودخلت الهاء للعجمة والنسب كما قالوا: البرابرة، وربما قالوا: السابج، قال هميان: لو لقي الفيل بأرض سابجا * لدق منه العنق والدوارجا وإنما أراد هميان سابجا (بفتح الباء) فكسر لتسوية الدخيل، لان دخيل هذه القصيدة كلها مكسور. قال ابن السكيت: السباجة قوم من السند يستأجرون ليقاتلوا فيكونون كالمبذركة، فظن هميان أن كل شئ من ناحية السند سبيج فجعل نفسه سبيجا " اه ونحن ننقل لك عبارة سيبويه في هذا الموضوع، فان جميع ألفاظ هذا الفصل قد أخذها المؤلف عنه، قال (ح 2 ص 201) : " هذا باب ما كان من الاعجمية على أربعة أحرف وقد أعرب فكسره على مثال مفاعل..زعم الخليل أنهم يلحقون جمعه الهاء إلا قليلا، وكذلك وجدوا أكثره فيما زعم الخليل، وذلك موزج وموازنة، وصولج وصوالجة، وكريج وكراججة، وطيلسان وطيلاسة، وجورب وجواربة، وقد قالوا: جوارب، جعلوها كالصوامع والكواكب، وقد أدخلوا الهاء فقالوا: كياالجة، ونظيره في العربية صيقل وصياقلة، وصيرف وصيارفة، وقشعم وقشاعمة، فقد جاء إذا أعرب كملك وملائكة، وقالوا: أناسية لجمع إنسان. وكذلك إذا كسرت الاسم وأنت تريد آل فلان أو جماعة الحى أو بنى فلان، وذلك قولك: المسامعة والمناذرة والمهالبة والاحامرة والازارقة، وقالوا: الدياسم وهو ولد الذئب، والمعاول، كما قالوا: جوارب، شبهوه بالكواكب حين أعرب، وجعلوا الدياسم بمنزلة الغيالم والواحد غيلم، ومثل ذلك الاشاعر، وقالوا البرابرة والسباجة فاجتمع فيها الاعجمية وأنها من الاضافة إنما يعنى البربريين والسيحيين كما أردت بالمسامعة المسمعين، فأهل الارض كالحي " اه (*)

ركب وجعل مع شئ كاسم واحد، إلا مع ما هو خفيف، والتاء أخف من الياء المشددة وبينهما مناسبة كما مر في أول باب النسبة، فلذا اختيرت للعوض، وأما جمع الأعجمي فليست التاء عوضاً من شيء، فلذا لم تلزم كما لزم في جمع المنسوب، بل هي فيه دليل على كون واحده معرباً، وقد يبدل التاء في أقصى الجموع من ياء غير ياء النسبة، نحو جحا جحة في (1) جَحْجَاح، والأصل جحاجيح، والتاء في زنادقة (2)

(1) الجحجاح: السيد السمح، وقيل: الكريم، ويقال فيه: جحجح أيضاً، وجمع الاول جحاجحة وجحاجيح أيضاً، وجمع الثاني جحاجح لا غير، وقد يجمع الجحجاح على الجحاجح كما جمع المفتاح على المفاتيح، وكما قالوا: طوابق في جمع طاباق، قال في اللسان: " والجحجح السيد السمح.. وفي حديث سيف بن ذى يزن * بيض مغالبة غلب جحاجحة * جمع جحجاح، والهاء فيه لتأكيد الجمع، وجحجحت المرأة: جاءت بجحجاح، وجحجح الرجل: ذكر جحجاحا من قومه. قال: * إن شرك العز فجحجج بجشم * وجمع الجحجاح جحاجح، وقال الشاعر: ماذا يبدر فالعقنقل من مرازية جحاجح وإن شئت جحاجحة، وإن شئت جحاجيح، والهاء عوض من الياء المحذوفة، لا بد منها أو من الياء، ولا يجتمعان " اه بتصرف (2) الزنادقة: جمع زنديق، وهو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية، أو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان، قال في شفاء الغليل (ص 112): " الزنديق ليس من كلاب العرب، إنما تقول العرب: رجل زندق وزندقى: أي شديد البخل، وإذا أرادوا ما تقول له العامة: ملحد، قالوا.

دهري (بفتح الدال

نسبة إلى الدهر، وكأنهم نسبوا إليه لقولهم: وما يهلكنا إلا الدهر) ، وإذا أرادوا (*)

وفرازة (1) يجوز أن يكون بدلا من الياء، إذ يقال: زنديق، وفرازين،

المسن قالوا: دهري - بالضم - للفرق بينهما، والهاء في زنادقة وفرازة عوض عن الياء

عند سيبويه، وقال أبو حاتم: هو فارسي معرب " زنده كرد ": أي عمل الحياة، لانه يقول ببقاء الدهر ودوامه، وقال الرياشي: هو مأخوذ من قولهم: رجل زندقي: أي نظار في الامور، وقال غيره: معرب " زند ": أي الحياة، وقيل: هو معرب " زندي " أي متدين بكتاب يقال له: زند، ادعى المجوس أنه كتاب زرادشت، ثم استعمل في العرف لمبطن الكفر، وهم أصحاب مزدك الذي ظهر في أيام قباد بن فيروز، وقال الجوهري: الزنادقة الثنوية، وتزندق الرجل، والاسم الزندقة.

وفي القاموس: هو معرب " زن دين " وقيل: هو وهم، والصوب معرب " زنده ". وفي المغرب: هو من لا يؤمن بالوحدانية والآخر، وعن ثعلب: هو والملحد: الدهري، وعن ابن دريد هو القائل بدوام الدهر معرب " زنده " كتاب لمزدك.

اه، وقال المسعودي في مروج الذهب: " وفي أيام ماني ظهر اسم الزندقة أضيف إليه الزنادقة، وذلك أن الفرس حين أتاهم زرادشت بكتابه المعروف ب (النسناه) باللغة الاولى من الفارسية، وعمل له التفسير وهو الزند، وعمل لهذا التفسير شرحا سماه البازند، وكان الزند بالتأويل غير المقدم المنزل، وكان من أورد في شريعتهم شيئا بخلاف المنزل الذي هو النسناه وعدل إلى التأويل الذي هو الزند قالوا: هذا زندي، فأضافوه إلى التأويل وأنه منحرف عن الظواهر من المنزل إلى تأويل هو بخلاف التنزيل، فلما أن جاءت العرب أخذت هذا المعنى من الفرس وقالوا: نزدیق، وعربوه، والثنوية هم الزنادقة، ولحق بهمؤلاء سائر من

اعتقد القدم وأبى حدوث العالم " اه (انظر ح 1 ص 212 طبعة دار الرجاء) (1) قال في اللسان: " الفرزان: من لعب الشطرنج، أعجمي معرب، وجمعه فرازين " اه. وقال في القاموس: " فرزان الشطرنج معرب فرزين، والجمع فرازين " اه وليس في اللسان ولا في القاموس أن الفرزان يجمع على الفزانة إلا أن القياس لا يأباه كما يعلم مما أثبتناه عن اللسان في جمع ججاج (انظر ص 188 من هذا الجزء) (*)

(189/2)

وزنادقة، وفزانة، وأن تكون دليل العجمة. وقد تكون التاء في أقصى الجموع لتأكيد الجمعية، نحو مَلَائِكَة وصَيَافِلَة (1) وقَشَاعِمَة (2)، كما تكون في غيره من الجموع نحو حِجَارَة وعُثْمُومَة، والتاء في " أَنَاسِيَة "، قيل: عوض من إحدى (3) ياءَي أَنَاسِي، قال تعالى: (وَأَنَاسِي كَثِيرًا) وقيل: لتأكيد الجمعية

كما في ملائكة، على أنه جمع إنسان وأصله إنسيان، فحذفت الألف والنون في الجمع، كما يقال في زَعْفَرَان: زعافر، وقيل في جمع المنسوب نحو أشاعنة: إن التاء ليست عوضاً من الياء، إذ ليست في واحدة الياء، بل التاء في الجمع دليل على أنك سميت كل واحد من المنسوب باسم المنسوب إليه، فهو جمع أشعث على تسمية كل واحد من الحي باسم الأب (الأكبر) كما قيل في إلياسين (4)

(1) الصياقلة: جمع صيقل، وهو الذي يشحذ السيوف ويجلوها.

فيعل.

من الصقل (2) القشاعة: جمع قشعم كجعفر، وهو المسن من الرجال والنسور، وهو الضخم أيضاً، والاسد.

وأم قشعم: الحرب، والداهية، والضبع، والعنكبوت، وقرية النمل (3) قال أبو سيعد السيرافي: " في هذا الجمع وجهان: أحدهما أن تكون الهاء عوضاً من إحدى ياءى أناسى، وتكون الياء الاولى منقلبة من الالف التى بعد السين، والثانية من النون، والثاني: أن تحذف الالف والنون في إنسان تقديراً ويؤتى بالياء التى تكون في تصغيره إذا قالوا: أنيسيان، فكأنهم ردوا في الجمع الياء التى يردونها في التصغير فيصير أناسى، ويدخلون الهاء لتحقيق التأنيث.

وقال المبرد: أناسية جمع إنسى، والهاء عوض من الياء المحذوفة، لانه كان يجب أناسي " اه (4) قال العلامة البيضاوى في تفسير سورة الصافات: " إل ياسين لغة في إلياس (*)

(190/2)

والأشعرون (1) : إن الاسم المنسوب إليه أطلق على كل واحد من الجماعة المنسوبة،

كسيناء وسنين: وقيل: جمع له مراد به وأتباعه كالمهلين، لكن فيه أن العلم إذا جمع يجب تعريفه باللام، أو للمنسوب إليه بحذف ياء النسب كالأعجمين، وهو قليل ملبس. وقرأ نافع وابن عامر ويعقوب على إضافة " آل " إلى " ياسين " لانهما في المصحف مفصولان فيكون ياسين أبا إلياس " اه.

وقال الشهاب: قوله " كسيناء وسنين " وجه الشبه بينهما أن الاول علم غير عربي تلاعبوا به فجعلوه بصيغة الجمع، أو أن زيادة الياء والنون في السريانية لمعنى كما في

الكشاف لا في الوزن، وإلا لكان حقه أن يقول: كميكال: وميكائيل، واختار هذه اللغة على هذا رعاية للفاصلة.

قوله " وقيل: جمع له " على طريق التغليب باطلاقه عليه وعلى أتباعه وقومه، كما يقال: المهالبة، لمهلب وقومه، وضعفه بما ذكره النحاة من أن العلم إذا جمع أو ثنى وجب تعريفه بالالف واللام جبرا لما فاتته من العلمية ولا فرق فيه بين التغليب وغيره كما صرح به ابن الحاجب في شرح المفصل، فالاعتراض بأن النحاة إنما ذكروه فيما إذا قصد به مسماه أصالة - وهذا ليس منه - وهم، وإنما يرد هذا على من لم يجعل لان الياس للتعريف، لكن هذا غير متفق عليه.

قال ابن يعيش في شرح المفصل: يجوز استعماله نكرة بعد التثنية والجمع ووصفه بالنكرة نحو زيدان كريمان وزيدون كريمون، وهو مختار عبد القاهر. قوله " أو للمنسوب " معطوف على قوله: له: أي قيل: إنه جمع إلياسي فخفف بحذف ياء النسب لاجتماع الياءات في الجر والنصب كما قيل أعجمين في أعجميين ... وضعفه بقلته والتباسه بالياس إذا جمع، وإن قيل: حذف لام إلياس مزيل للالباس لما مر " اه (1) الاشعرون: جمع مذكر سالم مفردة أشعري، وهو المنسوب إلى الاشعر، وهو أبو قبيلة باليمن منهم أبو موسى الاشعري، قال في القاموس " ويقولون: جاءتك الاشعرون بحذف ياء النسب " اه ونقول: إنما وجب أن يكون الاشعرون جمع الاشعري لا الاشعر - بغير ياء - لان الاشعر وصف بمعنى كثير الشعر ومؤنثه شعراء، وقد علمنا فيما مضى قريبا أن أفعل فعلاء لا يجمع جمع المذكر السالم على ما هو مذهب البصريين والفراء من الكوفيين. فأن (*)

(191/2)

وفي هذا الوجه ضعف، لأنه لا يطرد ذلك في المنسوب إلى المكان، نحو المَشَاهِدَة والْبَغَادِدَة (1) ، إذ الشخص لا يسمى باسم بلده كما يسمى باسم أبيه، مع قلة ذلك أيضاً واعلم أنك تحذف من الثلاثي المزيد فيه نحو مُنْطَلِقٌ ومُسْتَخْرَجٌ ومُقْعَنْسِسٌ وَقَلْنَسُوَة (2) وَحَبْنَطَى واستخرج وغير ذلك، ومن الرباعي المزيد فيه نحو مُدْخَرَجٌ ومُخَرَّجٌ واخْرَجْتَام، ما حذفت في التصغير سواء: بأن تخلصي الفُضْلَى من الزوائد وتحذف

غيرها مما يخلُ وجوده ببناء مَفَاعِل وَمَفَاعِيل، وإن لم يكن لإحداها الفضل كنت مُحَيَّرًا كما في أَرَطَى (3) وَحَبَنْطَى، كما فعلت في التصغير سواء، ولك بعد الحذف زيادة الياء رابعة عوضاً من المحذوف كما مر في التصغير.

قال " وَتَكْسِيرُ الْخُمَاسِيِّ مُسْتَكْرَهٌ كَتَصْغِيرِهِ بِحَذْفِ خَامِسِهِ " .

أقول: إنما استكره تصغير الخماسي وتكسيه لأنك تحتاج فيهما إلى حذف حرف أصلي منه، ولا شك في كراهته، فلا تصغره العرب ولا تكسره في سعة

جاز جمع هذا الوصف كما هو مذهب بقية الكوفيين صح أن يكون الاشعرون جمع الاشعر، ومثل ذلك الاعجمون في قوله تعالى (ولو نزلناه على بعض الاعجمين فقرأه عليهم ما كانوا به مؤمنين) (1) البغاددة: جمع بغدادي، وهو المنسوب إلى بغداد (2) أنظر في شرح " مقعنس " (ح 1 ص 54) وانظر في " قلنسوة " (ح 1 ص 68) وأنظر في " حبنطى " (ح 1 ص 54، 255) (3) أخطأ المؤلف في جعل " أرطى " من هذا النوع، فليس هو ذا زيادتين ولكنه ذو زيادة واحدة، غاية ما في الباب أنه اختلف في المزيد فيه: أهو الهمزة أوله فيكون على أفعل، أم الالف التي في آخره فيكون على فعلى، كما سيأتي قريباً في باب ذى الزيادة، وانظر (ح 1 ص 57) تجد المؤلف نفسه قد ذكره في الثلاث الذي زيد عليه حرف واحد لاحاقه بالرباعي (*)

(192/2)

كلامهم، لكن إذا سئلوا: كيف قياس كلامكم لو صغرتموه أو كسرتموه؟ قالوا: كذا وكذا، ولك زيادة ياء العوض كما في التصغير.

قال " نحو تمر وحنظل وبطيخ مما يتمير واحده بالتاء ليس بمجمع على الأصح، وهُوَ غَالِبٌ فِي غَيْرِ الْمَصْنُوعِ، وَنَحْوُ سَفِينٍ وَلَبَنٍ وَقَلْنَسٍ لَيْسَ بِقِيَاسٍ، وَكَمَاءٌ وَكَمْءٌ وَجَبَاءٌ وَجَبءٌ عَكْسُ ثَمَرَةٍ وَثَمَرٌ " .

أقول: اعلم أن الاسم الذي يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد فإذا قصد التنصيص على المفرد جئ فيه بالتاء، يسمى باسم الجنس، وقد ذكرنا في شرح الكافية حاله (1) .

(1) صدر المؤلف رحمه الله كلامه في شرح الكافية بذكر وجوه الفرق

بين الجمع واسم الجمع، وتتلخص هذه الفروق في ثلاثة أوجه: الاول أن الجمع على

صبيغة خاصة من صيغ معدودة معروفة، وهذه الصبيغة تغاير صبيغة المفرد: إِمَا؟ ؟ ؟ ؟ ؟
؟ وإِما تقديرا، فالمغايرة الظاهرة: إِمَا بالحركات كأسد وأسد ونمر ونمر، وإِما بالحروف
كرجال وكتب، والمغايرة المقدرة كهحان وفلك، ومن المغايرة الظاهرة الجمع السالم مذكرا
أو مؤنثا، والثاني أن للجمع واحدا من لفظه وليس لاسم الجمع واحد من لفظه، بل له
واحد من معناه، فواحد الابل بعير أو ناقة، وواحد الغنم شاة، والثالث أن الجمع يرد
الى واحده في النسب مطلقا وفي التصغير إن كان جمع كثرة، وأما اسم الجمع فلا يرد،
لأنه إِمَا أن لا يكون له واحد حتى يرد إليه، وإِما أن يكون له واحد لكن لا يصح الرد
إليه لأن اسم الجمع لم يكن على صبيغة من صيغ الجمع فهو كالمفرد في اللفظ ثم قال في
بيان اسم الجنس والفرق بينه وبين الجمع واسم الجمع ما نصه: " ويخرج عن الجمع أيضا
اسم الجنس: أي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده: إِمَا بالتاء نحو قمره وقمر، أو بالياء
نحو رومي وروم، وذلك لأنها لا تدل على آحاد، إذ اللفظ لم يوضع للاحاد، بل وضع لما
فيه الماهية المعينة سواء كان واحدا أو مثنى أو جمعا، ولو سلمنا الدلالة عليها فانه لا
يدل عليها بتغيير حروف مفرده فان قيل: أليس آحاده أخذت وغيرت حروفها بحذف
التاء أو الياء؟ قلت: (*)

(193/2)

وهو عند الكوفيين جمعٌ مكسّرٌ واحده ذو التاء، وقولهم فاسد من حيث

ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجمع،
ونزيد عليه أن اسم الجنس يقع على القليل والكثير، فيقع التمر على التمرة والتمرتين
والتمرات، وكذا الروم، فان أكلت قمره أو قمرتين وعاملت روميا أو روميين جاز لك أن
تقول: أكلت التمر وعاملت الروم،

ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين، بلى قد يكون بعض
أسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب
الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلبي، وعند الاخفش جميع أسماء الجموع التي لها آحاد من
تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافا لسيبويه، وعند الفراء كل ما له واحد من تركيبه
سواء كان اسم جمع كباقر وركب أو اسم جنس كتمر وروم فهو جمع، وإِلا فلا، وأما
اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقا نحو إبل

وتراب، وإنما لم يحمى لمثل تراب وخل مفرد بالتاء إذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس - مع اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان جموع التكسير لا الخاصة بالجمع كأفعلة وأفعال ولا المشهورة فيه كفعللة نحو نسوة - أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس، وأن الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز: إما بالياء وإما بالتاء، بخلاف اسم الجمع " اهـ والحاصل أن الجمع يكون البتة دالا على الجماعة، ويكون البتة على صيغة من صيغ الجموع المعروفة في باب الجمع، ويكون البتة مغايرا في اللفظ أو التقدير لمفرده، ويكون له مفرد من لفظه غالبا، وأما اسم الجمع فهو البتة دال على الجماعة ولا يجوز استعماله في الواحد ولا في الاثنين، وليس له واحد من لفظه غالبا، بل له واحد من معناه، فإن كان له واحد من لفظه فرق بين الواحد وبينه بغير الياء والتاء، وهو البتة لا يكون على وزن من أوزان الجموع المعروفة، وأما اسم الجنس الجمعي فإنه ليس مختصا بالدلالة على الجماعة من حيث الوضع بل هو من (*)

(194/2)

اللفظ والمعنى: وأما للفظ فلتصغير مثل هذا الاسم على لفظه، فلو كان جمعا وليس على صيغة جمع القلة لكان يجب رده إلى واحده، وأيضا لغلبة التذكير على المجرد من التاء فيها، نحو: تمر طيب، ونخل منقعر (1)، ولا يجوز رجال فاضل، وأما المعنى فلوقوع المجرد من التاء منه على الواحد والمثنى أيضا، إذ يجوز لك أن تقول: أكلت عنباً أو تفاحاً، مع أنك لم تأكل إلا واحدة أو اثنتين، بلى قد يحمى شئ منه لا يطلق إلا على الجمع، وذلك من حيث الاستعمال لا من حيث الوضع، كالكلم والاك (2)، وهو قليل.

حيث ذلك صالح للواحد والاثنين والاكثر، لأن وضعه لما توجد فيه الماهية كما قال المؤلف، فلا يحتاج إلى الفرق بينه وبين الجمع ولا اسم الجمع من حيث الوضع، لأن معناه مختلف، فإن عرض بسبب الاستعمال تخصيصه بالدلالة على الجماعة كان الفرق بينه وبين الجمع من ثلاثة أوجه: الأول أن اسم الجنس ليس على وزن من أوزان الجموع غالبا، والثاني أنه يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو الياء لا غير بخلاف الجمع، والثالث أن اسم الجنس مذكر والجمع مؤنث، والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس من وجهين:

الاول أن اسم الجنس لابد أن يكون له واحد من لفظه بخلاف اسم الجمع فقد يكون له واحد من لفظه وقد لا يكون، والثاني أن الفرق بين اسم الجنس وواحد لا يكون إلا بالياء أو التاء بخلاف اسم الجمع ومن اسم الجنس نوع يسمى اسم الجنس الفردي، وهذا لا يعرض له بالاستعمال التخصيص بالكثير فلا يحتاج الى الفرق بينه وبين الجمع واسمه بقي أنه قد يقال: إن من الجموع مالا واحد له من لفظه كعباديد وشماطيط وعبايد فما الفرق بين هذا النوع من الجموع وبين أسماء الجموع التي ليس لها آحاد من لفظها؟ والجواب حينئذ أن هذه الجموع التي ذكرت وما أشبهها لابد أن تكون على وزن من أوزان الجموع المعروفة، أما اسم الجمع فلا يكون كذلك البتة (1) يقال: قعر النخلة فانقعرت، إذ قطعها من أسفلها فسقطت (2) الاكم: المواضع المرتفعة واحدة أكمة (*)

(195/2)

فنقول: مثل هذا الاسم إذا قصدت إلى جمع قلته جمعته بالألف والتاء، وإذا قصدت الكثرة جردته من التاء، فيكون المجرد بمعنى الجمع الكثير، نحو ثَمَلَةٌ وغل، وثَمَلَات. ثم هذه الأسماء في الثلاثي: إما فَعْلٌ كَتَمَرٌ وطلَحَ وَنَحَلَ وَثَمَلَ وَبَهَمَ (1) ، وقد يكسر ذوالتاء منه على فِعَالٍ، نحو بَهْمَةٌ وَبَهَامٌ وَطَلْحَةٌ وَطَلَّاحٌ، تشبيهاً بِقَصْعَةٍ وَقِصَاعٍ، وقد قال بعضهم: صَخْرَةٌ وَصُخُورٌ، تشبيهاً بِمَاءَةٍ وَمُؤُونٌ وَبُدْرَةٌ وَبُدُورٌ (2) ، وكذا الأجوف منه قد يجمع على فِعَالٍ كخِيَامٍ (3) وَرِيَاضٍ (4) ، وكذا الناقص، نحو صِعَاءٍ في جمع صَعَوَةٍ (5) ، وليس التكسير فيه ولا في غيره من هذا الباب بمطرد. وإما فِعْلَةٌ بكسر الفاء، وحكمه حكم فَعْلَةٍ بفتحها: في أن المجرد للكثرة والألف والتاء للقلّة، وقد يكسر ذوالتاء منه على فِعَلٍ كسِدْرَةٍ وَسِدْرٍ، تشبيهاً بِكِسْرَةٍ وَكِسَرٍ، وتقول في الأجوف: تَيْنٌ وَتَيْنَةٌ وَتَيْنَات. وإما فُعْلَةٌ كدُخْنَةٍ (6) ودُرَّةٌ وَبُرَّةٌ، وقد يحى في ذي تائه فَعْلٌ كدُرَّرٍ وَثُومٌ، تشبيهاً بغرف.

(1) البهم: أولاد الضأن والمعز والبقر، واحده بهمة (2) أنظر في مائة وبدره (ص 101 من هذا الجزء) (3) الخيام: جمع خيمة، وهي كل بيت مستدير، أو كل بيت يبنى من عيدان الشجر

(4) الرياض: جمع روضة، وهي مستنقع الماء، والارض ذات الخضرة، والبستان الحسن،

وتجمع على روضات، وريضان أيضا، وأما روض فهو اسم جنس.
(5) الصعوة: عصفور صغير، وقد جمعت على صعوات وصعاء، وأما الصعو فاسم الجنس (6) الدخنة: واحدة الدخن وهو حب يكثر زرعه في المناطق الجارة ويؤكل (*)

(196/2)

وإما فَعْلَةٌ كَبَقْرَةٍ وَشَجَرَةٍ وقد يكسر ذو التاء منه على فَعَالٍ، كإِكَامٍ وَثَمَارٍ وَحِدَاثٍ (1) ، تشبيهاً بِالرَّحْبَةِ وَالرَّحَابِ (2) وعلى أَفْعُلٍ كَأَكْمٍ، وعلى أَفْعَالٍ كَأَجَامٍ (3) وأشجار، والتكسير في ناقصه قليل نادر، كحَصَاةٍ وَقَذَاةٍ (4) ، قد جاء في أضَاةٍ (5) ، إِضَاءٍ ، قال سيبويه: قد جاء ذو التاء فَعْلَةٌ بسكون العين والمجرد بفتحها، نحو حَلْقَةٍ (6) وَفَلَكَةٍ (7) ، والجنس خَلَقَ وَفَلَكَ، قال: خففوا الواحد بتسكين العين لما ألحقوه الزيادة: أي التاء، كما غيروا نحو تَمَرٍ

(1) الحداث: جمع حدث - بفتحات - وهي الصغيرة الفتية من الناس والدواب (2) الرحاب: جمع رحبة - بفتحات - وهي من الوادي مسيل الماء، وأصلها المكان المتسع (3) الاجام: جمع أجمة - بفتحات - وهي الشجر الكثير الملتف، وجمعت على أجم - بضمين - أيضا، واسم الجنس أجم - بفتحتين، (4) القذاة: واحدة القذى، وهو ما يقع في العين وفي الشراب، قالت الخنساء: قذى بعينك أم بالعين عوار؟ * أم أقفرت إذ خلت من أهلها الدار؟ وقال في اللسان: وجمعها قذى وأقذاء وقذى - كدلى، وكذلك جمعت الحصاة على حصى - كدلى، (5) الاضاة: الماء المجتمع من سيل أو غيره، وقد جمعت جمع السلامة على

أضوات وأضيأت وإضين، وجمعت جمع التكسير على إضاء - كرقاب، (6) الحلقة: كل شيء مستدير من الحديد أو الفضة أو الذهب أو الناس، وقد اختلفوا في تحريك لامها، فأجازه قوم وعليه قول الشاعر: أقسم بالله نسلم الحلقة * ولا حريقا وأخته الحرقه وانظر في تمام ذلك (ص 101 من هذا الجزء) (7) الفلكة - بسكون اللام - المستدير من الأرض في غلط أو سهولة، وهي كالرحا، والفلك - بفتحتين - اسم الجنس، قال سيبويه: وليس بجمع، والجمع فلاك، كصحفة وصحاف.

(*)

(197/2)

لما لحقه ياء النسب، إذ التاء تناسب الياء كما ذكرنا في أول باب النسب، وحكي عن أبي عمرو في ذي التاء حَلَقَة بفتح العين فليس إذن بشاذ، ومن العرب من يقول حَلَقَة بسكون العين وحلَق بكسر الفاء في المجرد وهو جمع تكسير، فيكون كَبْدَرَة وبَدَر، وتقول في الأجوف: هامة وهامات (1) وهام وراحة وراحات وراح، وإنما جعلنا المكسر في جميع هذا الباب لذي التاء لا للمجرد عنها، لأن المجرد في معنى الجمع الكثير، فالأولى أن لا يجمع.

وإما فَعَلَة كَنَبَقَة وكَلِمَة، وإما فَعَلَة كَعِنَة وحِدَاءَة، وإما فَعَلَة كَسْمُرَة، وهو أقل من باب كَلِمَة وَعِنَة، وإما فَعَلَة بضميتين كَهْدَبَة (2) وبُسْرَة (3)، وهو أيضاً قليل، وإما فَعَلَة كُعُشْرَة (4) ورُطْبَة، ومن الناقص مُهَاءَة، وهو ماء الفحل في رحم الناقة ومُهَاء، والقياس في قلة جميع هذه الأوزان كما ذكرنا أولاً أن تكون بالألف والتاء، وكثرته بحذف التاء وفي غير الثلاثي نحو نَعَام ونَعَامَة، وسَفَرَجَل وسَفَرَجَلَة، وقد يكون اسم مفرد في آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة يقع على الجمع نحو حلفاء (5)

(1) الهامة: رأس كل شيء، وطائر من طير الليل، وهو الصدى، ورئيس القوم، وجمعه هامات، واسم الجنس هام، قال ذو الاصبع: يا عمرو، إن لا تدع شتمي ومنقصتي * أضربك حيث تقول الهامة أسقوني (2) الهدبة - بضم فسكون، وبضميتين - واحدة الهدب.

وهو شعر أشفار العينين (3) البسرة - بضم فسكون، وبضميتين - واحدة البسر، وهو التمر قبل أن يصير رطباً، والغض من كل شيء (4) العشرة - بضم ففتح - واحدة العشر، وهو شجر يخرج من زهره وشعبه سكر، ويحشي في المخاد (5) الحلفاء: نبت من نبات الاغلاف، وهو اسم جنس، وواحدته حلقة (*)

(198/2)

وَطَرْفَاء (1) وَهُمَى (2)، فإذا قصدت الوحدة وصفته بالواحد نحو طَرْفَاء واحدة، وحَلَفَاء واحدة، وَهُمَى واحدة، ولم يلحق التاء للوحدة إذ لا يجتمع علامتا تأنيث، وحُكِي بُهْمَاء، وهو عند سيبويه شاذ، لأن الألف فيه عنده للتأنيث، والألف عند الأخفش للإحاق ببرقع، فَبُهْمَى عنده منون منصرف، وَبُهْمَاء ليس بشاذ عنده، وقد

ذكر أهل اللغة للطرفاء والحلفاء والقصباء واحدة على غير هذا اللفظ، فقالوا: طَرْفَةٌ وقَصْبَةٌ بتحريك العين، واختلفوا في الحُلْفَاء فقال الأصمعي: حَلْفَةٌ بكسر العين، وقال أبو زيد: بفتحها كطَرْفَةٍ، وقد كسر حلفاء كصحراء على حَلَا فِيٍّ وحَلَا فَيٍّ، وإنما قالوا في أَرْطَى وَعَلَّقَى: أَرْطَاةٌ وعلقاءة (3) لأن الفهما للإلحاق لا للتأنيث، ومن العرب من لا ينون علقى ويجعل الألف للتأنيث، فيقول: عَلَّقَى واحدة كقصباء واحدة والأغلب في الاسم الذي يكون التنصيص على الواحد فيه بالتاء أن يكون

في المخلوقات دون المصنوعات، قالوا: لأن المخلوقات كثيراً ما يخلقها الله سبحانه، يعني جملة، كالتمر والتفاح، فيوضع للجنس اسم، ثم إن احتيج إلى تمييز الفرد أدخل فيه التاء، وأما المصنوعات ففردتها يتقدم على مجموعها، ففي اللفظ أيضاً يُقدم فردها على جمعها، وفيه نظر، لأن المجرد من التاء من الأسماء المذكورة ليس موضوعاً للجمع كما توهموا، حتى يستقيم تعليلهم، بل هو لمجرد الماهية، سواء كان مع القلة أو مع الكثرة

– بفتح الحاء، واللام مكسورة أو مفتوحة – وقال الازهري: الحلفاء نبت أطرافه محددة كأنها أطراف سعف النخل والخصوص ينبت في مغايص الماء والنزوز، قال سيبويه: الحلفاء واحد وجمع، وكذلك طرفاء وبهمى وشكاعى (1) الطرفاء: شجر، وذكر في القاموس أن واحده طرفاء وطرفة – بفتحات، وبها سمى طرفة بن العبد البكري (2) انظر (ح 1 ص 4) (3) انظر (ج 1 ص 195) (*)

(199/2)

وقد جاء شيء يسير منها في المصنوعات، كسفينة وسَفِينٌ وَلَبَنٌ وَقَلَنْسُوءٌ وَقَلَنْسٌ وَبُرَّةٌ (1) وَبُرَىٌ وليس أسماء الأجناس التي واحدتها بالتاء قياساً، إلا في المصادر، نحو صَرْبَةٍ وَصَرْبٌ، وَنَصْرَةٍ وَنَصْرٌ، لما مر والمشهور في كَمَاءٍ (2) وَفَقْعَةٍ (3) وَجَبَّاءٍ (4) أن ذا التاء للجمع والمجرد عنها

(1) انظر (ج 2 ص 102 و 127) (2) الكمأة: نبات يتقب الأرض، قال في اللسان: " الكمأة واحدتها كمء على غير القياس، هو من النوادر، فإن القياس العكس: والجمع أكمؤ، وكمأة.

قال ابن سيده: هذا قول هل اللغة، قال سيبويه: ليست الكمأة بجمع كمء، لان فعلة ليس مما يكسر عليه فعل، إنما هو اسم للجمع، وقال أبو خيرة وحده: كمأة للواحد وكمء للجميع، وقال منتجع: كمء للواحد، وكمأة للجميع، فمر رؤية، فسألاه، فقال: كمء للواحد، وكمأة للجميع، كما قال منتجع.

وقال أبو حنيفة: كمأة واحدة وكمأتان وكمآت، وحكى عن أبي زيد أن الكمأة تكون واحدا وجمعا، والصحيح من ذلك كله ما ذكره سيبويه " اه (3) قال في اللسان: "

الفقع - بالفتح والكسر -: الأبيض الرخو من الكمأة وهو أردوها، قال الشاعر: بلاد يبرز الفقع فيها قناعه * كما أبيض شيخ من رفاة أجلى وجمع الفقع - بالفتح - فقعة مثل جبء وجبأة، وجمع الفقع - بالكسر - فقعة أيضا، مثل قرد وقردة، وفي حديث عاتكة قالت لابن جرموز: يا ابن فقع القرد، قال ابن الأثير: الفقع: ضرب من أردأ الكمأة، والقرد: أرض مرتفعة إلى جنب وهدة، وقال أبو حنيفة: الفقع يطلع من الأرض فيظهر أبيض، وهو ردى، والجيد ما حفر عنه واستخرج، والجمع أفقع وفقوع وفقعة، قال الشاعر: ومن جنى الأرض ما تأتى الرعاء به * من ابن أوبر والمغرود والفقعة " اه كلامه (*)

(200/2)

للمفرد، وقد قيل عكس ذلك، كما مر في شرح الكافية قال " ونحو ركب وحق وجامِلٍ وسَرَاةٍ وفُرْهَةٍ وَغَزَيٍّ وَتُوَامٍ لَيْسَ بِجَمْعٍ " أقول: الذي مضى في الفصل المتقدم كان اسم الجنس، والذي يذكره هي هذا الفصل اسم الجمع، والفرق بينهما من حيث المعنى أن المجرد من التاء من القسم الأول يقع على

وقال في القاموس: " الفقع، ويكسر: البيضاء الرخوة من الكمأة، جمعه كعنبه ويقال للذليل: هو أذل من فقع بقرقرة، لانه لا يمتنع على من اجتناه " اه، ولم ينص أحد من أصحاب المعاجم التي اطلعنا عليها على الخلاف في هذه الكلمة، كما أن صيغة اللفظ الدال على الجمع وهو فقعة من أوزان الجموع، فوجب أن يكون جمعا لا اسم جنس، فان كان مفردة بالكسر كان قياسيا، وإن كان مفردة بالفتح كان شاذا مع كونه جمعا كما يأتي في جبء وجبأة.

(1) الجبء - بفتح فسكون - الكمأة الحمراء، وقال أبو حنيفة: الجبأة هنة بيضاء

كأنها كمء، ولا ينتفع بها، والجمع أجبؤ وجبأة كعنبه، مثل فقع وفقعة، قال سيبويه: " وليس ذلك بالقياس، يعنى تكسير فعل (يفتح فسكون) على فعلة (بكسر ففتح) وأما الجبأة (يفتح فسكون) فاسم للجمع كما ذهب إليه في كمء وكمأة، لان فعلا ليس مما يكسب على فعلة (يفتح فسكون فيهما) ، لان فعلة ليس من أبنية الجموع وتحقيره جيئة على لفظه، ولا يرد إلى واحده ثم يجمع بالالف والتاء، لان أسماء الجموع بمنزلة الاحاد " اه كلامه، وقال في القاموس: " الجبء: الكمأة ولاكمة، ونقير يجتمع فيه الماء، والجمع أجبؤ، وجبأة كقردة، وجبأ كنبأ " اه، ولم نجد للعلماء في هذه الكلمة خلافا. والحاصل أن نصوص أهل اللغة تدل على أن الجبء - بفتح فسكون - مفرد، وأنه جمع على أجبؤ، مثل فلس وأفلس، كما جمع على جبأة مثل قردة، وهذا الجمع غير قياسي، لان فعلا - بفتح فسكون - لا ينقاس جمعه على فعلة، وورد له اسمان يدلان على الجمع: أحدهما جبأة بفتح فسكون، وثانيهما جبأ مثل نبأ (*)

(201/2)

الواحد والمثنى والجموع، لأنه في الأصل موضوع للماهية، سواء كانت مشخصاتها قليلة أو كثيرة، فالقلة والكثرة فيه غير داخلتين في نظر الواضع، بل إنما وضعه صالحاً لهما، بخلاف اسم الجمع، فإنه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ، وذلك لأن لفظ هذا مفرد بخلاف لفظ الجمع، والدليل على إفراذه جواز تذكير ضميره، قال: 66 - * مَعَ الصُّبْحِ رَكْبٌ مِّنْ أَحَاظَةٍ يُجْفَلُ (1) * وأيضاً تصغيره على لفظه كقوله: 67 - * أَحْشَى رُكْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيَا (2) *

(1) هذا عجز بيت من لامية الشتفري الطويلة المعروفة بلامية العرب، وصدره قوله: * فَعَبْتُ غِشَاشًا ثُمَّ مَرَّتْ كَأَنَّهَا * يصف قطاة وردت الماء وكان قد سبقها إليه فلما وردت شربت فضلتها.

والعب: شرب الماء بلا مص، وفعله عب يعب - كخف يخف - والضمير المستتر فيه للقطا.

والغشاش - بزنة كتاب - يأتي لمعان: تقول: لقيته غشاشا: أي على عجلة، وتقول أيضاً: انطلقت غشاشا: أي في الوقت الذي قبل الاسفار وقد بقي من ظلمة الفجر شئ، وتقول: كلمته غشاشا: أي قليلا، فإذا جريت على المعنى الاول جاز لك أن تجعل

غشاشا حالا كأنه قال: عبت متعجلة، وجاز لك أن تجعله مفعولا مطلقا على حذف الموصوف وإبقاء صفته، فكأنه قال: عبت عبا عجلا، وجاز لك أن تجعله منصوبا على نزع الخافض وهو أضعف الوجوه الثلاثة، وإذا جريت على المعنى الثاني نصبت غشاشا في البيت على الظرفية الزمانية، وإذا جريت على المعنى الثالث نصبته على أنه مفعول مطلق ليس غير.

والركب: أصحاب الابل إذا كانوا عشرة فأكثر.

وأحاطة - بضم الهمزة - : قبيلة من الازد في اليمن.

ومجفل: اسم فاعل من أجفل بمعنى أسرع.

والاستشهاد بالبيت

على أن ركبا لفظه مفرد بدليل عود الضمير عليه مفردا في قوله " مجفل " (2) هذا بيت من الرجز المشطور لآحيحة بن الجلاح، وقبله قوله: (*)

(202/2)

وقال الاخفش: كل ما يفيد معنى الجمع على وزن فَعَلَ وواحد اسم فاعِل كصَحَب وشَرِب في صاحب وشارب فهو جمع تكسير واحد ذلك الفاعل، فعلى هذا القول تصغر لفظ الواحد ثم جمع السلامة كما في رجال ودُور، فتقول في تصغير رَكَب وسَفَر: رُؤَيْكَبون وسُؤَيْفَرُون، كما يقال: رجيلون ودُؤَيْرَات، في تصغير رجال ودور، وقول الشاعر: * أَحْشَى رَكِيْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا * رَدُّ عليه.

واعلم أن فَعَلًا في فاعل ليس بقياس، فلا يقال جَلَسَ وَكَتَبَ في جالس وكاتب، وقال الخليل - ونعم ما قال -: إن الكمأة اسم للجمع، فهو بالنسبة إلى كمء كركب إلى راكب، فعلى هذا لا يقع كمأة على القليل والكثير كَتَمَر، بل هو مثل رجال في المعنى، ومثله فِقْعَةٌ وَفَقْعٌ وَجَبْأَةٌ وَجَبْءٌ (1) ومقتضى مذهب الأخفش - وإن لم يصرح به - أن يكون مثل صُحْبَةٍ في صاحب وظُؤَارٍ في ظئر (2) وجامل في جمل (3)

بَنِيْتُ بَعْدَ مُسْتَهْلٍ ضَاحِيَا * بَنِيْتُهُ بَعْصَبَةٍ مِنْ مَالِيَا وَالشَّرُّ مِمَّا يَتَّبِعُ الْقَوَاضِيَا وَكَانَ أَحْيَحَةً مَسُودَا فِي قَوْمِهِ الْأَوْسَ، وَكَانَ رَجُلًا صَنَعًا لِلْمَالِ ضَيْنَنَا بِهِ حَرِيصَا عَلَيْهِ، وَكَانَ يَتَعَامَلُ بِالرَّبَا حَتَّى كَادَ يَحِيطُ بِجَمِيعِ أَمْوَالِ قَوْمِهِ. والمستهل والضاحي: حصنان له.

والعصبة: مكان بعينه بقاء كانا يقعان فيه، فالباء في قوله " بعصبة " بمعنى في.
و" من ماليا " يتعلق ببنيته.

واسم الحصنين في الحقيقة المستظل والضحان، ولكنه لما لم يستقم له الوزن غير الثاني
كما ترى.

والقواضيا: أراد بها الاقضية المحتملة.

والاستشهاد بالبيت على أن ركباً اسم

جمع ولفظه مفرد بدليل تصغيره على لفظه كما تصغر المفردات (1) انظر (ص 201
من هذا الجزء) (2) ظوار: اسم جمع واحده ظئر، وهي التي تعطف على ولد غيرها من
الناس وغيرهم، ويقال للذكر أيضاً: ظئر (3) الجامل: اسم جمع يقع على الجماعة من
الابل ذكورا وإناثا، قال الخطيئة: (*)

(203/2)

وسرّة في سريّ (1) وفُرْهة في فاره وغزّي في غاز وتؤام في تؤام (2) وغيب وخدم
وأهب في خادم وغائب وإهاب، وبعد في بعيد، ومشيوخاء ومعيوراء ومأتوناء في شيخ
وعير وأتان، ومعيز وكليب في مغز وكلب، ومشيحة في شيخ، وعمد في عمود، كل ذلك
جمع سكسر؟، إذ هي مثل ركب وسفر ونحوهما، لأن للجميع من تركيبه لفظاً يقع على
مفرده.

هذا، وإنما يعرف هذا النوع بأن لا يقع ذوالناء منه على الواحد، ولا يكون من أبنية
الجمع المذكورة، ولا يفيد إلا معنى الجمع، واستدل سيبويه على أنها ليست بجمع
بتذكيرها في الأغلب، نحو ركب مشرع، وبمجيئ التصغير على لفظها، وأما ما لا يجيئ من
تركيبه لفظ يقع على المفرد كالغنم والابل والخيل والنفر والرهط والقوم، فلا خلاف في
أنها اسم جمع، وليست بجمع، وفي الأصل في القائم كالركب في الراكب، إذ الرجال
قَوَامُونَ على النساء، وأكثر هذا النوع: أي الذي لم يأت له من لفظه واحد، مؤنث
قال: " وَنَحْوُ أَرَاهُطَ وَأَبَاطِيلَ وَأَحَادِيثَ وَأَعَارِيضَ وَأَقَاطِيعَ وَأَهَالٍ وَلَيَالٍ وَحَمِيرٍ وَأُمُكُنٍ
عَلَى غَيْرِ الْوَاحِدِ مِنْهَا " أقول: " أعلم أن هذه جموع لفظاً ومعنى، ولها آحاد من لفظها،
إلا أنها

فإن تك ذا مال كثير فإنهم * لهم جامل ما يهدأ الليل سامره ويقال: الجامل جماعة الابل

معها رعيانها وأربابها، وقال ابن الاعرابي: الجامل
الجمال، وعلى هذا يختص بالذكر ويكون له واحد من لفظه وهو الجمل كما قال
المؤلف (1) السراة: اسم جمع واحده سرى، انظر (ص 137 من هذا الجزء) (2) انظر
في شرح فرهد وغزى (ص 156 من هذا الجزء) وانظر في شرح كلمة توام (ص 167
من هذا الجزء أيضا) (*)

(204/2)

جاءت على خلاف القياس الذي ينبغي أن يبيح عليه الجموع فأراهط جمع رهط، وكان
ينبغي أن يكون جمع أرهط، قيل: وجاء أرهط، قال: 86 - * وفأضح مُفْتَضِحٌ في
أرهطه (1) فهو إذن قياس وأباطيل: جمع باطل، والقياس (2) بواطل، وأحاديث: جمع
حديث (3)،

(1) هذا بيت من الرجز المشطور أنشده الاصمعي ولم ينسبه إلى أحد بعينه، ولم نقف له
بعد البحث على نسبة إلى قائل معين، والاستشهاد به على أن الarahط في نحو قول
الحماسي: يا بؤس للحرب التي * وضعت أراهط فاستراحوا جمع أرهط، وهو جمع رهط،
ورهط الرجل: قومه وقبيلته دنية، والدليل أيضا على أن الراهط قد جمع على أرهط قول
رؤبة: * وهو الدليل نفرا في أرهطه * وهذا يرد على أبي علي الفارسي حيث ذهب إلى
أن اسم الجمع كرهط وطير وقوم لا يجمع جمع القلة (2) قياس جمع باطل بواطل كما
قال المؤلف، وقياس أباطيل أن يكون
جمع أبطولة كأحدوثة وأكرومة، قال في اللسان: " والباطل نقيض الحق، والجمع أباطيل
على غير قياس، كأنه جمع إبطال أو إبطيل، هذا مذهب سيبويه، وفي التهذيب: ويجمع
الباطل بواطل، قال أبو حاتم: واحدة الابطال أبطولة، وقال ابن دريد: واحدتها إبطالة "
اه (3) الاحاديث: جمع حديث جمعا غير قياسي، وقياس الحديث أن يجمع على حدث
- كسرر - أو على حدثان - كرغفان - وقياس الاحاديث أن تكون جمع أحدوثة،
وقد وردت الاحدوثة بمعنى الحديث، قال الشاعر: من الخفرات البيض ود جليساها *
إذا ما نقصت أحدوثة لو تعيدها (*)

(205/2)

وأعاريض: جمع عروض (1) ، وأقاطيع: جمع قطيع، وأهال: جمع أهل، وقياسه أن يكون جمع أهالة، وكذا قياس ليال أن يكون جمع لَيَّالة، ومثله في التصغير لَيْلِيَّة، قيل: وقد جاء في الشعر: * فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكُلَّ لَيْلَاةَ (2) * وهو غريب وكذا قياس الارضي (3) أن يكون جمع أرضاة، وأما حمير فهو عند سيبويه من صيغ الجموع، لكن كان القياس أن يكون جمع فَعْل ككَلِيب ومَعِيز وضَيَّن، وقال غير سيبويه: إنه ليس من أبنية الجموع، فهو اسم جمع كركب وفُرْهة (4) .
وعند سيبويه أيضاً فُعال من أبنية الجموع، خلافاً لغيره، لكن قياسه عنده أن يكون جمع فَعْل كظُور (5) في ظئر، وفَعْل كزُخَال في رخل (6) ، قال

(1) الاعاريض: جمع غير قياسي للعروض، وهي آخر تفعيلة من الشطر الاول من بيت الشعر، وقياس العروض أن تجمع على عرائض كحلوب وحلائب وقلوص وقلائنص، كما أن قياس الاعاريض أن تكون جمعاً لا عراضة أو إعریضة أو أعروضة، قال ابن يعيش في شرح المفصل (ح 5 ص 73) : " والعروض ميزان الشعر، وهي مؤنثة لا تجمع، لأنها كالجنس يقع على القليل والكثير، والعروض أيضاً اسم لآخر جزء في النصف الاول من البيت، يجمع على أعاريض على غير قاييس، كأنهم جمعوا إعریضا في معنى عروض ولم يستعمل " اه، وانظر (ح 1 ص 208 هـ 2) (2) قد سبق شرح هذا البيت في (ح 1 ص 277) فارجع إليه (3) الاراضي: جمع أرض جمعاً غير قياسي، وقياسه أن يجمع على أرض، ككلب وأكلب، أو على إراض ككلاب، وقياس الاراضي أن تكون جمعاً لا رضة كما قال المؤلف (4) انظر (ص 156 من هذا الجزء) (5) انظر (ص 203 من هذا الجزء) (6) الرخال: اسم جمع واحده رخل - ككتف - ورخل - كعجل - وهو الانثى من أولاد الضأن.

(*)

(206/2)

" وتؤام في تؤام شاذ " وعند غيره هو اسم الجمع.
وَأَمْكُنْ وَأَزْمُنْ في جمع مكان وزمان شاذان، كما تقدم، وكذا محاسن ومَشَابِه جمع حُسْن وشَبَه، وكذا أكارع (1) في كُرَاع، وكذا دَوَانِيق وَخَوَاتِيم (2) وزواريق في دَانَق وَخَامَ وَزَوَرَق (3) ، والقياس ترك الياء، فالشدوذ في هذا إشباع الكسر، وقريب من هذا

الباب ما يجمع بالألف والتاء من المذكرات التي لم تجمع جمع التكسير، كجَمَال (4)
سَبَخَلَات وِرَبَخَلَات (5) وَحَمَامَات وَسُرَادِقَات، ولما قالوا فَرَّاسَن (6) وَجَوَالِق (7) لم
يقولوا فرسَنَات

(1) الاكراع: جمع غير قياسي للكرع - كغراب - وهو من البقر والغنم بمنزلة الوظيف
من الفرس، وهو مستدق الساق، وهو أيضا أنف يتقدم من الجبل، وطرف كل شيء
أيضا، واسم يجمع الخيل والسلاح، والقياس في جمعه كرعان وأكرعة - كغريان وأغربة
- وكأنهم جمعوا كراعا على أكرعة ثم جمعوا
الأكركة على أكارع، فهو جمع الجمع، كما قالوا في أراهط: إنه جمع أرهط، وقد جمعوا
بالفعل كراعا على أكرع في قولهم: أكرع الجوزاء، يريدون أواخرها، فلا يمتنع إذن أن
يكون الاكراع جمعا للأكرع (2) انظر (ص 151، 152 من هذا الجزء) (3) الزورق:
السفينة الصغيرة (4) السجلات: جمع سجل - كقمطر - وهو الضخم من يعير،
وضب، وجارية، وسقاء (5) الرمحلات: جمع رمحل - كقمطر - وهو التام الخلق من
الناس والابل، ويقولون: جارية رمحلة، إذا كانت طويلة جيدة الخلق (6) الفراسن: جمع
الفرسن - كالزبرج - وهو من البعر بمنزلة الخف من الدابة (انظر ح 1 ص 59) (7)
الجوالق، والجوالق أيضا: جمع جوالق - بضم الجيم وفتح اللام أو كسرهما، وبكسر
الجيم واللام جميعا - وهو وعاء من اللبد، وقد نص في اللسان على موافقة كلام المؤلف
حيث قال: " ولم يقولوا في جمع جوالق: جوالقات، (*)

(207/2)

ولا جَوَالِقَات، وقد جاء في بعض الأسماء المذكوة ذلك مع الكسير، نحو بوانات في
بُوان، وهو عمود (1) الخيمة.
مع قولهم بون، وإنا جمع بالألف والتاء في مثله مع أنه ليس قياسه لاضطرارهم إليه،
لعدم مجئ التكسير، وامتناع الجمع بالواو والنون لعدم شرطه.
وقريب من ذلك نحو الأرضين والعزِين والثُّبِين (2) ، ونحو ذلك من المؤنثات المجموعة
بالواو والنون وقد يجيء جمع لا واحد له أصلاً، لا قياسي ولا غير قياسي، كعَبَايِد
وعَبَايِد (3) ، وقد مضى القول في أكثر ذلك مبسوطاً في شرح الكافية في باب الجمع،
فليرجع إليه.

" قَالَ وَقَدْ يُجْمَعُ الْجَمْعُ نَحْوُ أَكَالِيبَ وَأَنَاعِيمَ وَجَمَائِلَ وَجَمَالَاتٍ وَكِلَابَاتٍ وَبُيُوتَاتٍ وَحُمُرَاتٍ وَجُرُزَاتٍ " أقول: اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد، كما قال سيبويه وغيره، سواء كسرتة أو صححته، كأكالب وبيوتات، بل يقال فيما قالوا ولا يُتجاوز، فلو قلت أفلسات وأذليات في أفلس وأدل لم يجوز، وكذلك أسماء الأجناس كالتمر والشعير لا تجمع قياساً، وكذا المصدر لأنه أيضاً اسم جنس، فلا يقال الشُّثوم والنُّصُور في الشتم والنصر، بل يقتصر على ما سمع كالأشغال والحلوم والعقول، وكذا لا يقال الابار في جمع البُرّ، بل يقتصر في جميع ذلك على المسموع، إلا أن يضطر شاعر فيجمع الجمع، قال:

لأنهم قد كسروه فقالوا: جواليق " اه وفي القاموس أنهم اجمعوه بالالف والتاء فقالوا: جوالقات، (1) انظر (ص 127 من هذا الجزء) (2) انظر (ص 115، 116 من هذا الجزء) (3) انظر (ح 1 ص 268 ثم ص 78 من هذا الجزء) (*)

(208/2)

69 - * بَأْعَيْنَاتٍ لَمْ يُخَالِطْهَا الْقَدَى * (1) وقد سمع في أفعال وأفعلة كثيراً، كالأيدي والأأيادي والأوطب والأواطب (2) والأسقية والأساقي (3) ، مشبه بالأجدل والأجادل (4) والأنملة والأنامل، وقالوا: الأقوال والأقوايل، والأسورة والأساور، (5) والأنعام والأناعم (6) وقالوا في الصحيح: أعطيت (7) وأسقيات كأنملات، وجمعوا

(1) لم نقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ولا على سابق له ألاحق عليه.

والاعينات: جمع أعين، وهو جمع عين.

والقذى: ما يسقط في العين أو غيرها من الوسخ.

والفعل قذى من باب فرح.

(2) الاوطب: جمع وطب - كفلس - وهو وعاء اللبن من جلد الجذع فما فوقه، وجمع الاوطب الاواطب، وقد أنشد سيبويه: * تحاسب منها ستة الاواطب * (3) الاسقية: جمع سقاء، وهو جلد السخلة إذا أجذعت (انظر ص 52 من هذا الجزء) والاساقي جمع الجمع، وقد جمع على أسقيات أيضاً كأعطيات، (4) الاجدل: الصقر، وأصله من الجدل الذي هو الشدة ثم سمي به قال الشاعر كأن بني الدعماء إذ لحقوا بنا * فراخ

القطا لاقين أجدل بازيا (5) الاسورة: جمع سوار - بضم السين وكسرهما - وهو حلية من الذهب أو الفضة تلبسها النساء في سواعدهن، والاساور جمع الجمع، قال تعالى: (يحلون فيها من أساور من ذهب) .

وقد يقولون: أسورة، بزيادة التاء لتأكيد الجمع، وقرئ (فلولا ألقى عليه أسورة من ذهب) .

وانظر (ص 127 من هذا الجزء) (6) الانعام: جمع نعم، وهو الابل والشاء، ويقال: هو خاص بالابل (7) الاعطيات: جمع أعطية، وهو جمع عطاء بالمد والقصر، والعطاء: الشيء المعطى، ومنه أعطيات الجند لارزاقهم، والعطية بمعنى العطاء، وجمعها عطايا (*)

(209/2)

أَيْضاً فِعَالاً عَلَى فَعَائِل كَجَمَال وَجَمَائِل وَشَمَائِل، وَصَحْوَهُ كِكِلَابَات وَرَجَالَات وَجِمَالَات، وَقَالُوا فِي فُعُول نَحْو بُيُوتَات، وَفِي فُعُل نَحْو جُزُرَات (1) وَخُمُرَات وَطُرُقَات، وَفِي فُعُل نَحْو عُودَات (2) وَدُورَات جمع عائد ودار، وإنما جمع الجمع بالألف والتاء لأن المكسر مؤنث، وقالوا في فعالن كمصارين وحشاشين جمع مُصْرَان جمع مُصِير وجمع حَشَّان جمع (3) حُشٍّ، فهو كسلطان وسلاطين، ولا يقاس على شيء من ذلك قال: " التاء السَّاكِنَيْنِ يُعْتَقَرُ فِي الْوَقْفِ مُطْلَقاً، وَفِي الْمُدْغَمِ قَبْلَهُ لَيْنٌ فِي كَلِمَةِ نَحْوْ خُويَصَّةَ وَالصَّالِيْنَ وَتَمُودَ الثَّوْبِ، وَفِي نَحْوِ مِمْ وَقَافٍ وَعَيْنٌ مِمَّا بُنِيَ لِعَدَمِ التَّرْكِيبِ، وَفَقْفاً وَوَصْلاً، وَفِي نَحْوِ الْحَسَنِ عِنْدَكَ وَآيَمَنَ اللَّهُ بِمِينِكَ، لِلالتباسِ، وَفِي نَحْوِ لَا هَا اللَّهُ وَآيَ اللَّهِ جَائِزٌ، وَخَلَقْنَا الْبَطَانَ شَاذٌ " أقول: اعلم أن الحرفين الساكنين إذا كان أولهما (حرفاً) صحيحاً لا يمكن التقاؤهما إلا مع إتيانك بكسره مُخْتَلَسَةً غير مُشَبَّعَةٍ على الأول منهما، فيحسب المستمعان الساكنين التقيا، ويشاركه في هذا الوهم المتكلم أيضاً، فإذا تَفَطَّن كل منهما علم أن على الأول منهما كسرة خفيفة، نحو بَكْرٌ بَشْرٌ بُسْرٌ، حركت عين الثلاثة بكسرة خفيفة، وإلا استحال أن تأتي بعدها بالراء الساكنة، وإنما تحس بذلك وتتفطنه بعد تثبتك وتأثُّقك فيما تتكلم به، وإذا

1 0) الجزرات: جمع جزر - بضم أوله وثانيه - وهو جمع جزور، وهو البعير المجزور، ويقال: هو خاص بالناقاة المجزورة، وقد جمع الجزور على جزائر أيضا (2) العودات: جمع

عود، وهو جمع عائذ (انظر ص 182 من هذا الجزء) (3) انظر (ص 95 من هذا الجزء) (*)

(210/2)

خَلِّتَ نفسك وسجيتها وجدت منها منها أنها لا تلتجئ في النطق بالسكان الثاني المستحيل مجيئه بعد السكان الأول من بين الحركات إلا إلى الكسرة، وإن حصل لها هذا المقصود بالضممة والفتحة أيضاً، وكذلك إذا فرضت أول كلمة تريد النطق بها ساكناً، وذلك مما لا يجيء في العربية في ابتداء الكلام إلا مع همزة الوصل، ويوجد في الفارسية كقولهم شَتَاب وَسْطَام، وجدت من نفسك أنك تتوصل إلى النطق بذلك السكان بهمزة مكسورة في غاية الخفاء، حتى كأنها من جملة حديث النفس، فلا يدركها السامع، ثم تجهز بالحرف السكان في أول الكلمة، فيتحقق لك أن إزالة كلفة النطق بالسكان بالكسرة، سواء كان ذلك السكان في أول الكلمة أو في آخرها أو في وسطها، من طبيعة النفس وسجيتها إذا خلقتها وشأنها فظهر لك أنهم لأي سبب كسروا همزة الوصل، ولم اجتلبوها دون غيرها، ولم كسروا أول الساكنين في نحو اضْرِبْ اضْرِبْ، و (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ) وأما إذا كان أولهما حرف لين فإنه يمكن التقاؤهما لكن مع ثقل ما، وإنما أمكن ذلك مع حروف العلة لأن هذه الحروف هي الروابط بين حروف الكلمة بعضها ببعض، وذلك أنك تأخذ أبعاضها، أعني الحركات، فتتظم بها بن الحروف، ولولاها لم تَتَّسِقْ، فإذا كانت أبعاضها هي الروابط وكانت إحداها وهي ساكنة قبل ساكن آخر مددتها ومكنت صوتك منها حتى تصير ذات أجزاء، فتتوصل بجزئها الأخير إلى ربطها بالسكان الذي بعدها، ولذلك وجب المد التام في أول مثل هذين الساكنين، ويقلُّ المد في حروف كان ما قبلها من الحركات من جنسها، نحو قَوْلِ وَبِيعَ، وذلك لأن في نحو قَوْلِ المضموم قافه تنهياً بعد النطق بالقاف للواو، وذلك لأن الضمة بعض

(211/2)

الواو، فيسهل عليك المجيء بعد الضمة بالواو كاملة لأنه لم يخالطها إذن نوع آخر في المد كما خالطها في نحو قَوْلِ المفتوح قافه، فإنك إذن تهيات فيه بعد القاف للمد الألفي: أي الفتحة، ثم انتقلت في الحال إلى المد الواوي شائباً شيئاً من المد الأول

بالمدة الثاني، وميل كل واحد من المدين إلى جانب الآخر، فلا جرم لم تتمكن من إشباع المد الواوي تمام التمكن فإذا تقرر هذا فاعلم أن أول مثل هذين الساكنين إذا كان ألفاً فالأمر أخف لكثرة المد الذي في الألف، إذ هو مد فقط، فلذلك كان نحو مَادَّ وَسَادَّ أكثر من نحو ثَمُودَ الثوب، ثم بعد ذلك إذا كان أولهما واواً أو ياء ما قبلهما من الحركات من جنسهما، ولم يأت مثل ذلك في الياء في كلامهم نحو سِيرَ، والدرجة الأخيرة أن يكون أول الساكنين واواً أو ياء قبلها فتحة لقلة المد الذي في مثل ذلك، ولم يأت مثل ذلك إلا في المصغر نحو خَوْيَصَّة، فلا تقول في الأفعل من أَيْلَل (1) والود: أَيْلَّ وَأَوَّدَ، بحذف حركة اللام الأولى كما في أُصَيِّمَ، بل تنقل حركة أول الساكنين عند قصد الإدغام إلى الواو والياء، نحو أَيْلَّ وَأَوَّدَ (1)، لقلة المد الذي فيهما، كما فعلت في نحو أَشَدَّ وأمر، وإنما اختص ياء التصغير بعدم جواز نقل حركة ما بعده إليه عند قصد الإدغام لوضعهم له ساكناً ولزومه للسكون هذا، ومع المد الذي في حروف اللين يشترط في الساكن الثاني أحد الشرطين: أحدهما: أن يكون مدغماً بشرط أن يكون المدغم والمدغم فيه معاً من كلمة حرف المد، وذلك أنه إذا كان مدغماً في متحرك فهو في حكم المتحرك، وذلك لشدة التصاقه به فإن اللسان يرتفع بالمدغم فيه ارتفاعاً واحدة، فيصيران كأنهما حرف واحد متحرك، وإنما اشترطنا أن يكون المدغم من كلمة

(1) انظر (ح 1 ص 27)

(212/2)

حرف المد احترازاً من نحو خَافَا الله وخَافُوا الله وخَافِيَ الله فإنه يحذف حرف المد للساكنين، وذلك لأن في التقائهما مطلقاً وإن حصل جميع الشرائط كلفة ما، كما ذكرنا، فإذا كان أولهما في مكان يليق به الحذف وهو آخر الكلمة كان تخفيف الكلمة بحذفه أولى، وإنما حذف الأول دون الثاني لضعفه، واشترطنا كون المدغم فيه من كلمة حرف المد إذ لو لم يكن منها لكان الإدغام الذي هو شرط اغتفار اجتماع الساكنين بمَعْرِضِ الزوال فلا يعتد به، فلهذا لا تقول في النون المخففة في المثني (1) اضْرِبَانِ نُعْمَان، بإدغام نون اضْرِبَانِ في نون نُعْمَان، وجاز في " ها الله " في أحد الوجوه اجتماع الساكنين وإن لم يكن المدغم من كلمة حرف المد لما مر في شرح (2) الكافية، الشرط الثاني

(1) يريد أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بد الالف اسما كانت الالف أو حرفا، حتى لو وقع بعدها نون يمكن إدغامها فيها، لان النون التي بعدها لما كانت من كلمة أخرى كان الادغام مِمَّعْرُض الزوال، فلا يعتد به فان قلت: إنهم اغتفروا التقاء الساكنين في المؤكد بالنون الثقيلة مضارعا كان أو أمرا نحو لا تضربان واضربان يا زيدان، مع أن المدغم فيه ليس من كلمة حرف المد، إذ الالف والنون كلمتان مستقلتان، فالجواب: أنهم اغتفروه وإن لم يكن على حده للضرورة، وذلك أنهم لو حذفوا الالف كما هو القياس في التقاء الساكنين لفتحوا النون، إذ كسرهما لتشبيههما بنون المثني في وقوعها بعد الالف، ولو فتحوا النون التبس المسند إلى الاثنين بالمسند إلى الواحد، فليس مراد المؤلف أن النون الخفيفة تقع بعد الالف ولو كان بعدها نون يمكن إدغامها فيها، فاقصر على نفى الصورة المتوهمه (2) قال في شرح الكافية (ح 2 ص 32): " وإذا دخلت " ها " على الله ففيه أربعة أوجه: أكثرها إثبات ألف ها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي ساكنان: ألف ها، واللام الاولى من " الله "، وكان القياس حذف الالف، لان مثل ذلك إنما يغتفر في كلمة واحدة كالضالين، أما في كلمتين، (*)

(213/2)

من الشرطين المعتبر واحد منهما في الساكن الثاني: أن يكون موقوفاً عليه بالسكون، أو مجزئاً محزياً الموقوف عليه، وذلك لأن الوقف لقصد

فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله، إلا أنه لم يحذف في الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون ألف هنا من تمام ذا، فان " ها الله ذا " بحذف ألف ها ربما يوهم أن الهاء عوض عن همزة الله كهزقت في أرقت، وهياك في إياك. والثانية - وهي المتوسطة في القلة والكثرة - ها الله ذا " بحذف ألف " ها " للساكنين كما في " ذا الله " ولكونها حرفا كلا وما وذا.

والثالثة - وهي دون الثانية في الكثرة -: إثبات ألف ها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج، تنبها على أن حق ها أن يكون مع ذا بعد الله، فكأن الهمزة لم تقع في الدرج. والرابعة حكاه أبو علي - وهي أقل الجميع -: ها لله، بحذف همزة الوصل وفتح ألف ها للساكنين بعد قلبها همزة كما في الضالين ودأبة، قال الخليل: ذا من جملة جواب

القسم، وهو خبر مبتدأ محذوف: أي الامر ذا، أو فاعل: أي ليكون ذا، أولا يكون ذا، والجواب الذي يأتي بعد نفيا أو أثباتا نحو ها الله ذا لافعلن أولا أفعل بدل من الاول، ولا يقاس عليه، فلا يقال: ها الله أخوك: أي لانا أخوك ونحوه وقال الاخفش: ذا من تمام القسم: إما صفة لله: أي الله الحضر الناظر، أو مبتدأ محذوف الخب ر: أي ذا قسمي، فبعد هذا: إما أن يجيء الجواب أو يحذف مع القرينة " اه هذا ما يتعلق بلفظ هذه الكلمة من حيث النطق بها وإعرابها، فأما ما يتعلق بها من حيث المعنى فقد ذكر المؤلف في شرح الكافية (ح 2 ص 311، 312) أن معناها القسم، ثم اختلفوا في هذه الهاء

قال ما نصه: " وإذا حذف حرف القسم الاصلی: أعني الباء: فان لم يبدل منها فالمخار النصب بفعل القسم.

ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض، نحو الكعبة لافعلن، والمصحف لاتين وتختص لفظة الله بتعويض " ها " أو همزة الاستفهام من الجار، وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج، فكأنها حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحرف، وجار الله جعل هذه الاحرف بدلا من الواو، ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة " الله " كالتاء، فإذا جئت بها.

(*)

(214/2)

الاستراحة، ومشارفة الراحة تحون عليك أمر الثقل الذي كنت فيه (1) والوقف على ضربين: إما أن يكون في نظر الواضع، أولا فالأول في أسماء حروف الهجاء، وإنما كانت هذه الأسماء كذلك لأن الواضع وضعها لتعلم بها الصبيان أو من يجري مجراهم من الجهال صور مفردات حروف الهجاء، فسمى كل واحد منها باسم أوله ذلك الحرف، حتى يقول الصبي: أَلِفٌ مثلاً، ويقف هنيهة قدر ما يميزها عن غيرها، ثم يقول: بَا، وهكذا إلى الآخر، فلا ترى ساكنين ملتقيين في هذه الأسماء إلا وأولهما حرف لين، نحو جِيمٌ

التنبيه بدلا فلا بد أن تجي بلفظة " ذا " بعد المقسم به، نحو لاها الله ذا، وإي ها الله ذا، وقوله: تعلمن ها لعمر الله ذا قسما (فاقصد بذرعك وانظر أين تنسلك) والظاهر أن

حرف التنبيه من تمام اسم الإشارة ... قدم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضاً منه " اه (1) قد علل هذا العلامة ابن يعيش في شرحه على المفصل (ح 9 ص 120) فقال: " وإنما سد الوقف مسد الحركة لأن الوقف على الحرف يمكن جرس ذلك الحرف ويوفر الصوت فيصير توفير الصوت عليه بمنزلة الحركة له، ألا ترى أنك

إذا قلت: عمر، ووقفت عليه، وجدت للراء من التكرار وتوفير الصوت ما ليس لها إذا وصلتها بغيره؟ وذلك أن تحريك الحرف يقلقله قبل التمام ويجتذبه إلى جرس الحرف الذي منه حركته، ويؤيد عندك ذلك أن حروف القلقلة وهي القاف والجيم والطاء والياء والذال لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، وذلك لشدة الحفل والضغط، وذلك نحو: الحق، واذهب، واخلط، واخرج، ونحو الزاي والذال والطاء، والصاد، فبعض العرب أشد تصويتاً، فجميع هذه لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، فمتى أدرجتها وحركتها زال ذلك الصوت، لأن أخذك في صوت آخر وحرف سوى المذكور يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتاً، فبان لك بما ذكرته أن الحرف الموقوف عليه أتم صوتاً وأقوى جرساً من المتحرك، فسد ذلك مسد الحركة، فجاز اجتماعه مع ساكن قبله " اه (*)

(215/2)

دَالَ نُؤنْ، وكذا الأصوات، نحو قُوسْ (1) ، وطِيخْ (2) ، الوقف فيها وضعي، لأنها لم توضع لقصد التركيب كما مضى في بابها (3)

(1) قوس: اسم صوت يزجر به الكلب ليتعد، فيقال له: قوس قوس، وهو مبنى على السكون، فإذا دعوته ليقبل قلت: قس قس، وقد اشتقوا من ذلك فعلاً فقالوا: قوقس الرجل، إذا أشلى كلبه: أي دعاه أو أغراه (2) طيخ: حكاية صوت الضحك، وهو اسم صوت، والذي ذكره صاحب اللسان والقاموس أنه مبنى على الكسر، وكذلك ذكر المؤلف نفسه في شرح الكافية (ح 2 ص 77) حيث قال: " من الأصوات التي هي حكاية عن أصوات الإنسان أو العجماوات أو الجمادات " طيخ " وهو حكاية صوت الضاحك، وعيظ حكاية صوت الفتیان إذا تصايحوا في اللعب، وغاق - بكسر القاف - وقد ينون، وهو صوت الغراب ... وشيب صوت مشافر لابل عند الشرب. كلها مكسورة الاواخر " اه، فعلم من هذا أنه قد خالف هنا ما ذكره هناك وما هو

نقل علماء اللغة (3) الذى مضى هو قوله في (ح 2 ص 75) : " اعلم أن الالفاظ التى تسميها النحاة أصواتا على ثلاثة أقسام: أحدها حكاية صوت صادر إما عن الحيوانات العجم كغاق (حكاية صوت الغراب) أو عن الجمادات كطق (حكاية صوت حجر وقع على آخر) وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكى، وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة، وليس المحكى كذلك لأنه شبه المركب من الحروف وليس مركبا منها، إذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف إحسان الانسان، لكنهم لما احتاجوا إلى إيراد أصواتها التى هي شبه المركب من الحروف في أثناء كلامهم أعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة، لأنه يتعسر عليهم أو يتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة منها، كما أنها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس، إلا في النادر كما في الببغاء، فأخرجوها على أدنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين، أعنى الحكاية والمحكى، قضاء لحق الحكاية: أي كونها كالمحكى سواء، فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات. وثانيها أصوات خارجة (*)

(216/2)

والثاني أن لا يكون الوقف بنظر الواضع، بل يطرأ ذلك في حال الاستعمال

عن فم الانسان غير موضوعة وضعاً، بل دالة طبعا على معان في أنفسهم، كأف وتف، فان المتكره لشيء يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ أف، ومن ييزق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف، وكذلك آه للمتوجع أو المتعجب، فهذه وشبهها أصوات صادرة منهم طبعا كأح لذي السعال، إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم إليها، نسقوها نسق كلامهم وحركوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة ... ، وثالثها أصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء:

إما المجئ كألفاظ الدعاء، نحو جوت، وقوس، ونحوهما، وإما الذهاب كهلا، وهج، وهجا، ونحوها، وإما أمر آخر، كسأ للشرب، وهدع للتسكين، وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال: إنها أوامر أو نواه، كما ذهب إليه بعضهم، لأنها لا تصلح لكونها مخاطبة، لعدم فهمهما الكلام، كما قال الله تعالى: (كمثل الذي ينطق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء) بل كان أصلها أن الشخص كان يقصد انقياد بعض

الحيوانات لشيء من هذه الافعال فيصوت لها: إما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند إيرادها الماء وغير ذلك، وإما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحتها، ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الامر: إما بضربه وتأديبه، وإما بايناسه وإطعامه، فكان الحيوان يمثل المراد منه إما رهبة من الضرب أو رغبة في ذلك البر، وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب أو البر إلى أن يكتفي الطالب لذلك الصوت عن الضرب أو البر، لأنه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب أو ضده فيمثل عقيب الصوت عادة ودريد، فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان، وإنما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو مشتبه الافراد، وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل، فلما كانت الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة أرادوا اختلاف العلامات الدالة عليها، فركبوها من الحروف، وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب (*)

(217/2)

في غير أسماء حروف الهجاء والأصوات، نحو المؤمنون، والمؤمنات، والقوٲٲ، والميٲٲ، وكذا الأسماء المعدودة نحو زَيْدٌ ثَمُودٌ سَعِيدٌ عَمَادٌ، وذلك أن الواضع وضعها لينطق بها مركبة تركيب إعراب فيقف عليها المستعمل إما مع تركيبها مع عاملها نحو جاءني المؤمنون أولا مع تركيبها معه نحو ثَمُودٌ وزَيْدٌ والأسماء التي وضعها الواضع لتستعمل مركبة في الكلام على ضربين: أحدهما ما علم الواضع أنه يلزمه سبب البناء في التركيب، أعني مشابهة المبني، والثاني ما علم نه لا يلزمه ذلك

والفرد والكلب وغير ذلك " ثم قال: " وإنما بنى أسماء الاصوات لما ذكرنا من أنها ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام، فلم تكن في الاصل منظورا فيها إلى التركيب الذي هو مقتضى الاعراب، وإذا وقعت مركبة جاز أن تعرب اعتبارا بالتركيب العارض، وهذا إذا جعلها بمعنى المصادر كأها منك وأف لكما، إذا قصدت ألفاظها لا معانيها، قال جهم بن العباس: ترد بجيهل وعاج وإنما * من العاج والجيهل جن جنونها وقال: تداعين باسم الشيب في مثلهم * جوانبها من بصرة وسلام وقال: دعاهن ردفي فارعوين لصوته) * كما رعت بالجوت الظماء الصواديا على الحكاية مع

الالف واللام، وتقول: زجرته بهيد (بفتح الهاء وكسرهما) وبهيد (الاول محكي والثاني معرب) ، وهذا كما تقول في الكلمات المبنية إذا قصدت ألفاظها: (ليت شعري وأين مني ليت) * إن لوا وإن ليتا عناء ولا يحمد الله بأين ولا بأين " ... والاعراب مع اللام أكثر من البناء نحو من العاج والحيهل - بالجر - وباسم الشيب، لكونها علامة الاسم الذي أصله الاعراب " اه (*)

(218/2)

ففي الأول جوز وضع بناء بعضه على أقل من ثلاثة نحو من وماوذا، وفي الثاني لم يجوز ذلك: إذ الثلاثة أقل أبنية المعرب، وأما أسماء حروف الهجاء والأصوات فمما لم يقصد بوضعها وقوعها مركبة، فلهذا جوز أيضاً وضع بعضها على أقل من ثلاثة، نحو با تا ثا وصه وسأ (1) ، إذ ليست في نظره مركبة، فلا تكون في نظره معربة، وأما إن كان أول الساكنين من غير حروف اللين، ولا يكون إذن سكون ثانيهما إلا للوقف في حال الاستعمال لا بنظر الواضع، فلا بد من تحريك الأول منهما بكسرة مختلصة خفيفة كما ذكرنا، حتى يمكن النطق بالثاني ساكناً، نحو عمرو وبكر وبشر، وإنما جوز هذا الشبيه بالتقاء الساكنين لما قلنا إن الوقف لطلب استراحة، فيحتمل معه أدنى ثقل، ولما استحال اجتماعهما إلا مع تحريك الأول وإن كان بحركة خفيفة اختار بعض العرب نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن الأول على التحريك بالكسرة الخفيفة التي اقتضاها الطبع كما ذكرنا، لفائدتين: إحداهما: دفع الضرورة من غير اجتلاب حركة أجنبية، والثانية إبقاء دليل الإعراب لكن فيما اختاره ضعفاً من جهة دوران الإعراب على وسط الكلمة فلذلك اجتنبه أكثر العرب قوله " يغتفر في الوقف مطلقاً " أي: سواء كان أولهما حرف لين كالمؤمنون والمؤمنين والمؤمنات، أولاً نحو بكر عمرو، وقد عرفت أن الثاني ليس فيه التقاء الساكنين حقيقة، إذ هو مستحيل فيما أولهما فيه حرف صحيح قوله " وفي المدغم قبله لين في كلمة " احتراز من نحو (قالوا اطيروا) وخافى الله، وخافا الله

(1) سأ: اسم يزجر به الحمار ليحتبس، أو ليمضى، أو يدعى به ليشرب، وفي المثل " قرب الحمار من الردهة ولا تقل له سأ " والردهة: نقرة في الصخرة يستنقع فيها الماء (*)

قوله " خَوْصَّةٌ " تصغير خاصة قوله " تَمُودُ الثوب " فعل ما لم يسم فاعله من " تمد دنا الثوب " أي: مده بعضنا من بعض قوله " نحو ميم قاف عين " يعني به التقاء ساكنين ثانيهما لعدم موجب الإعراب، سواء كانت الكلمة من أسماء حروف التهجي كقاف لام ميم، أو من غيرها، كمرصاد تَمُودُ عَمِيدُ، وسواء كان الحرف الأول حرف لين كما ذكرنا، أولاً كَعَمُرو بكر، وقد ذكرنا أن هذا الأخير شبيه بالتقاء الساكنين وليس به في التحقيق، وإنما جاز التقاء الساكنين في مثل هذا لكون الكلمات مُجَرَّاةً مجرى الموقوف عليه كما يحى وإن لم تكن موقوفاً عليها قوله " وصلاً " كما تصل عين بصاد في هذه الفاتحة، فسكون أواخرها ليس لأنها كانت متحركة ثم قطعت حركتها لأجل الوقف، بل لكونها مبنية على السكون، وقال جار الله (1) : هي مُعَرَّبَةٌ، لكنها لم تعرب لعربها عن سبب

(1) قال جار الله الزمخشري في تفسير سورة البقرة من الكشاف (ح 1 ص 9) فإن قلت: من أي قبيل هي (يريد الالفاظ التي يهتجي بها) من الاسماء: أمعربة أم مبنية؟ قلت: بل هي أسماء معربة، وإنما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما من الاسماء حيث لا يمسه إعراب لفقد مقتضيه وموجبه، والدليل على أن سكونها وقف وليس بناء أنها لو بنيت لحذى بهد حذو كيف، وأين، وهؤلاء ولم يقل: ص ق ن مجموعها فيها بين الساكنين " اه، وقد حقق العلامة البيضاوى مراد جار الله من هذه العبارة بأوجز لفظ فقال " وهي (أي: أسماء حروف التهجي) ما لم تليها العوامل موقوفة خالية عن الاعراب، لفقد موجب ومقتضيه، لكنها قابلة إياه معرضة له، إذ لم تناسب مبنى الاصل، ولذلك قيل: " ص " و " ق " مجموعا فيهما بين ساكنين، ولم تعامل معاملة أين وهؤلاء " اه ومن هنا تعلم أن ادعاء المؤلف الاضطراب والتناقض في عبارة جار الله غير (*)

الإعراب، وهذا منه عجيب، كيف يكون الاسم معرباً بلا مقتضى للإعراب؟

صحيح، لأن معنى قول جار الله " إنها معربة " هو أنها ليست مبنية بل هي مهيأة

للاعراب ومعدة له وتقبله لعدم وجود مقتضى البناء، ومعنى قوله " لكنها لم تعرب
لعربها عن سبب الاعراب " هو أنها في حال عدم تركيبها لم تعرب بالفعل، وذلك لا
غبار عليه، لان كل الاسماء قبل تركيبها لا يجرى عليها الاعراب بالفعل وإن كانت
بعرضة أن يجري عليها، واستمع لابي حيان حيث يقول: " الاسماء المتمكنة قبل التركيب
كحروف الهجاء المسرودة: اب ت ث، وأسماء العدد، نحو واحد اثنان ثلاثة أربعة، فيها
للنحاة ثلاثة أقوال: فاختار ابن مالك رحمه الله أنها مبنية على السكون لشبهها بالحروف
في كونها غير عاملة ولا معمولة، وهذا عنده يسمى بالشبه الاهمالي.
وذهب غيره إلى أنها ليست معربة لعدم تركيبها مع العامل، ولا مبنية لسكون آخرها في
حالة الوصل وما قبله ساكن، وليس في المبنيات ما هو كذلك.
وذهب بعضهم إلى أنها معربة، يعني حكما لا لفظا، والمراد به قابلية الاعراب وأنه بالقوة
كذلك، ولولاه لم يعمل فتى لتحركه وانفتاح ما قبله.
وهذا الخلاف مبني على اختلافهم في تفسير المعرب والمبني، فان فسر المعرب بالمركب
الذي لم يشبه مبني الاصل شيئا تاما والمبني بخلافه، فهي مبنية، وإن فسر بما شابهه
وخلافه ولم نقل بالشبه الاهمالي فهي معربة، تنزيلا لما هو بالقوة منزلة ما هو بالفعل،
وإن قلنا: المعرب ما سلم من الشبه وتركب مع العامل والمبني ما شابهه، فهي واسطة،
وللناس فيما يعشقون مذاهب، فالخلاف لفظي، والامر فيه سهل،
وكلام الكشف مبني على الثاني (من تفسيرات المعرب والمبني) وكلام البيضاوي محتمل
له ولما بعده وإن كان الاول أظهر، ثم إنه قيل: إن المحققين حصروا سبب بناء الاسماء في
مناسبة مالا تمكن له أصلا (يريد شبه الحرف) ، وسموا الاسماء الخالية عنها معربة، وجعلوا
سكون أعجازها قبل التركيب وقفا لا بناء، واستدلوا على ذلك بأن العرب جوزت في
الاسماء قبل التركيب التقاء الساكنين كما في الوقف فقالوا زيد، عمرو، ص، ق، ولو كان
سكونها بناء لما جمعوا بينهما كما في سائر الاسماء المبنية نحو كيف وأخواتها.
لا يقال: ربما عدت الاسماء ساكنة الأعجاز متصلا ببعضها ببعض فلا يكون سكونها
وقفا بل بناء، لانا نقول: (*)

(221/2)

وإنما قلنا إنها لم تكن متحركة بحركة لأن الحركة إما إعرابية وكيف تثبت الحركة الإعرابية
من دون سبب الإعراب الذي هو التركيب مع العامل؟ وإما بنائية، ولا يجوز، لأن بناء

ما لم يثبت فيه سبب الإعراب أقوى من بناء ما عرض فيه مانع من الإعراب، فينبغي أن يكون أقوى وجهي البناء على أصل البناء، وهو السكون، لأن أصل الإعراب الحركة، وأصل البناء السكون، ثم نقول: إن (مثل) هذه الكلمات سواء كانت من أسماء حروف الهجاء أو من أسماء العدد كواحد اثنان ثلاثة، أو من غيرهما كزيد عمرو بكر، وإن اتصل بعضها ببعض في اللفظ، إلا أن آخر كل واحد منها في حكم الموقوف عليه، وإنما وجب ذلك فيها لأن كل كلمة منها مقطوعة عما بعدها من حيث المعنى، وإن كانت في اللفظ متصلة به، والدليل على كون كل واحدة في حكم الموقوف عليه إثبات ألف الوصل في اثنان إذا عددت ألفاظ العدد، وقلبُ تاء أربعة وثلاثة هاء، نحو واحد اثنان ثلاثة أربعة، اتفاقاً منهم، وألف الوصل تسقط في الدرج ولا ينقلب التاء هاء إلا في الوقف، فهذه أسماء مبنية على السكون أجزيت عليها

حكم الوقف، كما يوقف على كَمْ وَمَنْ وسائر الكلم المبنية على السكون، فيجري في آخر كل واحدة منها حكم الوقف، لعدم تعلق شيء منها بما بعده، كما أنه لما لم يتعلق نحو قوله تعالى: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) بما بعده من أول السورة كقوله تعالى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وقفت على الرحيم، لكن لا تسكت على كل واحدة كما هو حق الوقف في آخر الكلام التام، لأن ذلك إنما هو للاستراحة بعد التعب، ولا تعب ههنا بالتلفظ بكل كلمة، فمن حيث تُجْرى أواخرها مجرى

هي قبل التركيب في حكم الوقف سواء كانت متفصلة أو متواصلة، إذ ليس فيها قبل ما يوجب الوصلة، فالمتواصلة منها في نية الوقف فتكون ساكنة، بخلاف كيف وأين، وحيث، وجير، إذا عددت وصلاً، فإن حركتها لكونها لازمة لا تزول إلا بوجود الوقف حقيقة " اه (*)

(222/2)

الموقوف عليه قلبت التاء في ثلاثة أربعة هاء، ومن حيث وصلتها بما بعدها ولم تقف عليها نقلت حركة همزة أربعة إلى الهاء، على ما حكى سيبويه، كما ينقل في نحو مَسْأَلَةٌ، وَقَدْ أَفْلَحَ، ومثله قول الشاعر: 70 - أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ كَاخْرَفُ * نَحْطُ رِجَالِي بِحَطِّ مُخْتَلَفٍ * تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْفِ (1) بنقل حركة همزة ألف إلى ميم، ونقل المبرد عن المازني منع نقل حركة الهمزة في ثلاثة أربعة إلى الهاء، وسيبويه أوتق من أن تُردَّ

روايته (2) عن العرب، ولا سيما إذا لم يمنعها القياس، وفرق سيبويه بين ما سكونه بنظر الواضع كأسماء حروف التهجي وبين ما سكونه يعرض ند قصد التعديد نحو واحد اثنان ثلاثة، وزيد عمرو بكر، فقال: ما أصله الإعراب جاز أن يُشَمَّ فيه الرفع، فيقال واحد اثنان، بإشمام الرفع (وإنما أشم الرفع) دون غيره لأنه أقوى الاعراب

(1) هذه الابيات لابي النجم العجلي الفضل بن قدامة، وكان لابي النجم صديق يسقيه الشراب فإذا انصرف من عنده انصرف ثملاً. وزيد: هو صديق أبي النجم الذي كان يسقيه. والخرق: الذي فسد عقله لكبر أو نحوه، وهو صفة مشبهة، وبابه فرح. وتخط: تعلم، ومعنى الابيات أنه خرج من عند صديقه يترنج فتخط رجلاه خطا كالالف تارة وكاللام تارية أخرى، يريد أنه لا يمشى على استقامة. والاستشهاد بالبيت على أنه نقل حركة همزة ألف إلى ميم كما نقلت حركة همزة أربعة إلى الهاء في قولك ثوثة أربعة حين تصل الثلاثة بما بعدها. وهذا البيت من شواهد سيبويه (ح 2 ص 34) (2) قال سيبويه رحمه الله (ح 2 ص 34): " وزعم من يوثق به أنه سمع من العرب من يقول: ثلاثة أربعة، طرح همزة أربعة على الهاء ففتحها ولم يحولها تاء، لانه جعلها ساكنة والساكن لا يتغير في الادراج، تقول: اضرب، ثم تقول: اضرب زيدا " اه، وبعد أن ذكر سيبويه نه ينقل ذلك عن من يوثق به عن العرب لا محل لانكار المبرد الذي ذكره المؤلف عنه (*)

(223/2)

وأسبقه، وأما ألف لام ميم فلا يُشَمُّ شئ منها حركة لكونها أعرق في السكون من الأول، إذ سكون مثلها بنظر الواضع، ومنع الأخفش من الإشمام، ولا وجه لمنعه مع وجه الاستحسان المذكور، وعلى ما قاله سيبويه لا بأس بإشمام الرفع في المضاف في نحو غلام زيد إذا لم تركبه مع عامله قوله " وفي نحو الحَسَن عندك، وآمِنُ الله يمينك، للالتباس " يعني إذا دخلت همزة الاستفهام على ما أوله همزة وصل مفتوحة لم يجز حذف همزة الوصل، وإن وقعت في الدرج، لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر، لأن حركتي المهمزتين متفتحتان، إذ هما مفتوحتان، وللعرب في ذلك طريقان: أكثرهما قلب الثانية ألفاً محضاً، والثاني تسهيل الثانية بين الهمزة والألف، والأول أولى، لأن حق الهمزة الثانية

كان هو الحذف، لوقوعها في الدرج، والقلب أقرب إلى الحذف من التسهيل، فإذا قلبت الثانية ألفاً التقى ساكنان لا على حدهما، لأن الثاني ليس بمدغم في نحو الحَسَن ولا موقوف عليه كما شرطنا، وفي قولك " آله " وإن كان مدغماً إلا أن المدغم ليس من كلمة حرف المد، ولا المدغم فيه، وإنما لم يحذف الألف المنقلبة من الهمزة لنلا يلزمهم ما فروا منه من التباس الاستخبار بالخبر، وهَوْن ذلك كون الألف أمكن في المد من أخويه قوله " وحلقنا البطان " يقال في المثل: التقت حلقنا البطان، (1) إذا

(1) هذا مثل تقوله العرب إذا اشتد الكرب، ومنه قول أوس بن حجر من قصيدته التي يمدح فيها فضالة بن كعدة ويرثيه بعد وفاته ليبيكك الشرب والمدامة والفتيان طرا وطامع طمعا وذات هدم عار نواشرها * تصمت بالماء تولبا جدعا والحي إذ حاذروا الصباح وإذ * خافوا مغيرا وسائرا تلعا وازدحمت حلقنا البطان بأقوام وجاشت نفوسهم جزعا (*)

(224/2)

تفاقم الشر، وذلك لأنهما لا يلتقيان إلا عند غاية هزال البعير أو فرط شد البطان قال: " فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ وَأَوَّلُهُمَا مَدَّةٌ حُذِفَتْ، نَحْوُ خَفِّ وَقُلِّ وَبَعِّ وَتَحْشَيْنَ وَاعْزُوا وَارْمِي وَاعْزَنَ وَارْمَنَ وَيَخْشَى الْقَوْمَ وَيَغْزُو الْجَيْشُ وَيَرْمِي الْغَرَضُ " أقول: كان حق قوله " وحَلَقْنَا البطان شاذ " أو يكون بعد قوله " وَيَرْمِي الْغَرَضُ " لأن حق الألف الحذف كما في " يخشى القوم " ولم تحذف قوله " فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ " أي: إن كان التقاء الساكنين غير ذلك المذكور، وذلك على ضربين: إما أن يكون أولهما مدة أولا، ونعني بالمدة حرف لين ساكناً، حركة ما قبله من جنسه، فإن كان فلا يخلو من أن يكون حذف المدة يؤدّي إلى لبس، أولا، فإن أدى إليه حرك الثاني، إذ المد لا يحرك كما في مسلمون ومسلمان، فإن النون في الأصل (1) ساكن، فلو حذفت الألف والواو للساكنين لالتبسا بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين، وكذا في يسلمان

الهدم: الاخلاق من الثياب.
ولنواشر: عروق ظاهر الكف.
والجدع: السئ الغذاء.

والبطان: الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير، وفيه حلقتان، فإذا التقتا فقد بلغ الشد غايته (1) وجهه أن النون في المثنى والجمع هي التنوين الدال على تمكن الاسم، والتنوين نون ساكنة، فلما اجتمعت مع حرف المد وهو ساكن أيضا، واجتماعهما ههنا ليس مما يغتفر، وتعذر حذف حرف المد لانه مفض إلى اللبس، وتعذر تحريكه لانه نقض للغرض، لأن المطلوب من المد التخفيف وتحريكه نقض لهذا الغرض، حركت النون، والاصل في تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن يكسر وفتحت النون في الجمع للفرق بين نون المثنى ونون الجمع، ولم يعكس ليحصل التعادل في المثنى لخفة الالف وثقل الكسرة، وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة (*)

(225/2)

ويُسَلِّمون وتُسَلِّمين لو حذفت المَدَّات لالتبس الفعل بالموَكَّد بالنون الخفيفة في بدء النظر، وإن لم يؤدَّ الحذف إلى اللبس حُذِفَ المدُّ، سواء كان الساكن الثاني من كلمة الأول كما في خَفَّ وَقُلَّ وَبَعَّ، أو كان كالجُزء منها، وذلك بكونه ضميراً مرفوعاً متصلاً، نحو تَخَشَّيْنِ وَتَغَزَّوْنَ وَتَرْمِيْنَ، كان أصلها تَخَشَّى وَتَغَزَّوْا وَتَرْمِيْا (1) فلما اتصلت الضمائر الساكنة بها سقطت اللامات للساكنين، أو بكونه أول نوني التأكيد المدغم أحدهما في الآخر، نحو اغزَنَ وارْمَنَّ، فإنه سقط فيهما الضميران لاتصال النون الساكنة بهما، أو كان الساكن الثاني أول كلمة منفصلة كما في يَخْشَى الْقَوْمَ، ويغزو الجيش، ويرمي الغرض (2) وإنما حذف الأول إذا كان مدة مع عدم اللبس، وحرك هو إذا كان غيرها نحو اضْرِبْ اضْرِبْ إلا مع مانع كما في لَمْ يَلِدْهُ (3) على ما يجيئ، ولم

(1) هذا الذي ذكره مبنى على ما ذهب إليه المؤلف وقرره مرارا من أن الضمائر إنما تلحق الافعال بعد إعلالها على ما تقتضيه أسباب الاعلال (أنظر ح 1 ص 79) وسقرر ذلك قريبا.

وأما بناء على ما ذهب إليه غيره من أن الضمائر تلحق الافعال قبل الاعلال فأصل تخشين تخشين - كتعلمين - تحركت الباء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار تخشين، فحذفت الالف للتخلص من التقاء الساكنين، وأوثررت هي بالحذف لامين: الاول أنها جزء كلمة، والثاني أنها لام، واللام محل التغيير والحذف.

وأصل تغزون تغززون - كتصرون - استثقلت من التقائهما.

وأصل ترمين ترمين كتصرين، استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة فالتقى ساكنان، فحذفت الياء الأولى للتخلص من التقائهما (2) الغرض: الهدف الذي ينصب فيرمى بالسهم (3) وردت هذه الكلمة في بيت من الشعر لرجل من أزد السراة وهو: عجبت لمولود وليس له أب * وذى ولد لم يلد له أبوان وقد مضى ذكر البيت ووجه التخفيف فيه (أنظر ح 1 ص 45) وانظر (ص 238 من هذا الجزء) (*)

(226/2)

يحذف الثاني ولم يحرك هو في جميع المواضع لأن الثاني من الساكنين هو الذي يمتنع التلفظ به إذا كان الأول صحيحاً، والذي يستثقل فيه ذلك إذا كان الأول حرف لين، وسبب الامتناع أو الاستثقال هو سكون الأول فيزال ذلك المانع: إما بحذف الأول إذا استثقل عليه الحركة، وذلك إذا كان مدأً، أو بتحريكه إذا لم يكن كذلك، وأما أول الساكنين فإنك تبتدئ به قبل مجئ الثاني فلا يمتنع سكونه ولا يستثقل، وإنما استثقل تحريك المد الذي هو الواو والياء لأن المطلوب من المد التخفيف وذلك بأن سكن حرف اللين وجعل ما قبله من جنسه ليسهل النطق به، وتحريكه نقض لهذا الغرض، وأما الألف فلا يجئ فيه ذلك، لأن تحريكه مستحيل، إذ لا يبقى إذن ألفاً، وإنما حذف الواو من اغزُنَّ والياء من ارْمَنَّ وإن كان نون التأكيد كجزء الكلمة الأولى فيكون لو حُلِّي مثل الصَّالين وقوَدَّ الثوب لأنها كلمة أخرى على كل حال، وليست بلازمة، فتعطي من جهة اللزوم حكم بعض الكلمة فإن قيل: فلم عد في نحو اضربان كجزء الكلمة فلم يحذف الألف؟ قلت: الغرض الفرق بين الواحد والمثنى، كما مر في شرح الكافية فنقول: النون من حيث لا يستثقل يمكن أن يكون له حكم جزء الكلمة، ومن حيث هو على حرفين وليس بلازم للكلمة ليس كجزئها، فحيث كان لهم غرض في إعطائه حكم الجزء أعطوه ذلك، أعني في نحو اضربان، وحيث لم يكن لهم غرض لم يعطوه ذلك كما في اغزُنَّ وارْمَنَّ، وفي تمثيل المصنف باغزُوا وارْمِي - نظراً إلى أن أصلهما اغزُوا وارْمِي فسكنت اللام استثقلاً ثم حذفت لالتقاء الساكنين - نظر، لأن الواو والياء فاعلان يتصلان بالفعل بعد الإعلال، كما ذكرنا أول الكتاب (1) في تعليل ضمة قُلْتُ وكسرة يَغْتُ، فالحق أن يقال: الواو

(227/2)

والياء في اغزوا وارمي إنما اتصالا باغزُ وارم محذوف في اللام، لا أنهما ثابتا اللام اعلم أن الضمائر المرفوعة المتصلة بالجزوم والموقوف (1) نحو اغزُوا ولم يَغزُوا واغزُوا ولم تَغزُوا واغزِي ولم تَغزِي وارمُوا ولم تَرمُوا وارمِي ولم تَرمِي وارضُوا ولم تَرضُوا وارضُوا ولم تَرضُوا وارضِي ولم تَرضِي، إنما تلحق الفعل بعد حذف اللام للجزم أو الوقف، كمل لحقت في اضربا وقولوا ولم يضربا ولم يقولوا بعد الجزم والوقف، ثم تعود اللامات لحقوقها، لأن الجزم والوقف معها ليسا على اللام، ثم تسقط اللامات مع الواو والياء لاجتماع الساكنين بعد حذف حركاتها، ولا تسقط مع الألف نحو اغزُوا وارمُوا وارضُوا ولم يَغزُوا ولم تَرمُوا ولم تَرضُوا، لعدم الساكنين، ولم يقلب اللام ألفاً في ارضيا واخشيا حملاً على ترضيان وتخشيان، على ما يبيح في باب الإعلال قال: " وَالْحَرَكَةُ فِي نَحْوِ خَفِ اللّهِ وَاخْشَوْا اللّهِ وَاخْشَى اللّهُ وَاخْشَوْنَّ وَاخْشَيْنَ غَيْرُ مُعْتَدِّ بَهَا، بِخِلَافِ نَحْوِ خَافَ وَخَافَنَّ " أقول: يعني أن حركة الواو في اخشوا الله وحركة اللام في خف الله عرضتا لأجل كلمة منفصلة، وهي الله، فلم يعتد بها، فلم ترجع الألف المحذوفة لأجل سكون الواو واللام، وكذلك حركة واو اخشون وا اخشين لأن النون المتصلة بالضمير كالكلمة المفصلة، على ما قرر المصنف في آخر الكافية فإن قيل: هب أن النون كالكلمة المنفصلة عن الفعل بسبب توسط الضمير بينهما، أليست كالمتصلة بالضمير اتصالها باللام في خافن؟ فلما كان حركة اللام في خافن كالأصلية بسبب ما اتصل به: أي النون، فلذا رجع الألف المحذوفة في خف، فكذا كان ينبغي أن يكون حركة الواو والياء في اخشون واخشين، فكان ينبغي أن ترجع اللام المحذوفة فيهما لسكون الواو والياء المتصلين بهما

(1) المراد بالموقوف المبني وهو تعبير شائع في عبارات المتقدمين من النحاة (*)

(228/2)

قلنا: بين اتصال النون بلام الكلمة وبين اتصالها بالضمير فرق، وذلك لأن النون إذا اتصلت لفظاً بالضمير فهي غير متصلة به معنى، لأنها لتأكيد الفعل لا لتأكيد الضمير، وأيضاً فإن لام الكلمة عريق في الحركة فاعتدَّ بحركته العارضة، بخلاف واو الضمير ويائه، فانها عريقان في السكون فإن قلت: أليس النون في نحو اضْرِبْ بَناً بعد الضمير؟ فهلا حذفت الألف كما في اضْرِبْ الرِّجْل؟ قلت: خوفاً من التباس المثني بالمفرد كما مر، وأما حركة اللام في خافا وخافوا وخافي وخَافَنَّ فإنها مع عروضها صارت كالأصلية، بسبب اتصال الضمير المرفوع المتصل الذي هو كجزء الفعل، واتصال نون التأكيد بنفس الفعل، وكذا في لِيَخَافَا وَلِيَخَافُوا وَلِيَخَافَنَّ، مع أن حركات اللام في الكلمات المذكورة وإن كانت عارضة بسبب إلحاق الضمائر والنون، لكنها ثابتة الأقدام لأجل خروج اللام عن كونه في تقدير السكون، كما كان في قُمَ الليل ولم يَقُمَ الليل، إذ الجزم والوقف مع نون التأكيد المتصلة بلام الكلمة زالا بالكلية لصيرورتها معها مبنية على الحركة على (1) الأصح، كما مر في شرح الكافية، ومع اتصال

(1) هذا أحد أقوال ثلاثة في الفعل المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد، وحاصله أن الفعل المضارع يبني على الفتح إذا باشرته نون التوكيد ولم يفصل بينهما فاصل ظاهر أو مقدر، وذلك في الفعل المضارع المسند إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير الواحد المذكور، وعلة بنائه حينئذ تركبه مع النون كتركب خمسة عشر، والفاصل الظاهر ألف الاثنين، والمقدر واو الجماعة وياء المخاطبة، والقول الثاني أن المضارع مع نون التوكيد مبني مطلقاً سوا أباشرته النون أم لم تباشره، وهو مبني على فتح ظاهر مع المباشرة، وعلى فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة مع غير المباشرة.

والقول الثالث أن الفعل المضارع مع نون التوكيد معرب مطلقاً، وعلامة إعراب النون الحذوفة لتوالي الامثال إذا كانت النون غير مباشرة للفعل بأن فصل بينهما فاصل ملفوظ (*)

(229/2)

الضمائر البارزة في نحو قولاً ولم يقولوا وقولوا ولم يقولوا وقولي ولم تقولي بلا نون تأكيد ينتقل الجزم والوقف عن اللام إلى النون التي بعد اللام، ففي الحالتين لم يبق اللام في

تقدير السكون، فلا جرم رجعت العينات، ولزوال الجزم والوقف تثبت اللامات في
اغزُونَ وليغزُونَ واغزُوا هذا، وإنما لم يحذف أول الساكنين، أعني الألف في رمى وغزا،
عند اتصال ألف المثني في غَزَوْا وَرَمَيَا وَأَعْلَيَانِ وَحُبْلَيَانِ، بل قلبت واواً أو ياء كما
رأيت، وحرك، خوفاً من التباس المثني بالمفرد، أعني رمى وغزا وأعلى زيدٍ وحُبلى عمرو
وإنما لم ترد اللام المحذوفة في مثل رَمَتْ وَغَزَتْ وإن تحركت التاء في غَزَتْ وَرَمَتْ لأن
حركاتهما وإن كانت لأجل الألف التي هي كالجزء، لكن تاء التأنيث الفعلية عريضة
السكون، بخلاف لام قُومًا، كما مر، وأيضاً حق التاء أن تكون بعد الفاعل، لأنها علامة
تأنيثه لا علامة تأنيث الفعل، فهي مانعة للألف من الاتصال التام كما قلنا في اخشَوْنَ
واخشَيْنَ، على أن بعضهم جوز ردَّ الألف في مثله، مستشهداً بقوله 71 - هَا مَتْنَتَانِ
خَطَاتَا كَمَا * أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النمر (1)

به أو مقدر، أما مع النون المباشرة فعلمة إعرابه حركة مقدرة منع من ظهورها حركة
التمييز بين المسند إلى الواحد والمسند إلى الجماعة والمسند إلى الواحدة.
(1) هذا بيت من قصيدة تنسب لامرئ القيس بن حجر الكندي، وهو في وصف
فرس، وقبله قوله.

لها حافر مثل قعب الوليد * ركب فيه وظيف عجر لها ثنن كخوافي العقا * ب سود يفين
إذا تزئير لها ذنب مثل ذيل العروس * تسد به فرجها من دبر (*)

(230/2)

" قال: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَدَّةٌ حُرِّكَ، نَحْوُ اذْهَبِ اذْهَبْ وَلَمْ أَيْلَهُ وَأَلَمْ اللَّهُ وَاخْشَوْا اللَّهَ وَاخْشَى
اللَّهُ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ اخْشَوْنَ وَاخْشَيْنَ لِأَنَّهُ كَالْمُنْفَصِلِ " أقول: اعلم أن أول الساكنين إن لم
يكن مدَّةً وجب تحريكه، إلا إذا أدَّى تحريكه إلى نقض الغرض كما في لم يَلِدْهُ وَأَنْطَلَقَ،
كما يجي، وإنما وجب تحريك الأول من دون هذا المانع لأن سكونه كما ذكرنا هو المانع

القعب: قدح مقعر من خشب، والوليد: الصبي، يريد أن جوف حافرها واسع.
والوظيف: مقدم الساق، وهو من الحيوان ما فوق الرسغ إلى الساق.
وعجر: غليظ، والثنن: جمع ثنة (كغرفة)، وهي الشعرات التي في مؤخر رسغ الدابة،
يفين: أصله يفئن، وتزئير: تنتفش، والمتنتان: تشبة متنة، وهي بمعنى المتن، وأراد جانبي

ظهرها.

وخطاتا: أكتنرتا وارتفعتا، وقوله " كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرُ " قال ثعلب: أي في صلابة ساعد النمر إذا اعتمد على يديه، فكأنه قال لها جانبا ظهر مكتنزان شديدان. والاستشهاد بالبيت في قوله " خطاتا " وهو فعل ماض أصله خطي - كرمي - ومعناه أكتنر، فأذا ألحقت به تاء التأنيث قلت خطت كما تقول رمت، فان جئت بألف المثني مع تاء التأنيث فالقياس أن تقول: خطتا، كما تقول: رمتا، كما قال المؤلف، ولكن هذا الشاعر أعاد الالف التي هي لام الفعل نظرا إلى

تحرك التاء، ولم يبال بعراقلة التاء في السكون، وهذا تخريج جماعة من العلماء منهم الكسائي، وذهب الفراء إلى مثني خطاة، حذف نون الرفع كما حذف في نحو قول الراجز: * يا حبذا عينا سليمى والفما * أراد " والفمان " وكما حذف في قول الشاعر: لنا أعز لبن ثلاث فبعضها * لاولادها ثنتا وما بيننا عنز أراد " ثنتان "، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن النون حذفت للإضافة، وعنده أن خطاتا مضاف إلى " كما أكب على ساعديه النمر " وهو كلام لا معنى له، إذ لا يمكن تخريجه على وجه صحيح (*)

(231/2)

من التلطف بالساكن الثاني، فيزال ذلك المانع بتحريكه، إذ لا يؤدي التحريك إلى استئصال كما أدى إليه تحريك حرف المد على ما ذكرنا ويستثنى من هذا الباب نون التأكيد الخفيفة في نحو قوله: 72 - لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ * تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ (1) فإنه يحذف كما ذكرنا في شرح الكافية فرقا بينها وبين التنوين (2)

(1) هذا البيت من بحر المنسرح، وآخر النصف الاول منه قوله: " علك أن " وقد حذف من أوله سبب خفيف.

وهو من قصيدة للاضبط بن قريع أولها: لكل هم من الهموم سعه * والصبح والمنسى لا فلاح معه ما بال من سره مصابك لا * يملك شيئا من أمره وزعه وقبل البيت الشاهد قوله: قد يجمع المال غير آكله ويأكل المال غير من جمعه
فاقبل من الدهر ما أتاك به * من قر عينا بعيشه نفعه وصل حبال البعيد إن وصل الحبل * وأقص القريب إن قطعه والاضبط بن قريع جاهلي قديم، وهو الذي أساء قومه مجاورته فانتقل عنهم إلى آخرين ففعلوا مثل ذلك فقال: أينما أوجه ألق سعدا، وقال:

بكل واد بنو سعد (فذهبتا مثلين) ، والفلاح: البقاء والعيش، وهو أيضا الفوز، وعليه يحمل قول المؤذن " حى على الفلاح " والاستشهاد بالبيت على أن أصله " لا تهنين " بنو التوكيد الخفيفة الساكنة بعد النون التي هي لام الكلمة، فلما وقع ساكن آخر وهو لام التعريف حذفت نون التوكيد للتخلص من التقاء الساكنين (2) يريد أنهم قصدوا عدم تسويتها بالتونين، وذلك لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل إذا خلا عن المانع، وهو الاضافة واللام، بخلاف النون الخفيفة، فانها قد تترك من الفعل بلا مانع، فلما اضطروا إلى تحريكهما أو حذفهما - وذلك عند التقائهما مع ساكن آخر - أجزوا التنوين على الاصل في التخلص من التقاء (*)

(232/2)

ويستثنى أيضاً نون لَدُنْ، وحذفه شاذ، ووجهه مع الشذوذ أنه كان في معرض السقوط من دون التقاء الساكنين، نحو: 73 - مِنْ لَدُنْ حَيِّهِ إِلَى مَنَحُورِهِ * يَسْتَوْعِبُ الْبُوعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ (1) فيجوز حذفه إذا وقع موقعاً يحسن حذف حرف المد فيه، وذلك لأجل مشابهته للواو، ولا يقاس عليه نون لم يكن، وإن شاركه فيما قلنا: من مشابهة

الساكنين، وهو تحريك أولهما إذا لم يكن مدة، وأجروا النون على خلاف الاصل، وهو حذف أول الساكنين، مع أنها ليست مدة، فرقا بينها وبين التنوين، ولم يعكسوا، لان التنوين لازم للاسم المتمكن بخلاف النون، والخلاصة أن التنوين إذا التقى مع ساكن آخر فلا يحذف قياساً إلا في ابن وابنة إذا كانا نعتين لعلم وكانا مضافين لعلم آخر، وإنما حذف التنوين من الموصوف بهما لانه قد كثر استعمالهما نعتين على هذا الوجه، واللفظ إذا كثر استعماله طلب التخفيف فيه، فلما اضطروا بسبب التقاء الساكنين إلى تحريك التنوين أو حذفه اختاروا حذفه طلباً للخفة، والنون الخفيفة إذا التقت مع ساكن آخر حذفت قياساً، قصدا للفرق بينها وبين التنوين (1) هذا البيت من شواهد سيبويه، وقد وقع في نسخ الاصل كلها على ما ترى، والذي في سيبويه وفي شرح الشواهد للبغدادى يستوعب البوعين من جريره * من لد حيه إلى منحوره وصف بعيرا، أو فرسا، بطول العنق فجعله يستوعب من حبله الذي يربط به مقدار باعين فيما بين حيه ونخره. والبوعان: مثنى بوع، وهو مصدر بعث الشئ أبوعه بوعا إذا ذرعت بهباعك، والجري:

الحبل والاستشهاد بالبيت في قوله: " لد لحييه " على أن أصله لدن فحذفت النون قال سييويه.

" فأما لدن فالموضع الذي هو أول الغاية، وهو اسم يكون ظرفاً، يدل على أنه اسم قولهم: من لدن، وقد يحذف بعض العرب النون حتى يصير على حرفين، قال الراجز: " يستوعب البوعين ... البيت " اه (*)

(233/2)

الواو، وجواز حذفه لغير الساكنين، لأن حذف نون لدن للساكنين شاذ، وما ذكرناه وجه استحسانه، وليس بعلة موجبة ويستثنى أيضاً تنوين العلم الموصوف بابتين مضافاً إلى علم كما مر في موضعه (1) وأما حذف التنوين للساكنين في قوله: 74 - وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ المي (2)

(1) المعروف من مذاهب النحاة أن كلمة " ابن " إذا وقعت بين علمين ثانيهما أبو الاول وكانت وصفا لاولهما وجب أمران: أحدهما حذف ألف ابن في الخط، وثانيهما حذف تنوين العلم الاول إن كان منونا، لكن حكى التبريزي في شرح الحماسة في هذا لغتين: الاولى حذف التنوين كالمشهور عن النحاة، وثانيتهما جواز التنوين. قال (ح 4 ص 34 طبعة المكتبة التجارية) في شرح قول قرواش بن حوط الضبي نبئت أن عقالا بن خويلد * بنعاف ذى عزم وأن الاعلما ينمى وعيدهما إلى ويننا * شم فوارع من هضاب يرمما ما نصه: " والاجود في العلم وقد وصف بالابن أو الابنة مضافين إلى علم أو ما يجرى مجراه ترك التنوين فيه، وقد نون هذا الشاعر " عقالا "، وإذ قد فعل ذلك فالاجود في ابن خويلد أن يجعل بدلا، ويجوز أن يجعل صفة على اللغة الثانية " اه، وعلى ذلك يحمل قول الراجز: * جارية من قيس بن ثعلبة * على أنه لغة، وليس ضرورة كما ذكره بعض النحاة (2) هذا بيت من الرجز المشطور لامرأة تفتخر بأخوالها، وقبله: * حيدة خالي ولقيط وعلى * وحيدة ولقيط وعلى وحاتم: أعلام، والطائي: نسبة إلى طي على خلاف القياس.

والاستشهاد بالبيت في قوله " وحاتم الطائي " حيث حذف التنوين من حاتم (*)

(234/2)

وفيما قرئ من قوله تعالى (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ) فشاذ والأصل في تحريك الساكن الأول الكسر، لما ذكرنا أنه من سجية النفس إذا لم تُستَكْرَه على حركة أخرى، وقيل: إنما كان أصل كل ساكن

احتيج إلى تحريكه من هذا الذي نحن فيه ومن همزة الوصل الكسر لأن السكون في الفعل: أي الجزم، أقيم مقام الكسر في الاسم: أي الجر، فلما احتيج إلى حركة قائمة مقام السكون مزيلة له أقيم الكسر مقامه على سبيل التقاص، وقيل: إنما كسر أول الساكنين وقت الاحتياج إلى تحريكه لأنه لم يقع إلا في آخر الكلمة فاستحب أن يحرك بحركة لا تلتبس بالحركة الإعرابية، فكان الكسر أولى، لأنه لا يكون إعراباً إلا مع تنوين بعده أو ما يقوم مقامها من لام وإضافة، فإذا لم يوجد بعده تنوين ولا قائم مقامها علم أنه ليس بإعراب، وأما الضم والفتح فقد يكونان إعراباً بلا تنوين، ولا شئ قائم مقامه، نحو جاءني أحمد، ورأيت أحمد، ويضرب ولن يضرب، فلو حرك بإحدى الحركتين لالتبست بالحركة الإعرابية قوله " ولم أَبْلِهْ " أصله أَبَالِي، سقطت الياء بدخول الجازم، فكسر استعمال " لم أَبَالِ " فطلب التخفيف، فجَوَزَ جزم الكلمة بالجازم مرة أخرى، تشبيهاً لها بما لم يحذف منه شئ كيقول ويخاف، لتحرك آخرها، فأسقط حركة اللام، فسقط الألف للساكنين، فألحق هاء السكت لأن اللام في تقدير الحركة، إذ هي إنما حذفت على خلاف القياس، فكأنها ثابتة كما في " لم يَرَهُ " و " لم يَخْشَهُ " فالتقى ساكنان فكسر الأول كما هو القياس، وأيضاً فإن الكسر حركته الأصلية وأما قوله (الم الله) فمن وقف على (الم) وعدّها آية وابتدأ بالله محركاً لهمزته

ضرورة، وفيه شاهد آخر في قوله " المنى " حيث حذف النون ضرورة، وأصله المنين وليس هذا الاستشهاد الثاني مراداً هنا (*)

(235/2)

بالفتح فلا كلام فيه، وأما من وصل ألم بالله فإنه يحرك ميم ميم بالفتح لا غير، وهو مذهب سيوييه، والمسموع من كلامهم، واختلف في هذه الفتحة، والأقرب كما قال جار الله أنها فتحة همزة الله نقلت إلى ميم، كما قلنا في ثَلَاثَهْرَبَعَة. وقال بعضهم: هي لإزالة الساكنين، وإنما كان الأول هو المختار لما تقدم أن أسماء حروف الهجاء إذا ركبت غير تركيب الاعراب جزى كل واحد منها مجرى الكلمة

الموقوف عليها، لعدم اتصال بعضها ببعض من حيث المعنى، وإن اتصلت من حيث اللفظ، ومن ثم قلبت تآت نحو ثلاثة أربعة هاء، فلما كانت ميم كالموقوف عليها ثبتت همزة الوصل في الله، لأنها كالمبتدأ بها، وإن كان متصلة في اللفظ بميم، فلما نقل حركة همزة القطع إلى ما قبلها وحذفت في ثلاثَهْرَبَعَة وفي قوله " لام الف " كذلك حذفت همزة الوصل بعد نقل حركتها إلى ما قبلها لأنها صارت كهمزة القطع من حيث بقاؤها مع الوصل، إلا أن حذفها مع نقل الحركة في (ألم الله) أولى من إثباتها، كراهة لبقاء همزة الوصل في الدرج، بخلاف الهمزة في ثلاثَهْرَبَعَة ولام ألف، فإن حذفها لا يترجح على إثباتها لكونها همزة قطع، واختار المصنف جعل حركة ميم للساكنين، بناء على أن الكلمات معدودة ليست أواخرها كأواخر الكلم الموقوف عليها، فيسقط إذن همزة الوصل لكونها في الدرج، فيلنقي ساكنان: الميم، واللام الأولى، فلم يكسر الميم كأخواته لأن قبله ياء وكسرة، فلو كسرت لتوالت الأمثال، وأيضاً فيما فعلوا حصول التفخيم في لام الله، إذ هي تفخم بعد الفتح والضم وترقق بعد الكسر، والذي حملة على هذا بناؤه كما مر على أن سکون أواخر الكلمات المعدودة ليس للوقف، لأنه إنما يسكن المتحرك، ولا حركة أصلاً لهذه الكلمات، وذهب عنه أنه يوقف على الساكن أيضاً، والحق أنها مبنية على السكون، فجرى آخر كل واحدة منها مجرى الموقوف عليه، كما يوقف على مَنْ وَكَمْ ونحوهما، وقلبُ التاء هاء وثبوت همزة الوصل في نحو واحد اثنان دليل الوقف، وأجاز الأخفش الكسر أيضاً في (ألم الله) قياساً

(236/2)

لا سماعاً، كما هو عادته في التجرد بقياساته على كلام العرب الذي أكثره مبني على السماع (وهذا هو من الأخفش) بناء على أن الحركة للساكنين وليست للنقل، وبه قرأ عمرو بن عبيد قوله " واخْشَوْا الله، واخْشِيَ الله " إنما لم يحذف الواو والياء لأن الأصل أن يتوصل إلى النطق بالساكن الثاني بتحريك الساكن الأول لا بحذفه، لأن سکونه هو المانع من النطق به، فيرفع ذلك المانع فقط، وذلك بالتحريك، وإنما ينتقل إلى حذفه إذا كان مدة كما ذكرنا، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما ليستا بمدتين فلا يستقل تحريكهما، مع أنه لو حذف الواو والياء ههنا - وهما كلمتان برأسهما - لم يكن عليهما دليل، لأن قبلهما فتحة، بخلاف " اغزوا القوم " و " اغزي الجيش " فإن الضمة قبل الواو والسكره قبل الياء دليلان عليهما بعد حذفهما قوله " ومن ثم قيل اخْشَوْنَّ

واخْشَيْنَ لأنه كالمفصل " لا وجه لا يراد هذا الكلام ههنا أصلاً، لأن الساكن الأول يحرك إذا لم يكن مدة، وإن كان الثاني متصلاً مثل الهاء في " لم أبله " أو مفصلاً كاخشوا واخْشِيَ الله أو كالمفصل كاخْشَوْنَ واخْشَيْنَ، فأَي فائدة لقوله " لأنه كالمفصل " وحكم المتصل أيضاً كذلك؟ وهذا مثل ما قال في آخر الكافية " وهما في غيرهما مع الضمير البار كالمفصل " كأنه توهم ههنا أن حق الواو والياء في مثله الحذف كما في اغْزَنَ، لكن لما كان النون المؤكدة التي بعد الضمة كالكلمة المنفصلة لم يحذف، كما لم يحذف في نحو اخْشَوْا الله واخْشِيَ الله، وقد ذكرنا الكلام عليه هناك، وتحريك لام التعريف الداخلة على همزة الوصل، نحو الابن والاسم والانطلاق والاستخراج، من باب تحريك أول الساكنين بالكسر ليتمكن النطق بالثاني في نحو قَدْ اسْتَخْرَجَ وَهَلِ احتقر، لأن همزة الوصل حركتها تسقط في الدرج فيلتقي ساكنان: لام التعريف،

(237/2)

والساكن الذي كان بعد همزة الوصل، وروى الكسائي عن بعض العرب جواز نقل حركة الهمزة إذا أردت حذفه في الدرج إلى ما قبله، فروى (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) بفتح ميم الرحيم إذا وصلته بأول الحمد، وكذا قرئ في الشواذ (قُمْ اللَّيْلُ) بفتح الميم، فعلى هذا يجوز أن يكون كسرة اللام في الابن والانطلاق منقولة عن همزة الوصل، وكذا الضم في نحو (قَدْ استهزئ) و (قالتُ اخرج) وهو ضعيف، ولو جاز هذا لجاز (لَمْ يَكُنَ الَّذِينَ) وَعَنِ الَّذِينَ، بفتح النونين قال " إلا في نحو انطلق وَلَمْ يَلِدْهُ، وَفِي نَحْوِ رُدٍّ وَلَمْ يَرُدَّ فِي تَمِيمٍ مِمَّا فَرَّ مِنْ تَحْرِيكِهِ لِلتَّخْفِيفِ فَحَرَّكَ الثَّانِي، وقراءة حفص وَيَتَّقْهِ لَيْسَتْ مِنْهُ عَلَى الْأَصَحِّ " أقول: يعني إذا لم يكن الأول مدة حرك الأول، إلا إذا حصل من تحريك الأول نقض الغرض، وهذا في الفعل فقط، نحو انطلق، وأصله انْطَلَقَ أمر من الانطلاق، فشبهه طَلَقَ بكَتِفٍ في لغة تميم، فسكن اللام، فالتقى ساكنان، فلو حرك الأول على ما هو حق التقاء الساكنين لكان نقضاً للغرض وكذا الكلام في لَمْ يَلِدْهُ، قال: عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ * وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ (1) واختير فتح ثاني الساكنين على الكسر الذي هو الأصل في تحريك الساكنين لتنزيه الفعل عنه، ومن ثم توقى منه بنون العماد، وأما الضم فلا يصار إليه في دفع الساكنين لثقله، إلا للإتباع كما في مُنْدُ، أو لكونه واو الجمع كما في اخْشَوْنَ، وقيل: إنما فتح اتباعاً لحركة ما قبل الساكن الأول مع كون الفتح أخف

قوله " وفي نحو رُدَّ ولم يَرُدَّ في تميم " اعلم أن أهل الحجاز لا يدغمون في

(1) قد سبق القول في هذا البيت (ج 1 ص 45) فارجع إليه هنالك، وانظر (ص 226 من هذا الجزء) (*)

(238/2)

المضاعف الساكن لأمه للجزم أو للوقف، نحو ارْدُدْ ولم يَرْدُدْ، لأن شرط الإدغام تحريك الثاني، وبنو تميم وكثير من غيرهم لما رأوا أن هذا الإسكان عارض للوقف أو للجزم وقد يتحرك وإن كانت الحركة عارضة في نحو " ارْدُدْ القوم " لم يعتدوا بهذا الإسكان، وجعلوا الثاني كالمتحرك، فسكنوا الأول ليدغم، فتخف الكلمة بالإدغام، فالتقى ساكنان، فلو حرك الأول لكان نقضاً للغرض، وقد جاء به الكتاب العزيز أيضاً، قال تعالى: (وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ) وإذا ثبت أن بعض العرب يدغم الأول في الثاني في نحو يرددن مع أن تحريك الثاني مع وجود النون ممتنع فما ظنك بجواز إدغام نحو أردد ولم يردد مع جواز تحريك الثاني للساكنتين؟ واتفق الجمع على ترك إدغام أفعل تعجباً نحو أخيب، لكونه غير متصرف، وقد يحرك الثاني أيضاً إذا كان آخر الكلمة المبنية، إذ لو حرك الأول والساكنان متلازمان على هذا التقدير لالتبس وزن بوزن، كما في امس ومُنْد، فكان يشبهه فَعْل وفَعْل الساكن العين بالمتحركها، ويجوز أن يعلل أين وكيف وَحَيْثُ بمثله، وباستثقال الحركة على حرف العلة إن لم يقلب، ولو قلب لكان تصرفاً في غير متمكن قوله: " وقراءة حفص - إلخ " رد على الزمخشري (1)، فإنه قال: أصله

(1) لم ينفرد الزمخشري بما ذكره المؤلف، بل هو تابع فيما ذهب إليه لجمهرة النحاة، ونحن نلخص لك ما ذهبوا إليه في توجيه قراءة حفص، فنقول: ذهب النحاة في توجيه هذه القراءة أربعة مذاهب: أولها - وهو ما ذهب إليه الجمهور وعزاه المؤلف للزمخشري - وثانيها مذهب ذهب إليه عبد القاهر وحكاه

عنه الجار بردي واختاره المصنف وذكر المؤلف أنه الحق، وقد تكفل المؤلف ببيان هذين المذهبين، فلا داعي للاطالة في شرحهما، والثالث - وهو مذهب ذهب إليه أبو علي الفارسي - وحاصله أن الهاء الضمير المفرد المذكور، وأنها قد سكنت على لغة بني عقيل وكلاب، وذلك أنهم يجوزون تسكين هاء ضمير (*)

يَتَّقِيْ أَلْحَقَتْ بِهِ هَاءُ السَّكْتِ فَصَارَ تَقِّهِ كَكْتِفٍ فَخَفَفَ بِحَذْفِ حَرَكَةِ الْقَافِ كَمَا هُوَ لُغَةٌ تَمِيمٌ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، فَحَرَكَ الثَّانِي: أَيِ هَاءِ السَّكْتِ، لِئَلَّا يَلْزِمَ تَقْضُ الْغَرَضُ لَوْ حَرَكَ الْأَوَّلَ وَفِيمَا قَالَ ارْتِكَابَ تَحْرِيكِ هَاءِ السَّكْتِ، وَهُوَ بَعِيدٌ، وَقَالَ الْمُصَنِّفُ - وَهُوَ الْحَقُّ -: بَلِ الْهَاءُ فِيهِ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَيْهِ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ (وَيَخْشَى اللَّهَ) وَكَانَ تَقِّهِ كَكْتِفٍ، فَخَفَفَ بِحَذْفِ كَسْرِ الْقَفِ، ثُمَّ حَذَفَ الصَّلَةَ الَّتِي بَعْدَهَا الضَّمِيرُ: أَيِ الْبَاءِ، لِأَنَّهُمَا تَحَذَفُ إِذَا كَانَ الْهَاءُ بَعْدَ السَّاكِنِ نَحْوَ مِنْهُ وَعِنْدَهُ وَعَلَيْهِ، كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْمُضْمَرَاتِ قَالَ: " وَالْكَسْرُ الْأَصْلُ فَإِنْ خُولِفَ فَلِعَارِضٍ: كَوُجُوبِ الضَّمِّ فِي مِيمِ الْجَمْعِ وَمَذٍ، وَكَاخْتِيَارِ الْفَتْحِ فِي أَلَمِ اللَّهِ " أَقُولُ: قَدْ ذَكَرْنَا لَمْ كَانَ الْكَسْرُ أَصْلًا فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ: " كَوُجُوبِ الضَّمِّ فِي مِيمِ الْجَمْعِ " لَيْسَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَذَلِكَ أَنَّ مِيمَ

المفرد المذكور إذا تحرك ما قبلها، ثم سكنت القاف من يتقه على لغة بني تميم، تشبيها بنحو كتف، فالتقى ساكنان أولهما ليس مدة، فلو حرك الأول منهما على القاعدة لكان نقضا للغرض، فلذلك حرك الثاني، فعلى هذا جاز أن تكون قراءة حفص منه، والرابع أن الهاء هاء الضمير وأن القاف سكنت لا للتشبيه بنحو كتف في لغة بني تميم، بل لتسليط الجازم عليها، كم سكنت اللام في " لم أبله "، وكما سكنت القاف في قول من قال:

ومن يتق فإن الله معه * ورزق الله مؤتاب وغادى وعلى هذا لا تكون قراءة حفص من باب التقاء الساكنين، كما أنها ليست كذلك على الوجه الذي ذهب إليه المصنف تبعا لعبد القاهر، والفرق بين هذا المذهب الأخير وبين ما ذهب إليه المصنف أن القاف سكنت على ما ذهب إليه المصنف تخفيفا تشبيها له بنحو كتف، وعلى المذهب سكنت القاف للجازم، والخلاصة أن قراءة حفص تكون من هذا الباب على المذهب الأول والثالث ولا تكون منه على المذهب الثاني والرابع (*)

الجمع إذا كانت بعد هاء مكسورة فالأشهر في الميم الكسر، كقراء، أبي عمرو (عليهم الدِّلَّة) و (بِهِمِ الْأَسْبَابُ) وذلك لاتباع الهاء وإحراء الميم مجزئ سائر ما حرك للساكنين،

وباقى القراء على خلاف المشهور، نحو (يهم الأسباب) و (عليهم القتال) بضم الميم، تحريكاً لها بحركتها الأصلية لما احتيج إليها: أي الضم كما مر في باب المضمرات (1)، وإن كانت الميم بعد ضمة، سواء كانت على الهاء كما في قوله تعالى: (هم المؤمنون) وفي قراءة حمزة (عليهم القتال) أو على غيرها نحو (أنتم الفقراء) و "لكم الملك اليوم" و "لم يأت بكُم الله" فالمشهور ضم الميم تحريكاً لها بحركتها الأصلية وإتباعاً لما قبلها، وجاء في بعض اللغات كسرهما للساكين كما في سائر أخواتها من ساكن قبل آخر قوله "ومذ" لا يجب ضم ذال مذ كما ذكر المصنف، بل ضمها للساكين أكثر من الكسر: إما لأن أصلها الضم على ما قيل من كوئها في الأصل منذ،

(1) ملخص ما ذكره في شرح الكافية: أنهم زادوا الميم قبل الواو مع ضمير الجمع لئلا يلتبس ضمير الجمع بضمير المتكلم إذا أشبعت ضمته، فأصل "ضربتكم" مثلاً ضربتو، فدفعا للبس زادوا الميم قبل الواو وضموها لمناسبة الواو، ثم إن وقع بعد الواو ضمير وجب إثبات الواو على الصحيح، وإن لم يقع بعدها ضمير: فمنهم من يحذف الواو استثقلاً لواو مضموم ما قبلها في آخر الاسم، ومنهم من لا يحذف، لأن الاستثقال عنده خاص بالاسم المعرب، فإذا حذفت الواو سكنت الميم لزوال المقتضى لضمها، فإذا التقت مع ساكن آخر فإن كانت بعد ضمة فالأشهر الأقيس ضمها إتباعاً، ولأن الضم حركتها الأصلية، فمنهم من يكسرها على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وهو في غاية القلة، ومنعه أبو على الفارسي، وإن كانت بعد كسرة فالأشهر الأقيس كسرها إتباعاً أو على أصل التخلص، ومنهم من يضمها تحريكها لها بحركتها الأصلية لأنه لما اضطر إلى تحريك الميم كان تحريكها بحركتها الأصلية أولى من اجتلاب حركة أجنبية (*)

(241/2)

وإما لاتباع الذال للميم، وإما لكونه كالغايات كما مر في بابه، والتزموا الضم في "نحن" ليدل على الجمعية كما في همو وأنتمو قوله "وكاختيار الفتح" "في ألم" قد ذكرنا ما فيه، والفتح في نحو اضربن وليضربن للساكين عند الزجاج والسيرافي، كما مر في شرح الكافية قال: "وكجواز الضم إذا كان بعد الثاني منهما ضمة أصلية في كلمته نحو وقالت اخرج وقالت أغري، بخلاف إن امرؤ وقالت ارموا وإن الحكم" أقول: يعني إذا

كان بعد الساكن الثاني من الساكنين ضمة قوله " أصلية " ليدخل نحو " وَقَالَتْ اغْزِي " لأن أصل الزاي الضمة، إذ الياء لحقت باغز بضم الزاي، وليخرج نحو " وَقَالَتْ ارْمُوا " لأن أصل الميم الكسر، إذ الواو لحقت بارم بكسر الميم، وليخرج نحو (إن امرؤ هلك) لأن ضمة الراء تابعة لضمة الإعراب العارضة وتابع العارض عارض قوله " في كلمته " صفة بعد صفة لضمة: أي ضمة ثابتة في كلمة الساكن الثاني، ليخرج نحو " إن الحُكْم " لأن ضمة الحاء وإن كانت لازمة للحاء لكن الحاء المضمومة ليست لازمة للساكن الثاني، إذ تقول: إن الحكم، وإن الفرس، والمطلوب من كونها في كلمته لزومها له حتى يستحق أن تتبع حركتها حركة الساكن الأول، وكان المبرد لا يستحسن ضم الساكن الأول إذا كان بعد كسرة، لاستثقال الخروج من الكسرة إلى الضمة نحو (عذاب اركض) وربما ضم أول الساكنين وإن لم يكن بعد ثانيهما ضمة أصلية، إتباعاً لضمة ما قبله، نحو قل اضرب، وقرئ في الشواذ (قم الليل) وقاس بعضهم عليه فتح المسبوق بفتحة، نحو " اصْنَعِ الخَيْر " قال: " وَاخْتِيَارِهِ فِي نَحْوِ اخْشَوْ الْقَوْمَ عَكْسَ لَوْ اسْتَطَعْنَا "

(242/2)

أقول: قوله " واختياره " أي: اختيار الضم في واو الجمع المفتوح ما قبلها نحو اخشوا القوم واخشون، لتمثيل حركات ما قبل النون في جمع المذكور في جميع الأبواب نحو اضربن واغزن وارمن واخشون، ويجوز أن يقال: قصدوا الفرق بي واو الجمع وغيره، نحو لو استطعنا، وكان واو الجمع بالضم أولى، جعلاً لما قبل نون التأكيد في جمع المذكور على حركة واحدة في جميع الأبواب كما ذكرنا، وكذا واو الجمع في الاسم نحو " مُصْطَفَوُ الله " ليجانس نحو " ضاربو القوم " واختير في واو " لو استطعنا " الكسر على الأصل، لانتفاء داعي الضم كما كان في واو الجمع، وقد يشبه واو الجمع بواو نحو " لو استطعنا " فيكسر، وكذا قد يشبه واو نحو لو بواو الجمع فيضم، وكلاهما قليل، واختاروا الضم في حيث لكونه كالغايات كما مر في بابه

قال " وَكَجَوَازِ الضَّمِّ وَالْفَتْحِ فِي نَحْوِ رُدُّ وَلَمْ يَرُدُّ بِخِلَافِ رُدِّ الْقَوْمِ عَلَى الْأَكْثَرِ، وَكَوُجُوبِ الْفَتْحِ فِي نَحْوِ رُدُّهَا، وَالضَّمِّ فِي نَحْوِ رُدُّهُ عَلَى الْأَفْصَحِ، وَالْكَسْرِ لُغِيَّةٌ، وَغُلِطَ ثَعْلَبٌ فِي جَوَازِ الْفَتْحِ " أقول: اعلم أن بني تميم ومن تبعهم إذا أدغموا مثل هذا الموقوف والمجزوم كما ذكرنا ذهبوا فيه مذاهب: منهم من يفتحه كما في نحو انطلق ولم يلد، نظراً إلى كونه فعلاً فتجنيبه الكسرة اللازمة أولى، وأما في اردد القوم فعروضها سهل أمرها،

فيقول: مُدَّ وَعَضَّ وَعِزَّ، وفتح عَضَّ عنده ليس للإتباع، وإلا قال مُدَّ بالضم وَعِزَّ بالكسر، ومنهم من يفر من الكسر إلى الإتباع كما في مُنَّد، فيقول: مُدَّ وَعِزَّ وَعَضَّ، والكسر في عِزَّ ليس عنده لأن الساكن يحرك بالكسر، وإلا كسر عَضَّ ومُنَّد أيضاً، ومنهم من يبقى الجميع على الكسر الذي هو الأصل في إزالة الساكنين، وهم كعب وغَنِيَّ، فيقول: مُدَّ وَعَضَّ وَعِزَّ، والكسر في عز عنده ليس للإتباع، وإلا أتبع في مد وعض أيضاً

(243/2)

وقد اجتمعت العرب حجازيُّهم وغيرهم على الإدغام في " هَلُمَّ " مع الفتح، لتركبه مع " ها " فخففوه بوجوب الإدغام ووجوب الفتح (1) وإن اتصل هذا الخزوم أو الموقوف بساكن بعده، نحو رُدِّ ابْنُكَ ولم تَرُدِّ القوم، اتفق الأكثر ممن كان يدغم على أنه يكسر قياساً على سائر ما يكون ساكناً قبل مثل هذا الساكن، نحو اضْرِبِ القوم، ومن العرب من تركه مفتوحاً مع هذا الساكن أيضاً، ذكر يونس أنه سمعهم ينشدون: 75 - فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ ثُمَيْرٍ * فَلَا كَعْباً بَلَّغْتَ وَلَا كَلَابَا (2)

(1) قال المؤلف في شرح الكافية (ح 2 ص 68): " وهو (يريد هلم) عند الخليل هاء التنبيه ركب معها " لم " أمر من قولك لم الله شعته: أي جمع: أي اجمع نفسك إلينا في اللازم، واجمع غيرك في المتعدي، ولما غير معناه عند التكريب، لانه صار بمعنى أقبل أو أحضر بعد ما كان بمعنى أجمع، صار كسائر أسماء الأفعال المنقولة عن أصولها فلم يتصرف فيه أهل الحجاز مع أن أصله التصرف، ولم يقولوا فيه: هامم، كما هو القياس عندهم في " اردد وامدد " ولم يقولوا: هلم وهلم (بضم الاول للإتباع وكسر الثاني على أصل التخلص من التقاء الساكنين) كما يجوز ذلك في مد، كل ذلك لثقل التركيب " اه (2) البيت من قصيدة لجريز من عطية هجا بها الراعي النميري، ومطلعها: أقلى اللوم عاذل والعتابا * وقولى إن أصبت: لقد أصابا عاذل: مرخم عاذلة، وهو منادى، وجواب الشرط الذي هو قوله " إن أصبت " محذوف لدلالة ما قبله عليه، والمبرد يجعل المتقدم جواباً. وقوله " لقد أصابا " مقول القول. والمراد لا تعتر ولا تتكبر.

ونمير قبيلة الراعي المهجو، وكعب وكلاب قبيلتان بلغتا عند الشاعر غاية السمو والرفعة.

والاستشهاد بالبيت في قوله " فغض الطرف " فان يونس على ما حكاه عنه سيبويه سمع العرب ينشدونه بفتح الضاد، والفتح لغة بنى أسد كما قاله جار الله في المفصل (*)

(244/2)

بفتح الضاد، كأنهم حركوه بالفتح قبل دخول اللام، فلما جاء اللام لم يغيروه، ولم يسمع من أحد منهم الضم قبل الساكن، وقد أجازته المصنف في الشرح، وهو وهم (1) واتفقت العرب كلهم على وجوب الفتح إذا اتصلت به هاء بعدها ألف، نحو رُدَّها وعَضَّها واستَعَدَّها، وذلك لأن الهاء خفية فكأن الألف ولي المدغم فيه، ولا يكون قبلها إلا الفتح، وإذا كانت الهاء مضمومة للواحد المذكور ضموا كلهم نحو رُدُّه وعَضُّه واستَعَدُّه، لأن الواو كأنها وليت المدغم فيه لخفاء الهاء، فكأنك قلت رودا وعَضُّوا واستَعَدُّوا، وليس الضم في رُدُّه لإتباع ما قبله،

(1) قال الاشموني في شرحه على الالفية في باب الادغام: " والترم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم، لأنها حركة التقاء الساكنين في الاصل، ومنهم من يفتح، وهم بنو أسد، وحكى ابن جنى الضم، وقد روى بمن قول جرير: فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ مُنِيرٍ * فَلَا كَغَبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا نعم الضم قليل، قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين: " ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح " هذا لفظه " اه كلام الاشموني، وقال الجاربردى في شرح الشافية: " بخلاف ما إذا لقي ساكنا بعده نحو رد القوم، فان المختار حينئذ الكسر، لانه لو لم يدغم وقيل " اردد القوم " لزم الكسر، فلما أدغموا أبقوا الثاني على حركته، ومنهم من يفتحه، قال جرير: ذم المنازل بعد منزلة اللوى * والعيش بعد أولئك الايام قد روى " ذم " بالكسر أيضا، ومنهم من يضم وهو قليل شاذ " اه، وبعد سماع هذا لا محل لتوهيم الرضى ابن الحاجب فيما حكاه من أن الضم لغة، وإذا كان معتمد الرضى أن سيبويه لم يحكه أو أنكره فلا يجوز تعدية ذلك إلى غير سيبويه من العلماء، وقد رأيت في نص الاشموني أن ابن جنى ممن حكى الضم، وهذا القدر وحده كاف لابن الحاجب في الاستناد إليه، وكفى بابن جنى مستندا (*)

(245/2)

والا لم يضم في عَصَّه واستَعِدَّه، وورد في بعض اللغات كسر المدغم فيه، وذلك لأنه إذا كسر انكسر الهاء أيضاً تبعاً له كما هو عادته في به وغلَامِه، فينقلب الواو ياء، فلو بقيت الهاء على أصلها لاستكره، لأن الواو الساكنة كأنها بعد الضمة بلا فصل، لخفاء الهاء، وجوز ثعلب في الفصيح من غير سماع فتح المدغم فيه مع مجيء هاء الغائب بعده، نحو رُدَّه وعَصَّه، وقد غلطه جماعة، والقياس لا يمنعه، لأن مجيء الواو الساكنة بعد الفتحة غير قيل كَقَوْلٍ وطَوَّلٍ واعلم أنه إذا اتصل النون وتاء الضمير بالمضاعف، نحو رَدَدْتُ ورَدَدْنَا ورَدَدَنْ وغيرها، فإن بني تميم وافقوا فيه الحجازيين في فك الإدغام للزوم سكون الثاني، وزعم الخليل وغيره أن أناساً من بني بكر بن وائل وغيرهم يدغمون نحو رَدَّنْ وَيَرَدَّنْ ورَدَّنْ في المضارع والماضي والأمر، وكذا رَدَّتْ، نظراً إلى عروض اتصال الضمائر، فيحركون الثاني بالفتح للساكنين، قال السيرافي: هذه لغة رديئة فاشية في عوام أهل بغداد قال: " وَالْفَتْحِ فِي نَوْثِنٍ مَعَ اللَّامِ نَحْوُ مِنَ الرَّجُلِ وَالْكَسْرِ ضَعِيفٌ، عَكْسُ مِنَ ابْنِكَ، وَعَنْ عَلَى الْأَصْلِ، وَعَنْ الرَّجُلِ بِالضَّمِّ ضَعِيفٌ " أقول: أي وكوجوب الفتح في نون " من " اعلم أن نون " من " إذا اتصل به لام التعريف فالأشهر فتحه، وذلك لكثرة مجيء لام التعريف بعد من، فاستثقل توالي الكسرتين مع كثرتيه، وليس ذلك لنقل حركة الهمزة، وإلا جاز هَلِ الرَّجُلُ، قال الكسائي: وإنما فتحوا في نحو مِنَ الرَّجُلِ، لأن أصل من مِنَّا، ولم يأت فيه بحجة، وهذا كما قال أصل كَمْ كَمَا، وأما إذا ولي نون " مِنْ " ساكن آخر غير لام التعريف فالمشهور كسر النون على الأصل، نحو مِنَ ابْنِكَ، ولم يبال بالكسرتين لقلة الاستعمال، قال سيبويه: وقد فتحه

(246/2)

جماعة من الفصحاء فرارا من الكسرتين، وقد كسر أيضاً بعض العرب – وليس بمشهور – نُونٌ مِنْ مع لام التعريف على الأصل، ولم يبال بالكسرتين لعروض الثانية والتزموا أيضاً الفتح في الساكن الثاني إذا كان الأول ياء نحو أَيْنَ وَكَيْفَ، فراراً من اجتماع المتماثلين، أعني الياء والكسرة، لو كسروا على الأصل، واستثقالاً للضمة بعد الياء لو ضموا، وقد شذ من ذلك حَيْثُ فَإِئْهُمْ جوزوا ضمه في الأفصح الأشهر وفتحته على القياس المذكور وكسره على ضعف، والأخيران قليلان، ووجه الضم قد تقدم، وأما

الكسر فعلى الأصل وإن كان مخالفاً للقياس المذكور، لأن الأول ياء، لكن مجئ الضم مخالفاً للقياس المذكور جواز المخالفة بالكسر أيضاً قوله " وعن على الاصل " أي:
يكسر نونه مع أي ساكن كان، إذ لا يجتمع معه كسرتان كما في من، وحكى الأخفش " عَنْ الرَّجُل " بالضم، قال: وهي خبيثة شبه بقولهم: قُلْ انظُرُوا، يعني أنه حرك النون بالضم إتباعاً لضممة الجيم، ولم يعتد بالراء المدغمة، وفيه ضعف، لعدم جواز الضم في " إِنْ الْحُكْم " مع أن الضمة بعد الساكن الثاني بلا فصل، فكيف بهذا؟ فلو صح هذه الحكاية فالوجه أن لا يقاس عليه غيره، ولو قيس أيضاً لم يجز القياس إلا في مثله مما بعد الساكن فيه ضم، نحو عن الحكم، أو بينهما حرف نحو عَنْ الْعَصْد.
قال: " وَجَاءَ فِي الْمَغْتَفِرِ وَمِنَ النِّقْرِ وَاضْرِبْهُ وَدَابَّةٌ وَشَأْنَةٌ (وَجَأَنَّ) ، بِخِلَافِ تَأْمُرُوْنِي " أقول: يعني جاء في نوعين مغتفرين من التقاء الساكنين تحريك أولهما، وذلك لكراهتهما مطلق التقاء الساكنين: أحدهما ما يكون سكون الثاني فيه

(247/2)

للوقف وأولهما غير حرف اللين، نحو جاءني عمرو ومررت بعمرو، فتحرك الأول بحركة الثاني، وذلك لأنه لم يكن بد من الحركة الخفية، كما ذكرنا في أول هذا الباب فتحريكه بحركة كانت ثابتة فقصد حذفها دالة على معنى أولى، كما يجئ في باب الوقف، فإن كان الساكن الثاني هاء المذكر، نحو اضربه ومنه وضربته، جاز نقل حركة الهاء إلى الساكن الذي قبله، فتقول اضربه ومنه وضربته، وبعض بني تميم من بني عدى يحدفون حركة الهاء ويحركون الأول بالكسر فيقولون: ضَرَبْتَهُ وَأَخَذْتَهُ، كما تقول: ضربت المرأة، على ما يجئ في باب الوقف، وثاني النوعين ما يكون الساكن الثاني فيه مدغماً والأول ألف نحو الضَّالِّين، فتقلب الألف همزة مفتوحة، كما يجئ عن أيوب السخستيان في الشواذ (ولا الضَّالِّين) وحكى أبو زيد عنه دَابَّةٌ وَشَأْبَةٌ، وأنشد: 76 - يَا عَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتَ عَجَبًا * حِمَارَ قَبَانَ يَسُوقُ أَرْبَابًا خَاطِمَهَا رَأْمَهَا أَنْ تَذْهَبَا * فَقُلْتُ أَرْدَفْنِي فَقَالَ مَرَحَبًا (1) أي: رامها، فقلبها همزة مفتوحة، إذ لا يستقيم هنا وزن الشعر باجتماع

(1) هذه أبيات من الرجز المشطور أنشدها في اللسان (ق ب ب) و (ق ب ن) ولم نقف لها على نسبة إلى قائل معين، وحمار قبان: دويبة متسدرة تتولد في الأماكن الندية، مرتفعة الظهر كأن ظهرها قبة، إذا مشت لا يرى منها سوى أطراف رجلها، وهي أقل

سوادا من الخنفساء وأصغر منها ولها ستة أرجل.
ووزنها فعلا على الراجح، ومنهم من يقول: وزنها فعال، وليس بشئ، لان منعهم إياها
من الصرف دليل على أن وزنها فعلا.
وقوله: زامها، أصله زامها: أي ممسكا بزمامها.
وأن تذهب: على تقدير حرف الجر: أي من أن تذهب، أو على تقدير مضاف محذوف،
والاصل: مخافة أن تذهب، أو نحو ذلك.
والاستشهاد بالبيت في قوله " زامها " حيث همز الالف فرارا من التقاء الساكنين،
وفتحة الالف لما ذكر المؤلف (*)

(248/2)

الساكين، وروى أبو زيد عن عمرو بن عبيد (عن ذَنبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَأَنَّ) قال المبرد: قلت
للمازني: أتقيس ذلك؟ قال: لا، ولا أقبله (1)، وذهب الزمخشري والمصنف إلى أن
جعل الألف همزة مفتوحة للفرار من الساكنين.
فإن قيل: فالتقاء الساكنين في نحو ذَابَّةٌ أسهل من نحو تَمُودُ الثوب، لأن الألف أقعد في
المد من أخويه، فلم لم يفر من الساكنين في تمود؟ فالجواب أنه وإن كان أثقل إلا أنه أقل
في كلامهم من نحو ذَابَّةٌ وشَابَّةٌ، وإنما قلبت الألف همزة دون الواو والياء لاستثقالهما
متحركين مفتوحاً ما قبلهما، كما يجيء في باب الإعلال، ولأنه يلزم قبلهما ألفين في مثل
هذا الحال، ويجوز

(1) قول المؤلف حكاية عن المازني في جوابه على المبرد: " ولا أقبله " معناه محتمل
لاحد وجهين: الاول أن الضمير المنصوب عائد على القياس المفهوم من قوله: " أتقيس
ذلك " وحاصل المعنى حينئذ: لا أقيس ولا أقبل القياس إن قال به قائل، والثاني أن
الضمير المنصوب راجع إلى اسم الإشارة المقصود به قراءة عمرو بن عبيد، وحاصل
المعنى حينئذ: لا أقيس على هذه القراءة ولا أقبلها، وفي الوجه الثاني نظر، فقد كان
عمرو بن عبيد من الجلالة والامامة بحيث لا يدفع ما يرويه.
نعم يمكن أن يوجه عدم القبول إلى صحة الاسناد إليه فكأنه يقول: لا أقبل نسبة هذه
القراءة إلى عمرو بن عبيد، بقى أن نقول: إن مثل هذه القراءة قد جاء في قوله تعالى
(ولا الضالين) عن أيوب السخيتاني (ولا الضالين) بهمزة غير ممدودة كأنه فر من التقاء

الساكين، وهي لغة، حكى أبو زيد قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ (فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان) فظننته قد لحن، حتى سمعت من العرب دابة وشأبة، قال أبو الفتح: وعلى هذا قول كثير: * إذا ما الغوا لي بالعبيط احمازت * اه (*)

(249/2)

أن يقال: إن قلب اللف في نحو دابة همزة ليس للفرار من الساكين، بل هو كمال في العالم والباز، كما يجي في باب الإبدال، فلما قلبوها همزة ساكنة لم يمكن مجي الساكن بعدها كما أمكن بعد الالف، فحرك أول الساكين كما هو الأصل، إلا أنه فتح لأن الفتحة من نخرج البديل والمبدل منه: أي الهمزة والألف، لأنهما من الحلق، وإن كان للألف أصل متحرك بحركة حركت الهمزة بتلك الحركة، قال: 77 - يا دارمي بد كاكيك البرق * صبراً فقد هيحت شوق المشتق (1) قوله " بخلاف تأمروني " يعني أول الساكين إذا كان ألفاً في هذا الباب فُر من الساكين بقلبه همزة متحركة وأما إذا كان واواً كتمود وتأمروني، أو ماء كدويبة وخويصة، فلا، لكثرة الساكين كذلك، وأولهما ألف دون الواو والياء قال: " الابتداء: لا يُبتدأ إلا بمتحرك كما بمتحرك كما لا يُوقف إلا على ساكن، فإن كان الأول ساكناً - وذلك في عشرة أسماء محفوظة، وهي ابن، وابنة، وابنم واسم، واست، وأثنان، وأثنان، وأمرؤ، وامرأة وإيمن الله، وفي كل

(1) هذا البيت لرؤبة بن العجاج، والدكاديك: جمع دكداك، وهو الرمل المتلبد في الأرض من غير أن يرتفع، والبرق: جمع برقة: وهي غلظ في حجارة، ورمل، ووراه الجوهرى: بادلكداديك البرق، على الوصف، وصبرا: مفعول مطلق، والمشتق: المشتاق، وهو محل الاستشهاد بالبيت، حيث همز الالف حين أراد الوقف وحرك الهمزة بحركة الحرف الذي كان أصلاً للالف، وبيان ذلك أن المشتق اسم فاعل، وأصله مشتوق - بكسر الواو، لأن الأصل فيه الشوق، فتحركات الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار مشتاقاً فلما همز الالف حركها بالحركة التي كانت للواو (*)

(250/2)

مَصْدَرٍ بَعْدَ أَلِفٍ فَعِلِهِ الْمَاضِي أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا، كَالِافْتِدَارِ وَالِاسْتِخْرَاجِ، وَفِي أَفْعَالٍ تِلْكَ الْمَصَادِرِ مِنْ مَاضٍ وَأَمْرٍ، وَفِي صِيغَةِ أَمْرِ الثَّلَاثِي، وَفِي لَامِ التَّعْرِيفِ وَمِيمِهِ - أُلْحَقَ فِي الْإِبْتِدَاءِ خَاصَّةً هَمْزَةٌ وَصَلٍ مَكْسُورَةٌ، إِلَّا فِيمَا بَعْدَ سَاكِنِهِ صَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ فَإِنَّهَا تُضْمُ، نَحْوُ اقْتُلْ، اغْزُ، اغْزِي، بِخِلَافِ أَرْمُوا، وَالْأُ فِي لَامِ التَّعْرِيفِ وَائِمْنٍ فَإِنَّهَا تُفْتَحُ) أَقُولُ:

الأكثرون على أن الابتداء بالسكن متعذر، وذهب ابن جني إلى أنه متعسر لامتعذر، وقال: يجي ذلك في الفارسية نحو شَتَرٌ وَسَطَامٌ، والظاهر أنه مستحيل ولا بد من الابتداء بتحريك، ولما كان ذلك في شَتَرٌ وَسَطَامٌ في غاية الخفاء كما ذكرنا ظُنُّهُ أنه ابتدئ بالسكن، بل هو معتمد قبل ذلك الساكن على حرف قريب من الهمزة مكسور، كما يُحَسُّ في نحو عمرو، وَقَفًا، بتحريك الساكن الأول بكسرة خفية، وللطيف الاعتماد لا يتبين، وأما الوقف على متحرك فليس بمستحيل، ولا يريد بالوقف الصناعي، فإنه ليس إلا على الساكن أو شبهه مما يرام حركته، بل يريد به السكوت والانتهاء واعلم أن الأصل أن يكون أول حروف الكلمة متحركًا، ولا يكون أولها ساكنًا على وجه القياس، إلا في الأفعال وما يتصل بها من المصادر على ما سيأتي، وذلك لكثرة تصرف الأفعال وكونها أصلًا في الإعلال من القلب والحذف ونقل الحركة، على ما سيأتي، فعُجِزَ فيها تسكين الحرف الأول، ولم يأت ذلك في الاسم الصَّرْفُ إلا في أسماء معدودة غير قياسية، وهي العشرة المذكورة في المتن، ولا في الحرف إلا في لَامِ التعريف وميمه، والهمزة في الأسماء العشرة عوض مما أصابها من الوهن: إذ هي ثلاثية فتكون ضعيفة الخَلْقَةِ، وقد حذف لاماتها نسبيًا، أو هي في حكم المحذوف، وهو وهن على وَهْنٍ، لأن المحذوف نسبيًا كالعدم، وليس يجب في جميع الثلاثي المحذوف اللام إبدال الهمزة منها، ألا ترى إلى غد ويد وحر،

(251/2)

فنقول: لما تُهَكَّتْ هذه الأسماء بالإعلال الذي حقه أن يكون في الفعل شابهت الاعفال، فلحقها همزة الوصل عوضاً من المحذوف، بدلالة عدم اجتماعهما، نحو ابى وَبَنَوِي، وقولك: ابْنُكُمْ وَأَمْرُؤُكُمْ وَائِمْنٌ ليست بمحذوفة الأواخر، وميم ابْنِكم بدل من اللام: أي الواو، لكن لما كانت النون والراء في ابْنِكم وأمرئ تتبع حركتهما حركة الإعراب بعدهما صارتا كحرف الإعراب، على أنه قيل: إن ميم اِبنم زائدة (1) كميم زرقم (2) وستهم (3) واللام محذوفة،

(1) قال في اللسان: " وروى عن أبي الهيثم أنه قال: يقال: هذا ابنك، ويزاد فيه الميم فيقال: هذا ابنمك، فإذا زيدت الميم فيه أعرب من مكانين، فقليل: هذا ابنمك، فضمت النون والميم، وأعرب بضم النون وضم الميم، ومررت بابنمك ورأيت ابنمك، تتبع النون الميم في الاعراب بضم النون وضم الميم، ومررت بابنمك ورأيت ابنمك، تتبع النون الميم في الاعراب، والالف مكسورة على كل حال، ومنهم من يعربه من مكان واحد فيعرب الميم، لأنها صارت آخر الاسم، ويدع النون مفتوحة على كل حال، فيقول: هذا ابنمك، ومررت بابنمك، ورأيت ابنمك، وهذا ابنم زيد، ومررت بابنم زيد، ورأيت ابنم زيد، وأنشد لحسان: ولدنا بنى العنقاء وابنى محرق * فأكرم بنا خالا وأكرم بنا ابنما وزيادة الميم فيه كما زادوها في شدقم وزرقم وشجعم (كجعفر في الاول والثالث وكبرثن في الثاني) لنوع من الحيات، وأما قول الشاعر: * ولم يحم أنفا عند عرس ولا ابنم * فإنه يريد الابن، والميم زائدة " اه وببيت حسان لا يرجح أحد المذهبين على الآخر، لجواز أن تكون فتحة النون تابعة لفتحها الميم، ولجواز أن تكون هي الفتحة الملتزمة في الوجه الثاني، و " ابنما " فيه تمييز، وإنما جئ بالبيت دليلا على استعمال ابنم بالميم.

(2) قال اللسان " الزرقم: الازرق الشديد (بوزن فرح) والمرأة زرقم أيضا، والذكر والانثى في ذلك سواء، قال الراجز: ليست بكحلاء ولكن زرقم * ولا برسحاء ولكن ستهم وقال اللحياني رجل أزرق وزرقم، وامرأة زرقاء بنية الزرق وزرقمة " اه (3) قال في اللسان: " الجوهرى: والاسـت العجز، وقدش يراد بها حلقة الدبر وأصله سته على فعل - بالتحريك، يدل على ذلك أن جمعه أسته، مثل جمل (*) =

(252/2)

= وأجمال ولا يجوز أن يكون مثل درع وقفل اللذين يجمعان أيضا على أفعال، لانك إذا رددت الهاء التي هي لام الفعل وحذفت العين قلت: سه - بالفتح، قال الشاعر أوس: شأتك قعين غثها وسمينها * وأنت السه السفلى إذا ادعين نصر يقول: أنت فيهم بمنزلة الاسـت من الناس، وفي الحديث " العين وكاء السه " بحذف عين الفعل، ويروى " وكاء السـت " - بحذف لام الفعل، ويقال للرجال الذى يستدل: أنت الاسـت السفلى،

وأنت السه السفلى، ويقال لارذال الناس: هؤلاء الاستاه، ولا فضلهم: هؤلاء الاعيان، والوجوه، قال ابن برى: ويقال فيه ست أيضا، لغة ثالثة، قال ابن رميض (بصيغة التصغير) العنبري: يسيل على الحاذين والست حيضها * كما صب فوق الرجمة الدم ناسك وقال أوس بن مغراء: لا يمسك الست إلا ريث يرسلها * إذا ألح على سيئاته العصم يعنى: إذا ألح عليه بالحبل ضرط، قال ابن خالويه: فيها ثلاث لغات: سه، وست، واست، والسته: عظم الاست، والسته: مصدر الاسته، وهو الصخم الاست، ورجل أسته، عظيم الاست بين الستة إذا كان كبير العجز، والستاهى والستهم مثله، قال الجوهري: والمرأة ستها، هذه عن اللحياني، وامرأة ستها كذلك، ورجل ستهم، والانثى ستهم كذلك، الميم زائدة... قال أبو منصور: رجل ستهم، إذا كان ضخم الاست، وستاهى مثله والميم زائدة، قال النحويون: أصل الاست سته، فاستثقلوا الهاء لسكون التاء، فلما حذفوا الهاء سكنت السين، فاحتيج إلى ألف الوصل كما فعل بالاسم والابن، فقليل: الاست، قال: ومن العرب من يقول السه - بالهاء عند الوقف، يجعل التاء هي الساقطة، ومنهم من يجعلها هاء عند الوقف وتاء عند الادغام، فإذا جمعوا أو صغروا ردوا الكلمة إلى أصلها فقالوا في الجمع: أسته، وفي التصغير ستيه، وفي الفعل سته يسته فهو أسته اه بتصرف (*)

(253/2)

وأما ايمن الله (1) فإن نونه لما كانت تحذف كثيراً نحو ايم الله، والقسم موضع التخفيف صار النون الثابت كالمعدوم.

(1) قال في اللسان: " قال الجوهري: وايمن: اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون، وألفه وصل عند أكثر النحويين، ولم يحى في الاسماء ألف وصل مفتوحة غيرها، قال: وقد تدخل عليه اللام لتأكيد الابتداء، تقول: لايمن الله، فتذهب الالف في الوصو، قال نصيب: فقال فريق القوم نشدتم: * نعم، وفريق لايمن الله ما ندرى وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف، والتقدير لايمن الله قسمي، ولايمن الله ما أقسم به، وإذا خاطبت قلت: لايمنك، وفي حديث عروة بن الزبير أنه قال: لايمنك لئن كنت ابتليت لقد عافيت، ولئن كنت سلبت لقد أبقيت، وربما حذفوا منه النون، قالوا: أيم الله، إيم الله أيضا، بكسر الهمزة، وربما

حذفوا منه الياء، قالوا: أم الله، وربما أبقوا الميم وحدها مضمومة، قالوا: م الله ثم يكسر ونها، لأنها صارت حرفا واحدا فيشبهونا بالباء، فيقولون: م الله، وربما قالوا: من الله - بضم الميم والنون، ومن الله - بفتحهما، ومن الله - بكسرهما، قال ابن الاثير: أهل الكوفة يقولون: أيمن جمع يمين القسم، والالف فيها ألف وصل تفتح وتكسر، قال ابن سيده: وقالوا: أيمن الله وأيم الله، أيمن الله، وإيم الله، وم الله (بضم الميم) فحفوا، وم الله (بفتح الميم) أجرى مجرى م الله (بكسر الميم) .

قال سيبويه: وقالوا: لايم الله، واستدل بذلك على أن ألفه ألفه وصل، قال ابن جني: ما أيمن في القسم ففتحت الهمزة منها، وهي اسم، من قبل أن هذا اسم غير متمكن ولم يستعمل إلا في القسم وحده، فلما ضارع الحرف بقلة تمكنه فتح تشبيها بالهمزة الاحقة بحرف التعريف، وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم لمضارعة الحرف، وأيضا فقد حكى يونس: إيم الله - بالكسر، ويؤكد عندك أيضا حال هذا الاسم في مضارعة الحرف أنهم قد تلاعبوا به واضعفوه فقالوا مرة: م الله ومرة م الله ومرة م الله (بضم الميم وفتحها وكسرها) فلما حذفوا هذا الحذف المفرط واصاروه من كونه على حرف الى لفظ الحروف قوى شبه الحرف عليه ففتحوا همزته تشبيها بجمزة لام التعريف) اه كلام = (*)

(254/2)

وأصل ابن بنو - بفتح الفاء والعين (1) - لأن جمعه أبناء والأفعال قياس

= اللسان وقال المؤلف في شرح الكافية (ح 2 ص 313) ما نصه: (وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله جعلت همزة القطع فيه وصلا تخفيفا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة ال المعرفة وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركة: أي بركة الله يميني وهمزته للوصل في الاصل والدليل عليه تجويز كسر همزته وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله

ويستبعد ان تكون الهمزة في الاصل مكسورة ثم فتحت تخفيفا لعدم افعال - بكسر الهمزة في الاسماء والافعال (يريد بكسر الهمزة مع سكون الفاء وضم العين) ولذا قالوا في الامر من نحو نصر: انصر - بضم الهمزة ويستبعد اصالة افعال في المفردات ايضا فيصدق ههنا قوله: فاصبحت اني تأتھا تبنتس بها * كلا مر كبيها تحت رجليك شاجر) اه كلام المؤلف ويريد المؤلف بقوله (ويستبعد اصالة افعال في المفردات ايضا) انه لا يجوز

ان يكون ايمن مكسور الهمزة في الاصل مع كونها فاء الكلمة لانه يؤدي الى ان يكون وزنه فعلا - بكسر الفاء وسكون العين وضم اللام الاولى - وهو غير موجود في كلامهم.

ومما نقلناه لك من عبارة المؤلف في شرح الكافية تعلم ان ابن الاثير اراد من العبارة التي حكاه صاحب اللسان عنه وهي قوله (والالف فيها الف وصل) ان همزة ايمن صيرت همزة وصل لكسرة الاستعمال وان كانت همزة قطع في اصل الوضع فيتنفق ما حكاه ابن الاثير عن الكوفيين مع ما حكاه المؤلف عنهم لان همزة افعل صيغة للجمع لا تكون الا همزة قطع فغير معقول ان يزعم الكوفيون انها همزة وصل وضعا (1) قال في اللسان: (والابن: الولد ولامه في الاصل منقلبة عن واو عند بعضهم وقال (يريد ابن سيده) في معتل الياء: الابن الولد فعل (بفتح اوله وثانيه) محذوفة اللام مجتلب لها الف الوصل. قال: وانما قضى انه من الياء لان بنى يبنى اكثر في كلامهم من يبنو والجمع ابناء قال ابن سيده: والاثني ابنة وبنت الاخيرة على بناء مذكرها ولام بنت واو = (*)

(255/2)

فَعَلٍ مفتوح العين كأجبال وقياس فَعَلٍ ساكن العين إذا كان أجوف

= والتاء بدل منها قال أبو حنيفة: اصله بنوة (بكسر اوله وسكون ثانيه) ووزنها فعل فالحقتها التاء المبدلة من لامها بوزن جلس فقالوا: بنت وليست التاء فيها بعلامة تأنيث كما ظن من لاخيرة له بهذا اللسان. وذلك لسكون ما قبلها.

هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح وقد نص عليه في باب مالا ينصرف فقال: لو سميت بما رجلا لصرفت معرفته ولو كانت للتانيث لما انصرف الاسم على ان سيبويه قد تسمح في بعض الفاظه في الكتاب فقال في بنت: هي علامة تأنيث وانما ذلك تجوز منه في اللفظ لانه ارسله غفلا وقد قيده وعلله في باب مالا ينصرف والاخذ بقوله المعلل اقوى من القول بقوله المغفل المرسل ووجه تجوزه انه لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيها الا مع المؤنث صارت كأنها علامة تأنيث قال: واعني بالصيغة فيها بناءها على فعل (بكسر اوله وسكون ثانيه) واصله فعل (بفتح الاول والثاني) بدلالة تكسيرهم اياها على افعال وابدال الواو فيها لازم لانه عمل اختص به المؤلف ويدل ايضا على ذلك

اقامتهم اياه مقام العلامة الصريحة وتعاقبهما فيها على الكلمة الواحدة وذلك نحو ابنة
وبنت فالصيغة في بنت قائمة مقام الهاء في ابنة فكما ان الهاء علامة تأنيث فكذلك
صيغة بنت علامة تأنيثها وليست بنت من ابنة كصعب من صعبة انما نظير صعبة من
صعب ابنة من ابن ولا دلالة في البنوة على ان الذهاب من بنت واو لكن ابدال التاء
من حرف العلة يدل على انه من الواو لان ابدال التاء من الواو اكثر من ابدالها من
الياء ... قال الزجاج: ابن كان في الاصل بنو أو بنو (بكسر فسكون في الاول
وبفتحتين في الثاني) والالف الف وصل في الابن يقال: ابن بين البنوة قال: ويحتمل ان
يكون اصله بنيا قال: والذين قالوا (بنون) كأنهم جمعوا بنيا بنون وابناء جمع فعل أو فعل
(بكسر فسكون في الاول وبفتحتين في الثاني) قال:
وبنت تدل على انه يستقيم ان يكون فعلا (بكسر فسكون) ويجوز ان يكون فعلا
(بفتحتين) نقلت الى فعل (بكسر فسكون) كما نقلت اخت من فعل = (*)

(256/2)

كأثواب وأبيات ولا يجوز أن يكون أبناء كاقفال في جمع قُفْل ولا كأجداع في جمع جُدْع
لدلالة بَنُونٍ على فتح باء واحدة وابنة في الأصل بَنَوَة لكونه مؤنث ابن ولام ابن واو
لقولهم في المؤنث بنت وإبدال التاء من الواو أكثر منه من الياء وأيضا البنوة يدل عليه
وأما الفتوة في الفتى فعلى غير القيام (1) .

= (بفتحتين) الى فعل (بضم فسكون) فاما بنات فليس يجمع بنت على لفظها انما ردت
الى اصلها فجمعت بنات على ان اصل بنت فعلة (بفتح الاول والثاني) مما حذفت
لامه.

قال: والاحفش يختار ان يكون المحذوف من ابن الواو قال: لانه اكثر ما يحذف لثقله
والياء تحذف ايضا لانها تثقل قال: والدليل على ذلك ان يدا قد اجمعوا على ان
المحذوف منه الياء ولهم دليل قاطع مع الاجماع يقال: يدبت إليه يدا ودم محذوف منه
الياء والبنوة ليس بشاهد قاطع للواو لانهم يقولون: الفتوة والتثنية فتيان فابن يجوز ان
يكون المحذوف منه الواو أو الياء وهما عندنا متساويان قال الجوهري: والابن اصله بنو
والذهاب منه واو كما ذهب من اب واخ لانك تقول في مؤنثه: بنت واخت ولم نر هذه
الهاء تلحق مؤنثا الا ومذكره محذوف الواو يدلك على ذلك اخوات وهنوات فيمن رد

وتقديره من الفعل فعل - بالتحريك لان جمعه ابناء مثل جمل واجمال ولا يجوز ان يكون فعلا (بكسر فسكون) أو فعلا (بضم فسكون) اللذين جمعهما ايضا افعال مثل جذع وقفل لانك تقول في جمعه: بنون - بفتح الباء ولا يجوز ايضا ان يكون فعلا - ساكنة العين لان الباب في جمعه انما هو افعال مثل كلب واكلب أو فصول مثل فلس وفلوس) اه (1) قد بان لك مما نقلناه عن اللسان ان البنوة لا تصلح دليلا على ان لام ابن واو لانها مثل الفتوة وهي لا تصلح دليلا على ان لام الفتى واو لانهم قالوا في تثنيته: فتيان ولم يقولوا: فتوان ولو انهم قالوا فتوان لكانت تصلح دليلا ولكن صريح كلام القاموس يقضى بان الفتى مما جاءت لامه عن العرب بوجهين = (*)

(257/2)

واسم في الأصل سَمَوَّ أو سُمُو كَجَبَرٍ وقفل بدليل قولهم سَمُوْ أيضاً من غير همزة وصل قال: 78 - * بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سَمُهُ * وروى غير سيبويه اسم - بضم همزة الوصل - وهو مشتق من سَمَا لأنه يسمو بمسماه وَيَشْهَرُهُ ولولا الاسم لكان خاملاً وقال الكوفيون: أصله وَسَمٌ لكون الاسم كالعلامة على المسمى فحذف الفاء وبقي العين ساكنة

= بالواو وبالياء إذ يقول: (والفتى: الشاب والسخى الكريم وهما فتيان وفتوان الجمع فتيان وفتوة وفتووفتى (كدلى)) اه وبهذا تعلم ان قول من قال: ان البنوة لا تصلح دليلا على ان لام ابن واو محتجا بالفتوة ليس بشئ كما ان قول الرضى (وأما الفتوة في الفتى فعلى غير القياس) غير سديد ايضا ولعل منشأ ظنهم ان العرب لم تقل في تثنية الفتى الا فتيان.

(1) هذا البيت من الرجز المشطور وقد نسبته أبو زيد في نوادره الى رجل من كلب واورد قبله بيتين هما: * ارسل فيها بازلا يقرمه * فهو بها ينحو طريقا يعلمه * والضمير في (ارسل) يعود الى الراعى والضمير من (فيها) يعود الى الابل والبازل: البعير الذي انشق نابه وذلك إذا كان في السنة التاسعة. ومعنى يقرمه: يمنعه عن الاستعمال ليتقوى للفحلة: أي الضراب والضمير في (فهو) يعود الى البازل وفي (بها) يعود الى الابل ومعنى ينحو: يقصد والجار في قوله (باسم) من

بيت الشاهد يتعلق بأرسل والمعنى ارسل هذا الراعى باسم الله الذي يذكر اسمه في كل سورة هذا الفحل في هذه الابل للضراب فهو يقصد في ضرابها الطريق التي تعودها. والاستشهاد بالبيت على أنه قد جاء في اسم سم من غير همزة وصل وقد رويت كلمة (سمه) في هذا البيت بضم السين وكسرها كما ذكره ابن الانباري في كتابه (الانصاف في مسائل الخلاف) = (*)

(258/2)

فجئى بهمزة الوصل ولا نظير له على ما قالوا إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمزة الوصل والذي قالوا وإن كان أقرب من قول البصريين من حيث المعنى لأن الاسم بالعلامة أشبه لكن تصرفاته - من التصغير والتكسير كسَمِيَّ وأسماء وغير ذلك كالسَمِيَّ على وزن الحليف ونحو قولهم تَسَمَّيتَ وسميت - تدفع ذلك إلا أن يقولوا: إنه قلب الاسم بأن جعل الفاء في موضع اللام لما قصدوا تخفيفه بالحذف إذ موضع الحذف اللام ثم حذف نسباً ورد في تصرفاته في موضع اللام إذ حُذِفَ في ذلك المكان وأصل است سَتَه - كجبل - بدليل أسته ولا يجوز أن يكون كأقفال وأجذاع لقولهم في النسب إلى است: سَتَهِيَّ وفيه ثلاث لغات: است وَسَتْ وَسَهْ كما ذكرنا في النسبة وأصل اثنان ثَنَيَان (1) - كفتيان - لقولهم في النسب إليه: ثَنَوِي وكذا اثنتان كما مر في باب النسب وقد ذكرنا إيمان الله والخلاف فيه في شرح الكافية (2) .

قوله (في كل مصدر بعد الف الماضي أربعة) احتراز من نحو أكرم فإن بعد ألف فعله الماضي ثلاثة فالهمزة في ماضية وأمره ومصدره همزة قطع وإنما جاز تسكين أوائل الأفعال لما ذكرنا من قوة تصرفاتها فجوزوا تصريفها على الوجه المستبعد أيضاً أعني سكون الأوائل وخصوا ذلك بما ماضيه على أربعة أو أكثر دون الثلاثي لأن الخفة بالثقل أولى وأما في فاء الأمر من الثلاثي نحو اخرج فلكونه مأخوذاً من المضارع الواجب تسكين فائه لئلا يجتمع أربع متحركات في كلمة وإنما لم يسكن عينه لأنها لمعرفة الأوزان وأما اللام فللإعراب ولم يسكن حرف المضارعة لانه

= (1) انظر (ح 1 ص 221) (2) قد سبق ان نقلنا لك عبارته من شرح الكافية (انظر ص 254 من هذا الجزء) (*)

(259/2)

زاد على الماضي بحرف المضارعة فلو سكنت اوله لا حنتجت الى همزة الوصل فيزداد الثقل فلما حذف حرف المضارعة في أمر المخاطب للتخفيف - لكونه أكثر استعمالاً من أمر الغائب - احتيج في الابتداء إلى همزة الوصل وألحقوا بالأفعال التي في أوائلها همزة وصل مصادرها وإن كانت المصادر أصول الأفعال في الاشتقاق على الصحيح لأنهما في التصرف والاعتلال فروع الأفعال كما يبين في باب الإعلال نحو لا ذليذا ولا وذلو إذا وأما أسماء الفاعل والمفعول فإنما سقطت من أوائلهما همزة الوصل وإن كانا أيضاً من الأسماء التابعة للفعل في الإعلال للميم المتقدمة على الساكن كما سقطت في المضارع لتقدم حرف المضارعة قوله (وفي أفعال تلك المصادر من ماض وأمر) وإنما لم يكن في المضارع لما ذكرناه وهذه الأفعال أحد عشر مشهورة: تسعة من الثلاثي المزيد فيه كَانَطَلَّقَ وَاحْمَرَّ وَاحْمَارًا وَاقْتَدَرَ واستخرج واقعنسس واسلنقى واجلوزد واعشوشب واثنان من الرباعي المزيد فيه نحو احر نجم واقشعر وقد يجي في تفعل وتفاعل إذا أدغم تاؤهما في الفاء نحو اطيّر واثاقل قوله (وفي صيغة أمر الثلاثي) أي: إذا لم يتحرك الفاء في المضارع احترازاً عن نحو قُلْ وبعْ وَخَفْ وَشَدَّ وَعُدَّ من تقول وتبيع وتشد وتخاف وتعد قوله (وفي لام التعريف وميمه) قد مر ذلك في باب المعرفة والنكرة (1)

(1) قال المؤلف في شرح الكافية (ح 2 ص 122) عند شرح قول ابن الحاجب في تعداد انواع المعرفة (وما عرفت باللام) ما نصه: (هذا مذهب سيبويه اعني ان حرف التعريف هي اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف واما نحو الا تفعل والا تفعل = (*)

(260/2)

قوله (في الابتداء خاصة) لأن مجيئها لتعذر الابتداء بالساكن فإذا لم يبتدأ به لوقوع شيء قبله لم يحتج إلى الهمزة بل إن كان آخر الشيء - إن كان أكثر من حرف كغلام الرجل

أو ذلك الشيء إن كان على حرف واحد - متحركاً نحو والله اكتفى به وإن كان ساكناً حرك نحو قُلِ الله والاستغفار قوله (مكسورة) الكوفيون على أن أصل الهمزة السكون لأن زيادتها ساكنة أقرب إلى الأصل لما فيها من تقليل الزيادة ثم حركت بالكسر كما هو حكم أول الساكنين إذا لم يكن مدا المحتاج إلى حركته وظاهر كلام سيبويه

= وبلا مال فلجعلهم (لا) خاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة فلذا يقولون: اللافرس واللائسان واما نحو (بهذا) و (فما رحمة) فأن الفاصل بين العامل والمعمول ما لم يغير معنى ما قبله ولا معنى ما بعده عد الفصل به كلا فصل وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان نحو الرجل مغيرا لرجل حتى جاز تواليهما في قافيتين ولم يكن إبطاء وإنما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج وأيضا دليل التنكير: أي التنوين على حرف فالأولى كون دليل التعريف مثله وقال الخليل: أل بكمالها آلة التعريف نحو هل وقد استدل بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه يوقف عليها في التذكر نحو قولك ال إذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كالوقوف على قد في نحو قوله: ازف الترحل غير ان ركبنا * لما نزل؟؟ حالنا وكأن قد وذلك قوله: يا خليلي اربعا واستخبرا المنزل الدارس من اهل الحلال وإنما حذف عنده همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد في كتاب الشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وإنما ضم اللام إليها لئلا يشتهى التعريف بالاستفهام وفي لغة حمير ونفر من طي إبدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وسلم (ليس من امبر امصيام في امسفر) اه = (*)

(261/2)

يدل على تحركها في الأصل لقوله: فَقَدَّمَتِ الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم بها وهو الأولى لانك انما تجلبها لا تحتاجك إلى متحرك فالأولى أن تجلبها متصفة بما يحتاج إليه: أي الحركة وأيضا فقد تقدم أن التوصل إلى الابتداء بالساكن بهمزة خفية مكسورة من طبيعة النفس قوله: (ضمة أصلية) ليدخل نحو اغزي ويخرج نحو ازموا وامروا وابئثم وإنما ضموا ذلك لكراهية الانتقال من الكسرة إلى الضمة وبينهما حرف ساكن وليس في الكلام مثله كما ليس فيه فِعْلٌ فإذا كرهوا مثله والضمة عارضة للإعراب كما قالوا في

اجيئك: اجوءك فما ظنك بالكسر والضم اللازمين؟ وكذا قالوا في أنبؤك وهو منحدِر
من الجبل: أنبؤك ومنحدِر على ما حكى الخليل قال: 79 - وَقَدْ أَضْرَبُ السَّاقَيْنِ إِمَّكَ
هَابِلٌ (1) *

= (1) هذا شطر بيت من الطويل وهكذا وجدناه في جميع النسخ المطبوعة والمخطوطة
ولم نقف له على قائل ولا تنمة وقد رواه البغدادي من غير ان ينسبه ايضا الى قائله ولم
يذكر له تنمة الا انه رواه هكذا: * وقال اضرب الساقين إمك هابل * فجعل (قال)
بدل قد وجعل (اضرب) فعل امر مع انها في رواية المؤلف فعل مضارع.
وقد استشهد المؤلف بالبيت على انهم اتبعوا الثاني للاول فكسروا همزة (امك) اتباعا
للكسرة قبلها كما اتبعوا الاول للثاني في الامثلة التي ذكرها وهو على رواية المؤلف
يكون من قبيل اتباع البناء للبناء ولكن ابن جني قد استشهد بالبيت على انهم قد
يتبعون حركة الاعراب لحركة البناء حيث قال في المحتسب عند الكلام على قراءة من قرأ
(الحمد لله) بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام: (ومثل هذا في اتباع الاعراب البناء ما
حكاه صاحب الكتاب في قول بعضهم * وقال: اضرب الساقين امك هابل *

(262/2)

بكسر ضم همزة إتباعاً لكسر نون الساقين كما اتبعوا الأول الثاني في أنبؤك ومثله قوله
تعالى (في امها) (1) بكسر همزة في بعض القراءات
وقولهم: وَيَلْمِيهَا (2) بكسر اللام أصله: وَيُؤْلِمُهَا حذفتم همزة شاذاً:

= كسر الميم لكسرة همزة) اه كلام ابن جني وقد رجعنا الى كتاب سيبويه فوجدنا فيه
(ح 2 ص 272) ما نصه: (واعلم ان الالف الموصولة فيما ذكر في الابتداء مكسورة
ابدا الا ان يكون الحرف الثالث مضموما فتضمها وذلك قولك: اقتل استضعف احتقر
احر نجم وذلك انك قربت الالف من المضموم إذ لم يكن بينهما الا ساكن فكر هوا
كسرة بعدها ضمة وارادوا ان يكون العمل من وجه واحد كما فعلوا ذلك في مذ اليوم
يافتي وهو في هذا اجدر لانه ليس في الكلام حرف اوله مكسور والثاني مضموم وفعل
هذا به كما فعل بالمدغم إذا اردت ان ترفع لسانك من موضع واحد وكذلك ارادوا ان
يكون العمل من وجه واحد ودعاهم ذلك الى ان قالوا: انا اجوءك وانبؤك وهو منحدر

من الجبل انبا نا بذلك الخليل وقالوا ايضا: لأمك وقالوا: اضرب الساقين امك هابل فكسرها جميعا كما ضم في ذلك) اه ومن هذا تعلم امرين: الاول، انه لم يجعل قوله: وقالوا اضرب ... الخ بيتا من الشعر بخلاف ما صنع المؤلف وابن جني والثاني: انه قد جعل الميم من (امك) مكسورة كما فعل ابن جني بخلاف ما يظهر من كلام المؤلف حيث جعل الاستشهاد بالبيت على كسر الهمزة اتباعا لكسر نون الساقين ولم يتعرض لحركة الميم وذلك الصنيع منه يدل على ان حركة الميم باقية على اصلها وهو الضم (1) هذا بعض آية من سورة القصص وهي (وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في امها رسولا بتلو عليهم آياتنا وما كنا مهلكي القرى الا واهلها ظالمون) (2) قال في اللسان: (ورجل ويلمه وويلمه (بكسر اللام في الاولى وضمها في الثانية) كقولهم في المستجاد: ويلمه يريدون ويل امه كما يقولون: لا ب لك يريدون لا اب لك فركبوه وجعلوه كالشيء الواحد ... ثم قال: وفي الحديث = (*)

(263/2)

إما بعد إتباع حركتها حركة اللام أو قبله وأما قولهم: ويلمها - بضم اللام

= في قوله لابي بصير (ويلمه مسعر حرب) تعجبا من شجاعته وجراته واقدامه ومنه حديث علي (ويلمه كيلا يغير ثمن لو ان له وعى) أي يكيل العلوم الجملة بلا عوض الا انه لا يصادف واعيا وقيل: وى كلمة مفردة ولامه مفردة وهي كلمة تفجع وتعجب وحذفت الهمزة من امه تخفيفا والقيت حركتها على اللام وينصب ما بعدها على التمييز والله اعلم) اه وقال الشهاب الخفاجي في شفاء الغليل (ص 238 الطبعة الوهبية): (ويلمه: اصله للدعاء عليه ثم استعمل في التعجب مثل قاتله الله وكذا وقع في الحديث كما في الكرمانى وفي المقتضب لابن السيد (يريد الاقتضاب شرح ادب الكتاب: انظره (ص 365)) يروى بكسر اللام وضمها فمن كسر اللام ففيه ثلاثة اوجه: احدها ان يكون ويل امه بنصب ويل واصافته الى الام ثم حذف الهمزة لكثرة الاستعمال وكسرت لامه اتباعا لكسرة ميمه والثاني ان يكونوا ارادوا ويل لامه برفع ويل على الابتداء ولامه خبر وحذفت لام ويل وهمزة ام كما قالوا: ايش لك يريدون أي شئ لك واللام المكسورة لام الجر والثالث ان يريدوا (وى) التي في قول عنتر: ولقد شفى نفسي وبرا مقمها * قول الفوارس ويك عنتر اقدم فيكون على هذا قد حذفت همزة ام لا غير

واللام جارة وهذا احسن الوجوه لانه اقل للحذف همزة ام لا غير واللام جارة وهذا احسن الوجوه لانه اقل للحذف والتغيير واجاز ابن جنى ان تكون اللام المسموعة لام ويل على ان تكون حذفت همزة ام ولام الجر وكسر لام ويل اتباعا لكسرة الميم وهو بعيد جدا واما من رواه بضم اللام فان ابن جنى اجاز فيه وجهين احدهما انه حذفت الهمزة واللام والقيت ضمة الهمزة على لام الجر كما حكى عنهم (الحمد لله) بضم لام الجر وهي قراءة ابراهيم بن ابى عبله الشامي والثاني: ان يكون حذف الهمزة ولام الجر وتكون اللام المسموعة هي لام ويل لا لام الجر وقال الامام المرزوقي: الاختيار في ويل إذا اضيف باللام الرفع وإذا اضيف بغير اللام النصب يقولون. ويل لزيد وويل زيد فاما قولهم: ويلمه فقد حذفت الهمزة من امه فيه حذفاً لكثرتة على السنتهم ولا = (*)

(264/2)

فيجوز أن يكون أصله وَيْ لامها فحذفت الهمزة بعد نقل ضميتها على لام الجر وهو شاذ على شاذ ويجوز أن يكون الأصل ويل امها فحذفت الهمزة شاذاً. ويدخل في قوله (إِلَّا فِيمَا بَعْدَ سَاكِنِهِ ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ) كل ماض لم يسم فاعله من الأفعال المذكورة نحو اقْتَدِرْ عليه وانطَلِقْ به قيل: وقد تكسر همزة الوصل قبل الضمة نحو انْصُرْ واقتدر عليه وليس بمشهور وإذا جاءت همزة مضمومة قبل ضمة مشمة كما في اخْتِبر وانقيد أُشْمِتْ ضمُّها أيضاً كسرة وإنما فتحت مع لام التعريف وميمه لكثرة استعمالها فطلب التخفيف بفتحها وفتحت في ائْمَنَ لمناسبة التخفيف لأن الجملة الْقَسَمِيَّةَ يناسبها التخفيف إذ هي مع جوابها في حكم جملة واحدة ألا ترى إلى حذف الخبر في (ايمن) و (لَعْمَرُك) وجوباً وحذف النون من ائْمُنْ؟ وحكى يونس عن بعض العرب كسر همزة ائْمُنْ وَايْمُ قال: (وَإِنْبَأْتُهَا وَصَلًا لَحْنٌ وَشَدَّ فِي الصَّرْوَرَةِ وَالتَّرْمُومَةِ جَعَلَهَا أَلْفًا لَا بَيْنَ بَيْنٍ عَلَى الْأَفْصَحِ فِي نَحْوِ الْحَسَنِ وَآيْمُنُ اللَّهُ يَمِينُكَ؟ لِلْبَّسِ) أقول: قوله (شد في الضرورة) كقوله: 80 - إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بَنَتْ وَكَثِيرُ الْوِشَاةِ قَمِينَ (1)

= يجوز ان تكون الضمة في اللام منقولة إليها من الهمزة لان ذلك يفعل إذا كان ما قبلها ساكناً كقولك من بوه (بحذف همزة ابوه بعد نقل حركتها الى نون من) وإذا كان

كذلك فقد ثبت أنها غيرها والشئ إذا خفف على غير القياس يجرى على المؤلف فيه)
اه (1) البيت من قصيدة لقيس بن الخطيم وقبل البيت المستشهد به: أَجُودُ بِمَضْنُونِ
التِّلَادِ وَإِنِّي * بِسِرِّكَ عَمَّنْ سَأَلَنِي لَضَنِينَ (*)

(265/2)

فإذا كان قبلها مالا يحسن الوقف عليه وجب في السعة حذفها إلا أن تقطع كلامك
الأول وإن لم تقف مراعيًا حكم الوقف بل لعذر من انقطاع النفس وشبهه وقد فعل
الشعراء ذلك في أنصاف الأبيات لأنها مواضع الفصل وإنما يتبدؤون بعد قطع نحو قوله:
81 - وَلَا تُبَادِرْ فِي الشِّتَاءِ وَلِيدَنَا الْقَدْرَ تَنْزِلُهَا بَغِيرَ جَعَالٍ (1)

= وبعده: وَإِنْ ضَبَعَ الْإِخْوَانُ سِرًّا فَإِنِّي * كَتُومٌ لِأَسْرَارِ الْعَشِيرِ أَمِينٍ وَالتِّلَادِ: المال
القديم والنث - بنون فمثلة - : مصدر نث الحديث ينثه إذا افشاه ويروى بدله (بث)
ببء موحدة فمثلة وهو مصدر بث الخبر يبنه إذا نشره والوشاة: جمع واش وهو النمام
الذي يزين الكلام ويحسنه عند نقله للافساد بين المتحابين وقمين: معناه؟؟ وخليق
وحرى والباء في بنث
أو ببث متعلقة بقمين والاستشهاد بالبيت على ان اثبات همزة الوصل في الدرج شاذ في
الضرورة ونظير البيت المستشهد به قول جميل: ألا لا أرى اثنين أحسن شيمة * على
حدثان الدهر مني ومن جمل وقول حسان رضى الله تعالى عنه: لتسمعن وشيكا في
دياركم * الله أكبر يا ثارات عثماننا وقول الآخر لا نسب اليوم ولا خلة * اتسع الحرق
على الراقع وقد روى بيت الشاهد (إذا جاوز الخلين ... الخ) وكذلك روى بيت جميل
(ألا لا أرى خلين ... الخ) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيهما (2) قد نسب ابن
عصفور هذا البيت للبيد العامري الصحابي رضى الله عنه وقبله: يا كنة ما كنت غير
لئيمة * للضيف مثل الروضة المحلال (*)

(266/2)

قوله (وقد التزموا جعلها ألفاً لا بين بين) قد مر في باب التقاء الساكنين

= ما ان تبيتنا بصوت صلب * فبيت منه القوم في بلبال والكنة - بفتح الكاف
وتشديد النون - : زوج الابن و (ما) يحتمل ان تكون زائدة اجمالية تفيد الفخامة أو
الحقارة ويكون ما بعدها خبر مبتدأ محذوف ويحتمل ان تكون استفهامية مبتدأ ويكون
كنة التي بعدها خبرا وغير لئيمة صفته والروضة: البستان الحسن والمحلال: التي تحمل
المار بها على الحلول حولها للنظر الى حسننها والصلب - بصم الصادو تشديد اللام
مفتوحة - : الشديد والبلبال: الحزن والمراد بالشتاء زمن الشدة والقحط والوليد: يطلق
على الصبي وعلى الخادم ايضا والجعال - بكسر الجيم - : الخرقه التي تنزل بها القدر
والضمير في تبادر يعود الى الكنة ووليدنا مفعول لتبادر ويجوز في القدر
الرفع على الابتداء وما بعده خبر والنصب على الاشتغال والمراد من البيت مدح الكنة
بعدم الشره للطعام فهي لا تسبق الوليد الى الطعام ولا تسرع في انزال القدر حتى تنزلها
بغير خرقه.

والاستشهاد بالبيت في قوله (القدر) حيث قطع الشاعر همزة الوصل لضرورة الشعر
وقد انشد سيبويه البيت على غير الوجه الذي انشده عليه المؤلف قال في الكتاب (ح
2 ص 274) : (واعلم ان هذه الالفات الفات الوصل تحذف جميعا إذا كان قبلها كلام
الا ما ذكرنا من الالف واللام في الاستفهام وفي ايمن في باب القسم لعله قد ذكرناها
فعل ذلك بما في باب القسم حيث كانت مفتوحة قبل الاستفهام فخافوا ان تلتبس
الالف بالالف الاستفهام وتذهب في غير ذلك إذا كان قبلها كلام الا ان تقطع كلامك
وتستأنف كما قالت الشعراء في الانصاف لانها مواضع فصول فأما ابتداءها بعد قطع
قال الشاعر: ولا يبادر في الشتاء وليدنا * القدر ينزلها بغير جعال) اه وقال الاعلم
الشتنمرى في شرحه للبيت: (الشاهد فيه قطع الف الوصل من قوله (القدر) ضرورة
وسوغ ذلك ان الشطر الاول من البيت يوقف عليه ثم يبتدأ ما بعده فقطع على هذه
النية وهذا من اقرب الضرورة يقول: إذا اشتد الزمان فوليدنا لا يبادر القدر حسن ادب
والجعال: خرقه تنزل بها القدر) اه (*)

(267/2)

أن للعرب في مثله مذهبين: الأفصح جعل همزة الوصل ألفاً والثاني جعلها بين بين
كقوله: 82 - أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ * أُمُّ الشَّرِّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي (1) قوله (للبس)
يعني التزموا احد الشئيين ولم يحذفوا للبس إذ لو حذفوا

التبس الاستخبار بالخبر إذ همزة الوصل في الموضعين مفتوحة كههمزة الاستفهام بخلاف نحو (أَصْطَفَى البَنَات) ؟ وقوله: 83 - أَسْتَحَدْتُ الرَّكْبَ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خبرا (2)

(1) هذا البيت من قصيدة طويلة للمثقب العبدى اوردها المفضل في المفضليات وقبله: وَمَا أَذْرِي إِذَا يَمَّمْتُ امْرَأَةً * أَرِيدُ الْخَيْرَ إِلَيْهَا يَلِينِي وَيَمَمْتُ: قصدت وجملة (أريد الخير) حال من فاعل يمت وجملة (إيهما يلىنى) سدت مسد مفعولي ادرى وقوله (الخبر) بدل من (أي) في قوله (إيهما يلىنى) ولذلك قرن بهمزة الاستفهام لان البدل من اسم الاستفهام يقترن بالهمزة.

والاستشهاد بالبيت على أنهم إذا ادخلوا همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة فقد يجعلونها بين بين: أي بين الهمزة وبين حرف حركتها وحركتها هنا فتحة فتجعل بين الهمزة والالف والمثقب: اسم فاعل من ثقب - بالهاء المثلثة وتشديد القاف: لقب الشاعر واسمه محسن (كمثرى) بن ثعلبة ولقب بالمثقب لقوله في هذه القصيدة: رددن تحية وكنن أخرى * وثقبن الوصاوص للعيون والوصاوص: البراقع الصغار يريد انهن حديثات الاسنان فبراقعهن صغار وقد قال في هذه القصيدة أبو عمرو بن العلاء: (لو كان الشعر كله على هذه القصيدة لوجب على الناس ان يتعلموه) (4) هذا الشاهد صدر بيت من قصيدة طويلة لذي الرمة وعجزه: * أو راجع القلب من اطرايه طرب *

= (*)

(268/2)

فإن اختلاف حركتي الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزة الوصل قال: (وَأَمَّا سُكُونُ هَاءٍ وَهُوَ وَوَهْيٌ وَفَهْوٌ وَفَهْيٌ [وَهُوَ وَهْيٌ] فَعَارِضٌ فَصِيحٌ وَكَذَلِكَ لَأَمْ الْأَمْرُ نَحْوُ وَلْيُوفُوا وَشَبَّ بِهِ أَهْوٌ وَأَهْيٌ وَتَمَّ لِيَقْضُوا. وَنَحْوُ أَنْ يُمَلَّ هُوَ قَلِيلٌ).

أقول: قد ذكرنا جميع هذا الفصل في فصل رد الأبنية بعضها إلى بعض في أول الكتاب (1) يعني المصنف أن أوائل هُوَ وَهْيٌ مع واو العطف وفائه وهمزة الاستفهام وكذا لام الأمر التي قبلها واو أو فاء تسكن فكان القياس أن يحتلب لها همزة الوصل لكنها انما لم تحتلب لعروض السكون وليس هذا بجواب مَرَضِيٍّ لأن هذا الإسكان بناء على تشبيه أوائل هذه الكلم بالأوساط فنحو وَهُوَ وَفَهْوٌ مشبه بعَضْدٍ ونحو وَهْيٌ وَفَهْيٌ مشبه

بَكْتَف وكذا القول في (وَلْيُوقُوا) فلم يسكنوها الا لجعلهم اياها كوسط الكلمة فكيف تجتلب لما هو كوسط الكلمة همزة وصل؟ وهب أنه ليس كالوسط أليس غير مبتدأ به؟ وأليس السكون العارض أيضاً في أول الكلمة يجتلب له همزة الوصل إذ ابتدئ بها؟ ألا ترى أنك تقول: اسم مع أنه جاء سُم وكذا است وست؟ فكان عليه أن يقول: لم تجتلب الهمزة لأنها انما تجتلب إذا ابتدئ بتلك الكلمة كما ذكرنا وهذا السكون في هذه الكلمات إنما يكون إذا تقدمها شيء ووجه تشبيههم

= وقبل البيت المذكور مطلع القصيدة وهو: مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءَ يَنْسَكِبُ * كَأَنَّهُ مِنْ كُلِّ مَفْرِيَةٍ سَرَب والركب: اصحاب الابل الاشباع: الاصحاب والطرب: استخفاف القلب في فَرَح أو في حزن يريد أباكؤك وحزنك لخبر حدث أم راجع قلبك طرب؟ والاستشهاد بالبيت على ان همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة وصل غير مفتوحة فإن همزة الوصل تحذف حينئذ.
لعدم اللبس لان اختلاف حركتي الهمزتين رافع للبس بعد حذف الوصل
(1) انظر (ج 1 ص 45) (*)

(269/2)

لا وائلها بالوسط عدم استقلال ما قبلها واستحالة الوقف عليه وقولك أَهْوْ وَأَهْيْ؟ أقل استعمالاً من وَهْوْ وَفَهْوْ وَوَهْيْ وَفَهْيْ فلهذا كان التخفيف فيه أقل وقولك: هُوَ وَهْيْ مثل فَهْوْ وَفَهْيْ يجوز تخفيف الهاء فيه على ما قرئ به في الكتاب العزيز وأما نحو لِيَفْعَلْ - بلام كي - فلم يجوز فيه التخفيف لقلة استعمالها وتحريك هاء وهي بعد اللام وبعد الواو والفاء وكذا تحريك لام الأمر بعدهما هو الأصل قال سيبويه: وهو جيد بالغ وقرأ الكسائي وغيره (ثم ليقضوا تفتنهم) بإسكان لام الأمر على تشبيهه ثم بالواو والفاء لكونها حرف عطف مثلهما واستقبح ذلك البصريون لأن ثم مستقلة يوقف عليها وقرئ في الشواذ (أَنْ يُمِلَّ هُوَ) بإسكان الهاء يُجْعَل (هو) كَعَضُد وهو قبيح لأن يمل كلمة مستقلة ولا يمكن تشبيهها بحرف العطف كما شبه به ثم وقوله: * فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا (1) * أولى من مثله لكونه في كلمة واحدة.

قوله (فصيح) أي: يستعمله الفصحاء بخلاف (أَنْ يُمِلَّ هُوَ) ونحو قوله (بَاتَ مُنْتَضِبًا) وذلك لكثرة الاستعمال في الأول قوله (وشبه به أهو) لكون الهمزة على حرف وإن لم

يكثر استعمالها مع هو وهي كاستعمال الواو والفاء معهما فلهذا كان التخفيف في أهو وأهي اقل

(1) قد تقدم الكلام في شرح هذا البيت (ح 1 ص 45) .

وقد استشهد به هنا على ان التخفيف بالاسكان في (منتصبا) اولى من التخفيف بالاسكان في (ان يمل هو) لان الاول في كلمة واحدة والثاني في كلمتين مع ان الكل شاذ (*)

(270/2)

قال: (الْوَقْفُ: قَطْعُ الْكَلِمَةِ عَمَّا بَعْدَهَا وَفِيهِ وَجْهٌ مُخْتَلِفٌ فِي الْحَسَنِ (الوقف) والمحل فلاسكان المجزء في المتحرك والرؤم في المتحرك وهو أن تأتي بالحركة خفيفة وهو في المفتوح قليل والإشمام في المضموم وهو أن تضم الشفتين بعد الاسكان) أقول: قوله (قطع الكلمة عما بعدها) أي: ان تسكت على آخرها قاصداً لذلك مختاراً لجعلها آخر الكلام سواء كان بعدها كلمة أو كانت آخر الكلام فيدخل فيه الرؤم والإشمام والتضعيف وغير ذلك من وجوه الوقف ولو وقفت عليها ولم تراع أحكام الوقف التي نذكرها كما تقف على آخر زيد مثلاً بالتنوين لكنت واقفاً لكنك مخطئ في ترك حكم الوقف فالوقف ليس مجرد إسكان الحرف الأخير وإلا لم يكن الرؤم وقفاً وكان لفظ من في من زيد موقوفاً عليه مع وصلك إياه بزيد قوله (عما بعدها) يوهم أنه لا يكون الوقف على كلمة الا وبعدها شيء ولو قال: السكوت على آخر الكلمة اختياراً لجعلها آخر الكلام - لكان أعم قوله (وفيه وجوه مختلفة في الحسن) أي: في الوقف وجوه يعني بها أنواع أحكام الوقف وهي: الإسكان والرؤم والإشمام والتضعيف وقلب التنوين ألفاً أو واواً أو ياء وقلب الألف واواً أو ياء أو همزة وقلب التاء هاء وإحاق هاء السكت وحذف الواو والياء وإبدال الهمزة حرف حركتها ونقل الحركة فإن هذه المذكورات أحكام الوقف: أي السكوت على آخر الكلمة مختاراً لتمام الكلام ونعني بالحكم ما يوجبه الشيء فإن الوقف في لغة العرب يوجب أحد هذه الأشياء قوله (وجوه مختلفة في الحسن) أي: هذه الوجوه متفاوتة في الحسن فبعضها أحسن من بعض كما يجي من أن قلب الألف واواً أو ياء أو همزة ضعيف وكذا نقل الحركة والتضعيف وقد يتفق وجهان أو أكثر في الحسن كالإسكان وقلب تاء التأنيث هاء

قوله (والخل) يعني به محالّ الوجوه المذكورة وهي ما يذكره المصنف بعد ذكر كل وجه مصدرا بفي كقوله: الإسكان المجرد في المتحرك والرّوم في المتحرك فقوله (الإسكان المجرد والروم) وجهان للوقف وقوله (المتحرك) محل هذين الوجهين إذ يكونان فيه دون الساكن وكذا قوله (إبدال الألف في المنصوب المنون) إبدال الألف وجه والمنصوب المنون محله وهلم جرّا إلى آخر الباب فهذه الوجوه مختلفة في المحل: أي لكل وجه منها محل آخر ثبت فيه وقد يشترك الوجهان أو أكثر في محل: واحد كاشتراك الإسكان والرّوم في المتحرك قوله (فالإسكان المجرد) أي: الإسكان المحض بلا روم ولا إثمam ولا تضعيف والإسكان في الوقف أكثر في كلامهم من الرّوم والإثمam والتضعيف والنقل ويجوز في كل متحرك إلا في المنصوب المنون فإن اللغة الفاشية فيه قلب التنوين ألفاً وربيعاً يميزون إجراؤه مجرى المرفوع والمجرور قال 84 - وآخذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصْمٌ (2) وإن كان آخر الكلمة ساكناً فقد كفيت مؤونة الإسكان نحو كم

(1) هذا عجز بيت من قصيدة للأعشى ميمون مدح بها قيس بن معدي كرب وصدره: * إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ أَطِيلُ السُّرَى * والسرى: السير ليلاً والحي: القبيلة والعُصْم: مفعول آخذ وهو بضمّتين جمع عصام والعصام يطلق في الأصل على وكاء القرية وعلى عروقتها ايضاً

والمراد به هنا العهد يعني انه ياخذ من كل قبيلة يمر بها عهداً الا يؤدوه لأن له في كل قبيلة أعداء ممن هجّاهم أو ممن يكره ممدوحه فيخشى الاذى منهم فيأخذ العهد ليصل سالماً الى ممدوحه.

والاستشهاد بالبيت على ان (عصما) وقف عليه بالسكون في لغة ربيعة لانهم يميزون تسكين المنصوب المنون في الوقف (*)

ومنّ فلا يكون معه وجه من وجوه الوقف بل تقف بالسكون فقط بالسكون فقط ولو قيل إن سكون الوقف غير سكون الوصل لم يبعد كما قيل في نحو هِجَانِ (1) وفُلْكِ (2) وإذا كان آخر الكلمة تنويناً لم يعتد بسكونه ولم يكتف به في

(1) قال ابن سيده: (والهجان من الابل البيضاء الخالصة اللون والعقيق من نوق هجن وهجائن وهجان).

فمنهم من يجعله من باب جنب ورضا (يريد أنه مما يستوى فيه الواحد وغيره) ومنهم من يجعله تكسيرا وهو مذهب سيبويه وذلك ان الالف في هجان الواحد بمنزلة الف ناقة كنانز وامرأة ضناك والالف في هجان الجمع بمنزلة الف ظراف وشراف وذلك لان العرب كسرت فعالا على فعال كما كسرت فعिला على فعال وعذرها في ذلك ان فعिला اخت فعال الا ترى ان كل واحد منهما ثلاثى الاصل وثالثه حرف لين؟ وقد اعتقبا ايضا على المعنى الواحد نحو كليب وكلاب وعبيد وعباد؟ فلما كانا كذلك وانما بينهما اختلاف في حرف اللين لاغير ومعلوم مع ذلك قرب الياء من الالف وانها الى الياء اقرب منها الى الواو - كسر احدهما على ما كسر عليه صاحبه فقليل: ناقة هجان وأنيق هجان كما قيل: ظريف وظراف وشريف وشراف) اه (2) قال في اللسان: (الفلك - بالضم - : السفينة تذكر وتؤنث وتقع

على الواحد والاثنين والجميع فأن شئت جعلته من باب جنب وان شئت من باب دلاص وهجان وهذا الوجه الاخير هو مذهب سيبويه اعني ان تكون ضمة الفاء من الواحد بمنزلة ضمة باء برد وخاء خرج وضمة الفاء في الجمع بمنزلة ضمة حاء حمر وصاد صفر جمع احمر واصفر قال الله تعالى في التوحيد والتذكير (في الفلك المشحون فذكر الفلك وجاء به موحدا ويجوز ان يؤنث واحده كقول الله تعالى: (جاءتها ريح عاصف) فقال (جاءتها) فانث وقال (وترى الفلك فيه مواخر) فجمع وقال الله تعالى: (والفلك التي تجري في البحر) فانث ويحتمل ان يكون واحدا وجمعا وقال تعالى: (حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم) فجمع وانث فكأنه يذهب بها إذا كانت واحدة الى المركب فيذكر والى = (ج، 18) = (*)

(273/2)

الوقف بل يحذف في الرفع والجرح حتى يصير الحرف الذي قبله آخر الكلمة فيحذف حركته وإنما حذف التنوين في الرفع والجرح لانك قصدت كون لكلمة في الوقف أخف منها في الوصل لأن الوقف للاستراحة ومحل التخفيف الأواخر لأن الكلمة تتناقل إذا وصلت إلى آخرها والتنوين كحرف الكلمة الاخير من حيث كونها على حرف ساكن

مفيد للمعنى في الكلمة المتلوة وإن كانت في الأصل كلمة برأسها فهي: أي التنوين: إما أن تخفف بالقلب كما هو لغة أزد السّراة وهو قلبهم المضموم ما قبلها واواً والمكسور ما قبلها ياء وهو مكروه لأن الواو ثقيل على الجملة ولا؟؟؟ المضموم ما قبلها في الآخر وكذا الياء وإما أن تحذف فاختر الحذف على القلب وسهله كون التنوين فضلة على جوهر الكلمة في الحقيقة وإذا كان يحذف الياء المكسور ما قبلها في نحو القاضي للوقوف وهي من جوهر الكلمة فما ظنك بالتنوين؟ فلما خففت الكلمة بحذف حرف كجزئها كان تخفيفها بحذف ما هو أشد اتصالاً بها منه - أعني الضم والكسر اللذين هما جزءا الحرفين أعني الواو والياء - أولى وأما في المنصوب المنون فتخفيف الكلمة غاية التخفيف يحصل من دون حذف التنوين وذلك بقلبها ألفاً إذ الألف اخف الحروف وكذلك في المثني وجمع سلامة المذكر يحصل التخفيف فيهما بحذف حركة النون فقط

= السفينة فيؤنث.

قال الجوهري.

وليس هو مثل الجنب الذي هو واحد وجمع والطفل وما اشبههما من الاسماء لان فعلا وفعلا يشتر كان في الشئ الواحد مثل العرب والعرب والعجم والعجم والرهب والرهب ثم جاز ان يجمع فعل على فعل - مثل اسد واسد - ولم يمتنع ان يجمع فعل على فعل (بضم فسكون فيهما) .

قال ابن بري: إذا جعلت الفلك واحدا فهو مذكر لا غير وان جعلته جمعا فهو مؤنث لا غير وقد قيل: ان الفلك يؤنث وان كان واحدا قال الله تعالى (قلنا احمل فيها من كل زوجين اثنين) اه (*)

(274/2)

واعلم أن علامة الإسكان في الخط الخاء فوق الحرف الموقوف عليه. وهي حرفٌ أولٌ لفظ الخفيف لأن الإسكان تخفيف قوله (والرّوم في المتحرك) الرّوم الإتيان بالحركة خفية حرصاً على بيان الحركة التي تحرك بها آخر الكلمة في الوصل وذلك: إما حركات الإعراب وهم بشأنها أعنى لدلالاتها على المعاني في الأصل وإما حركات البناء كآين وأمس وقبل وعلامة الرّوم خط بين يدي الحرف هكذا: زيد - وسمي

رؤماً لأنك تروم الحركة وتريدها حين لم تسقطها بالكلية ويدرك الرُّوم الأعمى الصحيح السمع إذا استمع لأن في آخر الكلمة صُوَيْتاً خفيفاً وإن كان آخر الكلمة حرفاً ساكناً قد يحذف في الوصل ويبقى ما قبله على حركته نحو يسري والقاضي فإذا وقفت على مثله جاز لك رؤمُهُ تلك الحركة وإن كان لا يبقى ما قبله على حركته في الوصل بعد حذفه نحو عليكمو وعليهمي لم يجز الروم على ما يجي قوله (وهو في المفتوح قليل) إذا كان المفتوح منوناً نحو زيداً ورجلاً فلا خلاف أنه لا يجوز فيه الرُّوم إلا على لغة ربيعة القليلة أعني حذف نون نحو قوله: * وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصْمٌ * (1) وإذا لم يكن منوناً نحو رأيت الرجل وأحمد فمذهب الفراء من النحاة أنه لا يجوز روم الفتح فيه لأن الفتح لا جزء له لخفته. وجزؤه كله وعند سيبويه وغيره من النحاة يجوز فيه الروم كما في المرفوع والمجور قوله (والاشمام) الاشمام: تصوير الفم عند حذف الحركة بالصورة التي تعرض عند التلقُّظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفية وعلامته نُقْطة بين يدي الحرف لأنه أضعف من الرُّوم إذ لا ينطق فيه بشئ من الحركة بخلاف الروم والنقطة أقل من الخط وعزا بعضهم إلى الكوفيين تجويز الإشمام في

(1) تقدم شرح هذا الشاهد (انظر ص 272 من هذا الجزء) (*)

(275/2)

المجور والمكسور أيضاً والظاهر أنه وَهَمَ لم يجوز أحد من النحاة إلا في المرفوع والمضموم لأن آلة الضمة الشفة وقصدك بالإشمام تصوير مخرج الحركة للناظر بالصورة التي يتصور ذلك المخرج بها عند النطق بتلك الحركة لِيَسْتَدِلَّ بذلك على أن تلك الحركة هي الساقطة دون غيرها والشفتان بارزتان لعينه فيدرك نظره ضمهما وأما الكسرة فهي جزء الياء التي مخرجها وسط اللسان والفتحة جزء الألف التي مخرجها الحلق وهما محبوبان بالشفتين والسِّنَّ فلا يمكن المخاطب إدراك تهيئة المخرجين للحركتين قال: والأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ لَا رَوْمَ وَلَا إِشْمَامَ فِي هَاءِ التَّأْنِيثِ وَمِيمِ الْجَمْعِ وَالْحَرَكَةِ الْعَارِضَةِ اقول: لم اراحدا: لا من القراء ولا من النحاة ذكر أنه يجوز الرُّوم والإشمام في أحد الثلاثة المذكورة بل كلهم منعوها فيها مطلقاً وأرى أن الذي أوهم المصنف أنه يجوز الرُّوم والإشمام فيها قول الشاطبي - رحمه الله تعالى - بعد قوله: 85

- وَفِي هَاءٍ تَأْنِيثٍ وَمِيمٍ الْجَمِيعِ قُلْ وَعَارِضٍ شَكْلٍ لَمْ يَكُنَا لِيَدْخُلَا وَفِي الْهَاءِ لِلِإِضْمَارِ قَوْمٍ أَبُوهُمَا * وَمَنْ قَبْلَهُ ضَمٌّ أَوْ الْكَسْرُ مِثْلًا أَوْ امَامَا وَاوْ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ * يَرَى لُهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مَحَلًّا (1)

(1) اورد المؤلف هذه الابيات الثلاثة من كلام الشاطبي في لاميته المشهورة (الشاطبية) لبيان منشا وهم ابن الحاجب في ان بعض النحاة أو القراء جوز الروم والاشتمام في هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة وذلك انه فهم في قول الشاطبي (وبعضهم يرى لهما في كل حال محلا) ان بعض القراء يميز الروم والاشتمام في كل حال من أحوال الحرف الموقوف عليه من الحروف = (*)

(276/2)

فظن أنه أراد بقوله (في كل حال) في هاء التأنيث وميم الجمع وعارض الشكل وهاء المذكر كما وهم بعض شراح كلامه أيضاً وإنما عنى الشاطبي في كل حال من أحوال هاء المذكر فقط كما يجيئ فنقول: إنما لم يميز في هاء التأنيث الروم والاشتمام لأنه لم يكن على الهاء حركة فثبت عليها بالروم أو بالاشتمام وإنما كانت على التاء التي هي بدل منها فمن ثم جازا عند من يقف على التاء بلا قلب كقوله: 86 - * بل جوز تيهاء كظهر الحجف (1) *

= المذكورة ثم ذكر ان الشاطبي انما عنى بقوله: (... وبعضهم يرى لهما في كل حال محلا) ان بعضهم جوز الروم والاشتمام في هاء الاضمار للمذكر فقط في كل حال من احوالها المذكورة في قوله (ومن قبله ضم ... الخ) لكن يؤيد ما ذهب إليه ابن الحاجب ما ذكره البغدادي في شرح شواهد الشافية نقلا عن السمين في شرحه للشاطبية حيث قال: (ومن ذهب الى جواز الروم والاشتمام مطلقا أبو جعفر النحاس وليس هو مذهب القراء وقد تحصل مما تقدم ان امر الروم والاشتمام دائر بين ثلاثة اشياء: استثناء هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة وهذا اشهر المذهب الثاني: استثناء هذه الثلاثة مع هاء الكناية عند بعض اهل الاراء الثالث: عدم استثناء شئ من ذلك وهو الذي عبر عنه بقوله ((وبعضهم يرى لهما في كل حال محلا)) اه كلام السمين. قال البغدادي: (فقوله: وهذا اشهر المذاهب) يؤيد ما حكاه ابن الحاجب من جوازهما

(يريد الروم والإشمام) في الثلاثة ايضاً وقول الشارح المحقق لم ار احداً من القراء ولا من النحاة ذكر انهما يجوزان في احد الثلاثة - وهم فان بعض القراء صرح بجوازهما في ميم الجمع) اه والبعض الذي عناه البغدادي هو (مكى) كما صرح به أبو شامة والسمين في شرحيهما على الشاطبية (1) هذا البيت من الرجز المشطور وقد نسبته ابن برى في اماليه على الصحاح لسؤر الذئب ضمن ابيات كثيرة وقبله: ما ضرها اما عليها لو شفت * متيماً بنظرة واسعفت = (*)

(277/2)

وأما ميم الجمع فالأكثر على إسكانه في الوصل نحو عليكم وعليهم والروم والإشمام لا يكونان في الساكن وأما من حركها في الوصل ووصلها بواو اوياء فإنما لم يرم ولم يُشَمَّ أيضاً بعد حذف الواو والياء كما رام الكسرة في القاضي بعد حذف يائه لأن تلك الكسرة قد تكون في آخر الكلمة في الوصل كقوله تعالى (يوم يدع الداع) ولم يأت عليكم وإليهم إذا وصلتهما بمتحرك بعدهما متحركي الميمين محذوفين الصلة فكيف تُرام أو تُشَمَّ حركة لم تكن آخراً قط واما نحو (عليكم الكتاب) و (إليهم الملائكة) فإن آخر الكلمة فيها الواو والياء المحذوفتان للساكنين وما حذف للساكنين فهو في حكم الثابت هذا إن قلنا: إنهما كانا قبل اتصاهما بالساكنِ عليْكمُو وإليهمي على ما هو قراءة ابن كثير وإن قلنا: إنهما كانا قبل ذلك عليكم وإليهم - سكون الميم فيهما - فالكسر والضم إذن عارضان لأجل الساكنين والعارض لا يرام ولا يشم كما في قوله تعالى (مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ) ولقد استهزئ) لأن الروم والإشمام إنما يكونان

= وبعده: قَطَعْتُهَا إِذَا الْمَهَا تَجَوَّفَتْ * مَآزِقاً إِلَى ذَرَاهَا اهدفت والجوز - بفتح الجيم وآخره زاي معجمة: الوسط والتهيء - بناء مثناة مفتوحة: المفازة التي يتيه فيها السالك والحجفة - بفتح الحاء المهملة والجيم والفاء: الترس وقوله (قطعتها) جواب رُبَّ المقدرة بعد بل والمها: اسم جنس جمعى واحده مهاة وهى البقرة الوحشية وتجوفت: دخلت والمآزق: جمع مَآزِق وهو المضيق وذَرَاهَا - بفتح الذال المعجمة: ناحيتها واهدفت: من الاهداف وهو الدنو من الشئ والاستقبال له - يصف نفسه بالقوة والجلادة فيقول: رب مفازة يضل فيها السالك ملساء كظهر الجن قطعنها في الوقت الذى تهرب فيه ابقار الوحش الى مخابئها (*)

للحركة المقدرة في الوقف والحركة العارضة للمساكين لا تكون إلا في الوصل فإذا لم تقدر في الوقف فكيف ينبه عليها؟ قال: (وَابْدَأْ أَلِفَ فِي الْمَنْصُوبِ الْمُنَوَّنِ وَفِي إِذَنْ وَفِي نَحْوِ اضْرَبَنَّ بِخِلَافِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ عَلَى الْأَفْصَحِ) أقول: المنصوب المنون تقلب نونه ألفاً لأنه لا يستثقل الألف بل تخف به الكلمة بخلاف الواو والياء لو قلبت النون إليهما في الرفع والجر والخفة مطلوبة في الوقف كما تقدم وقد ذكرنا أن ربعة يحذفون التنوين في النصب مع الفتحة فيقفون على المنصوب كما يقفون على المرفوع والمجرور قال شاعرهم: * وَآخِذْ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ * وذلك لأن حذفها مع حذف الفتحة قبلها أخف من بقائها مقلوبة ألفاً معها وأما (إذن) فالأكثر قلب نونها الفاء في الوقف لأنها تنوين في الأصل كما ذكرنا في بابه (1) ومنع المازني ذلك وقال: لا يوقف عليه إلا بالنون لكونه كلن

(1) قال المؤلف في شرح الكافية (ح 2 ص 219): (الذي يلوح لي في إذن ويغلب في ظني أن أصله إذ حذفت الجملة المضاف إليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة بعد ما كان مختصاً بالماضي وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور فقصدوا إلى لفظ إذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لحفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحاً للأزمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها لأنهم لما قصدوا أن يسيروا به إلى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها كما يقول لك شخص مثلاً: أنا ازورك فتقول: إذن أكرمك: أي إذ تزورني أكرمك: أي وقت زيارتك لي أكرمك: وعوض التنوين من المضاف إليه لأنه وضع في الأصل لازم الإضافة فهو ككل وبعض إلا أنهما معربان واذ مبنى فاذن على ما تقرر صالح للماضي.

كقوله:

(إذن لقام بنصري ...) = (*)

وأن من نفس الكلمة وأجاز المبرد الوجهين فمن قلبها ألفاً كتبها به وإلا فبالنون وذلك لأن مبنى الخط على الابتداء والوقف كما يجي قوله (وفي نحو اضربن) يعني به نون التأكيد المخففة ما قبلها وعلة قلبها ألفاً إذا انفتح ما قبلها وحذفها إذا انضم أو انكسر ما قلنا في التنوين سواء قوله (بخلاف المرفوع والمجرور في الواو والياء) عبارة ركيكة ولو قال بخلاف الواو والياء في المرفوع والمجرور لكان أوضح يعني لا يقلب تنوين المرفوع واواً وتنوين المجرور ياء كما قلبت تنوين المنصوب ألفاً لأداء ذلك إلى الثقل في موضع الاستخفاف وإذا كانوا لا يميزون مثل الأذلو مطلقاً ويميزون حذف ياء مثل القاضي في الوصل والواو والياء فيهما أصلاً فكيف يفعلون في الوقف الذي هو موضع التخفيف شيئاً يؤدي إلى حدوث واو وياء قبلهما ضمة وكسرة؟ وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون: هذا زيدو ومررت بزدي كما يقال: رأيت زيداً حرصاً على بيان الاعراب قال: (ويُوقَفُ على الألف في بابٍ عَصاً وَرَحَى باتِّفَاقٍ) أقول: اختلف النحاة في هذا الألف في الوقف فنُسب إلى سيبويه أنها في حال الرفع والجرح لام الكلمة وفي حال النصب ألف التنوين قياساً على الصحيح وليس ما عزى إليه مفهوماً من كلامه لأنه قال (1) : (وأما الألفات التي

= وللمستقبل نحو جئتني اذن اكرمك وللحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن ههنا هي إذ في نحو قولك حينئذ ويومئذ.

الا انه كسر ذلك في نحو حينئذ ليكون في صورة ما اضيف إليه الظرف المقدم وإذا لم يكن قبله ظرف في صورة المضاف فكسره نادر كقوله:
ثميتك عن طلا بك ام عمرو * بعاقبة وانت إذ صحيح والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف) اه (1) لم يذكر المؤلف عبارة سيبويه بنصها وانما ذكر مفادها واليك = (*)

(280/2)

تذهب في الوصل فانها لا تحذف في الوقف لأن الفتحة والألف أخف ألا ترى أنهم يفرون من الواو والياء المفتوح ما قبلهما إلى الألف؟ وقد يفر إليه في الياء المكسور ما قبلها نحو دُعَا وَرُضَا) .
وقال أيضاً: (إنهم يخففون عَصُداً وَفَخِذاً بحذف حركتي عينيها ولا يحذفون حركة عين

جَمَلٍ) قال السيرافي - وهو الحق - : (هذا الموضع يدل على أن مذهب سيبويه أن الألف التي تثبت في الوقف هي التي كانت في الوصل محذوفة) أقول: معنى كلام سيبويه أنك إذا قلت (هذا قَاضٍ) و (مررت بَقَاضٍ) فإنك تحذف في الوقف الياء التي حذفتها في الوصل للساكين وإن زال أحد الساكنين وهو التنوين وذلك لعروض زواله إذ لو لم يحذف الياء والكسرة في الوقف

= العبارة قال (ج 2 ص 290) : (وأما الألفات التي تذهب في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف لأن الفتحة والألف أخف عليهم الا تراهم يفرون من الياء والواو إذا كانت العين قبل واحد منهما مفتوحة وفروا إليها في قولهم: قد رضا (ماض مبني للمجهول) ونها (مثله) وقال الشاعر وهو زيد الخيل أفي كل عام مأتَم تبعتونه * على محمر ثوبتومه وما رضا وقال طفيل الغنوي: * ان الغوى إذا نأى لم يعتب * ويقولون في فخذ: فخذ وفي عضد: عضد ولا يقولون في جمل: جمل ولا يخففون لان الفتح اخف عليهم والالف (انظر: ج 1 ص 43 وما بعدها)

من كتابنا هذا) فمن ثم لم تحذف الالف إلا ان يضطر شاعر فيشبهها بالياء لأنها أختها وهي قد تذهب مع التنوين قال الشاعر - حيث اضطر - وهو لبيد: وقبيل من لكيز شاهد رهط مرجوم ورهط ابن المعل يريد المعلی) اه = (*)

(281/2)

لبقيت الكلمة في حال الوقف على وجه مستقل عندهم مع كونها اخف مما كانت في الوصل لأن الياء على كل حال أخف من التنوين

= وقد ذكر أبو حيان في الارتشاف هذه المذاهب ونسبها لأصحابها فقال: (والمقصود المنون يوقف عليه بالألف وفيه مذاهب: أحدها: ان الالف بدل من التنوين واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفها وهو مذهب ابى الحسن والفراء والمازني وابى على في التذكرة.

والثاني: أنها الالف المنقلبة لما حذف التنوين عادت مطلقا وهو مروى عن ابى عمرو والكسائي والكوفيين وسيبويه فيما قال أبو جعفر الباذش.

والثالث: اعتباره بالصحيح فالالف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجر هي

بدل من لام الفعل وذهب إليه أبو علي في أحد قوليه ونسبه أكثر الناس إلى سيبويه ومعظم النحويين) اه وقال ابن يعيش في شرح المفصل: (وقد اختلفوا في هذه الألف (يريد الف المقصور المنون) فذهب سيبويه إلى أنه في حال الرفع والجر لام الكلمة وفي حال النصب بدل من التنوين وقد انحدفت الف الوصل واحتج لذلك بأن المعتل مقيس على الصحيح وإنما تبدل من التنوين في حال النصب دون الرفع والجر وبعضهم يزعم أن مذهب سيبويه أنها لام الكلمة في الأحوال كلها قال السيرافي: وهو المفهوم من كلامه وهو قوله (أما الألفات التي تحذف

في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف).

ويؤيد هذا المذهب أنها وقعت رويًا في الشعر في حال النصب نحو قوله: ورب ضيف طرق الحى سرى * صادف زادا وحديثا ما انتهى فالف (سرى) هنا روى ولا خلاف بين أهل القوافي في أن الألف المبدلة من التنوين لا تكون رويًا.

وقال قوم - وهو مذهب المازني - : أنها في الأحوال كلها بدل من التنوين وقد انحدفت الف الوصل واحتجوا بأن التنوين إنما أبدل منه الألف في حال النصب من الصحيح لسكونه وانفتاح ما قبله وهذه العلة موجودة في المقصور في الأحوال كلها وهو قول لا ينفك عن ضعف لأنه قد جاء عنهم (هذا فتى) بالامالة ولو كانت بدلا من التنوين لما ساغت فيها الامالة إذا لا سبب لها) اه (*)

(282/2)

وأما الألف المحذوفة في المقصور في الأحوال الثلاث للسكان فإنك تردّها في حال الوقف في الأحوال الثلاث لزوال الساكن الأخير: أي التنوين لأن الألف أخف من كل خفيف فاعتبرت زوال التنوين في المقصور مع عروضه لأن اعتباره كان يؤدي إلى كون حال الوقف على وجه مستثقل وقد رأيت كيف عمّم سيبويه علة رد الألف التي هي اللام حالات الرفع والنصب والجر لأنها كانت محذوفة في الحالات الثلاث للسكان ولا يعطى كلام سيبويه ما نسب إليه لا تصريحاً ولا تلويحاً وما نسب إليه مذهب أبي علي في التكملة وأقصى ما يقال في تمشيطه أن يقال: إن فتى في قولك في الوقف (جاءني فتى) و (مررت بفتى) و (رأيت فتى) كان في الأصل فَتًى وَفَتًى وَفَتًى حذف التنوين في الرفع والجر كما يحذف في الصحيح وسكن اللام للوقف ثم قلبت ألفاً لعروض السكون فكأنها متحركة مفتوح ما قبلها وأما

في حالة النصب فقد قلبت التنوين ألفاً للوقف ثم قلبت اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف الأولى للساكين كما هو حق الساكين إذا التقيا وأولهما مد وهذا كله خبط لأنك وقفت على الكلمة ثم أعللتها ونحن نعرف أن الوقف عارض للوصل والكلمة في حال الوصل مُعَلَّة بقلب لامها ألفاً وحذفها للساكين فلم يبق في المقصور إذن في الوقف إلا مذهبان: أحدهما أنك إذا حذفت التنوين رددت اللام الذي حذفته لأجله مع عروض حذف التنوين وذلك لاستخفاف الألف والفتحة كما ذكر سيبويه واستدل السيرافي على كون الألف لام الكلمة في الأحوال بجميعها رويًا في النصب قال: 87 - وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيِّ سَرَى صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى

(283/2)

* إِنَّ الْحَدِيثَ جَانِبٌ مِنَ الْقِرَى (1) * ولا يجوز (زَيْدًا) مع (مَحْيَى) لما ثبت في علم القوافي وأيضاً فإنها تمال في حال النصب كقوله تعالى (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) وامالة الف التنوين قليلة كما يجي في بابها وأيضاً تكتب ياء وألف التنوين تكتب ألفاً والمذهب الثاني أنك لا ترد الألف المحذوفة لأنك التنوين الموجب لحذفها بل تقلبها في الأحوال الثلاث ألفاً لوقوعها في الأحوال بعد الفتحة كما قلبتها ألفاً في (زيداً) المنصوب لأن موقعها في الأحوال الثلاث مثل موقع تنوين زيداً المنصوب بل هنا القلب أولى لأن فتحة (زيداً) عارضة إعرابية والفتحة في المقصور لازمة. وهذا المذهب لابن بُرْهَانَ وَيُنْسَبُ إِلَى أَبِي عمرو بن العلاء والكسائي أيضاً. والأول أولى لما استدل به السيرافي.

وأما المقصور المجرد من التنوين فالألف الذي في الوقف هو الذي هو الذي كان فيه في الوصل بلا خلاف كأعلى والفتى وقد يحذف ألف المقصور اضطراراً قال:

(1) هذه أبيات من الرجز المشطور يقولها الشماخ بن ضرار الغطفاني في عبد الله بن جعفر بن أبي طالب وقد اختارها أبو تمام في باب الأضياف والمديح من ديوان الحماسة وقبلها قوله: إِنَّكَ يَا بَنَ جَعْفَرٍ خَيْرٌ فَتَى * وَنَعَمْ مَا وَى طَارِقٍ إِذَا أَتَى والاستشهاد بما ذكره المؤلف على أن الألف من المقصور لام الكلمة في الأحوال كلها لأنها وقعت رويًا وليست مبدلة من التنوين في الوقف لأنها المنصوب في الروى أيضاً وكان يقع مثل رايت

زيداً مع مثل رايت الفتى في قصيدة واحدة وهو مما لا يقول به احد فثبت ان الالف في (سرى) وفي (اشتهدى) وفي (القرى) هي لام الكلمة كما قدمنا (*)

(284/2)

88 - وقبيل من لكثير شاهد * رهط مرجوم ورهط ابن المَعْل (1) قال: (وَقَلْبُهَا وَقَلْبُ كُلِّ أَلْفٍ هَمْزَةٌ ضَعِيفٌ) أقول: يعني قلب ألف المقصور وقلب غيرها من الألفات سواء كانت للتأنيث كحبلى أو للإلحاق كمِعْزَى أو لغيرهما نحو يضربها فإن بعض العرب يقلبها همزة وذلك لأن مخرج الألف متسع وفيه المد البالغ فإذا وقفت عليه خليت سبيله ولم تضمه بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيره فيهبوي الصوت إذا وجد متسعاً حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة وإذا تفتنت وجدت ذلك كذلك فإذا وصلوا لم يمتد الألف إلى مخرج الهمزة لأنك تأخذ بعد الالف في حرف آخر وفي الواو والياء أيضاً مد ينتهي آخره إلى مخرج الهمزة قال الخليل:

ولذلك كتبوا نحو (ضربوا) بهمزة بعد الواو لكن مدهما أقل من مد الألف وقال الأخفش: زادوا الألف خطأ في نحو (كفروا) للفصل بين واو العطف وواو الجمع وقال غيرهما: بل ليفصلوا بين ضمير المفعول نحو (ضربوهم) وبين ضمير التأکید نحو (ضربوهم) ثم طردوا في الجميع وإن لم يكن هناك ضمير قال: (وَكَذَلِكَ قَلْبُ أَلْفٍ نَحْوُ حُبَلَى هَمْزَةٌ أَوْ وَأَوْ أَوْ يَاءٌ) أقول: قوله (همزة) لم يكن محتاجاً إليه مع قوله قبل (قلب كل ألف همزة)

(1) ينسب هذا البيت إلى لبید بن ربیعۃ الصحابي المعروف یصف فيه مقاما فاخرت فيه قبائل ربیعۃ قبيلة من مضر وقوله (قبیل) مبتدأ و (من لكیز) صفته و (شاهد) خبره و (رهط مرجوم) وما عطف عليه بدل عنه ومرجوم وابن المعل سيدان من سادات لكیز. والاستشهاد بالبيت في قوله (وابن المعل) حيث اراد ابن المعلی فحذف الالف المقصورة في الوقف ضرورة تشبيها للالف بما يحذف من الياءات في الأسماء المنقوصة قال الاعلم: (وهذا من أقبح الضرورة لأن الألف لا تستثقل كما تستثقل الياء والواو وكذلك الفتحة لأنها من الالف) (*)

(285/2)

قوله (أو واواً أو ياء) اعلم أن فَرَاة وناساً من قَبَس يقلبون كل ألف في الآخر ياء سواء كان للتأنيث كحُبَلَى أو لا كَمَثَى كذا قال النحاة وخص المصنف ذلك بألف نحو حُبَلَى أو لا كَمَثَى كذا قال النحاة وخص المصنف ذلك بألف نحو حُبَلَى وليس بوجه وإنما قلبوها ياء لأن الألف خفية وإنما تبين إذا جئت بعدها بحرف آخر وذلك في حالة الوصل لأن أخذك في جَرَس حرف آخر يُبين جرس الأول وإن كان خفياً وأما إذا وقفت عليها فتخفى غاية الخفاء حتى تُظَنّ معدومة ومن ثم يقال: هؤلاء ويارباه بهاء السكت بعدها فيبدلونها إذن في الوقف حرفاً من جنسها أظهر منها وهي الياء وإنما احتملوا ثقل الياء التي هي أثقل من الألف في حالة الوقف التي حقها أن تكون أخف من حالة الوصل للغرض المذكور من البيان مع فتح ما قبلها فإنه يخفف شيئاً من ثقلها وهذا عذر من قلبها همزة أيضاً وإن كانت أثقل من الألف وطبى يَدْعُوها في الوصل على حالها في الوقف فيقولون: أفعى بالياء في الحالين وبعض طبى يقلبونها واواً لأن الواو أبين من الياء والقصد البيان وذلك لأن الألف أدخل في الفم لكونه من الحلق وبعده الياء لكونه من وسط اللسان وبعده الواو لكونه من الشفتين والياء أكثر من الواو في لغة طبى في مثله لأنه ينبغي أن يراعى الخفة اللاتقة بالوقف مع مراعاة البيان والذين يقلبونها واواً يَدْعُون الواو في الوصل بحالها في الوقف وكل ذلك لإجراء الوصل مجرى الوقف وإنما قلبت واواً أو ياء لتشابه الثلاثة في المد وسعة المخرج وقرب من ذلك ابدال بنى تميم ياء (هذى) في الوقف هاء فيقولون: هذه بسكون الهاء وإنما أبدلت هاء لخفاء الياء بعد الكسرة في الوقف التي هي أخت الياء في المد فإذا وصل هؤلاء ردوها ياء فقالوا: هذى هند لأن ما بعد الياء يبينها وقيس وأهل الحجاز يجعلون الوقف والوصل سواء بالهاء كما جعلت طبى الوقف والوصل

(286/2)

سواء في أفعى إلا أن قلب الهاء من الياء لا يطرد في كل ياء كما اطراد قلب الياء من كل ألف عند طبى في الوقف والأغلب بعد قلب ياء هذى هاء تشبيه الهاء بهاء المذكر المكسور ما قبلها نحو يهي وغلَامِهِي فتوصل بياء في الوصل ويحذف الياء في الوقف كما يحى بعد ويجوز هذه بسكون الهاء وصلاً ووقفاً لكنه قليل ويبدل ناس من بنى تميم الجيم مكان الياء في الوقف شديدة كانت الياء أو خفيفة لخفاء الياء كما ذكرنا وقرب الجيم منها في المخرج مع ونه

أظهر من الياء فيقول: تميمج وعلج [في تميمي وعلي] وقوله: 89 - خَالِي غُوَيْفٌ وَأَبُو
عَلِجٍ * المطعمان اللحم بالعشج (1) وبالغداة فلق البرنج * يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصَّيْحِ من
باب إجراء الوصل مجرى الوقف عند النحاة ويحيى الكلام عليه وأنشد أبو زيد في الياء
الخفيفة: 90 - يَا رَبِّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتْجَ فلا يزال شاحج يأتيك بج * أقمر نحات
ينزى وفرتج (2) *

- (1) نسبوا هذه الابيات لبدوي راجز ولم يعينوه وقوله (أبو علج) يريد أبو على و
(بالعشج) يريد: بالعشى.
وفلق: جمع فلقة وهي القطعة ويروى في مكانه (كتل) بضم الكاف وفتح التاء وهي
جمع كتلة و (البرنج) يريد به البرنى وهو نوع من اجود التمر والود: الودت قلبت تأؤه
دالا ثم اذغمت و (الصحيصج) يريد به الصيصي وهو واحد الصياصي وهي قرون
البقر.
والاستشهاد بالبيت على أن بعض بني سعد يدلون الياء المشددة جيما (2) هذه ابیات
ثلاثة من الرجز المشطور انشدها أبو زيد في نوادره وقوله (حجتج) اراد به حجتى فابدل
من ياء المتكلم الساكنة جيما والشاحج: المراد به البغل أو الحمار والشحيج الصوت
تقول: شحج البغل والحمار والغراب = (*)

(287/2)

قال: (وَابْدَأْ تَاءَ التَّائِيثِ الْأَسْمِيَّةِ هَاءً فِي نَحْوِ رَحْمَةٍ عَلَى الْأَكْثَرِ وَتَشْبِيهُ تَاءِ هَيْهَاتَ بِهِ
قَلِيلٌ وَفِي الضَّارِّ بَاتٍ ضَعِيفٌ وَعَرَفَاتٌ إِنْ فُتِحَتْ تَأْوُهُ فِي النَّصْبِ فِبَاهَاءٍ وَإِلَّا فِبِالتَّاءِ
وَأَمَّا ثَلَاثَةٌ أَرْبَعَةٌ فِيمَنْ حَرَّكَ فَلَأَنَّهُ نَقَلَ حَرَكَةَ هَمْزَةِ الْقَطْعِ لَمَّا وَصَلَ بِخِلَافِ الْمِ اللَّهِ فَإِنَّهُ
لَمَّا وَصَلَ
التَّقَى سَاكِنَانِ).

أقول: لا خلاف في تاء التائيث الفعلية أنها في الوقف تاء وفي أن أصلها تاء أيضاً وأما
الاسمية فاختلف في أصلها فمذهب سيبويه والفراء وابن كيسان وأكثر النحاة أنها أصل
كما في الفعل لكنها تقلب في الوقف هاء ليكون فرقاً بين التائين: الاسمية والفعلية أو
بين الاسمية التي للتائيث كعَفْرِية (1) والتي لغيره كما في عَفْرِيت وَعَنْكَبُوت وإنما قلبت
هاء لان في الهاء همسا

= يشحج شحيجا وشحاجا: أي صوت وىروى في مكانه شامخ والاقمر: الابيض
والنہات: النہاق والنہيت والنہيق واحد و (بج) يريد: بى وينزى: يحرك و (وفرتج) يريد
به وفرتى فابدل الياء جيما والوفرة - بفتح فسكون -: الشعر الى شحمة الاذن.
والاستشهاد بالبيت على انه قلب الياء الخفيفة جيما كما يظهر مما ذكرناه قال سيويہ
(ح 2 ص 288) ما نصه: (وأما ناس من بني سعد فانهم يبدلون الجيم مكان الياء في
الوقف لانها خفيفة فأبدلوا من موضعها أبين الحروف وذلك قولهم: هذا تميمٌ يريدون
تيميً وهذا علج يريدون عليً وسمعت بعضهم يقول: عربانج يريد عربانيً وحدثني من
سمعهم يقولون: خالي عُونِفٌ وأبو علج * المطعمان الشحم بالعشج بالعادة قلق البرنج
يريد بالعشى والبرني فزعم انهم انشدوه هكذا) اه (1) انظر في كلمة عفریت (ح 1 ص
15، 256) وانظر في كلمة عفرية (ح 1 ص 255 هـ 2) .

(*)

(288/2)

ولينا أكثر مما في التاء فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أولى
ولذلك تراء الهاء في الوقف فيما ليس فيه - أعني هاء السكت - نحو: أَنَّهُ وهؤلاء وإنما
تصرف في الاسمية بالقلب دون الفعلية لأصالة الاسمية لأنها لاحقة بما هي علامة تأنيته
بخلاف الفعلية فإنها لحقت الفعل دلالة على تأنيث فاعله والتغيير بما هو الأصل أولى
لتمكنه.

وقال ثعلب: إن الهاء في تأنيث الاسم هو الأصل وإنما قلبت تاء في الوصل إذ لو
خليت بحالها هاء لقيط: رأيت شَجَرَهَا بالتثنية وكان التثنية يُقلب في الوقف ألفاً كما في
(زَيْدًا) فيلتبس في الوقف بهاء المؤنث فقلبت في الوصل تاء لذلك ثم لما جئ إلى الوقف
رجعت إلى أصلها وهو الهاء وإنما لم يقلب التثنية عند سيويہ ألفاً بعد قلب التاء هاء
خوفاً من اللبس أيضاً كما قلنا وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقفون على الاسمية
أيضاً [بالتاء] قال: 91 - اللَّهُ نَجَاكَ بِكَفِّي مَسَلَمْتُ * مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا

(1)

(1) هذه الابيات من الرجز المشطور ولم نقف لها على قائل ومسلمت - بفتح الميم

واللام - : اسم شخص واصله مسلمة و (ما) في قوله (من بعد ما) يجوز ان تكون مصدرية وان تكون كافة مسوغة لبعد ان يليها الفعل لان من حق بعد ان تضاف الى المفرد لا الى الجمل والفعل على الوجهين هو قوله (صارت) وما عطف عليه. وقد كرر (بعدها) ثلاث مرات لقصد التهويل وتفخيم الحال وحينئذ يجوز ان تكون الثانية والثالثة توكيدا للاولى من توكيد المفرد بالمفرد ويجوز ان تكون كل واحدة منها مضافة الى فعل مثل المذكور وعلى هذا الوجه الثاني يجوز ان يكون الفعل المذكور مضافا اليه الاول أو الثاني أو الثالث كقوله: يا من رأى عارضا اسر به * بين ذراعي وجبهة الاسد = (*)

(289/2)

صارت نفوس القوم عند الغلصمت * وكادت الحرة أن تُدعى أمتٌ والظاهر أن هؤلاء لا يقولون في النصب (رأيت امنا) كزبد بألف بل (رأيت أمت) كما في قوله (وكادت الحرة أن تدعى أمت) وذلك لحمله على (أمة) بالهاء فإنه هو الأصل في الوقف قوله (وتشبيه تاء هيهات به قليل) قد ذكرنا حكمه في اسماء الافعال (1)

= وكقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها ومثل ما قالوه في نحو: ياتيم تيم عدى. والغلصمة: راس الخلقوم.

يريد نجاك الله من الاعداء بكف هذا الرجل المسمى مسلمة بعد ما كاد يتعسر عليك الا فلات وكادت النساء الحرائر يسبين فيصرون اماء.

والاستشهاد بالبيت على ان الالف قلبت تاء في قوله (وبعدمت) .

(1) قال المؤلف في شرح الكافية (ح 2 ص 69) : (ومن اسماء الافعال التي بمعنى الخبر (هيهات) وفي تائها الحركات الثلاث وقد تبدل هاؤها الاولى همزة مع تثليث التاء ايضا وقد تنون في هذه اللغات الست وقد تسكن التاء في الوصل ايضا لاجرائه فيه مجراه في الوقف وقد تحذف التاء نحو هيهات وايتها وقد تلحق هذه الرابعة عشر كاف الخطاب نحو ايهاك وقد تنون ايضا نحو ايها وقد يقال ايها - بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المغنى (وليس هو ابن هشام) : بنون مكسورة وقال بعض النحاة: ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهية - كزلزلة نحو قوقاة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها اذن بالهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء

كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما تقول: قوقيات في جمع قوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها

غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذى في المثني والمضمومة التاء تحتل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل لا منه ان نقول: التاء والالف فيها زائدتان فهي مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها في جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط واصلها هيهية = (*)

(290/2)

وأبعض النحاة قال: إنك إذا كسرت تاءه فهو في التقدير جمع هَيْهِيَّة وأصله هَيْهِيَّاتٌ فحذف الياء شاذاً لكونه غير متمكن كما حذفت في اللَّذَان والقياس اللَّذَيَان وإذا ضمنت تاءه أو فتحتهما جاز أن يكون مفرداً وأصله هَيْهِيَّة فيوقف عليه بالهاء وأن يكون مجموعاً فيوقف عليه بالتاء وقد ذكرنا هناك أنه يجوز أن يكون أصله هَيْهِيَّة سواء كان مضموم التاء أو مفتوحها أو مكسورها لكنه انما قل الوقف عليها بالهاء لالتحاقه بالأفعال لكونه اسم فعل فكان تأؤه كتاء قَامَتْ وَقَعَدَتْ وذكرنا أيضاً أنه يجوز أن يكون الألف والتاء زائدتين وتركيبه من هَيْهِي ككوكب وأما تجويز قلب تائه هاء على هذا فلتشبيهه لفظاً بنحو قَوُقَاة (1) ودَوْدَاة (2) قوله (وفي الضاربات ضعيف) يعني أن بعضهم يقلب تاء الجمع أيضاً في الوقف

= ونقول: فتح التاء على الأكثر نظراً إلى أصله حين كان مفعولاً مطلقاً وكسرت للسالكين لأن أصل البناء السكون وأما الضم فالتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه إذ معناه ما بعده كما ذكرنا وكان القياس بناء على هذا الوجه الأخير - أعني أن أصله هيهية في الاحوال - أن لا يوقف عليه إلا بالهاء وإنما يوقف عليه بالتاء في الأكثر تنبيهاً على التحاقها بقسم الأفعال من حيث المعنى فكان تأؤها مثل تاء قامت وهذا الوجه أولى من الوجه الأول وإيضاً من جعل الألف والتاء زائدتين لأن باب قلقل أكثر من باب

سلس ووبر) اه (1) قوقاة: مصدر قولك: قوقت الدجاجة: إذا صوتت عند البيض وأصلها قوقية - كد حرجة فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول: قاقت الدجاجة أيضاً (2) الدوداة: الجلبة والارجوحة وعلى الأول هي مصدر لقولك دوديت:

اي صوت وعلى الثاني هي من اسماء الاجناس غير المصادر ويجوز ان تكون منقولة من المصدر (*)

(291/2)

هاء لكونها مفيدة معنى التأنيث كإفادتها معنى الجمع فيشبه بقاء المفرد حكى قُطْرُب (كيف البُنُون والبناه) والأكثر أن لا تقلب هاء لأنها لم تتخلص للتأنيث بل فيها معنى الجمعية فلا تقلب هاء وأما تاء نحو (أخت) فلا خلاف في أنها يوقف عليها تاء لأنها وإن كان فيها رائحة التأنيث لاختصاص هذا البديل بالمؤنث إلا أنها من حيث اللفظ مخالفة لتاء التأنيث لسكون ما قبلها وبكونها كلام الكلمة بسبب كونها بدلاً منها بخلاف تاء الجمع فإن ما قبلها ألف فكأن ما قبلها مفتوح كتاء المفرد وليست بدلاً من اللام بل هي زائدة محضة كتاء المفرد فلهذا جوز بعضهم إجراءها مجزأها قوله (وعِرْقَات 1) إن فتحت تأؤه في النصب فبالهاء) لأنه يكون مفرداً كما ذكرنا في شرح الكافية ويكون ملحقاً بِدَرْهِم كَمِعْزَى وإن كسرت تأؤه في النصب دل على أنه جمع عِرْق إذ قد يؤنث جمع المذكر بالألف والتاء مع مجئ التكسير فيه: أي العروق كما قيل البُورَات مع البُور في البُورَان على ما مر في شرح الكافية في باب الجمع فالأولى الوقف عليه بالتاء كما في مسلمات

(1) قال المؤلف في شرح الكافية (ح 2 ص 175) : (وجاء في بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء حالة النصب قالوا: سمعت لغاتهم وجاء في الشاذ (انفروا ثباتاً) ولعل ذلك لاجل توهمهم تاء الجمع عوضاً من اللام كالتاء في الواحد وكالواو والنون في (كرون) و (ثبون) وقال أبو علي: بل هو تاء الواحد والالف قبلها اللام المردودة فمعنى سمعت لغاتهم: أي لغتهم قال: وذلك لان سيبويه قال: ان تاء الجمع لا تفتح في موضع وفيما قال نظر إذ المعنى في سمعت لغاتهم وقوله (انفروا ثباتاً) الجمع وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام: استاصل الله عرفاتهم - بفتح التاء وكسرهما اشهر فاما ان يقال: انه مفرد والالف للالحاق بدرهم أو يقال: انه جمع فتح تأؤه شاذاً فالعرق اذن كالبوان مذكر له جمع مكسر وهو العروق جمع بالالف والتاء مثله اه (*)

(292/2)

قوله (وأما ثلاثة أربعة) هذا اعتراض على قوله (وإبدال تاء التانيث الاسمية هاء) يعني أنك قلت: إن التاء تبدل هاء في الوقف و (ثلاثة) في قولك (ثَلَاثَةٌ) ليس موقوفاً عليه لكونه موصولاً بأربعة وإلا لم ينقل حركة الهمزة إلى الهاء فأجاب بأن الوصل أجري مجرى الوقف وذلك أنه وصل ثلاثة بأربعة ومع ذلك قلب تاء هاء قال: وأما (ألم الله) فلا يجوز أن يكون فتحة الميم فيه منقولة إليها من همزة أل كما في ثَلَاثَةٌ لأن هذه الكلمات - أعني أسماء حروف التهجي - عند المصنف ليس موقوفاً عليها بخلاف ثلثهريئة فإن ثلاثة موصولة مجرأة مجرى الموقوف عليها بسبب قلب التاء هاء فإذا لم يكن ألم موقوفاً عليه ولا موصولاً مجرى مجراه بل كان موصولاً بالله فلا بد من سقوط ألف الله في الدرج والهمزة إذا سقطت في الدرج سقطت مع حركتها ولا ينقل حركتها إلى ما قبلها إلا على الشذوذ كما روى الكسائي في (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) بفتح ميم الرحيم فإذا سقطت همزة الوصل مع حركتها التقى ساكنان: ميم الم ولام الله فحرك الميم بالفتح للساكين وإنما فتحت إبقاء على تفخيم الله تعالى وفراراً من الكسرة بعد الياء والكسرة كما مر في بابه وهذا من المصنف عجيب وذلك لأن ألم كلمات معدودة كواحد اثنان ثلاثة لا فرق بينهما وقد ثبت رعاية حكم الوقف في كل واحدة من كلمات ألفاظ العدد بدليل قلب تائها هاء وإثبات همزة الوصل في اثنان وذلك لعدم الاتصال المعنوي بين الكلمات وإن اتصلت لفظاً فهلا كان نحو ألم أيضاً هكذا؟ ولو كان في أسماء حروف التهجي همزات الوصل في الأوائل وتاءات التانيث في الأواخر لثبتت تلك وانقلبت هذه وجوباً كما في ألفاظ العدد وكذلك إذا عددت نحو رجل امرأة ناقة بغلة فإنك تثبت همزة الوصل وتقلب التاء هاء وهما من دلائل كون كل كلمة كالموقوف عليه لكن قلب التاء هاء لازم وحذف همزة الوصل مع نقل حركتها إلى ما قبلها مختار كما مر في التقاء الساكنين قلما ثبت أن كل كلمة

(293/2)

من أسماء حروف الهجاء في حكم الموقوف عليه قلنا: ثبت همزة الوصل في الله إذ هو في حكم المبتدأ به ثم لما وصلها لفظاً بميم نقل حركتها إلى الساكن كما نقل حركة همزة القطع في ثلاثة أربعة (قوله ثلاثة أربعة فيمن حرك) يعني من لم يحرك الهاء وقال ثلاثة أربعة فإن ثلاثة موقوف عليه غير موصول بأربعة فلا اعتراض عليه بأنه كيف قلب التاء

هاء في الوصل وهو أيضاً وهم لأن من لم ينقل حركة الهمزة إلى الهاء أيضاً لا يسكت على الهاء بل يصله بأربعة مع إسكان الهاء وليس كل إسكان وقفاً لأنه لا بد للوقف من سكتة بعد الاسكان ولو كانت خفيفة وإلا لم يعد المسكن واقفاً لأنك إذا قلت (من انت) ووصلت من بأت لا تسمى واقفاً

مع إسكانك نون من فعلى هذا يجب في الأسماء المعدودة - سواء كانت من أسماء العدد أو أسماء حروف التهجي أو غيرهما - ان يراعى فيها أحكام الأسماء الموقوف عليها مع أنك لا تقف على كل منها.

قال: (وَزِيَادَةُ الْأَلِفِ فِي أَنَا وَمِنْ ثُمَّ وَقَفَ عَلَى لَكِنَاهُو اللَّهُ بِالْأَلِفِ وَمَمَّ وَأَنَّهُ قَلِيلٌ) أقول: قال سيبويه: إنهم كما يبينون حركة البناء بهاء السكت بينونها في حرفين فقط بالالف وهما أَنَا وَحَيَّهَلَا.

قلت: أما (حَيَّهَلَا) فيجوز أن يكون الألف فيه بدلاً من التنوين في حَيَّهَلَا لأن كل نون ساكنة زائدة متطرفة قبلها فتحة وإن لم يكن تنوين تمكن فإنها تقلب في الوقف ألفاً كما في اضْرِبْ وَقَدْ بَيْنَا فِي بَابِ الْمَضْمَرَاتِ أَنَّ الْأَلِفَ فِي (أَنَا) عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ وَبَعْضُ طَبِئٍ يَقِفُ عَلَيْهِ بِالْهَاءِ مَكَانَ الْأَلِفِ فَيَقُولُ: أَنَّهُ وَهُوَ قَلِيلٌ قَالَ حَاتِمٌ: هَكَذَا فَرَدِّي أَنَّهُ (1) وَبَعْضُ

(1) الذى في مجمع الامثال للميداني (ح 2 ص 293) : (هكذا فصدى) قيل: إن اول من تكلم به كعب بن مامة وذلك أنه كان اسيرا في عنزة فأمرته ام منزله ان يفصد لها ناقة فنحرها فلامته على نحره اياها فقال: هكذا فصدى = (*)

(294/2)

العرب يصل أنا بالالف في الوصل أيضاً في السعة والأكثر أنهم لا يصلونه بها في الوصل إلا ضرورة قال: 92 - أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي * حَمِيداً قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا (1) وقرأ نافع بإثباتها قبل الهمزة المضمومة والمفتوحة دون المكسورة ودون غير الهمزة من الحروف وقال أبو علي: لا أعرف الوجه في تخصيص ذلك بما ذكر قوله (ومن ثم وقف) أي: من جهة زيادة الألف في آخر (أنا) وقفاً وُقف على (لكننا) بالالف لأنه (أنا) في الأصل جاءت بعد (لكن) ثم نقلت حركة همزة أنا إلى النون وحذفت كما في نحو (قَدْ افلح) ثم أدغمت النون في النون وابن عامر يثبت الألف

في (لكننا هو الله) وصلاً أيضاً ليؤذن من أول الأمر بأنه ليس لكن المشددة بل أصله لكن أنا قوله (مه وأنه قليل) أما أنا فقد مر ان بعض طيئ يقفون عليها بالهاء مكان الألف وأما (مه) فيريد أن الوقف عليها بالهاء إذا لم تكن مجرورة

= يريد انه لا يصنع الا ما تصنع الكرام) اه ولم نجد في هذا الكتاب ولا في غيره من كتب اللغة والامثال نسبة هذا المثل الى حاتم ولا روايته بهذا اللفظ.

وانظر في معنى الفصل (ح 1 ص 43) (1) هذا البيت لحيمد بن حريث بن بحدل الكلبي وقوله (حميدا) منصوب على انه بدل من الياء في (فاعرفوني) أو بفعل محذوف يدل على الاختصاص أو المدح هذا كله ان رويته (حميدا) بالتصغير على انه علم فان رويته (حميدا) - بفتح الحاء - على انه صفة بمعنى محمود فهو حال وان كان اسما غير صفة جاز فيه ما جاز في المصغر وقد اختلف في اسم الشاعر على وجهين فقيل: هو مصغر وقيل: مكبر.

و (تذريت) : علوت واصله من بلوغ الذروة وهي اعلى الشئ والسنام للبعير معروف واراد هنا على المجد والرفعة.

والاستشهاد بالبيت في قوله (انا) حيث جاء بالالف مع الوصل وهو من ضرائر الشعر (*)

(295/2)

قليل وأما إذا كان مجرورة فيجئ حكمها بعيد فنقول: إنه أجاز بعضهم حذف ألف ما والوقف عليه بالهاء وإن لم يكن مجروراً كما في حديث أبي ذؤيب: قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام فقلت: مه

فقيل: هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك لأنك إذا حذف الألف منها شابهت الفعل المحذوف آخره جزماً أو وقفاً نحو ره واغزه وليرمه فيلحق بهاء السكت بعد حذف الألف والأولى أن يوقف عليها بالألف التي كانت لها أعني على ما

الاستفهامية غير المجرورة ومذهب الزمخشري أن الهاء بدل من الألف وحملها على المجرورة في نحو: مثل مه ومجئ مه أولى أعني جعله هاء السكت جي بما بعد حذف الألف كالعوض منه قال: (وإلحاق هاء السكت لأرم في نحو ره وقه ومجئ مه ومثل مه [في مجئ م جئت ومثل م أنت] (1) وجائز في مثل لم يخش ولم يغزه ولم يرمه وغلاميه [وعلى مه]

(1) وَحَتَّامَهُ وَالْأَمَهُ مِمَّا حَرَكْتُهُ غَيْرُ إِعْرَابِيَّةٍ وَلَا مُشَبَّهَةٌ بِمَا كَالْمَاضِي وَيَبَابُ يَا زَيْدُ وَلَا رَجُلٌ
وفي نحو ههنا وهؤلاء) أقول: قد ذكرنا أحكام هاء السكت في آخر شرح الكافية
ونذكر ههنا ما ينحل به لفظه قوله (في نحو ره وقه) أي: فيما بقي بالحذف على حرف
واحد ولم يكن كجزء مما قبله لا يلزم الهاء إلا ههنا وإنما لزم فيه لأن الوقف لا يكون إلا
على ساكن أو شبهه والابتداء لا يكون إلا بمتحرك فلا بد من حرف بعد الابتداء يوقف
عليه فجئ بالهاء لسهولة السكوت عليه و (مه) في قولك (مثل مه) [و (مجئ مه) مثل]
(1) رَهْ وَقَهْ من وجه لأن الكلمة

(1) هذه العبارة ساقطة من جميع النسخ المطبوعة (*)

(296/2)

التي قبل ما مستقلة لكونها اسماً بخلاف الجار في حَتَّام وليس مثلهما من وجه آخر وذلك
لأن المضاف إليه كالجاء من المضاف لكن سقوط الألف بلا علة
ظاهرة ألزمه التعويض بهاء السكت ألا ترى أنه لم يلزم مع الكاف والياء في نحو غَلَامِي
و غَلَامُكَ وإن كانا أيضاً على حرف لما لم يحذف منهما شيء وأما عَلَامَهُ وَالْأَمَهُ وَحَتَّامَهُ
فما فيها أشد اتصالاً بما قبلها منها بالمضاف في نحو مِثْلُ مه لان ما قبلها حروف فلا
تستقل بوجه فيجوز لك الوقف عليها بالهاء كما ذكر وبسكون الميم أيضاً لكون عَلَامُ
مثلاً كغلام قال: 93 - يا أبا الأسود لم خليتني * لهموم طارقات وَذَكَرَ (1) فأجري
الوصل مجرى الوقف وبعض العرب لا يحذف الألف من (ما) الاستفهامية المجرورة كقوله
94 - على ما قام يشتمني لئيم * كخنزير قمرغ في رماد (2)

(1) هذا بيت من بحر الرمل لا نعرف له قائل ولا وقفنا له على سابق ولا لا حق
والطارقات: جمع طارقة وهي مؤنث طارق وهو الذي يأتي ليلاً والذكر - بكسر الذال
وفتح الكاف -: جمع ذكرة والمعروف ذكرى بالفتح التأنيث تقول: ذكرته بلساني وبقلبي
ذكرا وذكرى - بكسر فسكون فيهما والاستشهاد بالبيت على انه قال (لم) بالسكون
في حال الوصل اجراء له مجرى له مجرى الوقف (2) هذا البيت لحسان بن ثابت
الانصاري رضى الله عنه يقوله في رفيع بن صيفي بن عابد وكان قد قتل يوم بدر كافرا
وبعد البيت قوله فلم انفك اهجو عابديا * طوال الدهر ما نادى المنادى وقد سارت

قواف باقيات * تناشدها الرواة بكل وادى فقبح عابد وبني ابيه * فان معادهم شر
المعاد وبيت الشاهد يروي على غير الوجه الذي انشده المؤلف وغيره من النحاة ففي
الديوان (ص 55 طبع ليدن) = (*)

(297/2)

فهذا لا يقول (عَلَامَةٌ) وقفاً بل يقف بالألف التي كانت في الوصل والأولى حذف ألف
(ما) الاستفهامية المجرورة لما ذكرنا في الموصولات وكل ما لحقه هاء السكت على سبيل
الجواز فان كان محذوفاً منه شيء نحو لم يَخْشَ ولم يَغْزُ ولم يَرْمِ وَعَلَامَ وَالْأَمَ وَحَتَّامَ فالهاء به
أولى منها بما لحقته ولم يحذف منه شيء نحو غَلَامِيهِ وَضَرَبْتُكَ وَإِنَّهُ وهي بما حذف منه
حرفان نحو إن تَعِ أَعِ أُولَى منها بما حذف منه حرف نحو اخْشَهُ وَاغْزُهُ وأما ما صار
بالحذف إلى حرف واحد فالهاء له لازم إن لم يتصل بما قبله اتصالاً تاماً كما اتصل في
عَلَامَ وَالْأَمَ وفيه وذلك نحو رَهْ وَقَهْ ومثل مه ومعجى مه على ما مر وإن لم يحذف منه شيء
فإنه بما قبل آخره ساكن نحو إِنَّهُ وَلَيْتَهُ وكيفه أولى منه بما قبل آخره متحرك نحو هُوَهُ
وَهِيَهُ وَغَلَامِيَهُ وَضَرَبْتُكَ لَأَنَّكَ ان لم تلحقه في القسم الأول سكنت المتحرك الأخير
فيلتقي ساكنان وعدم التقائهما أولى وإن كان ذلك مغتفراً في الوقف.
قوله (لم يخشه ولم يرمه ولم يغزه) أمثلة المحذوف اللام وحكى أبو الخطاب عن ناس من
العرب: ادْعُهُ وَاغْزُهُ مِنْ دَعَوْتُ وَغَزَوْتُ كَأَنَّهُمْ سَكَنُوا الْعَيْنَ الْمُتَحَرِّكَ بَعْدَ حَذْفِ اللَّامِ
لِلْوَقْفِ تَوْهَمًا مِنْهُمْ أَنَّهُمْ لَمْ يَحْذِفُوا شَيْئًا لِلْوَقْفِ كَمَا قُلْنَا فِي (لَمْ أُبْلِهِ) فِي الْجِزْمِ قَالَ: 95 -
قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرِ لَنَا دَقِيقًا (1)

= ففيم تقول: يشتمني لئيم * كخنزير تمرغ في رماد؟ وعلى هذه الرواية لا شاهد في
البيت.

والاستشهاد بما رواه المؤلف على أن من العرب من يثبت الف (ما) الاستفهامية المجرورة
غير مبال باللباس وقد قرئ قوله تعالى (عم يتساءلون) بالألف.
قال ابن جني: واثبات الألف اضعف اللغتين (1) وهذا بيت من الرجز المشطور ينسب
للعدافر الكندي وبعده قوله:
* وَهَاتِ خُبْرَ الْبَرِّ أَوْ سَوِيْقًا * = (*)

(298/2)

وقال الآخر في الجزم: 96 - وَمَنْ يَتَّقْ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ * وَرَزَقُ اللَّهِ مُؤْتَابٌ وَعَادٍ (1) ثم ألحقوا هاء السكت لكون العين في تقدير الحركة ثم كسروا أول الساكنين (2) كما هو حقه على ما ذكرنا في (لم أبله) قوله (حَتَّامَةٌ وَإِلَامَةٌ) مثال للمحذوف الآخر لا للجزم

= والاستشهاد بالبيت في قوله (اشتر) حيث سكن الراء وهي عين الفعل وكان حقها الكسر وكان الراجز توهم انها لام الفعل فسكنها كما يسكن باء اضرب ومفردات البيت ومعناه لا تحتاج الى شرح (1) لم نقف لهذا البيت على نسبة الى قائل وقد انشده صاحب الصحاح (اوب) و (وق ي) وقد ذكرناه فيما مضى (انظر ص 240 من هذا الجزء) .

والمؤتاب: اسم فاعل من ائتاب افتعل من الاوب وتقول: آب يؤوب اوبا إذا رجع والغادي: اسم فاعل من غدا يغدو إذا جاء في الغداة يريد ان تقوى الله تسهل للانسان رزقه وتيسر عليه اسبابه والاستشهاد بالبيت في قوله (ومن يتق) حيث سكن القاف وهي عين الفعل وسلط الجازم عليها وقياسها الكسر على ما مر في البيت السابق (2) وهذا مخالف لما ذكره سيبويه في الكتاب إذ قال (ج 2 ص 278) : (وزعم أبو الخطاب ان ناسا من العرب يقولون: ادعه من دعوت فيكسرون العين كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا انها ساكنة إذ كانت آخر شئ في الكلمة في موضع الجزم فكسروا حيث كانت الدال ساكنة لانه لا يلتقى ساكنان كما قالوا: رد يافتي وهذه لغة رديئة وانما هو غلط كما قال زهير:

بدا الى اني لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا إذا كان جائيا اه فكلام سيبويه يقتضى ان كسر العين من (ادعه) لا لتقائها ساكنة مع الدال وكلام الرضى يقتضى ان كسر العين لا لتقائها ساكنة مع هاء السكت فعلى كلام سيبويه لا يحتاج عند الحاق هاء السكت الى ملاحظة ان العين في تقدير الحركة وعلى كلام الرضى يحتاج الى ذلك لان هاء السكت لا تلحق الا المتحرك (*)

(299/2)

قوله (عَلَامِيَّةٌ) مثال لغير المحذوف الآخر قوله (كالماضي) مثال لما حركته مشابهة للإعرابية لأنه إنما بني الماضي على الحركة وحق البناء السكون لمشابهته المعرب إذ معنى

(زيد ضرب) زيد ضارب ومعنى (إن ضربتَ ضربتُ) إن تضرب أضرب قوله (وباب يا زيد) لأن الضمة تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزواله كحدوث الإعراب بحدوث العامل وزواله بزواله وكذا باب (لا رجل) قوله (وفي نحو ههنا وهؤلاء) يعني كل حرف أو اسم عريق في البناء آخره ألف مثل ذا وما يجوز إلحاق هاء السكت به وقفاً ولا يجب وذلك ليتبين الألف في الوقف إذ هو خاف إذا لم يتلفظ بعده بشئ كما مر واما نحو فَيَّ وحُبْلَى فإنك لا تبين ألفتها في الوقف بالهاء كما مر في آخر شرح الكافية قال: (وَحَذَفُ الْيَاءِ فِي نَحْوِ الْقَاضِي وَغُلَامِي حُرِّكَتْ أَوْ سَكِنَتْ وَإِثْبَاتُهَا أَكْثَرُ عَكْسَ قَاضٍ وَإِثْبَاتُهَا فِي نَحْوِ يَأْمُرِي اتِّفَاقٌ) أقول: اعلم أن المنقوص المنصوب غير المنون كرايت القاضي وَجَوَارِي لا كلام في أنه لا يجوز حذف يائه بل يجب إسكانه وكذا في غُلَامِي وغلَامِي وغلَامِي وَإِيَّ بفتح الياء فيها بل إنما تسكن ياؤها أو تلحقها هاء السكت كما مر قال سيبويه: إنما لم تحذف الياءات لأنها إذا تحركت قويت كالحروف الصحيحة وأما المنقوص ذو اللام رفعاً وجراً فالأكثر بقاء يائه في الوقف إذ المطلوب وجود الحرف الساكن ليوقف عليه وهو حاصل وبعض العرب يحذف الياء في الوقف لكونه موضع استراحة والياء المكسور ما قبلها ثقیل ومن حذف الياء في الوصل نحو (الكبير المتعال سواء منكم) أوجب حذفها وقفاً بإسكان ما قبلها وأما ياء المتكلم الساكنة فإن كانت في الفعل فالحذف حسن لأن قبلها نون عماد مشعراً بها كقوله تعالى (ربي أكرم من) (ربي اهانن) وإن كانت

(300/2)

في اسم فبعض النحاة لم يجوز حذفها والوقف على الحرف الذي قبلها بالإسكان نحو (غلامٌ) كما جاز في المنقوص حذراً من الالتباس وأجازه سيبويه اعتماداً في إزالة اللبس على حال الوصل فعلى هذا قول المصنف (حُرِّكَتْ أَوْ سَكِنَتْ) وَهَمْ لأنها إذا تحركت لم يوقف عليها بالحذف بل بالإسكان كما نص عليه سيبويه وغيره وإذا كان المنقوص منادى مفرداً نحو (يا قاضي) فاختر الخليل والمبرد إثبات الياء كما في (جاءني القاضي) سواء لأنه لا مدخل للتنوين فيها حتى يحذف الياء لتقديره كما حذف في (جاءني قاضٍ) وقفاً واختار يونس وقَوَاهُ سيبويه حذف الياء لأن المنادى موضع التخفيف ألا ترى إلى الترخيم وقلبهم الياء ألفاً في نحو (يا غُلَامًا) وحذفهم الياء في نحو (يا غُلَامٌ) أكثر من حذفهم إياها في غير النداء وأجمعوا كلهم على امتناع حذفها في نحو (يامرئى) لأنهم

حذفوا الهمزة فلو حذفوا الياء أيضاً لأجحفوا بالكلمة بحذف بعد حذف بلا علة موجبة وإذا كان المنقوص محذوف الياء للتنوين - أعني في حالتي الرفع والجرح - فالأكثر حذف الياء لأن حذف التنوين عارض فكأنه ثابت وتقديره ههنا

أولى لنلا يعود الياء فيكون حال الوقف ظاهر الثقل وحكى أبو الخطاب ويونس عن الموثوق بعريبتهم رد الياء اعتداداً بزوال التنوين وأما حال النصب نحو (رأيت قاضياً) فالواجب قلب تنوينه للوقف ألفاً إلا على لغة ربعة كما مرّ قال: (وإثباتُ الواوِ والياءِ وحذفُهُما في الفواصلِ والقوافي فصيحٌ وحذفُهُما فيهِما في نحوٍ لم يَغزُوا ولم تَزِمِي وصنعُوا قَلِيلٌ).

أقول: قال سيويه: جميع مالا يحذف في الكلام وما يختار فيه ترك الحذف يجوز حذفه في الفواصل والقوافي يعني بالكلام مالا وقف فيه وبالفواصل

(301/2)

رعوس الآي ومقاطع الكلام يعني أن الواو والياء الساكنين في الفعل الناقص نحو يَغزُوا وَيَزِمِي لا يحذفان وفقاً لأنه لم يثبت حذفهما في الوصل لنلا يلتبس بالمجزوم إلا للضرورة أو شاذاً كقولهم (لا اذِر) وقوله تعالى (ما كنا نبغ) و (يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ) ولا يقولون (لا ارم) وهذا كما قالوا (لم يك زيد) ولم يقولوا (لم يه) بمعنى يَهْنُ فإذا وقع الواو والياء المذكوران في الفواصل وصلاجاز حذفهما والاجتزاء بحركة ما قبلهما كقوله تعالى (والليل إذا يسر) وذلك لمراعاة التجانس والازدواج فيجب إذن بناء على ذلك حذفهما إذا وقفت على تلك الفواصل المحذوفة اللامات في الوصل وكذا القوافي يحذف فيها كثيراً مثل ذلك للازدواج لا للوقف وإلا حذف للوقف في غير القوافي أيضاً فثبت انه يحذف فيهما مالا يحذف في غيرهما قال: 97 - وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعَّ * ضُ الْقَوْمُ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفِرُ (1)

(1) هذا البيت من قصيدة طويلة لزهير بن أبي سلمى المزني يمدح فيها هرم بن سنان وقد ذكروا ان اولها:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ * أَقْوَيْنَ مَذْ حَجَجَ وَمَذْ دَهْرَ وَيَقَالُ: بل مطلعها قوله: دع ذا وعد القول في هرم * خير البداة وسيد الحضر والقنة: اعلى الشئ والحجر: اسم مكان بعينه واقيون: خلون واصبحن ولا انيس بمن وقوله (مذحجج) يروى في مكانه (من

حجج) والحجج: السنون.

و (تفرى ما خلقت) ضربه مثلاً لعزمه وتقول: فرى فلان الاديم يفره إذا قطعه على وجه الاصلاح ويقال: افراه إذا قطعه على وجه الافساد وكان الهمزة فيه للسلب و (تخلق) بمعنى تقدر.

والمراد انك إذا تحيات لامر وقدرت له اسبابه امضيته وبعض الناس يقدر ثم تقعد به همته عن انفاذه.

والاستشهاد بالبيت في قوله (يَفْرِ) على أن أصله يفرى فحذفت الياء وسكنت الراء للوقف وهم لا يبالون عند الوقف بتغيير الوزن وانكساره (*)

(302/2)

هكذا أنشد بإسكان الراء وتقييد القافية قوله (وما يختار فيه ترك الحذف) يعني الاسم المنقوص نحو (القاضي) فإنه قد يحذف ياؤه غير الفواصل والقوافي في الوصل قليلاً كقوله تعالى (يَوْمَ التَّنَادِ يَوْمَ تُؤْلَوْنَ مُدْبِرِينَ) وقوله تعالى (وَجَفَّانِ كَالْجَوَابِ وَقُدُورِ) راسيات) وذلك لعدم التباسه بالجزوم وأما في الفواصل في الوصل فحذف لاهه أحسن من حذف ياء [نحو] (يرمي) فيها لأن لام نحو (الرامي) يحذف في الوصل في غير الفواصل من غير شذوذ كقوله تعالى (يوم التلاقي يوم هم بارزون) ولا يحذف ياء نحو (يرمي) في مثله إلا شاذاً كما ذكرنا فإذا وقف على الاسم المنقوص [المحذوف اللام] وجب حذف اللام في الوقف فإذا وقفت على الفعل الناقص والاسم المنقوص [الثابت لاهما في الوصل فحذف لاهما جائز لا واجب قال

سيبويه: إثبات الواوات والياءات في مثله أقيس الكلامين هذا وأما الألف فلا يحذف: لا في الفواصل ولا في القوافي إلا للضرورة كما قال: * رَهْطٌ مَرْجُومٌ ورهط ابن المعل * وذلك لحذف الألف وثقل الواو والياء قال سيبويه ما معناه: إنك تحذف في القوافي الواو والياء الأصليتين تبعاً للواو والياء الزائدتين التابعتين للضمة والكسرة المشابهتين للواو والياء في وقف أَرَدَ السَّراة يعني إنك تحذف الياء من (يَفْرِ) تبعاً لحذف الياء في البيت الذي قبله وهو 98 - وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ دُعِيتَ نَزَالَ وَلَجَ فِي الذَّعْرِ (1)

(1) هكذا وقع هذا البيت في كل النسخ وهو كذلك في كثير من كتب النحاة وفي

صحاح الجوهري والحقيقة ان البيت ملفق من بيتين: احدهما = (*)

فلما جُوزَ حذف ياء (الذعر) لأنه مثل وقف أزد السراة نحو (مررت بعُمري) تبعه في حذف الياء الأصلي إذ القوافي يجب جريها على نمط واحد وكذا في الواو نحو قوله: 99 - وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلَمَى سِنِينَ ثَمَانِيَا * على صير أمر ما يُمرُّ وَمَا يَحُلُّ (1) وإنما جوزت ههنا حذف الواو - وإن كان أصلاً - لأنك حذف الواو الزائد الناشئ للاطلاق في (الثقل) قبل هذا البيت لما قصدت التقييد في قوله: 100 - صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَقَدْ كَادَ لَا يَسْلُو وَأَقْفَرَ مِنْ سَلَمَى التَّعَانِيقُ وَالتَّثْقُلُ (2)

= وَلَنِعَمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا * دُعِيَتْ نَزَالٌ وَحُجٌّ فِي الدُّعْرِ
وهو لزهير بن أبي سلمى من قصيدة الشاهد السابق والبيت الثاني هو: وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ يَقَعُ الصُّرَاخُ وَحُجٌّ فِي الدُّعْرِ وهو للمسيب بن علس.
واسامة: علم للأسد ونزال: اسم فعل أمر بمعنى أنزل وقد قصد هنا لفظها ولذلك وقعت نائب فاعل والذعر: الفرع ولجاج الناس فيه معناه تتابعهم فيه أو اشتداده بهم والاستشهاد بالبيت في قوله (الذعر) حيث حذف الياء التي تنشأ من كسرة الراء إذا كانت القافية مطلقة والفرق بين هذا والذي قبله ان الياء المحذوفة من السابق لام الكلمة وهي هنا حرف زائد للروى (1) هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني من قصيدة له مطلعها الشاهد الاتي بعد هذا وقوله (على صير امر) اي: على مشاركة امر ويمر ويحلوا: أي يصبر مرا وحلوا يريد انه من محبوبته على حال لا تعد وصالاً ولا هجراناً ولو انما هجرته ليئس ولو واصلته لنعم فهو غير يائس منها ولا ناعم في هواها.
والاستشهاد بالبيت في قوله (يحل) حيث حذف الواو التي هي لام الكلمة ثم سكن ما قبلها (2) هذا البيت مطلع قصيدة زهير بن أبي سلمى المزني التي منها الشاهد = (*)

وإنما حذف هذا الواو الزائد تشبيهاً له بالواو الزائد في لغة أزد السراة في (جاءني زيد) وأما الألف فلا تحذف في القوافي نحو قوله: 101 - دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْدُّيُونُ تُقْضَى فمطلت بعضها وادت بعضاً (1) لان الالف الموقوف عليه لا يحذف في الأشهر في نحو (زيداً) كما يحذف

جمهور العرب الواو والياء الحادثتين في الوقف في لغة أزد السراة قال سيبويه: وقد دعاهم حذف ياء نحو (يقضي) وواو نحو (يدعو) في القوافي إلى أن حذف ناس كثير من قيس وأسد الواو والياء اللتين هما ضميران ولم يكتر حذفهما كثرة حذف نحو ياء (يرمي) وواو (يدعو) لأنهما كلمتان وليستا حرفين وينشد:

= السابق واقفر: خلا والتعانيق والثقل: موضعان ومعنى البيت قد افاق قلبي عن اللجاج في هوى سلمى وما كاد يفيق.

والاستشهاد بالبيت في قوله (والثقل) حيث حذف الواو التي تكون للاشباع إذا كانت القصيدة مطلقة ثم سكن ما قبلها ليحجرى على سنن واحد مع الشاهد السابق وقد علمت أنهم لا يبالون إذا وقفوا بان يختل وزن البيت والفرق بين هذا والبيت السابق ان الواو المحذوفة من هذا الشاهد واو الاشباع والواو المحذوفة من الشاهد السابق لام الكلمة (1) هذا الشاهد من الرجز المشطور لرؤية بن العجاج واروى: اصم امرأة وقوله (والديون تقضى) جملة حالية يريد انه اسلف هذه المرأة محبة وودادا وانتظر ان تجزيه بمحبة وودادا مثلهما لان الديون يقضيها المدينون ولكنها ادت إليه بعض هذا الدين ولوته في بعضه الآخر.

والاستشهاد بالبيت في قوله (تقضى) و (بعضا) حيث اثبت الالف في الموضعين ولم يحذفها كما تحذف الواو والياء من قبل ان الالف ليس حكمها كحكمهما والالف تقضى لام الكلمة والالف بعضا هي لف الاطلاق التي من اشباع الفتحة (ج 2 - 20) (*)

(305/2)

102 - لا يبعد الله إخوانا تركتهم لم أذرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعُ (1) بحذف الواو وإسكان العين وانشد أيضا:

103 - ياد ار عبلة بالجواء تكلم * وعمي صباحا دَارَ عَبَلَةَ واسلَمَ (2) بإسكان الميم ولا يحذف ألف الضمير في نحو قوله 104 - خَلِيلِي طَيْرًا بِالتَّفَرُّقِ أَوْقَعَا (3) لما ذكرنا قبيل قوله (وحذفهما فيهما قليل) أي حذف الواو والياء في الفواصل والقوافي

(1) هذا البيت من قصيدة لتمييم بن أبي بن مُقْبِل وقبله قوله: نَاطَ الْفُؤَادُ مَنَاطًا لَا يُلَاقِيهِ * حَيَّانٍ دَاعٍ لاصعاد ومندفع وناط: علق والمناط: مصدر سمي منه ويلائمه:

يوافقه والاصعاد: الارتقاء تقول اصعد فلان إذا ارتقى شرفاً أو نحوه والاندفاع: الهبوط والانهدار والبين: الفراق والاستشهاد بالبيت في قوله (صنع) واصلها صنعوا فحذف واو الضمير كما يحذفون واو يسمو ويحلو وياء يقضى ويرمى غير مباليين باختلال الوزن (2) هذا مطلع قصيدة طويلة لعنترة بن شداد العبسي وتعتبر عند بعضهم من المعلقات وعبلة: اسم امرأة وهى محبوبته والجواء - بكسر الجيم ممدودا - : اسم موضع وعمى: مقتطع من انعمى أو أمر من وعم يعم - كوعد يعد.

والاستشهاد بالبيت في قوله (تكلم) و (اسلم) حيث حذف ياء الضمير منهما واصلهما تكلمي واسلمى فحذف الياء كما حذف الشاعر الذى قبله الواو في قوله (صنع) (3) هذا نصف بيت من الطويل لم نعثر له على تنمة ولا على نسبة إلى قائل معين والاستشهاد به في قوله (قعا) حيث لم يحذف الالف التى هي ضمير الاثنين كما حذفت الياء التى هي ضمير الواحدة المخاطبة في بيت عنتره وكما حذف واو جماعة المذكورين في بيت تميم السابق (*)

(306/2)

وأنا لا أعرف حذف واو الضمير في شئ من الفواصل كما كان في القوافي وحذف ياء الضمير في الفواصل نحو: (فَيَايَ فاعبدون) قال: (وَحَذَفُ الْوَاوِ فِي ضَرْبِهِ وَضَرْبُهُمْ فِيمَنْ أَحَقَّ) أقول: قد بينّا في باب المضمورات أن غائب الضمير المتصل منصوبه أو مجروره مختصر من غائب المرفوع المنفصل بحذف حركة واو هو لكنهم لما قصدوا التخفيف في المتصل لكونه كجزء الكلمة المتقدمة نظروا فإن كان قبل الهاء ساكن نحو مِنْهُ وَعَلَيْهِ لم يأتوا في الوصل بالواو والياء الساكنين فلا يقولون على الأكثر: منهو وعليه لثقل الواو والياء ولكون الهاء لخفائها كالأعدم فكأنه يلتقى ساكنان إن قالوا ذلك ولم يحذفوا من عَلَيْهَا وَمِنْهَا - وإن كان كاجتماع ساكنين أيضاً - لخفة الألف فهذا نظير تركهم في الأكثر قلب التنوين في المرفوع والمجرور حرف لين في الوقف وقلبيهم له ألفاً في المنصوب وقد اختار سيبويه إثبات الصلّة بعد الهاء إذا كان الساكن الذي قبلها حرفاً صحيحاً نحو مِنْهُو وَأَصَابَتْهُو وحذفها إذا كان الساكن حرف علة نحو ذَوْقُوهُ وَعَصَاهُ وَلَدَيْهِ وفيه ولم يفرق المبرد بين الصحيح وحرف العلة الساكنين قبل الهاء وهو الحق إذ شبه التقاء الساكنين في الكل حاصل وعليه جمهور القراء نحو (منه آيات) و (فيه آيات) ولو عكس سيبويه لكان أنسب لأن التقاء الساكنين إذا كان أولهما ليناً أهون منه إذا كان

أولهما صحيحاً وإن كان قبل الهاء متحرك نحو به وعلامه فلا بد من الصلة إلا أن يضطر شاعر فيحذفها كقوله: 105 - وَأَيُّفَنَ أَنَّ الْحَيْلَ إِنْ تَلْتَبَسَ بِهِ يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آبر (1)

(1) هذا البيت من الطويل وقائله حنظلة بن فاتك ولم يتعرض له البغدادي = (*)

(307/2)

وقال المتنبي: 106 - تعثرت به في الأفواه ألسنها والبرد في الطُّرُقِ وَالْأَقْلَامُ فِي الْكُتُبِ (1) فحذف الصلة في مثله كحذف الألف في قوله * رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ * وذهب الزجاج إلى أن الصلة بعد الهاء ليست من أصل الكلمة وهو ظاهر

= في شرح شواهد شرح الشافعية وهو من شواهد سيبويه اورده في باب (ما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام) (ح 1 ص 11) وقد قال الاعلم في شرح هذا الشاهد من كتابه شرح شواهد سيبويه: (اراد بعد هو فحذف الواو ضرورة البيت يتأول على معنيين: احدهما - وهو الاصح - ان يكون وصف جبانا فيقول: ايقن انه ان التبتت به الخيل قتل فصار ماله إلى غيره فكع (أي: جبن) وانهمزم والمعنى الاخر ان يكون وصف شجاعا فيقول: قد علم انه ان ثبت وقتل لم تتغير الدنيا بعده وبقي من اهله من يخلفه في حرمه وماله فثبت ولم يبال بالموت وفسيل النخل: صغاره واحدته فسيلة والابر: المصلح له القائم عليه والابار: تلقح النخل) اه (1) هذا البيت من قصيدة للمتنبي كما قال المؤلف يرثي فيها خولة اخت سيف الدولة بعد عودته من مصر والمتنبي ليس ممن يحتج بشعره ولكن المؤلف قد جرى في هذا الكتاب وفي شرح الكافية على ان يذكر بعض الشواهد من شعر المتنبي وشعر ابي تمام والبحرتي ولعله متأثر في ذلك بجار الله الزمخشري فإنه كان يستشهد على اللغة والقواعد بشعر هؤلاء وكأنه كما قال عن ابي تمام - وقد استشهد ببيت له في الكشف - : اجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه. والشاهد في بيت المتنبي قوله (به)

حيث حذف صلة الضمير الجرور المكسور ما قبله وهي الياء واصله (بهي) والضمير في به يعود الى الخبر الذي ذكره في بيت قبله وهو قوله: طوى الجزيرة حتى جاءني خبر * فرزت فيه بآمالى الى الكذب يقول: لقد كان من هول هذا الخبر وفداحتته ان عثرت

الالسن في الافواه فلم تستطع الكلام وعثرت البرد في الطرق وعثرت الاقلام في الكتب.

والبرد: جمع بريد واصله برد - بضمين - فخفف كما يخفف عنق (*)

(308/2)

مذهب سيويه واستدل الزجاج عليه بحذفها في الوقف ولبس بقوي لأن ما هو من نفس الكلمة من حروف اللين قد يحذف كما في القَاضِي.

وأما وجوب حذف الصلة في الوقف دون ياء القاضي فلكونها مما له حظ في السقوط في حال الوصل نحو منه وفيه هذا الذي ذكرنا كله حال الضمير الغائب المفرد المذكور في الوصل فإذا وقفت عليه فلا بد من ترك الصلة سواء كانت ثابتة في الوصل نحو بهي وهو اتفاقاً ومنهوعليه عند بعضهم أولاً نحو منه وعليه عند الكثيرين وذلك لأن من كلامهم أن يحذفوا في الوقف مالا يذهب في الوصل نحو ضربني وغلامي فالتزموا حذف هذا الحرف الذي ثبت حذفه في الوصل كثيراً نحو عليه ومنه ولا بد من إسكان الهاء في الوقف سكن ما قبله أو تحرك قوله (وضربهم فيمن ألحق) أي: فيمن ألحق الواو في ميم الجمع أو الياء في الوصل كما بينا في المضممرات من أن بعضهم يقول: عليكم أنفسكم وعليهم مال فمن لم يلحق الصلة في ميم الجمع وصلاً فلا كلام في الوقف عليها بالإسكان وَمَنْ ألحقها وصلاً أوجب حذفها في الوقف أيضاً لأن ما كثر حذفه في الوصل من الواو والياء وجب حذفه في الوقف نحو منه وعليه

قال: (وَحَذَفُ الْيَاءِ فِي تِهْ وَهَذِهِ) أقول: اعلم أن الهاء في (هذه) و (ته) بدل من الياء في هذي وتي كما تقدم والياء بعد الهاء بعد الهاء في الأغلب لأجل تشبيه الهاء المذكور المكسور ما قبلها نحو بهي وغلامي كما تبين قبل إلا أن هاء الضمير قد يوصل - عند أهل الحجاز مع كون ما قبلها مكسوراً أو ياء - بالواو نحو بُهُو وَعَلَيْهُو وذلك لكون الضمير المجرور في الأصل هو المرفوع المنفصل كما مر في بابهِ ولا يوصل هاء (ذهي) و (تهي) بواو أصلاً وبعض العرب يبقونها على سكونها كميم الجمع فلا يأتي بالصلة وهو الأصل ولكنه قليل الاستعمال يقول: هذه

(309/2)

وصلاً ووقفاً وبعضهم يحذف الياء منها في الوصل ويبقي كسرتها فإذا وقفت عليها فلا خلاف في إسكان الهاء وترك الصلة كما ذكرنا في منه ولديه واعلم أن بعض الناس منع من الرّوم والإشمام في هاء الضمير إذا كان قبله ضم أو كسر نحو يَعْلَمُهُ وَيُعْلِمُهُ وكذا إذا كان قبله واو أو ياء نحو عَقَلُوهُ وبأبيه وذلك لأن الهاء الساكنة في غاية الخفة حتى صارت كالعدم فإذا كانت في الوقف بعد الضمة والواو فكأنك ضمنت الحرف الأخير الموقوف عليه أو جئت في الآخر بواو إذ الهاء كالعدم للخفاء فلو رمت عقيبتها بلا فصل: أي أتيت ببعض الضمة أو أشممت: أي ضمنت الشفتين لم يتبيننا إذ يحسب السامع والناظر أن ذلك البعض من تمام الضم الأول وضَمَّ شفتيك للإشمام من تمام الضم الاول إذ الشئ لا يتبين عقيب مثله كما يتبين عقيب مخالفه وكذلك الكلام في الرّوم بعد الهاء المكسور ما قبلها أو الهاء التي قبلها ياء وأيضاً فإن الرّوم والإشمام لبيان حركة الهاء وعلى التقديرات المذكورة لا يحتاج إلى ذلك البيان لأن الهاء التي قبلها ضمة أو واو لا تكون إلا مضمومة والتي قبلها كسرة أو ياء لا تكون إلا مكسورة في الأغلب وأما إذا كانت الهاء المضمومة بعد الفتحة نحو إن غَلَامَهُ أو بعد الساكن الصحيح نحو مِنْهُ فإنه يجوز الرّوم والإشمام بلا خلاف وبعضهم أجازهما بعد هاء الضمير مطلقاً سواء كان بعد واو أو ياء أو غيرهما من الحروف وسواء كان بعد فتح أو ضم أو كسر وإن لم يتبيننا حق التبين كما مر .

قال: (وَإِنْدَالُ الْهَمْزَةِ حَرْفاً مِنْ حِسِّ حَرَكَتِهَا عِنْدَ قَوْمٍ مِثْلَ هَذَا الْكَلْبِ وَالْحَبُّو وَالْبَطُّو وَالرَّيْدُو وَرَأَيْتُ الْكَلَا وَالْحَبَا وَالْبَطَا وَالرَّيْدَا وَمَرَرْتُ بِالْكَفَى وَالْحَيِّ وَالْبَطِي وَالرَّيْدِي وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هَذَا الرَّيْدِي وَمَنْ الْبَطُّو فَيَتَّبِعُ) .

(310/2)

أقول: اعلم أن الهمزة هي أبعد الحروف وأخفها لأنها من أقصى الحلق فإذا وقفوا عليها - وبالوقف يصير الجرف الموقوف عليه أخفى مما كان في الوصل وذلك لأن الحرف أو الحركة التي تلي الحرف تبين جرسه ولذلك يقلب بعضهم الألف في الوقف واواً أو ياء لأنهما أبين منها - احتاجوا إلى بيانها فنقول: الهمزة الموقوف عليها إما أن تخففها بالقلب أو الحذف كما هو مذهب أهل الحجاز على ما يجيء أو تحققها كما هو غيرهم والحققة تحتاج إلى ما يبينها لأنها تبقى فتخفى بخلاف المخففة فالحققة لا تخلو من أن يكون قبلها ساكن أو متحرك فإن ساكن ما قبلها ساكن ما قبلها وقفت عليها بحذف

حركاتها في الرفع والجر كما تقف على نحو عَمُرُو وبكر فيجري فيها مع الإسكان الروم والإشمام لا التضعيف كما يجيئ وناس كثير من العرب يلقون حركاتها على الساكن الذي قبلها أكثر مما يلقون الحركة في غير الهمزة وذلك لأنهما إذا كانت بعد الساكن كانت أخفى لأن الساكن خاف فيكون خاف بعد خاف فإذا حركت ما قبلها كان أبين لها فلما كانت أحوج إلى تحريك ما قبلها من سائر الحروف لفرط خفائها ألقوا حركاتها على ما قبلها فتحة كانت أو ضمة أو كسرة ولم ينقلوا في غير الهمزة الفتحة إلى ما قبل الحرف كما يجيئ وأيضاً ألقوا ضم الهمزة إلى ما قبلها في الثلاثي المكسور القاء نحو هذا الرَدُّء وكسرها إلى ما قبلها في الثلاثي المضموم القاء نحو من البطي وإن انتقل اللفظان بهذا النقل إلى وزن مرفوض ولم يبالوا بذلك لعروض ذلك الوزن في الوقف وكونه غير موضوع عليه الكلمة ولم يفعلوا ذلك في غير الهمزة فلم يقولوا: هذا عِدْل ولا من البُسْر كل ذلك لكراههم كون الهمزة ساكنة ساكناً ما قبلها ولا يجيئ في المنقول إعرابها إلى ما قبلها الروم والإشمام لأنهما لبيان الحركة وقد حصل ذلك بالنقل

(311/2)

وبعض بني يتفادى من الوزنين المفروضين في الهمزة أيضاً مع عروضهما فيترك نقل الحركة فيما يؤدي إليهما: أي الثلاثي المكسور القاء والمضمومها بل يتبع العين فيهما القاء في الأحوال الثلاث فيقول: هذا البُطُو ومررت بالبُطُو وهذا الرَدِي ومررت بالرَدِي ورأيت الرَدِي وذلك أنهم لما رأوا أنه يؤدي النقل في البطء في حال الجر وفي الردء في حال الرفع إلى الوزنين المفروضين أتبعوا العين القاء في حال الجر في البطء وفي حال الرفع في الردء فتساوى الرفع والجر فيهما فكهوا مخالفة النصب إياهما فأتبعوا العين القاء في الأحوال الثلاث فيجري في هذين المتبع عنيهما فاءهما في الإسكان الروم والإشمام لأنهما لبيان حركة الآخر وهي نقلت إلى ما قبله لكنها أزيلت بإتباع العين للقاء فاحتيج إلى بيانها

وبعض العرب لا يقنع من بيان الهمزة بما ذكرناه بل يطلب أكثر من إلى حرف عليه يجانس حركة الهمزة فيقول: هذا الوثو (1) ولابطو والرَدُو ومررت بالوثي (1) والبطي والردي بسكون العين في الجميع وأما في حالة النصب فلا يمكنه تسكين ما قبل الألف إذ الألف لا يجيئ إلا بعد فتحة فيقول: رأيت الوثا (1) والبطا والرَدَا بالنقل والقلب فهنا بين الهمزة بقلبها ألفاً كما بين بعضهم الألف في نحو حبلى بقلبها همزة لأن الألف

المفتوح ما قبلها ههنا أُبَيِّن من الهمزة الساكن ما قبلها كما أن الهمزة المتحرك ما قبلها كانت أُبَيِّن من الألف هناك وبعضهم ينقل الحركات إلى العين في الجميع ثم يدبر الهمزة في القلب بحركة ما قبلها فيقول: هذا البُطُو: والوثو والرد وومررت بالبطى والوثى والردى.

(1) الوثء: توجع في العظم بغير كسر وبابه فرح (*)

(312/2)

ورأيت البُطَا والوثَا والرِدَا وليس هذا القلب تخفيفاً للهمزة كما في بيرٍ ورأسٍ ومؤمنٍ لأنهم ليسوا من أهل التخفيف بل هذا القلب للحرص على بيان الحرف الموقوف عليه ثم إن الذين تفادوا مع الهمزة من الوزن المرفوض مع عروضه من الناقلين للحركة يتفادون من ذلك مع قلب الهمزة أيضاً فيقولون: هذا البُطُو ومررت بالبُطُو ورأيت البُطُو وهذا الرِدِي ومررت بالرِدِي ورأيت الرِدِي فألزموا الواو في الأول والياء في الثاني وفي هذا المقلوب لأمه حرف لين لا يكون رَوْم ولا إشمام لأن الحركة كانت على الهمزة لا على حرف اللين كما مر في تاء التأنيث.

هذا لكه إذا كان ما قبل الهمزة ساكناً فإن كان متحركاً نحو الرشأ واكمؤ واهنى فإنك تقف عليه كما تقف عليه كما تقف على الجُمَل والرَّجُل والكَيْد من غير قلب الهمزة لأن حركة ما قبلها تبينها فيجى فيه جميع وجوه الوقف الا التضعيف كما يجى وإلا النقل لتحرك ما قبلها وبعض العرب - أعني من أهل التحقيق - يدبرون المفتوح ما قبلها بحركة نفسها حرصاً على البيان لعددهم الفتحة لخفتها كالعدم فلا تقوم بالبيان حق القيام فيقولون: هذا الكَلُو ورأيت الكَلَا.

ومررت بالكَلِي يقلبون المضمومة واواً والمفتوحة ألفاً والمكسورة ياء لأن الفتحة لا يستثقل بعدها حروف العلة ساكنة وأما المضموم ما قبلها والمكسورة نحو اكمؤ واهنى فلا يمكن تدبيرهما بحركة أنفسهما لأن الألف لا تجى بعد الضمة والكسرة والياء الساكنة لا تجى بعد الضم ولا الواو الساكنة بعد الكسر وأيضاً فالضمة والكسرة تقومان بالبيان حق القيام فَبَقُوا الهمزتين على ؟ ؟ ولم يقلبوها كما قبلوا المفتوح ما قبلها هذا كله على مذهب الذين مذهبه تحقيق الهمزة فاما ؟ ؟ التخفيف فإنهم

(313/2)

يخففونها كما هو حق التخفيف فإن كان ما قبلها ساكناً نقلوا حركتها إلى ما قبلها وحذفوها ثم حذفوا الحركة للوقف نحو الحب والرد والبط فيجئ فيه الإسكان والروم والإشمام والتضعيف وفي المنصوب المنون يقلب التنوين الفا لا غير نحو رأيت بَطاً ورِداً وخَباً وإن كان ما قبلها متحركاً دبّرت بحركة ما قبلها فالخطأ ألف في الأحوال الثلاث وأكمؤ واو واهنئ ياء فلا يكون فيها إلا الإسكان دون الروم والإشمام كما قلنا في تاء التأنيث ولا يمكن فيها التضعيف لأنه لا يكون إلا في الصحيح كما يجئ ويجئ تمام البحث على مذهب أهل التخفيف في باب تخفيف الهمزة فنقول: قول المصنف (إبدال الهمزة حرفاً من جنس حركتها نحو هذا

الْكَلَوُ) هذه هي المفتوح ما قبلها وكذا في بالكَلَيِّ ورأيت الكَلَاً قوله: (الحبو والبطو والردو والخبأ والبطا والردا والخي والبطي والردي) هذه أمثلة الهمزة المدبرة بحركة ما قبلها المنقولة من الهمزة إليه قوله (ومنهم من يقول هذا الردي ومن البطو فيتبع) الإتياع في الأحوال الثلاث كما ذكرنا لا في الرفع والجر فقط وكل ما ذكر في هذا الفصل فهو وقف غير أهل التخفيف قال: (وَالْتَضْعِيفُ فِي الْمُتَحَرِّكِ الصَّحِيحِ غَيْرِ الهمزة الْمُتَحَرِّكِ مَا قَبْلَهُ نَحْوُ جَعْفَرٍ وَهُوَ قَلِيلٌ وَنَحْوُ الْقَصْبَا شَادَ ضَرْوَرَةً) أقول اعلم أن المقصود بالروم والإشمام والتضعيف ثلاثتها شئ واحد وهو بيان أن الحرف الموقوف عليه كان متحركاً في الوصل بحركة إعرابية أو بنائية.

فالذي اشم نبه عليه بهيئة الحركة والذي رام نبه عليه بصُوتٍ ضعيف فهو أقوى في التنبيه على تحرك الحرف من الإشمام والذي ضعف فهو أقوى تبييناً لتحرك الحرف في الوصل ممن رام لأنه عليه بالحرف وذاك ببعض الحركة وإنما قلنا إنه نبه بتضعيف الحرف على كونه متحركاً في الوصل

(314/2)

لأن الحرف المضعف في الوصل لا يكون الا متحركاً إذ لا يجمع بين ساكنين هذا ما قيل والذي أرى أن الروم أشد تبييناً لأن التضعيف يستدل به على مطلق الحركة وبالروم على الحركة وخصوصها وأيضاً فإن الروم الذي هو بعض الحركة أدل على الحركة من التضعيف الذي يلزم الحركة في حال دون حال: أي في حال الوصل دون حال الوقف والتضعيف أقل استعمالاً من الروم والإشمام لأنه إتيان بالحرف في موضع يحذف فيه

الحركة فهو الحركة فهو تثقيل في موضع التخفيف وعلامة التضعيف الشين على الحرف وهو أول [حرف] (شديد)

وشرط التضعيف أن يكون الحرف المضعف متحركاً في الوصل لأن التضعيف كما تقدم لبيان ذلك وأن يكون صحيحاً إذ يستثقل تضعيف حرف العلة وأن لا يكون همزة إذ هي وحدها مستثناة حتى إن أهل الحجاز يوجبون تخفيفها مفردة إذا كانت غير أول كما يجيء في باب تخفيف الهمزة وإذا ضعفتها صار النطق بها كالتهوع وإنما اشترط أن يتحرك ما قبل الآخر لأن المقصود بالتضعيف بيان كون الحرف الأخير متحركاً في الوصل وإذا كان ما قبله ساكناً لم يكن هو إلا متحركاً في الوصل لئلا يلتقي ساكنان فلا يحتاج إلى التنبيه على ذلك فإن قيل: أليس الأسماء المعدودة التي قبل آخرها حرف لين كلام ميم زيد اثنان يجوز فيها التقاء الساكنين في الوصل لجريه مجرى الوقف؟ فهلا نبه في نحو (جاءني زيد) و (أتاني اثنان) بالتضعيف على أنه ليس من تلك الأسماء الساكن أو آخرها في الوصل بل هي متحركة الآخر فيه قلت: تلك الأسماء لا تكون مركبة مع عاملها وزيد في قوله (جاءني زيد) مركب مع عامله فلا يلتبس بها وأجاز عبد القاهر تضعيف الحرف إذا كان قبله مدة كسعيد وغمود نظراً إلى إمكان الجمع بين اللين والمضعف الساكن بعده ويدفعه السماع والقياس والتضعيف يكون في المرفوع والمجرور مطلقاً وأما المنصوب فإن كان منوناً

(315/2)

فليس فيه إلا قلب التنوين ألفاً إلا على لغة ربيعة فإنهم يجوزون حذف التنوين فلا منع إذن عندهم من التضعيف وإن لم يكن منوناً نحو رايت الرجل ولن نجعل ورأيت أحمد فلا كلام في جواز تضعيفه كما في الرفع والجر قوله (ونحو الْقَصَبَا شاذ ضرورة) اعلم ان حق التضعيف أن يلحق المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور والمنصوب غير المنون كما ذكرنا والمفتوح وأما

المنصوب المنون فيكتفى فيه كما قلنا بقلب التنوين الفا وينبغي أن يكون الحرف المضعف ساكناً لأنك إنما تضعفه لبيان حركة الوصل فإذا صار متحركاً فأنت مستغن عن الدلالة على الحركة إذ هي محسوسة لكنهم جوزوا في القوافي خاصة بعد تضعيف الحرف الساكن أن يحركوا المضعف لقصد الإتيان بحرف الإطلاق لأن الشعر موضع التزم والغناء وترجيع الصوت ولا سيما في أواخر الأبيات وحروف الإطلاق: أي الألف

والواو والياء هي المتعينة من بين الحروف للترديد والترجيع الصالحة لها فمن ثم تلحق في الشعر لقصد الإطلاق كلمات لا تلحقها في غير الشعر نحو قوله: 107 - * قفانبك من ذكرى حبيب ومنزلي (1) *

(1) هذا صدر بيت هو مطلع معلقة امرئ القيس وعجزه قوله: * بسقط اللوى بين الدخول فحومل * وقفنا: امر بالوقوف مؤكداً بالنون الخفيفة أو مسند إلى الف الاثنين والسقط: مثلث السين والقاف فيه ساكنة وهو منقطع الرمل واللوى: ما تراكم منه والمراد هنا مكان بعينه والدخول وحومل: موضعان وقد كان الاصمعي يعيب امرأ القيس في قوله (بين الدخول فحومل) وذلك لان من شروط (بين) أن تضاف إلى متعدد نحو جلست بين العلماء أو متعاطفين بالواو نحو جلست بين زيد وعمرو والعلماء يقولون في الاعتذار عن ذلك: إن المراد بالدخول اماكن متعددة كل واحد منها يسمى بذلك وكأنه قال: بين اماكن الدخول فهو كالمثال الاول والاستشهاد بالبيت هنا على أنه الحق حرف الإطلاق في الوقف وذلك مما يختص بالشعر ولا يجوز في الكلام لأنهم قد يتغنون بالشعر فهم في حاجة الى مد الصوت به (*)

(316/2)

ولا تقول (مررت بعمرى) إلا على لغة أزد السراة ونحو قوله 108 - * آذنتنا ببينها اسماء و (1) *

ولا تقول (جاءني اسماء و) وتقول في الشعر: الرَّجُلُ والرَّجُلِي والرجلاً ولا يجوز ذلك في غير الشعر في شئ من اللغات وكذا قوله: 109 - * وَمُسْتَلِّمٌ كَشَفْتُ بِالرُّمَحِ ذَيْلَهُ أَقَمْتُ بَعْضُ ذِي شَقَاشِقَ مَيْلَهُ (2) فجاء بالصلة بعد هاء الضمير ولا يجوز ذلك إذا وقفت عليه في الشعر نحو (جاءني غلامه) فلما جاز لهم في الشعر أن يحركوا لاجل المجئ بحرف الإطلاق ما حقه في غير الشعر السكون جوزوا تحريك اللام المضعف في نحو قوله

(1) هذا صدر بيت هو مطلع معلقة الحارث بن حلزة يشكرى وعجزه قوله: * رَبِّ ثَاوٍ يَمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ * وبعده قوله: آذَنْتَنَا بِبَيْنِهَا ثُمَّ وَلَّتْ * لَيْتَ شِعْرِي مَتَى يَكُونُ اللَقَاءُ آذَنْتَنَا: اعلمتنا والبين: الفراق والثاوى: المقيم والثواء: مصدره وولت: اعرضت وخبر لیت في قوله (لیث شعری) محذوف ناب الاستفهام منابه يقول: إن هذه الفتاة قد

اعلمتنا بأنها على وشك الرحيل ثم اعرضت عنا واعترض بين الكلام بقوله (رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ) يريد رب مقيم مملول غير مرغوب في إقامته والاستشهاد بالبيت في قوله (أسماء) حيث زادوا الواو في الوقف كما زادوا في بيت امرئ القيس الياء وهذا مما يختص بالشعر على ما قدمنا (2) المستلزم: الذي يلبس اللامة وهي الدرع تقول: استلام الرجل إذا لبسها وكشفت طعنت والتشديد فيه للمبالغة والعصب السيف الفاطع والشقاشق: جمع شقشقة وهي ما يخرج البعير من فيه إذا هاج والاستشهاد بالبيت في قوله (ذيله) وقو (ميله) حيث زاد الواو في الوقف والوجه فيه ما ذكرناه من قبل في الشاهدين السابقين.

(*)

(317/2)

110 - * بِبَازِلٍ وَجَنَاءَ أَوْ عَيْهَلٍ (1) * مع أن حقه السكون لأجل حرف الإطلاق وكذا الباء المضعف في قوله 111 - * أَوْ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَا (2) * أصله السكون فحرك لأجل حرف الإطلاق كما أن حق نون الأندرين في قوله: 112 - * وَلَا تُبْقِي خُمُورَ الْأَنْدَرِينَا (3) *

(1) هذا بيت من الرجز المشطور وهو لمنظور بن مرثد الاسدي وهو من شواهد سيبويه.

والاستشهاد به في قوله (عيهل) حيث ضعف لامه وحركه وحقه السكون في غير الشعر وقد اخطأ المؤلف في قوله (وليس في كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذاً أو ضرورة) فأن عبارة سيبويه فيها ما يدل على انه ضرورة قال (ح 2 ص 282) : (واما التضعيف فقولك: هذا خالد وهو يجعل وهذا فرج.

حدثنا بذلك الخليل عن العرب ومن ثم قالت العرب في الشعر في القوافي: سبسبا يريد السبسب وعيهل يريد العيهل لان التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف اتبعوه الياء في الوصل والواو على ذلك كما يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يدخله ياء ولا واو في الكلام واجروا الالف مجراها لانها شريكتهما في القوافي ويمد بها في غير موضع التنوين ويلحقونها في غير التنوين فألحقوها بهما فيما ينون في الكلام وجعلت سبسب كأنه مما لا تلحقه الالف في النصب إذا وقفت) اه فقله في الشعر في القوافي دليل على

انه لا يجيئ مثله في الكلام وهذا معنى الضرورة وقد صرح الاعلام بذلك حيث قال:
(الشاهد فيه تشديد عيهل في الوصل ضرورة وانما يشدد في الوقف ليعلم انه متحرك في
الوصل) اه والعيهل: السريع والوجناء: الغليظة الشديدة والبازل: المسنة الغليظة
(2) هذا بيت من الرجز المشطور لرؤية بن العجاج وسيأتي قريباً في أثناء أبيات رواها
المؤلف وسنشرحه هناك (3) هذا عجز بيت لعمر بن كلثوم التغلبي وهو مطلع معلقته
وصدره قوله: * الا هبى بصحنك فاصبحينا * = (*)

(318/2)

السكون كما في قولك (مررت بالمسلمين) والقوافي كلها موقوف عليها وإن لم يتم
الكلام دون ما يليها من الأبيات ولهذا قلما تجد في الشعر القديم نحو الشجرتي بالتاء
وبعدها الصلة بل لا يجيئ إلا بالهاء الساكنة وإنما كثر ذلك في أشعار المولدين فعلى هذا
التقرير ليس قوله (الْقَصْبَا) بشاذ ضرورة كما ليس تحريك نون (الا ندرينا) وتحريك الراء
في قوله: 113 - لَعَبَ الرِّيَاحُ بِهَا وَغَيْرَهَا * بعدى سوا في المُرِّ وَالْقَطْرِ (1) لأجل
حرف الإطلاق بشاذين اتفاقاً مع أن حق الحرفين السكون لو لم يكونا في الشعر ولعدم
كونه شاذاً ترى تحريك المضعف للإطلاق في كلامهم كثيراً قال رؤية: لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ
أَرَى جَدِيَا * فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ أَنْ أَخْصَبَا (2)

= والا: حرف يفتح به الكلام ويقصد به تنبيه المخاطب لما يأتي بعده وهى: فعل امر
من الهبوب وهو الانتباه من النوم واصبحينا: فعل امر من صبح القوم يصحبهم - من
باب نفع - أي: سفاهم الصبوح وهو شرب الغداة ويقابله الغبوق والاندريين: قرية
بالشام مشهورة بالخمر ويقال: ان اسم القرية اندر وانما جمعها يريدونها وما حولها.
والاستشهاد بالبيت في قوله (الاندريين) حيث الحق بها الف الإطلاق وحقها السكون
لولا الاضطرار (1) هذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني وقد مضى قريباً
ذكر

شاهدين منها وذكرنا هناك مطلعها مشروحا والضمير في قوله (بها) يعود الى الديار
والسوافي: جمع سافية اسم فاعل من قولك: سفت الريح التراب تسفيه إذا ذرته والمور
- بضم الميم - الغبار والقطر: المطر وكان أبو عبيد يقول: ليس للقطر سوافي ولكنه
اشركه في الجر.

يريد تغيرت هذه الديار بما اثارته الرياح عليها من الغبار وبما تتابع عليها من المطر.
والاستشهاد بالبيت في قوله (والقطر) حيث حرك الراء بالكسر لاجل حرف الاطلاق
وهو الياء (2) هذه ابيات من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج و (جدبا) يريد الجذب
(*) =

(319/2)

إِنَّ الدَّبَّ فَوْقَ الْمُتُونِ دَبًّا * وهبت الريح بمور هبا تترك ما أَبْقَى الدَّبَّ سَبَسَبًا * كَأَنَّهُ
السيّل إذا اسلحبا أو الحريق وافق القصبا * والتبن وَالْحُلْفَاءُ فَالْتَهَبًا وليس في كلام
سيبويه ما يدل على كون مثله شاذًا أو ضرورة بلى إنما لم يكثر مثله غاية الكثرة لقلة
تضعيفهم في الوقف لما ذكرنا أن الوقف حقه التخفيف لا التثقيل فقلة مثل القصبَا
وَعَيْهَلٍ مثل قلة نحو جاءني جعفر ويجعل وكان الواجب أن لا يلحق التضعيف المنصوب
المنون في نحو قوله: * تَتَرَكُ مَا أَبْقَى الدَّبَّ سَبَسَبًا * لأن حقه أن يتحرك حرف إعرابه في
الوقف ويقلب تنوينه ألفاً لا غير ومع تحرك حرف الإعراب في الوقف لا لأجل الإتيان
بحرف الإطلاق لا يضعف لكن الشاعر حمل النصب على الرفع والجر وقاسه عليهما
كما في لغة ربيعة واعلم أن النحاة قالوا: إن الشاعر في نحو قوله عيهلٍ والقصبَا أجرى
الوصل مجرى الوقف يعنون أن حرف الإطلاق هو الموقوف عليه إذ لا يؤتى به إلا
للووقف عليه فإذا كان هو الموقوف عليه لم يكن ما قبله موقوفاً عليه بل في
درج الكلام وهذا إجراء الوصل مجرى الوقف هذا وقال سيبويه: حدثني من أنق به أنه
سمع أعرابياً يقول: أعطني أبيضَةً يريد أبيضٌ والهاء للسكت وهو

= فنقل حركة الباء الى الدال الساكنة ثم ضعف الباء والدبا: الجراد والمور: الغبار
والسبب - بزنة جعفر -: القفر والمفازة وتشديد الباء فيه ضرورة كما سيقول المؤلف
واسلحِب: امتد والقصبا: يريد القصب فشدد الباء والتهبا كذلك والاستشهاد بهذه
الابيات في قوله (جدبا والقصبا والتهبا واخصبا وسبسبا) حيث ضعف اواخرها للوقف
ثم حركها ضرورة (*)

(320/2)

أقبح الشذوذ لأن هاء السكت لا يلحق إلا ما حركته غير إعرابية وأيضاً حرك المضعف لا لأجل حرف الإطلاق كما ذكرنا قال: (وَنَقُلُ الحُرْكَهَ فِيمَا قَبْلَهُ سَاكِنٌ صَحِيحٌ إِلَّا الْفَتْحَةَ إِلَّا فِي الْهَمْزَةِ وَهُوَ أَيْضاً قَلِيلٌ مِثْلُ هَذَا بَكَرٌ وَخَبُؤٌ وَمَرَرْتُ بِبَكْرٍ وَخَبِيٍّ وَرَأَيْتُ الْحَبَأَ وَلَا يُقَالُ رَأَيْتُ الْبَكْرَ وَلَا هَذَا حَبْرٌ وَلَا مِنْ قَفْلٍ وَيُقَالُ: هَذَا الرِّدْؤُ وَمِنْ الْبُطْيُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَفِرُّ فَيُتْبِعُ) أقول: قوله (ونقل الحركة) هذا وجه آخر من وجوه الوقف وهو قليل كقلة التضعيف إلا في الهمزة كما ذكرنا وذلك لغرض لهم ذكرناه في نقل حركة الهمزة وإنما قلّ هذا لتغير بناء الكلمة في الظاهر بتحريك العين الساكن مرة بالضم ومرة بالفتح ومرة بالكسر وإن كانت الحركات عارضة وأيضاً لاستكراه انتقال الإعراب الذي حقه أن يكون على الأخير إلى الوسط وإنما سهل لهم ذلك الفرار من الساكنين والضن بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى ولو ثبت ذلك في نحو مُنْذُ من المبنيات فالمسهل الفرار من الساكنين فقط وهذا النقل ثابت في الرفع والجر اتفاقاً وأما في النصب: فإن كان الاسم منوناً

فلا يثبت إلا في لغة ربعة لحذفهم الفتحة أيضاً وإن لم يكن منونا فقد منعه سيبويه وقال: لا يقال رأيت الْبَكْرَ بناء على ان اللام عارضة والاصل التنوين فالمعرف باللام في حكم المنون وغير سيبويه جوزه لكونه مثل مهموز الآخر فقد ثبت النقل فيه اتفاقاً لما ذكرنا قبل من خفاء الهمزة ساكنة بعد الساكن ولكراحتهم ذلك في الهمزة جوزوا فيها النقل مع الأداء إلى الوزن المرفوض نحو هذا الرِّدْؤُ وَمِنْ الْبُطْيُ ولم يجوزوا ذلك في غيرها فلم يقولوا: هذا عِدْلٌ وَلَا مِنْ قُفْلٍ بل من كان ينقل في نحو بكر إذا اتفق له مثل عدل وقفل (ج 2 - 21)

(321/2)

اتبع العين الفاء في الرفع والنصب والجر فيقول: هذا الْعِدْلُ وَالْقُفْلُ ورأيت الْعِدْلَ وَالْقُفْلَ ومررت بِالْعِدْلِ وَالْقُفْلِ لأنه لما لزمة تسوية الرفع والجر فيهما لئلا يؤدي إلى الوزن المرفوض أتبعهما المنصوب وجعل الأحوال الثلاث متساوية قوله (ومنهم من يفر فيتبع) يعني في المهموز في الأحوال الثلاث وكذا غير المهموز وإن لم يذكره المصنف والفرق بين المهموز وغيره أن المهموز يغتفر فيه الأداء إلى الوزن المرفوض فيجوز ذلك كما يجوز الإتيان وأما غير المهموز فلا يجوز فيه إلا الإتيان ولم يذكر المصنف في هذا الفصل أيضاً وقف أهل الحجاز هذا وقد ذكرنا قبل أن هاء الضمير كالمهمز في الخفاء

فإذا سكن ما قبلها وهو صحيح جاز نقل ضميتها لبيائها إلى ذلك الساكن نحو مِنْهُ وَعَنْهُ
قال: 114 - عَجِبْتُ والدهر كثير عجبه * من عنزي سَبَّيْ لَمْ أَضْرِبْهُ (1) وبعض بني
عدي من بني تميم يحركون ما قبل الهاء للساكنين بالكسر

(1) هذا بيت من الرجز لزياد الاعجم - وهو من شواهد سيبويه (ح 2 ص 287).

العنزي: نسبة الى عنزة وهي قبيلة من ربيعة بن نزار وهي عنزة بن اسد ابن ربيعة وزياد
الاعجم قاتل هذا البيت احد بني عبد القين.
والاستشهاد بالبيت في قوله (لم اضربه) حيث نقل حركة الهاء إلى الباء ليكون أبين لها في
الوقف وذلك من قبيل ان الهاء الساكنة خفية فإذا وقف عليها بالسكون وقبلها ساكن
كان ذلك اخفى لها قال أبو سعيد السيرافي: (انما اختاروا تحريك ما قبل الهاء في الوقف
إذا كان ساكناً لأنهم إذا وقفوا اسكنوا الهاء وما قبلها ساكن فيجتمع ساكنان والهاء
خفية ولا تبين إذا كانت ساكنة وقبلها حرف ساكن فحركوا ما قبلها بالقاء حركتها على
ما قبلها وبعضهم - وهم بنو عدي - لما اجتمع الساكنان في الوقف وارادوا ان يحركوا
ما قبل الهاء لبيان الهاء حركه بالكسر كما يكسر الحرف الاول لاجتماع الساكنين في
نحو قولنا: لم يقيم الرجل وذهبت الهندات) اه (*)

(322/2)

فيقولون: ضَرَبْتَهُ وَقَالَتْهُ والأول هو الأكثر ولا ينقل الحركة إلى الساكن إذا كان مدغماً
لئلا يلزم انفكاك الإدغام نحو الرَّدِّ والشَّدِّ قوله (صحيح) وإنما اشترط ذلك لأن حرف
العله لا تنقل الحركة إليه لثقلها عليه وذلك نحو زَيْدٍ وَحَوْضٍ واعلم أنه يجوز أن يوقف
على حرف واحد كحرف المضارعة فيوصل بهمزة بعدها ألف وقد يقتصر على الألف
قال: 115 - بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرَّافًا * وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأْ (1) أي: إن شرا
فشر ولا أريد الشر إلا أن تشاء ويروى (فأأ) و (تأأ) كأنه زيد على الألف ألف آخر
كإشباع الفتحة ثم حركت الأولى للساكنين فقلبت همزة كما ذكرنا في دأبة

(1) هذا بيت من الرجز لم نعثر له على قائل وقد استشهد به سيبويه (ح 2 ص 62)
والشاهد فيه قوله (فا) وقوله (تا) يريد فشر وتشاء فاقتصر على الفاء وهي اول الكلمة

الاولى وعلى التاء وهى اول الثانية ولما لفظ بهما وفصلهما مما بعدهما ألحقهما الألف
للسكت عوضاً من الهاء التى يوقف عليها وذلك كما وقفوا على (انا) و (حيهلا)
بالالف قال أبو سعيد السيرافى: (إذا سميت رجلاً بالباء من ضرب فمذهب الاخفش ان
يزيد عليه ما يصيره بمنزلة اسم من الاسماء المعربة وفيها ما يكون على حرفين كيد ودم
واولى ما ترده إليه ما كان في الكلمة فتزد الضاد فتقول: ضب وقال المازنى: ارد اقرب
الحروف إليه وهو الراء فأقول: رب وقال أبو العباس: ارد الحروف كلها فأقول: ضرب)
اه.

قال سيبويه: (وسمعت من العرب من يقول: الا تا بلى فاذا ارادوا (الا تفعل) و (بلى
فافعل) ولكنه قطع كما كان قاطعاً بالالف في انا وشركت الالف الهاء كشركتها في قوله:
انا بينوها بالالف كيبائهم بالهاء في (هي) و (هن) و (بغلتيه) قال الراجز: * بالخير
خيرات ... البيت * يريد ان شرا فشر ولا يريد الشر الا ان تشاء) اه (*)

(323/2)

وقد يجري الوصل مجرى الوقف والغالب منه في الشعر للضرورة الداعية إليه قال: 116
– لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَاهُ وَلَا شَبَعٌ * مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَالْطَّجَعُ (1) وربما جاء في غير
الشعر نحو ثلاثه اربع وكذا جميع الاسماء المعددة تعديداً كما ذكرنا وذلك واجب فيها
كما مر وقوله تعالى: (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رُبِّي) في قراءة ابن عامر وقوله تعالى (كتابيه) و
(حسابيه) وصلاً كما في بعض القراءات وقوله تعالى: (أَنَا أُخِي وَأُمِيْتُ) بإثبات ألف
(أنا)

المقصود والممدود قال: (المقصود: ما آخره الف مفردة كَالْعَصَا وَالرَّحَى وَالْمَمْدُودُ مَا
كَانَ بَعْدَهَا فِيهِ هَمْزَةٌ كَالْكِسَاءِ وَالرِّدَاءِ وَالْقِيَاسِيُّ مِنَ الْمَقْصُورِ ما يكون قبل آخر نظيره
مِنَ الصَّحِيحِ فَتَحَةً وَمِنَ الْمَمْدُودِ ما يكون ما قبله أَلِفًا فَالْمُعْتَلُّ اللَّامُ مِنْ أَسْمَاءِ
الْمَفَاعِيلِ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ مَقْصُورٌ كَمُعْطَى وَمُشْتَرَى

(1) هذا بيت من الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي وقد استشهد به كثير من النحاة منهم
الزمخشري وابن جني وابن هشام والمرادي وقبله: يَا رُبَّ أَبَا زٍ مِنَ الْعَفْرِ صَدَغٌ * تَقَبُّضُ
الدُّبِّ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعُ وَالْأَبَا: العدا وفعله ابن من باب ضرب تقول: ابن الطي يأبن إذا
عدا والعفر: جمع اعفر وهو الابيض الذى ليس بشديد البياض.

والصدع: الخفيف اللحم.

وتقبض: انزوى وانضم.

والدعة: خفض العيش والتاء فيه بدل من الفاء الذاهبة في اوله.

والارطاة: واحدة الارطى وهو شجر من شجر الرمل.

والحقف - بكسر الحاء وسكون القاف - : التل المعوج.

والطجع: اصله اضطجع فأبدل الضاد لا ما ويروى (فاطجع) بابدال الضاد طاء ويروى

(فاضجع) بابدال الطاء ضادا ويروى (فاضطجع) بابدال الضاد طاء ويروى (فاضجع)

بابدال الطاء ضادا ويروى (فاضطجع) على الاصل.

والاستشهاد بالبيت في قوله (الادعه) حيث ابدل التاء هاء في الوصل إجراء له مجرى

الوقف.

(*)

(324/2)

لأنَّ نَظَائِرَهُمَا مُكْرَمٌ وَمُشْتَرِكٌ وَأَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْمَصْدَرِ مِمَّا قِيَاسُهُ مَفْعَلٌ وَمَفْعَلٌ
كَمَغْزَى وَمُلْهَى لِأَنَّ نَظَائِرَهُمَا مَقْتَلٌ وَمُخْرَجٌ وَالْمَصْدَرُ مِنْ فَعَلَ فَهُوَ أَفْعَلٌ أَوْ فَعْلَانٌ أَوْ
فِعْلٌ كَالْعَشَى وَالطَّوَى وَالصَّدَى لِأَنَّ نَظَائِرَهَا
الْحَوْلَ وَالْعَطَشَ وَالْفَرْعَ وَالْعَرَاءَ شَاذٌ وَالْأَصْمَعِيُّ يَقْصُرُهُ وَجَمَعَ فُعْلَةً وَفِعْلَةً كَعَرَى وَجَزَى
لِأَنَّ نَظَائِرَهُمَا قُرْبٌ وَقُرْبٌ أَقُولُ: قوله (ألف مفردة) احتراز عن الممدودة لأنها في
الأصل ألفان قلبت الثانية همزة ولا حاجة إلى هذا فإن آخر قولك كساء وحمراء ليس
ألفاً بل قد كان ذلك في الأصل ولو نظر إلى الأصل لم يكن نحو الفتى والعصا مقصوراً.
قوله (بعدها فيه) أي: بعد الألف في الآخر فتخلو الصلة عن العائد إلى الموصول وإن
قلنا إن الضمير في (فيه) لم يفسد الحد بنحو جاء وجائية والأولى أن يقال: الممدود ما
كان آخره همزة بعد الألف الزائدة لأن نحو ماءٍ وشاءٍ لا يسمى في الاصطلاح ممدوداً
والمقصود القياسي: مقصور يكون له وزن قياسي كما تقول مثلاً: إن كل اسم مفعول من
باب الإفعال على وزن مُفْعَل فهذا وزن قياسي فإذا كان اللام حرف علة - أعني الواو
والياء - انقلبت ألفاً قوله (ومن الممدود) يعني أن القياسي من الممدود أن يكون ما
قبله: أي ما قبل آخر نظيره من الصحيح ألفاً والأولى أن يقال: الممدود القياسي ممدود
يكون له وزن قياسي فإذا عرفنا المقصور والممدود أولاً كفى في حد المقصور والممدود

القياسيين أن نقول: هما مقصور وممدود لهما وزن قياسي والحدان اللذان ذكرهما المصنف لا يدخل فيهما نحو الْكُبْرَى تأنيث الأكبر وحمراء تأنيث الأحمر مع أنهما قياسيان لأن كل مؤنث لأفعل التفضيل مقصور وكل مؤنث لأفعل الذي للألوان والحلّى ممدود

(325/2)

والاولى في تسمية المقصورا انه لكونه لامد في آخره وذلك لأنه في مقابلة الممدود يقال: يجوز في الشعر قصر الممدود: أي الإتيان بالألف فقط
وقال بعضهم: سمي مقصوراً لكونه محبوساً ممنوعاً من الحركات من قولهم: (قصرته) أي حبسته ولا يسمى بالمقصور والممدود في الاصطلاح إلا الاسم المتمكن فلا يقال: إن حبسته ولا يسمى بالمقصور والممدود في الاصطلاح إلا الاسم المتمكن فلا يقال: إن إذا ومتى وما ولا مقصورة وأما قولهم: هؤلاء مقصوراً أو ممدوداً فَتَجَوَّزَ وفصد للفرق بين لغتي هذه اللفظة قوله (من غير الثلاثي المجرد) فمن أَفْعَلَ نحو مُعْطَى ومن فَعَّلَ نحو: مُسَمَّى ومن فاعل نحو مُرَامَى ومن افتعل نحو مشترى ومن انفعّل نحو منجلى عنه ومن استفعل نحو مستدعى ومن تفعل نحو مُتَسَلَّى عَنْهُ ومن تفاعل نحو مُتَقَاَصَى منه ومن أَفْعَلْ وافعال مرعوى عنه ومحو اوى له ومن فعلل مُقَوِّفَى فيه وكذا كل موضع وزمان من فَعَلَى وافعلنى كَسَلَقَى (1) واغْرَنْدَى (2) قوله (وأسماء الزمان والمكان والمصدر) يعني من المعتل اللام وكذا كل ما يذكر بعده من قياسات المقصور والممدود فالزمان والمكان والمصدر من ناقص الثلاثي المجرد مَفْعَل بفتح العين سواء كان من يَفْعَلْ أو يفعل أو يَفْعَلْ كما مر في أسماء الزمان والمكان وأما من غير الثلاثي المجرد فالثلاثة على وزن مفعوله كما مضى في الباب المذكور سواء كان المفعول مُفْعَلًا أو مُفْتَعَلًا أو مستفعلاً أو غير ذلك ولم يذكر المصنف إلا مُفْعَلًا قوله (والمصدر من فَعِلَ) أي المصدر المعتل اللام وليس كل مصدر من فَعِلَ الناقص الذي نعتنه على أحد الثلاثة الأوجه بمقصور ألا ترى إلى قولهم خَزِي يَخْزِي خَزِيًّا فهو خَزِيَّان وَرَوِي يَرْوِي رِيًّا فهو رِيَّان بل يجب أن

(1) انظر (ح 1 ص 55 و 68) (2) انظر (ح 1 ص 113) (*)

(326/2)

يكون مقصوداً إذا كان مفتوح الفاء والعين وإنما شرط أن يكون النعت من المصدر المقصور على الأوزان المذكورة احترازاً عن نحو فَنِي يَفْنَى فَنَاءً قوله (وَالْغَرَاءُ شَاذٌ) حكى سيبويه غَرِي يَغْرِي (1) غَرَاءٌ وَظَمِي يَظْمِي ظَمَاءٌ وقال الأصمعي: هو غَرَى على القياس قوله: (جمع فُعْلَةٌ وَفِعْلَةٌ) أي: إذا كان معتل اللام وذلك لما ذكرنا أن جمع فُعْلَةٌ فُعَلٌ وجمع فِعْلَةٌ فِعَلٌ.

ومن المقصور القياسي: كل مؤنث لأفعل التفضيل وكل مؤنث بغير هاء لَفْعَلَانِ الصفة وكل جمع لفعليل بمعنى مفعول إذا تضمن معنى البلاء والآفة وكل مذكر لفعلاء المعتل لامه من الألوان والحلي والخلق كأَحْوَى وَحَوَّاءَ وكل مؤنث بالألف من أنواع المشي كَالْقَهْقَرَى (2) وَالْخَوَزَلَى (3) وَالْبَشَكَى (4) وَالْمَرَطَى (5) وكل ما يدل على مبالغة المصدر من المكسور فاؤه المشدد عينه

-
- (1) تقول: غرى بالشئ يغرى - كفرح يفرح - غرى وغراء إذا اولع به كما تقول:
اغرى به بالبناء للمجهول والذي ذهب إليه المصنف من أو الغراء - بالفتح والمد -
مصدر غرى هو ظاهر عبارة سيبويه وهو ما حكاه ابن عصفور وغيره وقد جزم صاحب
الصحاح بنه اسم مصدر وليس بمصدر وعلى هذا يكون من الممدود السماعي كالغراء
- بالكسر والمد الذي يلصق به الشئ.
- (2) القهقرى: الرجوع الى خلف ومثله القهقرة بالناء (3) الخوزلى: مشية فيها تتأقل
وتبخر كالخيزل والخيزلى قال المتنبي: الاكل ماشية الهيدبا * فداكل ماشية الخوزلى (4)
البشكى: خفة المشى يقال: ناقة بشكى إذا كانت خفيفة المشى كأنه من الوصف
بالمصدر (5) المرطى: الاسراع في المشى يقال: مرط يمرط - كنصر ينصر - مرطا
ومروطا ومرطى إذا اسرع (*)

(327/2)

كالرميا (1) ، والخليفي (2) ، وروى الكسائي المدفى الخِصيصى (3) كما مر في باب
المصدر ومما الغالب فيه القصر كل مفرد معتل اللام يجمع على أفعال: كَنَدَى وَأَنَدَا
وَقَفَاً وَأَقْفَاءَ وَجَاءَ غُثَاءَ (4) وَأَغْثَاءَ وروى قَفَاءَ بالمد مع أن جمعه أَقْفَاءَ قال: (وَنَحْوُ
الْإِعْطَاءِ وَالزَّمَاءِ وَالْإِشْتِرَاءِ وَالْإِحْبِنَاءِ مَمْدُودٌ لِأَنَّ نَظَائِرَهَا الْإِكْرَامُ وَالطَّلَابُ وَالْإِفْتِاحُ
وَالْأَحْرَ بِحَامٍ وَأَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ الْمَضْمُومِ أَوْلَاهَا كَالْعَوَاءِ وَالتَّغَاءِ (5) لِأَنَّ نَظَائِرَهَا الْبَنَاءُ

جَمَارٌ وَقَدْالٌ وَأُنْدِيَّةٌ شاذ والسَّمَاعِيُّ نَحْوُ: الْعَصَا وَالرَّحَى وَالْحَفَاءُ وَالْأَبَاءُ (7) مِمَّا لَيْسَ لَهُ
نَظِيرٌ يُحْمَلُ عَلَيْهِ

(1) الرميا: انظر (ح 1 ص 168) (2) الخليفى: انظر (ح 1 ص 168) (3)
الخصيصى: مصدر خصه بالشئ يخصه خصا وخصوصا وخصوصية وخصوصية - بفتح
الحاء أو ضمها - وخصيصى إذا افرد به دون غيره.
وانظر (ح 1 ص 168) (4) الغناء: ما يحمله السيل من الزيد والوسخ وغيره والغناء
بالتشديد - مثله وهما ايضا الهالك البالى من ورق الشجر وفي التنزيل (والذى اخرج
المرعى فجعله غناء احوى) (5) العواء: صوت الكلب والذئب.
والغناء: صوت الغنم والظباء (6) القباء - بالفتح والمد -: نوع من الثياب (7) الابهاء
- بفتح الهمزة -: اسم جنس جمعى واحدته اباءة - كعباءة - وهو
القصب.

وقد وقع في بعض النسخ (الاناء) بالنون في مكان الابهاء وهو خطأ فان الاناء ممدود
قياسي لان جمعه آنية - كقذال واقلذلة - فيكون نظير كساء واكسية وقباء واقبية (*)

(328/2)

أقول: قوله (ونحو الإعطاء والرّماء) يعني كل مصدر لأفعل وفاعل ناقص غير مُصَدَّر
بميم زائدة احترازاً عن نحو الْمُعْطَى والمُرَامَى وكل مصدر لافتعل وانفعل واستفعل وافعلّ
وافعالّ ناقص فهو ممدود كإعطاء والرّماء والاشتراء والانجلاء والاستلقاء والازعواء
والاخويواء وكذا كل مصدر معتل اللام لفعل على غير فَعْلَلَة نحو: قَوِي قِيَقَاء وكل
مصدر لافعلنى كاخْبَنْطَى وكذا كل صوت معتل اللام مضموم الفاء احترازاً عن نحو
الدَّوِيِّ وقد ذكرنا في المصادر أن الأصوات على فُعَال أو فَعِيل وكذا كل مفرد لأفَعْلَة
معتل اللام مفتوح الفاء والعين احترازاً عن نحو نَدِيّ وأندية وشذ رَحَى وأُرْجِيَة وقفا
المقصود وأقفية وأما قفاء بالمد وأقفية فقياس وشذ أيضاً نَدَى وأندية قال: 117 - في
لَيْلَةٍ من جمادى ذات أندية لا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظُلُمَائِهَا الطُّبْيَا (1)

(1) هذا بيت من بحر البسيط من قصيدة لِمُرَّة بن مِحْكَان وهو من شعراء الحماسة وقد
اختار أبو تمام منها ابياتا في باب الاضياف والمديح وقبل البيت الشاهد قوله: يَا رَبَّة

الْبَيْتِ قُومِي غَيْرَ صَاغِرَةٍ * ضَمِّي إِلَيْكَ رَحَالَ الْقَوْمِ والقربا وبعده بيت الشاهد وبعده قوله لَا يَنْبَحُ الْكَلْبُ فِيهَا غَيْرَ وَاحِدَةٍ * حَتَّى يَلْفَ عَلَى خُرْطَمِهِ الذنبا ربة البيت: المراد منها امرأته وقوله (غير صاغرة) اراد غير مستهان بك وذلك لان اكرام الضيف عنده من اقدس الواجبات والرحال: جمع رحل يريد به متاع الضيفان.

والقرب: جمع قراب مثل كتاب وكتب وهو جفن السيف وانما امرها ان تضم إليها قرب سيوفهم لانهم إذا نزلوا عنده امنوا ان يصيبهم مكروه وقوله (في ليلة من جمادى) اراد في ليلة من ليالي الشتاء وذلك لان الشتاء عندهم زمان الجذب والحاجة والاندية: جمع ندى والندى: البلل.

وقيل ما سقط آخر الليل والطنب: الحبل الذى تشد به الخيمة.

والاستشهاد بالبيت في قوله (اندية) = (*)

(329/2)

وكذا كل مؤنث بغير الناء لافعل الذي للألوان والحلى كأحمر وحمراء قوله (مما ليس له نظير) أي: من ناقص ليس له نظير من الصحيح والحق أن يقال: مما ليس له ضابط

ليدخل فيه نحو الْقَرْنَى (1) وَالْكُمُتْرَى وَالسَّيْرَاءَ (2) وَالْحُشَاءَ (3) ونحوها (ذو الزيادة) قال: (ذو الزيادة: حُرُوفُهَا الْيَوْمَ تَنْسَاهُ أَوْ سَأَلْتُمُونِيهَا أَوْ السِّمَانُ هَوَيْتُ: أي الَّتِي لَا تَكُونُ الزِّيَادَةُ لِغَيْرِ الْإِلْحَاقِ وَالتَّضْعِيفِ إِلَّا مِنْهَا وَمَعْنَى الْإِلْحَاقِ أَنَّمَا زِيدَتْ لِغَرَضٍ جَعَلَ مِثَالٍ عَلَى مِثَالٍ أَزِيدَ مِنْهُ لِيَعَامَلَ مَعَامَلَتَهُ فَنَحْوُ قَرَدٍ مُلْحَقٌ وَنَحْوُ مَقْتَلٍ غَيْرُ مُلْحَقٍ لِمَا ثَبَتَ مِنْ قِيَاسِهَا لِغَيْرِهِ وَنَحْوُ أَفْعَلَ وَفَعَلَ وَفَاعَلَ كَذَلِكَ لَذَلِكَ وَلِجِي مَصَادِرِهَا مُخَالَفَةً وَلَا يَقَعُ الْأَلْفُ لِلْإِلْحَاقِ فِي الْأَسْمِ حَشَوًّا لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَحْرِيكِهَا)

= حيث جمع ندى عليه وذلك شاذ لان أفعله جمع للممدود لا للمقصور ومن الناس من قال: الاندية جمع نداء - بكسر النون - وهو جمع ندى فيكون اندية جمع الجمع

وحينئذ يكون قياسا (1) القرنى: دويبة شبه الخنفساء أو أعظم منها قليلا طويلة

الرجال قال جرير:

ترى التيمى يزحف كالقرنى * إلى تيمية كعصا المليل وفى المثل (القرنى في عين امها حسنة) .

والمليل: الخبز الذى يخبز في الملة وهى الرماد الحار ويريد من عصا المليل العصا التى يحرك بها الخبز (2) السيراء - بكسر السين وفتح الياء ممدودا وبقصر - : ضرب من البرود وصرّب من النبت والجريدة من جرائد النخل (3) الخشاء - بضم الخاء وتشديد الشين ممدودا والخششاء - بضم الخاء والشين الاولى - : العظم الدقيق العارى من الشعر الناتئ خلف الاذن والخشاء - بفتح الخاء وتشديد الشين - الارض التى فيها رمل فقول المؤلف (والخشاء) يحتمل ان يكون بضم الخاء وفتحها (*)

(330/2)

أقول: قيل: سأل تلميذ شيخه عن حروف الزيادة فقال: سألتُمونها فظن أنه لم يجبه إحالة على ما أجابهم به قبل هذا فقال: ما سألتك إلا هذه النوبة فقال الشيخ: اليوم تنساه فقال: والله لا أنساه فقال: قد أجبتك يا أحمق مرتين وقيل: إن المبرد سأل المازني عنها فأنشد المازني: هَوَيْتُ السِّمَانَ فَشَيَّبَنِي * وَقَدْ كُنْتُ قَدَمًا هَوَيْتُ السِّمَانَ فقال: أنا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدني الشعر فقال: قد أجبتك مرتين وقد جمع ابن خروف منها نيفاً وعشرين تركيباً محكياً وغير محكي قال: وأحسنها لفظاً ومعنى قوله سَأَلْتُ الحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَنِ اسْمِهَا فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخَلْ: أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ وقيل: هم يتساءلون وما سألت يهون والتَّمَسَّنَ هواي وسألتهم هواي

وغير ذلك قوله (أي التي لا تكون الزيادة ألخ) يعني ليس معنى كونها حروف الزيادة أنها لا تكون إلا زائدة إذ ما منها حرف إلا ويكون أصلاً في كثير من المواضع بل المعنى أنه إذا زيد حرف على الكلمة لا يكون ذلك المزيد إلا من هذه الحروف إلا أن يكون المزيد تضعيفاً سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغيره كقردد (1) وعبرَ فإن الدال والباء ليستا منها فالحرف المضعف به - مع زيادته - يكون من جميع حروف الهجاء: من حروف الزيادة كعلم وجمع ومن غيرها كقطع وسرح وقد يكون ذلك التضعيف الزائد للإلحاق كقردد (1) وجلب ولغيره كعلم والذي للإلحاق لا للتضعيف لا يكون إلا من حروف

(1) انظر (ح 1 ص 13) (*)

(331/2)

اليوم تنسأه كجذولٍ وَزُرْقُم (1) وَعَنْسَلٍ (2) فلا وجه لقول المصنف (لغير الإلحاق والتضعيف) فإنه يوهم أن يكون الإلحاق بغير التضعيف من غير هذه الحروف وكان يكفي أن يقول: لا تكون الزيادة بغير التضعيف إلا منها فأما الزيادة بالتضعيف سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغيره فقد تكون منها وقد لا تكون قوله (ومعنى الإلحاق إلخ) قد تقدم لنا في أبنية الخماسي بيان حقيقة الإلحاق والغرض منه قوله (ونحو مقتل غير ملحوق) قد ذكرنا هناك أن ما اطرده زيادته لمعنى لا يجعل زيادته للإلحاق ولو كان نحو مَقْتَلٍ للإلحاق لم يدغم نحو مَرَدٍّ وَمَشَدٍّ كما لم يدغم نحو أَلَنَدَدٍ وَمَهْدَدٍ (3) قوله (لما ثبت من قياسها لغيره) أي: من قياس زيادة الميم في مثل هذه المواضع بغير الإلحاق قوله (كذلك لذلك) أي: ليست للإلحاق لكون الزيادة لمعنى غير الإلحاق قوله (ولجئ مصادرها مخالفة) أما كون إِفْعَالٍ وَفِعَالٍ وَفِعْعَالٍ كد حراج فليس بدليل على الإلحاق لأن مخالفة الشيء للشيء في بعض التصرفات تكفي في الدلالة على عدم إلحاقه به ولأن فِعْعَالاً في الرباعي ليس بمطرده كما مر في باب المصادر ولو كان أَفْعَلٌ وَفَاعِلٌ ملحقين بد حرج لم يدغم نحو أَعَدَّ وَحَادَّ قوله (ولا يقع الألف للإلحاق في الاسم حشواً) إنما قال: في الاسم احترازاً

(1) انظر (ص 252 و 334 من هذا الجزء) (2) انظر (ح 1 ص 59) (3) انظر في كلمة (الندد) ح 1 ص 53 و 252 وفي كلمة (مهدد) (ح 1 ص 14) (*)

(332/2)

عن تفاعل فإنه عنده ملحوق بثفعل كما ذكر قبل وهو ممنوع كما ذكرنا لكون الزيادة مطردة في معنى أعني لكون الفعل بين أكثر من واحد ولثبوت الإدغام في نحو تساراً وتماداً قوله (لما يلزم من تحريكها) مضى شرحه في أول الكتاب (1) قال: (وَيُعْرَفُ الزَّائِدُ بِالِاشْتِقَاقِ وَعَدَمُ النَّظِيرِ وَغَلَبَةُ الزِّيَادَةِ فِيهِ وَالتَّرْجِيحُ عِنْدَ التَّعَارُضِ وَالِاشْتِقَاقُ الْمُحَقَّقُ مُقَدَّمٌ فَلِذَلِكَ حُكْمُ بَثَلَانِيَةِ) (ادلة الزيادة) عنسل وشامل وشمال ولندل ورعشن وفرسن وبلغن وخطائط ودلأمص وقمارص وهرماس وزرقم وقنعاس وفرناس وترنوت) أقول:
العنسل: الناقة السريعة مشتق من العسلان وهو السرعة وقال بعضهم: هو كزبدل من العنس وهو بعيد لمخالفة معنى عنسل معنى عنس وهي الناقة الصلبة ولقلة زيادة اللام الشامل والشمل والشمال بمعنى الشمال يقال: شملت الريح:

أي هبت شمالاً.

النَّيْدُلُ - بكسر النون والداال وسكون الهمز - والنَّيْدَلَانِ بفتحهما مع الياء والنَّيْدَلَانِ بضم العين: الكابوس من النَّدْل وهو الاختلاس كأنه يندل الشخص: أي يختلسه ويأخذه بغتة والهمزة في نَيْدِل زائدة لكونه بمعنى النَّيْدَلَانِ والياء فيه زائدة لكونها مع ثلاثة أصول الرَّعْشُنُ كجعفر: بمعنى المرتعش الفَرَسُنُ: مقدم خف البعير لأنه يفرس: أي يدق البِلْعُن: البلاغة.

الْحُطَّائِطُ: الصغير كأنه حط عن مرتبة العظيم

(1) انظر (ح 1 ص 57) (*)

(333/2)

الدلامص: الدرع البراقة اللينة بمعنى الدَّليص والدِّلاص وقد دَلَصَتِ الدرع: أي لانت القُمَارِصُ: بمعنى القارص الهِرْمَاسُ والفَرْنَاسُ: الأسد الشديد من الهَرَسِ والفَرَسِ الزرقم: الأزرق القِنْعَاسُ: البعير العظيم من القَعَسِ وهو الثبات يقال: عزة قَعَسَاء: أي ثابتة لأن العظيم يثبت ويقل بَرَاحه والقَعُوسُ: الشيخ الكبير الهرم التَّرْمُوتُ: تَرْمُ القوس عند النزق قال

118 - تَجَاوَبُ الْقَوْسُ بِتَرْمُوتِهَا (1) (الاشتقاق من أدلة الزيادة) فقد عرفنا زيادة

الأحرف بالاشتقاق المحقق: أي الظاهر القريب على ما ذكرنا في كل واحد ونعني بالاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد ولم يعرف زيادتهما بغلبة

(1) هذا بيت من الرجز المشطور وهو مع بيتين آخرين شريانة ترزم من عننوتها *
تجاوب القوس بِتَرْمُوتِهَا * تَسْتَخْرِجُ الحَبَّةَ مِنْ تَابُوتِهَا * والشريانة - بكسر الشين فتحها -: شجر تتخذ منه القسي وهو من جيد العيدان يزعمون ان عوده لا يكاد يعوج.
وترزم: مضارع من قولك: ارزمت الناقة ارزاما إذا انت وصوتت من غير ان تفتح فاهها والعننوت: الحز في القوس وتجاوب مصدر تشبيهي نصب على انه مفعول مطلق ويروى (تجاوب) بصيغة المضارع والترنموت: التزم والمراد من الحبة سويداء القلب وجعل القلب تابوتها كما قيل: القلب تابوت الحكمة.

والاستشهاد بالبيت في قوله (ترغوثها) ومعناه التزم وهذا الاشتقاق يدل على زيادة التاء في آخرها كما يستدل على زيادة التاء في ملكوت وجبروت ورهبوت ورحموت وطاغوت بالملك والجبر والرهبنة والرحمة والطغيان.

(*)

(334/2)

الزيادة لأنها ليست من الغوالب في مواضعها المذكورة على ما يجي ولا بعدم النظر لأن تقدير أصالة الحروف المذكورة لا يوجب ارتكاب وزن نادر فلما ثبت الاشتقاق الحق لم ينظر إلى غلبة الزيادة وعدم النظر وحكمنا بالاشتقاق قال: (وَكَانَ أَلْنَدَدُ أَفْعَلًا وَمَعْدُ فَعَلًا لَجِي تَمَعَّدَ وَلَمْ يُعْتَدَ

بَتَمَسْكَنَ وَتَمَدَّرَ وَتَمَدَّلَ لَوْضُوحِ شُدُودِهِ وَمَرَّاجِلُ فَعَالِلٍ لِقَوْلِهِمْ: تَوْبُ مُرْجَلٍ وَضَهْيَا فَعَلًا لَجِي ضَهْيَاءَ وَفِينَانَ فَيَعَالًا لَجِي فَتَنَ وَجَرَانِضَ فَعَانِلًا لَجِي جَرَوَاضَ وَمَعَزَى فَعَلَى لِقَوْلِهِمْ مَعَزَ وَسَنَبَتَهُ فَعَلَنَتَهُ لِقَوْلِهِمْ سَنَبَ وَبُلْهَنِيَّةَ فَعَلَنِيَّةَ مِنْ قَوْلِهِمْ عَيْشَ أَبْلَهَ وَالْعَرِضَنَةُ فَعَلَنَتُهُ لِأَنَّهُ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ وَأَوَّلُ أَفْعَلٍ لَجِي الْأَوَّلُ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مِنْ وَوَلٍ لَا مِنْ وَأَلٍ وَلَا مِنْ أَوَّلٍ وَإِنْفَخْلُ إِنْفَعَلًا لِأَنَّهُ مِنْ فَعَلٍ: أَيِ يَبْسُ وَأَفْعَوَانُ أَفْعَلَانًا لَجِي أَفْعَى وَإِضْحِيَانُ إِفْعَلَانٍ مِنَ الضُّحَى وَخَنْفَقِيْقُ فَنَعْلِيْلًا مِنْ خَفَقَ وَعَفَرْنِي فَعَلْنِي مِنَ الْعَفْرِ أَقول: إنما كان الندد افنعلا لأن أَلْنَدَدَا وَيَلْنَدَدَا بمعنى الألد وهن مشتقات من اللدد وهو شدة الخصومة ولولا ذلك لقلنا: إن فيه ثلاثة أحرف غالبية زيادتها في مواضعها: الهمزة في الأول مع ثلاثة أصول والنون الثالثة الساكنة والتضعيف فلنا أن نحكم بزيادة اثنين منها: إما الهمزة والنون فهو من لدد وإما النون وأحد الدالين فهو من ألد وإما الهمزة وإحدى الدالين فهو من لند لكننا اخترنا الوجه الأول لما ذكرنا من الاشتقاق الواضح قوله (مَعَدُّ فَعَلًا) هذا مذهب سيبويه واستدل بقول عمر رضي الله تعالى عنه: اخْشَوْشُنُوا وَتَمَعَّدُوا: أي تشهوا بمعد وهو معد بن عدنان

(335/2)

أبو العرب: أي دعوا التمتع وزبي العجم كما ورد في حديث آخر (عليكم باللبسة المعديّة) وقيل: معناه كونوا غلاظاً في أنفسكم بحيث لا يطمع أحد فيكم قال 119 -

* رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا (1) *

أي: غلظ قال سيبويه: لو لم يكن الميم أصلياً لكان تمعدد تمفعّل ولم يجر في كلامهم وخولف سيبويه فقل: معد مفعّل لأنه كثير وفعلٌ في غاية القلة كالشربة في اسم موضع والهبي الصغير والجربة العانة من الحمير وأما قوله تمفعّل لم يثبت فممنوع لقولهم: تَمَسَّكَ وَتَمَنَّدَلْ وَتَمَدَّرَعْ وَتَمَغْفَرْ وهي تمفعّل بلا خلاف فكما توهموا في مسكين ومنديل أنهما فيعليل وفي مدرعة أنهما فيعللة وفي مغفور أنه فعلول للزوم الميم في أوائلها كذلك توهموا في معد أنه فعل فقل: تمندل وتمسكن وتدرع وتمغفر [وتمعدد] على أنها تمفعّل كتدحرج وهذا كما توهموا أصالة ميم مسيل فجمعوه على مُسَلَّانَ كما جمع قفيز على قُفْزَانِ ولو سلم أنهم لم يتوهموا ذلك وبنوا تدرع وأخواته على أنها تمفعّل قلنا: فعلٌ غريب غرابة تمفعّل

(1) هذا بيت من الرجز المشطور وهو للعجاج وبعده: وآض نهدا كالحصان اجردا *
كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلَدَا وَتَمَعَّدَا: اراد اشتدوا قوى.
وآض: صار.

والنهد: العالي المرتفع.

والاجرد: القصير الشعر.

والاستشهاد بالبيت في قوله (تمعددا) إذ هو على وزان تمفعّل لقلة تمفعّل فتكون الميم أصلاً وإذا كان كذلك كان معد فعلاً.

قال ابن جني: (تمعدد من لفظ معد بن عدنان وإنما كان منه لان معنى تمعدد تكلم بكلام معد: أي كبر وخطب هكذا قال أبو علي ومنه قول عمر (اخشوشنوا وتمعددوا) وقال أحمد ابن يحيى: تمعددوا: أي كونوا على خلق معد) اه (*)

(336/2)

فجعل معدَّ فعلاً يلزم ارتكاب الوزن الغريب كما يلزم يجعله مفعلاً ارتكاب تمفعّل الغريب فلا يترجح أحدهما على الآخر فالأولى تجوز الأمرين
ولسيبويه أن يرجح كونه فعلاً بكون تدرع وتمسكن وتمندل وتمغفر قليلة الاستعمال
ردينة والمشهور الفصح تدَّرَعْ وتسكن وتندل وتغفر بخلاف شربة وجربة وهبي فإنها
ليست بردينة قوله (ومراجل فعّال) كان ينبغي نظراً إلى غلبة الزيادة أن يحكم بزيادة

الميم لكونه في الأول وبعده ثلاثة أصول لكن سيبويه حكم بأصالتها لقول العجاج
120 - * بِشِيَّةٍ كَشِيَّةٍ الممرجل (1) *

(1) هذا بيت من الرجز المشطور من ارجوزة طويلة للعجاج يمدح فيها يزيد ابن معاوية
واولها: ما بال جارى دمعك المهمل * والشوق شاح للعيون الحذل وقبل بيت الشاهد
قوله: تبدلت عين النعاج الحذل * وكل براق الشوى مسرول وانظر اراجيز العجاج (ص
45 طبع ليزج) .

والاستشهاد بالبيت على أن ميم الممرجل أصلية وهو مفعول فالميم الاولى زائدة للدلالة
على المفعول والميم الثانية فاء الكلمة لانها لو كانت زائدة لكان وزن ممرجل مفعلا وهو
مما لا وجود له في كلامهم وهذا مذهب سيبويه في هذه الكلمة وذهب غيره الى ان
الممرجل مفعول وميماه زائدتان ولم يبال بعدم النظر محتجا بانهما كذلك في نحو ممدرع
فقد قالوا: تمدرعت الجارية إذا لبست المدرع وهو ضرب من الثياب كالدرع ولكن لما
كثر استعمال المدرع والمدرعة ظن ان ميمهما اصلية فاشتقوا منه على ذلك هذا
ومذهب سيبويه اولى ان يؤخذ به لان مفعلا كثير ومفعلا لا وجود له الا في الشذوذ.
(ج 2 - 22) (*)

(337/2)

والممرجل: الثوب الذي فيه نقوش على صور المراحل كالممرجل: أي الذي فيه كصور
الرجال قال 121 - * عَلَى إِثْرِنَا أَذْيَالٌ مِرْطٌ مُرْجَلٌ (1) * ولا يبعد أن يقال: إن
الممرجل مفعول (2) ولزوم الميم أوهم أصالتها كما في مسكين فقيل: مُرْجَلٌ كما قيل:
مُسْكَنٌ وأيضاً إنما قال ممرجل خوف اللبس إذ لو قال ممرجل لم يعرف اشتقاقه من
الممرجل قوله (صَهْيًا فَعْلًا) هذا مذهب سيبويه وقال الزجاج: هو فَعِيلٌ لا فعلاً من
قولهم: ضاهات بمعنى ضاهيت وقرئ (يضاهئون) (3) و (يضاهون)

(1) هذا عجز بيت لا مرئ القيس من قصيدته المعلقة وصدره قوله: * فَقُمْتُ بِهَا
أَمْشِي نَجْرٌ وَرَاءَنَا * والرواية المشهورة في عجز البيت على غير ما ذكر المؤلف ففي رواية
الزوزني والاعلم: * على اثرينا ذيل مرط مرحل * وذكر التبريزي الروايتين جميعا وصدر
البيت الذي انشدناه مما يستشهد به النحاة على تعدد الحال لمتعدد.

والمرط - بكسر الميم وسكون الراء -: الازار المعلم من الخز والمرجل - بالحاء المهملة -: الذى فيه صور الرجال والاستشاد بالبيت في كلام المؤلف هنا على ان المرجل - بالجيم - الذى فيه صور كصور الرجال وذلك يدل على انه مفعول كمعظم ومكرم فالميم زائدة واصول الكلمة (ر ج ل) (2) المرجل - كمنبر -: المشط والقدر من الحجارة والنحاس وقيل: من النحاس خاصة وقيل: كل ما طبخ فيه (3) هذه كلمة من آية كريمة في سورة التوبة وهى قوله تعالى: (وقالت اليهود عزيز ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بافواههم يضاهنون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله انى يؤفكون) (*)

(338/2)

قال: ولم يحى في الكلام فَعِيل إلا هذا وقولهم ضَهَيْد (1) مصنوع والضَّهْيَاءُ: التي لا تحيض فإنها تضاهي الرجال وكذلك قيل للرملة التي لا تنبت وفَعْلًا وفَعِيل كالأهمل نادران لكن يترجح مذهب سيبويه لشيئين: أحدهما ان ضاهيت بالباء أشهر من ضاهأت والثاني أن ضهياً.

وهو فعلاء بلا خلاف لكونه غير منصرف فالهمزة فيه زائدة وكذا الأول الذي بمعناه قوله (فَيْنَان) يقال: رجل فَيْنَان: أي حسن الشعر طويله وهو منصرف وفيه غالبان في الزيادة غير الألف فإنه لا كلام مع إمكان ثلاثة أصول غيره في زيادته: أحدهما النون إما لأنه تضعيف مع ثلاثة أصول وإما لكون الالف والنون في الآخر مع ثلاثة أصول والثاني الياء مع ثلاثة أصول والواجب الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق لأن الفن الغصن والشعر كالغصن فقد رجحت بالاشتقاق زيادة الياء وقال الجوهري: هو فَعْلَان من الْفَيْن (2) وهو مدفوع بما ذكرناه قوله (وجُرَائِض) لو عملنا بالغلبة أو عدم النظر لم نحكم بزيادة الهمزة لأن الهمزة غير أول فلا تكون زيادته غالبية وفَعَالِيل موجود كعلا بط لكن جرواضا بمعنى جُرَائِض وهو العظيم الضخم من الإبل وليس في جرواض همز فيكون أيضاً همز جرائض زائداً وهما من تركيب جَرَضَ بريقه: أي غَصَّ [به] لأن الْغَصَصَ مِمَّا يَنْتَفَخُ لَهُ

(1) الضهيد: الصلب الشديد (2) قال الجوهري: (ورجل فينان الشعر: أي حسن الشعر طويله وهو

فعلان) اه.

وقال في اللسان: (وان اخذت قولهم: شعر فينان من الفن - وهو الغصن - صرفته في حالى النكرة والمعرفة وان اخذته من الفينة - وهو الوقت من الزمان - الحقته بباب فعلان وفعلانة فصرفته في النكرة ولم تصرفه في المعرفة ورجل فينان: حسن الشعر طويله وهو فعلان وانشد ابن برى للعجاج: * إذ انا فينان اناغى الكعبا (*) اه (*)

(339/2)

وكذلك معزى فيه غالبان لأن الألف مع ثلاثة أصول والميم كذلك ولو حكمنا بعدم النظر لم نحكم بزيادة واحد منهما لكونه بوزن دِرْهَم لكنه ثبت مَعَز بمعناه فثبت زيادة الألف دون الميم وكذا سَنَبَتَة - وهي حين من الدهر - يقال: مضى سَنَب من الدهر وسنبة وسنبتة ولا منع من الحكم بزيادة نون سنبتة لأن السبُت أيضاً هو الحين من الدهر قوله (بُلْهَنِيَّة) لولا الاشتقاق وغلبة الزيادة لم نحكم بزيادة الياء ولولا الاشتقاق لم نحكم بزيادة النون ولكان ملحقاً بجبعثن (1) بزيادة الياء فقط لكنه مشتق من قولهم: عيش أبله: أي غافل عن الرزايا كالرجل الأبله فإنه غافل عن المصائب ولا يبالي بها فيصفو عيشه وبُلْهَنِيَّة العيش: خَفَضَهُ قوله (العِرْضَنَة) العِرْضَنَة والعِرْضَنِي: مشية في اعتراض: أي أَخَذَ على عرض الطريق من النشاط ولولا الاشتقاق لكان كَقَمَطَرٍ من غير زيادة قوله (وَأَوَّلُ أَفْعَل) لأن تصريفه على أَوَّلَى وأَوَّل دليل على أنه أفعل التفضيل وليس بفوعل كما قال الكوفيون والصحيح أنه أفعل من تركيب (وَوَل) وإن لم يستعمل في غير هذا اللفظ لامن (أَوَّل) ولا من (وَأَل) لئلا يلزم قلب الهمزة شاذاً كما ذكرنا في أفعل التفضيل (2)

(1) الخبعثن: الرجل الضخم الشديد والاسد والناعم البدن ومثله الخبعثنة (2) الذى ذكره المؤلف في افعل التفضيل هو قوله في شرح الكافية (ج 2 ص 202): (اما اول فمذهب البصريين انه افعل ثم اختلفوا على ثلاثة اقوال: جمهورهم على انه من تركيب وول - كددن - ولم يستعمل هذا التركيب الا في اول ومتصرفاته وقال بعضهم اصله (اوال) من وال: أي نجا لان النجاة في السبق وقيل: اصله (ااول) من آل: أي رجع لان كل شئ يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واحمد فقلبت في الوجهين الهمزة واوا = (*)

قوله (إنْفَحَلَ) هو الشيخ الفَحْل: أي اليابس وهو انفعِل ولولا الاشتقاق لكان كجرد
دحل لأن النون فيه ليس من الغوالب والهمزة في أول الرباعي اصل كالصطل قوله
(وَأَفْعُوَانُ أَفْعُلَانُ) (1) إنما ذلك لمجيء فَعُوَ السم وأرض مَفْعَاة ولولا

= قلبا شاذا وقال الكوفيون: هو فوعل من (وال) فقلبت الهمزة الى موضع الفاء وقال
بعضهم: فوعل من تركيب (وول) فقلبت الواو الاولى همزة.
وتصريفه كتصريف افعال التفضيل واستعماله بمن مبطلان لكونه فوعلا واما قولهم: اولة
واولتان فمن كلام العوام وليس بصحيح وانما لزم قلب واو (اولى) همزة على مذهب
جمهور البصريين كما لزم في نحو اواصل على ما يجيى في التصريف وعند من قال هو من
(وال) اصل اولى وولى قلبت الواو همزة كما في اجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا
كما في أو من ولهذا رجع الى اصل الهمزة في قراءة قالون (عاد لؤلى) لانه حذفت الاولى
وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين فأول كأسبق معنى وتصريفا
واستعمالا تقول في تصريفه: الاول الاولان الاولون الاوائل الاولى الاوليان
الاوليات الاول.

وتقول في الاستعمال: زيد اول من غيره وهو اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول
مشتقا من شئ مستعمل على القول الصحيح لا مما استعمل منه فعل كأحسن ولا مما
استعمل منه اسم كأحنك - خفى فيه معنى الوصفية إذ هي انما تظهر باعتبار المشتق
منه واتصاف ذلك المشتق به كأعلم: أي ذو علم اكثر من علم غيره واحنك: أي ذو
حنك اشد من حنك غيره وانما تظهر وصفية اول بسبب تأويله بالمشتق وهو اسبق
فصار مثل مررت برجل اسد: أي جرى فلا جرم لم تعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف
قبله ظاهرا نحو يوما اول أو ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة إذ هي دليل على ان افعال
ليس اسما صريحا كأفكل وايدع فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه
التنوين مع الجر لحفاء وصفيته كما مر وذلك كقول على رضى الله عنه: احمد اولاد بادئا
ويقال: ما تركت له اولاد ولا آخراد اه (1) الذى ذكره المؤلف من مجيى (فعوة) بتقديم
العين على الواو غير صحيح (*)

ذلك لجاز ان يكون فعلو ان كعنقوان لان فيه ثلاثة غوالب غير الألف فإنه لا كلام في زيادة إذا امكن ثلاثة أصول غَيْرُهُ: النون مع ثلاثة أصول وكذا الواو والهمزة فإن حكمت بزيادة الهمزة مع الواو فهو أَفْعُوَال ولم يأت في الأوزان وإن حكمت بزيادة الهمزة مع النون فهو أَفْعُلَان كَأُسْتَقَان (1) وَأَفْحُوَان (2) وَأُسْحُوَان (3) وإن حكمت بزيادة الواو والنون فهو فُعْلُوَان كعنقوان فقد تردد بين الأفعلان والفُعْلُوَان فحكمنا بأنه أَفْعُلَان لشهادة الفُعْوَة

= والذي جاء هو (فوعة) بتقديم الواو وأفعى مما حدث فيه قلب مكاني.
وكذا الافعوان واصل افعى افوع واصل أفعوان أفوعان قال أبو العلاء: زعم سيبويه ان أكثر ما يستعمل أفعى اسما فيجب على هذا أن تنون افعى والناس يقولونه
يغير تنوين وكلا الوجهين حسن ويدل على انه عندهم كالاسم لا الوصف قولهم في الجمع: الافاعى ولو كان الوصف غالبا عليه لقالوا: فعو في الجمع كما قالوا: اقنى وقنو وإنما هو مقلوب كأنه افوع من فوعة السم وهو حدثه وسورته فقلب كما قالوا: عاث وعثا وتفعى الرجل إذا تنكر للقوم كأنه صار كالافعى قال: رأته على فوت الشباب وإنه *تفعى لها إخوانها ونصيرها) اه وقال في اللسان: (وفوعة السم: حدثه وحرارته.
قال ابن سيده: وقد قيل: الافعوان منه فوزنه على هذا أفعان) اه والذي غر ابن الحاجب والرضى أن سيبويه قال: إن وزن أفعى أفعل وان وزن افعوان افعلان (انظر الكتاب ح 2 ص 317، 345) وقد ذكر مثل ذلك الجوهري في الصحاح (1)
الاستقنان بضم الهمزة والتاء بينهما سين مهملة ساكنة - كذا وقع في جميع الاصول وقد بحثنا عن هذه الكلمة في كتب اللغة والصرف التي بأيدينا فلم نعثر عليها ولعلها محرفة عن الا ثعبان وهو الوجه الفخم في حسن وبياض ووزنه افعلان (2) الاقحوان: نبت طيب الريح حوالية ورق ابيض ووسطه اصفر وجمعه اقاح وتصغيره اقيحيان (3)
الاسحوان: الجميل الطويل والكثير الاكل (*)

(342/2)

والمَفْعَاة ولا دليل في أفعى سواء صرفته اولا على أنه أَفْعَل إذ يجوز أن يكون المنون ملحقا بجعفر كَعَلَّقَى وغير المنون بنحو سَلَّمَى فقوله (لجى أفعى) فيه نظر قوله

(إِضْحِيَان) يقال: يوم إضحيان: أي مضى ليلة إضحيانة من (ضَحِي) أي: ظهر وبرز ولولا الاشتقاق هنا أيضاً لعرفنا بعدم النظر أنه
 إِفْعِلَان كإِسْحِمَان لجبل وإِرْيَان لنوع من السمك معروف بالروبيان لأن فِعْلِيَان وإِفعِيَالاً لم يثبتا قوله (خَنْفَقِيْق) هو الداهية من الحَقَق وهو الاضطراب لأن فيها اضطراباً وقلقاً لمن وقع فيها وهي أيضاً مضطربة متزلزلة ولولا الاشتقاق لجاز أن يكون التضعيف هو الزائد فقط لكونه غالباً في الزيادة وتكون النون أصلية لأنها ليست من الغوالب فيكون خنقيق مُلْحَقاً بسلسبيل بزيادة النون والتضعيف قوله (عَفَرْنِي) هو الأسد القوي المعفّر لفريسته والعَفَر [بالتحريك] التراب ولولا الاشتقاق لم نحكم إلا بزيادة الألف لأن النون ليست من الغوالب في موضعها وهو ملحق بسفر جل ويقال للناقة: عَفَرْنَا قال: (فإن رَجَعَ إِلَى اسْتِقَاقَيْنِ وَاضِحَيْنِ كَأَرَطَى وَأَوَلَقِي حَيْثُ قِيلَ: بَعِيرٌ آرَطٌ وَرَاطٌ وَادِيمٌ مَارُوطٌ وَمَرَطِيٌّ وَرَجُلٌ مَالُوقٌ وَمَوْلُوقٌ جَاَزَ الْأَمْرَانِ وَكَحَسَانٍ وَحِمَارٍ قَبَّانَ حَيْثُ صُرِفَ وَمُنِعَ) أقول: يجوز أن يكون ارطى فعلى لاشتقاق آرط ومأر وط منه والألف للإحاق لقولهم أرطاة وأن يكون أفعل بدليل راطٍ ومَرَطِيٍّ والأرطى: من شجر البرّ يدبغ بورقه والاونق: الجنون يجوز أن يكون فوعلاً بدليل مألوق وأن يكون أفعل بدليل مولوق وقوله (جاز الامر ان) أي: زيادة أول الحرفين وأصالة الأخير والعكس

(343/2)

قوله (وكحسان وحمار قَبَّان (1)) فإن الأول يرجع إلى الحسن أو إلى الحسّ وهما اشتقاقان واضحان لجواز صرفه ومنع صرفه وكذا الثاني يرجع إلى القَبِّ وهو الضُّمُور أو إلى القَبْن وهو الذهاب في الأرض وهما أيضاً
 فيه واضحان لجواز صرفه ومنع صرفه فجواز صرف الكلمتين وترك صرفهما دليل على رجوعهما إلى اشتقاقين واضحين قال: (وَالْأَكْثَرُ التَّرْجِيحُ كَمَا لَأُكِّ قِيلَ: مَفْعَلٌ مِنَ الْأُلُوكَةِ ابْنُ كَيْسَانَ: فَعَالٌ مِنَ الْمَلِكِ أَبُو عُبَيْدَةَ: مَفْعَلٌ مِنَ لَأَكْ: أَي أُرْسِلَ وَمُوسَى مَفْعَلٌ مِنْ أَوْسَيْتَ: أَي خَلَقْتُ وَالْكَوْفِيُّونَ فَعْلَى مِنْ مَاسٍ.
 وَإِنْسَانٌ فِعْلَانٌ مِنَ الْإِنْسِ وَقِيلَ: إِفْعَانٌ مِنْ نَسِي لِحِي أَنْبَسِيَانِ وَتَرَبُّوتٌ فَعْلُوتٌ مِنَ التُّرَابِ عِنْدَ سَبْيِهِ لَأَنَّهُ الدَّلُولُ وَقَالَ فِي سُبُوتٍ: فَعْلُولٌ وَقِيلَ: مِنَ السَّرِّ وَقَالَ فِي تَبَالَةٍ: فِعْلَالَةٌ وَقِيلَ: مِنَ التَّبَلِ لِلصِّغَارِ لَأَنَّهُ الْقَصِيرُ وَسَرِيَّةٌ قِيلَ: مِنَ السَّرِّ وَقِيلَ: مِنَ السَّرَةِ وَمَثُونَةٌ قِيلَ: مِنْ مَانَ يَمُونُ وَقِيلَ: مِنَ الْأَوْنِ لَأَنَّهُمَا ثَقُلَ وَقَالَ الْفَرَاءُ: مِنَ الْإِينِ وَأَمَّا

مَنْجَنِيْقٌ فَإِنْ اَعْتَدَّ بِمَنْجَنِيْقٍ فَمَنْفَعِيْلٌ وَإِلَّا فَإِنْ اَعْتَدَّ بِسَلْسَبِيْلٍ عَلَى الْاَكْثَرِ فَمَنْفَعِيْلٌ وَالْاَفْعَلْنِيْلُ وَمَنْجَنِيْقٌ يَحْتَمِلُ الثَّلَاثَةَ وَمَنْجَنُوْنَ مِثْلُهُ لِحُجَى مَنْجَنِيْنٍ إِلَّا فِي مَنْفَعِيْلٍ وَلَوْلَا مَنْجَنِيْنٌ لَكَانَ فَعْلَلَوْلَا كَعَضْرَ فُوطٍ وَخَنْدَرِيْسٍ كَمَنْجَنِيْنٍ) اَقْوَلُ ل: قَوْلُهُ (وَالَا) أَي: اِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلِمَةِ اِشْتِقَاقٌ وَاضِحٌ بَلْ فِيهَا اِشْتِقَاقٌ غَيْرٌ وَاضِحٌ كَمَا فِي تَنْبَالَةٍ وَتَرْبُوتٍ وَسَبْرُوتٍ أَوْ فِيهَا اِشْتِقَاقَانِ

(1) انظر (ص 248 من هذا الجزء) (*)

(344/2)

أَحَدُهُمَا أَوْضَحَ مِنَ الْآخَرِ كَمَا فِي مَلِكٍ وَمَوْسَى وَسُرِّيَّةٍ فَالْأَكْثَرُ أَنْ فِي كِلَا الْمَوْضِعَيْنِ التَّرْجِيحُ فِيهِ الْأَوَّلُ: أَيِ الَّذِي فِيهِ اِشْتِقَاقٌ وَاحِدٌ غَيْرٌ وَاضِحٌ يَرْجَحُ بَعْضُهُمْ غَلْبَةَ الزِّيَادَةِ أَوْ عَدَمَ النِّظِيرِ عَلَى ذَلِكَ اِشْتِقَاقٌ إِنْ عَارَضَهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَبَعْضُهُمْ يَعْكُسُ وَلَا مَنَعَ مِنْ تَجْوِيزِ الْأَمْرَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَعَارِضْهُ أَحَدُهُمَا فَاعْتَبَرَاهُ أَوْلَى فَمِثَالُ تَعَارُضِ اِشْتِقَاقِ الْبَعِيدِ وَقَلَّةِ النِّظِيرِ تَنْبَالَةٍ قَالَ سَيَبَوِيهِ: هُوَ فِعْلَالَةٌ فَإِنْ فِعْلَالًا كَثِيرٌ كَسَرْدَاحٍ (1) وَتَفْعَالٌ قَلِيلٌ كَتَلْقَاءٍ وَتَهَوَّاءٍ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَصَادِرِ وَرَجَحَ بَعْضُهُمُ اِشْتِقَاقَ الْبَعِيدِ فَقَالَ: هُوَ تَفْعَالَةٌ مِنَ التَّبَلِّ وَهُوَ الصَّغَارُ لِأَنَّ الْقَصِيرَ صَغِيرٌ وَكَذَا فِي سَبْرُوتٍ (2) رَجَحَ سَيَبَوِيهِ عَدَمَ النِّظِيرِ عَلَى اِشْتِقَاقِ فَقَالَ هُوَ فَعْلُولٌ كَعَصْفُورٍ وَلَيْسَ بِفَعْلُولٍ لِنَدْرَتِهِ وَالْأَوَّلَى هَهُنَا كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ تَرْجِيحُ اِشْتِقَاقِ وَالْحُكْمُ بِكَوْنِهِ فَعْلُولًا مَلْحَقًا بِعَصْفُورٍ - وَإِنْ بَدَرَ - بِشَهَادَةِ اِشْتِقَاقِ الظَّاهِرِ لِأَنَّ السَبْرُوتَ الدَّلِيلَ الْحَاقِذَ الَّذِي سَبَرَ الطَّرْقَ وَخَبَرَهَا وَهَذَا اِشْتِقَاقٌ وَاضِحٌ غَيْرُ بَعِيدٍ حَتَّى يَرْجَحَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَلَمْ يَحْضُرْنِي مِثَالُ تَعَارُضِ اِشْتِقَاقِ الْبَعِيدِ وَغَلْبَةِ الزِّيَادَةِ وَمِثَالُ مَا لَا تَعَارُضَ لَشَيْءٍ مِنْهُمَا لَا لِعَدَمِ

(1) وَقَعَ فِي جَمِيعِ أَصُولِ الْكِتَابِ (كَسَرُوْاحٍ) بِالْوَاوِ قَبْلَ الْاَلِفِ وَهُوَ خَطَأٌ وَالصَّوَابُ مَا اثْبَتْنَاهُ.

وَالسَّرْدَاحُ وَمِثْلُهُ السَّرْتَاحُ: النَّاقَةُ الْكَرِيمَةُ (2) قَالَ فِي اللِّسَانِ (س ب رت): (السَّيْرُوتُ): الشَّيْءُ الْقَلِيلُ مَا لَ سَبْرُوتٍ قَلِيلٌ وَالسَّيْرُوتَةُ أَيْضًا: الْمَفْلَسُ. وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: رَجُلٌ سَبْرُوتٌ وَسَبْرِيْتٌ وَامْرَأَةٌ سَبْرُوتَةٌ وَسَبْرِيْتَةٌ إِذَا كَانَا فَقِيرَيْنِ. وَالسَّيْرُوتُ: الْأَرْضُ الصَّفْصَفُ وَفِي الصَّحَاحِ الْأَرْضُ الْقَفْرُ وَالسَّيْرُوتُ الطَّوِيلُ) اهـ

بتصرف.

وقال ايضا.

في مادة (س ب ر) : (والسبرور: الفقير كالسبروت حكاة أبو علي وانشد تطعم المعتفين مما لديها* من جناها والعائل السبرورا قال ابن سيده: فأذا صح هذا فتاء سبروت زائدة) اه ولم يعثر فيما بين يدينا من كتب اللغة على ان السبروت بمعنى الدليل الحاذق كما قال المؤلف (*)

(345/2)

النظير ولا للغلبة تَرُبُّوت فسيبويه اعتبر الغلبة والاشتقاق البعيد وقال: هو من التراب لأن التَّرْبُوت الدَّلُول وفي التراب معنى الذلة قال تعالى (أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ) وقال بعضهم: التاء بدل من الدال.

وهو من الدربة وهو قريب لو ثبت الإبدال ولو ترك اعتبار الاشتقاق أيضاً لم يكن فَعْلُولًا كَقَرُبُوس (1) لأن التاء من الغوالب وفي الثاني: أي الذي فيه اشتقاقان أحدهما أوضح من الآخر.

الأكثر ترجيح الأوضح وجوز بعضهم الأمرين وذلك نحو مَلَكٍ وأصله مَلَأَك بدليل قوله: 121 - فَلَسْتُ لِإِنْسِي وَلَكِنْ لِمَلَأَكِ تَنْزَلَ مِنْ جِو السَّمَاءِ يَصُوبُ (2)

(1) القربوس: مقدم السرج المنحني (2) نسب البغدادي هذا البيت لعلقمة بن عبدة المعروف بعلقمة الفحل ولعلقمة قصيدة على هذا الوزن والروى ومطلعها قوله: طحا بك قلب في الحِسانِ طَرُوبُ * بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مشيب يكلفني ليلي وقد شط وليها* وعادت عواد بيننا وخطوب ولم يرو بيت الشاهد في هذه القصيدة احد ممن جمع ديوان علقمة ولا ممن شرحه ولكن بعض الناشرين لديوان علقمة مع شرح الاعلم زعم ان المفضل زاد في هذه القصيدة ابياتا منها بيت الشاهد وقد رجعنا الى المفضليات والى شرحها لابن الانباري فلم نعثر على هذا البيت فيما رواه احدهما وقال ابن برى - كما في اللسان - : البيت لرجل من عبد الفيس يمدح النعمان وقيل: هولاني وجزة يمدح عبد الله بن الزبير وقيل: هو لعلقمة.

والانسى: واحد الانس ويروى في مكانه (لجني) وهو واحد الجن وقوله (ولكن الملاك) روى في مكانه صاحب اللسان (ولكن ملاكا) وخبر لكن على هذا محذوف: أي ولكن

ملاكاً انت

وقد يكون ملاكا على هذه الرواية معمول خبر لكن وقد حذف اسمها وخبرها جميعا والاصل ولكنك تشبه ملاكا أو نحو ذلك وجو اسمها وخبرها جميعا والاصل ولكنك تشبه ملاكا أو نحو ذلك وجو السماء: هو الهواء الذي بينها وبين الارض وبصوب: ينزل يريد ان افعالك لا تشبه افعال الانس = (*)

(346/2)

وأيضاً بدليل قولهم في الجمع ملائكة ألزموا الواحد التخفيف لكثرة استعماله كما ألزموا يَرى وأرى فقال الكسائي: هو مَفْعَل من الألوكة وهي الرسالة فالملك رسول من قبله تعالى إلى العباد وكذا ينبغي أن يقول في قولهم (أَلِكْنِي إليه) أي كن رسولي إليه: إن أصله أَلِكْنِي ثم أَلِكْنِي ثم خفف بالنقل والحذف لزوماً وقال أبو عبيدة: ملاك مَفْعَل من لأكه أي أرسله فكأنه مَفْعَل بمعنى المصدر جعل بمعنى المفعول لأن المصادر كثيراً ما تجعل بمعنى المفعول قال 122 - * دَارٌ لِسُعْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ (1) * أي: مَهْوِيَّتْكَ و (أَلِكْنِي) عنده ليس بمقلوب وَمَلَأَكَ عند الكسائي بمعنى الصفة المشبهة ومذهب أبي عبيدة أولى لسلامته من ارتكاب القلب وقال ابن كيسان: هو فعّال من الملك لأنه مالك للامور التي جعلها الله إليه وهو اشتقاق بعيد وفعّال قليل لا يرتكب مثله إلا لظهور الاشتقاق كما في شمال قوله: (موسى) موسى التي هي موسى الحديد عند البصريين من (أوسيت) أي حلقت وهذا اشتقاق ظاهر وهو مؤنث سماعي كالقَدْرِ والنار والدار قال:

= فلست بولد انسان انما انت ملاك افعاله عظيمة لا يقدر عليها احد.

والاستشهاد بالبيت في قوله (لملاك) حيث يدل على ان اصل الملك ملاك نقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة وذلك كما يقولون في مسألة مسلة ولكنهم التزموا هذا التخفيف في ملك كما النزموه في ذرية ونبي على المشهور من كلام النحاة وسيأتى في باب تخفيف الهمزة (1) هذا بيت من مشطو الرجز وقلبه: * هَلْ تَعْرِفِ الدَّارَ عَلَى تَبْرَاكَ * وتبراك: موضع ببلاد بنى فقعس والاستشهاد بالبيت هنا في قوله (هواكا) حيث استعمل المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعمل الخلق بمعنى المخلوق في قوله تعالى: (هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه) (*)

(347/2)

123 - فإن تكن الموسى جرت فوق بظرها فما خُتِنَتْ إِلَّا وَمَصَّانُ قَاعِدُ (1) وهي منصرفة قبل العلمية غير منصرفة معها كعقرب ثم تنصرف بعد التنكير وقال أبو سعيد الاموي: هو مذكر لكونه مُفْعَلًا قال أبو عبيدة: لم يسمع التنكير فيه إلا من الأموي وجوز السيرافي اشتقاقه من (أَسْوَت الجرح) أي أصلحته فأصله مُؤَسَّى بهمز الفاء وقال الفراء: هي فُعَلَى فلا تنصرف في كل حال لكونه كالشئ وهو عنده من المَيْسِ لأن المزين يتبختر وهو اشتقاق بعيد قلبت عنده الياء واولاً لانضمام ما قبلها على ما هو مذهب الأخفش (2) في مثله كما يجي في باب الإعلال وأما موسى اسم رجل فقال أبو عمرو بن العلاء: هو أيضاً مُفْعَلٌ بدليل انصرافه بعد التنكير وفُعَلَى لا ينصرف على كل حال وقال أيضاً: إِنَّ مُفْعَلًا أَكْثَرُ مِنْ فُعَلَى فحمل الأعجمي على الأكثر أولى وهو ممنوع لان فعلى يجي مؤنثا لكل افعال تفضيل ومفعول لا يجي إلا من باب أَفْعَلْ يُفْعَلْ فهو عنده لا ينصرف [علماً للعجمة والعلمية وينصرف (3)] بعد التنكير كعيسى وقال الكسائي:

(1) هذا البيت لاعشى همدان من كلمة له اولها: لعمرك ما أدري وإني لسائل * أَبْظَرَاءُ أَمْ مَحْتُونَةٌ أَمْ خَالِدٍ وبعده بيت الشاهد وبعده قوله: ترى سَوَاءً مَنْ حَيْثُ أَطْلَعَ رَأْسَهُ * تَمُرُّ عَلَيَّهَا مَرْهَفَاتُ الْحَدَائِدِ وفي بيت الشاهد الاقواء وهو اختلاف حركة الحرف الذي عليه روى القصيدة.

والبيت في هجاء خالد القسري.

والمصان: الحجام لانه يمص الدماء ويقال: المراد بالمصان ابنها خالد من قولهم: يا ماص بظر امه وعلى الاول يهجو به بان امه متبذلة قليلة الحياء فكفى عن ذلك بانه قد ختنها رجل وعلى الثاني يهجو بها لم تخرن حتى كبر ابنها (2) ليس هذا مذهب الاخفش وحده بل مذهب جميع النحاة (3) هذه الزيادة ساقطة من جمع النسخ المطبوعة وقد اثبتناها وقافا للخطيات (*)

(348/2)

هو فُعَلَى فينبغي أن يكون ألفه للإلحاق بجخدب وإلا وجب منع صرفه بعد التنكير قوله (إنسان) الأولى أن يقال: فعلاان وانيسيان شاذ كعُشْيَشِيَّان على ما مر في التصغير فهو

مشتق من الأنس لأنه يأنس بخلاف الوحش وقيل: هو من الإيناس: إي الابصار كقوله تعالى: (آَنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا) لأنه يؤنس: أي يبصر ولا يجتن بخلاف الجن وقيل: إنسيان كإضحيان من النسيان إذ أصل الإنسان آدم وقد قال تعالى فيه: (فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا) ويقويه تصغيره على أنيسيان والاشتقاق من النسيان في غاية البعد وارتكاب شذوذ التصغير كما في لُيْلِيَّةُ أهون من ادعاء مثل ذلك الاشتقاق قوله (وَسُرِّيَّةُ) الظاهر أنها مشتقة من السِّر وضم السين من تغييرات النسب الشاذة كدهري وسهلي وهو إما من السِّر بمعنى الخفية لأنها أمة تُخْفَى من الحرة وهذا قول أبي بكر بن السريِّ وإما من السِّرِّ بمعنى الجماع لأنها لذلك لا للخدمة وهذا قول السيرافي يقال: تَسَرَّرْتُ جارية وتَسَرَّرْتُ كتظنيت وقال الأخفش: هي من السرور لأنه يسر بها وقيل: هو من السَّرِيِّ: أي المختار لأنها مختارة على سائر الجواري وقيل: من السَّرَا وهي أعلى الشئ لأنها تركب سرائها فهي على هذين القولين فَعِيْلَةٌ كَمُرِّيقٍ وهو الغُصْفُر وهذا وزن نادر وأيضاً قولهم: (تَسَرَّرْتُ) براءين - بمنعهما وإن كان تسريت يوافقهما قوله (ومتونة) يقال: هو [من] (مَانَهُ يَمُونُهُ) إذا احتمل متونته وقام بكفايته وهذا الاشتقاق ظاهر وأصله مؤونة بالواو قلبت الواو المضمومة همزة وقيل: هو من الأُون وهو أحد العِدْلَيْن لأن المتونة ثقل فهمزته أصلية وأصله مأُونَةٌ

(349/2)

كَمَكْرُمَةٍ وهو أبعد من الاشتقاق الأول لأن الثقل لازم المتونة في الأغلب وقال الفراء: هو من الأَيْن وهو الاغياء وهو أبعد من الاشتقاق الثاني وأصله مأَيْنَةٌ نقلت الضمة إلى ما قبلها وقلبت الياء واواً على ما هو أصل الأخفش قوله (فإن اعتد بجَنَقُونَا) حكى الفراء (جَنَقَنَاهُمْ) وزعم أن المنجنيق مُؤَلَّدَةٌ: أي أعجمية وهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه لأنه ليس من كلامهم فقولهم (جَنَقُونَا) وقول الأعرابي (كانت بيننا حروب عُونٌ تفقاً فيها العيون مرة تُجْنَقُ وأخرى تُرْشَقُ) (1) من معنى منجنيق لا من لفظه كَدَمِثٍ وِدَمَثِرٍ (2) وَثَرَةٌ وَثَرَتَارٌ وإنما تجنبوا من كونه من تركيب جنق لأن زيادة حرفين في أول اسم غير جارٍ على الفعل كمنطلق قليل نادر عندهم وذلك كإِنْقَحْلٍ وكون منجنيق منفعيلاً لشبهة جَنَقُونَا مذهب المتقدمين قوله (والإ) أي: وإن لم يعتد بجَنَقُونَا كما ذكرنا فإن اعتد بمجانيق فهو فَنَعْلِيلٌ لأن سقوط النون في الجمع دليل زيادته فإذا ثبت زيادة النون فالميم أصل لئلا يلزم زيادة

حرفين في أول اسم غير جار على الفعل قوله (والا) أي: وإن لم يعتد بمجانيق فيه نظر وذلك لأنه جمع منجنيق عند عامة العرب فكيف لا يعتد به؟ وفي الجمع لا يحذف من حروف

-
- (1) هذا من كلام اعرابي وقد سئل: كيف كانت حروبكم؟ فقالوا والعون: جمع عوان وهي الحرب التي تقدمتها حرب أخرى ونجق: نرمى بالمجانيق ونرشق: ترمى بالسهم والمجانيق: جمع منجنيق - بفتح الميم وكسرهما - ومثله المنجنون وهي القذافة التي ترمى بها الحجارة وهو اعجمي معرب.
- وهي مؤنثة قال زفر بن الحرث: لقد تركتني منجنيق ابن بحدل * احيد عن العصفور حين يطير (2) الدمث: السهل الخلق وبابه فرح ودمائة ايضا واصل ذلك من الدمث بمعنى الارض السهلة اللينة التي لا يشق السير عليها والدمثر - كسبطر وعليط وجعفر - بمعناه.
- (*)

(350/2)

مفرده الأصول إلا الخامس منها فحذفهم النون بعد الميم دليل على زيادتها وليس مجانيق كجَنَّقُونَا حتى لا يعتد به لأن ذلك حكاية عن بعض الأعراب ومجانيق متفق عليه وكونه فعلياً مذهب سيبويه وإنما حكم بذلك لأنه ثبت له بجمعه على مجانيق زيادة النون وأصالة الميم كما ذكرنا ولم يحكم بزيادة النون الثانية أيضاً لوجهين: أحدهما ندور فنعمل بخلاف فَنَعْلِيل كَعَنْتَرِيس وهي الناقة الشديدة من العَترسة وهي الشدة والثاني أن الأصل أصالة الحروف إلا أن يقوم على زيادتها دليل قاهر قوله (فإن اعتد بسلسيل على الأَكْثَر) يعني إن ثبت في كلامهم فَعْلِيل بزيادة الياء فقط وذلك أن أكثر النحاة على أن سلسيلاً فعليل وقال الفراء:

بل هو فعليل وكذا قال في درد بيس وذلك لتجويزه تكرير حرف أصلي مع توسط حرف [أصلي] بينهما كما مر وفي قول المصنف هذا أيضاً نظر وذلك لأن فعليلاً ثابت وإن لم يثبت أن سلسيلاً فعليل وذلك بنحو برقيع لقصة في ديار ببيعة وَعَلْطَمِيس (1) للشابة.

ولو لم يجمع منجنيق على مجانيق لكان فعليلاً سواء ثبت بنحو برقيع فعليل أو لا

وذلك لأن جَنَقُونَا كما قلنا غير معتمد به والأصل أن لانهكُم بزيادة حرف إلا إذا اضطررنا إليه: إما بالاشتقاق أو بعدم النظر أو بغلبة الزيادة فإن قيل: إذا لزم من الحكم بزيادة حرف وزنٌ غريب ومن الحكم بأصلته وزن [آخر] غريب فالحكم بزيادته أولى لأن ذوات الزوائد أكثر من أبنية الأصول قلت: ذاك ان لم يكن في اللفظ زائد متفق عليه والياء في نحو منجنيق

(1) في القاموس: العلطميس - كزنجبيل -: من النوق الشديدة الغالية والهامة الضخمة الصلعاء والجارية التارة الحسنة القوام والكثير الاكل الشديد البلع (*)

(351/2)

مقطوع بزيادته فمثل هذا البناء على أي تقدير كان من ذوات الزائد فلو لم يثبت مجانق لكنا نجمع منجنيقا على مناجن بحذف الحرف الاخير كسفارج قوله (والا ففعلييل) يعني إن لم يثبت أن سلسبيلا فَعْلِيلِيل بل كان فَعْلِيلًا كما قال الفراء فمنجنيق فَعْلِيل وفي هذا كما تقدم نظر لأنه وإن لم يثبت كون سلسبيل فَعْلِيلًا بنحو بَرَقَعِيد وَعَلْطَمِيس فهو وزن ثابت على كل حال قوله (ففعلييل) لأن الوجوه العقلية المحتملة سبعة وذلك لأن الميم إما أصلية أو زائدة فإن كانت أصلية فإن كان النونان أيضاً كذلك فهو فَعْلِيل وإن كانا زائدين فهو فَنَعْنِيل من مَجَقَ وإن كان الأول أصلاً دون الثاني فهو فَعْلِيل من مَجَقَ وإن كان العكس فهو فَنَعْنِيل من مَجَقَ وإن كان الميم زائداً فإن كان النونان أصليين فهو مَفْعَلِيل من مَجَقَ وإن كان الأول أصلاً دون الثاني فهو مفعيل من نجق وإن كان العكس فهو منفعيل من جنق ومع زيادة الميم لا يجوز ان يكون النونان ايضاً زائدين لبقاء الكلمة على اصليين وهما الجيم والقاف والياء زائدة على كل تقدير إذ أمكن اعتبار ثلاثة أصول دونها فمن هذه السبعة الأوجه لا يثبت فَعْلِيل إن لم يثبت سلسبيل على الأكثر على ما ادعى المصنف وقد ذكرنا ما عليه ومنفعيل إذ لا يزداد الميم في الأول مع أربعة أصول بعدها كما يجيئ إلا في الجاري على الفعل مع غرابة الوزنين أعني منفعيلاً ومفعليلاً فيبقى بعد الثلاثة: فَنَعْنِيل وفَعْلِيل ومَفْعَلِيل والكل نادر إلا فَعْلِيلًا كَعَنْتَرِيس قوله (ومجانيقُ) يحتمل الثلاثة) لأنه إن كانت الميم زائدة فهو مفاعيل لا غير وإن كانت أصلية فهو إما فعالييل أو فعانييل (1) والثاني لم يثبت فهو إما مفاعيل

(1) انت تعلم ان ابن الحاجب رحمه الله قد بنى كلامه في منجنيق على وجهين: الاول ان يعتد بقولهم: جنقونا والثاني ان لا يعتد به وانه حكم على منجنيق على الوجه الاول = (*)

(352/2)

على ما اختاره بعضهم في منجنيق أنه من جنق وإما فعّاليل على ما اختار سيبويه في منجنيق وأظن أن هذا اللفظ - أعني (ومجانيق يحتمل الثلاثة) - ليس من المتن إذ لا فائدة فيه لأن الجمع يعتبر وزنه وبوزن واحده ويتبعه في أصالة الحروف وعدم أصالتها ولا يكون له حكم برأسه ولم يتعرض المصنف في الشرح لهذا اللفظ ولو كان من المتن لشرحه قوله (ومنجنون مثله) [أي مثل] منجنيق في احتمال الأوجه المذكورة وذلك لكون منجنين وهو لغة في منجنون يحتمل الأوجه المذكورة لكونه كمنجنيق إلا ان احدى اللامين فيه لابد من الحكم بزيادتها إذا حكمت بأصالة الميم والنون الأولى معاً أو بأصالة أحدهما لأن التضعيف لا يكون أصلاً مع ثلاثة أصول دونه أو أربعة كما مر في أول الكتاب ويسقط من الأوجه السبعة فنعيل وفعلليل ومفعليل ويحيى فعلليل وفنعليل ومفعليل ومنفعيل ويستبعد منفعيل كما ذكرنا في منجنيق ولم يحيى جن في منجنين كما جاء جنق في منجنيق حتى يرتكب هذا الوزن المستبعد ومفعّليل غريب وفعلليل ثابت

= بأنه على زنة (منفعيل) فأصوله الجيم والنون التي بعدها والقاف والميم والنون الواقعتان في أول الكلمة زائدتان وعلى الوجه الثاني بانه يحتمل (فنعليلا) فالميم والجيم والنون الثانية والقاف اصول والنون الاولى والياء زائدتان ويحتمل (فعلليليا) فالزائد الياء ويحتمل (فنعليلا) فالنون الثانية والياء زائدتان وعلى هذا يكون قوله (ومجانيق يحتمل الثلاثة) إشارة الى الاوزان المذكورة بعد عدم الاعتداد بجنقونا وعلى هذا يكون (مجانيق) إما على زنة (فعاليل) ان كان مفردة (فنعليلا) أو (فلاليل) ان كان مفردة (فعلليليا) أو يكون على زنة (فلاليل) إن كان مفردة (فنعليلا) ومن هذا كله يتبين لك ان قول الرضى (أو فعانيل) خطأ والصواب ان يقول (اما فعاليل أو فلا ليل أو فلا نيل) وقوله (لأنه إن كانت الميم زائدة فهو مفاعيل لاغير) لا يدخل في شرح هذه العبارة من كلام المصنف ولكنه من تنمة الفروض في هذه الكلمة (ج 2 - 23) (*)

كبر قعيد فمنجنين إما فَعْلَلِيل ملحق ببرقعيد بتكرير اللام والنون الأولى أصلية فيكون كَعَرَطَلِيل والعَرَطَل والعَرَطَلِيل: الطويل وإما فَنَعْلَلِيل ملحق به أيضاً بزيادة النون وتكرير اللام فهو كَخَنْشَلِيل (1) وقد ذكر سيبويه

في منجنون أيضاً مثل هذين الوجهين فقال مرة: هو ملحق بعصر فوط (2) بتكرير النون فيكون رباعياً ملحقاً بالخماسي وقال مرة: إنه ملحق بعصر فوط بزيادة النون الأولى وإحدى النونين الأخيرين فهو إذن ثلاثي ملحق بخماسي والأولى الحكم عليه بفَعْلَلُول وعلى منجنيق بفَعْلَلِيل لعدم الدليل على زيادة النون الأولى والأولى الحكم بأصالة الحرف ما لم يمنع منه مانع وأما إحدى النونين الأخيرين فالغلبة دالة على زيادتها وجمع مَنَجْنُون ومنجنين على مناجين كذا يجمعهما عامة العرب سواء كان فنعلولاً أو فنعلولاً لأن حذف إحدى النونين الأخيرين لكونها طرفاً أو قريبة من الطرف أولى من حذف النون التي بعد الميم والظاهر أن الزائد من المكرر هو الثاني كما يجب إذ لو كان الاول لجاز مناجين ومناجين بالتعويض من المحذوف وترك التعويض (3) كما في سفاريج وسفاريح

(1) الخنشليل: المسن ويقال: عجوز خنشليل إذا كانت مسنة وفيها بقية (2) العضر فوط: دويبة (انظر ج 1 ص 9، 51) (3) اعلم ان منجنونا اما ان يكون (فنعلولاً) واما ان يكون (فنعلولاً) ومعنى هذا ان الميم في اولها اصل والواو بين النونين الاخيرتين زائدة والنون التي بعد الميم زائدة على الاول اصلية على الثاني واحدى النونين الاخيرتين زائدة على الخلاف الا ان ذكره في كلام المؤلف ثم اعلم ان مناجين الذى سمع في جمعه لا يقطع بالدلالة على زيادة اولى النونين الاخيرين كما لا يقطع بزيادة ثانيتهما وبيان ذلك انك ان فرضت زيادة اولاهما وارادت جمعه وجب ان تقول: مناجين بحذف هذه النون الزائدة وقلب الواو ياء لانها مد قبل الاخر الاصلى وان فرضت زيادة الثانية جاز لك ان تقول في الجمع: مناجين.

فتحذف النون الاخيرة والواو التي قبلها ثم تعوض عن المحذوف ياء قبل الاخر فالفرق بين الحاليين ان (*) =

قوله (ولولا منجنين لكان فعللولاً) يعني منجنين كمنجنيق فيحتمل جميع ما احتمله منجنيق من الأوزان فلذلك يحتمل منجنون ما احتمله منجنين ولولا منجنين لكان منجنون كعضر فوط وهذا قول فيه ما فيه وذلك أنا بينا أن منجنيناً لا يحتمل إلا فَعْلَلِيّاً على الصحيح وفنعليلاً على زيادة النون الأولى كما أجاز سيبويه وقد ضعفناه وكذا منجنون فَعْلَلُول على الصحيح وفنعلول على ما أجاز سيبويه وعلى كلا التقديرين هو ملحق بعضر فوط فما معنى قوله (ولولا منجنين لكان فعللولاً) وهو مع وجوده فعللول أيضاً؟ قوله (وخندريس (1) كمنجنين) لا شك في زيادة إحدى النونين الآخرين في مَنْجِنين وليس ذلك في خندريس ونون خندريس أصل على الصحيح لعدم قيام الدليل على زيادتها ومن قال في منجنين إنه فَنَعْلِيل كعنتريس لم يمتنع أن يقوله في خندريس أيضاً هذا آخر ما ذكره المصنف من حكم الاشتقاق وتقسيمه أن يقال: إن كان في الاسم اشتقاق فهو إما واحد أولاً والواحد اما ظاهر أولاً والذي فوق الواحد إما أن يكون الجميع ظاهراً أو الجميع غير ظاهر أو بعضه ظاهراً دون الآخر فالواحد الظاهر يحكم به كما في رَعَشَنٍ (2) وِبَلْعَنٍ

= الباء على الاول واجبة وهي منقلبة عن الواو وعلى الثاني جائزة وهي زائدة لل عوض ومن هنا تعلم ان كلام المؤلف فاسد لانه علل الحكم بزيادة الثانية بالتزامهم مناجين ووجه فساده ان هذا الالتزام لا يقطع باحد الوجهين وانما يكون مرجحاً ثم هو يرجح الذى نفاه المؤلف وهو ان الاولى هي الزائدة وهذا بعينه يجرى في منجنين (1) الخندريس: القديم من الخنطة ومن الخمر قال ابن دريد: (احسبه معرباً) (2) انظر (ح 1 ص 59) وانظر ايضا (ص 333 من هذا الجزء) (*)

(355/2)

والواحد غير الظاهر إن عارضه مرجح آخر من الغلبة أو خروج الكلمة عن الأصول اختلف فيه: هل يحكم به أو بالمرجح [الآخر] ؟ وإن لم يعارضه فهل يحكم بالاشتقاق أو بكون الأصل أصالة الحروف؟ فيه تردد وما فوق الواحد إن كانا ظاهرين احتملهما كأوْلَقٍ وإن كان أحدهما ظاهراً دون الآخر فالأولى ترجيح الظاهر كما في مؤونة وسُرِيَّة وإن كانا خفيين وفيه مرجح آخر فهل يحكم بأحدهما أو بالمرجح الآخر؟ فيه التردد

المذكور فإن حكم بهما: فإن استويا احتملهما وإن كان أحدهما أظهر حكم به وإن لم يكن فيه مرجح آخر حكم بهما على الوجه المذكور وإنما قدم الاشتقاق المحقق على الغلبة وعدم النظر وكون الأصل أصالة الحروف لأن المراد بالاشتقاق كما ذكرنا اتصال إحدى الكلمتين بالأخرى كضارب بالضرب أو اتصاهما بأصل كضارب ومضروب بالضرب وهذا الاتصال أمر معنوي محقق لا محيد عنه بخلاف الخروج عن الأوزان فإنه ربما تخرج الكلمة عن الأوزان بنظر جماعة من المستقرئين ولا تخرج في نفس الأمر إذ ربما لم يصل إليهم بعض الأوزان ويتقدير الخروج عن جميع الأوزان يجوز أن تكون الكلمة شاذة الوزن وكذا مخالفة غلبة الزيادة لا تؤدي إلى مستحيل بل غاية أمرها الشذوذ ومخالفة الأكثر وكذا مخالفة كون أصل الحروف الأصالة ثم إن فقدنا الاشتقاق ظاهراً أو خفياً نظرنا: فإن كان حرف الكلمة الذي هو من حروف (سألتمونيها) من الغوالب في الزيادة كما سيجي أو كان الحكم بأصالة ذلك الحرف يزيد بناءً في أبنية الرباعي أو الخماسي الأصول أعني المجردة عن الزائد أي الأمرين كان حكمنا بزيادة ذلك الحرف ولا نقول: إن الأصل أصالة الحرف لأن الأمرين المذكورين مانعان من ذلك الأصل

(356/2)

ولو تعارض الغلبة وعدم النظر رجحنا الغلبة كما لو كان الحكم بزيادة الغالب يؤدي إلى وزن مجهول والحكم بأصالته لا يؤدي إلى ذلك حكمنا بزيادة الغالب كما نقول في سُلْخَفِيَّة (1) فَعَلِيَّة وهو وزن غريب وفُعَلَلَّة كقذ علمة غير (2) غريب وذلك لأننا نقول إذن: هذا الغريب ملحق بسبب هذه الزيادة بذلك الذي هو غير غريب فنقول: إن كان الحكم بأصالة الغالب يؤدي إلى وزن غريب في الرباعي أو الخماسي المجردين عن الزائد والحكم بزيادته يؤدي إلى غريب آخر في ذى الزيادة كستفل (3) فإن فَعْلُلًا بضم اللام وتَفْعُلًا نادراً وكذا قُنْفَخْر (4) فإن فَعْلُلًا وفُنْعَلًا غريبان حكمنا بزيادة الغالب لأن الأوزان المزيد فيها أكثر من المجرد إلا المزيد فيه من الخماسي فإنه لا يزيد زيادةً بينة على المجرد من أبنية الخماسي كما تبين قبل لكن المزيد فيه منه لا يلتبس بالمجرد من الزيادة إذ الاسم المجرد لم يأت فوق الخماسي وإن كان الحكمان لا يزيد واحد منهما بناءً غريباً فالحكم بزيادة الغالب واجب لبقاء مرجح الغلبة سليماً من المعارض

(1) انظر (ح 1 ص 261 هـ 3) (2) انظر (ح 1 ص 51) (3) التتفل - بفتح التاء الاولى وسكون الثانية وضم الفاء أو بضميتين بينهما سكون أو بكسر اوله وفتح ثالثه أو بفتح الاول والثالث أو بكسرهما - : الثعلب وقيل: ولده (4) القنفخر - بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء وسكون الخاء وبكسر اوله ايضا - : الفائق في نوعه والتار الناعم واصل البردى ولم يحك في القاموس الا مكسور الاول - كجرد حلو مثله القفاخر - كعلا بط والقفاخرى بزيادة ياء مشددة (*)

(357/2)

وان كان الحكم بأصلته يزيد بناءً نادراً دون الحكم بزيادته تعين الحكم بالزيادة أيضاً لتطابق المرجحين على شئ واحد وإن كان الأمر بالعكس: أي الحكم بزيادته يؤدي إلى زيادة بناء غريب دون الحكم بأصلته حكم بزيادة الغالب اللاحق كما ذكرنا في سلخفية لأنه كأنه فُعِلَّ لكونه ملحقاً به وإن كان الحكم بأصالة الغالب والحكم بزيادته يزيد كل واحد منهما وزناً نادراً في ذي الزيادة لا في المجرد عنها حكمنا بزيادة الغالب أيضاً لثبوت المرجح بلا معارض فإن كان الحكمان لا يزيد شئ منهما بناءً غريباً في المزيد فيه أو يزيد فيه أحدهما دون الآخر حكمنا بزيادة الغالب لما ذكرنا الآن سواء وأمثلة التقديرات المذكورة لم تحضرن في حال التحرير فعلى ما ذكرنا إذا تعارض الغلبة وعدم انظير يرجح الغلبة كما يجي في سلخفية ففي تقديم المصنف عدم النظير كما يجي من كلامه على الغلبة نظر هذا وإن كان الحرف من حروف (سألتمونيها) ليس من الغوالب ولا يؤدي أصلته إلى عدم النظير فلا بد من الحكم بأصلته بلا خلاف كما حكمت بأصالة الهاء والميم من درهم ولام سفر جل وميم عُلْطَمِيس وسينه وهذا الذي ذكرنا كله إذا لم يتعدد الغالب فان تعدد فيجى حكمه قال: (فَإِنْ فُقِدَ فَبُخْرِجْهَا عَنِ الْأُصُولِ كَتَاءٍ تَتْفُلُ وَتَرْتُبُ وَنُونٍ

(الخروج عن الأوزان المشهورة من أدلة الزيادة) كُنْتُأَلِ وَكَنْهَيْلٍ بِخِلَافِ كَنْهَوْرٍ وَنُونٍ خُنْفَسَاءَ وَقَنْفَخْرٍ أَوْ بِخُرُوجِ زَنْةٍ أُخْرَى لَهَا: كَتَاءُ تَتْفُلٍ وَتَرْتُبُ مَعَ تَتْفُلٍ وَتَرْتُبُ وَنُونٍ قَنْفَخْرٍ وَخُنْفَسَاءَ مَعَ قَنْفَخْرٍ وَخُنْفَسَاءَ وَهَمْزَةُ أَلَنْجَجِ مَعَ أَلَنْجُوجِ) أقول: التتفل ولد انتعلب يقال: أمر ترْتُب: أي راتب ثابت من رَتَبَ

(358/2)

رتوباً: أي ثبت وما كان له أن يعده في المفقود اشتقاقه إذ اشتقاقه ظاهر كما قلنا
الْكُنْتُال بالهمز: القصير الْكَنْهَبُلُ: من أشجار البادية الْكَنْهَوْر: العظيم من السحاب
الْقُنْفُخَر: الفائق في نوعه الْأَلْنَجَجُ وَالْأَلْنَجُوج (1) وَالْيَلْنَجُوج: العود قوله (فإن فقد)
أي: الاشتقاق الظاهر والخفي قوله (فبخروجهها عن الأصول) أي: يعرف زيادة الحرف
بمخرج زنة الكلمة بتقدير أصالة الحرف لا بتقدير زيادته عن الأصول: أي الأوزان
المشهورة المعروفة هذا وليس مراده بالأصول أوزان الرباعي والخماسي المجردة عن الزوائد
بدليل عده أَلْنَجُوجاً وَخُنْفَسَاء - بفتح الفاء - في الأوزان الأصول وهذه الكلمات التي
ذكرها لم يعارض عدم النظر فيها بالغلبة لأن الحروف المذكورة ليس شئ منها من
الغوالب إلا همزة النجوج ولا تَعَارُض في النجوج بين الغلبة وعدم النظر لأن عدم النظر
لا يرجح إذا كان يلزم بكلا التقديرين زيادة وزن في المزيد فيه إذ لا يمكن الخلاص من
عدم النظر أيضاً في المزيد فيه: حكمت بزيادة الحرف أو بأصالته فالترجيح في هذه
الكلمات بعدم النظر على كون الأصل أصالة الحرف

(1) قال في اللسان: (والالنجج واليلنجج: عود الطيب وقيل: هو شجر غيره
يتبخر به قال ابن جني: ان قيل لك إذا كان الزائد إذا وقع أولاً لم يكن للحاق فكيف
الحقوا بالهمزة في (النجج) وبالياء في (يلنجج) والدليل على صحة اللاحق ظهور
التضعيف قيل: قد علم أنهم لا يلحقون بالزائد من أول الكلمة إلا ان يكون معه زائد
آخر فلذلك جاز اللاحق جاز اللاحق بالهمزة والياء في (النجج) و (يلنجج) لما انضم
إلى الهمزة والياء النون ووالالنجوج واليلنجوج كالالنجج واليلنجج: عود يتبخر به به
وهو يفعل وافعل وقال اللحياء: عو يلنجوج والنجوج والنجج فوصف بجميع ذلك وهو
عود طيب الريح اه (*)

(359/2)

وكان ينبغي أن لا يذكر المصنف ههنا إلا ما يخرج عن الأصول بأحد التقديرين دون
الآخر لأنه يذكر بعد هذا ما يخرج عن الأصول بالتقديرين معاً وهو قوله (فإن خرجنا
معاً) وتنفل وترُتَب يخرج عن الأصول بكلا التقديرين إذ ليس في الأوزان الاسمية تَفْعُل
وَفَعْلُل وكذا نادران وكذا خُنْفَسَاء لأن فَعْلَلَاء وفنعلاء غريبان وكذا أَلْنَجُوج لأن فَعْنُلُولاً

وَأَفْنَعُولاً شاذان قوله (بخلاف كَنَهَوْر) يعني لو جعلنا نون كُنْتَأَل أصلاً لكان فَعْلَلاً وهو نادر بخلاف نون كَنَهَوْر فإننا إذا جعلناه أصلاً كان فَعْلُولاً ملحَقاً - بزيادة الواو - بسفر جل فلا يكون نادراً فلذا جعلنا نونه أصلاً دون نون كُنْتَأَل قوله (أو بخروج زنة أخرى لها) أي: إذا كان في كلمة لغتان وبتقدير أصالة حرف من حروف سألتمونيها في إحدى الزنتين لا تخرج تلك الزنة عن الأصول لكن الزنة الأخرى التي لتلك الزنة تخرج عن الأصول بأصالة ذلك الحرف حكمنا بزيادة ذلك الحرف في الزنتين معاً فإن تَثْفُلَا بضم التاء الأولى كان يجوز أن يكون كبرثن فلا يخرج عن الأصول بتقدير أصالة التاء لكن لما خرجت تَثْفُل بفتح التاء عن الأصول بتقدير أصالتها حكمنا بزيادة التاء في تَثْفُل - بضم التاء أيضاً تبعاً للحكم بزيادتها في تَثْفُل - بفتحها وكذا تاء تُرْتُب وكذا نون قَنَفَخَر - بكسر القاف وإن كان يجوز أن يكون فعلاً كجرد حل وكذا نون خُنْفَسَاء - بضم الفاء وإن لم يمتنع لولا اللغة الأخرى أن يكون كَقَرْفُصَاء وكذا همزة أَلَنَجَج وإن جاز أن يكون فَعْنَللاً حكمنا بزيادة الحروف المذكورة لثبوت زيادتها في اللغات الأخرى وألحق الحكم بأصالة نون خنفساء في اللغتين لأن وزن الكلمة على التقديرين من أبنية المزيد فيه إذ الألف

(360/2)

والهمزة من الزيادات اتفاقاً وقد تقدم أن عدم النظر المزيد فيه بالتقديرين معاً ليس لمرجح فعلى هذا لم يعرف زيادة همزة أَلَنَجُوج بعدم النظر لأنه مزيد فيه بالاتفاق إذ الواو فيه زائد من غير تردد بل عرفنا زيادة همزته وهمزة أَلَنَجَج بشبهة الاشتقاق والغلبة إذ فيهما ثلاثة غوالب: الهمزة والنون والتضعيف ولا يجوز الحكم بزيادتهما معاً لئلا يبقى الكلمة على حرفين فحكمنا بزيادة اثنين منها ولا يجوز الحكم بزيادة النون والتضعيف ولا بزيادة الهمزة والتضعيف لأن أَلَج وَلَنَج مهملان فحكمنا بزيادة الهمزة والنون فهو من أَلَج كأنه يلج في نشر الرائحة والنجع: ملحَق بسفر جل بزيادة الهمزة والنون قال: (فإن خَرَجَتَا معاً فَرَائِدٌ أَيْضاً كُنُونٍ نَرْجِسٍ وَحِنْطَاوٍ وَنُونٍ جُنْدَبٍ إِذَا لَمْ يَنْثَبْ جُحْدَبٌ إِلَّا أَنْ تَشِدَّ الزِّيَادَةُ كَمِيمٍ مَرْزُجُوشٍ دُونُ نَوْهَا إِذْ لَمْ تَزِدْ أَلَمِيمُ أَوَّلًا خَامِسَةً وَنُونٍ بَرْنَسَاءَ وَأَمَّا كُنَابِيلُ فَمِثْلُ خُرْعِيلِ) أقول: الحِنْطَاوُ: العظيم البطن والْبَرْنَسَاءُ والْبَرْنَسَاءُ: الإنسان يقال:

ما أدري أي البرناساء هو والجنْدَب: ضرب من الجراد وهو من الجذب واشتقاقه ظاهر

فلم يكن لإيراده فيما لا اشتقاق فيه وجه والجحدب: الجراد الأخضر الطويل الرجلين
وكنابيل: أرض معروفة وهو غير منصرف قوله: (فإن خرجنا معاً) أي: خرجت الزنتان
معاً بتقدير أصالة الحرف وزيادته عن الأوزان الأصول حكماً بالزيادة أيضاً: لما قلنا من
كثرة المزيد فيها وقلة المجرد عن الزائد فنقول في نرجس نَفْعِلْ وإن لم يأت في الأسماء
نَفْعِلْ كما لم يأت فَعْلِلْ - بكسر اللام - وأما حنطاً فقال السيرافي: الأولى أن يحكم

(361/2)

بأصالة جميع جروفه فيكون كجرد حل ومثله كنتأو (1) وسندأو (2) وقند أو (3)
وقال الفراء في مثلها: الزائد إما النون وَخَدَهَا فهو فَنَعَلْ وإما النون مع الواو فهو فَنَعَلَوْ
وإما النون مع الهمزة فهو فَنَعَلْ وَجَعَلَ النون زائدة على كل حال وقال سيبويه: الواو
مع ثلاثة أصول من الغوالب فيحكم بزيادتها وكل واحدة من النون والهمزة رَسِيلَتُهَا (4)
في الأمثلة المذكورة فيجعل حكم إحداهما في الزيادة حكم الواو وإن لم يكونا من
الغوالب والحكم بزيادة النون أولى من الحكم بزيادة الهمزة لكون زيادة النون في الوسط
أكثر من زيادة الهمزة قال: وإنما لزم الواو الزائدة في الأمثلة المذكورة بعد الهمزة لأن
الهمزة تخفى عند الوقف والواو تظهرها فوزنه عند سيبويه فَنَعَلَوْ وإليه ذهب المصنف إذ
لو ذهب إلى ما ذهب إليه السيرافي من أصالة الواو لم يكن يزيد في الأبنية المجردة وزنٌ
بتقدير أصالة النون إذ يصير فعلاً كجرد حل فعلى ما ذهب إليه ليس عدم النظير
بمرجح في هذا الوزن لأنه من ذوات الزوائد بالتقديرين كما قلنا في أَلْتَجُوجُ وَخُنْفُسَاءُ
قوله (ونون جُنْدَب إذا لم يثبت جُنْدَب) يعني إذا ثبت جحدب - بفتح الدال
- فلا يخرج جندب بأصالة النون عن الأصول والأولى أن جُنْدَباً فَنَعَلْ ثبت جحدب
أولاً للاشتقاق لأن الجراد يكون سبب الجُنْدَب ولهذا سمي جراداً لجرده وجه الأرض من
النبات

(1) قال في القاموس: (والكنتأو - كسند أو: الجمل الشديد والعظيم اللحية الكثها أو
الحسنها) اه (2) السنداو: الخفيف وقيل: هو الجريء المقدم وقيل: هو القصير وقيل:
هو الرقيق الجسم مع عرض راس والسنداو من الابل: الفسيح في مشيه (3) القنداو:
السئ الخلق والقصير من الرجال والصغير العنق الشديد الراس والجريء المقدم (4) يريد
ان كلا من الهمزة والنون تبع للواو في الحكم (*)

قوله (إلا أن تشذ الزيادة) يعني لو أدى الحكم بزيادة الحرف إلى شذوذ الزيادة لم نحكم بزيادته ولو خرجت الكلمة بأصلته عن الأوزان أيضاً فلا يحكم بزيادة ميم مَرَزْنُجُوش (1) لأن الميم تشذ زيادتها في أول اسم غير جاز إذا كان بعده أربعة أحرف أصول أما في الجاري كَمُدْحَرَج فثابت قوله (دون نونها) أي: النون لا تشذ زيادتها فلما ثبت اصالة الميم وجب زيادة النون لأن الإسم لا يكون فوق الخماسي فهي فَعْلَنْلُولُ قوله (ونون بَرَنَاساء) أي: أن وزنه فَعْنَلَاء وإن كان غريباً غرابة فَعْلَلَاء إذ عدم النظر لا يرجح في المزيد فيه بالتقديرين كما مر في خنفساء ونحوه.

وما يوجد في النسخ (وأما كُنَابِيل (2) فمثل خَزَعِيل (3)) الظن أنه وهم: إما من المصنف أو من الناسخ لأن كُنَابِيل بالألف لا بالهمزة والألف في الوسط عنده لا يكون للإلحاق كما تقدم

قال: (فإن لم تَخْرُجْ فَبِالْغَلْبَةِ كَالْتَضْعِيفِ فِي مَوْضِعٍ أَوْ مَوْضِعَيْنِ مع (الغلبة من ادلة الزيادة) ثَلَاثَةُ أَصُولٍ لِلإِلْحَاقِ وَغَيْرِهِ كَقَرَدَدٍ ومر مريس وعصبصب وهمرش وعند

(1) قال في اللسان: المرزجوش: نبت وزنه فعللول بوزن عصر فوط والمرزنجوش لغة فيه اه (2) قال ياقوت في معجم البلدان: (كنابيل بالضم وبعد الالف باء موحدة ثم ياء مثناة من تحت ولام - : موضع عن الخارزنجي وغيره وقال الطرماح بن حكيم وقيل: ابن مقبل.

دعنا بكهف من كُنَابِيل دعوة * على عجل دهماء والركب رائح وهو من ابنية الكتاب) اه (3) الخزعبيل والخزعبل - باسقاط الياء - : الباطل والفكاهة والمزاح ومن اسماء العجب وقال ابن دريد: الخزعبيل الاحاديث المستظرفة (*)

الاخفش اصله هنمرش كجحمرش لِعَدَمِ فَعْلَلٍ قَالَ: وَلِذَلِكَ لَمْ يُظْهِرُوا) أقول: اعلم أنهم [إنما] حكموا بزيادة جميع الحروف الغالبة في غير المعلوم اشتقاقه لأنه علم بالاشتقاق زيادة كثير من كل واحد منها فحمل ما جهل اشتقاقه على ما علم فيه ذلك إلحاقاً للفرد المجهول حاله بالأعم الأغلب وقد ذكرنا الكلام على تقديم المصنف المعرفة بعدم

النظير على المعرفة بغلبة الزيادة فلا نعيده الْقَرْدَد: الأرض المستوية المرمريس: الداهية وهو من الممارسة لأنها تمارس الرجال ففيه معنى الاشتقاق وان كان خفيا والمرمريس ايضا:

الاملس والعصبص: الشديد وفيه اشتقاق ظاهر لأنه بمعنى عصب وهَمْشِرش: العجوز المسنة وهو عند الخيل وسيبويه ملحق بِجَحْمَرِش بتضعيف الميم وقال الأخفش: بل هو فَعْلَلٌ والأصل هَنْمَرِش وليس فيه حرف زائد قال: النون الساكنة إنما وجب إدغامها في الميم إذا كانتا في كلمتين نحو من مالك وأما في كلمة واحدة نحو أئمة فلا تدغم وكذا لو بنيت من عَمِلَ مثل قِرْطَعِبْ بزيادة النون قبل الميم قلت: عِنَمَلٌ بالإظهار لئلا يلتبس بِفَعْلٍ لكنه أدغم في هَنْمَرِشٍ لأنه لا يلتبس بِفَعْلَلٍ لأن فَعْلَلًا لم يثبت في كلامهم قال: والدليل على أنه ليس مضعف العين للاحاق انا لم يجد من بنات الأربعة شيئاً ملحفاً بِجَحْمَرِشٍ قال السيرافي: بل جاء في كلامهم جرو نَحْوَرِش (1) : أي يخرش لكونه قد كبر

(1) تقول: جرو نَحْوَرِش - كجحمرش - إذا تحرك وخذش ويقال: هو الحبث المقاتل ذكره في القاموس مادة (ن خ ر ش) فيدل على ان النون أصلية وذكره مرة اخرى في مادة (خ ر ش) فقال: (كلب نَحْوَرِش كنفوعل - وهو من أبنية اغفلها سيبويه - : كثير الخرش) اه والقول بزيادة النون هو ما ذهب = (*)

(364/2)

وأما هُمُقَع (1) فلم يختلف فيه أنه مضعف العين لا هُنْمَقَع لعدم فُعْلَلٍ فإذا صغرت هَمْشِرشاً عند الأخفش قلت: هُنَيْمِر وعند سيبويه: هُمَيْرِش. قوله (لعدم فَعْلَلٍ) الاخفش لا يخص فَعْلَلًا بل يقول: لم يلحق من الرباعي بجحمرش شئ لا على فَعْلَلٍ ولا على غيره. قوله (ولذلك لم يظهروا) أي: لعدم التباسه بفعلل إذ لم يوجد. قال: (وَالزَّائِدُ فِي نَحْوِ كَرَّمَ الثَّانِي وَقَالَ الْخَلِيلُ: الْأَوَّلُ وَجَوَزَ (تعيين الزائد من حري في التضعيف) سَيْبَوِيهِ الْأَمْرَيْنِ) .

أقول: قال سيبويه: سألت الخليل عن الزائد في نحو سَلَّمَ فقال: الأول لأن الواو والياء والألف يَقَعْنَ زوائد ثانية كَفَوَعَل وفَاعِل وفَعِيل وكذا قال في نحو جَلَبَبَ وَخَدَبَ لوقوع

الواو والياء والألف زائدة ثلاثة كجَدُولٍ وَعَثِيرٍ وَشَمَالٍ وكذا في نحو عَدَبَسَ (2) لكونه كَفَدَوْكَسَ (3) وَعَمِيثَل (4) وكذا قَفَعَدَدَ (5) لكونه كَكَنَهَوْرٍ وغير الخليل جعل الزوائد هي الأخيرة في

= إليه ابن سيده وتبعه أبو الفتح محمد بن عيسى العطار وقالوا: ليس في الكلام نفوعل غيره والاشتقاق يؤيد ما ذهبنا إليه فإن الخرش هو الخدش (1) الهمقع - بضم الهاء وتشديد الميم مفتوحة بعدها قاف مكسورة فعين مهملة -: الاحمق واثناه همقعة وهو ايضا ثمر التنضب ولا نظير له في الوزن الا زملق ويقال: همقع - كعلبط والزملق: من يقضى شهوته قبل ان يفضى الى المرأة ويقال فيه: زملق. وزمالق - كعلبط وعلابط (2) العدبس - كعملس -: الشديد الموثق الخلق من الابل وغيرها والشرس الخلق والضخم الغليظ وكنوا ابا العدبس (3) الفدوكس كسفرجل -: الاسد والرجل الشديد وجد الاخطل التغلي (4) عميثل - كسفرجل -: البطي والضخم الشديد والجلد النشيط (5) الفقعد - كسفرجل -: القصير مثل به سيبويه وفسره السيرافي (6) انظر (ح 1 ص 56) (*)

(365/2)

المضعف فجعل السُّلَم كجَدُول (1) وَعَثِيرٍ ونحو مَهْدَد (2) كَتَرَّى (3) وَخَدَبًا (4) كَخِلْفَنَةً (5) وَقَفَعَدَدًا كَحَبْرَكِي (6) وَقِرْشَبًا (7) كَقِنْدَاو (8) و صوب سيبويه كلا الوجهين وقال المصنف: لما ثبت في نحو قَرَدَدِ (9) أن الزائد هو الثاني لأنه جعل في مقابلة لام جعفر وأما الأول فقد كان في مقابلة العين فلم يحتج إلى الزيادة لها وحكم سائر المضعفات حكم سائر المكرر للإلحاق - حكمنا في الكل أن الزائد هو الثاني وفيه نظر لأن سائر المكررات لا يشارك المكرر للإلحاق في كون المزيد مقابلة الأصلي حتى تجعل مثله في كون الزائد هو الثاني فالأولى الحكم بزيادة الثاني في المكرر للإلحاق والحكم بزيادة أحدهما لا على التعيين في غيره وأما استدلال الخليل ومعارضيه فليس بقطعي كما رأيت. قال: (وَلَا تَضَاعَفُ الْفَاءُ وَخَدَهَا وَخَوُ زَلَزَلٌ وَصِيصِيَّةٌ وَقَوَقِيَّتٌ (بيان ما يضعف وما لا يضعف من الاصول) وضو ضيت رباعي وليس بتكرير لفاء ولا عين للفصل ولا بدى زيادة لأحدٍ حَرْفِيٍّ لِيْنٍ لِدَفْعِ التَّحْكُمِ وَكَذَلِكَ سَلْسَلِيْلٌ خُمَاسِيٌّ عَلَى الْاَكْثَرِ.

وقال الكوفيون: زَلَزَلٌ مِنْ زَلٍ وَصَرَصَرٌ مِنْ صَرٍ وَدَمَدَمٌ مِنْ دَمٍ لَا تَفَاقُ الْمَعْنَى .

-
- (1) العثير - كدرهم -: الغبار (2) انظر (ح 1 ص 14) (3) انظر (ح 1 ص 195 هـ 1) (4) انظر (ح 1 ص 59) (5) يقال: في خلقه خلفته: وخلفنات: أي خلاف (6) الحبركي: القراد الطويل الظهر القصير الرجلين (7) انظر (ح 1 ص 61) (8) القنداو - كجرد حل -: السئ الخاق وقيل: الجريء المقدم (انظر ص 362 من هذا الجزء) (9) انظر (ح 1 ص 13) (*)

(366/2)

أقول: قوله (ولا تضاعف الفاء وحدها) أي: لا يقال مثلاً في ضرب: ضَضْرَبَ وذلك لعلمهم أنه لا يدغم لامتناع الابتداء بالساكن فيبقى الابتداء بالمستثقل ولهذا قلَّ الفاء والعين مثلين نحو بَبَرٍ وَدَدَنَ (1) ويقل الكراهة شيئاً إذا حصل هناك موجب الإدغام كما في أوَّل أو فصل بينهما بحرف زائد نحو كَوَكَبٌ وَقَيْقَبَانُ (2) [و] ليس أحد المثلين فيه زائداً بل هما أصلان وقد أجاز بعضهم تكرير الفاء وحدها مع الفصل بحرف أصلي كما يجيئ بل يضاعف الفاء والعين معاً كما في مرمر يس (3) كما مر في أول الكتاب.

وقال الكوفيون في نحو زَلَزَلٍ (4) وَصَرَصَرَ (5) مما يفهم المعنى بسقوط ثالثة: إنه مكرر الفاء وحدها بشهادة الاشتقاق وهو أقوى ما يعرف به الزائد من الأصلي واستدل المصنف على أنه ليس بتكرير الفاء بأنه لا يفصل بين الحرف وما كرر منه بحرف أصلي وهذا استدلال بعين ما ينازع فيه الخصم فيكون مصادرةً لأن معنى قول الخصم إن زلزل من زل أنه فصل بين الحرف ومكرره الزائد بحرف أصلي ولم يقل أحد: إن العين مكرر مزيد في نحو زلزل وصيصية (6) لكن المصنف أراد ذكر دليل يبطل به ما قيل من تكرير الفاء وحدها وما لعله [يقال] في تكرير العين وحدها وبعض النحاة يجوز تكرير الفاء وحدها سواء كان العين مكرراً كما في زَلَزَلٍ وصيصية أو لم يكن كما في

-
- (1) البير: ضرب من السباع شبيه بالنمر وانظر (ح 1 ص 34) (2) القيقبان: خشب تتخذ منه السروج ويطلق على السرج نفسه (3) انظر (ح 1 ص 63) (4) انظر (ح 1 ص 15) (5) انظر (ح 1 ص 62) (6) الصيصية - بكسر الصادين وسكون الياء والياء الثانية مخففة - شوكة الحائك التي

يسوى بها السداة واللحمة وصيصية البقرة: قرنها وكل شئ امتنع به وتحصن فهو
صيصية وهي ايضا الوند الذى يقلع به التمر (*)

(367/2)

سلسبيل (1) إذا فصل بين المثلين حرف أصلي ولم يجوز أحد تكرير الفاء من غير فصل
بحرف أصلي بين المثلين.

هذا وإن كان ثاني الكلمة ياء والثالث والرابع كالأول والثاني نحو صيصية لم يُقل: إن
إحدى الياءين من الغلبة وتكون زائدة لأن معها ثلاثة أصول وذلك لأن هذا القول
يؤدي إلى التحكم إذ ليس إحدى الياءين أولى من الأخرى وأيضاً لو قلنا إن الأولى
زائدة لكان الكلمة من باب يَبِي (2) وبَيَّر ولو قلنا بزيادة الثانية لكانت من باب قَلَق
وكلاهما قليل ولا يمكن الحكم بزيادتهما معاً لئلا تبقى الكلمة على حرفين وكذا لا نحكم
في نحو قَوَّقَيْتُ بزيادة إحدى حرفي العلة لدفع التحكم وكذا في عاعيت (3)

(1) انظر (ح 1 ص 9، 50) (2) بين - بفتح الياء الاولى وسكون الثانية - : عين
بواد يقال له: حورتان.

قاله الزمخشري وقال غيره بين: اسم واد بين ضاحك وضويحك وهما جبلان أسفل الفرش
ذكره ابن جني وقال نصر: بين: ناحية من اعراض المدينة على بريد منها وهي منازل
اسلم بن خزاعة وقال ابن هرمة: ادار سليمان بين بين فمئثر * ابني فما استخبرت الا
لتخبري ويقال: بين بئر بوادي عبائر قال علقمة بن عبدة: وما انت ام ما ذكره ربعية *
تحل بين أو باكناف شريب (3) قال في القاموس: (وفي كتب التصريف: عاعيت عبياء
ولم يفسروه

وقال الاخفش: لا نظير لها سوى حاحيت وهاهيت) اه وتقول: عاعى إذا دعا ضانه
بقوله (عا) .

و (عا) اسم صوت وقال الراجز: يا عنر هذا شجر وماء * عاعيت لو ينفعني العبياء
قال في اللسان: (وقال الليث: عا مقصورة زجر للضئین وربما قالوا: عو وعاء وعاءى كل
ذلك يقال والفعل منه عاعى يعاعى معاعة وعاعة ويقال ايضا: عوعى يعوعى عوعاة
وعيعى يعيعى عيعاة وعيعاء وانشد: وان ثيابي من ثياب محرق * ولم استعرها من معاع
وناعق) اه (*)

وحاحيت (1) والأولى أن يقال في ياء قوقيت: إنها كانت واواً قلبت ياء كما في اغزيت وغازيت على ما يجي في باب الإعلال فيكون في قوقيت في الأصل واوان كما أن في صيصية ياءين.

وقال الخليل: أصل دَهْدَيْتْ دَهْدَتْ (2) لاستعمالهم دهدت بمعناه ولا منع أن يقال: ياء نحو قوقيت أصلية وإنها ليست ببدل من الواو وأما نحو حَاخَى يُحَاخِي فهو عند سيبويه فَعْلَلٌ يُفَعِّلُ بدليل أن مصدره حَاخَاةٌ وحيحاء كزلزلة وزلزال وقال بعضهم: هو فَاَعْلٌ يُفَاعِلُ بدليل قولهم: محاحاة معاعة وقال سيبويه: بل هو مُفَعِّلَةٌ للمرة كَزَلَزَلْ يَزَلزل مُزَلَزَلَةً والأصل مُحَاخِيَةٌ قلبت الياء ألفاً والألف الأولى عند البصريين في حَاخَى وَعَاخَى ياء قلبت ألفاً وإن كانت ساكنة لانفتاح ما قبلها كما قالوا في يَبَاسٌ ويوجل: يَاءَسَ وياجل قالوا: وإنما اطرء قلب الياء الأولى ألفاً مع شذوذ ذلك في ياءس وطائي لأنه استكره

(1) حاحي: دعا معزاه بقوله: حا ويقال: حاحيت حيحاء ومحاحاة إذا صحت قال أبو زيد: حاح بضأنك وبغنمك: أي ادعها وقال: الجأني القر الى سهوات * فيها وقد حاحيت بالذوات

قال الجوهري: (حاء: زجر للابل بنى على الكسر لالتقاء الساكنين وقد يقصر فان اردت التنكير نونت قال سيبويه: ابدلوا الالف بالياء لشبهها بما لان قولك: حاحيت انما هو صوت بنيت منه فعلا كما ان رجلا لو اكثر من قوله (لا) لجاز ان يقول: لا ليت يريد قلت: لا وبذلك على انما ليست فاعلت قولهم: الحيحاء والعيعاء بالفتح كما قالوا: الحاحاة والمهاهة فاجرى حاحيت وعاعيت وهاهيت مجرى دعدعت إذ كن للتصويت) اه من اللسان بتصرف (2) دهدت الحجرو دهديته: إذا دحرجته فتدهده وتدهدى كرهوا التضعيف فابدلوا ثاني المثليين ياء كما قالوا: تظنيت في تظننت وتربيت في تربيت وهذا عندهم مقصور على السماع على ما يجي في باب الابدال (ج 2 - 24) (*)

اجتماع ياءين بعد مثلين لو قيل: عَيَّعْتَ وأما في نحو صَيْصِيَّة فاحتمل فيه ذلك لكونه اسماً وهو أخف من الفعل كما يجيء في باب الإعلال وإنما جاز مجيء الواوين بعد المثلين في قَوَّقِيْتُ وَضَوَّضَيْتُ لوجوب قلب الثانية ياء كما في اغزيت وإنما قالوا في دَهْدَهْتُ الحجر: دَهْدَيْتَه تشبيهاً للهاء لرخاوتها بالياء وأما نحو صَلَّصَلْتُ وَزَلَّزَلْتُ فجاز ذلك لأن الثاني حرف صحيح وهم لاجتماع حروف العلة المتماثلة أكره وإن كانت أخف من الحروف الصحيحة.

وقال بعضهم: الألفان في حاحى وعاعى وها هي (1) أصلان وليسا بمنقلين لا عن واو ولا عن ياء لأن الأصل في جميعها الصوت الذي لا أصل لألفاته قلبت الألف الثانية ياء بعد اتصال ضمير الفاعل المتحرك كما قلبت في حبلان وذلك للقياس على سائر الألفات المنقلبة الرابعة في نحو أَغَزَيْتُ واستغزيت وألف الإلحاق نحو سَلَقَيْتُ (2) لأن ضمير الفاعل أعني النون والتاء لا يلي الألف في الماضي في نحو رَمَيْتُ وَدَعَوْتُ لأن بقاءها ألفاً دليل على كونها في تقدير الحركة إذ الواو والياء قلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وما قبل الضمائر في الماضي يلزم سكونها فردت ألفاً أغزيت واستغزيت إلى الأصل أعني الواو ثم قلبت الواو ياء لاستثقالها رابعة فصاعداً مفتوحاً ما قبلها كما يجيء في باب الإعلال وقد جاء في بعض اللغات نحو أَعْطَاثُهُ وَأَرْضَاتُهُ بالألف في معنى أعطيته وأرضيته ومنه قراءة الحسن (وَلَا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ (3))

(1) قال في اللسان: (وهاء زجر للابل ودعاء لها وهو مبنى على الكسر إذا مددت وقد يقصر وتقول: ها هيت بالابل إذا دعوتها) اه (2) انظر (ح 1 ص 55، 68) (3) هذه قطعة من آية كريمة من سورة يونس ونصها الكريم (قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا ادراكم به فقد لبثت فيكم عمرا من قبله افلا = (*)

(370/2)

قوله (قوقيت) من قوقى الديك قَوْقَاةً: أي صاح وَضَوَّضَيْتُ من الضوضاء وهو الجلبة والصياح ومن صرف الغوغاء (1) فهو مثل الْقَمَقَامِ (2) ومن لم يصرفه فالألف للتأنيث كما في الْعَوْرَاءِ والألف في الفيفاء (3) زائدة لقولهم: فيف

= تعقلون) .

قال القاضي البيضاوي: وقرئ (ولا ادراكم ولا ادراكم) بالهمز فيهما: على لغة من يقلب الالف المبذلة من الياء همزة أو على انه من الدرء بمعنى الدفع) اه قال العلامة الشهاب (هذه قراءة الحسن وابن عباس رضى الله تعالى عنهما بهمزة ساكنة فقيـل: انها مبدلة من الف منقلبة عن باء وهى لغة عقيل كما حكاه قطرب فيقولون في اعطاك: اعطاك وقيـل: لغة بالحرث وقيـل: الهمزة ابدلت من الياء ابتداء كما يقال في ليت لبأت وهذا على كونها غير اصلية وقد قرئ

بالالف ايضا) اه والمتبادر من عبارة المؤلف ان قراءة الحسن بالالف مع تاء المتكلم واصـلها ادريـتكم: أي اعلمتكم فلما وقعت الياء ساكنة مفتوحا ما قبلها قلبت هذه الياء الفا على لغة عقيل الذين يقولون في عليك ولديك واليك: علاك ولداك والاك وعلى هذا جاء قول راجزهم: طاروا علاهن فطر علاها * ناجية وناجيا اباهـا يريد طاروا عليهن فطر عليها ولكن في كلام الشهاب المتقدم النص على ان قراءة الحسن بالهمز نعم قد قرئ بالالف لكن هذه القراءة ليست قراءة الحسن ثم انه قد يكون ما في كلام المؤلف منسوبا الى الحسن بالهمز على ما هو المشهور من قراءته ويكون انقلاب الهمز عن الالف المنقلبة عن الياء فيصح الاستشهاد بقراءة الحسن على قلب الياء الفا إذا كان ما قبلها مفتوحا نظرا الى اصل الهمزة القريب (1) انظر (ح 1 ص 195) (2) القمقام: السيد الكثير الخير الواسع الفضل و؟؟؟ الكثير وصغار القردان وضرب من القمل شديد التشبث باصول الشعر (3) الفيفاء: المفازة لا ماء فيها ومثلها الفيف وبالفيف استدل سيبويه على ان الف فيفاء زائدة (*)

(371/2)

بمعناه وكذل الزِيَاء (1) والصَيِّصَاء (2) إذ ليس في الكلام فِعْلَالٍ إلا مصدراً كزِلْزَالٍ وقولهم المَرْوَرَةُ (3) والشَّجْوَجَاة (4) نحو صَمَحَمَح (5) وَبَرَهْرَهَة (6) وليس كَعَثَوْتَل (7) لأن الأول أكثر.

قال: (وَكَأَهِمَزَةٍ أَوَّلًا مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ فَقَطُّ فَأَفْكَلَ أَفْعَلَ والمخالف مَخْطَى وَإِصْطَبَلُ فِعْلَلٌ كَقِرْطَعِبٍ وَالْمِيمُ كَذَلِكَ وَمُطَرِدَةٌ فِي الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ وَالْيَاءُ زِيدَتْ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ فَصَاعِدًا

إلا في أَوَّلِ الرُّبَاعِيِّ إِلَّا فِيمَا يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ وَلِذَلِكَ كَانَ يَسْتَعْمَرُ كَعَضَرُ فُوطٍ وَسَلْخَفِيَّةٍ فُعْلِيَّةٍ وَالْأَلِفُ وَالْوَاوُ زِيدَتَا مَعَ ثَلَاثَةِ فَصَاعِدًا إِلَّا فِي الْأَوَّلِ وَلِذَلِكَ كَانَ وَرَنْتَلُ كَجَحْنَفَلٍ

أقول: لما ثبت لنا بالاشتقاق غلبة زيادة الهمزة أولا إذا كان بعدها ثلاثة أصول في نحو
أَحْمَرُ وَأَصْغَرُ وَأَعْلَمَ رددنا إليه ما لم نعلم منه ذلك بالاشتقاق

(1) الزيزاء - بالكسر وبالفتح ومثله الزيزى والزازية والزيزاء والزيزاة - بكسر
الاخيرتين -: ما غلظ من الارض والاكمة الصغيرة والريش أو اطرافه (2) الصيصاء:
الحشف من التمر وهو ايضا حب الحنظل الذى ليس في جوفه لب (3) المرورة: الارض
أو المفازة التى لا شئ فيها ووزنها فعلعلة لا فعو علة وهى واحدة المرورى.
قال سيبويه (ح 2 ص 386) (هو بمنزلة صمحمح وليس بمنزلة عثوثل لان باب
صمحمح اكثر من باب عثوثل) اه (4) يقال: ربح شجوجى وشجوجاة إذا كانت دائمة
المبوب والشجوجى والشجوجاة ايضا: العقق وهو طائر (5) انظر (ح 1 ص 60،
253) (6) انظر (ح 1 ص 63، 253) (7) انظر (ح 1 ص 60) (*)

(372/2)

كَأَرْبٍ وَأَيْدَعٍ (1) وهو قليل بالنسبة إلى الأول وبعض المتقدمين خالفوا ذلك وقالوا: ما
لم نعلم بالاشتقاق زيادة همزته المصدرة حكمنا بأصالتها فقالوا: أَفْكَلٌ (2) كَجَعْفَرٍ ورد
عليهم سيبويه بوجوب
ترك صرف أَفْكَلٍ لو سمي به ولو كان فَعْلَلًا لصرف وأيضاً لو كان فَعْلَلًا لجاء في باب
فعلل يفعل فعللة ما أوله همزة قوله (إصطبل فَعْلَلٌ) لأن بعده أربعة أصول ولم يثبت
بالاشتقاق غلبة زيادة الهمزة في مثله حتى يحمل عليه ما جهل اشتقاقه قوله (والميم
كذلك) أي: يغلب زيادتها في الأول مع ثلاثة أصول بعدها ولا تزداد مع أربعة فصاعداً
فمنبج (3) محمول في الزيادة على نحو مَقْتَلٍ وَمَضْرَبٍ حُمِلَ المجهول على المعلوم واما معد
معزى فقد مضى حكمهما ومخالفتهما لهذا

(1) الايدع: صبغ احمر وقيل: هو الزعفران وقيل: هو صمغ احمر يجلب من سقطرى
تداوى به الجراحات وطائر ايضا (2) الافكل: رعدة تعلو الانسان من برد أو خوف ولا
فعل له واسم الافوه الاودى الشاعر سمي بذلك لرعدة كانت فيه (3) منبج - بالفتح
ثم السكون وباء موحدة مكسورة وجيم - قال ياقوت: (هو بلد قديم وما اظنه الا روميا
الا ان اشتقاقه في العربية يجوز ان يكون من اشياء: يقال: نبج الرجل (كضرب) إذا قعد

في لانبجة (كالشجرة) وهي الاكمة والموضع منبج ويقال: نبج الكلب ينبج (من باب ضرب) بمعنى نبج ينبج والموضع منبج ويجوز ان يكون من النبج (كالضرب) وهو طعام كانت العرب تتخذه في المجاعة يخاض الوبر في اللبن فيجده ويؤكل ويجوز ان يكون من النبج وهو الضراط فاما الاول وهو الاكمة فلا يجوز ان يسمى به لانه على بسيط من الارض لا اكمة فيه فلم يبق الا الوجوه الثلاثة فليختر مختار منها ما اراد ... وهي مدينة كبيرة من مدن الشام بينها وبين الفرات ثلاثة فراسخ وبينها وبين حلب عشرة فراسخ اه بتصرف.

(*)

(373/2)

الأصل فإذا تقدم على أربعة أصول فصاعداً كما في مَرَزُجُوش (1) حكم بأصلتها إلا إذا كان ما هي في أوله من الأسماء المتصلة بالافعال كلامدحرج اسم فاعل من دَحَرَجَ والمُدَحَرَج اسم مفعول ومكاناً وزماناً ومصدراً وكذا الهمزة الزائدة يكون بعدها أربعة أصول في الاسم المتصل بالفعل وهي همزة وصل نحو اقشعرار واحر نجم والهمزة والميم غير الأولين لا يحكم بزيادتهما إلا بدليل ظاهر كَشَمَّأَل ودُلَامِص (2) وَضَهْيَأ (3) وَزَرْقَم (4) ، بلى غلب زيادة الهمزة آخرها بعد الألف الزائدة إذا كان معها ثلاثة أصول فصاعداً، كَعَلْبَاء (5) وَسَوْدَاء وَحِرْبَاء (6) وَحَمْرَاء، وأصلها الألف كما تقدم، ولو قال في موضع (الجاري على الفعل) : المتصل بالفعل، لكان أعم، إذا لا يقال للموضع والزمان هما جاريان على الفعل.

قوله (والياء زيدت مع ثلاثة) أي: إذا ثبت ثلاثة أصول غير الياء فالياء زائدة، سواء كانت في الأول كَيْلَمَع (7) وَيَضْرِب، أو في الوسط كَرَحِيم وَفُلَيْق (8) أو في الآخر كَاللِّيَالِي، وكذا إذا كانت الياء غير المصدرة مع أربعة

وقال في اللسان: (ومنبج: موضع، قال سيبويه: الميم في منبج زائدة بمنزلة الالف، لانها إنما كثرت مزيدة أولاً، فموضع زيادتها كموضع الالف وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولاً في الاسم والصفة) اه (1) انظر (ص 363 من هذا الجزء) (2) انظر (ص 334 من هذا الجزء) (3) انظر (ص 339 من هذا الجزء) (4) انظر (ص 252، 334 من هذا الجزء) (5) انظر (ص 55 من هذا الجزء) (6) انظر (ص 55 من هذا الجزء)

(7) انظر (ح 1 ص 59) (8) يجوز أن تقرأ هذه الكلمة بفتح الفاء وكسر اللام كرحيم، وهو (*)

(374/2)

أصول فصاعداً كَخَيْتَعُور (1) وسَلَسَبِيل وسَلَحْفِيَّة وأما إذا كانت مصدرة مع أربعة أصول بعدها: فإن كانت الكلمة فعلاً كيد حرج فهي زائدة أيضاً وإلا فهي أصل كيستعور وهو الباطل يقال: ذهب في الاستعور وهو أيضاً بلد بالحجاز. قوله (إلا فيما يجري على الفعل) وَهَمَّ وحقه إلا في الفعل كيد حرج لأن الاسم الجاري على الفعل لا يوجد في أوله ياء والواو والألف مع ثلاثة أصول فصاعداً لا يكونان إلا زائدين في غير الأول فالواو نحو عَرُوض وَعُصْفُور وَقَرْطَبُوس (2) وحنطاو (3) والألف كحمار وَسِرْدَاح (4) وَأَرْطَى (5) وَقَبَعَتَرَى (6) وأما في الأول فالألف لا يمكن وقوعها فيه والواو لا تزداد فيه مطلقاً ولذلك كان وَرَنْتَل (7) كجحنفل يقال: وقع الناس في وَرَنْتَل: أي في شر والجحنفل: العظيم الجحفلة (8)

باطن عنق البعير في موضع الحلقوم ويجوز أن تقرأ بضم الفاء وتشديد اللام مفتوحة بعدها ياء ساكنة وهو ضرب من الخوخ يتفلق عن نواه (انظر ح 1 ص 250) (1) الخيتعور: السراب ودويبة سوداء تكون على وجه الماء لا تلبث في موضع إلا ريثما تطرف والداهية وتقول: هذه امرأة خيتعور إذا كان ودها لا يدوم وكل شيء يتلون ولا يدوم على حال فهو خيتعور قال الشاعر: كل انثى وإن بدالك منها * آية الحُبِّ حُبُّهَا خَيْتَعُورُ (2) انظر (ح 1 ص 51، 264) (3) انظر (ح 1 ص 256) (4) انظر (ح 1 ص 57) (5) انظر (ح 1 ص 57) (6) انظر (ح 1 ص 9) (7) انظر (ح 1 ص 33) (8) الجحفلة: الشفة الغليظة. (*)

(375/2)

قال: (وَالثُّونُ كَثُرَتْ بَعْدَ الْأَلْفِ آخِرًا وَثَالِثَةً سَاكِنَةً نَحْوَ شَرَنْبَثٍ وَعَرْزَنْدٍ وَاطَّرَدَتْ فِي الْمُضَارِعِ وَالْمَطَاوِعِ وَالثَّاءُ فِي التَّفْعِيلِ وَنَحْوُهُ وَفِي نَحْوِ رَغَبُوتٍ وَالسَّيْنُ اطَّرَدَتْ فِي اسْتَفْعَلٍ

وَشَدَّتْ فِي أَطَاعَ قَالَ سَبِيوِيه: هُوَ أَطَاعَ فَمُضَارِعُهُ يُسْطِيعُ بِالضَّمِّ وَقَالَ الْفَرَّاءُ: الشَّادُ
فَتَحُ الهمزة وَحَدَفُ التَّاءِ فَمُضَارِعُهُ بِالْفَتْحِ وَعَدُّ سَيْنِ الْكُسْكُسَةِ غَلَطٌ لَا سَتِلْزَامِهِ شَيْنِ
الْكَشْكَشَةِ) .

أقول: أي أن النون كثرت زيادتها إذا كانت أخيرة بعد ألف زائدة وقد حصل من دونها
ثلاثة أحرف أصول أو أكثر كسُكْرَانٍ وَنَدَمَانٍ وَرَعْفَرَانٍ أما فَيِّنَانٍ (1) فبالاشتقاق علمنا
أنه لم يحصل في الكلمة دونها ثلاثة أصول إذ هو من الفن وكذا قولهم حَسَّانٍ وحمار
قَبَّانٍ (2) منصرفين فبالصرف عرفنا أن النون أحد الأصول الثلاثة قوله (واطردت في
المضارع) يعني نَفَعَلَ قوله (والمطاوع) يعني انْفَعَلَ وافْعَنْلَل وفروعهما من المصدر والأمر
والمضارع وعندي أن حروف المضارعة حروف معنى لا حروف مَبْنَى (3) كنوني التنبية
والجمع

(1) انظر (ص 339 من هذا الجزء)

(2) انظر (ص 248 من هذا الجزء) (3) يريد المؤلف بهذا ان يعترض على ابن
الحاجب في عده النون الواقعة في اول المضارع من حروف الزيادة وحاصل الاعتراض ان
حروف المضارعة حروف معان كالتنوين وسيأتي لابن الحاجب نفسه عدم عد التنوين من
حروف الزيادة معللا ذلك بانه حرف معنى فلا وجه لعه نون المضارعة من حروف
الزيادة ولكننا لو نظرنا لوجدنا ان المؤلف قد سلم لابن الحاجب عد السين في
الاستفعال من حروف الزيادة مع انها دالة على معنى وكذلك سلم له عد النون في الفعل
المطاوع من حروف الزيادة مع انها دالة على معنى ولا يستطيع المؤلف ولا غيره ان ينكر
ان الهمزة في افعال من حروف الزيادة وكذا الالف في فاعل وتفاعل والتاء.
(*)

(376/2)

والتنوين على ما تقدم في أول شرح الكافية قوله (وَتَالِئَةً سَاكِنَةً) كان ينبغي أن يضم إليه
قيداً آخر بأن يقول: ويكون بعد النون حرفان كَشَرَنْبَثٍ (1) وقلنسوة (2)

في تفعّل وما اشبه ذلك من الحروف الدالة على المعاني في الافعال المزيد فيها وكذا
الالف في اسم الفاعل من الثلاثي والميم في اسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان

واسم المكان والمصدر الميمى وحيث لا وجه لانكاره ان تكون حروف المضارعة من حروف الزيادة محتجا بدلالتها على معنى بقى ان يقال: كيف يوفق بين عدم عدهم التنوين وباء الجر ولام الجر وهاء السكت من حروف الزيادة لانها دالة على معنى وبين عد حروف المضارعة وغيرها من الحروف الداخلة في الافعال والاسماء المتصلة بها مما ذكرنا مع انها دالة على معان في الكلمات الداخلة فيها والجواب: ان الحرف الدال على معنى ان كان مما يتغير به وزن الكلمة ومعناها فهو من حروف الزيادة وان لم يكن كذلك فليس من حروف الزيادة بل قد جعل أبو الحسن الاشموني دلالة الحرف على معنى من جملة ادلة زيادته فقال في باب التصريف عند قول ابن مالك: والحرف ان يلزم فاصل والذى * لا يلزم الزائد مثل تا احتذى (تاسعها دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة والف اسم الفاعل) اه (1) الشرنبث - كسفرجل والشرابث - كعلايط -: القبيح الشديد وقيل: هو الغليظ الكفين والرجلين والشرنبث ايضا: الاسد.

قال سيبويه: النون والالف يتعاوران الاسم في معنى نحو شرنبث وشرابث (2) قال في اللسان: (والقلنسوة) (بفتح اوله وسكون ثانيه وضم ثالثه) والقللساة (بفتح اوله وسكون ثانيه) والقلنسوة (بفتح اوله وثانيه وسكون ثالثه وضم رابعه) والقلنسية (بضم اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه) والقلنساة (بفتح اوله وثانيه وسكون ثالثه) والقلسية (بفتح اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه) من ملابس الراس - معروف والواو في قلنسوة للزيادة غير اللاحق وغير المعنى اما اللاحق فليس في الاسماء مثل فعللة (بفتح اوله وثانيه وثالثه مشدد مضموم) واما المعنى فليس في قلنسوة اكثر مما في قللساة. وجمع القلنسوة والقلنسية = (*)

(377/2)

وَحَبْنَطَى (1) أو أكثر من حرفين كحعنطار (2) وأما ما ذكر من (عُرُنْدِ (3)) فليس النون فيه من الغوالب بل إنما عرفنا زيادته بالاشتقاق لانه بمعنى العرند دو العرد: اي الصلب وأيضاً بأنا لو جعلنا النون في عرند أصلية لزم زيادة بناء في أبنية الرباعي المجرد وأما زيادة النون في عَنَسَل (4) وَرَعَشَن (5) فلم يعرف بالغلبة بل بالاشتقاق وكذا دُرُنُوح في معنى ذروح (6) الشرنبث: الغليظ الكفين والرجلين ومثله الشَّرَابِث - بضم الشين قوله (والتاء في التفعيل وَخَوِه) يعني بنحوه التَّفْعَال والتَّفْعُل والتَّفَاعُل

والتَّعْلُّ والافتعال والاستفعال وفروعهن واعلم أن المصنف كثيراً ما يورد في هذه
الغوالب ما يعلم زيادته بالاشتقاق فإن بنى جميع ذلك على قوله قبل (فإن فقد) أي:
الاشتقاق فهو غلط وان

= والقلنساء قلانس وقلاس وقلنس) اه وعده الاخير جمعا؟ ؟ طريقة علماء اللغة لانهم
قد لا يفرقون ن بين الجمع واسم الجنس؟ ؟ واسم الجمع من قل انهم يريدون بالجمع
كل ما يدل على الكثير واما على طريقة النحاة فهو اسم جنس جمعى لا جمع لانه ليس
على وزن من أوزان الجموع (1) انظر (ح 1 ص 54، 255) (2) يقال: رجل جعنظر
- كسفرجل وجعنظار إذا كان قصير الرجلين غليظ الجسم وإذا كان أكولا قويا عظيما
جسيما ايضا (3) العرند والعرند - كعتل -: الشديد من كل شئ قال في اللسان:
(ونون العرند بدل من الدال) اه يريد انما بدل من الدال في العرند (4) انظر (ح 1 ص
59) وكذا (ص 333 من هذا الجزء) (5) انظر (ح 1 ص 59) وكذا (ص 333 من
هذا الجزء) (6) الذرنوح والذروح - كعصفور والذرحرح - بضم اوله وفتح ثانيه ورابعه
وسكون ثالثه - الذرحرح - بضم اوله وثانيه ورابعه وسكون ثالثه -: دويبة اعظم قليلا
من الذباب (*)

(378/2)

قصد ترك ذلك وبيان الغوالب سواء عرف زيادتها بمجرد الغلبة أو بها وبشيء آخر من
الاشتقاق وعدم النظير فصحيح قوله (وفي نحو رَغَبَوْتُ) يعني إذا كانت التاء في آخر
الكلمة بعد الواو الزائدة وقبلهما ثلاثة أصول فصاعداً وسيبويه لم يجعل ذلك من
الغوالب فلهذا

قال في سُبُرُوت (1) فُعْلُول بل جعل الزيادة في مثله إنما تعرف بالاشتقاق كما في
جَبَرُوت ومَلَكُوت لأنهما من الجبر والملك وكذا الرغبوت والرحموت والرهبوت وكذا لم
يجعل سيبويه التاء في الآخر بعد الياء - إذا كان قبلها ثلاثة أصول كعَفْرِيت (2) - من
الغوالب فعفريت عنده عرف زيادة تائه باشتقاقه من العَفْر - بكسر العين - وهو
الخبث الداهي فهو كما عرفت زيادة التاء في التَّخْلِي (3) باشتقاقه من خَلَّتْ وفي
التنفل (4) بالخروج من الأوزان وأما تاء التأنيث فحرف مَعْنَى لا حرف مبنى قوله
(والسين اطردت) أي: في باب استفعال كاستكره واستحجر قوله (وشذت في أسطَاع)

اعلم أنه قد جاء في كلامهم أسطاع - بفتح الهمزة وقطعها - واختلفوا في توجيهه:
فقال سيبويه: هو من باب الإفعال وأصله أطوع كأقوم أعلت الواو وقلبت ألفاً بعد نقل
حركتها إلى ما قبلها ثم جعل السين عوضاً من تحرك العين الذي فاتته كما جعل الهاء في
أهراق - بسكون الهاء - عوضاً من مثل ذلك كما يجيء ولا شك أن تحرك العين فات
بسبب تحرك الفاء بحركته ومع هذا كله فإن التعويض بالسين والهاء شاذان فمضارع

(1) انظر (ص 345 من هذا الجزء) (2) انظر (ح 1 ص 15، 256) (3) التحلي:
القشر على وجه الاديم مما يلي الشعر يقال: حلاً الجلد يجلؤه حلاً إذا قشره (4) انظر
(ص 357 من هذا الجزء) (*)

(379/2)

أسطاع عند سيبويه يُسطيع - بالضم - ورد ذلك المبرد ظناً منه أن سيبويه يقول:
السين عوض من الحركة فقال: كيف يعوض من الشيء والمعوض منه
باق؟ يعني الفتحة المنقولة إلى الفاء وليس مراد سيبويه ما ظنه بل مراده أنه عوض من
تحرك العين ولا شك أن تحرك العين فات بسبب تحرك الفاء بحركته وقال القراء: أصل
أسطاع استطاع من باب استفعال فحذفت التاء لما يجيء في باب الإدغام (1) فبقي
إسطاع - بكسر الهمزة - ففتحت وقطعت شاذاً فالمضارع عنده يسطيع بفتح حرف
المضارعة واللغة المشهورة إذا حذفت التاء من استطاع لتعذر الإدغام بقاء الهمزة
مكسورة موصولة كما كانت قال تعالى (فما اسطاعوا) قوله (وعدسين الكسكسة غلط)
رد على جار الله فإنه عده من حروف الزيادة وقال المصنف: هو حرف معنى لا حرف
مبنى وأيضاً لو عد للزم شين

(1) لم يذكر المؤلف شيئاً عن حذف التاء في (أسطاع) في باب الإدغام وإنما ذكره في
باب الحذف فقال: (واسطاع يسطيع؟؟؟ الهمزة في الماضي وفتح حرف المضارعة -
وأصله استطاع يستطيع وهي أشهر اللغات: أعني ترك حذف شيء منه وترك الإدغام
وبعدها إسطاع يسطيع - بكسر الهمزة في الماضي وفتح حرف المضارعة وحذف تاء
استفعال حين تعذر الإدغام مع اجتماع المتقاربين وإنما تعذر الإدغام لأنه لو نقل حركة
التاء إلى ما قبلها لتحرك السين التي لا حظ لها في الحركة ولو لم ينقل لا لتقى الساكنان

كما في قراءة حمزة (فراءة حمزة) (فما اسطاعوا) بابدال التاء طاء وادغامها في الطاء مع بقاء سكون السين) فلما كثر استعمال هذه اللفظة بخلاف اسْتَدَانَ وقُصِدَ التخفيف وتعذر الإدغام حذف الأول كما في ظلت واحست وحذف ههنا أولى لان الأول وهو التاء زائد قال تعالى (فما اسطاعوا أن يظهره) .
وأما من قال: يستطيع بضم حرف المضارعة - فماضيه أسطاع بفتح همزة القطع - وهو من باب الأفعال كما مر في باب ذى الزيادة) اه (*)

(380/2)

الكشكشة (1) إذ لا فرق بينهما فيلزم كون الشين من حروف الزيادة وليس منها بالاتفاق قال: (وَأَمَّا اللَّامُ فَفَقْلِيلَةٌ كَزَيْدٍ وَعَبْدٍ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ فِي فَيْشَلَةٍ: فَيَعْلَةٌ مَعَ فَيْشَةٍ وَفِي هَيْقَلٍ مَعَ هَيْقٍ وَفِي طَيْسَلٍ مَعَ طَيْسٍ لِلْكَثِيرِ وَفِي فَحَجَلٍ - كَجَعْفَرٍ - مَعَ أَفْحَجٍ) أقول: اعلم أن الجرمي أنكر كون اللام من حروف الزيادة ولا يرد عليه لام البعد في نحو ذلك وهنا لك لكونه حرف معنى كالتنوين فذهب إلى أن فَيْشَلَةَ (2) وَهَيْقَلًا وَطَيْسَلًا فَيَعْلٌ وَهَيْقَلٌ: الذكر من النعام ومثله الْهَيْقَمُ وَهَيْقٌ وَهَيْقَلٌ: الفتي من النعام والأنتى هَيْقَلَةٌ وقال: إنه قد يكون لفظان بمعنى يظن بهما أنهما متلاقيان اشتقاقاً للتقارب في اللفظ ويكون كل واحد من

(1) قال المؤلف في شرح الكافية (ح 2 ص 381) : (وأما سين الكسكة - وهى في لغة بكر بن وائل - فهى السين التى تلحقها بكاف المؤنث في الوقف إذ لو لم تلحقها لسكنت الكاف فتلتبس بكاف المذكر وجعلوا ترك السين في الوقف علامة للمذكر فيقولون: أكرمتكس فأذا وصلوا لم يأتوا بها لأن حركة الكاف اذن كافية في الفصل بين الكافين وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف فأذا وصلوا حذفوا وغرضهم ما مر في الحاق السين) اه وقد نسب صاحب القاموس الكسكة لتميم لا لبكر فقال: (والكسكة لتميم لا لبكر: إلحاقهم بكاف المؤنث سينا عند الوقف يقال: أكرمتكس وبكس) اه وقد نسب في القاموس الكسكشة لبنى اسد أو ربيعة وعرفها بأوسع مما عرف المؤلف فقال: (والكشكشة الهرب وكشيش الافعى وقد كشكشت وفي بنى اسد أو ربيعة إبدال الشين من كاف الخطاب للمؤنث كعليش في عليك أو زيادة شين بعد الكاف المجرورة تقول: عليكش ولا تقول: عليكش بالنصب وقد حكى كذا

كش بالنصب) اه

(2) الفيش والفيشلة: رأس الذكر قال في اللسان: (وقال بعضهم: لامها زائدة كزيادتها في زيدل وعبدل وأولى لك وقد يمكن أن تكون (فيشلة) = (*)

(381/2)

تركيب آخر كما في ثَرَّةٍ وَثَرَّارٍ وَدَمَثٍ وَدَمَثَرٍ (1) كما يجي وكذا يقول في فَحَجَلٍ: إنه فَعَلَلٌ كجعفر وهو بمعنى الأفحج: أي الذي يتداني صدرا قدميه ويتباعد عِقْبَاهُما والطَيْسَلُ والطَيْسُ: الكثير من كل شيء وكل ذلك تكلف منه والظاهر زيادة اللام في جميع ذلك فإن زيادتها ثابتة مع قلتها كما في زَيْدَلٍ وَعَبْدَلٍ بمعنى زيد وعبد وليس كذا نحو دَمَثٍ وَدَمَثَرٍ إذ زيادة الراء لم تثبت فألجئنا إلى الحكم بأصالتها قال: (وَأَمَّا الْهَاءُ فَكَانَ الْمُبْرَدُ لَا يَغْدُّهَا وَلَا يَلْزِمُهُ نَحْوُ اخْشَهْ فَإِنَّهَا حَرْفٌ مَعْنَى كَالْتَنَوِينَ وَبَاءُ الْجَرِّ وَلَا مِهَ وَإِنَّمَا يَلْزِمُهُ [نحو] أُمّهَاتٍ وَنَحْوُ * أُمّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي (2) * وَأَمَّ فَعَلٌ بدليل الأمومة وأجيب بجواز

= من غير لفظ (فيشة) فتكون الياء في (فيشلة) زائدة ويكون وزنها فيعلة لأن زيادة الياء ثانية أكثر من زيادة اللام وتكون الياء في فيشة عينا فيكون اللفظان مفترزين والاصلان مختلفين ونظير هذا قولهم: رجل ضياط (بفتح اوله وتشديد ثانيه) وضيطا (بفتح اوله)) اه كلامه.

والضياط: المتمايل في مشيته وقيل الضخم الجنين العظيم الاست والضيطار بمعناه ووزن ضياط فعال من ضاط الرجل يضييط ضيطا والضيطار فيعال من ضطر فالاصلان مختلفان والمعنى واحد (1) انظر (ص 350 من هذا الجزء) (2) البيت من مشطور الرجز وهو لُقْصَيِّ بن كلاب جدَّ النبي صلى الله عليه وسلم وقبله: إني كدى الحُرْبِ رَخِي اللَّبِّ * عِنْدَ تَنَادِيهِمْ بِمَالٍ وَهَبِ * مَعْتَزِمُ الصَّوْلَةِ عَالِي النِّسَبِ * والرخی: المرتخي.

واللب: ما يشد على ظهر الدابة ليمنع السرج والرحل من التأخر وارتخاء اللب إنما يكون من كثرة جرى الدابة وهو كناية عن كثرة مبارزته للأقران. وهال: اسم فعل تزجر به الخيل.

وهب: اسم فعل تدعى به الخيل والصولة: من قولهم: صال الفحل صولة إذا وثب على
الابل يقاتلها = (*)

(382/2)

أَصَالَتِهَا بِدَلِيلٍ تَأْمَهُتُ فَتَكُونُ أُمَّهُةً كَأَبْهَةٍ ثُمَّ حَذَفْتَ الْهَاءَ أَوْ هَا أَصْلَانِ كَدَمْتُ وَدِمْتُ
وَنَزَعْتُ وَنَزَعْتُ وَلَوْلُو وَلَالٍ وَيَلْزَمُهُ نَحْوُ أَهْرَاقٍ إِهْرَاقَةً وَأَبُو الْحَسَنِ يَقُولُ: هَجَرَ عَ لِلطَّوِيلِ مِنَ
الْجَرَعِ لِلْمَكَانِ السَّهْلِ وَهَبَلَعَ لِلْأَكُولِ مِنَ الْبَلْعِ وَخُولَفَ وَقَالَ الْخَلِيلُ: الْهَرَكُولَةُ
لِلصَّخْمَةِ هِفْعُولَةٌ لِأَنَّهَا تَرُكَلُ فِي مَشْيِهَا وَخُولَفَ) أَقُولُ: (وَالْيَاسُ أَبِي) يَرِيدُ (إِلْيَاسُ)
فَوَصَلَ الْهَمْزَةُ الْمَقْطُوعَةَ ضَرُورَةً قَالُوا: الْأَغْلَبُ اسْتِعْمَالُ الْأَمَاتِ فِي الْبِهَائِمِ وَالْأَمَهَاتِ فِي
الْإِنْسَانِ وَقَدْ يَجِيءُ الْعَكْسُ قَالَ: 124 - إِذَا الْأُمَّهُاتُ قَبَحْنَ الْوُجُوهَ * فَرَجَتْ الظَّلَامُ
بِأَمَاتِكَ (1) وَقَالَ: 125 - قَوْلٍ مَعْرُوفٍ وَفَعَالِهِ * عَقَّارٍ مِثْنِ أَمَهَاتِ الرَّبَاعِ (2)

= وخندف - بكسر الخاء المعجمة والذال بينهما نون ساكنة - ام مدركة بن إلياس بن
مضر فهي جدة قصي وكذا إلياس بن مضر جده فيكون قد نزل الجدة منزلة الام ونزل
الجد منزلة الاب فسماهما اما وابا والاستشهاد بالبيت في قوله (أمهتي) حيث زاد الهاء
على ام التي هي بوزن فعل بدليل الأمومة (1) البيت المروان بن الحكم و (قبحن
الوجوه) بمعنى أخزيناها وأدللناها
من قولهم: قبحه يقبحه - بفتح العين في الماضي والمضارع - إذا أخزاه.
و (فرجت الظلام) بمعنى كشفته لغة في فرجه تفرججا: يعنى كشفه يزيد ان امهات الناس
بالفجور فأخزين أولادهن بذلك.

والاستشهاد بالبيت في قوله (أماتكا) حيث استعمل الأمات في النسان على خلاف
الغالب إذ الغلب استعمال الامهات في الانسان والامات في البهائم (2) البيت من
قصيدة للسفاح بن بكير اليربوعي رثى بها يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير
وقبله: يا سيدا ما أنت من سيد * موطأ البيت رحيب الذراع (*)

(383/2)

حكى صاحب كتاب العين (تَأَمَّهْتُ فَلَانَةً) : أي اتخذتها أمًا والمشهور: تَأَمَّمتها بالميم
أشار المصنف بقوله (أجيب بجواز أصلتها) إلى أن أصل الأم يجوز أن يكون أُمَّهَة
فحذف الهاء التي هي لام وقدر تاء التأنيث كما في قَدِرٍ ونار ولا يتمشى مثل هذا العذر
في لفظ الأمومة إذ هو فُعُولَةٌ بلا خلاف ولا يجوز أن يكون فُعُوعَةٌ بحذف الهاء التي هي
لام والأصل أُمُومَهَة إذ فُعُوعَلَةٌ غير موجود فهذا الجواب منه غير تام بلى قوله (أو هما
أصلان) جواب آخر أقرب من الأول مع بعده لأن نحو دَمَثٍ ودِمَثٍ ولَوُلُوْ ولَوُلُوْ من
الشاذ النادر والمتنازع فيه لا يحمل على الشاذ فالأولى القول بزيادة الهاء في الأمهَة
والأمهات والدَّمَث والدِمَث: المكان اللين ذو الرمل وعين ثَرَّة وثَرَاة: أي كثيرة الماء
وعند الكوفيين الثاء الثانية في (ثرثرة) زيادة كما قلنا في زلزل وصَرَصَر ودَمَدَم فثرة
وثرثرة على قولهم من أصل واحد قوله (وبلزمه نحو أَهْرَاق) ليس هاهنا شئ آخر حتى
يقول المصنف نحو أَهْرَاقَ

اعلم أن اللغة المشهورة أَرَاق يُرِيق وفيها لغتان أخريان: هَرَاق بإبدال الهمزة هاء يَهْرِيقُ
- بإبقاء الهاء مفتوحة لأن الأصل يُؤْرِيق: حذف الهمزة لاجتماع الهمزتين في الحكاية
عن النفس فلما أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع الهمزتان فقلت: يُهْرِيق مُهْرِيق مُهْرَاق
والمصدر هَرَاقة هَرِيقٌ لا تَهْرِق

= وقوله (موطأ البيت) - وما بعده صفات لسيد فهي مجرورة وقوله (عقار) مبالغة في
عافر من العقر وهو ضرب قوائم الإبل بالسيف والرباع - بكسر الراء - جمع ربع -
بضم ففتح - وهو ما يولد من الإبل في الربيع يريد أن المرثى لا يقول إلا فَعَلَ ولا يعد
إلا وفي وأنه كرم ينحر أطايب الإبل واحدة بعد أخرى.
والاستشهاد بالبيت في قوله (أمهات) حيث استعمله في البهائم على خلاف الغالب في
الاستعمال (*)

(384/2)

الهاء في كلها متحركة وقد جاء أَهْرَاق - بالهمزة ثم بالهاء الساكنة - وكذا يُهْرِيق أَهْرَاقَة
مُهْرِيق مُهْرَاقٌ أَهْرِيقٌ لا تَهْرِق - بسكون الهاء في كلها - قال سيبويه: الهاء الساكنة
عوض من تحريك العين الذي فاتهما كما قلنا في أسطاع وللمبرد أن يقول: بل هذه الهاء
الساكنة هي التي كانت بدلاً من الهمزة ولما تغيّر صورة الهمزة - واللغة من باب أفْعَل

وهذا الباب يلزم أوله الهمزة - استتركوا خلو أوله من الهمزة فأدخلوها ذهولاً عن كون الهاء بدلاً من الهمزة ثم لما تقرر عندهم أن ما بعد همزة الإفعال ساكن لا غير أسكنوا الهاء فصار أَهْرَاقَ وتوهُّمَاتِ العرب غيرُ عزيزة كما قالوا في مصيبة: مصائب - بالهمزة - وفي مَسِيلٍ: مُسْلَانُ (1) الجرع - بفتح الراء -: المكان السهل المنقاد وهو يناسب معنى الطول ولا شك أن هذا اشتقاق خفي وهَبْلَعُ للأكل من البلع أظهر اشتقاقاً وكذا سَلَهَبٌ بمعنى السَّلب وهما بمعنى الطويل والهَرَكُولة: الضخمة الأوراق وجاء في الهركولة الهركلة - بكسر الهاء وضمها وتشديد الراء وسكون الكاف - والضخامة تناسب الركل لأنها لضخامتها لا تقدر أن تمشي مشياً خفيفاً بل تركل الأرض برجلها وأكثر الناس على ما قال ابن جني وهو أن الهجرع والهبلع فَعَلَلٌ وَهَرَكُولةٌ فَعَلُولَةٌ لقلّة زيادة الهاء

(1) يريد أن مصيبة (مفعلة) وأصلها مصوبة من صَابَ يَصُوبُ إذا نزل نقلت كسرة الواو إلى الصاد الساكنة قبلها فقلبت الواو ياء والقياس في جمعها أن يقال: مصابوب بتصحيح العين إلا أنهم توهّموا زيادتها في المفرد فقالوا في الجمع: مصائب بالهمزة ومسيل أصله مسيل على مفعول من سال يسيل فنقلوا كسرة الياء إلى السين الساكنة قبلها توهّموا فيه أنه على فعيل - كقفيز - فجمعوه على مسلان كقفزان والقياس أن يقال في جمعه: مساليل لان مفعلا لا يجمع على فعلا ن قياسا (ج 2 - 25) (*)

(385/2)

قال: (فإن تعدّد الغالب مع ثلاثة أصولٍ حكم بالزيادة فيها أو فيهما كحنبطى فإن تعين أحدهما رجح أحدهما رُجِّحَ بخروجها كميم مريم ومدّين وهمزة أيدع وياء تيحان وطاء عزويت وطاء فطوطى ولام إذ لولي دون ألفهما لوجود فعول وفعول وعدم افعولى وافعولى وواو حولاً يا دون يائها وأول يهير والتضعيف دون الثانية وهمزة أرونان دون واوها وإن لم يأت إلا أنبجان فإن خرجتا رُجِّحَ بأكثرهما كالتضعيف في تنقان والواو في كوالل ونون حنطاً وواوها فإن لم تخرج فيهما رُجِّحَ بالإظهار الشاذ وقيل: بشبهة الاشتقاق ومن ثم اختلف في تأجج ومأجج ونحو محبب علما يقوي الضعيف وأجيب بوضوح اشتقاقه فإن ثبتت فيهما فبالإظهار اتفاقاً كدال مهدد فإن لم يكن إظهاراً فبشبهة الاشتقاق كميم مؤطب ومعلّى

وَفِي تَقْدِيمِ أَغْلِبِهِمَا عَلَيْهَا نَظَرٌ وَلِذَلِكَ قِيلَ رُفْعًا فَعَالٌ لِعَلَبَتِهَا فِي نَحْوِهِ فَإِنْ ثَبَتَتْ فِيهِمَا رَجَحَ بِأَغْلَبِ الْوِزْنَيْنِ وَقِيلَ: بِأَقْيَسِهِمَا وَمَنْ ثَمَّ فُقِدَتْ شُبْهَةُ الْإِشْتِقَاقِ فِيهِمَا فَبِالْأَغْلَبِ كَهَمْزَةٍ أَفْعَى وَأَوْتِكَانَ وَمِيمٍ إِمْعَةٍ فَإِنْ نَدَرَا احْتِمَالَهُمَا كَأَسْطَوَانَةٍ إِنْ ثَبَتَتْ أَفْعُولُهُ وَإِلَّا فَفُعْلُوَانَةٌ لَا أَفْعَلَانَةٌ لِمَجَى أَسَاطِينٍ) .

أقول: اعلم أن الحرف الغالب زيادته إذا تعدد مع عدم الاشتقاق: فيما أن يمكن الحكم بزيادة الجميع وذلك أن يبقى دونها ثلاثة أصول فصاعداً أولاً يمكن فإن امكن حكم بزيادة الجميع.

اثنين كانا حكبطين أو أكثر كقيقبان وهو شجر وإن لم يمكن الحكم بزيادة الجميع لبقاء الكلمة بعدها على أقل من ثلاثة فيما أن لا يخرج وزن الكلمة عن الاوزان المشهورة بتقدير زيادة شيء من تلك الغوالب أو يخرج عنها بتقدير زيادة كل واحد منها أو

(386/2)

يخرج بزيادة بعض دون الآخر فإن لم يخرج بتقدير زيادة منها: فإن أن يكون في الكلمة إظهار شاذ بتقدير زيادة بعضها أو لا يكون فإن كان فيما أن يعارضه شبهة الاشتقاق أولاً وأعني بالمعارضة أن الاجتناب عن الإظهار الشاذ يقتضي زيادة أحدهما وشبهة الاشتقاق تقتضي زيادة الآخر كما في يَأْجَجُ وَمَأْجَجُ فَإِنْ التَّجَنَّبَ عَنِ الْإِظْهَارِ الشَّاذِّ يَمْتَنِعُ عَنِ الْإِظْهَارِ الشَّاذِّ يَقْتَضِي زِيَادَةَ أَحَدِهِمَا وَشِبْهَةُ الْإِشْتِقَاقِ أَنْ يَكُونَ فَعْلًا فَيَكُونُ التَّضْعِيفُ لِلْإِلْحَاقِ فَيَكُونُ الْإِظْهَارُ قِيَاسًا كَمَا فِي قَرْدٍ وَلَوْ كَانَ يَفْعَلُ وَمَفْعَلًا وَجِبَ الْإِدْغَامُ لِأَنَّ هَذَيْنِ الْوِزْنَيْنِ لَا يَكُونَانِ لِلْإِلْحَاقِ لَمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ الْمِيمَ وَالْيَاءَ مَطْرُودَا زِيَادَتِهِمَا فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ لِمَعْنَى وَمَا اطْرَدَ زِيَادَتَهُ لِمَعْنَى لَمْ يَكُنْ لِلْإِلْحَاقِ وَشِبْهَةُ

الاشتقاق تقتضي أن يكونا يَفْعَلُ وَمَفْعَلًا لِأَنَّ يَأْجَجُ وَمَأْجَجُ مَهْمَلَانِ فِي تَرَكَيبِ كَلَامِ الْعَرَبِ بِخِلَافِ أَجَجَ (1) فنقول: إن عارضت الإظهار الشاذ شبهة الاشتقاق كما في المثال المذكور قيل: إن الترجيح للإظهار الشاذ فنحكم بأن يَأْجَجُ فَعْلٌ حَتَّى لَا يَكُونَ الْإِظْهَارُ شَاذًا وَقِيلَ: التَّجَرُّعُ لَشِبْهَةِ الْإِشْتِقَاقِ فَنَحْكُمُ بِأَنَّهُ يَفْعَلُ وَهُوَ الْأَقْوَى عِنْدِي لِأَنَّ إِثْبَاتَ تَرْكَيبِ مَرْفُوضٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَصْعَبُ مِنْ إِثْبَاتِ إِظْهَارٍ شَاذٍ إِذْ الشَّاذُّ كَثِيرٌ وَلَا سِيَّمَا فِي الْأَعْلَامِ فَإِنَّ مَخَالَفَةَ الْقِيَاسِ فِيهَا غَيْرُ عَزِيزَةٍ كَمَوْرَقٍ وَمَحَبِّبٍ وَحَيَوَةٍ وَإِنْ لَمْ تَعَارِضْهُ شِبْهَةُ الْإِشْتِقَاقِ - وَذَلِكَ بِأَنَّ تَكُونَ الشَّبْهَةَ فِيهِمَا مَعًا كَمَهْدَدٍ فَإِنَّ مَهْدًا وَهَذَا مُسْتَعْمَلَانِ. أو لا تكون في شيء منهما أو تكون [وتكون] حاكمة بزيادة عين ما يحكم بزيادة

الإظهار الشاذ لو اتفق هذا التقدير ان في كلامهم - حكم بالإظهار الشاذ اتفاقاً وإن لم يكن في الكلمة

(1) يقال: أج في سيره ينح ويؤج احا واجيجا إذا اسرع ويقال: أجت النار تنج وتؤج اجيجا إذا احتدمت وسمع صوت لهيها ويقال للماء الملح الشديد الملوحة: أجاج - كدخان فهذا كله يشهد لما قال المؤلف من استعمال (أج ج) (*)

(387/2)

إظهار شاذ: فإما أن تثبت في أحد الوزنين شبهة الاشتقاق دون الآخر أو فيهما معاً أو لا تثبت في شيء منهما فإن ثبتت في أحدهما فإما أن يعارضها أغلب الوزنين أولاً فإن عارضها بمعنى أن أغلبهما يقتضي زيادة أحدهما وشبهة الاشتقاق تقتضي زيادة الآخر فالأولى الحكم بالشبهة لأن ارتكاب إثبات تركيب مهمل أصعب وقيل: الأولى الحكم بأغلب لاوزنين وذلك كما في رُمان قال الأخفش: هو فُعَالٌ وإن كان تركيب (رمان) مهملاً (1) لان فعلاً أكثر من فُعْلَان وإن لم يعارضها - وذلك بتساوي الوزنين إن اتفق ذلك أو بكَوْنِ الْأَغْلَبِيَّةِ

مساعدةً للشبهة في الحكم بزيادة حرف كَمْوْطَبَ وَمَعْلَى فَإِنْ مَفْعَلًا أَكْثَرُ مِنْ فَوْعَلٍ وَفَعْلَى وَبَجْعَلْهُمَا فَوْعَلًا وَفَعْلَى يُلْزَمُ إِثْبَاتُ تَرْكِيبِ مَهْمَلٍ - حكم بشبهة الاشتقاق اتفاقاً فإن ثبتت شبهة الاشتقاق فيهما: فإما أن يكون أحدهما أغلب الوزنين أولاً فإن تساوى احتملهما كأَرْجُوَانٍ (2) فَإِنْ أَفْعُلَانِ فِي الْقَلَةِ كَأَسْحُوَانٍ وَأُقْحُوَانٍ (3) مثل فَعْلُوَانٍ كَعُنْفُوَانٍ (4) وَعُنْطُوَانٍ (5) وإن كان أحدهما أغلب فإما أن يعارضه اقيس الوزنين أولاً فإن عارضه اختلف كما في مَوْزَقٍ وترجيح الأغلب أولى وخاصةً في الأعلام لأن خلاف الأقيسة

(1) هذا الذي ذكره المؤلف من ان تركيب (ر م ن) مهمل هو الموافق لما في كتب اللغة لكن نقل الجار بردى عن ابن الحاجب في شرح المفصل انه يحتمل ان يكون رمان من (رم م) أو من (رمن) بمعنى اقام وعلى ذلك فلا تعارض بين الغلبة وشبهة الاشتقاق في رمان (2) الارجوان: الاحمر الشديد الحمرة وقال الزجاج: الارجوان صبيغ احمر شديد الحمرة (3) انظر (ص 342 من هذا الجزء) (4) انظر (ص 251 من الجزء الاول)

(5) العنظوان - بضم اوله، والعنظيان - بكسر اوله -: الفاحش من الرجال والانثى
عنظوانة وعنظيانية.

(*)

(388/2)

فيها كثير وإن لم يعارضه رُجَحَ بأغلبهما كما في حَوَمَانِ فَإِنْ فَعَلَانِ أَكْثَرُ مِنْ فَوَعَالٍ
كَتَوَرَابٍ (1) فَإِنْ فَقَدْتَ شَبَهَةَ الْاِشْتِقَاقِ فِيهِمَا فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَغْلَبَ الْوِزْنَ رَجَحْ بِهِ
كَمِيمٍ إِمْعَةٍ فَإِنْ فَعَلَهُ كَدْنِيَّةً وَقَنِيَّةً (2) أَكْثَرُ مِنْ إِفْعَلَةٍ كَاوَرَةٍ وَإِنْ تَسَاوَيَا فِي الْقَلَّةِ
احْتَمَلَهُمَا كَأَسْطَوَانَةٍ (3)

وإن خرجت عن الأوزان بتقدير زيادة كل واحد منهما ولا يكون إذن في الكلمة إظهار
شاذ بأحد التقديرين لأنه إنما يكون ذلك في الأغلب إذا كان شاذاً بأحدهما قياسياً
بالآخر لكونه ملحقاً بوزن ثابت وفرضنا أنه خارج عن الأوزان على كل تقدير بلى قد
جاءنا الإظهار شاذاً في كليهما في بعض ذلك: رَوَى الرَوَاةُ يَأْجِجُ - بكسر الجيم -
فيكون الإظهار في فَعَلٍ شاذاً أيضاً كما هو شاذ في يَفْعَلُ إذ لم يَجِئْ مِثْلَ جَعْفَرٍ -
بكسر الفاء - حتى يكون يَأْجِجُ ملحقاً به.

وقال سيبويه: نحو قعد ودخل - بفتح لا مهما الأولى - ملحق بجندب وإن كان
جندب عنده فُتْعَلًا، لأنه جعل النون كالاصل كما يجيئ في المضاعف لقلّة زيادته بين
الفاء والعين.

فإذا خرجت الكلمة عن الأوزان بتقدير زيادة كل واحد من الغوالب - ولم يكن في
الكلمة إظهار شاذ - نظر: فإن ثبتت في أحدهما شبهة الاشتقاق دون الآخر رجع بها
كَتَبْتَنَ لِأَنَّ الْأَفَّ (4) مُسْتَعْمَلٌ دُونَ تَأْفٍ وَإِنْ

(1) التوراب والتيراب والتورب والتيرب: التراب (2) الدبنة والدنابة والدنب: القصير
والقنب: واحدة القنب وهو العبد الآبق وضرب من الكتان (3) الاسطوانة: السارية
وقوائم الدابة وهو فارسي معرب استون (4) الافف: القلة ومثله الاف - بضم الهمزة
والاف ايضاً: الوسخ الذي حول الظفر وقيل: هو وسخ الاذن (*)

(389/2)

لم تثبت في شئ منهما كما في كَوَالٍ أو ثبتت فيهما إن اتفق ذلك كالسَيْرِ (1) - بكسر السين - مثلاً فإن كانت إحدى الزيادتين اغلب رجح بها كحولاً يا فان فوعالا وفعلا يا خارجان عن الأوزان المشهورة إلا أنَّ زيادة الواو الساكنة أغلب من زيادة الياء المتحركة وإلا احتملها فإن خرجت عن الأوزان بتقدير زيادة بعض دون البعض الآخر - ولا يمكن أيضاً أن يكون فيه إظهار شاذ باعتبار الوزن الذي لا يخرج به عن الأوزان المشهورة حتى يتعارض هو والخروج عن الأوزان إذ لو كان باعتباره الإظهار شاذاً لكان باعتبار الوزن الذي يخرج به عنها قياسياً: أي للإلحاق كتَلِبٍ (2) مثلاً وكيف يلحق بما لم يثبت؟ - فينظر: هل عارضت الخروج عن الأوزان شبهة الاشتقاق أولاً؟ فإن عارضته - وذلك بأن تكون في الوزن الذي يخرج به عن الأوزان شبهة الاشتقاق ولا تكون فيما لا يخرج به عنها نحو مَسِيكِ (3) فإنك إن جعلته فعلاً كان الوزن معدوماً لكن التركيب أعني (م س ك) موجود وإن جعلته مفعلاً فالوزن موجود لكن تركيب (س ي ك) مهمل - فهنا يحتمل الوجهين، إذ يلزم من كل واحد منهما محذور ولا يجوز أن يقال: لا نحكم بزيادة أحدهما فيكون فعلاً، إذ داعي الغلبة يستحق ان

(1) هكذا هو في جميع النسخ ولا يظهر له وجه لان الكلام فيما تعددت فيه الزيادة الغالبة وليس فيه زيادة ما فضلاً عن زيادة متعددة ولعل الصواب (سيروان) بكسر اوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وهو اسم بلد (2) لم نجد في القاموس ولا في اللسان (تلبيا) بفك الادغام والذي فيهما تلب - كفلز وهو اسم رجل (3) كلام المؤلف صريح في انه بفتح الميم وسكون السين وفتح الياء ولم نجد له معنى في كتب اللغة وإنما الذي فيها مسيك - كبخيل - وزنا ومعنى ومسيك - كسكير - بمعنى بخيل ايضاً وسقاء مسيك إذا كان يجبس الماء فلا ينضح (*)

(390/2)

يجاب ولا سيما إذا لزم من جعل الجميع أصولاً تركيب مهمل أيضاً فإن لم يعارض شبهة الاشتقاق الخروج عن الأوزان: بأن تكون شبهة الاشتقاق فيهما معاً كما في مَدِين (1) أو في الوزن الثابت كَمَرَم (2) ، رجح بالخروج اتفاقاً فيقال: هما على وزن مَفْعَل. قوله (بالزيادة فيها) أي: في الغوالب كما في قَيْقَبَان (3) وسَيْسَبَان (4) قوله (أو

فيهما) أي: الغالبين كما في حَبَطَى وقد عرفت زيادة النون والألف فيه بالاشتقاق أيضاً لأنه العظيم البطن من حَبَطَتِ الماشية حَبَطاً وهو أن ينتفخ بطنها من أكل الذرق (5) قوله (فإن تعين أحدهما) أي: تعين أحدهما للزيادة ولم يجز الحكم بزيادتهما معا لبقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف قوله (رُجِحَ بخروجها) الفعل مسند إلى الجار والمجرور: أي يكون ترجيح أصالة أحدهما بخروج الزنة عن الأوزان المشهورة بتقدير زيادته فيحكم بزيادة مالا يُخْرِجُ الزنة عن الأوزان المشهورة إذا قُدِّرَ زائداً كميم مريم فإنك لو حكمت بزيادتهما بقي الزنة مَفْعَلاً وليست بخارجة عن الأوزان ولو قدرت الياء زائداً

(1) مدين: اسم قرية شعيب على نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام يجوز أن يكون اشتقاقه من مدن بالمكان إذا اقام به ويجوز ان يكون من دان إذا خضع أو من دانه دينا إذا جازه (2) قال في اللسان: (ومريم: مفعول من رام يريم: أي برح يقال: ما يريم يفعل ذلك: أي ما يبرح) اه بتصرف وهو صريح في ان زيادة ميم مريم معلومة بالاشتقاق لا بالخروج عن الابنية الاصول على تقدير اصالتها (4) السيسبان: شجر (5) الذرق - كصرد -: بقلة (*)

(391/2)

بقيت الزنة فَعِيلًا وهي خارجة عن الأوزان (1) قوله (وهمة أيدع) ليس بوجه لأن فيعلًا - بفتح العين - ليس بخارج عن الأوزان في الصحيح العين كصيرف وضيغم بلى ذلك خارج في المعتل العين لم يجرى إلا عين قال: * ما بال عَيْنِي كالشَّعْبِ الْعَيْنِ (2) * وَفَعِلٌ - بكسر العين - كثيرٌ فيه كَسَيْدٍ وَمَيَّتٍ وَبَيْنٍ مَفْقُودٌ في الصحيح الْعَيْنُ قوله (وباء تَيَّحَان) هو بفتح الياء كما قال سيويوه وقال ابن يعيش: يجوز كسر الياء في تَيَّحَان (3) وهَيَّيَان (4) فَتَفْعَلَانُ غير موجود وَفَعْلَانُ موجودٌ كَهَيَّيَان فلذا حكمنا بزيادة ياء تَيَّحَان وهذا مما يثبت فيه الاشتقاق الظاهر وعُرفت الزيادة به إذ يقال في معناه: مَتِيحٌ وَتِيَّاحٌ ويجوز أن يكون تَيَّحَانُ وَتَيَّهَانُ وَهَيَّيَانُ فَفَعْلَانُ لا فعْلان كَقَيْقَبَانِ وَسَيْسَبَانِ قوله (وتاء عزويت) ليس التاء في نحو عَفْرِيتٍ من الغوالب كما ذكرنا

(1) قال في اللسان: (العتير (بكسر اوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه): العجاج الساطع ... ولا تقل في العتير التراب: عثيرا لانه ليس في الكلام فاعيل بفتح الفاء الا

ضهيد وهو مصنوع ومعناه الصلب الشديد ... والعير والعير (كجعفر) : الاثر الخفى
 مثال الغيب وفي المثل (ماله اثر ولا عير) ويقال: ولا عير مثال فيعل: أي لا يعرف
 راجلا فيتبين اثره ولا فارسا فيثير الغبار فرسه) اه فقد اثبت العير وهو فاعل فقول
 المؤلف وصاحب اللسان ان فعلا خارج عن الاوزان ولا يوجد في الكلام غير مسلم الا
 ان يقال: ان عيرا مقلوب عير وهو فيعل (2) انظر (ح 1 ص 150)
 (3) التبحان: الذى يعرض في كل شئ ويدخل فيما لا بعينه والطويل ايضا (4) الهيبان:
 الذى يخاف الناس (*)

(392/2)

فلم يكن للمصنف عددا منها فنحن انما عرفنا زيادة تاء عزويت (1) دون واوه بثبوت
 فعليت كعفريت دون فعويل قوله (وطاء قَطُوْطِي) لأن فَعَوَعَلًا موجود كعثوثل وهو
 المسترخي ونحن قد عرفنا زياد طاء قَطُوْطِي بالاشتقاق لأنه بمعنى الْقَطَوَانِ: أي الذي
 يتبختر في مشيه وكذا اذْلُوْى افعول كاعشوشب وفَعَوُوْى وافَعَوُوْى غير موجودين قوله
 (وواو حَوْلَايا دون يائها) قد ذكرنا أن فَوَعَلًا وَفَعَلَايا لم يثبتا إلا أن الحكم بزيادة الواو
 أولى لكون زيادة الواو الساكنة أكثر من زيادة الياء المتحركة وأيضاً فَوَعَلًا كَتَوْرَاب
 ثابت وإن لم يثبت فَوَعَلًا بالألف وأما فَعَلَايٍ وَفَعَلَايَا فلم يثبتا قوله (وأول يَهْيَرٍ
 والتضعيف) في يهير ثلاثة غوالب: التضعيف والياء ان فهو إما يَفْعَلُ أو فَعِيلٌ أو يَفْعِلُ
 والثلاثة نوادر ففي عد المصنف له فيما يخرج بأحدهما عن الأوزان دون الآخر نظر بلى
 إنه يقبله سيبويه فانه لم يبال بتشديد الراء وجعله كالمخفف اللام وقال: يَفْعَلُ موجود
 كَيَرْمَعٍ وَيَلْمَعٍ (2) وَفَعِيلٌ معدوم والحق أن يقال: إنه يفعلُ من الأوزان الثلاثة المذكورة
 إذ لو جعلناه فَعِيلًا لم يكن فيه شبهة الاشتقاق إذ تركيب (ي ه ر) غير مستعمل فهو
 إما يفعلُ من الهير أو يَفْعِلُ من الهَرِّ والتضعيف في الأسماء أغلب زيادةً من الياء
 المتحركة في الأول وأيضاً يَفْعَلُ قريب من الوزن الموجود وهو يَرْمَعُ ويَلْمَعُ وأيضاً فإن
 يفعلُ ثابت وإن كان في الأفعال كِيَحْمَرُ بخلاف يَفْعِلُ قوله (وهمزة أَرْوَنَان) لأن أَفْعَلَان
 جاء ولو لم يكن إلا أَنْبَجَان وفَعْلَانُ
 لم يثبت

(1) العزويت: قيل هو القصير وقال ابن دريد: هو اسم موضع (2) انظر في يلمع (ص

59 من الجزء الاول) واليرمع: الخدروف الذى يلعب به الصبيان وهو ايضا حجارة رخوة إذا فتت انفتت (*)

(393/2)

قوله (كوألل) فيه غالبان: الواؤ والتضعيفُ فجعلناهما زائدين فوزنه فَوَعَلَّ ملحق بسَفَرَجَل وليست الهمزة غالبية ففي عدها من الغوالب نظر وفي حِنطَاوٍ غالب واحد وهو الواو وأما النون والهمزة فليستا بغالبتين إلا أن النون مساو للهمزة في مثل هذا المثال نحو كِنْتَاو (1) وَسِنْدَاوٍ فجعل كالغالب قوله (فإن لم تخرج الزنة في التقديرين) أي: في تقدير زيادة كل واحد من الغالين رجح بالإظهار الشاذ: أي يكون ترجيح أصالة أحدهما بمحصول الإظهار الشاذ بزيادته ويحكم بزيادة ما لم يثبت بزيادته إظهار شاذ فيحكم في مهدد بزيادة الدال فيكون ملحقا بجعفر فلا يكون الاظهار شاذاً ولو جعلته مَفْعَلاً من هَدَدَ لكن الإظهار شاذاً لأن مَفْعَلاً لا يكون ملحقاً كما ذكرنا قوله (وقيل بشبهة الاشتقاق) فقيل: يَأَجِجُ ومَأَجِجُ يَفْعَلُ وَمَفْعَلٌ لأن في هذين الوزنين شبهة الاشتقاق لأن (اج ج) مستعمل في كلامهم وقبل: هما فَعْلَلٌ لئلا يلزم إظهار شاذ وقد روى الرواة يَأَجِجُ - بكسر الجيم - فإن صحت فإنه مما يخرج بأحدهما دون الآخر إذ فَعْلِلَ - بكسر اللام - لم يثبت والمشهورُ الفتح في يَأَجِجُ ومَأَجِجُ وَيَأَجِجُ غير منصرفين: إما للوزن والعلمية والتأنيث وإما للعلمية والتأنيث وهي اسم أرض قوله (ونحو مَحَبِّ يقوي الوجه الضعيف) يعني أن محبباً من الحب مع أن فيه إظهاراً شاذاً قوله (وأجيب بوضوح اشتقاقه) وللخصم أيضاً أن يقول: يَأَجِجُ أيضاً واضح الاشتقاق من أَجَّ مثل مَحَبِّ من حَبَّ قوله (وفي تقديم أغلبهما عليها) أي ترجيح أغلب الوزنين على شبهه الاشتقاق

(1) انظر (ص 362 من هذا الجزء) .

(*)

(394/2)

فإن مَوْظَبَ وَمَعْلَى إن جعلتهما مَفْعَلًا ففيهما شبهة الاشتقاق وإن جعلتهما فوعلاً لم تكن فيهما شبهة الاشتقاق وأغلب الوزنين يرجحان زيادة الميم وأما رمان فإن جعلته فُعْلَانٌ ففيه شبهة الاشتقاق لكن ليس أغلب الوزنين وإن جعلته فُعْلَالًا فليس فيه شبهة الاشتقاق إذ (ر م ن) غير مستعمل ورمَّ مستعمل لكنه أغلب الوزنين قوله (لغلبتها في نحوه) أي لغلبة زنة فُعْلَالٍ في نحو معنى رُمَّان وهو ما ينبت من الأرض كالثَلَّام (1) والجُمَّار (2) والكُرَّاثِ والسَّلَاء (3) والقُرَّاص (4) وفُعْلَانٌ قليل في مثل هذا المعنى قوله (فإن ثبتت فيهما) أي: ثبتت شبهة الاشتقاق في الوزنين قوله (مُورَق) إن جعلته فوعلاً فليس بأغلب الوزنين لكنه لا يستلزم مخالفة القياس وإن جعلته مَفْعَلًا فهو أغلب الوزنين لكن فيه مخالفة القياس لان المثال الواوى لا يجئ إلا مَفْعَلًا - بكسر العين - كالمؤعد أما حومان فليس فيه خلاف الأقيسة وفُعْلَانٌ أكثر من فَوْعَالٍ فجعله من (ح وم) أولى قوله (فإن نَدَرَا) أي: الوزنان (احتملها) : أي احتمل اللفظ ذينك الوزنين وفي قوله ندرا نظر أما أولاً فالأنه في اقسام ما لا يخرج الوزنان فيه عن الأوزان المشهورة فكيف يندران؟ وأما ثانياً فلأن فُعْلَانٌ قد جاء فيه أُسْحَمَان وهو جبل والعبان في اللَّعَاب وكذا أَفْحَوَانٌ بدليل قولك: دواء مَفْحُوٌّ، وَأَفْعُوَانٌ لقولهم مَفْعَاة وفَعْوَة السم (5) وفُعْلُوَانٌ جاء فيه عنفوان وعنظوان (6) ولعله

(1) القلام: ضرب من الحمض يذكر ويؤنث.

قال الشاعر: اتونى بقلام وقالوا تعشه * وهل يأكل القلام الا الأباعر (2) الجمار: شحم النخل كانه قطعة سنام يؤكل بالعسل (3) السلاء: شوك النخل (4) القراض: نبات له زهر أصفر وحرارة كحرارة الجرجير، وحب احمر صغير (5) انظر (ص 341 من هذا الجزء) (6) انظر (ص 388 من هذا الجزء) .

(*)

(395/2)

أراد كون الوزنين لقلتهما في حد الندرة وفي أَرْجُوَانٍ ثلاثة غوالب: النون والهزمة والواو فيحكم بزيادة اثنين منها فهو اما افعلان كَأُسْحَمَانٍ أو فَعْلُوَانٌ كَعُنْفُوَانٍ أو افعوال ولم يثبت فبقي الأولان واحتملها وفيهما أيضاً شبهة الاشتقاق قوله (وهزمة أفعي) إذا جعلته أفعَلٌ ففيه الاشتقاق الظاهر فضلاً عن شبهته لقولهم: فَعْوَة السم وأَرْضٌ مَفْعَاة

فكيف أورده فيما ليس في وزنيه شبهة الاشتقاق؟ قوله (وأوتكان) الألف والنون لا كلام في زيادتهما بقي التعارض بين الواو والهمزة ووَئِكَ وَأَتِكَ مهملان وأَفْعَلَانُ ثابت وإن كان قليلاً كَأَنْبَجَانُ وَقَوْعَلَانُ غير موجود فكان يجب أن يورد هذا المثال فيما تعين فيه أحدهما قوله (وميم إمعة) لأن أَمَعَ وَمَعَ مُهْمَلَانِ لَكِنَّ فِعْلَةً أَكْثَرُ كَدْنَبَةٍ للقصير وَالْقَنَبَةِ وَالْإِمْرَةِ وَإِفْعَلَةٌ كَأَوْرَةٍ قليل وكأنه كلمة مركبة من حروف كلمتين وهما (أنا معك) كما أن الإِمرَة مركبة من (أنا مأمورك) قوله (فان ندرا احتملها) الكلام فيه كالكلام في قوله قبل (فإن ندرا) والعذر كالعذر قوله (إن ثبتت أفعوالة) يعني إن ثبت ذلك احتمال أسطوانة الوزنين: أفعوالة وفعلوالة وهما الوزنان اللذان لا شبهة اشتقاق في الكلمة باعتبارهما وإنما قلنا: إن هذين الوزنين هما المحتملان لا أفعلانة كأسحمان مع أن فيه شبهة الاشتقاق لثبوت السطو لأن جمعه على أساطين يمنعه إذ لو كان أفعلانة فالطاء عين الكلمة والواو لامها وفي الجمع لا يحذف لام الثلاثي فلا يجوز إذن أن يقال: حذف الواو وقلب الألف ياء حتى يكون وزن اساطين افاعين ولا يجوز أن يقال: حذف الألف وقلب الواو التي هي لام ياء فوزنه أفاعِلُنْ، إذ هو وزن مفقود

(396/2)

في الجموع والأفراد فلم يبق إلا أن يقال: هو فعَالِينُ من تركيب (أس ط) المهمل فَأُسْطَوَانَةٌ فَعْلَوَانَةٌ كَعُنْفُونٍ من اعْتَنَفْتُ الشئ: أي استأنفته أو هو أفاعيل من تركيب سَطَنَ المهمل أيضاً فهي أفعوالة لكن أفعوالة لم تثبت فلم يبق إلا أن يكون فعلوالة واساطين فعالين الحبطنى: العظيم البطن يهمز ولا يهمز.

القطوطى والقطوان: المتبخر.

اذلو لى: انطلق في استخفاء.

حوّلايا: اسم رجل.

اليهَيْرُ واليهَيْرَى: السراب والباطل.

يوم أرونان: أي شديد ويقال: ليلة أرونانة.

عجين أنبجان: أي سقي ماء كثيراً وأحكم عجنه وبقي زماناً فارسي من التَّبَج وهو الجدرى وكل ما ما يتنفظ ويمتلئ ماء، يقال: جاء على تَفَّانٍ ذَلِكَ وَتَفَّتِهِ وتفتته أي أوله الكوألل: القصير الحنطأو: القصير وقيل: العظيم البطن.

يأجج ومأجج: موضعان

في الجموع والأفراد فلم يبق إلا أن يقال: هو فعَالٍ من تركيب (أس ط) المهمل
فَأُسْطَوَانَةٌ فُعْلَوَانَةٌ كَعُنْفُوانٍ من اعْتَنَفْتُ الشئ: أي استأنفته أو هو أفاعيل من تركيب
سَطَنَ المهمل أيضاً فهي أفعُوَالَةٌ لكن أفعُوَالَةٌ لم تثبت فلم يبق إلا أن يكون فعلوانة
واساطين فعالين الحبنطى: العظيم البطن يهمز ولا يهمز.

القطوطى والقطوان: المتبخر.

اذلو لى: انطلق في استخفاء.

حَوْلَايا: اسم رجل.

الْيَهْيَرُ وَالْيَهْيَرَى: السراب والباطل.

يوم أَرْوَنَانْ: أي شديد ويقال: ليلة أَرْوَنَانَةٌ.

عَجِينْ أَنْبَجَانْ: أي سقي ماء كثيراً وأحكم عجنه وبقي زماناً فارسي من التَّبَج وهو
الجدرى وكل ما ما يتنفظ ويمتلئ ماء، يقال: جاء على تَفَّانٍ ذَلِكَ وَتَفَّتِهِ وَتَفَّتِهِ أي أوله
الكوأل: القصير الحنطأو: القصير وقيل: العظيم البطن.

يَأَجَجُ وَمَأَجَجُ: موضعان وأصحاب الحديث يروون يأجج بكسر الحيم وقد تقدم ذلك.

محبب: اسم رجل مَهْدُد: اسم امرأة.

مَوْظَب: اسم أرض وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث مَعْلَى: اسم رجل وكذا مَوْزَق.

الْحَوْمَانُ: الأرض الغليظة.

الإمعة: الذي يكون مع كل أحد

قد تم بعون الله تعالى وحسن توفيقه - مراجعة الجزء الثاني من كتاب (شرح شافية ابن
الحاجب) للعلامة رضى الدين الاسترأبادى وتحقيقه والتعليق عليه في خمسة اشهر آخرها
الثامن من شهر المحرم مستهل شهور عام 1358 ثمان وخمسين وثلاثمائة والف
ويليه - ان شاء الله تعالى - الجزء الثالث ممفتحه باب (الإمالة) .

نسأل الله جلّت قدرته ان يعين على اكماله بمنه وفضله وحسن تيسيره.

آمين

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المتقين، قائد الغر المحجلين، سيدنا محمد بن عبد الله، وآله وصحبه أجمعين.

قال: " الإمالة: أَنْ يُنْحَى بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ الْكُسْرَةِ، وَسَبَبُهَا قَصْدُ الْمُنَاسَبَةِ لِكُسْرَةِ أَوْ يَاءٍ، أَوْ لِكَوْنِ الْأَلِفِ مُنْقَلِبَةً عَنْ مَكْسُورٍ أَوْ يَاءٍ، أَوْ صَائِرَةً يَاءً مَفْتُوحَةً، وَلِلْفَوَاصِلِ أَوْ لِإِمَالَةِ قَبْلِهَا عَلَى وَجْهِه.

فلكسرة قَبْلَ الْأَلِفِ فِي نَحْوِ عِمَادٍ وَشَمَالٍ، وَنَحْوِ دَرِّ هَمَانَ سَوَّغَهُ خَفَاءُ الْهَاءِ مَعَ شُدُودِهِ، وَتَعْدُّهَا فِي نَحْوِ عَالِمٍ، وَنَحْوِ مِنَ الْكَلَامِ قَلِيلٌ،

لعرضوها، بِخِلَافِ نَحْوِ مِنْ دَارٍ، لِلرَّاءِ، وَلَيْسَ مَقْدَارُهَا الْأَصْلِي كَمَلْفِظِهَا عَلَى الْأَفْصَحِ كَجَادٍ وَجَوَادٍ، بِخِلَافِ سُكُونِ الْوَقْفِ ".

أقول: " ينحى بالفتحة " أي: تمال الفتحة نحو الكسرة: أي جانب الكسرة، ونحو الشئ: ناحيته وجهته، " ينحى " مسند إلى " نحو " ومعناه يقصد، والباء في " بالفتحة " لتعدية ينحى إلى ثاني المفعولين، وهو المقدم على الأول ههنا، وإنما لم يقل " ينحى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء ".

لأن الإمامة على ثلاثة أنواع: وإمالة فتحة قبل الألف إلى الكسرة، فيميل الألف نحو الياء، وإمالة فتحة قبل الهاء إلى الكسرة، كما في رحمة، وإمالة فتحة قبل الراء إليها، نحو الكبر، فإمالة الفتحة نحو الكسرة شاملة للأنواع الثلاثة، ويلزم من إمالة فتحة الألف نحو الكسرة إمالة الألف نحو الياء، لأن الألف المحض لا يكون إلا بعد الفتح المحض، ويميل إلى جانب الياء بقدر إمالة الفتحة إلى جانب الكسرة ضرورة، فلما لزمتمها لم يحتج إلى ذكرها.

وليست الإمالة لغة جميع العرب، وأهل الحجاز لا يميلون، وأشدّهم حرصاً عليها بنو تميم، وإنما إمالة إذا بلغت في إذا بلغت في إمالة الفتحة نحو الكسرة، وما لم تبلغ فيه يسمى " بين اللفظين " و " ترفيقاً ".

والتريق إنما يكون في الفتحة التي قبل الألف فقط.

وسبب الإمالة إما قصد مناسبة صَوْت نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة التي قبلها كعماد، أو بعدها كعالم، أو لصوت نطقك بياء قبلها كسيال (1) وشيبان، أو قصد مناسبة صوت نطقك بالألف بصوت نطقك بأصل تلك الألف، وذلك إذا كانت منقلبة عن ياء أو واو مكسورة كباع وخاف، أو لصوت ما يصير إليه الألف في بعض المواضع كما في حُبَلَى وَمِعْزَى، لقولك حبلان ومِعْزَيان، والأولى أن تقول في إمالة نحو خاف وباع: إنها للتنبيه على أصل الألف، وما كان عليه قبل، وفي نحو حبلَى ومِعْزَى: إنها للتنبيه على الحالة التي تصير إليها الألف بعد في بعض الأحوال.

قوله " أو لكون الألف منقلبة عن مكسور " عبارة ركيكة، لأن تقدير الكلام قصد المناسبة لِكُونِ الألفِ مُنْقَلِبَةً عَنْ مَكْسُورٍ، إذ هو عطف على قوله " للكسرة " فيكون المعنى أنك تقصد مناسبة صوتك بالفتحة والألف الممالتين لكون الألف عن ياء أو لكون الألف صائرة ياء.

قوله " أو لإمالة قبلها على وجه " يجيء في موضعه.

اعلم أن أسباب الإمالة ليست بموجبة لها، بل هي المجوزة لها عند مَنْ هي في لغته، وكل موضع يحصل فيه سبب الإمالة جاز لك الفتح، فأحد الأسباب الكسرة، وهي إما قبل الألف أو بعدها، والحرف المتحرك بالكسر لا يجوز أن يكون هو الحرف الذي يليه الألف، لأنها لا تلي إلا الفتحة، فالحرف المتحرك بالكسرة إما أن يكون بينه وبين الألف حرف أو حرفان، والأول أقوى في اقتضاء الإمالة لقربهما، وإذا تتابع كسرتان كحِلبَلَاب (2) ، أو كسرة وياء نحو

(1) السيال: اسم جنس جمعى، واحدته سيالة - كسحابة - وهو شجر له شوك أبيض طويل، إذا نزع خرج منه اللبن، أو طال من السمر (2) الحبلاب - بكسر تين بعدهما سكون -: نبت ينبسط على الأرض وتدوم خضرته في القيظ، وله ورق أعرض من الكف، انظر (ح 1 ص 63) (*)

كِيزَان، كان المقتضي أقوى، والتي بينها وبين الألف حرفان لا تقضى الإمالة إلا إذا كان الحرف الذي بينها وبين الألف ساكناً نحو شَمَلَال (1) ، فإن كان متحركاً نحو عِنْبَاء، أو كان بين الكسرة والألف ثلاثة أحرف لم يجز الإمالة وإن أحد الأحرف ساكناً، نحو ابنتا زيد وَفَتَلَتْ قِنْبَاءً (2) ، بلى إن كان الحرف المتحرك أو حرف الألف في الأول هاء نحو يريد أن يُسَفِّهَنَا، وينزعها،

فإن ناساً من العرب كثيراً يميلها، لخفاء الهاء، فكأنها معدومة، فكأنه يسفنا وينزعا، وإذا كان ما قبل الهاء التي هي حرف الألف في مثله مضموماً لم يُجْز فيه الإمالة أحد، نحو هو يضربها، لأن الهاء نع الضمة لا يجوز أن تكون كالعدم، إذا ما قبل الألف لا يكون مضموماً، ولخفة الهاء أجازوا في نحو مَهَارَى مِهَارَى، بإمالة الهاء والميم، لأنك كأنك قلت: مَارَى، وكذلك إن كان في الثاني أحد الثلاثة الأحرف التي بين الكسرة والألف هاء جازت الإمالة لكن على ضعف وشدوذ، نحو: درهماً زيد، ودرهمان، وجِزْها. فإن كانت الكسرة المتقدمة من كلمة أخرى نظر: فإن كانت إحدى الكلمتين غير مستقلة أكلاهما كانت الإمالة أحسن منها إذا كانتا مستقلتين، فالإمالة في بناؤسى وبنّا ومَنّا أحسن منها في لزيد مال، وبعبد الله.

واعلم أن الإمالة في بعبد الله أكثر من إمالة نحو لزيد مال، لكثرة لفظ الله في كلامهم. إذا كان سبب الإمالة ضعيفاً - لكون الكسرة بعيدة كما في نحو أن ينزعا، أو في كلمة أخرى نحو مِنّا وأنا ومنها - وكانت والألف موقوفاً عليها كان إمالتها

-
- (1) تقول: ناقة شَمَلَال - كقر طاس - وشَمَلِيل - كقنديل - إذا كانت سريعة (2)
القنب - بكسر أوله أو ضمه مع تشديد ثانية مفتوحاً -: ضرب من الكتان، انظر (1)
ح ص (62) (*)

(6/3)

أحسن منها إذا كانت موصولة بما بعدها، لما ذكرنا في باب الوقفي قلبهم ألف أفعى في الوقف ياء دون الوصل، وهو كون الألف في الوصل يظهر جوهرها، بخلاف الوقف، فتقلب إلى حرف أظهر منها، فلذا كان ناس ممن يميل نحو أن يضربها ومَنّا وبنا ومنها إذا وصلوها لم يميلوها، نحو أن يضربها زيد، ومنا ذلك، لازمة نحو عابد وعالم ومفاتيح وهابيل، قيل: والمضصل في هذا كالمضصل نحو ثلثا درهم، وغلاماً بشراً، والظاهر أنها

أضعف لعدم لزومها للألف، فهي كالكسرة
العارضة للإعراب في كلمة الألف، نحو على باب، ومن ماله، فإنه يجوز الإمالة لأجلها،
لكنه أضعف من جواز إمالة نحو عابد وعالم، ويجوز في نحو بباب أن تكون الإمالة
للكسرة المتقدمة أو للمتأخرة أو لكليهما، وأما إن كانت الكسرة الإعرابية على الراء
فهي كالكسرة اللازمة في كلمة الألف، نحو عالم، وذلك لأنها وإن ضعفت بالعروض لكن
تكرار الراء جبر وهنا فكأن الكسرة عليها كسرتان، وذلك نحو: مِنَ الدَّارِ، وفي الدار،
وإن كان بين الألف والكسرة المتأخرة عنها حرف، نحو: على آخر، وَعَلَى قَاتِلٍ، فإن
الكسرة لا تؤثر، وإنما أثرت المنفضلة عن الألف قبل ولم تؤثر بعد لأن الصعود بعد
الهوي أشق من العكس، فإن رالت الكسرة التي بعد الألف لأجل الإغدام نحو جَادَ
وَجَوَادَ فالأفصح أن لا يعد بها، فلا تميل الألف لأنها ساقطة في اللفظ لزوماً، وقد
اعتبرها قوم ظرا إلى الأصل، كما أميل نحو " خاف " نظراً إلى كسرتها الأصلية، كما يجيء،
فأمالوا نحو جَادَ وَجَوَادَ، رفعا ونصباً وجراً، وبعضهم أمالها إذا كانت المدغم فيها
مكسورة فقط لصيرورة الحرفين بالإدغام كحرف واحد.
فيكون " مِنْ جَادَ " مثل " مِنْ مَالٍ " وإن ذهب الكسرة لأجل الوقف - نحو راعٍ،
وماش - اختلف أيضاً في الإمالة

(7/3)

وتركها، والأكثر يميلونه، والفرق بينه وبين الأول أن سكون الوقف عارض يزول في
الوصل، بخلاف سكون الحرف المدغم، وإن كانت الكسرة المقدرة في الوقف في الراء -
نحو من النار، ومن دار - فجواز الإمالة فيه أقوى لقوة الكسرة على الراء كما ذكرنا،
فصارت لفرط القوة تؤثر مقدرة تأثيرها ظاهرة.
قال: " وَلَا تُؤَثِّرُ الْكُسْرَةُ فِي مُنْقَلَبَةِ عَنْ وَاوٍ، وَنَحْوُ مِنْ بَابِهِ وَمَالِهِ وَالْكِبَا شَاذٌ، كَمَا شَذَّ
العشا والمكاو باب وَمَالٍ وَالْحَجَّاجُ وَالنَّاسُ لِيُغَيِّرَ سَبَبٍ.
وَأَمَّا إِمَالَةُ الرَّيَا وَمِنْ دَارٍ فَلَأَجْلِ الرَّاءِ "
أقول أظن قوله: " ولا تؤثر الكسرة في المنقلبة عن واو " وهما نشأ له من قول صاحب
المفضل " إِنَّ إِمَالَةَ الْكِبَا شَاذٌ " قال: أي الزمخشري: " أما إمالة الريا فلأجل الراء " هذا
قوله، وقال سيويه: " وما يميلون ألفه قولهم: مررت ببابه وأخذت من ماله في موضع
الجر، شبهوه بكاتب وساجد، قال: وإمالة في هذا أضعف، لأن الكسرة لا تلزم،

فضعفها سيوته لأجل ضعف الكسرة لا لأجل أن الألف عن واو، ولو تؤثر الكسرة في إمالة الألف منقلبةً عن واو لم يُقل إن الإمالة ضعيفة لضعف الكسرة، بل قال: ممتنعة، لكون اللام بعدها، فتبين أنه لم يفرق في تأثير الكسرة بين الألف المنقلبة عن واو وبين غيرها، ولم أر أحداً فرق بينهما إلا الزمخشري والمصنف.

والعشأ: مصدر الأعشى والعشواء، والكبأ: الكُناسة، وهو واوي لتثنيته على كِبَوَان، والمكا - بوزن العصا - : حجر الضب، (1) وبمعناه المكو

(1) قال في اللسان: " والمكو (بفتح فسكون والمكا - بالفتح مقصورا - : حجر الثعلب والأرنب ونحوهما، وقيل: مجثمهما " اهـ.

وقال سيبويه (ح 2 ص 260): " وقد قالوا البكا، والعشا، والمكا، وهو حجر الض " اهـ (*)

(8/3)

وأما باب ومال فإنما تشذ إمالتهما في غير حال جر لا ميهما، قال سيبويه: قال ناس يُوثَّقُ بعَر بيتهم: هذا باب، وهذا مال، ورد المبرد ذلك، قال السيرافي: حكاية سيبويه عن العرب لا ترد، ويمال الحجاج علماً، على الشذوذ، وأما إن كان صفة فلا، وأما إمالة الحجاج علماً والناس أكثر من إمالة نحو " هذا باب، ومال " وأما إمالة نحو " بالناس " فليست بشاذة لأجل الكسرة.

قال: " وَالْيَاءُ إِنَّمَا تُؤَثِّرُ قَبْلَهَا فِي نَحْوِ سَيَالٍ وَشَيْبَانَ " أقول: الياء: إما أن تكون قبل الألف، أو بعدها:

فالتي قبلها إنما تؤثر إذا اتصلت بالألف كسَيَالٍ، وهو شجر ذو شوك، لأن الحركة بعد الحرف، فالفتحة بعد الياء، فصارت الياء المفتوحة كالكسرة قبل الفتحة في نحو عماد، تؤثر أيضاً إذا اتصلت بحرف الألف: إما ساكنةً [نحو شَيْبَانَ] (1) أو متحركة كالحَيَوَان وَالْحَيْدَان، وإذا كانت قبل الياء التي هي حرف الألف الكائنة بعد فتحة كشوك السَيَال، أو بعد ضمة كالهَيَام، ودونها الياء الساكنة المتصلة بحرف الألف كَشَيْبَانَ، ودونها المتصلة بها المتحركة كالحَيْدَان، وإنما كان نحو الحَيْدَان في الإمالة دون شَيْبَانَ - وإن كانت الفتحة متعقبة للياء - لأن الحركة بعد الحرف، كما تكرر ذكره، ففتحة ياء حَيْدَان فاصلة بين الياء وفتحة الياء، وإنما أثرت الكسرة في نحو شَيْبَانَ مع أن بينها وبين حرف الألف

حرفاً، ولم تؤثر الياء كذلك في نحو دَيْدَبَان (2) وَكَيْدَبَان (3) ، لأن ذلك الحرف

(1) الزيادة عن الخطية (2) الديدبان: حمار الوحش، والرقيب، والطليلة، قال في القاموس إنه معرب (3) الكيدبان - بفتح الكاف وسكون الياء بعدها ذال معجمة مضمومة أو مفتوحة -: الكذاب (*)

(9/3)

الفاصل بين الكسرة وحرف الألف يشترط سونه كما مر به، فلم يَفْصِلْ إذن بي الكسرة والفتحة الممالة ما يضاد الياء من الفتحة والضمة، وأما في نحو ديدبان وَكَيْدَبَان فالفتحة والضمة فاصلتان بين الياء والفتحة المراد إمالتها، وإذا أضعفت الفتحة (1) حركة الياء فكيف إذا كانت على حرف فاصل؟ وأمال بعضهم " يَدَهَا " لخفاء الهاء كما ذكرنا في درهمان.

وإن تأخرت الياء عن الألف، فإن كانت مكسورة كمبايع (2) فالمقتضى للإمالة في أقوى من المقتضي في نحو عابد، وإن كانت مفتوحة أو مضمومة كالمُبَايَعِ وَالتَّبَايَعِ فلا تأثر، لأن الحركة لشدة ازومها للحرف وإن كانت متعقبة لها تُفْتُ في عَصْدِهَا، وَتُشْرِبُهَا شَيْئاً من جوهر نفسها، وتميلها إلى مخرجها شيئاً. قال: " وَالْمُنْقَلِبَةُ عَنْ مَكْسُورٍ نَحْوُ خَافٍ، وَعَنْ يَاءٍ نَحْوُ نَابٍ وَالرَّحَى وَسَالَ وَرَمَى " أقول: قوله " عن مكسور " أي واو مكسور، ليس ذلك على الإطلاق، بل ينبغي أن يقال: عن مكسور في الفعل، لأن نحو رجل مَالٌ وَنَالَ (3) وكبش (4) صَافٌ أصلها مول ونول، ومع هذا لايمان

(1) يريد أن الفتحة التي هي حركة الياء في نحو الحيدا تضعف تأثير الياء في الأمالة مع أنها حركة الياء نفسها، فهي أقوى على إضعاف تأثيرها إذا كانت على حرف فاصل، فقوله " حركة الياء " حال من الفتحة مثلاً (2) مبايع اسم فاعل من المبايع، ووقع في بعض النسخ " كبايع " وهو فعل أمر من المبايع أيضاً (3) يقال: رجل مال، إذا كان كثير المال، ويقال: رجل نال، إذا كان كثير النوال: أي العطاء، (4) يقال كبش صاف، إذا كثير الصوف (*)

(10/3)

قياساً، بل إمالة بعضها لو أميلت محفوظة، وذلك [لأن الكسرة] قد زالت بحيث لا تعود أصلاً: أما في الفعل نحو خاف فإن الكسرة لما كانت في بعض المواضع تنقل إلى ما قبل الألف نحو خُفَّت وخفَّتْ أجيز إمالة ما قبل الألف، والألف المنقلبة عن واو مكسورة في الاسم والفعل لا تقع إلا عينا، أما المنقلبة عن الياء فتعال، سواء كانت الياء مفتوحة أو غيرها في الاسم أوفى الفعل: عينا أو لا، كئاب وئاب وطاب وباع وهاب

ورعى ورعى، وهي إذا كانت عين فعَل - في الأفعال - أولى بالإمالة منها عين فعَل في الاسماء، لأنه ينضم إلى انقلابها عن الياء انكسار ما قبلها في بعض التصاريف كهبت وبعت، وإذا كانت لا ما أنت أولى بالإمالة منها عينا، لأن التغير في الأواخر أولى، قال سيبويه: وكره بعض العرب إمالة نحو رمى لكرهة أن يصيروا إلى ما فروا منه: يعني أنهم قبلوا الياء ألفا أولا فلم يقبلوا الألف بعد ذلك ياء، قلت: وينبغي على هذا أن يكرهوا إمالة نحو باب وعاب وباع وهاب، لحصول العلة المذكورة.

قال: " وَالصَّائِرَةُ يَاءٌ مَّفْتُوحَةٌ، نَحْوُ دَعَا وَحُبَلَى وَالْعُلَى، بِخِلَافِ جَالَ وَحَالَ " أقول: اعلم أن الألف إذا كانت في الآخر، فإما أن تكون في آخر الفعل، أو آخر الاسم فالأولى جاز إمالتها مطلقاً، لأنها إن كانت عن ياء فلها أصل في الياء وتصير ياء عند اتصال الضمائر بها، نحو رميت ويرميان، وإن كانت عن واو فإن تلك الألف تصير ياء مكسوراً ما قبلها قياساً، وذلك فيما لم يسم فاعله، نحو دعى في دعا، فهو كالألف الممالة مع كون الألف في الآخر، والآخر محل التغير، ولذلك لم يمل في قال وحال مع قولهم: قيل وحيل

(11/3)

والثانية: أي التي في آخر الاسم إن كانت عن ياء نحو الفتى والرحى جاز إمالتها، لكونها عن ياء وصيرورتها ياء في التثنية، وإن كانت عن واو: فإن كانت رابعة فما فوقها جاز إمالتها، لصيرورتها في المثني ياء كالأعيان والمصطفيان، وكذا الألف الزائدة، كالحبلى، والدفرى (1)، والأرطى (2)، والكمثرى، والقبعثرى (3)، لأنها تنقب ياء في المثني، على ما مضى في باب المثني، وكذا ألف سكارى وحبالى وصحارى، لأنك لو سميت بها (4) وثنيها قلبت ألفاها ياء،

وإن كانت ثالثة لم تمل قياساً، بل شاذاً، كالمكَا والعَشَا، لأنها لا تصير ياء كما في الفعل، بل تصير في التصغير ياء قياساً كعُصِيَّة (ولا تؤثر)، لكون سكون ما قبلها يبعدها عن صورة الألف الممالة، بخلاف نحو دُعِي وأَعْلِيَان، وأما نحو الثَّوَى والعُلَى والضُّحَى - في القرآن - فإنما جاز إمالتها لكونها رءوس الـاي، فتناسب سائر الكلام التي هي رءوس الـآي، وفيها سبب الإمالة.

وقال بعضهم: كل ما كان على فُعَلٍ - بضم الفاء - جاز إمالة ألفه، إذ لو منعت لكان الثلاثي المطلوب في وضعه الخفة أوله وآخره ثقيلين، إذ يكون أوله ضمةً وآخره ألفاً غير ممالة، وترك إمالتها صريح في أنها عن واو، فيكون كأن في أوله وآخره واو، ولهذا يكتب الكوفيون كل ثلاثي مقصور مضموم

(1) الذفرى - بكسر فسكون مقصوراً - الموضع الذى يعرق من الابل خلف الاذن، انظر (ح 1 ص 70، 195) (2) الارطى - بفتح فسكون -: شجر ينبت في الرمل، واحدته ارطاة، انظر (ح 1 ص 57) (3) الْقَبْعَثَرَى: الجمل الضخم الشديد الوبر، انظر (ح 1 ص 9، 52) (4) لعل المؤلف لاحظ أن الاصل فيما يثنى أن يكون مفرداً فقيد تثنية هذه الالفاظ بالتسمية بها، وإلا فان تثنية الجمع على إرادة الجماعتين غير عزيزة في كلام العرب.

(*)

(12/3)

الأول بالياء، ويثنيه بعض العرب بالياء، كما مر في باب المثنى، فتقول: العُلَيَان، فعلى هذا لا يختص إمالة مثل هذه الكَلِم برؤوس الـآي، ولا يحتاج في إمالة العُلَى إلى أن يعمل بكون واحدة العليا، بل يجوز إمالة العُلَى الذي هو مصدر أيضاً، وقال بعضهم: طلبنا وطلبنا زيداً، تشبيهاً لألفها بألف نحو حُبلى حيث كانت أخيراً، وجوزوا على هذا رأيت عبداً وأكلت عنباً " قوله والصائرة ياءً مفتوحة " احتراز عن نحو قيل وحيل، قال المصنف: لأن هذا صار ياء ساكنة والساكنة ضعيفة، فهي كالمعدوم، ولقائل أن يقول: لو كان ضعفها لأجل انقلابها ياء ساكنة لوجب إمالة نحو العصا، لأنها تنقلب ياء متحركة قوية بسبب الإدغام فيها نحو العِصِي في الجمع والعُصِيَّة في التصغير. قوله " دَعَا وَحُبَلَى وَالْعُلَى " لقولك: دُعِي وَحُبْلِيَان وَالْعُلَيَان قال: " وَالْفَوَاصِلُ نَحْوُ

وَالضُّحَى، وَالْإِمَالَةُ قَبْلَهَا نَحْوُ رَأَيْتُ عِمَادًا " أقول: اعلم أن الإمالة في الفواصل هي في الحقيقة إمالة للإمالة أيضاً، وذلك لأنه يمال الضُّحَى لإمالة قَلَى، لتناسب رءوس الآي، فالإمالة للإمالة على ضربين: أحدهما أن تمال فتحة في كلمة لإمالة فتحة في تلك الكلمة أو فيما هو كاجزاء لتلك الكلمة، فالأول على ضربين: إما أن يمال الثاني لإمالة الأول، نحو عماداً، أميلت فتحة الدال وقفاً، لإمالة فتحة الميم، وجاز ذلك وإن كان الألف ألف تنوين، لأن الأواخر محل التغيير، وليبيان الألف وقفاً كما في أفعَى على ما مر في بابه، أو يمال الأول لإمالة الثاني، وذلك إذا كان الثاني فتحة على الهمزة نحو رأى ونأى، أمال بضعتهم فتحتي الراء والنون لإمالة فتحة الهمزة، وذلك لأن الهمزة حرف مستثقل فطلب التخفيف معها أكثر بتعديل الصوت في مجموع الكلمة. وأما مهارى فإمالة الميم لأجل خفاء الهاء لا للإمالة، والثاني: أي إمالة فتحة في كلمة لإمالة فتحة فيما هو كجزء تلك الكلمة نحو قولك: مغزانا،

(13/3)

أملت فتحة نون " نا " لإمالة فتحة الزاي، وجاز ذلك وإن كانت " نا " كلمة برأسها لكونها ضميراً متصلاً، ولكون الألف في الآخر وهو محل التغيير، ولم يُمالْ أَلَف مال في ذا مال، لكونه وسطاً، ولكون مال كلمة منفصلة لا كجزء الأول بخلاف " نا " في مغزانا.

وثانيهما أن تمال فتحة في كلمة لإمالة مثل تلك الفتحة في نظير تلك الكلمة في الفواصل، كقوله تعالى (والضحى)، أميل ليزواج (قلى)، وسهل ذلك كونه في أواخر الكلام ومواضع الوقف كما ذكرنا في نحو أفعى قال: " وَقَدْ تَمَالُ أَلْفُ التَّنْوِينِ فِي نَحْوِ رَأَيْتُ زَيْدًا " أقول: قال سيبويه: يقال: رأيت زيداً، كما يقال: رأيت شيبان، لكن الإمالة في نحو رأيت زيداً أضعف، لأن الألف ليست بلازمة لزوم ألف شيبان، وسهل ذلك كون الألف موقوفاً عليها، فيقصد بياها بأن تمال إلى جانب الياء كما في حُبَلَى، ولا يقال: رأيت عَبْدًا إلا عند بعضهم - كما مر - تشبيهاً بنحو حبلَى، إذ لا ياء قبل الألف ولا كسرة قال: " وَالْإِسْتِعْلَاءُ فِي عَيْرِ بَابِ خَافَ وَغَابَ وَصَغَا مَانِعٌ قَبْلَهَا يَلِيهَا فِي كَلِمَتِهَا، وَبَحْرَفَيْنِ عَلَى رَأْيٍ، وَبَعْدَهَا يَلِيهَا فِي كَلِمَتِهَا، وَبَحْرَفَيْنِ عَلَى الْأَكْثَرِ " أقول: يعني أن حروف الاستعلاء، وهي ما يرتفع بها اللسان، ويجمعها قِطْ خُصَّ صَغَطُ (1) تمتع الامالة على الشرائط التي تحيى، وذلك لمناقضتها

(1) قال ملا على قارى في شرح الجزرية: " قط: أمر من قاط بالمكان، إذا أقام به في الصيف، والخص - بضم الخاء المعجمة -: البيت من القصب، والضغط: الضيق، والمعنى أقم في وقت حرارة الصيف في خص ذى ضغط: أي اقنع من الدنيا الدنيا بمثل ذلك وما قاربه " اه (*)

(14/3)

للإمالة، لان اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الحروف، فلا جرم لا تؤثر أسباب الإمالة المذكورة معها، لأن أسباب الإمالة تقتضي خروج الفتحة عن حالها وحروف الاستعلاء تقتضي بقاءها على أصلها، فترجح الأصل، ولا تغلب حروف الاستعلاء أسباب الإمالة في باب خَافَ وَغَابَ وَصَغَا، يعني في الألفات التي ينكسر ما قبلها في بعض التصرفات، وهي أَلَفَاتُ الْفَعْلِ إذا كانت عيناً في الماضي الثلاثي، وهي منقلبة عن واو مكسورة كخاف أو ياء: سواء كانت في الأصل مكسورة كهاب، أولاً كغاب، وكذا إذا كانت لاماً في ماضي الفعل الثلاثي: سواء كانت واو كغَزَا، أو ياء كبغي، وذلك لأنك تقول: خِفْتُ وَغَبْتُ وَغَزَيْتُ وَبَغَيْتُ، فأجيزت الإمالة مع حروف الاستعلاء لقوة السبب: أي انكسار ما قبل الألف في بعض التصرفات، مع كون ذلك في الفعل الذي هو أحمل للتصرفات من أخويه، وكذا الألفات التي تنقلب في بعض التصرفات ياء، وهي الألفات الأخيرة: الرابعة فما فوقها: في الفعل كانت كأعطى ويُعطى، أو في الاسم كالمُعْطَى والوُسْطَى، لقولك: أَعْطَيْتُ وَيُعْطِيَانِ وَالْمُعْطِيَانِ والوُسْطِيَانِ، فتتقلب الألف في البنية التي فيها الألف من غير تغيير تلك البنية، وأما الياء في نحو الْعَصِيَّةِ وَالْعِصِيِّ فلا تعتبر، لأنها عرضت في بناء آخر، فجميع الألفات المذكورة تمال، ولا تنظر إلى حروف الاستعلاء، لأن انقلاب الألف ياء لغير الإمالة مطردا والبيئة باقية سبب قوي للإمالة، فتجري عليها مع حروف الاستعلاء أيضاً قوله " قبلها يليها في كلمتها " كقاعد وخامد (1) وصاعد وغائب

(1) يقال: خمدت النار تخمد - من باب قعد - خمودا، إذا سكن لهبها، ويقال: قوم خامدون لا تسمع لهم حسا، مأخوذ من خمود النار.
وفي التنزيل (*)

وطائف (1) وضامر وظالم، وكذا إذا كان بعدها يليها في كلمتها كنا قد وعاطس وعاصم وعاضد وعاطل وباخل (2) وواغل (3) ، وإذا كانت حروف الاستعلاء قبل حرف الألف فإن كانت مكسورة كالقفاف (4) والغلاب والطباب (5) والضباب (6) والصحاب والحداع والظماء (7) ، فلا أثر لحرف الاستعلاء، (بل تمال الفتحة والألف، لأن الكسرة المقتضية لإمالة الفتحة والألف بعد حرف الاستعلاء) على

العزير (إن كانت إلا صبيحة واحدة فإذا هم خامدون) قال الزجاج: فإذا هم ساكنون قد ماتوا وصاروا بمنزلة الرماد الخامد الهامد (1) يقال: طاف به الخيال يطوف طوفا وطوفانا، إذا ألم به في النوم، قال تعالى (فطاف عليها طائف من ربك وهم نائمون) ويقال طاف حول الشئ يطوف طوفا وطوفانا، إذا دار حوله، ورجل طائف وطاف، أصله طوف على صيغة المبالغة (2) الباخل: البخيل، وفي اللسان " ذو البخل " يريد أنه للنسب، وإنما يستقيم قوله هذا إذا سلب منه معنى الحدوث، وإلا فهو اسم فاعل وليس للنسب، (3) الواغل: الذى يدخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير أن يدعوه لذلك، أو من غير أن يشترك معهم في النفقة، قال عدى بن زيد العبدي: فمتى واغل ينبهم يحيوه * وتعطف عليه كف الساقى وقد وقع في الاصول " واغد " بالبدال، وهو تصحيف (4) : القفاف: جمع قف - كخف - وهم الاوباش والاخلاط من الناس، وحجارة غاص بعضها ببعض (5) الطباب: جمع طبة بكسر أوله وتشديد ثانيه - وهى المستطيل من الارض والثوب والسحاب (6) الضباب - كرحال -: جمع ضب، وهو حيوان برى يشبه الورل إلا أنه دونه، والورل حيوان يشبه التمساح ويعيش في البر (7) الظماء: جمع ظمئان، كعطاش وعطشان وزنا ومعنى (*)

ما سبق من كون الحركة بعد الحرف، ولم يذكر سيبويه في مثله ترك الإمالة، وذكر غيره أنه ذهب بعضهم إلى امتناع الإمالة، لأجل حروف الاستعلاء، وإن كانت مكسورة، قالوا: وهو قليل، والإمالة أكثر، وكذا الإمالة في نحو " قِرْحاً " (1) كثيرة، وأما إن كانت

حروف الاستعلاء متحركة بغير الكسرة كَغَوَالِبَ وِصُمَات (2) وِخُفَاف (3) فإنها تمنع الإمالة، لأنك إنما تتلفظ بالفتحة والألف بعد ثبوت حرف الاستعلاء الطالب للفتح بلا كسر بينها وبين الفتح، كما كان في قفاف، وفي تلك الحال طالب الامالة - أعنى الكسر - معدوم متوقع، ومناسبة الصوت لصوت داخل في الوجود أولى من مناسبتها للمتوقع وجوده، وأما إن كانت حروف الاستعلاء ساكنة قبل حرف الألف بعد الكسرة، نحو: مصباح ومِقْلَاع ومِخْدَام ومِطْعَان، فبعض العرب لا يعتد بحرف الاستعلاء لكونه بالسكون كالميت المعدوم فيميل، وبعضهم يعتد به، لكونه أقرب إلى الألف من

(1) القزح - بكسر القاف وسكون الزاي -: بزر البصل، والتابل الذي يطرح في القدر كالكمون والكزبرة، ومراد المؤلف أنه يجوز إمالة ألفه المبدلة من التنوين وقفا في حالة النصب، لأن الكسرة بعد حرف الاستعلاء، فلا أثر لحرف الاستعلاء، ولا يضر الفصل بين الكسرة والألف بحرفين، لأن أحدهما ساكن، فهو نظير شمالال، وفي النسخ الخطية " قرحاء " بالقاف والراء والحاء ممدودا، وهو تصحيف، لأن أوله مفتوح، ويدل على أن المراد ما أثبتناه قول سيبويه (ح 2 ص 261) " وقالوا رأيت قزحا، وهو أبنار القدر، ورأيت علما، فيميلون، جعلوا الكسرة كالياء " اه (2) الصمات - كغراب -: الصمت، وفي الحديث " وإذنها صماتها " أي أن إذن البكر سكوتها (3) الخفاف - كغراب -: الخفيف، وفعال يشارك فعيلا في باب الصفة المشبهة كثيرا، إلا أن في فعال من المبالغة أكثر مما في فعيلا، ومن ذلك طوليل وطوال، وشجيع وشجاع، وعجيب وعجاب (*)

(17/3)

الكسرة الطالبة للإمالة، قال سيبويه: كلاهما عربي له مذهب، وهذا معنى قول المصنف " وبحرفين على رأى " جعل في نحو مصباح حرف الاستعلاء قبل الألف بحرفين: أحدهما حرف الاستعلاء، والآخر الباء، والأظهر أن لا يقال: هذا الحرف قبل ذلك الحرف بحرفين، إلا إذا كان بينهما حرفان، كما قال سيبويه في نحو مناشيط (1) ومعاليق (2) : إن حرف الاستعلاء، بعد الألف بحرفين، وإن كان حرف الاستعلاء بعد الألف وبينهما حرف كنافخ ونابغ ونافق (3) وشاحط (4) وناهض وغائظ منع من الإمالة، ولم تؤثر الكسرة، لأن الحرف أقوى من

(1) قال سيبويه: " واعلم أن هذه الالفات لا يميلها أحد إلا من لا يؤخذ بلغته، لأنها إذا كانت مما ينصب في غير هذه الحروف لزمها النصب فلم يفارقها في هذه الحروف، إذ كان يدخلها مع غير هذه الحروف، وكذلك إن كان شيء منها بعد الالف بحرفين، وذلك قولك: مناشيط، ومنافخ، ومعاليق، ومقاريض، ومواعيط، ومبالغ، ولم يمنع الحرفان النصب كما لم يمنع السين من الصاد في صويق ونحوه، وقد قال قوم المناشيط (يريد بالإمالة) حين تراخت، وهي قليلة " اه وقد بحثنا طويلاً فيما بين أيدينا من كتب اللغة فلم نعثر على ما يكون مفرداً قياساً لمناشيط إلا منشطا - كمكرم - وهو بمعنى النشيط، أو هو الذي ينشط إبله، وإن صح أن يكون هذا مفردة كانت الياء في مناشيط زائدة متولدة من إشباع الكسرة، مثل دوانيق وخواتيم في جميع دائق وخاتم، أو منشطا - كمقعد - وهو مصدر ميمي بمعنى النشاط، والياء على هذا الوجه في الجمع زائدة كما كانت على الوجه السابق (2) المعاليق: جمع معلاق - بكسر فسكون - أو معلوق - بضم فسكون - وهما يستعملان فيما يعلق عليه الشيء وفي الشيء المعلق نفسه (3) نافق: اسم فاعل من نفقت السلعة تنفق - من باب نصر ينصر - نفاقاً، إذا راجت وغلا سعرها، أو اسم فاعل من نفق الحيوان ينفق نفوقاً - كقعد يقعد قعوداً - بمعنى مات (4) الشاحط: اسم فاعل من شحط يشحط - كمنع يمنع، وكفرح يفرح - شحطاً - كمنع، وشحطاً - كفرح، إذا بعد (*)

(18/3)

الحركة، فتصير قوية قائمة مقام قرب الكسرة من الألف، فلو أملت الألف لكان هناك استفال ظاهر بإمالة الفتحة والألف والكسرة الصريحة بعده إصعاد، وذلك صعب، وأما نحو غالب وطالب ففيه إصعاد ظاهر بعده استفال، وهذا أسهل، ألا ترى أنهم قالوا: صبقت، وصُتْتُ، وصُوبِق، بقلب السين صاداً لئلا يصعدوا بعد استفال، ولم يقولوا: قَصُوت، وقِصْتُ، في قسوت قست وإن كان بين حرف الاستعلاء المتأخر عن الألف وبينها حرفان كمناشيط ومقاريض (1) ومعاليق ومنافخ (2) ومبالغ (3) منع أيضاً عن الإمالة، وقال سيبويه: قد قال بعضهم المناشيط بالإمالة حين تراخت وهي قليلة. قوله: " وبحرفين على الأكثر " إن أراد نحو مناشيط فهو مخالف لقوله " وبحرفين على

رأي " في نحو مصباح، وإن أراد نحو نافخ وفاسق كما صرح به في الشرح فغلط، لأنه لا خلاف في منعه إذن للإمالة.

قوله: " قبلها يليها في كلمتها " إنما قال " في كلمتها " لأن المستعلي إن كان في كلمة أخرى قبل لم يؤثر نحو ضبط عالم فتميل، لأن المستعلي لما انفصل صار كالعدم مع أن الاستفال بعد الإصعاد سهل.

قوله: " وبعدها يليها في كلمتها " اعلم أنه إذا كان المستعلي في كلمة بعد أخرى نحو عماد قاسم وعال قاسم فبعضهم لا يجعلون للمستعلي المنفصل أثراً وبعضهم

(1) في الحديث " إن في المعارض لندوحة عن الكذب " قال ابن الأثير في النهاية: " المعارض جمع معارض من التعريض، وهو خلاف التصريح من القول يقال: عرفت ذلك في معارض كلامه ومعرض كلامه بحذف الالف " اه والمعراض أيضاً: سهم بلا ريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حده (2) المنافخ: جمع منفاخ، وهو كبير الحداد (3) لم نجد هذا الجمع في كتب اللغة، ولعله جمع مبلغ مصدرا ميميا من بلغ، ومعناه البلوغ، والياء في الجمع من إشباع الكسرة (*)

(19/3)

يجعل له تأثيراً، فلا يميل نحو أن يضربها قاسم، لجعله مثل فاقده، وكذا لا يميل نحو بمال قاسم، لجعله مثل فائق، وكذا لا يميل نحو أن يضربها مَلِق (1)، لكونه مثل مناشيط، وأبعد من هذا إمالة نحو بمال مَلِق، وإنما جعلوا للمنفصل المتأخر أثراً دون المتقدم المنفصل، لما ذكرنا من أن الإصعاد بعد الاستفال أصعب من العكس، وإذا كان سبب الإمالة قوياً، وذلك لكون الكسرة لازمة لم يَعْزله المستعلي المنفصل عَزَلَه للسبب الضعيف، أعني الكسرة العارضة، فيعزل في " على مال قاسم " أكثر من عزله في " عماد قاسم "، لأن الكسرة لام " على مال " وهي السبب - ضعيفة لعروضها، فالمانع الضعيف: أي المستعلي المنفصل، يستولي عليها لضعفها، وأما في نحو " عماد قاسم " و " عالم قاسم " فالسبب - وهو كسرة العين في الأول واللام في الثاني - قويٌّ للزومه، فلا يستولي عليه المانع الضعيف.

هذا، وبعضهم يقول: رأيت عَزَقاً، فيميل مع القاف تشبيهاً له بَقْعَى، فهو كالوُسْطَى، وهذا كما أميل نحو عَنَبَا وَعَبْدَا، تشبيهاً بألف التأنيث، وذلك في حيز الشذوذ، لأن

ألف التنوين إمالتها قليلة، فكيف مع المستعلي في عِرْقًا؟ قال: " والرَّاءُ غَيْرُ الْمَكْسُورَةِ إِذَا وَلِيَتْ الْأَلْفَ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا مَنَعَتْ مَنَعَ الْمُسْتَعْلِيَّةِ، وَتَغْلِبُ الْمَكْسُورَةُ بَعْدَهَا الْمُسْتَعْلِيَّةُ وَغَيْرُ الْمَكْسُورَةِ، فَيَمَالُ طَارِدٌ وَغَارِمٌ وَمَنْ قَرَارِكَ، فَإِذَا تَبَاعَدَتْ فَكَالْعَدَمِ فِي لِّلْمَنَعِ وَالْعَلَبِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، فَيَمَالُ: هَذَا كَافِرٌ، وَيُفْتَحُ مَرَزْتُ بِقَادِرٍ، وَبَعْضُهُمْ يَعْكِسُ، وَقِيلَ: هُوَ الْأَكْثَرُ " أقول: اعلم أن الراء حرف مكرر، فضمتها كضمتين، وفتحتها كفتحتين، وكسرتها ككسرتين، فصارت غير المكسورة كحرف الاستعلاء، لأن

(1) يقال: رجل ملق، إذا كان يعطى بلسانه ما ليس في قلبه (*)

(20/3)

تكرر الضم والفتح خلاف الإمالة، فتقول: هذا راشد، وهذا فراش، وهذا حمار، ورأيت حماراً، فيغلب غير المكسورة سبب الإمالة: أي الكسرة المتقدمة والمتأخرة، وكسرة الراء في اقتضاء الإمالة أقوى من كسرة غيرها، لأنها ككسرتين، فتمنع المستعلي المتقدم في نحو طَارِدٍ وَغَارِمٍ، ولا تمنعه كسرة نحو طَالِبٍ وَغَالِبٍ، وتمنع الراء غير المكسورة أيضاً كما في " من قَرَارِكَ " لكونها أضعف من المستعلي، كما يجيء، ولا تمنع الراء المكسورة المستعلي المتأخر عنها في نحو فارق، لما ذكرنا من صعوبة الإصعاد بعد الاستفال الظاهر، فقول المصنف إذن " وتغلب المكسورة بعدها المستعلية " ليس على إطلاقه، والراء غير المكسورة أضعف سبباً من المستعلية، فلهذا كان الإمالة في " لن يَضْرِبَهَا رَاشِدٌ " أقوى من الإمالة في " لن يَضْرِبَهَا قَاسِمٌ " وكان إمالة " عَفْرًا (1) " تشبيهاً بجبلى أولى من إمالة " علقا (2) " ومن ثم أجاز بعضهم إمالة " عمران " دون " برقان (3) " واعلم أن إمالة " في الدار " أقوى من إمالة " في دار قاسم " وإمالة " جارم (4) " أولى من إمالة " جارم قاسم " لوجود المستعلي في الموضعين،

(1) يقال: رجل عفر - بكسر العين المهملة وسكون الفاء - إذا كان خبيثاً منكراً، وأسد عفر، إذا كان شديداً (2) العلق - بالكسر -: النفيس من كل شيء، فهو صفة مشبهة، ويكون مصدر علقه وبه كفرح علوقاً وعلقا إذا أحبه (3) برقان - بكسر أوله وسكون ثانيه -: قرية بخوارزم، وقرية بمرجان، ويكون البرقان جمع برق - كحمل - وزنا ومعنى، ويكون البرقان - بالكسر أيضاً - الفزع، والدهش، والحيرة (4) الجارم:

اسم فاعل من جرم النخل والثمر يجرمه - كضرب يضرب - إذا قطعه، وتقول: فلان جارم إذا كان قد جنى جناية، قال الشاعر * كما الناس مجروم عليه وجارم * (*)

(21/3)

وإن كان منفصلاً، وإمالة " في دار قاسم " أقوى من إمالة " في مال قاسم "، لما ذكرنا من أن كسرة الراء أقوى من كسرة غيرها، وإمالة " جارم قاسم " أقوى من إمالة " في دار قاسم " للزوم كسرة الراء في الأول مع تباعد المستعلي كما كان إمالة " عابد قاسم " أولى بسبب لزوم الكسر وبعد المستعلي من إمالة " في مال قاسم " وكسرة راء نحو " خَضَار (1) " ككسرة راء نحو " في الدار " وإن كانت الأولى بنائية، لأنها تزول بجعله علماً لمذكر، وكسرة راء نحو " بفارَ قبل (2) " ككسرة راء نحو " في الدار قبل " لأن الحرف المشدد كحرف

واحد، ومَنْ أَمال نحو جادَ وجوادَ اعتباراً بكسر الدال المقدرة لم يمل نحو " هذا جار " و " جوار " لما ذكرنا من قوة ضمة الراء وفتحها فتمنعان الكسرة المقدرة لضعفها. قوله: " قبلها " كراشد وفراش، ولا تكون إلا مفتوحة.

قوله: " أو بعدها " قد تكون مفتوحة ومضمومة، نحو: هذا حمار، ورأيت حمراً. قوله " فإذا تباعدت " قد مضى حكم الراء التي تلي الألف قبلها أو بعدها، وهذا حكم الراء المتباعدة عن الألف، فنقول: إن كانت الراء بعد الألف، وبينها وبين الألف حرف كانت كالعدم في المنع، إن كانت غير مكسورة، نحو: هذا كافر، ورأيت كافراً: أي لا تمنع منع المستعلي في نحو نافق ودافق، لأنها ملحقة بالمستعلي، كما ذكرنا، فلا يكون لها قوة المستعلي، ومن ثم كان إمالة " لن

(1) حضار - كقطام -: نجم، قال ابن سيده: " هو نجم يطلع قبل سهيل، فتظن الناس به أنه سهيل " اهـ.

ويكون " حضار " اسم فعل أمر بمعنى احضر (2) في بعض الاصول نحو " مغار " بالميم والغين المعجمة والصواب " بفار قبل " كما في سيبويه (*)

(22/3)

يضرّ بها راشد " أقوى من إمالة " لن يضرّ بها قاسم " وبعضهم عكس وجعلها مانعة مع بعدها من الإمالة في نحو " هذا كافر " كما منع المستعلي البعيد في نحو نافق، وكذا إذا تباعدت المكسورة بعدها، فالأولى أنّها كالعدم في الغلبة على المستعلي، فلا تغلب الراء المكسورة القاف في " بقادر " بل القاف تعمل عملها في منع كسرة الدال من اقتضاء الإمالة، وذلك لأن الراء المكسورة بُعِدَتْ عن الألف، بخلاف نحو " الغارب (1) " فإن الراء غلبت المستعلي لقربها من الألف،

وبعضهم عكس ههنا أيضاً، وجعلها غالبية للمستعلي: أي مجوزة للامامة، فيكون كأن بعد الألف ثلاث كسرات وقبلها مستعل واحد، وإن كانت الراء قبل الألف متباعدة مفتوحة أو مضمومة، نحو رَوَاقِدٌ وَبُرْقات (2) ، فيجوز أن تجعل كالمستعلي، فلا تمال كما في " قوافل " ويجوز أن لا تجعل مثله، لكونها أضعف منه، فيمال نحو " رواقِد "، وأما إن كانت مكسورة فإنها لاتغلب المستعلي قبل الألف كان المستعلي كِرْقَابٌ أو بعدها كِرْوَاق، أما في الأول فلأن المستعلي أقرب إلى الألف، وأما في الثاني فلما ذكرنا من أن المستعلي بعد الألف في غاية القوة، حتى غلب على الراء المكسورة التي هي أقرب إلى الألف منه في نحو فارض، فكيف بالمكسورة التي هي أبعد منه؟ فإمالة نحو عِفْراً وَعِشْراً (3) أولى من إمالة نحو عمران، لأن الآخر محل التغيير.

(1) الغارب: الكاهل، أو ما بين السنام والعنق، والجمع غوارب، ومنه ما في حديث الزبير: " ما زال يقتل في الذروة والغارب حتى أجابته عائشة إلى الخروج "، الغارب: مقدم السنام.

(2) البرقات: - بضمّتين - : جمع برقة - بضم فسكون - وهي أرض ذات حجارة بيض وحممر وسود، وفي بلاد العرب برق كثيرة تنيف على المائة ذكرها صاحب القاموس (ب وق) ، والبرقة أيضاً: قلة الدسم في الطعام (3) العشر - بكسر أوله وسكون ثانيه - : ورد الابل اليوم العاشر، قال في اللسان: " قال الاصمعي: إذا وردت الابل كل يوم قيل: قد وردت رفها (بكسر) (*) "

(23/3)

قال: " وَقَدْ يُنَالُ مَا قَبْلَ هَاءِ التَّائِيثِ فِي الْوَقْفِ، وَتَحْسُنُ فِي نَحْوِ رَحْمَةٍ، وَتَقْبَحُ فِي الرَّاءِ نَحْوُ كُدْرَةٍ، وَتَتَوَسَّطُ فِي الاسْتِعْلَاءِ نَحْوُ حَقَّةٍ "

أقول: لما كان هاء التأنيث يشابه الألف في المخرج والحُفَاء ومن حيث المعنى لكون الألف أيضاً كثيراً للتأنيث أميل ما قبل هاء التأنيث، كما يمال ما قبل الألف، لأن ما قبل ألف التأنيث مطرد جواز إمالته لا يمنعه شيء: لا المستعلي كما في الوُسْطى، ولا الراء المفتوحة كالذِّكْرَى، والألفُ في الوقف أقبل للإمالة لقصد البيان، كما قلنا في باب الوقف على نحو أفعى، فأميل ما قبل هاء التأنيث، إذ لا يكون إلا في الوقف، تشبيهاً للهاء بالألف الموقوف عليها، وأيضاً الهاء خفية، فكأن الفتحة في الآخر، والآخر محل التغيير، فاجتماع هذه الأشياء حسن إمالة ما قبل هاء التأنيث، قال سيبويه: إمالة ما قبل هاء التأنيث لغة فاشية بالبصرة والكوفة وما قرب منهما قوله " وتحسن في نحو رحمة " أي: إذا لم يكن ما قبل الهاء لا راء ولا حرف استعلاء، وتقبح في الراء لأن إمالة فتحها كإمالة فتحين، لتكرر الراء، فالعمل في إمالتها أكثر قوله " وتتوسط في الاستعلاء " لأنه لما أجرى الهاء مجرى الألف لم يكن كالمشبه به مطلقاً، فلم يمنع المستعلي الإمالة ههنا بالكلية كما منعها هناك، بل

فسكون) فإذا وردت يوما ويوما لا قيل: وردت غبا، فإذا ارتفعت عن الغب فالضمم الربع، وليس في الورد ثلث، ثم الخمس إلى العشر، فإذا زادت فليس لها تسمية ورد، ولكن يقال: هي ترد عشرا وغبا، وعشرا وربعا، إلى العشرين، فيقال حينئذ، ضمؤها عشرا، فإذا جاوزت العشرين فهي جوازئ " اه، وأسماء الاضماء المذكورة كلها بكسر فسكون كما ضبطنا في " رفه " (*)

(24/3)

توسطت الإمالة معه في الحسن والقبح، ولم تقبح قبح إمالة فتحة الراء، لأن سب قبحها - كما قلنا - كون إمالة فتحها كإمالة فتحين، وليست إمالة فتحة المستعلي كذلك، وليس استقباح إمالة فتحة الراء وتوسط إمالة فتحة المستعلي لكون الراء أقوى في الاستعلاء من المستعلي، لأننا قد ذكرنا أن المستعلي أقوى منها، وهي ملحقة بالمستعلي ومشبهة به، فلا تبلغ درجته، والمروى عن الكسائي إمالة ما قبل هاء التأنيث مطلقاً، سواء كان من حروف الاستعلاء أو لا، إلا إذا كان ألفاً كالصلاة، واختار له أهل الأداء طريقاً آخر، وهو إمالة ما قبل الهاء، إلا إذا كان أحد الحروف العشرة، وهي قولك " حق ضغط عص خطا " كالنطيحة والحاقة وقبضة وبالغة

والصلاة وبسطة والقارعة وخصاصة والصاخة (1) والموعظة، وذلك لأن " قط خص ضغط " من هذه العشرة حروف الاستعلاء، والحاء والعين شبيها بالحاء والغين، لكونهما حلقين مثلهما، وأما الألف فلو أميلت لأميل ما قبلها، فكان يظن أن الإمالة للالف لا للهاء، أو كان أحد حروف أكهر (2) ، فإنه إذا جاءت قبل الهاء وقبلها إيا ساكنة أو كسرة كالأليكة (3) والخابئة والآلهة والخابرة، أميلت فتحتها، وكذا إن كان

(1) الصاخة: في الاصل اسم فاعل من صخ يصخ - كشد يشد - إذا ضرب بشئ صلب على مصمت، ثم قيل للصيحة: صاخة، لكونها تصم الاذان بشدتها، وسميت القيامة صاخة بما يتقدمها من صيحة الملك، ويقال للدهية أيضا: صاخة (2) أكهر: قد جمع في هذه الكلمة حروفا تمنع من إمالة الفتحة، ومع هذا فلهذه الكلمة معنى لغوي، فقد تكون فعلا مضارعا ماضيه كهرة - كمنع - إذا قهره أو انتهره، وقرئ قوله تعالى (وأما اليتيم فلا تقهر) بالكاف بدل القاف، وقد تكون أفعل تفضيل من هذا (3) الايكة: واحدة الايك، وهو الشجر الكثير الملتف، والايكة أيضا الغيضة تنبت السدر والاراك، وقوله تعالى (كذب أصحاب الايكة المرسلين) (*)

(25/3)

بين الكسرة وحروف أكهر حرف ساكن كعبرة ووجهة، أما إذا كان قبل حروف أكهر ضمة أو فتحة كالتهللكة والميسرة لم تمل (1) ، وكذا إن جاء قبلها ألف كالسفاهة، وإنما ألحقوا حروف أكهر بحروف الاستعلاء لمشابهة الهمزة والهاء للغين والحاء المستعليين في كونها حلقية وكون الكاف قريبة من مخرج القاف الذي هو مستعلٍ، وكذا الراء، لأن فتحتهما كفتحيتين كما ذكرنا، وإنما ألحقوها بالمستعلية إذا لم يكن قبلها ياء ولا كسرة لأن ذلك ينقص من مشابقتها للمستعلية، وأما الألف قبل أكهر فإنما منعت لكونها ضد الإمالة قال " وَالْحُرُوفُ لَا تُمَالُ، فَإِنْ سُمِّيَ بِهَا فَكَالْأَسْمَاءِ، وَأُمِيلَ بَلَى وَيَا وَلَا فِي إِمَّا لِتَضْمُنْهَا الْجُمْلَةَ، وَغَيْرُ الْمُتَمَكِّنِ كَالْحَرْفِ، وَذَا وَأَتَى وَمَتَى كَبَلَى، وَأُمِيلَ عَسَى لِحِجَى عَسَيْتُ " أقول: يعني لا تمال الحروف لعدم تصرفها، والإمالة تصرف، فنحو إِمَّا وإِلَّا وإن كان فيه كسرة لا يمال، كما لا يمال حَتَّى وَأَلَّا وَهَلَّا، فَإِنْ سُمِّيَتْ بِمِثْلِ هَذِهِ الْحُرُوفِ كَانَتْ الْأَسْمَاءُ: إِنْ كَانَ فِيهَا سَبَبُ الْإِمَالَةِ أُمِيلَتْ، كَأَلْفٍ حَتَّى وَأَلَّا وَهَلَّا، لِأَنَّهَا طَرَفٌ رَابِعَةٌ كَأَلْفِ حُبَلَى، فَتَشْنِئُهَا عَلَى حَتِّيَّانِ وَأَلِّيَّانِ وَهَلِّيَّانِ، وَكَذَا إِنْ سُمِّيَتْ بِإِلَى، لِأَنَّ

الكسرة سبب الإمالة، مع أن الألف طرف، ويثنى بالواو نحو إلَوَان، كما ذكرنا في باب المثني، وعلى ما ذكره المصنف - وهو أن الكسرة لا تأثير لها مع الألف التي عن الواو - ينبغي أن لا تمال، ولو سميت بعلى وعدًا وخَلَا الحرفيتين وبأما وألاً لم تُمل، إذ لا سبب للإمالة، وإنما أميل بلى لجواز السكوت

قال القاضي البيضاوي: "الايكة غيضة تنبت ناعم الشجر، يريد غيضة بقرب مدين تسكنها طائفة بعث الله إليهم شعيبا وكان أجنيبا منهم " هـ.

(1) كذا في.

الاصول كلها، والواجب أن يقول " فأئها لا تمال " لانه يجب اقتران الفاء بما بعد تالي أما (*)

(26/3)

عليها وتضمنها معنى الجملة، إذ تقول في جواب من قال أما قام زيد " بلى " أي: بلى قام، فصار كالفعل المضمر فاعلة نحو غزا ورمى في الاستعلاء، فأميل لمشابته الفعل، وكذا أميل يا لتضمنها معنى الفعل، وهو دعوت وناديت، فصارت كالفعل، مع أنه يحذف المنادى ويقدر في نحو (ياليت) و (ألا يا اسجدوا) فيصير كالفعل المضمر فاعله، وكذا " لا " أي في " إمالا " إذ يحذف الشرط بعدها، تقول لشخص: افعل كذا، فيأبى، فتقول له: افعل هذا إمالا: أي إمالا تفعل ذاك، وإذا انفردت لا عن إما لم تمل وإن كانت كبلى في الإغناء عن الجملة، لكونها على حرفين، وأمايا فلان معها الياء وهو سبب الإمالة، وحكى قطرب إمالة لا من دون إمّا نحو لا أفعل، لإفادتها معنى الجملة في بعض الأحوال كبلى.

قوله: " وغير المتمكن كالحرف " لأن غير المتمكنة لعدم تصرفها تكون كالحرف، فإن سميت بها كانت الحروف المسمى بها: إن كان فيها سبب الإمالة أميلت، كإذا، للكسرة، وإنما أميل " ذا " في الإشارة لتصرفها، إذ توصف وتصغر ويوصف بها، بخلاف ما الاستفهامية فإنها لا تصغر، وأما أئى ومئى فإنما تمالان - وإن لم يسم بهما أيضاً - لإغنائهما عن الجملة، وذلك لأنك تحذف معهما الفعل، كما تقول: متى؟ لمن قال سار القوم، وكذا قوله: 126 - * أئى ومن أين أبك الطربُ (1) *

(1) هذا صدر بيت من المنسرح، وعجزه: * مِنْ حَيْثُ لَا صَبَوَةٌ وَلَا رَيْبٌ * وهو مطلع قصيدة طويلة للكميت بن زيد الاسدي مدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقيل: مدح بها علي بن أبي طالب فَوَرَّى عنه بذكر النبي صلى الله عليه وسلم خوفاً من بني أمية.

والاستشهاد بالبيت على أن " أنى " قد

يستغنى بها عن الجملة، فيكون التقدير في البيت أنى أبك الطرب، فحذف الفعل (*)

(27/3)

فلا تمالان إذن، إلا في الاستفهام، لأنه إنما يحذف الفعل بعدهما فيه بخلاف ما إذا كانتا للشرط.

قوله: " وأميل عسى " إنما ذكر ذلك وإن كان فعلاً لئلا يظن به أن عدم تصرفه ألحقه بالأسماء غير المتحركة في عدم جواز الإمالة، فقال: الفعل وإن كان غير متصرف فتصرفه أقوى من تصرف الاسم غير المتحرك والحرف، لأنه ينقلب ألفه ياء أو واواً إذا كان يائياً أو واوياً عند حقوق الضمائر بها، وإنما أميل أسماء حروف التهجي - نحو با، تا، ثا - لأنها وإن كانت أسماء مبنية كما إذا وما لكن وضعها على أن تكون موقوفاً عليها، بخلاف إذا وما، فأميلت لبيان ألفاتها، كما قلبت ألف نحو أفعي في الوقف ياء، كما مر في باب الوقف، والدليل عليه أنها لا تماال إذا كملت بالمد نحو باء وتاء، وذلك لأنها لا تكون إذن موقوفاً عليها، ولقوة الداعي إلى إمالتها أميلت مع حرف الاستعلاء، نحو طا، ظا، بخلاف طالب وظالم.

قال: " وَقَدْ تَمَّالُ الْفَتْحَةُ مُنْفَرِدَةً نَحْوُ مِنَ الضَّرَرِ وَمِنَ الْكِبَرِ وَمِنَ الْمُحَاذَرِ " أقول: الراء المكسورة قد تماال لها الفتحة مُنْفَرِدَةً نحو مِنَ الضَّرَرِ وَمِنَ الْكِبَرِ وَمِنَ الْمُحَاذَرِ، سواء كانت على الراء كالضَّرَرِ أو على حرف الاستعلاء كالمَطَرِ أو على غيرهما كالْكِبَرِ وَالْمُحَاذَرِ، وتماال أيضاً الضمة التي قبلها نحو من السُّمْرِ ومن المنقر، وهو الركية الكثيرة الماء، ومن السُّرْرِ (1) ، وإذا أملت فتحة الذال في المحاذِر لم تُمَلِّ الألف التي قبلها، لأن الراء لا قوة لها على إمالة فتحة ما قبلها مع إمالة الألف

من الاول لدلالة الثاني عليه.

والطرب: خفة تعترى الانسان من حزن أو فرح، والصبوة: الصبا، والرَّيْبُ: جمع ريبة،

وهي الشبهة، ومعنى البيت: كيف طربت
مع كبر سنِّك ومع عدم وجود داعي الطرب (1) السرر - بضمين - : ما تقطعه القابلة
من سرّة الصبي (*)

(28/3)

التي قبل تلك الفتحة، بل لا تقوى إلا على إمالة حركة قبلها: متصلة بها كما ذكرنا، أو
منفصلة عنها بحرف ساكن، كما تميل فتحة منْ عَمْرٍ وضمة منْ عُمَرٍ وكذا إذا كان
الساكن واواً نحو ابن أمّ مَدْعُور وابن نور، قال سيبويه: " تميل الضمة وتشمها شيئاً من
الكسرة، فتصير الواو مشمة شيئاً من الياء وتتبع الواو حركة ما قبلها في الإشمام كما
تبع الألف ما قبلها في الإمالة، فإن هذا الإشمام هو الإمالة " وقال الأخفش: " الألف
لا بد لها من كونه تابعة لما قبلها، وليس الواو كذا، فإنها قد لا يكون ما قبلها مضموماً "
فعلى قوله تجي بالواو صريحة غير مشمة شيئاً من الياء بعد الضمة المشمة كسرة، وما
ارتكبه الأخفش يتعذر اللفظ به ولا يتحقق، وأما قوله " قد لا يكون ما قبلها مضموماً "
فنقول: أما الفتح فمسلم أنه يجي الواو الصريح بعده، كقول، وأما الكسر والضم
المشم كسراً فلا يجي بعدهما الواو الساكنة إلا مشمة ياء، وعليك بالاختبار، وإن كان
قبل الراء المكسورة ياء ساكنة قبلها فتحة نحو بَغَيْرٍ وبَحَيْرٍ فلا يجوز إشمام الفتح شيئاً من
الكسر، لأن إشمام الكسر لا يبين إذا كان بعده ياء كما يبين إشمام الضم الكسر إذا كان
بعده واو، نحو منْ نُور، وقد يمال أيضاً لكسرة الراء فتحة ما قبلها وضمته - وإن كانتا
منفصلتين في كلمة أخرى - نحو إنْ خَبَطَ رِيَّاحٌ (1) وهذا خَبَطَ رِيَّاحٍ، كالمطر والمنقر،
فهو كإمالة الألف والفتحة في قَفَا رِيَّاحٍ، ونحو خَبَطَ الرِّيحُ أبعد، لكون ساكن بين فتحة
الطاء وكسرة الراء، ونحو خَبَطَ قَرِيدٌ أبعد، لكون حرف متحرك بينهما.
واعلم أن المستعلي بعد الراء المكسورة يمتنع إمالة ما قبل الراء، فلا يمال
سين السَّرِق (2) للقف كما مَنَعَ في نحو فارض وفارط، على ما تقدم، وأما قبل

(1) الخبط - بفتحين -: ورق العضاء من الطلح ونحوه يضرب بالعصا فيتناثر ثم
يعلف الابل (2) السرقة - بفتح فكسر -: مصدر سرق الشيء يسرقه سرقة، إذا أخذه
خفية (*)

(29/3)

الراء المكسورة فلا يمنع، ألا ترى إلى إمالة بالمطر ومن المُنْقَر؟ وذلك لما تكرر من كون الاستفال بعد الإصعاد أسهل من العكس، وأما غلبة المستعلي قبل الألف الراء المكسورة بعدها، نحو طارد وقارب وغارب، فلأن أسباب الإمالة إنما تميل الحركة أولاً، ثم إن كان بعدها ألف أو واو، كما في عالم ومن نور، يتبعها في الإمالة، ففي نحو طارد الفتحة إلى المستعلي أقرب منها إلى الراء المكسورة، فلا جرم استولى عليها المستعلي ولم يُخْلَفْها تؤثر فيها الراء، وأما نحو بالمطر وطرب، ومن المُنْقَر، فالراء قريبة من الحركة المراد إمالتها، لأن الألف ليست بفاصلة بينهما فاستولت عليها وغلبت المستعلي لقوتها، لأن كسرتها ككسرتين.

واعلم أن الفتحة من دون الألف لا تقال إلا لهاء التانيث كما مر، أو للراء المكسورة من بين أسباب الإمالة، لقوتها من بينها بتكررها، كما مر غير مرة. قال: "تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ، يَجْمَعُ الْإِبْدَالُ وَالْحَذْفُ وَبَيْنَ بَيْنَ: أَي بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَرْفِ حَرَكَتِهَا، وَقِيلَ: أَوْ حَرْفِ حَرْكَةٍ مَا قَبْلَهَا وَشَرْطُهُ أَنْ لَا تَكُونَ مُبْتَدَأً بِهَا، وَهِيَ سَاكِنَةٌ وَمُتَحَرِّكَةٌ، فَالْسَّاكِنَةُ تُبَدَّلُ بِحَرْفِ حَرْكَةٍ مَا قَبْلَهَا: كَرَّاسٍ، وَبَيْرٍ، وَسُوتٍ، وَإِلَى الْهَدَاتِنَا، وَالَّذِي تَمَنَّى، وَيَقُولُوا ذَنْ لِي " أقول: قوله " يجمعه الإبدال والحذف وبين بَيْنَ " أي لا يخرج من هذه الثلاثة، لأن المجموع لا يخرج عن جامعة، ولو قال يجمع الإبدال والحذف وبين وبين لم يفهم منه أنه لا ينقسم إلى غير هذه الثلاثة، لأن الشئ ربما يجمع الشئ ويجمع غيره، كما أن الاسم يجمع المنصرف وغير المنصرف ويجمع أيضاً المبني قوله " بينها وبين حرف حركتها " أي: بين الهمزة والواو إن كانت مضمومة،

(30/3)

وبينها وبين الألف إن كانت مفتوحة، وبينها وبين الياء إن كانت مكسورة قوله " أو حَرْفِ حَرْكَةٍ مَا قَبْلَهَا " يعني قال بعضهم: بَيْنَ بَيْنَ على ضربين: أحدهما ما ذكر، والثاني أن يكون بينها وبين حرف حركة ما قبلها، وهذا الثاني على قول هذا القائل أيضاً لا يكون في كل موضع، بل في المواضع المعينة، كما في سئل ومُسْتَهْزئون، على ما يجي قوله " وشروطه أن لا تكون مُبْتَدَأً بِهَا " أي: شرط تخفيف الهمزة، ولا يريد بكونها مبتدأ بها أن تكون في ابتداء الكلمة، لأنها تخفف أيضاً في ابتداء الكلمة بالحذف في نحو (قَدْ أَفْلَحَ) والقلب في (الْهَدَى اتِنَا) ونحوه، بل المراد أن تكون في ابتداء الكلام، وإنما لم تخفف إذن

لأن إبدائها بتدبير حركة ما قبلها كما يجيء، وكذا حذفها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، وكذا المجعولة بين بين البعيد تُدَبَّر بحركة ما قبلها، وإذا كانت في ابتداء الكلام لم يكن قبلها شيء، وأما بين بين المشهور فيقر بها من الساكن، كما يجيء، والمبتدأ به لا يكون ساكناً ولا قريباً منه، ولم تُخَفَّف في الابتداء نوعاً آخر من التخفيف غير الثلاثة الأنواع المذكورة، لأن المبتدأ به خفيف، إذ الثقل يكون في الأواخر، على أنه قد قلبت الهمزة في بعض المواضع في الابتداء هاء، كَهَرَحْتُ وَهَرَقْتُ وَهَيَّيْتُ، ولكن ذلك قلب شاذ ثم اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف في الحلق ولها نبرة (1) كريمة تجزى مجرى التهوع (2) ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها، فخففها قوم، وهم أكثر

(1) النبرة: ارتفاع الصوت، يقال: نبر الرجل نبرة، إذا تكلم بكلمة فيها علو، قال الشاعر إني لاسمع نبرة من قولها * فأكاد أن يغشى على سرورا (2) التهوع: تكلف القى، وفي الحديث: كان إذا تسوك قال: أع أع، كأنه يتهوع (*)

(31/3)

أهل الحجاز، ولا سيما قریش، روى عن أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه: نزل القرآن بلسان قریش، وليسوا بأصحاب نبر (1)، ولولا أن جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله عليه وسلم ما همزنا، وحققها غيرهم، والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسان.

فنقول: إذا خففت فيما أن تكون ساكنة أو متحركة، وهذه قسمة حاصرة، فالساكنة تبدل بحرف حركة ما قبلها، إذ حرف العلة أخف منها، وخاصة حرف علة ما قبل الهمزة من جنسه، وحركة ما قبلها إما أن تكون في كلمة الهمزة أولاً، وفي الأول إما أن تكون الهمزة في الوسط كَرَأْسٍ وَبِئْرٍ وَمُؤْمِنٍ، أو في الآخر كلم يقرأ ولم يردُّ ولم يُقَرِّ، وفي الثاني في نحو (الْهُدَى ائْتِنَا) و (الَّذِي أَوْثَقْنَا) و (يَقُولُ ائْتِنَا) وإنما لم تُجْعَل بَيْنَ بَيْنَ إذ لا حركة لها حتى تجعل بينها وبين حرف حركتها، ولم تحذف لأنها إنما تحذف بعد إلقاء حركتها على ما قبلها لتكون دليلاً عليها، والحركة إنما تلقى على الساكن، لا على المتحرك.

قال: " وَالْمُتَحَرِّكَةُ إِنْ كَانَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ وَهُوَ وَآوٌ أَوْ يَاءٌ زَائِدَتَانِ لِعَبْرِ الْإِلْحَاقِ قُلِبَتْ إِلَيْهَا وَأُدْغِمَتْ فِيهَا، كَحَطِيبَةٍ وَمَقْرُورَةٍ

وَأَفْسِسَ، وَقَوْلُهُمُ التَّرَمَّ فِي نَبِيٍّ وَبَرِيَّةٍ، غَيْرُ صَحِيحٍ، وَلَكِنَّهُ كَثِيرٌ، وَإِنْ كَانَ أَلِفًا فَبَيْنَ يَيْنَ
الْمَشْهُورِ، وَإِنْ كَانَ حَرْفًا صَحِيحًا أَوْ مُعْتَلًا غَيْرَ ذَلِكَ نَقَلْتُ حَرَكَتَهَا إِلَيْهِ وَخَذِفْتُ، نَحْوُ
مَسَلَّةٍ، وَحَبٍّ، وَشَيْءٍ، وَسَوْ، وَجِيلٍ، وَحَوْبَةٍ، وَأَبُو يُوبَ، وَذُو مَرْهَمٍ، وَاتَّبَعِي مَرَّةً،
وَقَاصُوبِيكَ، وَقَدْ جَاءَ بَابُ شَيْءٍ وَسَوْءٍ مَدْغَمًا أَيْضًا،

(1) النبر: الهمز، ومصدر نبر الحرف ينبره نبرا إذا همزه، وفي الحديث: قال رجل للنبي
صلى الله عليه وسلم: يا نبي الله، فقال: لا تنبر باسمي: أي لا تهمز، وفي رواية فقال: أنا
معشر قريش لا ننبر (*)

(32/3)

والترم ذلك في باب يرى، وَأَرَى يُرَى، لِلْكَثْرَةِ، بِخِلَافِ يَنْأَى، وَأَنْأَى يُنْأَى، وَكَثُرَ فِي سَلٍّ،
لِلْهَمْزَيْنِ، وَإِذَا وَقَفَ عَلَى الْمُتَطَرِّفَةِ وَقَفَ بِمُقْتَضَى الْوَقْفِ بَعْدَ التَّخْفِيفِ، فَيَجِيءُ فِي هَذَا
الْحُبِّ وَبَرِيٍّ وَمَقَرُّو السُّكُونِ وَالرَّوْمِ وَالْإِشْمَامِ، وَكَذَلِكَ شَيْءٌ وَسَوْ، نَقَلْتُ أَوْ أَدْغَمْتُ إِلَّا
أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا أَلِفًا إِذَا وَقَفَ بِالسُّكُونِ وَجَبَ قَبْلُهَا أَلِفًا، إِذْ لَا نَقْلَ، وَتَعَدَّرَ
التَّسْهِيلُ، فَيَجُوزُ الْقَصْرُ وَالتَّطْوِيلُ وَإِنْ وَقَفَ بِالرَّوْمِ فَالتَّسْهِيلُ كَالْوَصْلِ " أقول: قد
مضى حكم الهمزة الساكنة، وهي قسم واحد، إذ لا يكون ما قبلها إلا متحركًا، لأنه لا
يلتقي ساكنان، بلى إن سَكِنْتَ للوقف وقبلها ساكن - وذلك مما يجوز كما مضى في
باب التقاء الساكنين - فقد يجيئ حكمها، وأما المتحركة فعلى قسمين، وذلك لأن ما
قبلها: إما ساكن، أو متحرك، فإن سكن ما قبلها فلا يخلو ذلك الساكن من أن يكون
مما يجوز تحريكه، أو لا يجوز، فما لا يجوز تحريكه الألف والواو والياء الزائدتان في بنية
الكلمة إذا كانتا مدتين:

أي يكون ما قبلها من الحركة من جنسهما، وكذا ياء التصغير، نحو سائل ومقروء
وخطيئة وأَفْسِسَ، وإنما قلنا " الزائدتان في بنية الكلمة " لأخهما إن كانتا أصليتين كَالسُّوءِ
(1) والسئ (2) قَبِلْنَا الحركة، لأن فاء الكلمة وعينها ولاهما مما لا يمتنع من قبول
الحركة وكذا يقبلان الحركة إذا لم يكونا من بنية الكلمة، نحو اتبعوا أمرهم، واتبعي أمرهم،
إذ الواو والياء كلمتان مستقلتان تحتملان الحركة نحو اخْشَوْنَ وَأَخْشَيْنَ، وَأَجْرِيْ مَجْرَاهُمَا
واو نحو: مُسَلِّمُوْ أَبِيكَ وياء المسمى أبيك، لأخهما في الحقيقة ليستا زائدتين في بنية
الكلمة، لكونهما لمعنى كالتنوين،

(1) السوء - بالضم -: البرص، وكل آفة (2) السئ - بالكسر -: اللبن يكون في أطراف الاخلاف (*)

(33/3)

فيحتملان الحركة نحو مُصْطَفَوُ القوم، ومُصْطَفَي القوم، وكذا إذا لم يكونا مدتين مع كونهما في بنية الكلمة، نحو حوابة (1) وَجَيَّالٍ (2)، فإنهما للإلحاق في مقابلة حرف أصلي، وأما ياء التصغير فإنها وإن لم تكن مدة لكنها موضوعة على السكون، ولهذا جاز نحو أَصْبَمَ كما مضى في باب التقاء الساكنين، والذي يجوز تحريكه ما عدا ما ذكرناه: صحيحاً كان كَمَسْأَلَةٍ، أو حرف علة كالواو والياء للإلحاق نحو حوابة، وَجَيَّالٍ، أو الواو والياء للضمير نحو اتَّبِعُوا أمره، واتبعي أمره، وكذا إن كانتا علامتي المثني والمجموع، كقاتلوا أهلك، وكقاتلي أهلك، أو كانتا من أصل الكلمة سواء كان حركة ما قبلهما من جنسهما كالسوء والسئ وذو إبل، وبذي إبل، وَضَرَبَ هُوَ أُمَّهُ، وَتَضَرَّبَ هِيَ أَبَاهُ، وفي أبيه، وفي أمه، أو لم تكن كسواة (3) وَجَيَّئَةٍ، فالواو والياء اللتان لا تقبلان الحركة إذا وليهما الهمزة وقصد التخفيف قلبت الهمزة إلى الحرف الذي قبلها وأدغم فيها، نحو مَقْرُورٍ وَنَجِّيٍّ وَأَفْيَسٍ وهو تصغير أَفْؤُس جمع فأس وقول المصنف " زائدتان لغير الإلحاق " يعني زائدتين في بنية الكلمة حتى يخرج قاضوا أهلك، واتبعوا أمره، وإنما لم تحذف إذا كان قبلها حرف علة لا يقبل الحركة، لأن قياس حذفها - كما مر - أن تنقل أولاً حركتها إلى ما قبلها لتدل عليها، وكذا لم تجعل بَيْنَ بَيْنَ، لئلا يلزم شبه ساكنين، فلما

(1) الحوابة: الضخم من الدلاء والعلاب (2) الجيَّال: الضع، والضخم من كل شيء، قال في اللسان: " قال أبو علي النحوي: وربما قالوا جيل - بالتخفيف - ويتركون الياء مصححة، لان الهمزة وإن كانت ملقاة من اللفظ فهي مبقاة في النية معاملة معاملة المثبتة غير المحذوفة، ألا ترى أنهم لم يقلبوا الياء ألفاً كما قلبوها في ناب ونحوه، لان الياء في نية السكون؟ قال: والجأل الضخم من كل شيء " اهـ.

(3) السوء: الفرج، والفاحشة، والخلعة القبيحة (*)

(34/3)

امتنعنا قصد التخفيف بالإدغام وإن لم يقرب مخرج الهمزة من مخرج الواو والياء، لكنهم اقتنعوا في الإدغام بأدنى مناسبة، وهو اشتراك الجميع في صفة الجهر، لاستكراههم الهمزة وانسداد سائر أبواب التخفيف كما مر، ولهذا قلبوا الثانية للإدغام إلى الأولى، مع أن القياس في إدغام المتماثلين - كما يجيء في بابه - قلب الأولى إلى الثانية، لأن حاملهم على الإدغام مع تباعد المخرجين قصد تخفيف الهمزة المستكرهة والفرار منها، فلو قلبوا الأولى إلى الثانية لوقعوا في أكثر مما فروا منه.

قوله " في نبي وبرية " قال سيبويه: " الزمهما أهل التحقيق البدل، قال: وقد بلغنا أن قوماً من أهل التحقيق يقولون: نبي، وبرية، وذلك قليل ردئ " يعني قليل في كلام العرب ردئ فيه، لا أنه ردئ في القياس، وهي

ثابتة في القراءات السبع، ومذهب سيبويه أن النبي مهموز اللام، وهو الحق، خلافاً لمن قال: إنه من النبوة: أي الرفعة، وذلك لأن جمعه نُبَاءٌ، وإنما جمع على أنبياء - وإن كان أَفْعَاءُ جَمْعُ فَعِيلِ الْمُعْتَلِ اللام كصفي وأصفياء وفُعْلَاءُ جَمْعُ الصَّحِيحِ اللام ككرماء وظرفاء - لأنهم لما ألزموا واحدة التخفيف صار كالمعتل اللام، نحو سخي، وكذا ألزم التخفيف في مصدره كالتبوء، وجاء في السبع النبوءة - بالهمز، ولما رأى المصنف ثبوت النبي والبرية مهموزين في السبع حكم بأن تخفيفهما ليس بلازم، وكذا ورد في السبع النبوءة بالهمز، ومذهب سيبويه - كما ذكرناه - أن ذلك ردئ مع أنه قرئ به، ولعل القراءات السبع عنده ليست متواترة، وإلا لم يحكم برداء ما ثبت أنه من القرآن الكريم، تعالى عنها وأما القسم الثاني: أي الواو والياء القابلتان للحركة، فالقياس فيه نقل حركة الهمزة إليهما وحذفها، وإنما لم تستثقل الضمة والكسرة على الواو والياء في قَاتِلُ

(35/3)

امك، وجازرو ابلك، وبقَاتِلِي أَمَك، وَأَخْلَبْنِي إِبْلَك، لأن الحركتين ليستا في الأصل لحرفي العلة، بخلاف نحو قَاضِي وقَاضِي، فإن حركات الإعراب وإن كانت عارضة على الحرف لكنها حركاتها، وليست بمنقولة إليها فهي ألزم من الحركات المنقولة، قال سيبويه: بعض العرب يدغم آخر الكلمة في الواو والياء المبدلتين عن الهمزة المفتوحة الكائنة في صدر كلمة بعدها، نحو أونت وأبو يوب وأرمي باك، في: أو أنت، وأبو أيوب، وأرمي أباك،

وكذا جميع المنفصلة بشرط كونها مفتوحة، قال: وإن كانت في كلمة واحدة حذفوا، نحو
سَوَّةٌ وَخَوَّبٌ، قال: وقد قال بعض هؤلاء في المتصلة أيضاً سَوَّةٌ وَضَوٌّ، وَجَيْلٌ وَمَسَوَّةٌ،
وَمُسَيٌّ، جعلوا الواوات والياءات كحروف المد الزائدة في مَقْرُوءٍ وَنَبِيٍّ، وإنما لزم
الإدغام في مَشِيَّةٍ لكثرة استعمالها، وأما الهمزة المكسورة والمضمومة ضمةً وكسرةً لازمتين
أو كلاً منهن فلا يدغم فيها في هذا الباب، لثقله، فلا يقال في أبو أمك وأبي أمك: أبو
مك وأبي أمك، ولا في ذو إبل وذو إبل: ذُوْ إبل وذِيْ إبل ولا في سوءوا، وأسيي: سُؤُوا،
وأسيي، لأن الضمة والكسرة كاللازمتين، وأما مسوء ومسي فإن الضمة والكسرة
للإعراب، وهو غير ثابت، قال: وبعض العرب ينقل فتحة الهمزة أخيراً على الواو والياء
قبلها يحذف، كما هو القياس، نحو لن يَجِيْكَ، وَلَنْ يَسُوْكَ، وإذا كانت مضمومة أو
مكسورة حذفت الهمزة لاستئصال الضمة والكسرة على الياء والواو، فيقول: هو يَجِيْكَ
وَيَسُوْكَ، وقد يحذف الهمزة المفتوحة نحو لن يَجِيْكَ وَلَنْ يَسُوْكَ، قال: وكذا يحذف الهمزة
مطلقاً بأي حركة كانت إذا كانت قبلها ألف، لامتناع نقل الحركة إليها، فيقول: هو
يَشَا، فعلى هذا يقول في الجزم والوقف، لَمْ يَجِ، وَلَمْ يَسْ، وَلَمْ يَشْ، وَجِهْ وَشْهْ، فيقع
الجزم والوقف على العين، وعلى هذا يقول في المنفصلة: يَرْمِ أَخُوَانَهُ، يحذف الهمزة
المكسورة مع كسرتها، لاستئصال الكسرة على الياء قبلها، ثم يحذف ياء برمي للساكين،
قال السيرافي: ومما جاء

(36/3)

من الشاذ نقل بعضهم حركة الهمزة المنفصلة إلى آخر الكلمة المتحركة بحركة بنائية، نحو
قَالَ اسْحَقْ، وَقَالَ اسَامَةٌ، وإن كانت الحركة إعرابية لم ينقل، فلا يقول: يقول اسحق،
وَلَنْ يَقُولُ اسَامَةٌ، احتراماً لحركة الإعراب، قال: وبعضهم يحذف الهمزة من غير نقل
الحركة إلى آخر الكلمة، فيقول: قال اسحق، وَقَالَ اسَامَةٌ، والأول أجود، وقال بعضهم:
تحذف الهمزة المنفصلة: أي التي في أول الكلمة إذا وقعت بعد الألف في آخر الكلمة،
فإن كان بعد الهمزة ساكن سقطت الألف للساكين، نحو مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، وَمَا أَمْرُكَ،
وإن كان بعدها

متحرك بقي الألف نحو مَا شَدَّ: أي ما أشد، قال: 127 - مَا شَدَّ أَنْفُسَهُمْ وَأَعْلَمَهُمْ بِمَا
* يحمي الذمار بِهِ الْكَرِيمُ الْمُسْلِمُ (1) وربما حذف بلا علة ولا ضابط، نحو ناس، في " أناس " ومع ألف الاستفهام في رأيت، فيقال في رأيت: أريت، وهو قراءة الكسائي في

جميع ما أوله همزة الاستفهام من رأى المتصل به التاء والنون، قال أبو الأسود: 128 -
أَرَيْتَ امْرَأَةً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ * أَتَانِي فَقَالَ أَتَخَذِنِي خَلِيلًا (2)

(1) هذا بيت من الكامل لم نقف على نسبة إلى قائل معين، ولا على سابقه أو لاحقه،
وقوله " ما شد أنفسهم " تعجب، والذمار - ككتاب - : ما وراء الرجل مما يجب عليه
أن يحميه ويدفع عنه، وسمى بذلك لما يجب على أهله من التذمر له، ويقال: فلان حمار
الذمار، وفلان أمتع ذماراً من فلان، والاستشهاد بالبيت في قوله " ما شد أنفسهم "
على أن أصله ما أشد أنفسهم، فحذف الهمزة، وذلك ضرورة من ضرائر الشعر (2)
هذا بيت من المتقارب، وقائله أبو الاسود الدؤلي، وكان من حديثه أنه كان يجلس إلى
فناء امرأة بالبصرة وكان يتحدث إليها، وكانت جميلة، فقالت له يوماً: يا أبا الاسود،
هل لك في أن أتزوجك، فإني صناع الكف، حسنة التدبير، (*)

(37/3)

وإنما كثر ذلك في رأيت وأخواته لكثرة الاستعمال، ألا ترى إلى وجوب الحذف في يَرَى،
وأرى يرى - كما يجي - وعدم وجوبه في أخواته من يَسْأَلُ وَيُنْأَى؟ فإذا دخلت على
رأيت همزة الاستفهام شبهت بهمزة الافعال، فتحذف الهمزة جوازاً، وربما حذف مع
هل أيضاً تشبيهاً لها بهمزة الاستفهام، قال: 129 - صَاحَ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بَرَاعَ *
رد في الضرع ما قرى في العلاب (1)

قانعة بالميسور؟ قال: نعم، فلما تزوجها أسرع في ماله وأفشت سره، فجمع أهلها
فقال لهم: أَرَيْتَ امْرَأَةً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ * ... البيت فَخَالَتْهُ ثُمَّ أَكْرَمَتْهُ * فَلَمْ أَسْتَفِدْ مِنْ لَدَيْهِ
فَتَيْلًا وَأَلْفَيْتُهُ حِينَ جَرَّبْتُهُ * كَذُوبَ الْحَدِيثِ سَرُوقًا بَخِيلًا ثُمَّ أَشْهَدُهُمْ أَنَّهُ طَلَّقَهَا وَأَرَأَيْتَ:
بمعنى أخبرني، وهو معنى مجازي من باب إطلاق السبب وإرادة المسبب، وقوله " لم أبله "
" معناه: لم أجر به ولم أختبره، وفعله من باب نصر، و " الخليل " في الاصل الصديق
الخالص المودة، وأراد به امرأته، والفتيل: الشيء الحقيق.

والاستشهاد بالبيت في قوله " أريت " على أن أصله أَرَأَيْتَ، فحذفت الهمزة التي هي
عين الفعل، وقرأ الكسائي " أريت الذي يكذب بالدين " (1) هذا البيت لاسماعيل بن
يسار مولى بنى تيم بن مرة تيم قريش من كلمة له أولها: ما على رسم منزل بالجانب * لو

أبان الغداة رجع الجواب والرسم: ما بقى من آثار الديار لاصقا بالارض، والجناب: موضع بعينه، وقرى: جمع، والعلاب: جمع علبة - بضم العين وسكون اللام - وهى وعاء من (*)

(38/3)

وربما قدمت الهمزة التي لو بقيت بحالها لكان تخفيفها بالحذف، استكراها للحذف، فيقال في يسألون: يَأْسَلُونَ، لأن تخفيفها إذن بالقلب لا بالحذف، قال: 130 - إِذَا قَامَ قَوْمٌ يَأْسَلُونَ مَلِيكَهُمْ * عَطَاءً فَدَهْمَاءُ الَّذِي أَنَا سَائِلُهُ (1) ومثله في يَبْأَسُ يَاءَسُ. رَجَعْنَا إِلَى مَا أَصَلْنَا، فنقول: وإن كانت الهمزة بعد الألف وقصدت التخفيف لم يجوز الحذف إلا على اللغة القليلة التي ذكرنا، نحو يَشَا في يشاء، لأن

جلد، وقيل: من خشب، ويجمع على علب أيضا، وعليه قول جرير: لم تتلفع بفضل مئزرها * دعد ولم تسق دعد في العلب والاستشهاد بالبيت في قوله " هل ريت " على أن أصله هل رأيت، فحذف الهمزة التي هي عين الفعل تشبيها لهل الاستفهامية بالهمزة لاشتراكهما في المعنى، ورواه في اللسان " * صاح يا صاح هل سمعت براع * " ورواه صاحب الاغانى " * صاح أبصرت أو سمعت براع * " ولا شاهد في البيت على الروايتين لما نحن بصده، ولكن في رواية الاغانى حذف همزة الاستفهام، وأصله " صاح أبصرت " كما حذفها الكميت بن زيد الاسدي في قوله: طربت وما شوقا إلى البيض أطرب * ولا لعبا منى وذو الشيب يلعب أراد " أو ذو الشيب يلعب " فحذف الهمزة، بدليل أنه يروى " أذو الشيب يلعب ".

(4) هذا بيت من الطويل، ولم نقف له على خبر، ولا على نسبة، ولا على سابق أو لاحق، ودهماء: علم، يجوز أن يكون لانسان، أو لفرس، وهو خبر مقدم، والاسم الموصول بعده مبتدأ مؤخر، وجملة " أنا سائله " لا محل لها صلة، والاستشهاد بالبيت في قوله " يأسلون " على أن أصله يسألون فقدم الهمزة التي هي عين الفعل على فاء الفعل استكراها لتخفيفها بالحذف (*)

(39/3)

الحذف حقه أن يكون بعد نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، ونقل الحركة إلى ما قبلها محال، وكذا لا يجوز قلبها واواً أو ياء ساكنة، للساكين (ولا متحركة) (1) والإدغام، لأن الالف لا يدغم كما يجئ في بابه، فلم يبق إلا جعله بينَ بينَ المشهور، لأنه وإن كان قريباً من الساكن إلا أنه على كل حال متحرك، وهذا أمر مضطر إليه عند قصد التخفيف، لانسداد سائر أبواب وجوه التخفيف، ولم يكن بينَ بينَ البعيد، إذ لا حركة لما قبلها.

قوله " وإن كان صحيحاً أو مُعْتَلّاً غير ذلك " أي: غير حروف العلة التي تقدم أنها لا تحتل الحركة، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت، وإنما لم تجعل بينَ بينَ لئلا يلزم شبه الساكين، فلا تجعل الهمزة بين بين إلا في موضع لو كان مكانها فيه ساكن لجاز، إلا مع الألف وحدها، نحو قائل وكساء كما ذكرنا، للضرورة، ولم يبدلها حرف علة بلا نقل حركة ولا بعد نقلها، قال سيويو: لأنهم كرهوا أن يدخلوها في بنات الواو والياء وجوز الكوفيون وبعض البصريين - كأبي زيد - قلب الهمزة حرف علة من دون نقل الحركة على وجوه مختلفة من غير قياس وضبط، فقالوا في رفء مصدر (2) رفأت: رفو،

(1) في الاصول التي بين ايدينا " وكذا لا يجوز قلبها واواً أو ياء ساكنة للساكين والادغام - الخ " والصواب ما أثبتناه وذلك لان الاستدلال على امتناع جميع الفروض التي تحتلها الهمزة، وقد أبطل إمكان تخفيفها بنقل حركتها إلى ما قبلها بسبب أن ما قبلها غير قابل للحركة، وبقي الكلام في تخفيفها بالقلب واواً أو ياء، وهذا يحتمل وجهين: أولهما أن تكون الواو أو الياء ساكنة، وثانيهما أن تكون الواو أو الياء متحركة مع إدغام ما قبلها فيها، وعدم جواز الاول لما يلزم عليه من التقاء الساكين غير المغتفر، وعدم جواز الثاني لما ذكره من أن الالف لا يدغم فيها (2) يقال: رفأ السفينة يرفؤها رفناً - من باب منع، إذا أدناها من الشاطئ، ورفأ الثوب يرفؤه رفناً، إذا لام خرقة وضم بعضه إلى بعض، وأصلح ما وهي (*)

(40/3)

وفي خباء (1): حَبُو، وهذا كما قالوا في الهمز الساكن المتحرك ما قبله نحو رَفَأَتْ وَنَشَأَتْ: رَفَوْتُ وَنَشَوْتُ، وفي خبأت وقرأت: خبيت وقريب، وهذا عند سيويو ردى كله، وأجاز الكوفيون قياساً قلب الهمزة المفتوحة خاصة ألفاً بعد نقل حركتها إلى

السكان قبلها نحو المرأة والكمأة وحكى سيبويه ذلك، وقال: هو قليل، ولا يجوز نقل الحركة في باب اَنَاطَرَ (2) لإلزامهم نون اَنَفَعَل السكون قوله " والتزم ذلك في باب يَرَى وأرى يُرى " كل ما كان من تركيب رأى سواء كان من الرؤية أو من الرأي أو الرؤيا إذا زدت عليه حرفاً آخر لبناء صيغة وسكن رأؤه وجب حذف همزته بعد نقل حركتها، إلا مرأى، ومرآة، وذلك لكثرة الاستعمال، وقد جاء إثباتها في الشعر نحو قوله: 131 - أَرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ كَالنَّارِ عَالِمٌ بِالْتَرَاهَاتِ (3)

منه، وقد يخفف الفعل والمصدر فيقال: رفوت الثوب والسفينة رفوا، ومنه قول ابن خراش الهذلي: رفوني وقالوا: يا خويلد لاترع * فقلت وأنكرت الوجوه: هم هم (1) الخبء: مصدر خبأ الشيء يخبؤه - كمنعه يمنعه - إذا ستره، والخبء أيضاً: اسم ما خبأته، من باب تسمية المفعول بالمصدر، ومنه قوله تعالى (وهو الذى يخرج الخبء فى السموات والارض) (2) اَنَاطَرَ: مطاوع أطره يَاطُرُه أَطرا - من بابى ضرب ونصر - إذا عطفه فانعطف: أي ثناه فانثنى (3) هذا بيت الزجاجي إلى سراققة البارقي من أبيات يقولها للمختار بن عبيد، ونسبه الجاحظ في المحاسن والاضداد لرجل من خراعة، ولم يعينه، والايات التى نسبت لسراققة هي: أَلَا أَبْلَغُ أَبَا إِسْحَقَ أَيَّنِي * رَأَيْتُ الْبُلْقَ ذُهْمًا مُصَمَّمَاتٍ أَرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ ... البيت (*)

(41/3)

ويكثر حذف الهمزة مع تحرك ما قبلها مع همزة الاستفهام في نحو أَرَأَيْتَ كما ذكرنا. قوله: " وكثر في سل للهمزتين " استعمال اسأل أكثر من استعمال اجأز (1) ونحوه، فصار تخفيفه بنقل حركة همزته إلى ما قبلها وحذفها، كثيراً، بخلاف نحو اجأز، ولو كان كثرة التخفيف للهمزتين فقط لكان اجأز مثله، وبعد نقل حركة الهمزة إلى السين وحذفها قال المصنف: يلزم حذف همزة الوصل وإن كان حركة السين عارضة، لان مقتضى كثرة التخفيف فيه اجتماع الهمزتين، ولو كانت الهمزة باقية لما بقيت حركتها على السين، فحذفت همزة الوصل وجوباً، وقال السيرافي: حكى بعض النحاة - يعني الأَخفش - إِسَلْ نحو الحَمَرِ، قال: ويفسد

كَفَرْتُ بِوَحْيِكُمْ وَجَعَلْتُ نَذْرًا * عَلَيَّ قِتَالُكُمْ حَتَّى الْمَمَاتِ وَأَبُو إِسْحَاقَ: كنية المختار، ويروى في مكانه " * ألا من مبلغ المختار عنى * " والبلق: جمع أبلق وهو من الخيل ما فيه سواد وبياض، والدهم: جمع أدهم، وهو من الخيل مثل الأبلق، والترهات - بضم التاء وتشديد الراء مفتوحة أو مضمومة -: جمع ترهة - بضم التاء وتشديد الراء مفتوحة - وهى الباطل، وما لاحقيقة له، وكان سراقا قد وقع أسيرا في يدى أعوان المختار فزعم له حين أمر المختار بقتله أنه رأى الملائكة على خيل بلق يقاتلون في صفوف المختار، وأنهم الذين أسروه، فهذا معنى قوله " أُرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَاهُ " . والاستشهاد بالبيت في قوله " تَرَاهُ " حيث أثبت الهمزة التى هي عين الكلمة لضرورة الشعر، والاستعمال جار على تخفيف هذه الكلمة بحذف همزتها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها كما ذكر المؤلف، وقد رواه أبو الحسن الاخفش والزجاجى " * ما لم تراه * " على الاستعمال

المطرد، وفيه حذف نون مفاعلتن (1) اجأر: فعل أمر من جأر يجأر جأرا - من باب منع - وجؤارا أيضا، إذا رفع صوته مع تضرع واستغاثة، وفي الحديث: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُوسَى لَهُ جُؤَارٌ إِلَى رَبِّهِ بِالتَّحْلِيَةِ، (*)

(42/3)

ما حكاه أنه ليس أحد يقول: أَقْلٌ وَلَا أُرْدٌ، وَفُرْقٌ بَيْنَ الْحَمْرِ وَإِسْلَ بَأَنَّ أَصْلَ السَّيْنِ الحركة، كما في سَأَلَ، ولام التعريف أصلها السكون، وقال سيبويه: الفرق بينهما أن همزة لام التعريف: تشبه همزة القطع في احمر بانفتاحها مبتدأة وبثباتها في الاستفهام نحو الله، وفي يا الله أيضا قوله " وَإِذَا وَقَفَ عَلَى الْمُتَطَرِّفَةِ " اعلم أنه إذا وقف على المتحركة المتطرفة فإما أن يوقف على مذهب أهل التحقيق أو على مذهب أهل التخفيف، فالأول مضى حكمه مستوفي في باب الوقف، وأما على مذهب أهل التخفيف، فإنه تخفف الهمزة أولاً، لأن حالة الوصل متقدمة على حالة الوقف، ونُقِلَ الهمزة حاصل حالة الوصل، فتخفف على ما هو حق التخفيف من النقل والحذف، في نحو الخبء، والقلب والإدغام في نحو برئ ومقروء، فيبقى الحُبُّ بتحريك الباء كالدُم، ثم يوقف عليه بالسكون المحض، أو الروم، أو الإشمام، أو التضعيف، ويبقى برئ ومقروء مشددتين فيوقف عليهما بالإسكان والروم والإشمام، ويخفف نحو شئ وسوء في حال الوصل بالنقل والحذف، وهو الأصل، والقلب والإدغام على قول بعضهم، كما ذكرنا، ويجوز

السكون والروم والإشمام والتضعيف في الأول، ويجوز السكون والروم والإشمام ولا يجوز التضعيف في الثاني هذا إذا لم يكن ما قبل الهمزة فيه الألف، فإن كان قبل الهمزة المتطرفة ألف، وقد ذكرنا أن تخفيف مثلها يجعلها بين بين المشهور، فإذا خففتها كذلك ثم أرذت

الوقف عليها فإن راعيت في الوقف التخفيف الذي كان في الوصل وأبقيته وهو بين بين لم يجز لك إلا الوقف بالروم، لأن تضعيف الهمزة لا يجوز، ومع الإسكان المحض والإشمام - وهو الإسكان أيضاً - لا يجوز بين بين، لأن بين بين لا يكون إلا بشئ من الحركة، وإن لم تراع في الوقف تخفيف الوصل وأردت الوجه المشهور من وجوه الوقف وهو الإسكان أسكنت الهمزة المفعولة بين بين، وجاز التقاء الساكنين، لأنه في الوقف، فبطل تخفيف بين بين

(43/3)

بإسكانها، فقصدت تخفيفاً آخر، ولم يتأت الحذف، إذ ذلك إنما يكون بنقل الحركة إلى ما قبل الهمزة، ولا تنقل الحركة إلا الألف، فلم يبق إلا قلب الهمزة الساكنة ألفاً، لكون الألف قبلها بمنزلة الفتحة، فصار نحو لم يقرأ، ولا يكون مع الإسكان روم ولا إشمام، لأن الحركة كانت على الحرف الذي هذه الألف بدل منه، لا على الألف حتى ترام أو تشم، كما قلنا في الوقف على هاء التانيث، وأيضاً فالروم بإبقاء بعض الحركة، والألف الصريحة لا تحتل ذلك، وهذا الوجه - أعني الوقف بالإسكان وقلب الهمزة ألفاً - أكثر في هذا الباب من الوقف بالروم، والهمزة بين بين، فإذا قلبتها ألفاً وقبلها ألف جاز لك إبقاء الألفين، لأن الوقف يحتمل فيه الساكنان، فيمد مدة طويلة في تقدير ألفين، ويجوز حذف أحدهما، لاجتماع المثلين، فيمد مدة قصيرة بتقدير ألف واحدة، وإن كانت الهمزة منصوبة منونة فليست متطرفة، فلا يجيئ فيها هذه الفروع، بل يقلب التنوين ألفاً نحو دعاء، وعشاء قال: " وَإِذَا كَانَ قَبْلَهَا مُتَحَرِّكٌ فَتَسْعُ: مُفْتُوحَةٌ وَقَبْلَهَا الثَّلَاثُ، وَمَكْسُورَةٌ كَذَلِكَ، وَمَضْمُومَةٌ كَذَلِكَ، نَحْوُ سَأَلَ وَمَائَةٍ وَمُؤَجَّلٍ وَسِمٍ وَمُسْتَهْزِئِينَ وَسُئِلَ وَرُؤُوفٍ وَمُسْتَهْزِئُونَ وَرُؤُوسٍ، فَتَحُوْ مُؤَجَّلٍ وَآوُ، وَنَحْوُ مَائَةٍ يَاءٍ، وَنَحْوُ مُسْتَهْزِئُونَ وَسُئِلَ بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُورِ، وَقِيلَ: الْبَعِيدُ، وَالْبَاقِي بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُورِ، وَجَاءَ مِنْسَاءً وَسَالَ، وَنَحْوُ الْوَاجِي وَصَلًا، وأما: * يشجع رأسه بِالْفَهْرَوَاجِي * فعلى القياس، خلافاً لِسَيِّبَوِيهِ " أقول: اعمل أن الحكم المذكور في المتصل

جار في المنفصل سواء، وأمثله قال هذا (غلام) أحمد، وبغلام أبيك، وإن غلام أبيك،
وقال إبراهيم، وبغلام إبراهيم، وهذا مال إبراهيم، وإن غلام أختك،

(44/3)

وبغلام أختك، وهذا مال أختك، إذا قصدت تخفيفها متصلة كانت أو منفصلة قلبت
المفتوحة المكسور ما قبلها كمائة ياءً مُحَصَّة، لتعذر حذفها، إذ لا تحذف إلا بعد نقل
الحركة، ولا تنقل الحركة إلى متحرك، ويتعذر التسهيل أيضاً، إذ تصير بين الهمزة والألف،
فلما استحال مجيء الألف بعد الكسرة لم يُجَوِّزوا مجيء شبه الألف أيضاً بعدها، وكذا
تقلب المفتوحة المضموم ما قبلها واواً مُحَصَّة كَمَوْجَل، مثل ما ذكرنا في مائة، فبقي بعد
المثالين سبعة أمثلة، وتُسَهَّل كلها بين المشهور عند سيويوه، وإنما لم تخفف بالحذف
لتحرك ما قبلها، ولم تخفف بالقلب كما في المثالين، لأن القصد التخفيف، وقد حصل
بتسهيلها بين بين، والأصل عدم إخراج الحرف عن جوهره، وأما في المثالين فالقلب
كالمضطر إليه كما ذكرنا، ومعنى التسهيل أن تأتي بها بين الهمزة وبين حرف حركتها،
وتجعل الحركة التي عليها مُحْتَلَسَةً سَهْلَةً بحيث تكون كالساكنة وإن لم تَكُنْهَا، فلهذا لم
تُسَهَّل الساكن ما قبلها لئلا يكون كالجمع بين الساكنين، بلى يجوز ذلك إذا اضطر
إليه، وذلك إذا كان قبلها ألف، لتعذر سائر أنواع التخفيف كما ذكرنا، ولكون المد في
الألف أكثر منه في سائر حروف اللين فيصح الاعتماد عليه كالمتحرك، كما مر في باب
التقاء

الساكنين، وذهب الكوفية إلى أن المسهلة ساكنة، واختج على تحريكها سيويوه بحجة لا
مدفع لها، وهي أنها تُسَهَّل في الشعر وبعدها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه
ساكنان لانكسر البيت، كقول الأعشى: 132 - أَأَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَبِهِ * رَبُّ
الْمَنُونِ وَدَهْرٌ مَتَبِلٌ خَبِلَ (1)

هذا بيت من بحر البسيط من لامية الأعشى التي أولها: وَدَعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرُّكْبَ مُرْتَحِلٌ *
وَهَلْ تُطَلِّقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ وَالْأَعْشَى: الذي لا يبصر بالليل، ويقال للذي لا يبصر
بالنهار: أجهر، والريب (*)

(45/3)

وعند الأخفش تُسهل السبعة بين بين المشهور، إلا اثنتين منها: المضمومة المكسورة ما قبلها كالمستهزئون، والمكسورة المضموم ما قبلها كسئل، قال: تقلب الأولى ياء محضة والثانية واواً محضة، إذ لو سُهلَتَا لكانت الأولى كالواو الساكنة، ولا تجيء بعد الكسرة، والثانية كالياء الساكنة، ولا تجيء بعد الضمة، كما لا تجيء الألف بعد الضمة والكسرة، وهذا الذي ذهب إليه قياساً على مُؤَجَّل ومائة وإن كان قريباً لكن لسيبويه أن يفرق ويقول: المُسهَّلة المفتوحة لم يستحل مجيئها بعد الضم والكسر لكن لما استحال مجيء الألف الصريح بعدهما منع مجيء شبه الألف أيضاً بعدهما، وأما الواو الساكنة فلا يستحيل مجيئها بعد الكسرة، بل يستثقل، وكذا الياء الساكنة بعد الضمة، فلم يمنع مجيء شبه الواو الساكنة بعد الكسرة وشبه الياء الساكنة بعد الضمة وذهب بعضهم في نحو مستهزئون وسئل إلى بين بين البعيد، ونسب بعضهم هذا القول أيضاً إلى الأخفش، وإنما ارتكب هذا الوجه من التسهيل ههنا من ارتكبه وإن كان بعيداً نادراً فراراً مما يلزم سيبويه في بين بين المشهور من مجيء شبه الواو الساكنة بعد الكسر وشبه الياء الساكنة بعد الضم، كما مر، ومما يلزم الأخفش من مجيء الواو الصريحة متحركة بالكسر بعد الضم في سول، ومن مجيء الياء الصريحة متحركة بالضم بعد الكسر في مستهزيون، وذلك

أصله قلق النفس واضطرابها والتردد بين أمرين، والمنون، المنية، سميت المنية بذلك لأن الله قد منّاها: أي قدرها، ومتبل: مهلك ومبيد، وخبل: ملئ على أهله، والاستشهاد بالبيت في قوله " أن أن " على تخفيف الهمزة الثانية وجعلها بين بين، وأن همزة بين بين في حكم المتحركة، إذ لو لم تكن في حكم المتحركة لانكسر البيت وبيان ذلك أن بعد الهمزة الثانية نوناً ساكنة، فلو كانت الهمزة المخففة في حكم الساكنة لا لتقى ساكنان في غير القافية، وذلك مما لا يجوز، وأيضاً لما يلزم عليه من تسكين ثاني الوجد المجموع - وهو عين فعولن - في غير عروض ولا ضرب، وذلك مما لا يجوز عند كافة علماء العروض (*)

(46/3)

مرفوض في كلامهم، وليس بشيء، لأنه لا يلزم سيبويه على ما ذكرنا محذور في مجيء شبه الواو الساكنة بعد الكسر وشبه الياء الساكنة بعد الضم، وكذا لا يلزم الأخفش فيما

ذهب إليه أمر شنيع، لأن تخفيف الهمزة عارض غير لازم، فهو مثل رُويا (1) ، بلا إدغام.

ولا خلاف في الخمسة الباقية أن فيها بين بين المشهور.

وقد تبدل الهمزة المفتوحة ألفاً إذا انفتح ما قبلها، مثل سال، وواواً ساكنة إذا انضمت وانضم ما قبلها كرووس، وياء ساكنة إذا انكسرت وانكسر ما قبلها نحو المستهزين، قال سيبويه: وليس ذا بقياس مُثَلَّثٍ، بل هو سماعي، كما قالوا: أَتَلَجْتُ، في أَوَلَجْتُ، فلا تقول: أَتَلَعْتُ (2) ، في أولعت، قال: وإذا كان في ضرورة الشعر كان قياساً، قال: 133 - رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبِغَالِ عَشِيَّةً * فَارْعَى فِزَارَةَ لَا هُنَاكَ الْمَرْتَعُ (3)

(1) في بعض النسخ " ريبا " وهو مخفف " ربيا " من نحو قوله تعالى (هم أحسن أثاثا ورثيا) .

والذي أثبتناه وفاقا لبعض النسخ هو تخفيف " رُويا " وقد ذكروا أنه يجوز الوجهان في هاتين الكلمتين: الإدغام مراعاة لما صارت إليه الهمزة، وعدم الإدغام نظرا إلى عروض الحرف بالتخفيف (2) في بعض النسخ " أَتَلَعْتُ في أَوَلَعْتُ " وكلا النسختين صحيح (3) هذا بيت من الكامل يقوله الفرزدق بعد أن عزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق وُؤِي عمر بن هُبَيْرَةَ الْفَزَارِي، وبعده قوله: وَلَقَدْ عَلِمْتُ إِذَا فِزَارَةُ أُمِرَتْ * أَنْ سَوْفَ تَطْمَعُ فِي الْإِمَارَةِ أَشْجَعُ غَزَلِ ابْنِ بَشْرٍ وَابْنُ عَمْرٍو قَبْلَهُ وَأَخُو هَرَاةَ لِمِثْلِهَا يَتَوَقَّعُ وقوله " راحت بمسلمة " أنشد في الاغانى مكانه " ولت بمسلمة " .

وقوله " أن سوف تطمع " أن مخففة من الثقيلة، وابن بشر هو عبد الملك بن بشر بن مروان، وابن عمرو هو سعيد بن عمرو بن الوليد بن عقبة، وأخو هراة هو سعيد بن (*)

(47/3)

وقال: 134 - سَالَتَانِي الطَّلَاقَ إِذْ رَأَيْتَانِي * قَلَّ مَالِي، قَدْ جِئْتُمَانِي بُنُكْرٍ (1) وقال:

135 - سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً * ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تَصَبْ (2)

عبد العزيز بن الحكم بن أبي العاص، ويقال: ابن عمر وهو سعيد بن عمرو بن الحرث ابن الحكم، وأخو هراة هو سعيد بن الحرث بن الحكم.

والاستشهاد بالبيت في قوله " لاهناك " يريد لا هناك، تقول: هناه الطعام يهنؤه إذا ساغ

ولذله بلا مشقة، فخفف

الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها بقلبها ألفا ساكنة (1) هذا البيت من الخفيف، وهو لزيد بن عمرو بن نفيل القرشي العدوي، وهو أحد الذين برئوا من عبادة الاوثان في الجاهلية وطلبوا دين إبراهيم وتنسكوا.

وقبله: تلك عرساي تنطقان على عمد إلى اليوم قول زور وهتر عرساي: مثني عرس مضاف إلى ياء المتكلم، وعرس الرجل - بكسر فسكون -: زوجته، والهتر - بفتح الهاء وسكون التاء -: مصدر هتره يهتره، إذا مزق عرضه، وبكسر الهاء وسكون التاء: اسم بمعنى الكذب، والامر العجيب، والساقط من الكلام.

واستشهاد بالبيت في قوله " سالتاني " على أن أصله سألته، فخفف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها بقلبها ألفا على نحو ما ذكرنا في البيت الذي قبله (2) هذا بيت من البسيط لحسان بن ثابت الانصاري رضى الله عنه من كلمة يهجو فيها هذيل، لانهم قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم أبو كبير الهذلي، فقال أبو كبير للنبي صلى الله عليه وسلم: أحل لي الزنا، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: أتحب أن يؤتى إليك مثل ذلك؟ قال: لا، قال: فارض للناس ما ترضى لنفسك، قال فادع الله أن يذهب ذلك عني.

وقد روى كلمة حسان هذه ابن هشام في السيرة (ح 3 ص 176 طبعة المكتبة التجارية) وبعده: سالوا رسولهم ما ليس معطيهم * حتى الممات وكانوا سبة العرب (*)

(48/3)

وأنشد سيبويه فيما لا يجوز في غير الشعر إلا سماعاً قول الشاعر: 135 - وَكُنْتُ أَدَلَّ
مِنْ وَتَدَّ بَقَاعٌ * يَشْجَعُ رَأْسُهُ بِالْفَهْرِ وَاجِي (1) قال المصنف - وهو الحق -: إن هذا
القياس ليس من ذلك، لان " واج "

وَلَنْ تَرَى هُدَيْلٌ دَاعِيًا أَبَدًا * يَدْعُوا لِمَكْرَمَةٍ عَنْ مَنْزِلِ الْحَرْبِ لَقَدْ أَرَادُوا خِلَالَ الْفُحْشِ
وَيَحْجُهُمْ * وَأَنْ يُحْلُوا حَرَامًا كَانَ فِي الْكُتُبِ

والاستشهاد بالبيت في قوله " سالت " وأصله سألت فخفف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها بقلبها ألفا، ومثله قوله: " سالوا رسولهم " في البيت الذي أنشدناه بعده (1) هذا البيت من الوافر، وهو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت من كلمة يهجو بها عبد الرحمن

بن الحكم بن أبي العاص وقبله قوله: وأما قولك الخلفاء منا * فهم منعوا وريدك من وداجي ولولا هم لكنت كحوت بحر * هو في مظلّم الغمرات داجي وقوله " وداجي " هو مصدر قولك: وادج فلان فلانا بمعنى ودجه كسافر بمعنى سفر، وتقول: ودجت الدابة ودجا كوعدته وعدا، إذا قطعت ودجها، وقطع الودج للدابة كالقصْد للانسان، وهوى: سقط، والغمرات: جمع غمرة، وهى في الاصل القطعة من الماء، وداج: أسود مظلّم، والقاع: المستوى من الارض، ويشجج: يدل على المبالغة في الشج، والفهر - بكسر فسكون - : الحجر إذا كان ملء اليد، والواجي: اسم فاعل من وجأت عنقه أجؤها، إذا ضربتها، ويضرب المثل في الذل والمهانة بالوتد، فيقال: هو أذل من وتد بقاع، وفي هذا المعنى يقول الشاعر: ولا يقيم على ضيم يراد به * إلا الاذلان غير الحى والوتد هذا على الخسف مربوط برمته * وذا يشج فلا يرثى له أحد والاستشهاد بالبيت في قوله " واجي " وأصله الواجى - بالهمز - فلما وقع في القافية ووقف عليه سكنت الهمزة فخففت بقلبها ياء لانكسار ما قبلها (*)

(49/3)

آخر البيت، وهو موقوف عليه، فكأن آخر الكلمة همزة ساكنة قبلها كسرة كما في " لم يُقْرِى " وقياسه التخفيف بجعلها ياء في الشعر وفي غيره، بلى إذا كان نحو الواجي في الوصل كما تقول: مررت بالواجي يا فتى، يجعل الهمزة ياء ساكنة، فهو من هذا الباب وقد أطلق سيبويه وقال: تقلب الهمزة التي تجعل عند أهل التخفيف بين ألفاً إذا انفتح ما قبلها، وياء إذا انكسر ما قبلها، وواواً إذا انضم ما قبلها، والحق أن يُقَيَّد - كما قال ابن يعيش - فيقال: الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها تقلب ألفاً، والمكسورة المكسور ما قبلها تقلب ياء، والمضمومة المضموم ما قبلها تقلب واواً، ولم يقيد ابن يعيش الواو والياء المقلوب إليهما بالسكون، والأولى أن يقال ياءً ساكنة، وواواً ساكنة، كما قدمنا، فعلى هذا لا يقلب نحو لُؤْمٍ وَسَيْمٍ، ألفاً، لا في الضرورة ولا في غيرها، وكذا لا يقلب نحو مستهزئون ومائة ياءً ساكنة، ونحو سُيْلٍ ومُؤَجِّلٍ وواواً ساكنة قال: " وَالتَّرْمُوا خُذْ وَكُلْ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ لِلْكَثَرَةِ، وَقَالُوا مَر، وهو أفصح من أومر، وَأَمَّا وَأُمُرٌ فَأَفْصَحُ مِنْ وَمُرٌ " أقول: هذا كان حقه أن يذكر بعد قوله " والهمزتان في كلمة إن سكنت الثانية وجب قلبها "، لأن أصل خذ وكل ومر أوخذ وأوكل وأومر، وكان القياس قلب الثانية واواً لانضمام ما قبلها، فخففت بغير القلب، وذلك بأن حذفت الثانية

لكثرة استعمالها، وعلى كل حال فالحذف أوغل في التخفيف من قلبها واواً، والتزموا هذا الحذف في خذ وكل، دون مُر، فإن الحذف فيه أفصح من القلب، وليس بلازم، هذا إذا كان مبتدأ به، وذلك لكونه أقل استعمالاً من خذ وكل، وأما إذا وقع في الدرج نحو " وأمر " و " فأمر " و " قلت لك أوامر " فإن إبقاء الهمزة فيه أكثر من الحذف، لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين، ولا تجتمعان

(50/3)

في الدرج، وجاز نحو " ومر " و " فمر " أيضاً، على قلة، لأن أصل الكلمة أن تكون مبتدأ بها، فكأنه حذف الهمزة (في الابتداء) أولاً، ثم وقعت تلك الكلمة المحذوفة الهمزة في الدرج، فبقيت على حالها قال: " وَإِذَا خُفِّفَ بَابُ الْأَحْمَرِ فَبَقِيَ هَمْزَةُ اللَّامِ أَكْثَرُ، فَيُقَالُ: الْحَمْرُ وَالْحَمْرُ، وَعَلَى الْأَكْثَرِ قِيلَ: مِنْ حَمْرٍ، يَفْتَحِ الثُّونَ وَفِلْحَمْرٍ، بِحَذْفِ الْيَاءِ، وَعَلَى الْأَقَلِّ جَاءَ (عَادُلُوْى) وَلَمْ يَقُولُوا: إِسْلَ وَلَا أَقْلَ لِاتِّحَادِ الْكَلِمَةِ " أقول: يعني إذا نقل حركة الهمزة التي في أول الكلمة إلى لام التعريف قبلها، فتلك اللام في تقدير السكون، لوجوه: أحدها: أن أصل اللام السكون، بخلاف نحو قاف قُلْ، والثاني: كون اللام كلمة أخرى غير التي في أولها الهمزة، فهي على شَرَف الزوال، فكأنها زالت وانتقلت حركة الهمزة التي نقلت إليها إلى الهمزة، وبقيت اللام ساكنة، بخلاف قاف قُلْ، فإنها من كلمة الواو، والثالث: أن نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها غير لازم، فكأنها لم تنقل، بخلاف نقل حركة واو قُلْ إلى ما قبلها، وأما سَلْ فحركة السين فيه ليست بلازمة لزوم حركة قاف قُلْ، ولا بزائلة زوال حركة لام الأحمر، لأنه مثل قل في جميع الوجوه، إلا الثالث، فإن نقل الحركة فيه ليس لازماً لزوم نقل حركة واو أقول، لكنه - وإن لم يلزم لزومه - أكثر من نقل حركة همزة الأحمر، ففي الأحمر بقاء الهمزة أكثر، وفي قُلْ حذف الهمزة واجب، وفي سَلْ وقع الخلاف: أوجبه المصنف كما ترى، وهو مذهب سيبويه، وأجاز الأخفش إِسْلَ، كما تقدم، وهذا كله في قُلْ مبني على أن أصله أَقُولُ المأخوذ من تُقُولُ قبل نقل حركة الواو إلى القاف، فأما إن قلنا:

(51/3)

إن قل مأخوذ من تقول المضموم القاف، فليس هناك همزة وصل حتى تحذف الحركة أو تبقى لعروضها قوله " وعلى الأكثر قيل من حَمَرٍ " يعني على جعل اللام في حكم الساكن حركوا النون لالتقاء الساكنين، وحذف ياء " في " لأجله أيضاً، ولو اعتدَّ بحركة اللام سكن النون، كما في " مَنْ زيد " ولم تحذف ياء في كما في " في دارك " وحكى الكسائي والفراء أن من العرب من يقلب الهمزة لاماً في مثل هذا، فيقول في الأحمر والأرض: اللَّحْمَرُ، واللَّزْزُ، ولا ينقل الحركة، محافظة على سكون اللام المعرفة. قوله " وعلى الأقل " أي: على جعل حركة اللام كاللزام ادغموا تنوين " عاذاً " الساكن في لام " الأولى " كما تقول: مَنْ لك، ولو جعلت اللام في تقدير السكون لحركت النون فقلت: عَادَن لُوِي، ولم يجز الإدغام، إذ لا يدغم الساكن في الساكن، وإنما اعتد بحركة اللام – وإن كان على الوجه الأقل – لغرض التخفيف بالإدغام، بخلاف قوله (سِيرَتَهَا الأولى) فإن التخفيف يحصل ههنا لعدم الاعتداد بحركة اللام، وهو يحذف ألف (سِيرَتَهَا) للساكنين.

قوله " لاتحاد الكلمة " كما ذكرنا في الوجه الثاني.

قال: " وَالْهَمْزَتَانِ فِي كَلِمَةٍ إِنْ سَكَنَتِ الثَّانِيَةُ وَجَبَ قَبْلُهَا كَادَمٌ وَآيَةٌ وَأَوْتَمَنَ، وَلَيْسَ آجَرَ مِنْهُ، لِأَنَّهُ فَاعِلٌ، لَا أَفْعَلٌ، لِثُبُوتِ يَوَاجِرٍ، وَمَا قُلْتُهُ فِيهِ: ذَلَّلْتُ ثَلَاثًا عَلَى أَنْ يُوْجَرَ * لَا يَسْتَقِيمُ مُضَارِعُ آجَرَ فِعَالُهُ جَاءَ الْافْعَالُ عَرَّ * وَصَحَّتْ آجَرَ تَمْنَعُ آجَرَ وَإِنْ تَحَرَّكَتْ وَسَكَنَ مَا قَبْلُهَا كَسَّالٌ تَثْبُتُ، وَإِنْ تَحَرَّكَتْ وَتَحَرَّكَ مَا قَبْلُهَا قَالُوا: وَجَبَ قَبْلُ الثَّانِيَةِ يَاءٌ إِنْ انْكَسَرَ مَا قَبْلُهَا أَوْ انْكَسَرَتْ،

(52/3)

وَوَاوًا فِي غَيْرِهِ نَحْوُ جَاءَ وَأَيْمَةً وَأَوِيدِمٍ وَأَوَادِمَ، وَمِنْهُ خَطَايَا فِي التَّقْدِيرِ الْأَصْلِيِّ، خِلَافًا لِلْخَلِيلِ، وَقَدْ صَحَّ التَّسْهِيلُ وَالتَّحْقِيقُ فِي نَحْوِ أَيْمَةٍ، وَالتَّرَمُّ فِي بَابِ أَكْرَمٍ حَذْفُ الثَّانِيَةِ، وَحُمِلَ عَلَيْهِ أَخَوَاتُهُ، وَقَدْ التَزَمُوا قَبْلُهَا مُفْرَدَةً يَاءَ مَفْتُوحَةً فِي بَابِ مَطَايَا، وَمِنْهُ خَطَايَا عَلَى الْقَوْلَيْنِ، وَفِي كَلِمَتَيْنِ يَجُوزُ تَحْقِيقُهُمَا، وَتَخْفِيفُهُمَا، وَتَخْفِيفُ إِحْدَاهُمَا عَلَى قِيَاسِهَا، وَجَاءَ فِي نَحْوِ يَشَاءُ إِلَى الْوَاوِ أَيْضًا فِي الثَّانِيَةِ، وَجَاءَ فِي الْمَتَفَقَّتَيْنِ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا، وَقَبْلُ الثَّانِيَةِ كَالسَّائِكَةِ " أقول: اعلم أن الهمزتين إذا اجتمعتا، فإما أن يكون اجتماعهما في كلمة أو في كلمتين.

فإن كان في كلمة فإما أن تتحرك الأولى فقط، أو تتحرك الثانية فقط، أو تتحركا معاً،

وسكونهما معاً لا يجوز.

فإن تحركت الأولى فقط دُبِرَتِ الثانية بحركة الأولى: أي قَلَبَتْ واواً إن انضمت الأولى كأوْثُنَ، وياء إن انكسرت كايَتْ، وألفاً إن انفتحت كآمن، وإنما قلبت الثانية لأن الثقل منها حصل، وإنما دبِرت بحركة ما قبلها لتناسب الحركة الحرف الذي بعدها، فتخف الكلمة، وإذا دبِرت بحركة ما قبلها وليس المتحرك همزة كما في راس وبير وسوت فهو مع كونه همزة أولى.

قوله " وليس آجر منه " أي: مما اجتمع فيه هزتان والثانية ساكنة، قال: لأنه من باب فاعل، لا أفعل، واستدل على ذلك بأن مضارعه يؤاجر، لا يؤجر والذي أنشده من قبله - مع ركاكة لفظه - ليس فيه دليل على مدعاه، أعني أن يؤجر لا يستعمل في مضارع آجر: قال " فَعَالَةٌ جاء " يعني أن مصدر آجر فَعَالَةٌ، وفَعَالَةٌ مصدر فَاعَلَ ككاتب كتاباً وقاتل قتالاً، والتاء في إجارة للوحدة، وليس بشئ، لوجهين: أحدهما أنا بينا في باب المصادر أن المرأة إنما تبني في ذوات الزيادة على المصدر المشهور المطرد، فيقال: قاتلت مقاتلة واحدة، ولا يقال: قاتلت قتالة

(53/3)

لأن فَعَالاً ليس بمطرد في فَاعَلَ، وثانيهما أن إجارة لو كان مصدر فَاعَلَ للمرة لجاز آجر لغير المرة، ولم يستعمل إجاراً أصلاً، وأيضاً لم يكن استعمال إجارة إلا للمرة كما لا يستعمل نحو تسبيحة وتقديسه إلا لها.

قوله: " والافعال عز " يعني لا يستعمل إيجاراً، وذلك ممنوع، لأن في كتاب العين " أجرت مملوكي أوجره إيجاراً فهو مؤجر " وفي أساس اللغة " آجري داره إيجاراً فهو مؤجر، ولا تقل: مؤاجر، فإنه خطأ قبيح " قال: " وليس آجر هذا فاعل، بل هو أفعل، وإنما الذي هو فاعل آجر الأجير مؤجرة، كقولك: شاهره وعاوومه " وفي باب أفعل من جامع الغوري " آجره الله تعالى: لغة في أجزه مقصوراً " وفي باب فاعل منه " آجره الدار " وهكذا في ديوان الأدب، قلت: فآجره الدار من فاعل ممنوع عند صاحب الأساس جائز عند الغوري، والحق ما في أساس اللغة، لأن فاعل لا يعدى إلى مفعولين إلا الذي كان يعدى في الثلاثي إلى مفعول، كنَزَعْتُ الحديث ونازعته الحديث، فآجر المتعدي إلى مفعولين إذن من باب الإفعال، فآجرتك الدار إيجاراً، مثل أكربتك الدار، وآجرت الأجير مؤجرة: أي عقدت معه عقد الإجارة، يتعدى إلى مفعول واحد، وكأن الإجارة

مصدر أَجَرَ يَأْجُرُ إِجَارَةً نحو كتب يكتب كتابة: أي كان أجيراً، قال تعالى: (على أن تأجرني ثمانى حجج) ، فالإجارة كالزراعة والكتابة، كأنها صنعة، إلا أنها تستعمل في الأغلب في مصدر آجر أفعل، كما يقام بعض المصادر مقام بعض نحو (تبتل إليه تبتيلاً) والأجير من أجر يأجر قوله: " وصحة آجر تمنع آجر " أي: صحة آجر فاعل تمنع آجر أفعل، قال في الشرح: " أي أن آجر فاعل ثابت بالاتفاق، وفاعل ذو الزيادة لابد أن يكون مبنياً من أَجَرَ الثلاثي لا آجر الذي هو أفعل، فيثبت أَجَرَ الثلاثي، ولا يثبت آجر أفعل " هذا كلامه، يا سبحان الله! كيف يلزم من عدم بناء فاعل

(54/3)

من أفعل أن لا يكون أفعل ثابتاً؟ وهل يجوز أن يقال: أكرم غير ثابت، لأن كرم غير مبنى بل من كَرُم؟ وإذا تقرر ما ذكرنا ثبت أن أفعل وفاعل من تركيب (أج ر) ثابتان، وكل واحد منهما بمعنى آخر، فأفعل بمعنى أكرى، وفاعل بمعنى عقد الإجارة هذا، وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية، فإن كان ذلك في صيغة موضوعة على التضعيف، كَسَنَّاَلِ وَسَوَّالِ، وجب الإدغام محافظة على وضع الصيغة، ولا يكون ذلك إلا إذا اتصلت الأولى بالفاء، وذلك أن الهمزة ثقيلة، ولا سيما ما ضعف منها، فإذا وليت الأولى أول الكلمة خفت، وأما في غير ذلك فلا يجوز، فلا يبي من قرأ نحو قُمَدٍ (1) ولا فَلِزٍ (2) ، ويجوز اجتماعهما مع سكون الأولى وتحرك الثانية في صيغة غير موضوعة على التضعيف، وعند ذلك تقلب الثانية ياء، ولا تدغم، نحو قَرَأِي، على وزن سَبَطُرٍ (3) من قرأ، ولا يخفف بنقل حركة الثانية إلى الأولى وحذفها كما في مَسَلَةٍ، لأن تلك في حكم الثانية فإن تحركتا قلبت الثانية وجوباً، ثم إن كانت الثانية لاماً قلبت ياء مطلقاً، بأي حركة تحركتا، لأن الآخر محل التخفيف، والياء أخف من الواو، وأيضاً فمخرج الياء أقرب إلى مخرج الهمز من مخرج الواو، فتقول في مثل جعفر من قرأ: قَرَأِي، قَرَأَيَانِ، قَرَأُونِ.

وَقَرَأَةٍ، وَقَرَأَتَانِ، وَقَرَأِيَاتِ.

وإن لم تكن الثانية لاماً

(1) القمد - كعتل - : القوى الشديد، أو الغليظ.

أنظر (ح 1 ص 53) (2) الفلز - بكسر الفاء واللام بعدهما زاي مشددة - : نحاس

أبيض تجعل منه القدور المفرغة، أو هو خبث الحديد، أو هو الحجارة، أو جواهر الارض كلها،

أو ما ينفيه الكبير مما يذاب منها، ويقال فيه: فلز - كهجف، وفلز - كعتل - (3)
السبتر - كهزبر -: الشهم الماضي، وهو الطويل أيضا، وهو أيضا الاسد يمتد عند
الوثبة (*)

(55/3)

فإن كانت مكسورة قلبت ياءً أيضاً، بأي حركة تحركت الأولى: بالفتحة نحو أَيْمَة أَيْنٌ، أو
بالكسر كما إذا بنيت من الأَين مثل إَجْرِد (1) قلت: إَيْنٌ، وكذا لو بنيت مثل أُكْرِمَ
منه قلت: أُيْنٌ، مراعاة لحركتها، ألا ترى أنك تجعلها بين الهمزة والياء في مثل هذه
المواضع، إذا قصدت تخفيفها وليس قبلها همزة كما في سَنِمَ وسُئِلَ ومُسْتَهْزِئِينَ، وتقول
عند الأخفش في أُيْنٌ: أُونٌ، كما ذكرنا من الخلاف في نحو سُئِلَ، وإن كانت مضمومة
جعلتها واواً صريحة مطلقاً قياساً على التسهيل، فتقول في حكاية النفس من يُوْبُّ:
أُوبُّ، ومن يُوْمٌ: أُوْمٌ، بواو خالصة، وفي مثل أُبْلُمَ (2) من أَمْ: أُوْمٌ، ولا يوجد مضمومة
مكسور ما قبلها في كلامهم، ولو جاء إِفْعَل - بكسر الهمزة وضم العين - لقلت من
أَمْ: إُوْمٌ عند سبويه بالواو، وإيْم بالياء عند الأخفش كما ذكرنا في مستهزئون، وإن
كانت مفتوحة فإن كانت بعد كسرة جعلتها ياء كما في نحو بئر (3) ، فتقول في نحو
إصبع من أَمْ: إِيْم، وإن كانت بعد ضمة جعلتها واوا، كما في جون (4) ، فتقول في
تصغير آدم: أُويْدِم، وإن كانت بعد فتحة قلبتها واواً أيضاً عند غير المازني، فتقول في
أَفْعَل منك مِنَ الأم، أُوْم، وكذا أُوْرٌ، من (8) الأر، وعند المازني: أَيْمَ وَأَيْرٌ، ولعله نظر
إلى أن القياس على

(1) الاجرد - بكسرتين بينهما ساكن كأثمد -: نبت يخرج عند الكمأة، فيستدل به
عليها.

انظر (ح 1 ص 59) (2) أبلم - بضميتين بينهما سكون -: الخوص، واحده أبلمة
(أنظر ح 1 ص 56) (3) بئر - بكسر ففتح -: جمع بئر، وهي ما خبي وادخر
(4) جون - بضم ففتح -: جمع جونة، وأصله جُون وجَوْنَة، فخففت الهمزة فيهما
بقلبها واوا، والجَوْنَة: سلة مستديرة مغطاة أداما يجعل فيها الطيب والثياب (5) الار:

مصدر أر يؤر - كشد يشد - ومعناه: السوق، والطرْد، والجماع، ورمى السلاح، وإيقاد النار (*)

(56/3)

تسهيلها محال ههنا، إذ الهمزة في مثله تُسَهَّل بين الهمزة والألف، وقلب المتحركة ألفاً متحركة محال، فوجب قلبها لاجتماع همزتين: إما إلى الياء، أو إلى الواو، والياء أخف فقلبت إليه، وغيره نظر إلى حال التسهيل فقلبها ألفاً، ثم لما كان الألف إذا وجب تحريكها ولم تجعل همزة كما جعلت في قائل ورداء قلبت واواً كما في خَوَاتِم وخَوَيْتِم قلبت الألف المنقلبة عن الهمزة واواً، فقال: أَوَمَّ، وأما نحو أَوَادِمَ في جميع آدَمَ فلا يخالفهم فيه (1) المازني، لأن الهمزة الثانية وجب قلبها في المفرد ألفاً وهو آدم، فصار كألف عالم وخاتم وحائط، والهمزة المقلوبة واواً أو ياء وجوباً حكماً حكم الواو والياء، كما ذكرنا في أول الكتاب، ويقول المازني في تصغير أئمة: أَيْئَمَّة، وفي جمعه أَيْأَمُّ، بالياء فيهما، وكذا يقول هو في تصغير أئِمَّ أفعل التفضيل عنده من أم: أَيْئَمَّ، بالياء، وكل ذلك مراعاة للمكبر فيهما والمفرد في أَيْأَمَّ، ويوافقهم في تصغير آدم على أَوَيْدَم، وغيره لا يراعى حال الأصل إذا زال علة القلب في الفرع، فيقول: أَوَيْمَّة وأَوَامَّ، في تصغير أئمة وتكسيهه، وإن

(1) اعلم أن الجمهور والمازني جميعاً متفقون على أنه يقال في جمع آدم: أَوَادِم وفي تصغيره: أَوَيْدَم، ولكن الجمهور يقدر أن هذه الواو مقلوبة عن الهمزة، فأصل أَوَادِم عندهم آَادِم، وأصل أَوَيْدَم أَوَيْدَم، والمازني يجعل الواو في الجمع والتصغير منقلبة عن الالف التي في المفرد والمكبر المنقلبة عن الهمزة، ومذهب الجمهور في هذا أرجح، لوجهين: الأول أن الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها ما لم يمنع من ذلك مانع، والامر الثاني أن قلب الهمزة ألفاً في آدم قد زال مقتضيه في أَوَادِم وأَوَيْدَم، فلا سبيل إلى ادعاء أن هذه الواو منقلبة عن الالف. ثم إن الجمهور قاسوا على أَوَادِم قولهم: محمد أون من على: أي أكثر أنينا، بجامع أن في كل منهما همزتين متحركتين في أول الكلمة وثانيتين مفتوحة وليست الأولى مكسورة، ويرى المازني قلب الثانية ياء لضرب من الاستحسان، ولا مستند له من المستعمل في كلام العرب (*)

(57/3)

كانت المفتوحة بعد كسرة قلبت ياء كما في مائة، فتقول: **إَيْنَّ** على مثال **إَصْبَحَ** من الأنين وجاء في الهمزتين المتحركتين في كلمة وجهان آخران: أحدهما ما ذكره أبو زيد عن بعض العرب أنهم يحققون الهمزتين معاً، قال: سمعت من يقول: اللهم اغفر لي خطائي، كخطاياي بمعنى، وكذا دريئة (1) ودرأئي، وقرأ جماعة من القراء - وهم أهل الكوفة وابن عامر - (أئمة) بهمزتين، وثانيهما تخفيف الثانية كتخفيف الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها إذا لم يكن همزة سواء، فيقول في " أئمة ": أئمة، يجعلها بين الهمزة والياء كما في سئم، وكذا في نحو أوئلك، وغير ذلك وفي هذين الوجهين - أعني تحقيقهما وتسهيل الثانية - زاد بعضهم ألفاً بين الأولى والثانية، إذا كانت الأولى مبتدأ بها، لكراهة اجتماع الهمزتين أو شبه الهمزتين في أول الكلمة، واجتماع المثليين في أول الكلمة مكروه، ألا ترى إلى قولهم: أواصل وأوايصل؟ وإذا اجتمع في كلمة همزتان وبينهما ألف لا تقلب واحدة منهما اعتداداً بالفصل، ألا ترى إلى مذهب من أراد الجمع بينهما بلا تخفيف كيف يزيد بعضهم ألف الفصل، فيقول أئمة، حتى لا يكون اجتماع همزتين، فكيف لا يعتد بالألف الموجودة فاصلاً؟ وأما قلب همزة ذوائب واواً على سبيل الوجوب فلكونه أقصى الجموع، ولكون واحده - أي ذؤابة (2) - مقلوباً همزته في الأغلب واواً

(1) الدررئة: حلقة يتعلم عليها الطعن والرمي، وهي أيضاً كل ما استتر به الصياد ليختل الصيد، قال الشاعر: ولقد أرائني للرماح دررئة * من عن يميني وأمامي (2) الذؤابة: الناصية أو منبتها. انظر (ح 1 ص 213) (*)

(58/3)

كما هو قياس التخفيف في مثله، ومع هذا كله التزام القلب في هذا الجمع على غير قياس، ورآه الأخفش قياساً، تقلب الهمزة الأولى عنده في مثله واواً وجوباً، لاجتماع الهمزتين، والفواصل ضعيف، وليس بوجه، لأن القياس مع اجتماع الهمزتين تخفيف الثانية لا الأولى قوله " جاء وأئمة " قد مضى شرحهما في أول الكتاب قوله " أويدم وأوادم " أي: في تصغير آدم وجمعه، إذا سميت به، فإن لم تسم به فجمعة أؤمّ قوله " وقد صح

التسهيل والتحقيق في أئمة " أي: في القراءة، ولم يجرى في القراءة قلب الهمزة الثانية في أئمة ياء صريحة، كما هو الأشهر من مذهب النحاة، بل لم يأت فيها إلا التحقيق أو تسهيل الثانية، وقد ذكرنا أن هذين الحكمين لا يختصان عند بعضهم بأئمة، بل يجران في كل متحركين، لكن الأشهر عند النحاة قلب الثانية ياء صريحة قوله " ومنه خطايا في التقدير الأصلي " أي: من اجتماع الهمزتين في كلمة، وذلك أنه جمع خَطِيئة، وياء فعيلة تقلب في الجمع الأقصى همزةً، كما يجرى في باب الإعلال، نحو كبيرة وكبائر، فصار خطائي عند سيبويه، فقلبت الثانية ياء، لما ذكرنا أن قياس همزتين في كلمة قلب الثانية ياء إذا تطرفت، فصار خطائي، وليس غرضه ههنا إلا اجتماع همزتين في خطايا في الأصل عند سيبويه، فقلبت ثانيتهما ياء، وأما قلب الأولى ياء مفتوحة فسيجي عن قريب، وأما الخليل فإنه يقول أيضاً: أصله خطايي بياء بعدها الهمزة، لكنه يقلب فيجعل الياء موضع الهمزة والهمزة موضع الياء، كما مر في أول الكتاب في نحو جاء قوله " والتزم في باب أكرم حذف الثانية " القياس فيه قلب الثانية واواً

(59/3)

كما في أويدم، لكنه خفت الكلمة بحذف الثانية، لكثرة الاستعمال، كما خفت في خذ وكل بالحذف، والقياس قلبها واواً، ثم حُل أخواته من تُؤكرم ويُؤكرم عليه، وإن لم يجتمع الهمزتان قوله " وقد التزموا قلبها مفردة ياء مفتوحة في باب مَطَايا " أعلم أن الجمع الأقصى إذا كان آخره ياء ما قبلها همزة لا يخلو من أن يكون في مفردة ألف ثانية بعدها همزة أصلية كشائية من شَأوت، أو منقلبة كشائية من شئت أو واو كشاوية من شَويت، أو ألف ثالثة بعدها واو كإِذَاوَة وهِراوَة، أو ياء كدَوَاية وسَقَاية، أو لم يكن مفردة على شئ من هذه الأوجه: سواء كان لاهمزة كخطيئة، أو لم يكن كَبَلِيَّة فالأصل في جميع جُموع هذه المفردات تخفيف الثقيلين وجوباً، أعني الياء المكسور ما قبلها والهمزة، وذلك لكون الوزن وزن أقصى الجموع، وكون هذين الثقيلين في آخره الذي هو موضع التخفيف،

وتخفيفهما بأن تقلب الياء ألفاً، والكسرة قبلها فتحة، وتقلب الهمزة ياء، وإذا قلبت الياء ألفاً جوازاً في نحو مَدَارَى، مع أن ما قبل الياء ليس همزة، فالوجه وجوب القلب ههنا، لثقل الهمزة، وإنما قلبت الهمزة ياء دون الواو لكونها أخف منها وأقرب مخرجاً إلى

مخرج الهمزة منها، وإنما قلبت في نحو " حَمْرَاوَانِ " واواً في الأغلب، لا ياء، طلباً للاعتدال، لأن الياء قريبة من الألف، فكأن إيقاع الياء بين الألفين جمع بين ثلاث ألفت، فاستريح من توالي الأمثال إلى الواو مع ثقلها، لخفة البناء، أو لعدم لزوم اكتناف الألفين للواو في المثني، إذ ألف التنثية غير لازمة، فلا يلزم الواو العارضة بسببها، ولما لزم ألف التنثية في ثنائيان (1) بقيت الياء بحالها، وأما في الجمع الأقصى فلا

(1) الثنائيان مما جاء مثني ولا واحد له، ومعناه مفرد أيضاً، فهو يطلق على (*)

(60/3)

تقلب واواً، لثقل البناء، ولزوم اكتناف الألفين، فيلزم الواو لو قلبت إليها، وقد جاء في جمع هَدِيَّةٍ هَدَاوَى كما في حَمْرَاوَانِ، وهذا شاذ، إلا عند الأخفش، فإنه رآه قياساً كما في حمرأوان وخولف الأصل المذكور في موضعين: أحدهما إذا كان في مفرده ألف بعده همزة نحو شائية من شَأَوْتُ أو من شِنْتُ، فتركت الهمزة والياء بحالهما، فقليل: هؤلاء الشَّوَائِي، مراعاة في الجمع للمفرد، كما روعي في نحو حَبَالِي وَحَنَائِي، كما مر في باب الجمع، وثانيهما إذا كان في مفرده ألف تالفة بعدها واو، نحو أَدَاوَى وَعِلَاوَى فقلبت الهمزة، لكن إلى الواو لا إلى الياء، لمراعاة المفرد أيضاً، وكان على هذا حق ما في مفرده ألف ثانية بعدها واو، كَشَوَايَا جمع شايوية، أن يراعي مفرده فيقال: شَوَاوِي، لكن لما كان أصله شَوَاوِي، فقلبت الواو التي بعد الألف همزة كما في أوأول، لا كتناف حربي العلة لألف الجمع، لم يقلب الهمزة بعده واواً، لئلا يكون عَوْداً إلى ما فر منه، فرجع فيه من مراعاة المفرد إلى الجري على الأصل من قلب الهمزة ياء، فقليل: شَوَايَا، في جمع شايوية، وكذا في الجمع الذي في مفرده ألف بعده الياء كالدَّوَايَةِ وَالسِّقَايَةِ لو جمعنا هذا الجمع قليل: دَوَايَا وَسَقَايَا، والياء في هذا أولى لوجهين: لمراعاة المفرد، وللجري على الأصل، وكذا تقول في الجمع الذي ليس في مفرده ألف بعده همزة أو ياء أو واو فقلبت الهمزة ياء والياء ألفاً، كَحَطَايَا وَبَلَايَا وَبَرَايَا في جمع خطيئة وَبَلِيَّةٍ وَبَرِيَّةٍ، وقد جاء فيه هدية وَهَدَاوَى، كما ذكرنا فإذا تقرر هذا فاعلم أن الألف في هذه المجموع كلها مجتلية للجمع، ولم تكن في المفرد، والهمزة بعد الألف في شَوَاءٍ جمع شائية من شَأَوْتُ هي الأصلية التي

حبل واحد تشد بأحد طرفيه إحدى يدي البعير وبالأخر الأخرى، قال في اللسان: " وعلقت البعير بثنائين غير مهموز، لأنه لا واحد له، وذلك إذا علقت يديه جميعا بحبل أو بطرفي حبل، وإنما لم يهمز لأنه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال ثناء، فتركت الياء على الاصل " اهـ.

(*)

(61/3)

كانت في المفرد، وفي شَوَاء من شَتَّ عارضة في الجمع عروضها في المفرد، والألف التي كانت في مفرديهما قلبت في الجمع واوًا، وكذا أَلَف شَاوِيَة قلبت في الجمع واوًا، أعني شَوَايَا، وقلبَت واو المفرد التي كانت بعد الألف شَاوِيَة همزة كما في أوائل، ثم قلبت الهمزة ياء مفتوحة كما ذكرنا، والألف التي كانت في إداوة قلبت في الجمع همزة كما في رسائل وقلبَت واو ياء لانكسار ما قبلها، ثم قلبت الهمزة ياء (1) مفتوحة والياء أَلَفًا، كما في سَقَايَة لو قيل: سَقَايَا، والياء في خطيئة تقلب همزة عند سيبويه: كما في صحائف، فيجتمع همزتان، فتقلب الثانية ياء، وتقلب الأولى ياء مفتوحة، كما في بَلَايَا ونحوها، وتقلب الياء التي بعدها أَلَفًا، لأن الياء المنقلبة عن همزة على وجه الوجوب حكمها حكم الياء الأصلية، والهمزة الثانية ههنا واجبة القلب إلى الياء، لكونها متطرفة، كما سبق تحقيقه في هذا الباب، فَخَطَايَا كَهَدَايَا، قلبت ياءها - أي الحرف الأخير - أَلَفًا، وقال الخليل: أصله خطايى بالهمزة بعد الياء التي كانت في الواحد، فجعلت الياء في موضع الهمزة والهمزة في موضع الياء، ثم قلبت الهمزة التي كانت لام الكلمة ياءً مفتوحةً، فوزنه (2) فَوَالَع، فقول المصنف " ومنه خطايا على القولين " أي: من باب قلب الهمزة المفتوحة ياء مفتوحة على قول الخليل وسيبويه واعلم أنه إذا توالى في كلمة أكثر من همزتين أخذت في التخفيف من الاول

(1) قوله " قلبت الهمزة ياء مفتوحة ... إلخ " ليس بصحيح، فإن الهمزة في جمع إداوة قلبت واوًا حملا على المفرد، لا ياء، وهذا أحد الموضعين اللذين خولف فيهما الاصل الذي أصله المؤلف من قبل، والعجب منه أنه صرح بذكر الموضعين اللذين خولف فيهما هذا الاصل ثم غفل عنه (2) قوله " فوزنه فوالع " ليس صحيحا، بل وزن خطايا فعائل

عند سيبويه وفعالي - كعذاري - : عند الخليل والكوفيين، على اختلاف بينهما في التقدير، ولعله من تحريف النساخ (*)

(62/3)

فخففت الهمزة الثانية، ولم تبدئ في التخفيف من الآخر، كما فعلت ذلك في حروف العلة في نحو طوى ونوى، وذلك لفرط استتقاهم لتكرار الهمزة، فيخففون كل ثانية إذ نشأ منها الثقل، إلى أن يصلوا إلى آخر الكلمة فإن بنيت من قرأ مثل سفرجل قلت: قرأياً، حَقَّقْتُ الأولى، وقلبت الثانية التي منها نشأ الثقل، وإنما قلبتها ياء، لا واواً، لكونها أقرب مخرجاً إلى الهمزة من الواو، وصححت الأخيرة لعدم مجامعتها إذن للهمزة وإن بنيت مثل سَفَرَجَل من الهمزات قلت: أَوَّياً، على قول النحاة، وأَيَّياً، على قول المازني، كما ذكرنا في قولك: هو أَيْم منك، فتحقيق الأولى هو القياس، إذ الهمزة الأولى لا تخفف، كما مر، وأما تحقيق الثالثة فلأنك لما قلبت الثانية صارت الثالثة أولى الهمزات، ثم صارت الرابعة كالثانية مجامعة للهمزة التي قبلها، فخففت بقلبها ياء، كما ذكرنا في قرأياً، ثم صارت الخامسة كالأولى ولو بنيت منها مثل قرطعب (1) قلت: إِيئاء، قلبت الثانية ياء كما في إيت، والرابعة أَلْفا كما في آمن، وتبقى الخامسة بحالها كما في راء وشاء ولو بنيت منها مثل جَحْمَرَش قلت: أَأَيَّ، قلبت الثانية كما في آمن، والرابعة كما في أيمة، وتبقى الخامسة بحالها، لعدم مجامعتها الهمزة ولو بنيت مثل قُدْعَمِل قلت: أَوَّيَّ، قلبت الثانية كما في أُوبِدَم، والرابعة كما في قِرْأى، وتبقى الخامسة بحالها فإن اجتمعت الهمزتان في كلمتين والثانية لا محالة متحركة، إذ هي أول الكلمة، فإن كانت الأولى مبتدأ بها، كهمزة الاستفهام، فحكمها حكم الهمزتين

(1) القرطعب - بكسر فسكون ففتح فسكون - : السحابة، وقيل: دابة، انظر ح 1 ص 51 (*)

(63/3)

في كلمة إذا كانت الأولى مبتدأ بها كأيمة وايتمن، فلا تخفف الأولى إجماعاً، وتخفف الثانية كما ذكرنا من حالها في كلمة سواء، إلا أن تحقيق الثانية ههنا أكثر منه إذا كانتا في

كلمة، لأن همزة الاستفهام كلمة برأسها، وإن كانت من حيث كونها على حرف كجزء مما بعدها، فَمَنْ فَصَلَ هناك بالألف بين الهمزتين المتحركتين: المحققين، أو المسهلة ثانيتهما نحو أَيْمَّة، فَصَلَ ههنا أيضاً، ومن لم يفصل هناك لم يفصل ههنا أيضاً.
قال:

136 - أَيَا ظَنِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ * وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ (1) وقال: 137
- حُزْقٌ إِذَا مَا النَّاسُ أَبَدُوا فَكَاهَةً * تَفَكَّرُوا إِيَّاهُ يَعْثُونَ أَمْ قِرْدَا (2) وإذا كانت الأولى همزة استفهام والثانية همزة وصل، فإن كانت مكسورة أو مضمومة حذفت، نحو أَصْطَفَى وَأَصْطَفَى، وإلا قلبت الثانية ألفاً، أو سهلت كما

(1) هذا بيت من الطويل من قصيدة طويلة لذي الرمة غيلان بن عقبة، وقبله قوله:
أَقُولُ لِدَهْنَاوِيَّةٍ عَوْهَجٍ جَرَتْ * لَنَا بَيْنَ أَعْلَى عُرْفَةِ فَالْصَرَائِمِ وَالدَهْنَاوِيَّةِ: المنسوبة إلى الدهناء، وهو موضع في بلاد تميم، وأراد ظبية، والعوهج كجواهر - الطويلة العنق، وجرت: أراد به سنحت، وعرفة - بضم العين وسكون الراء المهملتين -: القطعة المرتفعة من الرمل، والصرائم، جمع صريمة، وهي القطعة من الرمل أيضاً، وبيت الشاهد كله مقول القول، والوعساء: الأرض اللينة ذات الرمل، وجلاجل - بيمين، أو بمهملتين -: اسم مكان بعينه، والنقا: التل من الرمل، وأم سالم: كنية محبوبته مية.
والاستشها بالبيت في قوله " آأنت " حيث فصل بين الهمزتين بألف زائدة (2) هذا البيت من الطويل، وهو من كلمة لجامع بن عمرو بن مرخية الكلابي، والحزق - كعتل -: القصير العظيم البطن إذا مشى أدار أليته، وأبدوا: أظهروا، والاستشهاد بالبيت في قوله " آإياه " حيث زاد بين همزة الاستفهام والهمزة التي في أول الكلمة ألفاً، على نحو ما في الشاهد السابق (*)

(64/3)

تقدم، وإن لم تكن الأولى ابتداء - وذلك في غير همزة الاستفهام، ولا تكون الثانية إلا متحركة كما قلنا - فالأولى: إما أن تكون ساكنة أو متحركة، وفي كلا الوجهين قال سيبويه: إن أهل التحقيق - يعني غير أهل الحجاز - يخففون إحداهما ويستثقلون التحقيق فيهما، كما يستثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة، قال: ليس من كلام العرب أن تلتقي الهمزتان فتحققا، فإن كانتا متحركتين فمنهم من

يخفف الأولى دون الثانية، لكونها آخر الكلمة والأواخر محل التغيير، وهو قول أبي عمرو، ومنهم من يخفف الثانية دون الأولى، لأن الاستئصال منها جاء، كما فعلوا في الهمزتين في كلمة، وهو قول الخليل، وقد اختار جماعة وهم قراء الكوفة وابن عامر التحقيق فيهما معاً، كما فعلوا ذلك بالهمزتين في كلمة، وهو ههنا أولى، لافتراق الهمزتين تقديرًا، وأما أهل الحجاز فيستعملون التخفيف فيهما معاً كما فعلوا ذلك في الهمزة الواحدة، فمن خفف الأولى وحدها فكيفيته ما مر من الحذف أو القلب أو التسهيل، كما مر في الهمزة المفردة فليرجع إليه، ومن خفف الثانية وحدها كانت كالمهمزة المتحركة بعد متحرك، فيجئ الأوجه التسعة المذكورة، فليرجع إلى أحكامها، فهي هل بعينها، فيجئ في " يشاء إلى " المذاهب الثلاثة في الثانية: بين بين المشهور، والبعيد، وقلبها واوًا، وفي نحو هذا أملك (1) : التسهيل المشهور، والبعيد، وقلبها ياء. ونقل عن أبي عمرو حذف أولى المتفتحتين، نحو أولياء أولئك، و (جاء أشراتها) ، ومن السماء إن. ونقل عن ورش وقُنبِل (2) في ثانية

(1) وقع في جميع الاصول " هذا إملك " وهو من تحريف النساخ والغفلة عن مراد المؤلف، فان غرضه التمثيل لاجتماع همزتين من كلمتين، و " ذاء " بهمزة مكسورة بعد الالف لغة في " ذا " اسم الإشارة، قال الراجز: هذائه الدفتر خير دفتري (2) قنبِل - كقنفذ -: أصله الغلام الحاد الرأس الخفيف الروح، وقد لقب به محمد بن عبد الرحمن أحد القراء (*)

(65/3)

المتفتحتين قلبها حرف مد صريحاً: أي أَلَفاً إن انفتحت الأولى، وواوًا إن انضمت وياء إن انكسرت، وهذا معنى قوله " وجاء في المتفتحتين حذف إحداهما، وقلب الثانية كالمساكنة " ومن خففها معاً - وهم أهل الحجاز - جمع بين وجهي التخفيف المذكورين الآن.

وأما إن كانت الأولى ساكنة نحو اقرأ آية، وأقْرِئ أباك السلام، ولم يردُّ أبوك، ففيه أيضاً أربعة مذاهب: أهل الحجاز يخففونهما معاً، وغيرهم يحققون: إمَّا الأولى وحدها، أو الثانية وحدها، وجماعة يحققونها معاً - كما ذكرنا في المتحركتين - وهم الكوفيون، وحكى أبو

زيد عن العرب مذهباً خامساً، وهو إدغام الأولى في الثانية كما في سائر الحروف، فمن خفف الأولى وحدها قلبها ألفاً إن انفتح ما قبلها، وواواً إن انضم، وياء إن انكسر، ومن خفف الثانية فقط نقل حركتها إلى الأولى الساكنة وحذفها، وأهل الحجاز المخففون لهما معاً قلبوا الأولى ألفاً أو ياء أو واواً، وسهلوا الثانية بينَ بينَ إذا وليت الالف، لامتناع النقل إلى الالف، وحذفوها بعد نقل الحركة إلى ما قبلها إذا وليت الواو والياء، لإمكان ذلك، فيقولون: اقرا آية، بالألف في الأولى والتسهيل في الثانية، وأقري أبك، بالياء المفتوحة بفتحة الهمزة المحذوفة، ولم يردوا أبوك، بالواو المفتوحة، وعليه قس نحو لم تَرُدُّ أمك، ولم تَرُدِّ إبلك، وغير ذلك، وكذا إذا كانت الثانية وحدها ساكنة، نحو من شاء انْتَمَنَ، فلا بد من تحريك أولاهما فيصير من هذا القسم الأخير.

قال: " الإِعْلَالُ: تَغْيِيرُ حَرْفِ الْعِلَّةِ لِلتَّخْفِيفِ، وَجَمْعُهُ الْقَلْبُ، وَالْحَذْفُ، وَالْإِسْكَانُ. وَخُرُوفُهُ الْأَلْفُ، وَالْوَاوُ، وَالْيَاءُ.

وَلَا تَكُونُ الْاَلِفُ أَصْلًا فِي الْمُتَمَكِّنِ وَلَا فِي فِعْلٍ، وَلَكِنْ عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ " أقول: اعلم أن لفظ الإِعْلَالُ في اصطلاحهم مختص بتغيير حرف العلة: أي

(66/3)

الألف والواو والياء، بالقلب أو الحذف، أو الإسكان.

ولا يقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة: إعلال، نحو رَاسٍ وَمَسَلَّةٍ وَالْمِرَاةِ، بل يقال: إنه تخفيف للهمزة، ولا يقال أيضاً لإبدال غير حروف العلة والهمزة، نحو هَيْيَاكَ وَعَلِجِ (1) في إِيَّاكَ وَعَلِيٍّ.

ولا لحذفها نحو حرفي جَزَحٍ، ولا لإسكانها نحو إِبِلٍ في إِبِلٍ، ولفظ القلب مختص في اصطلاحهم بإبدال حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض، والمشهور في غير الأربعة لفظ الإبدال، وكذا يستعمل في الهمزة أيضاً قوله: " للتخفيف " احتراز عن تغيير حرف العلة في الأسماء الستة نحو أبوك وأباك وأبيك، وفي المثنى وجمع السلامة المذكور نحو مُسْلِمَانِ وَمُسْلِمَيْنِ، وَمُسْلِمُونَ وَمُسْلِمِينَ، فإن ذلك للإعراب لا للتخفيف، وقد اشتهر في اصطلاحهم الحذف الإعلالي للحذف الذي يكون لعلة موجبة على سبيل الإطراد، كحذف ألف عصاً وياء قاضٍ، والحذف الترخيمي والحذف لا لعلة غير المطرد، كحذف لام يدوم وإن كان أيضاً حذفاً للتخفيف قوله " ويجمعه القلب، والحذف، والإسكان " تفسيره كما ذكرنا في تخفيف الهمزة في قوله " يجمعه الإبدال، والحذف، وبين وبين "

قوله: " وحروفه الألف، والواو، والياء " أي: حروف الاعلال، تسمى

(1) هذا التمثيل غير صحيح، وذلك لان هياك أصله إياك، فهو من إبدال الهمزة، وعلج أصله على، فهو من إبدال الياء، وهو أحد حروف العلة، ويعيد أن يكون غرضه المبدل لا المبدل منه، وخير من هذا أن يمثل بأصيلا، وأصله أصيلا، فأبدل النون لاما، ومنه قول النابغة الذبياني وقفت فيها أصيلا لأسائلها * عيت جَوَاباً وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ وَالتَّمثِيلُ بِالطَّجَعِ، وأصله اضطجع، فأبدلت الضاد لاما، ومنه قول الرجز: لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَه وَلَا شَبَع * مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقَفَ فَالطَّجَع (*)

(67/3)

الثلاثة حروف العلة، لأنها تتغير ولا تبقى على حال، كالعليل المنحرف المزاج المتغير حال بحال، وتغيير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها، بحيث لا تختمل أدنى ثقل، وأيضاً لكثرتها في الكلام، لأنه إن خلت كلمة من أحدها فخلوها من أبعاضها - أعني الحركات - محال، وكلُّ كثير مستثقل وإن خف قوله " ولا تكون الألف أصلا في المتمكن ": أما في الثلاثي فلأن الابتداء بالألف محال والآخر مورد الحركات الإعرابية، والوسط يتحرك في التصغير، فلم يمكن وضعها ألفاً، وأما في الرباعي فالأول والثاني والرابع لما مر في الثلاثي، والثالث لتحركه في التصغير، وأما في الخماسي فالأول والثاني والثالث لما مر في الثلاثي والرباعي، والخامس لأنه مورد الإعراب، والرابع لكونه معتقب الإعراب في التصغير والتكسير، وأما في الفعل الثلاثي فلتتحرك ثلاثتها في الماضي، وأما في الرباعي فلاتباعه الثلاثي وقد ذكر بعضهم أن الألف في نحو حاحيت وعاعيت غير منقلبة كما مر في باب ذى الزيادة (1)

(1) لم يذكر المؤلف النسبة بين الابدال والقلب والاعلال وتخفيف الهمزة والتعويض، وهذه الاشياء بين بعضها وبعض مناسبات وفروق، فيجمل بالباحث معرفة ما بينها من الصلات وما بينها من الفروق، وسنذكر لك حقيقة كل واحد من هذه الانواع ثم نبين وجوه الاتحاد والاختلاف فنقول: (1) الابدال في اللغة مصدر قولك: أبدلت الشيء من الشيء، إذا أقمته مقامه ويقال في هذا المعنى: أبدلته، وبدلته، وتبدلته، واستبدلته، وتبدلت به، واستبدلت به، قال سيبويه: " ويقول الرجل للرجل: اذهب معك بفلان،

فيقول: معى رجل
بدله: أي رجل يغنى غناءه ويكون في مكانه " اه والابدال في اصطلاح علماء العربية:
جعل حرف في مكان حرف آخر، وهو (*)

(68/3)

[...]

عندهم لا يختص بأحرف العلة وما يشبه أحرف العلة، سواء أكان للادغام أم لم يكن،
وسواء أكان لازماً أم غير لازم، ولا بد فيه من أن يكون الحرف المبدل في مكان الحرف
المبدل منه وإذا تأملت هذا علمت أنه لا فرق بين الابدال في اللغة والابدال في
اصطلاح أهل هذه الصناعة إلا من جهة أن الاصطلاح خصه بالحروف، وقد كان في
اللغة عاماً في الحروف وفي غيرها (ب) وللعلماء في تفسير القلب ثلاث طرق: الاولى -
وهي التي ذكرها الرضى هنا - أنه جعل حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض، وهو
على هذا التفسير يشمل تخفيف الهمزة في نحو بير وسوتم وراس، ويخرج منه إبدال الواو
والياء تاء في نحو اتعد واتسر.

والطريق الثانية - وهي التي سلكها ان الحاجب - أنه جعل حرف مكان حرف العلة
للتخفيف، فهو عنده خاص بأن يكون المقلوب حرف علة، وأن يكون القلب
للتخفيف، وهو من ناحية أخرى عام في المقلوب إليه حرف العلة، فيخرج عنه تخفيف
الهمزة في نحو بير وسوتم وراس وخطايا، ويدخل فيه قلب الواو والياء تاء نحو اتعد
واتسر، وهمزة نحو أوصل وأجوه وأقتت والاول.

والطريق الثالثة - وهي التي سلكها غير هذين من متأخري الصرفيين كالزحشري وابن
مالك - أنه جعل حروف العلة بعضها مكان بعض، فيخرج عنه تخفيف الهمزة وقلب
حرف العلة تاء أو همزة أو غيرهما من الحروف الصحيحة، ويدخل هذان النوعان عند
هؤلاء في الابدال

(ح) الاعلال في اصطلاح علماء العربية: تغيير حرف العلة بالقلب أو التسكين أو
الحذف قصداً إلى التخفيف (د) تخفيف الهمزة: تغييرها بحذفها أو قلبها إلى حرف من
حروف العلة، أو جعلها بين الهمزة وحروف العلة (ه) التعويض في اللغة: جعل الشيء
خلفاً عن غيره، وفي الاصطلاح: جعل الحرف خلفاً عن الحرف.

وللعلماء فيه مذهبان: أحدهما أنه يشترط كون الحرف المعوض في غير مكان الحرف المعوض منه، وهذا ضعيف وإن اشتهر عند الكثيرين، (*)

(69/3)

[...]

والثاني أنه يجوز فيه أن يكون الحرف المعوض في غير مكان المعوض منه، وهو الغالب الكثير، نحو صفة وعدة، ونحو ابن واسم بناء على أنه من السمو، ويجوز أن يكون المعوض في مكان المعوض منه، كالتاء في أخت و بنت بناء على رأى، وكالالف في اسم بناء على أنه من الوسم، وكالياء في فرازيق وفريزيق، فانهما في مكان الدال من فرزدق. فإذا علمت هذا تبين لك ما يأتي: أولا: أن بين الابدال والقلب - على الطريق الاولى - العموم والخصوص المطلق، إذ يجتمعان في إبدال حروف العلة والهمزة، وينفرد الابدال في اذكر أو الطجع ونحوهما مما ليس في حروف العلة والهمزة ثانيا: أن بين الابدال والقلب - على الطريق الثانية - العموم والخصوص المطلق أيضا، إذ يجتمعان في نحو قال وباع وميزان وكساء ورداء واتصل واتسر، وينفرد الابدال في تظنى وفي أصبال ونحوها ثالثا: أن بين الابدال والقلب - على الطريق الثالثة - العموم والخصوص المطلق أيضا، إذ يجتمعان في نحو قال وباع وميزان وسيد وميت، وينفرد الابدال في نحو دينار وقيراط وعلج وتميمج رابعا: أن بين الابدال والاعلال عموما وخصوصا وجهيا، إذ يجتمعان في نحو قال ورمى، وينفرد الابدال في نحو اذكر وازدحم واصطر واضطجع، وينفرد الاعلال في نحو يقول ويبيع ويدكو ويسمو ويرمى ويقضى، ويعد ويصف، وعد وصف: أمرين من وعد ووصف خامسا: أن بين الابدال وتخفيف الهمزة عموما وخصوصا وجهيا إذ يجتمعان في نحو راس وبير ولوم، وينفرد الابدال في هراق في أراق، وهياك في إياك، وينفرد تخفيف الهمزة في نحو مسلة في مسألة وجيل في جيأل، وضو في ضوء، وشى في شئ سادسا: أن بيد الابدال والتعويض على المشهور التباين، إذ يشترط في الابدال كون المبدل في مكان المبدل منه، ويشترط في التعويض أن يكون العوض في غير مكان المعوض منه.

وعلى غير المشهور يكون بينهما العموم والخصوص المطلق، فكل (*)

(70/3)

قال: " وقد اتفقتا فاءين كوعد ويُسر، وَعَيْنَيْنِ كَقُولٍ وَيَبِيع، وَلَامَيْنِ كَغَزَوْ وَرَمَي، وعينا
وَلَا مَاءً كَقُوَّةٍ وَحَيَّةٍ، وَتَقَدَّمَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ عَلَى الْأُخْرَى: فَاءٌ وَعَيْنَانِ كَيَوْمٍ وَوَيْلٍ، وَاخْتَلَفَتَا فِي
أَنَّ الْوَاوَ تَقَدَّمَتْ عَيْنًا عَلَى الْيَاءِ لَأَمَّا، بِخِلَافِ الْعَكْسِ، وَوَاوٌ حَيَوَانٍ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ، وَأَنَّ
الْيَاءَ وَقَعَتْ فَاءٌ وَعَيْنَانِ فِي يَيْن،

إبدال تعويض ولا عكس، إذ يجتمعان في نحو فرايق، وينفرد التعويض في نحو عدة وزنة
وابن سابعاً: أن بين الاعلال وتخفيف همزة التباين، إذ الاعلال خاص بحروف العلة،
وتخفيف همزة خاص بالهمزة بداهة، ومن أدخل همزة في حروف العلة أو نص عليها في
تعريف الاعلال، فقال: " إنه تغيير حروف العلة أو همزة بالقلب
أو الحذف أو الإسكان " كان بين الاعلال وتخفيف همزة عنده العموم والخصوص
الوجهي، إذ يجتمعان في نحو سال ومقرو، ونبي على أنه من النبأ، وينفرد الاعلال في نحو
قال وباع ويقول ويبيع وقل وبع، وينفرد تخفيف همزة في جعلها بين بين ثامناً: أن بين
الاعلال والقلب - على الطريق الاولى - العموم والخصوص الوجهي، إذ يجتمعان في
نحو قال، وينفرد الاعلال في نحو يقول وقل، وينفرد القلب في نحو بير وراس، وهذا على
الرأى المشهور.

أما على رأى من يجعل همزة من حروف العلة فيكون بين القلب والاعلال - على
الطريق المذكورة - العموم والخصوص المطلق، إذ ينفرد الاعلال عن القلب في الحذف
والتسكين، ويكون بينهما - على الطريق الثانية والثالثة - العموم والخصوص المطلق،
إذ يجتمعان في نحو قال ورمى وأواصل واتعد واتسر، وينفرد الاعلال في الحذف
والاسكان تاسعاً: أن بين الاعلال والتعويض التباين عاشراً: أن بين القلب - على
الطريق الاولى - وتخفيف همزة العموم والخصوص الوجهي، إذ يجتمعان في نحو بير،
وينفرد تخفيف همزة في نحو مسلة، وينفرد القلب في نحو قال.
أما على الطريق الثانية والثالثة فيبينهما التباين، إذ شرط القلب أن يكون المقلوب حرفاً
من حروف العلة، وتخفيف همزة خاص بما حادى عشر: أن بين تخفيف همزة
والتعويض التباين، وهو واضح

وَفَاءٌ وَلَا مَاءٌ فِي يَدَيْتُ، بِخِلَافِ الْوَاوِ، إِلَّا فِي أَوَّلِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَالْأُ فِي الْوَاوِ عَلَى وَجْهِهِ،
وَأَنَّ الْيَاءَ وَقَعَتْ فَاءٌ وَعَيْنًا وَلَا مَاءٌ فِي يَبَيْتٍ، بِخِلَافِ الْوَاوِ إِلَّا فِي الْوَاوِ عَلَى وَجْهِهِ " أقول:
اعلم أن كون الفاء ياء والعين واواً لم يسمع إلا في يَوْمٍ وَيُوحَ (1) ، ولم
يسمع العكس إلا في نحو وَيْلَ (2) وَيُوحَ (3) وَيُوسَ (4) وَيُوبَ (5) ، واتفقتا أيضاً في
كُونَهُمَا عَيْنًا وَلَا مَاءً كَقَوَّ (6) وَبَوَّ (7) وَحَيَّ وَعَيَّ (8) ، وكلاهما قليلاً قلة كون العين
واللام حلقين كَلِحَ (9) وَبَعَّ (10) وَبَخَ (11) ، وأهمل كونهما

(1) يوح، ويوحى - كطوبى - من أسماء الشمس، انظر (ح 1 ص 35) (2) الويل:
كلمة يراد بها الدعاء بالعذاب.

انظر (ح 1 ص 35) (3) ويح: كلمة رحمة.

انظر (ح 1 ص 35) (4) ويس: كلمة تستعمل في الرحمة، وفي استملاح الصبي.

انظر (ح 1 ص 35) ، والويس أيضاً: الفقر، وما يريده الانسان، فهو من أسماء
الاضداد (5) ويب: كلمة بمعنى الويل.

انظر (ح 1 ص 35) .

وتستعمل أيضاً بمعنى العجب، يقال: وبيا لهذا: أي عجباً له (6) القو: موضع بين فيد
والنباج، وهما في طريق مكة من الكوفة، وقيل: هو واد بين اليمامة وهجر، وقيل: منزل
ينزله الذهاب من البصرة إلى المدينة بعد أن يرحل من النباج، قال الشاعر: سما لك

شوق بعد ما كان أقصراً * وحلت سليمان بطن قو فعرعرا (7) البو - بفتح الباء

وتشديد الواو -: الحوار، وهو ولد الناقة، وقيل: البو: جلد الحوار يحشى تبناً أو ثماماً

أو حشيشاً ثم يقرب إلى أم الفصيل لتر أمه فتدر عليه، وقيل في المثل: " حرك لها

حوارها تحن " (8) العى - بكسر العين المهملة وتشديد الياء -: مصدر عى - كرضى

- وهو الحصر (9) لح: بوزن فرح، يقال: لححت عينه، إذا لصقت بالرمص والقذى

(10) يقال: بع السحاب، إذا كثرت نزول مطره (11) يقال: بخ الرجل، إذا سكنت ثورة

غضبه، ويقال: بخ في نومه، إذا غط (*)

(72/3)

همزتين، وندر كونهما هاءين، نحو قَهَّ (1) وَكَهَّ (2) في وجهي، وكون الواو عيناً والياء
لاماً نحو طويت أكثر من كون العين واللام واوين كَقَوَّة، فالحمل على الأول عند خفاء

الأصل أولى، فيقال: إن ذا في اسم الإشارة أصله ذَوَى لا ذَوَو (3) قوله " الواو تقدمت عيناً على الياء لأمّا " هو كثير: (نحو) طَوَيْتُ وَنَوَيْتُ وَغَوَيْتُ، بخلاف العكس: أي لم يأت العين ياء واللام واواً، لأن الوجه أن يكون الحرف الأخير أخف مما قبله، لتثاقل الكلمة كلما ازدادت حروفها، والحرف الأخير معتقّب الإعراب قوله " وواو حيوان بدل من ياء " عند سيبويه وأصحابه، أبدلت منها لتوالي الياءين، وأبدلت الثانية، لأن استكره التتالي إنما حصل لأجلها، وأيضاً لو أبدلت العين واواً لحمل على باب طَوَيْتُ الكثير، وظن أنها أصل في موضعها، لكثرة هذا الباب، فلما قلبت الثانية واواً صارت مستنكرة في موضعها، فيتنبه بذلك على كونها غير أصل، وقال المازني: واو حيوان أصل، وليس في حَيَّيتُ دليل على كون الثانية ياء، لجواز أن يكون كَشَقِيتُ ورضيت، قلبت ياء لانكسار ما قبلها، لكن سيبويه حكم بما حكم لعدم نظيره في كلامهم لو جعل الواو أصلاً.

قوله " وأن الياء وقعت فاء وعينا في بين " هو وادٍ ولا أعلم له نظيراً

-
- (1) يقال: قه الرجل، إذا رجع في ضحكته، أو اشتد ضحكته، أو قال في ضحكته: قه
 - (2) يقال: استنكته السكران فكه في وجهه، إذا طلبت منه أن يخرج نفسه لتشم رائحته فأخرجه، وهو مثل جلس يجلس جلوساً
 - (3) انظر (ج 2 ص 36) ثم (ج 1 ص 285) فقد أشبعنا الكلام عليها هناك (*)

(73/3)

قوله " إلا في أوّل على الأصح " يعني أن فاءه وعينه واوان أيضاً على الأصح، كما مر (1) فالحق أن الواو والياء متفتقتان ههنا في كون كل واحدة منهما فاء وعيناً، كل واحدة منهما في كلمة واحدة فقط (2) ، وكون الفاء والعين من جنس واحد قليل نادر في غير حروف العلة أيضاً نحو بير (3) لا لتقاء مثلين مع تعذر إدغام أولهما في الثاني، وتقل الكراهة شيئاً بوقوع فصل نحو كَوَّكَب، وبحصول موجب الإدغام كما في أوّل قوله " وفاء ولا ما في يَدَيْتُ " أي: أصبت يده، وأنعمت قوله " إلا في الواو على وجه " ذهب أبو علي إلى أن أصل واو وَيَو للكراهة بناء الكلمة عن الواوات، ولم ينج ذلك في الحرف الصحيح إلا لفظة بَبَه (4) ، وذلك لكونها صوتاً، وذهب الأخفش إلى أن أصله وَوَو، لعدم تقدم الياء عيناً على الواو لا ما، فتقول على مذهب أبي علي: وَيَيْتُ واواً، قلبت

الواو الأخيرة ياء كما في أَعْلَيْتُ، وتقول في مذهب الأخفش: أُؤَيْتُ، وقال ثعلب: وَؤَيْتُ، ورده ابن جني، وهو الحق، وذلك لأن الاستثقال في وَؤَيْتُ أكثر منه في وَوَأَصَلَ، لاجتماع ثلاث واوات واعلم أن تماثل الفاء واللام في الثلاثي قليل، وإن كانا صحيحين أيضاً كَقَلَّقَ وَسَلَّسَ.

قوله " وأن الياء وقعت فاء وعينا ولاما في يَبَيْتُ " مذهب أبي علي أن

-
- (1) انظر (ج 2 ص 340 و 341) (2) هذه الجملة حال من الواو والياء (3) البير: ضرب من السباع شبيه بالنمر انظر (ج 2 ص 367) (4) ببة: حكاية صوت صبي، ولقب لعبد الله بن الحارث وقالت أمه هند بنت أبي سفيان وهي ترقصه: لانكحن بيه * جارية خدته مكرمة محبه * تجب أهل الكعبة (*)

(74/3)

أصل الياء يَوَى، فتقول: يَوَيْتُ ياء حسنة: أي كتبت ياء، وعند غيره أصله يَيَى، وكذا الخلاف بينهم في جميع ما هو على حرفين من أسماء حروف المعجم ثانية ألف، نحو باتا ثا را، فهم يقولون: بَيَّيتُ وتبييت وتبييت، إلى آخرها، وقال أبو علي: بَوَيْتُ إلى آخرها، وعند أبي علي جمعها: أَبَوَاءُ وَأَتَوَاءُ وعند غيره: أَبْيَاءُ وَأَتْيَاءُ، وإنما حكموا بذلك لورود الإمامة في جميعها، وليس بشيء، لأنه إنما تماثل هذه الأسماء وهي غير متمكنة فألفاها في ذلك الوقت أصل، كألف ماولا، وإنما يحكم على ألفاها بكونها منقلبة إذا زيد على آخرها ألف أخرى وصيرت همزة، قياساً على نحو رداء وكساء، وذلك عند وقوعها مركبة معربة، فألحقوا إذن ألفاها بألفات سائر المعربات في كونها منقلبة، وهي لا تماثل ألفها إذن، كما مر في باب الإمامة (1)، فلا دلالة إذن في إمالتها قبل التركيب على كون ألفاها بعد التركيب في الأصل ياء، وإنما حكم أبو علي بكونها واواً وبأن لامها ياء لكثرة باب طَوَيْتُ ولَوَيْتُ، وكونه أغلب من باب قُوَّةٌ وَحَيَّيتُ، وأما حيوان فواوه ياء على الأصح، كما مر، وما ثانية ألف من هذه الأسماء وبعده حرف صحيح نحو دال ذال صاد ضاد كاف لام فقبل إعرابها وتكريبها لا أصل لألفاها، لكونها غير متمكنة في الأصل، كما مر، وأما بعد إعرابها فجعلها في الأصل واواً أولى من جعلها ياء، لأن باب دار ونار أكثر من باب ناب وغاب، فتقول: ضَوَّدْتُ ضاداً، وكَوَّفْتُ كافاً، ودَوَّلْتُ دالاً،

والجمع أضواد وأكواف وأدوال، وأما جيم وشين وعَيْن فعينها ياء نحو بَيَّت وديك، إذ الياء موجودة، ولا دليل على كونها عن الواو، ويجوز عند سيبويه أن يكون أصل جيم فُعْلاً - بضم الفاء، وفِعْلاً - بكسرها - خلافاً للاخفش (2)

(1) انظر (ص 26) من هذا الجزء (2) اعلم أن سيبويه والاخفش قد اختلفا في الياء الساكنة المضموم ما قبلها إذا لم تكن عينا لفعلي ولا عينا لجمع: هل تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء؟ أو تقلب (*)

(75/3)

قال: " الفاء: تُقْلَبُ الْوَاوُ هَمْزَةً لُزُومًا فِي نَحْوِ أَوَاصِلٍ وَأَوْيَصِلٍ، وَالْأَوَّلِ، إِذَا تَحَرَّكَتِ الثَّانِيَّةُ، بِخِلَافِ وُورِيٍّ، وَجَوَازًا فِي نَحْوِ أَجُوهٍ وَأُورِيٍّ، وَقَالَ الْمَارِئِيُّ: وَفِي نَحْوِ إِشَاحٍ، وَالتَّرْمُوهِ فِي الْأَوَّلَى حَمَلًا عَلَى الْأَوَّلِ، وَأَمَّا أَنَاةٌ وَأَحَدٌ وَأَسْمَاءٌ فَعَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ ".
أقول: اعلم أنهم استنقلوا اجتماع المثليين في أول الكلمة، فلذلك قل نحو ببر وددن، فالواوان إذا وقعتا في الصدر - والواو أثقل حروف العلة - قلبت أولاهما همزة وجوباً، إلا إذا كانت الثانية مدة منقلبة عن حرف زائد، نحو وُورِيٍّ في وَارِيٍّ، فإنه لا يجب قلب الأولى همزة، لعروض الثانية من جهتين: من جهة الزيادة، ومن جهة انقلابها عن الألف، ولكون المد مخففاً لبعض الثقل، وإن لم تكن الثانية مدة: سواء كانت منقلبة عن حرف زائد كأواصل وأُويصل، أو غير منقلبة عنه كأوَعَد على جَوَرِبٍ من وعد، وكذا إن كانت مدة لكنها غير منقلبة عن شيء كما تقول من وعد على وزن طُومَار (1) : أو عاد، وجب قلب الأولى همزة، وكذا إذا كانت الثانية منقلبة عن حرف أصلي، كما قال الخليل في فُعْلٍ من وَأَيْتُ مخففاً: أُوي (2) ومن ذلك مذهب الكوفية في أولى، فإن أصله عندهم وُولى، ثم وولى

الياء واوا لتسلم الضمة؟ ذهب سيبويه إلى الاول والاخفش إلى الثاني، وسيأتي هذا الخلاف مبسوطاً ومعللاً في كلام المؤلف في هذا الباب، فقول المؤلف " ويجوز عند سيبويه أن يكون أصل جيم فُعْلاً - بضم الفاء - وفِعْلاً - بكسرها - خلافاً للاخفش " معناه أنه يتعين على قول الاخفش أن تكون على فعل - بالكسر -

إذ لو كانت فعلاً - بالضم - لوجب عنده قلب الياء واوا، فكان يقال: جوم، وأما على مذهب سيبويه فيجوز أن تكون الكسرة أصلية، فهو فعل - بالكسر - ويجوز أن تكون الكسرة منقلبة عن ضمة فأصله فعل - بالضم - (1) الطومار: الصحيفة. وانظر (ح 1 ص 198، 217) (2) أصل أوى وؤى - كقفل - ثم خفف بقلب همزته الساكنة واوا كما تخفف سؤلاً: فصار وويا، فاجتمع واوان في أول الكلمة فوجب قلب أولاهما همزة. (*)

(76/3)

ثم أولى، وعليه قراءة قالون (عَادَ لُؤْلَى) (1) بالهمزة عند نقل حركة همزة أولى إلى لام التعريف، ورد المازني على الخليل بأن الواو في مثله عارضة غير لازمة، إذ تخفيف الهمزة في مثله غير واجب، فقال: يجوز أُوِيٌّ ووُويٌّ، لضمة الواو، لا لاجتماع الواوين، كما في وجوه وأجوه وإن كانت الثانية أصلية غير منقلبة عن شيء وجب قلب الأولى همزة: سواء كانت الثانية مدة كما في الأولى عند البصرية وأصله وولى، أو غير مدة كالأول عندهم. وقول المصنف "إذا تحركت الثانية" هذا شرط لم يشترطه الفحول من النحاة كما رأيت من قول الخليل: أوى، في وؤى، وقال الفارسي أيضاً إذا اجتمع الواوان أبدلت الأولى منهما همزة كأويصل، ثم قال: ومن هذا قولهم الأولى في تأنيث الأول، ثم قال: وإن كانت الثانية غير لازمة لم يلزم إبدال الأولى منهما همزة كما في وؤري، وقال سيبويه: إذا بنيت من وعد مثل كوكب قلت: أوعد، فقد رأيت كيف خالفوا قول المصنف، وبني المصنف على مذهبه أن قلب الأولى في أوى (2)

(1) أنظر (ح 2 ص 341) (2) أصل أوى - كفتى -: وؤى - ككوكب - من وأى يئى، ثم خفف بالقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها وحذف الهمزة، فصار ووى - كفتى - وعند المصنف أن الواوين المجتمعين في أول الكلمة إن كانت الثانية متحركة بحركة أصلية وجب قلب الأولى همزة، وإن كانت الثانية ساكنة أو متحركة بحركة عارضة جاز قلب الأولى همزة وجاز بقاؤها، فيجوز عنده على هذا أن تقول: ووى، وأن تقول: أوى، وذلك لأن حركة الواو الثانية عارضة بسبب تخفيف الهمزة، وخالفه في ذلك المؤلف المحقق تبعاً لمن ذكرهم من فحول النحاة، فأوجب قلب أولى الواوين المصدرتين

همزة: سواء أكانت الثانية ساكنة أم متحركة بحركة أصلية أو عارضة بشرط ألا تكون الثانية مدة منقلبة عن حرف زائد، كما في ووري، فيقول في مَثَلِ كَوَكَبٍ مِنْ وَأَيْتُ مَخَفًا: أوى، لا غير (*)

(77/3)

- كما يجي في مسائل التمرين - غَيْرُ واجب، وأن واواً أولى قلبت همزةً وجوباً، حملاً للواحد على الجمع هذا، وإنما قلبت الواو المستثناة همزة لاياء لفرط التقارب بين الواو والياء، والهمزة أبعد شيئاً، فلو قلت ياء لكان كأن اجتماع الواوين المستثقل باق. قوله " وجواز في نحو أجوه وأوري " كل واو مخففة غير ما ذكرنا مضمومة ضمة لازمة: سواء كانت في أول الكلمة كَوُجُوه، ووُعد، وووري، أو في حشوها كأذُور وأنُور والنُّور (1) فقلبها همزة جائر جوازاً مطرداً لا ينكسر، وذلك لأن الضمة بعض الواو، فكأنه اجتمع واوان، وكان قياس الواوين المجتمعين غير أول نحو طَوَوِيّ جواز قلب الأولى همزة، لكن لما كان ذلك الاجتماع بياء النسبة وهي عارضة كالعدم - كما تقرر في باب النسبة - صار الاجتماع كلا اجتماع.

هذا، وإن كان الضم على الواو للإعراب نحو هذه دَلُوك أو للساكنين نحو احشُوا القوم، لم تقلب همزة، لعروض الضمة، وإن كانت الواو المضمومة مشددة كالتقول لم تقلب أيضاً همزة، لقوتها بالتشديد وصيرورتها كالحرف الصحيح قوله " وقال المازني وفي نحو إشاح " يعني أن المازني يرى قلب الواو المكسورة المصدرة همزة قياساً أيضاً، والأولى كونه سماعياً، نحو إشاح (2) وإعاء وإلدة (3) وإفادة (4) في ولدة ووفادة، وإنما جاء القلب في المكسورة

(1) النُّور - كصبور -: دخان الشحم، والمرأة النفور من الريبة.. أنظر (ح 1 ص 207) (2) الاشاح: الوشاح، وهو ما ينسج من أديم عريضا ويرصع بالجواهر تشده المرأة بين عاتقها وكشحيها (3) الالدة - بالكسر -: هي الولدة، وهي جمع ولد، وظاهر عبارة القاموس أن الالدة لا إبدال فيها، لأنه ذكرها في (أل د) وإن كان قد أعادها في (ول د) (4) الافادة: الوفادة، وهي مصدر قولهم: وفد عليه يفد وفودا ووفادة، (*)

(78/3)

أيضاً لأن الكسرة فيها ثقل أيضاً، وإن كان أقل من ثقل الضمة، فاستثقل ذلك في أول الكلمة دون وسطها، نحو طَوِيلٌ وَعَوِيلٌ (1) ، لأن الابتداء بالمستثقل أشنع وأما الواو المفتوحة المصدرة فليس قلبها همزة قياساً بالاتفاق، بل جاء ذلك في أحرف، نحو أناة (2) في وَنَاةٍ، وأَجَمَ في وَجَمَ (3) ، وأَحَدٍ في وَحَدَ، وأَسْمَاءُ في اسم امرأة فَعَلَاءَ من الوسامة عند الأكثرين، وليس بجمع، لأن التسمية بالصفة أكثر من التسمية بالجمع، وقال بعض النحاة: أصل أَخَذَ وخذ، بدلالة اتَّخَذَ كاتَّصَلَ (4)

قال سيبويه (ج 2 ص 355) : " ولكن ناسا كثيرا يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولا، كرهوا الكسرة فيها، كما استثقل في يبجل وسيد وأشباه ذلك، فيمن ذلك قولهم: إسادة، وإعاء، وسمعناهم ينشدون البيت لابن مقبل: إلا الا فادة فاستولت ركائبنا * عند الجباير بالبأساء والنعم " اه (1) العويل: رفع الصوت بالبكاء، وانظر (ج 2 ص 176) (2) قال في اللسان: " امرأة وناة وأناة وأنية: حليلة بطينة القيام، الهمزة فيه بدل من الواو.

وقال اللحياني: هي التي فيها فتور عند القيام والقعود والمشي.

وفي التهذيب: فيها فتور لنعمتها " اه بتصرف (3) الوجوم: السكوت على غيظ، وقد وجم يجم وجما ووجوما، وقالوا: أجم، على البدل (4) يريد أن بعض النحاة لما رأى أن العرب تقول: اتَّخَذَ بمعنى أخذ، والمقرر عندهم أن الهمزة لا تقلب تاء، ولذلك خطأوا المحدثين في روايتهم " أمرني رسول الله أن أتزر " تحلل من ذلك بأن ذكر أن أخذ أصله وخذ، فاتخذ ليس من المقلوب عن الهمزة، ولكنه عن الواو، وهو رأى غير سديد، لأن اتَّخَذَ يجوز أن يكون ثلاثية المجرد اتخذ بدليل قول الشاعر وهو جندب بن مرة الهدلي: اتخذت غراز إثرهم دليلاً * وفروا في الحجاز ليعجزوني (*)

(79/3)

ولم يأت في كلام العرب كلمة أولها ياء مكسورة كما جاء ما أوله واو مضمومة إلا يسار لغة في يَسَارٌ لليد اليسرى، ويقَاطُ جمع يَقْطَانُ.

وربما فروا من اجتماع الواوين في أول الكلمة بقلب أولاهما تاء كما في تَوَزَاةٌ وَتَوَلَّجٌ (1) ، وهو قليل، كما يفر من واو واحدة في أول الكلمة بقلبها تاء نحو

تراث (2) وتقوى * قال " وَتُقْلَبَانِ تَاءً فِي نَحْوِ اتَّعَدَ وَاتَّسَرَ، بِخِلَافِ إِيْتَزَرَ " أقول: اعلم أن التاء قريبة من الواو في المخرج، لكون التاء من أصول الثنايا، والواو من الشفتين، ويجمعهما (3) الهمس، فتقع التاء بدلا منها كثيرا،

وإذا كانت محتملة لهذا الوجه وهو وجه لا شذوذ فيه سقط الاستدلال بها على ما ذكره، وقد قرئ قوله تعالى: (لو شئت لتخذت عليه أجرا) (1) التولج: كناس الوحش، والمكان الذي تلج فيه، وأصله وولج - بزنة كوثر - من الولوج (2) التراث: المال الموروث، وانظر (ج 1 ص 207 - 216) (3) مفاد كلام المؤلف أن الواو من الحروف المهموسة، وليس كذلك، لان حروف الهمس هي المجموعة في قولهم: حنثه شخص فسكت، وليست الواو منها، بل هي من الحروف المجهورة، ولذلك علل غيره من النحاة بغير هذا التعليل، قال ابن يعيش (ح 10 ص 37): " ولما رأوا مصيرهم إلى تغييرها (يريد الواو) يتغير أحوال ما قبلها، قلبوها إلى التاء، لأنها حرف جلد قوى لا يتغير يتغير أحوال ما قبله، وهو قريب المخرج من الواو، وفيه همس مناسب لين الواو " اهـ.

وقال أبو الحسن الاشموني في شرحه للالفية عند قول ابن مالك ذو اللين فاتا في افتعال أبدا * وشذ في ذى الهمز نحو ائتكلأ: " أي إذا كان فاء الافتعال حرف لين: يعني واوا أو ياء، وجب في اللغة الفصحى إبدالها تاء فيه وفي فروعه من الفعل واسمى الفاعل والمفعول لعسر النطق (*)

(80/3)

لكنه مع ذلك غير مطرد، إلا في باب افْتَعَلَ، لما يجيئ، نحو تُراث وتَجَاه وتَوَلَج وتَتَرَى (1) من المواترة، والتَّلَج (2) والتُّكَاة (3) وتقوى من وقيت، وتَوَرَاة (4) عند البصريين فَوَعلة من وَرَى الزند، كَتَوَلَج، فإن كتاب الله نور

بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف، لان حرف اللين من الجهور والتاء من المهموس " اهـ.

هذا على المصطلح عليه في معنى الهمس، ولعله يريد منه معنى أوسع من المعنى: الاصطلاحي كالذى ذكره صاحب اللسان عن شمر حيث قال: " قال شمر: الهمس من

الصوت والكلام: مالا غرر له في الصدر، وهو ما همس في الفم " (1) قال في اللسان: " وجاءوا تترى، وتترى (الاول غير منون والثاني منون) : أي متواترين، التاء مبدلة من الواو، قال ابن سيده: وليس هذا البديل قياسا، إنما هو في أشياء معلومة، ألا ترى أنك لا تقول في وزير: تزيّر، إنما تقيس على إبدال التاء من الواو في افتعل وما تصرف منها إذا كانت فاءه واوا، فأف فاءه تقلب تاء وتندغم في تاء افتعل التي بعدها، وذلك نحو اتزن، وقوله تعالى: (ثم أرسلنا رسلنا تترى) من تتابع الأشياء وبينها فجوات وفترات، لأن بين كل رسولين فترة، ومن العرب من ينونها فيجعل ألفها للاحاق بمنزلة أرطى ومعزى، ومنهم من لا يصرف، يجعل ألفا للتأنيث بمنزلة ألف سكرى وعضى، قال الازهرى: قرأ أبو عمرو وابن كثير منونة، ووقفوا بالالف، وقرأ سائر القراء تترى غير منونة " اه (2) التلج: فرخ العقاب، وهو مأخوذ من الولوج، فأصله ولج كصرد (3) التكاة - كتخمة -: العصا، وما يتكأ عليه، والرجل الكثير الاتكاء، وأصله وكأة، بدليل توكلات (4) اختلف النحويون في التوراة، فقال البصريون تأؤها بدل من الواو، وأصلها ووراة على وزن فوعلة، وذهبوا إلى أن اشتقاقها من ورى الزند، إذا أخرج النار، وذلك لأن كتاب الله تعالى يهتدى به، والنار مصدر النور الذي يهتدى به، ونصر هذا المذهب أبو على الفارسي، لأن فوعلة في الكلام أكثر من تفعلة مثل الحوصلة والجوهرة والدوخلة والحوقة، وهو مصدر قياسي لكل فعل على (*)

(81/3)

وعند الكوفيين هما تَفْعَلْهُ وَتَفْعَلْ، والاول أولى، لكون فَوَعْل أكثر من تَفْعَل والتاء أقل مناسبة للياء منها للواو، فلذلك قل إبدالها منها، وذلك في ثِنْتَانٍ وَكَلْنَا على قول (1) وإبدال التاء من الواو (في الأول) أكثر منه في غيره، نحو أحت وبنت، ولولا أداؤها لشي من معنى التأنيث لم تبدل من الواو في الآخر، فلما كثر إبدال التاء من الواو في الأول واجتمع معه في نحو أو تعد واو تصل داع إلى قلبها مطلقاً، صار قلبها تاء لازماً مطرداً، وذلك الداعي إلى مطلق القلب حصول التخالف في تصاريفه بالواو والياء لو لم يقلب، إذ كنت تقول: ايتصل، وفيما لم يسم فاعله أو تُصل، وفي المضارع واسم الفاعل والمفعول يَوْتَصِلُ مُوْتَصِلٌ مُوْتَصِلٌ، وفي الأمر ايتصل، فلما حصل هذا الداعي إلى مطلق قلبها إلى حرف جلد لا يتغير في الاحوال - وللواو

مثال فوعل، والحمل على الكثير أولى، وذهب قوم منهم أبو العباس المبرد إلى أن تورا
تفعلة - بكسر العين - وأصلها تورية مصدر وري - بالتضعيف - ثم نقلت حركة الياء
إلى ما قبلها ثم قلبت الياء ألفا على لغة طيئ الذين يقولون: باداة وناصاة وجارة
وتوصاة في بادية وناصية وجارية وتوصية، فصار تورا والاشتقاق عندهم كالاشتقاق عند
الفريق الاول، إلا أن فعل هذا مضعف العين، وضعف النحاة هذا المذهب بأن تفعلة في
الاسماء قليل، وأنت لو تدبرت ما ذكرناه لعلمت أن أبا العباس لم يحمله على القليل، إذ
القليل إنما هو تفعلة من الاسماء، فأما المصادر فأكثر من أن يبلغها الحصر، وهذا الوزن
قياس مطرد في مصدر فعل
المضعف العين المعتل اللام كالتركية والتعزية والتوصية ومهموز اللام كالتجزئة والتهنئة،
ويأتي قليلا في صحيح اللام نحو التقدمة، ومن القليل في الاسماء التدورة وهو المكان
المستدير تحيط به الجبال والتتوية وهي اسم بمعنى التوبة، ولولا ما فيه من قلب الياء ألفا
اكتفاء بجزء العلة لكان مذهبا قويا (1) انظر في الكلام على هاتين الكلمتين (ج 1 ص
221) (*)

(82/3)

بانقلابها عهدٌ قديم - كان انقلابها تاء ههنا أولى، ولا سيما (و) بعدها تاء الافعال،
وبانقلابها إليها يحصل التخفيف بالإدغام فيها، والياء وإن كانت أبعد عن التاء (من
الواو) وإبدالها منها أقل، كما ذكرنا، لكن شاركت الواو ههنا في لزوم التخالف لو لم
تقلب، إذ كنت تقول ايتسر، وفي المبني للمفعول أو تسر، وفي المضارع يَيْتَسِر، وفيما لم
يسم فاعله يُوتَسِر، وفي الفاعل والمفعول مُوتَسِر ومُوتَسِر، فأتبعت الياء الواو في وجوب
القلب والإدغام فقليل: اتَسِر، وأما افتعل من المهموز الفاء - نحو انتزر وائتمن - فلا
تقلب ياؤه تاء، لأنه وإن وجب قلب همزته مع همزة الوصل المكسورة ياء، وحكم
حروف العلة المنقلبة عن الهمزة انقلاباً واجباً حكم حروف العلة، لا حكم الهمزة، كما
تبين في موضعه، لكن لما كانت همزة الوصل لا تلزم، إذ كنت تقول نحو " قال انتزر "
فترجع الهمزة إلى أصلها، روعى أصل الهمزة، وبعض البغاددة جَوَزَ قلب يائها تاء فقال:
اتر واتَسِر، وقرئ شاذاً (الَّذِي اتَّمنَ أَمَانَتَهُ) وبعض أهل الحجاز لا يلتفت إلى تخالف أبنية
الفعل ياء وواو، فيقول: ايتعد وايتسر، ويقول في المضارع: يا تعد ويا تسر، ولا يقول
يوتعد وييتسر، استثناءً للواو والياء بين الياء المفتوحة والفتحة، كما في ياجل وياءس،

واسم الفاعل موتعد وموتسر، والأمر ايتعد وايتسر، هذا عندهم قياس مطرد
قال: " وَتُقَلَّبُ الْوَاوُ يَاءً إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا، والياء واو إِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ مِيزَانٍ
وَمِيقَاتٍ، وَمَوْقِظٍ وَمُوسِرٍ " أقول: اعلم أن الواو إذا كانت ساكنة غير مدغمة وقبلها
كسرة، فلا بد من قلبها ياء، سواء كانت فاء كَمِيقَاتٍ أو عيناً نَحْوُ قِيل (1) ، وأما إذا
كانت

(1) لا خلاف بين العلماء في أن أصل قيل قول – بضم القاف وكسر الواو، وقد
اختلفوا في الطريق التي وصلت بها هذه الكلمة إلى ذلك، واستمع للمؤلف (*)

(83/3)

لاماً فتقلب ياء وإن تحركت كالداعي، لأن اللام محل التغيير، وإن كانت فاء متحركة
مكسوراً ما قبلها لم تقلب ياء، نحو إوزّه، وأصله إوزّزة، وكذا العين نحو عَوْض، إلا أن
تكون عين مصدرٍ معلٍّ فعله، نحو قام قياماً، أو عين جمع معل واحد كديم (1) ، كما
يجئ بعد، وإنما لم تقلب المتحركة التي ليست لاماً ياء لكسرة ما قبلها لقوتها بالحركة، فلا
تجذبها حركة ما قبلها إلى

في شرح الكافية (ج 2 ص 251) حيث يقول: " في ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي
نحو قال وباع فيما بنى للمفعول منه ثلاث لغات: قيل وبيع باشباع كسرة الفاء – وهى
أفصحها، وأصلهما قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند
المصنف ولم تنقل إلى ما قبلها، قال: لان النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك،
فبقى قول وبيع – بياء ساكنة بعد الضمة – فبعضهم يقلب إلباء واوا لضمة ما قبلها،
فيقول قول ونوع، وهى أقل اللغات، والاولى قلب الضمة كسرة في اليائى فيبقى بيع،
لان تغيير الحركة أقل من تغيير الحرف، وأيضا لانه أخف من بوع، ثم حمل " قول " عليه
لانه معتل عين مثله، فكسرت فاءه، فانقلبت الواو الساكنة ياء.

وعند الجزولى استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى ما قبلهما، لان الكسرة
أخف من حركة ما قبلهما، وقصدهم التخفيف ما أمكن، فيجوز على
هذا نقل حركة إلى متحرك بعد حذف حركته إذا كانت حركة المنقول أخف من حركة
المنقول إليه، فبقى قول وبيع، فقلبت الواو الساكنة ياء كما في ميزان، قال: وبعضهم

يسكن العين ولا ينقل الكسرة إلى ما قبلها، فيبقى الواو على حالها، ويقلب الياء واوا،
لضمة ما قبلها، وهذه أقلها، لثقل الضمة والواو، والاولى أولى، لخفة الكسرة والياء،
وقول الجزولى أقرب، لان إعلال الكلمة بالنظر إلى نفسها أولى من حملها في العلة على
غيرها، والمصنف إنما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة إلى متحرك، ولا بعد فيه
على ما بينا " اه (1) الديم: جمع ديمة - ككسرة وكسر - وهى المطر الدائم في سكون
ليس فيه رعد ولا برق.
انظر (ح 2 ص 104) (*)

(84/3)

ناحيتهما، مع كونها في غير موضع التغير، وكذا إذا كانت مدغمة، نحو اجلودا (1) ،
لأنها إذن قوية فصارت كالحرف الصحيح، وقد تقلب المدغمة ياء، نحو اجليوذا،
وديوآن، كما تقلب الحروف الصحيحة المدغمة ياء،، نحو دينار قوله " والياء واوا إذا
انضم ما قبلها " إذا انضم ما قبل الياء فإن كانت ساكنة متوسطة فلا يخلو: إما أن
تكون قريبة من الطرف، أو بعيدة منه.
فإن كانت بعيدة منه بأن يكون بعدها حرفان قلبت الياء واوا، سواء كانت زائدة كما في
بوتر (2) أو أصلية كما في كُول، على وزن سُودٍ من الكَيْل، وكذا فُعَلٌ يفعل منه،
نحو كُول يُكَيِّل، وسواء كانت الياء فاء كمُوقن وأُوقِن، أو عيناً نحو كُول، إلا في فُعَلَى
صفة نحو كيصى (3) وضيى (4) وفي فعالن جمعا نحو بيضان، كما يجئ حكمهما، ولا
تقلب الضمة لأجل الياء كسرة، وذلك لأن الياء بعيدة من الطرف، فلا يطلب
التخفيف بتبقيتها بحالها،
بل تقلب واواً إبقاءً على الضمة، إذ الحركات إذا غيرت تغير الوزن، وبإبدال

(1) الاجلواذ: مصدر اجلوذ الليل، إذا ذهب، واجلوذ بهم السير، إذا دام مع السرعة
فيه.

انظر (ح 1 ص 55 و 118) (2) بوتر: مبنى للمجهول، ومعلومه بيطرت الدابة،
والياء فيه زائدة للحاق بدحرج، والبيطرة: معالجة الدواب، وانظر (ح 1 ص 3) (3)
يقال: رجل كيصى، إذا كان ينزل وحده ويأكل وحده، وأصله كيصى - بالضم - قلبت
الضمة كسرة لتسلم الياء، وإنما قلنا: أصله الضم، لان فعلى - بالكسر - لا يكون

وصفاً، وفعلی - بالضم - كثير في الصفات (4) يقال: ضاز في الحكم، إذا جار، وضازه حقه يضيّزه ضيزاً، إذا نقصه وبخسه، وقسمة ضيزى: أي جائرة، وأصلها ضيزى - بالضم - أبدلت الضمة كسرة لما قلنا في كيصى (*)

(85/3)

الحرف لا يتغير، والإبقاء على الوزن أولى إذا لم يعارض ذلك موجب لإبقاء الياء على حالها مثل قربها من الطرف الذي هو محل التخفيف، كما في بيض، وإذا كانت الضم التي قبلها من كلمة والياء الساكنة من كلمة أخرى، نحو يا زَيْدُ أوْأَس، قال سيبويه: يقول بعض العرب: يا زَيْدُ أَيَّاس، بالياء، تشبيهاً بقبيل مُشَمَّا، واستضعفه سيبويه، وقال: يلزم أن يقال: يا غُلَامُ أوْجَلْ، بالواو، مع كسرة ما قبلها، ولهم أن يفرقوا باستثقال الواو في أول الكلمة مع كسرة ما قبلها، بخلاف الياء المضموم ما قبلها، إذ ثبت له نظير نحو قيلَ، وإن كانت قريبة من الطرف بأن يكون بعدها حرف، فإن كان جمع أَفْعَلْ كَبِيضٍ وجب قلب الضمة كسرة إجماعاً، لاستثقالهم الجمع مع قرب الواو من الطرف الذي هو محل التخفيف، وحُمِلَ فُعْلَانُ عليه، لكونه بمعناه، مع أن فُعْلاً أكثر كَبِيضٍ وبيضان، وجعل ياء فُعْلى صفة كحيكى (1) وضيّزى كالقريبة من الطرف، لخفة الألف مع قصد الفرق بين فُعْلى اسماً وبينها صفة والصفة أثقل والتخفيف بما أولى، فقليل طوبى في الاسم وضيّزى في الصفة، وأما بيع فأصله بَيْع، حذفت كسرتة ثم قلبت الضمة كسرة، وبعضهم يقول بُوْع بتغيير الحرف دون الحركة حملاً على قَوْلٍ، وإن لم تكن القريبة من الطرف شيئاً من هذه الأشياء كَفُعْل من البَيْع وتَفُعْل منه فقد يجئ الخلاف فيها، وإن كانت الياء المضموم ما قبلها لا مائلاً فإنه يكسر الضم نحو الترامي، وإن كانت متحركة أيضاً، ولا تقلب واواً، لأن آخر الكلمة ينبغي أن يكون خفيفاً، حتى لو كان واواً قبلها ضمة قلبت ياء والضمة كسرة كالتغازى

(1) يقال: امرأة حيكى، إذا كان في مشيتها تبختر واختيال، قال سيبويه: " أصلها حيكى فكرهت الياء بعد الضمة، وكسرت الحاء لتسلم الياء، والدليل على أنها فعلى أن فعلى (بكسر الفاء) لا تكون صفة البتة " اه (*)

(86/3)

وإن كانت الياء المضموم ما قبلها خفيفة متحركة، فإن كانت فاء أو عيناً سلمت: سواء كانت مفتوحة كَمَيْسَر وهيام (1) وعُيْبَة (2) أو مضمومة نحو تُيْسَر وعُيْن في جمع عيان (3) وبُيُض في جمع بَيُوض (4) كما ذكرنا في باب الجمع، وإن كانت لاماً كسرت الضمة كما ذكرنا، لأن الآخر محل التخفيف وإن كانت الياء المضموم ما قبلها مشددة سلمت نحو سَيْل (5) ومَيْل (6) وإن كانت أخيراً: فإن كانت الكلمة على فَعْل كَلْبِي في جمع ألوى (7) جاز إبقاء الضمة وجعلها كسرة، وإن لم يكن كذلك وجب قلب الضمة كسرة، لثقل الكلمة مع قرب الضمة من الآخر نحو سلى قال: " وَتُحَذَفُ الْوَاوُ مِنْ (نحو) يَعِدُ وَيَلِدُ، لَوْفُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ أَصْلِيَّةٍ، وَمِنْ تَمْ لَمْ يُنَّ مِثْلُ وَدَدْتُ - بِالْفَتْحِ - لِمَا يَلْزَمُ مِنْ إِعْلَالَيْنِ فِي يَدُ، وَحُمَلِ أَخَوَاتُهُ نَحْوُ تَعَدُ وَنَعَدُ وَأَعَدُ وَصَبَغَهُ أَمْرُهُ عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ حُمِلَتْ فَتْحَةُ يَسَعُ وَيَضَعُ عَلَى الْعُرُوضِ، وَيُوجَلُ عَلَى الْأَصْلِ، وَشُبِّهَتَا

(1) الهيام - كغراب - : أن يصير العاشق هائماً متحيراً كالجنون (2) يقال: رجل عيبة - كهزمة - إذا كان كثير العيب للناس (3) العيان - ككتاب - : حديدة تكون في متاع الفدان وجمعها عين - ككتب - وقد تسكن العين تخفيفاً، كما قالوا في رسل: رسل، انظر (ح 2 ص 127) (4) تقول: دجاجة بيوض وبياضة، إذا كانت كثيرة البيض، ودجاجات بيض - بضمتين - انظر (ح 2 ص 128) (5) سيل: جمع سائل اسم فاعل من سال الماء يسيل (6) ميل: جمع مائل اسم فاعل من مال يميل إذا عدل عن الشيء وانحرف (7) يقال: قرن ألوى، إذا كان ملتويًا معوجًا، والالوى أيضا: الشديد من الرجال وغيرهم، قال امرؤ القيس: ألا رب خصم فيك ألوى رددته * نصيح على تعذاله غير مؤتل (*)

(87/3)

بالتجاري والتحارب، بِخِلَافِ الْيَاءِ فِي نَحْوِ يَيْسَرُ وَيَيْسُ، وَقَدْ جَاءَ يَيْسُ، وَجَاءَ يَاءُ كَمَا جَاءَ يَاعِدُ، وَعَلَيْهِ جَاءَ مُوتَعِدٌ وَمُوتَسِرٌ فِي لُغَةِ الشَّافِعِيِّ، وَشَدَّ فِي مُضَارِعِ وَجَلَّ يَبْجَلُ وَيَبْجَلُ وَيَبْجَلُ، وَتُحَذَفُ الْوَاوُ مِنْ نَحْوِ الْعِدَّةِ وَالْمَقَّةِ، وَنَحْوِ وَجْهَةٍ قَلِيلٌ " أقول: اعلم أن الفعل فرع على الاسم في اللفظ كما في المعنى، لأنه يحصل بسبب تغيير حركات حروف المصدر، فالمصدر كالمادة والفعل كالمركب من الصورة

والمادة، وكذا اسم الفاعل والمفعول والموضع والآلة، وجميع ما هو مشتق من المصدر، وعادتهم جارية بتخفيف الفروع كما ظهر لك فيما لا ينصرف، لأنها لا تحتاجها إلى الأصول فيها ثقل معنوي، فخففوا ألفاظها تنبيهاً عليه، وفي الفعل ثقل من وجه آخر وهو أن ثلاثيه - وهو أكثره - لا يجيء ساكن العين، وأنه يجز عيلاً كالفعل ضرورة، والمفعول والحال والتمييز كثيراً، وأيضاً يتصل بآخر الفعل كثيراً ما يكون الفعل معه كالكلمة الواحدة - أعني الضمائر المتصلة المرفوعة - والمضارع فرع الماضي بزيادة حرف المضارعة عليه، فلذا يتبع الماضي في الإعرال كما سنبين، والأمر فرع المضارع، لأنه أخذ منه على ما تقدم، فعلى هذا صار الفعل أصلاً في باب الإعرال، لكونه فرعاً ولثقله، ثم تبعه المصدر الذي هو أصله في الاشتقاق كالعدة والإقامة والاستقامة والقيام، وسائر الأسماء المتصلة بالفعل كاسم الفاعل والمفعول والموضع كقائم ومقيم ومقام على ما سيبين بعد، وخفف المضارع لأدنى ثقل فيه، وذلك كوقوع الواو فيه بين ياء مفتوحة وكسرة: ظاهرة كما في يعد، أو مقدرة كما في يضع ويسع، فحذف الواو لمجامعتها للياء على وجه لم يمكن معه إدغام إحداها في الأخرى كما أمكن في طي، ولا سيما مع كون الكسرة بعد الواو، والكسرة بعض الياء، ومع كون حركة ما قبل الواو غير موافقة له كما وافقت في يؤعد مضارع أوعد، وإنما حذفت الواو دون الياء لكونها أثقلهما، مع أن الياء علامة المضارعة، وأن

(88/3)

الثقل حصل من الواو، لكونها الثانية ثم تحذف الواو مع سائر حروف المضارعة من تعد وأعد ونعد، طرداً للباب، والأمر مأخوذ من المضارع المحذوف الواو نحو تعد، ولو أخذناه أيضاً من تؤعد الذي هو الأصل لحذفناها أيضاً، لكونه فرعه. وأما المصدر فلما كان أصل الفعل في الاشتقاق لم يجب إعراله بإعرال الفعل، إلا إذا كان جزء مقتضي الإعرال فيه ثابتاً كالكسرة في قيام، أو كان مناسباً للفعل في الزيادة المصدرة كإقامة واستقامة، فلهذا جاز حذف الواو من مصدر يعد وإثباتها نحو عدة ووعد: إذ ليس فيه شيء من علة الحذف ولا المناسبة المذكورة، وإذا حذفت منه شيئاً بالإعرال لم تذهل عن المحذوف رأساً، بل تعوض منه هاء التأنيث في الآخر كما في عدة واستقامة، وذلك لأن الإعرال فيه ليس على الأصل، إذ هو إتباع الأصل للفرع، وإنما كسر العين في عدة وأصله وعد لأن الساكن إذا حرك فالأصل

الكسر، وأيضاً ليكون كعين الفعل الذي أُجري هو مجراه (1) ، فلهذا لم يحتلب همزة الوصل بعد حذف الفاء، وإذا فتحت العين في المضارع لحرف الحلق جاز أن يفتح في المصدر أيضاً، نحو يَسْع سَعَةً، وجاز في بعضها أن لا يفتح نحو يهب هبة، وقولهم في الصِّلة ضلة بالضم شاذ، وقد يجري مصدر فَعْل يفعل - بضم عينهما - إذا كان اللام حلقياً مجرى مصدر يَسْع، نحو ودُع (2)

(1) هذا الذي ذهب إليه المؤلف غير ما ذهب إليه أكثر النحويين، فانهم ذكروا أن أصل عدة وعد - بكسر الواو - فحذفت الواو ونقلت كسرتا إلى الساكن بعدها، وعوضت منها التاء، يدل على هذا أنهم قالوا: وتره وترا ووتره - بكسر الواو - حكاة أبو علي في أماليه.

قال الجرمي: ومن العرب من يخرج على الأصل فيقول: وعدة ووثبة أي بالكسر (2) يقال: ودع الرجل، إذا سكن واستقر ولان خلقه، فهو وادع ووديع (*)

(89/3)

يودُع دَعَةً، ووطُو (1) يوطُو طئة وطأة، وذلك للتنبيه على أن حق واو مضارعه أن تكون محذوفة، لاستثقال وقوعها بين ياء مفتوحة وضمة، ولكنها لم تحذف تطبيقاً للفظ بالمعنى، إذ معنى فَعْل للطبائع اللازمة المستمرة على حال، وكذا كان حق عين مضارعة أن تكون مفتوحة، لكون اللام حلقية، وقولهم لَدَة

أصله المصدر (2) ، جُعِل اسماً للمولود: كقولهم ضرب الأمير: أي مضروبه، وأما الجهة (3) والرِّقَّة (4) فشاذان، لأنهما ليسا بمصدرين، فليس تأوهما بدلاً من الواو، وإنما لم يحذف الواو في نحو يُوْعِد على مثال (5) يَقْطِن من الوعد لضعف

(1) وطُو - بالضم - سهل ولان، فهو وطئ (2) يقال: فلان لدة فلان، إذا كان مثله في السن، قال الشاعر: لم تلتفت للدائما * ومضت على غلوائها ومن العلماء من نظر إلى عارض الاستعمال في لدة فحكم بأن حذف الواو منها شاذ، لأنها ليست مصدرا

(3) اعلم أنهم قد قالوا: جهة - بالحذف - وقالوا أيضاً: وجهة - بالاثبات - وعلى الثاني جاء قوله تعالى (ولكل وجهة هو موليها) ومن العلماء من ذهب إلى أن المحذوف واوه مصدر والثابت واوه اسم للمكان الذي يتوجه إليه، وعلى هذا فلا شذوذ في واحد

منهما، ومنهم من ذهب إلى أنهما جميعاً مصدران، وعليه فالحذوف واوه قياس والثابت واوه شاذ، ومنهم من ذهب إلى أنهما جميعاً اسمان للمكان الذى تتجه إليه، وعلى ذلك يكون المحذوف الواو شاذاً والثابت الواو قياساً، ومنهم من ذهب إلى أن الجهة اسم للمكان الذى تتجه إليه والوجهة مصدر، فهما شاذان، والذى هون شذوذ وجهة على هذا أنه مصدر غير جار على فعله، إذ المسموع توجه - كتنقدس، واتجه - كاتصل، ولم يسمع وجه يحه - كوعد يعد - فلما لم يوجد مضارع محذوف الفاء سهل عليهم إثباتها في المصدر (4) الرقة: اسم للفضة، ويقال: اسم للنقد: ذهباً كان أو فضة، وجمعه رقون (5) اليقطين: كل نبات انبسط على وجه الأرض نحو الدباء والقرع والبطيخ والحنظل، ويخصه بعضهم بالقرع في قوله تعالى (وأنبثنا عليه شجرة من يقطين) (*)

(90/3)

علة الحذف، وحذفها في الفعل نحو إنما كان لكونه الأصل في باب الإعلال كما مر، وحذف في يَدْر حملاً على يَدْع، لكونه بمعناه، ويدع مثل يَسْع لكنه أميت (1) ماضيه، ويَجْد بالضم عند بني عامر (2) شاذ، وحذف الواو منه: إما لأن أصله يجد - بالكسر - أو لاستثقال الواو بين الياء المفتوحة والضممة في غير باب فَعْل يفعل - بضم العين فيهما - وإنما حذفت من يَضَع مضارع وضع - بفتح العين - لكونه مكسور العين في الأصل، إذ جميع باب فعل يفعل بفتح العين فيهما: إما فَعْل يفعل - بضم عين المضارع - أو فَعَلَ يفعل - بكسر عينه - كما ذكرنا في أول الكتاب، ومضارع فَعَلَ من المثال الواوي لا يجيئ مضموم العين كما مر هناك، فتبين أنه كان يفعل بالكسر، وأما وَسَع يَسْعُ ووَطَى يَطأ فقد تبين لنا بحذف الواو أن عينهما كان مكسوراً ففتح، لحرف الحلق كما مر، ولا ثالث لهذين اللفظين، ففُتَح نحو يُوْجَل أصل، بدليل بقاء الواو، وإذا وقع الياء في المضارع بين ياء مفتوحة وكسرة لم تحذف كالواو، لأن اجتماع الياءين ليس في الثقل كاجتماع الواو والياء وحكى سيبويه حذف الياء في لفظين يَسْرَ البعير يَسْرُهُ (3) - من اليَسْرِ - وَيَسَّ يَسَّ، وهما شاذان، وبعضهم يقلب الواو الواقعة بين الياء المفتوحة والفتحة ألفاً، لأن فيه ثقلاً، لكن ليس بحيث يحذف الواو له، فيقول

(1) قد أثبتنا ورود الماضي تبعاً للمؤلف فارجع إلى ذلك (ح 1 ص 130) (2) قد بينا القول في ذلك بيانا شافيا، وذكرنا خلاف العلماء في هذا الكلام أهو خاص بيجد أم أن

بنى عامر يضمون العين في كل مثال واوى فارجع إلى ذلك التفصيل في (ح 1 ص 133) (3) قد بحثنا طويلا عن استعمال هذا الفعل محذوف الفاء في المضارع متعديا فلم نعثر على نص يفيد ذلك، وكل ما عثرنا عليه هو قولهم: يسر الرجل يسر - كوعد يعد - فهو ياسر، إذا لعب الميسر (*)

(91/3)

في يوجل: ياجل، وبعضهم يقلبها ياء، لأن الياء أخف من الواو، وبعضهم يستشنع قلب الواو ياء لا لعلّة ظاهرة، فيكسر ياء المضارع ليكون انقلاب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة، وليس الكسر فيه كالكسر في نَعْلَمُ وَتَعْلَمُ، لأن من كسر ذلك لا يكسر الياء، فلا يقول: يَعْْلَمُ وظاهر كلام السيرافي وأبي عليّ يدل على أن قلب واو نحو يَوجَلْ ألفاً أو ياء قياس، وإن قل، قال السيرافي: يقلبون الواو ألفاً في نحو يوجَلْ ويوجَلْ وما أشبه ذلك، فيقولون: يا جل وياجل، وقال أبو علي: أما فَعَلْ يَفْعَلْ نحو وَجَلْ يَوجَلْ وَوَجَلْ يَوجَلْ ففيه أربع لغات، وهذا خلاف ظاهر قول المصنف - أعني قوله " وشذ في مضارع وجَلْ كذا وكذا " - فإنه مفيد خصوصية الوجوه المذكورة بهذا اللفظ. وبعضهم يقلب الياء الواقعة في المضارع بين الياء المفتوحة والفتحة ألفاً نحو يابس وياءس، حملاً للياء على الواو، كما حملت في اتَّسَرَ من اليُسْرِ، على ما مر، ولا يكون ذلك إلا في المفتوح العين، كما أن نحو يا حل وياجَلْ كان فيه، قال سيبويه: وليس ذلك بمطرد، ولا يكسر الياء ههنا كما كسرت في ييجَلْ، لأن ذلك في الواو لقصد عروض علة قلب الواو ياء، كما مر قوله " وَكَسْرَةُ أَصْلِيَّةٍ " ليشمل نحو يِعْدُ ويقع، فإن أصله يَوْقِعْ، قال الكوفيون: إنما حذف الواو في يعد فرقاً بين المتعدي واللازم، وذلك لأنك تقول في اللازم: يَوجَلْ وَيَوجَلْ، من غير حذف، وليس ما قالوا بشئ، إذ لو كان كذلك لم يحذف من وَحَدَ يَحْدُ (1) وَوَجَدَ: أي حزن - يجد، وَوَنَمَ (2) الذباب ينم، ووكف البيت يكف.

(1) تقول: وحدت الشئ وحداً، وأوحدته، إذا أفردته، وتقول: وحد الشئ يحد حدة، إذا بان من غيره، فهو متعد ولازم (2) تقول: ونم الذباب ينم ونيماً، إذا خرب، فونيم الذباب خرؤه.

قال الفرزدق: لقد ونم الذباب عليه حتى * كأن ونيمة نقط المداد (*)

قوله " ومن ثم لم يبن مثل ودَدْتُ " يعني ومن جهة وجوب حذف الواو الواقعة بين الياء المفتوحة والكسرة الأصلية لم يبن فَعَلَ - بفتح العين - من المضاعف المعتل فاؤه بالواو، إذ كان يلزم إذن أن يكون مضارعه مكسور العين كما ذكرنا في أول الكتاب، من أن مضارع فعل مفتوح العين إذا كان مثلاً واوياً يفعل بالكسر لا غير، فكان يجب إذن حذف الواو والإدغام، فكان يجتمع إعلالان في كلمة واحدة. وقولهم لا يجمع بين إعلالين في كلمة واحدة فيه نظر، لأنهم يجمعون بين أكثر من إعلالين في كلمة، وذلك نحو قولهم من أُوَيْتُ مثل إجرد (1) إيَّي (2)، وذلك ثلاث إعلالات، كما يتبين في مسائل التمرين، وكذا في قولهم إيَّاه (3) - مثل إوَرَّة - من أُوَيْت، وفي قولهم: إيَّاه (4) - مثل إوَرَّة - من أُوَيْت جمع بين إعلالين، وكذا قولهم: حيَّي على (5) فَيَعَل من حويت، وغير ذلك مما يكثر

-
- (1) الاجرد نبت يدل على الكمأة، انظر (ح 1 ص 59) (2) أصل " إي " إئوى، قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها إثر همزة مكسورة كما في إيمان، فصار " إيوى " فهذا إعلال، ثم قلبت الواو ياء، لاجتماعها مع الياء وسبق أولاهما بالسكون، ثم أدغمت الياء في الياء فصار " إي " وهذا إعلال ثان، فلما اجتمع ثلاث ياءات فيما أن تحذف الثالثة نسباً كما قالوا في تصغير على ونحوه، وإما أن تعلها إعلال قاض، وهذا إعلال ثالث، فان جعلت الإدغام إعلالاً مستقلاً كان في الكلمة أربع إعلالات (3) أصل " إيَّاه " إئوَيَّْة، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقلب الهمزة ياء لسكونها بعد همزة مكسورة، فصار " إيواة " ثم قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداها بالسكون، وأدغمت الياء في الياء فصار إيَّاه (4) أصل " إيَّاه " أو أيَّة، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقلب الواو ياء لسكونها إثر كسرة فصار " إيَّاه " (5) أصل " حيي " حيوى - كدحرج - قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح (*)

تعداده، ولعلمهم قالوا ذلك في الثلاثي من الاسم والفعل، لأنه لخصته لا يحتمل إعلالاً كثيراً، على أنهم أعلوا نحو ماء (1) وشاء بإعلالين، لكنه قليل، واضطرب في هذا المقام كلامهم، فقال السيرافي: الإعلال الذي منعنا من جمعه في العين واللام هو أن يسكن العين واللام جميعاً من جهة الإعلال، وقال أبو علي: المكروه منه أن يكون الإعلالان على التوالي، أما إذا لم يكن كذلك كما تقول في أيمن الله: مُنُ الله، بحذف الفاء، ثم تقول بعد استعمالك مُنُ الله كثيراً: مُ اللهُ، فليس ذلك بمكروه.

ومثل ما منع المصنف من الإعلالين في يَدُ لا يتجنبون منه، ألا ترى أنك تقول في أفعل منك من الأم: هو أوام أو أيم، على المذهبين (2) تقلب الفاء وتدغم العين وهما إعلالان، وكذا في أيمة قلبوا وأدغموا، وأما نحو قَهْ وشَهْ فليس فيهما إلا إعلال واحد، لأنه مأخوذ من تقي وتشي، فحذفت اللام للوقف قوله " ولذلك حمل " يعني لأن الواو تحذف بين الياء والكسرة قوله " بخلاف الياء نحو يَيَسِر " أي: بخلاف الياء الواقعة بين الياء المفتوحة والكسرة الأصلية أو المفتحة

قوله " وقد جاء ينس " أي: بحذف الياء بين الياء المفتوحة والكسرة

ما قبلها، وقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، وأدغمت الياء في الياء فصار " حي " (1) انظر (ح 1 ص 213) و (ح 2 ص 56 وما بعدها) (2) أصل " أوم " أو " أيم " أمم - كأحمد - نقلت حركة أول المثليين إلى الساكن قبلهما، ثم أدغم المثلان فصار أمم، فاجتمع همزتان متحركتان ثانيتهما مفتوحة، فسيبويه والجمهور يقلبون الثانية واوا اعتباراً بنحو أوادم، والمأزني يقلب الثانية ياء نظراً إلى أن الياء أخف من الواو، وليس له من مستند من مستعمل كلام العرب، وهذان هما المذهبان اللذان يعنيهما المؤلف (*)

(94/3)

قال: " العَيْنُ تُقْلِبَانِ أَلْفًا إِذَا تَحَرَّكَتَا مُفْتُوحًا مَا قَبْلَهُمَا أَوْ فِي حُكْمِهِ، فِي اسْمٍ ثَلَاثِيٍّ، أَوْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ، أَوْ مُحْمُولٍ عَلَيْهِ، أَوْ اسْمٍ مُحْمُولٍ عَلَيْهِمَا، نَحْوُ بَابٍ وَنَابٍ وَقَامٍ وَبَاعٍ وَأَقَامَ وَأَبَاعَ وَاسْتَقَامَ، وَاسْتَبَانَ، وَاسْتَكَانَ مِنْهُ، خِلَافًا لِلْأَكْثَرِ، لِنُعْدِ الزِّيَادَةَ وَلِقَوْلِهِمْ اسْتِكَانَةً، وَنَحْوُ الْإِقَامَةِ وَالْاسْتِقَامَةِ، وَمَقَامٍ وَمَقَامٍ، بِخِلَافِ قَوْلٍ وَبَيْعٍ، وَطَائِيٍّ وَيَاجِلُ شَاذٍ، وَبِخِلَافِ قَوْلٍ وَبَايَعٍ وَقَوْمٍ وَبَيْعٍ وَتَقَوْمٍ وَتَبَايَعٍ، وَنَحْوِ الْقَوْدِ وَالصَّيْدِ وَأَخِيلَتْ

وَأَعْيَلَتْ وَأَعْيَمَتْ شَاذٌ " أقول: اعلم أن علة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفاً ليست في غاية المتانة، لأنهما قلبتا ألفاً للاستثقال، على ما يجي، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خفَّ ثقلهما، وإن كانتا أيضاً متحركتين، والفتحة لا تقتضي مجي الألف بعدها اقتضاء الضمة للواو والكسرة للياء، ألا ترى إلى كثرة نحو قَوْلَ وَبَيْعَ، وعدم نحو قِيلَ وَبُئِعَ، بضم الفاء، وقَوْلَ وَبُوعَ بكسرهما، لكنهما قلبتا ألفاً - مع هذا - لأنهما وإن كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة لكن كثرة دوران حروف العلة، وهما أثقلها، جوزت قلبهما إلى ما هو أخف منهما من حروف العلة: أي الألف، ولا سيما مع تثاقلهما بالحركة وتهيؤ سبب تخفيفهما بقلبهما ألفاً، وذلك بانفتاح ما قبلهما، لكون الفتحة مناسبة للألف، وَلَوْ هُنَّ هذه العلة لم تقلبا ألفاً إلا إذا كانا في الطرف: أي لامين، أو قريبين منه: أي عيين، ولم يقلبا فاءين نحو أَوْدُ وَأَيْلَ، وإن كانت الحركة لازمة بعد العروض، لأن التخفيف بالآخر أولى، ولو هنها تقف عن التأثير لأدنى عارض، كما يكون هناك حرف آخر هو أولى بالقلب، لكن لم يقلب لاختلال بعض شروط إعلاله، فلا يقلب إذن الحرف الذي ثبت علة قلبه لعدم قلب ما هو أولى منه بالقلب لولا اختلال شرطه، وذلك نحو طَوِيَّ

(95/3)

وَحِيٍّ، كان اللام أولى بالقلب لو انفتح ما قبلها كما في رَوَى وَنَوَى، فلما انكسر ما قبلها لم تعل، فلم تقلب العين ألفاً أيضاً، وإن اجتمع شرائط قلبها. فإذا تقرر ضعف هذه العلة قلنا: الأصل في تأثير هذه العلة أن يكون في الفعل، لما ذكرنا من ثقله، فتليق به الخفة أكثر، أو يكون في آخر الكلمة: إما لفظاً كَرِباً، أو تقديرًا كَعَزَاةَ، وذلك بأن يكون بعد الأخير حرف أصله عدم اللزوم: اسماً كانت الكلمة، أولاً، لأن الكلمة تتناقل إذا انتهت إلى الأخير، فتليق به الخفة، وإن كانت علتها ضعيفة. فنقول: الفعل في هذا الإعلال على ضربين: أصل، ومحمول عليه، والأصل ما يتحرك واؤه أو ياءه وينفتح ما قبلهما، نحو قَوْلَ وَبَيْعَ وَغَزَوَ وَرَمَى والمحمول عليه ما ينفتح الواو والياء فيه بعد حرف كان مفتوحاً في الماضي الثلاثي، وذلك: إما في المضارع، المبني للفاعل كَيَخَافُ وَيَهَابُ، أو المبني للمفعول كَيُخَافُ وَيُهَابُ وَيُقَالُ وَيُبَاعُ، أو الماضي مما بني من ذي الزيادة: أَفْعَلَ نحو أَقَامَ وَأَبَانَ، واستفعل نحو استقام واستبان، أو ما بني للمفعول من مضارعهما، نحو يقام ويستبان،

وشد أعولَ (1) وأغِيلَتِ المرأةَ واستَحُوذَ (2) وأجود (3)

(1) يقال: أعول الرجل والمرأة وأعيلا، إذا كثرت عياله، ويقال: أعول أيضا، إذا رفع صوته بالبكاء.

(2) استحوذ: غلب واستولى، قال تعالى: (استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله).

ويقال: استحاذا أيضا على ما يقتضيه القياس.

كما ورد في اللسان وقد ذكر عن ابن جني مثل ما ذكره المؤلف عن سيبويه، وهو من الحوذ، وهو السوق في الاصل.

(3) يقال: أجود الفرس في العدو، بمعنى أجاد فيه، ويقال أجود الشيء، وأجاده إذا جعله جيذاً، ويقال: أجاد الرجل وأجود، إذا صار ذا جواد.

(*)

(96/3)

وأطُولَ (1) واستَرَوَحَ: أي شم الريح، وأطِيبَ (2) وأخِيلَتِ السماءَ وأغِيَمَتُ (3)، وأبو زيد جَوَزَ تصحيح باب الإفعال والاستفعال مطلقاً قياساً، إذا لم يكن لهما فعل ثلاثي، قال سيبويه: سمعنا جميع الشواذ جميع الشواذ المذكورة مُعَلَّةً أيضاً على القياس، إلا استحوذ واستروح الريح وأغيلت، قال: ولا منع من من إعلاها، وإن لم يسمع، لأن الإعلال هو الكثير المطرد، وإنما لم تعل هذه الأفعال دلالة على أن الإعلال في مثلها غير أصل، بل هو للحمل على ما أعل، وإنما لم يحمل باب فعل التعجب على الثلاثي، نحو ما أقْوَمَه وما أبْيَعَه، لكونه بعدم التصرف لاحقاً بأفْعَلَ الأسمى كأبْيَضَ وأسْوَدَ، أو لجزيه مجرَى أفعال التفضيل لمشابهة له مَعْنَى، وإنما لم يحمل باب قَاوَلَ وتَقَاوَلَ وبَايَعَ وتَبَايَعَ وقَوَّمَ وتَقَوَّمَ وَيَنَّ وتَبَيَّنَّ على الثلاثي كما حمل أقْوَمَ وأَبَيَّنَّ

واستَقْوَمَ واستَبَيَّنَّ عليه لأننا شرطنا كون الساكن الذي قبل الواو والياء المتحركتين مفتوحاً في الماضي الثلاثي فإن قلت: أليس قد أعللت اسم الفاعل في قائل وبائع بقلب الواو والياء ألفاً، مع أن ما قبل الواو والياء ألف، ومع أنه في الاسم الذي إعلاله على خلاف الأصل، والأول في الفعل

(1) تقول: أطول وأطال بمعنى، قال عمر بن أبي ربيعة: صددت فأطولت الصدود
وقلما * وصال على طول الصدود يدوم (2) يقال: أطيب الشيء، إذا وجده طيباً،
ويقال: أطاب أيضاً بمعناه، وكذا استطيبه واستطابه وطيبه.
(3) يقال: أغيمت السماء، إذا صارت ذات غيم، وأغامت كذلك، وغامت وتغيمنت
وغيمت بمعناه، ويقال: أغيم القوم، إذا أصابهم غيم، وأخيلت السماء: تهيأت للمطر،
وذلك إذا أرعدت وأبرقت، وهذا معنى قول المؤلف فيما سيأتي " إذا صارت خليقة
بالمطر " (*)

(97/3)

قلت: هو كذلك، إلا أن قائلاً وبائعاً بمعنى الثلاثي، ويعمل عمله، وهو من بابه، بخلاف
قاوُلَ وبائع.

فإن قلت: فأقوم واستقوم من باب آخر غير الثلاثي قلت: بلى، إلا أن ما قبل حرف
العله هو الذي كان مفتوحاً في الثلاثي، فالمقصود أن الفرع إذا كان من غير باب الأصل
يحتاج في الإعلال إلى كون الساكن قبل حرف العلة هو الحرف المفتوح في الأصل قبلها،
وإن كان الفرع من باب الأصل أُعِلَّ، وإن لم يكن الساكن ذاك المفتوح، بشرط أن
يكون الساكن ألفاً لفرط خفته

وأما إعلال قَوْمَ وَيَيْنَ وَتَقْوَمَ وَتَيَّيْنِ فأبعد من إعلال تَقَاوُلَ وَتَبَائِعَ وَقَاوُلَ وَبَائِعَ، لأن
إدغام العين في البابين واجب وإنما لم يعمل نحو عَوْرَ وَحَوَّلَ لأن الأصل في الألوان
والعيوب الظاهرة باب أَفْعَلْ وَأَفْعَالٌ، كما ذكرنا في صدر الكتاب، فالثلاثي - وإن كان
أصلاً لذوات الزيادة في اللفظ - لكن لما كان هذا البابان أصليين في المعنى عكس
الأمر، فأجرى الثلاثي مجرى ذي الزيادة في التصحيح تنبيهاً على أصالته في المعنى
المذكور.

ولم يعمل (1) في اسْوَدَّ وَاغَوَّرَ وَاصْبَدَّ (2) لأن إعلال نحو أَقْوَمَ وَاسْتَقْوَمَ

(1) ظاهر هذا الكلام يفيد الدور، فانه جعل علة تصحيح الثلاثي نحو عور كونه فرعاً
في المعنى عن المزيد فيه نحو اعور، فإذا جعل علة تصحيح المزيد فيه كون ثلاثيه غير
معل فقد جعل كل واحد منهما معللاً بالآخر، اللهم إلا أن يقال: إن المزيد فيه في هذا
المعنى هو الموضوع أولاً فهو حين الوضع ليس له ثلاثي ألَبَتَة، فضلاً عن أن يكون له

ثلاثي معل، وشرط إعلال المزيد فيه وجود ثلاثي معل له، فلما أريد وضع الثلاثي بعد ذلك وكان معناه متحدا مع المزيد فيه حمل عليه في التصحيح.
(2) يقال: اصيد الرجل - كاحمر -، إذا لوى عنقه من كبر، وأصله من (*)

(98/3)

مع كونه خلاف الأصل إنما كان حملاً على الثلاثي المعلن، ولا ثلاثي معل ههنا، كما بينا، ومثله في إتباع لفظ لفظاً آخر في التصحيح تنبيهاً على كونه تابعاً له في معناه قولهم: اجْتَوَرُوا وَاغْتَوَرُوا (1) وَاغْتَوَرُوا، بمعنى تجاوزوا وتجاوزوا وتعاونوا، وإن لم يقصد في افْتَعَلَ معنى تَفَاعَلَ أعللته، نحو ارْتَادَ (2) واختان (3) ولما لم يُعَلَّ عَوْرَ وَحَوْلَ لما ذكرنا لم يعمل فرعاه أيضاً نحو أَعْوَرَ واستَعْوَرَ، وقد يعمل باب فَعَلَ من العيوب نحو قوله: - 138 - * أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمَّ لَمْ تَعَارَا * (4)

قولهم: اصيد البعير، إذا أصابه داء في رأسه فيخرج من أنفه مثل الزبد فيرفع رأسه عند ذلك.

- (1) يقال: اعتور القوم الشيء، وتعوروه، وتعاوروه، إذا تداولوه بينهم.
 - (2) ارتاد الشيء وراده: طلبه في موضعه.
 - (3) اختان خان، قال الله تعالى (علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم) .
- واعلم أن افعل من الاجوف إما أن تكون عينه ياء أو واوا، فإن كانت عينه ياء أعل: سواء أكان بمعنى التفاعل نحو استافوا وابتاعوا وامتازوا، أم لم يكن نحو امتار الرجل واكتال واصطاد.

وإن كانت عينه واوا: فإن كان بمعنى التفاعل صحت عينه نحو ما ذكره المؤلف من الامثلة، وإن لم يكن بمعنى التفاعل أعلت عينه نحو اشتار العسل وارتاد واختال فإذا علمت هذا تبين لك أن ما ذكره المؤلف من التفصيل خاص بواوى العين.

- (4) هذا عجز بيت من الوافر، وصدره قوله: * وربت سائل عنى حفى * وهو لعمرو بن أحمر الباهلي، و " ربت " هي رب الدالة على التقليل أو التكثير وألحق بها التاء لتأنيث اللفظ، والحفى: المبادر في السؤال المستقصى له، وفي التنزيل العزيز (يسألونك كأنك حفى عنها) .

وقوله " أعارت عينه " هو بالعين المهملة وهو محل الاستشهاد بالبيت على أنه قد يعمل باب فعل - بكسر العين - من العيوب (*)

(99/3)

فيعمل فرعاه أيضاً، نحو أَعَارَ واستعار وإنما حمل على الماضي الثلاثي في هذا القلب ما انفتح واوه وبأؤه ولم يحمل عليه
ما انضمما فيه أو انكسرا كَيَقُومُ وَيَبِيعُ وَيُقِيمُ، لأن الحامل على النقل في جميع ذلك مفتوحاً كان العين أو مضموماً أو مكسوراً إتباع الفرع للأصل في تسكين العين مع الدلالة على البنية، كما مر في أول الكتاب (1) ، ولا يمكن ذلك بقلب الجميع ألفاً. وأما إذا كانت الواو والياء المتحركتان المفتوح ما قبلهما في آخر الكلمة فإنهما تقلبان ألفاً، وإن كان ذلك في اسم لا يشابه بوجه، نحو (2) ربا وربا فإنهما لا يوازنان الفعل، فإن وزانه كَفَتَّى وَعَصَاً فإنهما كضَرَبَ، وكَمِرْدَى (3) ومِبْرَى (4) فإنهما كاعْلَمَ، فلا كلام في القلب وإنما لم يعمل نحو النزوان والغليان للزوم اللالف والنون، فأخرجت

وذلك لان عارت أصله عورت فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، والاكثر في هذا الباب والقياس المطرد هو التصحيح، ويروى في مكان هذه الكلمة " أعارت " وعليها لا شاهد فيه، وقوله " لم تعارا " هو مضارع عار الذي أعل، والالف في آخره منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة في الوقف.

(1) انظر (ح 1 ص 80، 81) (2) الربا - بكسر الراء -: معروف، والربا - بضم الراء -: جمع ربوة، وهي المرتفع من الارض، ووقع في بعض النسخ " نحو ربا وزنا " وهي صحيحة أيضاً وفيها التمثيل للواوى واليائى، كما أن فيما أثبتناه التمثيل بوجهين من وجوه عدم موازنة الفعل.

(3) المردى: الحجر يرمى به، ويقال: فلان مردى حروب، إذا كان يرمى به فيها لشجاعته، وعليه قول أعشى باهلة يرثى أخاه المنتشر بن وهب: مردى حروب ونور يستضاء به * كما أضاء سواد الظلمة القمر (4) المبرى - بكسر الميم وسكون الباء - آلة البرى (*)

(100/3)

اللام من التطرف، فصارت الواو والياء كما في الجَوْلان والطيران فإن قيل: هلا منع التاء اللازم في نحو غُرْاة وثُقْاة من إعلال اللام (ومن التطرف) (1) كما منعت التاء اللازمة في (نحو) عَنصُوة (2) وقَمَحْدُوة (3) من قلب الواو ياء.

قلت: لأن الواو المضموم ما قبلها لم تقلب ياء في موضع إلا متطرفة، بخلاف قلب الواو والياء ألفاً فإنه ثبت في المتوسطة أيضاً كثيراً، كَقال ومَقال، فلم يعتد بالتاء التي أصلها عدم اللزوم، بخلاف الألف والنون فإنهما على اللزوم هذا، ولمناسبة القلب آخر الكلمة أعل الواو والياء أخيراً هذا الإعلال، وإن كان قبلهما ألف، بشرط كون الألف زائدة، لأنهما إذن في حكم العدم، وذلك نحو كساء ورداء، وأما إذا كانت أصلاً كراي وآي فلا تعلن لكون الفاصل قوياً بالأصالة، وقد تقلب الواو والياء أيضاً قريبين من الطرف وقبلهما ألف زائدة ألفاً، بشرط أن ينضم إلى العلة المقتضية للانقلاب مقتض آخر، وذلك لضعف العلة إذن بسبب فصل الألف بين الواو والياء وبين الفتحة، وبعدم كونهما في الطرف، وذلك المقتضي: إما مشابهة الفعل المعلن كما يجي وأداؤه معناه وعمله عمله كما في قائم وبائع، وإما اكتناف حرف العلة لألف الجمع الأقصى فيستثقل لاجل حرفي العلة وكون الجمع أقصى الجموع، وذلك كما في بوائع وأوائل وعيائل، في جمع بائعة وأوّل وعيل (4) وإما كون الواو

-
- (1) سقطت هذه العبارة من بعض النسخ (2) العنصوة - مثلثة العين ساكنة النون مضمومة الصاد - القليل المتفرق من النبت وغيره، وبقي كل شئ
- (3) انظر (ج 2 ص 46 وج 1 ص 261) (4) عيل - بفتح العين وتشديد الياء مكسورة، مثل سيد وميت وهين - وهو (*)

(101/3)

والياء في الجمع الأقصى الذي هما في واحدة مدتان زائدتان كعجائز وكبائر، وذلك لقصد الفرق بين المديتين الزائدتين وبين الواو والياء اللتين كان لهما في الواحد حركة، سواء كانتا أصليتين كمَقاوِمَ ومَعائش، في جمع مَقامة (1) ومعيشة، أو زائدتين ملحقتين بالأصل كعَثائِرَ وجَدَاوِلَ في جمع عَثير (2) وجَدَوِلَ، فإن ماله حركة أصلية أجلد وأقوى، فلا ينقلب فإذا بعدت الواو والياء من الطرف نحو طَوَاوِيسَ (3) لم ينقلبا ألفاً، كما يجي فعلى هذا تبين كذلك أن الهمزة في نحو رَداء وكساء وقائل وبائع وأوائل وبوائع وعجائز

وكبائر أصلها الألف المنقلبة عن الواو والياء، فلما احتيج إلى تحريك الألف وامتنع قلبها إلى الواو والياء لأنه إنما فر منهما قلبت إلى حرف يكون أنسب بها بعد الواو والياء، وهو الهمزة، لانهما حلقيتان، وإنما لم تحذف الألف الأولى للساكنين، كما هو الواجب في مثله، لكون ألف نحو قائل علامة الفاعل وألف نحو أوائل وعجائز علامة الجمع، ولو حذفت في نحو رداء لا لتبس بالمقصود، وأما الهمزة في نحو رسائل فبدل من الألف التي في الواحد لا من الألف المنقلبة عن الواو والياء.

فيعمل من عال يعمل، إذا جار ومال، وهو واحد العيال، وهم الذين يعولهم الانسان، سموا بذلك لانهم يدعونه بالانفاق عليهم إلى الجور والميل (1) مقامة: هي في الاصل اسم مكان من قام يقوم، ثم سمي به مجلس القوم لانهم يقومون فيه، ثم سمي به القوم (2) العثير - بوزن درهم والياء زائدة للحاق - التراب، وانظر (ج 2 ص 184 و 366) (3) الطواويس: جمع طاووس، طائر، وهو أيضا الرجل الجميل، وهو الفضة والارض المخضرة، ووقع في بعض النسخ " طوى وريس " وهو تحريف شنيع (*)

(102/3)

هذا، وإن لم يكن الواو والياء في الفعل ولا في آخر الكلمة، وذلك إذا كانتا في الأسماء في غير الطرف، فههنا نقول: لا يعمل من الاسماء هذا الإعلال إلا أربعة أنواع: نوعان منها مشابهان للفعل، وإنما اعتبر ذلك لما ذكرنا من أن الأصل في الإعلال الفعل، وأن هذه العلة ليست بقوية، فهي بالفعل أولى.

أحد النوعين: ما وازن الفعل نحو باب وناب، والأصل بَوْبٌ وَنَيْبٌ، ورجل ومال وَنَالٌ، والأصل مَوَلٌ (1) وَنَوَلٌ، بكسر العين، وكذا كبش (2) صَافٌ، وقولهم الروح (3) والغيب (4) والخول (5) والقود شاذ، وكذا رجل حَوَلٌ: أي كثير الحيلة، ورَوَعٌ: أي خائف، ولم يجئ فَعَلٌ بضم العين أجوف في الاسم لثقل الضمة، ونريد بموازنة الفعل ههنا مساواته له في عدد الحروف والحركات المعينة، وإن باينه في تعيين الزيادات وأمكنتها، فَمَفْعَلٌ على وزن يَفْعَلٌ، وإن كانت زيادته غير زيادته، وفَاعِلٌ موازن لِيَفْعَلٌ وزيادته غير زيادته ومكانها غير مكانها، فالاسم الثلاثي: إما أن يكون مجرداً (كما ذكرنا) ، أو مزيداً فيه، وأما الرباعي والخماسي فإنه لا يوازن الفعل منهما إلا باب جعفر

(1) المول: الكثير المال، والنول: الكثير النال أي العطاء (أنظر ج 1 ص 149 (2)
كبش صاف: كثير الصوف (3) الروح - بالتحريك -: تباعد بين الرجلين، ومن الطير:
المتفرقة الرائحة

إلى أوكارها (4) يقال: قوم غيب - بالتحريك -: وغيب وغياب، إذا كانوا غائبين
الاخيران جمعان، والاول اسم جمع (5) الخول: ما أعطاك الله من أنعام وعبيد وإماء
وغيرهم من الحاشية، يطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث (*)

(103/3)

نحو جَهْوَرٍ (1) ، والواو والياء لا يكونان فيه إلا للإلحاق، لما تبين أن الواو والياء مع
ثلاثة أصول لا يكونان إلا مزيدتين، فلا تعل إذن، محافظة على بناء الإلحاق، فالثلاثي
المزيد فيه يشترط فيه أن يكون مع موازنته للفعل مبايناً له بوجه، وذلك كالحرف الزائد
الذي لا يُزاد في الفعل كميم مَقَام ومُقَام ومُسْتَقَام، فإنها في الأصل كَيْحَمَد وَيُحَمَد
ويُسْتَخْرَج، لكن الميم لا تزداد في أول الفعل، أو كالحروف التي تزداد في الفعل لكن تكون
متحركة بحركة لا تحرك في الفعل بمثلها نحو تَبَاع على وزن تَفْعَل بكسر التاء وفتح العين،
فإنه يوازن أَعْلَم، لكنه ليس في الفعل تاء مزيدة في الأول مكسورة، وأما نحو تَعْلَم فهي
لغة قوم، ومع ذلك فليست بأصل، بل للدلالة على كسر العين في الماضي كما تقدم
(2) ، وقد يعمل لمباينة غير المذكورتين، نحو قائم وبائع، فإنه يوازن يَفْعَل، لكن ليس
الزائد في مكان الزائد، ولا هو إياه، وكان القياس أن يعمل نحو مَقُول (3) وَمَحْطُوط إذ هما
بوزن أَعْلَم، لكن الخليل قال: لم يعلا لكونهما مقصوري مَفْعَال، وهو غير موازن للفعل،
والدليل على أن مَفْعَالاً أصل مَفْعَل اشتراكهما في كثير نحو مَحْطُوط وَمَحْطُوط وَمَنْحَت
وَمَنْحَت.

وقد شدّ مما وجب إعلاله قياساً الْمَشْوَرَة وَالْمَصْنُودَة بفتح الميم، وقولهم:

(1) جمهور: اسم موضع، وبنو جمهور: ملوك الطوائف بالاندلس، والجمهور
أيضاً: الجريء المقدم الماضي (2) أنظر (ح 1 ص 141) (3) يقال: رجل مقول
ومقوال، إذا كان بينا ظريف اللسان حسن البيان وفي الصحاح الكثير القول، وقد سموا
اللسان مقولاً، لكونه آلة القول، قال حسان بن ثابت: لسان وسيفي صارمان كلاهما *
ويبلغ ما لا يبلغ السيف مقولاً (*)

الفكاهة مَفُودَة إلى الأذى، وَأَمَّا مَرِيْمَ وَمَدِين (1) فَإِنْ جعلتهما فَعِيلًا فلا شذوذ، إذ الياء للإلحاق، وإن جعلتهما مَفْعَلًا فشاذان، وَمَكْوَرَةٌ شاذ في الأعلام.

وقال المبرد: المزيد فيه الموازن للفعل إنما يعمل إذا أفاد معنى الفعل كالمَقَام، فإنه موضع يقام فيه، وكذا المَقَامُ، بضم الميم، موضع يفعل فيه الإقامة، فعلى ما ذهب إليه مريم ومدین ليسا بشساذين، وإن كانا مَفْعَلًا، لعريتهما عن معنى الفعل، وكذا نحو تفعل من البيع بكسر التاء ينبغي أن لا يعمل، بل يقال: تَبِيع.

وإنما لم يشترط التباين في الثلاثي واشترط في ذي الزيادة لأن ذلك في المزيد فيه لنلا يشتبه بالفعل لو سُمي به مُعَلًّا، فإنه لو أعل لكان يلتبس بعد التسمية به بالفعل، بسبب سقوط الكسر والتنوين، وأما الثلاثي فكسره وتنوينه وإن كان عِلْمًا يفصله عن الفعل.

وإن لم يكن ذو الزيادة الاسمي مباينًا للفعل بوجه نحو أبيض وأسود وأدون منك وأَبِيع، ونحو إَبِيع على وزن إَصْنَع من البيع ونحو تُبِيع على وزن تُرْتَب منه، فلا يعمل شئ منها ليكون فرقاً بين الأسماء والأفعال، والأفعال بالإعلال أولى، لأصالتها فيه، وأما إعلال نحو أَبَانَ على قول من لم يصرفه فلكونه منقولاً

عن فعل مُعَلٍّ إلى الاسم، ومن صرفه فهو فَعَال، وليس مما نحن فيه.

وإن لم يوازن الاسم الثلاثي المزيد فيه الفعل لم يعمل هذا الإعلال، فعند سيبويه لم يعمل هذا الإعلال نحو الطَّوْفَانِ وَالْحَيْدَانِ وَالنَّزَّوَانِ والغليان وحمار حَيْدَى (2) والصَّوْرَى (3) خروج الاسم بهذه الزيادة اللازمة للكلمة عن وزن

(1) أنظر (ح 2 ص 391، 392) (2) يقال: حمار حيدى، إذا كان يحيد عن ظله من النشاط، ولم يوصف مذكر بوصف على وزن فعلى إلا بهذه الكلمة، ويقال: حمار حيد - كميث - بالمعنى السابق (3) الصوري - بفتحات مقصورا - : موضع أو ماء قرب المدينة، وقال ابن (*)

الفعل، بخلاف نحو الغارة (1) والقارة (2) والغابة (3) فإنّ التاء وإن أخرجت الكلمة عن وزن الفعل لكن لما كان وضعها على العروض وإن كانت لازمة ههنا لم تكن كجزء

الكلمة، فَحَوَكَةً (4) وَحَوَنَةً شاذان، ووجهه الاعتداد بالتاء، مع أن الواو ليست في الطرف، وبعض العرب يعل فَعْلَان الذي عينه واو أو ياء، فيقول: ذَارَان من دار يدور، وهَامَان من هام يهيم، وَدَالَان من دَال يدول، وَحَالَان من حال يحول، وهو شاذ قليل، وعند المبرد هو قياس، لجعله الألف والنون كالتاء غير مُخْرِج للكلمة عن وزن الفعل. فإن قيل: كيف أخرج التاء الاسم عن وزن الفعل في عمله (5) حتى انصرف ولم تخرجه في نحو غَارَة فاعل.

الاعرابي: هو واد في بلاد مزينة من المدينة، وقالوا في قول أبي الطيب المتنبي: - ولاح لها صور والصبح * ولاح الشغور لها والضحى إنه خطأ، والصواب الصوري - بالالف في آخره - (1) الغارة: اسم من قولهم: أغار على القوم إغارة، إذا دفع عليهم الخيل (2) القارة: الجبل الصغير ينقطع عن الجبال، أو هو الصخرة العظيمة. أو الصخرة السوداء، والقارة أيضا: قبيلة من العرب، وفيهم المثل السائر: قد أنصف القارة من رامها (3) في بعض النسخ الغاية - بالياء المثناة في مكان الباء الموحدة - وهي صحيحة أيضا.

(4) حوكة: جمع حائك، وهو اسم فاعل من حاك الثوب يحكيه حوكا وحيাকে، إذا نسجه، وقد جاء " حاكه " على القياس (5) اليعملة: الناقة النجبية التي تصبر على العمل والسير، وهم يقولون: أعملت الناقة، إذا ركبته في السفر، وقال الخليل: اليعملة لا يوصف بها إلا النوق، قال غيره: يقال للجمل: يعمل، وهو اسم له من العمل، قال الشاعر: إذلا أزال على أفتاد ناجية * صهباء يعملة أو يعمل جمل (*)

(106/3)

قلت: لأنه لو لم يعتد بالمخرج في نحو يعمل يظهر أثر الموازنة على المخرج عن الموازنة: أي على التاء، وذلك الأثر سقوط الجر والتنوين، بخلاف أثر الإعلال. ونحو جَوَلَان وَحَيْدَان عند المبرد شاذ خارج عن القياس، فإن أورد عليه نَزَوَان وَغَلَيَان، وقيل: إن اللام بالتغيير أولى، أجاب بأنه لو قلب لزم الحذف، فيلتبس فَعْلَان بِفَعَال، إد يبقى نَزَان وَغَلَان، وكذا قال الأخفش في حمار حَيْدَى والصَّوَرَى: إنهما شاذان وجعل ألف التأنيث كالتاء غير مخرجة للكلمة عن وزن الفعل، والأولى قول سيبويه، لما ذكرنا. فإن قيل: كيف أعل نحو العِيَاذ وَاللِّيَاذ بإعلال فعله، وَلَمْ يُعَلَّ نحو الطَّيْرَان والدَّوْرَان

والتَّقْوَال والتَّسْيَار بإعلال أفعالها، وكلاهما لا يوازن فعليهما،
فإن كان جَزِي المصدر على الفعل وعمله عمله في نحو عَيَاذٍ كافياً في إعلاله فليكن
كذلك في طَيْرَان وَغَلَيَان.

قلت: طلب الكسرة لقلب الواو التي بعدها ياء أشد من طلب الفتحة لقلب الواو
والياء التي بعدها ألفاً ألا ترى إلى كثرة نحو قَوْلٍ وَبَيْعٍ، وقلة نحو بُيْعٍ، وعدم نحو قَوْل
بكسر الفاء وسكون الواو، فبأدنى مشابهة بين المصدر وفعله يعمل المصدر بقلب واوه
ياء لانكسار ما قبلها لقوة الداعي إليه، وإذا بنيت من غزا ورمى مثل جَبْرُوت (1)
فالقِياس غزوت ورميُوت، لخروج الاسم بهذه الزيادة عن

ومن هنا تعلم أن اليعملة اسم وليست علماً ولا صفة حتى يدعى لها أنها ممنوعة من
الصرف لولا التاء التي أخرجتها عن وزن الفعل، لكونها من خصائص الأسماء وهذا
الذي ذكرناه هو مذهب سيبويه في هذه الكلمة، وقد نص على أن يفعل لم يأت وصفاً،
وذهب غيره إلى أن اليعملة وصف منقول من مضارع عمل، وعلى هذا يتجه كلام
المؤلف (1) الجبروت: الكبر والقهر، انظر (ح 1 ص 152) (*)

(107/3)

موازنة الفعل، وبعضهم يقلبهما ألفين ويحذفهما للساكين، وذلك لعدم الاعتداد بالواو
والتاء ولم يعمل نحل النَّوَال والسَّيَال (1) والطويل والغَيُور والقُؤُول والتَّقْوَال والتَّسْيَار
والمواعيد والمياسير لعدم موازنة الفعل، وقيل: للالتباس لو أعل، إذ يلزم الحذف، ورد
بأنه كان ينبغي الإعلال إن كان سببه حاصلاً كما في قائل وبائع وكساء ورداء، ثم
التحريك وجعله كما في الأمثلة المذكورة.

وثاني النوعين المذكورين: الاسم الذي فيه واو أو ياء مفتوح، إذا كان مصدراً قياسياً
جارياً على نمط فعله في ثبوت زيادات المصدر في مثل مواضعها من
الفعل، كأَقْوَامٍ واستَقْوَامٍ، فلمناسبتة التامة مع فعله أعل إعلاله بنقل حركتهما إلى ما
قبلهما وقلبهما ألفاً، ولم يعمل نحو الطيران الدوران والنزوان والغليان علة فعله مع تحرك
حُرُوف العلة فيه وانفتاح ما قبلها لضعف مناسبتها.
والنوعان الآخران من الأنواع الأربعة من باب الجمع الأقصى، وهما باب بَوَائِعٍ وَعَجَائِزٍ،
وإنما أعلا الإعلال المذكور وإن لم يشابها الفعل لألف الجمع في أحدهما وقصد الفرق في

الآخر كما تقدم شرحهما هذا، ولضعف هذه العلة - أعني تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما - في إيجاب القلب ترد الألف إلى أصلها من الواو والياء، ويحتمل تحركهما وانفتاح ما قبلها إذا أدَّى ترك الرد إلى اللبس: في الفعل كان، أو في الاسم، وذلك إذا لقي الألف حرف ساكن بعدها لو أبقى الألف معه على حالها سقطت والتبس، فالفعل نحو غَزَوْا ورميا، فإن أَلَف الضمير اتصل بغزا ورمى معلين، ولو لم يردوا الألف إلى أصلها لسقطت للساكنين والتبس المسند إلى ضمير المثني بالمسند إلى ضمير

(1) السيال: اسم جنس جمعي واحده سيالة - كسحابة - وهو شجر له شوك أبيض طويل، انظر (ص 5 من هذا الجزء) (*)

(108/3)

المفرد أو إلى الظاهر، وكذا يَرْضَيَان، لأنه كان يسقط النون جزماً (1)، وأما في اَرْضَيَا فلكونه فرع يَرْضَيَان، والاسم نحو الصَّلَوَاتِ وَالْفَتَيَاتِ، لو حذفت الألف للساكنين لا لتبس الجمع بالواحد، ونحو الْفَتَيَانِ وَالرَّحِيَّانِ إذ لو لم يرد لا لتبس المثني بالمفرد عند الإضافة، وأما نحو الْفَتَيَيْنِ وَالرَّحِيَّيْنِ فلكونهما فرعي الفتیان والرحيان، كما تبين في أول شرح الكافية، ومع ياء النسب ترد الألف المحذوفة في نحو عصي ورجى المنونين، لزوال الساكنين: أي الألف والتنوين، وبعد ردها تقلبها واواً لأجل ياء النسب، كما قلبتها في العصا

والرحى لما نسبت إليهما، ولا نقول: إن الألف المحذوفة ترد إلى أصلها من الواو والياء، وإنما لم تحذف الألف للياء الساكنة اللاحقة بها لما ذكرنا في باب النسب، وبعد رد جميع الحروف المذكورة وتحريكها لم تقلها ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها، لعروض الحركة عليها، ولأنه إنما فر من الألف حتى لا يلتبس بعد الحذف، فكيف يعاد إلى ما فر منه؟ وأما رد الألف إلى أصلها في نحو هل تَرَيَنَّ وَتَرْضَيْنَّ، والأصل هل ترى وترضى، فليس خوف الالتباس، بل للقياس على هل تغزون وَتَرْمِينَ، وإنما رد اللام في نحو اَرْضَيْنَّ ولا تَرْضَيْنَّ وكذا في نحو اغزُونَّ وَارْمِينَّ ولا تغزون ولا تَرْمِينَ لأن الفعل مع النون

(1) قول المؤلف جزماً معناه قطعاً، وليس المراد به الجزم الذي هو حالة من حالات إعراب الفعل المضارع، وذلك لأن هذه الحالة لا يقع فيها اللبس على فرض إعلال

يرضيان، لانك كنت تقول في المسند إلى ضمير الواحد: محمد لم يرض - بحذف لام الفعل للجزم - وكنت تقول: الحمدان لم يرضا - بألف هي ضمير المثنى - فلا لبس حينئذ، فثبت أن جزماً لا ينبغي أن يحمل على حالة الاعراب المذكورة، وصورة الالتباس إنما تقع في حالة النصب، لانك تقول: محمد لن يرضى والحمدان لن يرضا، والألف في الاول لام الفعل وفي الثاني ضمير التثنية، ونريد أن نبهك إلى أن اللبس حينئذ في النطق لا في الرسم (*)

(109/3)

لبس موقوفاً ولا مجزوماً، وحذف اللام إنما كان للجزم أو الوقف، ولم تقلب الياء في اَرْضَيْنَ ولا تَرْضَيْنَ ألفاً بعد الرد لكون حركتها عارضة لأجل النون التي هي كلمة مستقلة، وأيضاً لنلا يلزم منه حذف الألف فيؤدي إلى ما فر منه، وكذا في نحو اَرْضُونَ وارْضِينَ يا امرأة، لم تقلبا لعروض الحركة لما ذكرنا في باب التقاء الساكنين، ولكون الواو والياء اسمين مستقلين، فلا يغيران، ولأن الواو والياء لا تقلبان ألفاً إلا إذا كان ما قبلهما من حروف كلمتها مفتوحا، وههنا الواو كلمة أخرى، وأيضاً لو غيرا بالقلب لحذف بلا دليل عليهما، كما كان في اغْزَنَ واغْزَنَ وإن لم يؤد حذف الألف للساكنين إلى اللبس لم يرد نحو يَرْضُونَ وتُغْزِينَ وترضين والمصطفون والمُصْطَفَيْنَ وَغَزَوْا ورموا وَغَزَتْ ورمّت قوله " تحركنا " أي: في الأصل فيخرج نحو ضَوْ وشي مخففتين، حركة لازمة، ليخرج نحو غَزَوْا ورميًا وعَصَوَان وارْضَيْنَ وجَوَزَات وبَيْضَات، عند بني تميم، وإنما قلنا في نحو الْعَصَا والرَّحَى وإن كانت الحركة الإعرابية عارضة، لأن نوعها وإن كان عارضاً لكن جنسها لازم، إذ لا بد لكل معرب بالحركات من حركة ما رفعاً أو نصباً أو جراً قوله " أو في حكمه " أي: في حكم الفتح، نحو أَقُولُ وأُبَيِّعُ ومُقْوَمٌ ومُبَيِّعٌ قوله " في فعل ثلاثي " كقال وطال وخاف وباع وهاب قوله " أو محمول عليه " كأقام وأبان واستقام واستبان، وقد يكون الفعل الثلاثي محمولاً على الثلاثي، كَيَخَافُ ويُقَالُ وَيَهَابُ، لأن الأصل في الإعلال الماضي، والمضارع فرعه فيعتل باعتلاله، وذلك لأنه هو الماضي بزيادة حرف المضارعة عليه قوله " أو اسم محمول عليهما " أي: على الفعل الثلاثي كباب ودار وكبش

(110/3)

صَافٍ، وعلى الفعل المحمول عليه كَمُقَام والاستقامة قوله " بخلاف قول وَبَيْع " أي: بخلاف ما كان الواو والياء فيه ساكنين مفتوحاً ما قبلهما قوله " وطائي وباجل شاذ " قد ذكرنا حكم طائي في باب النسب، وكذا ذكرنا أن نحو يَاجِل مطرد، وإن كان ضعيفاً، وكذا ذكرنا أن بعض الحجازيين يقلب الواو الساكنة ألفاً قياساً في مضارع نحو ايتعد وايتسر، وبعض بني تميم يقلبون واو نحو أولاد: أي جمع ما فاءه واو، ألفاً قياساً، فيقول: آلاذ، وطئ يفتحون ما قبل الياء إذا تحركت بفتحة غير إعرابية وكانت طرفاً وانكسر ما قبلها، لتقلب الياء ألفاً، وذلك لكون الطرف محل التغيير والتخفيف، وشرط فتحة الياء لتنتقل إلى ما قبلها، وشرط كونها غير إعرابية، لئلا تكون عارضة فيعتد بها، وشرط انكسار ما قبلها لأن الكسر أخو السكون، على ما تبين في باب التقاء الساكنين، فتكون كأنك نقلت الفتح إلى الساكن، كما في أَقْوَم، قال نَسْتَوْقِدُ التَّيْلَ بالحضيض * ونصطاد نُفُوساً بُنْتُ عَلَى الْكَرَمِ (1) وإن توسطت الياء بسبب التاء اللازمة نحو نَاصَاة في نَاصِيَةٍ فقليل غير مطرد قوله " بخلاف قَاوَلٍ وَبَايَعٍ " أي: بخلاف الثاني المزيد فيه، إذا كان ما قبل الواو والياء ساكناً، ولم يكن ذلك للساكن حرفاً كان مفتوحاً في الثلاثي قوله " أُخِيلَتِ السماء " أي: صارت خليقة بالمطر، وأغيلت المرأة: أي أرضعت على الحبل، ومثله اسْتَصَوَّبَ واسْتَرْوَحَ الريح، وعند أبي زيد التصحيح

(1) قد مضى شرح هذا البيت مفصلاً (ح 1 ص 124) (*)

(111/3)

قياس في مثله، إذا لم يكن له فعل ثلاثي كاستنوق (1)، وعند سيبويه نحو استنوق أيضاً شاذ، والقياس إعلاله طرداً للباب كما أعل سائف (2) وخائل (3) في النسبة، وإن لم يأت منه فعل معل، طرداً لباب فاعلٍ في إعلاله علة واحدة، وإذا طرد باب تعد ونعد وأعد فهذا أولى قال: " وَصَحَّ بَابُ قَوِيٍّ وَهَوَى لِلْإِعْلَالَيْنِ، وَبَابُ طَوِيٍّ وَحْيٍ لَأَنَّهُ فَرَعُهُ أَوْ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ يَقَايٍ وَيَطَايٍ وَيَحَايٍ، وَكَثُرَ الإِدْغَامُ فِي بَابِ حَيٍّ لِلْمِثْلَيْنِ، وَقَدْ يُكْسَرُ الْفَاءُ، بِخِلَافِ بَابِ قَوِيٍّ، لَأَنَّ الإِعْلَالَ قَبْلَ الإِدْغَامِ، وَلِذَلِكَ قَالُوا يَحْيَى وَيَقْوَى وَاحْوَاوَى يَحْوَاوِي وَارْعَوَى يَرْعَوِي، فَلَمْ يَدْغَمُوا، وَجَاءَ أَحْوَ يَوَاءَ وَاحْوِيَاءَ، وَمَنْ قَالَ أَشْهَبَابَ قَالَ أَحْوَاهِ

كَافِتَالٍ، وَمَنْ أَدْعَمَ افْتِتَالًا قَالَ: حَوَاءٌ، وَجَازَ الإِدْعَامَ فِي أُخْيِي وَاسْتُحْيِي بِخِلَافِ أُخْيِي
وَاسْتُحْيِي، وَأَمَّا امْتِنَاعُهُمْ فِي يُحْيِي وَيَسْتُحْيِي فَلِئَلَّا يَنْصَمَّ مَا رَفَضَ صَمَّهُ، وَلَمْ يَبْنُوا مِنْ
بَابِ قَوِيٍّ مِثْلَ ضَرْبٍ وَلَا شَرْفٍ كَرَاهَةِ قَوُوتٍ وَقَوُوتٍ، وَنَحْوُ الْقُوَّةِ وَالصُّوَّةِ وَالْبَوِّ وَالْجَوِّ
مُحْتَمَلٌ لِلإِدْعَامِ " أقول: قوله " باب قوي " أي: فَعِلَ بالكسر مما عينه ولامه واو، ولا بد
من

(1) استنوق الجمل: تشبه بالناقطة، وهو مثل يضرب لمن يخلط الشيء بغيره انظر (ح 1
ص 86) (2) يقال: سافه يسيفه فهو سائف، إذا ضربه بالسيف، ويقال: رجل سائف:
أي ذو سيف، فهو على الاول اسم فاعل، وإعلاله اصل، وعلى الثاني للنسبة كلا بن
وتامر، وإعلاله بالحمل على الاول، طردا لباب فاعل كما قال المؤلف (3) يقال: خال
يخال فهو خائل، إذا ظن، ويقال: رجل خائل، إذا كان ذا خيلاء، فهو على النسب في
قول أكثر أهل اللغة، والقول في إعلال اللفظين كالقول في سائف، ومنهم من ذهب إلى
أن الخائل المتكبر اسم فاعل فاعلا له بالاصل لا بالحمل (*)

(112/3)

قلب الواو ياء، لانكسار ما قبلها، كما يجئ بعد أن كل واو في آخر الكلمة مكسور ما
قبلها: متحركة كانت أو ساكنة، قلبت ياء للاستثقال، والاشتغال
بإعلال الأطراف أسبق من الاشتغال بإعلال الوسط: إما بالقلب، أو بالإدغام، لما
عرفت، فبعد قلب الثانية ياء لو قلبت الأولى ألفاً لاجتمع إعلالان على ثلاثي ولا
يجوز، كما مر، وأما هَوَى فقد أعللت اللام أيضاً بقلبها ألفاً، فلم يكن لك سبيل إلى
إعلال العين، حذراً من الإعلالين، و " قَوِي " من المضاعف بالواو بدليل القوة، " وحَيَّ
" من المضاعف بالياء، إلا عند المازني، وهوى مما عينه واو ولامه ياء، وكذا طَوِيٍّ، بدليل
طَيَّان (1) ، ولم يُعَلَّ في حَيِّي بقلب العين عند المازني، لأن أصله حَيَوٍ عنده، أو لأنه
مثل طَوِيٍّ كما يجئ قوله " وباب طَوِيٍّ وَحَيِّي " يعني لم يعلا وإن لم يلزم إعلالان، لانهما
فرعا هوى، وذلك لأن فَعَلَ - بفتح العين - في الأفعال أكثر من أَخَوَيْهِ، لكونه أخف،
والخفة مطلوبة في الفعل، وهو أيضاً أكثر تصرفاً، لأن مضارعه يأتي على ثلاثة أوجه،
دون مضارعها ثم ذكر علة أخرى لتركهم إعلال عين ثلاثة من الأفعال المذكورة، وهي ما
على فَعَلَ - بكسر العين - وذلك أن كل أجوف من باب فَعَلَ قلبت عينه في الماضي

ألفاً تقلب عينه في المضارع أيضاً، نحو خاف يخاف، وهاب يهاب، فلو قالوا في الماضي:
قاي وَطَيَّ وَحَايَ لقالوا في المضارع: يَقَاي وَيَطَاي وَيَحَاي، وضم لام

(1) طيان: صفة مشبهة من قولهم: طوى يطوى - كفرح يفرح - إذا جاع وخلا بطنه،
كقولهم: شبعان من شبع، وريان من روى، وضمآن من ضمى، ووجه دلالة طيان على
أن لام طوى ياء قلب الواو التي هي العين ياء وإدغامها في الياء، وأصله على هذا
طويان، ولو لم تكن اللام ياء لما قبل: طيان، بل كان يقال: طوان، انظر (ح 1 ص
211) (*)

(113/3)

المضارع إذا كان ياء مرفوض مع سكون ما قبله أيضاً، بخلاف الاسم، نحو طَيَّ
وآي وراي، وذلك لثقل الفعل كما ذكرنا، ويجوز أن يقال في هوى أيضاً مثله، وهو أن
كل أجوف من باب فَعَلَ تسكن عينه بقلبها ألفاً وجب تسكين عين مضارعة ونقل
حركته إلى ما قبله، نحو قال يَقُول وباع يبيع وَطاح يَطِيح (1) والأصل يَطُوح فكان
يجب أن يقال يَهَيَّ مشدداً في مضارع هاي، ولا يجيئ في آخر الفعل المضارع ياء مشددة،
لأنه مورد الإعراب مع ثقل الفعل، وأما في الاسم فذلك جائز لخفته، نحو حَيَّ، ويجوز
كما قدمنا أن نعلل ترك إعلاهم عين طَوِيَّ وَحَيَّي بامتناع إعلال لامهما الذي كان أولى
بالإعلال لو انفتح ما قبله، لكونه آخر الكلمة.

قوله " وكثر الإدغام في باب حَيَّي " قال سيبويه: الإدغام أكثر والأخرى عربية كثيرة
(2) ، وإنما كان أكثر لأن اجتماع المثلين المتحركين مستثقل، ويشترط في جواز الإدغام
في مثله: أي فيما تحرك حرف العلة فيه، لزوم حركة الثاني، نحو حَيَّ، حَيَّا، حَيُّوا، حَيَّتْ،
حَيَّتَا، قال: 139 - عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا * عَيَّتْ ببيضتها الحمامه جعلت لها عودين من *
نشم وآخر من ثمامة (3)

(1) انظر (ح 1 ص 81، 115) (2) هذه عبارة سيبويه (ح 2 ص 387) وقد
استظهر أبو الحسن الأشموني من عبارة ابن مالك أن مذهبه كون الفك أجود من الادغام
مع اعترافه بكونهما فصيحين، وقد علل جواز الوجهين في حَيَّي بأن من أدغم نظر إلى
حقيقة الامر فيه، وهى اجتماع مثلين متحركين وحركة ثانيهما لازمة، من فك نظر إلى

أن حركة الماضي وإن كانت لازمة فيه إلا أنها كالمفارقة، بسبب عدم وجودها في المضارع، ففارق بهذا نحو شدد يشدد، إذ الحركة في الماضي والمضارع (3) هذا الشاهد من مجزوء الكامل المرفل، وهو لعبيد بن البرص من (*)

(114/3)

وإن كانت حركة الثاني لأجل حرف عارض غير لازم لم يدغم، كما في محبة ومحبيان، فإن الحركة لأجل التاء التي هي في الصفة ولألف المثني، وهما عارضان لا يلزمان الكلمة، وكذا الحركات الاعرابية، نحو قوله تعالى: (أن يحيى الموتى) وقولك: رأيت مُعِيّاً وإن كانت الحركة لازمة في نفس الأمر كما في حَيٍّ، أو لأجل حرف عارض لازم كما في تَحْيِيَّةٌ وَأَحْيِيَّةٌ جمع حَيَاء (1) جاز الإدغام والإظهار، إذ التاء في مثله لازمة، بخلاف تاء الصفة، وكذا يجوز في جمع عَيٍّ أعياء وأعياء، للزوم الألف، والإدغام في هذا النوع أيضاً أولى، كما كان في حَيٍّ وأَحْيٍ وإنما اشترط للإدغام في هذا الباب لزوم حركة الثاني بخلاف باب يَرُدُّ وَيَمَسُّ، لأن مطلق الحركة في الصحيح يلزم الحرف الثاني، إلا أن يدخله ما يوجب سكونه، كلم يَرُدُّ وَيَرُدُّ، وأما في المعتل نحو مُعِيَّةٍ ورأيت

كلمة له يبكى فيها قومه بنى أسد حين قتلهم حجر الكندي أبو امرئ القيس الشاعر لمنعهم الاتاوة التي كان قد فرضها عليهم، وأول هذه الكلمة قوله: يَا عَيْنُ مَا فَاكِكِي بَنِي * أسد فهم أَهْلُ التَّدَامَةِ أَهْلُ الْقَبَابِ الْحُمْرِ وَالنَّعَمِ * الْمُؤَبِّلِ والمدامة " ما " زائدة، والقباب: جمع قبة، وكانت لا تكون إلا للرؤساء والاشراف، والنعم: المال الراعى: إبلا أو غيرها، وقيل: يختص بالابل، والمؤبل: المتخذ للقبية، والمدامة: الخمر. والاستشهاد بالبيت في قوله " عيوا " حيث أدغم المثلين في الفعل المسند لواو الجماعة (1) الاحية: جمع حياء، مثل قذال وأقذلة، والحياء هو الفرج من ذوات الخف والظلف والسباع (*)

(115/3)

مُعِيّاً فيسكن الثاني بلا دخول شئ، نحو مُعِيٍّ، فلم يروا إدغام حرف فيما هو كالساكن، وحيث أظهرت الياء سواء كانت واجبة الإظهار كما في مُحْيِيَّةٍ أو جائزته كما في حَيٍّ،

وانكسرت، فإخفاء كسرهما أحسن من إظهاره، ليكون كالإدغام، فإن الكسر مستثقل، وإن انفتحت الأولى، كما تقول في تثنية الحَيَا: (1) حَيَّان، جاز الإخفاء والتبيين، والتبيين أولى، لعدم الاستثقال، ولا يجوز هاهنا الإدغام، لعدم لزوم ألف التثنية، ومن أظهر في حَيَّي قال في الجمع حَيُّوا مخففاً كَحَشُّوا، قال: 140 - وكنا حسبناهم فوارس كهمس * حيوا بَعْدَ مَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَغْضَرَا (2) قوله " وقد تكسر الفاء " يعني في حى المبني للفاعل، والظاهر أنه غلط نقله من المفصل (3) ، وإنما أورد سيبويه في المبني للمفعول حُيَّ وحي،

(1) الحيا - مقصورا - : الخصب والمطر، وتثنيته حَيَّان مثل فتى وفتان (2) هذا بيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه (ح 2 ص 387) وهو من كلمة أولها - فيما رواه صاحب الاغانى -: فَلِلَّهِ عَيْنَا مَنْ رَأَى مِنْ فَوَارِسٍ * أَكْرَرَ عَلَى الْمَكْرُوهِ مِنْهُمْ وَأَصْبَرَ وَأَكْرَمَ لَوْ لَأَقْوَا سَدَاداً مُقَارِباً * وَلَكِنْ لَقُوتَا طَمًّا مِنَ الْبَحْرِ أَخْضَرَا وقد نسبت هذه الابيات لابي حزابة التميمي، وهو الوليد بن حنيفة، شاعر من شعراء الدولة الأموية، وقيل: هي لمودود العنبري، وكهمس: أبو حي من العرب. والاستشهاد بالبيت في قوله " حيوا " بتخفيف الياء مضمومة على لغة من قال في الماضي: حَيَّ بالفك، مثلما تقول: رضوا في رضى، ورواية الاغانى " وحتى حسبناهم " (3) عبارة جار الله: " وقد أجروا نحو حَيَّ وعيى مجرى قى وفنى، فلم يعلوه، وأكثرهم يدغم فيقول: حى وعى - بفتح الفاء وكسر - كما قيل لى ولى في جمع (*)

(116/3)

كقولهم في الاسم في جمع قَرْنِ أَلْوَى: قُرُونٌ لِيٍّ - بالضم والكسر - (1) فإن قيل: كيف وجب كسر الضم في غير فُعْلٍ نحو مُسْلِمِيٍّ وَعُتَيٍّ وَجُتَيٍّ وَغُرُويٍّ على مثال عُصْفُورٍ من الغزو، وجاز الوجهان في فُعْلٍ؟ قيل: لأن فُعْلاً يلتبس بفُعْلٍ فجاز إبقاء الضم فيه دلالة على أصل البنية وفي غيره لا يلتبس بِنْيَةٍ ببنية، أو يقال: المجوز لضم فُعْلٍ قبل الياء خفة البناء، وقال السيرافي: يجوز أن يقال لِيٍّ: بالكسر في جمع أَلْوَى، كبيض في جمع أبيض، جعل الياء الساكنة المدغمة كغير المدغمة، وَحَيٍّ في حَيٍّ كَقَبِيلٍ وبيع

ألوى، قال الله تعالى (ويحيى من حى عن بينة) وقال عبيد: عيوا بأمرهم كما * عيت
ببيضتها الحمامة اه كلام الزمخشري ولم يتعرض ابن يعيش لذلك في شرحه، ولا خطأ جار
الله في شئ مما قاله، وقد بحثنا من كتب القراءات كتاب النشر لابن الجزرى ووجوه
قراءات القرآن للعكبرى، ومن كتب التفسير كتاب الكشف، والبيضاوي والشهاب
الخفاجى، والبحر المحيط لابي حيان، فلم نجد أحدا من هؤلاء ذكر أنه قرئ في قوله
تعالى: (ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حى عن بينة) بالادغام مع كسر الحاء، ثم
بحثنا من كتب النحو واللغة: لسان العرب لابن المكرم (ح ي ي - ع ي ي)
والقاموس المحيط، وكتاب سيبويه وأوضح المسالك لابن هشام، والاشموني، والجمع
للسيوطي، والكافية الشافية لابن مالك، فلم نجد أحد من هؤلاء جميعا ذكر أن
حى ونحوه من المبني للمعلوم إذا أدغم جاز كسر فائه، فإذا علمت هذا تبين لك أن
وجه تخطئة المؤلف للزمخشري عدم النقل عن أحد من النحاة وعدم وروده في كلام
العرب، ولعل الزمخشري إنما حكى ذلك لوجه من القياس كما يشعر به نظيره (لى) -
جمع ألوى - وإن كان قوله " وأكثرهم يدغم فيقول " ظاهرا في النقل عن العرب (1)
تقول: قرن ألوى، إذا كان شديد الالتواء (*)

(117/3)

وقالوا في الاسم: حياة ودواة ونَوَاة، وشذ غَايَة وَغَاي، وَرَايَة وَرَاي، وآية وثاية، (1)
والقياس غَوَاة أو غَيَاة، والأول أولى، لأن باب طَوِيْتُ أكثر من باب حَيِي، وإنما قلنا
بشذوذ ذلك لأن الأولى إعلال الآخر كما في هَوَى وَنَوَى وقال الفراء وجماعة من
المتقدمين في آية: إنه ساكن العين، والأصل آيَة وأى قلبت العين الساكنة ألفا، لفتح ما
قبلها كما في طائى وياجل (2) وعاب، وهو ههنا أولى، لاجتماع الياءين وقال
الكسائي: آيية، على وزن فاعلة، فكروها اجتماع الياءين مع انكسار أولاهما، فحذفت
الأولى وعلى جميع الوجوه لا يخلو من شذوذ في الحذف (3) والقلب

(1) الثانية: مأوى الابل، وعلم بقدر قاعدة الانسان، وأصلها ثوى لاثنى، لان باب طوى
أكثر من باب حى، وكان مقتضى القياس أن تقلب اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها،
ولان الاعلال باللام أولى كما فعلوا في النوى والحيا، ولكنهم أعلوا العين بقلبها ألفا
على خلاف مقتضى القياس فصار ثايا.

وانظر في الكلام على بقية هذه الالفاظ (ح 2 ص 51) (2) العاب: أصله العيب -
بفتح فسكون - فقلبت الياء ألفا أكتفاء بجزء العلة وهو انفتاح ما قبلها، ومثله الذام
والقاب في نحو (قاب قوسين) ومثله " آد " بمعنى القوة من نحو قوله تعالى (والسماء
بنيناها بأيد) ومثله " رادة " في قولهم: ربح
ريدة ورادة، إذا كانت لينة المهبوب، ومثله الذان بمعنى الذين - بفتح الذال وسكون الياء
- وهو العيب، ومن العلماء من زعم أن المقلوب من هذه الالفاظ مفتوح العين، وأن
كل كلمة من هذه الكلمات قد وردت على لغتين، وحينئذ يكون القلب مستوفيا علته
(3) ليس بك حاجة إلى بيان الوجوه وما يلزم على كل وجه من الشذوذ إذا رجعت إلى
ما كتبناه في (ح 2 ص 51) ولاحظت أن الاعلال باللام أولى منه بالعين، وأن العين لا
تعل إذا كانت اللام حرف علة سواء أعلت بالفعل أم لم تعل، وأن علة انقلاب الواو
والياء ألفا هي تحركهما وانفتاح ما قبلهما، فإذا طبقت هذه القواعد على الاقوال التي
ذكرناها في الموضوع المشار إليه ظهر لك أن كل قول منها لا يخلو من شذوذ.
(*)

(118/3)

ويمكن أن يقال: الوجهان أيضا في غاية وثاية وراية واعلم أن في استحياء لغتين: لغة أهل
الحجاز استحياء يستحيي - بياءين - مستحي مستحياء منه، على وزن استرعى يسترعى
سواء، ولغة بني تميم استحي استحي، بتحريك الحاء وحذف إحدى الياءين فمذهب
الخليل أنه مبنى على حيي معلا إعلال هاب وباع، فكأنه قيل: حاي، فكما تقول في
باع: استبعت، تقول في حاي: استحييت، وإنما بنى على حاي المرفوض، لأن حق حيي
إعلال عينه لما امتنع إعلال لامه، فاستحي على هذا في الأصل استحياء كاستباح،
حذفت حركة الياء، إذ لم يوجد في كلامهم لام الماضي ياء متحركة ساكنا ما قبلها،
فالتقى ساكنان، فحذفت أولاهما، ثم قلبت الياء الساكنة ألفاً لانفتاح ما قبلها كما في
ياجل وطائي، وكذا تقول في المضارع: إن حقه يَسْتَحْيِي كاستبيع، حذفت حركة الياء،
إذ لا نظير له في الأفعال، ثم حذفت الياء الأولى للساكين، والأمر منه اسْتَحْ،
وحق مصدره على هذا اسْتَحَاء كاستباعة، ولا يستعمل، واسم الفاعل مُسْتَحٍ، والأصل
مُسْتَحْيٍ فاعل إعلال المضارع، والمفعول مُسْتَحْيٍ منه، وأصله مُسْتَحْيٍ حذفت حركة
الياء كما في يستحاي، وأعل إعلال استحاي، وقد مر، وفيما ذهب إليه الخليل ضعف

لا يخفي للارتكابات المكروهة وقال غيره - واختاره المازني -: إن الياء الأولى في جميع هذه التصرفات حذفت كما في أَحَسْتُ وَظَلْتُ وَمَسْتُ، لأنَّ حقَّ المثلين الإدغام، فلما امتنع حذفت الأولى، لكونه أشبه شئ بالإدغام، وقال المازني: لو حذفت للساكين لم تحذف في المثنى نحو اسْتَحْيَا وَلَقَالُوا: اسْتَحْيَا كاستبعا قوله " بخلاف باب قوي " يعني أن قَوِيَّ من مضاعف الواو، بدليل القوة كما أن حييَّ من مضاعف الياء، لكنه إنما جاز إدغام حيي بخلاف قوي فلم

(119/3)

يُقَلَّ قَوَّ كما قيل حيَّ، لأن قلب الواو ياء إعلال في الطرف، وإدغام العين في اللام إعلال في الوسط، والأول أولى لما ذكرنا غير مرة، ولذلك ابتدئ بإدغام أَيْمَة قبل قلب همزة الساكن ألفاً، لانفتاح ما قبله كما ذكرنا في أول الكتاب، (1) وأيضاً قوي بقلب الواو ياء أخف منه بإدغام الواو في الواو، والطريق المؤدي إلى زيادة الخفة أولى بالسلوك مما ليس كذلك قوله " ولذلك قالوا يَحْيَا " أي: لم يقولوا يَحْيِيَّ مع أنهم أدغموا في الماضي، لأن الإعلال قبل الإدغام، وأيضاً الكلمة بالإعلال أخف منها بالإدغام، ولذلك قيل: يَقَوَى، لا يَقَوُ، وأيضاً لا يجوز الإدغام في يَحْيَى وَيَقَوَى، لعدم لزوم حركة الثاني، وهو شرط الإدغام في مثله كما تقدم قوله " اخَوَاوَى " هو أَفْعَالٌ من الحَوَّة (2) وأصله اخَوَاوَوَ، ولم يدغم، بل أعل، لسبق الإعلال على الإدغام، ولكون الكلمة به أخف، وكذا يَجَوَاوِي

في مضارعه، والحركة في آخره عارضة، وكذا ارْعَوَى، وهو من باب أَفْعَل كاخْمَرَّ، وأصله ارْعَوَوَ كاخْمَرَّرَ، ومصدر اخَوَاوَى اخْوِيَّاء كاخْمِرَارَ، واخْوِيَّاء، ولم يذكر سيبويه إلا هذا، فمن قال: اخْوِيَّاء بلا قلب وإدغام فلكون الياء عارضاً في المصدر للكسرة وأصلها الألف في اخَوَاوَى، فصارت لعروضها لا يعتد بها كما لا يعتد بواو سُوِيرَ وَقُوُولَ، لكونها بدلاً من الألف في سائر (3) وقاويل، وسيبويه نظر إلى كون المصدر أصلاً للفعل، فلا يكون الياء بدلاً من الألف، بل الالف في الفعل بدل من الياء في المصدر

(1) أنظر (ح 1 ص 27) (2) الحوة - بضم الحاء وتشديد الواو - : سواد إلى

الخصرة، أو حمرة إلى السواد.

انظر (ح 1 ص 208، 232، 233) (3) هذه العلة التي ذكرها المؤلف ههنا لعدم

إعلال سوير بقلب واوه ياء ثم إدغامها في الياء ولعدم الادغام في قول، هي العلة التي ذكرها سيوييه، وهى التى (*)

(120/3)

قوله " ومن قال اشهباب " يعني أن باب أفْعِلَال مقصور أفْعِلَال في بعض الكلمات،: يقال احميرار واحمرار، واشهيباب واشهباب (1) ، فيقال على ذلك في احوواء، احوواء، فيجتمع الواوان كما يجتمع التاءان في اقتتال، وإن لم يكن احوواء من باب اقتتال، وسيجئ في باب الإدغام أنه قد يدغم نحو اقْتَتَلَ يقتتل اقتتالاً فيقال: قِتَال، فيقال أيضاً هنا: حَوَاء، والواوان المدغم إحداهما في الأخرى لا يستثقلان في الوسط كما يستثقلان في الطرف، فيقال حَوَى يَحْوِي، بفتح الحاء فيهما، أو حَوَى يَحْوِي، بكسر الحاءين (2) ، حَوَاء نحو قتل يقتل قتلاً

اختارها متأخرو النحاة كابن مالك وشراح كلامه، لكن ابن الحاجب ذكر في باب الادغام أن عدم القلب في سوير وعدم الادغام في قول لخوف الالتباس بنحو سير مبنيا للمجهول من نحو قوله تعالى: (وإذا الجبال سيرت) وبنحو قول مبنيا للمجهول من قول - بالتضعيف - وأيد المؤلف كلامه هناك حيث قال " وعند سيوييه والخليل أن سُوَيْرَ وَقُوْلَ لم يدغما لكون الواوين عارضين، وقول المصنف أولى، وهو أنهما لم يدغما، لخوف الالتباس، لأن العارض إذا كان لازماً فهو كالأصلي، ومن ثم يدغم إينة - كامة - وأول - كابلم - مع عروض الواو الياء " اه، وخلط بين العلتين في الكلام على قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء وسبقت إحداهما ساكنة.

(1) الشبهة: البياض الذى غلب على السواد، وقد قالوا: اشهب الفرس اشهبابا واشهب اشهيبابا، إذا غلب بياضه سواده، هذا قول أكثر أهل اللغة، وقال أبو عبيدة: الشبهة في ألوان الخيل: أن تشق معظم ألوانها شعرة أو شعرات بيض كمثا كانت أو شقرا أودهما.

(2) وجه كسر الحاء في " حوى " أنه لما قصد الادغام سكن أول المثليين فالتقى ساكنان: الحاء التى هي فاء الكلمة، والواو التى هي عينها، فحرك أول الساكنين بالكسر الذى هو الاصل في التخلص من التقاء الساكنين، وحذفت همزة الوصل استغناء عنها، وأما " حوى " بفتح الحاء فوجهه أنه لما أريد الادغام نقلت حركة أول

المثلين إلى الساكن قبله وحذفت همزة الوصل استغناء عنها.

(*)

(121/3)

وإذا بنيت من حَيٍّ ورَمَى مثل اَحْمَرَّ قلت: اَحْيَا وارْمَيَا، والإعلال قبل الإدغام.
وإذا بنيت مثل اَحْمَرَّ منهما قلت: اَحْيَا وارْمَايَا، وفي المثنى اَحْيِيَا وارْمِيَا واَحْيَايَا
وارْمَايَا، ولا يجوز الإدغام لعروض الحركة في الأخيرة، لأجل ألف المثنى، وتقول في
الجمع: احيوا، واحياوا، فإذا لزمت الحركة
- وذلك فيما لم يسم فاعله نحو اَحْيِيَّ وارْمِيَّ واَحْيُوِيَّ وارْمُوِيَّ واَحْيِيَا واحيوا
واَحْيُوِيَا واَحْيُوِيُو - جاز الإدغام، فتقول: اُحْيِيَّ وأصله اُحْيِيَّ كسرت الياء المضمومة
كما في مُسْلِمِيَّ، واَحْيِيَا واَحْيُوِيَا واَحْيُوِيَّ واَحْيُوِيَا واَحْيُوِيُو، وفي المضارع: يُحْيِي وَيُرْمِي
وَيَحْيَاي وَيُرْمَاي، ولا يجوز إدغام الواو في اَحْيُوِيَّ كما لم يدغم في سُورٍ، كما ذكرنا،
وتقول في اسم الفاعل: مُحْيِيَّةٌ وَمُحْيَايَّةٌ، ولا يجوز الإدغام، لعروض الحركة، بل إخفاء
الكسر أولى من الإظهار كما بينا وتقول في مصدر اَحْيَا: اَحْيَاءٌ، وفي مصدر اَحْيَايَا
اَحْيِيَاءٌ بالإدغام، ومن لم يدغم في اَحْيُوِيَاءٍ لكون الياء بدلاً من الألف ينبغي أن لا يدغم
أيضاً ههنا، لكنه مستثقل، ومن أدغم في اَقْتَل يَقْتُل اقتتالا قال ههنا: حَيَّا يَحْيِي حَيَّاء.
قوله " وجاز الإدغام في اُحْيِيَّ واستُحْيِي " من أدغم قال: اُحْيِيَّ اُحْيَا اُحْيُوَا واستُحْيِيَّ
استُحْيَا استُحْيُوَا، وذلك للزوم الحركة، ومن لم يدغم قال اُحْيِيَّ اُحْيِيَا اُحْيُوَا، نحو اُرْمِي
اُرْمِيَا، اُرْمُوَا، وفي استُحْيِيَّ ثلاث لغات، هذه أصلها، وثانيتها الإدغام، وثالثتها حذف
الياء الأولى كما في استُحْيِيَّ عند بني تميم، وتقول في مضارع اَحْيَا واستُحْيَا: يُحْيِي
ويَسْتُحْيِي، من غير إدغام، لعدم لزوم الحركة.

قوله " ومن ثم لم يُنَّ من باب قَوِي " أي: من مضاعف الواو " فَعَلَ " (*)

(122/3)

بافتح كراهة اجتماع الواوين إذا اتصل بالماضي الضمير المرفوع، وأما فَعَلَ - بالضم -
فلو بنى منه حصلت الواوان من دون اتصال الضمير، إذ لم يكن تقلب الواو التي هي
عين لما لم تكن علة القلب في اللام حاصلة، كما ذكرنا في حَيٍّ وطَوِيٍّ، ولم تكن تقلب

الثانية باء لضممة ما قبلها كما في الأذلي، لأن ذلك في الاسم كما يأتي، ألا ترى إلى نحو سَرَوْ؟ قوله " ونحو القُوَّة والصُّوَّة (1) " جواب سؤال، كأنه قيل: فإذا لم ينو من باب قَوِي مخافة الواوين، فلم احتملوا ذلك في القوة؟ فقال: لأن الإدغام ههنا حاصل، فخفت الكلمة به، ولو كان الإدغام مقدماً على الإعلال أيضاً لم يجر ذلك في الفعل كما جاز في الاسم، لثقل الواوين في الفعل الذي هو ثقیل قال " وَصَحَّ بَابُ مَا أَفْعَلَهُ لِعَدَمِ تَصَرُّفِهِ، وَأَفْعَلُ مِنْهُ مُحْمُولٌ عَلَيْهِ أَوْ لِلْبَسِّ بِالْفِعْلِ، وَازْدَوَجُوا وَاجْتَوَرُوا، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى تَفَاعَلُوا، وَبَابُ اغْوَارٍ وَأَسْوَادَ لِلْبَسِّ، وَعَوَرَ وَسَوَدَ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ، وَمَا تَصَرَّفَ مِمَّا صَحَّ صَحِيحٌ أَيْضاً كَأَعْوَرْتُهُ وَاسْتَعْوَرْتُهُ وَمُقَاوِلَ وَمُبَايَعٍ وَعَاوِرٍ وَأَسْوَدَ، وَمَنْ قَالَ: عَارَ قَالَ: أَعَارَ وَاسْتَعَارَ وَعَاثَرَ، وَصَحَّ تَقُولُ وَتَسِيَارُ لِلْبَسِّ، وَمَقُولَ وَمَخِيَطَ للبس، ومقول ومخيطة محذوفان مِنْهُمَا، أَوْ (لَاكُتْمَا) بِمَعْنَاهُمَا، وَأُعِلَّ نَحْوُ يَقُومُ وَيَبِيعُ وَمَقُومٌ وَمَبِيعٌ بِغَيْرِ ذَلِكَ، لِلْبَسِّ وَنَحْوُ جَوَادٍ وَطَوِيلٍ وَغَيُورٍ لِإِلْبَاسٍ بِفَاعِلٍ أَوْ بِفَعْلٍ أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ عَلَى الْفِعْلِ وَلَا مُوَافِقٍ، وَنَحْوُ الْجَوْلَانِ وَالْحَيَوَانِ وَالصَّوَرَى وَالْحَيْدَى، لِلتَّنْبِيهِ

(1) الصورة: جماعة السباع، وهي أيضا حجر ينصب في الفياضي والمفاضة المجهولة ليستدل به على الطريق، وتجمع على صوى، نظير مدية ومدى، كما جاء في حديث أبي هريرة (إن للاسلام صوى ومنارا كمنار الطريق) أراد أن للاسلام طرائق وأعلاما يهتدى بها. (*)

(123/3)

بِحَرَكَتِهِ عَلَى حَرَكَةِ مُسَمَّاهُ، وَالْمَوْتَانِ، لِأَنَّهُ نَقِيضُهُ، أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ وَلَا مُوَافِقٍ، وَنَحْوُ أَذُورٍ وَأَعْيُنٍ لِلإِلْبَاسِ، أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ وَلَا مُخَالِفٍ، وَنَحْوُ جَدُولٍ وَخِرُوعٍ وَعَلْيَبٍ، لِمُحَافَظَةِ الْإِلْحَاقِ أَوْ لِلْسُكُونِ الْمُحْضِ " أقول: قد تبين بما قدمت في أول هذا الباب علة تركهم إعلال الأشياء المذكورة، ولنفسر ألفاظ المصنف قوله " لعدم تصرفه " يعني أن الأصل في الإعلال الفعل، لما ذكرنا من ثقله، ولم يعل باب التعجب نحو ما أقوله وأقول به - وإن كانا فعلين على الاصح - لمشابهتهما بعدم التصرف للاسماء، فصارا كأفعل التفضيل وأفعل الصفة قوله " وأفعل منه " أي: أفعل التفضيل محمول عليه: أي مشابه لافعل التعجب، لان التعجب من الشيء لكونه أفضل في معنى من المعاني من غيره، ولذلك تساويا في كثير من الاحكام

كما تبين في بابهما، ولا وجه لقوله "محمول عليه" لانه اسم، وأصل الاسم أن لا يعمل هذا الاعلال كما ذكرنا، وقد يعمل من جملة الاسماء الاقسام المذكورة كما مر، وشرط القسم المزيد فيه الموازن للفعل إذا قصدنا إعلال عينه أن يكون مخالفاً للفعل بوجه كما تقدم، وهذا لا يخالف الفعل بشئ، فكان يكفي قوله "أو للبس بالفعل" قوله "وباب اعوار واسود للبس" أي: لو قلبت الواو ألفاً ونقلت حركتها إلى ما قبلها لكان يسقط همزة الوصل وإحدى الألفين، فيبقى سادّ وعارّ فيلتبس بفاعل المضاعف، ولا وجه لقوله "للبس" لأنه إنما يُعْتَذَرُ لعدم الإعلال إذا حصل هناك علته ولم يعمل، وعلة الإعلال فيما سكن ما قبل واوه أو يائه كونه فرعاً لما ثبت إعلاله، كما في أقام واستقام، ولم يعمل عَوَرَ وَسَوَدَ حتى يحمل عَوَرَ واسودَّ عليهما، بل الأمر بالعكس، بلى لو سئل كيف لم يعمل اعوار واسود

(124/3)

وظاهرهما أنهما مثل أقوم، فالجواب أن بينهما فرقاً، وذلك أن العلة حاصلة في أقوم دون اعوارٍ قوله "وما تصرف.. إلى آخره" أي: لم يعمل نحو استعَوَرَ وأَعَوَرَ وإن كانا في الظاهر كاستقوم وأقوم، لأن أصلهما ليس معاً حتى يحملا في الإعلال عليه، وكذلك عاورٌ ومُقاوِلٌ ومُبايَعٌ لم يعمل إعلال نحو قائل وبائع، لأن إعلال نحو قائل للحمل على فعله المعلن، وأفعال هذه الأشياء غير معلة قوله "وتَقَوَّلَ وتَسَيَّرَ للبس" يعني أن نحوه وإن كان مصدراً لفعل معل لم يعمل ولم يجر مجراه كما أجرى إقامة واستقامة مجرى أقام واستقام، لئلا يلتبس بعد الإعلال بفعال، هذا قوله، والوجه ما تقدم من أن المصدر لا يعمل عينه هذا الإعلال إلا أن يكون مصدراً مطرداً مساوياً لفعله في ثبوت الزيادة فيه في مثل موضعها من الفعل، كإقامة واستقامة، وليس نحو تقوال وتسيار كذا، وأما إعلال نحو قيام وعياد بقلب الواو ياء وإن لم يساو الفعل بأحد الوجهين فلما ذكرنا من أن علة قلب الواو ياء لكسرة ما قبلها أمتن من علة قلب الواو ألفاً لفتحة ما قبلها. قوله "ومَقَوَّلٌ ومُخَيَّطٌ للبس" يعني أنه آلة جارية على الفعل فكان سبيله في الإعلال سبيل الفعل، لكنه لم يعمل للبس بفعال، والحق أن يقال: لم يثبت فيه علة الإعلال، وهي موازنة الفعل، فكيف يعمل؟ وليس كل اسم متصل بالفعل يعمل هذا الإعلال. قوله "ومَقَوَّلٌ ومُخَيَّطٌ" هذا يحتاج إلى العذر، لأنه موازن للأمر نحو اذهب وأحمد، وفيه المخالفة بالميم المزيدة في الأول، فكان الوجه الإعلال، فالعذر أنه مقصور من مفعول،

فأجرى مجرى أصله، ولنا أن لا نقول: إنه فرعه، بل نقول: هما أصلان، ومفعول محمول على مفعول في ترك الإعلال، لكونه بمعناه، وهذا

(125/3)

أولى، إذا موافقته لمعناه لا تدل على أنه فرعه.
قوله " بغير ذلك " أي: لم تقلب عينها ألفاً كما قلبت في أصولها لنلا يلتبس وزن بوزن كما تكرر ذكرنا له قوله " للإلباس بفاعِل " أي: لو حركت الألف الثانية بعد الإعلال كما في قائل لا لتبس فَعَالٌ وفَعُولٌ وفَعِيلٌ بفاعِل، ولو حذفت الألف بعد قلبها لا لتبس بفَعَل - المفتوح العين والفاء - والحق أن يقال: إنها لم تعل، لأنها ليست مما ذكرنا من أقسام الاسم التي تعل قوله " ونحو الجَوْلان " هذا عجيب، فإن حركة اللفظ لا تناسب حركة المعنى إلا بالاشتراك اللفظي، إذ معنى حركة اللفظ أن تحيى بعد الحرف بشئ من الواو والياء والألف كما هو مشهور، وحركة المعنى على فراسخ من هذا، فكيف ينبه بإحدهما على الأخرى؟ فالوجه قوله " أو لأنه ليس بجار " أي كإقامة واستقامة كما ذكرنا من مناسبتة للفعل، ولا موافق: أي موازن له موازنة مقام ومقام وباب ودار.

قوله " للإلباس " أي: بالفعل.
قوله " ولا مخالف " لأن شرط الموازن الموازنة المذكورة مخالفتة بوجه حتى لا يلتبس بالفعل.

قوله " لمحافظة اللاحق " فإن الملحق لا يعمل بحذف حركة ولا نقلها ولا حذف حرف لنلا يخالف الملحق به، فيبطل غرض اللاحق إلا إذا كان الاعلال في الآخر فإنه يعمل لأن الأواخر محل التغيير، ولأن سقوط حركة الآخر كالمِعْرَى لا يخل بالوزن كما ذكرنا في أول الكتاب (1)، وسقوط الحرف الأخير لأجل التنوين كلا سقوط كمعْرَى لأن التنوين غير لازم للكلمة.

(1) انظر (ح 1 ص 58) (*)

(126/3)

قوله " غُلَيْب " (1) وهو عند الأخفش ملحق بجُحْدَب، وعند سيبويه للإحق أيضاً كسودد، وإن لم يأت عنده فعلل كما يجي بعد.

قوله " أو للسكون المحض " هذا هو الحق لا الأول، لأن الواو والياء الساكن ما قبلهما إنما تقلبان ألفاً لكون ذلك الساكن مفتوحاً في أصل تلك الكلمة، ولم يثبت فيما نحن فيه حركة في الأصل.

قال: " وَتَقْلِبَانِ هَمْزَةً فِي نَحْوِ قَائِمٍ وَبَائِعٍ الْمُعْتَلِّ فِعْلُهُ بِخِلَافِ نَحْوِ عَاوِرٍ، وَنَحْوِ شَاكٍ وَشَاكٌ شَاذٌ، فِي نَحْوِ جَاءٍ قَوْلَانِ، قَالَ الْحَلِيلُ: مَقْلُوبٌ كَالشَّائِي وَقِيلَ: عَلَى الْقِيَاسِ، وَفِي نَحْوِ أَوَائِلٍ وَبَوَائِعٍ مِمَّا وَقَعْنَا فِيهِ بَعْدَ أَلِفِ بَابِ مَسَاجِدَ وَقَبْلَهَا وَآوٍ أَوْ يَاءٍ، بِخِلَافِ عَوَاوِيرٍ وَطَوَاوِيرٍ، وَضَيَاوُنُ شَاذٌ، وَصَحَّ عَوَاوِرُ، وَأُعْلِلَ عِيَائِلٌ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَوَاوِيرُ فَحُذِفَتْ وَعِيَائِلُ فَأُشْبِعَ، وَلَمْ يَفْعَلُوهُ فِي بَابِ مَعَايِشٍ وَمَقَاوِمٍ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ بَابِ رَسَائِلٍ وَعَجَائِرٍ وَصَحَائِفَ، وَجَاءَ مَعَائِشُ بِالْهَمْزِ عَلَى ضَعْفٍ، وَالتَّرْمِ هَمْزٌ مَصَائِبُ.

" أقول: كل ما في هذا الفصل قد تقدم ذكره بتعليله، وقول النحاة في هذا الباب: تقلب الواو والياء همزة، ليس بمحمول على الحقيقة، وذلك لأنه قلبت العين ألفاً ثم قلبت الألف همزة، فكأنه قلبت الواو والياء همزة.

(1) العليب، بضم أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه - : موضع بتهامة.

قال جرير: غضبت طهية أن سببت مجاشعا * عضوا بصم حجارة من عليب ويقال: هو واد فيه نخل، قال أبو دهب: فما ذر قرن الشمس حتى تبينت * بعليب نخلا مشرفا ومحيما وذلك لان النخل لا يكون في رءوس الجبال، فانه يطلب الدفاء (*)

(127/3)

قوله " بخلاف نحو عاورٍ " يعني ان اسم الفاعل محمول على الفعل في الإعلال كما تقدم، فلما صح فعله هو أيضاً قوله " ونحو شَاكٍ وشَاكٌ شاذ " يعني أن بعض العرب يقلب العين إلى موضع اللام في بعض أسماء الفاعلين من الأجوف، فيعله إعلال قاض، قال: 141 - * لَآثٍ بِهِ الْأَشَاءُ وَالْعُبْرِيُّ * (1) وقال: 142 - فتعرفوني، إني أنا ذاكم * شاكٍ سلاحي في الحوادث معلم (4)

(1) هذا بيت من الرجز المشطور، وهو للعجاج يصف أيككة، وقبله: في أَيْكَةِ فَلَا هُوَ

الضَحِيَّ * وَلَا يَلُوحُ نَبْتُه الشَّقِيَّ لَآثٍ بِهِ ... البيت * فتم من قوامها القومي الايكة:
 غيضة تنبت السدر والاراك، والضَحِيَّ: البارز للشمس، وهو فَعِيلٌ من ضَحِيَ يَضْحِي
 - كَرَضِي يَرْضِي -، ولَآثٍ: أصله لَآثٌ، تقول: نبات لَآثٌ، ولَآثٍ، إذا التف واجتمع
 بعضه على بعض، وأصله من لَآثٍ يَلُوثُ، إذا اجتمع والتف، والاشاء - بالفتح والمد
 -: صغار النخل، واحدته أشاءة، والعبري: مالا شوك فيه من السدر.
 وما فيه شوك منه يسمى الضال، ويقال: العبري ما نبت على شطوط الأنهار.
 والقوام - بالفتح -: الاعتدال، والقومي: القامة وحسن الطول.
 والاستشهاد بالبيت في قوله " لَآثٍ " على أن أصله لَآثٌ فقدمت الثاء على الواو
 فصار لَآثُو، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة، ثم أعلّ إعلال قاض.
 (2) هذا البيت من الكامل، وهو لطريف بن تميم العنبري.
 وقبله قوله: أو كلما وردت عكاظ قبيلة * بعثوا إلى عريفهم يتوسم وعكاظ: سوق من
 أسواق العرب قريبة من عرفات كانوا يجتمعون فيها من نصف ذى القعدة إلى هلال ذى
 الحجة، والعريف: النقيب، وهو دون الرئيس
 الاعلى، ويتوسم: يتفرس، وشاك: أصله شاوك فقدمت الكاف على الواو، ثم (*)

(128/3)

وهذا هو الذي غر الخليل حتى ارتكب في جميع اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام
 القلب، فقال: إذا كانوا يقلبون في الصحيح اللام خوفاً من همزة الواحدة بعد الألف
 فهم من اجتماع همزتين أفر، وهكذا لما رآهم قالوا في جمع شائع: شَوَاعٍ (1) بالقلب،
 قال: فهو في نحو خَطَايَا وَمَطَايَا وَجَوَاءٍ وَشَوَاءٍ أُولَى، والجواب أنهم إنما التجئوا إلى القلب
 في لَآثٍ وشاكٍ خوفاً من همزة بعد الألف، وأما في نحو جاءٍ فيلزم همزة واحدة بعد
 الألف، سواء قلبت اللام إلى موضع العين أولاً، قال سيبويه: وأكثر العرب يقولون:
 لَآثٌ وشاكٌ - بحذف العين - فكأنهم قلبوا العين ألفاً ثم حذفوا العين للساكين، ولم
 يحركوها فراراً من همزة، والظاهر أن المحذوفة هي الثانية، لأن الأولى علامة الفاعلية،
 ويجوز أن يكون أصل لَآثٍ وشاكٍ لَوَثٍ وشَوِكٍ مبالغة لَآثٍ كَعَمِلٍ في عامل ولبث في
 لَابَثَ،

أعلت بقلب الواو ياء، ثم عومل معاملة قاض، ومعلم بزنة اسم الفاعل أو المفعول الذي

أعلم نفسه في الحرب بعلامة ليعرف بها، وكانوا لا يأتون عكاظ إلا ملثمين مخافة الاسر. والاشتهاد بالبيت في قوله " شاك " على أنه اسم فاعل من شاك يشوك لانه من الشوكة، ويقال: هو اسم فاعل من شك في نحو قول عنتره: فشككت بالرمح الاصم ثيابه * ليس الكريم على القنا بمحرم وأصله على هذا شاكك، فقلبوا ثاني المثلين ياء، كما قالوا: أملت في أملت، ثم عومل معاملة قاض، ويقال: هو بزنة فعل - بفتح فكسر - وأصله شوك قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ووجه رابع وهو أن أصله شاوك على وزن فاعل فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها مع عدم الاعتداد بالالف ثم حذفت الالف الثانية التي هي عين الكلمة، وعلى الثالث والرابع تجرى حركات الاعراب

على الكاف، بخلاف الوجهين الاولين فانه عليهما يعرب إعراب المنقوص، فان كانت رواية البيت بكسر الكاف لم يجر فيه إلا الوجهان: الاول والثاني، وإن كانت الرواية بضمها لم يجر فيه إلا الثالث والرابع (1) انظر (ح 1 ص 22) (*)

(129/3)

فيكونان ككيش صافٍ ويوم راح، وقد مضى البحث في جاءٍ في أول الكتاب (1) قوله " وفي نحو أوائل " يعني إذا اكتنف حرفاً علة ألفَ باب مساجد قلبت الثانية ألفاً، للقرب من الطرف واجتماع حرفي علة بينهما فاصل ضعيف، ثم تقلب الثانية همزة كما في قائل وبائع، على ما تقدم، سواء كان كلاهما واواً كما في أوائل، أو كلاهما ياء كما في بيع وبائع، أو الأول واواً والثاني ياء كما في بَوَائِع جمع بَوَيْعَة فَوَعَلَة من البيع، أو بالعكس نحو عَيَائِل جمع عَيْل، وأصله عَيُول، لأنه من عال يَئُول، وكان قياس ضَيَائِن (2) ضَيَائِن، بالهمز، لكنه شذ في الجمع كما شذ في المفرد، وليس ذلك بمطرد، ألا ترى أنك تقول: بنات ألبية (3) بفك الإدغام، فإذا جمعت قلت بنات ألبية مدغماً، والمسموع من جميع ذلك

(1) انظر (ح 1 ص 25) (2) الضياون: جمع ضيون، والضيون: السنور الذكر، (3) " بنات ألبية " أجمع العلماء في رواية هذه الكلمة على الفك، واختلفوا في ضبطها، فرواها جماعة بفتح الباء الاولى على أنه أفعل تفضيل من قولهم: رجل لب - كسمح - إذا كان عاقلاً، والضمير عائد على الحى والقبيلة، فكأنه قيل: بنات أعقل هذا الحى،

ورواها قوم بضم الباء الاولى على أنه جمع لب، نحو قول الكميت: إليكم ذوى آل
النبي تطلعت * نوازع من قلبي ظماء وألبب
وبنات ألبب - على هذا الوجه الاخير - : اسم لعروق متصلة بالقلب تكون منها
الرقعة، وقد قالت أعرابية: تأبى له ذاك بنات ألبى، انظر (ح 1 ص 254) ثم اعلم أن
هذا الذى ذكره المؤلف ههنا من أنك تدغم في الجمع هو ما ذكره في التصغير، وظاهر
عبارة يفيد أنه ليس لك إلا الادغام في التصغير والجمع، لان الفك في الواحد والمكبر
شاذ، والشاذ لا يلجئ إلى شاذ مثله، ولكن العلماء قد نقلوا في الجمع والتصغير جميعا
الوجهين: الادغام، والفك، وارجع ثانيا إلى المواضع الذى أحلناك عليه من الجزء الاول
(*)

(130/3)

ما اكتنف ألف الجمع فيه واوان، وقاس سيبويه الثلاثة الباقية عليه، لاستثقال الياءين
والياء والواو كاستثقال الواوين، وقال الأخفش: القياس أن لا يهمز في الياءين، ولا في
الياء والواو، لأن اجتماعهما ليس كاجتماع الواوين، وأما رائع جمع بائعة، فإنما همز
لكونه جمع ما همز عينه، فإذا بنيت اسم الفاعل من حَيٍّ وشَوٍّ قلت حاي بالياء وشاو
كقاضٍ، وتقول في جمعهما لغير العقلاء: حَوَايَا وشَوَايَا عند سيبويه، لوقوع ألف الجمع
بين واو وياء في جمع حاي وبين واوين في جمع شاو، ولا تتبع جمع شاو واحده (1) كما
فعلت في جمع إِدَاوَة إذ لو اتبعت لقلت شَوَاوِي، فكان فراراً إلى ما فر منه، على ما
ذكرناه في تخفيف الهمزة، وتقول على مذهب الأخفش: حَوَاي بالياء، وأما شَوَاي فلا
خلاف فيه لاجتماع الواوين قوله " بخلاف عواوير وطواويس " يعني إذا بُعِدَت حروف
العلة التي بعد ألف الجمع عن الطرف لم تقلبها ألفاً، سواء كان المكتنفان واوين
كطواويس، أو ياءين كيباييع جمع بَيَّاع، أو مختلفين كقياويم جمع قَيَّام وبواييع جمع بياع
على وزن تَوْرَاب من باع، لو جمعت الاسماء المذكورة هذه المجموع، وأما عَوَاوِير جمع
عَوَّار وهو الْقَدَى فالأن أصله عواوير فحذفت الياء اكتفاء بالكسرة، قال:
143 - وَكَلَّحَ الْعَيْنِينَ بِالْعَوَاوِير (2)

(1) في نسخة " ولا تتبع الجمعين واحديهما، كما فعلت في جمع إِدَاوَة، إذ لو أتبع
جمع حاي واحده لقلت أيضا حوايا، ولو أتبع جمع شاو لقلت شوايا، فكان فرارا -

الح " (2) هذا البيت من مشطور الرجز، وهو لجنبدل بن المثنى الطهوى يخاطب فيه امرأته، وقبله قوله: غرك أن تقاربت أبا عرى * وأن رأيت الدهر ذا الدوائر * حتى عظامي وأراه ثاغري * وقوله " تقاربت أبا عرى " قيل: معناه دنت من منزلنا، وهو كناية عن لزوم (*)

(131/3)

وعياثيل بالهمز لأن أصله عيائل: إذ هو جمع عَيْل كسيد، وهو الفقير، فأشبع الكسرة، قال 144 - فِيهَا عَيَائِلُ أُسُودٌ وَغَر (1)

الدار وعدم خروجه للنجعة واستمناع الملوك، لضعفه وكبره، ويقال: معناه قلت فهو كناية عن الفقر، والدوائر: جمع دائرة، وهى اسم فاعل من دار يدور، وأراد بها المصائب والنوائب، وحتى عظامي: قوسها، وإنما يكون ذلك عند الشيخوخة والكبر، وثاغري: اسم فاعل من ثغره: أي كسر ثغره: أي أسنانه، والعواور: جمع عوار - بضم العين وتشديد الواو - وهو القذى يسقط في العين فيؤذيها. والاستشهاد بالبيت في قوله " بالعواور " حيث صحح الواو الثانية مع قربها من الآخر، وذلك لأن أصله العواور، فلما اضطر الشاعر حذف الواو (1) هذا البيت من مشطور الرجز، وهو لحكيم بن معية الربيعي من بني تميم، وقبله قوله: أحمى قناة صلبة ما تنكسر * صماء تمت في نياف مشمخر حفت بأطواد عظام وسمر * في أشب الغيطان ملتف الحظر أحمى: مضارع حمى قومه - كرمى - حماية، إذا منعهم ودافع عنهم، والقناة: الرمح، والصلبة: الشديدة القوية، والصماء: التي يكون جوفها غير فارغ، وتمت: كملت واستوتت في منبتها، والنياف - ككتاب -: العالي المرتفع، وأراد جبلا، وأجود منابت الرماح قمم الجبال، وأصله نواف فقلبت الواو ياء شذوذا، لأنه ليس بمصدر ولا يجمع ومشمخر: اسم فاعل من اشمخر: أي علا وارتفع، وحفت: أحيطت، والأطواد: جمع طود، وهو الجبل، والسمر: اسم جنس جمعى واحده سمرة، وهو نوع من الشجر عظيم طويل، والاشب - بفتح فكسر -: الملتف الذي لا يمكن الدخول فيه إلا بشدة، والحظر: يقال: هو بفتح الحاء وكسر الظاء، وهو الموضع الذي يحيط به الشجر، ويقال: هو بضمين، وهو جمع حظيرة، والعيائل: جمع عيل - بتشديد الياء وكسرها - وهو فيعل من عال يعيل إذا تبخر أو من عال الفرس يعيل إذا تكفأ في

مشيه وتمايل، وذلك لكرمه، ويقال: اشتقاقه من عال يعيل إذا افتقر، والنمر - بضمين
-: جمع نمر - بفتح فكسر - وقياسه (*)

(132/3)

روعي الأصل في الجمعين هذا كله في الجمع، وأما إن وقع مثل ذلك في غير الجمع فإن
سيبويه يقلب الثاني أيضا ألفاً ثم همزة، فيقول: عَوَّارٌ وَقَوَّارٌ، على وزن فَوَاعِلٍ من عَوَّرَ
وَقَامَ، وكذا يقول في مُطَاءٍ وَرُمَاءٍ وَحَيَاءٍ وَشَوَاءٍ من مَطَاً وَرَمَى وَحَيَّيَ وَشَوَى، فيصير ثاني
المكتنفين في الجميع (1) همزة، لأنه وإن فات ثقل الجمع إلا أن ضم أوله ألحقه ثقلاماً،
قال: لا تقلب الهمزة ههنا ياء مفتوحة، والياء بعدها ألفاً، كما فعل في الجمع، فلا يقال
مُطَايَا وَرُمَايَا وَحَيَايَا

وشُؤَايَا، لنلا يلتبس ببناء شُكَاعِي (2) وخُبَارِي، ويجوز أن يقال: إن ثقل

نمور، فحذفت الواو.

والاستشهاد بالبيت في قوله " عيائيل " حيث أبقى الهمزة المنقلبة عن الياء، لأنه لم يعتد
بالمدة التي قبل الطرف، لأنها للاشباع وليست في مقابلة حرف في المفرد (1) قوله "
فيصير ثاني المكتنفين في الجميع همزة " غير مستقيم، وذلك أنه لم يكتنف الالف حرفاً
علة إلا في حياى وشواى، وأما مطاء ورماء فليس كذلك كما هو ظاهر، والذي أوقع
المؤلف في ذلك أنه نقل عبارة سيبويه فخلط بين نوعين من الامثلة ميز سيبويه أحدهما
عن الآخر، وهاك عبارته (ح 2 ص 385) : " وفواعل منهما (يريد: حوى وشوى)
بمنزلة فواعل (يريد الجمع) في أنك تهمز ولا تبدل من الهمزة ياء، كما فعلت ذلك في
عورت، وذلك قولك عوائر، ولا يكون أمثل حالاً من فواعل وأوائل، وذلك قولك:
شواء، وأما فعائل من بنات الياء والواو فمطاء ورماء، لأنها ليست همزة لحقت في جمع،
وإنما هي بمنزلة مفاعل من شأوت وفاعل من جئت، لأنها لم تخرج على مثال مفاعل،
وهى في هذا المثال بمنزلة فاعل من جئت، فهمزتها بمنزلة همزة فعال من حييت، وإن
جمعت قلت: مطاء، لأنها لم تعرض في الجمع " اه (2) الشكاعى: نبت دقيق العيدان
صغير أخضر وله زهرة حمراء، والناس يتداوون به.

قال عمرو بن أحمـر الباهلى - وكان قد تداوى به وشفى - : شربت الشكاعى والتددت
ألدة * وأقبلت أفواه العروق المكاويا (*)

الضمة ليس كثقل الجمعية، فلم يطلب معها غاية التخفيف كما طلبت مع الجمع الأقصى، بل اقتصر على شئ منه، وذلك بقلب ثاني المكتنفين ألفاً، ثم همزة، قال سيبويه: فإن جمعت مُطَاءً قلت: مطاءٍ لا مَطَايَا، لأن الهمزة كانت في المفرد ولم تعرض في الجمع، فهو مثل شَوَاءٍ جمع شائية كما تقدم في تخفيف الهمزة، والأخفش والزجاج لا يغيران ثاني المكتنفين في غير الجمع، فيقولان: غَوَاورٍ وقَوَاومٍ ومُطَاوٍ ورُمَايٍ وخَيَايٍ وشَوَايٍ، لحفة المفرد قوله " ولم يفعلوه في باب مَعَايش " أي: فيما وقع بعد ألف الجمع فيه واو أو ياء ليست بمدة زائدة، سواء كانت أصلية كما في مُقِيمة ومَقَاومٍ ومُربية ومَرَايبٍ، أو زائدة كما في جَدَاولٍ وعَنَائِرٍ، فتبقى على حالها: أما الأصلية فلاصالتها، وأما الزائدة المتحركة فلقوتها بالحركة وكونها للإحاق بحرف أصلي، وإن كانت الواو والياء مدة زائدة في المفرد قلبت ألفاً ثم همزة، كما في تَنَائِفٍ وكَبَائِرٍ، وقد يهمز معايش، تشبيهاً لمعيشة بفعيلة، والأكثر ترك الهمز، وكذا قد يهمز المنائر في جمع منارة، تشبيهاً لها بفعالة، والفصيح المناور، والتزم الهمز في المصائب تشبيهاً لمصيبة بفعيلة، كما جمع مَسِيلٍ على مُسَلَانٍ تشبيهاً له بفعيل أو توهما، وهي - أعني مصائب ومنائر ومعائش - بالهمز شاذة قال: " وَتَقْلَبُ يَاءُ فُعْلَى اسْمًا وَآوًا فِي نَحْوِ طَوَى وَكُوسَى، وَلَا تُقْلَبُ فِي الصِّفَةِ، وَلَكِنْ يُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا لِتَسْلَمَ الْيَاءُ، نَحْوُ مَشِيَّةٍ حَيْكَى وَقِسْمَةٍ ضَبْرَى، وَكَذَلِكَ بَابُ بَيْضٍ، وَاخْتَلَفَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، فَقَالَ سَبْيَوِيهِ: الْقِيَاسُ الثَّانِي: فَتَنَحْوُ مَضُوفَةٌ شَاذٌ عِنْدَهُ، وَنَحْوُ مَعِيشَةٍ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعَلَةٌ وَمَفْعُلَةٌ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: الْقِيَاسُ الْأَوَّلُ، فَمَضُوفَةٌ قِيَاسٌ عِنْدَهُ، وَمَعِيشَةٌ مَفْعِلَةٌ، وَإِلَّا لَزِمَ مَعُوشَةٌ وَعَلَيْهِمَا لَوْ بُنِيَ مِنَ الْبَيْعِ مِثْلُ تُرْتَبُ لَقِيلَ: تُبَّيعَ وَتُبَّوعٌ "

أقول: قوله " طوبى " أما أن يكون مصدراً كالرُّجْعَى، قال تعالى: (طوبى لهم) أي: طيباً لهم، كقوله تعالى (تعسا لهم) ، وإما أن يكون مؤنثاً للأطيب، فحقه الطُّوبَى، باللام، وحكمه حكم الأسماء، كما قال سيبويه: هذا باب ما تقلب فيه الياء واواً، وذلك إذا كان اسماً كالطوبى والكوسى، قال: لأنها لا تكون وصفاً بغير الألف واللام، فأجري مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً بغير الألف واللام، لأنها لا

تستعمل مع " مِنْ " كما هو معلوم، وأما مع الإضافة فإن المضاف إليه يبين الموصوف، لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه، فلا تقول: عندي جارية حُسْنَى الجوّاري، لأن الجوّاري تدل على الموصوف، فلما لم تكن فُعْلَى بغير لام صفةً ولم تتصرف في الوصفية تصرف سائر الصفات جرت مجرى الأسماء، ولقلة معنى الوصف في أفعل التفضيل انصرف الجرد منه من " من " إذا نكر بعد العلمية اتفاقاً، بخلاف باب أحمر، فإن فيه خلافاً كما مر في بابه (1) يقال: مِشِيَّةٌ حَيْكِي، إذا كان فيها حَيْكَان: أي تبخر، قال سيبويه: هو فُعْلَى بالضم لا فِعْلَى بالكسر، لأن فِعْلَى لا تكون صفة، وإما عزهاة (2)

(1) قد ذكرنا ذلك فيما مضى ونقلنا لك العبارة التي يشير إليها هنا من شرح الكافية فارجع إليه في (ح 2 ص 169) (2) العزهاة: الذي لا يطرب للهو. وأعلم أن العلماء قد اختلفوا في مجي فعلى - بكسر فسكون - صفة، فأثبتته قوم ونفاه شيخ هذه الصناعة سيبويه، وذكر أنه لا يجي صفة إلا بالتاء (ح 2 ص 321)، فأما من أثبتوه فقد ذكروا من أمثلته عزهى، وسعلى، وكيصى، قد رد عليهم أنصار سيبويه بانكار الاولين، وقالوا: لا نعرفها إلا بالتاء، وأما المثال الثالث فلا يلزم أن يكون فعلى - بكسر الفاء - وإنما يجوز أن يكون أصله فعلى - بالضم - فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء، والالف في الثلاثة للالحاق: أما في الاولين فللا لحاق بدرهم، وأما في الثالث فللالحاق بجخدب (*)

(135/3)

فهو بالتاء، وقد أثبت بعضهم رَجُلٌ كَيْصَى للذي يأكل وحده، ويجوز أن يكون فُعْلَى بالضم فيكون ملحقاً بجخدب، كما في سُوْدَدٌ وَعُوْطَطٌ (1)، ولا يضر تغيير الضمة بالالحاق، لأن المقصود من الإلحاق - وهو استقامة الوزن والسجع ونحو ذلك - لا يتفاوت به، وإنما قلبت في الاسم دون الصفة فرقاً بينهما، وكانت الصفة أولى بالياء لثقلها قوله " وكذلك باب بِيض " يعني جمع أَفْعَلٍ وفَعْلَاءٍ، وذلك لثقل الجمع وقد يترك في باب بِيض جمع أبيض الضمة بحالها فتقلب الياء واواً، وذلك لخفة الوزن قوله " واختلف في غير ذلك " أي: في غير فُعْلٍ وفُعْلَى الجمع والصفة، سواء كان على فُعْلٍ كما إذا بنيت على وزن بُرْدٍ من البيع، أو على غير وزن فُعْلٍ فسيبويه يقلب الضمة كسرة، لتسلم الياء، ولا تقلب الياء واواً، لأن الأول أقل تغييراً، والأخفش يعكس

الأمر، مستدلاً باتفاقهم على قلب الياء - إذا كانت فاء - واواً لضمّة ما قبلهما، نحو مُوسِرٍ، وأجيب بأن ذلك للبعد من الطرف، بخلاف ما إذا كانت الياء قريبة من الآخر، كما فيما نحن فيه قوله " فمضوفة (2) شاذ " لأن المضوفة الشدة، وهي من الضيافة، لأنها تحتاج في دفعها إلى انصياف بعض إلى بعض، وهو يائي، لقولهم: ضَيَّفَهُ

-
- (1) اختلف العلماء في هذه الكلمة فجعلها بعضهم جمع عائط، وأصله على هذا عوط بطاء واحدة، مثل حائل وحول، فزيدت الطاء الثانية كما تزيد في زيد دالاً فتقول: زيدد، وكما تزيد في خرج جيماً فنقول: خرجج، ونحو ذلك، وذهب بعض العلماء إلى أن عوطاً مصدر عاطت الناقة تعوط عوطاً وعوططاً، إذا لم تحمل أول عام تطرق فيه، (2) قد وردت هذه الكلمة في قول أبي جندب بن مرة الهذلي: وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ * أَشْمَرٌ حَتَّى يَنْصِفَ السَّاقَ مَنَزْرِي (*)

(136/3)

قال: " وَتَقْلَبُ الْوَاوُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا فِي الْمَصَادِرِ يَاءٌ نَحْوُ قِيَامًا وَعِيَادًا وَقِيَمًا، لِإِعْلَالِ أَفْعَالِهَا، وَحَالَ حَوْلًا شَاذُّ كَالْقَوْدِ، بِخِلَافِ مَصْدَرٍ نَحْوُ لَأَوْدَ، وَفِي نَحْوِ جِيَادٍ وَدِيَارٍ وَرِيَا حٍ وَتِيرٍ وَدِيمٍ، لِإِعْلَالِ الْمُفْرَدِ، وَشَدَّ طِيَالٌ، وَصَحَّ رَوَاءُ جَمْعٍ رِيَّانَ، كَرَاهَةِ إِعْلَالَيْنِ، وَنَوَاءُ جَمْعٍ نَاوٍ، وَفِي نَحْوِ رِيَاضٍ وَثِيَابٍ، لِسُكُونِهَا فِي الْوَاحِدِ مَعَ الْأَلِفِ بَعْدَهَا، بِخِلَافِ كَوْرَةٍ وَعَوْدَةٍ، وَأَمَّا ثِيرَةٌ فَشَاذٌ " أقول: كان حق الواو المتحركة المكسور ما قبلها أن لا تقلب ياء، إلا في آخر الكلمة، نحو رأيت الغَازِي، كما أن الياء المتحركة المضموم ما قبلها لا تقلب واواً كالتَّزَامِي والهَيَامِ والعَيْبَةِ، وذلك لأن اقتضاء الكسرة للياء بعدها كاقْتِضَاءِ الضَمَّةِ لِلْوَاوِ بَعْدَهَا، والواو والياء يَتَقَوَّيَانِ بِالْحَرَكَةِ، فَلَا يَقْدِرُ كَسْرُهُمَا قَبْلَ أَحَدِهِمَا وَضَمُّ مَا قَبْلَ الْآخَرِ عَلَى قَلْبِهَا، وَإِذَا كَانَا مُضَعِّفَيْنِ فَهُمَا أَشَدَّ قُوَّةً نَحْوَ اجْلِيَاوُذٍ وَبَيْعٍ، وَاجْلِيَاوُذٌ وَدِيَاوُ شَاذَانِ، لَكِنَّهُ قَدْ يَعْرِضُ لِلْوَاوِ الْمُتَحَرِّكَةِ غَيْرِ الْمُتَطَرِّفَةِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا مَا يَقْتَضِي قَلْبَهَا يَاءً، وَهُوَ الْحَمْلُ عَلَى غَيْرِهِ كَمَا فِي قَامَ قِيَامًا، لَمْ يَثْبِتْ ذَلِكَ فِي الْيَاءِ الْمُتَحَرِّكَةِ غَيْرِ الْمُتَطَرِّفَةِ الْمَضْمُومِ مَا قَبْلَهَا، فَبَقِيَتْ عَلَى الْأَصْلِ، فَتَقُولُ: قَلْبْتُ الْوَاوَ الْمَذْكُورَةَ يَاءً لثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ مَصْدَرًا لِفِعْلٍ مُعَلٍّ نَحْوَ عَاذَ عِيَادًا وَافْتَنَادَ افْتِيَادًا، وَلَا نَرِيدُ كَوْنَ الْفِعْلِ مُعْلًا بِهَذَا الْإِعْلَالِ، بَلْ كَوْنَ الْفِعْلِ أَعْلًا إِعْلَالًا، مَا، كَمَا أَنَّ الْوَاوَ فِي عِيَادٍ قَلْبَتْ يَاءً لِإِعْلَالِ عَاذَ بِقَلْبِ الْوَاوِ أَلْفًا، وَتَصَحِيحِ الْوَاوِ فِي حَالٍ

حوَلاً شاذ كشذوذ تصحيح الواو في القَوْد، بخلاف مصدر نحو لاَوْدَ، لأن فعله مصحح، ولم يقلب نحو عَوْض، لأنه ليس بمصدر، وقوله تعالى (دِيناً (1) قِيَمًا) في الاصل مصدر

(1) قد وصف بقيم في الاية الكريمة، والاصل في هذه الياء الواو، لانها (*)

(137/3)

وثانيها: أن تكون الكلمة جمعاً لواحد أعلنت عينه بقلبها ألفاً كما في تَارَة وتِيرَ، أو ياء كما في دِيمَة ودِيمَ وريحٍ ورياحٍ، وشذ طِبَالٌ جمع طويل، إذ لم تعل عين واحده، وصح رِواء مع أن واحدة مُعَلِ العين، أعني رِيَّان، كما صح هَوَى وطَوَى، كراهة الإعلالين، وصح نِواء جمع ناو: أي سمين (1)، لأنه لم يعمل واو واحدة، ولو أعل أيضاً لم يجز إعلال الجمع، لاجتماع إعلالين وثالثها - وهو أضعفها، ومن ثم احتاج إلى شرط آخر، هو كون الألف بعد الواو الواقعة بعد الكسر - كون الكلمة جمعاً لواحد ساكن عينه، كحِياض وثِيَابٍ ورياضٍ، وإنما احتيج إلى شرط آخر لأن واو الواحد لم تعل، بل فيها شبهة الإعلال، وهو كونها ساكنة، لأن السكون يجعلها ميتة فكأنها معلقة، وإنما أثر الشرط المذكور لأن كون الواو بين الكسرة والألف كأنه جمع بين حروف العلة الثلاثة، فيقلب أثقلها: أي الواو، إلى ما يجانس حركة ما قبلها: أي الياء، وهذا الشرط - وإن لم يكن شرطاً في الأولين نحو قيم وتير وديم - لكنه يقويهما، فلهذا جُوز تصحيح حَوَلاً، وإن كان مصدر فعل فعل معل، وجاز ثيرة

من قام يقوم، وظاهر الامر أن قلب الواو ياء شاذ، لان قياس القلب لا يكون إلا في المصدر أو الجمع، وقد أراد المؤلف أن يبين أن القلب في هذه الكلمة قياسي وأن ظاهر الامر غير مراعى، فحملها على أنها في الاصل مصدر قام، مثل الصغر والكبر، ثم نقل من المصدرية إلى الوصفية، فوصف به كما يوصف بعدل ورضا، وغور في نحو قوله تعالى (قل رأيتم إن أصبح ماؤكم غوراً ... الآية) وأبقى على أصله من الاعلال

(1) يقال: نوت الناقة تنوى نيا ونواية ونواية - بفتح النون وكسرها - فهي ناوية من نوق نواء، إذا سمتت، وكذلك يقال للجمل والرجل والمرأة والفرس، قال أبو النجم: أو كالمكسر لا تؤوب جواده * إلا غوام وهي غير نواء (*)

(138/3)

مع ثَوْرَة حملة على ثيران، وصح خَوَان (1) وصَوَان (2) ، لأنه ليس بجمع قال " وَثَقَلَبُ الْوَاوُ عَيْنًا أَوْ لَامًا أَوْ غَيْرَهُمَا يَاءٌ إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ يَاءٍ وَسَكَنَ السَّابِقُ، وَتُدْغَمُ وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا إِنْ كَانَ ضَمَّةً، كَسَيِّدٍ وَأَيَّامٍ وَدَيَّارٍ وَقَيَّامٍ وَقَيُّومٍ وَذُلِّيَّةٍ وَطَيٍّ وَمَرْمِيٍّ وَنَحْوِ مُسْلِمِيٍّ رَفْعًا، وَجَاءَ لِي فِي جَمْعِ أَلْوَى - بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ - وَأَمَّا نَحْوُ ضَيُّونَ وَحَيُّوَةٌ وَهَوٍّ فَشَاذٌ، وَصَيِّمٍ وَفُيِّمٍ شَاذٌ، وَقَوْلُهُ * فَمَا أَرْقَى النَّيِّامُ إِلَّا سَلَامُهَا * أَشَدُّ " أقول: قوله " عينا " كما في طَيٍّ وَسَيِّدٍ وَأَيَّامٍ وَدَيَّارٍ وَقَيَّامٍ وَقَيُّومٍ، إذ أصلها أَيَّوَامٌ وَقَيُّوَامٌ وَقَيُّوومٌ، على فَيْعَالٍ وفَيْعُولٍ، ولو كانا فَعْعَالًا وفَعْعُولًا لَقِيلَ قَوَّامٌ وَقَوُّومٌ قوله " لاما " كما في ذُلِّيَّةٍ، وأصله ذُلْيُوَةٌ قوله " أو غيرهما " كما في مَرْمِيٍّ وَمُسْلِمِيٍّ، إذ الواو في الأول للمفعول، والثاني واو الجمع اعلم أن الواو والياء - وإن لم يتقاربا في المخرج (3) حتى يدغم أحدهما في الآخر كما في اذْكَر (4) واتَّعَد (5) - لكن لما استثقل اجتماعهما اكتفى

(1) انظر (ح 1 ص 110، 111) (2) الصوان - ككتاب وغراب -: ما تصان فيه الثياب، وقد قالوا فيه: صيان بقلب الواو ياء على غير قياس
(3) مخرج الواو ما بين الشفتين، ومخرج الياء وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الاعلى
(4) أصل اذكر اذتكر بوزن افتعل من الذكر، استثقل مجئ التاء، وهى من الحروف المهموسة، بعد الذال وهى من المجهورة، فأبدلت التاء دالا، لأنها توافق التاء في المخرج وتوافق الذال في الصفة: أي الجهر، فصار إذ ذكر، فيجوز فيه حينئذ ثلاثة أوجه:
الاظهار، والادغام بقلب الدال ذالا، والادغام بقلب الذال دالا، وأقل الثلاثة الادغام بقلب الدال ذالا (5) أصل أتعد إو تعد فقلبت الواو تاء وأدغمت في التاء (*)

(139/3)

لتخفيفهما بالادغام بأدنى مناسبة بينهما، وهى كونهما من حروف المد واللين، وجَرَّأهم على التخفيف الإدغامي فيهما كون أولهما ساكناً، فإن شرط الادغام سكون الاولى، فقلبت الواو إلى الياء، سواء تقدمت الواو أو تأخرت، وإن كان القياس في إدغام المتقاربين قلب الأول إلى الثاني، وإنما فعل ذلك ليحصل التخفيف المقصود، لأن الواو والياء ليستا بأثقل من الواو المضعفة، وإنما لم يدغم في سُوير وتُبُوع، قال الخليل: لأن

الواو ليست بلازمة، بل حكمها حكم الألف التي هي بدل منها، لأن الأصل ساير وتبايع، فكما أن الألف التي هي أصل هذه الواو لا تدغم في شيء، فكذلك الواو التي هي بدل منها، ولذلك لم يدغم نحو قول وتقول، وأيضاً لو أدغم نحو سوير وتُسوير وقُول وتقول لا لتبس بفُعَل وثُقُعَل، وليس ترك الإدغام فيه لجرد المد، إذ المد إنما يمنع من الإدغام إذا كان في آخر كلمة، نحو قوله (قالوا وأقبلوا) و (في يوم) أما في الكلمة الواحدة فلا، نحو مَغَزَوْ وَمَرَمَيَّ، وذلك لأن الكلمتين بعرض الزوال، فاجتمع مع خوف زوال المد عدم الاتصال التام، ولا تدغم أيضاً في نحو ديوان واجليواذ، لأن القلب عارض على غير القياس، وبزول ذلك في جمع ديوان وتصغيره نحو دَوَاوِين ودُؤْيُونِ، وتقول في اجليواذ: اجلوذ (على الأكثر) ولو كان ديوان فيعلاً لوجب قلب الواو ياء وإدغام الياء فيها كما في أيام، لكنه فَعَّال، قلبت الواو ياء على غير القياس كما قلب في قِراط، وجمعه قَرَارِيط، وكذا لا تدغم إذا خففت في نحو رُؤْيَا ورُؤْيَةٍ بقلب الهمزة واواً، بل تقول: رُؤْيَا ورُؤْيَةٍ، وبعض العرب يقلب ويدغم فيقول: رُؤْيَا ورُؤْيَةٍ، ولا يجوز ذلك في سوير وبويع على حال، لحصول الالتباس بباب فُعَل، بخلاف نحو رُؤْيَا ورُؤْيَةٍ، ويقيس عليه بعض النحاة فيقول في تخفيف قوي: قَيَّ، وإذا خففت نحو رؤية ونُؤَى وأدغمت جاز الضم والكسر، كما في لَيَّ جمع ألوى، كما ذكرنا، وكذا إذا بنيت مثل فُعَلٍ

(140/3)

من وايت وخففت الهمزة بالقلب قلت: وَيَّ (1) وَؤَيَّ، وكذا فُعَل من شَوَيْت شَيَّ وشَيَّ، وأما حَيَّوة فقلبت الياء الثانية واواً في العلم خاصة، لأن الأعلام كثيراً ما تغير إلى خلاف ما يجب أن تكون الكلمة عليه، تنبيهاً على خروجها عن وضعها الأصلي كموهب (2) وموظب (3)

(1) أصل وى وؤى - كقفل - فخففت الهمزة بقلبها واوا كما في لوم وسوت، فصار وويا - بواوين أولاهما مضمومة والثانية ساكنة - أما ابن الحاجب فيرى في ذلك عدم وجوب قلب أولى الواوين همزة، لسكون الثاني، ويجوز عنده بقاء الواوين، لأن الثانية منقلبة عن همزة انقلاباً جائزاً فحكمها حكم الهمزة، فلا يجب قلبها ياء، ويجوز قلب الواو الثانية ياء، لاجتماعها مع الياء وسبق إحداها بالسكون على مذهب من يقيس

من النحاة على قول العرب رياء ورية - مخفي رؤيا ورؤية - وأما المؤلف فانه أوجب قلب أولى الواوين همزة في هذا، وحكاه عن الخليل وجمهور النحويين، وندد على المصنف انفراده باشتراط تحرك ثانية الواوين، ثم بعد هذا: إما أن لا تقلب الواو الثانية ياء وإما أن تقلب على نحو ما قدمنا، فإذا علمت هذا تبين لك أن أقول المؤلف "وى بضم الواو وكسرهما" غير مستقيم على ما ارتضاه هو فيما سبق في فصل قلب الواو همزة، وهو مستقيم على أحد الوجهين اللذين يجوزان عند ابن الحاجب (2) موهب: اسم رجل، قال أباق الديبري: قد أخذتني نعسة أردن* وموهب مبرز بها مصن قال سيبويه: "جاءوا به على مفعل لانه اسم ليس على الفعل، إذ لو كان على الفعل لكان مفعلا" اهـ.

يريد أنهم بنوه على مفعل بفتح العين لما ذكر، ولو أنهم جاءوا به على مذهب الفعل لقالوا موهب - بالكسر - كما هو قياس المصدر واسم الزمان والمكان من المثال الواوي، وقال في اللسان: "وقد يكون ذلك لمكان العلمية، لان الاعلام مما تغير عن القياس" اهـ (3) قال في اللسان: "وموظب - بفتح الظاء - أرض معروفة، وقال أبو العلاء: هو موضع مبارك إبل بنى سعد مما يلي أطراف مكة، وهو شاذ كمروق، (*)

(141/3)

وَمَكْوَرَة (1) وَثُمُس (2)، ونحو ذلك، وعند المازني واو حَيَوَة أصل، كما ذكرنا في الحَيَوَان، وأما هُوَ فأصله هَوِيٌّ لأنه فَعُول من النهي، يقال: فلان هُوَ عن المنكر: أي مبالغ في النهي عنه، وقياسه هَمِي

وكقولهم: ادخلوا موحد موحد، قال ابن سيده: وإنما حق هذا كله الكسر، لان آتى الفعل منه إنما هو على يفعل كيعد، قال خدّاش بن زهير: كذبت عليكم أو عدوني وعللوا* بي الارض والاقوام قردان موظبا أي عليكم بي وبهجائي يا قردان موظب، إذا كنت في سفر فاقطعوا بذكرى الارض، قال: وهذا نادر، وقياسه موظب (بالكسر) وقال ياقوت: "القياس أن كل ما كان من الكلام فاؤه حرف علة فان المفعل منه مكسور العين مثل موعد ومورد وموحد إلا ما شذ مثل مورق اسم موضع، وموزن وموكل موضع، وموهب وموظب اسمان لرجلين، وموحد في العدد" اهـ.

ومورق اسم رجل، قال الاعشى: فما أنت إن دامت عليك بخالد * كما لم يخلد قبل
ساسا ومورق ومن ذلك موزع، وهو موضع باليمن من مدن تهائم اليمن، ومنها، موزن،
وهو تل، ويقال: بلد بالجزيرة وفيه يقول كثير: كأهم قصرا مصابيح راهب * بموزن روى
بالسليط ذبالها (1) قال في اللسان: " وكوز ومكوزة اسمان، شذ مكوزة عن حد ما
تحتمله الاسماء الاعلام من الشذوذ، نحو قولهم: محب ورجاء بن حيوة، وسمت العرب
مكوزة ومكوازا " اهـ.

ووجه الشذوذ في مكوزة أنه لم يعمل بالنقل والقلب على نحو ما في مقالة ومنازة، وهذا
عند غير المبرد، وأما عنده فلا شذوذ، لان شرط الاعلال أن يكون الاسم متضمنا معنى
الفعل (2) شمس - بضم فسكون -: هو شمس بن مالك، قال تأبط شرا: وإني لمهد من
ثنائي فقاصد * به لابن عم الصدق شمس بن مالك (*)

(142/3)

قوله " وصييم وقَّ شاذ " يعني أن حق الواو إذا جمعت الياء وأولاهما ساكنة قلبها
ياء، وههنا اجتمعت الواوان وأولاهما ساكنة فقلبتا ياءين، فلذا شذ، والأولى أن يذكر
شذوذ مثله بعد ذكر فصل دُلِّي ومَرْضِي، وذلك لأن الواو المشددة - وإن قربت من
الحرف الصحيح - لكنها تقلب ياء إذا
وقعت في الجمع طرفاً، لثقل الجمع، وكون الطرف محل التخفيف، فهي في قَوْم وصَوْم لم
تقع طرفاً، ومع ذلك قلبت ياء، فهو شاذ، ووجه القلب فيه - مع ذلك - قربه من
الطرف في الجمع، ويحيى بعد أن القلب في مثله قياسي، وإنما كان التَّيَّام أشد لكونه أبعد
من الطرف، قال 145 - أَلَا طَرَقْتَنَّا مَيَّةً ابْنَهُ مُنْذِرٍ * فَمَا أَرْقَ النَّيَّامُ إِلَّا سَلَامُهَا (1)
قال: " وَتُسَكِّنَانِ وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُمَا فِي نَحْوِ يَقُومُ وَيَبِيعُ: لِلنَّسِيبِ بَابِ يَخَافُ، وَمَفْعَلٌ وَمَفْعِلٌ
كَذَلِكَ، وَمَفْعُولٌ نَحْوُ مَقُولٍ وَمَبِيعٌ كَذَلِكَ، وَالْمَحْذُوفُ عِنْدَ سَيِّئَوْنِهِ وَأَوْ مَفْعُولٌ، وَعِنْدَ
الْأَخْفَسِ الْعَيْنُ، وَأَنْقَلَبَتْ وَأَوْ مَفْعُولٌ

وشمس بن مالك هو الشنفرى الأزدي العداء صاحب تأبط شرا وعمرو بن براق في
للصوصية والعدو، ويقال: بطن من الازد من مالك بن فهم (1) هذا بيت من الطويل،
قائله ذو الرمة، وروى صدره * أَلَا حَيَّلَتْ مَيَّ وَقَدْ نَامَ صَحْبَتِي * وروى عجزه * فما
أرق التهويم إلا سلامها * طرقتنا: زارتنا ليلا، والتخييل: بعث الخيال، ومي: معشوقة

الشاعر، والتأريق: التسهيد، والتهويم: أصله النوم الخفيف، وأراد به هنا النائمين. والاستشهاد بالبيت في الرواية المشهورة على أن النِّيَامَ أشدُّ من صميم، وذلك لان الواو في صوم قريبة من الطرف، فعوملت معاملة الواو الواقعة طرفاً، كما في عتي وجثي جمعي عات وجاث، بخلافها في النيام فانها بعيدة من الطرف، فلم يكن لمعاملتها معاملة الواو الواقعة طرفاً وجه

(143/3)

عِنْدَهُ يَاءٌ لِلْكَسْرِ فَخَالَفَا أَصْلَيْهِمَا، وَشَدَّ مَشِيبٌ وَمَهُوبٌ، وَكَثُرَ نَحْوُ مَبِيعٍ، وَقِلَ نَحْوُ مَصُوبٍ، وَإِعْلَالٌ تَلُوْنٌ وَيَسْتَحْيِي قَلِيلٌ، وَتُحْدَفَانِ فِي نَحْوِ قُلْتُ وَبِعْتُ وَقُلْنِ وَبِعْنِ، وَيُكْسَرُ الْأَوَّلُ إِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ يَاءً أَوْ مَكْسُورَةً، وَيُضَمُّ فِي غَيْرِهِ، وَلَمْ يَفْعَلُوهُ فِي لَسْتُ، لِشَبِّهِ الْحَرْفِ، وَمَنْ تَمَّ سَكَنُوا الْيَاءَ، وَفِي قُلْ وَبِعْ، لِأَنَّهُ عَنْ تَقُولُ وَتَبِيعْ، وَفِي الْإِقَامَةِ وَالْإِسْقَامَةِ، وَيَجُوزُ الْحَذْفُ فِي نَحْوِ سَيِّدٍ وَمَيْتٍ وَكَيْنُونَةٍ وَقَيْلُولَةٍ " أقول: إذا تحرك الواو والياء وسكن ما قبلهما فالقياس أن لا يعلا بنقل ولا بقلب، لأن ذلك خفيف، لكن إن اتفق أن يكون ذلك في فعل قد أعل أصله بإسكان العين، أو في اسم محمول عليه سُكِّنَ عَيْنَ ذَلِكَ الْفِعْلِ وَالْمَحْمُولِ عَلَيْهِ، إِتْبَاعاً لِأَصْلِهِ، وَبَعْدَ الْإِسْكَانِ تَنْقِلُ الْحَرَكَةِ إِلَى ذَلِكَ السَّاكِنِ الْمُتَقَدِّمِ، تَنْبِيْهًا عَلَى الْبَنِيَّةِ، لِأَنَّ أَوْزَانَ الْفِعْلِ إِنَّمَا تَخْتَلِفُ بِحَرَكَاتِ الْعَيْنِ، وَإِنَّمَا كَانَ الْأَصْلُ فِي هَذَا الْإِسْكَانِ الْفِعْلُ دُونَ الْاسْمِ لِكَوْنِهِ أَثْقَلُ، عَلَى مَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْبَابِ، وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ السَّاكِنُ الَّذِي يَنْقَلُ الْحَرَكَةُ إِلَيْهِ لَهُ عِرْقٌ فِي التَّحْرُكِ: أَيُّ يَكُونُ مُتَحَرِّكاً فِي ذَلِكَ الْأَصْلِ، فَلِذَا لَمْ يَنْقَلْ فِي نَحْوِ قَاوِلٍ وَبَايَعٍ وَقَوَّلٍ وَبَيْعٍ، وَنَقَلَ فِي أَقَامَ وَيُقِيمُ، فَإِنْ لَمْ يَسْكُنْ فِي الْأَصْلِ لَمْ يَسْكُنْ فِي الْفَرْعِ أَيْضاً، فَلِذَا صَحَّ الْعَيْنُ فِي يَغُورُ وَأَعُورُ وَيُعُورُ وَاسْتَعُورَ وَيَسْتَعُورُ، فَإِذَا نَقَلْتَ الْحَرَكَاتِ إِلَى مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ نَظَرٌ: فَإِنْ كَانَتِ الْحَرَكَةُ فَتْحَةً قَلْبَتِ الْوَاوِ وَالْيَاءُ أَلْفًا، لِأَنَّهُ إِذَا أُمِكنَ إِعْلَالُ الْفَرْعِ بَعَيْنٍ مَا أَعْلَ بِهِ الْأَصْلُ فَهُوَ أَوَّلَى، وَإِنْ كَانَتِ كَسْرَةً أَوْ ضَمَّةً لَمْ يُمْكِنَ قَلْبُهُمَا أَلْفًا، لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا تَتَلَّى إِلَى الْفَتْحِ فَيَبْقِيَانِ بِجَاهِلِهِمَا، إِلَّا الْوَاوُ الَّتِي كَانَتِ مَكْسُورَةً فَانْه تَقْلِبُ يَاءً، لِصِيرُورَتِهَا سَاكِنَةً مَكْسُورَةً مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ يَطِيحُ وَأَصْلُهُ يَطُوحُ (1) وَيُقِيمُ وَأَصْلُهُ يَقُومُ،

(1) أنظر الجزء الاول من هذا الكتاب (ص 81 و 115) (*)

(144/3)

فعلى هذا تقول: يَخَاف وَيَهَاب وَيَقُوم وَيَبِيع وَيَطِيح ويُقيم قوله " للبسه باب يخاف " يعني أنه لم يعلا بإعلال ما ضيهما مع أن الماضي أصل المضارع، وذلك بأن يقال: إن الواو والياء متحركان وما قبلهما في تقدير الفتح بالنظر إلى الأصل الذي هو الماضي، فيقلبان ألفاً، فيقال: يَقَام وَيَبَاع، وذلك لأنه لو أعلا كذلك لا لتبسا باب يخاف واعلم أن الاسم الذي يحمل على الفعل في هذا النقل نوعان: أحدهما: الثلاثي المزيد فيه الموازن للفعل الموازنة المذكورة قبل في قلب الواو والياء ألفاً، مع مباينته للفعل: إما بحرف زائد لا يزداد في الفعل كميم مَقَام ومَقَام ومَقُوم، على وزن مُدْهَن من قام ومقم، فإنها على وزن يَفْعَل وَيُفْعَل وافْعَلُ أمرأً وَيُفْعَلُ، أو بحرف يزداد مثله في الفعل متحرك بحركة لا يُجَرِّك في الفعل بمثلها، نحو تَبَاع وتَبِيع، فإن التاء المكسورة لا تكون في أول الفعل، إلا على لغة، وقد ذكرنا الوجه فيه، وعند المبرد يشترط مع الموازنة والمخالفة المذكورتين شرط آخر، وهو أن يكون من الأسماء المتصلة بالأفعال، فلذا لم يعل مَرَمٌ ومَدِينٌ، وليسا عنده بشاذين، فلا يعل عنده تَقُول وتَبِيع المبنيان من القول والبيع وغير ذلك، إذ ليس فيهما معنى الفعل، فإن لم يكن مخالفاً بما ذكرنا نحو أطُول منك وأسود وتَقُول وتَقُولِ وأَقُول على وزن تَنْصُر وتَضْرِب واقتُل، وكذا أَعْيُن وأذُور، لم يعل الإعلال المذكور لئلا يلتبس بالفعل عند التسمية، كما مر قبل، إنما لم ينقل في نحو أَخُونَة وأَصُونَة وإن صيره التاء مبايناً للفعل كالميم في الأول لأن التاء وإن كانت ههنا لازمة فوضعها على عدم اللزوم، فهي ههنا كما في أسودَة تأنيث أسود في الحية، فكان التاء معدوم، ولم ينقل في نحو أهوناء وأبيناء لان الالف التأنيث للزومه وكونه كجزء الكلمة أخرجها عن موازنة الفعل المذكور كإخراج الألف في الصَوْرَى والحَيْدَى، والألف والنون في

(145/3)

الطيران والجولان، كما ذكرنا قبل، ومن العرب من ينقل كسرة الياء في أَيْبَاء، فيقول: أَيْبَاء، لا لمشابهة الفعل، وإلا نَقَلَ في أهوناء أيضاً، بل لكراهة الكسر على الياء، وهما مثالان، كما حذفت الضمة في نُورٍ جمع نَوَارٍ استثقلاً للضمة على الواو، فأعل بالنقل: في نحو أبيناء خاصة مع عدم الموازنة المذكورة، لشدة الاستثقالية، وعدم الإعلال في نحو أبيناء أكثر، بل النقل شاذ، بخلاف نحو نُورٍ في جمع نَوَارٍ فإن الإسكان فيه أكثر لكون

الواو المضمومة أثقل من الياء المكسورة حتى عد شاذاً في نحو قوله: * بِالْأَكْفِ
الْأَمْعَاتِ سُورُ (1) * وهو جمع سَوَارٍ، وأصل مَفْعُولٌ أن يكون مُفْعَلاً فيوازن يُفْعَلُ،
زيدت الواو لما ذكرنا في بابه (2) ،

(1) قد مضى شرح هذا الشاهد في (ح 2 ص 127، 128) (2) قال المؤلف في
شرح الكافية (ح 2 ص 189: " وكان قياسه (يريد اسم المفعول) أن يكون على زنة
مضارعه، كما في اسم الفاعل، فيقال: ضرب يضرب فهو مضرب، لكنهم لما أداهم
حذف الهمزة في باب أفعل إلى مفعّل قصدوا تغيير أحدهما للفرق، فغيروا الثلاثي لما
ثبت التغيير في أخيه، وهو اسم الفاعل، لانه وإن كان في مطلق الحركات والسكنات
كمضارعه، لكن ليس الزيادة في موضع الزيادة في الفاعل ولا الحركات في أكثرها
كحركاته، نحو ينصر فهو ناصر، ويحمد فهو حامد، وأما اسم الفاعل من أفعل فهو
كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات فغيروه بزيادة الواو، ففتحوا الميم لثلاث
يتوالى ضمّتان بعدهما واو، وهو مستثقل قليلاً كمغرود وملمول وعصفور، فبقى اسم
المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على الفعل، لان ضمة الميم مقدرة
والواو في حكم الحرف الناشئ من
الاشباع كقوله: " أدنو فأنظور " اه وقوله " أدنو فأنظور " قطعة من بيت هو: وأني
حيثما يثنى الهوى بصرى * من حيث ما سلكوا أدنوا فأنظور (*)

(146/3)

فلما كان أصله الموازنة أعل بإسكان العين، ولولا ذلك لم يعل، وأما سائر أسماء المفعولين
فتوازن أفعالها المبنية للمفعول مع المبينة بالميم المصدرة واعلم أن أصل مَقُولٌ مَقُورٌ،
نقلت حركة العين إلى ما قبلها، فاجتمع ساكنان، فسيبويه يحذف الثانية دون الأولى،
وإن كان القياس حذف الأولى إذا اجتمع ساكنان والأولى مدة، وإنما حكم بذلك لأنه
رأى الياء في اسم المفعول اليائي ثابتاً بعد الإعلال نحو مَبِيعٍ، فحدس أن الواو هي
الساقطة عنه، ثم طرد هذا الحكم في الأجوف الواوي، وإنما خولف عنده باب التقاء
الساكنين ههنا بحذف الثاني لأن الكلمة تصير به أخفّ منها بحذف الأول، وأيضاً يحصل
الفرق بين المفعولين الواوي واليائي، ولو حذف الأول لا لتبساً، فلما حذف واو مَبِيعٍ
كسرت الضمة لتسلم الياء كما هو قياس قول سيبويه في نحو تَبِيعٍ من البيع، وأما

الأخفش فإنه يحذف الساكن الأول في الواوي واليائي، كما هو قياس التقاء الساكنين، فقليل له: فينبغي أن يبقى عندك مَبُوع، فما هذه الياء في مبيع؟ فقال: لما نقلت الضمة إلى ما قبلها كسرت الضمة لأجل الياء قبل حذف الياء، ثم حذفت الياء للساكنين، ثم قلبت الواو ياء للكسرة، وفيه نظر، لأن الياء إنما تستحق قلب ضمة ما قبلها كسرة إذا كانت مما يبقى، لا مما يحذف، فالأولى أن يقال على مذهبه: حذفت الياء أولاً، ثم قلبت الضمة كسرة، فانقلبت الواو ياء، وذلك للفرق بين الواوي واليائي، قوله " فخالفا أصليهما " أما مخالفة سيبويه فالأنه حذف ثاني الساكنين،

وأصله وأصل غيرَه حذفُ أولهما (1) وأما مخالفة الأخفش أصله فلان أصله

(1) اعلم أن الاصل عند سيبويه في التقاء الساكنين حذف أولهما إذا كان حرف مد، وحرف المد هو حرف العلة المسبوق بحركة تجانسه، نحو لم يخف ولم يبع (*)

(147/3)

أن الياء الساكنة تقلب واواً لانضمام ما قبلها، وإن كانت الياء مما يبقى، وقد كسر ههنا ضم ما قبل الياء مع أن الياء مما يحذف قوله " وشذ مَشِيب " في مَشُوب من شَاب يَشُوب (1) ومَنِيل في مَنُول (2) من نَال ينُول: أي أعطى، ومَلِيم في مَلُوم (3)، كأنها بنيت على شيب ونيل

ولم يقل، وههنا في اسم المفعول من الاجوف اليائي بعد أن نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها لا تبقى الياء حرف مد، لان ما قبلها ضمة، وهي حركة غير مجانسة، فإذا حذف الياء لا يقال: إنه خالف أصله، لانه حذف حرفاً ساكناً غير مد، وإنما دعا إلى ذلك خوف الالباس بين الواوي واليائي، فان قلت: ففي الاجوف الواوي أول الساكنين بعد نقل حركته إلى ما قبله واو مضموم ما قبلها فهو حرف مد، وقد قدر سيبويه حذفه فخالف أصله ههنا.

قلنا: إنه لما حذف واو مفعول من اليائي لقصد الفرق بين الواوي واليائي لم يكن من حذف واو مفعول في الواوي أيضاً، لئلا يلزم الفرق بين المتجانسين وطرذا للباب على غرار واحد.

وانظر (ج 2 ص 225 - 227) (1) من ذلك قول السليك بن السلعة السعدي:

سيكفيك صرب القم لحم معرض * وماء قدور في القصاع مشيب الصرب: اللبن الحامض، والمعرض - بعين وصاد مهملتين - : الموضوع في العرصة ليحف، ويروى مغرض - بمعجمتين - وهو الطرى، ويروى معرض - بمهملة ومعجمة - وهو الذى لم ينضج بعد (2) قد بحثنا طويلا عن شاهد يدل على استعمال هذه الكلمة على الوجه الذى ذكره المؤلف لم نعثر عليه، ولكن سيبويه قد حكى أنهم يقولون: غار منيل ومنول انظر سيبويه (ج 2 ص 363) وقد نقل ابن جنى في شرحه على تصريف المازنى عن الفارسي تفسير ذلك حيث قال: معناه ينال فيه (3) لم يكن نصيب هذه الكلمة بعد البحث عن شاهد لها أحسن حالا من سابقتها (*)

(148/3)

وليم، كما شد مَهُوب (1) من الهيبة، كأنه بنى على هُوب قوله " وكثر نحو مَبُيوع ومخيوط " قال: 116 - قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا * وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ (2) وهي لغة تميمية قوله " وَقَلَّ نَحْوُ مَصُوءُونَ " لكون الواوين أثقل من الواو والياء، ومنع سيبويه ذلك (3) وقال: لا نعلمهم أتموا الواوات، وحكى الكسائي خاتم

(1) من ذلك قول حميد بن ثور الهلالي يصف قطاة: وتأوى إلى زغب مساكين دوغم * فلا لا تخطاه الرفاق مهوب فلا: اسم جنس جمعى واحده فلاة (2) هذا البيت للعباس بن مرداس السلمى يقول لكليب بن عيينة السلمى، وقبله: أَكَلَيْبُ، مَا لَكَ كُلَّ يَوْمٍ ظَالِمًا * وَالظُّلْمُ أَنْكَدُ غِبَهُ مَلْعُونُ أَنْكَدُ: يعسر الخروج منه، وغبه: عاقبته، ومعيون: يروى بالعين المهملة ومعناه المصاب بالعين، من عانه يعينه، والقياس أن يقال: هو معين، والصواب

في الرواية الموافق للمعنى (مغيون) بالغين المعجمة من قولهم: غين عليه، إذا غطى، وفي الحديث: إنه ليغان على قلبى، والاصل فيه الغين، وهو لغة في الغيم، قال الشاعر: كأني بين خافيتي عقاب * أصاب حمامة في يوم غين والاستشهاد بالبيت في قوله (مغيون) حيث تم اسم المفعول من الاجوف اليائى، وهى لغة تميمية، ومثله قول علقمة: حتى تذكر بيضات وهيجه * يوم رذاذ عليه الدجن مغيون قال سيبويه (ح 2 ص 363) : " وبعض العرب يخرجوه (يريد اسم المفعول من الاجوف) على الاصل فيقول: مخيوط ومبيوع، فشبهوها بصيود وغيور، حيث (*)

مَصْنُوعٌ، وأجاز فيه كله أن يأتي على الأصل قياساً قوله " وتحذفان في قُلْتُ وبعْتُ " إلى قوله " ويضم في غيره " مضى شرحه في أول الكتاب قوله " ولم يفعلوه في لَسْتُ " أي: لم يكسروا اللام مع أنه يائي من باب فَعِلَ المكسور العين، وأحدهما يكفي للكسر كَبِعْتُ وَخِفْتُ، فكيف بهما جميعاً؟ وذلك لأنه لما لم يَتَصَرَّفْ حذفت الكسرة نسياً ولم تنقل إلى ما قبل الياء، فصار ليس كليت قوله " ومن ثم سكنوا الياء " أي: لم يقلبوا الياء ألفاً لأن ذلك تصرف، كما أن نقل حركة الياء إلى ما قبلها تصرف، فلما كان الفعل غير متصرف لم يتصرف فيه بقلب ولا نقل، بل حذفت الحركة نسياً، والدليل على أن العين كانت مكسورة أن فتحة العين لا تحذف، فلا يقال في ضرب: ضَرَبَ، كما يقال في عِلْم: عِلْمٌ، وباب فُعِلَ - بالضم - لا ييجئ فيه الأجوف اليائي إلا هَيَّوْ، وهو شاذ

قوله " وفي قل وبع " عطف على نحو قلت وبعته قوله " لأنه عَنْ تقول وتبيع " يعني إنما أعل قُلْ وبعْ بالنقل (1) لكونهما عن تقول وتبيع

كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الالف فتهمز، ولا نعلمهم أتموا في الواوات، لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرون إلى الياء، فكروها اجتماعهما مع الضمة " اه (1) هكذا وردت هذه العبارة في جميع أصول الكتاب، وأنت لو تأملت في عبارة ابن الحاجب وفي تعليل الرضى تبين لك أن الصواب أن يقال: إنما أعل قل وبع بال حذف، لأن قول ابن الحاجب " وفي قل وبع " معطوف على قوله " في نحو قلت وبعته " وهو معمول لقوله " وتحذفان " فكأنه قال: وتحذفان في قُلْ وبعْ لأنه عَنْ تَقُولُ وتبيع.

ثم إن أخذ الأمر من المضارع بعد نقل حركة العين إلى الفاء ليس فيه إلا حذف العين للتخلص من التقاء الساكنين، وعلى الجملة: ليس في (*)

قوله " وفي الإقامة والاستقامة " هذا هو النوع الثاني مما تنقل حركة عينه إلى ما قبله، وضابطه ما ذكرنا قبل من كونه مصدراً قياسياً مساوياً لفعله في ثبوت زيادات المصدر

بعينها في مثل مواضعها من الفعل، والذي ذكره المصنف من حذف الألف المنقلبة عن الواو والياء في نحو الإقامة والإبانة مذهب الأخفش، وعند الخليل وسيبويه أن المحذوفة هي الزائدة، كما قالوا في واو مفعول، وقول الأخفش أولى (1) قياساً على غيره مما التقى فيه ساكنان

فعل الامر نقل إلا على فرض أخذه من المضارع قبل نقل حركة العين إلى الفاء ولو قرأت قول الرضى " لكونها عن تقول وتبيع " بسكون الفاء وضم الواو وكسر الياء صح الكلام، لان في الامر حينئذ إعلالا بالنقل والحذف، ولكن هذه القراءة تخالف عبارة ابن الحاجب، وتخالف أيضاً ما قرره الرضى مرارا (1) قد رجح ابن الحاجب والرضى هنا رأى الاخفش، وهما تابعان في هذا لابي عثمان المازني حيث رجح مذهب الاخفش في مفعول وفي إفعال، إذ يقول في كتابه التصريف: " وزعم الخليل وسيبويه أنك إذا قلت: مبيع ومفعول، فالذاهب لا لتقاء الساكنين واو مفعول، وقال الخليل: إذا قلت مبيع فألقيت حركة الياء على الباء وسكنت الياء التي هي عين الفعل وبعدها واو مفعول فاجتمع ساكنان، فحذفت واو مفعول، وكانت أولى بالحذف، لأنها زائدة، وكان حذفها أولى، ولم تحذف الياء، لأنها عين الفعل، وكذلك مقول، الواو الباقية عين الفعل، والمحذوفة واو مفعول، وكان أبو الحسن يزعم أن المحذوفة عين الفعل والباقية واو مفعول، فسألته عن مبيع، فقلت: ألا ترى أن الباقي في مبيع الياء ولو كانت واو مفعول لكانت مبيع؟ فقال: إنهم لما أسكنوا ياء مبيع وألقوا حركتها على الباء انضمت الياء وصارت بعدها ياء ساكنة فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها، ثم حذفت الياء بعد أن ألزمت الياء كسرة للياء التي حذفها، فوافقت واو مفعول الياء مكسورة، فانقلبت ياء للكسرة التي قبلها، كما انقلبت واو ميزان وميعاد ياء للكسرة التي قبلها، وكلا الوجهين حسن جميل، وقول الاخفش أقيس، فإذا قلت من أفعلت مصدرا نحو أقام إقامة وأخاف إخافة فقد حذفت من إقامة وإخافة ألفا، لالتقاء

(151/3)

قوله " ويجوز الحذف في نحو سَيِّد ومَيِّت وكَيَّنُونَة وقَبَلُولَة " فيه نظر، وذلك لأن الحذف جائز في نحو سَيِّد ومَيِّت، واجب في كَيَّنُونَة، إلا في ضرورة الشعر، قال: 147 - ياليت أَنَا ضَمَمْنَا سَفِينَةً * حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيَّنُونَةً (1) اعلم أن نحو سَيِّد ومَيِّت عند سيبويه

فَعِلَ - بكسر العين - وَكَيْنُونَةٌ وَقِيلُولَةٌ - عنده
كَيْنُونَةٌ وَقِيلُولَةٌ - بفتح العين - على وزن عيضموز (3) إلا أن اللام مكررة في كَيْنُونَةٌ
والتاء لازمة، ولما لم يوجد في غير الاجوف بناء فَعِيلٍ - بكسر العين - ولا فيَعْلُولَةٌ في
المصادر حكم بعضهم بأن أصل سيد وميت فَعِيلٌ - بفتح العين - كصيرف

الساكنين، فالخليل وسيبويه يزعمان أن المحذوفة هي الالف التي تلي آخر الحرف، وهي
نظيرة واو مفعول في مقول ومخوف، وأبو الحسن يرى أن موضع العين هو المحذوف،
وقياسه ما ذكرت لك " اهـ.

ولابي السعادات هبة الله بن الشجرى بحث مستفيض في أماليه ذكره في المجلس الحادى
والثلاثين ثم عاد له مرة أخرى في المجلس السادس والاربعين، وقد ذكر فيه حجة سيبويه
والخليل وحجج الاخفش ثم رجح مذهب الشيخين ونقض أدلة المخالف لهما فانظره في
الموضع الذى ذكرناه، ولم يمنعنا من نقله إلا فرط طوله (1) هذا البيت من الرجز أنشده
المبرد وابن جنى وابن برى، وذكر المبرد قبله: قد فارقت قرينها القرينه * وشحطت عن
دارها الظعينة وقرينها: مفعول مقدم على الفاعل، والقرينة: الزوجة، وشحطت: بعدت،
والظعينة: المرأة ما دامت في الهودج، والمراد هنا المرأة مطلقا، وكينونة: مصدر كان،
والاستشهاد بالبيت في قوله " كينونة " بتشديد الياء مفتوحة فان هذا يدل على أن
الكينونة - بسكون الياء - مخفف منه، ووجه الدلالة على هذا أن الشاعر لما اضطر
راجع الاصل المهجور (2) العيضموز: العجوز والناقاة الضخمة انظر (ح 1 ص 263)
(*)

(152/3)

فكسر كما في بصرى - بكسر الفاء - ودهرى - بالضم - على غير القياس قال
سيبويه (1) : لو كان مفتوح العين لم يغير هيبان (2) وتيحان (3)

(1) قال سيبويه (ح 2 ص 371 و 372) : " وكان الخليل يقول: سيد فيعل وإن لم
يكن فيعل في غير المعتل، لانهم قد يخصون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من غير
المعتل، ألا تراهم قالوا: كينونة، والقيدود لانه الطويل في غير السماء، وإنما هو من قاد
يقود، ألا ترى أنك تقول: جمل منقاد وأقود، فأصلهما فيعلولة، وليس في غير المعتل

فيعملون مصدرا، وقالوا: قضاة، فجاءوا به على فعلة في الجمع، ولا يكون في غير المعتل للجمع، ولو أرادوا فيعمل لتركوه مفتوحا كما قالوا: تيحان وهييان، وقد قال غيره هو فيعمل (بفتح العين)، لأنه ليس في غير المعتل فيعمل (بكسر العين) وقالوا: غيرت الحركة، لأن الحركة قد تقلب إذا غير الاسم، ألا تراهـم قالوا: بصرى، وقالوا: أموى، وقالوا: أخت، وأصله الفتح، وقالوا: دهري؟ فكذلك غيروا حركة فيعمل، وقول الخليل أعجب إلى، لأنه قد جاء في المعتل بناء لم ينجى في غيره، ولا تهم قالوا: هييان وتيحان فلم يكسروا، وقد قال بعض العرب: * ما بال عيني كالشعيب العين * فانما يحمل هذا على الاضطراب حيث تركوها مفتوحة فيما ذكرت لك، ووجدت بناء في المعتل لم يكن في غيره ولا تحمله على الشاذ الذى لا يطرد، فقد وجدت سبيلا إلى أن يكون فيعلا (بكسر العين) وأما قولهم: ميت وهين ولين فأثم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من هائر لاستثاقهم الياءات كذلك حذفوها في كينونة وقيدودة وصيرورة لما كانوا يحذفونها في العدد الاقل ألزموهم الحذف إذا كثر عددهن وبلغن الغاية في العدد إلا حرفا واحدا، وإنما أرادوا بهن مثال عيضموز " اه (2) الهييان: الجبان، وهو أيضا الراعى، وزيد أفواه الابل، والتيس، والتراب، وسموا به، وقد حكى صاحب القاموس أنه ورد مكسورا أيضا، وهو

خلاف عبارة سيويوه (3) التيحان: الذى يتعرض لكل شئ ويدخل فيما لا يعنيه، وقال (*)

(153/3)

ولجاز الاستعمال شائعا، ولم يسمع من الأجوف فيعمل إلا عَيَّن قال: ما بال عَيَّنِي كالشَّعِيبِ الْعَيْنِ (1) وقال الفراء - تجنباً أيضاً من بناء فيعمل - بكسر العين -: أصل نحو جيد جَوِيد كطويل، فقلبت الواو إلى موضع الياء والياء إلى موضع الواو، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت كما في طَيٍّ، وقال في طويل: إنه شاذ، قال: وإنما صار هذا الإعلال قياساً في الصفة المشبهة لكونها كالفعل وعملها عمله، فإن لم يكن صفة كعويل لم يعمل هذا الإعلال، وقال في كَيْئُونَةٍ ونحوها: أصلها كُونُونَةٍ كَيْئُهُلُول (2) وصندوق، ففتحوها الفاء لأن أكثر ما ينجى من هذه المصادر ذوات الياء نحو صارَ صيرورة، وسار سيرورة، ففتحوه حتى تسلم الياء، لأن الباب للياء، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء، فقبلوا الواو ياء في كينونة حملاً على صيرورة، وهذا كما قال في قضاة: إن أصله قُضَى

كَغَزَى، فاستثقلوا التشديد على العين، فخففوا وعوضوا من الحرف المحذوف التاء،
وقول سيبويه في ذلك كله هو الاولى، وهو أن بعض الأبواب قد يختص ببعض الأحكام
فلا محذور من اختصاص الأجوف ببناء فَيَعِل - بكسر العين - وغير الاجوف ببناء
فَيَعِل - بفتحها - وإذا جاز عند الفراء اختصاص فعيل الأجوف بتقديم الياء على
العين، وعند ذلك الآخر ببناء فَيَعِل، - بالفتح - إلى فَيَعِل بالكسر فما المانع من
اختصاصه ببناء فَيَعِل، وكذا لا محذور من اختصاص مصدر الاجوف بفعيلة وجمع
الناقص بفعلة - بضم الفاء -، وقول الفراء: إنهم حملوا الواو على الياء لأن الباب
للياء، ليس بشئ، لأن المصادر على هذا الوزن قليلة، وما جاء منها

الازهرى: هو الذى يتعرض لكل مكربة وأمر شديد، ويقال: فرس تيحان، إذا كان
شديد الجرى، وحكى في اللسان الكسر فيه أيضا (1) قد سبق شرح هذا الشاهد
فارجع إليه (ح 1 ص 150) (2) البهلول: السيد الجامع لكل خير، والضحاك أيضا
(*)

(154/3)

فذوات الواو منها قريبة في العدد من ذوات الياء أو مثلها، نحو كينونة، وقيدودة (1)،
وحال حيلولة، وإنما لزم الحذف في نحو كينونة وسيدودة (2) دون سيّد وميّت لأن نهاية
الاسم أن يكون على سبعة أحرف بالزيادة، وهذه على ستة، وقد لزمها تاء التأنيث،
فلما جاز التخفيف فيما هو أقل منها نحو سيد لزم التخفيف فيما كثر حروفه، أعني نحو
كينونة، ويقل الحذف في نحو فَيَعِلان، قالوا: رَيَّحان وأصله رَيَّحَان، وأصله رَيَّوَحان من
الرَّوْح قال: " وَفِي بَابِ قِيلَ وَبِيعَ ثَلَاثُ لُغَاتٍ: الْيَاءُ، وَالْإِشْمَامُ، وَالْوَاوُ، فَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ مَا
يُسَكِّنُ لَامَهُ نَحْوُ بُعْتٍ يَا عَبْدُ وَقُلْتُ يَا قَوْلُ، فَالْكَسْرُ وَالْإِشْمَامُ وَالضَّمُّ، وَبَابُ
اخْتِيرَ وَانْقِيدَ مِثْلُهُ فِيهَا، بِخِلَافِ أَقِيمَ وَاسْتَقِيمَ " أقول: قد مضى شرح هذا في شرح
الكافية (3) قوله " ما يسكن لامه " أي: تاء الضمير ونونه، فإذا اتصل به ذلك
حذفت العين، ويبقى الفاء مكسوراً كسراً صريحاً، وهو الأشهر، كما هو كذلك قبل
الحذف، ويجوز إشمام الكسرة شيئاً من الضم، كما جاز قبل الحذف، وضمه

(1) القيدودة: مصدر قدت الدابة أقودها كالقيادة والمقادة والتقواد والقود، وقد

جاءت القيدودة وصفا بمعنى الطويلة في غير صعود (2) السيدودة: مصدر ساد الرجل قومه يسودهم، ومثله السود والسودد والسيادة، وقد وقع في أصول الكتاب " سيرورة " براءين في مكان الدالين،

وذلك غير متفق مع ما سبق للمؤلف (ح 1 ص 152، 153) حيث ذكر في مصادر الاجوف اليائي الفعلولة ومثل له بالصيرورة والشيخوخة، وذكر في مصادر الواوى منه الفيعلولة ومثل له بالكينونة، وظاهر هذا أن الذى يخفف هو الواوى. والذى يستفاد من عبارة سبويه التى قدمناها لك قريبا أن الفيعلولة جاءت في اليائي والواوي جميعا (3) انظر (ح 2 ص 250، 251) من شرح الكافية (*)

(155/3)

صريحاً كما كان قبل الحذف، وإذا قامت قرينة على أن المراد به المعلوم أو المجهول نحو قُلْتُ يَا قَوْلُ، وَبُعْتُ يَا عَبْدُ، وَخُفْتُ يَا هَوُلُ، جاز الضم الصريح في الأول والكسر الصريح في الآخرين بناء على القرينة، وإن لم تقم قرينة فالأولى الكسر أو الإشمام في الأول والضم أو الإشمام في الآخرين قوله " وباب اختير وانقيد " يعني باب أَفْعُلْ وانْقُفُلْ من الأجوف مثل فُعِلْ في جواز الأوجه الثلاثة، لأن الضم والإشمام إنما جاء من ضم ما قبل الواو والياء، وأما في أقيم واستقيم وأصلهما أقوم واستقوم فليس ما قبل حرف العلة مضموماً، فلا يجوز إلا الكسر الصريح قال " وَشَرَطُ إِعْلَالِ الْعَيْنِ فِي الْأَسْمِ غَيْرِ الثَّلَاثِيَّ وَالْجَارِيَّ عَلَى الْفِعْلِ مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ مُوَافَقَهُ الْفِعْلَ حَرَكَةً وَسُكُونًا مَعَ مُخَالَفَةِ بَرِيَاةٍ أَوْ بَنِيَّةٍ مَخْصُوصَتَيْنِ فَلِذَلِكَ لَوْ بَنَيْتَ مِنَ الْبَيْعِ مِثْلَ مَضْرَبٍ وَتَخَلَّى قُلْتُ مَبِيعٌ وَتَبِيعٌ مُعَلًّا وَمِثْلَ تَضْرَبُ قُلْتُ تَبِيعٌ مُصَحَّحًا " أقول: قوله " غير الثلاثي " لأن الثلاثي لا يشترط فيه مع موازنة الفعل المذكورة مخالفته قوله " والجاري على الفعل " أي: وغير الجاري، ونعني بالجاري المصدر نحو

الإقامة والاستقامة، واسمي الفاعل والمفعول من الثلاثي وغيره، ويجوز أن يقال فيهما بالموازنة: أما فاعل فعلى وزني يَفْعُلْ، باعتبار الحركات والسكنات، وأما مفعول كمقتول فإن الواو فيه على خلاف الأصل، والأصل فيه مُفْعَلٌ كَيْفَعَلْ على ما ذكرنا قوله " مما لم يذكر " لم يحتج إليه، لأنه لا بد لكل اسم قلب عينه ألفاً، سواء كان مما ذكر أو لم يذكر، من الموافقة المذكورة في الثلاثي والمزيد فيه، مع المخالفة المذكورة في المزيد فيه، وكذا في نقل حركة العين المزيد فيه إلى

السكان الذي قبله، كما ذكرنا، إلا في نحو الإقامة والاستقامة، فإن فيه قلباً ونقلاً مع عدم الموافقة المذكورة، وذلك لما ذكرنا قبل من المناسبة التامة لفعله، وإلا في باب بَوَائِع، فإن فيه قلباً مع عدمها أيضاً، وذلك للثقل البالغ كما مر (1) قال " اللامُ، تُقْلَبَانِ أَلِفاً إِذَا تَحَرَّكْتَ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا إِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُمَا مُوجِبٌ لِلْفَتْحِ، كَغَزَا وَرَمَى وَيَقْفَى وَيَخْشَى وَعَصَا وَرَحَى (2) بِخِلَافِ غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ وَغَزَوْنَا وَرَمَيْنَا وَيَخْشَيْنَ وَيَأْتَيْنَ وَغَزَوْا وَرَمَوْا وَخِلَافِ غَزَوْا وَرَمَوْا وَعَصَوَانِ وَرَحِيَانِ لِلْإِلْبَاسِ، وَخَشِيَا نَحْوَهُ، لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ لَنْ يَخْشِيَا، وَخَشَيْنَ لِشَبْهِهِ بِذَلِكَ، بِخِلَافِ اخْشَوْا وَاخْشَوْنَا وَخَشَيْتُ وَخَشَيْتُمْ " أقول: اعلم أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتحا ما قبلهما وهما لآمان قلبتا أَلَفَيْنِ، وإن لم تكونا في الاسم الجاري على الفعل، ولا الموازن له، كَرَباً وَزَيْناً، أو كانا فيما يوازن الفعل بلا مخالفة له، كما في أَخَوَى وَأَشَقَى، وإنما اشترط الجريان أو المشابهة المذكورة في العين دون اللام لأن اللام محل التغيير فيؤثر في

قلبها العلة الضعيفة: أي تحركها وانفتاح ما قبلها قوله " إن لم يكن بعدهما موجب للفتح " احتراز عن نحو غَزَوَا وَرَمَوْا فِي الْمَاضِي وَتَرَضَيَانِ وَتَغَزَوَانِ فِي الْمَضَارِعِ، وَعَصَوَانِ وَرَحِيَانِ فِي الْأَسْمِ، فَإِنَّ أَلْفَ الضَّمِيرِ فِي غَزَوَا وَيَرَضَيَانِ وَأَلْفَ التَّنْيَةِ فِي عَصَوَانِ وَرَحِيَانِ إِنَّمَا أَهْلَقْنَا بِالْأَلْفِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فَرَدَّتِ الْأَلْفُ الَّتِي هِيَ لَامٌ إِلَى أَصْلِهَا مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ، إِذْ لَوْ لَمْ تَرُدْ لَاتَّبَسَ الْمُثْنَى فِي الْمَاضِيِّ بِالْمَفْرَدِ وَمُثْنَى الْمَضَارِعِ وَمُثْنَى الْأَسْمِ

(1) انظر (ص 101) من هذا الجزء (2) كذا في جميع النسخ المطبوعة من المتن ومن شروح الشافية، وفي الخطية " وفتي " (*)

بالمفرد، عند سقوط النون، فلو قلبت الواو والياء إلى الألف بعد رد الألف إليهما لحصل الوقوع فيما فر منه، أعني الالتباس، وإنما لم يقلب في اخْشِيَا لكونه فرع يَخْشِيَانِ المؤدي إلى اللبس لو قلبت لآمه، وإنما لم يقلب في اخْشَيْنَ لعروض حركة الياء لأجل النون على ما تقدم، فالحق أن يقال: لم تقلب حروف العلة المتحركة لأجل إلحاق أَلْفِ الضَّمِيرِ فِي غَزَوَا وَرَمَوْا، وَأَلْفِ الْمُثْنَى وَالْجَمْعِ فِي نَحْوِ عَصَوَانِ وَصَلَوَاتِ، وَنُونِ التَّأْكِيدِ فِي

نحو اَرْضَيْنَ، أَلْفًا، لعروض حركتهما لأجل هذه اللواحق، فإنها وإن كانت أصلها الحركة إلا أنها لولا هذه اللواحق لم تتحرك، فحركتها إذن عارضة، ولا يقلب الواو والياء أَلْفًا إذا تحركتا بحركة عارضة، وَيَرْضَيَان وَيُغْزَوَان وَعَصَوَان ورحيان هذه اللواحق كما ذكرنا أوجبت رجوع الألفات إلى أصولها لنلا يلتبس، ولم يقلب الواو والياء أَلْفًا بعد الرد إلى الأصل لنلا يكون رجوعاً إلى ما فر منه.

قوله " لشبهه بذلك " يعني أن النون اللاحق بالفعل من غير توسط ضمير بينهما مثل الألف، فقولك أَخْشَيْنَ مثل أَخْشِيَا، وقد ذكرنا ما على هذا الكلام في آخر شرح (1) الكافية، فالأولى أن عدم القلب في أَخْشَيْنَ لأن اللام قد

(1) قال المؤلف في شرح الكافية (ح 2 ص 378) : " لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة، لان الضمير فاصل، ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل، هذا زبدة كلامه (يريد ابن الحاجب) ، ويرد عليه أن المتصل ليس هو الالف فقط بل الياء والواو في ارضوا وارضى متصلا أيضا وأنت لا تثبت اللام كما تثبتها مع الالف، فليس قوله إذن " فكالمتصل " على إطلاقه بصحيح، وأيضا يحتاج إلى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل والمنفصل إذا سئل مثلاً لم لم تحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذفت في اخش وارم واغز ولم ضمت الواو في ارضوا الرجل وكسرت الياء في ارضى الرجل ولم تحذفها كما في ارموا الرجل وارمي الغرض؟ وكل علة تذكرها في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول فما فائدة الحمل؟ وإنما يحمل الشيء على الشيء إذا لم يكن المحمول (*)

(158/3)

رد كما ذكرنا هناك (1) فلو قلب لوجب حذفه فلم يتبين رده، وفي أَخْشِيَا لكونه فرع يخشيان، ولا نقول بعروض الحركة، إذ لو لم يعتد بالحركة في مثله لم يرد العين في خَافًا وخَافَنَّ قوله " كغزا ورمى ويقوى ويحى وعصا ورخى " أمثله لما تحرك الواو والياء فيه وانفتح ما قبلهما ولم يكن بعدهما موجب للانفتاح فقلبا ألفين قوله " بخلاف غزوت ورميت وغزونا ورمينا ويخشين ويأبين " أمثلة لما انفتح ما قبل الواو والياء فيه وسكنا فلم يقلبا قوله " وَغَزَوْا وَرَمَوْا " مثالان لما تحرك واوه وياؤه وسكن ما قبلهما فلم يقلبا ولم يكن كأَقْوَم أي مفتوح حرف العلة فرعاً لما انفتح ما قبلها حتى يحمل عليه

قوله " وبخلاف غَزَوْا وَرَمَيَا " إلى قوله " لشبهة بذلك " أمثلة لما تحرك واوه وياؤه وانفتح ما قبلهما وكان بعدهما موجب لبقائهما بلا قلب قوله " بخلاف اخشَوْا واخشَوْنَّ واخشِي واخشِيَّ " يعني أن أصلها اخشِيُوا واخشِيُونَّ واخشِي واخشِيَّ فقلبت الياء ألفاً وحذفت، لأن حذف اللام ههنا لا يلبس كما كان يلبس في يخشيان لو حذفت، فلم يحذف، وحمل اخشيا عليه، لأنه فرعه وإن لم يلبس، وحمل اخشِيَّ على اخشِيَا لمشابهة النون في مثله للألف، ولما منع أن يمنع أن أصل اخشَوْا اخشِيُوا، وأصل اخشِي اخشِيَّ، وذلك لأن الواو

في ثبوت العلة فيه كالحمول عليه، بل يشابهه من وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة وإن لم تثبت العلة في المحمول كحمل ان على الفعل المتعدى وإن لم تكن في إن العلة المقتضية الرفع والنصب كما كانت في المتعدى " اه (2) قال في شرح الكافية (2): (376) : " وإنما ردت اللامات المحذوفة للجزم أو الوقف في نحو لتغزون واغزون ولترمين وارمين ولتخشين واخشين لان حذفها كان للجزم أو للوقف الجارى مجراه، ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف " اه (*)

(159/3)

والألف والياء كل واحد منها فاعل يلحق الفعل كما يلحق زيد من رمي زيد لا فرق بينهما، إلا أن اتصال الضمير أشد، ولا يلزم أن يلحق الفاعل أصل الفعل، بل يلحقه بعد الإعلال، لأنه ما لم ينقح أصل الكلمة ولم تعط مطلوبها في ذاتها لم يلحق بها مطلوبها الخارجي فإن قيل: فلم لم يقل غَزَاتُ وَرَمَاتُ، في غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ قلت: تنبيهاً على عدم تقدير الحركة في حرف العلة، كما ذكرنا في ذي الزيادة (1) والدليل على أن الضمائر تلحق الكلمات بعد تخفيفها قولهم: رُضِيُوا وَغُزِيُوا بإسكان العين للتخفيف، كما قيل في غُصِرَ: غُصِرَ، ولو لحق الواو رضي ورمي مكسور العين وجب حذف الياء للساكنين، لأن الضمة على الياء بعد الكسرة تحذف، فيلتقى ساكنان: الياء، والواو، فإذا كان الضمير يلحق الفعل بعد التخفيف النادر القليل فما ظنك بالتخفيف الواجب المطرد؟ ولو سلم أيضاً أن الأصل اخشِيُوا واخشِي واخشِيَّ فإن الحركة عارضة لأجل الضمير فلا تقلب لأجلها الياء ألفاً (كما مر مراراً) والحق أن يقال: إن أصل اخشَوْا واخشِي اخشَ لحقته الواو والياء، وأصل اخشَوْنَّ خشين اخشَوْا واخشِي

لحقته النون فحركت الواو والياء للساكنين، ولم يحذفا، لأنهما ليسا بمدتين كما في اغزُنْ وارمِنْ، ولا يجوز حذف كلمة تامة، أعني الضميرين بلا دليل عليهما، ولم يقلب الواو والياء ألفاً في اخشَوْنَ واخشَيْنْ، لأن كل واحد منهما كلمة برأسها فلا يغيران بالكلية، وأيضاً حركتهما عارضة للساكنين كما ذكرنا قال: " وَثَقَلَبُ الْوَاوِ يَاءٌ إِذَا وَقَعَتْ مَكْسُوراً مَا قَبْلَهَا، أَوْ رَابِعَةً فَصَاعِداً وَلَمْ يَنْضَمَّ مَا قَبْلَهَا، كَدُعِي وَرُضِي وَالْغَازِي، وَأَغْزَيْتُ وَتَغَزَيْتُ وَاسْتَغَزَيْتُ

(1) انظر (ج 2 ص 370) (*)

(160/3)

وَيُغْزِيَانِ وَيَرْضِيَانِ، بِخِلَافٍ يَدْعُو وَيَغْزُو، وَفَنِيَّةٌ وَهُوَ ابْنُ عَمِّي دُنْيَا شَاذٌ، وَطَبِئْتُ تَقْلِبُ الْيَاءَ فِي بَابِ رَضِي وَبَقِي وَدُعِي أَلْفاً وَتَقْلِبُ الْوَاوَ طَرَفًا بَعْدَ ضَمَّةٍ فِي كُلِّ مُتَمَكِّنٍ يَاءً فَتَقْلِبُ الضَّمَّةَ كَسْرَةً كَمَا انْقَلَبَتْ فِي التَّرَامِي وَالتَّجَارِي - فَيَصِيرُ مِنْ بَابِ قَاضٍ، نَحْوُ أَدَلٍ وَقَلَنْسٍ، بِخِلَافٍ فَلَنْسُوءَ وَقَمَحْدُوءَ، وَبِخِلَافٍ الْعَيْنِ كَالْقُوبَاءِ وَالْحَيَلَاءِ، وَلَا أَثَرَ لِلْمَدَّةِ الْفَاصِلَةِ فِي الْجُمُعِ إِلَّا فِي الْإِعْرَابِ، نَحْوُ عَنِّي وَجُنِّي، بِخِلَافٍ الْمُفْرَدِ، وَقَدْ تُكْسَرُ الْفَاءُ لِلِاتِّبَاعِ فَيَقَالُ: عَنِّي وَجُنِّي، وَنَحْوُ شَاذٍ، وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ مَعْدِيٍّ وَمَغْزِيٍّ كَثِيراً، وَالْقِيَاسُ الْوَاوُ " أقول: اعلم أن الواو المتحركة المكسورة ما قبلها لا تقلب ياء لتقويها بالحركة إلا بشرطين: أحدهما أن تكون لاماً، لأن الآخر محل التغيير، فهي إذن تقلب ياء، سواء كانت في اسم كرايت الغَازِي، أو فعل: مبنياً للفاعل كان كَرَضِيٍّ مِنَ الرِّضْوَانِ، أو للمفعول كدُعِيٍّ، وسواء صارت في حكم الوسط بمجئ حرف لازم للكلمة بعدها نحو غَزِيَانٍ عَلَى فِعْلَانٍ مِنَ الْغَزْوِ، وَغَزِيَةً عَلَى فِعْلَةٍ مِنْهُ، مَعَ لَزُومِ النَّاءِ كَمَا فِي عُنْصُوءَةٍ، أَوْ لَمْ تَصِرْ كَمَا فِي غَازِيَةٍ، وَقَوْلُهُمْ مَقَاتِوَةٌ فِي جَمْعِ مَقْتَوَى شَاذٌ (1) ووجه تصحيحه

(1) تقول: قتوت أقتو فتوتوا ومقتى مثل غزوت أغزو وغزوا ومغزى، ومعناه كنت خادماً للملوك.

قال الشاعر: إني امرؤ من بنى فزارة لا * أحسن قتو الملوك والخبيا وقد قالوا للخادم: مقتوى - بفتح الميم وتشديد الياء آخره - وكأنهم نسبوه إلى المقتى الذى هو مصدر

ميمى بمعنى خدمة الملوك، وقالوا: مقتوين بمعنى خدم الملوك، مثل قول عمرو بن كلثوم التغلبي: بأى مشيئة عمرو بن هند * تكون لقيلكم فيها قطينا؟ تهددنا وأوعدنا رويدا، * متى كنا لامك مقتويا؟ (*)

(161/3)

[...]

وقد اختلف العلماء في ضبطه وتخريجيه، فضبطه أبو الحسن الاخفش بضم الميم وكسر الواو، على أنه جمع مقتو اسم فاعل من اقتوى، وأصله مقتوو بوزن مفعول قلبت الواو الاخيرة ياء، لتطرفها إثر كسرة، ثم يعل ويجمع كما يعل ويجمع قاض، وأصل اقتوى اقتوو، قلبت الواو الثانية ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولم يدغموا كما يدغمون في احمر، لان الاعلال مقدم على الادغام، وذلك كما في ارعوى، ويدل لصحة ما ذهب إليه أبو الحسن قول يزيد بن الحكم يعاتب ابن عمه: تبدل خليلا بن كشكلك شكله * فإني خليلا صالحا بك مقتوى وذهب غير واحد من الامة الى أن مقتوين بفتح الميم وكسر الواو، ولهم فيه تخريجان ستسمعهما بعد فيما نحكيه من أقوالهم، وحكى أبو زيد وحده فتح الواو مع أن الميم مفتوحة قال المؤلف في شرح الكافية (ح 2 ص 153) في الكلام على مواضع تاء التأنيث: " السادس أن تدخل أيضا على الجمع الاقصى دلالة على أن واحده منسوب كالاشارة والمشاهدة في جمع أشعني ومشهدي، وذلك أنهم لما أردوا أن يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسب، لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان، فلا يقال في النسبة إلى رجال: رجالى بل رجلى كما يجئ في باب النسبة إن شاء الله، فحذفت ياء النسبة ثم جمع بالتاء فصار التاء كالبدل من الياء كما أبدلت من الياء في نحو فرازة وجحاحجة كما يجئ، وإنما أبدلت منها لتشابه الياء والتاء في كونهما للوحدة كتمر ورومي، وللمبالغة كعلامة ودواري، ولكونهما زائدين لا لمعنى في بعض المواضع كظلمة وكرسي، وقد تحذف ياء النسب إذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير، وإنما يكون هذا في اسم تكسيه - لو جمع - على وزن الجمع الاقصى كالأشعرون والاعجمون في جمع أشعري وأعجمي وكذا المقتوون والمقاتوة في جمع مقتوى، قال: * متى كنا لامك مقتويا

* والتاء في مثل هذا المكسر لازمة، لكونها بدلا عن الياء ولو كان جمع المعرب أو جمع المنسوب غير الجمع الاقصى لم تأت فيه بالتاء فلا تقول في جمع فارسي: (*)

(162/3)

[...]

فرسة، بل فرس، ولا في جمع لجام: لجمة، بل لجم، وكأن اختصاص الاقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء إلى أصله من الانصراف " اهـ.

وقال أيضا في باب جمع السلامة (ح 2 ص 172) ما نصه: " وحكى عن أبي عبيدة وأبي زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب، ولعل ذلك لان القياس مقتويون - بياء النسب - فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كقولهم: * متى كنا لامك مقتوينا * الالف فيه بدل من التنوين إن كان النون معتقب الاعراب، وإلا فالالف للاطلاق، وحيا جميعا: رجل مقتوين، ورجلان مقتوين، ورجال مقتوين، قال أبو زيد: وكذا للمرأة والمرأتين والنساء، ولعل سبب تجربتهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد المذكر والمؤنث مع كونه في الاصل جمع المذكر كثرة مخالفته للجموع، وذلك من ثلاثة أوجه: كون النون معتقب الاعراب، وحذف ياء النسب الذي في الواحد وهو مقتوى، وإلحاق علامة الجمع بما بقى منه وهو مقتو مع عدم استعماله، ولو استعمل لقلب واوه ألفا فقليل: مقتى، وجمع على مقتون - كأعلون - لا على مقتوون، وإنما قلنا: إن واحده مقتو المحذوف الياء كما قال سيبويه في المهلبون والمهالبة: إنه سمي كل واحد منهم باسم من نسب إليه، فكان كلا منهم مهلب، لان الجمع في الظاهر للمحذوف منه ياء النسب، ويجوز أن يقال: إن ياء النسب في مثل مقتوون والاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون، وكان الاصل مقتويون وأشعريون وأعجميون، وحكى أبو زيد في مقتوين فتح الواو قبل الياء في من جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين، وذلك أيضا لتغييره عن صورة الجمع بالكلية لما خالف ما عليه جمع السلامة " اهـ

وقال أبو الحسن الاخفش في شرح نوادر أبي زيد (188): القياس - وهو مسموع من العرب أيضا - فتح الواو من مقتوين فنقول: مقتوين: فيكون الواحد مقتى فاعلم، مثل مصطفى فاعلم، ومصطفين إذا جمعت، ومن قال مقتوين فكسر الواو فانه يفرد في

الواحد والتثنية والجمع والمؤنث، لأنه عنده مصدر فيصير بمنزلة قولهم: رجل عدل وفطر
وصوم ورضى وما أشبهه، وذلك أن المصدر لا يثنى ولا (*)

(163/3)

إجراؤه مجرى مَقْتُونٍ كما ذكرنا في جمع السلامة، وقالوا: خِنْدَوْهُ (1) بالواو، لئلا يلتبس
فِعْلَوْهُ القليل بفعلية الكثير كعفوية (2) ونفرية (3)

يجمع، لأنه جنس واحد، فإذا قلت رجل عدل وما أشبهه فتقديره عندنا رجل ذو عدل
فحذفت ذو وأقمت عدلا مقامه فجرى مجرى قوله عز وجل (واسأل القرية) وهذا في
المصادر بمنزلة قولهم: إنما فلان الأسد وفلانة الشمس يريدون مثل الأسد ومثل
الشمس، فإذا حذفوا مرفوعا جعلوا مكانه مرفوعا، وكذلك يفعلون في النصب والخفض
فأما أبو العباس محمد بن يزيد فأخبرني أن جمع مقتونين عند كثير من العرب مقاتوة،
فهذا يدل على أنه في هذه الحكاية غير مصدر وليس بجمع مطرد عليه باب، ولكنه
بمنزلة الباقر والجامل والكلب والعبيد، فهذه كلها ما أشبهها عندنا أسماء للجميع
وليست بمطردة، وهي - وإن كان لفظها من لفظ الواحد - بمنزلة نفر ورهط وقوم وما
أشبهه، ويقال: مقت الرجل إذا خدم، فهذا بين في هذا الحرف " اه (1) قال في
اللسان: " والخندوة (بضمين بينهما سكون) : الشعبة من الجبل، مثل بها سيبويه،
وفسرها السيرافي.

قال: ووجدت في بعض النسخ خندوة (بالحاء المهملة) ، وفي بعضها جندوة (بالجيم
المعجمة) ، وخندوة بالحاء معجمة أقعد بذلك يشتقها من الخنديذ (وهو الجبل الطويل
المشرف الضخم) وحكى

خندوة - بكسر الخاء - وهو قبيح، لأنه لا يجتمع كسرة وضمة بعدها واو، وليس
بينهما إلا ساكن، لأن الساكن غير معتد به، فكأنه خندوة (بكسر الخاء وضم الذال)
وحكى: جندوة وخندوة وخندوة (بكسر الاول والثالث وسكون الثاني في الجميع)
لغات في جميع ذلك، حكاها بعض أهل اللغة، وكذلك وجد في بعض نسخ كتاب
سيبويه، وهذا لا يعضده القياس ولا السماع، أما الكسرة فانما توجب قلب الواو ياء
وإن كان بعدها ما يقع عليه الاعراب وهو الهاء، وقد نفى سيبويه مثل ذلك، وأما
السماع فلم يحى لها نظير، وإنما ذكرت هذه الكلمة بالحاء والحاء والجيم، لأن نسخ

كتاب سيبويه اختلفت فيها " اه (2) العفريّة: الخبيث المنكر، وأسد عفريّة: شديد.
انظر (ح 1 ص 255، 256) (3) نفريّة: إتباع لعفريّة، يقال: عفريّة نفريّة، كما يقال:
عفريت نفريت (*)

(164/3)

وهبريّة (1) ونحوها، ولو خففت رَضِيَّ وغُزِيَّ قلت: رَضِيَّ وغُزِيَّ، كما تقول في عِلْمٍ
وعُصْرٍ: عِلْمٌ وعُصْرٌ، ولا تُرد الياء إلى أصلها من الواو مع زوال الكسرة في التخفيف،
لعروض زوالها، وقالوا: رَضِيُوا وغُزِيُوا، فاعتد بالكسرة المقدرة من جهة قلب الواو ياء،
ولم يعتدوا بها من جهة إثبات ضمة الياء، ولو اعتدوا بها من كل جهة لقل: رضوا
وغزوا، استثقالاً لضمة الياء بعد الكسرة، فلم يتبين كون الواو لاحقاً برضى وغزى
المخففين، وثانيهما: أن تكون عيناً في اسم محمول على غيره، كما في قِيَامٍ ودِيَارٍ ورياض،
على ما مضى وأما الياء المتحركة المضموم ما قبلها فإن لم تقع لاماً ولم تنكسر كما في
هُيَامٍ وعُيْبَةٍ وعُيْنٍ (2) جمع عِيَانٍ لم تقلب واواً، لتقويها بالحركة مع توسطها، وإن
انكسرت كما في بَيْعٍ فقد مضى حكمها (3) وإن وقعت لاماً فإن كان يلزمها الفتح
قلبت الياء واواً لانضمام، ما قبلها، لأن الآخر محل التغير، ويلزوم الفتح لا يستثقل في
الأخير واو مضموم ما قبلها، كما لم يستثقل في هُوَ، وذلك إما في الفعل كرمو الرجل
زيد، من الرمي، وإن خففت ضمة العين لم تتغير الواو، لعروض التخفيف تقول: رَمَوْ
الرجل، كما تقول في ظَرْفٍ ظَرْفٍ، أو في الاسم، وإنما يكون ذلك فيه إذا جاء بعدها
زائد لازم موجب لفتح ما قبله كأَرْمُوان، من الرمي على وزن أُسْحُمَان (4) فلم
يستثقل، كما لم يستثقل في عُنْفُوانٍ وأَقْحُوانٍ وَقَمَحْدُوةٍ لكون الواو كأنها ليست لاماً،
وَكُرْمُوةٍ على وزن فُعْلةٍ من رَمَيْتَ، إذا لزم الناء، وإن لم تلزم قلت رُمِيّة ورُم، بقلب الواو
ياء والضمة كسرة لكوها

(1) هبرية - كشرذمة -: ما طار من زغب القطن، وما طار من الريش أيضاً، وما
يتعلق بأسفل الشعر من وسخ الرأس (2) انظر (ص 87 من هذا الجزء) (3) انظر (ص
86 من هذا الجزء) (4) انظر (ح 2 ص 395) (*)

(165/3)

في حكم المتطرفة، وكذا إذا كانت ضمة ما قبل الياء المتحركة على واو وجب قلب الضمة كسرة، وإن لزم الحرف الذى يلي الياء، نحو طويان بكسر الواو على وزن فَعْلان - بضم العين - من طوى ومطوية على وزن مسربة منه (1) ، لان نحو قوونا تقلب واوه الاخيرة ياء كما يجيى، فكيف تقلب ياء طويان واوا؟ وإن لم يلزمها الفتح كالتجاري والتمازى قلبت الضمة كسرة، ولم تقلب الياء واواً، لاستثقال كون أثقل حروف العلة: أي الواو، وقبلها أثقل الحركات: أي الضمة، مؤرداً للإعراب، وأما بَجَو الرجل يَبْهُو بمعنى بَهِى يَبْهُى أي صار بَهياً كما ذكرنا في أول الكتاب، فإنما قلبت ياء بَجَو واواً مع كونه مؤرداً للإعراب،

لما ذكرنا هناك فليرجع (2) إليه، وكذا تقلب الضمة كسرة إذا كانت الياء التي هي مورد للإعراب مشددة نحو رُمِي، على وزن قُمْد (3) من الرمي قوله " أو رابعة فصاعداً " تقلب الواو الرابعة فصاعداً المفتوح ما قبلها المتطرفة ياء بشرطين: أحدهما أن لا يجوز قلبها ألفاً إما لسكون الواو كما في أَغْزَيْتِ واستَغْزَيْتِ، أو للإلباس كما في يُغْزِيَان وَيَرْضِيَان وَأَعْلِيَان، على ما تقدم، وذلك أن قصدهم التخفيف، فما دام يمكنهم قلبها ألفاً لم تقلب ياء، إذ الألف أخف، وثانيهما: أن لا يجيى بعدها حرف لازم يجعلها في حكم المتوسط، كما جاء في مَذْرَوَان (4) وإنما قلبت الواو المذكورة ياء لوقوعها موضعاً يليق به الخفة، لكونها

(1) المسربة - بضم الراء، وتفتح -: الشعر الدقيق النابت وسط الصدر إلى البطن، وفي الصحاح: الشعر المستدق الذى يخرج من الصدر إلى السرة، قال سيبويه " ليست المسربة على المكان ولا المصدر، وإنما هي اسم الشعر " (2) انظر (ح 1 ص 73، 76) (3) انظر (ح 1 ص 53) (4) المذروان: طرفا الالية، وذلك مما لا يستعمل إلا مثنى، وتقول: جاء فلان ينفض مذرويه، إذا جاءك باغيا متهددا، قال عنتر بن شداد العيسى يخاطب عمارة بن زياد العيسى: أحولى تنفض استك مذرويهها * لتقتلني فهأنذا عمارة (*)

(166/3)

رابعة ومتطرفة وتعدُّ غاية التخفيف، أعني قلبها ألفاً، (لسكونها لفظاً أو تقديرًا) كما ذكرنا، فقلبت إلى حرف أخف من الواو، وهو الياء، وقيل: إنما قلبت الواو المذكورة ياء

لأنقلابها ياء في بعض التصرفات، نحو أَغَزَيْتُ وَغَاَزَيْتُ، فإن مضارعهما أَغْزِي وَأَغَاْزِي،
وأما في تَغَزَيْتُ وَتَغَاَزَيْتُ فإنه وإن لم تقلب الواو ياء في مضارعهما: أعنى أَتَغْزِي
وَأَتَغَاْزِي، لكن تعزيت وَتَغَاَزَيْتُ فرعاً أَغَزَيْتُ
وغازيت المقلوب واوهما ياء، وهذه علة ضعيفة كما ترى لا تطرد في نحو الأعلْيَان، ولو
كان قلب الواو ياء في المضارع يوجب قلبها في الماضي ياء لكان قلبها يا في نفس
الماضي أولى بالإيجاب، فكان ينبغي أن يقال غَزَيْتُ، لقولهم غُزِي، وأيضاً المضارع فرع
الماضي لفظاً فكيف انعكس الأمر؟ فكان على المصنف أن يقول: ولم ينضم ما قبلها ولم
يجز قبلها ألفاً، ليخرج نحو أَغْزَى، وليس أيضاً قوله " ولم ينضم ما قبلها " على
الإطلاق، بل الشرط أن لا ينضم ما قبلها في الفعل نحو يَغْزُو وَيَدْعُو، وأما في الاسم
فيقلب ياء نحو الأدلى جمع الدلو والتغازي، وكان الأولى به أن يقول مكان قوله ولم
ينضم ما قبلها: وانفتح ما قبلها، وأن يؤخر ذكر نحو يدعو إلى قوله " وتقلب الواو طرفاً
بعد ضمة " كما نذكر، وقوله " وَقْنِيَّة (1) وهو ابنُ عمي دُنْيَا (2) شاذ " وذلك لأنك
قلبت الواو

(1) القنية - بكسر القاف وضمها - : ما يقتنيه الإنسان لنفسه لا للتجارة، ويقال فيه:
قنوة - بكسر أوله وضمه، انظر (ح 2 ص 43) .
هذا ما ذكره الكوفيون فهي عندهم ذات وجهين، فلا شذوذ فيه، ولم يحك البصريون إلا
الواوى فقتية - بالكسر - شاذ عندهم لعدم اتصال الكسرة بالواو .
وقنية - بضم القاف - : فرع قية - بكسرهما - ضموا بعد قلب الواو ياء (2) يقولون:
هو ابن عمي أو ابن خالي أو عمتي أو خالتي أو ابن أخي أو أختي دنية ودنيا - بكسر
الدال فيهما مع تنوين المقصور وترك تنوينه - ودنيا - بضم الدال غير منون - : أي
لاصق القرابة، وفي معناه هو ان عمي لحا (*)

(167/3)

التي هي لام ياء مع فصل الساكن بينها وبين الكسرة (قبلها) ، ووجه ذلك مع شذوذه
كون الواو لاماً وكون الساكن كالعدم، وقنية من الواوي، لقولك: قَنُوت، والأولى أن
يقال: هو من قَنَيْت، لأن لامه ذات وجهين، ومنه قُنْيَان
بضم القاف.

قوله " وطبى تقلب " قد مضى شرحه في هذا الباب، وهذا حكم مطرد عندهم: سواء كان أصل الياء الواو، كما في رَضِي ودُعِي، أولاً، نحو بقي. قوله " وتقلب الواو طرفاً بعد ضمة " إلى قوله " كالتقواء والخيلاء " إذا وقعت الواو لاماً بعد ضمة أصلية طرفاً كما في الأذُلُو، أو في حكم الطرف: بأن يأتي بعدها حرف غير لازم، كتاء التأنيث غير لازمة نحو التَّغَاذِيَة أو ألف تشنية كالتَّغَاذِيَانِ في مثنى التَّغَاذِي، وكان ذلك في اسم متمكن، وجب قلب الواو ياء والضمة قبلها كسرة، لأن الواو المضموم ما قبلها ثقيل على ثقيل، ولا سيما إذا تطرفت، وخاصة في الاسم المتمكن، فإنه إذن مَوْطِي أقدام حركات الإعراب المختلفة، فتقلب الواو ياء ثم تقلب الضمة كسرة، ولا يبتدأ بقلب الضمة كسرة لأن تخفيف الآخر أولى، فإذا لم تكن لاماً وانفتحت نحو الْقَوْبَاء لم تقلب ياء، وكذا إذا انضمت فإن سكن ما بعدها نحو الْحُوُول جاز إبقاؤها وجاز قلبها همزة، وإن تحرك جب إسكانها كالثَّور في جمع نَوَار، وإن انكسرت بقيت بحالها نحو أُودُ على وزن أُكْرِم من الود، وأما قيل - وأصله قُول - فلما مر في شرح الكافية (1) وكذا إذا كانت لاماً لكن بعدها حرف لازم كتاء التأنيث في نحو عَنَصُوة وقمحدوة، والألف والنون لغير المثنى كَأَفْعُوان وَأَفْحَوان، لم تقلب ياء، إلا أن تكون الضمة قبل الواو على واو أيضاً، فإنه تقلب الواو ياء لفرط الثقل، وإن وليها حرف لازم نحو قَوِيَّة وَقَوِيَّان على وزن سَمرة وَسَبْعَان، ولا يدغم، لأن الاعلال قبل

(1) قد ذكرنا ذلك قريباً فارجع إليه في (ص 83 من هذا الجزء) (*)

(168/3)

الإدغام، وكذا لا تقلب الواو ياء إذا لم تكن الضمة لازمة نحو أبوك وفوك وأخوك، وكذا حُطُوات فإن الألف والتاء غير لازمة كتنا تغازية، لكن ضمة الطاء عارضة في الجمع، ويجوز إسكانها، وكذا لا تقلب إذا كانت في الفعل كَسَرُو وَيَسْرُو ويدْعُو، وذلك لأن الفعل وإن كان أثقل من الاسم فالتخفيف به أولى وأليق، كما تكرره ذكره، ولكن صيرورة الكلمة فعلاً ليست إلا بالوزن، كما تقدم، لأن أصله المصدر كما تقرر، وهو ينتقل إلى الفعلية بالبنية فقط، فالمصدر كالمادة والفعل كالمركب من المادة والصورة، فلما كانت الفعلية تحدث بالبنية فقط واختلاف أبنية الأفعال الثلاثية وتمايز بعضها عن بعض بحركة العين فقط، احتاطوا في حفظ تلك الحركة، ولذلك لا تحذف إذا

لم يتميز بالنقل إلى ما قبلها كما في قُلْتُ وبعث، بخلاف هِبْتُ وخَفْتُ وطُلْتُ ويَقُول وَيَخَاف، على ما تبين في أول الكتاب، ولذلك قالوا رَمَوْ الرجل، بخلاف نحو الترامي، فثبت أنه لا يجوز كسر ضمة سَرَوْ ويدْعُو لنلا يلتبس بناء ببناء، وكذا لا تقلب ياء إذا كانت في اسم وتلزمها الفتحة، نحو هُوَ، لم يأت إلا هذا، وإنما اغتفر ذلك فيه لقلة الثقل، بكونه على حرفين، ولزوم الفتح لواوه، والتباسه بالمؤنث لو قلبت. وإنما ذكر الحُبْلَاء مع الْقَوْبَاء - مع أن كلامه في الواو المضموم ما قبلها دون الياء المضموم ما قبلها - لأن الياء المضموم ما قبلها في حكم الواو المضموم ما قبلها، في وجوب قلب الضمة معها كسرة، حيث يجب قلب ضمة ما قبل الواو كالترامي والترامية، على ما قدمنا، وعدم وجوب قلبها حيث لا يجب قلبها مع الواو، وقال الفراء: سِرَاء (1) في الأصل فَعَلَاء، بالضم، فكسر لأجل الياء،

(1) السِرَاء - بكسر السين وفتح الياء، وتسكن - : ضرب من البرود، وقيل: هو ثوب فيه خطوط كالسيور تعمل من القر، وقيل: برود يخالطها حرير، وقيل: هي ثياب من ثياب اليمن، والسِرَاء أيضا: الذهب، وقيل: الذهب الصافي، وقال (*)

(169/3)

كما تقول بيوت وعيون وبييت وعَيْن، في الجمع والتصغير، قال السيرافي: الذي قاله ليس ببعيد لأننا لم نر اسماً على فَعَلَاء - بكسر الفاء - إلا الْعَبَاء بمعنى العنب والسِرَاء وَالْحَوْلَاء (1) بمعنى الحَوْلَاء - بضم الحاء - قوله " ولا أثر للمدة الفاصلة في الجمع " أعلم أن الواو المتطرفة المضموم ما قبلها في الاسم الممكن، إن كانت مشددة قوية بعض القوة، ثم: إما أن يجب القلب مع ذاك، أو يكون أولى، أو يكون تركه أولى.

فما يجب فيه قلبها شيئان: أحدهما: ما تكون الضمة فيه على الواو أيضاً كما تقول غَزَوِيَّ على وزن عُصْفُور من الغزو، ومنه مَقْوِيَّ مفعول من القوة،

الجوهري: والسِرَاء - بكسر السين وفتح الراء والمدة - : برد فيه خطوط صفر، قال النابغة: صفراء كالسِرَاء أكمل خلقها * كالغصن في غلوائه المتأود وفي الحديث " أهدى إليه أكيدر دومة حلة سِرَاء " قال ابن الأثير: هو نوع من البرود يخالطه حرير كالسوير،

وهو فعلاء من السير القد (أي الجلد) .

قال: هكذا روى على هذه الصفة.

قال: وقال بعض المتأخرين إنما هو على الاضافة، واحتج بأن سيبويه قال: لم تأت فعلاء صفة لكن اسما، وشرح السيراء بالحرير الصافي، ومعناه حلة حرير، وفي الحديث: أعطى عليا بردا سيراء، وقال: اجعله خمرا، وفي حديث عمر: رأى حلة سيراء تباع، والسيراء أيضا: ضرب من النبت، والجريدة من جرائد النخل، ثم انظر (ج 2 ص 330) (1) الحولاء - بكسر الحاء، وضمها، مع فتح الواو فيهما - : جلدة خضراء مملوءة ماء تخرج مع الولد، فيها خطوط حمر وخضر، وقد قالوا: نزلوا في مثل حولاء الناقة، يريدون الخصب وكثرة الماء والخضرة، وفي القاموس: " والحولاء كالعنباء والسيراء، ولا رابع لها " اه (*)

(170/3)

والثاني جمع على فُعُول كجاثٍ وَجُثِيٍّ (1) وَعَصَاً وَعُصِيٍّ، ومنه قَسِيَّ بعد القلب، وقد شذ نُخُوَّ جمع نُخُو، يقال: إنه لينظر في نُخُو كثيرة: أي جهات، وكذا نُجُوَّ جمع نجو، وهو السحاب، وَجُؤُ، جمع جُؤ وهو الصدر، وَأُبُوَّ وَأُخُوَّ، جمع أب وأخ، ولا يقاس عليه، خلافاً للفراء.

وما كان القلب فيه أولى ويجوز تركه: فهو كل مَفْعُول ليس الضمة فيه على الواو، لكنه من باب فَعِل بالكسر، نحو مَرَضِيٍّ، فإنه أكثر من مَرَضُو، إتباعاً للفعل الماضي. وما كان ترك القلب فيه أولى كل مصدر على فُعُول كَجُثُوَّ وَعَتُوَّ، ومن قلب فلاإعلال الفعل، فإن لم تتطرف الواو لم تقلب كالأخوة والأبوة وندر القلب في أَفْعُول وأفعولة كأَغْرُزٍ وَأَغْرُزَةٍ، وقد جاء أَدْعُوَّةٌ وَأَدْعِيَّةٌ (2) ومنه الأُدْجِيَّ (3) وكذا في الفُعُول والفُعُولَة، ويجوز أن يكون الأَلِيَّة بمعنى القسم فَعُولَةٌ وفَعِيلَة، وهو واوي (4) ، لقولهم الأَلُوَّة بمعناه، وكذا في اسم مفعول

(1) جاث: اسم فاعل من جثا يجثو ويجثي، كدعا وكرمي - ومعناه جلس على ركبتيه أو قام على أطراف أصابعه، والجثي: جمع الجاثي، وأصله جثو فقلبت الواو المنتطفة ياء، ثم قلبت الواو قبلها ياء أيضا لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، ثم قلبت ضمة الثاء كسرة (2) يقال: بينهم أدعية يتداعون بها - بضم الهمزة وسكون الدال

وكسر العين مع تشديد الباء - والادعوة: مثله، هي الاغلوطه، وذلك نحو قول الشاعر: أدعيك ما مستحقيات مع السرى * حسان وما آثارها بحسان أراد السيوف (3) الادحي والادحية - بضم الهمزة أو كسرهما مع سكون الدال وكسر الحاء - ويقال: أدحوة، وهي مبيض النعام في الرمل، سميت بذلك لان النعامة تدحو الرمل: أي تبسطه برجلها ثم تبيض فيه، وليس للنعام عش (6) الالية - بفتح الهمزة وكسر اللام وتشديد الباء -: اليمين، قال الشاعر: على ألية إن كنت أدري * أينقص حب ليلي أم يزيد (*)

(171/3)

ليس الضمة فيه على الواو، ولا هو من باب فَعَلَ بالكسر، كَمَغَزُو، ويقال: أرض مَسْنُوَّة (1) وَمَسْنِيَّة، قال: 148 - * أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وعاديا (2) * وقد يعل الإعلال الذي لامه همزة، وذلك بعد تخفيف الهمزة، كقولهم.

وقال الآخر: قليل الالالباء حافظ ليمينه * وإن سبقت منه الالية برت والالوة: بمعناه، والذي يتجه عندنا أن الالية فعيلة، وأصلها ألبوة، فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، ثم أدغمتا، ويبعد عندنا أن تكون فعولة، لانه كان يجب أن يقال: ألوة - كعدوة - والقول بأن الواو قلبت ياء شذوذا لا داعي له ما دام للكلمة محمل صحيح (1) أصل هذه الكلمة من السانية، وهي الدلو العظيمة التي يستقى بها، والساني الساقى، وتقول: سنا الارض يسنوها، إذا سقاها، وأرض مسنوة ومسنية: اسما مفعول من ذلك.

قال في اللسان: " ولم يعرف سيبويه سنيته، وأما مسنية عنده فعلى يسنوها، وإنما قلبوا الواو ياء لخفتها وقربها من الطرف " اه (2) هذا عجز بيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وصدره قوله: * وقد علمت عرسي مليكة أننى * والبيت من قصيدة طويلة له يقولها وهو أسير عند تيم الرباب يوم الكلاب، ومطلعها قوله:

ألا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا * فما لكما في اللوم خير ولا ليا وعرس الرجل - بكسر فسكون - امرأته، ومليكة: اسمها، وهو بضم أوله وفتح ثانيه، والاستشهاد بالبيت في قوله " معديا " حيث جاء به معلا، وهو من عدا يعدو، وكان حقه أن يقول: معدوا، كما تقول دعوته فهو مدعو وغزوته فهو مغزو، ولكنه شبهه بالجمع فأعله، ومنهم من

يجعله جارياً على عدى المبني للمجهول: أي فلما أعل فعله أعل هو حملاً عليه كما قالوا: مرضى، لقولهم رضى: بالاعلال.
(*)

(172/3)

مَحْبِيٍّ (1) ، والأصل مَحْبُوٍّ وقد جاء في جمع فَتَى مع كونه يائياً فُتُوًّا شاذًّا (2) ، كما شذَّ نُحُوٌّ لعدم قلب الواو ياء. ويجوز لك في فاء مفعول: جمعاً كان، أو غيره، بعد قلب الواو ياء، أن تُتبعه العين، وأن لا تتبعه، نحو عنى وَذِيٍّ. ويجوز لك في عين فُعَل جمعاً من الأجوف الواوي نحو صُومَ وَقُولَ قَلْبُهَا ياء، نحو صَبَّيْمَ وَقَيْلَ، والتصحيح أولى، وإنما جاز لك لكونه جمعاً، ولقرب الواو من الطرف. ولا يجوز في حُوْلَ حُيْلَ (3) لكونه مفرداً، وحكم المصنف قبل هذا بشذوذ قلب واو نحو صُومَ ياء هذا القلب، وكلام سيبويه يشعر بكونه قياساً، وأما قوله: * فَمَا أَرَقَ النَّيَّامُ إِلَّا سَلَامُهَا (4) * فشاذ، للبعد من الطرف. قال: " وَتُقَلِّبَانِ هَمْزَةً إِذَا وَقَعَتَا طَرَفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ نَحْوَ كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ بِخِلَافِ رَايٍ وَثَائِيٍّ، وَيُعْتَدُ بَتَاءُ التَّائِيثِ قِيَاسًا نَحْوَ شَقَاوَةٍ وَسِقَايَةٍ، وَنَحْوُ صَلَاءَةٍ وَعِظَاءَةٍ وَعِبَاءَةٍ شَاذٌّ " أقول: إنما تقلب الواو والياء المذكورتان ألفاً ثم همزة لما ذكرنا قبل في قلب الواو والياء (ألفاً) لتحركهما وانفتاح ما قبلها، ثم يجتمع الساكنان، فلا يحذف

(1) أصل محبي محبوء اسم مفعول من خبأته مهموز اللام، فخففت الهمزة في اسم المفعول بقلبها واوا، ثم أدغمت في واو مفعول فصار محبوا، ثم أعل شذوذاً بقلب الواو ياء: إما حملاً له على الجمع، وإما إجراء له على محبي مخفف خبي، على نحو ما ذكرناه في معدى (2) انظر (ج 2 ص 257 و 258) (3) الحول - كسكر - الشديد الاحتيال (4) انظر ص 143 من هذا الجزء (*)

(173/3)

الأول مع كونه مدة، لئلا يلتبس بناء ببناء، بل يقلب الثاني إلى حرف قابل للحركة مناسب للألف، وهو الهمزة، لكونهما حلقين، إذ الأول مدة لاحظ لها في الحركة، ولا سبيل إلى قلب الثاني واواً أو ياء، لأنه إنما فُـرَّ منهما، ولكون تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما سبباً ضعيفاً في قلبهما ألفاً، ولا سيما إذا فصل بينهما وبين حة ألف يمنعه عن التأثير وقوع حرف لازم بعد الواو والياء، لأن قلبهما ألفاً مع ضعف العلة إنما كان لتطرفها، إذ الآخر محل التغيير، وذلك الحرف نحو تاء التأنيث إذا لزمّت الكلمة كالتقاوة (1) والنهاية، وألف التثنية إذا كان لازماً كالثَّانِيَانِ (2) إذ لم يأت ثناء للواحد، والألف والنون لغير التثنية كغَزَوَانِ ورمَايَانِ على وزن سَلَامَانِ (3) من الغزو والرمي، فإن كانت التاء غير لازمة - وهي التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث في الصفات - كسَقَاءَ وَغَزَاءَ لقولهم: سقاء وغزاء، وتاء الوحدة القياسية نحو اسْتِقَاءَ واصْطِفَاءَ، أو ألف المثنى غير اللازمة نحو كسءان ورد امان، قلبتا، لكونهما كالمتطرفتين، وإنما جاز عَظَاءَ وَعَظَايَةَ (4)

(1) انظر (ج 1 ص 156) (2) انظر (ص 60 من هذا الجزء) (3) سلامان: وردت هذه الكلمة مضبوطة بضبط القلم في نسخ القاموس بضم السين، وفي اللسان ضبطت بالفتح بضبط القلم أيضاً، وصرت ياقوت في المعجم بأنها بفتح السين أو كسرهما، والسلامان: شجر، واسم ماء لبنى شيبان، وبطنان: أحدهما في قضاة، والاخر في الازد (4) العظاءة - بطاء مشالة مفتوحة وبالمدة، ويقال فيها عطاية بالياء -: دوية أكبر من الوزغة، وتسمى شحمة الارض، وهي أنواع كثيرة منها الابيض والاحمر والاصفر والاخضر، وكلها منقطة بالسواد، قال في اللسان: " قال ابن جني: وأما قولهم عطاءة وعباءة وصلاءة فقد كان ينبغي لما لحقت الهاء آخرا وجرى (*)

(174/3)

[...]

الاعراب عليها وقويت الياء بعدها عن الطرف، ألا تهمز، وألا يقال إلا عطاية وعباية وصلاية، فيقتصر على التصحيح دون الاعلال، وألا يجوز فيه الامران، كما اقتصر في نهاية وغباوة وشقاوة وسعاية ورماية على التصحيح دون الاعلال، إلا أن الخليل رحمه

الله قد علل ذلك فقال: إنهم إنما بنوا الواحد على الجمع، فلما كانوا يقولون عطاء وعباء وصلاء فيلزمهم إعلال الياء لوقوعها طرفاً أدخلوا الهاء وقد انقلبت اللام همزة فبقيت اللام معتلة بعد الهاء كما كانت معتلة قبلها، قال: فان قيل: أو لست تعلم أن الواحد أقدم في الرتبة من الجمع وأن الجمع فرع على الواحد؟ فكيف جاز للأصل وهو عطاء أن يبنى على الفرع وهو عطاء؟ وهل هذا إلا كما عابه أصحابك على الفراء في قوله: إن الفعل الماضي إنما بنى على الفتح لأنه حمل على التثنية، فقيل: ضرب لقولهم: ضرباً، فمن أين جاز للخليل أن يحمل الواحد على الجمع؟ ولم يجز للفراء أن يحمل الواحد على التثنية؟ فالجواب أن الانفصال من هذه الزيادة يكون من وجهين: أحدهما أن بين الواحد من المضارعة ما ليس بين الواحد والتثنية، ألا تراك تقول: قصر وقصور، وقصراً وقصوراً، وقصر وقصور، فتعرب الجمع إعراب الواحد، وتجد حرف إعراب الجمع حرف إعراب الواحد، ولست تجد في التثنية شيئاً من ذلك، إنما هو قصران أو قصرين، فهذا مذهب غير مذهب قصر وقصور، أو لا ترى إلى الواحد تختلف معانيه كاختلاف معاني الجمع لأنه قد يكون جمع أكثر من جمع كما يكون الواحد مخالفاً للواحد في أشياء كثيرة، وأنت لا تجد هذا إذا تثبت، إنما تنتظم التثنية ما في الواحد البتة، وهي لضرب من العدد البتة، لا يكون اثنان أكثر من اثنين كما تكون جماعة أكثر من جماعة، هذا هو الأمر الغالب، وإن كانت التثنية قد يراد بها في بعض المواضع أكثر من الاثنين فان ذلك قليل لا يبلغ اختلاف أحوال الجمع في الكثرة والقلّة، فلما كانت بين الواحد والجمع هذه النسبة وهذه المقاربة جاز للخليل أن يحمل الواحد على الجمع، ولما بعد الواحد من التثنية في معانيه ومواقعه لم يجز للفراء أن يحمل الواحد على التثنية، كما حمل الخليل الواحد على الجماعة " اه (*)

(175/3)

وَعَبَاءَةٌ (1) وَعَبَايَةٌ وَصَلَاءَةٌ وَصَلَايَةٌ (2) بالهمز والياء - وإن كانت التاء فيها أيضاً للوحدة كما في استقاء واصطفاء - لكون تاء الوحدة في المصدر قياسية كثيرة، فعروضها ظاهر، بخلاف اسم العين، فإن ما يكون الفرق بين مفردة وجنسه بالتاء (منه) سماعي قليل: من المخلوقات كان أو من غيرها، كَتَمَرَةٍ وَتَفَّاحَةٍ وَسَفِينَةٍ وَلَبْنَةٍ، فجاز الهمزة في الاسماء الثلاثة نظر إلى عدم لزوم التاء، إذ يقال: عَبَاءٌ، وَعَطَاءٌ، وَصَلَاءٌ، في الجنس، وجاز الياء لأن الأصل لزوم التاء، إذ

ليست قياسية كما قلنا، فصارت كتاء النَّقاوة والنَّهاية، ولكون تاء الوحدة في اسم العين كاللازمة جاز فَلَنَسُوَ (3) وعَرْقُوَ، (4) ، وإن كان اسم الجنس منهما فَلَنَسِيًّا وَعَرْقِيًّا، وليس شَقَاوَةً وشَقَاءً كَعَطَاية وعَطَاءٍ، إذ ليس شقاوة للواحد وشقاء للجنس، بل كل منهما للجنس، وقياس الوحدة الشَّقْوَةُ، فليس أصل شَقَاوَةً شقاء ثم زيدت التاء، فلهذا ألزمته الواو دون عباءة وعباية نحو غَبَاوَةٍ، وإنما منع وقوع حرف لازم عن القلب في باب شقاوة وخزاية (5) وباب قمحدوة (6) ولم يمنع في باب غَزِيَانٍ وغَزِيَةٍ فَعِلَانٍ وفَعَلَةٍ - بكسر العين - وإن جعلنا الألف والتاء فيه لازمين أيضاً، لقوة علة القلب في الأخير دون الأولين، ولذلك قلبت الواو مع فصل حرف صحيح بين الكسرة وبينها في نحو دُنِيَا.

قوله " بعد ألف زائدة " لأنها تكون إذن كالعدم، فيكون الواو والياء

-
- (1) العبادة والعباية: ضرب من الأكسية واسع فيه خطوط سود كبار (2) الصلاة الصلاة: مدق الطيب، انظر (ح 2 ص 130) (3) القلنسوة: من لباس الرأس (انظر ج 2 ص 377) (4) العرقوة: خشبة في فم الدلو يمسك منها (5) الخزاية: الاستحياء (6) انظر (ج 2 ص 46) (*)

(176/3)

المتحركتان كأنهما وقعتا بعد فتحة، وأما رأي (1) وثاني (2) فالألف - لانقلابها عن حرف أصلي - معتد بها قوله " ونحو عَطَاءٍ وصَلَاةٍ وعباءة شاذ " قد ذكرنا ما يُخْرِجُهَا عن الشذوذ، ولو اتفق غير هذه الثلاثة في مثل حالها من غير المصادر المزيد فيها لجاز فيه أيضاً الوجهان قياساً، والهمزة في نحو عِلْبَاءٍ (3) وَحِرْبَاءٍ (4) من الملحقات أصلها الألف

المنقلبة عن الياء الزائدة للإلحاق، بدليل تأنيثهم لمثلها كدِرْحَايَةٍ (5) ودَغَايَةٍ (6) والتاء لازمة كما في خَزَايَةٍ، فلذا لم تقلب الياء، بخلاف حِرْبَاءَةٍ (4) قال: " وَتَقْلَبُ الْيَاءُ وَآوًا فِي فَعْلَى اسْمًا كَتَقَوَى وَيَقَوَى، بِخِلَافِ الصِّفَةِ، نَحْوُ صَدْيَا وَرِيًّا، وَتَقْلَبُ الْوَاوُ فِي فَعْلَى اسْمًا كَالدُّنْيَا وَالْعُلْيَا، وَشَذَّ نَحْوُ الْقُصْوَى وَخُرْوَى، بِخِلَافِ الصِّفَةِ كَالْغُرْوَى، وَلَمْ يُفَرَّقْ فِي فَعْلَى مِنَ الْوَاوِ نَحْوُ دَعْوَى وَشَهْوَى، وَلَا فِي فَعْلَى مِنَ الْيَاءِ نَحْوُ الْفُتْيَا وَالْقُضْيَا " أقول: الناقص إن كان على فَعْلَى - بفتح الفاء - : فإما أن يكون واوياً، أو يائياً، والواوي لا تقلب

واوه ياء، لا في الاسم كالدَّعْوَى والفَتْوَى، ولا في الصفة نحو شَهْوَى مؤنث شَهْوَان، لا اعتدال أول الكلمة وآخرها بالفتحة والواو، فلو قلبت ياء لصار طرفا الكلمة خفيفين، وأما اليائي منه فقصد فيه التعديل أولاً

-
- (1) الراى: اسم جنس جمعى واحده راية، وفي بعض النسخ " زاي " وهى صحيحة
أيضا (2) الثاى: اسم جنس جمعى واحده ثاية، وهى علم صغير (انظر ص 118 من
هذا الجزء) (3) العلباء: عصب عنق البعير (انظر ح 2 ص 55) (4) الحرباء: ذكر أم
حبين (انظر ج 2 ص 55) (5) الدرحية: الرجل الكثير اللحم القصير (انظر ج 2 ص
43) (6) الدعكاية: الرجل الكثير اللحم طال أو قصر (*)

(177/3)

فعدّل الاسم الذي هو أسبق من الصفة بقلب يائه واواً، فلما وُصل إلى الصفة خَلِيت
بلا قلب، للفرق قوله " البَقْوَى " من الإبقاء، وهو الرحمة والرعاية، ولا استدلال في
رَيًّا،

لجواز أن يكون قلب واوه ياء لاجتماع الواو والياء وسكون أسبقهما (1) وإذا كان
الناقص على فُعْلَى - بضم الفاء - فلا يخلو: إما أن يكون واوياً، أو يائياً، وكل واحد
منهما إما اسم، أو صفة، فالثاني لا تقلب لامه: اسماً كان أو صفة، لحصول الاعتدال في
الكلمة بثقل الضمة في أولها وخفة الياء في آخرها، فلو قلبت واواً لكان طرفا الكلمة
ثقيلين، وأما الواوي فحصل فيه نوع ثقل بكون الضمة في أول الكلمة والواو قرب
الآخر، فقُصِدَ فيه مع التخفيف الفرق بين الاسم والصفة، فقلبت الواو ياء في الاسم،
دون الصفة، لكون الاسم أسبق من الصفة فعدّل بقلب واوه ياء، فلما صل إلى الصفة
خَلِيت، لأجل الفرق بينهما.

وذكر سيبويه من فُعْلَى الاسمية الدُّنْيَا وَالْعُلْيَا وَالْقُصْيَا، وإن كانت تأنيث الأدنى والأعلى
والأقصى أفعال التفضيل، إذ الفُعْلَى الذي هو مؤنث الأفعال حكمه عند سيبويه حكم
الأسماء، لأنها لا تكون وصفاً بغير الألف واللام، فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون
وصفاً (بغير الألف واللام)، كما تقدم في هذا الباب، فعلى هذا في جعل المصنف
الْقُصْوَى اسماً وَالْعُرْوَى (وَالْقُصْيَا تأنيثي الأغزى والأقصى صفةً نظراً، لأن القصوى
(أيضاً) تأنيث الأقصى، قال سيبويه: وقد قالوا الْقُصْوَى فلم يقلبوا واوها ياء، لأنها قد

(1) نقول: بل يستدل بريا على أن لام الصفة التي على فعلى - بالفتح - إن كانت ياء لم تقلب واوا، للفرق بين الاسم والصفة، وذلك لأن أصله روبا، بزنة عطشى ولو قلبت لقليل روى - بتشديد الواو - ولما لم تقلب اللام واوا قلبت العين التي هي واو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداها بالسكون، فهذا القلب لم يحصل إلا لأنهم لم يقلبوا الياء التي هي لام واوا، ولو قلبوها لما وجد المقتضى لقلب الواو ياء (*)

(178/3)

سيبويه الغزوى وكل مؤنث لأفعل التفضيل لامة واو قياسه الياء، لجريه مجرى الأسماء، قال السيرافي: لم أجد سيبويه ذكر صفة على فُعَلَى بالضم مما لامة واو إلا ما يستعمل بالألف واللام، نحو الدُّنْيَا والعُلْيَا، وما أشبه ذلك، وهذه عند سيبويه كالأسماء، قال: وإنما أراد أن فُعَلَى من ذوات الواو إذا كانت صفة تكون على أصلها، وإن كان لا يحفظ من كلامهم شيء من ذلك على فُعَلَى، لأن القياس حمل الشيء على أصله حتى يتبين أنه خارج عن أصله شاذ عن بابه، وحُزَوَى: اسم موضع وأما فُعَلَى بكسر الفاء من الناقص فلا تقلب واوه ياء، ولا ياؤه واواً، سواء كان اسماً أو صفة، لا ن الكسرة ليست في ثقل الضمة، ولا في خفة الفتحة، بل هي تتوسط بينهما، فيحصل لها اعتدال مع الياء ومع الواو، والأصل في قلب ياء فعلى - بالفتح - وواو فُعَلَى - بالضم - إنما كان طلب الاعتدال، لا الفرق بين الوصف والاسم، ألا ترى إلى عدم الفرق بينهما في فُعَلَى الواوي المفتوح فاؤه وفُعَلَى اليائي المضموم فاؤه لما كان الاعتدال فيهما حاصلًا؟ وأما أمثلة فعلى الواوى بسكر الفاء اسماً وصفة واليائي كذلك فعزيرة قال: " وَتُقَلَّبُ الْيَاءُ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ هَمْزَةٍ بَعْدَ أَلْفٍ فِي بَابِ مَسَاجِدٍ وَلَيْسَ مُفْرَدُهَا كَذَلِكَ أَلْفًا، وَالهَمْزَةُ يَاءٌ، نَحْوُ مَطَايَا وَرَكَائِيَا، وَخَطَايَا عَلَى الْقَوْلَيْنِ، وَصَلَا يَا جَمْعَ الْمَهْمُوزِ وَغَيْرِهِ، وَشَوَا يَا جَمْعَ شَاوِيَةٍ، بِخِلَافِ شَوَاءٍ جَمْعِ شَائِيَةٍ مِنْ شَأَوْتُ، وَبِخِلَافِ شَوَاءٍ وَجَوَاءٍ جَمْعِي شَائِيَةٍ وَجَائِيَةٍ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِيهِمَا، وَقَدْ جَاءَ أَذَاوَى وَعَلَاوَى وَهَرَاوَى مُرَاعَاةً لِلْمُفْرَدِ " أقول: قد مر في باب تخفيف الهمزة شرح جميع هذا (1) ، فلنشرح ههنا ألفاظ المصنف

قول " في باب مساجد " أي: في باب الجمع الأقصى الذي بعد ألفه حرفان قوله " وليس مفرداً كذلك " أي: ليس بعد ألف مفردة همزة بعدها ياء، احتراز عن نحو شَائِيَةٍ وَشَوَاءٍ من شَأَوْتُ أو شِئْتُ، وإنما شرط في قلب همزة الجمع ياءً ويائه ألفاً أن لا يكون المفرد كذلك، إذ لو كان كذلك لترك في الجمع بلا قلب، ليطابق الجمع مفردة، ألا ترى إلى قولهم في جمع حُبْلَى: حَبَالَى، وفي جمع إِذَاوَةٍ: أَدَاوَى (1) ، وفي جمع شَائِيَةٍ: شَوَاءٍ، تطبيقاً للجمع بالمفرد؟ وسيبويه لا يشترط في القلب المذكور أن لا يكون المفرد كذلك، بل يشترط فيه كون الهمزة في الجمع عارضة، فقال بناء على هذا: إن من ذهب مذهب الخليل في قلب الهمزة في هذا الباب كما في شَوَاعٍ (2) ينبغي أن يقول في فاعل من جاءَ وساءَ جَيَاءً وَسَوَاءً جمعى جئى وسئى كَسَيْدٍ، لأن الهمزة على مذهب الخليل هي التي في الواحد، وليست عارضة وإنما جعلت العين التي أصلها الواو والياء طرفاً، هذا كلامه، ومن لم يذهب مذهب الخليل من قلب الهمزة إلى موضع اللام يقول: جَيَاءً وَسَوَاءً فإن قيل: يلزم سيبويه أن يقول في جمع شَائِيَةٍ من شئت: شوايا، لأن الهمزة في الجمع عارضة عنده، كما هي عارضة في المفرد قلنا: إنه أراد بعروضها في الجمع أنها لم تكن في المفرد همزة، وهمزة شَوَاءٍ من شئت كانت في المفرد أيضاً همزة، فلم تكن عارضة في الجمع بهذا التأويل ويلزم الخليل أن يقول في جمع خطيئة: خَطَاءٍ، بناء على شرط سيبويه، إذ الهمزة على مذهب الخليل غير عارضة في الجمع، ولم يقل به أحد، فظهر أن الأولى أن يقال: الشرط أن لا يكون المفرد كذلك، حتى يطرد على مذهب الخليل

(1) أنظر (ج 1 ص 31) (2) أنظر (ج 1 ص 22) (*)

وغيره، فلا يقال: خَطَاءٍ وَجَيَاءٍ وَسَوَاءٍ، على شئ من المذاهب، لأن آحادها ليست كذلك قوله " مطايا وركايا " جمع مطيئة (1) وركيئة فعيلة من الناقص، وهما مثالان لشيء واحد، وأما خطايا فهو جمع خطيئة فعيلة من مهموز اللام، ففي مَطَايَا كان بعد الألف همزة بعدها ياء، لأن ياءَ فَعِيلَةٍ في الجمع الأقصى همزة، وكذا في خَطَايَا على المذهبين: أما على مذهب سيبويه فالأنك تقلب ياء فعيلة في الجمع همزة، فيجتمع همزتان

متحركتان أولاهما مكسورة، فتقلب الثانية ياء وجوباً، وأما على مذهب الخليل فلا أن أصله خطائي بياء بعدها همزة، ثم قلبت الهمزة إلى موضع الياء، فقلوبه خطايا " على القولين " أي: على قولي الخليل وسيبويه، فتقلب على المذهبين الهمزة ياء، والياء ألفاً، لأن واحده: أي خطيئة، لم يكن فيه ألف بعده همزة بعدها ياء، حتى يطابق به الجمع قوله " وصلاً جمع المهموز وغيره " أي: صلاية وصلاة، لأن جمع فعالة فعائل بالهمز (3) كَحَمَائِل، فيصير جمع صلاة بهمزتين كجمع خطيئة عند غير الخليل، فتقلب الثانية ياء مثلها، وجمع صلاية صلائي بهمزة بعدها ياء قوله " فيهما " أي: في شَوَاءِ جمع شائية من شِئْتُ مشيئةً، وفي جَوَاءِ جمع جائية من جئت مجيئاً، وكلاهما من باب واحد، إذ هما أجوفان

(1) المطية: الدابة، سميت بذلك لأنها تمطو في سيرها، أو لان الراكب يعلو مطاها، وهو ظهرها، فعلى الاول هي فعيلة بمعنى فاعلة، وعلى الثاني هي فعيلة بمعنى مفعولة، وأصلها على الوجهين مطيوة، قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداها بالسكون، ثم أدغمنا (2) الركبة: البئر، فعيلة بمعنى مفعولة من ركاها يركوها، أي: حفرها (3) الحمائل: جمع حمالة - بزنة سحابة - وهي الدية، سميت بذلك لان أقارب القتال يتحملونها (*)

(181/3)

مهموز اللام، فلم يحتج إلى قوله " فيهما " وليس القولان في شَوَاءِ جمع شائية من شأوت، إذ لا قلب فيه عند الخليل، لأنه إنما يقلب خوفاً من اجتماع الهمزتين قوله " وقد جاء أداوى " كل ما كان في واحده ألف ثلاثة بعدها واو وجمعه الجمع الأقصى قلبت ألفه همزة، كما تقلب في جمع رسالة، وقلب الواو ياء، ثم قلبت الهمزة واواً، تطبيقاً للجمع بالمفرد، وقد قالوا: هداوى في جمع هديّة، قلبوا الهمزة واواً لوقوعها بين الألفين كما في حَمْرَاوَان، وهو عند الأخفش قياسي، وعند غيره شاذ قال: " وَتُسَكَّنَانِ فِي بَابِ يَغْزُو وَيَرْمِي مَرْفُوعَيْنِ، وَالْغَازِي وَالرَّامِي مَرْفُوعاً وَمَجْرُوراً، وَالتَّحْرِيكُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ فِي الْيَاءِ شَاذٌ، كَالسُّكُونِ فِي النَّصْبِ وَالْإِثْبَاتِ فِيهِمَا وَفِي الْأَلْفِ فِي الْجَزْمِ " أقول: إنما سكن الواو في نحو يغزو، وهذا مختص بالفعل، لا يكون في الاسم، كما ذكرنا، لاستثقال الواو المضمومة بعد الضمة، إذ يجتمع الثقلان في آخر الفعل مع ثقله، فخفف

الأخير، وهو الضمة، لأن الحركة بعد الحرف، وكذا تسكن الياء المضمومة بعد الكسرة، وهذا أقل ثقلاً من الأول، ويكون في الاسم والفعل، نحو هو يَرْمِي، وجاء الرَّامِي، وإنما ذكر الغازي والرامي ليبين أن الياء التي أصلها الواو كالأصلية، وكذا تسكن الياء المكسورة بعد الكسرة، لاجتماع الأمثال، كما في الواو المضمومة بعد الضمة، والأول أثقل، وهذا يكون في الاسم نحو بالرَّامِي، وفي الفعل كَارَمِي، وأصله أَرَمِي قوله: " والتحرّيك في الرفع في الياء شاذ " أما الرفع فكقول الشاعر:

149 - * مَوَالِي كَكِبَاشِ الْعُوسِ سَحَاح (1) *

(1) هذا عجز بيت من البسيط لجرير بن عطية، وصدره قوله: * قد كان يذهب بالدنيا وبهجتها * (*)

(182/3)

وقوم من العرب يجرون الواو والياء مجرى الصحيح في الاختيار، فيحركون ياء الرامي رفعاً وجراً، وياء يرمي رفعاً، وكذا واو يغزو رفعاً، قال: 150 - * كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ بِالصَّخْرَاءِ * (1) قوله " كالسكون في النصب " أما في الواو فكقوله: 151 - فَمَا سَوَّدَتْنِي غَامِرٌ عَنْ وَرَائِهِ * أَيْ اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأَمْ وَلَا أَب (2) وأما في الياء فكقوله: فَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارَهُ * وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا (3)

وقوله " كاد " يروى في مكانه " كان " وقوله: " وبهجتها " يروى في مكانه " ولذتها " والموالي: جمع مولى، وله معان كثيرة منها السيد - وهو المراد هنا - والعبد وابن العم والناصر.

والكباش: جمع كبش، والعوس: اسم مكان أو قبيلة، وسحاح: جمع ساح، وهو السمين، تقول: سحت الشيء تسح - بالكسر - سحوحاً: أي سمّنت.

والاستشهاد بالبيت في قوله " موالى " حيث حرك الياء بالضم شذوذاً (1) هذا عجز بيت من الكامل لم نعرف قائله، وصدره قوله: * ما إن رأيت ولا أرى في مدتي * ومعنى مفرداته واضح.

والاستشهاد به في قوله " كجوازي " حيث حرك

الياء بالكسر شذوذاً (2) هذا بيت من الطويل لعامر بن الطفيل الجعدي، وسودتني

جعلتني سيدا، وعامر قبيلة.

والاستشهاد به في قوله: " أن أسمو " حيث سكن الواو في حال النصب وذلك شاذ

(3) قد سبق شرح هذا البيت فارجع إليه في (ح 1 ص 177) .

والاستشهاد به هنا في قوله " واش " حيث حذف الياء في حالة النصب كما تحذف في حالة (*)

(183/3)

وقوله: 152 - كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرْقُ * أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الْوَرْقُ (1) قوله " والإثبات فيهما " أما في الواو فكقوله: 153 - هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا * من هجو زبان لم تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ (2) وأما في الياء فكقوله: 154 - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنَمِي * بما لاقت لبون بني زياد (3)

الرفع والجر، ونريد أن ننبهك هنا على أن ابن قتيبة قد روى هذا البيت في الشعراء (ص 314) .

وكذلك أبو الفرج الاصفهاني في الاغانى (ح 2 ص 69 دار الكتب) * فلو كان واش باليمامة داره * فلا شاهد في البيت على هذه الرواية (1) نسب ابن رشيق هذا الشاهد إلى رؤبة بن العجاج، والضمير في " أَيْدِيَهُنَّ " يرجع إلى الابل، والقاع: المكان المستوى، والقرق - ككتف - : الاملس، ويقال: هو الخشن الذي فيه الحصى.

ويتعاطين: يناول بعضهن بعضا والورق: الفضة، والمراد الدراهم، والاستشهاد بالبيت في قوله " كأن أيديهن " حيث سكن الياء في حال النصب كما تسكن في حال الرفع، وهو شاذ (2) ينسب هذا البيت لابي عمرو بن العلاء، واسمه زبان، ويروى على هذا " هجوت " و " لم تهجو " بالخطاب، ومن الناس من ينسبه لشاعر كان يهجو أبا عمرو بن العلاء، ويرويه " هجوت " و " لم أهجو ولم أدع " .

والاستشهاد بالبيت في قوله " لم أهجو " حيث أثبت الواو ساكنة مع الجازم وذلك شاذ (3) هذا البيت مطلع قصيدة لقيس بن زهير العيسى، والانباء: جمع نبأ (*)

(184/3)

فتقدر لأجل الضرورة الضمة في الواو والياء ليحذفها الجازم، لأن الجازم لا بد له من عمل، وتقديرها في الياء أكثر وأولى، لان الضمة على الواو أثقل منها على الياء. قوله " وفي الألف في الجزم " أي: إثبات الألف في الجزم كإثبات الواو والياء في الجزم كقول: 155 - * وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقَ (1) * وتقدير الضم في الألف أبعد، لأنها لا تحتل الحركة قال: " وَتُحَذِّفَانِ فِي نَحْوِ يَغْزُونَ وَيَرْمُونَ وَاغْزَنَ وَارْمَنَ وَارْمَنَ " أقول: أصل يَغْزُونَ يغزو، لحقه واو الجمع، فحذف الواو الأولى للساكين وأصل يَرْمُونَ يرمي، لحقه واو الجمع فحذف الياء للساكين، ثم ضمت الميم لتسلم الواو، إذ هي كلمة تامة لا تتغير، أصل اغْزَنَ اغزوا، لحقه النون المشددة، فسقطت الواو للساكين، وكذا اغْزَنَ وارمن، لان الاصل

وهو الخبر وزنا ومعنى، ويقال: النبأ خاص بما كان ذا شأن والخبر عام، وتنمى تزيد وتكثر، والباء في بما لاقت يقال: هي زائدة، و " ما " فاعلي يأتي، ويقال هي أصلية متعلقة بتنمى وفاعل " يأتي " على هذا ضمير مستتر عائد على مفهوم من المقام: أي ألم يأتيك هو: أي الخبر، واللبون: الناقة ذات اللبن. والاستشهاد بالبيت في قوله " ألم يأتيك " حيث أثبت الياء ساكنة مع الجازم الذي يقتضى حذفها، وهو شاذ (1) هذا بيت من مشطور الرجز، ينسب لرؤية، وقبلة: * إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ * وترضاها: أصله ترضاها فحذف إحدى التاءين. والاستشهاد به في هذا اللفظ حيث أثبت الالف مع لا الناهية الجازمة التي تقتضي حذف حرف العلة، وذلك شاذ (*)

(185/3)

ارمو وارمي، ولا تقول: إن الأصل ارميوا وارمي، لأن الفاعل يدخل على الفعل بعد إعلاله، كما تقدم. قال: " وَنَحْوُ يَدٍ وَدَمٍ وَاسْمٍ وَابْنٍ وَأَخٍ وَأُخْتٍ لَيْسَ بِقِيَاسٍ " أقول: يعني حذف اللام في هذه الأسماء ليس لعل قياسية، بل لمجرد التخفيف، فلهذا دار الإعراب على آخر ما بقي، وأما أخت فليس بمحذوف اللام، بل التاء بدل من لامه هذا آخر باب الإعلال، ولننصف إليه ما يليق به، فنقول: إذا اجتمع ياءان، فإن لم تكن الأخيرة لاماً، فإن سكنت الأولى أدغمت كَبَيْعَ وَبَيْاعَ، وإن سكنت الثانية أو تحركتا فحكم كل واحدة

منهما حكمها مفردة كَبِيَّتْ، وكما إذا بنيت من يَنْ مثل باع قلت: يَنْ، وإن بنيت مثل

هَيَام (1) قلت: يَيَانٍ وإن كانت الأخيرة لاماً، فإن سكنت أولاهما أدغمت في الثانية كحَيٍّ، وإن سكنت الأخيرة سلمتا كحييت، وإن تحركتا: فإن جاز قلب الثانية ألفاً قلبت نحو حَيَاة، وإن لم يجز: فإما أن تلزم حركة الثانية، أولاً، فإن لزمت فإن لم يجز إدغام الأولى في الثانية فالأولى قلب الثانية واواً كما في حَيَوَان، وإنما لم يجز الإدغام لأن فَعْلَان من المضاعف نحو رَدَدَان لا يدغم، كما يجي في باب الإدغام، وإنما لم يجز قلب الثانية ألفاً لعدم مُوازنة الفعل كما مر، وإنما قلبت واواً لاستثقال اجتماع الياءين المتحركتين وامتناع تغيير ذلك الاستثقال بالوجه الأخف من الإدغام أو قلب الثاني ألفاً، وإنما قلبت الثانية دون الأولى لأن استثقال الاجتماع بها حصل، وإنما جاز قلب اللام واواً مع أن الأخير ينبغي أن يكون حرفاً خفيفاً

(1) الهيام - كسحاب وغراب -: ما لا يتماسك من الرمل، فهو ينهار أبداً، وكغراب: شدة العشق، وداء يصيب الابل من ماء تشربه مستنقعا (*)

(186/3)

لأن لزوم الألف والنون جعلها متوسطة، كما قالوا في عُنْفَوَان (1) وعُنْصُوة (2) كما مر، وقال سيبويه: القياس حَيَيَان، فلم يَقلب الثانية، وحَيَوَان عنده شاذ، وكذا قال في فَعْلَان من القُوَّة قَوَوَان، كما يجي، وكذا تقول: حَيَوَى كَجَفَلَى (3) وقياس سيبويه حَيِي، وكذا تقول على وزن السُبعَان من حَيَّ حَيَوَان، وإنما لم تدغم كما أدغمت في رَدَدَان فقلت: رَدَدَان على ما يجي في باب الإدغام، لأن الإعلال قبل الإدغام، وقياس سيبويه حَيَّان - بالإدغام - لأنه لا يقلب في مثله، وإن جاز الإدغام فلك الإدغام وتركه كَحَيَّي وَحَيَّي وَحَيَيَان - بالكسر - وَحَيَان، والإدغام أكثر كما مر (4)، إذ هو أخف، وإن لم تلزم حركة الثاني نحو لَنْ يُحْيِيَّ وجب تصحيحهما مُظْهَرَيْن، وإخفاء كسرة الأولى أَوْلى وإن اجتمع ثلاث ياءات: فإما أن تكون الأخيرة لاماً، أولاً فإن كانت لاماً: فإما أن تكون الأولى مدغمة في الثانية، أو الثانية في الثالثة، أو لا يكون شيء منهما مدغماً في شيء فإن كانت الأولى مدغمة في الثانية: فإما أن يكون ذلك في الفعل أو الجاري

- (1) عنفوان الشيء: أوله أنظر (ح 1 ص 251) (2) العنصوة - مثلثة العين - : القليل المتفرق من النبت والشعر وغيرهما، أنظر (ص 101 من هذا الجزء) (3) في بعض المطبوعات " كتملى " بالتاء المثناة، وبعضها " كتملى " بالمثلثة وكلاهما خطأ، والصواب ما أثبتناه، والجفلى: الدعوة العامة، ويقابلها " النقرى " قال طرفة: نحن في المشتاة ندعو الجفلى * لا ترى الادب فينا ينتقر يقال: دعى فلان في النقرى لا في الجفلى، أي دعى في الدعوة الخاصة لا في الدعوة العامة.
- (4) أنظر (ص 114 من هذا الجزء) (*)

(187/3)

عليه، أولاً، فإن كان في أحدهما جعلت الثانية كأنها لم تسبقها ياء، نحو حَيَّا وَحَيَّتْ وَحَيَّيْ، وَالْمُحَيِّي، وَالْمُحَيِّي. هو مثل عَزَى، يعزى، المعزى، الْمُعَزَّى، وإنما لم تحذف الثالثة المكسور ما قبلها في الفعل نَسِياً نحو يُحَيِّي مع استئصال ذلك كما حذفت في مُعَيَّة إبقاء على حركة العين في الفعل، إذ بها تختلف أوزان الفعل، ووزن الفعل تجب مراعاته، كما مرّ في تعليل امتناع قلب واو نحو يَدْعُو ياء، ثم أجرى الجاري على الفعل كَالْمُحَيِّي مُجَرِّى الفعل في ترك حذف الياء الثالثة نَسِياً، وإن لم يكن ذلك في الفعل ولا في الجاري عليه فإن جاز قلب الثالثة ألفاً - وذلك إذا كانت المشددة مفتوحة والأخيرة طرفاً - قلبت، كما في إِيَّاة على وزن إَوَّزة من أَوَيْتُ، والأصل إِيَّوَيْتُ، ثم إِيَّوِيَّة، ثم إِيَّية، وإن لم يجز ذلك، وهو لأمرين: أحدهما أن تتوسط الأخيرة مع انفتاح المشددة لجئ حرف موضوع على اللزوم في كل موضع، كالألف والنون التي لغير المثني، فإذا كان كذا قلبت الثالثة واواً كما تقول إذا بنيت على فَيَعْلَان من حَيِّي: حَيَّوَان، لأنه أثقل من حَيَّوَان مخففاً، وعند سيبويه حَيَّيَان كما مر، وثانيهما أن تنضم المشددة أو تنكسر، فإذا كان كذا كُسِرَت المضمومة وحذفت الثالثة نَسِياً، لاستئصال الياءات في الطرف مع انكسار المشددة منها نحو مُعَيَّة، والأصل مُعَيَّة، ونحو حَيَّي على وزن كَنَهَبِل (1) من حَيِّي، والأصل حَيَّيْ ثم حَيَّيْ، وكذا تحذف الأخيرة نَسِياً وإن جاء بعدها حرف لازم، كما تقول في تصغير أَشْوَيَان: على وزن أَنبَجَان (2) من الشتى أشيويان، ثم أشييان، ثم أَشَيَّان، وخالف أبو عمرو فيما وازن الفعل، وأوله زيادة كزيادته، فلم يحذف

(1) الكنهيل: شجر من أشجار البادية، انظر (ح 2 ص 359) (2) يقال: عجين أنبجان - بفتح الباء - إذا كان منتفخا، ولا نظير له في هذا الوزن إلا يوم أرونان، وهو الشديد.

انظر (ح 2 ص 397) (*)

(188/3)

الثالثة نَسِيًا، فقال أَحْيٍ في نصغيرا أَحْوَى كما مر في التصغير (1) .
وإن كانت الثانية مدغمة في الثالثة: فإن كان ما قبل الأولى ساكنا لم يغير شئ منها نحو ظَبْيٍ وَقَرَأَيْي في النسب، وَرَمِيَّ عَلَى وزن بَرَطِيل (2) من الرَّمْي، وإن كان ما قبل الأولى متحركاً: فإن كانت الأولى ثانية الكلمة سلمت الياءات، نحو حَيَّي كَهَجَفٍ (3) وَحْيِي كَقُمْدٍ، (4) والأصل حُيِّي
- بضم العين - وَحْيِي من الحياء، لخفة الكلمة، وإن كانت ثالثتها جعلت واو، سواء كان ما قبلها مفتوحاً، كما إذا بنيت من الرمي مثل حَمَصِيصَةٍ، (5) تقول: رَمَوِيَّةٌ، مثل رَحَوِيَّةٌ في النسب، ولم تقلب الياء الأولى ألفاً، أمّا في النسب فلعروض الحركة، وأمّا في غير النسب فلعدم موازنته للفاعل، وكما إذا بنيت من الرمي على وزن حَلَكُوكَ (6)
قلت رَمَوِيٌّ، والأصل رَمَيُوي ثم رَمِيي، ثم رَمَوِيٍّ، أو كان ما قبلها مكسوراً نحو عَمَوِيٍّ فإنك تفتح الكسر لتسلم الواو، وإنما قلبت إحدى الياءات في هذه الأمثلة لاستثقال الياءات، وإنما لم تقلب الأخيرة كما في حَيَوَان وإن كان التغيير بالأخير أولى لقوتها بالتشديد، ولهذا لم تحذف الثالثة (نسياً) كما حذفت معيبة، والحذف والقلب قبل ياء النسب أبعد لكونها علامة، وإن كانت الأولى رابعة الكلمة: فإن كانت قبل ياء النسب حذفت، على الأصح، كما في قَاضِيٍّ، لاجتماع الياءات مع تناقل الكلمة وكون

(1) أنظر (ح 1 ص 232، 233) (2) البرطيل - كقنديل -: الرشوة، وحجر طويل صلب ينقر به الرحي، والمعول أيضاً (3) الهجف: الظليم المسن، والجائع أيضاً، انظر (ح 1 ص 28) (4) القمد - كعتل -: الطويل، والشديد أيضاً، انظر (ح 1 ص 53) (5) الحمصيصة: بقلة رملية حامضة، انظر (ح 1 ص 272) (6) الحلكوك - كقربوس -: الشديد السواد (*)

(189/3)

الأولى آخر الكلمة، إذ ياء النسب عارضة، ويجوز قَاضِي، كما مر في النسب (1) ، وإن لم تكن قبل ياء النسب لم تحذف، لأنها ليست آخر الكلمة، بل تقلب واواً، كما قلبت وهي ثالثة الكلمة، تقول على وزن حَيْتَعُور (2) من الرمي: رَمِيَّ، والأصل رَمِيَّوِي، قلبت الواو ياء، وأدغمتها في الأخيرة، ثم كسرت الضمة، وقلبت الياء واواً، وكذا إذا بنيت مثل حَنْفَقِي (3) من بكى قلت: بَنَكِي وإن لم يكن شئ منهما مدغماً في شئ، فإن كانت الثالثة تستحق قلبها ألفاً قلبت، كما إذا بنى من حَيَّي مثل أَحْمَرَّ، قلبتها ألفاً نحو أَحْيَيَّ، ثم إن أدغمت كما في اقْتَتَلَ قلت: حَيَّ، وإن لم تدغم قلبت الثانية واواً، نحو أَحْيَوِي، كما في حَيَّوَان، وإن لم تستحق كما إذا بنى من حي مثل هَدَبْد (4) وجندل (5) جاز لك حذف الثالة نَسِيّاً، لكون الثقل أكثر مما في مُعَيَّة فتقول: حَيّاً وَحَيّاً، بقلب الثانية ألفاً لتحركها طرفاً وانفتاح ما قبلها، وجاز لك قلب الثانية واواً كما في حَيَّوَان، فتسلم الثالثة (6) لزوال اجتماع الياءات، فيصير حيويًا

انظر (ح 2 ص 44، 45) (2) الخيتعور: السراب، وكل ما لا يدوم على حالة، والمرأة السيئة الخلق، والدنيا، والداهية (3) الحنفقيق: الداهية، والسريعة جدا من النوق والظلمان (4) الهدبد: اللبن الخائر، وانظر (ح 1 ص 49) (5) الجندل: موضع فيه الحجارة، انظر (ح 1 ص 51) (6) المراد بالسلامة ههنا: ما يقابل الحذف نسبياً والادغام والقلب واواً، فشمل الاعلال كاعلال قاض، ألا ترى أنه قال: فيصير حيويًا: أي في حالة النصب، وكذا تقول: الحيوى، كما تقول القاضى، فان جاء مرفوعاً أو مجروراً منونا قلت: حيو، بحذف الياء الثالثة (*)

(190/3)

وَحَيَّوِيّاً، وكما إذا بنيت من قضى مثل جَحْمَرِش (1) قلت: قَضِيّاً بحذف الأخيرة نسبياً، وقلب الثانية ألفاً، وقَضِيَّوِي، بقلب (2) الثانية واواً، وإنما لم تقلب الثالثة واواً لأن آخر الكلمة بالتخفيف أولى، وأيضاً لو قلبتها إياها لبقى اجتماع الياءين الأوليين بحاله، وأما الأولى فلم تقلب، لأن الثقل إنما حصل من الثانية والثالثة، ولم تقلب الأولى في حَيَّي كَجَنْدَل، لأنها لم يقلب مثلها ألفاً في الفعل نحو حَيَّي كما مر فكيف

تقلب في اسم لم يوازن الفعل وإن لم تكن الياء الأخيرة لاماً بقيت الياءات على حالها بلا قلب، ولا حذف، كما تقول في تصغير أسوار (3) أُسَيِّر وإن اجتمع أربع ياءات كما إذا بنى من حَيٍّ على وزن جَحْمَرَش قلت: حَيَّيْ، أدغمت الأولى في الثانية فيصيران كياء واحدة وقلبت الثالثة واواً كما قلنا في المبنى على وزن جَنْدَل، فتسلم الرابعة نحو حَيَّوْ، ويجوز لك حذف الأخيرة نسياً لكونها أثقل منها في نحو مُعَيَّية، فتقلب الثالثة ألفاً لترحكها وانفتاح ما قبلها نحو حَيَّأ، كما قلنا قبل.

وإذا بنيت مثل (4) سَلَسِيل قلت: حَيَّوِيْ، وإذا

(1) الجحمرش: العجوز المسنة، وانظر (ح 1 ص 51) (2) الياء الثالثة أعلت كاعلال قاض، فتقول: القضيوى، ورأيت قضيويا، وهذا قضيو، ومررت بقضيو، ولكون هذا الاعلال من غير موضوع كلام المؤلف وهو مما لا يخفى لم يتعرض لبيان (3) الاسوار - بالضم والكسر -: قائد الفرس، والجيد الرمي بالسهم والثابت على ظهر الفرس، وجمعه أساور، وأساور بغير تاء، والاسوار - بالضم أيضا -: لغة في السوار (4) السلسيل: اسم عين في الجنة، وهو وصف أيضا، يقال: شراب سلسيل، إذا كان سائغا سهل المدخل في الحلق.

انظر (ج 1 ص 9، 50) واعلم أن كلام المؤلف ههنا فيما اجتمع فيه أربع ياءات وأنت لو بنيت من (*)

(191/3)

بنيت مثل قِرْطَعْب (1) قلت: حَيَّيْ، لم تقلب ثانية المشددين واواً كما في حَيَّوَان، لأنها آخر الكلمة فلا تبدل حرفاً أثقل مما كان، ولم تحذف كما في مُعَيَّية، لأن حذفها حذف حرفين، واحتمل اجتماعهما، لان تشديدهما قَوَّاهما، وإذا جاز نحو طَيَّيْ وأُمَيَّيْ - على قول - مع أن الأولين آخر الكلمة إذ ياء النسب عارضة فهذا أجوز، وإذا بنيت مثل قَدْغَمِل (2) قلت: حَيَّيْ، أدغمت الثانية في الثالثة، وحذفت الرابعة كما في مُعَيَّية، وهو ههنا أولى، ولم تقلب المضعفة واو لصيرورتها بالتضعف قَوِّية كالحرف الصحيح، فيبقى حَيَّيْ وتقول على وزن قد عميلة من قَضَى: قُضَيَّية، والمآزني لم يجوّز من قَضَى إلا قُضَوِيَّة، كما في النسب، وغيره جَوَّز مع قَضَوِيَّة قُضَيَّية بتشديد أكثر من تجويز أُمَيَّيْ، والذي أرى أنه لا يجوز إلا فضيية، بياءين مشددين، إذ الأخيرتان قويتاً بالتضعف، فلم

تحذف كما حذفت الثالثة في مُعَيَّة، والأوليان ليستا في آخر الكلمة حتى يحذف
أضعفهما: أي أولهما الساكن، كما حذفت في أُمُوِي، فإذا بنيت من شَوَى على وزن
عصفور قلت: شَوِيُوِي، ثم قلبت الواوين ياءين وأدغمتهما في الياءين فصار شَيِي -
بكسر ضمة المشددة الأولى - فيجوز كسر الفاء أيضاً، كما في عُي، وقال سيبويه:
شَوِيُوِي، قياساً على طَوُوِي وَحَيُوِي في النسب إلى حَيٍّ وَطَيٍّ أَوْ شَيٍّ، كما قيل طَيٍّ،
وكذا إذا بنيت من طوى

حي على مثال سلسيل لاجتمع خمس ياءات، فالصواب أن يقول إذا بنيت من قضى
مثل سلسيل قلت: قضيوى، والاصل قضىي، قلبت الثانية واواً كما في حَيَوَان (1)
القرطعب: السحابة.

انظر (ح 1 ص 51) (2) القذعمل: القصير الضخم من الابل، وأصله قذعميل،
والقذعمله الناقة القصيرة الضخمة، ومثلها القذعميلة، ويقال: ما في السماء قذعملة:
أي شئ من
السحاب، وما أصبت منه قذعميلاً: أي شيئاً (*)

(192/3)

على وزن بَيُّقُورٍ (1) قلت: طَيُّوُوِي، ثم قلبت الواو الأولى ياء، وأدغمت الياء الساكنة
فيها، ثم قلبت الواو الثانية ياء وأدغمتها في الأخيرة، ثم كسرت الياء المضمومة فتقول:
طَيٍّ، وعند سيبويه طَيُّوِي أيضاً كالمنسوب إلى حيٍّ، هذا كله في الأربع ياءات إذا لم
تكن الأخيرتان للنسبة، فإن كانتا لها كالمنسوب إلى حَيٍّ، وَطَيٍّ، وَعَلَيٍّ، وَقُصَيٍّ، وَحَيَّةٍ،
وَمَحْيٍ فقد مضى في باب النسب حكمها (2) وقد مضى أيضاً أن ياء التصغير تحذف
كما في أُمُوِي إن دخلت النسبة على التصغير، وأما إن دخل التصغير على النسبة لم
تحذفها أُرَيَّة (3) - بياعين مشددتين - هذا كله حكم الياءات فأما حكم الواوات
فنقول: إن اجتمع واوان فإن سكنت ثانيتهما: فإن كانت طرفاً لم يمكن أن تكون الأولى
مفتوحة ولا مضمومة إلا والثانية منفصلة، نحو لم يَرَوْوَا ومُرُّو زَيْدٍ، لأنهم يستقلون
الواوين بلا إدغام في آخر الكلمة الذي هو محل التخفيف، فلذلك لم يبنوا مثل قَوُوتُ
وقَوُوتُ، فلا بد لو كانا في كلمة من انكسار الأولى لتقلب الثانية ياء، نحو قَوِيْتُ، وإن
كانت الأخيرة وسطاً جاز اجتماعهما، نحو قَوُولٍ، وإن تحركتا: فإن كان ذلك في أول

الكلمة قلبت الأولى همزة كما في أوصل، وإن كان ذلك في الوسط فإن جاز الإدغام
أدغمت، كما إذا بنيت من القُوَّة على فَعْلَان - بضم العين - قلت:

-
- (1) البيقور: اسم جمع دال على جماعة البقر، كالبقر، والبقر، والباقر، قال الشاعر:
لا در در رجال خاب سعيهم * يستمطرون لدى الازمات بالعشر أجاغل أنت يبقورا
مسلة * ذريعة لك بين الله والمطر؟
- (2) انظر في النسب إلى حَيٍّ وَطَيٍّ (ح 2 ص 49، 50) .
وفي النسب إلى على وقصى (ح 2 ص 22) .
وفي النسب إلى تحية ومحي (ح 2 ص 45) (3) أريية: تصغير أروية، وانظر (ح 1 ص
235، 236، 237) (*)

(193/3)

قَوَّانٌ عند المبرد، والأولى أن لا تدغم بل تقلب الثانية ياء كما يجيء في باب الإدغام،
ومن لم يدغم في حَيٍّ جاز أن لا يدغم في نحو قَوَّوان، بل يقلب الثانية ياء.
ويقلب ضمة ما قبلها كسرة، كما مر في هذا الباب، لأن الإعلال قبل الإدغام، وهذا
قول الجرمي، وإن لم يجز الإدغام كما إذا بنيت على فَعْلَان - بفتح العين - من القوة،
قال سيبويه: تقول: قَوَّوان، كما قال من حَيٍّ: حَيَّان، والأولى أن يقال: قَوَّيان،
لاستثقال الواوين، فلما لم يجز التخفيف بالإدغام خفف بقلب إحداهما ياء، وإذا قلبت
الياء واواً في حيوان لكرهه اجتماع الياءين فقلب الثانية ياء في قَوَّوان لكون الواو أثقل
أولى، ولو بنيت على فَعْلَان - بكسر العين - انقلبت الثانية ياء للكسرة، لأن الإعلال
قبل الإدغام كما تقدم، وإن كان ذلك في الطرف: فإن انفتحت الأولى لزوماً قلبت
الثانية ألفاً كما في القُوى والصُّوى (1) وَيَقْوَى وَأَقْوَى، وأما في طَوَوِيٍّ منسوباً إلى طَيٍّ
فلعروض فتحة الأولى، وأما في قُؤَوِيٍّ منسوباً إلى قُؤَى علماً (2) فلعروض حركة الثانية،
وإن كانت الأولى مكسورة أو مضمومة قلبت الثانية ياء، كَقَوِيٍّ وَقَوِيٍّ - على وزن
عَضْد وفخذ - من القُوَّة، وإن سكنت أولى الواوين فإن كانتا في الوسط سلمتا من
القلب كَقُؤُولٍ إلا في نحو قُؤُول على ما تقدم، وإن كانتا في الطرف: فإن كانت الكلمة
ثلاثية لم تقلب إلا إذا

(1) الصوى: جمع - صوة - كقوة - وهى جماعة السباع، وهى أيضا حجر يكون علامة في الطريق، وانظر (ص 123 من هذا الجزء)

(2) إنما قيد قوى بكونه علما احترازا عنه جمعا، فإنه يرد في النسبة إليه إلى واحده فيقال قوى - بضم القاف وتشديد الواو - وهذا على رأى جمهور النحاة الذين يوجبون رد الجميع إلى واحده عند النسبة إليه، وأما على رأى من يميز النسب إلى لفظ الجمع فلا محل لتقييد قوى بكونه علما، وتكون النسبة إليه حينئذ قوى علما كان أو جمعا (*)

(194/3)

انكسر ما قبلها، نحو قَوِّ وقَوِّ، وتقول على وزن حِزْرٍ: قَيِّ، وإن كانت الكلمة على أكثر من ثلاثة صحت المفتوح ما قبلها نحو غَزَوِّ، وانقلبت المكسور ما قبلها ياء وجوبا كغَزَيِّ - على وزن فِلَز (1) - والمضموم ما قبلها جازا في المذكر المفرد نحو غَزُوِّ، وغَزَيِّ، كَعُتُوِّ وَعُتَيِّ، ووجوبا في الجمع كُدَيِّ وإن اجتمع ثلاث واوات فإن كانت الأخيرة لاماً: فإما أن تكون الأولى مدغمة في الثانية أو الثالثة أو ليس شئ منها مدغما في شئ، ففي الأول تقلب الثالثة أَلَفاً إن انفتح ما قبلها كَقَوِيَّ وَالْمَقَوِيَّ، وياءً إن انكسر كَيَقَوِيَّ وَالْمَقَوِيَّ، أو انضم كَقَوِّ على وزن بُرْثُن (2) من القوة، وفي الثاني تقلب المشددة ياء مشددة: انفتح ما قبلها كَقَوِيَّ - على وزن هجف (3) أو قمطر - أو انكسر كَقَوِيَّ - على وزن فِلَز - أو انضم كَقَوِيَّ - على وزن قُمْد - بكسر ذلك الضم، فيجوز كسر الفاء إتياعاً كَعَيِّ وذلك لثقل الواوات المتحرك ما قبلها بخلاف نحو حَيِّ فإن الياء أخف، وكذا إذا كانت أولى الواوات ثالثة الكلمة وتحرك ما قبلها نحو غَزَوِيَّ - على وزن حَلَكُوك - فإن سكن ما قبلها: فإن انفتحت الأولى سلم الجميع، نحو غَزَوَوِّ - على وزن قِرْشَب (5) أو قِرْطَعِب - وإن انضمت أو انكسرت قلبت

(1) الفلز - بكسر الفاء واللام وتشديد الزاى -: نحاس أبيض تجعل منه القدور، أو هو جواهر الارض كلها، والرجل الغليظ الشديد والضريرة تجرب عليها السيوف، وفيه لغتان أخريان: كهجف وعتل، ومراد المؤلف هنا اللغة الاولى.

(2) البرثن: هو للسبع والطير كالاصابع للانسان، وانظر (ح 1 ص 51) (3) الهجف: الظليم المسن، وانظر ص 189 من هذا الجزء (4) القمطر: ما تصان فيه الكتب،

وانظر (ح 1 ص 3، 51) (5) القرشب: الضخم الطويل من الرجال، وانظر (ح 1 ص 61) (*)

(195/3)

المشددة ياء وكسرت الضمة.

كَمْقَوِيٍّ وَغَزَوِيٍّ - كَعْصَفُورٍ - من الغزو، وإن لم تكن إحداها مدغمة في الأخرى قلبت الأخيرة ألفاً: إن انفتح ما قبلها، وياء إن انكسر نحو أَقْوَوِيٍّ على وزن احمر - فإن أدغمت قلت قَوِيٍّ، وإن لم تدغم قلبت الثانية ياء على قياس قَوِيٍّ، وهو ههنا أولى، فتقول: اقْوِيَّا يَقْوِيٍّ وتقول في نحو هُدَيْدٍ وَجَنْدَلٍ من القوة: قُؤُوٍّ، وَقَوُوٍّ - بقلب الثالثة ياء - لكسرة ما قبلها، ولا تدغم الأولى في الثانية مع لزوم حركة الثانية، محافظة على بناء الإحاق، وأيضاً لعدم مشابهة الفعل هذا والأولى أن لا يبنى من الأسماء المزيد فيها غير المتصلة بالفعل ما يؤدي إلى مثل هذا الثقل كما يجئ في أول باب الإدغام وإن اجتمعت الثلاث الواوات في الوسط بقيت على حالها نحو قُؤُولٍ على وزن سُبُوحٍ وَأَقْوُولٍ كَاغْدُودَن (1)، والأخفش يقلب الأخيرة في اقْوُولٍ ياء، فتقلب الثانية ياء أيضاً، وسيبويه لم يبال بذلك، لتوسطها، وينبغي للأخفش أن يقول في قُؤُولٍ: قُؤِيلٍ، إلا أن يعتذر بخفة واو المد، وإنما لم يقلب الاخفش في نحو اقووول لكون الوسطى كالألف، لأنها بدل منه، ألا ترى أنه لم يقلب

أَوَّلٍ وَأَوِيٍّ وَوَرِيٍّ همزةً وجوباً لمثل ذلك؟ وإذا اجتمع أربع واوات فالواجب قلب الثالثة والرابعة ياء إن كانت الثالثة مدغمة في الرابعة نحو قَوِيٍّ - على وزن قِرْطَعٍ - من القوة، لأنه أثقل من نحو غَزَوِيٍّ، وإن لم تكن مدغمة فيها قلبت الأخيرة ألفاً إن انفتح ما قبلها، وياء إن انكسر، وتبقى الثالثة بحالها عند سيبويه نحو قَوُوٍّ - على وزن جحمرش -، لأنه إذن كاقْوُولٍ وتقول على وزن قُدْعَمِلٍ: قُؤُوٍّ، وعلى وزن اغْدُودَن اقْوَوِيٍّ، والأخفش يقلب الثالثة ياء فتقول قَوِيٍّ - كجحمرش -

(1) اغدودن النبت: طال، وانظر (ح 1 ص 68، 112) (*)

(196/3)

وقُويَّ كقذعمل - واقُويًا - كاغدودن - لاستثقال الواوات، فتقلب القريية من الطرف ياء، ولا تقلب الواو الثالثة في قَوُو - كجحمرش - ألفاً، كما لم تقلب واو قَوِي كما مر، والله أعلم بالصواب قال: " الإبدال: جَعْلُ حَرْفٍ مَكَانَ حَرْفٍ غَيْرِهِ، وَيُعْرَفُ بِأَمْتَلَةٍ اشْتِقَاقِهِ كَثْرَاثٍ وَأُجُوهِ، وَبِقَلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ كَالنَّعَالِي، وبكونه فرعاً والحرف زائد كضويوب، وبكونه فرعاً وَهُوَ أَصْلٌ كَمُؤَيِّهِ، وَبِلُزُومِ بِنَاءِ مَجْهُولٍ نَحْوُ هَرَاقٍ وَاصْطَبَرَ وَادَّارَكَ " أقول: الإبدال في اصطلاحهم أعم من قلب الهمزة، ومن قلب الواو، والياء، والألف، لكنه ذكر قلب الهمزة في تخفيف الهمزة مشروحاً، وذكر قلب الواو والياء، والألف في الإعلال مبسوطاً، فهو يشير في هذا الباب إلى كل واحد منها مجملاً، ويذكر فيه إبدال غيرها مفصلاً، ويعنى بأمتلة اشتقاقه الأمتلة التي اشتقت مما اشتق منه الكلمة التي فيها الابدال، كترات (1) فإن أمتلة اشتقاقه في وَرَثَ يرث وارثٍ موروثٍ، وجميعها مشتق من الوراثه، كما

أن تراثاً مشتق منها، وكذا تَوَجَّهَ ومُواجهته ووَجَّيه مشتقة من الوجه الذي أُجُوهُ مشتق منه، فإذا كان في جميع أمتلة اشتقاقه مكان حرف واحد منه حرفٌ آخَرُ عرفت أن الحرف الذي فيه بدل مما هو ثابت في مكانه في أمتلة اشتقاقه. قوله " وبقلة استعماله " أي: بقلة استعمال اللفظ الذي فيه البدل، يعني إذا كان لفظان بمعنى واحد ولا فرق بينهما لفظاً إلا بحرف في أحدهما يمكن أن يكون بدلاً من الحرف الذي في الآخر فإن كان أحدهما أقل استعمالاً من الآخر فذلك الحرف في ذلك الأقل استعمالاً بدل من الحرف الذي في مثل ذلك الموضع

(1) التراث - كغراب -: المال الموروث، انظر (ح 1 ص 207) (*)

(197/3)

من الأكثر استعمالاً، كما ذكرنا في أول الكتاب (1) في معرفة القلب، والنعالي والتعالب بمعنى واحد، والأول أقل استعمالاً من الثاني قوله " وبكونه فرعاً والحرف زائد " أي يكون لفظ فرعاً للفظ، كما أن المصغر فرع المكبر، وفي مكان حرف في الأصل حرف في الفرع يمكن أن يكون بدلاً منه كما أن واو ضويوب بدل من ألف ضارب، أو يكون حرف الأصل بدلاً من حرف الفرع، كما أن ألف ماء وهمزته بدلان من الواو والهاء اللذين في مؤَيِّهِ، فأنت بفرعية لفظ للفظ ومخالفة حرف أحدهما لحرف الآخر لا

تعرف إلا أن أحدهما بدل من الآخر ولا تعرف أيُّهما بدل من الآخر، بل معرفة ذلك موقوفة على شئ آخر، وهو أن يُنظر في الفرع، فإن زال فيه موجب الإبدال الذي في الأصل كما زال في مؤيّه علة قلب الواو ألفاً بانضمام ما قبلها، وعلة قلب الهاء همزة - وهي وقوع الهاء التي هي كحرف العلة بعد الألف التي كالزائدة - عرفت أن حرف الفرع أصل، وإن عرض في الفرع علة الإبدال التي لم تكن في الأصل كما عرض بضم فاء ضوَّيرب علة قلب ألف ضارب

واواً عرفت أن حرف الفرع فرع قوله " وبكونه فرعاً " أي: بكون لفظه فرعاً " والحرف زائد: " أي الحرف الذي هو مبدل منه زائد كألف ضارب قوله " وهو أصل " أي: الحرف المبدل منه أصل كواو مويه وهائه، ولا شك في انغلاق ألفاظه ههنا قوله " وبلزوم بناء مجهول " أي: يعرف الإبدال بأنك لو لم تحكم في كلمة بكون حرف فيها بدلاً من الآخر لزم بناء مجهول، كما أنك لو لم تحكم بأن هاء

(1) انظر (ح 1 ص 24) (*)

(198/3)

هَرَاق (1) بدل وكذا طاء اصْطَبِر والبدال الأولى من اَدَارَك لزم بناء هَفَعَل وافْطَعَل وافْأَعَل وهي أبنية مجهولة، ولقائل أن يمنع ذلك في افْطَعَل وافْأَعَل، وذلك أن كل ما هو من هذين البنائين افتعل وتفاعل، وفاء الأول حرف إطباق وفاء الثاني دال أو تاء أو ثاء أو غير ذلك مما يجيء في بابه، فإن بعد فاء الأول طاء وجوبا وقبل فاء الثاني حرفاً مدغماً فيه جوازاً فهما بناءان مطردان لا مجهولان، بلى يعرف كون الحرفين في البناءين بدلين بأن الطاء لا تجيء في مكان تاء الافتعال إلا إذا كان قبلها حرف إطباق، وهي مناسبة للتاء في المخرج ولما قبلها من حروف الإطباق بالإطباق فيغلب على الظن إبدال التاء طاء لاستثاقها بعد حرف الإطباق ومناسبة الطاء لحرف الإطباق والتاء، وكذا الكلام في الحرف المدغم في نحو اذْكَر واثاقل.

قال: " وحروفه أنصت يوم جد طَاهِ رَلْ، وقول بعضهم: اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طَالَ وَهُمْ فِي نَقْصِ الصَّادِ وَالزَّاي لِثُبُوتِ صِرَاطٍ وَزَقَرٍ، وَفِي زِيَادَةِ السِّينِ، وَلَوْ أُوْرِدَ السَّمْعُ وَرَدَ اذْكَرَ وَاطْلَمَ "

أقول: يعني بحروف الإبدال الحروف التي قد تكون بدلاً من حروف آخر، فأما الحروف

التي هذه الحروف بدل منها فتجئ عند التفصيل.

قوله: " وقولهم استنجد به يوم طال " قول صاحب المفضل، ولم يعد سيبويه في باب
البدل الصاد والزاي، وعددهما السيرافي في آخر الباب، وعد معهما شين الكشكشة التي
هي بدل من كاف المؤنث قال: 156 - تَضَحْكُ مِنِّي أَنْ رَأَيْتَنِي أَحْتَرِشُ * وَلَوْ حَرَشْتَ
لَكَشَفْتَ عَنْ حَرَشِ (2)

(1) انظر في كلمة " هراق " (ح 2 ص 384، 385) (2) هذا البيت من الرجز، وقد
استشهد به المؤلف في شرح الكافية أيضا (الشاهد 956) ولم ينسبه البغدادى في شرح
الكتابين، وأحترش: مضارع (*)

(199/3)

وأما التي تزداد بعد كاف المؤنث نحو أكر متكش فليست من هذا، ولم يعد سيبويه السين
كما عدها الزمخشري، ولا وجه له، قالوا: وجاء الثاء بدلاً من الفاء، حكى أبو علي عن
يعقوب ثروغ (1) الدلو، وفروغها، وهو من التفرغ، وكذا الباء من الميم، حكى أبو
علي عن الأصمعي: ما اسْبُك: أي ما اسْمُك؟ وقد جاء الحاء في الشعر بدلاً من الخاء
شاذاً، قال: 157 - يَنْفُخْنَ مِنْهُ هَباً مَنْفُوحاً * لَمَّا يَرَى لَا ذَاكِيَا مَقْدُوحَا (4) قال
رؤبة: 158 - غَمُرُ الْأَجَارِي كَرِيمُ السِّنْحِ * أَبْلَجُ لَمْ يُولَدَ بِنَجْمِ الشَّحِ (2)

من الاحتراش، وهو صيد الضب خاصة، ويقال: حرشه يحرشه - من باب ضرب -
واحترشه كذلك، وأصله أن يدخل الحارث يده في جحر الضب
ويحركها فيظنه الضب حية فيخرج ذنبه ليضربها به فيصيده، وحرشت وكشفت بكسر
الثاء، على خطاب الانثى، وفيه التفات من الغيبة إلى الخطاب، والاستشهاد به في قوله
" حرش " حيث أبدل من كاف خطاب المؤنثة، وأصله " حرك " وهذه لغة بني عمرو بن
تميم (1) ثروغ الدلو: جمع ثرغ - بفتح فسكون - وهو ما بين عراقى الدلو، والثاء فيه
بدل من الفاء، ويقال: فرغ، وفراغ - ككتاب - وفي القاموس: الفرغ مخرج الماء من
الدلو بين العراقي (2) هذا البيت من الرجز المشطور، ولم نعرف قائله، وقد أنشده ابن
جنى في سر الصناعة عن ابن الاعرابي ولم ينسبه، وينفخن - بالحاء المهملة - أصله
ينفخن - بالحاء المعجمة - فأبدل الحاء حاء، واللهب: ما تطاير من السنة النيران،

والذاكي: الشديد الوهج.

ومقدوح: اسم مفعول، من قدح الزند ونحوه، إذا أخرج منه النار، والاستشهاد بالبيت في " ينفحن " حيث أبدل الحاء المعجمة حاء مهملة (3) هذا بيت لرؤية بن العجاج ذكر البغدادي أنه من قصيدة له يمدح فيها (*)

(200/3)

وجاء الراء بدلاً من اللام شاذاً، كقولهم في الدرّ: نَثَرْتُ (1) وَنَثَلْتُ (2) وذلك لأنهم قالوا: نَثَلَ عليه دِرْعَهُ، ولم يقولوا: نَثَرَهَا، فاللام أعم تصرفاً، فهي الأصل، والفاء تكون بدلاً من الثاء، حكى أبو علي عن يعقوب: قام زيد فَمَّ عَمَرُو، وقالوا: جَدَثَ وَجَدَفَ (3) والفاء بدل، لقولهم: أجداث، ولم يقولوا: أجداف، وجاء الكاف بدلاً عن القاف، يقال: عربي كُحٌّ (4) وَقُحٌّ وجاء في

أبان بن الوليد البجلي، وقد رجعنا إلى ديوانه فوجدنا هذه القصيدة، وأولها إني على جنابة التنحي * وعض ذاك المغرم الملح لا أبتغي سيب اللئيم القح * قد كان من نخحة وأح

* يحكى سعال الشرق الابح * ولكننا لم نجد بيت الشاهد في هذه القصيدة، ووجدناه في زيادات الديوان من أبيان هكذا: فابتكرت عاذلة لا تلحى * قالت ولم تلح وكانت تلح عليك سيب الخلفاء البجح * غمر الاجارى كريم السنح أبلج لم يولد بنجم الشح * بكل خشباء وكل سفح والغمر - بفتح فسكون - : الماء الكثير الساتر، والاجاري: جمع إجريا - بكسر الهمزة والراء بينهما جيم ساكنة وبعد الراء ياء مشددة - وهو ضرب من الجرى، والسنح - بكسر فسكون - : الاصل، وأصله السنخ - بالخاء - فأبدل منها حاء مهملة، وهو محل الاستشهاد بالبيت، والشح: البخل (1) النثرة: الدرّ السلسلة الملبس، أو الواسعة، ومثلها النثلة: الراء بدل من اللام، قالوا: نثل الدرّ ينثله - من باب ضرب - إذا ألقاها عنه، ولم يقولوا: نثرها.

(2) الجدث: القبر، وجمعه أجدث وأجداث، وقالوا فيه: جدف، فأبدلوا من الثاء فاء، كما قالوا: فوم في ثوم (3) الكح: هو القح - بالقاف - وهو الخالص من كل شيء، يقولون: لئيم قح، إذا كان معرقاً في اللؤم، وأعرابي قح، إذا لم يدخل الامصار ولم يختلط

بأهلها.

(*)

(201/3)

الجمع أفتحاح، ولم يقولوا: أكحاح، وجاء الكاف بدل من التاء، قال: 159 - يا ابن الزبير طالما عصيكا * وطالما عنيثنا إلكا * لنضربن بسيفنا قفككا (1) * ويجوز أن يكون وضع الضمير المنصوب مقام المرفوع، وتكون العين في تميم بدلاً من الهمزة في أن وهي عنعنة تميم، قال:

(1) هذا البيت من الرجز المشطور، أنشده أبو زيد في نوادره، ونسبه لراجز من حمير ولم يعينه، وأنشده صاحب اللسان غير منسوب إلى أحد، وابن الزبير: أراد به عبد الله بن الزبير بن العوام حوارى النبي صلى الله عليه وسلم، و "عصيكا" أراد به عصيت، و "عنيثنا" من العناء وهو الجهد والمشقة، و "قفككا" أراد به قفاك فأبدل الالف ياء مع الاضافة إلى الكاف كما تبدلها هذيل عند الاضافة إلى ياء المتكلم، نحو قول أبي ذؤيب سبقوا هوى وأعنقوا لهواهمو * فتخرموا ولكل جنب مصرع وعليها قرئ قوله تعالى (فمن تبع هدى).

والاستشهاد بالبيت في قوله "عصيكا" وقد اختلف العلماء في تخريجه، فذهب بعضهم إلى أنه من وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع، كما تراهم فعلوا ذلك في قولهم "لولاي ولولاك ولولاه" وفي قولهم "عساك وعساه" من نحو قول رؤبة. تقول بنتي قد أنى أناكا * يا أبتا علك أو عساكا وذهب أبو الفتح ابن جني تبعاً لشيخه أبي علي أبي علي الفارسي إلى أنه من إبدال الحرف مكان الحرف إبدالاً تصريفيًا، قال ابن جني: "أبدل الكاف من التاء لأنها أختها في الهمس، وكان سحيم إذا أنشد شعرا قال: أحسنك والله، يريد أحسنت" اه (*)

(202/3)

160 - أعن ترستت من خرقاء منزلة * ماء الصبابة من عنيك مسجوم (1) وإنما لم يعد المصنف هذه الأشياء لقلتها وكونها شواذ قوله "وزيادة السين" قالوا: السين بدل

من الشين في السدّة والشدّة

ورجل مَشْدُودٌ وَمَسْدُودٌ، والشين أصل، لكونها أكثر تصرفاً، وقالوا في اسْتَحَذَ: إن أصله اتخذ من اتخذ، فهي بدل من التاء، وقيل أيضاً: أصلها اسْتَحَذَ فأذن لا حجة فيه، وبمثلها تَمَسَّكَ الرَّمْشِيُّ، لا بِاسْمَعٍ كما قال المصنف، وإنما لم يعدّ سين نحو اسْمَعِ والذال والطاء في اذْكَرَ وَاظْلَمَ في حروف البدل لأن البدل في هذه الأشياء ليس مقصوداً بذاته، بل لما كان السين والذال والطاء مقاربة للتاء في المخرج وقصد الإدغام ولم يمكن في المتقاربين إلا بجلعهما متماثلين قلبت التاء سيناً وذالاً وطاءً، لما سيجي في باب الإدغام، فلما كان البدل لأجل الإدغام لم يعتد به.

قال: " فَالْهَمْزَةُ تُبَدَّلُ مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ وَالْعَيْنِ وَالْهَاءِ، فَمِنْ اللَّيْنِ إِغْلَالٌ لَأَرْمَ فِي نَحْوِ كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ وَقَائِلٍ وَبَائِعٍ وَأَوَاصِلٍ، وَجَائِزٍ فِي أَجْوِهِ وَأُورِي، وَأَمَّا نَحْوُ دَابَّةٍ وَشَابَةِ وَالْعَلَمِ وَبَازٍ وَشُمَّةٍ وَمُوقِدٍ فَشَاذٌ، وَأَبَابُ بَحْرٍ أَشَدُّ، وَمَاءٌ شَاذٌ " أقول: قوله " في نحو كساء ورداء " ضابطه كل واو وياء متطرفتين، أصليتين كانتا ككساء ورداء، أولاً كَعِلْبَاءٍ (2) ورداء، في ترخيم رداوى،

(1) هذا بيت من البسيط، وهو مطلع قصيدة لذي الرمة غيلان بن عقبة، وأعن: يروى في مكانه أن - بهمزة استفهام داخلية على أن المصدرية، ومن رواه أعن فقد أبدل الهمزة عينا، وترسّمت: تبينت ونظرت، والاصل فيه ترسم الدار: أي تعرف رسمها. وخرقاء: لقب مية صاحبتة، والصبابة: رقة الشوق، ومسجوم: سائل منسكب. والاستشهاد بالبيت في " أعن " حيث أبدل الهمزة عينا (2) علباء: انظر (ص 177 من هذا الجزء) (*)

(203/3)

واقعتين بعد ألف زائدة، فإنهما تقلبان ألفين، ثم تقلب الألف همزة، كما تقدم. قوله " وقائل وبائع " ضابطه كل واو وياء هي عين فاعِلٍ الْمُعَلِّ فعله أو فاعِلٍ الكائن للنسب كسائف (1) ، لكونه كاسم الفاعل من ساف يسيف، فإنه تقلب الواو والياء ألفاً ثم تقلب الألف همزة، كما تبين قبل. قوله " وأواصل " ضابطه كل واوين في أول الكلمة ليست ثانيتهما زائدة منقلبة عن حرف آخر، نحو أَوَاصِلٍ وأواعد من وعد على وزن جَوْرَبٍ وأواعد على وزن طُومار (2)

فإنه تقلب أولاهما همزة قوله "أجوه وأوري" ضابطه كل واو مضمومة ضمة لازمة: في الأول كانت، أو في الوسط، والتي في الأول سواء كانت بعدها واو زائدة منقلبة عن حرف كأوري، أولا كأجوه، قولنا " ضمة لازمة " احتراز عن ضمة الإعراب، والضمة للساكين، وعند المازني هذا القلب مطرد في الواو المنتصدة المكسورة أيضاً نحو إفادة وإشاح قوله " نحو دأبة " ذكرنا حاله في التقاء الساكنين، وكذا حال المُشْتَقِّ في قوله: * صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ (3) * فقد حرك الشاعر الألف بعد قلبها همزة للضرورة، وحكى الفراء في غير الضرورة رجل مَثَل: أي كثير المال، وقالوا: لَبَّاءُ الرجل بالحق، وعن العجاج أنه كان يهمز العالم والخاتم، وليس ذلك فراراً من الساكنين، ولكن لتقارب مخرجي الألف والهمزة، وأنشد قوله:

(1) سائف: انظر (ص 112 من هذا الجزء) (2) الطومار: الصحيفة، انظر (ج 1 ص 198، 217) (3) قد مضى في شرح هذا البيت فارجع إليه في (ج 2 ص 250) (*)

(204/3)

161 - يادار سلمى يا سلمى ثم اسلمي *

فخندف هامة هذا العالم (1) بالهمز، وذلك لان ألف عام تأسيس لا يجوز معها إلا مثل السَّاجِم (2) اللَّازِم، فلما قال: اسلمي همز العالم، ليجري القيافة على منهاج واحد في عدم التأسيس، وحكى اللحياني عنهم بَأَزَّ وأصل ألفه واو، بدليل أبواز، وقالوا: الشَّئْمَةُ (3)، أصلها الياء، كما قالوا: قطع الله أذنيه: أي يَذِيه فردوا اللام (4)

(1) هذا الشاهد من الرجز، وهو للعجاج، وليس البيتان اللذان أنشدهما المؤلف متصلين في الأرجوزة، والاول منهما مطلعها، وبعده: * بسمسم أو عن يمين سمسسم * وإنما يذكر النحاة هذين البيتين معا - وإن لم يكنا متصلين - ليبينوا أن الأرجوزة، مبنية من أولها على غير التأسيس.

والاستشهاد به في قوله " العالم " بالهمز، وأصله العالم، فهمزه لئلا يكون بعضها مؤسسا وبعضها غير مؤسس، وقد همز " الخاتم " في هذه الأرجوزة أيضا في قوله: عند كريم منهمو مكرم * معلم آى الهدى معلم * مبارك من أنبياء خاتم * (2) الساجم: اسم فاعل من قولك: سجمت الدمع: أي صببته، ويقولون: سجمت العين الدمع وسجمت

السحابة المطر، فالدمع والمطر مسجومان، وربما قالوا: دمع ساجم على النسب (3)
الشئمة: الطبيعة، وأصله الشئمة بالياء فهمز (4) قولهم " قطع الله أديه " هو بفتح
الهمزة وسكون الدال، وأصلها قطع الله يديه، برد اللام فقلبوا الياء همزة، قال ابن جني
في المحتسب: " وقلبت الياء همزة في قولهم: قطع الله أديه، يريدون يده، فردوا اللام
الحذوفة، وأعادوا العين إلى سكونها " (*)

(205/3)

وأبدلوا الياء الأولى همزة، كذا قال ابن جني، ويقال: في أسنانه أُل: أي يُل.
قوله " مؤقد " أنشد أبو علي 162 - * حَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَى مُوسَى (1) * بهمز واو
الموقدين وموسى، وقرئ (بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ) مهموزاً، قيل: وجه ذلك أن الواو لما
جاورت الضمة صارت كأنها مضمومة، والواو المضمومة تهمز، نحو نَوُورٌ وَعُورٌ

(1) هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه: * وجعدة إذا أضاءهما الوقود * وهو لجرير بن
عطية بن الخطفي من قصيدة له يمدح بها هشام بن عبد الملك بن مروان، ومطلعها قوله:
عفا النسران بعدك والوحيد * ولا يبقى لحدته جديد وقبل بيت الشاهد قوله: نظرنا نار
جعدة هل نراها * أبعد غال ضوءك أم همود قوله " حب المؤقدين " رويت هذه العبارة
على عدة أوجه: أحدها " أحب المؤقدين " على أنه أفعل تفضيل مضاف إلى جمع
المذكر، وثانيها " حب المؤقدين " بلام الابتداء وبعدها أفعل تفضيل مضاف إلى جمع
المذكر، وأصله لاحب المؤقدين فحذفت الهمزة كما حذفها الشاعر في قوله.
وزادني كلفا بالحب أن منعت * وحب شئ إلى الانسان ما منعا وكما حذفت كثيرا في
خير وشر، وثالثها " حب المؤقدان " باللام بعدها فعل تعجب كالذى في قول الشاعر:
فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها * وحب بما مقتولة حين تقتل
وموسى وجعدة ابنا الشاعر، والوقود: مصدر وقدت النار وقودا، ويقال: هو اسم لما
توقد به النار (انظر ح 1 ص 15، 160) (*)

(206/3)

قوله " وأباب بحر أشد " إنما كان أشد إذ لم يثبت قلبت العين همزة في موضع بخلاف قلب الواو والياء والألف، فإنها تقلب همزة، أنشد الأصمعي 163 - * أَبَابُ بَحْرٍ صَاحِكُ هَزُوقٍ (1) * الهزوق: المستغرق في الضحك، قال ابن جني: أباب من أبَّ إذا تهيأ، قال: 164 - * وَكَانَ طَوَى كَشْحًا وَأَبَّ لِيَذْهَبَا (2) * وذلك لأن البحر يتهيأ للموج، قال: وإن قلت: هو بدل من العين فهو

(1) هذا البيت من بحر الرجز لم نقف على نسبته إلى من قاله، والاباب: قيل: هو العباب - كغراب - وهو معظم الماء وكثرته وارتفاعه، وقيل: هو فعال من أب: أي تهيأ وذلك لان البحر يتهيأ لما يزخر به، فالهمزة على الاولى بدل من العين، كما أبدلها الشاعر منها في قوله: أَرَبِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلًا لَأَلَّيْ * أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَحْيَالًا مَخْلَدًا أَرَادَ لَعْنِي، وهمزة أباب على الوجه الثاني أصل، وضاحك: كناية عن امتلاء البحر، وزهوق: مرتفع، ويروى هزوق " بتقديم الهاء (2) هذا عجز بيت للاعشى ميمون، وصدره مع بيت سابق هكذا: فأبلغ بنى سعد بن قيس بأننى * عتبت فلما لم أجد لى معتبا صرمت ولم أصرمكم، وكصارم * أخ قد طوى كشحا وأب ليذهبا ومن هذا تعلم أن النحاة - ومنهم المؤلف - قد غيروا في إنشاد هذا الشاهد، وقوله " طوى كشحا " كناية، يقولون: طوى فلان كشحه على كذا، إذا أضمره في قلبه وستره، ويقولون: طوى فلان كشحه، إذا أعرض بوجهه، وأب: تهيأ، وبابه نصر، والاستشهاد بالبيت في قوله " أب " بمعنى تهيأ، فإنه يدل على أن الاباب في قول الشاعر: * أباب بحر ضاحك هزوق * فعال وهمزته أصلية (*)

(207/3)

وجه، لكنه غير قوي، ومن قال: إنه بدل منه، فلنقرب محرجيهما، ولذا أبدل منه العين، نحو قوله * أَعْنُ تَرَسَّمَتْ مِنْ حَرْقَاءَ مَنَزِلَةً (1) ... البيت * قوله " وماء شاذ " هو شاذ لكنه لازم، وأصله مَوّه، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم شبه الهاء بحرف اللين لخفائها، فكأنها واوا أو ياء واقعة طرفاً بعد الألف الزائدة، فقلبت ألفاً، ثم همزة، وقالوا أيضاً في أمواه: أمواء، لمثل هذا، قال: 165 - وَبَلَدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاؤُهَا يَسْتَنُّ فِي رَأْدِ الصُّحَى أَفْيَاؤُهَا (2) قيل: آل أصله أهل ثم أُل - بقلب الهاء همزة - ثم آل - بقلب الهمزة ألفاً - وذلك لأنه لم يثبت قلب الهاء ألفاً وثبت قلبها همزة، فالحمل على

ما ثبت مثله أولى، وقال الكسائي: أصله أول، لأنهم يؤولون إلى أصل، وحكى أبو عبيدة في هل فعّلت؟: أل فعّلت؟ وقيل: إن أصل ألا في التحضيض هلا قال: " والألف من أختيها والهمزة، فمن أختيها لازم في نحو قال وباع

(1) قد سبق قريباً شرح هذا الشاهد فارجع إليه في (ص 203 من هذا الجزء) (2)
هذا الشاهد من الرجز المشطور، ولم يتيسر لنا الوقوف على قائله، وقوله " وبلدة " الواو فيه واو رب، و " قالصة " اسم فاعل من قَلَصَ الماء في البئر إذا ارتفع، و " أمواؤها " جمع ماء، و " يستن " معناه يجرى في السنن، وهو الطريق و " راد الضحى " ارتفاعه، و " أفيأؤها " جمع في، وهو الظل.
والاستشهاد بالبيت في قوله " أمواؤها " وللعلماء فيه وجهان: أحدهما أن أصلها أمواها، فقلب الهاء همزة، كما قلبها في المفرد، والوجه الثاني أن هذه الهمزة هي الهمزة التي في الواحد (*)

(208/3)

وَالِ عَلَى رَأْيٍ، وَنَحْوُ يَاجِلٍ ضَعِيفٌ، وَطَائِيٌّ شَاذٌ لَازِمٌ، وَمِنْ الهمزة فِي نَحْوِ رَأْسٍ، وَمِنْ الهاءِ فِي آلٍ عَلَى رَأْيٍ " أقول: قوله " قال وباع " ضابطه كل واو وياء تحركتا وانفتح ما قبلهما، على الشروط المذكورة في باب الإعلال، قوله " ونحو يَاجِلٍ ضَعِيفٌ " أي: وإن كان مطرداً في بعض اللغات، كما ذكرنا في باب الإعلال، وضعفه لقلب الواو الساكنة المفتوح ما قبلها ألفاً قوله " وطائي شاذ " وذلك لما ذكرنا، لكنه واجب قوله " في نحو رأس " مطرد لكنه غير لازم إلا عند أهل الحجاز، وضابطه كل همزة ساكنة مفتوح ما قبلها، وفي نحو آدم لازم ويبدل من النون والتنوين وقفاً في نحو رأيت زيداً وَلَنَسْفَعًا قَالَ: " والياء مع أختيها وَمِنْ الهمزة وَمِنْ أَحَدِ حَرْفِي المَضَاعِفِ وَالتَّنُونِ وَالْعَيْنِ وَالبَاءِ وَالسِّينِ وَالثَّاءِ، فَمِنْ أختيها لَازِمٌ فِي نَحْوِ مِيقَاتٍ وَغَارٍ وَأَذَلٍ وَقِيَامٍ وَحِيَاضٍ وَمَفَاتِيحٍ وَمَفْتِيحٍ وَدِيمٍ وَسَيْدٍ، وَشَاذٌ فِي نَحْوِ حُبْلَى وَصِيمٍ وَصَبِيَّةٍ وَيَبْجَلٍ، وَمِنْ الهمزة فِي نَحْوِ ذَيْبٍ، وَمِنْ البَاقِي مَسْمُوعٌ كَثِيرٌ فِي نَحْوِ أَمْلَيْتَ وَقَصَّيْتُ وَفِي نَحْوِ أَنَاسِيٍّ، وَأَمَّا الضَّفَادِي وَالتَّعَالِي وَالسَّادِي وَالتَّالِي فَضَعِيفٌ "

أقول: قوله " في نحو ميقات " ضابطه أن يسكن الواو وقبله كسرة، وضابط نحو غار أن يتطرف الواو وقبله كسرة، وضابط نحو أذل أن يتطرف الواو المضموم ما قبلها على

الشرط المذكور، وضابط نحو قِيَام أن تكون العين واواً مكسوراً ما قبلها في مصدر أعلّ فعله، وضابط نحو حِيَاض أن تكون العين واواً في جمع قد سكن عين مفردة، وقبل الواو كسرة، وبعده ألف، وضابط نحو دِيمَ أن تكون الواو عيناً قبلها كسرة في جمع ما قد قلبت عينه، وضابط نحو سَيّد أن (*)

(209/3)

يجتمع الواو والياء وتسكن أولاهما، وضابط نحو أغزيت أن تقع الواو رابعة فصاعداً متطرفة مفتوحاً ما قبلها على الشرط المذكور قوله " شاذ في نحو حُبَلَى وَصِيَم " قد ذكرنا في باب الوقف أن حُبَلَى بالياء مطرد عند فزارة، فكان الأولى أن يقول ضعيف لا شاذ، وكذا ذكرنا أن نحو صِيَم مطرد وإن كان ضعيفاً، وكذا نحو يَبْجَل، قال أبو علي: هو قياس عند قوم وإن كان ضعيفاً، وحكم الزمخشري بشذوذه، وصَبِيَّة وَثِيرَةٌ شاذ كما ذكرنا قوله " ومن الهزمة " هو واجب في نحو إيت، ومطرد غير لازم في نحو ذيب، وتبدل الياء مكان الواو والألف في نحو مُسْلِمَانٍ وَمُسْلِمُونَ، وفي نحو (قراطيس) وقرطيس لكسر ما قبل الألف، وكذا الألف التي بعد ياء التصغير، نحو حُمَيْرٍ قوله " كثير في نحو أملت وَقَصَّيْتُ " يعني بنحوه ثلاثياً مزيداً فيه يجتمع فيه مثلاًن ولا يمكن الإدغام لسكون الثاني، نحو أَمَلْتُ، أو ثلاثة أمثال أولها مدغم في الثاني، فلا يمكن الإدغام في الثالث نحو قَصَّيْتُ وَتَقَصَّيْتُ البازي (2) ، فيكره اجتماع الأمثال، ولا طريق لهم إلى الإدغام فيستريحون إلى قلب الثاني ياء لزيادة الاستتقال، وإن كان ثلاثياً مجرداً لم يقلب الثاني، فلا يقال في مددت مديت، أما قولهم " فَلَا وَرَبِّكَ " أي رَبِّكَ فشاذ، وأبدلوا أيضاً من أول حرفي التضعيف في وزن فِعَال، إذا كان اسماً، لا مصدراً، ياء، نحو ديماس (3)

(2) تقضى البازي: مصدر تقضض، بمعنى انقض وقد وقع ذلك في قول العجاج: إذا الكرام ابتدروا الباع بدر * تقضى البازي إذا البازي كسر (3) الديماس - بكسر الدال، وتفتح -: الكن، والحمام، وجمعوه على دماميس ودياميس (*)

(210/3)

وديباج (1) ودينار وقيراط وشيراز، فيمن قال: دَمَامِيس وَدَبَابِيح ودنانير وقراريط وشراريز، وهذا الإبدال قياس، إذ لا يحى فِعَال غير المصدر إلا وأول حرفي تضعيفه مبدل ياء، فرقاً بين الاسم والمصدر، ولا يبدل في المصدر نحو كَذَب كَذَاباً، فإن كان الاسم بالهاء كالصَّنَّارَة (2) وَالدَّنَّامَة (3) لم يبدل، للأمن من الالتباس، وأما من قال دياميس وديابيح فيجوز أن يكون لم يردهما إلى الأصل وإن زالت الكسرة للزوم الياء في أحادهما ويجوز أن يكون أحادهما على وزن فِعَال في الأصل من غير أن يكون الياء بدلاً من حرف التضعيف، وأما قولهم شواريز بالواو في شيراز فمبنى على أن أصله شُورَاز، وإن لم يكن فوعل في كلامهم، ويجوز أن يكون شواريز أصلها شياريز فأبدلت الياء واواً تشبيهاً للياء بالألف في نحو خَاتِمٍ وَخَوَاتِم فيكون أصله شيراز، وجاز جليواذ (4) واخريوط (5) في مصدر اجلووذ واخرووط قوله " أناسي " يجوز أن يكون جمع إنسي فلا تكون الياء بدلاً من النون، كذا قال المبرد، وأن يكون جمع إنسان، والأصل أناسين، وقد

(1) الديباج - بكسر الدال، وتفتح -: الثياب المتخذة من الابريسم، وتجمع على

دبابيح وديابيح

(2) الصنارة - بكسر الصاد المهملة وتشديد النون -: شجرة تعظم وتتسع وليس لها نور ولا ثمر، وهو واسع الورق، وورقه شبيه بورق الكرم، والاكثر فيه تخفيف النون، وجمعه صنار (3) الدنامة والدنعة: القصير من كل شئ (4) اجلوذ الليل: ذهب، واجلوذ بهم السير، إذا دام مع السرعة، انظر (ح 1 ص 55، 112) (5) اخروط: أسرع.

أنظر (ح 1 ص 112) (*)

(211/3)

يستعمل أيضا.

فيكون كالظرابي في جمع الظربان (1) وأما العين والباء والسين والثاء، فكقوله: 166 - وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ * وَلِضَفَادِي جَمْعُهُ نَقَانِقُ (2) وقوله: 167 - لها أشارير من لحم تنمره * من الثعالي ووخز من أرانيها (3)

(1) الطربان - بفتح فكسر، والطرباء - : دابة تشبه القرد على قدر الهر.
انظر (ح 1 ص 198) (2) هذا الشاهد من الرجز المشطور، ولم نقف له على قائل،
ويقال: صنعه خلف الاحمر، والمنهل: أصله اسم مكان من نهل بمعنى شرب، ثم استعمل
في المورد من الماء، والحوازق: يروى بالحاء المهملة والزاي، وهى الجوانب، ويقال:
الحوازق: الجماعات، يريد أنه بعيد مخوف لا يجسر أحد على الدنو منه، والضفادى:
الضفادع، واحدها ضفدعة، والجم: أصله الكثير، وما اجتمع من الماء في البئر، ويراد به
هنا ماء المنهل لضافته إلى الضمير العائد إليه، والنقانق:

جمع نقنقة، وهو الصوت المتكرر.

والاستشهاد بالبيت في قوله " ضفادى " حيث قلب العين ياء وأصله ضفادع (3) هذا
بيت من البسيط من قصيدة لابي كاهل اليشكرى - وقبله: كأن رحلى على شغواء
حادرة * ظمياء قد بل من طل خوافيها والشغواء: العقاب التى في رأسها بياض،
وحادرة: نازلة من عال، ويروى حاذرة، ومعناه المتبقطة، والظمياء: العطشى إلى دم
الصيد، والطل: المطر الضعيف، والخوافى: جمع خافية، وهى أربع ريشات في جناح
الطائر، والاشاير: جمع إشارة - بكسر الهمزة - وهى اللحم القديد، وتتمره: تجففه،
ويروى متمرة، اسم مفعول من ذلك، وروى منصوبا ومجرورا، وصحفه المبرد.
فرواه مثمرة بالمثلثة.

والثعالى: الثعالب، والوخز: قطع اللحم واحدها وخزة، والارائى: الارانب، والاستشهاد
به في قوله " من الثعالى " وقوله " أرانيها " حيث قلب الباء في كل منهما ياء، وأصله "
من الثعالب " " وأرانيها " (*)

(212/3)

وقوله: 168 - إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةٌ فِيسَالُ * فَرَوْجُكَ حَامِسٌ وَأَبُوكَ سَادِي (1) وقوله:
169 - يفديك يازرع أبي وخالي * قد مر يومان وهذا الثاني (2) * وأنت بالهجران لا
تباي * وقد يبدل الياء من الجيم، يقال: شيرة وشييرة في شجرة وشجيرة.
قال: " وَالْوَأُو مِنْ أُحْتَيْهَا وَمِنْ الْهُمَزَةِ، فَمَنْ أُحْتَيْهَا لِأَزَمَ فِي نَحْوِ ضَوَارِبٍ وَضَوِيرٍ
وَرَحْوٍ وَعَصَوِيٍّ وَمُوقِنٍ وَطُوبَى وَتُوطَرٍ وَبَقْوَى، وَشَادَّ
ضَعِيفٌ فِي هَذَا أَمْرٌ مَمْضُو عَلَيْهِ وَهُوَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَجِبَاوَةٍ، وَمِنْ الْهُمَزِ فِي نَحْوِ جُؤْنَةٍ وَجُؤْنٍ
" أقول: قوله " ضَوَارِبٍ وَضَوِيرٍ " ضابطه الجمع الأقصى لفاعلٍ أو فاعلٍ كحائِطٍ

وَحَاثَمٌ، أو مصغرهما، وإنما قلبت واواً في فَوَاعِل حملاً على فَوَيْعِل، لأن التصغير والتكسير من واد واحد، وبينهما تناسب في أشياء، كما مر في بابيهما، وكذا تقلب الألف واواً في ضورب وتضورب.

(1) هذا بيت من الوافر، وينسب إلى النابغة الجعدي يهجو فيه ليلى الاخيلية، وينسب أيضاً للحادرة، والفسال: جمع فسل، وهو الرذل من الرجال، وقد فسل الرجل فسالة وفسولة.

والاستشهاد به في قوله " سادى " حيث قلب السين ياء وأصله " سادس " (2) هذا الشاهد من الرجز المشطور، ولم نقف له على قائل، وزرع - بضم فسكون - : مرخم زرعة، والاستشهاد به في قوله " الثالى " حيث قلب الثاء ياء، وأصله الثالث.

(*)

(213/3)

قوله " عَصَوِيَّ وَرَحَوِيَّ " ضابطه الألف الثالثة أو الرابعة إذا لحقها ياء النسب، فإنك تقلب الألف واواً، سواء كانت عن واو أو عن ياء، لنجى الياء المشددة بعدها، وقد مر (1) في باب النسب وباب الإعلال وَجْهٌ قلبها واواً، ووجه عدم قلبها ألفاً مع تحريكها وانفتاح ما قبلها.

قوله: " موقن وطوبى وبوطر " ضابطه كل ياء ساكنة غير مدغمة مضموم ما قبلها بعدها حرفان أو أكثر، إلا في نحو بِيضَان (2) وَحِيَكِي وَضِيَرِي (3) ، وقولنا " حرفان أو أكثر " احتراز عن نحو بيض.

قوله " ويقوى " ضابطه كل ياء هي لام لَفْعَلَى اسماً، وكذا يقلب الياء واواً في نحو عَمَوِيَّ قياساً.

قوله " أمر مَمْضُوَّ عليه " أصله مَمْضُوِيَّ، لأنه من مضى يمضي، وكذا هُوَ عن المنكر أصله هُوِيَّ، كأنه قلب الياء واواً ليكون موافقاً لَأُمُور، لأنهم يقولون: هو أُمُورٌ بالمعروف وهو عن المنكر، ولو قلبوا الواو ياء على القياس لَكُسِرَت الضمة فصار هَمِيَّاً، فلم يطابق أُمُوراً، وقالوا: الْفُتُوَّة (4) وَالنَّدْوَةُ (5) والأصل الْفُتُوَّة وَالنَّدْوَةُ، وشربت مَشُوَّاً وَمَشِيَّاً، وهو الدواء

(1) قد ذكر المؤلف علة انقلاب الالف في عصار ورحا واوا في عصوى ورحوى في باب النسب (ح 2 ص 38) وذكر وجه عدم قلب الواو في عصوى ورحوى ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها في باب النسب (ح 2 ص 38) أيضاً، وفي باب الاعلال (ص 158 من هذا الجزء) (2) انظر (ص 158 من هذا الجزء) (3) انظر (ص 85 من هذا الجزء) (4) الفتوة: الشباب وحادثة السن، انظر (ح 2 ص 257، 258) (5) الندوة: مصدر ندى، يقال: نديت ليلتنا ندى وندوة، إذا نزل فيها مطر خفيف قدر ما يبل وجه الارض (*)

(214/3)

الذي يُمشي البطن، وقالوا: جَبَيْتُ الخراج جَبَايَةً وَجَبَاوَةً، والكل شاذ قوله " ومن الهمزة " : وجوباً في نحو أو من، وجوازاً في نحو جُؤنة وجون (1) كما مر في تخفيف الهمز، ويجب أيضاً في نحو حَمَرَاوان على الأعرف، وحَمَرَاوات وحَمَرَاوِيٍّ، وضعف أفعو في أَفْعِي كما مر في باب الوقف (2) قال: " وَالْمِيمُ مِنَ الْوَاوِ وَاللَّامِ وَالْتُونِ وَالْبَاءِ، فَمِنْ الْوَاوِ لَازِمٌ فِي فَمٍ وَخَدَهُ وَضَعِيفٌ فِي لَامِ التَّعْرِيفِ، وَهِيَ طَائِيَّةٌ، وَمِنْ التُّونِ لَازِمٌ فِي نَحْوِ عَنَبٍ وَشَنَبَاءٍ، وَضَعِيفٌ فِي الْبَنَامِ وَطَامَهُ اللَّهُ عَلَى الْحَبْرِ، وَمِنْ الْبَاءِ فِي بَنَاتٍ مَحْرٍ وَمَا زِلْتُ رَأَيْتُمَا وَمِنْ كَثْمٍ " أقول: لم يبدل الميم من الواو إلا في فَمٍ، وهذا بدل لازم، وقد ذكرنا في باب الاضافة أن أصله فَوْهٌ، بدليل أَفْوَاهٍ وَأَفْوَهٍ وَفُؤَيْهَةٌ وَتَفَوَّهَتْ، حذفت الهاء لخفائها، ثم أبدلت الواو ميما لئلا تسقط فيبقى المعرب على حرف، وقال الأخفش: الميم فيه بدل من الهاء، وذلك أن أصله فَوْهٌ، ثم قلب فصار فَهْوٌ، ثم حذفت الواو وجعلت الهاء ميماً، واستدل على ذلك بقول الشاعر: * هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهَمَا (3) * فهو عنده كقوله: 170 - * لا تقلوها وادلوها دلوا * إن مع اليوم أخاه غدوا (4)

(1) الجؤنة: سلة مستديرة مغطاة جلدا يجعل فيها الطيب والثياب (انظر ص 56 من هذا الجزء) (2) انظر الكلام على هذا في (ح 2 ص 285، 286) (3) قد مضى شرح هذا الشاهد في (ح 2 ص 66) (4) هذا بيت من الرجز، ولم نقف على قائله، وتقلوها: مضارع مسند لالف الاثنين، وأصله من قلا الحمار الاثنان يَقْلُوهَا قَلَوًا، إذا طردها وساقها، (*)

(215/3)

في رد المحذوف للضرورة، والميم والواو شفويتان، والميم تناسب اللام والنون لكونهما
مجهورتين وبين الشديدة والرخوة قوله " وضعيف في لام التعريف " قال عليه السلام: "
لَيْسَ مِنْ أَمْرِ امْصِيَامٍ فِي امْسَفَرٍ "
قوله " ومن النون لازم " ضابطه كل نون ساكنة قبل الباء: في كلمة كَعْنَبٍ، أو كلمتين
نحو سَيِّعٍ بَصِيرٍ وذلك أنه يتعسر التصريح بالنون الساكنة قبل الباء، لأن النون الساكنة
يجب إخفاؤها مع غير حروف الحلق كما يجي في الإدغام، والنون الخفية ليست إلا في
الغنة التي مُعْتَمِدُهَا الأنف فقط، والباء معتمدها الشفة، ويتعسر اعتمادان متواليان على
مُخْرِجِي النفس المتباعدين فطلبت حرف تقلب النون إليها متوسطة بين النون والباء،
فوجدت هي الميم، لأن فيه الغنة كالنون، وهو شفوي كالباء، وأما إذا تحركت النون نحو
شنب (1) ونحوه فليست النون مجرد الغنة، بل أكثر معتمدها الفم بسبب تحركها، فلا
جرم انقلب ميماً، وضعف إبدالها من النون المتحركة، كما قال رؤية: 171 - يهاه
ذات المنطق التتمام * وكفك المخضب البنام (2)

والمراد لا تعنفا في سوقها، وادلوها: مضارع مسند لالف الاثنين كذلك، وتقول: دلوت
الناقة دلوا، إذا سيرتها رويدا، يريد لا تشقا على هذه الناقة وارفقا بها، وغدوا: يريد به
غدا، برد اللام المحذوفة، ومثله قول لبيد: وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالدِّيَارِ وَأَهْلُهَا * بِهَا يَوْمٌ
حلوها، وغدوا بلاقع وكذلك قول عبد المطلب بن هاشم في بعض الروايات: لا يغلبن
صليبهن * ومحالم غدوا محالك (1) الشنب: ماء ورقة وعدوية وبرد في الاسنان، وفعله
شنب - كفرح - والفم أشنب، والمرأة شنباء، وقد قلبوا النون ميماً فقالوا شنباء (2)
هذا الشاهد من بحر الرجز، ينسب لرؤية بن العجاج، وهال: مرخم (*)

(216/3)

ويقال: طامه الله على الخير: أي طانه، من الطينة (1) : أي جبله، قال: 172 - * ألا
تِلْكَ نَفْسٌ طِينٍ مِنْهَا حَيَاؤُهَا (2) * ولم يسمع لطام تصرف،
بنات بَحْرٍ وَبَنَاتٍ مَحْرٍ: سحائب يأتين قُبْلَ الصَّيْفِ بِيضَ مُتَنَصِّبَاتٍ فِي السَّمَاءِ، وقال ابن
السري: هو مشتق من البخار، وقال ابن جني: لو قيل إن بنات مخر من المخر بمعنى
الشق من قوله تعالى: (وَتَرَى الْفَلَكَ فِيهِ مَوَاحِرَ) لم يبعد.

قال أبو عمرو الشيباني: يقال: ما زلت رَأَيْتُماً على هذا، وراتباً: أي مقيماً، فالميم بدل من الباء، لأنه يقال: رَمَمَ مثل رَتَبَ، قال ابن جني: يحتمل أن تكون الميم أصلاً من الرِّمَّة، وهي خيط يشد على الإصبع لتستذكر به الحاجة، وهو أيضاً ضرب من الشجر، قال:

هالة، وأصلها الدائرة حول القمر، ثم سمي به، والتمتاع: الذي فيه تمتعة: أي تردد في الكلام.

والاستشهاد بالبيت في قوله " البنام " حيث قلب النون ميماً وأصله البنان. (1) الطينة: الجبل والطبيعة (2) هذا عجز بيت من الطويل، أنشده أبو محرز خلف بن محرز الأحمر، وهو مع بيت سابق عليه قوله: لَيْنَ كَانَتِ الدُّنْيَا لَهُ قَدْ تَزَيَّنَتْ * عَلَى الْأَرْضِ حَتَّى ضَاقَ عَنْهَا فَضَاؤُهَا لَقَدْ كَانَ حُرّاً يَسْتَحْي أَن يَضْمَهُ * إِلَى تِلْكَ نَفْسٍ طِينٍ فِيهَا حَيَاؤُهَا وَمِنْهُ تَعْلَمُ أَنَّ عِجْزَ الْبَيْتِ الَّذِي رَوَاهُ الْمُؤَلِّفُ قَدْ صَحَّفَ عَلَيْهِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: الأول " إلى " إذا وضع بدلها " ألا " الاستفتاحية، الثاني قوله " فيها " الذي وضع بدله " منها ".

وفي بعض نسخ الشرح " ألا كل نفس " وهي التي شرح عليها البغدادي، فهذا هو التحريف الثالث.

والاستشهاد بالبيت في قوله " طين " ومعناه جبل، وهذا يدل على أن قولهم: طانه الله معناه جبلة (*)

(217/3)

173 - هل ينفعنك اليوم إن همت بهم * كثرة ما تُوصِي وتَعَفَّادُ الرَّثَمَ (1) وذلك أنه كان الرجل منهم إذا أراد سفراً عمداً إلى غُصْنَيْنِ من شجرتين يقرب أحدهما من الآخر ويعقد أحدهما بصاحبه، فإن عاد ورأى الغصنين معقودين بحالهما قال: إن امرأته لم تُخْنِهِ، وإلا قال: إنها خانته.

وقال يعقوب: يقال: رأيناه من كَثَمَ: أي كَثَبَ أي قرب، ويتصرف في كَثَبٍ يقال: أَكْثَبَ الأمر: أي قرب قال: " وَالْتُونُ مِنَ الْوَاوِ وَاللَّامِ شَادٌّ فِي صَنْعَائِي وَبَهْرَائِي وَضَعِيفٌ فِي لَعْنٍ " أقول: قوله " في صنعائي وبهرائي " منسوبان إلى صَنْعَاءَ وَبَهْرَاءَ، فعند سيبويه النون بدل من الواو، لأن القياس صَنْعَاوِي، كما تقول في حمراء: حَمْرَاوِي، وهما متقاربان بما فيهما من الغنة، وأيضاً هما بين الشديدة والرخوة وهما مجهروتان، وقال المبرد: بل أصل همزة

فَعَلَاءُ النون، واستدل عليه برجوعها إلى الأصل في صنعاني وبهراني، كما ذكرنا في باب
ملا ينصرف، (2)

-
- (1) هذا بيت من الرجز لم نقف له على قائل، وينفعنا: مضارع مؤكد بالنون الخفيفة،
لوقوعه بعد الاستفهام، وفاعله قوله " كثرة ما تعطي ".
وإن: شرطية، والرتم: اسم جنس جمعي واحده رتمة، والرتمة: الخيط الذي يشد في
الإصبع لتستذكر به الحاجة، والاستشهاد به في قوله " الرتم " وهو مأخوذ من الرتمة،
وذلك يدل على أن الميم أصلية وليست مبدلة من الباء، وهذا أحد وجهين للعلماء في
قولهم: ما زلت راتما: أي مقيما، وهو وجه ذكره ابن جني ونقله عنه المؤلف بتوجيه،
والوجه الآخر أن الميم بدل من الباء، وهو وجه ذكره أبو عمرو الشيباني كما قال
المؤلف، لأنهم يقولون: مازلت راتبا، وما زلت راتما، بمعنى واحد.
(2) قد نقلنا لك عبارته التي يشير إليها، واستكملنا بحث هذه المسألة في (ح 2 ص
58، 59) (*)

(218/3)

والأولى مذهب سيبويه، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون قوله " وضعيف في لَعَنَ " قيل:
النون بدل من اللام، لأن لعل أكثر تصرفاً، وقيل: هما أصلان لأن الحرف قليل
التصرف قال: " وَالتَّاءُ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالسَّيْنِ وَالْبَاءِ وَالصَّادِ، فَمِنْ الْوَاوِ وَالْيَاءِ لَا زِمَ فِي
نَحْوِ اتَّعَدَ وَاتَّسَرَ عَلَى الْأَفْصَحِ، وَشَادَّ فِي نَحْوِ اتَّلَجَهُ وَفِي طَسَّتِ وَخَدَهُ وَفِي الدَّعَالَتِ
وَلَصَّتْ ضَعِيفٌ " أقول: قوله " نحو اتعد واتسر " أي: كل واو أو ياء هو فاء افتعل
كما مر في باب الإعلال قوله " اتلجه " قال: 174 - رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثَعَلٍ * مُتَلَجٍ
كَفَيْهِ فِي قُتْرِهِ (1) وضربه حتى أَتَكَاهُ (2) ، ومنه تُجَاه (3) وتُكَلَّة (4) وتيقور (5)

-
- (1) هذا بيت من المديد، وهو مطلع قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي بعده: قَدْ
أَتَتْهُ الْوَحْشُ وَارِدَةً * فَتَنَحَّى التَّنُوعَ فِي يَسْرِهِ وَثَعَل - كعمر -: أبو قبيلة من طي يقال:
إنه أرمى العرب، وهو ثعل بن عمرو ابن الغوث بن طي، ومتلج: اسم فاعل من أوج:
أي أدخل، وأصله موج، فأبدل من الواو تاء، والقتر، جمع قُتْرَة - بضم فسكون -
وهي حظيرة يَكْمُن فيها الصياد لئلا يراه الصيد فينفر، ويروى " في ستره "، والاستشهاد

بالبيت في قوله " متلج " حيث بدل التاء من الواو كما ذكرنا
(2) اتكأه: أصلها أوكأه، فأبدل من الواو تاء، ومعناه وسده، وقيل: معنى أتكأه ألقاه
على جانبه اليسر، وقيل: ألقاه على هيئة المتكئ (3) تقول: قعد فلان تجاه فلان، أي
تلقاءه، والتاء بدل من الواو، وأصله من المواجهة (4) انظر (ج 1 ص 215) (5)
التيقور: الوقار، وهي فيعول، وأصلها ويقور، فأبدلت الواو تاء، قال العجاج: * فإن
يكن أمسى البلى تيقورى * (*)

(219/3)

من الوقار، وتُحْمَة (1) وتُحْمَة (2) وتقوى (3) وثَقَاة وَتَتْرَى (4) من المواثرة وَثَوْرَة من
الْوَرَى (5) وهو فَوْعَلَة لندور تفعلة، وكذا تَوَلَج (6) وتَوَام (7) وأُخْت وبنت (8)
وَهَنْتُ وَأَسْنَتُوا (9) من السَّنَة قوله " طست " لان جمعه طُسُوس لا طُسُوت قوله "
وحده " إنما قال ذلك مع قولهم سِتَّ لأن الإبدال فيه لاجل

(1) التخمّة: الثقل الذي يصيبك من الطعام.
انظر (ح 1 ص 216) (2) التهمة: ظن السوء.
انظر (ح 1 ص 216) (3) التقوى: اسم من وقيت، وأصلها الحفظ، ثم استعملت في
مخافة الله، وأصل تقوى وقوى، فأبدلت الواو تاء (4) تترى: أصلها وترى من المواثرة
وهي المتابعة، أبدلت واوها تاء إبدالا غير قياسي، وانظر (ح 1 ص 195 وص 81 من
هذا الجزء) (5) انظر (ص 81 من هذا الجزء) (6) انظر (ص 80 من هذا الجزء) (7)
التوأم: الذي يولد مع غيره في بطن: اثنين فصاعدا من جميع الحيوان، وهو من الوئام
الذي هو الوفاق، سمي بذلك لانهما يتوافقان في السن، وأصله
ووءم بزنة فوعل كجواهر، فأبدلت الواو الاولى تاء كراهة اجتماع الواوين في صدر
الكلمة، وحمله على ذلك أولى من حمله على تفعّل، لان فوعلا أكثر من تفعّل، وانظر
(ح 2 ص 167) (8) قد استوفينا الكلام على هذه الالفاظ في (1 ص 220) وفي
(ح 2 ص 255 - 257) فارجع إليها هناك (9) يقال: أسنت القوم، إذا أجذبوا،
وأصلها من السنة، فلامها في الاصل واو، وأصل اسنتوا على هذا اسنوا فأبدلت الواو
تاء.

وانظر (ح 1 ص 221) (*)

الادغام، وهى تركيب التسديس، وقال: 175 - يَا قَاتِلَ اللَّهِ بَنِي السَّعْلَةِ * عَمَرُو بَنِي
يَرْبُوعَ شَرَارَ النَّاتِ * غَيْرِ أَعْفَاءَ وَلَا أَكِيَاتَ (1) * وهو نادر قوله " ذعالت " قال:
176 - صَفْقَةُ ذِي دَعَالَتٍ سُمُولٌ * بَيْعَ امْرِئٍ لَيْسَ بِمُسْتَقِيلٍ (2) أي: ذعالب، قال
ابن جني: ينبغي أن تكونا لغتين، قال: وَغَيْرُ بَعِيدٍ أَنْ تَبْدَلَ التَّاءُ مِنَ الْبَاءِ، إِذْ قَدْ أُبْدِلَتْ
مِنَ الْوَاوِ، وهى شريكة الباء من الشفة،

(1) هذه أبيات من الرجز المشطور، وهى لعلباء بن أرقم اليشكرى يهجو فيها بنى
عمرو بن مسعود، وقيل بنى عمرو بن يربوع ويقال لهم: بنو السعلاة، وذلك أنهم زعموا
أن عمرو بن يربوع تزوج سعلاة: أي غولا، فأولدها بنين، وقوله " يا قاتل الله " المنادى
فيه محذوف، والجملة بعده دعائية، وقوله عمرو بن
يربوع - بالجر - بدل من السعلاة، وكأنه قال بنى عمرو بن يربوع، وأعفاء: جمع
عفيف، وأكيات: أصله أكياس جمع كيس، بتشديد الياء مكسورة - والاستشهاد
بالبيت في قوله " النات " وفي قوله " أكيات " حيث أبدل السين تاء (2) هذا الشاهد
من الرجز المشطور، وقائله أعرابي من بنى عوف بن سعد، هكذا ذكروه ولم يعينوه.
وصفقة: منصوب على أنه مفعول مطلق، وتقول: صفقت له بالبيع صفقا، إذا أنفذت
البيع وأمضيته، وكانوا إذا أبرموا بيعا صفق أحد المتبايعين بيده على يد الآخر: أي
ضرب، فكان ذلك علامة على إمضائه، والذعالت: الذعالب، وهى جمع ذعلبة -
بكسرتين بينهما سكون - وهو طرف الثوب أو ما تقطع منه، وسمول: جمع سمل -
كأسد وأسود - وهو الخلق البالى والمستقيل: الذى يطلب فسخ البيع، والاستشهاد
بالبيت في قوله " ذعالت " حيث أبدل الباء تاء على ما بيناه (*)

هذا كلامه، والأولى أن أصلها الباء، لأن الذعالب أكثر استعمالاً، وهو بمعنى
الذعاليب، واحدها دُعْلُوب، وهى قطع الخرق الأخلاق وقالوا في لص: لَصْتُ: وجمعه
على اللُّصُوت أيضاً، قال: 177 - فَتَرَكْنَ هَذَا عَيْلًا أَبْنَاؤُهَا * وَبَنِي كِنَانَةَ كَاللُّصُوتِ
الْمُرْدِ (1) وجاء بدلاً من الطاء، قالوا: فَسْتَطَاطَ فِي فَسْطَاطٍ (2) قال: " وَالْهَاءُ مِنَ الْهَمْزَةِ

وَالْأَلِفِ وَالْيَاءِ وَالنَّاءِ، فَمِنْ الْهَمْزَةِ مَسْمُوعٌ فِي هَرْقُتْ وَهَرْحُتْ وَهَيْكَ وَهَيْكَ وَهَنْكَ وَهَنْكَ
فَعَلَتْ، فِي طَبِئِ، وَهَذَا الَّذِي فِي أَذَا الَّذِي، وَمِنْ الْأَلِفِ شَادُّ فِي أَنَّهُ وَحَيْهَلُهُ وَفِي مَه
مُسْتَف؟ ؟ وَفِي يَاهَنَاهُ عَلَى رَأْيِ، وَمِنْ الْيَاءِ فِي هَذِهِ، وَمِنْ النَّاءِ فِي بَابِ رَحْمَةٍ؟ قَفَا "
أَقُولُ: يُقَالُ هَنْرْتُ الثُّوبَ: أَيِ أَنْرْتَهُ (3) وَهَرْحُتُ الدَّابَّةَ: أَيِ أَرْحُتَهَا،

(1) هذا البيت من بحر الكامل، وقد نسبته الصاغاني في العباب إلا عبد الاسود ابن
عامر بن جوين الطائي، وتحد: أبو قبيلة من اليمن، وعيل: جمع عائل - كصوم جمع
صائم - من عال يعيل يعيل عيلة، إذا افتقر، ومُرد: جمع مارد، من مَرَدَ من باب نصر،
إذا خبت وعتا، وربما كان من مرد بمعنى مرن ودرب.
ومعنى البيت أنهم تركوا أبناء هذه القبيلة فقراء، لأنهم قتلوا آباءهم، وكذلك قتلوا آباء
بنى كنانة فجعلوهم فقراء حتى صاروا من شدة الفقر كاللصوص المرد.
والاستشهاد بالبيت في قوله " كاللصوص " حيث أبدل الشاعر الصاد تاء (2)
الفسطاط: ضرب من الابنية دون السرداق يكون في السفر، وانظر (ح 1 ص 17)
(3) يقال: نرت الثوب أنيره - من باب باع - وأنرته، ونيرته - بالتضعيف - إذا
جعلت له علما، ويقال للعلم: النير - بالكسر - روى عن ابن عمر رضي الله عنهما
أنه قال: لولا أن عمر نهي عن النير لم نر بالعلم بأسا، ولكنه نهى عن النير (*)

(222/3)

وحكى اللحياني: هردت الشيء: أي أردته، أُهْرِيْدَهُ، بفتح الهاء، كهرقته أُهْرِيْقَهُ، وقال:
178 - فَهَيْكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ * مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ (1) والهاء
بدل، لان إياك أكثر، وقد مضى الكلام في لهنك في الحروف المشبهة بالفعل (2) وطبي
تقلب همزة إن الشرطية هاء، وحكى قطرب: هنيد

(1) هذا البيت من الطويل، وقد أورد أبو تمام في باب الأدب من الحماسة ونسبه في
كتاب مختار أشعار القبائل إلى طفيل الغنوى، والموارد: جمع مورد،
وهو المدخل، والمصادر: جمع مصدر، وهو المخرج.
والاستشهاد بالبيت في قوله " فهياك " حيث أبدل الهمزة هاء (2) قال المؤلف في شرح
الكافية (ج 2 ص 332): " واعلم أن من العرب من يقول: لهنك لرجل صدق، قال:

لنا لمقضى علينا التهاجر قال: لهنى لاشقى الناس إن كنت غارما وقد يحذف اللام، وهو قليل، قال: ألا ياسنا برق على قلل الحمى * لهنك من برق على كريم وفيه ثلاثة مذاهب: أحدها لسيبويه، وهو أن الهاء بدل من همزة إن كايك وهياك، فلما غيرت صورة إن بقلب همزتها هاء جاز مجامعة اللام إياها بعد الامتناع، والثاني قول الفراء، وهو أن أصله: والله إنك، كما روى عن أبي أدهم الكلبي: له ربي لا أقول ذلك، بقصر اللام، ثم حذف حرف الجر، كما يقال: الله لافعلن، وحذفت لام التعريف أيضا، كما يقال: لاه أبوك، أي لله أبوك، ثم حذفت ألف فعال كما يحذف من الممدود إذا قصر، كما يقال: الحصاد، والحصد، قال: ألا لا بارك الله في سهيل * إذ ما الله بارك في الرجال (*)

(223/3)

منطلق، في ألف الاستفهام، أنشد الاخفش: 179 - وأتت صواحبه فقلن هذا الذي * مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانًا (1) أي: إذا الذي، ويقال في أيا في النداء: هيا، وفي أما والله: هما قوله " أنه " قيل: الهاء بدل من الألف في الوقف، لأن الألف في الوقف، أكثر استعمالاً من الهاء، وقد ذكر في الوقف أن الهاء للسكت كما في قه وره، وكذا في حيَّهله، وأما قولهم " مه " فالأولى كون هائها بدلاً من الألف، كما في قوله: 180 - قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَةٍ * من ههنا ومن ههنا (2) ويجوز أن يقال: حذف الألف من ما الاستفهامية غير المجرورة كما يحذف من ما المجرورة. نحو فيم وإلام، ثم دُعِمَ بهاء السكت كما في ره وقه

ثم حذفت همزة إنك، وفيما قال تكلفات كثيرة، والثالث: ما حكى المفضل ابن سلمة عن بعضهم أن أصله لله إنك، واللام للقسم، فعمل به ما عمل في مذهب الفراء، وقول الفراء أقرب من هذا، لانه يقال: لهنك لقائم، بلا تعجب " اه (1) هذا بيت من الكامل، قال البغدادى: " وقائله مجهول، ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبي ربيعة المخزومي، فإنه في غالب شعره أن النساء يتعشقنه " اه. وقد راجعنا ديوان عمر بن أبي ربيعة فوجدنا له قصيدة على هذا الروى أولها: يا رب إنك قد علمت بأنها * أهوى عبادك كلهم إنسانا ولم نجد فيها هذا البيت كما لم نجد على هذا الروى غير هذه القصيدة.

وقد قال في اللسان: " أنشده اللحياني عن الكسائي لجميل.
وقوله " وأنت صواحبيها " هو في اللسان " وأنت صواحبيها ".
والصواحِب: جمع صاحبة، والاستشهاد به في قوله " هذا الذي " حيث أبدل الهمزة
التي للاستفهام هاء، وأصله " أذا الذي " (2) هذا بيت من الرجز المجزوء لم نعرف
قائله، والضمير في وردت للابل.
والاستشهاد بالبيت في قوله " هنه " حيث أبدل الالف هاء للوقف، وأصله هنا (*)

(224/3)

قوله " في ياهناه " قد ذكرنا الخلاف (1) فيه وأن الهاء فيه للسكت عند أبي زيد
والأخفش والكوفيين، وبدل من الواو عند البصريين، وأصله عندهم هَناؤُ
لقولهم هَنَوَات، وقيل: الهاء أصل، وهو ضعيف لقلة باب سَلَسَ وَقَلَقَ، وهاهـ هذه بدل
من الياء كما ذكرنا في الوقف عند بني تميم، فليرجع إليه في معرفته (2) ولا يطرد هذا في
كل ياء، فلا يقال في الذي: الذاة قوله " ومن التاء في رحمة وقفنا " مضى في الوقف (3)

(1) قال المؤلف في شرح الكافية (ح 2 ص 129): " ومنه (يريد من كنيات
الاعلام) يا هناء للمنادى غير المصرح باسمه تقول في التذكير: يا هن، وياهنان، ويا
هنون، وفي التأنيث: يا هنة، ويا هنتان، وياهنات، وقد يلي أواخرهن ما يلي أواخر
المندوب وإن لم تكن مندوبة، تقول: يا هناء - بضم الهاء - في الأكثر، وقد تكسر كما
ذكرنا في المندوب، وهذه الهاء تزداد في السعة وصلا ووقفا مع أنها في الأصل هاء
السكت، كما قال: * يا مرحباه بحمار ناجيه * وقال: * يا رب يا رباه إياك أسل * في
حال الضرورة، هذا قول الكوفيين وبعض البصريين، ولما رأى أكثر البصريين ثبوت الهاء
وصلا في السعة أعنى في هناء مضمومة ظنوا أنها لام الكلمة التي هي واو في هنوات كما
أبدلت هاء في هنية، وقال بعضهم: هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو إبدالها في
كساء - وإن لم يستعمل هناء - كما أبدلوا في " إياك " فقالوا: هياك، ومجى الكسر في
هاء هناء يقوى مذهب الكوفيين، وأيضا اختصاص الالف والهاء بالنداء، وأيضا لحاق
الالف والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا - على ما حكى الاخفش - نحو يا هناء،
ويا هناناه أو يا هنانيه، كما مر في المندوب، وياهنوناه، وياهنتاه، وياهنتاناه أو يا

هنتانيه، وبها هنتاه " اه (2) انظر (ح 2 ص 286، 287)

(3) انظر (ح 2 ص 288 وما بعدها) (*)

(225/3)

قال: " واللَّامُ مِنَ النَّونِ وَالضَّادِ فِي أَصْيَالٍ قَلِيلٍ، وَفِي الطَّجَعِ رَدًى " أقول: أصل أَصْيَالٍ أَصْيَالَان، وهو إن كان جمع أصيل كرغيف ورغفان، وهو الظاهر، فهو شاذ من وجهين: أحدهما إبدال اللام من النون، والثاني تصغير جمع الكثرة على لفظه، وإن كان أَصْلَانً واحدًا كَرُمَّانَ وَقُرْبَانِ، - مع أنه لم يستعمل - فشذوذه من جهة واحدة، وهي قلب النون لاماً، قال الأخفش: لو سميت به لم ينصرف، لأن النون كالثابتة، يدل على ذلك ثبات الألف في التصغير كما في سُكَيْرَان، وكذا هَرَّاق إذا سميت به غَيْرُ منصرف، لأن الهمزة في حكم الثابت قوله " الطَّجَع " من قوله: لَمَّا رَأَى أَنْ لَادَعَهُ وَلَا شَبَعَ* مَالَ إلى أرطاة حقف فالطجع (1) قال: " والطَّاءُ مِنَ النَّاءِ لِأَزْمٍ فِي اصْطَبَرَ، وشاذٌّ فِي فَحَصَطُ " أقول: قوله " فِي اصْطَبَر " يعني إذا كان فاء افتعل أحد الحروف المطبقة المستعلية، وَهِيَ الصَّادُ وَالضَّادُ وَالطَّاءُ وَالنَّاءُ، وذلك لأن الناء مهموسة لا إطباق فيها، وهذه الحروف مجهورة مطبقة، فاختاروا حرفاً مستعلياً من مخرج الناء، وهو الطاء، فجعلوه مكان الناء، لأنه مناسب للناء في المخرج والصاد والضاد والطاء في الإطباق قوله " وشذ في فَحَصَطُ " هذه لغة بني تميم، وليست بالكثيرة، أعني جعل الضمير طاء إذا كان لام الكلمة صاداً أو ضاداً، وكذا بعد الطاء والطاء، نحو فحَصَطَ برجلي، (2)

(1) قد سبق شرح هذا البيت فارجع إليه في (ح 2 ص 324)

(2) فحَصَطَ: أصلها فحَصَت، فأبدلت تاء الضمير طاء، والفحص: البحث، وفعله من باب فتح (*)

(226/3)

وَحَصَطَ عَنْهُ (1) : أَي حَدَثُ وَأَخْطَ (2) وحفظ (3) وإنما قلَّ ذلك لأن تاء الضمير كلمة تامة، فلا تغير، وأيضاً هو كلمة برأسها، فكان القياس أن لا تؤثر حروف الإطباق فيها، وَمَنْ قَلْبُهُ فَلِكُونُهُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ كَالْجُزءِ مِمَّا قَبْلَهُ، بدليل تسكين ما قبله، فهو

مثل تاء افتعل قال: " وَالذَّالُّ مِنَ التَّاءِ لَازِمٌ فِي نَحْوِ اَزْدَجَرَ وَادَّكَرَ، وَشَاذٌ فِي نَحْوِ فُزْدُ وَاجْدَمَعُوا واجدز وَدَوَّلَج " أقول: إذا كان فاء افتعل أحلا ثلاثة أحرف: الزاي، والذال، والذال، قلبت تاء الافتعال دالاً، وأدغمت الدال والذال فيها، نحو أَدَانَ وادكر، كما يجيئ، وقد يجوز أن لا يدغم الذال نحو إذ ذكر، والقلب الذي للإدغام ليس مما نحن فيه، كما ذكرنا في أول هذا الباب، والحروف الثلاثة مجهورة، والتاء مهموسة، فقلبت التاء دالاً، لأن الدال مناسبة للذال والزاي في الجهر، وللتاء في المخرج، فتوسط بين التاء وبينهما، وإنما أدغمت الذال في الدال دون الزاي لقرب مخرجها من مخرج الدال ويُعَدِّ مخرج الزاي منها قوله " وادَّكر " قلبُ التاء دالاً بعد الذال المعجمة لازم، وبعد القلب الإدغام أكثر من تركه، فإن أدغمت فإما أن تقلب الأولى إلى الثانية، أو بالعكس، كما يجيئ في باب الإدغام

-
- (1) حصط: أصلها حصت، فأبدلت تاء الضمير طاء، وتقول: حاص عن الشيء يحيص حيصا وحيصة وحيوطا ومحيصا ومحاصا وحيصانا، إذا حاد عنه وعدل.
- (2) أصل أخط: أخطت، فأبدلت تاء الضمير طاء، ثم أدغمت الطاء في الطاء، وتقول: أحاط بالشيء يحيط به إحاطة، إذا أحدق به كله من جوانبه، وكل من أحرز الشيء كله وبلغ علمه أقصاه فقد أحاط به (3) أصل حفظ: حفظت، فأبدلت التاء طاء، ثم أبدلت الطاء المعجمة طاء مهملة، ثم أدغمت الطاء في الطاء (*)

(227/3)

قوله " وشاذ في فُزْدُ " حاله كحال فَحَصُطُ، وقد ذكرناه، وكذا شذ قلبه بعد الدال، نحو جُدُدٌ في جُدْتُ، وقد شذ قلب تاء الافتعال بعد الجيم، لأن الجيم وإن كانت مجهورة والتاء مهموسة إلا أنها أقرب إلى التاء من الزاي والذال، فيسهل النطق بالتاء بعد الجيم، ويصعب بعد الزاي والذال، قال: 181 - فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَحْبِسَانَا * بِنَزْعِ أَصُولِهِ وَاجْدَرُ شَيْخًا (1) ولا يقاس على المسموع منه، فلا يقال اجْدَرًا (2) واجْدَرَحَ (3) ، والدوَّلَج:

-
- (1) هذا البيت من الوافر، وهو من كلمة لمضر بن ربيعي الفقعسي، وأولها قوله: وَضَيْفٌ جَاءَنَا وَاللَّيْلُ دَاج * وَرَيْحُ الْقَرِّ تَحْفِزُ مِنْهُ رَوْحًا وَقَوْلُهُ " وَاللَّيْلُ دَاج " معناه

مظلم، والقر - بالضم - : الرد، وتحفز: تدفع، وقوله " فقلت لصاحبي الخ " خاطب الواحد ب خطاب الاثنين في قوله " لا تحبسنا " ثم عاد إلى الافراد في قوله " واجدز شيحا " وليس هذا بأبعد من قول سويد ابن كراع العكلى: فإن تزجراني يا ابن عفان انزجر * وإن تدعاني أحم عرضا ممنعا ويروى في بيت الشاهد:

* فقلت لحاطبي لا تحبسي * والكلام على هذه الرواية جار على مهيع واحد. والمعنى لا تؤخرنا عن شئ اللحم بتشاكلك بنزع أصول الخطب، بل اكتف بقطع ما فوق وجه الارض منه، والاستشهاد بالبيت في قوله " واجدز " وهو افتعل من الجز، وأصله اجتز، وبه يروى، فأبدل التاء دالا إبدالا غير قياسي (2) اجدرأ: هو افتعل من الجرأة التي هي الاقدام على الشئ، وأصله اجتراً فأبدل التاء دالا (3) اجدرح: هو افتعل من الجرح، وأصله اجترح، فأبدل التاء دالا، (*)

(228/3)

الكناس، من الولوج، قلبت الواو تاء، ثم قلبت التاء دالاً، وذلك لأن التولج أكثر استعمالاً من دولج، وقلب التاء دالاً في ازدجر واجد مع لتناسب الصوت، كما في صَوِّق، بخلاف دَوَّلج.

قوله: " وَالْجَيْمُ مِنَ الْبَيَاءِ الْمَشْدَدَةِ فِي الْوَقْفِ، فِي نَحْوِ فُقَيْمَجٍ، وَهُوَ شَاذٌ وَمِنْ غَيْرِ الْمَشْدَدَةِ فِي نَحْوِ * لَهُمْ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتْج * أَشَدُّ، وَمِنْ الْبَيَاءِ الْمَفْتُوحَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ * حَتَّى إِذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا * أَشَدُّ " الجيم والياء أختان في الجهر، إلا أن الجيم شديدة، فإذا شددت الياء صارت قريبة غاية القرب منها، وهما من وسط اللسان، والجيم أبين في الوقف من الياء، فطلب البيان في الوقف، إذ عنده يخفي الحرف الموقوف عليه، ولهذا يقال في حُبَلِي - بالياء - : حُبَلَوْ بِالْوَاو - وقد تقلب الياء المشددة لا للوقف جيما، قال: 182 - كأن في أذنا بهن الشُّوْل * مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونُ الاجل (1)

ومن هذا تقول: جرح فلان الاثم واجترحه، إذا كسبه، قال تعالى (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات)

(1) هذا الشاهد بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة طويلة لأبي النجم العجلي أولها: الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ * الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوُهوبِ الْمُجَزَلِ وَالضَّمِيرِ فِي أَذْنَاهُ عَائِد

للابل، والشول: جمع شائل، وتقول: شالت الناقة بذنبها تشول، إذا رفعته للقاح وقد انقطع لبنها، والعبس - بفتحين - : ما يعلق بأذنان الإبل من أبعادها وأبوالها فيجف عليها، وأضافه إلى الصيف، لانه يكون في ذلك الوقت أجف وأيبس، والاجل - بكسر الهمزة وضمها مع تشديد الجيم مفتوحة - : الوعل، وهو تيس الجبل. شبه ما يعلق بأذنان النوق في زمن الصيف بقرون التيس الجبلى في صلابته وييسه، والاستشهاد بالبيت في قوله " الاجل " حيث أبدل الياء المشددة جيما في غير الوقف (*)

(229/3)

وقد جاء في المخففة في الوقف، لكنه أقل من المشددة، وذلك أيضاً لبيان الياء في الوقف، وقد جاء من الياء في غير الوقف، قال: 183 - * حَتَّى إِذَا مَا أُمْسَجَتْ وَأُمْسَجَا (1) * أي: أُمْسِيَتْ وَأُمْسَى، فلما أبدلت جيماً لم ينقلب ألفاً، ولم يسقط للساكين، كالياء في أُمْسَتْ وَأُمْسَى، وفي قوله " في الياء المخففة أشد " دلالة على أن ذلك في المشددة شاذ، وإنما كان في المخففة أقل لأن الجيم أنسب بالياء المشددة، كما قلنا، وإنما كان في نحو أُمْسَجَتْ أشدَّ لأن الأصل أن يبدل في الوقف لبيان الياء، والياء في مثله ليس بموقوف عليه.

قال: " وَالصَّادُ مِنَ السَّيْنِ الَّتِي بَعْدَهَا غَيْنٌ أَوْ حَاءٌ أَوْ قَافٌ أَوْ طَاءٌ جَوَازاً، نَحْوُ أَصْبَغَ، وَصَلَخَ، وَمَسَّ صَقَّرَ، وَصِرَاطٍ " أقول: أعلم أن هذه الحروف مجهورة مستعلية، والسين مهموس مُسْتَفِلٌ،

فكروها الخروج منه إلى هذه الحروف، لثقله فأبدلوا من السين صاداً، لأنها توافق السين في الهمس والصفير، وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء، فتجانس الصوت بعد القلب، وهذا العمل شبيه بالإمالة في تقريب الصوت بعضه من بعض، فإن تأخرت السين عن هذه الحروف لم يسغ فيها من الإبدال ما ساغ وهي متقدمة، لأنها إذا تأخرت كان المتكلم منحدرًا بالصوت من عال، ولا يثقل ذلك ثَقُلَ التصعُّد من مُنْخَفِضٍ، فلا تقول في قست: قِصْتُ، وهذه الحروف تجوز القلب: متصلة بالسين كانت كَصَقَّرَ، أو منفصلة بحرف نحو صَلَخَ، أو بحرفين أو ثلاثة

(1) هذا بيت من الرجز المشطور لم نعثر له على نسبة إلى قاتل ولا على سابق أو

لاحق، ونسبه بعض العلماء إلى العجاج، وقد اختلفوا في الضمير في قوله " أمسجت وأمسجا " فقليل: هما عائدان إلى أتان وعير، وقيل: هما عائدان إلى نعامه وظليم، والاستشهاد في قوله " أمسجت وأمسجا " حيث أبدل الياء المخففة جيما في غير الوقف، قال في اللسان: " أبدل مكان الياء حرفا جلدا شبيها بها، لتصح له القافية والوزن " اه (*)

(230/3)

نحو صَمَلَقٍ (1) وصِرَاطٍ، وَصَمَالِيَقَ (2) ، وهذا القلب قياس، لكنه غير واجب، ولا يجوز قلب السين في مثلها زايًا خالصة، إلا فيما سمع نحو الزَّراط، وذلك لأن الطاء تشابه الدال قوله: " وَالزَّايُ مِنَ السَّيْنِ وَالصَّادِ الْوَاقِعَتَيْنِ قَبْلَ الدَّالِ سَاكِنَتَيْنِ، نَحْوُ يَزْدُلْ، وَهَكَذَا فَرَدِّي أَنَّهُ " السين حرف مهموس، والدال مجهور، فكروها الخروج من حرف إلى حرف ينافيه، ولا سيما إذا كانت الأولى ساكنة، لأن الحركة بعد الحرف، وهي جزء حرف لين حائل بين الحرفين، فقربوا السين من الدال، بأن قلبوها زايًا، لأن الزاي من مخرج السين ومثلها في الصغير، وتوافق الدال في الجهر، فيتجانس الصوتان، ولا يجوز ههنا أن تُشَرَّبَ السَّيْنُ صَوْتُ الزَّايِ، كما يفعل ذلك في الصاد، نحو يَصْدُرُ، لأن في الصاد إطباقًا، فصارعوا لئلا يذهب الإطباق بالقلب، وليست السين كذلك، ويجوز في الصاد الساكنة الواقعة قبل الدال قلبها زايًا صريحة وإشراجها صَوْتُ الزَّايِ، أما الإبدال فلأن الصاد مطبقة مهموسة رُخْوَةٌ وقد جاورت الدال بلا حائل من حركة وغيرها، والدال مجهورة شديدة غير مطبقة، ولم يبدلوا الدال كما في تاء افْتَعَلَ نحو اصْطَبَرَ لأنها ليست بزائدة كالتاء، فتكون أولى بالتغيير، فغيروا الأولى لضعفها بالسكون، بأن قَرَّبُوها من الدال، بأن قلبوها زايًا خالصة، فتناسبت الاصوات، لأن الزاي

(1) الصمَلَق: السملق، وهو الارض المستوية، وقيل: القفر الذي لا نبات فيه، والقاع المستوى الاملس، قال: جميل: ألم تسل الربيع القديم فينطق * وهل تخبرنك اليوم ببدء سملق (2) الصماليق: السماليق، قال في اللسان: " وحكى سيبويه صماليق، قال ابن سيده: ولا أدري ما كسر إلا أن يكونوا قد قالوا: صملقة، في هذا المعنى، فعوض من الهاء، كما حكى موعيط " اه (*)

من مخرج الصاد وأختها في الصغير، وهي تناسب الدال في الجهر وعدم الإطباق، وَمَنْ ضارع: أن نحى بالصاد نحو الزاي، ولم يقلبها زايًا خالصة، فللمحافظة على فضيلة الأطباق، كما ذكرنا.

قوله " فردى أنه " قول حاتم الطائي لما وقع في أسر قوم فغزا رجائهم وبقي مع النسوة فأمرنه بالفصد فنحر، وقال: هكذا فردى (1) أنه، وأنه تأكيد للباء قال: " وَقَدْ ضُورِعَ بِالصَّادِ الزَّاي دُورَهَا وَضُورِعَ بِهَا مُتَحَرِّكَةً أَيْضًا،

نَحْوُ صَدَرَ وَصَدَقَ، وَالْبَيَانُ أَكْثَرُ فِيهِمَا، وَنَحْوُ مَسَّ زَقَرَ كَلْبِيَّةً، وَأَجْدَرُ وَأَشْدَقُ بِالْمُضَارَعَةِ قَلِيلٌ " أقول: قوله " ضورع بالصاد الزاي " أي: جعل الصاد مضارعاً للزاي، بأن يُنْحَى بالصاد نحو الزاي، فقولك " ضارع " كان يتعدى إلى المشابه - بفتح الباء - بنفسه، فجعل متعدياً إلى المشابه - بكسر الباء - بحرف الجر قوله " دورها " أي: دون السين: أي لم تُشَمَّ السين صوت الزاي، بل قلبت زايًا صريحة، لما ذكرنا من أنه لا إطباق فيه حتى يحافظ عليه قوله " وضورع بها " أي: بالصاد الزاي متحركةً أيضاً: أي إذا تحركت الصاد وبعدها دال أشمَّ الصادُ صوتَ الزاي، ولا يجوز قلبها زايًا صريحة، لوقوع الحركة فاصلةً بينهما، وأيضاً فإن لحرف يَفْقُو بالحركة، فلم يقلب، فلم يبق إلا المضارعة للمجاورة، والإشمام وفيها أقل منه في الساكنة، إذ هي محمولة فيه على الساكنة التي إنما غيرت لضعفها بالسكون، فإن فصل بينهما أكثر من حركة كالحرف والحرفين لم تستمر المضارعة، بل يقتصر على ما سمع من العرب، كلفظ الصاد والمصادر والصراط، لأن الطاء كالدال قوله " والبيان أكثر فيهما " أي: في السين الساكنة الواقعة قبل الدال،

(1) انظر (ح 2 ص 294، 295) و (ح 1 ص 43) (*)

والصاد الواقعة قبلها: سكنت الدال أو تحركت، ولو روى " منهما " لكان المَعْنَى من المضارعة والقلب، ويعني بالبيان الإتيان بالصاد والسين صريحين بلا قلب ولا إشراب صوت، ففي الصاد الساكنة قبل الدال البيان أكثر، ثم المضارعة، ثم قلبها زايًا قوله "

وَمَسَّ زَقَرَ كَلْبِيَّةً " أي: قبيلة كلب تغلب السنين الواقعة قبل القاف زايًا، كما يقلبها غيرهم صادًا، وذلك لأنه لما تباين السنين والقاف لكون السنين مهموسة والقاف مجهورة أبدلوا زايًا، لمناسبة الزاي للسين في المخرج والصغير، وللقاف في الجهر قوله " وَأَجْدَرَ وَأَشْدَقُ (1) " يعني إشرابُ الجيم والشين المعجمتين الواقعتين قبل الدال صوتَ الزاي قليلًا، وهذا خلاف ما قاله سيبويه، فإنه قال في إشراب مثل هذا الشين صوتَ الزاي: " إن البيان أكثر وأعرف، وهذا عربي كثير " وإنما بضارع بالشين الزاي إذا كانت ساكنة قبل الدال، لأنها تشابه الصاد والسين اللذين يقلبان إلى الزاي، وذلك بكونها مهموسة رخوة مثلهما، وإذا أجريت في الشين الصوتَ رأيت ذلك بين طرف لسانك وأعلى الثَّيْتَيْنِ موضع الصاد والسين، ثم إن الجيم حملت على الشين وإن لم يكن في الجيم من مشابهة الصاد السين مثل ما بينهما وبين الشين، وذلك لأن الجيم من مخرج الشين، فعمل بها ما عمل بالشين، ولا يجوز أن يجعل الشين والجيم زايًا خالصة كالصاد والسين، لأنهما ليستا من مخرجهما قال: " الإِدْغَامُ: أَنْ تَأْتِيَ بِحَرْفَيْنِ سَاكِنَيْنِ فَمُتَّحَرِّكٍ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ

(1) الاشدق: الواسع الشدق، وهو جانب الفم، ويقال: رجل أشدق، إذا كان متفوها ذابيان، وقد قالوا لعمر بن سعيد: الاشدق، لانه كان أحد خطباء العرب.
(*)

(233/3)

مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ، وَيَكُونُ فِي الْمَثَلَيْنِ وَالْمُتَقَارِبَيْنِ، فَالْمِثْلَانِ وَاجِبٌ عِنْدَ سُكُونِ الْأَوَّلِ إِلَّا فِي الْهَمْزَيْنِ إِلَّا فِي نَحْوِ السَّأَلِ وَالْدَّاءِثِ، وَإِلَّا فِي الْاَلْفَيْنِ لَتَعَذَّرَهُ، وَإِلَّا فِي نَحْوِ قُورُولٍ لِلْإِلْبَاسِ وَفِي نَحْوِ تُووِي وَرَبِيًّا - عَلَى الْمُخْتَارِ - إِذَا خَفَّفْتَ، وَفِي نَحْوِ قَالُوا وَمَا، وَفِي يَوْمٍ، وَعِنْدَ تَحَرُّكِهِمَا فِي كَلِمَةٍ وَلَا إِحْقَاقٍ وَلَا لَبْسٍ نَحْوُ رَدٍّ يَرُدُّ، إِلَّا فِي نَحْوِ حَيٍّ فَإِنَّهُ جَائِزٌ، وَإِلَّا فِي نَحْوِ اقْتَتَلَ وَتَنَزَّلَ وَتَتَبَاعَدَ، وَسَيَّأَتِي، وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُ إِنْ كَانَ قَبْلَهُ سَاكِنٌ غَيْرَ لَيْنٍ نَحْوُ يَرُدُّ، وَسُكُونُ الْوَقْفِ كَالْحَرَكَةِ، وَنَحْوُ مَكْنِيٍّ وَبِمَكْنِيٍّ وَمَنَاسِكُكُمْ وَمَا سَلَكَكُمْ مِنْ بَابِ كَلِمَتَيْنِ، وَمُتَمَنِّعٍ فِي الْهَمْزَةِ عَلَى الْأَكْثَرِ وَفِي الْأَلْفِ وَعِنْدَ سُكُونِ الثَّانِي لِعَبْرِ الْوَقْفِ نَحْوِ ظَلَلْتُ وَرَسُولُ الْحَسَنِ، وَتَقِيمُ تَدْعُمُ فِي نَحْوِ رُدٍّ وَلَمْ يَرُدِّ، وَعِنْدَ الْإِحْقَاقِ وَاللَّبْسِ بِزَنَةِ أُخْرَى نَحْوِ قَرَدَدٍ

وَسُرُّر، وَعِنْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٍ قَبْلَهُمَا فِي كَلِمَتَيْنِ نَحْوُ قَرْمٍ مَالِكٍ، وَحُمِلَ قَوْلُ الْقُرَاءِ عَلَى
الِإِخْفَاءِ، وَجَائِزٌ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ " أقول: قوله " الإدغام أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك
" يعني أن المتحرك يكون بعد الساكن (1) وإلا فليس بُدُّ من الفصل: أي فك أحد
الحرفين من الآخر، لأن الحركة بعد الحرف قوله " من غير فصل " أي: فك، احتراز عن
نحو ريبا (2) فإنك تأتي

(1) يريد أن الإدغام لا يكون إلا مع سكون الأول، لانه لو كان متحركا والحركة بعد
الحرف فلا يتأتى النطق بالحرفين دفعة واحدة، لان الحركة فاصلة بينهما، ولا يكفي أيضا
في تحقق الإدغام سكون الأول وتحرك الثاني، بل لابد مع ذلك من وصل الحرفين في
النطق لئلا تسكت بعد نطقك بالحرف الأول، ولذا قال ابن الحاجب: " الإدغام أن تأتي
بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل " (2) انظر (ح 1 ص 28) (*)

(234/3)

بياء ساكنة فباء متحركة، وهما من مخرج واحد، وليس بإدغام، لأنك فككت إحداهما
عن الأخرى، وإنما الإدغام وصل حرف ساكن بحرف مثله متحرك
بلا سكتة على الأول، بحيث يعتمد بهما على المخرج اعتماداً واحدة قوية، ولا يحتز به
عن الحرف الفاصل أو الحركة الفاصلة بين المثلين، لخروجه بقوله " ساكن فمتحرك "
والإدغام في اللغة: إدخال الشئ في الشئ، يقال: أدغمت اللجام في فم الدابة: أي
أدخلته فيه، وليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة، بل هو إيصاله به
من غير أن يفك بينهما قوله " في المثلثين والمتقاربين " لا يمكن إدغام المتقاربين إلا
بعد جعلهما متمثلين، لأن الإدغام إخراج الحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة باعتماد
تام، ولا يمكن إخراج المتقاربين من مخرج واحد، لأن لكل حرف مخرجاً على حدة،
والذي أرى أنه ليس الإدغام الإتيان بحرفين، بل هو الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على
مخرجه قوي: سواء كان ذلك الحرف متحركاً نحو يمدُّ زيد، أو ساكناً نحو يمدُّ، وفقاً، فعلى
هذا ليس قوله " ساكن فمتحرك " أيضاً بوجه، لأنه يجوز تسكين المدغم فيه اتفاقاً: إما
لأنه يجوز في الوقف الجمع بين الساكنين عند من قال هما حرفان، وإما لأنه حرف واحد
على ما اخترنا، وإن كان كالحرفين الساكن أولهما من حيث الاعتماد التام، وقوله "
ساكن فمتحرك " وقوله " من غير فصل " كالمتناقضين، لأنه لا يمكن مجئ حرفين

أحدهما عقيب الآخر إلا مع الفك بينهما، وإن لم تفك بينهما فليس أحدهما عقيب الآخر قوله " فالمثلان واجب عند سكون الأول " جعل الإدغام ثلاثة أقسام: واجباً، وممتنعاً، وجائزاً، فذكر الواجب والممتنع، وما بقي فجائز، فالواجب من

(235/3)

قوله " واجب " إلى قوله " من باب كلمتين " والممتنع من قوله " وممتنع " إلى قوله " على الإخفاء "

قوله " عند سكون الأول " أي يجب الإدغام إذا سكن أول المثلين: كانا في كلمة كالشدّ والمدّ، أو في كلمتين متصلتين نحو اسْمَعْ علماً قوله " إلا في الهمزتين " ليس الإطلاق بوجه، بل الوجه أن يقال: الهمز الساكن الذي بعده همز متحرك: إما أن يكونا في كلمة، أو في كلمتين، فإن كانا في كلمة أدغم الأول إذا كانا في صيغة موضوعة على التضعيف، كما ذكرنا في تخفيف الهمزة (1) ، وفي غير ذلك لا يدغم، نحو قَرَأِي على وزن قِمَطَرٍ (من قرأ) وإن كانا في كلمتين نحو اقْرَأْ آية، وأَقْرَأْ أَبَاكَ، وَلَيَقْرَأْ أَبُوكَ، فعند أكثر العرب على ما ذهب إليه يونس والخليل يجب تخفيف الهمزة، فلا يلتقي همزتان، وزعموا أن ابن أبي إسحق كان يحقق الهمزتين، وأناس معه، قال سيبويه: وهي رديئة، وقال: فيجب الإدغام في قول هؤلاء مع سكون الأولى، ويجوز ذلك إذا تحركتا نحو قَرَأْ أَبُوكَ، قال السيرافي: توهم بعض القراء أن سيبويه أنكر إدغام الهمزة، وليس الأمر على ما توهموا، بل إنما أنكره على مذهب من يخفف الهمزة، كما هو المختار عنده، وقد بين سيبويه ذلك بقوله: ويجوز الادغام في قول هؤلاء (2) ، يعني على تلك اللغة الرديئة قوله: " الدأث " (3) اسم واد، الصَّغَانِي مخفف الهمز على وزن كَلَامٍ وسَلَامٍ.

(1) انظر (ص 33 وما بعدها من هذا الجزء) (2) في أصول هذا الكتاب " ويجب الادغام ... الخ " وهو تحريف، وما أثبتناه عن كتاب سيبويه (ح 2 ص 410) وهو الصواب (3) ذكره ياقوت بتشديد ثانيه مفتوحاً، وهو ما ذكره ابن الحاجب، وقد ذكر أيضاً أنه اسم موضع، ويصح أن تكون الدأث صيغة مبالغة من دأث الطعام يدأثه - كفتح - إذا أكله (*)

(236/3)

قوله: " وإلا في الألف " لما قال: " واجب عند سكون الأول " ولم يقل: مع تحرك الثاني، أوهم أن الألف يدغم في مثله، لأنه قد يلتقي ألفان، وذلك إذا وقفت على نحو السماء، والبناء، بالإسكان كما مر في تخفيف الهمزة (1) فإنك تجمع فيه بين ألفين، ولا يجوز الإدغام، لأن الإدغام اتصال الحرف الساكن بالمتحرك، كما مر، والألف لا يكون متحركاً، والحق أنه لم يحتج إلى هذا الاستثناء، لأنه ذكر في حد الإدغام أنه الإتيان بحرفين: ساكن فمتحرك، والألف لا يكون متحركاً.

قوله: " وإلا في نحو قوول " اعلم أن الواو والياء الساكنين إذا وليهما مثلهما متحركاً، فلا يخلو من أن يكون الواو والياء مدتين، أولاً، فإن لم يكونا مدتين وجب إدغام أولهما في الثاني: في كلمة كانا كَقَوْلٍ وسَيَّرَ، أو في كلمتين نحو (تولوا واستغنى الله) واخْشَى يَاسِراً، وإن كانا مدتين: فإما أن يكون أصلهما حرفاً آخر قلب إليهما، أولاً، فإن لم يكن فإن كانا في كلمة وجب الإدغام، سواء كان أصل الثاني حرفاً آخر، كَمَقْرُوءٍ وَبَرِيٍّ وَعَلِيٍّ، أولاً، كمغزٍ ومرميٍّ، وإنما وجب الإدغام في الأول: أعني مقروءاً وبرياً وعلياً – وإن لم يكن القلب في الثاني واجباً – لأن الغرض من قلب الثاني إلى الأول في مثله طلب التخفيف بالإدغام، فلو لم يدغموا لكان نقضاً للغرض، ووجب الإدغام في الثاني: أعني نحو مغزٍ ومرميٍّ، لأن مدة الواو والياء الأولين لم تثبت في اللفظ قط، فلم يكن إدغامهما يزيل عنهما شيئاً وجب لهما، بل لم يقع الكلمتان في أول الوضع إلا مع إدغام الواو والياء في مثلهما، وإن كانا في كلمتين، نحو قالوا وما، وفي يوم، وظلموا وافداً، وظلمي ياسراً، لم يجز الإدغام، لأنه يثبت للواو والياء إذن في الكلمتين مد، وإدغامهما فيما عرض انضمامه إليهما من الواو والياء في أول الكلمتين مزيل

(1) انظر (43 وما بعدها من هذا الجزء) (*)

(237/3)

لفضيلة المد التي ثبتت لهما قبل انضمام الكلمة الثانية إلى الأولى، وإن كان أصل الواو والياء حرفاً آخر قلب إلى الواو والياء، فإن كان القلب لأجل الإدغام وجب الإدغام نحو مرميٍّ، وأصله مَرْمُوي، لئلا يبطل الغرض من القلب، فإن لم يكن القلب لأجل الإدغام فإن كان لازماً نظر، فإن كانت الكلمة التي فيها المثلان وزناً قياسياً يلتبس بسبب الإدغام بوزن آخر قياسي لم يدغم، نحو قوول فإنه فِعْلٌ ما لم يسم فاعله قياساً،

ولو أدغم الواو فيه في الواو لا لتبس بفعل الذي: هو فعل ما لم يسم فاعله قياساً لفعل، وإن لم يلزم التباس وزن قياسي بوزن قياسي أدغم نحو إِيْنَة على وزن أفعلة من الأين، وأوّل على وزن أبلّم (1) من الأوّل، وذلك لأن القلب لما كان لازماً صار الواو والياء كالأصليتين، والالتباس في مثله وإن وقع في بعض الصور لا يبالي به، لأن الوزن ليس بقياسي، فيستمر اللبس، وإن لم يكن القلب لازماً نحو ريبا وتووى فالأصل الإظهار، لأن الواو والياء عارضان غير لازمين كما في بَرٍ وسُوت، فهما كاهمزيّتين، والهمز لا يدغم في الواو والياء ما دام همزاً، وأجاز بعضهم الإدغام نظر إلى ظاهر اجتماع المثلين، وعليه قولهم: ربا وربة، في رُؤْيَا ورُؤْيَة، وعند سيبويه والخليل أن سُويَر وقُوُول لم يدغما لكون الواوين عارضين، وقول المصنف أولى، وهو أنهما لم يدغما لخوف الالتباس، لأن العارض إذا كان لازماً فهو كالأصلي، ومن ثم يدغم إِيْنَة وأوّل مع عروض الواو والياء. قوله " وعند تحركهما " عطف على قوله " عند سكون الأول ": أي يجب الإدغام إذا تحرك المثلان في كلمة اعلم أنهم يستثقلون التضعيف غاية الاستثقال إذ على اللسان كلفة شديدة في

الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه، ولهذا الثقل لم يصوغوا من الأسماء ولا الأفعال

(1) الابلّم - بضمّتين بينهما ساكن - هو الخوص (انظر ج 1 ص 56) (*)

(238/3)

رباعياً أو خماسياً فيه حرفان أصليان متمثالان متصلان، لثقل البناءين، وثقل التقاء المثلين، ولا سيما مع أصالتهما، فلا ترى رباعياً من الأسماء والأفعال ولا خماسياً من الأسماء فيه حرفان كذلك إلا واحدهما زائد: إما للحقاق أو لغيره، كما مر في ذي الزيادة، (1) ولم يبنوا ثلاثياً فآؤه وعينه متمثالان إلا نادراً نحو دَدَن (2) وبر (3) بل إنما ضعفوا حيث يمكنهم الإدغام، وذلك بتماثل العين واللام، إذ الفاء لو أدغم في العين وجب إسكانه، ولا يبتدأ بالساكن، وليس في الأسماء، التي لا توازن الأفعال ذو زيادة في أوله أو وسطه مثلان متحركان، إذ لا موجب في مثله للإدغام، لأن الإدغام إنما يكون في الاسم مع تحرك الحرفين إذا شابه الفعل الثقيل وزناً كما يحى، وإلا بقي المتمثالان بلا إدغام، فتصير الكلمة ثقيلة بترك إدغام المثلين، وبكونها مزيداً فيها، فلم يبن من الأسماء المزيد فيها غير الموازنة للفعل ما يؤدي إلى مثل هذا الثقل، بل يحى فيما زيد فيه من

الأفعال والأسماء الموازنة لها ما في أوله أو وسطه مثلان مقترنان، وذلك لكثرة التصرف في الفعل قياساً، فرمما اتفق فيه بسببه مثل ذلك، فنقول: لا يخلو مثله من أن يكون من ذي زيادة الثلاثي أو من ذي زيادة الرباعي، فمن ذي زيادة الثلاثي بابان يتفق في أولهما مثلان متحركان، نحو تَتَرَّس (4) ، وتَتَارَك (5) وباب يتفق في وسطه مثلان متحركان نحو اقْتَتَلَ، ومن ذي زيادة الرباعي باب يتفق في أوله ذلك نحو تَتَدَخَّرُجْ، فأما ذو زيادة الرباعي فلا يخفف بالادغام،

(1) ذكره في الجزء الاول (ص 61 وما بعدها)

(2) الددن: اللهو واللعب.

انظر (ح 1 ص 34) (3) البر: حيوان شبيه بالنمر.

انظر (ح 1 ص 34، ح 2 ص 367) وفي بعض النسخ بين، وهو اسم واد.

وانظر (ح 2 ص 368) (4) يقال: تترس الرجل، إذا لبس الترس يتستر به، ويقال:

تترس القوم بالقوم، إذا جعلوهم أمامهم يتقون بهم العدو (5) يقال: تترك الرجلان

الامر، إذا تركه كل واحد منهما لصاحبه (*)

(239/3)

إذ لو أدغمت لاحتجت إلى همزة الوصل فيؤدي إلى الثقل عند القصد إلى التخفيف، بل الأولى إبقاؤهما، ويجوز حذف أحدهما، كما يجي، وأما ذو زيادة الثلاثي: فإن كان المثلان في أوله فأما أن يكون ماضياً كَتَرَّسَ وَتَتَارَكَ، أو مضارعاً كَتَنَزَّلَ وَتَتَنَاقَلُ، فالأولى في الماضي الإظهار، ويجوز الإدغام مع اجتلاب همزة الوصل في الابتداء، وكذا إذا كان فاءً تَفَعَّلَ وتفاعل مقارباً للقاء في المخرج نحو اطيروا ثاقلاً على ما يجي، فإذا أدغمت في الماضي أدغمت في المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل والمفعول وكل اسم أو فعل هو من متصرفاته، نحو يَتَرَّسُ، وَمُتَرَّسٌ، وَيَتَارَكَ، وَمُتَارَكٌ، وَيَطِيرُ، وَيُطِيرُ، وَيَتَنَاقَلُ، وَمُتَنَاقِلٌ، وإن كان مضارعاً جاز الإظهار والحذف والإدغام نحو تَتَنَزَّلُ وَتَنَزَّلُ، وإذا أدغم لم يجتلب له همزة الوصل كما في الماضي، لثقل المضارع، بخلاف الماضي، بلا لا يدغم إلا في الدرج ليكتفي بحركة ما قبله، نحو قَالَ تَنَزَّلُ، وإن كان المثلان في وسط ذي الزيادة الثلاثي فللك الإظهار والإدغام نحو اقتتل وقتل كما يجي هذا، وإنما جاز الإدغام في مصادر الأبواب المذكورة وإن لم توازن الفعل لشدة مشابقتها لأفعالها، كما ذكرنا في

تعليل قلب نحو إقامة واستقامة (1) هذا حكم اجتماع المثليين في أول الكلمة وفي وسطها، وأما إن كان المثلاثان

في آخر الكلمة وهو الكثير الشائع في كلامهم ومما يجئ في الثلاثي وفي المزيد فيه في الأسماء وفي الأفعال فهو على ثلاثة أقسام: إما أن يتحركا، أو يسكن أولهما، أو يسكن ثانيهما، فإن تحركا: فإن كان أولهما مدغماً فيه امتنع الإدغام، نحو رَدَدَ، لأنهم لو أدغموا الثاني في الثالث فلا بد من نقل حركته إلى الأول، فيبقى رَدَدَ، ولا يجوز، إذ التغيير إذن لا يخرج به إلى حال أخف من الأولى، وكذا إن كان التضعيف للإلحاق امتنع الإدغام: في الاسم كان كقَرَدَدِ (2) ، أو

(1) انظر (ص 108 من هذا الجزء) (2) القردد: ما ارتفع من الأرض، واسم جبل، وانظر (ح 1 ص 13) (*)

(240/3)

في الفعل كجَلَبَبَ، لأن الغرض بالإلحاق الوزن، فلا يكسر ذلك الوزن بالإدغام، وأما سقوط الألف في نحو أرطى فإنه غير لازم، بل هو للتونين العارض الذي يزول باللام أو الإضافة، وإن لم يكن التضعيف أحد المذكورين: فإن كان الأول حرف علة نحو حَيَّيْ وَقَوَّيْ فقد مضى حكمه، وإن لم يكن: فإما أن يكون في الفعل، أو في الاسم، فإن كان في الفعل وجب الإدغام: لكونه في الفعل الثقيل، وفي الآخر الذي هو محل التغيير، وقد شذ نحو قوله: 184 - مَهْلًا أَعَاذَلْ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي * أَيْ أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ صَنِنُوا (1) وهو ضرورة، وإن كان في الاسم: فإما أن يكون في ثلاثي مجرد من الزيادة، أو في ثلاثي مزيد فيه، ولا يدغم في القسمين إلا إذا شابها الفعل، لما ذكرنا في باب الإعلال (2) من ثقل الفعل، فالتخفيف به أليق، فالثلاثي المجرد إنما يدغم إذا وازن الفعل نحو رجل صَبَّ (3) ، قال الخليل: هو فَعِلٌ - بكسر العين -، لأن صَبَبْتُ صَبَابَةً فَأَنَا صَبٌّ كَقَنَعْتُ قَنَاعَةً فَأَنَا قَنَعٌ، وكذا طَبُّ (4) طبب، وشذ رجل صَفِفٌ (5) والوجه صَفٌّ، ولو بنيت مثل

(1) هذا بيت من البسيط، وقائله قعنب بن أم صاحب.
ومهلاً: اسم مصدر يراد به الامر، والهمزة في أعاذل للنداء، وعاذل: مرخم عاذلة، وهو

في الاصل اسم فاعل من العذل، وهو اللوم في تسخط، وضمنوا: بخلوا.
والاستشهاد بالببت في قوله " ضمنوا " حيث فك ما يجب إدغامه وهو شاذ لا يجوز
ارتكابه في الكلام (2) انظر (88 من هذا الجزء) (3) الصبابة: رقة الشوق، تقول:
رجل صب، وهى صبة، وصب إليه صبابة: أي كلف واشتاق (4) الطب - بتثليث
الطاء -: الرجل الحاذق الماهر في عمله، والطبيب مثله، تقول: طب يطب - كطل
يظل - فهو طب ومتطبب وطبيب، وطبه يطبه - كمد يمد - أي: داواه، وفلان
طب بهذا الامر: أي عالم به (5) تقول: هذا رجل ضف الحال، إذا كان رقيقه، والضعف
- بفتحتين - (*)

(241/3)

نُدْسٍ (1) من رَدَّ قلت: رَدُّ بالإدغام، وكان القياس أن يدغم ما هو على فَعَلٍ كَشَرِّ
وَقَصَصٍ وَعَدَدٍ، لموازنته الفعل، لكنه لما كان الإدغام لمشابهة الفعل الثقيل، وكان مثل
هذا الاسم في غاية الخفة، لكونه مفتوح الفاء والعين، ألا ترى إلى تخفيفهم نحو كَبِدٍ
وَعَضُدٍ دون نحو جَمَلٍ؟ تركوا الإدغام فيه، وأيضاً لو أدغم فَعَلٌ مع خفته لا لتبس بفَعْلٍ
- ساكن العين -، فيكثر الالتباس، بخلاف فَعِلٍ وفَعْلٍ - بكسر العين وضمها - فإنهما
قليلان في المضاعف، فلم يكثر بالالتباس القليل، وإنما اطراد قلب العين في فَعَلٍ نحو
دار وباب ونار وناب، ولم يجز فيه الإدغام مع أن الخفة حاصلة قبل القلب كما هي
حاصلة قبل الإدغام، لان القلب لا يوجب التباس فَعِلٍ بفَعْلٍ، إذ بالألف يعرف أنه كان
متحرك العين لا ساكنها، بخلاف الإدغام
وقد جاء لأجل الخفة كثير من المعتل على فَعَلٍ غير معل نحو قرد (2) ومِيلٍ (3) وعَيْبٍ
(4) وصَيْدٍ (5) وَخَوْنَةٍ وَخَوَكَةٍ (6) ، ولم يدغم نحو سُرُرٍ (7) وسُرَرٍ (8)

كثرة العيال، أو كثرة الايدي على الطعام، أو أن تكون الاكلة أكثر من الطعام، أو
الضيق والشدة، وقد راجعنا كتب اللغة فوجدنا المستعمل هو ما ذكرنا بالإدغام، فلعل
الفك الذي حكاه المؤلف لغة قليلة (1) الندس - كعضد، وفي لغة أخرى - ككنف
-: هو الفهم الفطن (2) القود: هو أن تقتل القاتل بمن قتله (3) الميل - بالتحريك -
: ما كان خلقة في إنسان أو بناء، والفعل كفرح، تقول: ميل يميل فهو أميل (4) الغيب
- بفتحتين -: القوم الغائبون (5) الصيد - بفتحتين -: ميل العنق، وقد صيد فهو

أصيد (6) الحوكة - بفتحات - : جمع حائك، وتقول: حاك الثوب حوكا وحيكا
وحيكة: فهو حائك من قوم حاكة وحوكة، الاولى على القياس، والثانية شاذة في القياس
كثيرة في السماع (7) السرر - بضميتين - : جمع سرير وهو معروف (8) السرر -
بضم ففتح - : جمع سرّة (*)

(242/3)

وقدّد (1) وكذا ردّد على وزن إبل من ردّ، لعدم موازنة الفعل، وأما قولهم: عَمِيمة وعُمّ
(2) فمخفف كما يخفف غير المضاعف نحو عُثْق ورُسْل ويُونّ في جمع يَوَانٍ (3) والقياس
بُؤن كعيان وعَيْن (4) ، فإذا اتصل بآخر الاسم الثلاثي الوازن للفعل حرف لازم كألّف
التأنيث أو الألف والنون لم يمنع ذلك من الإدغام كما منع من الإعلال في نحو الطَّيْرَان
والْحَيْدَى (5) ، لأن ثقل إظهار المثلين أكثر من
ثقل ترك قلب الواو ألفاً، فصار الحرف اللازم مع لزومه كالعدم، فنقول: من ردّ على
فَعَلَان: رَدَدَان، كَشَرَرٍ، وعلى فَعَلَان وفَعَلَان بكسر العين وضمها: رَدَان، بالإدغام،
وعلى فَعَلَان - بضميتين - وفَعَلَان - بكسرتين - : رُدَدَان ورِدَدَان، وعلى فَعَلَان -
بضم الفاء وفتح العين - : رُدَدَان، كله بالإظهار، وكذا الاسم الثلاثي المزيد فيه يدغم
أيضاً إذا وازن الفعل، نحو مُسْتَعِدَّ ومُسْتَعَدَّ ومَرَدَّ، وهو على وزن يَفْعَل، ومُدَقَّ، وهو
على وزن انْصُر، ورَادَّ، وهو كيضرب، ولا يشترط في الإدغام مع الموازنة المخالفة بحركة
أو حرف في الاولى ليس في الفعل،، كما اشترط ذلك في الإعلال، فيدغم نحو أَدَقَّ
وَأَشَدَّ، وإن لم يخالف

(1) القدد - بكسر ففتح - : جمع قدة، وهي الفرقة من الناس يكون هوى كل واحد
على حدة، ومنه قوله تعالى (كنا طرائق قددا) : أي فرقا مختلفة الاهواء (2) تقول: نخلة
عميمة: أي طويلة، ونخل عم - بضميتين - وقد يقال: عم - بالادغام.
(3) البوان - ككتاب، وكغراب - : أحد أعمدة الخباء، انظر (ح 2 ص 127،
208) (4) العيان - بكسر أوله - : حديدة الفدان، وجمعه عين - بضميتين - (5)
الحيدى - بفتحات - : مشية المختال، وتقول: حمار حيدى، إذا كان يحيد عن ظله
نشاطا ولم يوصف مذكر بما على فعلى سوى ذلك (*)

(243/3)

الفعل، ولا يعمل نحو أَقُولُ وَأَطُولُ، وذلك لما ذكرنا من أن ثقل إظهار التضعيف أكثر من ثقل ترك الإعلال، وقوله 185 - * تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ (1) * شاذ ضرورة وإن كان الساكن هو الأول فقد مر حكمه وإن كان الساكن هو الثاني فهو على ضربين: أحدهما أن تحذف الحركة لموجب، ولا يجوز أن يحرك بحركة أخرى، ما دام ذلك الموجب باقياً، وذلك هو الفعل إذا اتصل به تاء الضمير أو نونه، نحو رددت ورددنا ورددن ويرددان وَارْدُدْنَ، والثاني: أن تحذف الحركة لموجب، ثم قد تعرض ضرورة يُحْرَكُ الحرف لأجلها بغير الحركة المحذوفة، مع وجود ذلك الموجب، وذلك الفعل المجزوم أو الموقوف، نحو لم يَرُدُّ وَارْدُدْ، فإنه حذف منه الحركة الإعرابية، ثم إنه قد يتحرك ثاني المثليين فيهما لالتقاء الساكنين، نحو ارْدُدِ الْقَوْمَ، ولم يَرُدِّ الْقَوْمَ فالقسم الأول - أعني رَدَدْتَ وَرَدَدْنَا وَيَرْدُدْنَ وَارْدُدْنَ - المشهور فيه إثبات الحرفين بلا إدغام، وجاء في لغة بكر بن وائل وغيرهم الإدغام أيضاً، نحو

(1) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة لأبي النجم العجلي أولها: * الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْاجِلِّ * وبعد البيت الشاهد قوله: * مِنْ طُولِ إِمْلَالٍ وَظَهْرِ مُمْلٍ * والوجي: الحفي، يزيد أنه حمل على إله في السير حتى اشتكت الحفي، والاطلل: باطن خف البعير، والاملال: مصدر قولك: أمله، وأمل عليه، إذا أنامه. والاشتهاد بالبيت في قوله: أظلل حيث فك الادغام ضرورة (*)

(244/3)

رُدَّنْ وَيَرْدُدْنَ، بفتح الثاني، وهو شاذ قليل، وبعضهم يزيد ألفاً بعد الإدغام، نحو رَدَّاتُ وَرَدَّاتُ، ليبقى ما قبل هذه الضمائر ساكناً كما في غير المدغم، نحو ضربت وضربن، وجاء في لغة سليم قليلاً - وربما استعمله غيرهم - حَذَفُ العين أيضاً في مثله، وذلك لكراهتهم اجتماع المثليين، فحذفوا ما حقه الإدغام: أعني أول المثليين، لما تعذر الإدغام، فإن كان ما قبل الأول ساكناً أوجبوا نقل حركة الأول إليه، نحو أَحَسَّنَ وَيُحَسِّنُ، ومنه قوله تعالى: (وَقُرْنِ (1) فِي بَيْوتِكُنَّ) على أحد الوجوه، وإن كان ما قبل الأول متحركاً جاز حذف حركة الأول ونقلها إلى ما قبله إن كانت كسرة أو ضمة، قالوا: ظَلْتُ - بفتح الفاء وكسرها - وكذا فِي لُبَّتْ لُبْتُ وَلُبْتُ -

بفتح الفاء وضمها - وذلك لبيان وزن الفعل كما بينا في ضمة قُلْتُ وكسرة بَعْتُ، وهذا الحذف عندهم في الماضي أكثر منه في المضارع والأمر، وقد جاء الحذف في مثله والحرفان في كلمتين إذا كان الثاني لام التعريف، نحو عُلَمَاء: أي على الماء، وأما قولهم عُلِّرَضٍ فقياس، لأنه نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف، ثم اعتد بالحركة المنقولة

(1) اعلم أن قولنا: قر الرجل في مكانه، قد ورد من باب علم يعلم، ومن باب ضرب يضرب.

ثم اعلم أن هذه الآية الكريمة قد قرئ فيها بالانتماء، وبالحذف مع كسر القاف، وبالحذف مع فتح القاف: أما الانتماء فلا شئ فيه، وأما الحذف مع كسر القاف فتخريجه على أن الفعل من باب ضرب يضرب، ولا شئ فيه من جهة القواعد، ولكن فيه استعمال أقل اللغتين، وذلك لأن مجيئ الفعل من باب علم أكثر من مجيئه من باب ضرب، وزعم بعضهم أن الفعل في هذه الآية - على قراءة الكسر - من المثال المحذوف الفاء، وأصله وقريقر، وأما قراءة الفتح فالفعل عليها من باب علم ألبتة، لأن هذه الفتحة التي على القاف منقولة من أول المثليين، وقد اختلف العلماء في تخريجها فذهب قوم إلى أن الفعل من المضعف وأنه قد حذفت عينه أو لامه مع أن العين مفتوحة، وذهب قوم إلى أن الفعل أمر من الاجوف، وأصله قار يقار مثل خاف يخاف (*)

(245/3)

فأدغم لام عَالَى فيها، وكذا قالوا في جَلَا الأَمْرَ وَسَلَامَةَ: جَلَمَرَّ وَسَلَامَةً، وفيه اعتداد بحركة اللام من حيث الإدغام، وترك الاعتداد بما من حيث حذف ألف عَالَى وَجَلَا.

وجاء الحذف في المتقارين في كلمتين إذا كان الثاني لام التعريف نحو بَلْعَنَبَرٍ، وَبَلْحَارِثَ وَبَلْكَعْبٍ، وليس بقياس والقسم الثاني: أعني نحو رُدَّ ولم يُرَدَّ، لغة أهل الحجاز فيه ترك الإدغام، وأجاز غيرهم الإدغام أيضاً، لأن أصل الحرف الثاني الحركة، وهي إن انتفت بالعارض: أعني الجزم والوقف، لكن لا يمتنع دخول الحركة الأخرى عليه: أعني الحركة: لالتقاء الساكنين، فجوز الإدغام فيما لم يعرض فيه تلك الحركة أيضاً، نحو رُدَّ زَيْدًا، ولم يُرَدَّ زَيْدًا، فإذا أدغم حرك الثاني بما ذكرناه في باب التقاء الساكنين (1)، وقد جاء في

التنزيل أيضاً ذلك، قال تعالى (لَا تَضَارُّ وَالِدَةَ) ، وإن سكن الحرف المدغم فيه للوقف فبقاء الإدغام فيه أكثر وأشهر، لعروض السكون، وعدم لزومه، إذ قد تثبت تلك الحركة المحذوفة فيه بعينها، وذلك في الوصل، فيكون جمعاً بين الساكنين، وهو مغتفر في الوقف، وقد يجوز حذف أحد المثلين أيضاً نحو هو يفر، وفقاً - بالتشديد والتخفيف - فهذه أحكام اجتماع المثلين في كلمة واحدة فإن كان ما قبل أول المثلين فيما قصد الإدغام فيه ساكناً: سواء تحرك المثلان كيردد، أو سكن ثانيهما كلم يردد، فإن كان الساكن حرف مد: أي الألف والواو والياء الساكنين اللذين ما قبلهما من الحركة من جنسهما، وجب حذف الحركة، نحو مادَّ وَثُودَ الثوب، وكذا ياء التصغير، إذ هو لازم السكون، فلا يحتمل الحركة نحو أُصَيِّمَ (2) ومُدَيِّقٍ (3) وجاز التقاء الساكنين في جميع ذلك

-
- (1) انظر (ح 2 ص 243) (2) أصيم: تصغير أصم، وهو وصف من الصمم
(3) مديق: تصغير مدق - بضميتين - وهو آلة يدق بها (*)

(246/3)

كله، لأنه على حده كما مر في بابه (1) ، وإن كان الساكن غير ذلك نقل حركة أول المثلين إليه سواء كان حرف لين كإوَزَّة (2) وأوْدُ (3) وأَيْلُ (4) ، أولاً، نحو مستعدو ومستعدّ هذا.

وإن كان المثلان في كلمتين: فإن كان أولهما ساكناً فقط وليس بمد وجب الإدغام كما ذكرنا، سواء كان همزاً نحو اقرأ آية، إذا لم تخفف، أو غير همز، نحو قل لزيد، وإن كان ثاني المثلين ساكناً فقط وجب إثباتهما إلا فيما إذا كان الثاني لام التعريف فقط، فإنه قد جاء في الشذوذ حذف أولهما أيضاً كما مر، نحو علَمَاءٍ، وذلك لكثرة لام التعريف في كلامهم، فطُلب التخفيف بالحذف لَمَّا تعذر الإدغام، وكذا جاء الحذف في بعض المتقارين نحو بَلَحَارِثٍ وَبَلْعَنْبَرٍ، وقال سيويه: وكذا يفعلون بكل قبيلة يظهر فيها لام التعريف، فلا يحذفون في بني النَّجَّارِ، لإدغام اللام في نون النجار، وإن كانا متحركين: فإن كان ما قبل أول المثلين متحركاً نحو مكنني وَبِمَكْنِي وَطُبع قلوبهم، أو كان ساكناً هو حرف مد نحو قالَ لَهُمْ، وقيلَ لَهُمْ، وعمود داود، وتظلموني، وتظلميني، أولين غير مد نحو ثوب بَّكر، وجيب بَّكر وجاز الإدغام، وإن كان ذلك في الهمز أيضاً نحو رداء أَيْبِك،

وقرأ أبوك، فيمن يحقق الهمزتين، وإن كان الساكن حرفاً صحيحاً لم يجز الإدغام، وأما ما نسب إلى أبي عمرو من الإدغام في نحو (خُذِ العفو وأمر) و (شهر رمضان) فليس بإدغام حقيقي، بل هو إخفاء أول المثليين إخفاء يشبه الإدغام، فتجوز بإطلاق اسم الإدغام على الإخفاء لما كان الإخفاء قريباً منه، والدليل على أنه إخفاء لا إدغام أنه روي عنه الاثمام والروم

(1) انظر (ح 2 ص 212 وما بعدها)

(2) انظر (ح 1 ص 27 وما بعدها) (3، 4) انظر (ح 1 ص 27) (*)

(247/3)

في نحو (شهر رمضان) و (الخلد جزاء) إجراء للوصول مجرى الوقف، والرؤم: هو الإتيان ببعض الحركة، وتحريك الحرف المدغم محال، فلك في كل مثليين في كلمتين قبلهما حرف صحيح إخفاء الأول منهما واعلم أن أحسن ما يكون الإدغام فيما جاز لك فيه الإدغام من كلمتين أن يتوالى خمسة أحرف فصاعداً متحركة مع المثليين المتحركين، نحو جَعَلَ لَكَ، وذهبَ بِمَالِكَ، ونحو نَزَعَ عُمُرُ، وَنَزَعَ عَلْبُطُ، والإظهار فيما قبل أول المثليين فيه حرف مد أحسن من الإظهار فيما قبل أول المثليين فيه حرف متحرك، والإظهار في الواو والياء اللتين ليستا بمد نحو ثَوْبٍ بَكَرَ وجيب بكر أحسن منه في الألف والواو والياء المدتين، لأن المد يقوم مقام الحركة، وإنما جاز الإدغام في نحو ثوب بكر وجيب بكر ولم يجز في نحو (خُذِ العفو وأمر) لأن الواو والياء الساكنين فيهما مد على الجملة وإن لم تكن حركة ما قبلهما من جنسهما، إلا أن مدهما أقل من مدهما إذا كان حركة ما قبلهما من جنسهما، ولوجود المد فيهما مطلقاً يمد وَرَشَ نحو سوءة وشئ، كما يمد نحو سئ والسوء، وإنما لم يجز نقل حركة أول المثليين في كلمتين إلى الساكن قبله للإدغام في نحو (العفو وأمر)، وجاز ذلك في كلمة واحدة نحو مُدَقِّ ومُسْتَعِدِّ وأوْدُ وأَيْلُ لأن اجتماع المثليين لازم إذا كان في كلمة، فجاز لذلك اللازم الثقيل تغيير بنية الكلمة وأما إذا كانا في كلمتين فإنه لا يجوز تغيير بنية الكلمة لشئ عارض غير لازم قوله "مَكْنِي" ويمكنني من باب كلمتين "يعني يجوز فيه إدغام الكلمة وتركه، لأنه من باب كلمتين، وإن كان الثاني كجزء الكلمة

قوله "إلا في الهمزتين" قد ذكرنا أن الإدغام فيهما واجب عند من يحقق الهمزتين

قوله " في نحو السَّئَال " قد مضى شرحه في باب تخفيف الهمزة (1) قوله " وفي نحو تُوَوِي وَرِيئاً " يعني إذا كانت الأولى منقلبة من الهمز على سبيل الجواز لا الوجوب قوله " وفي نحو قالوا وما " يعني إذا كان الأول مداً، وهما في كلمتين قوله " ولا إلحاق " احتراز عن نحو قَرَدَدٍ وَجَلَبَبَ قوله " ولا لبس " احتراز عن نحو طَلَلٍ وَسُرَّرٍ قوله " وفي نحو حَيٍّ " أي: فيما المثلان فيه ياءان ولا علة لقلب ثانيهما ألفاً وحركته لازمة قوله " في نحو اقتتل " أي: فيما المثلان فيه في الوسط قوله " تنزل وتتباعد " أي: فيما المثلان فيه في الأول قوله " فتنقل حركته " أي: إذا كانا في كلمة قوله " غير لين " احتراز عن نحو رَادٍّ وَتَمَوَّدَ وَأَصَيَّم، وليس له هذا الإطلاق، بل الواجب أن يقول: غير مد ولا ياء تصغير، لأن نحو أود وأيل تقل فيه الحركة إلى الساكن مع أنه حرف لين قوله " وسكون الوقف " لا يريد بالوقف البناء في نحو رُدٍّ، أمراً، بل الوقف في نحو جاءني رَيْدٌ - بالإسكان - دون الروم والإشمام قوله " في الهمز على الأكثر " قد ذكرنا أنه لا يمتنع عند أهل التحقيق، بل الإدغام واجب عند سكون الأول، وجائز عند تحركهما في كلمتين، نحو قرأ أبوك قوله " تدغم في نحو رُدٍّ ولم يَرُدَّ " أي: تدغم إذا كان الثاني ساكناً للجزم أو لكون الكلمة مبنية على السكون

(1) انظر (ص 55 من هذا الجزء) (*)

قوله " وعند الإلحاق " عطف على قوله في الهمز: أي يمتنع عند الإلحاق قوله " في كلمتين " لأن ذلك لا يمتنع في كلمة نحو أُصَيِّمٌ وَمُدَيِّقٌ قوله " وجائز فيما سوى ذلك " أي: سوى الواجب والممتنع، وذلك إذا تحركا في كلمتين وليس قبل الأول ساكن صحيح نحو " طبع على " يجوز لك فيه الإدغام وتركه قال: " الْمُتَقَارِبَانِ، وَنَعْنِي بِهِمَا مَا تَقَارَبَا فِي الْمَخْرَجِ أَوْ فِي صِفَةِ تَقْوُمِ مَقَامِهِ، وَمَخَارِجُ الْحُرُوفِ سِتَّةٌ عَشَرَ تَقْرِيباً، وَإِلَّا فَلِكُلِّ مَخْرَجٍ، فَلِلْهِمَزَةِ وَالْهَاءِ وَالْأَلْفِ أَقْصَى الْحَلْقِ، وَلِلْعَيْنِ وَالْحَاءِ وَسَطُهُ، وَلِلْغَيْنِ وَالْخَاءِ أَدْنَاهُ، وَلِلْقَافِ أَقْصَى اللِّسَانِ وَمَا فَوْقَهُ مِنَ الْحَنَكِ، وَلِلْكَافِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا، وَلِلْجِيمِ وَالشَّيْنِ

والياء وسط اللسان وَمَا فَوْقَهُ مِنَ الْحَنَكِ، وَلِلضَّادِ أَوَّلُ أُخْدَى حَافَتَيْهِ وَمَا يَلِيهِمَا مِنَ الْأَضْرَاسِ، وَلِلَّامِ مَا دُونَ طَرَفِ اللِّسَانِ إِلَى مُنْتَهَاهُ وَمَا فَوْقَ ذَلِكَ، وَلِلرَّاءِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا، وَلِلنُّونِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا، وَلِلطَّاءِ وَالذَّالِ وَالثَّاءِ طَرَفُ اللِّسَانِ وَأَصُولُ الثَّنَائِيَا، وَلِلضَّادِ وَالرَّايِ وَالسَّيْنِ طَرَفُ اللِّسَانِ وَالثَّنَائِيَا، وَلِلطَّاءِ وَالذَّالِ وَالثَّاءِ طَرَفُ اللِّسَانِ وَطَرَفُ الثَّنَائِيَا، وَلِلْفَاءِ بَاطِنُ الشَّقَةِ السُّفْلَى وَطَرَفُ الثَّنَائِيَا الْعُلْيَا، وَلِلْبَاءِ وَالْمِيمِ وَالْوَاوِ مَا بَيْنَ الشَّقَتَيْنِ " أقول: قوله " أو في صفة تقوم مقامه " يعني بها نحو الشدة والرخاوة والجره والهمس والإطباق والاستعلاء وغير ذلك مما يذكر بعد قوله " وإلا فلكل مخرج " لأن الصوت الساذج الذي هو محل الحروف - والحروف هيئة عارضة له - غير مخالف بعضه بعضاً في الحقيقة، بل إنما تختلف بالجهارة واللين والغلظ والرفقة، ولا أثر لمثلها في اختلاف الحروف، لأن الحرف الواحد قد يكون مجهوراً وخفياً، فإذا كان ساذج الصوت الذي هو مادة الحرف ليس

(250/3)

بأنواع مختلفة، فلولا اختلاف أوضاع آلة الحروف - وأعني بآلتها مواضع تكونها في اللسان والحلق والسن والتقطع (1) والشفة، وهي المسماة بالمخارج - لم تختلف الحروف، إذ لا شيء هناك يمكن اختلاف الحروف بسببه إلا مادتها وآلتها، ويمكن أن يقال: إن اختلافها قد يحصل مع اتحاد المخرج بسبب اختلاف وضع الآلة من شدة الاعتماد وسهولته وغير ذلك، فلا يلزم أن يكون لكل حرف مخرج قوله " فللهمة والهاء والألف أقصى الحلق، وللعين والحاء وسطه، وللعين والحاء أدناه " أي: أدناه إلى الفم، وهو رأس الحلق، هذا ترتيب سببويه ابتداءً من حروف المعجم بما يكون من أقصى الحلق، وتدرج إلى أن ختم بما مخرجه الشفة، والظاهر من ترتيبه أن الهاء في أقصى الحلق أرفع من الهمزة، والألف أرفع من الهاء، ومذهب الأخفش أن الألف مع الهاء، لاقدامها ولا خلفها، قال ابن جني: لو كانا من مخرج لكان ينقلب الألف هاء لا همزة إذا حركتها.

ولمانع أن يمنع من انقلاب الألف همزة بالتحريك، والحاء في وسط الحلق أرفع من العين، والحاء في أدنى الحلق أعلى من العين، وكان الخليل يقول: الألف اللينة والواو والياء والهمزة هوائية: أي أنها من هواء الفم لا تقع على مدرجة من مدارج الحلق ولا مدارج اللسان، قال: وأقصى الحروف كلها في الحلق العين، وأرفع منها الحاء، وبعدها الهاء، ثم

بعدهما إلى الفم الغين والحاء، والحاء أرفع من الغين

(1) قال في اللسان: " النطع (بكسر أوله وسكون ثانيه) والنطع (بكسر أوله وفتح ثانيه) والنطع (بفتحتين) والنطعة (بكسر ففتح): ما ظهر من غار الفم الاعلى، وهى الجلدة الملتزقة بعضم الخليفةا فيها آثار كالتخريز، وهناك موقع اللسان في الحنك " اهـ.
(*)

(251/3)

قوله " وللکاف منهما " أي: من أقصى اللسان وما فوقه " ما يليهما " أي ما يقرب منهما إلى خارج الفم قوله " وللجيم والشين والياء وسط اللسان وما فوقه من الحنك " الجيم أقرب إلى أصل اللسان، وبعده إلى خارج الفم الشين، وبعده إلى خارجه الياء، قال سيبويه: بين وسط اللسان وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء قوله " وللضاد أول إحدى حافتيه " الحافة: الجانب، ولللسان حافتان من أصله إلى رأسه كحافتي الوادي، ويريد بأول الحافة ما يلي أصل اللسان، وبآخر الحافة ما يلي رأسه قوله " وما يليهما من الأضراس " اعلم أن الأسنان اثنتان وثلاثون سنا: ست عشرة في الفك الأعلى، ومثلها في الفك الأسفل، فمنها الثنايا، وهى أربع من قدام: ثنتان من فوق، ومثلهما من أسفل، ثم الرباعيات، وهى أربع أيضاً: رباعيتان من فوق يمنة ويسرة، ومثلهما من أسفل، وخلفهما الأنياب الأربع: نابان ضاحكتان من فوق يمنة ويسرة، ومثلهما من أسفل، وخلف الأنياب الضواحك، وهى أربع: ضاحكتان من فوق يمنة ويسرة، ومثلهما من أسفل، وخلف الضواحك الأضراس، وهى ست عشرة: ثمان من فوق: أربع يمنة وأربع يسرة، ومثلها من أسفل. ومن الناس من ينبت له خلف الأضراس النواجذ، وهى أربع من كل جانب: ثنتان فوق، وثنان أسفل، فيصير ستاً وثلاثين سناً، فأنت تخرج الضد من أقصى إحدى حافتي اللسان إلى قريب من رأس اللسان، ومنتهاه أول مخرج اللام، هذا الذى ذكرناه مخرج الضاد من اللسان إلى قريب من رأس اللسان، وموضعها من الأسنان نفس الأضراس العليا، فيكون مخرجها بين الأضراس وبين أقصى إحدى حافتي اللسان، وأكثر ما تخرج من الجانب الأيمن، على ما يؤذن به كلام سيبويه وصرح به السيرافي، ويقال للضاد: طويل،

لأنه من أقصى الحافة إلى أدنى الحافة: أي إلى أول مخرج اللام، فاستغرق أكثر الحافة قوله " واللام ما دون طرف اللسان " يريد بما دون طرفه ما يقارب رأس اللسان من جانب ظهره إلى منتهاه: أي إلى رأس اللسان قوله " وما فوق ذلك " أي: ما فوق ما دون طرف اللسان إلى رأسه، وهو من الحنك ما فوق الثنية، وعبارة سيبويه (1) " من بين أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه، وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فويق الضاحك والناب والرابعة والثنية "، واللام ابتداءً - على ما قال سيبويه - من الضاحك إلى الثنية، لأن الضاد يخرج من بين الأضراس وحافة اللسان، واللام يخرج من فويق الضاحك والناب والرابعة والثنية، لا من نفس الأسنان وحافة اللسان، وجميع علماء هذا الفن على ذكر سيبويه، والمصنف خالفهم كما ترى، وليس بصواب قوله " وللراء منهما " أي: ما دون طرف اللسان إلى منتهاه وما فوق ذلك قوله " ما يليهما " أي: ما يقرب الموضعين إلى جانب ظهر اللسان، فالنون أقرب إلى رأس اللسان من الراء، وقال سيبويه: مخرج النون بين طرف اللسان إلى رأسه، وبين فويق الثنايا، ومخرج الراء هو مخرج النون، غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً، لا نحرفه إلى اللام: أي الراء مائل إلى اللام قوله " وللصاد والزاي والسين طرف اللسان والثنايا " كذا قال ابن جني والزمخشري، يعنون أنها تخرج من بين رأس اللسان والثنايا من غير أن يتصل طرف اللسان بالثنايا كما اتصل بأصولها لإخراج الطاء والذال، بل يحاذيها

(1) عبارة سيبويه (ح 2 ص 405) هكذا: " ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الضاحك والباب والرابعة والثنية مخرج اللام " اه (*)

ويسامتها وعبارة سيبويه " مما بين طرف اللسان وطرف الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد " فعلى ما قال مخرج هذه الحروف هو مخرج النون قوله " طرف اللسان وطرف الثنايا " أي: رءوس الثنايا العليا، وقال الخليل: العين والحاء والهاء والغين والحاء حلقية،

لأن مبتدأها من الحلق، والقاف والكاف هَوَيَّتَانِ، إذ هما من اللِّهَاءِ، والجيم والشين والضاد شَجَرِيَّة، لأن مبتدأها من شَجَرِ الفم: أي مَفْرَجِهِ، والضاد والزاي والسين أَسْلِيَّة، وأسلة اللسان: مُسْتَدَقَّ طرفه، والطاء والذال والناء نَطْعِيَّة: لأن مبتدأها من نِطْعِ الغار الأعلى، والطاء والذال والناء لِثَوِيَّة، والراء واللام والنون ذَلْقِيَّة، وذلق كل شيء: تحديد طرفه، والفاء والباء والميم شَفَوِيَّة، أو شفهيَّة، والواو والياء والألف والهمزة هَوَائِيَّة، إذ هي من الهواء لا يتعلق بها شيء، وخالف الفراء سيبويه في موضعين: أحدهما أنه جعل مخرج الياء والواو واحداً، والآخر أنه جعل الفاء والميم بين الشفتين، وأحسن الأقوال ما ذكره سيبويه، وعليه العلماء بعده.

قال: " وَمَخْرَجُ الْمُتَفَرِّعِ وَاضِحٌ، وَالْفَصِيحُ ثَمَانِيَّةٌ: هَمْزَةُ بَيْنَ بَيْنَ (وَهِيَ) ثَلَاثَةٌ، وَالثُّنُونُ الْخَفِيَّةُ نَحْوُ عَنكَ، وَأَلْفُ الْإِمَالَةِ، وَلَاَمُ التَّفْخِيمِ، وَالضَّادُ كَالزَّايِ وَالشَّيْنُ كَالْجِيمِ. وَأَمَّا الضَّادُ كَالسَّيْنِ وَالطَّاءُ كَالنَّاءِ وَالْفَاءُ كَالْبَاءِ وَالضَّادُ الضَّعِيفَةُ وَالْكَافُ كَالْجِيمِ فَمُسْتَهْجَنَةٌ.

وَأَمَّا الْجِيمُ كَالْكَافِ وَالْجِيمُ كَالشَّيْنِ فَلَا يَتَحَقَّقُ " أقول: يعني بالمتفرع حرفاً يتفرع عن هذه الحروف المذكورة قبل بإشارتها صَوْتاً من غيرها، فهَمْزَةُ بَيْنَ بَيْنَ ثَلَاثَةٌ ذكرناها في تخفيف الهمزة (1): ما بين الهمزة والألف، وما بينها وبين الواو، وما بينها وبين الياء. قوله " النون الخفية " قيل: إن الرواية عن سيبويه " الخفيفة " قال السيرافي يجب أن يقال " الخفية " لأن التفسير يدل عليه، إذ هي نون ساكنة غير

(1) انظر (ص 30 وما بعدها من هذا الجزء) (*)

(254/3)

ظاهرة مخرجها من الخيشوم فقط، وإنما تجئ قبل الحروف الخمسة عشر التي تذكر عند ذكر أحوال النون، قال السيرافي: ولو تكلف متكلف إخراجها من الفم مع هذه الخمسة عشر لأمكن بعلاج وعسر.

قوله: " وألف الإمالة " يسميها سيبويه ألف الترخيم، لأن الترخيم تليين الصوت، قال: هَذَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ * رخيم الحواشي لاهراء وَلَا نَزْرُ قوله " ولا م الترخيم " يعني بها اللام التي تلي الضاد أو الضاد أو الطاء، إذا كانت هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة، كالصلوة وَيَصْلَوْنَ، فإن بعضهم يفخمها، وكذا لام " الله " إذا كان قبلها ضمة أو

فتحة.

ولم يذكر المصنف ألف التفخيم، وذكرها سيبويه في الحروف المستحسنة، وهي الألف التي يُنْحَى بها نحو الواو، كالصلوة والزكوة والحيوة، وهي لغة أهل الحجاز، وزعموا أن كَتَبَهُمْ لهذه الكلمات بالواو على هذه اللغة.

قوله " الصاد كالزاي " قد ذكرنا في نحو يَصْدُق وَصَدَق.

قوله " والشين كالجيم " ذكرها سيبويه في الحروف المستحسنة، وذكر الجيم التي كالشين في المستهجنة، وكلتاها شئ واحد، لكنه إنما استحسن الشين المشربة صوت الجيم لأنه إنما يفعل ذلك بها إذا كانت الشين ساكنة قبل الدال، والدال مجهورة شديدة والشين مهموسة رخوة تنافي جوهر الدال، ولا سيما إذا كانت

(1) هذا بيت من بحر الطويل من قصيدة لذي الرمة، والبشر: اسم جنس جمعي واحده بشرة، وبشرة الانسان: ظاهر بدنه، والمنطق مصدر ميمي بمعنى النطق، والرخيم: الناعم اللين، والهراء - كغراب - : المنطق الفاسد، ويقال: هو الكثير، وهو أنسب لمقابلته بالنزر وهو القليل.

والاستشهاد بالبيت على أن الرخيم معناه الصوت اللين، فالترخيم بمعنى تليين الصوت (*)

(255/3)

ساكنة، لأن الحركة تُخْرِج الحرف عن جوهره فَتُشْرَب الشين صوت الجيم التي هي مجهورة شديدة كالدال لتناسب الصوت، فلا جرم استحسن، وإنما استهجن الجيم التي كالشين لأنها إنما يفعل ذلك بها إذا سكنت وبعدها دال أو تاء، نحو اجتمعوا وأجدر، وليس بين الجيم والدال، ولا بينها وبين التاء تباين، بل هما شديدتان، لكن الطبع ربما يميل لاجتماع الشديدين إلى السلاسة واللين فيشرب الجيم ما يقاربه في المخرج، وهو الشين، فالفرار من المتنافيين مستحسن، والفرار من المثلين مستهجن، فصار الحرف الواحد مستحسناً في موضع، ومستهجناً في موضع آخر، بحسب موقعه قوله " وأما الصاد كالسين " قربها بعضهم من السين لكونهما من مخرج واحد، والطاء التي كالتاء تكون في كلام عجم أهل المشرق كثيراً، لأن الطاء في أصل لغتهم معدومة فإذا نطقوا بها تكلفوا ما ليس في لغتهم، فنطقوا بشئ بين الطاء والتاء

قوله " والفاء كالباء " قال السيرافي: هي كثيرة في لغة العجم وهي على ضربين: أحدهما لفظ الباء أغلب عليه من الفاء، والآخر لفظ الفاء أغلب عليه من الباء، وقد جعلنا حرفين من حروفهم سوى الباء والفاء المخلصين، قال: وأظن أن العرب إنما أخذوا ذلك من العجم لمخالطتهم إياهم قوله " الضاد الضعيفة " قال السيرافي: إنها لغة قوم ليس في لغتهم ضاد، فإذا احتاجوا إلى التكلم بها في العربية اعتضلت عليهم، فرما أخرجوها ظاء، لإخراجهم إياها من طرف اللسان وأطراف الثنايا، وربما تكلفوا إخراجها من مخرج الضاد فلم يتأت لهم فخرجت بين الضاد والطاء، وفي حاشية كتاب ابن مبرمان: الضاد الضعيفة كما يقال في اثرؤ له: اضرؤ له، يقربون التاء من الضاد، قال سيبويه: تكلف الضاد الضعيفة من الجانب الأيسر أخف، قال

(256/3)

السيرافي: لأن الجانب الأيمن قد اعتاد الضاد الصحيحة، وإخراج الضعيفة من موضع اعتاد الصحيحة أصعب من إخراجها من موضع لم يعتد الصحيحة قوله " والكاف كالجيم " نحو جافر في كافر، وكذا الجيم التي كالكاف، يقولون في جمل: كمل، وفي رجل: ركل، وهي فاشية في أهل البحرين، وهما جميعا شئ واحد، إلا أن أصل أحدهما الجيم وأصل الآخر الكاف، كما ذكرنا في الجيم كالشين والشين كالجيم، إلا أن الشين كالجيم مستحسنة وعكسه مستهجن، والكاف كالجيم وعكسه مستهجنان، فقله " لا يتحقق " فيه نظر، وكأنه ظن أن مرادهم بالجيم كالشين حرف آخر غير الشين كالجيم، وكذا ظن أن مرادهم بالجيم كالكاف غير مرادهم بالكاف كالجيم، وهو وهم ومن المتفرعة القاف بين القاف والكاف، قال السيرافي: هو مثل الكاف التي كالجيم والجيم التي كالكاف

ومنها أيضاً الجيم التي كالزاي والشين التي كالزاي، على ما ذكرنا في أجدر وأشدق ومنها أيضاً الياء كالواو في قيل وبيع - بالإشمام، والواو كالياء في مذعور وابن نور، كما ذكرنا في باب الامالة قال: " وَمِنْهَا الْمَجْهُورَةُ وَالْمَهْمُوسَةُ، وَمِنْهَا الشَّدِيدَةُ وَالرَّخْوَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا، وَمِنْهَا الْمَطْبَقَةُ وَالْمُنْفَتِحَةُ، وَمِنْهَا الْمُسْتَعْلِيَّةُ وَالْمُنْخَفِجَةُ، وَمِنْهَا حُرُوفُ الدَّلَاقَةِ وَالْمُصَنَّمَةِ، وَمِنْهَا حُرُوفُ الْقَلْقَلَةِ وَالصَّفِيرِ وَاللَّيْنَةِ وَالْمُنْخَرِفِ وَالْمُكَّرِرِ وَالْهَآوِي وَالْمَهْتُوتِ.

فَالْمَجْهُورَةُ مَا يَنْحَصِرُ جَرِيُّ النَّفْسِ مَعَ تَحْرِيكِهَا وَهِيَ مَا عَدَا حُرُوفَ (سَتَشَحْتُكَ خَصَفَهُ)

، وَالْمَهْمُوسَةُ بِخِلَافِهَا وَمِثْلًا بِقِيقٍ وَكَكَ، وَخَالَفَ بَعْضُهُمْ فَجَعَلَ الضَّادَ وَالظَّاءَ وَالذَّالَ وَالزَّايَ وَالغَيْنَ وَالْيَاءَ مِنَ الْمَهْمُوسَةِ، وَالْكَافَ

(257/3)

وَالتَّاءَ مِنَ الْمَجْهُورَةِ، وَرَأَى أَنَّ الشِّدَّةَ تُؤَكِّدُ الْجَهْرَ، وَالشَّدِيدَةُ: مَا يَنْحَصِرُ جَرْيُ صَوْتِهِ عِنْدَ إِسْكَانِهِ فِي مَخْرَجِهِ فَلَا يَجْرِي، وَيَجْمَعُهَا (أَجْدُكَ قَطَبْتَ) وَالرَّخْوَةُ بِخِلَافِهَا، وَمَا بَيْنَهُمَا مَا لَا يَتِمُّ لَهُ الْإِنْحِصَارُ وَلَا الْجَرْيُ، وَيَجْمَعُهَا (لَمْ يَرَوْعْنَا) ، وَمَثَلَتْ بِالْحَجِّ وَالطَّشِّ وَالْحَلِّ، وَالْمُطَبَّقَةُ مَا يُنْطَبِقُ عَلَى مَخْرَجِهِ الْحَنْكُ، وَهِيَ الصَّادُ وَالضَّادُ وَالطَّاءُ وَالظَّاءُ، وَالْمُنْفَتِحَةُ بِخِلَافِهَا، وَالْمُسْتَعْلِيَّةُ مَا يَرْتَفِعُ اللِّسَانُ بِهَا إِلَى الْحَنْكِ وَهِيَ الْمُطَبَّقَةُ وَالْحَاءُ وَالْغَيْنُ وَالْقَافُ، وَالْمُنْخَفِضَةُ بِخِلَافِهَا، وَحُرُوفُ الدَّلَاقَةِ مَا لَا يَنْفَعُكَ رِبَاعِي أَوْ خُمَاسِي عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا لِسَهُولَتِهَا، وَيَجْمَعُهَا (مُرْ بِنَقْلٍ) وَالْمَصْمُوتَةُ بِخِلَافِهَا لِأَنَّهُ صُمِتَ عَنْهَا فِي بِنَاءِ رِبَاعِيٍّ أَوْ خُمَاسِيٍّ مِنْهَا، وَحُرُوفُ الْقَلْقَلَةِ مَا يَنْصُمُ إِلَى الشِّدَّةِ فِيهَا ضَغْطٌ فِي الْوَقْفِ، (وَيَجْمَعُهَا قَدْ طَبَحَ) ، وَحُرُوفُ الصَّفِيرِ

مَا يُصَفِّرُ بِهَا، وَهِيَ الصَّادُ وَالزَّايُ وَالسِّينُ، وَاللَّيْنَةُ حُرُوفُ اللَّيْنِ، وَالْمُنْخَرِفُ اللَّامُ، لِأَنَّ اللِّسَانَ يَنْخَرِفُ بِهِ، وَالْمُكَرَّرُ الرَّاءُ، لَتَعَثَرَ اللِّسَانُ بِهِ، وَالْهَآوِي الْأَلِفُ، لَا تَسَاعِ هَوَاءُ الصَّوْتِ بِهِ، وَالْمَهْتَوْتُ التَّاءُ، لِحِفَائِهَا " أَقُولُ: إِنَّمَا سُمِّيَتْ الْحُرُوفُ الْمَذْكُورَةُ مَجْهُورَةً لِأَنَّهُ لَا بَدَّ فِي بَيَانِهِ وَإِخْرَاجِهَا مِنْ جَهْرٍ مَا، وَلَا يَنْتَهِي النُّطْقُ بِهَا إِلَّا كَذَلِكَ، كَالْقَافِ وَالغَيْنِ، بِخِلَافِ الْمَهْمُوسِ، فَإِنَّهُ يَنْتَهِي لَكَ أَنْ تَنْطِقَ بِهِ وَيَسْمَعُ مِنْكَ خَفِيًّا كَمَا يُمْكِنُكَ أَنْ تَجْهَرَ بِهِ، وَالْجَهْرُ: رَفْعُ الصَّوْتِ، وَالْهَمْسُ: إِخْفَاؤُهُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مَجْهُورًا لِأَنَّكَ تَشْبَعُ الْاعْتِمَادَ فِي مَوْضِعِهِ، فَمِنْ إِشْبَاعِ الْاعْتِمَادِ ارْتِفَاعُ الصَّوْتِ، وَمِنْ ضَعْفِ الْاعْتِمَادِ يَحْصُلُ الْهَمْسُ وَالْإِخْفَاءُ، فَإِذَا أَشْبَعْتَ الْاعْتِمَادَ فَإِنْ جَرَى الصَّوْتُ كَمَا فِي الضَّادِ وَالظَّاءِ وَالزَّايِ وَالغَيْنِ وَالْيَاءِ فَهِيَ مَجْهُورَةٌ رَخْوَةٌ، وَإِنْ أَشْبَعْتَهُ وَلَمْ يَجْرِ الصَّوْتُ كَالْقَافِ وَالْجِيمِ وَالطَّاءِ وَالذَّالِ فَهِيَ مَجْهُورَةٌ شَدِيدَةٌ، قِيلَ: وَالْمَجْهُورَةُ تَخْرُجُ أَصْوَاتُهَا مِنَ الصَّدْرِ، وَالْمَهْمُوسَةُ تَخْرُجُ أَصْوَاتُهَا مِنْ مَخَارِجِهَا فِي الْفَمِ، وَذَلِكَ مِمَّا

(258/3)

يرخي الصوت فيخرج الصوت من الفم ضعيفاً، ثم إن أردت الجهر بها وإسماعها أتبع صوتها بصوت من الصدر ليفهم، وتمتحن المجهورة بأن تكررهما مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة: رفعت صوتك بها أو أخفيت: سواء أشبعت الحركات حتى تتولد الحروف، نحو قاقاقا، وقوقوقو، وقى قى قى، أو لم تشبعها نحو قَقَقَق، فإنك ترى الصوت يجري ولا ينقطع، ولا يجري النفس إلا بعد انقضاء الاعتماد وسكون الصوت، وأما مع الصوت فلا يجري ذلك، لأن النفس الخارج من الصدر - وهو مركب الصوت - يحتبس إذا اشتدَّ اعتماد الناطق على مخرج الحرف، إذ الاعتماد على موضع من الحلق والفم يحبس النفس وإن لم يكن هناك صوت، وإنما يجري النفس إذا ضعف الاعتماد، وإنما كررت الحرف في الامتحان لأنك لو نطقت

بواحد من المجهورة غير مكرر فعقيب فراغك منه يجري النفس بلا فصل، فيظن أن النفس إنما خرج مع المجهورة لا بعده، فإذا تكرر وطال زمان الحرف ولم يخرج مع تلك الحروف المكررة نَفَسَ عرفت أن النطق بالحروف هو الحابس للنفس، وإنما حُرِّكَت الحروف لأن التكرير من دون الحركة محال، وإنما جاز إشباع الحركات لأن الواو والالف والياء مجهورة فلا يجري مع صوتها النفس، وأما المهموسة فإنك إذا كررتها مع إشباع الحركة أو بدونه فإن جوهرها لضعف الاعتماد على مخارجها لا يحبس النفس، فيخرج النفس ويجري كما يجري الصوت بها، نحو كَكَكَ، فالقاف والكاف قريباً المخرج، ورأيت كيف كان أحدهما مجهوراً والآخر مهموساً، وقس على القاف والكاف سائر المجهورة والمهموسة فنقول جميع حروف الهجاء على ضربين: مهموسة وهي حروف (سَتَشَحَثْكَ خَصَفَه) بالهاء في خصفه للوقف، ومعنى الكلام ستشخذ عليك: أي تَتَكَدَّى، والشحاذ والشحات: المتكدي، وخصفة: اسم امرأة، وما بقي من الحروف مجهورة، وهي قولك: ظِلُّ قَوِّ رِبَضٍ إِذْ غَزَا جُنْدٌ مُطِيعٌ

(259/3)

ثم تنقسم جميع حروف التهجي قسمة مستأنفة ثلاثة أقسام: شديدة، ورخوة، وما بينهما، والحروف الشديدة (أجدك قطبت) ونعني بالشديدة ما إذا أسكنته ونطقت به لم يجر الصوت، والرخوة: ما يجري الصوت عند النطق بها، والفرق بين الشديدة والمجهورة أن الشديدة لا يجري الصوت عند النطق بها، بل إنك تسمع به في آن ثم ينقطع، والمجهورة لا اعتبار فيها بعدم جري الصوت، بل الاعتبار فيها بعدم جري النفس عند

التصويت بها، وبعضهم أخرج من المجهورة: أي من حروف (ظِلُّ قَوِّ) السبعة الأحرف التي من الرخوة: أي الضاد والطاء والذال والزاي والعين والغين والياء، فيبقى منها الحروف الشديدة: (أي أجذك قطبت)

وأربعة أحرفٍ مما بين الشديدة والرخوة: أي من حروف (لَمْ يَرْوَعْنَا) وهي اللام والميم والواو والنون، فيكون مجموع المجهورة عنده اثني عشر، وهي حروف (وَلَمَنْ أَجِدْكَ قَطَّبْتَ) ، وهذا القائل ظن أن الرخاوة تنافي الجهر، وليس بشئ، لأن الرخاوة أن يجري الصوت بالحرف عند إسكانه كالنَّزْرِ، والجهر: رفع الصوت بالحرف: سواء جرى الصوت، أو لم يجر، وعلامته عدم حرى النَّفَسِ.

وإنما اعتبر في امتحان الشديدة والرخوة إسكان الحروف لأنك لو حركتها والحركات أبعاد الواو والالف والياء فيها رخاوة ما جَرَّتْ الحركات لشدة اتصالها بالحروف الشديدة إلى شئ من الرخاوة، فلم تتبين شدتها.

وقوله في الشديدة " ما ينحصر جري صوته عند إسكانه في مخرجه " متعلق بينحصر: أي ينحصر في مخرجه عند إسكانه، وإنما جعل حروف (لَمْ يَرْوَعْنَا) بين الشديدة والرخوة لأن الشديدة هي التي ينحصر الصوت في مواضعها عند الوقف، وهذه الأحرف الثمانية ينحصر الصوت في مواضعها عند الوقف، لكن تعرض لها أعراض توجب خروج الصوت من غير مواضعها، أما العين فينحصر الصوت عند مخرجه، لكن لقربه من الحاء التي هي مهموسة ينسَلّ

(260/3)

صوته شيئاً قليلاً، فكأنك وقفت على الحاء، وأما اللام فمخرجها - أعني طرف اللسان - لا يتجافى عن موضعه من الحنك عند النطق به، فلا يجري منه صوت، لكنه لما لم يسدّ طريق بالكلية كالذال والتاء بل انحرف طرف اللسان عند النطق به خرج الصوت عند النطق به من مُسْتَدَقِّ اللسان فويق مخرجه، وأما الميم والنون فإن الصوت لا يخرج من موضعيهما من الفم، لكن لما كان لهما مخرجان في الفم وفي الخيشوم جرى به الصوت من الأنف دون الفم، لأنك لو أمسكت أنفك لم يجر الصوت بهما، وأما الراء فلم يجر الصوت في ابتداء النطق به، لكنه جرى شيئاً لانحرافه وميله إلى اللام، كما قلنا في العين المائلة إلى الحاء، وأيضاً الراء مكرر، فإذا تكرر جرى الصوت معه في أثناء التكرار، وكذلك الواو والياء والألف لا يجري الصوت معها كثيراً، لكن لما كانت مخارجها

تتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرها من المجهورة كان الصوت معها يكثر فيجری منه شيء، واتساع مخرج الألف لهواء صوته أكثر من اتساع مخرجي الواو والياء لهواء صوتهما، فلذلك سمي الهاوي: أي ذات الهواء، كالناشب (1) والنابل (2) ، وإنما كان الاتساع للألف أكثر لأنك تضم شفتيك للواو فيتضيق المخرج وترفع لسانك قبل الحنك للياء، وأما الألف فلا تعمل له شيئاً من هذا، بل تفرج المخرج، فأوسعهن مخرجاً الألف، ثم الياء، ثم الواو، وهذه الحروف أخفى الحروف، لاتساع مخرجها، وأخفاهن الألف، لأن سعة مخرجها أكثر

-
- (1) الناشب: صاحب الناشب، والناشب - كرمان - : النبل، والواحدة نشابة -
كرمان - (2) النايل: صاحب النبل، أو صانعه مثل النبال، والنبل: السهام، ولا واحد له من لفظه، ويقال: واحده نبلة (*)

(261/3)

قوله " المطبقة ما ينطبق معه الحنك على اللسان " لأنك ترفع اللسان إليه فيصير الحنك كالطبق على اللسان، فتكون الحروف التي تخرج بينهما مطبقاً عليها قوله " على مخرجه " ليس بمطرد، لأن مخرج الضاد حافة اللسان، وحافة اللسان تنطبق على الأرضاس كما ذكرنا، وباقي اللسان ينطبق عليه الحنك، قال سيويه: لولا الإطباق في الضاد لكان شيئاً، وفي الظاء كان ذالاً، وفي الطاء كان دالاً، ولخرجت الضاد من الكلام، لانه ليس شيء من الحروف من موضعها غيرها

قوله " والمنفتحة بخلافها " لأنه يفتح ما بين اللسان والحنك عند النطق بها، والمستعلية: ما يرتفع بسببها اللسان، وهي المطبقة والحاء والغين المعجتمان والقاف، لأنه يرتفع اللسان بهذه الثلاثة أيضاً، لكن لا إلى حد انطباق الحنك عليها، والمنخفضة: ما ينخفض معه اللسان ولا يرتفع، وهي كل ما عدا المستعلية قوله " حروف الذلاقة " الذلاقة: الفصاحة والخفة في الكلام، وهذه الحروف أخف الحروف، ولا ينفك رباعي ولا خماسي من حرف منها إلا شاذاً، كالعسجد (1) والذهدقة (2) والزهرقة (3) والعسطوس (4) ، وذلك لأن الرباعي والخماسي ثقيلان، فلم يخلوا من حرف سهل على اللسان خفيف، والمصمتة: ضد حروف الذلاقة، والشيء المصمت هو الذي لا جوف له، فيكون ثقیلاً، سميت بذلك لثقلها على اللسان، بخلاف حروف الذلاقة،

وقيل: إنما سميت بذلك لأنها أُصْمِتَتْ عن أن يبني وحدها رباعي أو خماسي،

(1) العسجدة: الذهب، وهو أيضا الجواهر كله كالدر والياقوت، ويقال: بعير عسجد، إذا كان ضخما (2) الدهدقة: مصدر قولك: دهدق اللحم، إذا كسره وقطعه وكسر عظامه (3) الزهزقة: شدة الضحك وهي أيضا ترقيص الام الصبي (4) العسطوس - ققريوس -: وربما شددت سينه الاولى: شجرة كالحيزران تكون بالجزيرة، وهو أيضا رأس النصارى (*)

(262/3)

والأول أولى، لأنها ضد حروف الذلاقة في المعنى، فمضادتها لها في الاسم أنسب قوله " وحروف القلقة " إنما سميت حروف القلقة لأنها يصحبها ضغط اللسان في مخرجها في الوقف مع شدة الصوت المتصعد من الصدر، وهذا الضغط التام يمنع خروج ذلك الصوت، فإذا أردت بيانها للمخاطب اختجّت إلى قلقة اللسان وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوته فيسمع، وبعض العرب أشدّ صوتاً كأنهم الذين يرومون الحركة في الوقف، وبعض الحروف إذا وقفت عليها خرج معها مثل النفخة ولم تنضغط ضغط الأول، وهي الظاء والذال والضاد والزاي، فإن الضاد تجد المنفذ بين الأضراس، والطاء والذال والزاي تجد منفذاً من بين الثنايا وأما الحروف المهموسة فكلها تقف عليها مع نفخ لأنهم يجربون مع النفس، وبعض العرب أشد نفخاً، كأنهم الذين يرومون الحركة في الوقف وبعض الحروف لا يصحبها في الوقف لا صوت كما في القلقة، ولا نفخ كما في المهموسة، ولا شبه نفخ كما في الحروف الأربعة، وهو اللام والنون والميم والعين والغين والهمزة، أما عدم الصوت فلأنه لم يتصعد من الصدر صوت يحتاج إلى إخراج، وأيضاً لم يحصل ضغط تام، وأما عدم النفخ فلأن اللام والنون لا يجدان منفذاً كما وجدت الحروف الأربعة بين الأسنان وذلك لأنهما ارتفعتا عن الثنايا، وكذلك الميم، لأنك تضم الشفتين بها، وأما العين والغين والهمزة فإنك لو أردت النفخ من مواضعها لم يمكن، ولا يكون شيء من النفخ والصوت في الوصل نحو أذهب زيداً، وخذهما، واحرسهما، وذلك لاتصال الحرف الثاني به فلا يبقى لا صوت ولا نفخ قوله " قد طبع " الطَّبْعُ: ضرب اليد على مجوف، وإنما سمي اللام منحرفاً لأن اللسان ينحرف

عن النطق به، ومخرجه من اللسان - أعني طرفه - لا يتجافى عن موضعه من الحنك،
وليس يخرج الصوت من ذلك المخرج،

(263/3)

بل يتجافى ناحيتها مستنداً للسان، ولا تعترضان الصوت، بل تخليان طريقه، ويخرج
الصوت من تينك الناحيتين، وإنما سمي الرء مكرراً لأن طرف اللسان إذا تكلم به كأنه
يتعثر: أي يقوم فيعثر، للتكرير الذي فيه، ولذلك كانت
حركته كحركتين، كما تبين في باب الإمالة (1)، ومعنى الهاوي ذو الهواء كما ذكرنا،
وإنما سُمي التاء مهتوتاً لأن الهتَّ سرَّد الكلام على سرعة، فهو حرف خفيف لا يصعب
التكلم به على سرعة.

قال: " وَمَتَى قُصِدَ إِدْغَامُ أَحَدِ الْمُتَقَارِبِينَ فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَلْبِ، وَالْقِيَاسُ قَلْبُ الْأَوَّلِ إِلَّا
لِعَارِضٍ فِي نَحْوِ إِذْ بَحْتُودَا وَإِذْ بَحَاذِهِ، فِي جُمْلَةٍ مِنْ تَاءِ الْإِفْتِعَالِ لِنَحْوِهِ وَلِكثَرَةِ تَغْيِيرِهَا، وَحُمُّ
فِي مَعْنَاهُمْ ضَعِيفٌ، وَسِتُّ أَصْلُهُ سِدْسٌ شَاذٌ لَأَرْمَ " أقول: شرع في بيان إدغام المتقاربة
بعضها في بعض، وقدم مقدمة يعرف بها كيفية إدغامها، ثم ذكر مقدمة أخرى يعرف بها
ما لم يجز إدغامه منها في مقاربه، وهي قوله " ولا يدغم منها في كلمة " إلى قوله " فالهاء
في الحاء " إنما كان القياس قلب الأول إلى الثاني دون العكس لأن الإدغام تغيير الحرف
الأول بإيصاله إلى الثاني وجعله معه كحرف واحد.

فلما كان لابد للأول من التغيير بعد صيرورة المتقاربين مثلين ابتدأت بتغييره بالقلب قوله
" إلا لعارض " اعلم انه قد يعرض ما يمنع من القياس المذكور، وهو شيئان: أحدهما:
كون الأول أخف من الثاني، وهو إما في حرفين حلقين أولهما أعلى من الثاني، وذلك
إذا قصد إدغام الحاء إما في العين أو في الهاء فقط، ولا يدغم حلقياً في حلقى آخر
أدخل كما يجيئ لو إنما أدغمت الحاء في أحد الحرفين مع أن حروف الحلق يقل فيها
الإدغام - كما يجيئ - لثقلها، فلهذا قلّ المضاعف منها كما

(1) انظر (ص 20 من هذا الجزء) (*)

(264/3)

يجي، فلم يدغم بعضها في بعض في كلمتين أيضاً في الأغلب، لئلا يكون شبه مضاعف مصوغ منها، وإنما أدغمت الحاء في أحدهما لشدة مقاربة الحاء لهما، وإنما قلبت الثاني إلى الأول في نحو اذْبَحْ عَتُوداً (1) واذبح هذه، مع أن القياس العكس، لأن أنزلها في الحلق أثقلها، فأثقلها الهمزة ثم الهاء، ثم العين ثم الغين ثم الحاء ثم الخاء، فالحاء أخف من الغين والحاء، والمقصود من الإدغام التخفيف، فلو قلبت الأولى التي هي أخف إلى الثانية التي هي أثقل لمشت خفة الإدغام بثقل الحرف المقلوب إليه فكأنه لم يدغم شئ في شئ، وأما في الواو والياء في نحو سيد وأصله سَيُودِ وذلك لنقل الواو كما مر في باب الإعلال وثانيهما كون الحرف الأول ذا فضيلة ليست في الثاني، فيبقى عليها بترك قلبه إلى الثاني، ولا يدغم في مثل هذا كما يجي، إلا أن يكون الثاني زائداً فلا يبالي بقلبه وتغييره على خلاف القياس، نحو اسْمَعْ وَأَرَأَن وَمعنى قوله " لنحوه ولكثرة تغييرها " أي: لكون الالف أخف من الثاني ولكثرة تغير التاء لغير الإدغام كما في اضطراب واصطر قوله " ومحمٌ معه ضعيف " كان القياس الأوّل: أي قلب الأول إلى الثاني، أن يقال مَهْمٌ، بقلب العين هاء، وقياس العارض، وهو كون الثاني: أي الهاء أدخَلَ في الحلق وأثقل، أن يقلب الثاني إلى الأول فيقال مَعْمٌ، فاستثقل كلاهما، ولهذا كان تضعيف الهاء نحو قَهْ (2) وَكَهْ (3) السكران، والعين نحو دَعْ (4) وَكَعْ (5) قليلاً جداً، واستثقل أيضاً ترك الإدغام لأن كل واحدة منهما

(1) العتود: ولد المعز (2) قه الرجل: اشتد ضحكته.

انظر (ص 73 من هذا الجزء) (3) كه السكران: أخرج نفسه.

انظر (ص 73 من هذا الجزء) (4) الدع: الدفع العنيف، وفي التنزيل (فذلك الذي يدع اليتيم) : أي يدفعه بعنف

(5) كع الرجل: جن، وهو من باب نصر وضرب وعلم، انظر (ح 1 ص 134) (*)

(265/3)

مستثقلة لنزوها في الحلق فكيف بهما مجتمعين مع تنافرهما؟ إذ العين مجهورة والهاء مهموسة، فطلبوا حرفاً مناسباً لهما أخف منهما، وهو الحاء: أما كونه أخف فلأنه أعلى منهما في الحلق، ولذلك كثر نحو مَحْ (1) وَدَحْ (2) وَزَحْ (3) بخلاف دَعْ وَكَعْ وَكَهْ وَقَهْ، وأما مناسبتها للعين فلا تخفى من وسط الحلق، وأما الهاء فبالهمس والرخاوة، فلذا قلب

بعض بني تميم العين والهاء حاءين وأدغم أحدهما في الآخر نحو نَحْمُ ونَحْأُولَاءُ، في معهم ومع هؤلاء، والأكثر ترك القلب والإدغام لعروض اجتماعهما، وكذا قولك سِتَّ أصله سِدْسٌ، بدلالة التسديس وبين الدال والسين تقارب في المخرج، لأن كليهما من طرف اللسان، فلو قلب، الدال سيناً كما هو القياس اجتمع ثلاث سينات، ولا يجوز قلب السين دالاً خوفاً من زوال فضيلة الصغير، ومع تقارب الدال والسين في المخرج بينهما تنافر في الصفة، لأن الدال مجهورة شديدة والسين مهموسة رخوة، فتقاربهما داع إلى ترك اجتماعهما مظهرين، وكذا تنافرها وقلب أحدهما إلى الآخر ممتنع، كما مر، فلم يبق إلا قلبهما إلى حرف يناسبها، وهو التاء، لأنها من مخرج الدال ومثل السين في الهمس قال: " وَلَا يُدْغَمُ مِنْهَا فِي كَلِمَةٍ مَا يُؤَدِّي إِلَى لَبْسٍ بِتَرْكِيبٍ آخَرَ، نَحْوُ وَطَدَ وَشَاةٍ زَنَمَاءَ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَقُولُوا: وَطَدًا وَلَا وَتَدًا، بَلْ قَالُوا: طَدَةٌ وَتَدَةٌ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ ثِقَلٍ أَوْ لَبْسٍ، بِخِلَافِ نَحْوِ ائْحَى وَاطِيرَ وَجَاءَ وَذٌّ فِي وَتَدٍ فِي تَمِيمٍ "

(1) مح الثوب: كنصر وضرب - : بلى (2) الدح: الدس والنكاح، وهو أيضا الدفع في القفا

(3) تقول: زحه يزحه - كمد يمد - ، إذا نحاه عن موضعه ودفعه وجذبه في عجلة (*)

(266/3)

أقول: إذا اجتمع من المتقاربة شيئان: فإن كانا في كلمتين نحو مَنْ مِثْلُكَ فإنه يدغم أحدهما في الآخر، ولا يُبَالِي باللبس لو عرض، لأنهما في معرض الانفكاك، فإذا انفكا يعرف أصل كل واحد منهما، ثم إن تحركا لم يجب الإدغام ولم يتأكد، وإن سكن الأول فقد يجب كالنون في حروف (يرملون) ، وكلام التعريف فيما سنذكر، ولا يجب في غيرهما، بل يتأكد ولا سيما إذا اشتد التقارب، وإن كانا في كلمة: فإن تحركا وألبس الإدغام مثلاً بمثال لم يدغم، كما في وَطَدَ (1) : أي أحكم، ووتَدَ: أي ضرب الوتد، وكذا في الاسم، نحو وَتَدٍ، وإن لم يُلبس جاز الإدغام نحو اَزْمَلَ (2) فِي تَرْمَلٍ، لأن أَفْعَلَ - بتضعيف الفاء والعين - ليس من أبنيتهن، بل لا يجيئ إلا وقد أدغم في فائه تاء تَفْعَلُ كاتَّزَكَ وَاَزْمَلُ، ومن ثم لا تقول: اقْطَعَ واضْرَبَ، وإن كان أولهما ساكناً: فإن ألبس ولم يكن تقاربهما كاملاً بقي الأول غير مدغم، نحو قِنَوَانٍ (3) وَصِنَوَانٍ (4) وَبُنَيَانٍ وَفَنِيَّةٍ

(5) وَبْنِيَّةٌ وَكُنْيَةٌ وَمُنْيَةٌ وَقَنْوَاءٌ (6)

- (1) قال في اللسان: " وطد الشيء يطده وطدا وطدة فهو موطود ووطيد: أثبتته وثقله، والتوطيد مثله " ومثله في القاموس: ومنه تعلم أن قول ابن الحاجب " وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَقُولُوا: وَطَدًا " غير سديد، وكذا دعواه أنه لم يرد الوتد، فقد ذكر صاحب القاموس واللسان أنه يقال: وتدلوا تديتده وتداوتده، إذا ثبتته، وقد وجه الرضى ما ذكره ابن الحاجب. بأنه جرى على لغة بعض العرب (2) تقول: تزمّل في ثوبه، وازمّل، إذا تلفف. وفي التنزيل (يأيها المزمّل قم الليل إلا قليلا)
- (3) القنوان: جمع قنوّ، وهو من النخلة بمنزلة العنقود من العنب (4) صنوان: جمع صنو، وهو الاخ الشقيق.
- انظر (ج 2 ص 93) (5) القنية - بضم فسكون أو بكسر فسكون - ما يتخذه الانسان من الغنم ونحوها لنفسه لا للتجارة، وانظر (ج 2 ص 43) (6) تقول: رجل ألقى الأنف، وامرأة قنواء الأنف إذا كان أعلى أنفهما مرتفعا ووسطه محدودبا، وهو من علامة الكرم عندهم.
- (*)

(267/3)

وشاة زَمَاءٌ (1) وَغَنَمٌ زُئْمٌ، وإن كان تقاربهما كاملاً جاز الإظهار نظر إلى الالتباس بالإدغام وجاز الإدغام نظراً إلى شدة التقارب، وذلك نحو وَتَدَ يَتَدُّ وَتَدًا وَوَطَدَ يَطْدُ وَطَدًا وَعِنْدَانٍ في جمع عَتُودٍ ومنهم من يدغم التاء في الدال فيقول وَتَدَ يَتَدُّ وَتَدًا وَعَتُودًا وَعِدَانًا، قال الأخطل: 191 - واذكر غدانة عدانا مزمنة * من الحَبَلَقِ تُبْنَى حَوْهَا الصَّبِيرُ (2) ومنه قولهم وَدٌّ في وَتَدٍ، خففه بنو تميم بحذف كسرة التاء نحو كَبَدٍ وَفَخَذٍ كما مر في أول الكتاب (3) فقالوا بعد الإسكان: وَدٌّ، ولم يجوز في لغتهم وَتَدٌّ - بسكون التاء مظهرة - كما قيل عِنْدَانٍ، لكثرة استعمال هذه اللفظة فيستقل، وجمعه على أوتاد يزيل اللبس، ولم يجوز الإدغام في نحو وَطَدٍ لئلا تزول فضيلة الإطباق، ومن العرب من يلتزم تَدَةً وَطَدَةً في مصدر ووطد خوفاً من الاستتقال لو قيل: وَتَدًا وَوَطَدًا غير مدغمين، ومن الالتباس لو قيل: وَدًّا، وكذا يلتزم في وتد الحجازية: أعنى كسر التاء، ما ذكرنا

(1) الزنمة - بالتحريك - شئ يقطع من أذن البعير فيتترك معلقا، يفعل بكرامها، يقال: بعير زخم وأزخم ومزخم - كمعظم - وناقاة زنمة وزنماء ومزمنة (2) هذا البيت للاخطل التغلبي من قصيدة يمدح فيها عبد الملك بن مروان، وغدانة - بضم الغين المعجمة وبعدها دال مهملة - قبيلة من تميم، أبوها غدانة بن يربوع، " وعدانا " أصله عتدانا، والعتدان: جمع عَتُود، وهو الجَدْعُ من أولاد المعز، والمزمنة: ذات الزنمة، وَالْحَبَلَقُ - بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام: - أولاد المعز، والصير: جمع صيرة، وهي الحضيرة، يهجو هؤلاء القوم بأنهم رعاة لا ذكر لهم ولا شرف - والاستشهاد بالبيت في قوله " عدانا " فان أصله عتدان فأبدل التاء دالا ثم أدغم الدال في الدال (3) انظر (ح 1 ص 39 وما بعدها) (*)

(268/3)
